

صبري أبوالمجد

شباب الثورة

١٩٥٦



0198192

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الامرام للنشر والتوزيع

القاهرة

سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صَبْرِي أَبُو المَجْد



المُتَّحِدَةُ السُّورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ
المُتَّحِدَةُ السُّورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ
المُتَّحِدَةُ السُّورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ

١٩٨٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الى أبنائى وبناتى شباب مصر ، نصف الحاضر وكل المستقبل
الى ذخر مصر وفخرها وسدها الأعلى ، وحصنها الحصين وركنها المكين
اليهم جميعا فى كل زمان ، ومكان ، أهدى هذه الصفحات الصادقة
والمشرفة من تاريخ مصر ، أهدى ، « وأم الدنيا » ..

صبرى أبو المجد

الباب الأول

الفصل الأول

مدخل تمهيدى عام إلى سنوات ما قبل الثورة

(من ١٨٨١ - ١٩٣٠)

لماذا أكتب هذه الصفحات من تاريخ مصر . وعن هذه الفترة (ينساب
١٩٣٠ ، يوليو ١٩٥٢) بالذات ؟ .

وفى هذا الوقت بالذات ؟ ولماذا حرصت على أن أوليها ما أوليتها من
جانبى ، من اهتمام ما بعده من اهتمام ؟ .

ولماذا أولتها الجماهير عندما نشرت بعض أجزاء منها فى « المصور » فى عامى
١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، أيضا كل هذا الاهتمام ؟ .

ثم لماذا اعتبرها خير ما قدمت من دراسات فى تاريخ حياتى كلها بل
اننى أعتبر هذه الصفحات أخطر وأهم ما قدمته لأولادى وبناتى شباب مصر
المستقلة المرة صاحبة التاريخ المشرق وصاحبة المستقبل الأكرم اشراقا بعون
الله سبحانه وتعالى ؟ .

ولماذا طال ترددى - فى البداية - فى تقديمها فى هذه السلسلة من الكتب
الشعبية والتي آمل أن تكون بين يدى كل مواطن مصرى ، وكل مواطنة مصرية
بل كل أخ عربى وأخت عربية فى شتى أرجاء الوطن العربى من المحيط الى
الخليج بل فى كل مكان به من ينطق العربية ويؤمن بالعروبة ؟ وفى البداية لابد
أن أذكر فضل الراحل العظيم عبد الرحمن الرافعى مؤرخ مصر الوطنى وأحد
أقطاب الحزب الوطنى - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - والذي شجعنى منذ
نعومة أظفارى على تذوق التاريخ المصرى ، من ناحية ، والذي حملنى - كأستاذ
ورائد - هذه المسئولية الضخمة .

فلقد كان - ولما أزل بعد طفلا صغيرا - يدينى كنبه الوطنية وبشرح
لى ما خفى منها من ناحية .

ثم يعاوننى على أن أشارك فى الحركة الوطنية المصرية قدر استطاعتي .
ومنذ نشأتى الأولى من ناحية أخرى .

ولست بتناس ما حييت أبدا يوم أن ذهبت اليه فى مكتبه بشارع عدلى
باشا بالقاهرة بعد استقرار ثورة ٢٣ يوليو وإعلان الجمهورية وسقوط أسرة
محمد على . أقول له : لقد أرخت للتاريخ الوطنى على نحو غير مسبوق ، بحيث
كانت كتبك النافذة التى أطللنا منها على تاريخنا ، وخاصة الحديث منه .

ولا شك أنه كانت لديك معارومات تاريخية خطيرة لم تستطع أن تضمنها
كتبك لأن الظروف التى كانت سائدة قبل الثورة ، ولأن القوانين السارية المفعول
فى سنوات ما قبل تلك الثورة كانت تحول بينك وبين ذلك .

ثم ان هناك وثائق تاريخية هامة وخطيرة ، كانت محبوسة فى القصور
الملكية أطلق مراحيا بعد قيام الثورة ألا يدعو كل ذلك الى إعادة النظر فى
بعض ما كتبته ؟ .

واذا بالرجل الذى تميز بالوطنية الصادقة الأصيلة وبالكواضع الشديد
الجم ، يقول لى فى صراحة القاضى العادل :

لقد أصدرت يابنى أحكاما فى هذه الكتب وليس من حقي أبدا أن أنقضها ،
أو أعدل منها .

ولكن من حقت أنت وأنت تلميذى فى العمل الوطنى وفى كتابة التاريخ
بل من واجبك الوطنى أن تستأنف هذه الأحكام بما توافر لديك من معلومات
وثائق وظروف موثوقة جديدة .

القاضى لا يعدل من أحكامه ولا ينقضها وإن كان يسعه أن يرى بعض
أبنائه يقوم بتلك المهمة الوطنية .

وأنا أرحمك لا عن عاطفة خاصة ولكن عن إيمان بصداقتك ووطنيتك للقيام
بهذه المهمة .

ومن ذلك التاريخ بدأت أهيم نفسى للقيام بهذا الواجب الوطنى
الكبير .

وكانت سنوات ما قبل الثورة قد تعرضت فى بدايات ثورة ١٩٥٢ لحملات
عنيفة أريد بها تشويه تلك السنوات قدر الاستطاعة .

كان هناك بعض الكتاب والسياسيين الذين يمالئون السلطة الجديدة
وينافقونها .

وكان آخرون لاعتبارات خاصة ولدوافع شخصية وحزبية قد بدأوا
يشوهون ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وكأنما مصر لم تولد الا من ذلك التاريخ .

كتب أحدهم فى احدى المجلات المصرية - مجلة الاذاعة - يقول « ان ثورة ١٩١٩ - وهى الثورة الشعبية الأصيلة التى تأثر بها العالم وخاصة العالم النامى اذ كانت أول ثورة شعبية بعد انهاء الحرب العالمية الأولى - من صنع الانجليز .

ومن صنع السلطان » .

وما قامت تلك الثورة الا للنيل من سماعتيهما المطلقتين فى مصر : وراح آخر يتصيد بعض عبارات وردت فى مذكرات محمد فريد قام هو شخصيا بشطبها وعدم الاعتداد بها لأنها كانت وليدة معلومات خاطئة وردت اليه وهو فى المنفى .

هذه العبارات المشطوبة استخدمت للنيل من مصطفى كامل وشيخه على فهمى كامل .

كما استخدمت عبارات أخرى كتبها محمد فريد وهو فى ضامة المنفى وتوهمت ظروف قاسية ومريرة للظعن على طلعت حرب وشخصيات وطنية أخرى .

كما استخدم هذا البعض مذكرات وذكريات سميدة فرنسية معروف عنها انها كانت تعمل فى خدمة المخابرات الفرنسية والانجليزية ، ومن بين مبادئها الوظيفية تتبع كل من محمد فريد والحدوي عباس حلمى الثانى ، فى المنفى .

استخدمت تلك المذكرات والذكريات للإساءة الى محمد فريد أبرز القيادات المصرية الوطنية فى بدايات القرن العشرين .

وجدنا كتابات أيولوجية أريد بها عز الوجدان المصرى والنظر الى كل الأحداث الوطنية الكبرى نظرة طبقية بحثة بينما الحركة الوطنية التى كانت قد قامت بمصر فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر كانت من صنع جميع طبقات الشعب وفئاته ولم تكن أبدا قاصرة على طبقة معينة .

كما وجدنا كتابات أخرى لاعتبارات حزبية ضيقة الأفق تستهدف تصفية حسابات كانت قائمة بمصر أيام الأحزاب وقبل ثورة ١٩٥٢ .

وكانت النتيجة - اذا ما صدقنا كل ما قيل ، وكل ما كتب عن مصر قبل ثورة ١٩٥٢ - انها كانت تعيش فى ظلام العصور الوسطى او ما هو أشد .

وأنه لم يكن بها شخصية واحدة سليمة من الملتاعن لأن كل تلك الشخصيات قد وصمت بالضعف ، وجرححت وأميل غلبها تراب الظلم . والاضلام .

ولاحساسى بخطورة هذا التأثير على الشعب ، وعلى تاريخه كنت أبادر بالرد على كل كتابة من هذا النوع بما يتيسر لى من معلومات وبما تسمح به ظروف النشر التى كانت وقتذاك صعبة للغاية .

اذ كان الجو المسيطر على الصحافة وقتذاك يوحى بأن النشورة ترحب بالهجوم ولا ترحب بالرد .

وللأمانة التاريخية أقول ان دار الهلال فى حدود امكاناتها قد فتحت لى الباب فى المصور وفى الهلال للرد على بعض تلك الحملات ولنشر بعض الصفحات المضيفة من تاريخ مصر .

وأذكر للتاريخ ان صاحبه دار الهلال اميل وشكرى زبدان قد سمحا لى كمحرر فى مجلة المصور أن أقضى أكثر من شهرين أجوب خلالها الديار من أسوان الى الاسكندرية بحثا عن الشهداء الأحياء ممن شاركوا فى ثورة ١٩١٩ .

وربما كانت هذه الرحلة الشاقة المضنية من الناحية الجنسانية والطبية المريحة من الناحية النفسية ومن الناحية الروحية ، كانت أول فرصة أتيت لى لدراسة تاريخ مصر فى فترة من أدق الفترات على الطبيعة .

كنت أجرى وراء الأحياء الذين شاركوا فى ثورة ١٩١٩ فأجد بالمصادفة البعثة من شاركوا فى ثورة ١٩٣٥ وفى بعض الأحيان من شاركوا فى ثورة ١٨٨١ « ثورة أحمد عرابى » .

وعندما لا أجد أحياء شاركوا فى تلك الثورات كنت أبحث عن أحفادهم الذين كانوا - أو كان بعضهم بمعنى أدق - لا يعرفون تاريخ آبائهم وأجدادهم وفى بعض الأحيان كنت أجد شخصيات لعبت أدوارا هامة فى التاريخ المصرى دون أن تكتشف ، أو دون أن يتذكرها أحد حتى بكلحة طيبة واحدة .

من تلك النماذج التى أحنيت لها رأسى اجلالا وتعظيما ، أسعد مشرقى الذى شارك فى أحداث ديروط وحوكم وقضى عليه - فى ١٩١٩ - بالاعدام ثم خفف الحكم الى المؤبد .

وقضى حتى عام ١٩٣٦ فى السجن دون أن يشمله العفو الشامل الذى شمل كل العاملين فى الحقل الوطنى من ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٦ .

وذلك بمناسبة معاهدة ١٩٣٦ .

ظل الرجل فى السجن حتى أكمل مدة عقوبته كاملة غير منقوصة حتى لم يفرج عنه بعد قضائه ثلاثة أرباع المدة كما هو المتبع فى كل سجون مصر .

سعت للقاء هذا الرجل الذى انتهى به المطاف ليكون خفير كوبرى المعاهدة
قرب ديروط بعد أن تعذر عليه - فور خروجه من السجن - العثور على عمل
مناسب يضمن له الكفاف من الرزق .

وأحنيت رأسى - وأنا أقوم بتلك الرحلة التاريخية - اعجابا وتقديرا
للرجل الذى شارك فى ثورة ١٩١٩ مشاركة فعلية .

وكان له يد فى أحداث ديروط وقام بإحدى العمليات الفدائية التى أعقبت
ثورة ١٩١٩ .

ودخل السجن لسنوات عديدة ، ولم يجد عملا اثر خروجه من السجن .
وظل كذلك عاطلا ومتعطلا عن العمل الى أن ألحقه . أحمد ماهر ، عندما
رأس الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ ورأى - وهو الفدائي القديم ما حاق بأحد رفاق
الطريق - عبد القادر شحاته - أن يلحقه بإحدى الوظائف فى بنك التسليف
الزراعى المصرى .

وقد سمعت من شحاته ومن مشرقى ومن مفتاح وغيرهم حقيقة أحداث
ديروط وأسيوط وهى أبرز أحداث ثورة ١٩١٩ .

ومن كل من التقيت بهم فى تلك الرحلة استمعت الى اعترافات حقيقية ،
كشفت الغموض ، عن كثير من تلك الأحداث التاريخية فالمعروف أنه عندما
وقعت تلك الأحداث كان المتهمون ومن يتولون الدفاع عنهم يحرصون على انكار
اشتراكهم أو اشتراك من يتولون الدفاع عنهم فى تلك الأحداث .

أما بعد أن تغيرت الأوضاع وسقطت كل ما سعى بالجرائم بمضى المدة فقد
كان هؤلاء المشاركون يقولون الحقيقة .

على أننى لم أكن آخذ ما يقول به هؤلاء الاخوة على علانه فقد كنت أتحرى
من صدق كل كلمة .

وأحاول أن أربط بين ما سمعته من هذا ، وذلك بما سمعته من هؤلاء
وأولئك وبما هو موجود فى السجلات وفى دوسيهات القضايا .

الأمر الذى دعانى الى ان أكتب أكثر من مرة مطالبا بإعادة كتابة التاريخ
من جديد .

وكان لدى - ولا يزال - الكثير من البراهين والأدلة ، التى تقلب بعض
الأحداث وتغير من وجهات النظر إليها .

وقد باشرت فعلا القيام بتلك المهمة في قضيتين هامتين أولاهما حادث دنشواى ١٩٠٧ .

وثانيهما اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان .

راجعت فى كل من القضيتين . كل أوراق التحقيق ، كلمة كلمة ، كما راجعت كل مرافعات النيابة والدفاع سطرا سطرا .

وعدت الى كل الصحف التى اهتمت بهاتين القضيتين .

وخرجت فيما يتعلق بالقضية الأولى الى أنها كانت غضبة شعبية ولم تكن أبدا مجرد شرارة حرقت الجرن فأدت الى ما أدت اليه من قتل ، ومحاكمة .

عبارة واحدة وردت على لسان أحد المتهمين فى قضية دنشواى دفعتنى الى الاتيخاء. الصحيح فى القضية .

ذكر أحد المتهمين ، أنه فى العام السابق على أحداث دنشواى جاء بعض ضباط جيش الاحتلال لصيد الحمام ورأى بعض أبناء دنشواى أن فى دجيتهم الى قرينهم ما ينافى كبرياءهم الوطنى . فأنذروهم بعدم المجئ الى بلادهم مرة أخرى والا ...

أعدت القيادات الوطنية فى دنشواى العدة للتصدى لآى من جنود أو ضباط جيش الاحتلال اذا ما جاءوا الى قرينتهم بحيث لا يعودون الى العاصمة الا وقد لحقت بهم غضبة أبناء دنشواى .

وقد كان ما كان ، الأمر الذى أكد لى مع كثير من الأدلة والبراهين الأخرى أن حادثة دنشواى كانت فى الأصل غضبة شعبية على وجود المحتلين فى دنشواى : جاءوا لصيد الحمام ، فاصطادهم بعض أبناء دنشواى .

أما فيما يتعلق بقضية مصرع السير لى ستاك فقد حدث أننى كنت من الناحية الصحفية أبحث عما تبقى من حادث اغتيال سردار الجيش المصرى وكنت أحرص على البحث عن أبناء وأحفاد الذين حوكموا فى قضية السردار ونفذ فيهم حكم الاعدام .

وقد تعبت الى حد كبير فى العثور على أبنساء ابراهيم موسى طيب الله نراه .

وكان من القيادات العمالية الوطنية الثائرة الصلبة وقد بذلت معه كل الجهود ليعترف على زملائه فأبى ، بينما اعترف آخرون من حملة الشهادات العليا .

فى ركن بعيد بعيد فى حى الشرايية بالقاهرة .

وفى احدى الحارات الضيقة وجدت ابن ابراهيم موسى وابنته .

وتوثقت بينى وبينهما صلات الود والحب الى الدرجة التى أشعرتهما - وأشعرتنى أنا كذلك - بأنهما اخوان لى .

وترددت على زيارتهما أكثر من مرة ، وفى احدى المرات قالت لى كريمة الفدائى الكبير - وكانت قد وثقت بى ثقة مطلقة - : « يوجد فى الصندوق [خزانة خشبية تقترب من السقف] كتاب ضخيم لا أعرف ما به وقد ظل فى مكانه منذ أن أعدم والدى .

ورأيت أن أعطيك إياه لعلك تستفيد منه » .

وأحضرت ساعيا وأنزلت الكتاب الضخم لتعطينى إياه .

وكانت المفاجأة عندما تصفحته وأنا فى داخل التاكسى الذى أقلنى الى منزلى أن الكتاب أو ما توهمت ، ابنة ابراهيم موسى أنه كتاب ، ليس سوى محاضر التحقيق فى قضية السردار .

كما أن به - وهو يربو على ألف صفحة - كل اعترافات المتهمين المكتوبة والمنطوقة وتقارير البوليس السياسى وتقارير الأطباء ، وشهادات شهود النفى والاثبات ، كما أن به بعض تقارير وافية عن الحركات الفدائية المصرية منذ نشأتها الأولى ونشاط كل المشاركين فيها وطرائقهم فى اغتيال الانجليز والأيمان التى كانوا يقسمون بها وخاصة تلك التى كانوا يؤدونها سرا بطبيعة الحال على قبر ابراهيم ناصف الوردانى قاتل بطرس غالى .

وأستطيع أن أقول ان هذا الملف . وهو مطبوع « بالبالوظة » - احدى الطرق التى كانت متبعة وقتذاك فى الطباعة - كان خير هدية أهديت لى اذ ظهر أنه لا يوجد مثل هذا الملف عند أحد من المحامين الذين شاركوا - وهم عمالقة المحامين المصريين - فى الدفاع عن المتهمين ، بل انه لا توجد من هذا الملف الا النسخة التى آلت الى

وقد ظلمت طويلا أدرس هذا الملف وأستكمل دراستى عن الحادث من خلال أحاديثى مع بعض القيادات الوطنية التى شاركت فى العمل الفدائى وفى المقدمة شيخ فدائى الاسكندرية أحمد رمضان زيان رحمه الله والوزير السابق عبد العزيز على رحمه الله .

وكان أبرز الفدائيين المصريين وكان في نفس الوقت ، أكثرهم دهاء ومكرا حتى أنه لم يقبض عليه في حالة تلبس ، وإن قبض عليه عشرات المرات في كثير من القضايا السياسية ، التي كان يخرج منها كما يقول كما تخرج الشعرة من العجين .

وكان عبد العزيز علي ، وهو الموظف الكبير بمحافظة القاهرة يقوم - مثلا - بطبع المنشورات المعادية للانجليز ولنظام الحكم في مبنى المحافظة ويستعمل أدوات وموظفي المحافظة في توزيعها سرا .

من خلال معرفتي بمن تبقى من الفدائيين المصريين وخاصة - أيضا - الحاج أحمد جاد الله الذي كان عندما تعرفت به قد تجاوز الثمانين من العمر ، وكان يفيض بشرا ، ويتمتع بأكبر قدر من روح الفكاهة التي أنقذته كما قال لي من كثير من المواقف الصغيرة .

والذي كان يمشي من شبرا الى الجيزة حيث حديقة الحيوان متأبطا ذراع زوجته المسنة مثله والتي كانت تحمل سلة تمتلئ بالبيض والسميط وكانا يجلسان على مقربة من باب حديقة الحيوان ليبيعا البيض والسميط للجمهور ، وليعطيا المسدسات والقنابل لزملائهما الفدائيين ، حيث يقومون باغتيال بعض الشخصيات الانجليزية التي كانت تسكن على مقربة من حديقة الحيوان .

ثم يعودون اليهما بعد الانتهاء من عمليهما ، ليعطوهما المسدسات .

ثم يعود الحاج جاد الله وزوجته الى حيث جاءا من حي شبرا دون أن يشك فيهما أحد .

من خلال تلك الصداقة والمعرفة عرفت الكثير الكثير من الأسرار السياسية .

وعندما بدأت أنشر بعض ما سمعته في المقام بنشره توافد على كثير من الجنود المجهولين الذين شاركوا في ثورة ١٩١٩ ، وما قبلها وما بعدها من ثورات وانتفاضات .

وكان في مقدمة من أفادني الى حد كبير سيد باشا - وباشا هذا لقب لا رتبة والذي كان أحد زعماء الطلبة في ثورة ١٩١٩ .

وكانت مهمته الرئيسية اصدار صحيفة الطلبة - وهي نشرة سرية - وكذلك المنشورات الثورية .

وكانت لديه ولدى زملائه مطبعة يدوية صغيرة يقومون بنقلها سرا كل

لييلة من مكان الى آخر على عربة كارو ويشترك صاحبها معهم في عملهم
الفدائي .

وعن طريق سيد باشا تعرفت الى بعض زعماء الطلبة في سنة ١٩١٩ ممن
كانوا يباشرون العمل السرى قبل وبعد ثورة ١٩١٩ .

وقد أفادنى الى حد كبير الحاج أحمد رمضان زيان شيخ فدائي الاسكندرية
الذى دفع الى بثلاث كراسات تشمل مذكرات وذكريات عن العمل الفدائي في
القاهرة وفي الاسكندرية وتتضمن نبذا شافية وافية عن كل الذين اشتركوا في
العمل الفدائي ومن بينهم كثير من ضباط الجيش والبوليس ومن بينهم من
أصبحوا فيما بعد وزراء ورؤساء وزارات .

وعن طريق أحمد رمضان زيان التقيت بالبقية الباقية من العاملين في الحقل
الوطني بالاسكندرية ومن بينهم ياقوت السهوى ، عبد الله حسن عوض ،
سليمان حافظ .

وقد أفادتنى مذكرات أحمد رمضان زيان ، كما أفادتنى مذكرات عبد العزيز
على الى حد كبير جعلنى على معرفة تامة بكثير من الأحداث الوطنية التي وقعت
بمصر منذ ١٩١٠ حتى ١٩٤٤ .

وأحمد رمضان زيان هذا كان تاجرا وله محله في سوق الليمون
بالاسكندرية .

وعندما قبل استاذنا عبد الرحمن الرافعى الحكم ونولى وزارة التموين في
وزارة حسين سرى باشا (الثالثة) ٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩ بعد أن اعتقد
أن اضراب الحزب الوطنى عن المشاركة في الحكم لم يعد له ما يبرره بعد أن آمنت
البلاد شعبا وحكومة بمبدأ الجلاء ، ووحدة وادى النيل .

وحدث أن زار عبد الرحمن الرافعى محل رمضان زيان .

وكانت زيارة وزير التموين لهذا المحل عملا فريدا في بابه وكان يمكن
لصاحب هذا المحل أن يستغل زيارة الوزير له في محله استغلالا هائلا .

قلت : غيبنى أن : أحمد رمضان زيان - وقد روى لى استاذنا عبد الرحمن الرافعى
هذه الواقعة قبل أن يرويها أحمد رمضان زيان نفسه بوقت غير قصير - فاجأ
الوزير بقوله : ألم تكن قد اتفقنا على الاضراب عن المشاركة في الحكم حتى يخرج
الانجليز عن مصر ؟ .

وعندما حاول الوزير - وهو صديقه الصدوق الذى كان يقضى معظم
أوقات فصل الصيف في محله - تبرير موقفه رفض أحمد رمضان زيان هذا
التبرير حتى لقد غضب الوزير عبد الرحمن الرافعى وانصرف دون أن يشرب
القهوة التي قدمت له .

على أن عملية مدى بالكثير من الأوراق القديمة والمذكرات والذكريات والصور التاريخية لم تتوقف عند حد أولئك الذين تعرفت اليهم عن طريق العلاقات الشخصية التي تربطني ببعض العاملين في الحقل الوطني ، أو عن طريق أبنائهم ، وأحفادهم وحسب .

وكانت هوايتي للبحث عن التاريخ وأبطاله قد شاعت وذاعت في الأوساط السياسية فإذا بالكثيرين يتطوعون لمدى بما لديهم من أوراق ومذكرات وذكريات وصور تاريخية ، كان أولاهما وأهمها ما جاءني عن طريق أستاذي عبد الرحمن الرافعي :

كنت قد عشقت أمين الرافعي الذي لم أعرفه وتأثرت به إلى حد كبير وكانت أول كلمة لي نشرتها الأهرام في صفحتها الأولى عنه .

وكنت باستمرار أكتب عنه في ذكراه وأقيم الحفلات الوطنية لتأبينه منه أن كنت في الثالثة عشرة من عمري .

أفضيت إليه ذات يوم ، وكنت قد شجبت عن الطوق وأصبحت صحفيا ينتخبه الصحفيون كل عام وعظموا بمجلس إدارة نقابتهم ويختاره المجلس كل عام ؛ ولاكثر من عشر سنوات سكرتيرا عاما ، لنقابتهم بل يختاره الصحفيون العرب في كل أرجاء العالم العربي أمينا عاما لاتحادهم لفترة تزيد عن اثني عشر عاما .

أفضيت إليه برغبتي في أن أكتب عن أمين الرافعي مؤرخا لحياته . وترقرقت الدموع في عيني الرجل وهو يقول : انه لم يكن أخا شقيقا وحسب ولكنه كان رفيق طريق .

وبالرغم من أنني أرخت للزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد ، وكان واجبا على أن أرخ لثالثهما أمين الرافعي إلا أنني خشيت أن يقال شقيق يؤرخ لشقيقه فأوقعت الظلم به ؛ ولو لم يكن شقيقا لي لأصدرت كتابا عنه على غرار كتابي عن مصطفى كامل ومحمد فريد .

وإني لسعيد كل السعادة أن أرى ابني ، وابن أمين الرافعي يتصاندي للكتابة عنه .

ويقوم بالواجب الذي حرمني حيائي وخجلي من القيام به .

ولم أكد أعود إلى مكتبي في نقابة الصحفيين حتى أنبشت أن سائق عربية نقل يسأل عني .

وعندما ذهبت اليه أخبرني انه قادم من منزل عبد الرحمن بك الرافعى وأن حمولة هذه السيارة هدية منه لى .

وكانت تحمل الكثير . الكثير من الكنوز التاريخية التى خلفها أمين الرافعى : الى جانب الكتب والمجلدات والدوريات التى صدرت قبل أن أولد . كانت مئات الرسائل الخاصة التى خلفها أمين الرافعى : وكان الرجل دقيقا للغاية . فعندما كان يرسل خطابا الى أى من المعاصرين له كان يحتفظ بصورة مما أرسله له .

وكان عندما يبعث بخطاب مسجل الى جهة ما كان يحتفظ بالايصال الخاص بذلك الخطاب .

وكان يحتفظ بأصول المقالات التى تصل اليه من السياسيين والقراء . لم تنشر لسبب أو لآخر على أساس أن أصحاب هذه الرسائل عندما بعثوا بمقالاتهم . أو آرائهم للنشر ، قد أخرجوا تلك المقالات والرسائل من دائرة الخصوصية الى الدائرة « العمومية » .

بل كان الرجل يحتفظ ببطاقات الدعوة التى كانت تصل اليه من رئاسة الحكومة . ومن الوزراء ، ومن الشخصيات العامة للمشاركة فى المناسبات . وبالجملة فان ما خلفه أمين الرافعى من أوراق ووثائق نعتبر نروه قومية ووطنية لا تقدر بمال .

وكانت قد توطدت صلتى بالأسناناد عبد الحالى فريد نجل الزعيم الوطنى محمد فريد عندما كان رئيسا للنيابة فى بنى سويف .

وكنت قد ذهبت اليه لكى يتحدث معى عن والده بمناسبة ذكراه .

ولم أبذل فى حياتى جهدا شاقا ومضنيا كذلك الجهد الذى بذله مع عبد الحالى فريد لكى يفتح فمه .

كان الرجل قد أصيب بحالة من اليأس والقنوط لما آلت اليه أمور بلده .

وكان قد أصيب فى نفس الوقت بحالة من الاكتئاب لأن الشعب لم يقدر تماما توضيحات والده ، وكان ... وكان ...

وبالكثير من الاصرار ، وبكثير من الزيارات الى بنى سويف - وكما أوضحت فى مقدمة كتابى عن محمد فريد - بدأ الرجل يرتاح لى ويطلعنى على بعض مذكرات والده .

كان يعطينى - وكانت هذه أول مرة يسمع فيها الرجل لانسان ما ، بعد
عبد الرحمن الرافعى - بالاطلاع على مذكرات والده .

كان يعطينى كراسة من كراسات مذكرات والده . لأدرسها ، فى
القاهرة .

ثم أعود اليه بعد أسبوعين أو ثلاثة ليعطينى أخرى .

ثم توثقت بيننا العلاقات الى حد كبير عندما نقل الى القاهرة وعندما بدأت
أكتب عن والده .

ولم يكن يمضى أسبوع واحد دون أن أراه .

وعندما اقتربت الذكرى الخمسين لوفاته تعاوننا معا على العمل للاحتفال
بمرور ٥٠ سنة على وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٩ على المستويين
الشعبى والحكومى .

وأذكر أنه فى ١٩٦٩/٢/٢١ - وكان بالاسكندرية - بعث الى برسالة
يقول فيها : « لقد اقتربت الذكرى الخمسين لوفاة الوالد ، ويجدر بمحببيه وأنت
منهم ولا أستطيع أن أقول أولهم ولكنك من أوائلهم ، أن تمهدوا للاحتفال بتلك
الذكرى » .

وبدأت أعد لهذه الذكرى بما أملك من جهود وامكانيات فنظمت ندوات عن
محمد فريد .

ورغم وجودى بدار الهلال منذ عام ١٩٤٦ لقيت الأمرين فى نشر كتابى
عن محمد فريد .

وكان المشرفون على اصدار الكتب فى دار الهلال وقتئذ يعارضون فى
اصدار كتاب عن محمد فريد فى عام ١٩٦٩ ، فمن الذى يقرأ عن محمد فريد ؟

وفى النهاية وافقوا مضطرين - ومجاملة لى لا أكثر ولا أقل - على نشر
كتابى ضمن سلسلة كتاب الهلال « محمد فريد مذكرات وذكريات » .

وكانت المفاجأة لهم ، أن « بيع » من هذا الكتاب ما لم يسبق بيعه من أى
كتاب آخر فى هذه السلسلة .

وكان صدور هذا الكتاب وقتئذ ، أشبه ما يكون بظهور الفاكهة فى غير
أوانها ، اذ تلقفته الجماهير بحماس منقطع النظير ، ولعل فى مقدمة ما أسعدنى ،
فى أعقاب ظهور الكتاب رسالة تلقيتها من قارئ بالزقازيق خشى - للظروف
القائمة وقتذاك - أن يذكر اسمه .

وقد جاء فى تلك الرسالة :

الأستاذ صبرى أبو المجد تحية طيبة ، قرأت كتابك عن محمد فريد وقد أعجبت به الى درجة كبيرة ، ولكن لى هناك ملاحظة واحدة فى باب « بداية حياة » بدأت بكلمة من الميثاق : أريد أن أسأل الأستاذ صبرى أبو المجد ما هو الميثاق ؟

وما هو فائدته فى هذا البلد ؟

ولماذا عندما يكتب الكتاب فى بلادنا فى أى موضوع سياسى أو تاريخى ينقلون فقرات من الميثاق أو يشيرون الى الميثاق ؟ هل أفاد الميثاق هذا البلد شيئا ؟ ربما يكون الميثاق مكتوبا بطريقة حسنة ولكن الذى يحس به الشعب يا سيدى بأنه حبر على ورق .

وأعجبنى بأنك لم تذكر شيئا عن

(وأستسمح القارئ فى عدم ذكر الأسماء ولا الأحداث التى أشار اليها كاتب الرسالة حتى لا أضمن دراساتى ألفاظا لا يرتضيها الذوق السليم) .
ويقول كاتب الرسالة : لقد عرضت كفاح الزعيم فريد بطريقة قيمة وكان فيه الدعوة الصريحة لهذا الجيل الى التمسك بمبادئ هذا الرجل والسير فى الطريق الذى سلكه .

وتكلمت كثيرا عن الدستور والجللاء .

وكان كلامك عن الدستور رائعا .

وكان هناك بين السطور ما يوحى الى الشعب بكثير من المعانى التى لا يجرؤ أحد فى الكتابة عنها فى هذه الأيام تلبية لتعليمات الحكام الحاليين وهذه خطوة عظيمة أشكرك عليها .

ثم أريد أن أسأل الأستاذ صبرى أبو المجد . أين دور الصحافة فى بلادنا فى هذه الأيام ؟ ان هذا البلد يئن تحت وطأة الذل والمهانة .

والحكم الفردى المستبد يسيطر عليه من جميع أركانه . أين الصحافة الحرة وأين الأحرار من الصحفيين ؟

سيدى لابد من وجود رواد يقولون كلمة الحق ويتحملون فى ذلك الكثير .

ولابد من وجود أقلام حرة نزيهة تقول الحق ولا تخشى لومة لائم .

لقد اشتريت الكتاب لا لاسم المؤلف ولكن لاسم محمد فريد .

وقرات الكتاب وأنا لا أعرف شيئا عن صبرى أبو المجد . وكان غرضى أن أعرف الكثير عن محمد فريد ، فعرفت ، محمد فريد ، وعرفت صبرى أبو المجد وأصبح اسمه فى ذهنى تماما مثل اسم محمد فريد لماذا ؟ لأننى أحسست بأنك صادق الوطنية وبأنك تريد أن تعلم هذا الشعب المعانى الجميلة التى كان يحمل لواءها محمد فريد .

ويمضى صاحب الرسالة قائلا :

لقد كان كتابك التعبير عن رأى ولكن فى شخص محمد فريد بل فى تاريخ مصر فى هذه الفترة وهو أضعف الايمان .

أتعشم أن تكون فهمت ما أقصد اليه فأنا لم أعود على الكتابة من قبل الى كتاب مصر وصحفيها : ان بلدنا تمر الآن [١٩٦٩] بمعنة أكبر من المعنة التى كانت أمام المرحوم محمد فريد فقد كانت حرية الرأى فى أيام محمد فريد أكثر ألف مرة من حرية الرأى فى هذه الأيام .

لقد كانت حرية الرأى منذ خمسين سنة أكثر منها بل أضعاف أضعاف مما هى عليه فى هذه الأيام .

ان الكلمة الصادقة أكثر نفعا وأكثر قيمة وصدى من المدفع .

نحن فى حاجة الى كتاب يكتبون لنا التاريخ الوطنى لمصر ويكتبون لنا عن الديمقراطية والدستور وهذه المعانى الجميلة التى تعطى للانسان كرامته : لقد نسي الشعب هذه المعانى ولا يعرف عنها شيئا الآن .

شكرا يا سيدى الأستاذ على كتابك هذا وفى انتظار المزيد .

(مواطن)

واذا كنت قد حرصت على نشر تلك الرسالة التى احتفظت بها ضمن أعز ما أملك رغم اختلافى مع كاتبها فى بعض آرائه الا أن هدفى من نشر الرسالة بنصها وفصلها فيما عدا ما أسقطته من بعض الأسماء وبعض الأحداث ، هو اعطاء صورة حقيقية غير مزيفة لرأى مواطن مصرى خشى أن يذكر اسمه فى خطاب خاص خشية أن يقع فى أيدي الآخرين فيناله الأذى .

كما أننى استهدفت أيضا - من نشر الرسالة - اعطاء صورة صادقة لصدى نشر كتاب عن محمد فريد فى تلك الأيام ، التى لم يكن أحد فيها يحتفى بمثل تلك الشخصيات الوطنية البارزة .

وأعددت جزءا خاصا عن محمد فريد لينشر فى المصور فى مناسبة مرور ٥٠ سنة على وفاة محمد فريد ولكننى فوجئت بحجز ثمانى صفحات لموضوع

ورد من باريس بعثت به الزميلة درية عوني وكانت مراسلة المصور هناك .
وهو عبارة عن حديث مع مدام روسبرون التي ادعت أنها كانت زوجة
لمحمد فريد .

وقاومت - جهد الاستطاعة - نشر هذا الحديث لأنه في رأيي ضار سمعة
محمد فريد .

وأنه لا يليق بنا ونحن نكرم رجلا في مناسبة مرور نصف قرن على وفاته .
أن نسيء اليه في تلك الذكرى .

وتيفنت أنه لابد من أن ينشر هذا الحديث اذا أريد نشر الجزء كله بل قيل
لي أنني اذا اعترضت على نشر هذا الحديث ، وأصررت على الاعتراض فقد لا ينشر
ما أعدته ، وينشر الحديث .

وظللت في صراع نفسي أكثر من ثمان وأربعين ساعة استخدمت فيها كل
ما أملك من أسلحة للحيلولة دون نشر هذا الحديث ،

وكل ما استطعت الوصول اليه بعد مباحثات شاقة وعنيقة أن يختصر
الحديث الى ست صفحات ، وأن أتولى بنفسى مراجعة بعض ما جاء فيه مراجعة
لا تمس جوهره بأي حال من الأحوال .

ووازننت بين نشر جزء عن محمد فريد وبه حديث يسيء الى محمد فريد
وبين عدم نشر هذا الجزء اطلاقا ، وامكانية نشر الحديث في هذا الجزء : وفي
النهاية رأيتني مضطرا الى قبول الأمر الواقع خاصة وقد عرفت أنهم كانوا
- في المصور - يخشون الاتهام بأنهم حزبيون ، أو يمجدون شخصيات حزبية
قديمة في وقت كان الحديث فيه عن الحزبية وقادة الأحزاب القديمة من الأمور
المحرمة ، أو شبه المحرمة ! .

وصدر المصور يوم ١٤ نوفمبر ١٩٦٩ وبه جزء خاص في ٣٢ صفحة عن
محمد فريد تصدرته عبارة قالها محمد فريد - وقد اخترتيا من كلماته المأثورة -
« ان ما تسلبنا اياه الشدة ترده لنا المثابرة ، أما ما تتنازل عنه طائعين فإنه يضع
ونفقه الى الأبد ، اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم
لأعدائنا ولا التنازل عن مطالبنا » .

وكانت المقدمة كلية للأستاذ أحمد بهاء الدين - وكان وقتئذ رئيسا لتحرير
المصور - الى جانب فكرى أباطة الذي لم يطلب منه الاشتراك في هذا الجزء رغم
أنه من قدامى تلاميذ محمد فريد .

قال الأستاذ أحمد بهاء الدين : ان الشعوب الحية لا بد وأن تكون لها
ذاكرة طويلة يقظة حادة .

ما يمر من تاريخها لا يطويه النسيان ولا يدفنه التراث لأن من هذا التاريخ
يستمد الشعب جذوره ويستخلص دروسه ويستنفر فضائله .

وليس معنى ذلك أن يكون التاريخ مقدسا : انهم لا يستحضرونه لكي
يصلوا في محرابه ، انما يستحضرونه لمناقشته وتحليله وتقييمه تقييما نقديا
متجددا فهذا هو المهم .

وهذا هو معنى أن يكون التاريخ خلاقا .

ومحمد فريد نموذج فذ للرجل الذي أعطى بلاده كل شيء بلا حساب
أعطاهما كل ما ورث من مال عريض وأعطاهما صحته فمات معدما ، لم يكده يبرح
الخامسة والخمسين ، وأعطانا شيئا أهم : انه هتف في أذن بلاده بكل صيحات
العصر : الاستقلال الوطني ، الديمقراطية ، الدستور ، النقابات العمالية ، محو
الأمية ، الجمعيات التعاونية ، المؤتمرات الدولية ، للحركات الاشتراكية ؛ وحركات
السلام العالمى ثم ماذا نقول ، اعتذارا عن تقديم هذه الجولة البسيطة في حياة
فريد وأوراقه ورسائله ؟ هل نسوق عتابا جديدا الى كافة الهيئات ذات
الاختصاص بالتاريخ المصرى وتراثه التى نشعر - بعد - أنها - حقا - لا تؤدى
رسالتها فى بعث تاريخ هذا الشعب : التاريخ الذى يستمد منه الشعب جذوره
ويستنفر فضائله :

أما حديث روشبرون فكان بعنوان : أول حديث صحفى مع صديقة محمد
فريدة الفرنسية : عزيزة دى روشبرون ، التى لعبت دورا هاما فى الحركة
الوطنية .

وكانت قد تعبت كثيرا ، فى تغيير العنوان من أول حديث صحفى مع
« زوجة » محمد فريد الى صديقة محمد فريد .

وكانت أولى المغالطات التى وردت فى هذا الحديث ، أن محمد فريد قد
راجع مذكراتها ، بينما أكد محمد فريد فى مذكراته أنه كان يعرف جيدا أن
مدام روشبرون هذه كانت جاسوسة للخديو عليه وأن - الخديو - كان ينقدها
ثلاثين جنيها كل شهر لكي تتجسس عليه .

ثانى تلك المغالطات قول مدام روشبرون ان محمد فريد لم يكن عنده
الاستعداد الفطرى للتنظيمات السرية ، بينما الواقع يكذب هذا الادعاء فقد

كانت معظم الجمعيات السرية التي كانت قد قامت في مصر قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى على علاقة وثيقة بمحمد فريد .

وكان سكرتيره الشخصى خليل مذكور يقوم وبعض الضباط السابقين بتدريب بعض شباب هذه الجمعيات على استعمال السلاح فى بعض الأماكن النائية من جبال الألب وكان يبدىهم المسدسات فى صورة ساعات ! .

وفد أوليت فى هذا الجزء أهمية بالغة للمخطابات السرية لمحمد فريد . وكان من بين هذه الخطابات التى نشرت لأول مرة خطاب الى محمد بدر من قيادات الحركة الوطنية المصرية يوصيه بالاهتمام بالدعاية للقضية الوطنية . ويوجهه الى بذل المال لتدعيم الجمعيات الاسلامية التى تقوم بالرد على الصحف الانجليزية والصحف الفرنسية المناوئة للحركة الوطنية المصرية . ومن تلك الرسائل أيضا رسالة بعث بها الى عبد الرحمن الرافعى يقول فيها : كنا معتادين على مساعدة جريدة ايجبت التى تصدر بلندن بمائتى جنيه سنويا .

ودفعناها تماما فى سنة ١٩١١ ودفعنا جزءا منها فى أوائل عام ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيها فقط .

وقام مستر بلنت واخوانه بمصروفاتها الى آخر عدد منها وصلنى صباح اليوم - بمساعدة بعض الطلبة فى انجلترا - واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم امكان اللجنة القيام بنشر المجلة مالم ندفع لها اعانة سنوية قدرها مائتا جنيه .

وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن خصوصا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر الا الشعب .

وطبعا هو قصير العمر مادامت الوزارة الحالية موجودة .

فأرجو التكلم فى هذه المسألة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول فى شهر يناير ١٩١٣ .

والثانى فى ابريل مثلا .

لأنه لا يصعب على الأمة التى توجد بمئات الألوف من الجنيهات أن تبخل بمائتى جنيه فقط على مثل هذا العمل المفيد .

ومن بين تلك الرسائل أيضا رسالة بعث بها محمد فريد الى اسماعيل
لبيب بك فى ١٨ يونيو ١٩١٩ أى قبل وفاته بحوالى خمسة أشهر يقول فيها :
حضرت الليلة هنا والمكان جميل والأكل مستوفى ولكننى لم أدفع الأجرة ريثما
أقابل الطبيب باكر .

هذا وقد كاتبت البنك فى بال (سويسره) بزيادة السلفة وعرضت عليه
مابقى عندى من أوراق بدون رهن .

وأملئ أن يجيب الطلب ولكن من باب الاحتياط أردت اخبارك من الآن حتى
تتكلّم مع على بك الشمسى وتحضر الى ولو ثلاثمائة فرنك فى مسافة ثمانية أيام
تكون تحت أمرى لارسالها تلغرافيا لدفع كشف الأسبوع (الفندق) وأجرة
الطبيب اذا تأخر البنك عن الارسال الى ذلك التاريخ .

وربما كان من آخر الرسائل التى كتبها فريد والتى حصلت عليها من
ابنه عبد الخالق فريد تلك التى بعث بها الى عبد اللطيف الصوفاتى بك - أحد
أقطاب الحزب الوطنى - فى ١٢ سبتمبر ١٩١٩ والتى قال فيها :

هناك مسألة هامة جدا تستدعى عناية اللجنة على العموم وعنايتك
الشخصية على الخصوص وهى مسألة تدبير المال اللازم للاستمرار على نشر
مجلدنا الصغيرة التى أنشرها من أبريل الماضى ولكن بلا انتظام ، نظرا لنضوب
المال كلية . . يلزمنى هنا لاستمرار حركة النشر بانتظام مبلغ لا يقل عن ألف
فرنك شهريا بخلاف ما يلزم لمصروفى الشخصى وأنتم تعلمون أن حالة عائلتى
أصبحت لا تسمح لها بمساعدتى ولا يغرب عن فكركم غلاء المعيشة بأوروبا حتى
فى سويسرا أصبحت جنىف غير ما كانت عليه قبل الحرب ، فبالنسبة لاقتصادى
المعروف أرى ألف جنيه أو ثمانمائة جنيه على الأقل سنويا تكفينى لنفسى ولأعمالى
انما يحسن جمعها وارسالها فى موسم القطن أى فى بحر هذا الشهر لأن حالتى
المالية أصبحت سيئة جدا بسبب مرضى وكثرة انتقالى من بلد لأخرى تبعا لاشارة
الاطباء . لذلك أكرر طلب ارسال عشرين ألف فرنك فورا على الأقل نصف هذا
المبلغ تلغرافيا بمجرد وصول هذا اليكم لأدفع ما على من الديون وهى تزيد على
خمسة آلاف فرنك وتزيد يوميا . . والا يهمل هذا الطلب كما أهمل طلب
وفيق أفندى الذى أصبحت حالته أتعس من حالتى وبهذه المناسبة أقول أن
تصرفاتكم معه وتركه بلا نقود بعد ما قام به من الخدمة الجليلة فى ايطاليا مما
لا يقبل أدنى تبرير مطلقا . على أن الفرصة مازالت سانحة لخدمة المسألة
المصرية فى ايطاليا أثناء مناقشة مجلس نوابها فى معاهدة الصلح واو أرسلتم
له المال الكافى لأمكنه القيام بحركة أكثر مما قام به الوفد المصرى ، فى أمريكا
بواسطة وكيل أمريكى فعبجلاوا بارسال المال فى أقرب وقت وبأى طريقة حتى

لا نطيع الفرصة » . ويبنى محمد فريد خطابه بقوله : هذا ما أكرره وألح في طلبه والا فقبض اليد عن خدام الأذى الحقيقيين خصوصا في مثل هذه الظروف يكون جريمة عظمى ، لا تغتفر وأمل أن يصلنى الرد (نقدا لا كلاما) بالتلغراف بعد عشرة أيام من تاريخ هذا على الأكثر .

— ومن بين موضوعات ذلك الجزء ما كتبه عبد الخالق فريد عن والده كما عرفه من خلال رسائله اليه وإلى الأسرة .

من بين رسائل فريد إلى الأسرة وكانت زوجته قد بعنت إليه تسنيسه في بيع ما تبقى من المنقولات .

وكان الرد في ١٠ أبريل ١٩١٤ . أما بيع العفش فلا أوافق عليه لأنه لا يعوض ولائه لازم لاعطاء ابنتي فايقه ما يلزمها منه عند زواجها فلا تفكروا في بيعه مطلقا .

ان بعد العسر يسرا .

وكان من بين ما كتبه عبد الخالق فريد انه استدعى ولما يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره للذهاب إلى محطة مصر ليحيى جثمان والده وهو في تابوته بقسم الأمانات بالمحطة تمهيدا لتشيع جنازته من المحطة إلى المدافن بالسيدة نفيسة .

ويقول عبد الخالق فريد أيضا ان أمه (القديسة) — كما كان يسميها — حصلت الحياة بعد هجرة والدي وعجزت أن تدفع له مصروفات المدرسة ، بعد أن باعت — رحمها الله — كل ما تملك حتى بروش من الماس كان عزيزا عليها وأعطته لوالدي لبيعه والانفاق منه على الاحتفال بذكرى مصطفى كامل .

ويمضي عبد الخالق فريد قائلا : بعد أن عجزت والدني عن دفع مصروفاتي المدرسية اتصل ناظر المدرسة المرحوم عبد الحميد الشربيني بوزارة المعارف على ماهر الذي وافق — مشكورا — على أن أتعلم بالمجان في المرحلة الثانوية وفي الجامعة .

وقال عبد الخالق فريد ضمن ما قاله : امتد سقاؤنا بعد وفاة والدي ولكننا كافحنا كفاحا مريرا ضد الفقر والعوز وضد تجاهل بعض أقاربنا لنا .

وقد احتفظت ببقية مقال عبد الخالق فريد عن والده اذ لم يتيسر لنا في هذا الجزء الخاص بوالده الا نشر مقتطفات منه على صفحاتنا فقط .

وكان الأستاذ فتحي رموان قد كتب صورة قلمية عن محمد فريد .
وكتب - في نفس الجزء الخاص - الأستاذ أمين عز الدين عن محمد فريد
صديق الطبقة العاملة .

وكان آرثر جولد شميث - وكان وقتذاك أستاذا مساعدا للتاريخ في
جامعة بنسلفانيا ويعد رسالة الدكتوراه عن الحزب الوطني ومحمد فريد - قد كتب
عن « محمد فريد في نظر مؤرخ أجنبي » .

وقد حرصت في هذا الجزء على أن أحلل العلاقة بين فريد وبين الخديو
عباس على ضوء أوراق سرية نشرتها وقتذاك للمرة الأولى .

وانتهيت من هذا التحليل الى أن محمد فريد والخديو عباس حلمي الثاني
كانا عدوين لدودين في كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر
في بعض الأحيان .

مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد ، ومرة تتراخى وتضعف أو تتلاشى .
ترهومتر العداد ، يرتفع ، وينخفض باستمرار .

ومن خلال أكثر من ٥٠٠ خطاب سرى لمصطفى كامل ومحمد فريد وعلى
فهمي كامل وأحمد وفيق والشيخ عبد العزيز جاويش وعبد الملك حمزة ، وأحمد
حلمي ، المحرر الأول باللواء ، ومحمود فهمي سكرتير الحزب الوطني وعبد اللطيف
الصوفاني وعبد الرحمن الرافعي ، ومجد الدين حفني ناصف وغيرهم وغيرهم
حاولت التأريخ لمصر خلال الفترة من ١٦ أكتوبر ١٨٨٦ حتى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ :
أزحت الستار في هذا التحليل عن كثير من أسرار الحركة الوطنية .

ومن بين ما جاء في تلك الرسائل رسالة من مصطفى كامل الى محمد
فريد - في ١٩ أغسطس ١٨٩٨ يطلب منه أن يرسل له بواسطة بنك الكريدي
ألف فرنك : مهما كلفك الأمر ، حتى لا أضيع نفسي - مصطفى كامل -
في موضع حرج ولولا انك - محمد فريد - منى مكان الأخ الشقيق ما كلفتك
بذلك مع علمي بأنك ربما استلقت أو تصرفت في مال أبيك » .

ورسالة أخرى من مصطفى كامل الى محمد فريد [٢٦ نوفمبر ١٩٠٦]
يطلب فيها أن يضمن فريد شقيقه على فهمي كامل بك في بنك سالونيك في
فتح حساب خصوصي بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه مصري .

« وأنا - مصطفى كامل - متعهد لك بكل ما يخص هذه الضمانة وما يتعلق
بها وضامن لشقيقى في كل ما تضمنه فيه » .

رسالة أخرى من على فهمى كامل الى محمد فريد [٢٢ مايو ١٩٠٨] يقول فيها : ان اللجنة الادارية للحزب الوطنى - فى غياب فريد - قررت شكر المصادر المالية فى فرنسا لأنها اكتتبت بأربعة ملايين من الجنيهات فى أسهم البنك العقارى وان مسألة ضم ليتندار اجيبسيان وذى اجيبسيان ستاندرد الى شركة اللواء قد تأجلت الى حين عودة فريد الى مصر من الخارج مكتفين بعمل اكتاب بين أعضاء الحزب الوطنى ، لضمان حياة الجريدتين مدة ثلاثة أشهر .

رسالة أخرى بعث بها على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل الى محمد فريد - لم أستطع معرفة تاريخها بالضبط . وان كان من الواضح أنها كتبت بعد عام أو عامين من هجرة محمد فريد يقول على فهمى كامل :

ان الدسائس لا تزال تعمل ضد الحزب ورجاله فمهما كان المرء مخلصا وفقيرا وبائسا وفى أسوأ حالات الحياة فانه يسمع التهم توجه اليه . انى لا أقول لك اننا لا نجد العيش فى هذا العيد لأننى بعث جميع الأثاث . وليس لدينا خلاف الأسرة الضرورية ونراييزة وستة كراسى . فهل يدور بخلدك مع هذا البؤس الفاتل أنه يوجد من يتهمنا كما اتهموك من قبل وهم كاذبون بأننا أخذنا من الحديو نقودا واننا نقابله . . انى الآن ساكن فى المدرسة فى دور صغير وصاحب البيت أنذرنا بالخروج لتأخيرنا عن دفع الأجرة خمسة عشر شهرا وليس فى وسعنا والحمد لله أن ندفعها اليه . وعلى ذلك عولت على اصلاح منزل المرحوم والدى الكائن بدرب المبيضة بالصليبية مسقط رأسنا جميعا لتسكن فيه العائلة وعزمت على السفر بعد شهرين على الأكثر الى الاستانة ومنها الى مسلمى الصين والله قادر أن ينفع بنا المسلمين فى غير مصر . .

رسالة أخرى من الدكتور اسماعيل صدقى أحد أقطاب الحزب الوطنى - وهو غير اسماعيل صدقى باشا السياسى ، المصرى ، المعروف - .

الرسالة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩١٢ يقول فيها تعليقا على جمعية السلام التى أنشئت ، فى مصر : ان الأسف يخالجنى بأشد تأثيره كلما رأيت الضعف قد تغلب على تلك الهمم التى كانت عمادنا فى القيام بمأموريتنا وتنفيذ مبادئنا على اختلاف أشكالها : رأيت اجتماع مجلس ادارة الجمعية ولم أر غير وجوب ذلك وقد جاهدت فى أن يتم ذلك فكانت النتيجة مضاعفة الأسف عندى اذ لا يوجد من الأعضاء من يوافقنا فى الظروف الحاضرة ولا أخفى عنكم اننى حاولت تكوين الجمعية طبقا للقانون من سبعة أعضاء فلم أوفق وقد وصل بنا الاهمال الى عدم تلبية دعوة اللجنة الادارية للنظر فى حالتنا الحاضرة وحالتنا

المالية خصوصا التي تحتاج الى الاسعاف السريع مثل الأحوال المرضية المفاجئة ، وبالجملية يا سيدى الرئيس فالمحالة هنا لا تتناسب مع حسن ظنكم وانى أشير اليها اجمالا وكان بودى عدم الكتابة عنها لعدم انزعاجكم وعدم تحملكم مثل هذه الآلام التي يعلم الله ورسوله درجة ما أعانيه بسببها من الانقباض والحزن . . على أن هذا لا يمنعنى من المنابرة ولوحدى على خدمة مبادئنا القويمة مهما اعترضتنى الأقاويل والوشايات التي أشيعت عنى أخيرا وعلمت مصداقها ، ولكنى لا أعبا بها مادمت معتقدا أنى أقوم بما فرضته على نفسى وما يرضى ضميرى » . ثم يخبره دكتور اسماعيل بأنه عند عودة أحمد توفيق سيتفق معه على ارسال المائة فرنك باسم محمد فريد الى جمعية السلام وانا بتكم عنها فى مؤتمر هذا العام . . » .

ومن تلك الرسائل أيضا رسالة من أحد تلاميذ محمد فريد وهو الأستاذ أحمد وفيق ، بعث بها اليه من فاقوس « شرقية » بتاريخ ١٣ يونيو ١٩١٤ تحدث فيها عن الصراعات التي نشبت فى داخل الحزب الوطنى بعد مغادرة محمد فريد مصر الى المنفى .

وكذلك عن الصراعات داخل جريدة الشعب لسان حال الحزب الوطنى حول ما ينشر وما لا ينشر عن رحلات الخديوى ، يقول أحمد وفيق فى رسالته الغاضبة :

« ان أية صحيفة لا يمكن أن تعيش بدون انتشار وان الجرائد الملكية فى فرنسا لا تمتنع عن نشر أخبار رحلة بوانكريه الجمهورى وان الجرائد الجمهورية فى ايطاليا تنشر رحلات ملك ايطاليا و . . » ويقول أحمد وفيق بصراحته المعروفة : « اننا عدد قليل جدا وبكل أسف لا نعمل عملا مطلقا والحركة نائمة وتغط فى النوم واذا كنتم قد قلتم فى خطبتكم التي ارتجلتموها أن أبا الهول لم ينم الا بعين واحدة والثانية تنظر الى الأهم التي فتحت مصر ، فربما يكون هذا القول صحيحا بعد افتتاح الجمعية التشريعية أما نومه من بعد سبتمبر سنة ١٩١٢ الى أكتوبر ١٩١٣ فكان عميقا واذا سمحت لى أن أقول أن النوم ابتداء بعد مفارقتكم لهذه البلاد التعسة وانى أقسم لك انى لو علمت أن مصير حركتنا سيكون كذلك بعد هجرتكم لكنت أول من ألقى القبض عليك لتضى السنة ثم نخرج بعدها كما خرجت عقب الأشهر الستة وان أدى ذلك السجن الى التنقل فى الشوارع . . »

وكنت قد خصصت فى هذا الجزء ما يقرب من أربع صفحات للكتابة عن الحركة الوطنية المصرية بقيادة محمد فريد وكان محمد فريد قد نشر بضعة

مقالات في صحيفة لي سييكل الفرنسية هاجم فيها محمد فريد الحديو .
وكان الدكتور منصور رفعت قد كتب مقالا في الدواء مطالباً بخلع
الحديو .

وكان محمد فريد . قد تعمد عدم القيام - في إحدى حفلات الأوبرا -
أثناء عزف السلام للحديوي .

وكانت صحيفة الأهالي قد اتهمت محمد فريد بخيانة العربى تهديداً للقاء
بفريد فى أعماق السجن وحل الحزب الوطنى .

وكان انشقاقا قد حدث داخل اللجنة الادارية حول الموقف من الحديو
عباس حلمى .

وكان على فهمى كامل قد بعث برسالة الى محمد فريد بوصفه وكيلا للحزب
الوطنى سائلا اياه كرئيس للحزب أن يرد على ما اذا كانت المقالات التى نشرت
فى صحيفة « لي سييكل » بقلمه أم لا ؟ واذا كانت كذلك فعليه أن يدافع عن
نفسه كما يقضى بذلك قانون الحزب .

وكان على فهمى كامل قد أسار فى خطابه الى رئيس الحزب أن لجنة تحقيق
قد شكلها الحزب وأن اللجنة قد حددت ثلاثة أسباب للرد فاذا لم يرد اعتبر
ذلك امتناعا عن الإجابة .

وكان محمد فريد قد عقب على ذلك كله برسالة استفالتة من رئاسة
الحزب وضرورة عرض أمر تلك الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب .

وبطبيعة الحال لم يستطع على فهمى كامل ومن يؤازرونه فى اللجنة الادارية
للحزب أن يعرضوا أمر الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب لأنهم كانوا على
ثقة مطلقة من أن الجمعية العمومية للحزب سوف ترفض الاستقالة وستسحب
الثقة من على فهمى كامل ومن معه .

وكنت أيضا قد أشرت فى مقالى هذا عن الحركة الوطنية - بالاضافة الى
ما سبق ذكره - الى ما ذكره الكونت رفنتلو - من الشخصيات الألمانية البارزة -
من أن الحزب الوطنى فى الخارج بقيادة فريد قد نجح فى اكتساب ثقة الرأى
العام العالمى وكبار الرجال فى أوروبا على اختلاف طبقاتهم .

وهذا - الكونت رفنتلو - ما يجعلنا نفخر بهذه الأعمال العظيمة أمام
الرأى العالى العالمى .

كما أشرت الى برقية بعث بها محمد فريد الى الزعيم السوفيتى لينين
يقول فيها : تتشرف لجنة الحزب الوطنى بأن تعرب عن شكرها الأدبى لحكومتمكم

الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها بأسمى وأعلى ما يمكن أن نصبو
اليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة .

ان هذه المبادئ التي صرحتم بها وانتم مجردون من الهوى والغرض قد
أنعشت النفوس وأحييت في الأمم المستعبدة ميت الآمال في حياة جديدة تملؤها
السعادة والرفاهية .

- حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رؤوس الأموال وأصفاد محبى
الاستعمار .

ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكى الذى أرسلتموه
الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ونرجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم فى
مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الانجليزى .

ان المسألة المصرية فى الواقع مسألة دولية نظرا لمركزها الجغرافى ووجود
قناة السويس التى تخترق أراضيها .

ولقد كانت تلك المسألة موضوع محادثات دولية عديدة وقعت عليها
حكومة روسيا .

وعلاوة على ذلك فان الحرب الحاضرة أثبتت أن حرية قناة السويس لا يمكن
أن تكون حقيقة الا اذا حكم مصر أبناؤها .

وقد أنهيت هذا الجزء الخاص بمحمد فريد بصورة نادرة كانت آخر
صورة له ، لم تنشر من قبل لمحمد فريد وتحتها قول حافظ ابراهيم فى رثاء
فريد :

ها هنا قبر شهيد فى هوى أمة أيقظها ثم رقد !!

وكانت العلاقات بينى وبين عبد الخالق فريد قد انقطعت تماما اثر نشر
هذا الجزء من « المصور » اذ كان رحمه الله يفضل ألا ينشر هذا الجزء اطلاقا
الا اذا رفع منه الحديث الذى أجرته زميلتنا درية عونى مع مدام روشبرون .

ثم عادت العلاقات أقوى مما كانت بعد ذلك بأشهر قلائل .

وكان قد صدر قرار وزارى بالاستيلاء على مذكرات محمد فريد .

وأبلغ به المستشار عبد الخالق فريد عن طريق أحد المحضرين وهذا
ما آله كثيرا حتى أنه عكف فى منزله بضعة أسابيع يرفض أن يزوره أحد الى
أن تمكنت من زيارته ونجحت فى ازالة الأثر السيء الذى تركه حادث ابلاغه
بالاستيلاء على مذكرات والده بالقوة الجبرية .

وقد كان عبد الخالق فريد عنيدا للغاية وربما يكون قد ورث هذا العناد عن والده طيب الله ثراه .

اذ فوجئت به يطالبني ويدعسوني الى زيارته في منزله بمصر الجديدة وهناك - في منزله الهادىء - فاجأني بما كان قد قرره : ان الفرار الوزارى قد شغل المذكرات وحدها ولم يشر من قريب أو من بعيد الى خطابات فريد والى الخطابات التى احتفظ بها فريد للآخرين ولقد رأيت أن أهديك هذه الخطابات التى هى فى رأى أخطر من المذكرات » .

وقام من فوره وأحضر لى رزمة كبيرة من الخطابات كانت قد حفظت بعناية تامة ودفعها الى .

بعد أن فتحت هذه الرزمة - فى بيتى - وتبينت محتوياتها تأكد لى فعلا أن هذه الخطابات وهى تقترب فى العدد من المائتين من أخطر الخطابات السياسية .

ولم أكن أخشى على منزلى من السرقة الا بسبب تلك الخطابات .

وغالبية تلك الخطابات أرسلها محمد فريد الى والده والى زوجته وأولاده ابتداء من عام ١٨٨٦ حتى آخر يوم من حياته .

وقد تناولت تلك الخطابات الحياة الشخصية والحياة العامة لمحمد فريد فيما يقرب من ربع قرن من الزمان .

ولن أشير فى هذا المدخل الى تلك الخطابات لأنها العمود الفقرى لكتابى عن محمد فريد فى المنفى الذى انتهيت منه والذى أرجو أن يكون بحق عملا تاريخيا طيبا خاصة وأنه قد أزاح الستار ولأول مرة عن نشاط الحزب الوطنى فى أوروبا فى الفترة من ١٩١٢ حتى نوفمبر ١٩١٩ .

وقد أفادتنى تلك الدراسة الى حد كبير فى معرفة بعض الأسرار السياسية فى تلك الفترة كما أفادتنى تلك الدراسة الى حد كبير أيضا فى دراستى عن سنوات ما قبل الثورة وذلك عند حديثى عن بدايات الأحزاب فى مصر ، وما سبق وواكب وأعقب ثورة ١٩١٩ من أحداث .

واذا كنت قد استفدت الى حد كبير من علاقتى بعبد الخالق فريد فأننى قد استفدت الى حد ما من علاقتى بحسن حسنى كامل ، شقيق مصطفى كامل وابنه اللواء على حسن كامل .

وكنت مع بداية عملي بالصحافة قد بدأت . أكتب عن مصطفى كامل في كثير من المناسبات الوطنية .

ونوثقت علاقتي بالأستاذ حسن حسنى كامل وكان صحفيا غير معترف .

وعندما تقرر نقل جثمان مصطفى كامل من مقبرته الى الضريح الذى بنى بحى القلعة . كنت أحد ثلاثة نزلوا الى القبر وحملوا على أيديهم ما تبقى من رفات مصطفى كامل .

وكنت قد احتفظت بنسخة من القرآن الكريم . كانت قد وضعت فى القبر فوق رأس مصطفى كامل .

وقضيت ليلة كاملة الى جانب الجثمان بعد نقله الى مدرسة مصطفى كامل فى لاطوغلى حيث تقرر ان ينقل الجثمان رسميا فى مظاهرة عسكرية وشعبية يتقدمها قادة ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ وفى المقدمة محمد نجيب وجمال عبد الناصر يرحمهما الله .

وكنت قد نزلت الى القبر فى أسفل الضريح لاوسد الشراب جنمان الرجل الذى أحببته وعشيقته حبا وعشقا أنسيانى كل حب وعشق أحد فيما عدا حبي وعشقى لمحمد فريد . وأمين الرافعى .

وكنت قد اقترحت اقامة تمثال لمصطفى كامل يوضع فى مدخل نقابة الصحفيين بوصفه من أوائل الصحفيين المصريين الوطنيين حتى لقد كانوا يطلقون عليه « مصطفى كامل اللواء » .

واستجابت نقابة الصحفيين - مشكورة - لاقتراحى وتطوع المثال الكبير ابراهيم جابر لنحت التمثال .

ونظرا لأنه لا توجد صور لمصطفى غير تلك الصورة التقليدية اياها فقد جرى الاتصال بشقيقه حسن حسنى كامل ليعرف منه المثال جابر بعض التفاصيل عن ملامح أخيه .

وفوجئت بحسن حسنى كامل يقول انه يوجد شبه كبير بينى - فى الشكل وكنت وقتئذ شابا - وبين مصطفى كامل .

وجلست كموديل أمام ابراهيم جابر ساعات طويلة كل يوم ولبضعة أسابيع حتى انتهى من صنع تمثال مصطفى كامل .

واحتفلت الدولة بإزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل وبقي التمثال قائما يتصدر مبنى نقابة الصحفيين الى أن تركت سكرتارية النقابة فى فبراير

١٩٦٥ فنقل التمثال الى مكتبة النقابة ، ليوضع مكانه تمثال لعبد الناصر
رحم الله الجميع .

وعن طريق حسن حسنى كامل وأقاربه وأصحابه ومعارفه وجدت بعض
أوراق هامة لمصطفى كامل .

وكان العثور على تلك الأوراق من الأمور الهامة لأن على فهمي كامل عندما
أرخ لشقيقه مصطفى كامل فى بضعة مجلدات لم يترك شاردة ولا واردة من
أوراق مصطفى كامل الا وأوردها فيها .

وانجبت الى كثيرين من تلاميذ مصطفى وأنصاره ومعاصريه - وفى المقدمة
الأستاذ راشد رستم - الذين أعطوني صورة كادلة عن الحياة السياسية لعصر
مصطفى كامل مما لم يرد ذكره فى الصحف وفى الكتب .

وجعلت من نفسى ديدبانا للدفاع عن مصطفى كامل وخاصة بعد أن نشر
البعض أن مصطفى كامل « كان شحاذا بردنجوت » .

وبعد أن أول البعض العلاقة التى كانت تربط مصطفى كامل بتركيا - دولة
الخلافة الاسلامية - تأويلا سيئا ؛ قلت - ضمن ما قلته :

لقد كانت علاقة مصطفى كامل ، والحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل
وفريد بتركيا علاقة سياسية قائمة على ضمان حقوق مصر وسياستها .

وقلت لقد كانت تركيا تحتل مصر ولها عليها حق السيادة كدولة تمثل
الخلافة العثمانية فلما ابتليت مصر بالاحتلال البريطانى كان لابد لمصر أن تعتمد
على تركيا الدولة مقر الخلافة الاسلامية لطرد الانجليز من مصر .

وعندما نشر البعض الخطابات التى كان يرسلها مصطفى كامل الى استاذ
الشيخ عبد الرحيم أحمد ، وكان يعمل وقتئذ فى المعية الحديوية عندما كان
مصطفى كامل يتلقى تعليمه فى مدرسة الحقوق بتولوز [فى فرنسا] أكدنا
- بالوثائق - أن الذى أرسل مصطفى كامل ليتعلم الى فرنسا بعد وفاة والده
كان أخوه الأكبر وأنه لا غبار على مصطفى كامل - الطالب - فى أن نكون له
علاقة طيبة بالحديوى الذى كان وقتئذ شابا .

وكان فى بداية حكمه يقوم بتعصيده الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال
البريطانى وذلك بناء على نصائح بعض الفرنسيين العاملين فى سراى الحديوى
والذين كانوا ينفذون مخططات حكومتهم بمعاداة الاحتلال البريطانى لمصر .

ولقد انتهت سياسة المعاداة تلك بعد الاتفاق الودى الذى عقد بين فرنسا

وانجلترا عام ١٩٠٤ والذي بمقتضاه أطلقت يد بريطانيا في مصر . وأطلقت يد فرنسا في الجزائر .

وقادني حبي لمصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطني الى أن أقف الكثير من جهودى ووقتي لدراسة الحزب الوطني منذ انشائه لأول مرة فى أواخر عهد الخديو اسماعيل باشا .

. . . وقد أمدني بعض قيادات الحزب ، عبد الرحمن الرافعى ، عبد المقصود متولى وقبلهما حافظ رمضان بالكثير من الأسرار السياسية الخاصة بالحزب الوطني وبالأحداث السياسية التى حدثت بمصر قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى .

وأذكر أن أستاذنا حافظ رمضان قد أزاح لى ذات يوم سرا رهيبا ، وهو أنه عندما ضيق الانجليز على الحزب الوطني الحناق بعد هجرة محمد فريد . فكر بعض أقطاب الحزب الوطني وبعض ضباط الجيش المصرى فى السودان ، فى القيام بثورة تبدأ من جنوب الوادى وتمتد الى شماله وكانت الأسلحة تهرب من مصر الى السودان .

وقد أفادني الى حد كبير مكتبة الأستاذ عبد المقصود متولى وهى مكتبة فريدة فى بابها ، ولست أعنقد أن كتابا عالج القصة المصرية من قريب أو من بعيد باللغة الانجليزية ، أو باللغة الفرنسية ، ولم يسكن له وجود فى مكتبة الأستاذ عبد المقصود متولى وقد استفدت فائدة كبيرة من معرفتى بالدكتور حسن نور الدين ، وهو أحد قيادات الحزب الوطني المغمورة التى لا يذكرها أحد ، بالرغم من أنه لعب أخطر الأدوار بالنسبة لشباب الحزب الوطني ، وخاصة الذين يعملون تحت الأرض فى نشاط فدائى متميز .

وأذكر أنه كان يرتاد دور الجمعيات ، والأحزاب ويحرص على حضور كثير من الندوات والاجتماعات من أجل كشف العناصر الطيبة من الشباب ليضمها الى صفوف العمل الفدائى .

تعرفت اليه عقب ندوة أقيمت فى جمعية الشبان المسلمين ، ثم التقينا مرة ومرة ثم أعطاني كتابا عن الاحتلال البريطانى ألفه نيودور رودستين الذى كان فيما بعد سكرتيرا للينين الزعيم السوفيتى المعروف .

وبعد أسابيع راح يناقشني فى محتويات الكتاب .

ثم دعاني الى منزله فى الحلمية بالقاهرة حيث تناولنا الغداء فى المرة الأولى ، ثم سهرنا سهرة طويلة فى المرة الثانية .

وبعد هاتين المقاتلتين كان يدربنى على استخدام السلاح .
وكانت فى بيته غرفة مهياة لمثل هذه العملية ومبطنة تبطينا خاصا حتى
لا يسمع دوى الرصاص خارجها اذا ما انطلق داخلها .

والدكتور حسن نور الدين - وهذا سر أذيعه للمرة الأولى - كان الأب
الروحى لمحمود العيسوى وكان من بين القلائل الذين عرفوا اتجاه العيسوى الى
اغتيال أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .

وكان أحمد ماهر وقتذاك رئيسا لمجلس الوزراء .

وجذبتنى شخصية الأستاذ أحمد حلمى المحرر الأول للمواء والذى عرف
بأنه خبر من وصف تنفيذ حكم الاعدام فيمن نفذ فيهم حكم الاعدام فى قضية
دنشواى .

وكان أحمد حلمى هو صاحب جريدة القطر المصرى فى نفس الوقت .

وكان من قيادات الحزب الوطنى التى وثق بها مصطفى كامل ومحمد فريد .

وقد جذبتنى صلابة أحمد حلمى - وهو للمعلم جد الفنان صلاح جاهين -
وخاصة عندما درست قضايا السياسية دراسة وافية ، انقطعت بسببها
- الدراسة - أشهر معدودات فى دار الكتب بالقلعة حيث وجدت بصعوبة
أعدادا من جريدة القطر المصرى .

وقد حفظت فيما بعد - وعن ظهر قلب : أجزاء كثيرة من مقالة « مصر
للمصريين » التى أدت بأحمد حلمى الى السجن .

وكانت القضية الأولى قد نظرت أمام محكمة الجناح برئاسة على ماهر
(أفندى) القاضى - الذى أصبح فيما بعد رئيسا للديوان الملكى ورئيسا لمجلس
الوزراء وكان وكيل النيابة فى تلك القضية محمود زكى أفندى .

وكان ذلك فى ١٥ ابريل ١٩٠٩ وقد اتهم أحمد حلمى - وكانت سنة
وقتذاك ٣٣ سنة - فى صحيفة أعلنت اليه فى ٣٠ يناير ١٩٠٩ بأنه تناول على
« مسند » الخديوية المصرية .

وطعن فى نظام الوراثة فيها وعاب فى حق ذات ولى الأمر وذلك لأنه نشر
فى جريدته « القطر المصرى » بالعدد ٣٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة
تحت عنوان « مصر للمصريين » قال بنقلها عن جريدة « العدل » التركية العربية
التي تطبع بالاستانة . ولأنه نشر فى العدد ٣٨ الصادر فى ١٥ يناير ١٩٠٩ مقالا

تحت عنوان : يا ولاية الاسلام وعلماء الأنام في دار الاسلام . أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق ، ويد الجنب العالي وأمالك
الجنب العالي ومهمة شكرى باشا .

وقد وقفت النيابة طويلا أمام العبارة التي جاءت في مقال « مصر
للمصريين » وهذا نصها ، فإذا عرف المصرى مما تقدم أن شسقاءه وبلاءه كان
السبب فيهما عائلة محمد على يجب عليه ، وينبغي عليه أن يتخلص منها لأن
أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأراف به .

ينبغي للأمة أن تعلم أيضا أنها لا حاجة لها به (بسمو الأمير) وينبغي
عليها أن ترسل الوفود الى الممالك الموقعة على معاهدة لندرة لاختبارها بأنها غير
راضية بأن يحكمها واحد ، غير مصرى الجنس .

وكان قد جاء فى مقالة « مصر للمصريين » أيضا :

رمتنا بكم مقدونيا فأصبنا
فلما توليتم طغيتم وهكذا
مصوب سهم للبلاد شديد
إذا أصبح « القولى » وهو عميد

و « القولى » هنا نسبة الى قوله « التي ولد فيها - فى ألبانيا - محمد
على رأس الأسرة المالكة وقتئذ .

وقد جاء فى ذلك المقال أيضا : وقد اقتفى أثر محمد على فى قبج فعاه
وسوء سيرته ، أولاده وأحفاده من بعده .

كما جاء فى المقال أيضا : « وليظل المصريون خدما لصبيانهم وأرقاء
لنسوانهم .

وقد حكمت المحكمة حضوريا بحبس أحمد حلمى عشرة شهور حبسا
بسيطا وأمرت بتعطيل جريدته : - القطر المصرى - مدة ستة أشهر وبإعدام كل
ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة .

ونظرت محكمة الجنح المستأنفة القضية فى ٢٩ إبريل ١٩٠٩ .

وكان رئيس المحكمة محمود رشاد بك بحضور القضاة المستر كلايكوت
ومتولى غنيم وكان ممثل النيابة محمود فتخري بك .

ورأت محكمة الجنح المستأنفة - فى حكمها - أن مدة الحبس المحكوم بها
على أحمد حلمى قليلة فى « جنب » الطعن الفاحش الذى نشره المتهم للعموم فى

جريدته دوجها لأعلى مقام يجب أن نسان كرامته ويجب أن يعطى حقه من التأديب والاحتشام .

الصواب التأديب ولكنها أحكام زمان وقضت المحكمة بحبس المتهم سنة مع الشغل !

ووقف أحمد حلمى مرة أخرى أمام محكمة عابدين . بتهمة الاحتجاج على إعادة العمل بقانون المطبوعات وكذلك تهمة التظاهر .

كانت الجلسة فى ٢٨ إبريل - أى قبل جلسة الجنج الخاصة بالمتهم ، نفسه ، بأربع وعشرين ساعة - وكانت الجلسة تحت رئاسة أحمد عبد الرزاق القاضى وبحضور عبد الحميد أفندى بدوى وكان المتهمون مع أحمد حلمى بالترتيب .

المتهم الثانى : عثمان أفندى طلعت صبور ، سنة ٣٠ سنة مزارع العباسية
المتهم الثالث :

محمد أفندى مختار طلعت صبور سنة ٢١ سنة تلميذ بمدرسة الأقباط
بالعباسية .

المتهم الرابع : أحمد أفندى زكى .

المتهم الخامس : محمود أفندى رمزى نظيم ٢٠ سنة تلميذ مدرسة الأقباط ،
المتهم السادس : غانم يوسف أوغانم

وكانت النيابة قد اتهمت أحمد حلمى أفندى بأنه أهان المستشارين وهم من موظفى الحكومة بأن رماهم بأنهم يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم هذا الاثم الفظيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدهاء والحيلة ثم أنه حرض على كراهية الحكومة الخديوية وبغضها والازدراء بها بأن رماها بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طالبى العلم فى الأزهر الشريف وأنها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضا ولكن على أسمنتهم وقلوبهم الى غير ذلك من الألفاظ التى وردت فى خطبته التى ألقاها علنا فى وسط الجمهور والتى أدرجها بجريدته القطر المصرى بعد أن حذف منها بعض العبارات بالعدد ٤٩ الصادر فى يوم ٢ إبريل ١٩٠٩ ونسبت النيابة لمتهم الثانى أنه تناول على مسند الخديوية المصرية بأنه صاح علنا بقوله : ليسقط حكم الفرد « فى وسط ذلك الجمهور العظيم ، ونسبت لمتهم الثالث بأنه حرض على كراهية الحكومة الخديوية بأن نسب اليها الظلم وسلب الحرية والاستبداد والفساد ، والعنف وعدم مراعاة الله ، وانعدام الذمة فى الحطة التى ألقاها علنا وسط الحاضرين فى المظاهرة المذكورة .

وكذلك المتهم الرابع أما المتهم الخامس ، محمود أفندى رمزى نظيم فقد اتهم بأنه أهان الوزارة المصرية بأن نسب إليها الجبن ، وعدم الذمة وبأنه عاب فى حق ولى الأمر وخاطبه ببشتين من الشعر ، ضمن قصيدة ألقاها علنا فى تلك المظاهرة بقصد التحريض على كراهة الحكومة المصرية وبقتضيا والازدراء بها .

والبيتان الواردان فى عريضة الاتهام الخاصة بالوزارة هما :

أما الوزارة فالرحمن ينسبها
وزارة لا أقال الله عثرتبسا
فانها عن صنوف الحزى تنهدم
تمثل الجبن لا عهد ولا ذمم

أما البيتان الخاصان بالحديو فهما :

الله أكبر يا عباس تخذلنا
افعل كما تشاء ويا عباس ان لنا
وكننت قبلا على الأوطان تضطرم
عند الاله مقام جاده الديم

وقد قضت المحكمة حضوريا بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول وغيايبا بالنسبة للباقيين : أولا : براءة ابراهيم محمد المتهم السادس مما نسب اليه . ثانيا : حبس أحمد أفندى حلمى ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة ألف قرش وحبس كل من باقى المتهمين مدة ثلاثة أشهر حبسا بسيطا وأمرت بإيقاف التنفيذ وقد جاء فى الحكم : أن المتهم الأول (أحمد حلمى أفندى - هو أكبر مسئول فى هذه الدعوى لأنه تعود أن يرأس مثل هذه المظاهرات وهو أول من خطب فى المظاهرة فآثار الحاضرين بتلك الجمل التى كان يلقيها عليهم حتى أثرت خطابه فيهم كل التأثير وصاروا يسلمون بكل ما يقواه ، ولذلك وجب تشديد العقاب عليه) .

وعرضت القضية مرة أخرى ١٣ مايو ١٩٠٩ أمام محكمة الجناح المستأنفة بمحكمة مصر برئاسة محمود رشاد بك وبحضور المستشار كلايكوت ، وعلى أفندى ماهر ، القاضيين ، وعبد الحميد أفندى بدوى عضو النيابة وقضت المحكمة بحبس أحمد حلمى أفندى أربعة شهور حبسا بسيطا وبراءة عثمان أفندى طلعت صبور الخ .

وقد دخل أحمد حلمى أفندى السجن فى ٢٩ ابريل ١٩٠٩ وبقي مدة الحكم فى زنزانة طولها ١٣ شهرا ، وعرضها ٩ أشبار وارتفاعها نحو ثلاثة أمتار ونصف متر .

وكان الحكم سنة وستة شهور .

وبعد انتهاء مدة تعطيل القطر المصري صدرت من جديد وهو في السجن وقد هددته الوكيل الانجليزى في السجن بارساله الى ليما ن طره اذا علم بأنه كتب سطرًا واحدًا في القطر المصري .

وكان أحمد حلمى قد اخنار أحد « المظالمة » ليصبح مدير السياسة المسئول « ليقينا - أحمد حلمى - شر قانون المطبوعات باعتباره رعية ايطالية تنعم بالامتيازات الأجنبية » . وقد ذهب بطرس غالى باشا بصفته ناظر الخارجية ، ورئيس النظارة الى قنصل ايطاليا ليحدد مدير سياسة جريدة القطر المصري بالنفى من أرض القطر المصري ، اذا لم ينسحب ويتخلى عن جريدة القطر المصري .

وصدر العدد الثانى وكان مدير التحرير المسئول رجلا يتبع حكومة فرنسا وقد قاوم ذلك الرجل بطرس غالى كما قاومه أيضا صاحب المطبعة التى طبعت بها الجريدة الخ .

وأفرج عن أحمد حلمى فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٠ .

وأعطيت له مكافأة قدرها ٤٩٨ مليمًا لانه اكتسب فى سجنه علاءات نعطة الحق فى تلك المكافأة وقد أرسل أحمد حلمى المبلغ ، الى وكيل الحزب الوطنى لانه ليس من حقه الحصول عليه لانه جندى فى الحزب وكل وفنه ملك للحزب . ولاهمية هذا الخطاب - ولانه فريد فى نوعه - استأذن فى نشره كما هو :
حضرة نائب رئيس الحزب الوطنى .

لم يك غائبًا عن علم حضرتكم اننى انضويت الى العمل مع المغفور له مؤسس حزبنا ورئيسه الاول منذ ١٩٠١ ومازلت مجاهدًا ضمن جنود الحرية . الى أن انتقل الى الرفيق الأعلى فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ فكان لى من بحر وطنيته الصادقة وعزيمته القوية ينبوع عرفان لا ينضب معينه وما انفكت عاملاً بمبادئ الرئيس الكريم بعد مماته ، كما كنت عاملاً ، فى حياته باخلاص الى أن نفيت ظلال السجن فى ٢٩ ابريل ، ولما كان عملى فى السجن لا شأن له بعملى فى الحزب . ولا أرضى أن ألقى الله وفى سننى حياتى فترة من الزمن غير منصرفه الى نفع حزب يعمل بحق خير أمتى وبلادى .

وأى نفع خير وأبقى للوطن من المطالبة بدستور يساوى بين الرفيع والضيع ويؤاخى بين أبناء الوطن ويمتع كل انسان بالحرية الكاملة سواء كانت شخصية خاصة أو عمومية ويحفظ للبلاد أموالها ، ويوفر الخير للصانع والزارع والتاجر والعامل فلا تنقطع بالأولى الأسباب عن كسب رزقه وعياله ولا يحرم

الثاني زرع صنف يعتقد أن له ربحا من ورائه ولا تقف حركة الأعمال عند الثالث وهو لا يجد من يأخذ بيده . ويكفل للرابع الأعمال في كل مكان فيعود عليه من وراء مزاولتها القوة والقدرة .

فلذلك أبعث إليكم مع كتابي هذا مبلغ ٤٩٨ مليما وهو المبلغ الذي بعث به سجن مصر العمومي الى سجن الاستئناف يوم ٢٠ ابريل ١٩١٠ نمرة ٧٢٥ وصرفه الى في ١٤ أغسطس الجارى حال الافراج مشترطا على أن هذا المبلغ الذي هو أجرة لأعمال السجن مدة ١٢ شهرا قمريا (٣٥٥ يوما) من ٢٩ ابريل ١٩٠٩ الى ١٩ ابريل ١٩١٠ صار محتما على بعد قبضه السعى في اكتساب معاش من الطرق الحلال : طرق الكد والشرف مقترنا بالسلوك الحسن .

أما أنا فبعد الظفر بهذا المبلغ العظيم رأيت أن أرجو من حضرتكم اضافته الى غلة الحزب الوطنى تحت ادارتكم بدلا من مجهوداتى التى انقطعت عن الحزب مدة اعتقالى فى السجن حتى تتصل حلقات أعمالى الحزبية لأنى لم أجد الشرط الذى اشترطته مصلحة السجنون فى وجوب صرف هذا المبلغ الا فى مساعدة الحزب الوطنى لأن فى نجاح نيجته والوصول الى أغراضه داعيا الى خلو أماكن السجن أو على الأقل تقليل الزحام فيها وتوفير الخير للذين يملأونها الآن .

وبذلك نقتصد كثيرا من الأموال من أمثال هذه الأموال التى تعطى لمستحقىها من أمثالنا الصحفيين ، اللهم الا اذا كانت الصحافة والأموال ليست من طريق الحلال فى الحصول على المعاش وانى أكون شاكرا لحضرتكم لو تفضلتم بأن تقيدوا مدة الأربعة الأشهر التى بين ٢٠ ابريل و ١٤ أغسطس ١٩١٠ عطلة للراحة لأن مصلحة السجنون لم تعطنى خلالها شيئا بل أخذت منى ١٨ جنيها أجرة للنوم خلال تلك المدة .

فاذا أجبتم طلبى هذا يكون عملى اتصل بالحزب تسع سنوات متواليات وهى مدة ليست كبيرة فى جانبها أجازة أربع أشهر .

أحمد حلمى

وقد قبل نائب رئيس الحزب هذا الكتاب والمبلغ قبولا حسنا وبعث اليه ما يؤكد وصول المبلغ ، شاكرا له تلك الروح الوطنية الأصيلة .

واستأذن القراء فى نشر مقتطفات من مقالة مصر للمصريين - غير ١٠ سبق نشره - التى نشرتها جريدة القطر المصرى فى عددها الصادر فى ٨ يناير ١٩١٩ وهى توضيح بجلاء كيف كانت الصحف المصرية الوطنية تتعامل مع الأسرة الحاكمة ، وعلى رأسها الخديو عباس حلمى الثانى :

« وما يبرهن على صحة ما نقول ويؤيده أننا ما سمعنا أن واحدا ، منهم - من الأسرة الحاكمة - ساعد مشروعا علميا وأعان مصريا على خدمة العلم في عصر النور كما كانوا في الزمن الماضي يعمدون الى الكتائب ، ويخرجون من فيها من الأولاد المصريين الى مزارعهم يحراثون الأرض ويجنون لهم ثمرات ما ينمون به قواهم فكان لا يقدم على حفظ القرآن غير العميان لأن الأصحاء في رأيهم لا ينبغي لهم أن يزاولوا من الحرف الا الفلاحة بضياءهم ولا أجر لهم غير السياط على ظهورهم ووجوههم فانتشر الجهل وسادت الغباوة ولولا ذكاء المصري الفطري وقابليته للعلم لأصبح المصريون وكلهم يشاكون أولاد محمد علي في الجهل : ليس الغريب هذا انما الأدهش والأغرب أن طائفة من عبادة السلطة المطلقة يكذبون على التاريخ ويدعون من وقاحتهم أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستدلون على ذلك بوجود بعض مدارس أنشأوها ليضلوا الناس في أوروبا لكي تكون بأيديهم كالحجج الدامغة على خدمة العلم وما أنشأوها الا خداعا وغشا حتى لا يتسنى لأحد أن يذكر قبح أثرهم وسوء تاريخهم في مصر . »

وصبني قلت هذا الصبح ليل أحتاج النصارى دابل ؟

أما انحطاط مصر ماديا على أيديهم فأنهم كانوا يصورون الخداع على القرى فيهلكونها بأهلها تسليمة حتى اعترض أحد الناس على هذا الفعل ، وعابه على سعيد باشا أعدلهم ، وأرحمهم وأشرفهم فقال له : لا تعارضني فبما أفعل قاني ما استلمتهم بعدد . »

ولم تكفهم هذه الفظائع فأخذوا ينهبون المصري ويختصمون أمواله حتى جرى على لسانهم هذا المثل : الأمير من لا يعرفه الأدير .

هذا ومن بين رسائل أحمد حلمي الى زعيمه محمد فريد ، رسالة بتاريخ ١٢ يونيه ١٩١٢ - بينما كان محمد فريد في المنفى - يقول فيها : نلفت نظركم الى الجيش الجرار الذي سبق الى الآستانة ليرصد خطوكم لأن ما كتبتموه عن صن يات صن الصينى العظيم ، حرك في نفوس الأراذل المعروفين هواجس الهوم ، ويقال ان رمزي باشا طاهر . ثم يسافر لاستيطان الاستانة عقب تعيينه وكيل للبحرية الا لأغراض من هذا القبيل ولكن الحقيقة يمكنكم الوصول اليها بمراقبتكم لا سيما اذا تعمد التعرف بحضرتكم . . ولقد عين حديثا في ديوان الأوقاف أحمد المشايخ الساكنين بشبرا ليكون ملاحظا للمساجد ظاهرا وفي الباطن ليكون جاسوسا على رجال الحزب الوطنى لأنه كان معلما في مدارس الشعب وكان كثير الاختلاط بالشيخ عبد العزيز وهو الذى سرق أصل المقالة التى كتبها الدكتور فؤاد عن (. . .) وقدمها للمعية - هذا الشيخ سافر الى

الاستانة مع (١٠٠) وذهب بالضرورة لهذه المهمة لأنه لم يكن من عادته السفر الى الاستانة الا هذين العامين وهم معرفة احوال الطلبة أما اسمه فهو الشيخ عبد الحميد حلمي ، وكانت حالته رثة قبل الاشتغال بالجاسوسية على الحزب الوطني فاحذروه واحذروا أمثاله وهم كثيرون .

ويمضي أحمد حلمي في رسالته قائلا : وكذلك أحذر الأستاذ الشيخ عبد العزيز والدكتور فؤاد حتى يحكم الله ، وهو خير الحاكمين .

لقد كان لمظاهرة اخواننا المصريين التي قاءوا بها هذا العام في الاستانة أثرها العنيف عند الحكام هنا .

شاهدت حضرة الأخ حافظ عند زيارته في الاسبوع الماضي ورأيت صحته جيدة وهو شجاع أما على بك فانه متأثر ولكنه تجلد وأظهر البسالة .

انني كنت أخشى ارسال خطابات الى حضرتكم لأنني علمت أنهم يفتحون الخطابات التي ترسل باسمكم أو باسم الأستاذ ولذلك انتبهت هذه الفرصة وبعثت بخطابي على يد ذلك السفير الأمين عبده بك فريد لثقتي في وصول الخطاب بغير أن يطلع عليه أحد من أولئك السفلة .

أما خطاباتي المقبلة فسيكون توقيعها (صاحب) فاذكروا ذلك وانني أرجو أن يتيسر لي مشاهدتكم في فرصة غير بعيدة : هذا وبلغوا تحياتي ووافر التسليمات الى حضرات الأستاذ اسماعيل بك والدكتور أحمد فؤاد واذا حضر الدكتور منصور رفعت الى الاستانة فبلغوه سلامي الوفير ، وفي الختام تفضلوا بقبول احترامات المشوق المخلص ، أحمد حلمي .

وفي هذا الخطاب ما يكفي للتدليل على ما وصلت اليه البلاد والحركة الوطنية بعد رحيل محمد فريد .

وكم كنت تواقا لمعرفة دقائق وتفصيل حياة الخديو عباس حلمي الثاني فهذا الخديو قد أثار في شبابيه مشاعر المصريين وجذب اليهم ذلك الأسلوب الذي بدأ به حياته السياسية كخديو مصر من معارضة للاحتلال البريطاني ومن أزمات مع المعتمد البريطاني لورد كرومر .

وقد بلغ تعلق الشباب المصري بالخديو أن رفعوا ذات يوم سيارته على أكتافهم دليل حب وتقدير .

تنبعت - في مذكرات محمد فريد - ما جاء عن شخصية الخديو عباس حلمي المتناقضة .

وكننت أذكر باستمرار ما كانوا يرددونه - في قريتنا - من أغان وطنية عن عباس حلمي بعد أن خلعه الانجليز من منصبه كخديو على مصر لأنه وقف الى جانب تركيا ضد بريطانيا التي كانت تحتل مصر وقتئذ (ديسمبر ١٩١٤) .

وكانت جماهير الشعب المصري تتظاهر حزينة باكية قائلة .

الله حي ، عباس حي

وكنا نتلقف ما كان ينشره سكريير حسين عفيفي من منطقات عن حياة عباس حلمي الثاني ، جرى له قبل ان يدخل من منصبه وما جرى له بعد ذلك الخلع . . ولم أفرح في حياتي بذكرات سياسية وصلت الى قدر فرحني بذكرات الخديو عباس حلمي الثاني : كنت في شوق لأعرف ما يقوله عن مصطفى كامل الذي اتهمه - أي مصطفى كامل - خصومه بأن كان صنيعة للخديو بينما كل الوثائق تؤكد أن الصلة قد انقطعت بين مصطفى والخديو بعد أن مالا الخديو الاحتلال البريطاني واقتسم بعض مظاهر السلطة مع كرومر .

ومذكرات عباس حلمي الثاني من أخطر المذكرات السياسية ، اذ لم يعرف عن خديو أو ملك حكم مصر ، ان كتب مذكراته السياسية وبمثل تلك الدرجة من الصراحة والوضوح وأرجو أن تتاح لي فرصة نشر تلك المذكرات والتعليق عليها .

قدم الخديو عباس حلمي مذكرانه بقوله : الآن وقد انقضى على اختفائي من المسرح العالمي ، أكثر من ربع قرن من الزمان ليس بالغريب وقد كنت خديو مصر خلال ثلاثة وعشرين عاما من ١٨٩٢ حتى ١٩١٤ أن أشعر بالحاجة الى أن أصور بيدي لوحة أعمالى فى الحكم .

وقد دفعتنى الى الاضطلاع بذلك الواجب عزلتى وتأملاتى الطويلة فيما يعترى العظمة الانسانية من وهن على وهن .

وقبل كل شيء رغبتى فى أن أزود احدى الفترات المفعمة بالأحداث فى تاريخ وطنى المحبوب بالمساهمة المدعمة بالوثائق : وطنى الذى نهضت من أجله فى مسنهل هذا القرن بعبد جسيم وكفاح اليم .

ولقد ألفت عشرات الأعوام التى سبقت رحيلى ضوءا كاشفا على كثير من الأحداث والأشياء .

وبلغت الأمور حدا لا يسعنى معه أن أتخلص من نشر هذه السطور وقد جهدت فى أن أكون موضوعيا ودقيقا على قدر طاقتى لعلمى بأن التاريخ الحقيقى الذى يسمو على الجدل لم يكتب ولن يكتب يوما .

فما من حى يسعه أن يتبين كل وجوه حداث من الأحداث ، وإن طائفة شتى من التفصيلات قد تكون جوهريّة لتقلت دائما أعنتها من يد المؤرخ المنصف .

ومع هذا فإن الزمان الذى انقضى والبعد عن مسرح الأحداث وتجريد الشخصيات والملاحظة الدقيقة للماضى ، وأحداثه ، كل هذه ما كان لها إلا أن تحدد فى ذاكرتى الظروف والبواعث التى كان منصب الحديو يجعلها تقلت منى افلاتا لا سبيل الى تجنبه .

واذن فإن ما أقوم به الآن ، لا يهدف الى ارضاء كبرياء شخصية وما أبغى هنا إلا أن أرد الحق الى ذكرى والدى الحديو توفيق فإن السير التى كتبت عنه لم تكن فى أكثر الأحيان دقيقة ولا أمينة كما أنى أريد أن أثبت أيضا أن الوطنية المصرية التى ينظر اليها باعتبارها حركة سياسية حقيقية ترمى الى انقاذ مصر من الدخيل الذى لا يعدل باطله ، غير مشوبة .

وقد تكشف تلك الحركة التى أثارت دهشة العالم وعطفه كما أثارت فى الوقت نفسه اضطهادا جائرا ظلما فاضحا فأثبتت وجودها واتسعت دائرتها فى ظل حكمى ثم ضاعمت جهودها بعد الحرب العالمية وخيبة الرجاء المتكرر التى كان ينتظرها دون أن تبلغ مع الأسف أهدافها التى سمعت اليها سعيها الطويل الدائب ولم يكن لذلك من سبب غير أخطاء الطامحين والأنانيين أولئذين فتنوا بالحكم والمال ، غير ما تملك انجلترا من وسائل وأساليب ، شتى الأنواع .

وأريد هنا - عباس حلمى الثانى - أن أنصح المصريين الأعزاء بأن لا يقتصر على ذكر أمجاد وطننا التى ترجع الى آلاف السنين بل أن يتدبروا أولا وقبل كل شىء تاريخهم القريب ، فإن قربه منهم يجعلهم أقدر على فهمه والحكم عليه .

ان التحليل التاريخى لحكمى سيبين بكل جلاء انى لم أكن قط ذلك « الغلام » الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك « الثائر الماكر » الذى يخضع للضغط اليومى من المعتد والقنصل البريطانى و . . و . .

ما كنت - عباس حلمى - غلاما أو ثائرا ماكرا يومذاك - يناير ١٨٩٤ - حادث وادى حلفا - كشاب فى مقتبل العمر لم أحط نفسى بمن يطمحون الى الظفر لمصر بسيادتها .

وكيف يلوموننى ان أظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو مقتصبى بلادنا
الطامعين فيها والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة الاحتلال ذاتها (١٨٨٢) والمرة
بعد المرة دون أن يفوا بوعودهم وعلى رأسهم لورد دوغرين أنهم متأهبون للاجلاء
عن مصر .

ولقد كان اللورد كرومر يدعى لنفسه الحق - كما استولى على حقوق أخرى
كثيرة - فى أن يكون له منى حق العرفان بالجميل وهو جميل ما كنت مدينا به على
الاطلاق من أجل فرمان الذى نصبت بمقتضاه خديويا لمصر ولكنى انما تناقيت
الفرمان من سلطان تركيا وبناء على حقى فى ورائته فى ٩ يناير من عام ١٨٩٢
أى بعد وفاة والدى الخديو توفيق بيومين ناك الوفاة التى وقعت فجأة فى
٧ يناير ١٨٩٢ ، بينما كنت لا أزال موجودا فى قيينا لاتمام دراستى وقد زعدوا
بعد ذلك أن يارنج قد حصل من السلطان عبد الحميد بعد عناء على فرمان
توليتى .

والكنهم لم يقدموا لذلك التفسير اللازم : هم لم يفعلوا ذلك لسبب فقد كان
عليهم أن يعترفوا بأن الحكومة التركية كانت قد قررت فى اللحظة ذاتها وخلافا
لما كان تلح فيه لندن واللورد - وعلى اثر حادث - أن تنزع من مصر على حدودها
فى ساحل البحر الأحمر . قرى ثلاث هى المويلح وذينه والونج وهى داخله فى
حدودها على الساحل العربى ، وكانت انجلترا تعتزم جعلها قواعد استراتيجية
لشبه الجزيرة العربية كما هو الحال فى ميناء العقبة وكان ذلك القرار من
تركيا واردا بالطبع فى فرمان توليتى .

وفى مذكرات الخديوى عباس حلمى ستجانب عن جده اسماعيل . ونشاطه
الجبار ومحاولاته جعل مصر قطعة من أوروبا .

وفى شاعرية يتحدث عباس حلمى عن احتضار حكم اسماعيل والدور الذى
لعبه تريكو القنصل العام الفرنسى فى اقناع الخديو اسماعيل بمغادرة مصر
وكذلك دور السفير الفرنسى فى القسطنطينية فورنييه فى اقناع السلطان بأن
يدعو ، اليه اسماعيل .

ويصف عباس حلمى الوداع الأخير والحزين للخديو اسماعيل (أواخر
يونيو ١٨٧٩) ذلك الوداع النبيل المثير بين الأب المخلوع (اسماعيل باشا)

وابنه الخديو الجديد (محمد توفيق باشا) : لقد صحب الابن أباه الى الاسكندرية على اليخت المحروسة :

ذاك الذى حمّله نحو المنفى بلا عودة نحو البؤس بعد الأبهة المترفة ونحو الوحدة والصمت المر : ومن نابلى حيث رسى به يخته المحروسة كتب رسالة الى الصدر الأعظم مرفوعة الى السلاطان ذكر فيها بعض ما قام به من اصلاحات خلال ستة عشر عاما قضاها فى الحكم « تحت ادارتى - اسماعيل باشا - انتشرت على أرض مصر شبكة السكك الحديدية ، واتسعت فيها الى حد كبير عملية حفر الترع التى تزيد الأرض خصبا - كما أنشأت فى مصر ميناءين كبيرين فى السويس والاسكندرية ، وحطمت فى افريقيا الوسطى منابع الرق ونشرت راية الامبراطورية فى أنحاء لم تكن من قبل قد خفقت عليها .

وشهدت الانتهاء من شق قناة البحرين واهدائها للعالم الخ . الخ .

ويشرح الخديو عباس حلمى فى تفاصيل دقيقة عهد أبيه نوفيق باشا ويرد عباس حلمى على الصورة التهكمية التى وصف بها لورد كرومر فترة حكم والده توفيق باشا فى عشر صفحات ونصف من كتابه - كتاب كرومر - « مصر الحديثة » ويقول عن والده أنه كان مؤمنا دون مبالاة متدينا دون مغالاة ومع تهيته لشد أزر أبناء دينه وأنه - أى توفيق باشا - كان أمينا وحازما .

واذا كان قد اضطر الى الظهور بمظهر المتساهل فى أكثر ظرف فلقد كان ذلك بوحى وطنيته وقد آلى على نفسه أكثر من مرة أن يتخذ موقفا يمكن أن يكون حاسما ولكنه قد يدفع بشعبه الى حرب أهلية ، لا مخرج منها .

ويقول عباس حلمى : لقد وجد أبى نفسه طيلة الزمن الذى حكم فيه مصر ، محصورا فى حلقة جائرة ظالمة ولا مبرر لظلمها : حلقة من الأحقاد والعنف والريب وكانت يده مغلولتين منذ حصار عرابى الذى كان الاحتلال قد ضاعف من خطورة نتائجه وقد وجد نفسه تتقاذفه الأحداث فى أعماله كحاكم وكان الباب العالى واللورد كرومر والمراقبون الأجانب فى الدين العام ، وعدم أكثرات الشعب وترك السودان وعدم مبالاة السياسيين وسائر العقبات العديدة الأنواع التى لم يتمكن قط من التخلص منها ، كل أولئك كانوا يعترضون كل فكرة ، وكل قرار كان يسعه أن يتخذه فى أية ظروف مغايرة .

وانى - عباس حلمى الثانى - لوائق مع ذلك بأن هذه الحالة التى تبدو بمظهر الضعف قد أوحى له بها رغبته فى تجنب بلاده كل الشر ، الذى كان

يراه دون أن يكون في وسعه منعه وما من مهمة هي أشد عسرا من مهمة الحكم .

ويقول عباس حلمي أنه ورث عن والده الحب الوفي لبلاده .

بعد ذلك الايمان العميق بالدين وشرعية الرسول .

وربما كانت هذه الآراء . التي عبر عنها عباس حلمي في مذكراته تنشر لأول مرة في مؤلف عربي ، فاقده درجنا - وهذا من عيوبنا - ألا نهتم إلا بالآراء التي تتفق ووجهة نظرنا .

ويقول عباس حلمي ان المعاهدات ليست غير مصدائد وأن ليس تحت الشمس البريطانية مكان لقبر الضعفاء والمستسلمين كما يفـسول ان أموال البديل العسكري ، الذي كان يدفعه من لا يريد أن يدخل الجيش المصري كانت تنفق على قلم المخابرات البريطانية . ويقول أيضا ، أن الجيش هو الاداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية .

وعن رياض باشا - أحد رؤساء الوزارات في عهده (ناظر النظار) ، انه لم يكن بشرا وما كان يصلح الا موطفا .

كان شديد الخضوع لشئى المؤثرات أيا كان مصدرها خفيف النفس يقعد به ضعفه عن أن يشرع فى عمل ، حريصا على دعتة فما يخطر له أن يكافح ارادة حازمة كارادة اللورد كرومر ، يزعم لنفسه الحق فى أن يأمر ملكه ولم يكن يملك حتى القوة على مقاومة أهوائه الخاصة . رياض باشا كان يبيع كرومر ، ولا يطيع مولاه الخديو .

وما أكثر ما تحدث عباس حلمي عن القراقوزات المفككة التي تشد يد انجلترا خيوطها : كانت انجلترا تنعم بمن يخدمها وكانت مصر وأميرها على العكس من ذلك لا يجدان من يخدمهما بينما كان ذلك - عباس حلمي - يملأ نفسه بالألم وكانت الحيانة تسمم الجو وكان وكلاء قلم المخابرات البريطانى يحومون حولى فى كل مكان ولاء أكبر الموظفين تحت رحمة الأجنبى .

ويقول عباس حلمي انه عندما ارتقى العرش لم يكن بإمكانه اختيار حاشيته بنفسه : لقد وجدتها كما هي ولم يكن لى من أمرها شيء وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها .

وعن مصطفى كامل يقول عباس حلمي : ان الروح الوطنى قد تحدد وتجلى بوجه خاص فى عهدى وقد ظهر ذلك الروح فى اخلاص أكثر زعماء مصر جلدًا وبلاغة وموهبة مصطفى كامل وكان مصطفى كامل يرأس حزب الشباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد (الحزب المحافظ) يأتذر بأمر الشيخ على يوسف .

وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين - الفريق المحافظ وفريق الشباب .

وحصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما سعيا خاصا به .

وكان هذا هو ما جعل البعض يقول انى كنت أقوم بلعبة مزدوجة ولكنى على العكس من ذلك كنت أبغى أن أتجنب ذلك ما وسعنى ذلك ترك هاتين القوتين المتنافستين احدهما بازاء الاخرى .

وكنى أحرص قبل كل شىء على ألا تبذر منى بأدرة تفضيل قد تثير غيرة تجعل أحد الحزبين ينهض لعداء الآخر .

وكان تفضيلى مع المعتدلين ولكنى كنت أفهم المتطرفين ولم أستخدم لنفسى لا هؤلاء ولا هؤلاء ولكن هؤلاء وهؤلاء كانوا يرفضون مبدأ الاحتلال الانجليزى غير المحدد بأجل .

ويقول عن حزب الأمة ، انه لا خفاء فى أن كان يتلقى الوحى من اللورد كرومر ، ويغلب الاحتمال أن يكون خاضعا لأوامره ولقد أنشئ ذلك الحزب لمحاربة الحزب الوطنى .

وقد أنشأ محمود سليمان باشا وكان يملك صحيفة هى « الجريدة » التى كان يتزعمها الاستاذ لطفى السيد بك وقد كان سعد زغلول باشا ، هو الرأس المفكرة وراء هذا الحزب وتلك الجريدة فى مستهل عهدها وكان قد تلقى دروسه الأولى فى السياسة بإشراف الأميرة الحديوية (نازلى) سليلة محمد على والموالية مع ذلك للانجليز .

وقد تبين فيما بعد لسعد باشا الأهداف الحقيقية لانجلترا .

وقد حدث تطور أساسى جعل من ذلك الفلاح ابن الفلاح بطل الاستقلال الوطنى بذلك الاخلاص المطلق ، الذى اتسم به من قبل نشاط مصطفى كامل فى الحزب الوطنى .

وعن الشيخ على يوسف رئيس حزب « الاصلاح على المبادئ الدستورية »
وصاحب جريدة المؤيد يقول الخديوى عباس حلمى الثانى : كنت أريد أن يكون
لى صحيفة قادرة على أن تنير الشعب وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك أكثر وضوحا
للوطن ولواجبات المواطن فدعوت كاتباً من كتاب اللغة العربية كنت قد سمعت
عن صفاته ومزاياه وهو الشيخ على يوسف وكان قد تردد على مدرسة المعلمين ،
وخارجاً من الجامعة الأزهرية وكان قد لفت اليه الأنظار ان لم يكن لاتساع أفقه
الفكرى فبحماسة فى المناقشة وبموهبة كمجادل وبقدرة المشهورة على هضم
المسائل .

وكان الشيخ على يوسف من أهل الصعيد يعرف عقلية مواطنيه ومطامحهم .
وكان .. وكان .

وبعد أن يعطيل الخديو عباس حلمى طويلاً فى الحديث عن مزايا الشيخ على
يوسف ، يقول : سرعان ما كان معروفاً أن القصر يؤيد جريدة المؤيد ويؤيد
المبادئ التى تبناها وسرعان ما غدا المؤيد يقرأه الناس من طنجة الى الهند ومن
تركيا الى زنجبار وقد كان المؤيد فى الواقع ، يحفل بالمقالات العظيمة بأسلوبها
البارع وأفكارها العميقة وكان الشيخ بأسلوبه اللاذع وبلاغته التى لا تقتفى
وعاطفته التى كانت تهدى من غلوائها لحسن الحظ فلسفة انسانية فائقة .

كان على يوسف رجلاً ، قائد الرجال ، أدرك معنى الأمة ، ومعنى الاخلاص ،
كان مصرياً قبل كل شيء ولقد نجح أياً ، ما كانت شخصيته أو كانت آراؤه فى
أن يستميل رأى العام ويجمعه ويعلمه التفكير فكانت مقالات المؤيد تقرأ وتشرح
فى أبعد القرى النائية وكان المتعلمون أنصار الجريدة وكانوا يعملون على رواجها
على حين كان أهل الريف البسطاء والبدائيون تفتنهم الحجج القريبة الى أفهامهم .

وعن مصطفى كامل أيضاً يقول الخديو عباس حلمى فى مذكراته : كان
مصطفى كامل هو الذى بدأ اذاعة الفكرة الوطنية فى شباب مصر الذى يتلقى
العلم فى أوروبا وكان هو الذى مز الروح المصرى فأيقظه من غفوته ، كان
مصطفى كامل محبى الوطنية المصرية ، ورسول تلك الفكرة التى كانت قد
خنقت فى مهدها ولكنها ظلت تسعى الى الأمام ، وقد كسب لعقيدته ، ولحزبه ،
أغلبية الموظفين ، وأعياناً ومثقفين واجماع الطلبة والعمال : كأن فتى خلع عليه
الشباب كل نعمة بما فيها نعمة الوهم المقدس .

وكان قد أثر الحياة الروحية على الحياة المادية وكان حديث العهد بذلك
البلد القديم الذى لم تكن هالات المجد ترتفع فيه الا على القبور ولا يعرف شيئا
عن الرضاة والمساومات السياسية .

كان مصطفى كامل بسيطاً ومستقيماً ، وتحت مظهره اللطيف كانت تختبئ روح متفتحة لكل الأحاسيس وقلب حساس لكل ألوان الرقة والحنان وزاده الله بالحجى ، وكانت بلاغته واضحة وحارة وكان أسلوبه الرشيق العامر بالصـور يتنقل من البساطة الانجيلية الى بلاغة الخطيب المصقع العظيم وقد أوتى موهبة الاقناع وسحر الشعاع الذى يؤتاه الحواريون والأنبياء .

وكان الحب الذى يكنه لوطنه ينبع من حماسته التى لا تفقده سيطرته على عقله .

وليس من شأنى أن أسجل حياة ذلك الحوارى الرفيع الذى كانت براعته الظاهرة بقدر ثقافته وجدارته قد فتننت به الجماهير ولكن لا يسعنى أن أرد نفسى عن توجيه تحية الاجلال الى ذكرى وطنى أدين له بساعات فائقة من الجمال .

ومن المؤكد أنه كان فى بعض الأحيان يضايقنى ثائنا على اتفاقنا الدائم فى الهدف لم تكن دائما متفقين على الوسائل .

وقد انزلق أثناء قيامه بدعايته الى ادراك خاطئ للوطنية المصرية وذلك بالتقرب الذى كان ينشده مع تركيا .

ولكنه عندما وجد من يبين له خطورة تلك السياسة استبدلها بسرعة .
وقد تطور ببراعة فائقة جعلت تلاميذه يتبعونه دون أن يفلتوا الى الخطأ الأول .

وكان شباب الزعيم الوطنى يسمح له بأن يسترد خطاه ويتطور فى لطف حول الأخطاء التى يحفل بها الشباب .

وقد أوشك مصطفى كامل أن يغدو ذات لحظة ضحية الزهو الذى يتربص بأولئك الذين يقودون الجماهير ، ببلاغتهم ويحسون أنها معلقة بأفكارهم .

الى أن يقول الخديو عباس حلمي : ان فضل مصطفى كامل العظيم هو أنه حدد المتل الأعلى للأمة وشجع الجماهير على السعى الى ذلك المتل الأعلى ولكن وطنيته كانت تبلغ أحيانا حد التصليب وأكبر ما كنت آخذه عليه أن ظل معتدا بنفسه وبآراءه عن جميع أولئك الذين كانوا يكافحون حول الراية نفسها ، ولنفس القضية .

وكنيت قد حلمت بتقرب بين الشيخ على يوسف ومصطفى كامل ولكنى لم أستطع مطلقا أن أحقق هذا الأمل إذ كان يفرق بين هذين الرجلين نوع من الكبرياء المبالغ فيها ولقد كان بوسعهما أن يتفاهما دون أن يتحابا وكان لهما من المزايا والفضائل ما يكفى لكى يظفر كل من صاحبه بالنقد.

فقد كان مع مصطفى كامل الشباب والطلبة والمستقبل على حين كان الشيخ على يوسف يتمتع بالنفوذ على أصحاب المراكز الاجتماعية الهامة .

لو أنهما تضامنا أى شيء كنا نعجز عن تحقيقه لو أننا وضعنا حماسة أحدهما فى خدمة تجربة الآخر ؟ .

وان كان مصطفى كامل قد تجلى فى أغلب الأحيان فى صورة الحوارى فليس فى هذه الدنيا مع الأسف شباب بلا أخطاء وما كان مصطفى كامل الا بشرا ومع ذلك فقد ترك عند موته نموذج حياة كرسيا صاحبها لتحرير مصر ولو أن مصطفى كامل قد عرف على يوسف ما كانت تلك المعرفة لتغلل من شأنه فما يجدر بالناس أن يشتجروا على المجده عندما يخشى أن يكون الوطن نفسه فدية المعركة .

وقد ظل مصطفى كامل رغم تعليمه العصرى متدينا ومتعلقا بروح القرآن .

وقد قيل فى أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة انى كنت خصمه وقيل أيضا أنه كان صنيعتى وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى قيل ، ان مصطفى كان لا ينتمى الا الى نفسه : كان رجلا من الصفوة عاش بإيمانه ومات بإيمانه أما أنا عباس حلمى فما كنت أبدا خصمه وما كنت أبدا وحيه !! . بل كان زعيما رائدا ، وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا .

ويقول الخديوى عباس حلمى أن مصطفى كامل أول من فكر فى إنشاء الجامعة المصرية وكانت الجامعة قبل أن تولد كابوس بريطانيا : وسوف نعود الى مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى خديو مصر - مرة أخرى عندما نتحدث عن تنازله عن عرش مصر للملك أحمد فؤاد وذلك فى عهد وزارة اسماعيل صدقى باشا (الأولى) .

كما سنعود الى تلك المذكرات ونحن نقوم بتأصيل بعض أحداث سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وكنيت ومنذ بداية - باتى السياسية أختلف مع قيادات الحزب الوطنى
وفى المقدمة استاذنا عبد الرحمن الرافعى لواقفهم من عرابى ومن الثورة العرابية
وأسباب انتكاستها .

وكنيت أقوم باستمرار بنقد تلك المواقف لأنها اعتمدت على عوامل طرأت
على الثورة العرابية ولم يكن لعرابى ، ورفاقه أى دخل بها .

كما أن التصريحات التى نسبت الى عرابى وهو فى طريقه من السويس
الى القاهرة ، عقب عودته الى المنفى والتى نشرتها المقطم قد تم تكذيبها من
قبل عرابى .

أما ما وجه الى عرابى بعد عودته عن رغبته فى مسالة الانجليز فانه يتسم
بالقسوة .

ولم يكن مطلوباً من عرابى وهو الشيخ المحطم العائد من نفى قاس ظالم
استمر أكثر من عشرين سنة أن يحارب الاحتلال البريطانى من جديد وكنيت
أقول وأكتب : أن كل ما وجه لعرابى فى حربه مع الانجليز من مطاعن ...
وأن كل ما وجه اليه فى المنفى وبعد عودته من المنفى من مظاهر الضعف
لا ينفى أبداً أنه كان أول فلاح مصرى قاد ثورة شعبية هائلة كانت من أهم
ثورات القرن التاسع عشر .

وقد آمنت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بضرورة رد اعتبار الثورة
العرابية وزعمائها .

وكتبت فى هذا السبيل العديد من المقالات ، كان أولها الدعوة الى رد
أملاك العرابيين التى كانت قد صودرت عقب هزيمة الثورة .

وقد استجابت وزارة المالية لما ناديت به وصرفت بعض التعويضات الى
أسرة أحمد عرابى وحملت على كتفى عبء إعادة رفات أربعة من زعماء الثورة
ماتوا فى منفاهم فى سيلان (سرى لانكا) والسودان .

وأجريت اتصالات بأحفاد وأبناء زعماء الثورة العرابية وقد أمدنى هؤلاء ،
- وخاصة أحفاد عبد العال حلمى ، والسيدة يوسفية فهمى حفيدة على فهمى
الديب - بأوراق هامة وخطيرة كان قد خلفها هؤلاء الزعماء .

وأذكر من بين ما تلقيته من معلومات من السيدة يوسفية ، أن على فهمى
من أسرة مصرية صميمية « فهو فلاح من سلالة الفلاحين ولد فى صفط جدام
مركز تلا منوفية وتعلم بالقرية ثم التحق بالجيش ضمن من التحق به من أبناء

العمد والمشايخ في عهد سعيد باشا ولما آتس فيه سعيد باشا الشجاعة والافدام
قربه اليه ورقاه ثم اتخذه ياورا له .

ولما وقعت الحرب التركية الروسية أرسله الخديو اسماعيل ضمن الحملة
التي أرسلها لمساعدة الدولة العلية برئاسة راشد باشا حسنى (أبو سنب
فضه) .

وقد أبلى على فهمى من ضروب الشجاعة والفروسية وأظهر جرأه ببرت
أنظار القادة الأتراك .

وصارت مضرب الأمثال بينهم وأطلقوا عليه « الذئب المصرى » .

وتقول السيدة يوسفية عن جدتها الذئب المصرى أنه مات في ٢٢ نوفمبر
١٩١١ في منزل متواضع بالدرب الجديد بعد أن صادرت الحكومة أمواله
والسراى المملوكة وجعلتها سكنا لكتشنر باشا سردار الجيش المصرى وتقع هذه
السراى فى ملتقى شارع نوبار وشارع الخديو اسماعيل (شارع التحرير)
وشارع فهمى .

وإن ثكنات الحرس مكانها الآن محافظة القاهرة هى نفس المكان الذى جمع
فيه على فهمى الضباط ليقسموا اليمين على المصحف بحضور الشيخ محمد عبده
بأن يكونوا يدا واحدة . . حريصين على حفظ حقوق البلاد وعلى روح الأخوة
بينهم .

وكان من بين المقالات التى كتبها عن عودة رفات الزعماء العربيين من
المنفى مقال بتاريخ ١١/١١/١٩٦٦ (المصور) بعنوان « أطول رحلة نفى فى
التاريخ » : متى يعود الزعماء الغرباء الأربعة ؟ .

ومقال آخر - فى المصور بتاريخ ١٧/٩/١٩٧١ - تحت عنوان « ٩٠ عاما
والثورة العربية لا تزال مظلومة : أعيدوا رفات أبطال الثورة الى مصر » .

وكنت قد تلقيت فى ١٩ يناير ١٩٧٥ رسالة من الأخ الصديق الدكتور
يحيى الجمل وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء يقول فيها : اشارة الى المذكرة
الخاصة برد اعتبار أبطال الثورة العربية واعادة رفات أربعة من قادتها توفاهم
الله فى المنفى يسرنى الاحاطة بموافقة السيد رئيس الجمهورية .

ويجرى الآن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

وفى ١٥ مارس ١٩٧٥ تلقيت رسالة من الأخ الدكتور يحيى الجمل يقول فيها : الحاقا بالكتاب المؤرخ ١٩ يناير ١٩٧٥ بشأن رد اعتبار أبطال الثورة العربية وإعادة رفات أربعة من قادتها توفاهم الله فى المنفى أرجو التكرم بموافاتنا بمذكرة وافية عن الموضوع لامكان التصرف على ضوء ما تضمنته من وقائع ومعلومات .

وقد قمت بالرد على ذلك الخطاب بمذكرة تفصيلية اقترحت فيها الاتصال بحكومات سيرى لانكا ، السودان ، تركيا للموافقة على نقل رفات زعماء الثورة « عبد العال حلمى ، ومحمود فهمى ويعقوب سامى وطلبة عصمت (مدفونون فى سرى لانكا) على الروبى (مدفون فى سواكن بالسودان) عبد الله نديم (مدفون بالأراضى التركية) .

كما اقترحت أن تتم العودة فى يوم ٩ سبتمبر باعتبار هذا اليوم أكثر أيام الثورة العربية خلودا وهو اليوم الذى نجح فيه جيش مصر بقيادة أحمد عرابى الى عابدين وفرض ارادة الشعب على خديو مصر .

كما اقترحت أيضا اصدار قرارات جمهورية باعادة اعتبار ابطال الثورة العربية وضم أسماء العسكريين منهم الى سجلات الجيش المصرى بعد أن صدرت الأوامر من الخديو توفيق باشا بمحو تلك الأسماء من سجلات الجيش محوا نهائيا وربما كانت آخر الأوراق الخاصة بذلك الموضوع ما تلقيته من سفير جمهورية مصر العربية فى كولومبو بتاريخ ١٩٧٨/٦/٦ حيث قال : اشارة الى حديثنا فى القاهرة فى العام الماضى وما لمسته من اهتمامك بتلك الفترة من التاريخ عن تاريخ نفى عرابى وصحبه الى سرى لانكا أشرف بالافادة أن السيد آرثروب والذى كان يعمل بالشرطة المحلية هنا قام باعداد بحث مسنفيض مدعم بالوثائق عن تاريخ اقامة عرابى باشا وصحبه فى سرى لانكا كما قام فى سنة ١٩٧٣ بنشر بعض المقالات فى الصحف المحلية عن تاريخ تلك الفترة أيضا .

ويمضى مشكورا السفير مصطفى راتب عبد الوهاب فى رسالته قائلا : وقد قابلت السيد وب وأبدى رغبته فى المضى فى بحوثه وتمعيقاته عن تلك الفترة .

كما أبدى بعض أساتذة الجامعات هنا اهتمامهم الشديد واستعدادهم للقيام بالتحقيقات اللازمة .

ويبعث السفير مصطفى راتب عبد الوهاب لى بصورة من أبحاث مستر آرثر وب ثم يقول : فى أحاديث مع من تابعوا تاريخ عرابى باشا فى سرى لانكا

يتضح أن فترة بواجهه هنا كانت نرية بالعمل والنشاط وقد نرك رحمه الله
آثارا واضحة في تاريخ سرى لانكا خاصة لدى مسلميها .

وفي اتصالاني هنا بالسيد رئيس الجمهورية والسيد وزير التربية والتعليم
لمست اهتماما واضحا بتاريخ نفى عرابي باشا الى سرى لانكا .
وأعتقد أن متابعة هذه الجهود هئمر ، ومفيد لتدوين اقامة عرابي باشا في
سرى لانكا .

والتي تمثل جزءا هاما من حياته السياسية .

ولتحقيق هذا الهدف يمكن تشكيل لجنة من الباحثين السيرلانكيين والمهتمين
بهذا الموضوع ، لمتابعة البحث والتحقيق تمهيدا لنشر هذه المعلومات بعد
تمحيصها وتحليلها .

والجدير بالذكر أيضا - أن ب.أ. لاندري - من رجال البوليس السيلائي
كتب في عام ١٩٧٤ تحقيقا عن حياة أحمد عرابي في سيلان لخصه في
روز اليوسف الأستاذ فتحي غانم باذن منه وكان من بين ما قاله « أن أحمد عرابي
رفض عرضا مغريا من شاي ليبتون باستخدام صورته في الاعلانات وأنه عندما
سمحوا له بالعودة الى مصر ، لم يجد أجرة السفر .

كما أن ب.أ. لاندري قال في اليوم التالي لوصول أحمد عرابي الى جزيرة
سيلان أنه توجه الى مسجد ماردانا ليؤدي الصلاة فتجمع المسلمون في موكب
حافل خلفه .

وكان هذا ايذانا بأن أهل المدينة قد اعتبروا الزعيم المصري زعيما بينهم .
وفي أبريل من نفس العام سار المسلمون في مواكب كبيرة متجهين الى بيت
عرابي الذي كان سيشركه في الشهر التالي لكثرة نفقاته .
وهناك حيود واحتفلوا به .

وانزعجت السلطات الانجليزية ولكنها قررت أن تصبر لعل وجود أحمد
عرابي يصبح سببا عاديا بين الناس فلو تدخلت لفض المواقب التي تسعى
اليه لتحول عرابي الى زعيم حقيقي .

وقد نجحت هذه السياسة الى حد ما .

ولكن عرابي أصبح علما يحج اليه السياح الذين يغدون الى الجزيرة .

وهكذا أصبح هناك مكانان لا بد وأن يزورهما أى سائح أجنبي تطلأ قدماء أرض سيلان حيث توجد السلاحف السيلانية الشهيرة وبيت عرابي .

وعندما زار ملك سيام سيلان فى عام ١٨٩٦ طلب مقابلة أحمد عرابي وكان بينهما حديث متصل فى فندق الملكة بكاندى .

ويقول لاندري أيضا ان أحمد عرابي كتب للمفتش العام للشرطة خطابا فى ١٨٨٧/٦/٤ يقول فيه : سيدى العزيز : أرجو أن أبلغك ألى ألقى متاعب كثيرة من البحارة الذين يأتون دائما الى بيتي وهم سكارى .

ويريدون دخوله بلا اعتبار لتقاليدنا .

لقد حطموا الأبواب وضربوا الخدم وأملئ أن تولى هذا الأمر اهتمامكم » .

ولقد حقق المفتش العام دافيد هذه الشكوى فذهب الى البيت .

وبينما كان هناك اذا بثلاث عربات قادمة يهبط منها ركابها ويريدون دخول بيت عرابي .

وبذل المفتش جهدا كبيرا ليمنعهم من الدخول .

وخاصة ان عرابي كان صائما فى ذلك اليوم .

ولعرابي وزملاؤه فضل انتشار اللغة العربية فى سيلان (سرى لانكا) .

وقد بلغ - لا ندري - انتشار اللغة العربية درجة عالية . وعلى المستوى

الشعبي حتى أن عرابي وهو يفادر سيلان ودعته جموع الشعب وهم يغنون أغان ألفوها خصيصا باللغة العربية .

وقد تجمعت لدى بعض الأوراق والوثائق عن العرابيين فى المنفى وهى لا تقدر بمال !! .

من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

● ● أوراق كثيرة كتبها أحمد عرابي فى منفاه وبخطه عن الثورة العرابية وملابساتها ، وظروفها وأحداثها ، والأسباب الحقيقية وراء هزيمتها مع التركيز على الخونة الذين باعوا الأسرار العسكرية ، وخاصة الخطة التى أعدت للمعركة الفاصلة (معركة التل الكبير) والأدوار التى لعبها الحديو وأنصاره وفى مقدمتهم سلطان باشا لضرب الثورة من الداخل وطعنها من الخلف .

وتخلى سلطان تركيا عن الثورة وإعلانه عصيان أحمد عرابي .

● ● أوراق أخرى كتبها أحمد عرابي فى منفاه أيضا وبخطه عن أيامه وزملائه فى المنفى .

وما شجر بينهم من خلاف • ودور مستر بلنت - الايرلندي الحر صديق
عرايى والعرايين - فى ازالة كل ذلك •

● وأوراق عن تكاليف رحلة مستر بلنت الى سيلان (سيرى لانكا)
- وقدرها ٢٠٠٠ روبية - وقد تحملها الزعماء السبعة المنفيون هناك •

● ● بعض الرسائل المتبادلة بين أحمد عرايى وبين بعض زعماء الهند
وبعض أصدقائه من المصريين مثل أحمد المنشاوى باشا ورسالة عن تقساوى
شجرة المانجو التى بعث بها عرايى الى صديقه المنشاوى باشا ليزرعها فى أطيانه
فى القرشية (مديرية الغربية) •

● صور بخط يد عرايى للرسائل التى بعث بها الى وكلاء الدول السياسية
وخاصة رسالة له بتاريخ سبتمبر ١٩٨٢ يشرح فيها الظروف التى ألمت بالبلاد
ابتداء من الفتنة التى أحدثها عثمان رفقى باشا بتكبير (هكذا فى الأصل)
البلاد أتعاب المصاييب والنوازل المتوالية عليها والفتن المهددة لها بالقتل والاعدام
غذرا وخديعة كفتنة يوسف باشا كمال وكيل الحضرة الخديوية •

وحادثة فرج بك السودانى •

ونازلة ال ١٩ ضابطا الذين يدسون « الدسائس » والمفاسد « بتعريف »
ابراهيم أغا توتونجى (حامل غلبون الخديو) •

ونحن - أحمد عرايى - مع كل ذلك نسعى فى قطع المفاسد ونندرك
تحسين الحالة بالتدبر ، والحكمة للحصول على دوام الراحة العمومية وحقق الدماء
والمحافظة على حقوق جميع تبعة البلاد المتحابة •

ولكن من وقت تشريف الخديو بمصر لغاية الآن ازدادت الفتن والدسائس
الخ .. الخ •

● ● أوراق خاصة « بمعارضة » زعماء الثورة العرابية (أحمد عرايى
وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ، ومحمود سامى وعلى فهمى ويعقوب سامى)
فى الأمر الخاص بمصادرة أهلاكهم منقولة كانت أم غير منقولة وعرضها للبيع •

« وما ينتج من هذا البيع بعد التصفية يخصص لسداد التعويضات التى
ستعطى لمن أصيبوا بالحوادث الثورية • » كما جاء فى الأمر الخديوى •

وكان الخديو قد وقع على هذا الأمر والى جانب توقيعه وقع كل من رئيس
النظار وناظر الداخلية •

وقد جاء في أوجه هذه المعارضة : أولا : أن هذه الأحكام الصادرة من الحديو بموافقة مجلس نظاره بسلب ونهب أملاكنا وموجوداتنا أحكام استبدادية ظالمة جائرة لأنها صادرة من أعداء أقوياء على أخصام ضعفاء .

ثاني أوجه هذه المعارضة :

أنا لم نوافق على سلب أموالنا وموجوداتنا ولم تؤخذ أقوالنا وكان سلب أملاكنا وموجوداتنا لا عن طريق محكمة قضائية بل كان سلبها بالطرق الاستبدادية الغير جائرة في شرع العدل .

ثالث هذه الأوجه : أن المحكمة العسكرية لم تحكم بسلب الأملاك والموجودات وقت حكمها بالقتل ، لعلمها أن للقضاء حق التصرف في الدماء وليس له حق التصرف في الأموال والأملاك وتيقنها أن أموال القتلى أو الموتى هي حق شرعى لورثتهم الشرعيين لا للحكومة : رابع هذه الأوجه : أن القاعدة التي يدور عليها مدار العمران في العالم المتمدن هي أن التعرض للأملاك بغير حكم شرعى صحيح يعد مصادرة .

والمصادرة لا تجوز في المعاملات سواء كانت بين الأفراد أو بين الشعوب . وإذا أهملت هذه القاعدة الأساسية المرعية ضاعت الحقوق وساد الاستبداد .

ويؤيد هذا الأصول التي يرجع إليها في معاملات الأفراد في تأخذ بأشد التحفظات لصيانة الحقوق ، فلا ترفع يد واضع اليد إلا بحكم شرعى .

خامسا : ليس للملوك المسلمين ولا لأمرائهم أن يتعدوا حدود الله التي حدها لهم ويبطلوا أحكام الله التي ائتمنوا عليها وبها سادوا وتسميدوا العلياء .

وهذا أمر الحديو القاضي بسلب أملاكنا وموجوداتنا قد هدم أركان الدين الاسلامي من أساسه بإبطال فريضة الله تعالى بحرماننا من الموارث الشرعية ويعرض أركان العدالة .

والله سبحانه وتعالى يقول : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر .

ويطالب الزعماء السبعة من رجال القضاء الذين هم سياج العدل وحماة أن يتدبروا في عاقبة هذا الأمر اليادم لأركان الشرع الشريف والمخالف للعدل والانصاف ولا تأخذهم في الحق لومة لائم من ذوى الأثرة والاستبداد فان لرجال القضاء أن يقضوا بالحق وبه يعدلون .

زيردوا المظالم الى أهلها قبل أن يحقق بكثير من الناس ما حاق بنا من
الظلم والعدوان .

وفيما يلي صورة هذا الأمر الخديوى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ - وهو
ما نطلم منه الزعماء السبعة .

وبه فى المادة الأولى : أملاك وموجودات أحمد عرابى وطلبة عصمت
وعبد العال حلمى ومحمود سامى ، وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى
منقولة كانت أو غير منقولة .

وأملكهم وموجوداتهم التى اشتروها أو وضعوا يدهم عليها ومقيمة
باسمائهم .

وكذلك الأملاك والموجودات التى تصرفوا فيها بالهبة أو البيع بطريقة
مضطنة صارت ملكا للحكومة ولا يجوز لهم من الآن فصاعدا أن يمتلكوا أى
ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو باى
طريقة كانت .

ويترتب لهم سنويا راتب تقضى بالقدر الضرورى لمعيشتهم .

● ومن أوراق العرابيين التى احتفظ بها عندي رسالة كتبت باللغة
العربية ووقعها بالانجليزية مستر برودلى أحد المحامين الذين نولوا الدفاع عن
عرابى ورفاقه أمام المحكمة العسكرية العليا .

وقد جاء فى تلك الرسالة (وهى بالنص ودون تصرف) :

عزيزى على باشا فهمى .

اننى اقدم هذا الآن لأودعكم وأتأمل أن المحبة التى بيننا تدوم الى الأبد
وقبل الوداع الأخير ، أريد أن أرجع نصيحتى لكم وهى أن تكون عندكم الثقة
التامة فى شرف انجلترا .

وأن تقوموا بالمواعيد التى وعدتموها .

(ولعل صحتها العيود التى وعدتم بها) .

وتيقنوا أنى أكون دائما مستعدا لخدماتكم سواء أكنتم هنا أو فى أى
مكان آخر .

عنوانى بانكلترا كما ترونه أدناه فيمكنكم أن تكتبوا لنا بهذا العنوان
الى حين رجوعى ، الى مصر .

اكتبوا دائما لى بكل حرية عن الأشياء التى تخصكم شخصيا والتى تخص
فاميليتكم (أى عائلتكم) كذلك فى مدة غيابى عن مصر .
وقد وكلت صاحبى وصاحبكم الحواجا بيجى فاكتبوا له أيضا وعرفوه
بكل ما يلزم .

أما العنوان فكان قصر واترلو ١١ رقم ١ ، لندن

● وفى خطاب بعث به على فهمى باشا بتاريخ ٥ مايو ١٩٠٣ الى :

جناب المحب المحتشم مدير التلغرافات الانجليزية بمصر .

أنا على فهمى الذى كنت بجزيرة سيلانة وعندما كنا بالجهة المذكورة
تحرر منا التلغرافات نمرهم بعاليه

والآن مرفوعة جملة قضايا على الست حرمنا بصدد هذه التلغرافات
المذكورة .

نؤمل اذا وافق جنابكم باستخراج صورة النمر الموضحة بعاليه لضرورة
لزومهم .

وأقبل فايق احترامى ، على فهمى

● ومن بين أوراق العرابيين أيضا التى احتفظ بها بطاقة دعوة لتوديع
أحمد عرابى باشا أقيمت فى الساعة الثامنة مساء ٣ سبتمبر ١٩٠١ فى المدرسة
المحمدية للبنين ، شارع كاندى فى مدينة كاندى .

وقد حصلت على أجندات أحمد عرابى التى كان يكتب فيها يومياته
فى المنفى .

والتي تمثل لى - وربما لغيرى - الغازا يصعب حلها ومن بين ما جاء فى
تلك اليوميات تحت عنوان « ماهيات ومرتبات » .

٢٧	روبية	مرتبات أولى
٢٠	روبية	مرتبات ثانية
٤١	روبية	ماهيات منصرفة
٢٣	روبية	ثمن خبز عن شهر سبتمبر ١٨٨٤
١٩	روبية	ثمن شعير وحمص للحصان
٣	روبية	لبن حليب
١٥٠	روبية	جرى تسليمه ليد محمد بك للصرف
٧	روبية	ثمن جزم الى محمد
٥	روبية	ثمن سمك وفاكهة
١٠	روبية	أجرة البيت الباقية

الجملة ٣١٦ روبية

● ● ومن هذه اليوميات أيضا : تحت عنوان ، منصرف في مشتريات شهر
سبتمبر ١٨٨٤ .

سنت	روبية	ثمن أصناف شهرية والمسلية شهرين والغاز ٣ أشهر
٣٦		
٢		شاي وخضار لغاية من سبتمبر
٣		لغاية ١٢ منه خضار وخلافه
٥٠	٢	ثمن خشب في ١٥ منه
١٨	١٢	ثمن كيس أرز بتاريخه
	١	في تاريخه ثمن حمام أخضر وطعام الكتاكيت
٥٠	١	في ٢١ منه خضار وخلافه
	٢٣	ثمن الخبز
	١٦	ثمن اللحوم . الخ ، الخ .

● ● ومن تلك اليوميات أيضا : وتحت عنوان بيان عدد الزمرد وأثمانه
وأوزانه .

روبية	عدد	ط
١٥٠	٧٥	زمرد ٧
٣٠	٩	زمرد ٣٩
٣٠	٥٤	زمرد صغير ٣

● ● وتحت عنوان : « تابع الخواتم الفضية » .

هدية	٢٠	٥ حجر الماء	١٥ روبية
على بك	٢١	١ ياقوت ٤٥ ط	١٧ روبية
هدية	٢١	٢ حجر سمار أحمر الى الشيخ على الفيومي	١٤ روبية
لنا	٢٧	١ ياقوت ٣ ط والقفص ذهب	١٦٨ روبية
هدية	٢٩	١ ياقوت ٢٥ ، لؤلؤ ذهب	١٢٠ روبية

● ● ويوميات أخرى تحت عنوان بيان عدد النيام وأثمانه وأوزانه :

روبية	عدد	صنف	وزن
٥٢	٦	أزرق عال	٣٨٠
٢٠	٢	أزرق	٨
٣٠	١	أزرق	١٠

وقد كتب في أسفل الورقة : صار تشغيلها جميعا التوقيع : أحمد عرابي

● وكنت قد ذكرت في إحدى مقالاتي عن عرابي ورفاقه أنهم كانوا يقضون وقت الفراغ في المنفى ، في تصنيع الياقوت والزمرد .

وتلقيت يومئذ رسالة غاضبة من الدكتور عز الدين عبد القادر حفيد أحمد عرابي يرد فيها على وعلى بعض الكتاب الذين كانوا قد كتبوا عن عرابي عالم يعجب حفيده .

وكان وقتئذ (٢١ سبتمبر ١٩٧٠) سجيناً في طنطا وقد جاء في رسالته أن السيدة صديقة خانم زوجة عرابي قد بنت بيتاً كبيراً في وسط عزبتها هرية رزنة وآخر في شارع خيرت بالسيدة زينب حيث توفي فيه عرابي عام ١٩١١ .

وكانت زوجته الوفية قد نوفيت قبله بعام (١٩١٠) .

وقد حضرت معى سقيقتى الكبرى عديلة وزوجة خالى ابراهيم أحمد عرابى وهى ابنة ابراهيم باشا فوزى محافظ القاهرة أيام النورة العرابية وسمعتنا جميعا عرابى يقول مؤبنا ومودعا زوجته الوفية وهى على فراش الموت تبسم له فى حنان وحب وإيمان وتشجعه على الصبر ، على مصيبة الفراق الأخير سمعتنا يقول ودموعه تجرى كالطر : لقد شبعنا فى حياتى من كل شئ ونكنى لم أشبع منك يا حبيبتى يا صديقة .

وكاذب من يزعم أن صديقة كانت حين موتها مطلقة من عرابى فلقد ماتت وهى زوجة شرعية على ذمة جدى أحمد عرابى .

وليس فى ذمته أية زوجة أخرى الا أنه كان قد تزوج فى خلال العشرين عاما التى قضاها فى سيلان - جزيرة سرنديب - فى المنفى من أربع جوارى زنجيات نوفيت منهن اثنتان هناك .

وعاد معه باثنتين هما مرجانة « وفرح جل » أى وردة الفرخ بالفارسية .

والأربع من جوارى السيدة صديقة خانم - هكذا فى الرسالة - زوجته وهبتن له عندما عزم على تسليم نفسه بعد الهزيمة وقبيل هربها واختفائها وأولادها حسب رغبة عرابى نفسه حتى يقضى الله أمرا كان «فعولا » .

وكان د . عز الدين عبد القادر يرد على بعض الكتاب الذين كتبوا عن عرابى وعن حياته فى المنفى « زورا وبهتانا » .

وأبدي د . عز الدين عبد القادر رغبته فى أن يضع نفسه فى خدمتى « وخدمة أى كاتب يريد أن يعرف الحقيقة عن « جدى الزعيم أحمد عرابى فى حياته الخاصة والعائلية » .

أما سيرته التاريخية فهى ملك مشاع للجميع ، لأنه رجل عام .

أما أن يكتبوا عن زوجته وأولاده ما لا يعرفون رجما بالغيب ونحن لازلنا على قيد الحياة فهذا هو الجهل المشين .

وما عليك الا أن تتكرم بزيارتى فى أى وقت فى سجنى (سجن طنطا العمومى) فتجدنى فى خدمتك ورهن اشارتك « أما ما جاء من أن عرابى اشتغل فى صقل الأحجار الكريمة بزعم أن الوثائق التى نشرت مع المقال تؤيد ذلك فانكم تضحكوننى : من أين استقيتم هذه المعلومات المضللة ؟ ان عرابى لم يشتغل بذلك مطلقا .

وكان له مبلغ خمسون جنيها معاشا شهريا ومقداره اليوم (١٩٧٠) بقيمة العملة خمسمائة جنيه شهريا .

وفى هذا المعاش غنى كل الغنى عن هذا الهراء .

وهذه الوثائق كما تسمونها فى مقالكم ما هى فى الحقيقة الا أرقام سجلها أحمد عرابى فى مفكرته عن مشتريات بعض الأحجار الكريمة .

والتى صنع له منها بعض صناعات الجزيرة الهندية - سيلان - عددا من الحلى لأولاده فى سيلان وفى مصر .

وقد كان بعضها قد أهداه الى والدتى (ابنته رقية عرابى) .

ثم ورثته شقيقى اقبال عبد القادر وهى تقيم (الآن) فى المنزل رقم ١٧ بشارع الحكيم بالجيزة .

وقد باعت هذه الحلى وهذه المجوهرات فى المحنة التى قاسيناها معا حينما قممت فى نوفمبر عام ١٩٣٧ بإطلاق رصاص مسدسى على النحاس باشا رئيس الحكومة احتجاجا على توقيع معاهدة « الشرف والاستقلال » المشهورة مع الانجليز .

وهانذا الآن مسجون مؤبدا فى سجن طنطا العمومى منذ عودتى من الخارج فى ١١ أغسطس ١٩٦٣ فى قضية رأى اذ نشرت وطبعت كتابا بعنوان : كيف تحكم مصر اليوم ؟ فى بغداد عام ١٩٥٤ ، مطالبا بالدستور والحياة الديمقراطية غير المزيفة .

وترجم الكتاب الى الفرنسية والانجليزية .

وطبع فى باريس ولندن وكاليفورنيا وغيرها .

اننى أسير دائما فى كفاحى فى الطريق الذى اختاره عرابى .

وكان عز الدين عبد القادر قد استهل رسالة بقوله : أحييك تحية الشباب تحية التفانى فى الاخلاص لمصر وشعبها .

وأشكرك شكرا خالدا خلود الأفلاك لدفاعك المجيد عن جسدى الزعيم أحمد عرابى فى العدد الأخير من المصور الصادر فى ١٧ رجب ١٣٩٠/الموافق ١٨ سبتمبر الجارى .

وانى لأستسمحك فى تصحيح بعض الحقائق عن عرابى ذكرت فى المقال الماضى ، خدمة للحقيقة : خدمة منى للتاريخ .

ان من حق السيدة العظيمة زوجة عرابى التى وهبته حبيبها وحياتها وتعملت معه كل شئ أن نجد من يدافع عنها اليوم بعد أن أهملها جميع المؤرخين وهى التى تستحق بكفاحها ووطنيتها ووفائها لزوجها ولمصر كتابا خاصا يضاف الى سجلات الخالدين .

انها جدتى المرحومة السيدة صديقة خانم عيسوى ابنة الأميرالاي عيسوى بك ابراهيم من رجال الجيش المصرى من أبناء كفر الزيات تزوجها عرابى فى شبابه وهو فى الاستبداد فى أقسى حالات يأسه من الظلم الذى حاق به .

ولما كانت أمها من عقيلات الأسر التركية وهى حلبة خانم .

وكانت مختارة لعراقة مجدها العثمانى لرعاية وتربية الأمير « السامى باشا » فقد نشفت لزوج ابنتها عرابى بما لها من نفوذ عظيم فى قصر الخديو اسماعيل فأعاد عرابى الى الخدمة ولكن فى بناء الكبارى والجسور « لأنه فلاح وابن فلاح مصرى » فلما قامت الثورة الشعبية العرابية .

ثم انهزم عرابى بالخيانة وسلم سيفه كما هو معروف كان أول هم للأسرة المالكة البحث عن زوجة عرابى وأولاده لقتلهن (بالطريقة التركية غدرا) انتقاما من عرابى وزوجته وابنته ووصيفتهن التى أخلصت للفلاح المصرى وتنكرت للدماء التركية ولسادة القصر الأتراك .

والتى هربت واختفت أكثر من ستة أعوام هى وأولادها دون أن يثير علينا جواسيس الانجليز ولا عملاء القصر .

ان المصريين الذين حموا عبد الله نديم عشر سنوات ومن قبله طومان باى بعد هزيمة الخورى فى موقعة « مرج دابق » حموا صديقة زوجة عرابى وأولادها الصغار حيث سكنت باسم مستعار كل هذه السنين فى حارة النصارى بالقاهرة .

وكانت أمى ابنتها الصغيرة فى ذلك الوقت تعرف باسم مستعار ككل أولاد عرابى وهو مريم .

وكان كل أهالى الحى من أقباط ومسلمين يعرفون أن أسرة عرابى بينهم ولكن لم يظهر أى خائن ، واحد يرشد الأعداء المتربصين بالفريسة .

حتى المواطن اليهودى الذى باعت له جدتى صديقة « خانم » وجوهراتها عرفها وأجزل لها الثمن وأبى أن يرشد عنها السلطات .

ولقد قام المواطن ابن هرية رزنة بشراء ٥٣ فدانا فى مسقط رأس عرابى بضمن مجوهرات جدتى المبيعة .

قام بشرائها باسمه حتى انتهت المدة فنقلتها باسمها .

وكان فى وسعه أن يستولى على الأرض ويسلم زوجة عرابى وأولادها لأيدى زبانية السراى من أعداء عرابى لقتلها وقتلهم جميعا انتقاما من عرابى الذى أقلت من أيديهم فى المنفى .

ولكن هذا المواطن المصرى لم يفعل شيئا صونا للشرف الاسلامى والشرف المصرى وكان اسمه عطية العزونى .

ويقول د. عز الدين عبد القادر ، ان عرابى بعد أن عاد من منفاه أقام فى المنزل الذى بنته لها ولأولادها جدتى صديقة خانم فى شارع خيرت حتى ماتت فيه ومات فيه ، من بعدها بعام واحد عرابى نفسه .

وقد دفن عرابى فى المدفن الذى اشترته زوجته صديقة خانم فى قرافة الامام الشافعى حيث كانت أعدته لها وله ، ولذرياتها حتى ولجواريهما وأولاده منهن مقابر ، فضلا عن مقابر الصدقة .

ويقول د. عز الدين عبد القادر انه ليس صحيحا أن أسرته أجلت اذاعة خبر موته ليقبضوا المعاش لأن أسرته لم تجد المال لنفقة جنازته .

ولقد كان من بين أزواج بنات عرابى الذين شيعوا جنازته والذى محمد بك توفيق عبد القادر ابن المرحوم عبد القادر باشا فهمى المهندس الذى حفر قناة السويس .

وكان والدى يملك ثمانين منزلا فى حلوان وشسيرا ودرب الشمس ودمياط .

(ومدرسة دمياط الثانوية للبنين كانت هبة منه لوزارة المعارف من أملاكه) .

وهو أول من اشترى سيارة عرفتها مصر والشرق بأسره ماركة رينو عرضها مسيو رينو ضمن ثلاث سيارات فى معرض باريس الدولى عام ١٩٠٠ فاشترها أبى وأحضرها الى مصر .

وكان مليونيرا .

كما حضر الجنازة زوج ابنة عرابى الآخر الدكتور الأميرالاي حسين بك راسم من أثرياء مصر (وحارة راسم المتفرعة من شارع فؤاد بأبى العلا فى بولاق بمصر لم تزل تحمل اسمه حيث توجد هناك عمارات يملكها هناك حتى الآن .

والاستاذ حسن بك غازى من أعيان دياسط وكان يملك ألف فدان وغيرهم

من أسرة عرابي فكيف يقال مع وجود هذه الشخصيات الثرية حول سرير الموت وفي جنازة عرابي أن أسرته لم تجد نفقات جنازته .

ويقول د. عز الدين عبيد القادر أن حديث عرابي الذي نشر في المقطم والذي أثار ثائرة الرأي العام ضده لا يستحق التعليق عليمه لأنه حديث مغرض وملفق .

وكان عرابي قد تحدث حديثا عاديا جدا مع أخيه الفلاح الحاج صالح محمد عرابي وأولاده وأولاد أخيه الآخر محمد عرابي في السويس ، عند عودته وهو الذي لفته وزيفه مندوب المقطم .

ولم أستطع بطبيعة الحال أن أنشر رسالة د. عز الدين عقب وصولها الى فقد كان نشر اسمه من الأمور التي تحرمها الرقابة لأنه مسجون سياسي والاشارة الى المسجونين السياسيين - وقتئذ - من المحرمات ولن أعتذر بطبيعة الحال عن الاطالة في الحديث عن عرابي وأوراق عرابي والأسرار التي وردت في بعض الأوراق التي آلت الى بعض ورثة عرابي .

ولن أعتذر بطبيعة الحال أيضا . عن الاطالة في الحديث عن بعض رفاق عرابي وعن المحاولات التي بذلتها ، لاعادة رفات زعماء الثورة العرابية التي لا تزال موجودة في سيلان (سيرى لانكا) وفي سواكن بالسودان وفي تركيا ذلك أنني أعتبر الحديث عن الثورة العرابية وزعمائها ، كالحديث عن قادة الحركة الوطنية في مستهل القرن العشرين وفي المقدمة مصطفى كامل ومحمد فريد وبعض رفاقهما ، وتلاميذهما وأنصارهما : لقد كنت فكرت في أن تكون مقدمة هذا الكتاب أو مدخله كتابا مستقلا بذاته ، حتى يمكن للقارئ متابعة ما ينشر في الكتاب ذاته ولكنني فضلت في النهاية ، أن تكون المقدمة أو كما أسميتها المدخل مطولة الى حد ما لاتيح للقارئ معرفة كثير من الظروف التي مهدت لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعتبار أن التاريخ سلسلة من الحلقات لا يمكن فصل احداها عن الاخريات .

ان الذين ولدوا في ثورة عرابي هم الذين قادوا ثورة ١٩١٩ .

والذين ولدوا في ثورة ١٩١٩ هم الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ وفي رأيي أنه لا يمكن أن نتحدث عن ثورة ١٩٥٢ دون أن نتحدث عن ثورة ١٩١٩ ولا يمكن أن نتحدث عن ثورة ١٩١٩ دون أن نتحدث عن ثورة ١٨٨١ .

والحديث عن أحمد عرابي ورفاقه يجرنا بطبيعة الحال الى الحديث عن قائد عسكري متميز ، أحرز شهرة عالمية ، وكان له دوره العسكري كقائد كبير ، لا في مصر وحدها وانما في كثير من البلدان العربية .

هذا القائد الذي يعتبره الاخوة العرب رائد القواد العسكريين العرب في هذا القرن هو عزيز على المصري باشا .

وعزيز على المصري هو - بلا جدال - أحد صناع ثورة ١٩٥٢ والأب الروحي للضباط الأحرار الذين فجروا تلك الثورة في صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو في نفس الوقت أحد السياسيين المعاصرين ذوي الشهرة العالمية .

وقد كنت . في كثير من المرات التي ألتقي بها بعزيز المصري باشا وخاصة في بيته بالمطرية حيث يكون الجو خاليا الا من قلائل يصطفئهم عزيز باشا . وحيث كان الحديث في بعض الليالي يمتد الى ما بعد منتصف الليل : كنت أجره الى الحديث عن أحمد عرابي والثورة العرابية وما استشكل على فهمه من في بعض أمورها الغامضة ومواقعها الحربية .

وكان الرجل ينحاشي الحديث في الثورة العرابية ، عندما يوجد في المجلس من لا يطمئن اليه تماما ، اذ كان كل ما يخشاه عزيز باشا المصري أن يتهم بأنه من أنصار عرابي أو أنه ممن يحبذون الطريق الذي سلكه حتى لا يلفت اليه الأنظار وحتى لا يفهم بأنه يخطط لتنفيذ ما عجز عرابي عن تنفيذه وكان عزيز المصري شكاكاً بطبيعته وكان يعتقد أن معظم ما يقوله ينقل الى السلطات مع بعض الزيادات .

ولكنه للأمانة كان ينطلق كالسهم لا يعبا بأى شيء وخاصة عندما يستثار .

وأول مرة رأيت فيها عزيز على المصري كان في محكمة استئناف مصر بباب الخلق بالقاهرة وذلك في أواخر فبراير عام ١٩٤٥ وأوائل مارس من نفس العام عندما كنا متهمين بالاشتراك في مقتل أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء وقتئذ .

وكانت التهمة التي تحوم ولا توجه بصفة رسمية الى عزيز المصري أنه كان يعرف محمود العيسوي القاتل ورغم أن محمود العيسوي ، كان يؤكد باستمرار أن الجريمة فردية وأنه لا صلة لأحد بالحادث الا أن كل ما عرف أن العيسوي اتصل به أكثر من مرة أو أنه كان يتردد عليه قبل وقوع حادث الاغتيال وأنه قد قبض عليه في ذلك الحادث .

وكان عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام وقتذاك يحترم عزيز المصرى باشا احتراماً شديداً فلا يجلس الا اذا جلس ، ويقوم اذا قام بالرغم من ثورة عزيز المصرى باشا على النائب العام واثامه اياه بالخضوع لسيطرة الحكومة فى اعتقال هذا العدد الوفير من الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالحادث .

وأذكر أن الطوير باشا كان يخشى لسان عزيز المصرى ، ويتحاشى نوريته باستمرار : يومها - يوم اللقاء فى محكمة الاستئناف - لم أستطع التحدث اليه اذ كانت التعليمات صريحة بالألا يتبادل المتهمون الحديث أو الاشارات ، غير أن الصورة التى انطبعت فى ذهنى عن عزيز المصرى باشا وقتئذ ، أنه بطلس دائماً . حتى وهو مساق الى التحقيق ، مخفور برجال البوليس .

يومها تمنيت أن أراه بعد خروجنا من السجن .

وقد تحققت الأمنية ، عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وأضارها وذهبت اليه ضمن مجموعة من شباب الجامعة نسأله الرأى فيما يجب اتخاذه من خطوات عملية لتحقيق آمال الشعب فى الوحدة والاستقلال .

وتحدث الينا عزيز المصرى بلهجة تختلف الى حد كبير عن لهجات من الثقينا بهم من الزعماء والقادة أمثال : اسماعيل صدقى باشا ، محمود فهمى النقراشى باشا ، مكرم عبيد باشا ، لطفى السيد باشا - د . حسين هيكل باشا ، الشيخ حسن البنا ، أحمد حسين ، وآخرون وآخرون .

لقد انتقد عزيز المصرى باشا الحكام المصريين بشدة ووصفهم بالأذئاب الذين لا يفكرون الا بعقلية المحتل ويعملون لخدمته باخلاص ، وذمة ، ووصف الملك فاروق - وكان يوماً ما رائده فى لندن عندما كان يتلقى العلم هناك قبل أن يعتلى عرش مصر واختلف مع والده الملك أحمد فؤاد حول تربيته وتعليمه - وصفه بالفسق والفجور والحبل والحلل العقلى .

وأثار حماسنا الى درجة كبيرة وهو يتحدث عن الاحتلال الانجليزى لمصر وردد كلمة - لمحاميه فى احدى القضايا : حافظ رمضان باشا - بأننا لن نستطيع اخراج الانجليز من أرضنا الا اذا أخرجناهم من أفكارنا ، وعقولنا .

ولم يشرك عزيز المصرى يومها حزباً من الأحزاب المصرية الا وانتقده بشدة .

ولم يترك زعيماً من زعمائنا - وقتذاك - الا حمل عليه حملة شعواء وكال له التهم .

وذهبت اليه فى اليوم التالى ، أسأله لماذا يتكلم بمثل تلك الدرجة من الصراحة والوضوح ، مع شباب يراهم لأول مرة ومن المحتمل أن يكون من بينهم

بعض أذئاب البوليس السياسى : فضحكك عزيز المصرى ، لما أسماه يومئذ بسذاجتى وقال لى لا تخف : أنا أعرف ذلك حق المعرفة .

اعرف أن البوليس السياسى قد اشترى بخساسة ونذالة بعض الشباب ليتجسسوا على زملائهم وعلى بعض الشخصيات .

أغراهم بالمال والشقق الفاخرة والعربات الفارهة .

ولكن عدد هؤلاء لا يذكر الى جانب الغالبية العظمى من الشباب التى لم تفسد ولا يمكن أن تفسد لأنها تمثل هذا الشعب العظيم .

هذه الغالبية ترى أن عليها واجبا مقدسا هو أن تحرر هذا البلد وقال لى ضمن ما قاله : أنا لا أقول هذا الكلام لمن أراهم لأول مرة من الشباب وغير الشباب وحسب وإنما أقوله لكل من ألقاه من كبار الموظفين والكبراء ، لو جاز لى استخدام هذا الوصف بالنسبة لهم ، أقوله لهم لينقلوه الى ساداتهم فى قصر عابدين ، وفى السفارة البريطانية بجاردن سيتى : اننا يجب أن نصرخ بأعلى أصواتنا ، يجب أن نعبر عن ارادتنا بقوة ، وعنق : لقد فسد الحكم من القمة الى القاعدة ووجب علينا أن نسعى بكل قوة - بما فيها قوة السلاح - لتغييره .

وعندما فكرنا فى أواخر عام ٤٦ ، وأوائل عام ١٩٤٧ فى حمل السلاح دفاعا عن مصر وفلسطين ذهبت اليه أسأله الرأى ، فيما يجب أن نفعله نحن الشباب الجامعى الذى مزقتنا الحزبية وأنهكتنا الخلافات السياسية .

وكان عزيز المصرى - كالعادة معى دائما - صريحا وواضحا ، قال : اذا كنتم مستعدون لحمل السلاح فأنا فى مقدمة من يعمل على تحقيق رغبتكم من الغد ، قلنا : والمدربين : قال حاجة بسيطة » . قلنا : والسلاح : قال حاجة أبسط . ان فى كل قرية مصرية عشرات من قطع السلاح وفى كل مدينة مئات بل ألوف من قطع السلاح يمكن شراؤها أو يمكن الحصول عليها بدون شراء اذا عوف حائزوها الغرض الجديد من استخدامها .

وفى اليوم التالى كنا فى دار جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة نتدرب على حمل السلاح ويدربنا الصاغ محمود لبيب - وهو من خيرة ضباطنا - وقد لعب دورا هاما فى حرب طرابلس فى ليبيا ، ضد القوات الايطالية تحت قيادة عزيز المصرى وصالح حرب .

وكان يطل علينا من شرفة الطابق الثانى من الجمعية ، عزيز المصرى وصالح حرب الى أن انتهى الدرس الأول واستقبلنا صالح حرب وعزيز المصرى

فى مكتب صالح حرب وقال لنا عزيز المصرى ، ليست العبرة بالسلاح الحديث ،
ولست العبرة بكثرة التدريب ولكن العبرة بالقلب الذى يحمل السلاح .
صحيح أن اليد التى تحمل السلاح ولكن العقل هو الذى يفكر وهو الذى يمتليء
وحده بالايمان .

وتكررت اللقاءات .

وفى كل لقاء كنا نزداد ايمانا بعظمة الرجل وشجاعته ونقاء سريرته : أذكر
أنه قال لنا ذات مرة وكانت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى سبيل تكوينها :
أمنيتى الحقيقية أن تقوم ثورة شعبية بقيادة الجيش المصرى الوطنى : لقد نذرت
نفسى منذ أكثر من نصف قرن للثورة وكنت أعمل لها فى كل مكان حتى عندما
انتدبت للقضاء على الثورة البلغارية كنت أخدم تلك الثورة .

ولا يزال البلغاريون يرسلون الى كل عام عن طريق سفيرهم فى القاهرة
هدايا تذكارية اعترافا بدورى المتواضع فى « قمع » الثورة .

لقد كان ضباط الخلافة العثمانية يفتكون ويذبحون كل من تقع أيديهم
عليهم من الشوار البلغاريين كما كانوا يهدمون كل شئ فى طريقهم .

أما أنا فقد كنت أعرف حقيقة مشاعرهم كشعب ينشد الاستقلال .

كنت أحفظ النظام فى الوقت الذى أتيح فيه للشعب البلغارى التعبير عن
ارادته .

وما أكثر ما تحدث الينا عزيز المصرى عن ذكرياته وما أكثر - فى نفس
الوقت - ما تحدث عن عمله كمدير لمدرسة البوليس وكرائد لولى العهد
فاروق .

وقد أفادتنى الى حد كبير ، المعلومات التى حصلت عليها من عزيز المصرى
باشا وخاصة ما يتعلق منها بأسرار الحكم فى الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٥٢ .
وما أكثر ما تحدث الينا عن ضيق الملك فؤاد به اذ كان يعتبر أنه - أى
عزيز المصرى - من رجال الحديو عباس حلمى الثانى .

وكان أول من عينه فى خدمة الحكومة المصرية محمد محمود باشا عندما
ولى الوزارة فى عام ١٩٢٨ اذ اختاره مديرا لمدرسة البوليس .

وعندما اختير مفتشا عاما للجيش المصرى لم يجد عملا يقوم به ، ولم ترفع

اليه ورقة فسافر الى العراق ، فى رحلة ترفيهية فاما عاد من رحلته انهالت عليه الأسئلة عن اسباب تلك الرحلة وكتبت الصحف كثيرا عنها حتى أنه أجاب فى مؤتمر صحفى على أسئلة الصحفيين بقوله : أليس عجيبا أن تهتم الصحف بنزهة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى عدة أيام دون أن تهتم بالعطلة الطويلة التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان التى تجاوزت سنتين وأنا مفتش عام للجيش المصرى وأتقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة « اننى دمس حقا حين تقوم قيامة الصحف من أجل غيابى ثم تغمض العين عن تلك الاجازة القهرية التى أتمتع بها بالرغم منى حتى حيل بينى وبين اختصاصات منصبى وأداء عملى » .

وقد فصل - فيما بعد - عزيز المصرى - من عمله حتى بدون اعطائه الحق فى المعاش كموظف سابق فى الحكومة المصرية .

وقد استهوتنى شخصية عزيز المصرى : السياسية والعسكرية والانسانية ، وقضيت أكثر من عام فى جمع الوثائق والمعلومات الخاصة بتلك الشخصية منذ نشأته الأولى الى اشتراكه كجندى بارز فى كثير من الحروب التى خاضتها دولة الخلافة العثمانية وانتظامه فى جمعية الاتحاد والترقى عام ١٩٠٥ وتعيينه مدرسا بكلية الأركان التركية فمفتشا بالجيش التركى بولاية سلانيك واشتراكه فى قمع الثورة الألبانية عام ١٩٠٨ واستدعاء الحكومة التركية له بعد استقالته من الجيش التركى لقمع ثورة الامام يحيى واستطاعته حقن الدماء واصابته بالكوليرا وتطوعه لقيادة الطرابلسيين والسنوسيين فى حربهم ضد الايطاليين واستدعائه الى الاستانة وتقديمه استقالته فى ٢٠ يناير ١٩١٤ واتهام الاتحاديين له بالخيانة فى ٩ فبراير ١٩١٤ . وتقديمه للمحاكمة وثورة الرأى العام العالمى من أجله .

والعفو عنه وعودته الى مصر واستقباله - فيها - استقبالا شعبيا حافلا .

وقد تجمعت لدى معلومات هامة عن دور عزيز المصرى فى الحرب الطرابلسية وعن محاكمته فى الاستانة ثم العفو عنه وعن اشتراكه فى بعض الجمعيات الفدائية التى كان غرضها قتل كل من يقاتل العرب ويقاوم مبدأ الاستقلال التام وقيام دولة عربية تعيد أمجاد العرب الغابرة .

وقد كان ولا يزال بعض الباحثين العرب يطلقون عليه « أبو الفكرة العربية » وحامل لواءها وقد سعت الى كل من اتصل بعزيز المصرى فى حياته .

وفى مقدمة من استعنت بهم اللواء سعيد الألفى الذى رافق عزيز المصرى أكثر من ستة وثلاثين عاما ، منذ أن التقى به فى مكتبه بمدرسة البوليس ، الى أن رحل للقاء ربه .

وقد أحدث عزيز المصري ثورة في مدرسة البوليس وكان يدعو بعض أساندة الجامعة وكبار السياسيين لالقاء محاضرات على طلبة مدرسة البوليس أمثال طه حسين ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي وعبد الرحمن عزام ومحجوب ثابت .

وكانت المحاضرات تلقى في مدرج مدرسة البوليس وكان عزيز المصري يعلق على كل محاضرة ويدعو الطلبة الى التعليق عليها .

وعزيز المصري - كما قال لي سعيد الألفى - يعد أول من أدخل المصارعة اليابانية والشييش في كلية البوليس وقد استدعى المصارع الياباني المعروف ايشاجورا ولاعب الشييش الدولي فياندو للتدريس بصفة دائمة في الكلية وهو - عزيز المصري - أول من أدخل الكلاب البوليسية في البوليس وأول من أدخل الموسيقى النحاسية والمزمار البلدي في حفلات تلك المدرسة كما أنه أول من أدخل الحمام الزاجل في مدرسة البوليس .

ومرة - وكان عزيز المصري - رئيسا لأركان حرب الجيش المصري - وطلب القيام برحلة نفتيشية في بعض المحافظات وعاد ليكتب تقريراً عن العساكرات والترقيات ، ولم يضمن تقريره أية مسألة عسكرية ، فلما سأله وزير الحربية وقتذاك - حسن صبرى باشا - عن السبب في اغفاله الجوانب العسكرية في تقريره أجابه بقوله : لأنك لست بعسكري : لقد قدمت لك الأشياء التي تجيد فهمها أما الأشياء الأخرى فهي خاصة بالعسكريين . ومرة سأل أحد الوزراء عن رأيه في حل مشكلة ما فقال له - وكان الوزير غير متخصص في شئون وزارته - ليست العبرة بأبداء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ ، قم من مكانك وأنا أنفذ ما أراه ، أما أن أبدى لك رأياً لا تعرف كيف تقدره فلن تكون قادراً على تنفيذه .

وأذكر أن اللواء سعيد الألفى قال لي ، رافقت عزيز المصري من ١٩٢٩ الى اليوم الذي فارق فيه الحياة عام ١٩٦٥ وأشهد أنه ما من شيء تحدث عنه في الماضي الا وتحقق في الحاضر وليس ذلك في الشئون السياسية والعسكرية وحسب ، بل في الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

على أننى لم أكتف بما تجمع لدى من معلومات ووثائق عن عزيز المصري داخل مصر .

وانما سعيت الى زيادة معلوماتي عن طريق كثير من الاخوة العرب الذين عرفوا عن قرب عزيز المصري ، أو الذين كتبوا عنه دراسات مستفيضة .

وفى مقدمة هؤلاء العراقي المغترب الاستاذ مجيد خدورى والمؤرخ العربى الكبير الاستاذ عجاج نويهض الذى أمدنى بكثير من الوثائق الهامة عن عزيز المصرى كما لفت نظرى الى فصل هام كتبه عن عزيز المصرى السير رونالد ستورس فى كتابه مشرقيات Orientation (الطبعة الاولى ١٩٣٧ والطبعة الأخيرة المنقحة (١٩٤٥) .

وقد ساعدنى أيضا فى جمع كثير من المعلومات عن عزيز المصرى باشا الزميل الصحفى العراقى الاستاذ صبيح الخافقى الذى كان من المهتمين بسيرة عزيز المصرى .

والأمل أن يمتد بى العمر حتى أرى كتابى عن عزيز المصرى مطبوعا لأنه يمثل مرحلة هامة من مراحل النضال المصرى والعربى بدأت مع بدايات القرن العشرين ولم تنته الا بنهاية حياة الرجل فى ١٩٦٥ .

ومن الشخصيات التى أثرت فى - منذ بداية حياتى - شخصية طلعت حرب ، ولقد حزنت الى أبعد درجات الحزن ، عندما أقيل من منصبه كرئيس لمجلس ادارة بنك مصر .

طلعت حرب من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ بشارع قصر الشوق بسيدنا الحسين وقد نال اجازة الحقوق عام ١٨٨٩ واشتغل فور تخرجه فى قلم قضايا الدائرة السنية مترجما ثم أصبح مديرا لها وفى نفس الوقت تولى ادارة الشركة العقارية المصرية التابعة لبنك اخوان سوارس رولو . وقطاوى ونشة ، وله فضل تمصيرها .

وقد ألف طلعت حرب كتابا عن تربية المرأة والحجاب ردا على كتاب قاسم أمين « تحرير المرأة » .

وعندما أصدر قاسم أمين كتابه الثانى : « المرأة الجديدة » بادر طلعت حرب باصدار كتابه الثانى أيضا . . فصل الخطاب فى المرأة والحجاب ، وكان من رأى طلعت حرب أنه لا داعى للطفرة فيما يتعلق بالاصلاح الاجتماعى .

ومما أثر فى بالنسبة لأعمال طلعت حرب فى بداياته الاولى أنه عندما صفت الدائرة السنية وكان هو المشرق على تصفيتها رأى أن يبيع معظم أراضى الدائرة الى الفلاحين التى كانوا يزرعونها وبذلك - وربما لأول مرة - حول المزارعين الى ملاك ، وقد عمد طلعت حرب للتيسير على أولئك الفلاحين فيما يتعلق بدفع ثمن الأرض التى اشتروها فرأى أن يدفعوا الثمن على أقساط وكانت تلك الأقساط - وقتئذ - قريبة من الايجار السنوى لتلك الأراضى .

ونشاط طلعت حرب - وهذا ما ضاعف من علو مكانته - لم يشمل مصر وحدها وإنما امتد الى كثير من البلدان العربية ، فلقد أسس بنك سوريا لبنان .

وظلعت حرب أول مصباح اقتصادى عرفته مصر : لقد كان ايمانه بانشاء بنك مصر وسط ذلك الجو ، المعادى لكل ما هو مصرى ، ووسط تلك القوى الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد . كان هذا الايمان فى حد ذاته ، يمثل شيئاً غريباً ، وقد كان البعض يراهن على فشله فيما أراده ولكنه أصر ، وأصر حتى حقق لبلده أعظم نجاح اقتصادى حققه شعب على مدى عشرين عاماً .

ذهب طلعت حرب الى أحد الأمراء يطلب منه الاشتراك فى رأس مال بنك مصر فقال له الأمير : أنت رجل عاقل فكيف يمكنك أن تفكر فى انشاء مثل هذا البنك ؟

وقال طلعت حرب ، لأننى مؤمن بمصريتى !!

وقال له الأمير : اذن فسوف أساهم فى بنكك عندما أراه حقيقة واقعة .

وقال طلعت حرب : عندما يصبح البنك كذلك فلن يكون فى حاجة الى سموك .

ونجح طلعت فى أن يشيد قلعة اقتصادية وطنية استطاعت بامكاناتها المحدودة ووسط جو معاد الى أبعد حدود العداء ، أن تنشئ حتى سنة ١٩٣٨ - فى ساحة التنمية الاقتصادية - ٢٣ شركة مصرية وطنية فى كثير من المجالات ، هذا فى الوقت الذى كان يشكو فيه طلعت حرب باستمرار من أن عندنا أزمة رجال : ولعل أعظم عمل قام به طلعت حرب فى حياته ليس انشاء بنك مصر وشركاته وحسب ، وليس ولوجه باب الصناعة الحديثة ، بأقدام ثابتة ، وحسب وإنما لأنه خلق أجيالاً جديدة من التجار المصريين والاقتصاديين المصريين ، والصناع المصريين .

فى المرات التى لقيت فيها طلعت حرب - من بعيد - كشاب مصرى عامل بالحقل العام كنت أرى - بحق - أنه من خيرة الرواد الذين مهدوا الطريق لاستقلال مصر ، ولعل لا أبالغ اذا ما قلت ان أثره فى بناء مصر ، كان أقوى عشرات المرات من كثير من رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات فى مصر .

وفى مقدمة الأوراق التاريخية التى أفادتنى الى حد كبير ، تلك التى أمدتنى بها السيدة الفاضلة فريدة شاكر حرم المرحوم محمد بدر بك من

الشخصيات الوطنية المعروفة ، وكان على صلة وثيقة بسماء زغدول وبمصطفى النحاس وكان - في بعض الأوقات - سكرتيرا للوفد ، وسكرتيرا لهيئة المفاوضات المصرية البريطانية .

وتتميز أوراق محمد بدر بك أنها سياسية ، واقتصادية بل ان الجانب الاقتصادي منها أهم وأشمل من الجانب السياسي وربما كان مرد ذلك أن اهتمامات بدر بك كانت اقتصادية .

وكان على علاقات وثيقة بكبار الاقتصاديين في بريطانيا .

وفي عام ١٩٢٥ كان يتولى الدفاع عن القطن المصرى وقد اتفق مع شركة مالية أمريكية كبرى لتمويل القطن المصرى هي شركة الأمريكان اكسبريس وقد كتبت تلك الشركة الى محمد بدر بك خطابا هذا نصه :

شركة الأمريكان اكسبريس

لندن في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

مكتب المدير العام المالى فى أوروبا

حضرة بدر بك المحترم

كلوب الجمعيات الملوكية سنت جيمس لندره

سيدي العزيز : الحقا لمفاوضاتنا العديدة التى فى خلالها وضعت أساس المشروع الخاص بانشاء نقابات زراعية لمزارعى القطن المصرى فى مصر وان هذه النقابات تضع يدها على القطن المصرى ويحق لها التصرف فيه بالبيع وتشرف أن أخبركم بكل سرور أنه اذا كان أغلب المصريين يرغبون فى انشاء هذه النقابات وأن تكون لها نقابة عامة فشركة الأمريكان اكسبريس تتعهد بأن تقدم لكم خدماتها فى تمويل المحصول ونقله ، والتأمين عليه وبيعه وذلك بالشروط التى عرضتموها علينا فى تقريركم المؤرخ ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ والذي تجدون صورته منه ملحقه بهذا .

المخلص

عن شركة الأمريكان اكسبريس

الامضاء ك . تنك

مساعد المدير العام المالى فى أوروبا

وقد واصل بدر بك اتصالاته بأعضاء نقابة الدفاع عن القطن ، ولكن لم يكتب النجاح لهذه النقابة فلقد كانت الرأسمالية البريطانية لها بالمرصاد .

ومن الأوراق التي وجدتها في أرشيف محمد بدر بك . مسودة رسالة كان قد كتبها تحت عنوان : « نداء لأصحاب القطن » والرسالة ذات أهمية اقتصادية بالغة .

وهي في حد ذاتها تبرهن على أهمية القطن في حياتنا السياسية والاقتصادية .

وقد جاء في ذلك النداء : أحس الناس جميعا بشدة رطابة الأرزبة المالية الحاضرة وهي في الغالب أثر من آثار الاضطراب الاقتصادي الخانق بجميع بلاد العالم .

ولئن كان في جميع البلدان الأجنبية من الأنظمة الاقتصادية كالبنوك والشركات الوطنية والنقابات الزراعية والتجارية ما هو وسيلة لتفريغ هذا الضيق عن أهلها بقدر الاستطاعة فإن بلادنا خالية من أنظمة أهلية من هذا القبيل ولذلك فإنها مع ثروة أرضها ومهارة فلاحها فإن وقع الضيق الاقتصادي فيها أشد ازعاجا للنفوس واثقا لنا عن وقعه في غيرها .

ولقد فكر الناس كثيرا في هذا الشأن واتفقت كلمتهم على أن أهم وسيلة لهذا التعرض إنما هي في تأليف النقابات الزراعية ونظيرها من النقابات الخاصة بتصرف حاصلات الأرض على نحو يخفف من هم الزارع بقدر الاستطاعة .

ولما كان محصول القطن هو أهم ركن في ثروة البلاد وكان الزارع يعز عليه أن يتنازل عنه بالسعر الضئيل الذي لا يكاد يفي بمصاريف الزراعة وكان يود لو وجد من يقرضه على المحصول كنقابة مناسبة تستطيع الصبر وترقب الفرص لارتفاع الأسعار فقد سعت جهد استطاعتها حتى وصلت إلى اتفاق مبدئي مع بعض أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية على أن يقدموا للمزارعين من المال ما يضمن تحقيق أمنية هؤلاء المزارعين ، على أن الشرط الوحيد لذلك هو تأليف نقابات في كل جهة من الجهات من كبار الأعيان وخصوصا من كان فيهم أعضاء في مجالس المديريات والبلديات وأن تؤسس كل نقابة شونة في جهتها وكل صاحب محصول يريد أخذ قرض على محصوله ما عليه سوى ايداع هذا المحصول بالشونة واذن يعطى له جزء كبير من قيمة هذا المحصول بحسب سعره الحاضر .

إلى أن يقول محمد بدر بك : وقد يكون من المهم أن يصرح أصحاب المحصول للنقابة بحلج قطنهم واستبقائه محلوجا حتى يتيسر الاسراع ببيعه بمجرد اذنتهم بذلك ولا يضيع عليهم وقت تفوتهم به فرصة ارتفاع السعر .

ومن المتفق عليه أن القرض الذي يعطى لأصحاب المحصول يكون بأقل

فائدة يعطيها المليون الآخرون أما فائدة أصحاب الأموال فتتصرف في السمسرة العادية ليس الا » .

ويطلب بدر بك من المواطنين أن يسارعوا في خدمة أنفسهم ولا يضيعوا الفرصة فلا يهملوا أمرهم ولا يظنون صاخبين على الزمان والمكان ..

وقد كان الأستاذ محمد بدر بك قد اشترى امتياز جريدة المؤيد ، التي أسسها الشيخ على يوسف الذي أصبح - بعد سنوات من تأسيس تلك الجريدة ذائعة الانتشار - رئيسا لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وقد كان المتنازل لمحمد بدر بك في ٢٦ ابريل ١٩٢٣ مقابل ٣٠٠ جنيه مصرى .

وكان المتنازل أحمد بك رسلان من أعيان تلا منوفية وكان المزاد العلني الذي بيعت فيه جريدة المؤيد في ٢٧ نوفمبر ١٩١٥ قد رسا على أحمد بك رسلان وكان المزاد العلني بالمحكمة المختلطة .

ومن بين أوراق محمد بدر بك رسالة من الاستاذ محمود أبو الفتح يقول فيها الاستاذ أبو الفتح أحد مؤسسي صحيفة المصري : ثم مالكا الوحيد فيما بعد عزيزى بدر بك .

انك تعلم أو تشعر على الأقل باخلاصى لك ويدفعنى هذا الاخلاص لأن لا أعرضك للقليل والقال بمقابلتك جهارا هنا خشية أن يكون فى ذلك ما يعرقل مهمتك التى أصبحت موضع الأمل الوحيد .

ولكنى من جهة أخرى أرجوك أن تحضر عشاء الليلة مع القوقازيين فقد ذكرت لهم أنك ستحضر ولذا سأنتظرك بالكافيه دى لاييه الساعة ٦ر٣٠ فى الخارج لتمر على فنقوم سووية ونذهب الخ ..

وكان محمود أبو الفتح قد بعث برسالة فى ١٩١٩/٦/٧ الى محمد بدر بك قال فيها :

عزيزى المفضل بدر بك ..

حددنا موعد وليمة القوقازيين يوم الخميس الآتى ، وسأخبرك بالتفصيل : حضرت لأعطيك نص المواد الواردة عن مصر فى المعاهدة (وهى حرفيا) فلم أجذك وسأحاول الحضور الى مركز الوفد غدا اذا كنت بباريس لأعطائها لك .

رسالة أخرى من أبو الفتح الى محمد بدر بك يعتذر فيها لعدم قيامه بسداد المبلغ الذى كان قد اقترضه منه « لأن المعاملة التى لقيتها بعد عودتى قضت على أن أترك جريدة وادى النيل ولا يزال لى طرف صاحبه « مبلغ وبمجرد حصوله عليه سأرسل لك المبلغ (عشرة جنيهات) » .

وقد أرسل أبو الفتح هذا الخطاب من الاسكندرية فندق وندسور وكان فندق وندسور يحرص على أن يذكر فى مطبوعاته كلها ، أنه مواجه للبحر وأنه الفندق الانجليزى الوحيد بالاسكندرية .

ومن أوراق محمد بدر بك رسائل من السير هرنسورت الى المستر هل كول يؤكد فى احدها لمحمد بدر بك - عن طريق هل كول أن رائد السياسة البريطانية فيما يتعلق بملك الحجاز الحق والعدل (١٨ أكتوبر ١٩٢٢) .

ورسالة أخرى الى هل كول أيضا يقترح فيها انشاء مجموعة من النواب البريطانيين لمساعدة ملك الحجاز .

وقد أرسل أبو الفتح هذا الخطاب من الاسكندرية فندق وندسور . وكان الزعيم البريطانى ونستون تشرشل ، عائدا من افريقية الجنوبية وكان يعمل وقتئذ صحفيا وقد وقع فى الأسر ولما أفرج عنه كان شديد الرغبة فى الوصول الى بريطانيا لنشر ما لديه من معلومات عن حرب البوير ومرت الباخرة التى تقله ببورسعيد واستقلها الطالب محمد بدر فى طريقه للالتحاق بجامعة ادنبره ووصلت الباخرة الى جنوا فى ساعة مبكرة من الليل وأبلغ القبطان أنه تقرر أن يكون الكشف الطبى على الركاب فى الصباح وبذل تشرشل كل جهود ممكنة ليجرى الكشف عليه بسرعة ليلحق بقطار الليل وسمح لتشرشل ومحمد بدر بمغادرة الباخرة وحدهما فاستقلا القطار وتناولوا العشاء معا وناما فى عربة واحدة وبقيا متلازمين الى أن وصلا الى لندن ، وفى عام ١٩١٨ كان محمد بك سكرتير الوفد المصرى وكانت مهمة الوفد الأولى التفاوض مع بريطانيا ..

وكانت قد ربطتنى بالاستاذ أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - رغم اختلافنا فى الآراء - علاقة وثيقة وكنت أزوره فى البيت الأخضر - أو ما كانوا يسمونه بالبيت الأخضر - حيث مقر الحزب .

ومرة حضرت مندوبا عن المصور احتفالا من احتفالات الحزب ، ولم يشأ المصور أن ينشر حرفا واحدا عن هذا الاحتفال فانطلق الأستاذ أحمد حسين بقلمه النائر ، هاجما - وبشدة - المصور ومندوبه - بالاسم - ثم حدث صلح فيما بعد عن طريق الأستاذ فكرى أباطة الذى كان يكن تقديرا خاصا للأستاذ أحمد حسين وهو تقدير متبادل من طرف الأستاذ أحمد حسين ، وعندما كنت أنشر سنوات ما قبل الثورة وكان الأستاذ أحمد حسين فى المستشفى يعالج من المرض العضال الذى أقعده كان ينابح ما أنشره بدقة ، ويتولى الرد على ما يشاء هو أن يرد عليه ، ومرة نشرت صورة لعقد تأجير مكان على الشاطئ بالاسكندرية وقع عليه الأستاذ أحمد حسين لاقامة معسكر فيه لشباب مصر الفتاة فبعث الى برسالة يقول فيها - وهى واردة ضمن « سنوات ما قبل الثورة - اننى أذكر ما لا يذكره هو وانى أحتفظ بما لم يحتفظ به هو شخصيا » .

وقد بعث الى الأستاذ أحمد حسين بأوراق نظمت مذكراته منذ مشروع القرش الذى دعا اليه عام ١٩٣١ وهو - كما يقول - أول اتصال سياسى عام على مستوى مصر كلها على أساس أن الدعوة الاقتصادية الاجتماعية التى نزلها مشروع القرش كانت هى السياسة القومية والوطنية فى أعلى صورها .

وقد قال أحمد حسين فى أوراقه انه يقرر أن أبهى صفحات كتابه على الإطلاق هى صفحات مشروع القرش « ففى هذا المشروع عانقت مصر كلها شيئا وشبابا ورجالا ، ونساء وأدركت كيف أن شعبنا المجيد كله يتحول الى قلب رجل احد فى بعض اللحظات ليقوم بما يشبه المعجزات » .

وقد نادى أحمد حسن - كما قال - بمشروع القرش وهو طالب بالسنة الثانية بكلية الحقوق وكان عمره يقرب من العشرين ، وكانت دعوته لمشروع القرش - كما قال أيضا - تنويجا لجهود سابقة عليه .

ويتحدث - فى هذه الأوراق - أحمد حسين عن والده الذى ولد فى بلدة كفر البطيخ (محافظة دمياط) وقد افتتح والده - محمود أفندى حسين - كتابا فى كفر البطيخ كان يعلم فيه القراءة والكتابة والحساب وكانت تربط أحمد حسين بمصطفى النحاس علاقة قرابة .

وأول نشاط لأحمد حسين - كما قال - كان فى المدرسة الخديوية عندما اختلف هو وتلاميذ الفصل مع مدرس اللغة الانجليزية مستر جونس حضر فى اثره ناظر المدرسة محمد لبيب الكردانى بك وقد قسا الناظر على تلاميذه وعندما

قام أحمد حسين بتصحيح بعض الوقائع نهره الكرداني بك فكتب أحمد حسين استقالته من رئاسة تحرير مجلة المدرسة ومن رئاسة جمعية التمثيل بالمدرسة .

ويذكر أحمد حسين أن بداية الانقلاب الحقيقي في حياته كانت رحلة كشفية مع فريق التمثيل بالمدرسة الى الصعيد وهناك امتلأ قلبه إعجاباً وحباً لمصر .

والحادث الثاني الذي أثر في حياة أحمد حسين وكان له أثر عظيم في تكوينه واعداده للدور الذي قام به رحلته الى باريس في صيف عام ١٩٣٠ .

وبعد عودته من رحلته الى باريس دعا الى الاحتفال بعبء الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بصورة جديدة .

ويتحدث أحمد حسين في أوراقه تلك عن « صحيفة » الصرخة وقد أشرف - كما قال - على الأعداد الثلاثة الأولى منها .

ويقول أحمد حسين ان جمال عبد الناصر ، كان من المشتركين في مشروع القرش .

ويروي أحمد حسين حكاية عن زميله ابراهيم شكرى الذي « هفت نفسه الى شراء حذاء من نوع جيد كان يباع في محل روبرت هيوز بجنيه مصري واحد ، وكيف راح والده - والد ابراهيم شكرى - يؤنبه على ذلك بعبارة التي لا يفتأ يكررها للتعبير عن سخطه : تشتري حذاء بـشمن قنطار قطن ! » .

ويشير أحمد حسين الى افتتاحية للأهرام كتبها رئيس تحريرها : داود بركات عن مشروع القرش ، وكانت الافتتاحية أكبر دعاية للمشروع ، كما يذكر أنهم - في لجنة مشروع القرش - اختاروا على باشا ابراهيم عبيد كلية الطب وقتئذ ، لرئاسة لجنة المشروع وكان الشيخ أمين الحولى قد قبل عضوية اللجنة ، وكذلك الدكتور على حسن كما يذكر الأستاذ أحمد حسين تشجيع طلعت حرب لمشروع بعد أن كان في البداية مترددا في تشجيعه عندما قابله مرة أحمد حسين ويكتب أحمد حسين عن مقابله لطلعت حرب في المرة الثانية فيقول : « قال لي طلعت حرب : الآن أحسنتم التصرف وبنك مصر على استعداد أن يقدم أى تسهيلات ممكنة » وبقدر ما أحسست - أحمد حسين - بخيبة أمل

فى المقابلة الأولى فقد تلقيت هذه المرة جرعة مقوية ، فقد كان يشقىنى (أحمد حسين) أن يكون الرجل العظيم طلعت حرب لا يقدر المشروع التقدير الكافى •
ويشيد أحمد حسين بجهود دار الهلال فى تشجيع المشروع ، وكذلك بجهود فتحى رضوان ومدحت عاصم ونور الدين طراف كما يشيد بفضل الأستاذ عبد الرحمن نصر أحد كبار محررى دار الهلال الذى أقنع صاحبى الدار بإصدار عدد خاص من مجلة الدنيا المصورة - أشهر مجلات دار الهلال وقتئذ - يخصص إirاده لمشروع القرش •

« على أن ما لاقاه هذا العدد من نجاح قد دفع العديد من الصحف على أن يخصص أعدادا لهذا المشروع حتى وصل الأمر بجبرائيل تقلا صاحب الأهرام أن يعرض إصدار عدد من الأهرام ، يخصص للمشروع » •

ويقول أحمد حسين أن فرحته وزملاؤه كانت لا تقدر : ما كينة الطباعة تدور والنسخ الأولى من عدد الدنيا المصورة تصل إلى أيديهم ، حتى لقد عرض - كما قال أحمد حسين - الشاب المتحفظ الوقور - نور الدين طراف - أن يأخذ بعض الأعداد لتوزيعها وجبت الشوارع أوزعها ، ولكنى اكتفيت ببعض أعداد ، ولاتزال أسماء ثلاثة عالقة بذهنى ، باعتبارهم أبطال هذه الليلة - ليلة طبع مجلة الدنيا المصورة - نور الدين طراف ، الدكتور فخرى أسعد ، المهندس محمود يونس • وسوف يجد القارىء صدى أوراق أحمد حسين فى بعض صفحات هذا الكتاب كما سيجد أن أحمد حسين قد أثرى الدراسة بما كان يبعث به إلى من تعليقات وإيضاحات باعتباره واحدا من السياسيين الكبار الذين فرضوا أنفسهم بجدهم على تاريخ تلك الفترة من تاريخ مصر (يناير ١٩٣٠ - يوليو ١٩٥٢) •

على أنى - وذلك من نعم الله - لم أكتف بدراسة القضية المصرية والاتصال بالشخصيات المصرية المؤثرة فى المجتمع ، والاستفادة منها دائما وإنما اتسعت آفاق دراستى - ومنذ البداية - فشملت العديد من الأقطار العربية والإسلامية • وكانت الصحف المصرية ، آنذاك تولى أهمية بالغة بكل ما يتعلق بالبلاد العربية والإسلامية •

وكانت الجمعيات - وخاصة جمعيات الشبان المسلمين العالمية برئاسة عبد الحميد سعيد ، وصالح حرب من بعده - تولى اهتماما كبيرا بكل القضايا العربية والإسلامية • فلا يمضى أسبوع دون أن نقرأ عن ندوة فى هذه الجمعية أو تلك يجرى الحديث فيها عن هذه القضية العربية أو تلك •

ولا يمضى أسبوع دون أن نسمع عن وصول شخصية عربية ، أو اسلامية كبيرة يجرى الحفاوة بها ، وتقام لها في كثير من الأحزاب ، والجمعيات بل والبيوتات حفلات الترحيب والتكريم ؛ فتلقى قصائد الشعر ؛ وكان للشعر وقتئذ دولته وصولته .

ويجرى تشنيف آذان الجمهور بكثير من الخطب الحماسية ، الثائرة .

وربما كان أول ما علق بذهني - وأنا صغير - ما كنت أسمعه وما كنت أقرأه عن كفاح الشعب الفلسطيني وعن التبرعات التي تجمع لشده أزره .

بل لقد كنا بين حين وآخر - بعد أن كبرنا - نشترك في توديع قطارات مسلحة - أي مملوءة بالسلاح - اشتراها شعب مصر من حر ماله ، في طريقها الى القدس عبر السكة الحديد التي كانت تربطنا وقتذاك بفلسطين كما تربطنا ببلبنان وسوريا وتركيا الخ .

وربما كانت أول شخصية اسلامية حديثة أوليتها اهتمامي من ناحية الدراسة ، شخصية الملك عبد العزيز آل سعود ؛ أسرتني تلك الشخصية الى حد كبير ورحمت أنقب وأبحث في بطون الكتب ومجلدات الصحف بحثا عن تفاصيل تاريخها ومواقفها البطولية .

وكننت قد دخلت كلية الحقوق وانتهيت من اعداد دراسة متواضعة عن الملك عبد العزيز آل سعود طبعتها في كتاب صغير ، وأنفقت عليها من مصروفي الخاص .

وكننت قد تعرفت الى محمد علي الطاهر ، صاحب جريدة الشورى ، وأخذت أتردد على مكتبه في شارع الملكة نازلي (رمسيس الآن) وفي هذا المكتب عرفت العديد من الشخصيات العربية والاسلامية وعنهما درست الكثير من قضايا الدول العربية والاسلامية .

وكانت لنا في كلية الحقوق ، بل في جامعة القاهرة ندوات عديدة عن تلك القضايا .

بل كانت لنا مظاهرات واضرابات كثيرة تشور عندما يلم بأي بلد عربي أو اسلامي أي حادث جلل .

ومن الشخصيات التي أسرتني حقيقة الزعيم السوري عبد الرحمن شهبندر ، والزعيم التونسي ، عبد العزيز الثعالبي والزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني والزعيم الليبي ، بشير السعداوي وكانت لي علاقات شخصية بكل هؤلاء وبغيرهم ، وخاصة عندما بدأت أتردد على مكتب المغرب العربي بشارع

ضريح سعد ، واتصل بالشباب المغربي - وكان بالعشرات - الذي كان يلقى العلم في مصر ، والذي قاد - فيما بعد - حركة تحرير المغرب العربي - وفيما بعد توثقت علاقتي بالزعيم الحبيب بورقيبة والزعيم علال الفاسي وأحمد بن بيلا ومحمد خيضر وآية الله أحمد وصالح بن يوسف وغيرهم وغيرهم .

ولعل في مقدمة ما أفتخر به ، انني كنت أول من نظم الشباب ودربه على حمل السلاح في عام ١٩٤٦ من أجل المشاركة في تحرير الاقطار العربية والاسلامية ، وخاصة تحرير فلسطين ، وكنت قد اعتبرت القضية الفلسطينية صتوا للقضية المصرية ولم أشر هنا الى من عرفت من الاخوة السودانيين وعلى رأسهم اسماعيل الأزهرى ، والدرديري اسماعيل ذلك لأننا في الحزب الوطني - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - ننظر الى مصر والسودان على أنهما شعب واحد وأمة واحدة .

وإذا كان لي من أمل قبل أن أغادر هذه الدنيا فهو أن أكتب عن الشخصيات العربية والاسلامية التي عاشت في مصر ، وكافحت من أجل تحرير بلادها في مصر ، واعتمادا على شعب مصر ؛ فمثل هذه الصفحات المجهولة ينبغي أن تعرف ويزاح عنها الستار .

خاصة وأن هوائني لجمع الوثائق والمخطوطات والصور التاريخية ، قد امتدت من مصر ، لتشمل كل أرجاء الوطن العربي والاسلامي من الدار البيضاء حتى جازكتا .

ولعل في مقدمة ما أذكره أنه في عام ١٩٤١ عندما نزلت القوات اليابانية في اندونيسيا كتبت مقالا في جريدة الأهرام عن جزيرة جاوة ، احتفت بهما الأهرام حفاوة بالغة وعندما زرت اندونيسيا عام ١٩٦٥ ، كان كثير من القادة الاندونيسيين يذكرونني بذلك المقال .

وعندما شاركت في ملتقى الفكر الاسلامي في الجزائر ، في صيف ١٩٧٣ ، واستقبلني الرئيس الجزائري هواري بومدين على أنني مناضل جزائري قديم كان الطالب الوحيد الذي طلبه مني وهو يودعني الى السيارة التي أقلتني خارج قصر الرئاسة في مدينة الجزائر أن أهدي الجزائر متحفا يضم ما عندي من أوراق ووثائق عن حرب التحرير الجزائرية .

وكان قد قال لي قبل أن يطلب هذا الطالب : لقد كنا مشغولين بالقتال وكنا نتنقل من مكان الى مكان داخل الجزائر وكذلك كان السياسيون الجزائريون الأمر الذي جعلنا لا نهتم بتسجيل حربنا التحريرية بالقلم وعدسة التصوير .

وقد فوجيء الاخوة المراكشيون الذين تربطني بهم علاقات وثيقة وكان
أقدمهم في تلك العلاقة الزعيم علال الفاسي . وعبد المجيد بن جلون وأحمد
المليح وقبلهم جميعا الأمير الخطابي اننى أحفظ ضمن وذاقنى بما لا يملكون هم
فى المغرب .

عندى - وهذا ما أعتز به - أعداد وفيرة من بعض المجلات التى كان
يصدرها الثوار العرب فى مصر وفى داخل المغرب العربى - سرا - وعندى
صور لأبطال التحرير فى المغرب العربى بالقطع ليست عندهم ، وكذلك الحال
بالنسبة لجهة تحرير ليبيا التى كان يرأسها المجاهد الكبير بشير السعداوى .

وبين يدي الآن ، وأنا أكتب هذا المدخل نسخ من مجلة الهلال لسان
واجهة الاتحاد العربى بتونس : كانت افتتاحية العدد الصادر فى جمادى الاولى
١٣٦٥ بعنوان : المغرب العربى يريد الانسلاخ عن فرنسا .

وكذلك أعداد من مجلة الجبل « عدد ١٧ جانفى ١٩٥٨ » تصدرت صفحته
الاولى رسما لجبل مع الكلمة التالية : من جبالنا طلع صوت الأحرار : جيش
التحرير الوطنى الجزائرى .

وضمن الذخيرة التى أملكها أو بمعنى أدق تملكها الأمة العربية ، والاسلامية
عشرات من الرسائل بعث بها كثير من الاخوة العرب والمسلمين الى كثير ممن
أرخت لهم : محمد فريد ، أمين الرافعى وغيرهما .

كما أننى وأنا أكتب سنوات ما قبل الثورة وأنشر بعض أجزاءها ، كنت
أتلقى العديد من رسائل الاخوة العرب ، يعلقون فيها على ما أكتب ، مشجعين ،
أو مصححين .

وكان فى مقدمة هؤلاء الذين كانوا يوالونى برسائل التشجيع الأديب
التونسى الكبير ، الحبيب شيبوب ، وأول رسالة وصلتني منه ، عندما تحدثت
فى أحد فصول سنوات ما قبل الثورة عن قيام حكومة اسماعيل صدقى بفرض
حالة الطوارئ فى مصر حتى يفسد الاحتفال الاسلامى الكبير الذى دعا اليه
حمد الباسل لتأبين الزعيم الليبى الكبير عمر المختار وكان قد فهم خطأ
مما قلته أن من بين الذين أبناوا عمر المختار أحمد شوقى وخليل مطران وحافظ
ابراهيم فبعث الحبيب شيبوب يسألنى عن قصيدة شاعر النيل حافظ ابراهيم
كما بعث الى فى نفس الوقت بقصيدة للشاعر مصطفى حسام ، وهو يهاجم
اسماعيل صدقى وام أكن قد عثرت على هذه القصيدة فى الصحف المصرية .

على أنني أحب أن أؤكد على حقيقة هامة هي أنني ما تحيرت في حياتي في شيء قدر حيرتي في نقطة البدء في هذا الكتاب : فكرت في أن أبدأ بنهاية ثورة ١٩١٩ على أساس ، أنه بعد أن تنتهي ثورة ما بالنجاح ، أو بالفشل يبدأ الاعداد لثورة جديدة وذلك في البلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي في الغالب .
ووجدت . أنه لكي يمكن التواصل بالفكر وبالأحداث مع القارئ لابد من أن أتحدث عن ثورة ١٩١٩ لأهمد للحديث عما أعقبها .

ولأن ثورة ١٩١٩ - في رأي - قد تأخرت سبع سنين اذ كان من المفروض - من وجهة نظري الخاصة النابعة عن دراسات جادة ، وعميقة - أن تكون ثورة ١٩١٩ هي - فيما يتعلق بنقطة البداية - في عام ١٩١٢ على أساس أن الظروف كانت مهيأة في هذا العام - ١٩١٢ - لقيام ثورة جديدة وكانت الصحف الأجنبية - وخاصة الفرنسية منها - تتساءل في بدايات عام ١٩١٢ : متى تقوم الثورة في مصر ؟ .

ورأيت - ذات مرة - ان يبدأ كتابي بالحركة الوطنية التي قادها مصطفى كامل في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ولكنني وجدت أن الضرورة تقتضي قبل الكلام على الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل شرح الظروف التي أدت الى قيام تلك الحركة .

وعبثا حاولت اقناع نفسي بأن ما كتبت من دراسات عن ثورة ١٨٨١ وعن الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وعن مقدمات ومعقات ثورة ١٩١٩ ، وهي كلها جاهزة للنشر سوف تقوم بمهام التمهيد لكتابي الخاص بسنوات ما قبل الثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) غير أن نفسي لم تقنع نفسي بذلك ، اذ لابد أن يكون التمهيد للحديث عن سنوات ما قبل الثورة داخل كتابي عن تلك السنوات ، حتى تكون الصورة متكاملة ، وحتى تكون الحلقات التاريخية متصلة في سنوات ما قبل الثورة ، فعندما نتحدث عن الأحزاب المصرية - مثلا - ولتلك الأحزاب خلفيات قديمة ، لابد للقارئ - قارئ سنوات ما قبل الثورة - أن يكون على معرفة بتلك الخلفيات أيضا .

كما أنني - مثلا - في سنوات ما قبل الثورة تحدثت عن العلاقات المصرية البريطانية التي تعددت رسميا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وكان لابد من أن أعطي للقارئ جرعة كافية عن تلك العلاقات منذ بدايتها .

وأخيرا وبعد صراع فكري ونفسي قاس وعنيف ، تصالحت مع نفسي على أن تكون بداية سنوات ما قبل الثورة عام ١٩٣٠ بمجيء اسماعيل صدقي ، وتمطيله للدستور - دستور سنة ١٩٢٣ - وفرضه على الشعب دستورا آخر

هو دستور سنة ١٩٣٠ . على أن أبدأ بتمهيد تاريخي مسهب ومطول تكون نقطة البداية فيه ثورة ١٨٨١ على أن أسبقه بعرض سريع عن علاقتي ببعض تلك الأحداث التاريخية الهامة منذ ١٨٨١ حتى ١٩٣٠ ، والشخصيات التاريخية التي قمت بدراستها ، وتوصلت الى معلومات ووثائق عنها ، لم تتح لغيري أو أعتقد أنها لم تتح لغيري وكذلك عن الشخصيات التاريخية التي كان لها دورها قبل عام ١٩٣٠ أو التي كان لها دورها قبل عام ١٩٣٠ واستمرت طيلة سنوات ما قبل الثورة أو استمرت في بعض تلك السنوات تؤثر في الحياة السياسية المصرية وتتأثر بها ، وأعتقد أنني قد وفقت فيما عرضته فيما سبق من صفحات . ولا يتبقى لي من ذلك المدخل التمهيدي ، الذي قد يعتقد البعض أنه طال أكثر من اللازم ، إلا الى أن أشير وفي إيجاز شديد الى بعض الأحداث البارزة في تاريخنا الحديث في الفترة من ١٨٨١ ، حتى ١٩٣٠ ويحتمل أن يكون لها آثارها المباشرة أو غير المباشرة على ما حدث في الفترة من ١٩٣٠ حتى يوليو ١٩٥٢ أو يمكن أن تفيد قارئ سنوات ما قبل الثورة ان لم تكن ذات آثار بارزة في أحداث سنوات ما قبل تلك الثورة .

وفيما يلي بإيجاز شديد بعض تلك الأحداث والصور الهامة ، أو التي رأيت - والمعذر اذا ما كان تقديري خاطئاً - انها هامة .

● يقول بعض علماء الاجتماع - والعهد عليهم فيما يقولونه - ان الثورات لا تقوم عادة الا في ظل حاكم ضعيف وقد كان توفيق باشا - نجل اسماعيل باشا الحاكم القوي الذي تحول في النهاية الى حاكم ضعيف بعد أن تأمرت عليه الدول الأوروبية - من أضعف الولاة الذين حكموا مصر وبالرغم من أن بدايات توفيق باشا تميزت - بوجود شخصية دستورية - هي شخصية محمد شريف باشا - الا أن الظروف والملايسات التي ألمت بالسياسة المصرية وخاصة الظروف والملايسات الخارجية قد جعلت أمر الإصلاح الدستوري في مصر معقدا للغاية ، ولذلك لم يكده يستقر توفيق باشا في كرسيه ، أو يتوهم أنه استقر حتى تخلص من شريف ورأس بنفسه مجلس النظار بدلا من شريف باشا ، ثم عيى الى رياض باشا ، وهو من أضعف الشخصيات السياسية المصرية ومن أكثرها خنوعا لمن يملك قرار تعيينه أو يملك سلطة إبقائه في منصبه رغم أنه حاكم ادارى ممتاز : وتوالت الأحداث المؤسفة في مصر في أيام توفيق باشا من تنازل عن أرباح مصر في قناة السويس الى ازدياد التدخل الأجنبي في شئون مصر

● تولى توفيق باشا مهمته كخديو في ١٧ أغسطس ١٨٧٩ وكانت خميرة الثورة على النظام القائم قد بدأت تتشكل في السنوات الأخيرة من حكم

اسماعيل باشا ، بالاضافة الى أن رياض باشا بتعنته فيما يتعلق بالشعب ، وبضعفه فيما يتعلق بالقوى الأجنبية والحديو ، قد أسرف في معاداته للمعارضة فأغلق بعض الصحف وأندر البعض الآخر .

وكانت الصحف المعارضة - فيما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعي - ربما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور وما لقيته من الاضطهاد من بين الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

● يخطيء الكثيرون عندما يتصورون أن الحزب الوطني لم ينشأ الا في عام ١٩٠٧ وعلى يد مصطفى كامل بينما الحقيقة أن الحزب الوطني قد أنشئ في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، ونشر منشئوه أول بيان سياسي لهم وحاول الحديوي - كما يقول جون نينيه الذي عاصر الثورة - أن يعرف أسماء الموقعين على ذلك البيان فلم يستطع ، بينما كان شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسليمان باشا من قيادات ذلك الحزب الذين كان لهم دور في اعداد البيان ونشره وانشاء الحزب .

أما عرابي باشا فيقول عن الحزب الوطني أنه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والنبهاء وأنه كان في البداية سريا وكان مركزه مدينة حلوان وأن الحكومة قد بدأت تتعقب هذا الحزب الذي وجد بناؤه استجابة شعبية قوية وسريعة .

● وهناك أسباب أخرى ساهمت في قيام الثورة في مقدمتها شدة وطأة الديون التي كان الحديو اسماعيل قد اقترضها وتخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون وسيطرة رأس المال الأجنبي على الموارد الاقتصادية في مصر ، وكذلك انقاص عدد الجيش المصري توفيراً للنفقات الأمر الذي أدى الى انضمام الجيش الى الشعب في تدمره من الحكومة والحكام .

● فإذا أضفنا الى تلك الأسباب ظهور شخصية أحمد عرابي كزعيم فلاح ونصرفات وزير الحربية - وقتذاك - عثمان رفقي باشا ، تلك التصرفات الحمقاء التي أدت الى تفاقم الحالة وتجميع الضباط وأبرزهم ، عرابي وعبد العال حلمي وخضر خضر وعلى فهمي الديب ومحمد عبيد وعلى يوسف وقدرة هؤلاء الضباط

— بعد أن أقسموا اليمين على التضامن لما فيه خير الوطن — على التحرك ومقاومة رئيس النظار .

وما كان من أدر محاكمة الضباط الثلاثة عرابى وعلى فهسى وعبد العال حلمى أمام مجلس عسكري وكذلك الهجوم على قصر النيل بقيادة محمد عبيد لاطلاق سراح الضباط الثلاثة .

● وفى مثل هذه الحالات التى تسبق الثورات يكون التنازل عادة من الحاكم دليلا على ضعفه وهذا الضعف يؤدى الى تقوية مراكز الثائرين ، فلم يكف يصدر القرار بعزل عثمان رفقى باشا وتعيين محمود سامى البارودى مكانه — وهو من المتشيعين للثورة — حتى كادت الكراسى تهتز من تحت الحديد وناظر النظار وانطلقت الثورة بعد تلك الخطوة انطلاقا هائلا تجلى فى اجتماع عرابى ببعض قناصل الدول الأجنبية فى مصر وارساله رسائل الى البعض الآخر ، وكان ما لقيه البارون دى رنچ قنصل فرنسا العام من تعذيب لمطالب الضباط وهو الأمر الذى أدى فيما بعد الى حدوث انشقاقات خطيرة بين الحكومة والضباط وتوالى بعض الأحداث الهامة الأخرى التى مهدت لواقعة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث ذهب الجيش بقيادة عرابى الى عابدين وتمكن — عرابى — من فرض ارادته على الحديوى فكان تأليف وزارة شريف باشا فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ وعودة البارودى الى وزارة الحربية والبحرية .

وكان أن وصلت الحركة العرابية الى قمة مجدها .

● بدأ الحزب الوطنى يباشر عمله بصفة علنية وينشر برامجه فى بعض الصحف .

وقد رأى الحزب الوطنى فى بيان أذاعه بتاريخ أول يناير ١٨٨٢ الإبقاء على الروابط المصالة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله .

وأبدى الحزب أهله فى استخلاص المالية المصرية من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا .

ويعرب الحزب فى بيانه عن هويته « فهو حزب سياسى لا دينى ، مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين وجميع النصارى واليهود وكل من يحترق أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لا ينظر الى الاختلاف فى المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وأن

حقوقهم في المساواة والمساوية وهذا مسلم به عنده اخص مشايخ
الأزهر . الذين يقصدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى
عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوربيين
المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبى أو نصارى وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم
يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا أحب الناس إليهم .

● وتم انشاء مجلس للنواب بناء على عريضة وقعها ١٦٠٠ من وجوه
البلاد وأعيانها وأجريت الانتخابات وتحدد يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ لافتتاح
مجلس النواب .

● كانت القاعة التي اجتمع فيها المجلس بديوان وزارة الأشغال (قاعة
مجلس الشورى الآن) .

وخطب في الجلسة الأولى الخديو وسلطان باشا وشريف باشا ، وتألقت
بالمجلس لجنة المدن برئاسة عبد السلام المويلحى ، لجنة الشرقية برئاسة أمين
الشمسى ، لجنة القربية ورأسها محمد المنشاوى ، ولجنة الأقاليم الوسطى التي
رأسها اسماعيل سليمان ، أما لجنة قبل فقد رأسها محمود سليمان ، كما تألفت
لجنة لوضع اللائحة الجديدة أى الدستور .

● قامت بعض الأزمات في وجه النظام الجديد بسبب تأمر فرنسا
وانجلترا على وضع الدستور المصرى ، وكانت تلك الأزمة في ٧ يناير ١٨٨٢
وحاولت الدولتان بمقتضى مذكرة مشتركة قدمها سير ادوارد مالت معتمد انجلترا
في مصر والمسيو سفكنكس معتمد فرنسا في مصر الى الحكومة المصرية اعطاء
الدولتين حق الوصاية على ما يجرى في مصر ، وأدى التدخل الفرنسى والانجليزى
في شئون مصر ، الى وضع العقبات أمام النظام الجديد الأمر الذى دعا شريف
باشا الى الاستقالة ودفع بالخديو الى قبوله تأليف وزارة عسكرية يرأسها محمود
سامى البارودى وتولية عرابى باشا وزارة الحربية ، وبدأت الثورة تنتقل بتأليف
تلك الوزارة من مرحلة الى مرحلة ، وصدر دستور ١٨٨٢ وسقط تحفز من
فرنسا وانجلترا وبدأ مجلس النواب يناقش مشروعات لتعميم التعليم في مصر
قدمه عبد السلام المويلحى نائب القاهرة وحضر بجلسته ١٢ مارس ١٨٨٢ عبد الله
باشا فكرى ناظر المعارف لمناقشة المشروع ! واتجه الرأى في المجلس الى أن
يساعد الأهالى الحكومة في انشاء بعض المدارس .

● استمرت الفتن الأجنبية ، واعتمد رءوس تلك الفتن من الأجانب على بعض المصريين أو المتصرين فكانت مؤامرة الضباط الشراكسة وكان تأليف مجلس عسكري لمحاكمة هؤلاء وفي مقدمة المنهين الفريق عثمان باشا رفقي ، ويوسف نجاتي (أميرالاي) وقد امتنع الخديو عن التصديق على الحكم وبدأ الخلاف بين الخديو والوزراء يأخذ أشكالا عنيفة .

ووصل الاسطول الانجليزى والاسطول الفرنسى الى ميناء الاسكندرية وكان للدولتين - فرنسا وانجلترا - مطالبهما وفي المقدمة اقالة أو استقالة وزارة البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى وارسال على باشا فهمى وعبد العال حلمى الى داخل البلاد . واستقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين ، وقبلت الاستقالة واشتدت الأزمة وكانت مذبة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ التى دبرها الانجليز والفرنسيون والخديو ورجالهم وتألفت وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ ، وضربت الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ بقنابل الاسطول البريطانى ، البوارج انفسبل ، سلطان ، مونارك ، الكسندرا ، تمرير ، ثيلوب ، الخ ، الخ .

● شهد جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر عملية ضرب الاسكندرية ووصفها فى كتابه « عرابى باشا » وكان من بين ما قاله : ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر . منظر الرماة المصريين الذين كانوا فائمين على مدافعهم وهم مكشوفة فى العراء وكانما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم اذ لم يكن لهم دروع واقية ولا متاريس وكان معظم الحصون بلا سائر ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أروع الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافجوا العدو من جديد ويستهدفون لنيران مدافعه .

وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء صغار وكبار ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث هؤلاء الفلاحين على أداء واجبهم بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الظالمات التى نزلت بهم كانت تثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذى لم يفكر أحد فى آلامهم .

● وحرقت الاسكندرية فى ١٢ يوليو ١٨٨٢ ، وانسحب العرابيون منها واحتلتها القوات البريطانية وهاجر أهلها ، وعاد الخديو الى سراى رأس التين فى حماية القوات البريطانية وبدأ القتال بين الانجليز والجيش المصرى فى كفر

الدور وفي السويس : وأحجم عرابي عن سد القناة بناء على تعهد من دليسييس بحماية القناة ، وتم احتلال بورسعيد والاسماعيلية ونقيضه وكانت الهزيمة المرة المنكرة في موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر ١٨٨٢ بسبب الخيانة والرشوة ، ونشأ السخط عن عرابي وأسباب أخرى يطول شرحها وكان أن استسلم قادة الثورة العرابية للجيش الانجليزي ودخلت القوات البريطانية العاصمة المصرية في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتولى تسليم القلعة على بك خنفس ذلك الخائن الذي فتح الطريق للقوات البريطانية في موقعة التل الكبير .

وبدأت محاكمة العرابيين أمام محكمة عسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا وقضت المحكمة في ١٣ ديسمبر ١٨٨٢ بإعدام عرابي وكان في ٧ ديسمبر قد حوكم - أمام نفس المحكمة - كل من طلبة عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي البارودي وعلى فهمي الديب فحكمت عليهم بالإعدام وتلا رئيس المحكمة أدر الخديو بتعديل الحكم الى النفي المؤبد وفي ١٠ ديسمبر حوكم محمود سامي ويعقوب سامي فحكم عليهما أيضا بالإعدام مع تعديل الحكم الى المؤبد .

وفي ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ - كما سبق أن ذكرنا - أصدر الخديو أمرا بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم .

وفي ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ أصدر أمرا آخر بتجريدتهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين ومحو أسمائهم محو مؤبدا من سجلات ضباط الجيش المصري .

● وحكم على كثير من زعماء الثورة وقاداتها وضباطها وجنودها وفي المقدمة على الروبي (النفي الى مصوع) حسن موسى العقاد (النفي الى مصوع) عمر بك رحمي نفى ٣ سنوات الى سواكن تحت الملاحظة الخ الخ كما حكم على بعض الأعيان أحمد أباطة (الشرقية) وأحمد محمود (البحيرة) سعداوي الجبالي (الفيوم) أمين الشمسي (الشرقية) محمد جلال (المنيا) عمر محجوب (المنيا) ونفى الزعماء السبعة - فيما بعد الحكم عليهم - الى سيلان (سيرى لانكا) ولم يعد عرابي الى مصر الا في أكتوبر ١٩٠١ .

وبذلك صفت - رسميا - ثورة ١٨٨٢ التي سميت في التاريخ بالثورة العرابية وان بقيت الى الأبد في ضمير ووجدان الشعب المصري .

● وبعد أن مات الخديو محمد توفيق باشا الذي حكم في ظل الاحتلال البريطاني تولى بعده - كما سبق أن ذكرنا - الخديو عباس حلمي الثاني .

وقد سبق أن أشرنا إلى مذكرات عباس حلمي الثاني الذي تولى مسئلة
الحديوية في أبريل ١٨٩٢ وكانت قبل توليته السلطنة أزمة سميت بأزمة
الفرمان حيث أرادت تركيا - دولة الخلافة الإسلامية - أن تسوّم على صدور
الفرمان الخاص بتولية عباس حلمي الثاني خديويا لمصر فرأت أن تتنازل مصر
عن العقبة لتركيا وكانت تركيا قد أعادت العقبة لمصر في أيام اسماعيل باشا
ورخصت لها بوضع حاميات في الوجه والمويلج ، وضبا والعقبة وكانت تركيا
قد استردت الوجه وضبا والمويلج ووافق الخديو على ذلك غير أن المندوب
السلطاني الذي كان يحمل الفرمان - وقد وصل إلى القاهرة في ٤ أبريل ١٨٩٢ -
كان يريد أن تتنازل مصر عن شبه جزيرة سيناء كلها وتم تسوية الأزمة وتلى
الفرمان في ١٤ أبريل ١٨٩٢ في سراي عابدين ثم قامت أزمة اثنالة الخديو
لوزارة مصطفى فهمي باشا وتشكيل حسين فخري باشا للوزارة الجديدة ، غير
أن اللورد كرمر انتصر إذ أجبر الخديو على أن يشكل رياض باشا الوزارة وكان
موقف الخديو الشاب - يومئذ - موقفا مشرفا فالتف الشعب حوله لأنه استعمل
حقه . وكانت أزمة المندوب عندما أبدى الخديو بعض ملاحظات على نظام
الجيش ، منددا بتأدي النظام - وكان ذلك في ١٨ يناير ١٨٩٤ الأمر الذي أغضب
كتشتر وأجبر الخديو على أن يتراجع ويشكر سردار الجيش ويمتدح الضباط
الانجليز ، ثم تولى مصطفى فهمي باشا الوزارة التي بقيت في الحكم من نوفمبر
١٨٩٥ حتى نوفمبر ١٩٠٨ وكان لسقوطها فيما بعد رنة فرح جديدة .

● وفي بداية عهد الخديو عباس حلمي حدث تدرج في الجيش المصري في
يناير ١٩٠٠ وسجن الضباط المتمردون وتم طرد سبعة منهم الأمر الذي أكد
لانجليترا أن بذور الثورة في الجيش المصري ، لم تمت بهزيمة الثورة العربية ،
والضباط الذين طردوا من الجيش هم : اليوزباشي محمود أفندي مختار
واليوزباشي حسن لبيب والملازمون الأول : مصطفى لطفى وصالح زكي ومحمد
توفيق يوسف والملازمان (الثانيان) عبد الحميد شمكري وإدريس عبد الله وقد
أحيل في تلك القضية اليوزباشي محمود حلمي إلى المعساة . كما أحيل
الملازم ثان أحمد شاكر إلى الاستبداع .

وفي عهد الخديو عباس حلمي وقعت أشام معاهدة مصرية انجليزية تلك هي
معاهدة ١٨٩٩ التي شطرت الوادي وكسرت انفصال السودان عن مصر وانفصال
مصر عن السودان (١٩ يناير ١٨٩٩ ووقعها كرومر ، وبطرس غالي) .

● تميزت السنوات الأولى من حكم الخديو عباس حلمي بتوطيد العلاقة
بين الخديو الشاب ومصطفى كامل وقد ظلت تلك العلاقة بين مد وجزر من

١٨٩٨ حتى أكتوبر ١٩٠٤ حيث قطع مصطفى كامل علاقته بالخدوي بخطابه شهير أرسله الى الخديو في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٤ سمي بخطاب القطيعة أكد فيه مصطفى كامل أن الحالة السياسية الحاضرة تقضى على - مصطفى كامل - أن تكون بعيدا عن فخامتكم وأن أتحمّل وحدي مسئولية الخطة التي أتبعها نحو الاحتلال والمحتلين منعا لتكدير خاطركم الشريف ودفعاً لما عساه يقع من الخلاف والنزاع » : وفي اللواء ٢٧ مايو ١٩٠٧ كرر مصطفى كامل ما كتبه وأذاعه مرارا من عدم وجود علاقة بين الخديو والحركة الوطنية : قلنا - مصطفى كامل - ، أن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وأن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال فهو ان قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته اليه وأن عمل ضدها أضّر بنفسه وعرشه ونفر أمته منه ولكنه في الحالتين لا يستطيع الاضرار بهذه النهضة لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ومثل هذه النهضة لا يضرها انسان مهما كان قويا عظيما .

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٠٧ بعث بخطاب الى محمد فريد من نيوهوزن يطلب فيه « عدم تفخيم الخديو في كتاباته فقد علمت عنه ما لا يسر ولا بد أن تضره السياسة ذات الوجهين ضررا كبيرا وكلما كان عمل الوطنيين بعيدا عنه كان الفلاح مؤكدا » .

● في عام ١٩٠٠ أصدر مصطفى كامل اللواء التي أصبحت فور صدورها لسان حال الحركة الوطنية المصرية ، وكان مصطفى كامل يسمى - كما قلنا سابقا - بمصطفى كامل اللواء ، وأسس في نوفمبر ١٩٠٦ شركة مساهمة لإصدار جريدتين احدهما بالفرنسية « ليتندار اجيبشيان » وأخرى بالانجليزية « ذي اجيبشيان ستاندرد » واختار لتحريرهما مجموعة من خيرة الكتاب الأوروبيين ، ظهرت ليتندار يوم ٢ مارس ١٩٠٧ وظهرت اجيبشيان ستاندرد صبيحة ٣ مارس ١٩٠٧ كما أصدر مجلة اللواء وكان مصطفى كامل يهتم بشباب الصحفيين وقد أوفد - في أكتوبر ١٩٠٧ بعثة لدراسة فن الصحافة : أرسل سيد علي ، أحد محرري اللواء الى باريس ، وانتظم على نفقة صاحب اللواء في سلك مدرستي العلوم السياسية والصحافة بباريس لمدة ثلاث سنوات .

● أنشأ مصطفى كامل الحزب الوطني في أكتوبر ١٩٠٧ رغم كراهيته للأحزاب عندما تكون البلاد محتلة بجيش أجنبي ، وقد عبر عن هذا المعنى في رسالة بعث بها الى فدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية المعروفة بصداقتها ،

وحبها لمصر وللمصريين وعندها تأكد له أن الحديو نرغ في دفع الشبغ على يوسف لتأليف حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية وعندما تأكد له - لمصطفى كامل - أن الانجليز يحرضون بعض الأعيان ممن كانوا يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد على انشاء حزب الأمة بدأ يعلن عن تشكيل الحزب الوطنى وقد اجتمعت أول جمعية عمومية للحزب الوطنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ، وكان مما قاله مصطفى كامل : اننا اذا دعونا الناس للدخول فى هذا الحزب لا ندعوهم باسم سلطة عالية أو حاكم نافذ الكلمة بل ندعوهم باسم وطنيتهم .. باسم شرفهم .. باسم حقوق وطنهم ، باسم كرامة الانسان ، باسم ذكريات آبائهم ، باسم مصالح ابنائهم وأحفادهم » وقد انتخب الحاضرون - بالاجماع - مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة ، ووافق الحزب على لائحة الحزب ، مادة ثم صدقوا على نصها النهائي وانتخب الحاضرون للجنة الادارية ثلاثين عضوا وهم : محمد فريد بك ، أحمد فائق باشا ، حسن حارس باشا ، سيد باشا شكرى ، على باشا واصف ، عمر بك أنيس ، فؤاد بك (باشا فيما بعد) سليم الحجازى ، ويسا واصف ، د. حسين يسرى محمود بك ، محرم رستم ، يوسف بك ذهنى ، على فهمى كامل ، على بك حشمت ، محمود بك حسيب ، عبد الحميد بك عمار ، محمد بك حافظ رمضان (باشا) شمس الدين حمودة بك ، اسماعيل بك لبيب ، محمد بك خلوصى ، محمد بك رشوان ، عبد الرؤوف بك السميوفى ، يوسف بك حافظ ، ابراهيم بك حفطى ، عبد الله طلعت بك ، على بك لهيطة ، اسماعيل بك اللوائى ، محمد بك عبد اللطيف ، محمود بك فهمى حسين ، د. أحمد فهمى الجهنى ، تلك أسماء أول لجنة ادارية للحزب الوطنى .

● وفى ١١ يونيو ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى وكانت كتيبة من نحو ١٥٠ جنديا انجليزيا قد خرجت من القاهرة متجهة بطريق البر الى الاسكندرية ورغب خمسة من ضباطها فى صيد الحمام فى بلدة دنشواى - نقطة بوليس الشهداء ، مركز شبين الكوم - وقد حذرهم حسن على محفوظ من صيد الحمام ، والا أحرقت النيران أجرانهم .

وقد أصيبت أم محمد زوجة محمد عبد النبى كما أصيب الجرن من اطلاق النار ، وحدث احتكاك بين الضباط الانجليز وبين أهالى دنشواى وقتل الكابتن بول وجرح آخرون وثار ثائرة جيش الاحتلال ونصبت محكمة مخصصة ، برئاسة بطرس غالى باشا وزير الحقانية وعضوية مستر هينر ، المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية والقائم للقائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحى زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية ، انعقدت المحكمة فى شبين الكوم ٢٤ يونيو

١٩٠٦ وقضيت في ٢٧ يونيو بإعدام حسن علي محفوظ ، يوسف سليم ، السيد عيسى سالم ، محمد درويش زهران ، شنقا . وبالأشغال المؤبدة على محمد عبد النبي وأحمد عبد العال محفوظ الخ .

● نفذ حكم المحكمة في ٢٨ يونيو ١٩٠٦ بطريقة وحشية بشعة وصفها أحمد حلمي المحرر الأول للواء اذ قال : (نصبت المشنقة وآلة الجلاد وتم تنفيذ الحكم بقسوة وفظاعة ونفذ حكم الاعدام في المنهم الأول على مرأى ومسمع من أهله وذويه وبين صياح النساء ونواحيهن وبقي معلقا ، بينما نفذ حكم الجلد في اثنين ، ثم شنق الثاني بنفس الطريقة ونلا عملية الشنق جلد اثنين آخرين ، كاد دمي - أحمد حلمي - يجمد في عروقي بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد الذي شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتي وبينما كان السائق يلهب خيولها بسيطه كنت أسمع صياح ذلك الرجل الذي يلهب الجلاد جسمه بسوطه ، الخ .. جعل مصطفى كامل من مذبحة دنشواي قضية دولية أثارت الرأي العام العالمي وسافر الى بريطانيا ذاتها ليوضح الاحتلال البريطاني . كتب المقالات النارية العديدة في كبريات صحف العالم ، محاولا زلزلة عرش كرومر الى أن نجح في اجبار الاحتلال البريطاني على الافراج عن مسجونى دنشواي يوم ٧ يناير وبينما كانت جموعهم تهرع الى دار اللواء لتشكر مصطفى كامل على جهاده من أجل الافراج عنهم كان مصطفى كامل طريح الفراش في مرضه الأخير ، حيث وافاه أجله المحتوم في يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨ .

● وحتى تكون صورة الأحزاب المصرية مكملة في أذهاننا لابد وأن نشير الى حزبي الأمة وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية حتى لا نتهم بتحييزنا للحزب الوطني حزب الأغلبية الشعبية قبل ثورة ١٩١٩ وقبل تشكيل الوفد برئاسة سعد زغلول .

وهناك ظاهرة لابد من الإشارة اليها وهي أن الصحف المصرية الكبيرة قد تحولت الى أحزاب وبدلا من أن تكون الصحيفة هي لسان حال الحزب بعد انشائه كانت الصحيفة هي الأساس ، ومنها ينطلق الحزب : الحزب الوطني مثلا انطلق من جريدة اللواء ، وجريدة المؤيد ، هي التي انطلق منها حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية . أما حزب الأمة فقد انبثق عن جريدة الجريدة وكانت حادثة طابا من الأسباب التي دعت الى اصدار الجريدة ، اذ انحاز قطاع من الرأي العام في ذلك الوقت ، الى جانب الانجليز ، وانحاز قطاع آخر من الرأي العام الى تركيا فكان لابد - كما يؤكد د . هيسكل - من اصدار جريدة « الجريدة » ويرى الاستاذ أحمد زكريا الشلق أن فكرة اصدار الجريدة فكرة قديمة جالت - كما

يقول الشيخ رشيد رضا - في ذهن الامام محمد عبده ، وقد صدر العدد الأول منها في ٩ مارس ١٩٠٧ .

وكان الاجتماع الأول للجريدة في منزل محمود سليمان باشا بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٠٦ حيث قرر المجتتمعون تأسيس شركة خاصة الغرض منها انشاء مطبعة وجريدة مصرية تدافع عن مصالح البلاد وقد اختار المجتتمعون من بينهم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا و ابراهيم سعيد باشا واسماعيل أباطة باشا وباسيل تادرس باشا واحمد يحيى باشا و ابراهيم مراد باشا وطلبة سعودى ومحمود عبد الغفار وعمر سلطان ، لوضع قانون لهذه الشركة واختصاص مجلس ادارتها وجمعيتها العمومية الخ وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية وقت صدور الجريدة ١٠٧ أعضاء بالاضافة الى الرئيس محمود سليمان باشا ونائبه حسن عبد الرازق باشا وتم تعيين لطفي السيد مديرا لها وقد صدرت الجريدة قبل انشاء الحزب ولكن الراجح أن الحزب كان مشكلا قبل اصدار الجريدة ولكنه لم يعلن عن نفسه الا بعد صدور الجريدة ، ويؤكد هذا المعنى ابراهيم الهلباوى أحد كبار مؤسسى الحزب والجريدة وبينما كانت الجمعية العمومية لشركة الجريدة منعقدة فى صباح ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ - على ما يروى الاستاذ أحمد سليمان الشلق ، افتتح حسن باشا عبد الرازق الجلسة واعتذر محمود باشا سليمان عن عدم الحضور لأسباب صحية وأعلن حسن باشا فى خطبة طويلة تسمية جمعيتهم السياسية بحزب الأمة ، واختير محمود باشا سليمان رئيسا للحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوي وكيلين له واختير أحمد لطفي السيد سكرتيرا عاما واتخذ الحزب القاعة الكبرى بإدارة الجريدة مقرا لاجتماعاته واتخذ الحزب الجريدة لسانا له ، فدعت الناس الى الدخول فى هذا الحزب وذكرت أن باب الدخول مفتوح لكل من يلجه وأعضاءه هم غالبية رؤساء العائلات ، ويستقبلون بصدر رحب كل من ينضم الى حزبهم الرشيد .

ولم يشترط الحزب فيمن ينضم اليه الا أن يكون مصرى الجنسية .

وكان للحزب ناد يسمى نادى حزب الأمة يعقد به ما سمي بالسممر السياسى وقد احتفل فى ١٧ مايو ١٩٠٨ بافتتاح ذلك النادى وألقى أحمد لطفي السيد خطبة بعنوان : الحالة الحاضرة .

وكان من بين أهداف الجريدة خلق رأى عام صحيح فى مصر وذلك بأن

يضع أمام الجمهور يوما بيوم حسابا لكافة الأمور التي في صالحه ويبحث القرارات الادارية وأعمال الحكومة بتعقل ويقدر الانتقادات والاقتراحات ويشرحها للناس ، و يقيم جهازا لنشر تقارير كاملة عن القضايا ذات الطابعية الجذابة وهذا غير معروف في مصر ، أما خطة الحزب - كما أسمى وقتذاك فكانت : أن نقصد بسعيينا وأموالنا ونصائحننا حركة التعليم العام والمشرعات التي تساعد على تحقيق رغائبنا من التقدم والمدنية وأن توجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعي وهو الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى في توسيع اختصاصات مجالس المديریات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى محدود في القوانين التي نعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرئ ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية . وأن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفرتنا في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغائبنا موصلا الى مقاصدنا فيكون في مدارس الحكومة الابتدائية مجانية واجباريا .

● ولم تشر خطة الحزب الى العلاقة القائمة أو التي يجب أن تقوم بين مصر وبريطانيا دولة الاحتلال ، وكان الحزب يرفع - منذ البداية - شعار التدرج لأنه بذلك التدرج ، يختلف مع الحزب الوطنى الذى عرف عنه وقتذاك التطرف . وقد أطلق على حزب الأمة حزب أصحاب المصالح الحقيقية ، وكان الرأى العام فى مجموعته يعارض قيام هذا الحزب وينظر اليه مجموع الشعب على أنه حزب السلطة البريطانية .

وقد ارتبط موقفه - أحمد سليمان الشلق - من السلطتين ، الشرعية والفعلية بمدى اتفاهما واختلافهما الأمر الذى أثر بشكل مباشر فى مسلك الحزب ان لم يكن فى حجمه وتكوينه - ففى فترة بقائه عادى الخديو عباس حلمى عداؤه للطبقة التركية حيث استغل الخديو فرصة وفاقه مع جورست - المعتمد البريطانى فى مصر - ليطش بالحزب ، أما موقف الحزب من الاحتلال وممثلله فقد كان موقفا معتدلا مما قد لا يتطلبه الموقف الوطنى عادة على الرغم من أن جورست لم يكن يوافق معتدلا تجاه الأحزاب المصرية وعلى الرغم من استنكار كتشنر واحتقاره للأحزاب المصرية عموما ، وإذا كان الحزب قد اعتبر نفسه صمام أمان للحركة الوطنية وأن يوسعه باعتداله كبح جماحها ، فان ذلك لم يقد الحركة الوطنية بشكل عملى أو مؤثر ، كما أنه احقاقا ، للحق ، لم يدفع بالحزب الى معسكر خصوم الحركة الوطنية وان بدا أحيانا كذلك بل لقد قام الحزب بدوره بشكل عام فى اطار الحركة الوطنية المصرية بأموال أعيانه وبعقول منقفيه

ولم يشب حركته السياسية الا تغليب المصلح الطبقي على المصلحة العامة وفي المجال الفكري - أحمد سليمان الشلق - استطاع كتاب الحزب عن طريق ايمانهم بأهمية الفكر الأوربي بالنسبة لمصر أن يقدموا العديد من الترجمات لمجرات الفكر في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مساهمين بذلك في قضية تحديث مصر وقد تطور دورهم فيما بعد للدعوة الى تنمية الروح المصرية تأكيداً لمعنى القومية ، ولعبوا دوراً غير منكور في احداث التحول نحو تبلور كامل لفكرتها كما ربطوا بين الاقتصاد والسياسة وعرضوا نظرية الحرية الاقتصادية أو الاقتصاد الحر .

● أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذي ألفه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وأحد أبرز رجال الخديو عباس حلمي الثاني فقد كان انشاؤه في أبريل ١٩٠٧ وقد أعلن صاحب المؤيد عن حزبه في جريدة المؤيد وكانت مبادئه : تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الاداري ، والاعتماد على الوعود والتصريجات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها لقطر المصري ومطالبتها بتحقيق تلك الوعود .

وكذلك المطالبة بمجلس نوابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

وأن يكون التعليم الابتدائي عاماً ومجاناً .

وأن تكون اللغة العربية لغة التعليم في المدارس المصرية .

وأن تعطى الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان حتى يتسنى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فيما بعد .

وأن تكون محاكمة الأجانب جنائياً أمام المحاكم المختلطة ، كما هم يفاوضون اليوم في الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات وذلك الى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها لأعظم مبدأ في اقامة العدل بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة أمام القانون .

● وقد نص القانون الأساسي لحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية أنه لا يجوز له خلط الدين بالسياسة ترويجاً لها ولكن له الحق في ابداء رأيه في « اهمال المصالح الدينية ونقدتها بما يؤدي الى اصلاح ادارتها . كعمل ضروري للهيئة الاجتماعية » .

وقد اختير الشيخ ع يوسف لرئاسة الحزب وأحمد حشمت باشا وحسين رفقى باشا وكيلين للحزب ، كما اختير أحمد حافظ عوض - صاحب جريدة كوكب الشرق فيما بعد - مديرا للأعمال ومحمد مسعود ويوسف بك صديق أميننا للصندوق ومحمد حسن باشا ويعقوب صبرى بك ، وأحمد تيمور بك ، والسيد عبد الحميد البكرى والياس عوض والسيد أحمد على الحسينى ، والسيد أحمد رافع وخالد بك سعيد ومحمد سعيد عبد المنعم أعضاء .

● واجتمعت الجمعية العمومية للحزب فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٠٧ وافتتح الشيخ على اجتماع الجمعية بخطاب شامل استغرق ثلاث صفحات كاملة من الجريدة .

وقد جاء فى ذلك الخطاب : ان حزبكم هذا ليس كالأحزاب التى أعلن عن وجودها فى بلادكم فهو لم يظهر للوجود حتى تكون حقيقيا على طريقة الأحزاب السياسية فى البلاد التى نحدو حذوها ونحاول أن نبلغ شأوها فى المدنية والارتقاء .

وفضلا عن هذا فان حزبكم يمتاز عن سواء بأن له أصدقاء كثيرين فى انجلترا ، يشق بهم ويثقون به : أولئك الذين يريدون أن يخدموا ، مجد بريطانيا العظمى باحترام كرامتها وحسن سمعتها خارج بلادها ، وهذه المزية تجعل علينا واجبا آخر وهو أن يكون الصدى الذى يسمع لحزبنا فى البلاد الخارجية وفى انجلترا على الخصوص قويا وسريعا حتى يخرق الأسماع الغاشية بقوة الحجة والبرهان .

بريطانيا وتصريحاتها منسوبة الى قائلها فكان هذه الوعود شهود على الاحتلال بريطانيا وتصريحاتها منسوبة الى قائلها فكان هذه الوعود شهود على الاحتلال الانجليزى وحجة عليه لا له ، وطالب بتحقيق تلك الوعود والوفاء بها .

وكان من الوعود التى ذكرها رئيس الحزب قول غلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى خطبة له بمجلس العموم فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ : ليس لبريطانيا العظمى أدنى مطمع فى مصر ، فلم تبعت اليها بالجند الا لاعادة الأمن وارجاع السلطة التى فقدتها الحديو وهى عاقدة نيتها الأكيدة على أن تجعل الحكم النبائى فى المسألة المصرية للاتفاق الأوربى .

● وأشار - أيضا - الشيخ على يوسف زعيم حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الى قول غلادستون فى منشور انتخابى له يوم ١٨/٩/١٩٨٥ .
« يجب على انجلترا أن تخرج من مصر عندما يقضى بذلك شرفها البريطانى » .

ونحن - غلادستون - لن نقبل مطلقا ما يشاع عنا من أن في النية ضم
القطر المصري الى أملاكنا أو وضع حمايتنا عليه أو اطالة مقامنا فيه الى ما شاء الله
ان السياسة الانجليزية في مصر قائمة الآن على وهم ، فأحسن ما يجرى في مثل
هذه الحالة ، هو أن نضع حدا لتدخلنا في هذا القطر ، وعقب على يوسف على
كل ذلك بقوله : اننا نطالب بالجلء ونعتمد في مطالبنا بالجلء على أسانيد
تاريخية ، وتقول صحيفة المؤيد ، ان زعيم الحزب حمل نفسه مشقة الاسنياعاب
التام لهذه الأسانيد حتى تكون شفيعا له أمام الجمهور في انار سياسة الاتفاق
مع الانجليز في حل القضية المصرية ولكي يدلهم على أن هذه السياسة زعيمة
بحل هذه القضية التي لا تحتاج في رأيه الى العنف ، كما يدعو الى ذلك حزب
آخر في البلاد هو الحزب الوطني .

● وقال على يوسف : يقولون لنا : من أنتم حتى تؤيدوا هذه السلطة
في البلاد ؟ (يريد سلطة الحديو) وأمام من تؤيدونها ؟ وجوابنا أننا من الأمة
المصرية التي أيدت رأس العائلة الحديوية تأييدا كاملا يوم لم يكن مؤيدا له
سواها : هذه الأمة التي عندما اغتارت بقوتها وانحرفت عن سلطتها الشرعية بعض
الانحراف أصبحت تلك السلطة الحديوية في حاجة الى مؤيد آخر لها فكان
الاحتلال الأجنبي الذي دخل بحجة تأييدها ولا يزال يقول انه باق لهذا
الغرض مع غيره من الأغراض ..

● يقول أحمد شفيق باشا في مذكراتي في نصف قرن . بعد تأليف
الاحزاب الثلاثة : الحزب الوطني ، الأمة ، الاصلاح على المبادئ الدستورية -
اشتدت المنازعات بينها لا سيما بين الحزب الوطني وحزب الاصلاح وكانت
جريدتا اللواء والمؤيد ميدانا لهذا النزاع الذي وصل في كثير من الأحيان الى
حد المهادنة والائتمات الخطرة حتى لقد اتهمت المؤيد مصطفى كامل بأنه يقلد
عراي .

وقال مراسل التيمس البريطانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٧ : أن مصطفى كامل
يطلب جلء الانجليز عن مصر في الحال وينتقد المحتلين ورجال الحكومة المصرية
الحاضرة بلهجة عنيفة ، أما مناظره - الشيخ على يوسف - وهو أوفر منه حكمة
وأكثر خوفا ونظرا في سوء العواقب - فانه يرى الآن أو يتظاهر بأن مسألة الجلء
خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره
حدة لهجتهم .

● كانت جنازة مصطفى كامل بعثا جديدا للحركة الوطنية وكان قاسم أمين خير من وصفها اذ ذاك في مذكراته :

١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل ، هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصر يخفق ؛ المرة الأولى كان يوم تنفيذ حكم دنشواي أما في يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا في قوة جماله وانفجر فرقة هائلة سمع دويها في العاصمة ووصل صدى دويها جميع أنحاء البلاد .

ويمضي قاسم أمين قائلا :

هذا الاحساس الجديد : هذا المولود الحديث الذي خرج من أحشاء الأمة من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذي يبتسم في وجوهنا البائسة هو الشجعان الذي يرسل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة هو المستقبل .

لقد اشترك في تلك الجنازة - كما قيل يومئذ - أكثر من ربع مليون مصري وهو رقم لم يسبق أن اجتمع من قبل - في مصر - في مكان واحد .

● وقد انتخب محمد فريد - في ١٤ فبراير ١٩٠٨ - رئيسا للحزب الوطني خلفا لمصطفى كامل ، وكان محمد فريد قد تصور أن خصومه قد نجحوا في أحداث انشقاق في الحركة الوطنية وأنهم قد نجحوا في إيهام على فهمي كادل شقيق مصطفى كامل أنه أحق بالرئاسة من محمد فريد وأنهم طبعوا بعض الأوراق الخاصة بتزكية على فهمي كامل وقد عبر محمد فريد عن هذه الوسائس في مذكراته اذ قال : من يوم وفاة مصطفى كامل ابتداء الحديو يدس دسائسه لانتخاب رئيس للحزب الوطني يسكون طوع أمره ليستعمله في أموره الشخصية وليحارب به انجلترا فأرسل برجاله ، في الجنازة والمآتم ونفس الشيخ على يوسف عدو مصطفى كامل والمنافس الوحيد له في جميع أموره ، حضر المآتم والميالي الثلاث الأول وكذا عرفى باشا من رجاله وأخذوا يرشعون من يوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل يوسف المويلحي أو عرفى باشا وبعضهم رشح الشيخ على يوسف نفسه .

كل هذا لم يفد ، وفي يوم انعقاد الجمعية العمومية التي كنت قد « دعوت » اليها يوم ١٤ فبراير أي بعد الوفاة بأربعة أيام ، انتخبت بالاجماع .

يوم انتخابي - محمد فريد - طلبني الحديو بالتليفون فتوجهت الى سراي عابدين بعبد الظهر فقابلني على الفور وعن نتيجة المقابلة كتب محمد فريد « رأى الرجل اننى لست ممن يطيعون أوامر طاعة عمياء فأخذ يدس الدسائس لاستقاطي من ناحية ويظهر لي في التودد من ناحية أخرى .

● وفور انتخاب محمد فريد واضطلاله بأعباء الزعامة جمع اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٢٤ فبراير ١٩٠٨ وكان أول قراراتها المطالبة بإلغاء المحكمة المخصصة التى ألفت لمحاكمة من يتهم من المصريين بالاعتماد على ضباط وجنود جيش الاحتلال ، وأرسل محمد فريد رسالة الى الخديو يقول فيها :
فلتمس من سموكم إصدار أمركم العالى بنسخ الذكريات الصادرة فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصصة التى لها فى نفوس المصريين وقع أليم خصوصا بعد حادثة دنشواى المشؤومة حتى يحى ذكرها ويزول أثرها وقد شمل عفوكم الباقين من شهدائها على قيد الحياة فليكن فى الغائيا بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنعوا بناء على حكمها فتنهمل كلومهم وترتاح نفوسهم .

● أسند محمد فريد رئاسة تحرير اللواء الى الشيخ عبد العزيز جاويش وكان قد تعرف اليه لأول مرة فى مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر عام ١٩٠٥ وفى عيد الشيخ جاويش طفر اللواء طفرة هائلة وقد بقى الشيخ يرأس تحرير صحف الحزب الوطنى حتى فبراير ١٩١٢ .

وقد قدم الشيخ عبد العزيز الى المحاكمة فى يوليو - أغسطس ١٩٠٨ فيما سمي بقضية الكاملين بتهمة اهانة وزير الحربية ونشر أخبار مثيرة للخواطر وقد ترفع عن الشيخ أحمد لطفى السيد ، واسماعيل شيمى بك وقد قضت المحكمة ببراءة الشيخ من تهمة نشر الخبر الكاذب ومعاقبته بغرامة عشرين جنيها عن تهمة اهانة وزير الحربية وفى الاستئناف (٣٠ أغسطس) قضت المحكمة ببراءة الشيخ من التهمتين معا . وكانت هذه القضية - كما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى - فوزا كبيرا للحركة الوطنية وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هبة الوزارة » .

وقدم الشيخ عبد العزيز جاويش الى المحاكمة مرة ثانية لأنه نشر مقالا عن « ذكرى دنشواى » وبراءت المحكمة الشيخ ولكنها غرمتة ٤٠ جنيها وفى محكمة الجنج المستأنفة وكانت برئاسة بوغوص بك أغوبيان قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩١٩ بحبس الشيخ ثلاثة أشهر .

● وأعلن محمد فريد أكثر من مرة عن معارضته للخديو عباس حلمى وأبدى تخوفه من تكرار زيارات السير الدون جورست المعتمد البريطانى لقصر عابدين وكتب فى اللواء أكثر من مقالة معارضا فيها لسياسة التودد للاحتلال البريطانى التى سار عليها الخديو : وفى ١١ ابريل ١٩٠٨ كتب يقول ان الحركة الوطنية شديدة وتيارها قوى ولا بد من نيل الأمة الدستور سواء رضيت بطانة الأمير أم لم ترض .

والأمة تعتقد أن الحديو عباس حلمي الثاني كان يمينها بالدستور لغاية
مخصصة ولما نالها قلب بها ظهر الجن » .

وعندما قال الحديو لمسيو جان رود مكاتب جريدة الطان الفرنسية في
ابريل عام ١٩١٠ ان رجال الحزب الوطنى قوم متسرعون جدا أخروا تقدم البلاد
الطبيعى بالخافهم فى مطالب سابقة لأوانها وهصحوبة بالضوضاء » ، رد فريد على
ذلك الحديث بمقالين مؤكدا أن مبادئ الحزب الوطنى لم تتغير من عام ١٩٠٧
ولازال أساسها طلب الجلاء والدستور ولن نكل عن المطالبة بهما حتى ننالهما
« الجلاء والدستور » ولا يقعدنا عن السير فى طريقنا ما نراه من مظاهر الوفاق
بين الانجليز والحديو ولا ينتقص من هممنا رميننا بأننا متسرعون .

● وفى نوفمبر ١٩٠٨ استقالت وزارة مصطفى فهمى باشا وتألقت
وزارة بطرس غالى باشا بعد أن قضت فى الحكم ثلاثة عشر عاما وسميت
« بأطول الوزارات عمرا - وبدأ الحزب الوطنى بقيادة فريد ينظم المؤتمرات
الوطنية فى داخل البلاد كما راح - بقيادة فريد أيضا - ينشئ مدارس
الشعب الليلية وفى تلك المدارس كان الشعب يتعلم بالمجان القراءة
والكتابة ودروس الدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامى وكان الشباب يتطوع
للتدريس فى تلك المدارس التى أنشئت فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا
والعباسية .

واهتم الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد بإنشاء النقابات العمالية وبالحركة
التعاونية .

وكانت الحكومة قد خشيت من تنامى الحركة الوطنية فاعادت قانون
المطبوعات فى مارس ١٩٠٩ ، واحتججت اللجنة الادارية للحزب الوطنى على
ذلك وسيرت المظاهرات الشعبية ، وقد قدم بعض الشباب الى المحاكمة بسبب
تظاهرهم ضد قانون المطبوعات على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه عندما
تحدثنا عن أحمد حلمى .

● اهتمت الحركة الوطنية بقيادة محمد فريد بالدعاية للقضية المصرية
فنظمت مؤتمرا للشباب فى جنيف (سبتمبر ١٩٠٩) واشترك فى هذا المؤتمر
محمد فهمى وعلى الشمسى ومحمد لطفى جمعة وحلمى مسلم ، وعثمان فايد
وقدمت فى هذا المؤتمر أبحاث عديدة : نظام الحكم فى مصر لمحمد فريد : نهضة
الشرق ومصر للاستاذ محمد لطفى جمعة ، سياسة الانجليز فى مصر للاستاذ
أحمد لطفى السيد : الحركة الوطنية ومستقبلها لتيودور رودستين ، السودان
المصرى لمصطفى الشوربجى وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال الانجليزى

والمطالبة بالجلء والدستور كما اشترك محمد فريد فى مؤتمر السلام باستوكهلم
(أغسطس ١٩١٠) .

وفى سبتمبر ١٩١٠ نظم الحزب الوطنى بقيادة فريد مؤتمرا هاما وخطيرا
فى بروكسل بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس معالجة للاحتلال
البريطانى وقد اشترك فى هذا المؤتمر العديد من زعماء العالم مثل كير هاردى
زعيم حزب العمال فى بريطانيا وقد قرر المؤتمر عدم شرعية الاحتلال البريطانى
وضرورة الجلاء العاجل عن مصر ووجوب رد الدستور الى مصر ، وبطلان اتفاقية
السودان ووجوب الغاء قانون المطبوعات وقانون الاتفاقية الجنائية وقانون النفى
الادارى وقد أفردت فى كتابى عن محمد فريد وكتابى عن أمين الرافعى صفحات
عديدة من كل المؤتمرات الوطنية التى نظمها الحزب الوطنى أو اشترك فيها
فى أوروبا وكان من بين ما قلناه فى كتابى : محمد فريد - ذكريات ومذكرات :
دعا محمد فريد قبل أن يدخل السجن الى تأسيس جمعية السلام العام فى وادى
النيل يكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم فى برن (سويسره) وقد
تم تأليف الجمعية وانتخب فريد رئيسا لها .

وقد بدأ فريد يهيم بمؤتمرات السلام التى عقدت ١٧ مرة قبل أن تعقد
مؤتمرها عام ١٩١٠ فى استوكهلم ، وكان محمد فريد أول مصرى يشترك
فى تلك المؤتمرات وقد انتخب محمد فريد وكيلا لمؤتمر السلام الذى عقد
فى صيف عام ١٩١٢ وفى عام ١٩١٣ (١٥ أغسطس) سافر من جنيف الى هولندا
ومعه وفد مصرى واشترك فى مؤتمر السلام الذى عقد هناك وحضر أغلب الجلسات
ولم يسمح له بالكلام فى القضية المصرية لأنه سبق أن تحدث عنها فى مؤتمر
١٩١٢ .

وفى عام ١٩١١ حوكم محمد فريد بدعوى « تحسين كتاب وطنيتى » للشيخ
على الغاياتى ، وكان محمد فريد قد كتب مقدمة لهذا الكتاب عن الشعر ودوره
فى تربية الأمم وقد أنهى محمد فريد المقدمة بقوله : فعلى حضرات الشعراء أن
يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح فى أيام معلومة ومواسم معدودة وأن
يستعملوا هذه المواهب الربانية فى خدمة الأمة وتربيتها بدل أن يصرفوها فى
خدمة الأغنياء وتمليق الأمراء والتقرب الى الوزراء فالحكام زائلون والأمة باقية
والسلام على من سمع ووعى ووفق لخدمة بلاده وسعى فان سعيه سوف يرى ثم
يجزى الجزاء الأوفى .

وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد قدم للديوان أيضا وقد جاء في ذلك الديوان قصائد بلغت درجة هائلة من العنف والثورة من بينها - مثلا - قول الغيايى يصف ولاية مصر وقتذاك :

ولاية أقسموا أن يسجدوا كلما رام العدا منهم مراة
وعن الوزارة القائمة وقتذاك قال الغيايى :

ألا ، يا مصر ان الوزارة نعمة ولا بلغت ممسا نروم مراما
تحاول أن تعدو علينا بائها ولكن ستلقى دون ذلك آناما
وزارة خداع أقامت بيننا يد الحاكمين الآسين فقاما
وقول الغيايى فى الحديو عباس حلمى الثانى :

ونيسأس من آمالننا فىك كلما قضيت علينا أن نكون غضابا
وأرضيت أعداء البلاد وأهلها وأصليتنا بعد (الوفاق) عذابا
وقال فى ابراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى :

هل خال ابراهيم عند وفاته أملا من الآمال دون حياته
حتى كأن الموت من رغباته ليكون فى الأحياء بعد مماته

وكانت المحاكمة أمام محكمة جنايات مصر (٢٣ يناير ١٩١١) برئاسة
المستر دلبروجلى وعضوية كل من أحمد ذو الفقار بك وأمين بك على ، وجلس فى
كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك الذى رأس الوزارة بعد ثورة ١٩١٩ وقضت
المحاكمة بحبس محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ وقام محمد فريد بتنفيذ الحكم
وقضى فى السجن تلك المدة (من ٢٣ يناير ١٩١١ الى ١٧ يوليو ١٩١١) وقده
رفض محمد فريد الوساطة التى شرع بعض الشخصيات الكبيرة كلطفى السيد
القيام بها لإخراجه من السجن ، وزاره - فى سجنه - كولس باشا مدير مصلحة
السجون طالبا منه تخفيف لهجته ، لا تغيير مبادئه ، وكان محمد فريد حازما
فعندها قال له كولس باشا بعد أن رفض ما عرضه عليه كولس باشا : أنت
أذن تريد قضاء الستة شهور فى السجن ، قال محمد فريد : نعم وأزيد عليها
يوما ان أردتم .

● ولما لم تتغير لهجة محمد فريد بعد خروجه من السجن ، بل
ضاغف من حملاته على الاحتلال البريطانى رأت الحكومة أن تعيده الى السجن
فاذا ما خرج منه أعيد اليه من جديد ، وقد بدأت النيابة التحقيق معه ، فى خطبته
التي ألقاها فى المؤتمر الوطنى فى ٢٢ مارس ١٩١٢ ورفعت الدعوى العمومية

عليه ونظرت في ٣٠ أبريل ١٩١٢ أمام محكمة الجنايات ذاتها برئاسة مستر دلبروجلي وعضوية محمد توفيق رفعت ، وعلى ذو الفقار وقضت بحبسه مع الشغل غيابيا ولكنه كان قد ترك مصر سرا في ٢٦ مارس ١٩١٢ ، وكان اسماعيل لبيب بك قد قطع لنفسه تذكرة على الوابور الروسي الملكة أوجا ، وكان قد تقرر أيضا أن يتخلف اسماعيل لبيب ويحل محله محمد فريد ، لم يخبر محمد فريد أحدا سوى زوجته وقد طلب منها ألا تخبر الأولاد ولا أحدا من العائلة وأفهمتها - محمد فريد - ضرورة سفرى وبما أن الجرائد ستأتى فى الصباح وبها تفصيلات استجوابى أمام النيابة فلتحجزها حتى لا يطلع عليها الأولاد وبما أنها امرأة عاقلة وفاهمة خطر مركزى قبلت القضاء بالرضا وشجعتنى على السفر وتحمل مشاق النفى أولى من السجن . وبعد قيام السفينة دفعت أجرة السفر ولم أعلم القومسير باسمى وأظنه هو ومن بالوابور لم يعرفوا اسمى ولما اقتربنا من بيريه ثغر اليونان بقيت بالسفينة حين اقلاعها ولما وصلنا أزهير نزلت الى البر وبعثت بتلغراف للشيوخ جاويش أخبره بحضورنا .

● واستمر محمد فريد فى كفاحه خارج مصر : حضر أول ما حضر مؤتمر السلام فى جنيف (سبتمبر ١٩١٢) وسافر الى السويد وبلجيكا ورأت الحكومة أن تضاعف من حملاتها ضد الصحف الوطنية فعطلت اللواء تعطيلاً نهائياً فلما أصدر الحزب جريدة العلم ، عطلت العلم ، فأصدر الحزب الشعب ، وهكذا كانت الحكومة تصادر الصحف الوطنية وكان الحزب يصدر صحفا أخرى بأسماء أخرى ولكن لها نفس الطابع ونفس الطريقة فى الإخراج ونفس الكتاب وكانت وزارة محمد سعيد باشا قد استقالت وتلتها وزارة حسين رشدى باشا (أبريل ١٩١٤) وتوالت الأحزاب فى مصر الى أن أعلنت الحماية الانجليزية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتم خلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ وبدأت مصر تحت الحماية البريطانية مرحلة كانت من أقسى مراحل تاريخها .

● اضطهدت الحكومة الوطنية المصريين وشتمت شمل الحزب الوطنى وطاردت رجاله كما يقول أستاذنا الرافعى وضبطت أوراقه ودفاتره وسجلاته وسنتت كل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف وفى معتقلات درب الجماميز وطره والجيزة وسيدى بشر وسجن الحدارة بالاسكندرية ونفت بعضهم الى مالطه وأوروبا فمن الذين أصابهم الاعتقال - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - مع حفظ الألقاب - أحمد لطفى ، وعلى فهمى كامل وعبد الله طلعت وعبد اللطيف الصوفانى (وقد وضع تحت

المراقبة في دمنهور) وكذلك عبد المقصود متولى ، محمد زكى على ، أحمد وفائق ، أمين الرافعى ، عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى الشوربجى ، اسماعيل حافظ ، محمد فؤاد حمدى ، ابراهيم رياض ، د . عبد الحليم متولى ، د . عبد الفتاح يوسف ، أحمد رمضان زيان ، اليوزباشى حافظ محمود قبودان ، اليوزباشى أحمد حمودة ، فؤاد عثمان ، محمد الشافعى ، مصطفى حمدى ، يعقوب صبرى ، أحمد نبيه قبودان ، د . حسن نور الدين ، اسماعيل حسين ، الشيخ ابراهيم مرونى : ومن نفوا الى أوروبا د . نصر فريد ، عبد الغفار متولى ، محمد عوض . محمود ابراهيم الدسوقي ، محمد عوض جبريل ، حامد العاليل ، حامد المليجى ، سلامة الخولى ، على فهمى خليل ، الأمير العطار الخ الخ .

● عندما قرر السلطان حسين كامل - وكان قد تلقى السلطة بأمر الانجليز - زيارة مدرسة الحقوق فى ١٨ فبراير ١٩١٥ ، امتنع الطلاب عن تلقى الدروس ، وكانوا قد أذاعوا - فى اليوم السابق - أن والد زميل لهم قد توفى وأن الجنازة ستشيع فى الساعة التى كانت قد حددت لزيارة السلطان للمدرسة واعتبر الانجليز والسلطان هذا التقيب مظهرة صامتة ضد الحماية البريطانية . وتقرر فصل ٥٤ طالبا من طلبة المدرسة من بينهم أحمد مرسى وصبرى أبو علم وأمين خليفة أبوزيد ويوسف الجندي وأحمد لطفى وأحمد والى الجندي ، ومحمد فكرى أباطة و . و . كما حرمت المدرسة من الامتحان ١٨ طالبا .

● أبدى الشعب غضبه على السلطان حسين فأطلق الرصاص عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات بالمنصورة أثناء مرور موكبه بشوارع عابدين ولم يصيب السلطان بأذى وإنما أصيبت عربته بثقوب بسيطة ومع ذلك حوكم القاتل أمام مجلس عسكري بريطاني وقضى عليه بالاعدام ، ونفذ الحكم شنقا فى ٢٤ ابريل ١٩١٩ .

● فى ٢٩ يناير ١٩١٦ حدثت مظاهرة هى الأولى من نوعها : كانت قوات الاحتلال تجمع الرديف من الأرياف قهرا وكانت تسمى معاملتهم فاجتمع الألوف منهم فى ثكنات عين شمس وساروا فى شكل مظاهرة الى ميدان عابدين .

وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى وحدث اضطدام بينهم وبين البوليس وأصيب من رجال الرديف عدد كبير باصابات بالغة وعندما اقتربت الحرب العالمية الأولى من نهايتها كان محمد فريد فى أوروبا يعانى الفاقة والمرض وكان زعماء الحزب الوطنى اما فى السجون واما فى المعتقلات واما فى المنفى

فى أوروبا وكان سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية قد بدأ يعمل على تأليف جماعة - عبد الرحمن الرافعى - لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها وكان الأمير عمر طوسون بدوره يعمل على تكتيل القوى الشعبية لنيل هذا الغرض وقيل ان حسين رشدى باشا نفسه قد جالت بذهنه تلك الفكرة وان كان لم يصدر عنه - عن حسين رشدى باشا - ما يؤكد هذا المعنى .

ولكن الذى لا جدال فيه ولا شك ، ان صاحب الفكرة الأولى فى تشكيل وفد مصرى ينوب عن البلاد فى التحدث باسمها هو الأمير عمر طوسون وخاصة أن سعد زغلول نفسه قد أكد ذلك ونسب الفضل فى تلك الفكرة الى عمر طوسون .

● وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ قابل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى - وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية - السير ريجنالد ونجت المعتمد البريطانى فى مصر للحديث معه فى مستقبل مصر بعد الحرب ونصح ونجت الزعماء الثلاثة ألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة ، واستنكر سعد صدور هذا الكلام لأنه منتخب عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابه - كما قال - بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشتر فى انتخابه وكذلك الأمر مع على شعراوى وعبد العزيز فهمى .

وقال ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها وسأل ونجت ما هى أغراض المصريين ؟ وقال على شعراوى : اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر ، واندعش ونجت قائلا : اذن أنتم تطلبون الاستقلال .

وقال سعد : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ .

وقال ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الطعام أزيد من اللازم تخم .

وقال عبد العزيز فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلاد كانت تطلب الاستقلال وغاية

الأمر أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان في كل جهة فلازال الاعتراض الوارد على طريقه الحزب الوطني في تنفيذ مبدئه الأساسي الذي هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال العام فان جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الاجراءات أسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة الجريدة وكان مقصدهم الاستقلال التام وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطني وذلك معروف للجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مباغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا .

وينتهي الحوار بعد أن يعرض سعد زغلول تحالفا مع بريطانيا « ونعطي ضمانا معقولة على عدم تمكن أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيهما ضمانا في طريقهما للهند وهي قناة السويس بأن تجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ، ينتهى الحوار بأن يعتبر ونجت « المحادثات بينهم غير رسمية بل بصفة حبية ، فاني - ونجت - لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد » .

● ويتألف الوفد المصرى بعد تلك المقابلة برئاسة سعد زغلول وعضوية على شعراوي ، عبد العزيز فهمي ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتي ، محمد علي علوبة ، وكلهم كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود وطفى السيد .

وكانت مهمة الوفد كما في المادة الثانية من قانونه السعى بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعى سبيلا الى استقلال مصر استقلالا تاما . كان ذلك في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ثم تم اضافة مصطفى النحاس وحافظ عفيفي بناء على قرار من الوفد وليس بناء على رغبتهما باعتبارهما يمثلان الحزب الوطني كما قرر الوفد ضم حمد الباسل ، اسماعيل صدقي ، محمود أبو النصر ، سينوت حنا ، جورج خياط . واصف غالى ، حسين واصف ، عبد الحلق مدكور وطلب الوفد في ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الترخيص له بالسفر وكان سعد باشا قد طلب الى قيادة الجيش الانجليزى جواز سفر له ، ولأعضاء الوفد للسفر الى انجلترا وردت السلطة العسكرية بأن الطلب سينظر ثم أجابت - بعد استعجاله الطلب - أنه قد عرضت صعوبات تمنع اجابة الطلب في الوقت الحاضر وهتى زالت تلك الصعوبات . تبادر السلطة العسكرية باعطاء سعد وصحبه الجوازات التي

يطلبونها • وبدأ الوفد اجتماعاته • وكان أول اجتماع له في منزل حمد الباسل
باشا •

واشتدت قوة الحركة الوطنية التي حركها نأليف الوفد المصري وكانت
وزارة حسين رشدي باشا قد استقالت ، ورفض السلطان فؤاد تلك الاستقالة
ولكن رشدي باشا أصر على الاستقالة في ٢٣ ديسمبر ١٩١٨ ولم تقبل الاستقالة
الا في أول مارس ١٩١٩ بعد أن اندلعت الثورة في ٩ مارس ، ١٩١٩ اثر اعتقال
سعد وصحبه ا

● كانت بداية الثورة في يوم الأحد ٩ مارس بمظاهرات سلمية قام بها
الطلبة وكان طلبة مدرسة الحقوق أول من تظاهروا وأضربوا عن الدراسة وبعد
الطلبة كان العمال فالموظفون فالسيادات الى أن عمت الثورة كل أنحاء البلاد
وشملت كل فئات الشعب وطبقاته ، وفشلت سياسة القمع التي لجأت اليها
السلطات البريطانية للقضاء على الثورة فعمدت الى محاولة احتوائها ، أفرجت
عن سعد وصحبه في ٧ ابريل ١٩١٩ ، ألف حسين رشدي باشا وزارته الرابعة ،
سافر الوفد المصري الى باريس ، استمرت الثورة عاد رشدي باشا الى الاستقالة
في ٢١ ابريل ١٩١٩ ، رخص لوكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، ألف محمد سعيد
باشا وزارته في ٢١ مايو ١٩١٩ ، تزوج السلطان فؤاد في ٢٤ مايو ١٩١٩ من
كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ، بدأ الافراج عن بعض المعتقلين ، مات محمد
فريد في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، عجزت الأحزاب بما فيها الوفد المصري عن إعادة
رفاته وكان قد دفن في ألمانيا ، مواطن مصري عادى هو الحاج خليل عفيفي من
الزقازيق تكفل وحده بنقل رفات الزعيم العظيم وتحمل في سبيل ذلك الكثير
من العقبات ، وخاصة في ألمانيا التي كانت تمنع نقل رفات من دفنوا بها
خارج ألمانيا •

● وكما هي عادة بريطانيا عندما تريد تميع احدى القضايا ألقت الحكومة
البريطانية لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر لمعرفة الأسباب التي دفعت الفلاح
المصري في الحوادث الأخيرة الى الهياج وبحث التعديلات المرغوب فيها لتوسيع
اختصاصات الهيئات العامة والاصلاح الاداري وبحث مسألة التعليم ، ونظام
البلديات و •• و ••

استقالت وزارة سعيد باشا ، ألف يوسف وهبة وزارته في ٢١ نوفمبر
١٩١٩ استاء الأقباط من موقف رئيس الوزراء في الكنيسة المرقسية الكبرى
وبرئاسة القمص باسيلوس وكيل البطريركية ، احتج أكثر من ألفي شخص

حضروا ذلك الاجتماع لدى يوسف وهبه لقبوله الوزارة ، أعلنوا مقاطعتهم للجنة ملنر ، وصلت اللجنة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، قاطعها الشعب كله ، ولد فاروق ابن أحمد فؤاد في ١١ فبراير ١٩٢٠ ، استقال وهبه باشا في ١٩ مايو ١٩٢٠ ، ألف نسيم باشا وزارته الأولى ، اعتدى عليه شاب اسمه ابراهيم حسن مسعود محكمة عسكرية بريطانية حاكمت الشاب ، فقضت عليه بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم ، سافر الوفد برئاسة سعد زغلول الى لندن لمفاوضة بريطانيا في ٥ يونيو ١٩٢٠ قدم لورد ملنر مشروع معاهدة ثم قدم مشروعا آخر في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ رأى الوفد استشارة الأمة في مشروع ملنر ، عارض الحزب الوطني المشروع ، قطعت المفاوضات في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، سافر الوفد الى باريس في ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ، واستقال لورد ملنر لأنه اختلف مع زملائه الوزراء حول مشروعه وكان وزيرا للمستعمرات وكانت الاستقالة في يناير ١٩٢١ خلفه ونستون تشرشل وقبل أن يتسلم تشرشل عمله في وزارة المستعمرات اعتبر في تصريح له - مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية المرة !! ، أبلغت بريطانيا مصر في ٢٦ فبراير ١٩٢١ أنها تعتبر الحماية البريطانية علاقة غير مرضية ، دعت بريطانيا مصر الى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا في مصر وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصري .

● استقالت وزارة نسيم باشا في ١٥ مارس ١٩٢١ وجاءت وزارة عدلى بعدها بيومين ، وافق عدلى على مبدأ المفاوضات وتبادل عدلى وسعد البرقيات ، عاد سعد زغلول الى مصر في أواخر نوفمبر ١٩٢٠ .

● كان الانقسام الداخلى الذى ألم بالبلاد في عام ١٩٢٠ أخطر انقسام شهدته مصر في تاريخها الحديث : لم يعد بمصر كلها الا السعديين ، الممالئين لسعد والعدليين ، الممالئين لعدلى : أغلبية الشعب مع سعد زغلول ، الحكومة بكل نقلها ، وبعض الصفوة المختارة مع عدلى يكن : سعد يرى أنه ينبغي أن يقوم بالتفاوض مع الحكومة البريطانية بصفته زعيما للشعب ورئيسا للوفد ، عدلى يكن يرى أن الحكومة البريطانية لابد وأن تتفاوض مع الحكومة المصرية . سعد زغلول يقول : رئيس الوزارة المصرية ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرفع بأشارة من المندوب السامى البريطانى ، فى مصر وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يكون بازا رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام لأنه يدين له بمركزه فاذا طلبنا الرئاسة فأننا نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها وهو مؤيد من الأمة وليس مرتكزا على

قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه
أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا .

عدلى يكن باشا : يرى العكس تماما :

كان عدلى يكن باشا يرى أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال من الأحوال
أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة تقوم بالتفاوض ولا يكون هو رئيسها وخاصة
إذا ما كان موضوع التفاوض يعد من القضايا الوطنية الكبرى .

والجدير بالذكر أن عدلى يكن باشا كان على ثقة مطلقة - وربما لعلاقاته
بكثير من أقطاب الوفد - أن الحلاف بينه وبين سعد زغلول سوف يؤدى بالقطع
الى انشقاق خطير داخل الوفد وأن أغلبية الوفد ستؤيده .

● وصف فكرى أباطة هذا الانقسام فى صفوف الشعب فأجاد الوصف
اذ قال تحت عنوان سعدىست وعدلىست (الأهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٢١م) .

عدلىست ، سعدىست نقطتان حديثتان تدلان على مذهبين حدينيين ثم يقول :
لو وليتمونى أيها المصريون زمامكم يوما واحدا لقبضت بكل احترام على سعد
وعدلى ووضعت يدي على أموال الوفد الأصل ، والوفد الرسمى وكونت من الأمة
المتناثرة الأجزاء كتلة واحدة ، أقذف بها فى وجه الانجليز منى وثلاث ورباع
الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا ، فاما الى الصدر واما الى القبر ، .

● حتى الوفد ذاته انقسم من داخله حول موضوع التفاوض مع بريطانيا .
استقال فى ١٨ ابريل ١٩٢١ من أعضاء الوفد : على شعراوي ، وكانت أغلبية
أعضاء الوفد قد رأت عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات مع عدم محاربة الوزارة
فيها ، ولكن سعد زغلول لم يكثر برأى الأغلبية ورأى اعلان عدم الثقة بالوزارة
اعتراض بعض أعضاء الوفد على عدم انصياع سعد لرأى الأغلبية وعبروا عن
معارضتهم فى بيان نشره فى الصحف وكان هؤلاء المعارضين : محمد محمود ،
حمد الباسل ، عبد اللطيف المكباتى ، أحمد لطفى السيد ، محمد على علوبة ،
وكان هؤلاء قد كتبوا رسالة الى سعد يسجلون فيها اعتراضهم على موقف
سعد ، ونشروها فى الصحف وجاء فيها : تقول والأسف يملأ قلوبنا انكم
- يا سعد - بغير اجازة الوفد ، بل خلافا لقراراته الصريحة ، قد أعلنتم عدم
الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ما عدا شرط رئاسة الوفد - وكان
سعد قد اقترح أن يتولى هو رئاسة وفد المفاوضات ولكن عدلى يكن رئيس الحكومة

قد رفض هذا الشرط وأصر على أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس وفد المفاوضات - ان شرط رئاسة الوفد - هكذا قال الأعضاء المعترضون - نراه لا يقدم أو يؤخر شيئاً في حسن سير المفاوضات . فعلتم هذا فلماذا عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صميمهم عليها وأستهنتم برأي الأكثرية مرة أخرى وجئتم بمثال على ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتي - : لقاء هذا الاستثنائي بالرأي والانفراد بالعمل لا يسعنا حقاً وعدلاً إلا أن نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذي نجم عن انتحاء هذا النحو الذي طالما سعينا في اتقائه إلى حد مجازاة بعضنا إياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافاً لخطة ، والآن نرى أن الواجب الوطني يقتضي علينا أن نعلن نقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين والأغراض التي يجب عليهم السعي لبلوغها : والخطة الملى - في رأي هؤلاء المعترضين - عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعاً لخطة الوفد منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التي أبدتها الأمة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح » .

● رأى سعد زغلول أن ينشر على الرأي العام بياناً يوضح فيه وجهة نظره نشره في ٢٩ أبريل عدد فيه - في البيان - الوسائل التي اتبعها في تلافي الخلاف وحسمه ابتعاداً عن الانقسام واستبقاءاً للوحدة وكيف أنه لم ينجح ، أكد سعد في بيانه أن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر في العمل ، رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية وفي تبادل الثقة والاخلاص ، وأطلق سعد على المعترضين على رأيه ، وصف المنشقين وقد سمل ذلك الوصف كما يقول الاستاذ عبد الرحمن الراجحي كل مخالف لسعد في رأيه . .

وقد انضم إلى هؤلاء المنشقين من أعضاء الوفد : عبد العزيز فهمي ، ود ، حافظ عفيفي وعبد الحالق مذكور ثم استقال من الوفد - في يونيو - جورج خياط ، ولم يبق مع سعد من أعضاء الوفد إلا مصطفى النحاس ، واصف غالي ، سينوت حنا ، ويصا واصف ، على ماهر وجندت المظاهرات للتهتاف بسقوط المنشقين ووقع بعض الجرحى وخاصة في طنطا .

● شكل عدلى يكن وفد المفاوضات برئاسة وعضوية حسين رشدي اسماعيل صدقي ، محمد شفيق - من أعضاء الوزارة وأحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ويوسف سليمان من الوزراء السابقين وكان ذلك في

١٦ مايو ١٩٢١ ووصل الوفد الى لندن في ١١ يوليو ١٩٢١ وأجرى مفاوضات مع اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية الذي قدم مشروعا أسوأ من مشروع لورد ملنر .

فشلت المفاوضات ، عاد عدلي يكن في ٥ ديسمبر ١٩٢١ ليقدم استقالته بعد ثلاثة أيام لأن المفاوضات لم تسفر عن تحقيق برنامج الوزارة ، لم تقبل الاستقالة عاود الاستقالة من جديد ، قبلها الملك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ . كان من المنتظر أن تلتئم الصغوف بعد فشل المفاوضات غير أن الفرقة قد زادت والانقسام قد استشرى .

● وكانت سلطات الاحتلال قد حذرت سعدا من القاء الخطب وحضور الاجتماعات العامة والكتابة في الصحف السياسية وأمرته بخادرة القاهرة والاقامة في الريف كما أصدرت أمرا لعدد من زعماء الوفد - فتح الله بركات عاطف بركات ، مصطفى النحاس ، صادق حنين ، مكرم عبيد ، جعفر فخري ، سينوت حنا ، أمين عز العرب - بالنوجه الى بلادهم وعدم التدخل في الشؤون السياسية : قال سعد : كلمته المعروفة : ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات فانذا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء .

وكانت اجابة كثيرين من الذين أبعادوا كاجابة سعد .

● وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ كان سعد في السويس ومعه فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وسينوت حنا ومكرم عبيد وبامر من المارشال اللبى في طريقهم الى عدن ثم جزائر سيشيل - في المحيط الهندي على مقربة من جزيرة مدغشقر - وظلوا جميعا في المنفى هناك وتم نقل سعد الى جبل طارق - في ١٨ أغسطس ١٩٢٢ - مراعاة لظروفه الصحية ، وعاد بعض أعضاء الوفد (المنشقين) الى الوفد مؤقتا ، وأعلن الوفد في ٢٣ يناير ١٩٢٢ المقاومة السلبية وعدم التعاون السياسى وأعلن عن ضرورة مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات البريطانية .

● في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وكان عبد الحالى ثروت باشا قد ألف الوزارة ، بعد شهرين بقي فيها المنصب شاغرا بعد استقالة عدلي - أصدرت الحكومة البريطانية ما سمي بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنبى الحماية البريطانية على مصر وأصبحت بذلك التصريح مصر دولة مستقلة ذات سيادة ونص التصريح على أنه الى أن يحل الحين الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقيات بين جلالة الملك وبين الحكومة المصرية تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور :

- (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .
 (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
 (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
 (د) السودان .
- وحتى تهرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن . .

● عقب موافقة البرلمان البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير ٢٢ قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ الدول الأجنبية بأن انتهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر وان سلامة مصر ورفاهيتها ضروريتان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها .

وتؤكد بريطانيا فى تبليغها هذا أنها - أى الحكومة البريطانية - ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ، تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية وقد تحدثت تلك الخصوصية فى التصريح الذى اعترفت فيه بريطانيا ، بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ورأت بريطانيا أن أية محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر سوف تعتبر عملا غير ودى وتعهد كل اعتداء موجه الى الأراضى المصرية عملا يجب أن نمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها .

● وكانت وزارة ثروت باشا قد ألقت برئاسته فى أول مارس ١٩٢٢ وعضوية اسماعيل صدقى وابراهيم فتحى وجعفر ولى ومصطفى ماهر ومحمد شكرى ومصطفى فتحى وحسين واصف ، وواصف سمكة ، وقد أعلن السلطان أحمد فؤاد نفسه ملكا فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وفى هذا اليوم أعلن استقلال مصر ولكن فى ٢٥ ابريل ، من نفس العام - أى بعد ما يقرب من شهر ونصف فقط - انتهكت بريطانيا هذا الاستقلال فقامت السلطات البريطانية فى مصر باعتقال بعض أعضاء الوفد : حمد الباسل ، ويصا واصف ، مرقص حنا ، واصف غالى ، علوى الجزار ، جورج خياط ، مراد الشريعى وقدمتهم للمحاكمة بتهمة طبع وتوزيع منشور يحرض لكرامية واحتقار حكومة جلالة ملك مصر وذلك فى ٩ أغسطس ١٩٢٢ وبعد يومين قضت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية بالاعدام واستبدلت القيادة البريطانية العامة بحكم الاعدام بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه وأفرج عنهم فى ١٤ مايو ١٩٢٣ .

والجدير بالذكر أن الزعماء السبعة المتهمين - وكان قد أطلق عليهم « سبعة أسود في قفص » - قد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة وقد انسحب الدفاع وكان من بينهم المحامي الانجليزى ماريونى الذى قال للمحكمة : أن كل طلب قدمناه رفضتموه والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا ، إلا أنكم غير مختصين ، ومادهتم قررتم أنكم : مختصون فلا عمل لنا هنا .

وكان من بين المنشورات ، منشور بعنوان : الى الأمام أيها المصريون « وقد وجد هذا المنشور عند مرقص حنا بك - كما قال أحد الشهود - ووجد عند أحد أعضاء الوفد كراسة حمراء فيها أسماء المحال التجارية الانجليزية فى مصر .

وكان حمد الباسل باشا قد قال فى المحكمة : باسم الوفد المصرى ، اننا ونحن الوكلاء عن الشعب المصرى المكلفون بالمطالبة باستقلاله لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ولو أن هذه المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جاداً وهو أن مصر دولة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا : لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا .

● فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ألف بعض الأعضاء المنشقين على الوفد والمتناولين لسعد « حزب الأحرار الدستوريين » واختير عدلى يكن لرئاسة ذلك الحزب ، وحزب الأحرار الدستوريين فى رأى البعض امتداد لحزب الأمة ، وفكرة الحزب قد دارت فى أذهان كثير من الشخصيات السياسية ، التى لم تكن تتفق وسعد زغلول فى آرائه السياسية وقد فكر فى انشاء الحزب عدلى يكن باشا فى عام ١٩٢١ ، ثم ترك الفكرة لتضج تماماً وقد اعترف عدلى يكن نفسه فى خطابه فى الاحتفال بقيام الحزب أنه وأنصاره تأخروا فى القيام بهذا الواجب الوطنى - انشاء الحزب - بسبب الظروف غير المناسبة والتى لا تزال قائمة الى الآن .

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو الدافع الأكبر وراء تجمع الشخصيات التى أقامت حزب الأحرار .

وهناك من يقول بأن كسر حدة زعامة سعد ، والتقليل من شعبيته كان وراء انشاء ذلك الحزب وقد اتخذ الحزب جريدة السياسة لساناً له تعبر عن آرائه وتخوض معاركه ورأس تحرير تلك الجريدة د. محمد حسين هيكل وقد لعبت صحيفة السياسة أخطر الأدوار فى حياتنا الصحفية والسياسية ، وكانت سبباً مباشراً فى قيام صحافة الرأى فى مصر على أساس من الفن الصحفى الحديث ، وكان حافظ عفيفى باشا هو صاحب امتياز تلك الصحيفة ولكن د. هيكل كان

عبر المسيطر على توجيه سياستها ولم يكن يسمح لممثل رأس المال بأن يتدخل في عمل الصحيفة .

نودى بعدلى يكن رئيسا للحزب عقب فراغه من اللقاء خطبته وتحول المجتمعون الى جمعية عمومية للحزب وانتخبوا لجنة ادارية له وكان اول مجلس ادارة للحزب من عدلى يكن رئيس الحزب ومن وكيله مدحت يكن ومحمد محمود وكان محمد على علوبة سكرتيرا وابراهيم دسوقي اباطلة مساعدا للسسكرنبر وعبد اللطيف المكباتى امينا للصندوق .

● وصل الخلاف فى الراى الى حده الاغتيال فبينما كان حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك من أعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار خارجين من مقر الحزب الذى كان مقره جريدة السياسة فى شارع المبتديان وكانا يهتمان بدخول السيارة تقدم منهم أربعة مجهولون وأطلقوا عليهما الرصاص من مسدساتهم .

وقد وصف د . أحمد زكريا الشلق عملية الاغتيال هذه بأنها كانت أسوأ رد فعل لقيام الحزب والحادث حلقة من سلسلة نشاطات قامت بها إحدى خلايا العمل السرى فى مصر ، والنس كائنات ترتبط ببعض قيادات الوفد .

وكانت نتجه فى بداية أمرها الى اغتيال الشخصيات الرسمية الانجائزية لكنها هذه المرة اغتالت شخصيتين مصريتين وغير رسميتين وكان المقصود من عملية الاغتيال حسين رشدى وعدلى يكن وقد وصف عبد الفتاح عنايت الحادث وقال أن القتلة كانوا ابراهيم موسى ومحمود عثمان ومحمد فهمى وعبد الحميد عنايت : وان كنت أنا أشك فى معظم الأسماء التى أوردها عبد الفتاح عنايت أما شفيق منصور - فى بعض اعترافاته - فقد ذكر أنه اجتمع مع أحمد ماهر ، والنقراشى قبل الحادث ببضعة أيام وأنهم اتفقوا على أن يحصل الاعتداء على عدلى ورشدى بمناسبة قيام ذلك الحزب .

وأنا شخصيا أشك فى رواية شفيق منصور لأن معظم اعترافاته - وخاصة فى قضية السردار - لم تكن صحيحة .

● فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ استقالت وزارة عبد الخالق ثروت باشا بعد أن كانت قد شكلت لجنة لوضع الدستور وقد ذكرت جريدة الديلى تلجراف البريطانية أن الاستقالة كانت بسبب نزاع شخصى بين الملك ورئيس وزرائه

اذ كان الملك يرى ثروت واسع الحرية أكثر من اللازم والملك فى اعتقاد رئيس الوزارة أوتقراطى « حاكم بأمره » .

وخلفت وزارة توفيق نسيم وزارة ثروت ، اشترك فيها اسماعيل سرى . أحمد ذو الفقار ، يحيى ابراهيم ، محمد توفيق رفعت ، محمود فخري ، يوسف سليمان ، أحمد على ، محمد ابراهيم ، محمود عزمى - وهو غير الصحفى المعروف - ولم تبق وزارة توفيق نسيم فى الحكم سوى شهرين فقط اذ استقالت فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بعد أن وافقت على حذف النصوص الخاصة بالسودان من مشروع الدستور وهى (المادة ٢٩ التى كانت تنص على أن الملك يلقب ملك مصر والسودان والمادة ١٤٥ التى تنص على أن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص) .

● وبعد شهرين من استقالة وزارة نسيم ألف يحيى ابراهيم وزارته واشترك معه فيها أحمد حشمت ، محمد محب ، أحمد زيور ، أحمد ذو الفقار ، محمد توفيق رفعت ، أحمد على ، محمود عزمى ، حسن حافظ ، فوزى جورجى المطيعي ، وقد صدر الدستور فى عيد تلك الوزارة فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ كما صدر فى عهد تلك الوزارة أيضا وفى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ - قانون الانتخاب وفى ٣ مارس ١٩٢٣ أفرج عن سبعة كما أفرج عن بعض المعتقلين وكان من بينهم المصرى السعدى ، حسين القصبي ، فخرى عبد النور ، الأميرالاي محمد -ود حلمي اسماعيل ، محمد نجيب الغرابلي ، راغب اسكندر ، عبد المقصود متولى ، صادق حنين ، عبد القادر حمزة ، أحمد وفيق ، كما أفرج عن بقية المعتقلين فى سيشل .

● وكان الملك فؤاد - تحت ضغط شعبى قوى - قد وقع دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ وهو أول دستور متكامل ويمكن القول بأنه من أهم الدساتير التى عرفها كثير من دول العالم وقتذاك . وكان قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ قد أعطى حق الانتخاب لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية وكان الانتخاب لمجلس النواب على درجتين بمعنى أن كل ثلاثين ناخب ينتخبون مندوبا عنهم يسمى المندوب الثلاثيني وهؤلاء « المندوبون الثلاثينيون » هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب وكان ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ يجرى انتخابهم على هذا الأساس بينما يتم تعيين خمس أعضاء المجلس بمرسوم ملكي .

● في ٩ مايو ١٩٢٣ اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني وقررت انتخاب حافظ رمضان (باشا) رئيسا للحزب بموافقة أحمد لطفى ، عبد اللطيف الصوفاني ، د. اسماعيل صدقي ، اسماعيل لبيب ، حسين خيرى ، محمد أحمد الشريف ، محمد فؤاد المنشاوى د. محمود ناشد ، عبد الرحمن الرافعى ، محمود نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد طليمات ، محمد زكى على ، أحمد وجندى ، مصطفى الشورىجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدى ، أحمد وقيق ، وكانوا أعضاء فى اللجنة الادارية للحزب .

وكان منصب رئيس الحزب الوطنى شاغرا منذ وفاة المغفور له محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ .

وكان حافظ رمضان هو الأجدر برئاسة ذلك الحزب لما يتمتع به من صفات وميزات ، لا تتوفر فى كثير من القيادات الحزبية وكان فى مقدمة آراء حافظ رمضان أن علتنا - بالنسبة للأحزاب - ليست فى البرامج وإنما هى فى العقائد وأن المبدأ الذى يجب أن تتركز عليه كل جهودنا هو أن مصر والسودان كل لا يتجزأ » .

● وتوالى صدور عديد من القوانين مثل قوانين الاجتماعات ، الأحكام العرفية والتضمينات ؛ وعاد سعد الى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ كما عاد بعض أعضاء الحزب الوطنى المبعدين : على فهمى كامل ، عبد العزيز جاويش ، د. عبد الحميد سعيد د. نصر فريد ، اسماعيل لبيب وأجريت الانتخابات فى مصر ، واكتسح الوفد تلك الانتخابات وسقط رئيس الوزارة الذى أجرى الانتخابات فى دائرة منيا القمح ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الرحمن الرافعى - وقد نجح بصوت واحد - وعبد العزيز الصوفانى كما لم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى ، محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، عبد الله أبو حسين ، عبد الجليل أبو سمره ، عبد الحميد العلايلى ، وتوفيق اسماعيل وألف سعد وزارته الشعبية الأولى ودخلها : محمد سعيد (باشا) محمد توفيق نسيم (باشا) أحمد مظلوم باشا ، حسن حسيب باشا ، محمد فتح الله بركات باشا ، مرقص حنا بك ، مصطفى النحاس بك ، واصف بطرس غالى أفندى ومحمد نجيب الغرابلى أفندى وكانا الأخيران اللذان دخلا الوزارة أول من دخلا الوزارة - فى تاريخ الوزارات المصرية - من حملة لقب « أفندى » .

وكان الملك فؤاد قد اعترض على تعيين على الشمسى بك وزيرا لأنه كان من

مؤيدى الحديو عباس حلمى كما اعترض أيضا على تعيين مرقص حنا بك وزيرا للحقانية ، وكان الملك فؤاد أيضا . قد اعترض على تعيين وزيرين قبطيين فى الوزارة وعلى تعيين نجيب أفندى الغرابلى وزيرا لضعف مكانته السياسية بالنسبة - كما قال - لضعف المنصب الوزارى ثم تنازل الملك عن الاعتراضين الأخيرين فيما روى الدكتور يونان لبىب رزق فى كتابه : تاريخ الوزارات المصرية .

وعن رأى الذى أبديته فى كثير من الكتب والمقالات أنه كان من الأفضل لسعد زغلول زعيم الثورة أن يبقى خارج الوزارة وأن يؤيد وزارة وفدية يرأسها وفدى كبير وليس رئيس الحزب حتى لا يضعف الحزب بتولى رئيسه الوزارة .

● حدث أول خلاف حاد بين سعد والملك حول تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ : سعد يقول أنه صاحب حق الاختيار ، والملك يقول أنه صاحب الحق : تمسك سعد برأيه وهو أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزارة وتطبيقا لنص المادة ٤٨ من الدستور وتمسك الملك برأيه .

واتفقا - الملك ورئيس الوزراء - على أن يحتكما الى فان دن بوش النائب العام لدى المحكمة المختلطة (يومذاك) وكان من علماء بلجيكا المرموقين ، وقد استمع فان دن بوش الى الملك والى سعد وكل منهما يدعم وجهة نظره بمختلف الأساليب وأنهى سعد كلامه بقوله وهو يخاطب القاضى البلجيكى : هذا هو الموضوع ويجب أن تفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، وتعلل القاضى بضعف ذاكرته وطلب وقتا لمراجعة النصوص وقال فان دن بوش فى كتابه : عشرون عاما فى مصر : لكم أعجبت يومئذ ، بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر على الرغم من آلام المرض والنفس ، بل كم دهشت لارادته التى لا تقاوم ، وتأجل الاجتماع بطلب من بوش الى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى ويقول بوش : عندما دخلت : صباح اليوم التالى الى مكتب الملك كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق وكل حركاته تدل على التأثر أما زغلول فكان جالسا أمامه متملكا حواسه يتحدث بهدوء وسكينة واستمر الحديث بحضورى فأدركت فى الحال خطورة الأمر ولمحت من خلال العبارات فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير الإبطاء وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها للملك عندما رفض اجابة طلبه : « اذن أستشير الشعب » .

ونظرت من الشباك الزجاجى العريض : الى الفضاء الواسع بميدان عابدين الى الرمل الأصفر تحت أشعة الشمس فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء الى أعمالهم

والأولاد يمرحون ثم قلت فى نفسى كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك مصر كلها روحا وجسدا . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهلثية الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب : وفى تلك اللحظة انتبهت الى صوت سعد زغلول وهو يقول : أتقبل يا مولائى أن يفصل جناب النواب العام فى الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟؟ .

فكر الملك هنيئة ، ثم قال فى لهجة تشف عن الاذعان : لا بأس ؛ والتصمت أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ثم عدت أقول حيث أننى نلت اليوم الخطوة بأن أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكيًا ولتشابه الدستورين المصرى والبلجيكى هل نسمح لى جلالتك بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل النظام الدستورى فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقرية على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجلا لتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ووطنيا عظيما » ثم قلت أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء ، وفى الحال قدم لى الملك وضافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل »

وقال زغلول باشا وأنا أيضا .

انتهت المقابلة - بوش - وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يذى بعطف شديد ثم شكرنى قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة وخطيرة ولكن تلك الأزمة وان كانت قد انتهت فقد أعقبها أزمات أخطر ، وأعنف ، وان لم يقبل الطرفان الملك وسعد مبدأ التحكيم .

● رافتح الملك فؤاد البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وأقسم الملك اليمين الدستورية وألقى سعد نيابة عن الملك خطاب العرش وبدأت صفحات جديدة من حياتنا النيابية وبدأ سعد يباشر عمله كرئيس للوزراء واعتدى على سعد فى ١٢ يوليو ١٩٢٤ وكان البانى (عبد الحالى عبد اللطيف) يدرس الطب فى برلين ، وقد صرح بأنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وأجرى سعد مباحثات مع مسر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية (سبتمبر أكتوبر ١٩٢٤) وفشلت المباحثات واستقال سعد فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ لأن صحته لم تعد تحمل أعباء منصبه ومتاعبه ولم يكن الأمر كذلك فقد كانت هناك - كما قال سعد

للنواب والشميوخ الذين توافعوا على بيت الأمة - مشاكل خارجية ، ومشاكل داخلية وكانت هناك كما قال أيضا دسائس .

وكان رأس الدسائسين حسن نشأت باسا الذى كان وكيلا لوزارة الأوقاف ثم اختير وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالانابة .

● وقد أخطأت وزارة سعد - كما قلت فى كتابى عن محمد التابعى - عندما سيرت المظاهرات لإسكات الصحف المعارضة وفى مقدمتها جريدة الأخبار التى كان يصدرها أمين الرافعى كما أخطأت وزارة سعد عندما ضيقت الخناق على الصحف المعارضة وعلى الأحزاب المعارضة ، ويؤخذ - مثلا - على تلك الوزارة أنه عندما نشرت صحيفة السياسة التى كان يصدرها حزب الأحرار الدستوريين مقالا عن مكافأة النائب التى حددت بستمائة جنيه مقالا بعنوان : « حزب الستمائة » سيرت المظاهرات المعادية لا الى جريدة السياسة وانما الى حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يصدر جريدة السياسة .

وقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٥٤ ووجهت بريطانيا الى مصر انذارا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ثم وجهت انذارا آخر فى نفس اليوم وردت الحكومة على الانذارين فى اليوم التالى ورد المندوب السامى البريطانى على رد الحكومة المصرية فى نفس اليوم وردت الوزارة أيضا فى اليوم التالى واحتل الانجليز جمارك الاسكندرية وتعقدت الأمور وقدم سعد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ استقالة وزارته وقبلت فى نفس الدقيقة التى قدمت فيها .

● فى الفصل السابع من كتابه وتحت عنوان : « ١٩٢٤ : عام زغلول : نصر ، كارثة ، أفول » ، تحدث المارشال ويفيل فى كتابه عن « اللبى فى مصر » يصف الأيام الأخيرة لسعد زغلول فى الوزارة فقال : بلغ سعد زغلول القمة فى قوته ، وربما كان يحلم بديكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال ولكن بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر بقليل أطلق الرصاص على السردار سير لى ستاك ، بينما كان عائدا الى منزله فى وزارة الحربية وجرح فى مواضع ثلاثة كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن ب . ل . ، وسائق السيارة مارشد ، كذلك أقيمت إحدى القنابل ولكن لم تنفجر وحمل السردار الى دار المعتد . وبينما كانت لادى ستاك فى حجرة الزائرين بجانب السردار وكان اللبى - المعتمد البريطانى فى مصر - وبعض الموظفين والضيوف يتناقشون فى هذه الجريمة بالبهو اذ أعلن عن وصول سعد فما رآه اللبى حتى أشار بشدة الى الياور الجريح والسائق وهو

يقول لسعد : هذه فعنتك » وكاد يقوده الى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناقشة ذلك لوجود اللادى ستاك معه ، وما كان من زغلول الا أن استدأر دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج .

وتوفى السردار قبل منتصف ليل اليوم التالى الى أن يقول ويفيل عن التطورات السياسية التى أعقبت الوفاة : كانت المرة الأولى التى استخدم فيها اللنبى الأساليب المسرحية ، سار بين حرسه من اللانسرز وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم دخل اللنبى رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ عليه نص مطالبه وترك له ترجمتها بالفرنسية ثم عاد لعربته وتلقى من الفرسان تحية أخرى : كان ضمن ما جاء فى الانذار ضرورة الاعتذار الكافى عن الجريمة والتحقيق مع مرتكبيها ودون احترام للشخصيات ومنع المظاهرات بكل شدة ، وأن تدفع الحكومة المصرية نصف مليون جنيه تعويضا ، وتسحب الضباط المصريين من السودان فى ظرف ٢٤ ساعة وكذلك الوحدات المصرية الصميمة و . و . وبعد أن تلقى اللنبى رد الحكومة المصرية قدم طلبات أخرى وأمر باحتلال الجمارك المصرية بالاسكندرية ضمانا لتنفيذ شروطه الأخرى ، وهنأ - ويفيل - استقالت وزارة سعد .

● ألف أحمد زيور باشا وزارته فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وقبل أن يدخلها معه : أحمد محمد خشبة ، عثمان محرم ، محمد السيد أبو على ، محمد صدقى ، يوسف أصلان قطاوى ، نخلة جورجى المطيعى ، محمد صادق يحيى ، وعين أحمد موسى فيما بعد : وسلمت وزارة زيور بكل ما أراده الانجليز واعتقلت السلطة البريطانية عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد (من أعضاء مجلس النواب) ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، وبعدهم قبض البوليس المصرى على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتى وراغب اسكندر وحسن يس - وكلهم كانوا يتمتعون بالحصانة البرلمانية - واستقال عثمان محرم وبعده أحمد محمد خشبة وجلا الجيش المصرى عن السودان وعين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، وتم حل مجلس النواب بعد تأجيل اجتماعاته شهرا .

وتشكل حزب الاتحاد (يناير ١٩٢٥) وفى مقدمته مؤسسيه اللواء موسى فؤاد باشا وخيرت راضى المحامى وعبد الحليم الببلى واختير لرئاسة الحزب يحيى ابراهيم باشا وأجرى زيور باشا انتخابات جديدة جاءت بأغلبية وفدية ساحقة وتم حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ولم يزد عمره عن تسع ساعات

وبدأ التفكك يزحف الى وزارة زيور باشا فقد استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى مايو ١٩٢٥ لأن السراى كرهت منه مروره على سعد زغلول فى يوم عيد الفطر وتركه له بطاقة تهنئة وعندما طلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة فى غياب زيور باشا من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية فصل الشيخ على عبد الرازق وكان وقتئذ قاضيا لأنه ألف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » وهو الكتاب الذى لم ترض عنه هيئة كبار العلماء وحاكمت المؤلف وأمرت باخراجه من تلك الهيئة وأحال عبد العزيز فهمى الأمر الى لجنة أقسام القضايا فى وزارة الداخلية لتبدي رأيها ، غضبت السراى من عبد العزيز فهمى وطسب يحيى ابراهيم باشا من عبد العزيز فهمى أن يستقيل فلما رفض صدر مرسوم ملكى بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف القيام بأعمال وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا ومعنى ذلك أنه أقيل من منصبه الوزارى وغضب لهذه الاقالة كل من محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا وانضم اليهما اسماعيل صدقى باشا وقرر مجلس التأديب فى وزارة الحقانية فصل الاستاذ على عبد الرازق من وظيفته وعندما عاد زيور باشا من الخارج أجرى تعديلا فى وزارته ، وارتكبت وزارة زيور باشا جريمة وطنية كبرى اذ وقعت فى غيبة البرلمان مع الحكومة الايطالية اتفاقية تم بموجبها تسليمها واحة جغبوب لايطاليا .

● وكان أمين الرافعى قد حمل لواء الدعوة لانهقاد البرلمان من تلقاء نفسه لأن قرار الحل غير دستورى واستجابت الأحزاب لهذه الدعوة ، وانهقد البرلمان من تلقاء نفسه ، فى فندق الكونتيننتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وسحب المجتمعون الثقة من الوزارة واحتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور و . و . واقتربت الأحزاب من بعضها البعض وشكلت لجنة سميت بلجنة الأحزاب المؤتلفة فى يناير ١٩٢٦ من : فتح الله بركات ، على الشمسى ، علوى الجزار ، ويصا واصف (ممثلين للوفد) ومثل الأحرار الدستوريين ، محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، ومثل الحزب الوطنى ، حافظ رمضان ، أحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، محمد زكى على ، أحمد جدى واجتمع المؤتمر الوطنى فى منزل محمد محمود بشوارع الفلكى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ وقرر المؤتمر احتجاجه على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور ودعوة الأمة للانتخابات واتفقت الأحزاب على الترشيحات وألف عدلى يكن باشا وزارته الثانية فى ٧ يونيو ١٩٢٦ من حزبى الوفد ، والأحرار الدستوريين واجتمع البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ولم تستمر الوزارة فى الحكم طويلا اذ استقالت فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ بعد أن وضع الوفد فى

طريقها العزاقل وألف ثروت باشا وزارة جديدة في ٢٦ أبريل ١٩٢٧ وكانت
ثاني الوزارات الائتلافية .

وكان سعيد زغلول قد توفي في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخب الوفد مصطفى
النحاس خليفة له ، في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٧ .

وفي ٤ مارس ١٩٢٨ استقالت وزارة ثروت باشا ، وألفت وزارة النحاس
الأولى في ١٧ مارس ١٩٢٨ وكانت ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين
وكانت تضم : جعفر ولي ، واصف بطرس ، محمد نجيب الغرابي ، علي الشبسي
أحمد خشبة ، محمد محمود ، محمد صفوت ، إبراهيم فهمي ، مكرم عبيد .

ومنذ الأيام الأولى لتلك الوزارة بدأت الخلافات .

● استقال محمد محمود وزير المالية في ١٧ يونيو ١٩٢٨ .

وفي ١٩ يونيو استقال جعفر ولي وزير الحقانية .

وفي ٢١ يونيو استقال أحمد محمد خشبة وزير المعارف وفي يونيو
استقال إبراهيم فهمي كريم وزير الأشغال ، وكان اسماعيل صدقي قد استأذن
القصر في السفر الى الخارج فنصح بتأجيل سفره .

● ظهر فجأة ما سمي بقضية الأمير سيف الدين وكان محجورا عليه وأقام
دعوى برفع الحجر عنه ووكّل جعفر فخري واشترك معه في الدفاع عن الأمير
مصطفى النحاس وويصا واصف وكان الاتفاق مع الأمير ، أو مع دائرته بمعنى
أدق قد تناول أتعاب المحامين ، وكان المبلغ الذي اتفق عليه ضخما ، أو هكذا
قال خصوم مصطفى النحاس ، واعتبر الاتفاق مغالا بآداب المهنة وقدم الثلاثة
الى مجلس تأديب المحامين وكان الواضح أن القضية برمتها كانت قضية سياسية
أريد من وراء إثارتها إلقاء الشبهات على نزاهة مصطفى النحاس وقد ترفع
مكرم عبيد عن مصطفى النحاس وويصا واصف ، وكان دفاعه في ١٥٦ صفحة
بالغا حد الروعة : قال مكرم : الاتهام قسمان : فداحة الأتعاب واستخدام النفوذ
السياسي لمصلحة القضية وقد خصني من الدفاع القسم الثاني المتعلق باستقلال
المراكز السياسية وهو في الواقع بيت القصيدة إذ لم نسمع منذ أنشئت المجالس
التأديبية أن قضية تأديبية رفعت في وقت من الأوقات على محام لفداحة أتعابه
وذلك من اختصاص القاضى المدنى بنص القانون ولكن الاتهام هرب من القضاء
المدنى الى التأديب لأن ذلك القضاء يحتاج الى متقاضين وليس في هذه القضية

متقاضون ، بل ان صاحب القضية نفسه يصيح بأعلى صوته انه راض بتسليم
الأتعاب وأنه مستعد لأن يدفع أضعافها اذا ربح قضية وأنه لا يرضى ببسطة
المبلغ البسيط بل يكافئهم أحسن مكافأة وانهم عندما قبلوا بمقدم ضئيل قد
برهنوا على شفتهم ورحمتهم وعدلهم .

● وقال مكرم عبيد أيضا . ليس للسياسة ضمير في أي بلد من بلاد الله
أما في مصر فليس للسياسة عقل أيضا . وينتهي مكرم عبيد مرافعته الرائعة
بقوله : لقد اجتمعت في هذه القضية كل عناصر الظلام بل وعناصر الاجرام
فمن سرقة الى تزوير الى شهادة الزور الى شراء الذمم الى الدس والتلفيق وكنا
في كل ذلك مجنونا علينا لا جناة : فقولوا كلمتكم حاسمة فاصلة فان شعاعا
واحدا من نوركم يكفي لتبديد كسيف الظلام وكلمه واحدة من عدالنكم أنفذ الى
الباطل من أحد السهام .

وكان مجلس التأديب قد شكل برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة
استئناف مصر الأهلية وعضوية أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك . ومحمود
سامي بك ومحمد بهي الدين بركات بك المستشارين بالمحكمة . وعبد الحالق
عطية أفندي عضو نقابة المحامين وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف
وفي ٧ فبراير ١٩٢٩ - بعد فترة طويلة من الزمن - قضى مجلس التأديب بأن
التهم التي أسندت الى المحامين الثلاثة ، مصطفى النحاس . ووصا واصف .
جعفر فخري « خالية من كل أساس ويتعين في هذه الحالة براءتهم منها ، فلهذه
الأسباب حكم المجلس حضوريا بضم القضيتين : قضية مصطفى النحاس .
ووصا واصف وقضية جعفر فخري ، وبراءة المتهمين مما أسند اليهم في
القضيتين » ١ .

والجدير بالذكر أن كل الصحف التي كانت تعارض الوفد قد خرجت في
٢٢ يونيو ١٩٢٨ تحمل هاشتات طويلة عريضة . . فضائح برلمانية خطيرة ،
رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان السلطة التنفيذية والسلطة
التشريعية لمصالحهما الذاتية ، تشريع خاص بأتعاب المحاماة يجب على النحاس
النزيه وزميله أن يتخليا عن منصبهما ويطلبيا رفع الحصانة النيابية والتقدم
للتحقيق ، واجب البرلمان المبادرة للنظر في الأمر حرصا على سمعة البلاد .
اتعاب قضية ضعف رأس مال بنك مصر .

هذا وقد غضبت وزارة محمد محمود - التي أعقبت وزارة مصطفى النحاس -

من الحكم الذى أصدره مجلس تأديب المحامين فأصدرت فى ١٤ فبراير ١٩٢٩ القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام المحاماة وجعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفتها « مجلس تأديب » وبحيث لا يكون لنقابة المحامين ممثل فى مجلس التأديب وتكون الجلسات سرية .

● كانت النية متجهة الى أن يشكل اسماعيل صدقى الوزارة الجديدة ، وقد استبقى من أجل ذلك التشكيل وطلب منه عدم السفر الى الخارج ، كما كان ينوى قبلا ، وأكثر من ذلك فوُتِح فى أمر تشكيل الوزارة ، وبدأ فعلا فى الاتصال ببعض من كان يود أن يشترك معه فى وزارته الجديدة ولكن رؤى فى اللحظة الأخيرة وبوحى من السفارة البريطانية أن يعهد برئاسة الوزارة الى محمد محمود باشا وكان له العديد من المعارف والأصدقاء فى الوزارة البريطانية لأنه من خريجي اكسفورد ، وذلك كما قيل وقتذاك وقد ذكر اسماعيل صدقى فى مذكراته ، واقعة مفاتحته فى تأليف الوزارة الجديدة ، ثم العدول عنه والاتجاه الى محمد محمود : شكل محمد محمود وزارته الأولى فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وشاركه فى الوزارة : جعفر ولى باشا وأحمد خشبة ونخلة المطيعى باشا ، وعلى ماهر باشا ، وإبراهيم فهمى كريم بك ، حافظ عفيفى ، أحمد لطفى السيد ، أى أنها كانت مؤلفة من حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد وقد بادرت الوزارة الى تأجيل اجتماع البرلمان شهرا ، ثم عمدت فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ الى حل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل انعقاد المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعيّنين فى مجلس الشيوخ لمدة ثلاث سنوات ثم ، أوقفت الوزارة الجديدة العمل ببعض مواد الدستور .

وأعلنت عن حكم البلاد بغير دستور : عارضت جماهير الشعب هذا الانقلاب الدستورى ولكن وزارة اليد الحديدية - كما أسميت يومئذ - لم تعبأ بتلك المعارضة ومضت قدما فى تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية ، منعت مثلا ، اجتماع البرلمان بدار مراد بك الشريعى وأغلقت أبواب البرلمان رغم احتجاج ورضا واصف رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ : صادرت العديد من الصحف وعطلت البعض الآخر تعطيلاً نهائياً وحدثت بعض اشتباكات مع رجال البوليس فى ساحة عابدين مع فريق من النواب والشيوخ الذين حاولوا دخول القصر ، وراح محمد محمود يتفاوض مع ارثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية : انتهت المفاوضات الى مشروع معاهدة - محمد محمود - هندرسون .

● قام الوفد المصرى بدور خطير بالنسبة لمشروع المعاهدة وأعلن تمسك الأمة بعرض المشروع على برلمان جديد بعد إعادة الحياة الدستورية .
وكانت الحكومة البريطانية تؤيد وجهة النظر الوفدية لا عن اقتناع بها وإنما رغبة منها فى التسوية وكسب الوقت .

● قامت حكومة محمد محمود ببعض اصلاحات داخلية كبناء المستشفيات المركزية والقروية وردم البرك ونشر التعليم الأولى وبناء مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ولكنها اصطدمت بالقصر وكان محمد محمود قد حجز لنفسه بعد انتهاء مفاوضاته على الباخرة الايطالية اسبيريا ، وكان الملك فؤاد الذى كان يقوم بزيارة للندن وباريس قد حجز على نفس الباخرة وسئل محمد محمود من قبل أحد الصحفيين عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك ؟ فكان جوابه : كلا ، بل اختار الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى القاهرة .

● قلت فى دراسة لى عن محمد محمود : كنت طفلا عندما كان محمد محمود رئيسا للوزارة فى المرة الأولى فلم أدر أكان يلبس قفازا حديديا ، أم حريريا ، ولم أستطع التمييز بين ديمقراطية النحاس ودكتاتورية محمد محمود ولكن قر فى ذهنى وانطبع فى عقلى - بعدئذ - أن محمد عطل الدستور ووأد الحريات ومن طبعى حب الدستور والايمان بالحريات ، وقيل لى - ولغري - ان محمد يتيه على الناس بهيله وهيلمانه وجاهه وسلطانه ويتحاشى الاتصال بالشعب ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل والأولى .

وأنا من أولئك الذين يقدسون الشعب ويكرهون من يتعالون لذلك كرهت « محمد محمود » .. وبغضته ولما توالى الأيام بأحداثها وحوادثها وسمعت من كثيرين عن دور محمد محمود فى سنة ١٩٣٥ وفى مفاوضات ١٩٣٦ خيل لى أن هذه الصورة ليست الا صورة مشوهة وأن هذه الآراء تنقصها الدقة وتبتعد عن الحقيقة .

ورأيت - هكذا قلت ولما أكن قد تجاوزت العشرين من عمرى - الكثيرين يتصارعون على الرئاسة ويتقاتلون على الوزارة ويكادون يفقدون الكرامة الوطنية والشخصية من أجل الوصول الى الرئاسة وتذكرت يوم ذهب بعض الشباب الى محمد محمود يتحدثون عن الجبهة الوطنية وجمع الصفوف وسأله شاب ، ومن يوقع المعاهدة ؟ قال محمد محمود : ليكن أى كائن كان ولتكن أنت أيها الشاب .

● حرق محمد محمود نفسه عند القصر ، وعند الانجليز ، وعند الشعب أيضا فقدم استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وعهد الملك الى عدلى يكن ليؤلف وزارته الثالثة في اليوم التالي وقد شارك عدلى يكن في وزارته تلك : أحمد مدحت يكن ، عبد الرحيم صبرى (صهر الملك فؤاد) حسين درويش ، مصطفى ماهر ، حسين واصف ، واصف سميكه ، أحمد على ، حافظ حسن ، محمد أفلاطون وهي الوزارة التي أعادت العمل بمواد الدستور التي كانت قد عطلت وقامت وزارة عدلى يكن بأجراء الانتخابات (٢١ ديسمبر ١٩٢٩) وهي الانتخابات التي قاطعها حزب الأحرار الدستوريين وجاءت بأغلبية ساحقة للوفد : استقال عدلى يكن في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ لأن مهمة وزارته قد انتهت بإعادة الحياة الدستورية وبإتمام الانتخابات ولم يبق الا أن يجتمع البرلمان في الميعاد الذي حدده الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ .

● عهد الملك الى مصطفى النحاس يوم أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها الانتخابات . ألف مصطفى النحاس الوزارة وشاركه فيها : واصف بطرس غالى ، محمد نجيب الغرابي ، عثمان محرم ، محمد صفوت ، مكرم عبيد ، محمود فهمى النقراشي ، بهى الدين بركات ، محمود بسيوني وكانوا كلهم أعضاء في البرلمان عدا بهى الدين بركات وقد كان مستشارا في محكمة الاستئناف وعضوا في مجلس تأديب المحامين الذي نظر قضية مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري .

وأخذت وزارة مصطفى النحاس على نفسها « مهمة العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه ، والسير بالبلاد في طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية » .

وبدأ مصطفى النحاس - بناء على تفويض من مجلسي الشيوخ والنواب في ٦ فبراير ١٩٣٠ - يتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول الى اتفاق بين البلدين وتوثيق عرى الصداقة ، وكان الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس ، وعضوية عثمان محرم ، واصف بطرس غالى ؛ د. أحمد ماهر بالإضافة الى المستشارين محمود حسن ، الأميرالاي ابراهيم بدوان ، القائمقام حافظ صدقي ، الأميرالاي أحمد رفعت . وكان مصطفى الصادق

سكرتيرا عاما ، أما محمد كامل سليم ، ومحمود صدقي ، جورج دومانى ، أحمد راغب ، محمد صلاح الدين ، ابراهيم ممتاز ، أحمد سعد ، عبد الحميد الشريف ، محمود زكى سالم ، أمين عثمان حبشى صبحى حوا (فقد كانوا فى مقدمة موظفى السكرتارية) ، وصل الوفد الى لندن فى ٢٠ مارس وافتتحت المفاوضات رسميا فى ٢١ منه وقطعت فى ٨ مايو بسبب السودان .

وتحرك المناوئون للحياة الدستورية لاسقاط حكومة الوفد .

واستجابت السراى ، الى ذلك التآمر ان لم تكن هى بالأصل الموحية به : وأخذت تعطل أعمال الوزارة وتجمد مشروعات القوانين ، التى تتقدم بها . كما استند الحلاف بين القصر ، والوزارة حول تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، وفى ١٧ يونيو ١٩٣٠ قدم النحاس استقالة وزارته نظرا « لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » .

وعهد الملك الى اسماعيل صدقى يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٠ بتأليف الوزارة وشارك اسماعيل صدقى فى مهامه الجديدة كل من محمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ حسن ، على ماهر ، توفيق دوس ، محمد حلمى عيسى ، حافظ عفيفى .

ولم يدخلها الأحرار الدستوريون ، وان دخلها الاتحاديون .

واختير حافظ عفيفى وزير الخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى وزيرا مفوضا لمصر فى لندن ، وكان وضعه مقلوبا أن يقبل وزير الخارجية وظيفه وزير مفوض ، ولكن مقر العمل كان فى لندن - ولندن وقتئذ ، مصدر السلطة والسطوة والقوة : حدث تغيير فى بعض الحقائق الوزارية : تم تعيين ابراهيم فهمى كريم وزيرا للأشغال ، ومراد سيد أحمد باشا المستشار الملكى لقسم قضايا المواصلات وزيرا للمعارف وبدأ أخطر انقلاب فى تاريخ الحياة السياسية بقيادة اسماعيل صدقى باشا عدو الدستور الأول وبدأت سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الثاني

صديقى باشا يحكم بالحديد والنار

● عندما قام الملك أحمد فؤاد بتكليف اسماعيل صديقى باشا بتأليف لوزارة الجديدة - وكان فيما يبدو ، متأهبا ، للمقيام بهذه المهمة منذ أكثر من عامين - كان أول ما فعله أن زار السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر ليتأكد من موقف بريطانيا من وزارته .

وقد ذكر له المندوب السامى البريطانى أنه فوجئ باختياره لرئاسة الوزارة وأنه لا اعتراض للحكومة البريطانية على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة . « ما دامت تلك رغبة الملك » وإن كان سير برسى لورين - يعتقد أنه - أى اسماعيل صديقى - جاء فى وقت غير مناسب . .

ويتهجه اسماعيل صديقى أول ما يتجه الى أصدقائه ، وحلفائه الدستوريين ليشركهم معه فى وزارته ويفاتح فى ذلك صديقه محمد محمود باشا مؤكدا له أنه ما جاء الى الحكم الا ليحقق ما كان الأحرار الدستوريين ينوون القيام به لو أنهم استمروا فى الحكم : غير أن محمد محمود - وكان يعتقد أنه قد أصبح ضحية للسراى وللانجليز وأنه بمثابة جريح سياسى - ثم يجمع مجلس إدارة الحزب ليعرض عليه موضوع اشتراك الأحرار الدستوريين فى الحكم ، بل رفض من الوهلة الأولى فكرة اشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، وهدد كل من يشترك فيها بأنه سيعتبر متخليا عن عضوية الحزب ، واستقال اسماعيل صديقى - وهذا مما يذكر له - من عضوية مجالس إدارة إحدى عشرة شركة كبرى كانت عضويتها تدر عليه أضعاف أضعاف مرتبه كرئيس للوزارة . وراح يؤكد ، للجماهير ، أنه رجل دستورى بطبعه ، كما راح يذكر الجماهير أيضا ، بأنه كان عضوا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور سنة ١٩٢٣ وأن نزاهة أغراض وزارته وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلات الثقة ، ومظاهر ، التعاون ، وأنها - أى الوزارة - تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة

الملك على هذه الثقة وذلك التعاون وأن خطة الوزارة « قول قليل موجز ، وعمل كثير مبارك مسدد الوسيلة محمود النتيجة » .

ولم يكف يحد يداد هذه الكلمات حتى أخذ يلوح بسلاح التهديد : « انى وزير الداخلية ، أى أننى الرئيس الأعلى للبوليس ، وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج ، فهو لا يقتصر على الشدة وحدها ، بل يتناول الوقاية أيضا ، ولقد سرحت فى البلاغ الرسمى ، الذى نشرته الصحف ان الحكومة تلحق حمل المسئولية على عاتق كل فرد او جماعة يخالف حدود القانون ولا تخدم أوامر الحكومة وانى يحتفظ بالعمل بما جاء فى هذا الانذار كاملا ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات ، التى اعتمد رئيس الوفد - اذا كان صدقا - ما نشر فى بعض الصحف - أن يقوم بها عاجلا وفى مدن أخرى من الأقاليم . ومهما يكن فى الأمر ، وأيا كانت التعريضات التى يسمعون بها لاضطراب النظام ، والأمن العام ، فأنى أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعا مطلقا بأن الحكومة ، التى أدير دفتها مستقبض على ناصية الحال ، ولن نسمح بأن تكون مصر فريسة منيرى القلق » .

وفى ٧ يوليو ١٩٣٠ ، ولما يمض سوى أسبوع واحد حدثت مذبحة المنصورة اذ أصاب البوليس سينوت بك حنا الذى كان يرافق مصطفى النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه وقتل أربعة من الأهلين ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وجرح ١٤٥ شخصا .

وقامت مظاهرات عديدة فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، وطنطا ، والاسكندرية ، والقاهرة ، احتجاجا ، على حكومة اسماعيل صدقى ، التى استخدمت أعنف الوسائل ، لمقاومة مظاهرات الشعب .

وتتدخل بريطانيا ، فى الأمر .

وتحمل الحكومة البريطانية - فى تبليغ رسمى - الحكومة المصرية والوفد المصرى معا مسئولية حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر وناهر الحكومة البريطانية بارجتين بريطانيتين ، بالتوجه الى ميناء الاسكندرية .

ويصرح مصطفى النحاس رئيس الوفد بأن مسئولية الأحداث الأخيرة انما تقع على الوزارة ، التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها ، وان موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ، ضد وزارة معتدية ، على سلطة الأمة » .

ويبعث اسماعيل صدقي ، برده الى الوزارة البريطانية يقول فيه ان التبليغ البريطاني لا يتفق ، ومقتضيات الحياد الدقيق وان التبليغ البريطاني لا يمكن أن يحمل الا على أنه تدخل بمعنى معين وفي تلك الشئون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر ، المطلق في التصرف فيها وان المحافظة على ارواح الأجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ اللحظة الأولى في صدر ما عنيته به وزارتي من المشاغل ، وان عبارة التبليغ التي تشير الى مسئولية غير الحكومة المصرية ، فان الحكومة المصرية وان كانت لا يهمها طبعاً الا الحرص على المحافظة على ارواح الأجانب وأموالهم قد تحمل عبارة التبليغ على أنها غض من سلطان الحكومة وتشكيك في انفرادها بالمسئولية وهي وحدها التي تسأل ، عن حالة البلاد ، وتخطب في هذا الشأن .

وبدا اسماعيل صدقي ، يضع دستوراً جديداً ، بدلا من دستور سنة ١٩٢٣ وأشرك معه حزب الأحرار الدستوريين ولم يكن الخلاف الا على ثلاث نقاط ، وفوجيء اسماعيل صدقي بقرار لحزب الأحرار الدستوريين يوضح أنه « بذل كل ما استطاع من مجهودات لكيلا تمس الحكومة أسس الدستور » .

ويعلن أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة .

ويشل البرلمان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها .

ويعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد .

وينكر الحزب عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها بحال : وتحظى معارضة الأحرار الدستوريين لوزارة اسماعيل صدقي باهتمام كبير : في داخل مصر وخارجها ، حتى ان صحيفة الديلي ميل البريطانية تقول في افتتاحية لها : يلوح أن موقف الأحرار الدستوريين الجديد ، يرجع السبب فيه الى تطور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش وبالأكثر الى دسائس دعاة الوفد الذين حاولوا محمد محمود على الاعتقاد ، باحتمال عودته ، الى منصة الحكم . كزعيم لحزب الوفد ، والأحرار الدستوريين كهيئة مؤتلفة . ويصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ، ويعلن الوفد المصري عدم الاعتراف بالدستور الجديد ، ولا بقانون الانتخاب الجديد وعدم الخضوع لهما ، كما يعلن مقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها وكذلك يسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرفات الوزارة الحاضرة في وضع دستورها المكوّم وافئذاتها على حقوق الأمة المقدسة ،

كما يعلن أنه لن يؤيد دستورا لن يحقق سلطة الأمة في أجلى مظاهرها . وليس من وضع يدها » .

● يلتقى الأحرار الدستوريين ، والوفد المصرى ، يلتقى العدوان اللدودان وقد قال كل واحد منهما فى الآخر ، الشيء الكثير ، نسى الوفد المصرى ما كاله له الأحرار الدستوريين من اتهامات خطيرة ، وكذلك نسى الأحرار الدستوريون كل ما وجهوه للوفد من اتهامات خطيرة أيضا ، كل ذلك من أجل مقاومة حكومة اسماعيل صدقى وربما لو كان كل من الحزبين قد توقع ، من قبل مثل هذا الالتقاء ، لاقتصد قاداته وصحافته ، فى توجيه الاتهامات الخطيرة للحزب الآخر ، ويقول د. هيكى فى مذكراته : اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا ، وبطشه والتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا ، وأنا : وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك ، وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون : ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة ، والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما ، اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة أما ان اقتصرنا على عبارات تنشر فى الصحف باللغة ما بلغت قوتها ، وصدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حرشته ، وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثر لها الا أن تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها لكنها لن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج » .

وكان الوفد ، والأحرار الدستوريون قد وقعوا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا سموه « عهد الله والوطن » وكان فى مقدمة الموقعين على ذلك الميثاق عن الوفد المصرى : مصطفى النحاس ، حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالى ، مكرم عبيد ، محمد فتح الله بركات ، محمد علوى الجزار ، مراد الشريعى ، نجيب الغرابلى ، فخري عبد النور ، مرقص حنا ، على الشمسى ، سلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، عطا عفيفى ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، وعن الأحرار الدستوريين : محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، محمد على علوبة ، ابراهيم الهلباوى ، جعفر ولى ، أحمد محمد خشبة ، كامل جلال ، صالح الشريعى ، على عبد الرازق ، محمد كامل البندارى ، عبد الحليم العلايلى ، محمد محفوظ ، رشوان محفوظ ، سيد محمد خشبة ، عبد الجليل أبو سمرة ، غبريال سعد ، على راتب ، حامد العلايلى ، محمد سامى كمال ، ابراهيم الطاهرى ، عبد العزيز

الحسيني سبعة ، توفيق اسماعيل ، عبد الله أبو حسين ، عباس أبو حسين ،
أحمد مصطفى أبو رحاب ، محمد الفقى ، أحمد علي علوبة ، أحمد عبد الغفار ،
حفنى محمود ، اسماعيل راتب ، محمد حسين هيكل » .

وقد حرصت على نشر أسماء كل الذين وقعوا على هذا الميثاق الوطنى ،
ليرى أبناء هؤلاء ، وأحفادهم بل ليرى شباب اليوم ، وشباب الغد كيف أن الكفاح
الوطنى لم يكن مقصورا على فئة دون أخرى ، وعلى طبقة دون غيرها من الطبقات
وانما كان ميدان الكفاح الوطنى لجميع أبناء الشعب ، كل أبناء الشعب .

ولقد اعتبر الكثيرون التوقيع على مثل هذا الميثاق من الأعمال الوطنية
الهامة لما هو معروف عن دكتاتورية اسماعيل صدقى العنيفة العتيدة التى كانت
ترى حتى فى مجرد التوقيع على شكوى من تصرفات الحكومة الخاصة - مثلا -
بالرى عملا عدائيا يستوجب القصاص من مرتكبه ، وحتى أنه كان يأمر البنوك
العقارية ، وغيرها التى كانت تدين له بالولاء ، والطاعة ، فلا تقرض خصومه
السياسيين ، حتى يفلسوا ، ويقعوا فى ضائقة مالية تقضى عليهم ، وعلى أسرهم .

والميثاق الوطنى - عهد الله ، والوطن - الذى وقعه خصوم الأوس القريب
وأصدقاء اليوم ، من الوفديين والأحرار الدستوريين كان ينص على أن الوفد
والأحرار الدستوريين يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه
الدستور الذى تحاول وزارة اسماعيل صدقى بإسما بكل وسائل البطش ،
والارهاب ، أن تفرضه على البلاد فرضا ، مزدريا فى ذلك كل عدل ، أو قانون ،
ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى ، فى ظل هذا الدستور
مقاطعة لا رجوع فيها وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى ، مخلص لبلاده
ولا يرضون أن يكون لمصر نظام غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣ وعدم فى
موقعهم هذا صادرون عن رأى الأمة ، واثقون من تأييدها لهم . وقيامها الى
جانبيهم ، فى مساهمهم . ليعود النظام كاملا ، غير منقوص .

وليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون
الحكم فى حدود تلك التقاليد ، النيابية حتى يجتمع المصريون جميعا على اختلاف
آرائهم ، وطبقاتهم بنعمة الدستور ، وما يكفله للمجتمع من حرية وعدالة ومساواة
وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس ، وتعود الثقة المألوبة
وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين مصر . أجانبا ووطنيين على السواء .

ويقول الميثاق - عهد الله والوطن - فى نهايته : ولقد اعترفت الهيئتان
متضامنتين أن تعاملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة .
ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ، ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها
وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية .

كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للزيد من ايمان الناس بها ولن
تدخر فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأى تضحية :
ذلك عهد والوطن والله على ما نقول شهيد . . . »

ولقد انزعجت حكومة اسماعيل صدقى من عقد هذا الميثاق ، ومنعت نشره
فى الصحف بل وصادرت الصحف التى تأهبت النشره ، وان كان هذا الميثاق
قد طبع ووزع فى منشورات خاصة فى مختلف أرجاء البلاد .

ولا اعتراض لنا على الميثاق بل على العكس نحن نؤيده ، ونباركه ولكن هذا
التأييد وتلك المباركة لا يمنعاننا من التساؤل : ألم تكن القضية الوطنية أحوج
الى مثل هذا الميثاق ؟ ألم يكن من الانصاف الوطنى ، وضع ميثاق وطنى يلتزم
به الحزبان الكبيران لمعالجة القضية المصرية وفق تصور مشترك وبأسلوب
مشترك ، وبخطط مشتركة ؟ أم أن الدستور يستأهل مثل هذا الميثاق ، بينما
القضية المصرية برمتها - والدفاع عن الدستور جزء منها - لا تستأهل ميثاقا
وطنيا ؟ على أية حال : لقد أعلن الوفد المصرى والأحرار الدستوريون معا ،
عزمهم على زيارة الأقاليم للدعوة الى مقاطعة دستور صدقى باشا ، وانتخاباته
وقرروا فعلا زيارة طنطا ، وبني سويف و . . . و . . .

وأترك الدكتور محمد حسين هيكل يروى بعض ما حدث لزعماء الحزبين
المتحالفين - الوفد المصرى ، والأحرار الدستوريين - أثناء زيارتهم لبعض الأقاليم
المصرية حيث جرى اعتبار تلك الزيارات وقتئذ فى مقدمة أعمال المقاومة الشعبية
التي استهدفت القضاء على دكتاتورية اسماعيل صدقى .

وحيث كان نزول الزعماء الى الشوارع ، واحتكاكهم برجال الجيش
والبوليس فى طليعة ما قاموا به فى حياتهم من تضحيات وطنية :

يقول د . هيكل قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا
بالقطار ، الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم

من أيام شهر إبريل ١٩٣١ وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة فاذا
أبوابها موصدة واذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة ، لكن
محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء
حركة المقاومة أبى الاستماع الى هذا رأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا من معه ،
لفتحه عنوة .

واندفع من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح
الباب فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين ، لكن محمد محمود لم
يعبأ بهذه القوة ، من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه على الأرض فالتقطه
رجل ممن معه وردده اليه .

واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا
أماكننا فيها وحان الموعد ، الذى يتحرك فيه القطار ، فلم يتحرك لكن حركة
متأخرة كانت تجرى ، ولا علم لنا بها ، فقد جرت القاطرة ، العربات المنصلة بها
قبل عربتنا ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها .

وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات
التي بعدنا بسائر العربات فى شبرا ، أو قليوب واتجه القطار الذى جر عربتنا
الى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصنف بمركز الجيزة فلما كنا خارج القاهرة
— وكنا مع ذلك ، قريبين منها — وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد
الى نتيجة فنعود أدراجنا ، لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أضرا
على أن نبقى بالقطار لا نبرحه حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء وفيما نحن فى القطار تجاوبت أنباء ما حدث فى أرجاء
القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا ، فجاء اليينا كثيرون فى سياراتهم — سيدات
ورجالا — يحملون معهم الطعام ، والماء ، ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى
القاهرة ، فى سياراتهم فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن لنرى
ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه .

عادوا الى القاهرة يحملون الى أهلنا وإلى الناس جميعا أنباءنا ويذكرون لهم
تصميمنا وعزمنا ، وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا
على مهل وجعل يسير حيناً ويقف حيناً حتى اذا كنا نحو الساعة الناسعة عاد
بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وهره ، وهناك أمرونا بالنزول
طوعا ، أو كرها .

وعن يوم بنى سويف قال د. هيكل فى مذكراته السياسية : بعد اسبوعين من يوم طمطا ركبنا القطار المسافر الى الوجه القبلى . . ورأينا جمعا كبيرا من الناس ، على مقربة من محطة الجيزة رغم احتياطات الحكومة ، لمنع كل تجمع و . . و حتى بلغنا بنى سويف . ونزلنا محطتها وأردنا الخروج الى المدينة معتزمين المقاومة ان احتاج الأمر ، الى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدد ، وتقدم قائد هذه القوات الى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا ، يرجوهما ألا يبرح أحدهما المحطة فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل ، وعلينا فى نفس الوقت ان المدينة هائجة مائجة والكنيسة لا تستطيع ازاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئا فبقينا بالمحطة طول النهار فلما جاء الليل اقبل قطار خاص ، وصدرت اليها الأوامر بالدخول اليه أو نحمل الى داخله بالقوة حملا .

واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا الى ناحية القطار فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا اليه . . .

وعن الزيارة الثانية لبنى سويف قال د. هيكل ، ان زعماء الحزبين المتحالفين رأوا زيارة بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة ، حتى لا تتخذ عدتها لمواجهةهم ، وألا يزيد عدد الزاهبين من القاهرة الى بنى سويف على ثمانية يكون النحاس باشا ، ومحمد باشا محمود من بينهم .

وقد وصل الثمانية الى بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية .

وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصديقى باشا ، الذى أمره بتشثيت المظاهرات وان احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص .

وينقلب المكان الذى يوجد به الزعماء الى حصن تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب بينما طلقات الرصاص تدوى فى أذان الزعماء ، واستمر ذلك زمنا طويلا ، اعتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الشرية ، ولم يغب عن بال صديقى باشا ، أن الأمر اذا استمر حتى الصبح فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتونا من النار ، وبركة من الدماء ، واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس ، من كل ناد ، يتناقلون ما يبلغونه ويضخمونه ، وبقيت القاهرة الى ساعة من الليل ، يقضى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث بعد ؟ ويعود الزعماء ، من بنى سويف الى القاهرة مخفوفين ليصلوا بعد

من نصف الليل ، حيث تذهب بهم قوات البوليس الى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، وبعد أن حققت معهم النيابة ، أخلت سبيلهم ا » .

ولكن كيف كانت الصحف المصرية تنظر الى تلك الأحداث ؟

عدت الى صحيفة الأهرام فوجدتها في عددها الصادر في ٤ أبريل ١٩٣١ وتحت عنوان الموقف السياسي تقول : أما المعارضون فهمهم كما أعلنوا منذ الساعة الأولى ، ليس تجريح سياسة الحكومة وخطتها في ادارة الشئون الداخلية فقط بل ان همهم يكاد يكون محصورا في هدم الدستور الجديد واعادة الدستور القديم ، الملغى ، وللوصول الى هذا الغرض يدعون الأمة الى مقاطعة الانتخابات حتى يسقط هذا الدستور من تلقاء نفسه فهم اذن لا ينازلون الوزارة وحزبها في ميدان الانتخابات ، ولكنهم ينازلونها في ميدان آخر : ميدان تعطيل الدستور الذى تنفذه الحكومة ونصيب لندن من ذلك ، فى نظر الأحرار الدستوريين والوفديين أن تتعاون على تعطيل الدستور القائم واحياء الدستور القديم مراعاة لهم ، لأنهم الغالبية ولاعتبارهم وقوفها - أى لندن - على الحياد مساعدة للحكومة ، وتأيدا لها » .

وتقول الأهرام : ان مصلحة البلد أن تقف المشادة عند حد ابداء الآراء ، دون تجاوز الى الشدة ، وإلى الاضطراب وإلى الحجر ، على الحرية ، وما شابه ذلك فان نتيجه سواء أكان ذلك فى نظر الشعب أو فى نظر الأجنبي أو فى حكم المصلحة العامة ذاتها ؛ الضرر المحقق ، الذى يصعب بعد وقوعه اصلاحه أو الاستعاضة عنه » .

وحول ميثاق الأحرار الدستوريين والوفديين كتب الأستاذ أحمد وقيق فى صدر صحيفة الأهرام « ١٧ أبريل ١٩٣١ » وتحت عنوان « نظرات فى الموقف السياسى ، هوائى وميثاق » كتب يقول : حتى ٣٠ مارس ١٩٣١ أى حتى ذلك اليوم ، الذى أذيع فيه ذلك الاتفاق الذى سموه ميثاقا بين الوفد والأحرار الدستوريين ، كنت أحس ويحس أصدقائى بأن تجمسى للرأى القائل بالاضراب عن الانتخابات قد أخذ منى مأخذا عزيزا كاد يؤدي الى قطع صلتى بكثير من أعز اخوانى ، أما سبب ذلك الحماس فالأمل فى أن يرسخ فى صدور الوفديين الاعتقاد بأن التفاهم مع الانجليز قبل تحقيق الاستقلال التام هو أس شقاء مصر ، وقد يكون هذا الأمل بناء على ما أنزله الانجليز من ضروب الهم ، والغم بالوفد ، التى يقبلها عن طيب خاطر فى دفعه هذه الخصومة التى بدأت ساعة أن قال زعيم الوفد أنه اذا كان قد فقد المعاهدة ، فقد كسب صداقة الأمة الانجليزية .

وردد وزير خارجية إنجلترا ما يشبه هذا القول في دلالته على عاطفة الحب ، المتبادلة بينه وبين خصومه الأشراف المعقولين « ثم يعدد الأستاذ أحمد وفيق - وهو من خيرة الكتاب الوطنيين الذين لم ينالوا بعد حفيد من النكريم ، والتمجيد ، وتخليد الذكرى - الموائيق الوطنية التي عقدت بين الأحزاب المصرية كالوفد ، والحزب الوطني ، وغيرهما ، والتي لم يكتب لها النجاح والنوفيق الى أن يقول : هذه بعض السوابق التي كانت تلوح في أول عهدها وعليها مسحة قومية ثم لا تلبث أن تكون كشرارة ينفرج عنها ليل ، لندفن في غور ليل آخر » .

وقد كانت مقالة الأستاذ أحمد وفيق عن عدم جدوى تلك الموائيق التي تعقدها الأحزاب المصرية وكأنها نبوءة لما سيحدث بالنسبة للميثاق الوفدي الدستوري : عهد الله والوطن ، الذي لم يستمر طويلا ، اذ فشل تماما في نوفمبر ١٩٣٣ بسبب ذلك الحلاف الخطير ، الذي نشب بين الحزبين المتحالفين حول فكرة الوزارة القومية ، التي عارضها الوفديون وأيدها الأحرار الدستوريون ، على أية حال لقد نجح الائتلاف الوفدي الدستوري في زعزعة نظام حكم اسماعيل صدقي وحظي الحزبان المتآلفان بتقدير الشعب والتفافه حولهما وخاصة بعد ذلك المؤتمر الوطني الذي حدد لانعقاده يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٣١ وقررت الحكومة الصديقة منعه فاتفق زعماء الحزبين على وضع قراراته التي جاء فيها : نمسك الشعب بدستور سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذي ترضاه الأمة لحكمها ، وكذلك مقاطعة الانتخابات التي تجريها وزارة اسماعيل صدقي في ظل النظام الجديد ، واعتبارها لا تمثل ارادة الأمة ولذلك - وهذا هو المهم - فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومته ويسند الى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه ، وكذلك الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي باشبا من مصادرة حرية الرأي ، بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر مما أدى الى سفك الدماء واثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم الى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد ، والمجموع ، مما كان له أسوأ الأثر في حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية » .

وكان من بين الذين وقعوا على تلك القرارات ، مصطفى النحاس ومحمد محمود ، وعدلى يكن ، وأحمد زيور ، ومحمد مصطفى المراغي ، وويضا واصل ، ومركص حنا ، وواصل غالى ، وعلى الشمسي ، وأحمد خشبة ، ومكرم

عميد ، ومحمود فهمي النقراشي ، محمد بهي الدين بركات ، وعبد العزيز عزت
بالإضافة إلى بقية أعضاء الوفد المصري ، وأعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار
الدستوريين ، ومن كبار الضباط المتقاعدين : اللواء على فهمي ، اللواء محمد
فاضل ، اللواء على شوقي ، اللواء على صدقي ، اللواء عبد الحميد راغب ، وكان
من بين الأمراء ، والنبله الذين وقعوا على تلك القرارات : عمر طوسون ، ومحمد
على ، وعمر إبراهيم ، وسعيد داود ، ومحمد على سليم ، وإبراهيم سليم .

وقد أجرى اسماعيل صدقي انتخاباته التي قاطعها الشعب مقاطعة تامة
اشبهت كما يقول الأسناد عبد الرحمن الرافعي في روعتها ، واتساع مداها
مقاطعة الأمة للجنة ملنر سنة ١٩١٩ بل إن توضيحات البلاد من القتلى ،
والجرحى ، في هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من توضيحاتها في مقاطعة
لجنة ملنر ، وقد عمدت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات فأوعزت إلى لجان
الانتخابات أن تزور محاضرها ، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا ،
وبذلك تمت هذه المهزلة ، بل هذه المأساة الانتخابية وكانت سابقة خطيرة اتبعتها
الإدارة في العمليات الانتخابية ، كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صوري .

وقد قامت مظاهرات عديدة في القاهرة والاسكندرية . بل وفي بعض القرى
استهدفت تعطيل عملية الانتخاب كما أضرب عمال عنابر بولاق ، والورش
الأميرية ، عن الاشتراك فيها وتظاهروا احتجاجا عليها فقابلت الحكومة مظاهراتهم
بمنتهى القسوة ، والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش وأطلق الجنود
الرصاص على العمال فقتل منهم كثيرون : في القاهرة - مثلا - كان عدد القتلى
في الأيام الثلاثة الأولى للانتخاب - كما قدرت الحكومة ذاتها - ثلاثة عشر
قتيلا ، وعدد الجرحى ١١١ جريحا : في ميت غمر قتل ستة من الأهالي وجرح
٢٣ ، في مركز المنصورة قتل عشرة من الأهالي وجرح كثيرون ، وقدر عدد القتلى
في كل أنحاء البلاد - تقريبا - بمائة قتيل وبلغ عدد الجرحى - على أقل تقدير -
١٧٥ جريحا .

واجتمع البرلمان في ٢٠ يونيو ، ١٩٣١ وكان عدد النواب الذين نجحوا
من حزب الشعب الذي ألفه اسماعيل صدقي قد بلغ ٨٣ نائبا ، ونواب حزب
الاتحاد شريك حزب الشعب ٢٠ نائبا ، كما نجح ١٧ نائبا من المستعدين ، و ٨ من
الحزب الوطني ، وقد كان اشتراك الحزب الوطني في هذه الانتخابات - بعد
أن وقف موقف العداء الصريح ، الواضح لدستور ١٩٣٠ - سقطة لا يمكن أن
يفررها التاريخ لأعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، أو لبعض أعضاء اللجنة

الادارية ، الذين وافقوا على الاشتراك فى تلك الانتخابات ، والقـد حدث خلاف خطير فى داخل اللجنة الادارية للحزب الوطنى بين مؤيد للدخول فى هذه الانتخابات وبين معارضى الدخولها وكانت وجهة نظر المؤيدين لدخول الانتخابات ان الوفد طالما حارب الحزب الوطنى فى الانتخابات حتى لقد بذل جهودا شاقة ومضنية فى انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ لاستقاط أقطاب الحزب فى دوائرهم ، التى كانت تعتبر معتلا للوطنيين ، سقط عبد اللطيف المكباتى فى انتخابات ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف الصوفانى فى انتخابات ١٩٢٥ ، وأحمد لطفى ، وعبد الرحمن الرافعى ، فى ١٩٢٦ .

وفد توفى كل من الثلاثة الاول ، فى أعقاب الانتخابات التى سقطوا فيها مما حدا بالاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، أن يطلق عليهم شهداء الانتخابات . وكانت وجهة نظر المعارضين لدخول الانتخابات أن الشعب كله يقاطع هذه الانتخابات وان الحزب الوطنى ينبغى عليه الاشتراك فى مقاطعتها ، وانقسمت اللجنة الادارية الى أغلبية وأقلية ، فكانت الأقلية كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - وكنت منها - الى جانب المقاطعة ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة : وكان يجدر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل ، الذى أصدرته وزارة زيور باشا ودعا الى العمل به أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه .

وكان خليقا به أن يشترك فى معركة الدستور ١٩٣٠ وكان حامل لوائها ، وبذلك يكون منسجما مع ماضيه فى النضال عن سلطان الأمة ولكنه لم يفعل .

وقد دفع الحزب الوطنى ثمن اشتراكه فى برلمان صدقى وكان الثمن غاليا جدا .

وقد عين اسماعيل صدقى الكثير من الشخصيات فى مجلس الشيوخ كان من بينهم على ماهر ، ويحيى ابراهيم ، وعبد الفتاح يحيى ، والشيخ الأحمدي الغلواهرى شيخ الجامع الأزهر ، والأنبا يوانس بطريرك الأقباط الأرثوذكس والحاخام ناحوم أفندي حاخام اليهود الأكبر ، وأحمد عبود ، ومحمد طلعت حرب ، وفارس نمر !

وكانت أكبر جريمة وطنية ارتكبها برلمان صدقى هى موافقته على التنازل لاطاليا عن واحة جغبوب بمقتضى الاتفاقية التى وقعها زيور باشا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والتى امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ عن إبرامها وسوف نكتب عن هذه الاتفاقية وبتوسع فى مناسبة أخرى

وحتى تكون الصورة - من الناحية التاريخية مكتملة - نعود الى المذكرات السياسية للدكتور محمد حسين هيكل فنشير الى بعض ما ذكره الدكتور هيكل عن أيام وزارة اسماعيل صدقي وعن تنكرها للشعب ، وعن تزويرها للانتخابات: يقول هيكل : تحت يدي وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون عثرت عليها وأنا أفتش في أوراقى الخاصة ولست أذكر الآن أوقعت هذه العريضة ورفعت الى مقام جلالة الملك أو أنها لم توقع ولم ترفع على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للأجراءات التى اتخذها صدقي باشا فى ذلك الحين : وهآنذا أنقل هنا بعض ما فيها : ان وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون ، ونأبأها مبادئه ، وأصوله الأولية فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاما يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات ، بل تجاوزت بعد ذلك فى الواقع ، كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وواجبات عطلت حرية القول وحرية الرأى ، وحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وحرية التنقل فى بلاد الدولة وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء ، المهين للقانون وغامرت بالروح المعنوية للبوليس ، ولالجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون ، ثم انها تدفع رجال الادارة جميعا ، كى يقوموا أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول اكراه الناس على الاشتراك فيها بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم ، فى سبيل هذه الغايات » .

وعن الانتخابات قال د. هيكل : اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه وعلى ثقة كذلك من أن صدقي باشا ، سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن تلك الانتخابات وبأن الأمة رضيت بالنظام الجديد ، فلما تنفس صبح يوم الانتخاب اذا بالعاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس اليها بقوة بأسه ، وفى حمايته ، ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبى فيها أرواح بريئة وأريقى على الأرض دماء زكية لم يكن لاراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا ، وهناك ينقلون الى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقي

باشا ، فى الصحف نصريحا بأن الانتخابات جرت على خير وجه . وفى جز من
البدوء والسكينة وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى انتخاب سبق .

ويقول د . هيكل : لقد لجأ اسماعيل صدقى فى الفترة ، التى انقضت بين
صدور دستوره وانتخاب برلمانه الى اجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت
فى النفوس حفائظ ، لا سبيل معها الى صلح ، بل لا سبيل معها الى هدنة . لهذا
ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، ونستطيع أن نقول بينه وبين سموات
الأمة : بالغة غاية الشدة : ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم
لعل فى تخليه عنه ما يهدى بعض الشئ من هذه الحفائظ تمهيدا لخلق جر
أكثر صلاحية للتفاهم ، ولم يدر كذلك بخاطر أية سلطة أن توحى اليه بالتناحي
عن الحكم مخافة أن يقال ، انه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان
جزاؤه هذا الاقصاء عن الحكم ، لهذا بقى فيما كان فيه يلجأ الى البطش والى
تجاوز القانون ويلجأ تنكيلا بخصومه الى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا
هذه الخصومة الهوجاء ، التى اندفع اليها ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع
الى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبار
ولا يتخرج عن شئ يكفل له الظفر بخصومه ، وان خالف ما يفرضه القانون أو
ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

ويروى الدكتور هيكل نموذجا لما كان يلجأ اليه البوليس السياسى من
مكائد للشرفاء فيقول : ان محكمة جنايات مصر كانت تنظر قضية الخطابات
المزورة . وكانت طائفة من رجال البوليس لهم يد فى تزيف ما هو منسوب
الى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة ، التى تنظر
هذه القضايا ، وكان من عادة محمود بك ، أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة
الأنجلو بجوار البنك الأهلى ، وبينما هو جالس ذات مساء اذ قيل له ان سيده
تريد أن تقابله وأن تتحدث اليه ، وكان معه صديقه خليل بك غزالات وهو
الذى قص القصة ولما كان خليل بك رجلا قضاة ، ويعرف أمثال
هذه الألاعيب ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك ، فى هذا الوقت الذى تنظر
فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج ، وخرج هو فاذا سيدتان
مشهورتان بالخلاعة ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى فأدرك
خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها ، لمحمود بك غالب ، للتشهير به فهجر
السيدتين ورجل البوليس وطردهما وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر .

ربما قيل ان البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاما من

غالب بك ولو ان هذا كان صحيحا - وقد يكون صحيحا - لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الوضع بمستشار بمحكمة الاستئناف. أثناء نظره قضية من القضايا التى تهمة الحكومة اذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .. وكان اسماعيل صدقى قد بالغ فى اضطهاد حرية الصحافة على نحو لم يحدث حتى عندما كان الاحتلال البريطانى فى عنفوان سطوته ، وجبروته ، وكان سلاح المصادرة من الأسلحة التى كان يستخدمها دائما ، فلما فشل هذا السلاح لجأ الى سلاح تعطيل اصدار الصحف بل الغائيا تماما كما سيتضح فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

صدقي يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب

● سئل ابراهام لنكولن - الزعيم الأمريكى العظيم - هل أنت دكتاتور أم محرر ؟ فقال : هذا يتوقف على نظرتك . وحكى ابراهام لنكولن أسطورة راع للأغنام ، حال بين الذئب وبين افتراس الماشية ، فهذا الراعى - كما قال لنكولن - بالنسبة للماشية محرر ، وبالنسبة للذئب دكتاتور .

وهناك فى التاريخ القديم ، وفى التاريخ الحديث - « دكتاتوريون » كثيرون كانوا فى نفس الوقت محررين : دكتاتوريون بالنسبة لمقتضى حقوق بلادهم وشعوبهم ، ومحررون بالنسبة لبلادهم ولشعوبهم . وفى التاريخ الحديث والقديم أيضا كان هناك دكتاتوريون أبدا ، دكتاتوريون بالنسبة لشعوبهم وبلادهم : لا يطبقون أبدا أن ترتفع كلمة الشعب ، أو أن تعلو كلمة الحق أو أن يكون هناك رأى آخر ، يختلف فى قليل أو كثير عن آرائهم . انهم يعتقدون دائما ان الشعوب هى مجموعات من الغوغاء ، بحاجة الى وصاية دائمة ، وبحاجة الى أن يتولى غيرهم - حتى ولو كان هذا الغير فردا واحدا - أمورهم دون أن يكون لهم أى حق فى مناقشة أولياء أمورهم ، وهم يعتقدون أيضا ان الله حباهم ، بميزات ، وميزات وخصائص لا تتوافر فى غيرهم ، وهم لذلك يجب أن يكونوا فى مستوى عال عن الجماهير لا يجوز عليهم الخطأ ولا يجوز لغيرهم أن يحاسبهم لانهم - وهم الصفوة المختارة - فوق النقد وفوق الحساب : وقد كان اسماعيل صدقى باشا واحدا من هؤلاء « الدكتاتوريين » الذين يستأسدون على شعوبهم ، ولكنهم ازاء مانح السلطة أو مانعها أقزام صغار ، ليس من حقهم أن يناقشوا أبدا ساداتهم وأولياء أمورهم الذين تلقوا منهم السلطة . وقد كان اسماعيل صدقى باشا - بحق - كفاءة اقتصادية جبارة ، وكان فى نفس الوقت صاحب عقلية سياسية متميزة ولكنه - والعباقرة دائما يخطئون - لم يعرف كيف يستغل عبقريته السياسية والاقتصادية كما يجب وان كان حتى آخر أيامه ، يعتقد انه استغل

تلك العقلية السياسية كما يجب بل وأكثر مما يجب . وكان اسماعيل صدقي يحكم تكوينه العقلي ، والفكري والتنظيمي ضد الوفد المصري ، كحزب سياسي وكان يرى أن الوفد يستخدم أسلوبا ديماجوجيا قد يفيد الحزب ، ولكنه لا يفيد الشعب . وإن الوفد ، عندما يكون في الحكم ، لا يحترم أبدا رأى الأقلية ، أو على الأقل رأى خصومه السياسيين ، وأنه يحاربهم بكل الأسلحة : يصادر آرائهم . يسير المظاهرات العنيفة الجارفة لضربهم ، وايدائهم وهدم بيوتهم ومكاتبهم . وعظام رؤسهم اذا أمكن ! ولا يتيح أبدا لواحد منهم أن يبدي رأيا يخالف ما يراه الوفد ، لا في الصحافة ولا في اجتماع عام ، أو خاص ، وأنه عندما يحكم ، يريد الحكومة كلها وفدية ، لحما ، ودما ، لا يهتم أبدا بأية كذابات سياسية أخرى . حتى ولو كانت قد بلغت مبلغ العبقرية - ما دامت لا تنتمي الى حزبه . وفي الوقت نفسه يرفع كثيرين جدا من غير ذوي الكفايات الى كبر من المناصب وهو يعلم حق العلم ، انهم سوف يكونون فاشلين في عملهم . لانعدام مؤهلاتهم . العلمية والعملية .

ولكنه لم يكن أبدا ليهتم بذلك كله مادام المؤهل الأول ، والأكبر موجودا لديهم ، وهو انتمائهم الى الوفد . وكان اسماعيل صدقي باشا يأخذ على الوفد أيضا انه يلجأ الى العنف أحيانا فيما يتعلق بالانجليز وبالسراي وإن الصالح العام - من وجهة نظره - لا يستوجب العنف وإنما يستوجب اللين ، ولما كان هو - اسماعيل صدقي باشا - يعتقد في نفسه انه بطل اللين بالنسبة للانجليز والسراي فقد كان يرى انه قادر على أن يستخلص من الانجليز ومن السراي كل ما يمكن استخلاصه ، وكان اسماعيل صدقي باشا يرى في نفسه أيضا انه الوحيد القادر على كشف الوفد المصري والحيولة بين الجماهير وبين الوفد بما يقدمه للجماهير من خدمات في مجالات الإصلاح الداخلي : مجالات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والصناعة و . . . وكان اسماعيل صدقي باشا يسيء دائما الظن بالشعب فكان يطلق عليه دائما « شعب كل وزارة » وكان يبني وجهة نظره هذه - اساءة الظن بالشعب - على توجه جماهير غفيرة بصفة تكاد تكون أوتوماتيكية الى كل وزير جديد ، لتهنئته ، واستجلاب رضاه ووضع خدماتهم تحت تصرفه ناسيا ، أو متناسيا ان تلك الجماهير التي تعودت أن تصفق دائما - وبحماس شديد - لكل قادم جديد ، ليست أبدا هي الشعب وإنما هي فئة قليلة من الناس احترفت هذا اللون من العمل ، وبرعت فيه وتفرقت على غيرها بما كانت تستخدمه من أساليب رخيصة يرفضها الكثيرون .

وكم كانت المفاجأة عنيفة وقاسية بالنسبة لاسماعيل صدقي باشا منذ اليوم الذي ولى فيه الوزارة انه لا يستطيع مثلا أن يجتذب الجماهير بقرار وزارى

يصدر كما أنه ليس من السهل أبداً على من فى يده السلطة أن يتنازل عنها .
 ان الانجليز - مثلاً - الذين احتلوا مصر ، بعد حرب عنيفة استخدموها فيها جيوشهم
 وأساطيلهم ، وبعد القضاء ، على مقاومة شعبية قوية استنفدت الكثير من جهودهم
 وامكانياتهم ، والانجليز ، الذين نعموا سنوات ، وسنوات باحتلال كل ما فى
 مصر ، وكل من فى مصر . وباستغلال كل قطرة ماء أو كل شبر من أرضها
 لصالحهم ، لا يمكن أبداً أن يتنازلوا عن سلطانهم فى مصر ، لان اسماعيل صدقى
 باشا يستخدم أسلوباً ليناً فى مناقشاته معهم ، أو فى التعامل معهم ، يصفه
 عامة ، وكذلك السراى : ان السراى ليست مجرد ملك يحكم . ويريد ان يستغل
 كل سلطاته لصالحه الشخصى وحسب ، ولكنها أيضاً مجموعات أفراد كثيرين
 يعملون بها ولهم مصالحهم ، الشخصية أيضاً ولهم صداقاتهم الشخصية كذلك .
 ولهم طموحاتهم الشخصية . ثم ان السراى ، والملك وحاشيته ، لم يحصلوا على تلك
 السلطة بسهولة ، وانما حصلوا عليها بعد مؤامرات ومناورات وتكتيكات استمرت
 ثمانى سنوات ، حتى مجيء اسماعيل صدقى الى الحكم وهى بملكها وبحاشيته ،
 لا يمكن أبداً أن تتنازل - لمجرد استخدام الأسلوب اللين فى معاملتها - عن
 سلطانها لاي كائن من كان ، انها كالانجليز تماماً لا هم لها . بالنسبة لاي قادم
 جديد الا أن تستغله لصالحها وتجعل منه مصدر قوة جديد لها يضاف الى مصادر
 قوتها . ثم ان الجماهير - وخاصة جماهير شعب مصر - عنيفة جداً الى أبعد
 درجات العنف ، انها تبدو فى البداية صبورة ، ومسالمة بل - وفى بعض
 الأحيان - تبدو مسكنة للغاية ولكنها سرعان ما تشور ، وتكون ثورتها عنيفة
 لا تترك أمامها ، أى شئ ضدها دون أن تقضى عليه ، ولا تترك أمامها أى شخص
 حاول ، أو يحاول المساس بها ، أو بمصالحها دون أن تنال منه .

ومنذ اليوم الأول لمجيء صدقى باشا الى الحكم سمرت الجماهير بعداء شخصى
 تجاهه ، لأنها تعرف مسبقاً رأيه فيها وخططه لسياستها ، ولو أنه
 جاء لها باليمن والسلوى - كما يقولون - لعارضته بل الحاربتة ، الى أبعد الحدود .

وقد كانت مقاومة الشعب - حتى بدون تنظيم من قيادات الأحزاب
 المعارضة - لاسماعيل صدقى ودكتاتوريته ، مقاومة عنيفة ، نعتبرها
 - بلا جدال - من أنصع صفحات التاريخ المصرى ومن أكثرها مجداً وخلوداً ،
 وقد سئلت أكثر من مرة لماذا تولى اهتمامك البالغ بمقاومة الشعب لاسماعيل
 صدقى ، وكنت أقول لمن يسألنى : لأسباب كثيرة : أهتم بتلك الفترة من
 تاريخنا ، أولاً ، لأنها فى الغالب ، ظلت مجهولة أو شبه مجهولة فى أدبنا
 وتاريخنا ، ولو لم يكتب عنها صديقنا الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ، قصته
 الرائعة (الأرض) ، لما عرفنا عنها شيئاً ، ثم ان الكتابات القليلة ، التى تناولت
 تلك الحقبة من تاريخنا كانت فى الغالب ، اما موجزة للغاية لا تفى بالغرض

واما مغرضة أو مغرقة في الغرض ، تسمى أكثر مما تفيد . وثانيا : ان الشعب المصرى عندما كان يقاوم دكتاتورية اسماعيل صدقى ، كان صائبا للغاية في مقاومته ، كان أصيلا الى أبعد حدود الأصالة ، كان دائما وأبدا في القمة الثورية التي جعلت كل عمل ولو كان بسيطا ، أقدم عليه اسماعيل صدقى ، عملا ضخما ، يقتضى مقاومته وبشدة . وثالثا : فان جماهير الشعب كلها قد اشتركت في حركة المقاومة هذه اشتراكا عمليا بحيث اننا نقول - وبدون تحفظ - انها حركة جماهيرية واسعة تلقائية ومنظمة في وقت واحد ، بلغت فيها الشجاعة الوطنية قممتها ، وبلغت فيها التضحية الوطنية ما بعد القمة لو جاز استخدام هذا التعبير . ان العمدة - مثلا - الذى ولد وتربى وعاش في بيت العمودية ، آلت اليه العمودية ، أبا عن جد ، عرف لذة السلطة جرب ، كيف يستطيع أن يقتص من خصمه هذا أو ذاك ، يبعث ببعض أفراد هذا الخصم الى الجهادية أو الى حراسة النيل أيام الفيضان بدون أى قيد على تصرفه .

هذا العمدة الذى جرب وجود غرفة «السلحليك» - أى غرفة أسلحة الحفراء - في بيته وعرف أية لذة في أن يكون في بيته غرفة بها عشر أو عشرون بندقية . يحملها عشرة أو عشرون خفيرا وتكون هذه البنادق وأصحابها تحت تصرفه الشخصى ، عندما يجد هذا العمدة ان صالح وطنه يدعو الى الاستقالة فيستقيل . فتفرض عليه غرامة كبيرة لانه استقال ، كتهديد له ليعدل عن الاستقالة فإذا به يصر عليها ويدفع الغرامة ، وعندما لا يجد لديه قيمة الغرامة يستدين أو يبيع بعض أرضه - أغلى شيء عنده - وبعد أن يدفع الغرامة ، يحكم عليه بالسجن ، فيستقبل السجن راضيا مغتبطا سعيدا ، لأنه أدى واجبه : انه لا ينتظر - مثلا - أن يعين وزيرا في الوزارة القادمة ، و لا ينتظر - مثلا - أن ينتخب عضوا في مجلس النواب أو الشيوخ في الدورة القادمة ولا ينتظر - مثلا - أن يعين ابنه أو أحد أقاربه وكيلا للنائب العام : انه يقدم على تلك التضحية وكأنما يقدم على زفافه من فتاة يحبها ، بينما هو يعلم حق العلم ، انه لو اختار الطريق الآخر لبقى في منصبه بجاهه وهيلمانه ، ولعين أبنائه وأقاربه في وظائف هامة ، ولأقرضته البنوك ما يريد من أموال دون فوائد و . . و ولكنه يفضل ما فيه صالح الوطن ولا يكون هذا العمدة ، هو وحده في نقطة البوليس التي تضم مجموعة من القرى ، ولا في مركز البوليس الذى يضم مجموعة من نقط البوليس ، وانما يكون كل عمدة في مصر هو هذا العمدة ، وهكذا كان الشعب جميعه يضمحى وبكل ما يملك : يضمحى ، وهو يخسر كل ما يملك ، يضمحى بالحاضر ، والمستقبل وهو لا يعرف متى تنتهى تلك التضحيات بل هو يضمحى ولا ينتظر أبدا جزاء ولا شكورا لا اليوم ولا الغد ،

وعندما يضع كل مواطن مصلحة بلده فوق كل مصلحة . وعندما يتقدم كل مواطن للتضحية بكل ما يملك ، بالمال ، بالولد ، بالوظيفة ، بأثاث البيت ، عندما يتعرض كل مواطن للسجن والاعتقال ، والنفي والتشريد بل وللموت ، في سبيل مصلحة بلده فيقبل كل تضحية راضيا . مغتبطا ، أعتقد ان ذلك ، هو أقصى ما يمكن أن يصل اليه شعب من الشعوب في التضحية والفداء . ولذلك فأننا نرى ان التركيز على تلك الفترة من تاريخنا التي ارتفع فيها مستوى التضحية ، الى أعلى مستوى ، وعندما نشيد بتلك التضحيات الهائلة ، التي قدمها شعبنا - كل شعبنا - نكون قد أدينا ، لشبابنا على الأقل ، صورة رائعة من صور الماضي تدفعه الى أن يضع دائما وأبدا مصالح بلده - المصالح الحقيقية لبلده - فوق كل اعتبار شخصي . .

وبعد ذلك الاستطراد ، الذي كان لابد منه ، وللدرد على بعض تساؤلات الجماهير ، نعود ، الى ما سبق أن أشرنا اليه من استخدام ، اسماعيل صدقي باشا كل الأسلحة لمحاربة الصحافة ولجوئه في البداية - الى سلاح الايقاف - فلما فشل هذا السلاح لجأ الى سلاح تعطيل : عطل - مثلا - جريدة كوكب الشرق وجريدة البلاغ وجريدة اليوم تعطيل نهائيا بقرار من مجلس الوزراء ، مع تخويله سلطة تعطيل أية صحيفة أخرى تستر باسمها الصحف المذكورة ذلك ان الصحيفة التي كانت تعطل أو تصدر ، تصدر في اليوم التالي ، ولكن باسم صحيفة جديدة ، مسموح بصورها ، على أن يتولى تحرير الصحيفة نفس محرري الصحيفة المصادرة ، أي أن التغيير كان يتم فقط في الاسم ، دون أية مادة تحريرية أخرى بل دون أي تغيير في شكل الجريدة المصادرة ، وعطل اسماعيل صدقي صحف السياسة والمؤيد الجديد وصدى الشرق والأحرار الدستوريين وغيرها ، وغيرها

وأصدر من القوانين والقرارات ما جعل الصحافة تعيش - اذا كانت تعيش فعلا - في محنة دائما . ومن بين القوانين والقرارات ، التي أصدرها - مثلا - قانون يضيف أحكاما جديدة ، الى قانون العقوبات بشأن الجرائم ، التي تقع بواسطة الصحافة كما استحدثت بعض القوانين الجديدة التي أصدرها اسماعيل صدقي . جرائم جديدة لم تكن واردة في قانون العقوبات فيعاقب - مثلا - كل من ينشر ادعاءات - هكذا في الأصل - بشأن تحقيق جنائي ، قائم ومن ينشر أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء في البلاد أو في رجال القضاء ، أو النيابة . وكان غرض الحكومة من إصدار مثل هذه القوانين والاجراءات معاقبة الصحف التي كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم في التحقيقات السياسية ، وكانت بعض القوانين التي أصدرها اسماعيل صدقي قد ضاعفت من العقوبات الخاصة ، بجرائم النشر

فجعلت العقوبة . المقررة - مثلاً - فى المادة ١٥١ من قانون العقوبات تصل الى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل الى خمسمائة جنيه - وخمسمائة جنيه يومها كانت تشكل ثروة كبيرة . وذلك على تهمة التحريض على قلب نظام الحكم القائم بل على كراهيته ، أو الازدراء به ، وكان الغرض أيضاً من تشديده العقوبة ، على جريمة كراهية نظام الحكم ، أو الازدراء به حماية الانقلاب الصديق ، والحيولة بين الناس وبين اظهار كراهيتهم له ولكن متى كانت الكراهية تمنع بقانون ؟ ان أى قانون يستطيع أن يمنع التظاهر ، أو التخريب أو حتى جرائم النشر ، ولكن أى قانون مهما كانت العقوبة الواردة فيه : يستطيع أن يقضى على الكراهية : وقد اشترط قانون المطبوعات الجديد الصادر فى ١٨ يونيو ١٩٣١ شروطاً عديدة قاسية من بينها ألا يكون المحررون المسئولون أو رؤساء التحرير قد حكم عليهم فى جريمتين من جرائم النشر وألا يكونوا أعضاء فى البرلمان ، كما اشترط قانون المطبوعات أن يكون لكل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع مطبعتها الخاصة بها . وغير ذلك ، من القوانين التى لم تعرفها مصر فى عنفوان الاحتلال البريطانى :

وكنموذج لما آل اليه حال البلاد من ناحية الصحافة نذكر أنه عندما عطل اسماعيل صدقى باشا جرائد الأحرار الدستوريين فكر بعض كتابه فى وضع كتاب عن « الانقلاب الدستورى » الذى قام به اسماعيل صدقى على أن تصدر كلمة السياسة عنوان الكتاب وذلك اشارة الى جريدة السياسة اليومية ، ومجلة السياسة الأسبوعية التى عطلهما اسماعيل صدقى . وخلال شهر واحد انتهى د. هيكل ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد عبد الله عنان من تأليف وطبع واعداد كتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، وبينما الكتاب على أهبة التوزيع ، قام البوليس بمصادرة عشرة آلاف نسخة كان قد تم طبعها وتغليفها بالرغم من ان القانون لا يسمح أبدا بمصادرة من هذا النوع ، وأترك د. محمد حسين هيكل يروى ماذا تم بعد المصادرة كما يروى الجو العام الذى كان يعيش فيه الصحفيون المعارضون لحكم اسماعيل صدقى . يقول د. هيكل : « جعلت أتردد على النائب العام ، بعد أن قدمت له شكواى ، مما حدث وسألته أن يحقق هذه الشكوى وأن يحقق فى الكتاب ان كان فيه ما يعاقب القانون ، عليه فإذا بالنائب العام لا يحقق ، وإذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرا الكتاب ليرى ما اذا كان فيه ما يخالف القانون ولم يصدر أمره بالافراج عن الكتاب الا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل الى الحكومة ان هذا الزمن ، لا يجعل فيه من الأثر فى رأى العام ، ما كان مقدرا له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه . »

واقرا الكتاب الذى أزعج اسماعيل صدقى باشا فترة من الزمن فأجد فيه حقيقة ما يستوجب انزعاج رئيس الوزارة . ان الكتاب - مثلا - يتحدث عن موقف الانجليز من مصر . وعن الانجليز والدستور . والانجليز والمعاهد . ومساعي الوزارة الصديقة فى انجلترا ، كما يتحدث عن : الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة البريطانية تعديلهما . والحزب الجديد ، ومتى تألف ولحساب من قامت الوزارة الصديقة وتصدت لمهمتها .

وفى الكتاب فصل رائع عن المسألة الدستورية والحريات العامة : نتائج اعتماد الوزارة ، على غير الأمة . وفصل آخر عن أساليب الحكم المتبعة : التجسس السياسى : الكيد لخصوم الوزارة ، العمد ؟ واستتغلاتهم ، ومحاكمتهم : ضريبة الخفاء ، عقوبة القضاء ، وإحالة القضاء الى المعاش ، وحديث طويل « عن الانقلاب الدستورى وأثره فى الموقف الحاضر وانكار الأمة للدستور الجديد ، والمساومة فى باريس ولندن على أراض مصرية ، و . . و . ثم عن اعتراف اسماعيل صدقى باشا ، بغشل تجربته ، وكذلك « والصراحة هى وسيلة حل المسائل المتعلقة بين مصر وانجلترا » .

ومن بين فقرات الكتاب . . فى سبيل نشر الارهاب وسعت الوزارة نطاق التجسس الى مدى لعله لم يعرف فى مصر ، أيام الحرب والأحكام العرفية البريطانية ولم تقتصر الوزارة بهذا التجسس على المصلحة العامة ، كبت العيون على المجرمين أو تتبع الجناة ، الذين يفرون من وجه القانون بل كان أول قصدها منه أن تقف على الذين يناصرون خصومها دونها للكيد لهم ، وانتهاز أنصارتها الفرصة ليلفقوا التهم على خصومهم حرصا من هؤلاء الأنصار على ما يبتغون من الوزارة من منافع لم يناصروها الا لنيلها . . «

ومن فقرات الكتاب أيضا : لجأ اسماعيل صدقى باشا - لتجميع الأنصار لحربه - الى طرق شاذة كالطرق التى لجأ اليها فى محاربة خصومه . فالعمد والمشايخ يجب أن يمشوا ورقة بانهم أعضاء فى الحزب وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ؛ وأعووان الحزب ، ومن يجدون الانتماء اليه محققا لمصالحهم ، يجب أن يحرروا كشوفات بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة أو للرغبة وأن يرفعوا هذه الكشوفات الى رجال الادارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها ، ورجل الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن « ، وعن مسائل الانتقام من خصوم الوزارة الحزبيين ، يحدث الكتاب عن إحدى هذه الوسائل وهى البيع الادارى للمواشى والحاصلات الزراعية وقد حدث أن بيع ما لدى أحد هؤلاء

الخصوم بتسعين جنيها . وهذه الأشياء هي - نقلا عن المحضر الرسمي : ستة
ثيران من أحسن الثيران ، جمل واحد ، جاموستان مخصصتان لحلب اللبن ،
جوادان للركوب ، حمارة وبنتها ، ثمانية حمير ، خمسة نوارج الدرس القمح ،
داكار للركوب : والتعليق على ذلك : جميع هذه الأشياء بيعت بتسعين جنيها وهي
ثمن ثورين فقط ، قبل بعد ذلك ، يقال ان الوزارة ليست متسببة في خراب
البلاد ، اللهم ارحمنا من هذه الحالة انك غفور رحيم . . ! » .

وكان صدقي باشا ، قد حاول أن يضم الدكتور حسين هيكل الى حزب
الشعب ، فبعث اليه برسالة مع صهره عبد الرحمن باشا رضا يقول فيها انه
مستعد لاجابة كل مطلب اذا ترك الأحرار الدستوريين وانضم الى حزب صدقي
باشا وكان مما قاله عبد الرحمن باشا رضا للدكتور هيكل : ان الأحرار
الدستوريين لا يقدرّون لك موقفك معهم ، بدليل انهم لا يؤدّون لك حَقك عليهم ،
وأنت الذي تدير سياسة جريدتهم ، وكان ما قاله هيكل لصهره هذا شيء آخر
ولعل لهم عذرا أعرفه وعلى أي حال فلن أَرْضى لنفسى موقفا لا يتفق مع موجب
الكرامة والرجولة ، وكان الموقف المالى لحزب الأحرار الدستوريين سيئا للغاية
بدليل انهم لا يعطون مرتبات كافية لمن يعملون فى جريدتهم ، وقد ظن صدقي
باشا ان تلك الأزمة المالية ، التى كانت وقتئذ بالغة الشدة ، يمكن أن تحوّل
الدكتور هيكل من صفوف حزب الأحرار الدستوريين الى صفوف حزب الشعب
فلما رفض هيكل عرض صدقي أخبر بعض أصدقاء د. هيكل انهم سمعوا ، ان
البوليس يدبر أن يضبط عربته يوما بعد أن يدس بها المحرمات : ويقول هيكل
انه قد عجب لهذا النوع الغريب من الحرب « وان لم أتأثر به الا أن أكون قد
ازددت عنفا فى مقاومة نظام ينزل الى هذا الدرك فى الخصومة السياسية » .

وعن الروح الوطنية العالية التى كانت تسود الصحفيين والعاملين فى
الصحف الذين كانوا يخوضون أعنف معاركهم يقول د. هيكل ، وأنا أفضل
الاستشهاد باعتباره كاتباً وباعتباره شاهداً عياناً فى نفس الوقت : « حرص
صدقي باشا ، على اقصائى من رئاسة تحرير السياسة فأصدر قانوناً للمطبوعات
يحرم من رئاسة التحرير من صدر ضده حكماً بالادانة ، ولما كان قد صدر ضدى
حكمان على مقالين نشرتهما السياسة أحدهما الحكمين بغرامة خمسة جنيهاً ،
والآخر بغرامة عشرة جنيهاً فقد أصبحت محروماً من رئاسة تحرير السياسة
وسرعان ما حل محلى فى هذه الرئاسة زميلى الأستاذ عبد القادر المازنى من غير
أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه ووضع اسم الأستاذ المازنى ،
على السياسة رئيساً لتحريرها ووضع اسمى أنا مديراً لسياستها ولم تكن هذه

الروح القوية وقفا على زملائي ، فى التحرير . بل امتدت الى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم الى آخرهم ، من رئيس التحرير الى العامل فى ورشة الصنف ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير وحق ظهور اسمى ، على الجريدة مديرا لسياسيتها حاول أن يجد الوسيلة للصاق تهمة بى ، فكنا بين حين وآخر نرى رجل النيابة مقبلا علينا صدر السماء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شيء ، كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيا كان نوعه ، وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل الى ورقة مكتوبة بخطى يجعلها أساس اتهامى والقبض على و . . . وكذلك ، كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عوانا ، وكنت موقنا بأننى منتصر آخر الأمر لا محالة لأننى أدافع عن حق ولان الناس جميعا مقتنعون اقتناعى وان أقعدهم الخوف عن مظاهرتى وكانت الحكومة تعتمد الى محاربة السياسة فى انتشارها عن طريق التضييق على باعنها ، حينما واغراء متعديها بالمال حينما آخر وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطا ازدادنا ايمانا برسالتنا فاحتملنا فى سبيلنا ما لا يحتمله الانسان عادة فى المؤلف من الحياة .

وقد بلغت الخصومة باسماعيل صدقى درجة عنيفة جعلته يرفع دعوى ضد محمد محمود لانه قال لمجموعة من طلبة الجامعة ان صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها ، على كومة من القاذورات . ورغم ان السياسة نشرت الكلمة مخففة الا ان اسماعيل صدقى أصر على رفع الدعوى ، وعندما دعى محمد محمود من قبل النيابة للتحقيق معه ، رفض الحضور أمامها فما كان من النيابة الا أن رفعت الدعوى ، على محمد محمود ومحمد حسين هيكل أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف وادعى اسماعيل صدقى مدنيا طالبا تعريضا قدره عشرون ألفا من الجنيهاات ونظرت الدعوى أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور فرأى ان القضية لا يجوز نظرها أدبيا فالمدعى ، والمدعى عليه سياسيان بارزان أحدهما رئيس وزارة والآخر رئيس وزارة سابق وقد طلبت المحكمة الى المحامين عن الخصمين ، اسماعيل صدقى ، ومحمد محمود أن يوفقوا بين الخصمين صلحا ، وبذلك تأجلت القضية الى أجل غير مسمى تجددته المحكمة فيما بعد .

وقد قلت فى بحث خاص نشرته قبل أن ينشر هيكل مذكراته السياسة :
« فى أوائل حكم صدقى باشا نشرت السياسة اليومية خطبتين لمحمد محمود اعتبرهما صدقى باشا طعنا فيه فأوفد أحد أصدقائهما المشتركين الى محمد محمود طالبا منه أن يعلن أن الخطبتين نشرتتا قبل اطلاعه عليهما ولكن محمد محمود ، أبى ، وفى اليوم التالى أبلغ صدقى باشا النيابة واستدعى محمد محمود

الى سراى النيابة محوطا بزعماء الوفد وزعماء حزبه ، واستمر سؤاله ساعة وربعاً ، ولقد احتفظ بإجابته عن الأسئلة ، وقد طالب صدقى باشا ، بعشرين ألف جنيه كتعويض وفي ١٢ مايو ١٩٣٢ انتهى التحقيق فى القضية وفى ١٤ أكتوبر أعلن محمد محمود بقرار الاتهام وأحيل الى النيابة وقد رفض فى ٩ أكتوبر التوجه الى النيابة للتحقيق معه فى صدد خطاب القاه ببنى مزار ، وفى أوائل سنة ١٩٣٢ أحيل الى محكمة الجنايات وكان صدقى باشا مريضاً فقال محمد محمود وهو يطلب التأجيل : ان التهمة الموجهة الى تقتضى أن أمس شخص خصمى وخصمى مريض لا يملك الدفاع عن نفسه فأجلوا القضية أو فاحكموا على بغير دفاع « أما تلك العبارات التى حوكم من أجلها محمد محمود فى : لو كان عند رئيس الحكومة ذرة واحدة من الحياء بل لو كان عنده ما يسمح له بالخجل لتوارى من أمام الناس واعتزل الحكومة ، اننا مصممون فوق ذلك على أن نصون كرامة مصر وشرفها القومى ، من أن يندس بمثل هذه الأحكام التى صدرت فى حق رئيس الحكومة وحزبه : انه بعمله هذا قد اشتري الحكم بشمن بخس دراهم معدودة : نعم قد صممنا على أن ننقذ مصر من هذه العصابة التى تحكم البلاد بقوة الحديد والنار : ليس بيننا اليوم حكومة وانما بيننا عصابة مجرمة قد حكمت محكمة الجنايات على بعض أفرادها ، وبقي البعض الآخر ، لم تحكم عليه ولكن للأمة ، وللأمة وحدها أن تصدر حكمها النهائى على أولئك الذين أفلتوا من يد القضاء .. »

وصف الأستاذ عبد الرحمن الرافعى حكومة اسماعيل صدقى بقوله : جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها واستغلت الأزمة المالية ، لتميزهم فى التسويات والسلف العقارية والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية لكى تضطربهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة الى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة وهذا لا ريب افساد للأخلاق والضمائر ايما افساد .

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم ، فعطلتها بمختلف الوسائل غير المشروعة لكى تضطربهم الى الذل والاستكانة والانضمام الى صفها ولم تتورع فى هذا الصدد عن اقفال المحالج والمصانع ، لأسباب ملفقة ، للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم ، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح وصمد له آخرون فبرهنوا على صلابة العقيدة ، ومتانة فى الأخلاق مما يحتاج اليه المجتمع فى بلادنا وطغت سسلطة الادارة على السلطة القضائية وبلغت استهانة الموظفين الاداريين بالسلطة القضائية ان كان وكيل

نيابة الدنيا يحقق في مساء ٢٧ مايو ١٩٣١ في شكوى قدمها بعض الأهالي ضد رجال الإدارة فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار في التحقيق وحال بينه وبين الأشخاص المطلوب استجوابهم وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة . ووقفت الحكومة سعيده مغنبطة بأزاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية وبحولت الحكومة الى أداة انتقام من خصوم الوزارة ووقر في ذهن الحكام الإداريين ان هذه مهمتهم الأساسية وان هذه الوسيلة المقوتة هي السبيل الى ترقيةهم ونقلهم المناصب الممتازة كما استقر في أذهانهم أن الانتخابات ليست الا مهزلة أو مأساة قوامها الحيلولة بين الناخبين وحرينهم في الاختيار واكرههم بمختلف وسائل التهديد أو التزيف على انتخاب من تريده الحكومة واختصت الوزارة أنصارها ، والمنفذين لسياساتها الإرهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمي استبدالاً لجزء من معاشهم خولفت فيها اللوائح ، والقوانين وضحت فيها بمصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين ، وكانت هذه الصفقات بمنابة رشوة لهم مع بقائهم في وظائفهم .

وعن ما سمي بحادث البداري قال الأستاذ الرافعي : قتل مأمور مركز البداري في مارس ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة وثبت ان سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا ، اثنين منهم الى قتله انتقاماً منه وقد ، حوكم ، أمام محكمة جنايات أسيوط فقصت على أولهما ، بالاعدام ، وعلى الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة فرفعا طعنا في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام برئاسة عبد العزيز فهمي باشا فأثبتت المحكمة في حكمها أن رجال البوليس ، أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها اجرام في اجرام ، وان من وقائعها ما هو هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة وأنها من أشد المخازي اثاراً للنفس « ورأت محكمة النقض ان ما جعلته محكمة الجنايات وجباً لاستخدام الشدة ، كان يجب أن يكون من مقتضيات الرأفة » .

وكان حكم محكمة النقض والابرام من أخطر الأحكام التي صدرت في تاريخنا القضائي .

والقضية من بدايتها حتى نهايتها تحتاج الى مزيد من التفصيل كما سيتضح في الفصل التالي .

الفصل الرابع

البدارى أفضع حادث تعذيب شهدته مصر فى الثلاثينيات

● فى حياة كل شعب من شعوب العالم ، بعض أحداث تأخذ أحجاما ، أكبر من أحجامها الطبيعية وتنال من اهتمام الناس ، أكثر مما تناله مثيلاتها. والسبب أنها وقعت فى زمن معين وأنها أتت تحت لها ظروف خاصة ، جعلتها تتميز على ما عداها من أحداث ، وتحقق من النتائج الهامة ، والخطيرة ، أضعاف أضعاف ما كان يمكن لها أن تحققه لو أنها وقعت فى غير هذا الزمن ولم تنتج لها تلك الظروف الخاصة ، من تلك الأحداث - مثلا - حادث البدارى الذى وقع فى عهد اسماعيل صدقى باشا ، وكان يمكن أن يطويه النسيان كما طوى غيره ، بل وأهم منه ، لو لم ، يقع ذلك الحادث ، فى وقت كان رأى العام المصرى فيه مهينا للاشتعال لآى سبب من الأسباب ، وتصدر محكمة النقض والابرام - أعلى سلطة قضائية فى مصر - حكما هاما وخطيرا ، يتعلق بذلك الحادث : تشور مصر كلها ، لدى صدور ذلك الحكم ، تقوم ولا تقعد ، حتى البرلمان الذى شكلت أغلبيته حكومة اسماعيل صدقى ، أو شكلته بمعنى أدق حكومة اسماعيل صدقى يغضب ويشور ، ويقدم بعض أعضائه ، أكثر من استجواب ، وتخرج الحكومة ٠٠٠٠ واذا بأحد أقطاب النظام - على ماهر - وكان وزيرا للحقانية لا يملك بعد أن أصدرت محكمة النقض والابرام ، حكمها الخطير ، والرهيب ، لا يملك الا أن يتقدم ببضعة مطالب لمعالجة الآثار السيئة للحادث فلما رفضتها الحكومة أو رفضت بعضها استقال ، واستقال معه بعض زملائه الأمر الذى دفع رئيس الحكومة اسماعيل صدقى ، الى أن يرفع استقالة الحكومة كلها ، ويعيد تأليفها من جديد ، ولكن ما هو حادث البدارى ، هذا الذى أثار رأى العام المصرى كل هذه الشوكة العاتية : رجعت الى الصحف ، والمجلات ، قرأت المئات من صفحات محاضر التحقيق ومرافعات ، الدفاع ، والنيابة وحكم محكمة النقض والابرام ، بل استعنت ببعض ممن شهدوا جوانب من تلك المأساة المحزنة ، وخرجت - من ذلك كله - بهذه السطور .

على بعد أربعين كيلو مترا تقريبا ، من مدينة أسيوط ، تقع قرية البدارى ،
وهى قرية كبيرة ذات وضع خاص : يتقاسم ، السلطة والنفوذ فيها عمدتان ،
على خلاف ما يجرى فى كثير من قرى مصر ، كل عمدة ، يحاول أن يقضى على
نفوذ الآخر ، ويتغلب عليه لينفرد ، هو بالسلطة . والى جانب أسرتى ،
العمدتين ، توجد أسرة كبيرة ، لا تقل فى النفوذ ، والعصبية ، وكثرة الرجال
عن أسرتى العمدتين ، على رأس هذه الأسرة شيخ وقور جاوز المائة من عمره له
حفيد فى الثالثة والعشرين من عمره ، درس عامين فى مدرسة الفنون والصنائع ،
بالقاهرة كان فيها مثالا للاستقامة والنشاط وعندما لاحت له فرصة العمل فى
وظيفة معينة ، فى بلدته ، تقدم إليها ، وفاز بها لأنه يفضل الإقامة فى بلدته .
وبين ذويه . واتخذ أحمد - وهذا هو اسمه - بعد عودته الى قريته من صديقه
حسن أبو عاشور صديقا حميما وكانا لا يفترقان الا فى ساعات النوم . . . وقد
كانت تلك الصداقة - التى هى مضرب الأمثال فى القرية - سببا فى أنهما
أصبحا شريكين فى جريمة مقتل مأمور البدارى ، يوسف الشافعى ، ويوسف
الشافعى هذا ، كان ابنا مدللا لأحد عمد الدقهلية ، ولأن أمه فرنسية فقد كانوا
يطلقون عليه جوزيف ، ولكن أبناء الريف حرفوا الاسم ، من جوزيف الى
يوسف ، وعندما أصبح يوسف هذا مأمورا للبدارى بدأت الأحداث الخطيرة
تتلاحق .

وانقل بعض ما نشره المصور عن حادث البدارى ، وقد ذهب أحمد
مندوبه الى هناك ورأى بعينه ، وسمع بأذنيه كل شئ : العمودية ، عمدتان
لا عمدة : ولا نحاول هنا أن نتعرض لنكبات العمودية ومآسيها فى الريف .
فويلاتها معروفة ولكن ما بالك بعمدتين يتنازعان النفوذ والسطوة فى بلدة
واحدة . عمدتان مختلفان فى كل شئ تقريبا ويجتمعان على شئ واحد : يجب
ألا تقوم لأسرة حسين عبد الحق الكبيرة العدد ، الكثيرة الرجال قائمة ، لأنها
تهدد مركز أحد العمدتين وتشرئب بعنقها الى « العمودية » : واتفق العمدتان ،
فى أمر ثان : التقرب من الحكومة ، والحكومة فى المركز ، سعادة المأمور ، وهبط
أحمد جعيدى - الذى ينتمى الى أسرة عبد الحق - بلدته البدارى فرأى - وهو
الفتى المتعلم - ان أهله يسامون ألوانا من الارهاب ، لا سند لها ولا مبرر وأنهم
يلقون من بعض الجهات عنقا وشدة فوقف فى وجه الارهاب ، والعنت ، يبين
أن لا سبب لهما ولا مبرر ، ويقول : ان لأهله ، أن يرفضوا الذل وأن يجأروا
بالشكوى كحق كل مواطن يتمتع بحقوق الحرية فى هذا الوطن ، وهنا بدأ
النضال : فتى يرتفع بأسرته ، عن قبول الضيم ، وجهة ترى ان هذا الفتى يريد
تفتيح الآذان ، والعيون الى ما هو حق ، وما هو باطل والى ما يجب ألا يكون ،
وامتدت الاصبع الخفية الى أحمد جعيدى تتناوله بالاتهام فى احدى الجرائم وتقول .
أنه قتل رجلا ، وان ثياب الرجل مدقونة وهى ملطخة بالدماء ، على مقربة من

بيت جعیدی وتعرض الشرطة على الملابس الملوخة بالدماء ، ويقودون أحمد الى التحقيق والسجن ثم يعود القتل المزعوم ، حيا يسعى على قدميه ، بعد أن أضحي أحمد جعیدی في عداد المشبوهين .

وتهمة ثانية واتهام ثالث وإذا بالفتى المرطف قد غدا مشبوها ومراقبا ، ومعدودا من الخطرين على الأمن العام ، ولكن جعیدی لم يسكت على ذلك فبادر برفع شكايته ، ومظلمته الى وزارة الداخلية والى مديرية أسبوط يشكو العمدة الشيخ همام والمأمور يوسف أفندی الشافعي ويحتج على عدم إياه مشبوها واتخاذهما ضده قرارات المراقبين الخطرين على الأمن العام من دون أن يشترط أية حجة ، وجاء دور الصديق حسن عاشور . صديق جعیدی المحميم خلفي ما لقيه الفتى من انذارات ومراقبة وشبهة وارهاق ، وشكا الشبان فأحيلت الشكاوى الى المديرية ومن ذا الذي يجرو في الريف على شكوى سعادة المأمور . بل ينسب اليه كذا ، وكيت من صنوف المخالفات ، والخروج بالقسوة الفظيعة عن حدود القانون ، واستمر الفضال وحمى وطيسه ، يودع جعیدی وعاشور السجن لتهمة ما ، فلا يكادان يخرجان حتى يقدم الشكاوى ضد العمدة ، والمأمور ، وتحال الشكاوى على العمدة والمأمور لاجراء اللازم ، فيعود الشبان الى السجن . ويجرى اللازم . ونقدم جعیدی . وصديقه يفصلان بعض هذا الى مراجع الشكاوى فأحيلت الشكاوى كالعادة ، الى المأمور والعمدة فكان امتحان الرجولة في جسد هذين المتكودين وكان تنكيل وحشي وصفته محكمة النقض بأنه اجرام فظيع ، ويخرج الشبان من السجن يمزقهما الألم . وتخزيهما الفضيحة ، ألم يقولوا تحت لهب السياط ومرارة التنكيل « أنا مره » ألم تمتهن رجولتهما ، ويعبت بجسديهما ؟ ألم يساما خسفا فيه اذلال الروح والجسد ، والانسانية ؟ وماذا بقي لهما بعد : الشكاوى ، تحول الى المشكر منه لاجراء اللازم ، وما أفضح ذلك اللازم وأقساه : وخرجا من ذلك الجحيم . بعد أن خلج عنها المأمور ، ثوب الرجولة المهلهل وبعد أن التحفا في ساحة المركز ، بعار ما بعده عار ، وعادا الى داريهما ، وهما تكاد تموت منهما الروح ، وينعدم الاحساس ، بل كان - على حد قول محكمة النقض - يتخوفان من تكرار ارتكاب أمثال تلك « المنكرات » في حقهما .

ذهب يوسف أفندی الشافعي مأمور مركز البداري في مساء يوم ١٩ مارس الماضي ، الى زيارة صديقه فهيم أفندی ناصف مهندس الري ، وخرج الرجلان معا ، وسارا يتجاذبان أطراف الحديث الى أن بلغا دار المدرسة الابتدائية بالبداري ، فما كادا يقتربان من بابها حتى سمعا دوى إطلاق الرصاص ، وسقط المأمور جثة هامدة بلا حراك وحقت اللعنة على البداري ، لم تمض ساعات على

نقل جمه المامور القتييل حتى نادى مناد في البلده بالويل والنبور : اكسج
رجال الهجانة الشوارع والطرق يزيحون من يعترض سبيلهم ، بضربات
السياط . وحاصر حكماء بوليس أسيوط البلده بجنوده ثم كان الهجوم .
وأسرعت قوة من الهجانة الى دار جعيدي فأسسكوا به وشهدوا وناقه الى الحيل .
وساقوه الى المركز . نحت وابل لا يقطع من وقع السياط وحمل صديقه عاشور
من فراشه حملا وحاصرت قوة أخرى دار العمدة محمد بك وسبق بدوره الى
التحقيق : كانت القرائن ضعيفه والأدلة واحبة فكيف السبيل الى الادانة . يقول
وكيل شيخ الخفر سابقا : كان جل المطلوب أن يعترف الشابان بالقتل . وطوالها
بالاعتراف . فاقسما بأن لا يده لهما في قتل المامور وعادت المآسى السالفة تمثل
بالشابين في المركز دون أن يعترفا بأنهما القاتلان وصدر الأمر الى الهجانة
فاذا بهم يحيطون ببيت آل جعيدي ويأمرونهم بالنزول الى المركز ، فنزل الجند
المحطم ، والآب ، والأبناء ، والأعمام وهموا بالسير ، ولكن الهجانة تساءلوا عن
بقية آل البيت فاجيبوا بأنه لم يبق الا النساء . وأنزلت النساء بدورهن وساقهن
الهجانة مع الرجال . الى دار المركز . فكانت الاهانة البالغة التي لا يرى الصعيدي
أبلغ منها ، حريمه يسقن علنا في الأسواق ، وكانت قوة أخرى من الهجانة تمثل
نفس الدور لدى باب بيت عاشور . ويقول حسين جعيدي ، والدمع يترقرق في
عينيه : أمسك بي أحد الجنود وانهاض ضربا بالسوط ، فما استطعت الا أن ألق
ذراعي حول رأسي ، أحمي عيني من السياط ، وأسلم أمري الى الله ، وكان جنود
الهجانة يتناوبون ضربنا والسؤال الذي لا يزال يتردد على مسامعنا : الاعتراف .

ولبثنا على هذه الحالة الرهيبة أياما ولما لم يقع الاعتراف المنشود ، استعرض
الحكماء المحبوسين وأخرج من بينهم أحمد . وعاشور وأعاد عليهما السؤال في
الجريمة فانكرا ورفض الاعتراف قائلين أنهما لم يرتكبا جرما ، وكانت اشارة
انقض الجنود على اثرها على أم أحمد وأم عاشور ، وخلعوا ملابسهما ، حتى أصبحنا
عاريتين وأخذ الجنود يطلون وجهي المرأتين بمادة بيضاء ، ونادى مناد بأن جميع
نسوة الأسرتين سوف يسقن عاريات في الأسواق ، ملطخات الوجوه مربوطات
في الحبال ، وصححت من أعماق قلبي وأى عار لئن كان ولدي قاتلا فاعدموه
بجرمه ، ما ذنب النساء ، ولكن الجنود واصلوا خلع الشيايب عن النساء ، وهجمت
على ولدي وأمسكت بعنقه أطلب اليه أن يعترف فورا سترا لهذه الفضيحة التي
لا تمحوها السمون . وصاح أحمد اذ رأى أمه عارية أمام الرجال وصاح حسونة
عندنا رأى أمه واخواته عاريات أمام الرجال : صاحبا معا يقولان : نعترف ،
دعوا النساء ، وافعلوا بنا ما تشاءون وقضى الأمر ، واعترف الشابان وخرجا
من دار المركز كالموتى في صمت وسكون ولقد بلغ من فرط الذهول الذي استولى
على أم أحمد جعيدي وشدة ما قاسمت في المركز ، أنها نسيت ابنتها الصغيرة
في السجن ، ولم تتذكرها الا بعد ثلاثة أيام .

وتقدم الشهود يدلون بأقوالهم ، وتم التحقيق وقدمت القضية الى محكمة جنائيات أسيوط ، وهنا بدأت ظاهرة معجزة عجيبة حقا ، ذلك أن بعض الشهود وقفوا أمام محكمة الجنائيات ينكرون شهادتهم ، التي أدلوا بها في التحقيقات ويقولون انهم أجبروا على الشهادة بالباطل ، واعتبرت المحكمة هؤلاء الشهود ، شهود زور وقضت على كل منهم بالحبس سنة ، كما قضت على شيخ الخفراء ، والخفراء بالحبس سنتين .

ويهن اسماعيل صدقي باشا ، وبعض أنصاره من شأن حادث البدارى ، بل ويبنون استغرابهم ودهشتهم لثورة الراى العام المصرى عندما أصدرت محكمة النقض والابرار حكما الصارم فى هذه القضية الذى تساءلت فيه : كيف تركت العدالة من أقدموا فى جراحة على تعذيب الناس ، واجبارهم أمام الوسائل الارهابية القاسية على أن يقدموا على ارتكاب جريمة قتل ؟ « وكان وجهة نظر بعض أنصار اسماعيل صدقي ان حادث التعذيب الذى وقع فى البدارى ، لا يمكن أبدا أن يأخذ أكبر من حجمه ولا يمكن أبدا أن يكون أداة للنيل من الوزارة الحاكمة لأنها ليست أبدا مسئولة عنه : ان المسئولية قد تقع على مأمور البدارى ، أو على حكمدار أسيوط ، أو حتى على مدير مديرية أسيوط ، ولكن لا يمكن للوزارة ككل أن تكون مسئولة عنه ، خاصة وانها لم تعرف به كما قال بعض المسئولين فيها ، الا عندما أصدرت محكمة النقض والابرار حكما العنيف والرهيب ، وعندما تقدم ورثة مأمور البدارى - القتل - يطلبون منها تقرير معاش لهم .

ويقول بعض هؤلاء الأنصار أيضا عن حادثة البدارى ، انها ليست الا واحدة من حوادث « التعذيب الادارى » التى يلجأ اليها رجال الادارة فى كل عصر ، وزمان ، لتنعيم الأمن واستتباب النظام ، وحفظ هيبة الحكومة من عبث العابثين ومروق الخارجين على سلطان القانون وطاعته ممن يعينون فى الأرض فسادا ، ويفرضون على الأمنين وخاصة فى الريف سلطانا جائرا ، وسيابجا من الوهم والارهاب ، حادثة البدارى ليست الا حادثة من الحوادث التى اعتاد الريف أن يراها ويسمع بها ، كانت حادثة ومرة فلم يسمع بها أو يتأثر لها غير نفر محدود فى تلك القرية الجبلية البعيدة التابعة لمركز أسيوط : انها حادثة شهدها مسرح حوادث القرية البعيدة ثم بدأ النسيان ينشر عليها ظلاله ، ويدخل على قلوب فرائسها ، وضحاياها - أحياءهم ومن لقي الموت أو ذاق هول السجن أو كان يستعد لتنفيذ حكم الاعدام - احساس الرضا بما كان والتسليم بما حدث ولكن شامت الظروف أن يقفز اسم البدارى ، الى مكان الصدارة وأن يكون

حدث التعذيب فيها مشارا لهجوم عنيف على اسماعيل صدقى ، ووزارته ، هجوم أثارتها المعارضة دون روية أو دراسة لأنها قصصت من ورائه أحراج مركز الوزارة ووضعها فى مكان مزعزع ، يعرضها الى اللوم ، والتأنيب : لقد مرت الحادثة فى أدوارها التقليدية ثم .. قلم المتهمان بقتل مأمور مركز البدارى نقضا فى حكم دائرة الجنايات مدعما بمبررات النقض القانونية وصدر حكم محكمة النقض فكان مطرقة هوت على رأس الادارة ووصفت أساليبها بالوحشية ،

ويقول بعض هؤلاء الأنصار أيضا - أنصار اسماعيل صدقى - ان الحادث لا يمكن أن يخرج عن دائرة موظف عمومى أراد بوسائله الادارية أن يوطد الأمن فى بلدة هو المسئول الأول والأخير عن أمنها ، وهدوئها وسلامة أهلها وضمن أرواحهم ، وأمواهم ذلك هو منطق التعذيب والمعتدين بكسر الباء ، وتلك هى الطريقة التى يلجأ اليها عادة الدكتاتوريون لاختفاء أخطائهم وخطاياهم ، وقد يكون من الممكن أن يقبل هذا المنطق - منطق التعذيب والمعتدين - لو أن حادث التعذيب كان واحدا ، لم يتكرر ، أما عندما يكون ذلك الحادث ليس الا نموذجا لأحداث كثيرة وقعت ، وأما أن يكون ذلك الحادث مجرد عنوان على عشرات بل مئات من الأحداث المتشابهة ، وأما أن يكون العهد كله عهد تعذيب فان أحدا لا يمكن أبدا أن يقبل ذلك المنطق ، أو يتأهب حتى لسماع مبرراته .. لقد كان عهد اسماعيل صدقى وبدون أية مبالغة من جانبنا عهد تعذيب وارهاب لا مثيل لهما فى تاريخ مصر ، حتى فى أيام عنفوان الاحتلال البريطانى . أن حادثة كحادثة دنشواى - مثلا - نجحنا فى أن نجعل رأى العام العالمى كله - بما فيه رأى العام البريطانى - يشور من أجلها ، ثورة عنيفة عارمة ، لم يقع فيها من الجرائم اللاانسانية كما وقع - مثلا - فى حادث البدارى قد يقبل « البعض » من الاحتلال البريطانى - مثلا - فى سبيل الانتقام لجنديين من جنود قواته المسلحة يستخدم الكرباج لضرب بعض المتهمين فى قرية دنشواى ، بل قد يقبل هذا « البعض » من هذا الاحتلال - مثلا - أن يعلق على المشانق ، وبطريقة اجرامية بعض المتهمين فى حادث دنشواى ، أى قد يوجد من يقبل هذا أو ذاك أو هما معا .

ولكننى لا أعتقد ان هنا أو هناك من يقبل فى سبيل الانتقام لمقتل مأمور البدارى أن تمتهن رجولة أبناء قرية بأسرها ، أو أن تساق النساء عرايا ملطخات وجوههن فى شوارع القرية اجبارا لبعض المتهمين على الاعتراف! ان أحدا لا يمكن أبدا أن يتقبل مثل تلك المأساة الرهيبة خاصة اذا كانت الأدوات التى تقوم بتعذيب الرجال ، والنساء أيادى مصرية !! وإن يكون

المجرمون والضحايا مصريين فتلك هي مأساة الناس . التي لا يمكن أبدا لأحد أن يغفرها حتى ولو بعد مئات السنين !!

لقد كان واجبا على اسماعيل صدقي رئيس الوزارة المصرية عندما علم بأن موظفين عنده قاموا بمثل عمليات التعذيب الرهيبة تلك أن يحاكمهم - وبسرعة - على ما اقترفوه من جرائم لا انسانية أو يستحيل ، ويختفى من الحياة السياسية تماما : أما أن يبقى في منصبه الوزاري يدافع عن هؤلاء المجرمين ويتلمس كل الوسائل للابقاء عليهم في مناصبهم بعد كل ما اقترفوه فذلك ما لا يمكن أبدا أن نغفره أو نغفره التاريخ لاسماعيل صدقي ! .

ولقد كان واجبا ، أيضا على اسماعيل صدقي ، رئيس الوزارة المصرية ، عندما أصدرت محكمة النقض والابرام ، هذا الحكم الرهيب ضد رجال الادارة الذين يعملون تحت امرته أن يستحيل وبسرعة أثر صدور ذلك الحكم . وقد قيل تقالا عن سعد زغلول انه قال تعليقا على حكم أصدره القضاء ضد احدى الوزارات : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لحررت مغشيا على وفارقت منصبى . ولكن الذى حدث ان اسماعيل صدقي لم يفارق منصبه ولم يحاول حتى أن يعتذر عما بدر من رجاله . بل راح ينتقم من كل من كان له رأى مخالف فى حادث البدارى ..

عندما عرض اسماعيل صدقي دوسيه قضية البدارى ، على « على ماهر » ، باعتباره وزيرا للحقانية ليقوم من جانبه بفحصه ، ودراسته والادلاء برأيه فيه انزعج على ماهر مما ألت اليه أمور الادارة فى مصر وعلى ماهر كان رجل قضاء ، وكان واحدا من أعضاء لجنة الدستور ، وقد يكون للرجل - منذ بداية عمله السياسى - تطلعاته السياسية وقد يكون واحدا من أبرز الوزراء الذين كان يعتمد عليهم اسماعيل صدقي فى نظامه ، غير أن على ماهر ، رجل القضاء ، وأستاذ القانون ، وأحد أعضاء لجنة الدستور قد تغلب على «على ماهر» ، السياسى الركن الركين لاسماعيل صدقي ، صاحب التطلعات السياسية الذى يجب عليه أن يخطو كل خطوة بحساب : وجد على ماهر الفرصة سانحة لكى يخرج من المركب الغارقة بشرف : وكان بعض النواب قد تقدموا باستجواب عن حادث البدارى ، وكان الرأى العام كله ، يغلى فى انتظار ما تقوله الحكومة - لو كان لديها ما تقوله عن هذا الحادث الفظيع - أعد على ماهر بيانته الذى سوف يلقيه فى مجلس النواب : لم يشأ أن يدافع عن رجال الادارة الذين أجروا فى حق شعبهم .. بل لم يشأ أن يعتذر عن الجريمة بحجة تجاوز بعض رجال الادارة سلطاتهم ، وإنما وجه اللوم الى رجال الادارة لأنهم اقترفوا ما اقترفوه ..

طالب بإلغاء القانون الخاص بحماية المرتفعين . . طالب بإتخاذ محكمة لإعادة النظر في القضايا التي تفصل فيها محاكم الجنايات على ذلك الوضع الذي حدث في قضية البداري . . كما طالب في نفس الوقت بتنقيح قانون المشبوهين ، وينشأ الخلاف بين رئيس الوزارة ووزير حقانيته ويعرض الخلاف على مجلس الوزراء ، وينقسم المجلس إلى أغلبية وأقلية . أغلبية تؤيد - بالطبع - رئيس الوزراء . اسماعيل صدقي ، وأقلية - بالطبع - تؤيد وزير الحقانية علي ماهر ، ولكن علي ماهر ينشأ برأيه ويصر على أن يلقي بيانه كاملاً في مجلس النواب ويهدد علي ماهر بالاستقالة من منصبه الوزاري ويهدد عبد العزيز فهمي ، رئيس محكمة النقض والإبرام باستقالته أيضاً إذا ما استقال وزير الحقانية ولكن اسماعيل صدقي ذا الناب الأزرق - لا يريد لعل ماهر ، أن يخرج بطاك من تلك الأزمة فيحاور ويداور ، ويلجأ - كمادته - إلى التمرس . لاقتناع علي ماهر ، بالعود عن موقفه المتطرف ، ويصر على ماهر على أن يلقي بيانه كاملاً ، وعلى المطالب التي يراها الحد الأدنى للخروج من تلك القضية المؤلمة !! وينشط الوسطاء ، بين رئيس الوزراء ووزير الحقانية لائلاء وزير الحقانية عن بعض مطالبه ، فيرفض وزير الحقانية ويرفض رئيس الوزراء .

ويحدد مجلس النواب جلسة لنظر الاستجواب وتمتلي الشرفات بالزائرين والزائرات ورجال الصحافة لسماع بيان وزير الحقانية الذي لم يكن أحده - بعد - قد عرف ما فيه إلا أعضاء مجلس الوزراء ويجيء علي ماهر ويبيده مظهر كبير فيه الرد وينتظر المجلس صعود علي ماهر ، ليلقي بيانه ويلتقي اسماعيل صدقي وعلى ماهر في خلوة خاصة ، وينسحب بعد هذا اللقاء علي ماهر ، وتنعقد الجلسة دون أن يحضرها وزير الحقانية وتطلب الحكومة تأجيل الاستجواب وتحديد جلسة جديدة لمناقشته بحضور وزير الحقانية الغائب . ويعود الوسطاء للقيام بدورهم في تنقية الجو بين رئيس الوزراء ، ووزير الحقانية ، ويقال ، ان الوسطاء قد نجحوا في أداء مهمتهم ، ونحدد جلسة جديدة لمجلس النواب ، ومرة أخرى تمتلي الشرفات بالزائرات والزائرين ، ورجال الصحافة ، ويتأهب الجميع لسماع ذلك البيان الذي طال انتظاره من علي ماهر ، وزير الحقانية ، ولكن وزير الحقانية لا يحضر ويقوم وزير المعارف حلمي عيسى باشا ، بمحاولة القاء البيان قيابة عنه ، وتحدث ضجة هائلة وأصوات صخب لم تحدث من قبل في تلك القاعة العتيقة . قاعة مجلس النواب ولا يستطيع وزير المعارف أن يلقي البيان ، ويصعد اسماعيل صدقي إلى المنصة ، لينتقد الموقف ويتكلم اسماعيل صدقي عن الدستور . والمسئولية الوزارية ، وحق وزير في أن ينسب عنه وزيراً آخر في القاء بيانه ، وعن شرعية القاء حلمي عيسى لبيان وزير الحقانية الذي هو بيان الحكومة . . . و . . وتهدأ الضجة وتنتهي أصوات الصخب ، ويلقي حلمي عيسى بياناً بدافع

فيه عن المأمور القليل ، ونعود الضجة ، ويعود الصخب ، ويخرج الجميع حتى من كانوا من أنصار الحكومة يضربون كفا بكف !

لقد وقفت الوزارة من مجلس نوابها موقفا مزريا للغاية : انها تحتقر رأى العام المصرى ، وتزدريه . ان أحدا لا يستطيع الدفاع عن وزارة تدافع عن رجال النيابة وعن رجال البوليس . وقد جاء حكم محكمة النقض والابرام ، مدينا لهم . بمثل تلك الصورة الفاضحة : لقد وقف وزير مسئول أمام مجلس نواب مسئول يعلن بأعلى صوته ان رجال النيابة لم يغفلوا أية شكوى قدمت اليهم من أبناء البدارى بينما الثابت أن عشرات بل ومئات من الشكاوى قدمت ! وقف ذلك الوزير المسئول يقول انه لم تثبت مسئولية أحد من رجال البوليس ؛ سوى الكونسيتابل أحمد خالد الهجرسى ، الذى تقررت محاكمته ، هذا فى الوقت الذى تعرف فيه مصر كلها أن رجال البوليس - فى أسيوط - لم يتدخلوا عن واجبهم القانونى وحسب وانما تدخلوا عن واجبهم الانسانى أيضا . ألم يمتحنوا كرامة الرجال علنا ، وعلى رؤوس الاشهاد ؟ ألم يخلعوا عن النساء كل ملابسهن ، ويسوقونهن عرايا ، ملطخات الوجوه فى شوارع البدارى ؟ على أية حال : لقد سقطت شعبيًا وزارة اسماعيل صدقى فى ذلك اليوم وأن تأخر تنفيذ السقوط شهورا قليلة ! لم يهدأ رأى العام لأن الملك أحمد فؤاد خفف العقوبة على المتهم الأول من الاعدام ، الى الأشغال الشاقة المؤبدية ، وخفف العقوبة على المتهم الثانى من الأشغال المؤبدية الى السجن ١٥ سنة ، لأن رأى العام كان يريد تخفيف العقوبة على الشعب باقالة وزارة اسماعيل صدقى . ولكن متى كانت وزارات الأقليات تقال ؟ ويأبى على ماهر أن يستسلم ، حتى بعد اللقاء البيان من قبل حلمى عيسى باشا وزير التقاليد كما كانوا يطلقون عليه لقد أصدر قرارا بأحالة بعض رجال الادارة والبوليس الى المحاكم ، دون أن يستشير رئيس الوزراء ، وعند هذا الحد ، لم يحتفل اسماعيل صدقى الموقف ، ذهب الى السراى ليؤكد أن تعاونه مع على ماهر ، قد أصبح مستحيلا ويعطيه الملك فؤاد « كارت بلانش » : قدم استقالة حكومتك ، وألفها كما تريد ، وأدخل فيها من تريد ، وأبعد عنها من لا تريد » وبينما الوزراء فى مكاتبهم يباشرون مسئولياتهم اذا باسماعيل صدقى يرفع استقالة حكومته الى الملك ، ويبلغ الوزراء بأن الوزارة قد استقالت بينما هم فى مكاتبهم يقومون كالمعتاد بأعمالهم : حتى لقد كان وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى على موعده مع سفير إيطاليا فى مصر وقد أبلغ نبأ استقالة الوزارة ، والسفير الايطالى عنده فى مكتبه حتى ليقول عبد الفتاح يحيى متهمًا : استقبلته كوزير للخارجية ، وودعته كوزير سابق للخارجية !

ويخيل اليها أن علي ماهر لم يكن يعنفه أبداً إن اسماعيل صدقي - رب يكسب اللعبة بمثل تلك السهولة : كان يريد أن يستقيل هو لا أن تستقيل الوزارة وتؤلف بدونه . أن هناك فارقاً بين أن يستقيل الوزير استقالة مسببة ، وبين أن تستقيل الوزارة ، وتؤلف بدونه . أنه في الحالة الأولى يكون بطلاً ، وفي الحالة الثانية يكون وزيراً مطروداً . ولذلك فإن الذين شاءوا على ماهر عند خروجه من مكتبه في وزارة الحقانية بعد أن أبلغ باستقالة وزارة اسماعيل صدقي ، وتكليفه بإعادة تشكيلها من جديد قالوا - كما قال الصحف الصادرة في اليوم التالي - إن وجهه كان مصفراً ، كالأموات ، وأنه كان منعقاً إلى حد كبير ، وأنه رفض التحدث إلى الصحفيين الذين التفتوا حوله ، ولم يقل سوى أن الوزارة قد استقالت وأنه لم يعد وزيراً . والله الحمد .

ويقول المصور تعليقاً على موقف علي ماهر : اختلفت الآراء في الموقف الذي وقفه معالي علي ماهر باشا ولا نغالي إذا قلنا أن بعضهم قد حار فيه : ترى هل أقدم معاليه على ما أقدم وهو يقدر ماهية مجازفته وعواقبها ؟ أترى هل نسي معاليه علاقته بحزب الاتحاد ؟ أم أن هناك فكرة خطة تدور في رأس معاليه ، أم أن هناك مشروعاً مستوراً يسعى معاليه لتحقيقه ؟ ويقول بعض العارفين أن علي ماهر خطا هذه الخطوة تمهيداً لتأليف وزارة قومية وسواء صبح هذا القول ، وتحقق أو لم يتحقق فقد لوحظ أن جماعة حمد الباسل - التي كانت قد انشقت على الوفد - تعطف على مساك معاليه ، وإن حمد باشا وصحبه يشنون على عمله ، وقد أفسحت له جريدة البلاغ أعمداتها ونشرت له بياناته برمتها ، ولقى علي ماهر باشا مثل هذا الموقف من جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين .

أما عن موقف عبد الفتاح يحيى ، الذي آزر علي ماهر ومنذ البداية في موقفه من صدقي باشا فقله قيل عنه : كان عبد الفتاح يحيى باشا قد انضم إلى رأي علي ماهر ، في بادئ الأمر ، بل آزره بعد نشوب الخلاف بين وزير الحقانية ورئيس الوزراء وبعد معرفة رأي السلطات العليا في الخلاف : أي أن عبد الفتاح يحيى باشا شاطر علي ماهر باشا وأنه وهو يعلم أن الدائرة ستدور على علي ماهر وأنه إذا وقعت أزمة وزارية فالانتصار سيكون لصدقي باشا ومعنى هذا أن عبد الفتاح يحيى وقف في صف علي ماهر باشا ، وهو يعرف أن وقوفه سيؤدي إلى خروجه من الوزارة معه ، ولكن لماذا الإطالة في الحديث عن حادث البداري وقضية البداري ؟ سؤال نترك الإجابة عليه للفصل التالي .

الفصل الخامس

معوقات حادث البدارى .. استقالة وزارة اسماعيل صدقى

● هل أسرفت فى الكتابة عن عهد اسماعيل صدقى باشا ، بصفة عامة وقضية البدارى بصفة خاصة ؟ سؤال طرحته على نفسى أكثر من مرة ولم أعرف الاجابة الصحيحة عن هذا السؤال ، الا عندما أسعدنى لفيق من الاخوة الأعزاء بمكالماتهم التليفونية وبرقياتهم ورسائلهم التى أجمعوا فيها - وشكرا لهم - على ضرورة المزيد من الكتابة عن تلك الفترة الهامة من تاريخ كفاحنا الوطنى ، التى يرى فيها الشيوخ أمجادهم التاريخية ويرى فيها الشباب صورا مشرقة لماضى آبائهم وأجدادهم ، كما يطالبوننى فى نفس الوقت بالمزيد من الكتابة عن حادث « البدارى » الذى يعتبر من أخطر أحداثنا السياسية أهمية وإثارة .

والذى أستطيع أن أقوله - للحقيقة وللتاريخ - اننى لم أجد فترة من فترات كفاحنا الوطنى المشرق ، أغفلت الكتابة عنها - كما يجب - كما حدث بالنسبة للفترة التى حاول فيها اسماعيل صدقى - بالحديد ، والنار - ان يذل شعب مصر ، ولم أجد حادثا تاريخيا هاما ، لم ينسل كل ما يستحقه بل بعض ما يستحقه رغم أهميته البالغة بالنسبة لانهاء دكتاتورية اسماعيل صدقى مثل حادث البدارى : والواقع ، أن اسماعيل صدقى قد خيل اليه أنه بعد ان ضمن « حياد » بريطانيا العظمى « ورغبتها » فى عدم التدخل فى الشؤون المصرية الداخلية » وبعد أن ضمن التأييد ، الكامل المطلق من قبل السراى لكل ما يتخذه من « قوانين » ، وقرارات واجراءات خاصة وعامة ، وبعد أن استخدم أحدث أساليب الضغط والارهاب والاذلال ، وبعد أن ملأ السجون والمعتقلات ، بمعارضيه ، ومخالفيه فى رأى ، وبعد ان ضرب عرض الحائط بكل ما تعارف عليه الناس من قيم ، وهئول وقواعد « دستورية » و « شرعية » و « انسانية »

و... وبعد أن وضع الشعب كله في سجن هائل رهيب خيل إليه أنه سيبقى في الحكم ، وسيبقى له الحكم مادام هو على قيد الحياة ، فاذ بحادث البدارى الذى وقع دثله فى كثير من قرى مصر ومدنها يردده الى صوابه ويخرجه من دنيا أحلامه الحلو ، اللذيذة التى ظل ينعم بها أكثر من عاهين : ان حادث البدارى فى رأيى - بعد ان استقرأت كل حوادث تلك الفترة الرهيبة ، وأحداثها - لم يكن أبدا مجرد حادث تعذيب عادى يمكن أن ندوقف أثاره عند مسئولية رجال الإدارة ، الذين قاموا به ، لم يكن أبدا مجرد سقطة سياسية وقعت فيها دكتاتورية عنيفة ، كدكتاتورية اسماعيل صدقى ، وما أكثر ما وقعت فيه من سقطات .

ولكنه كان - بحق - نقطة تحول خطيرة بالنسبة لعهد اسماعيل صدقى ككل :

كان حادث البدارى المسمار الأخير ، الذى استطاع أن ينفذ بعنف وقوة فى نعش دكتاتورية اسماعيل صدقى ، ولقد تساءل الكثيرون من المعاصرين كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية الرهيبة ، المعتمدة على الانجليز ، والسراى ، والجيش ، والبوليس ، ورجال الإدارة والموظفين والتى تستخدم بابرع الطرق والأساليب سيف المعز ، وذهبه : كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية التى أخافت الملك فؤاد نفسه والتى جعلته يفكر أكثر من مرة فى وقف اسماعيل صدقى عند حده حتى لا يكون خطرا عليه ، كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية ان تنهدم ، بسبب ذلك الحادث العادى ؟! والواقع أن كل المستبدين والدكتاتوريين من الحكام ، يستمرون فى « صعود » ، دائم ، يحققون كل يوم « الانتصارات » تلو الانتصارات ينالون - وبدوى أى جهد - المكاسب ، وراء المكاسب واذا بحادث عادى بسيط يقع نتيجة خطأ فى الحسابات يكون هو السبب الرئيسى فى تحويل الانتصارات الى هزائم ، وفى قلب المكاسب ، الى خسائر وفى تغيير عجلة المسيرة من التقدم - وبسرعة - الى الالام ، الى التراجع - وبقوة - الى الخلف ، وبعد ذلك الحادث ، العادى البسيط - الذى أصبح نقطة تحول - لايمكن أبدا لى حاكم مستبد أو لى حكم دكتاتورى قوى ، ان ينتصر أو يكسب ، أو يعود الى التقدم ، الى الالام من جديد .

وللحقيقة والتاريخ ، نقول - دون أية مبالغة من جانبنا - ان الذى أعطى لحادث البدارى - رغم أنه حادث عادى بالنسبة لما حدث فى أيام اسماعيل صدقى - كل تلك الأهمية والخطورة ، أو جزءا كبيرا من الأهمية والخطورة هو حكم محكمة النقض والابرار ، برئاسة عبد العزيز فهمى باشا رجل القضاء ، العادل ، النزيه ثم موقف على ماهر ، باشا ، وزير الحقانية اثر صدور ذلك الحكم وما أعقب ذلك الموقف من تطورات .

وهناك من يقول ، انه كان من الممكن ، ان يمر حكم محكمة النقض ، والابرار ، كما مر غيره من احكام ، دون أن يكون له كل هذا الدوى العنيف لو لم يتخير على ماهر باشا ، الوقت المناسب ، لكي يضرب ضربته القاتلة ، لنظام اسماعيل صدقى .

وعلى ماهر كاسماعيل صدقى من السياسيين ، الذين يطلق عليهم ذوو الأنياب الزرق : كلاهما لا يؤمن بالشعب كمصدر للسلطة : كلاهما ، يجيد التآمر ، والتكتيك سرا ، لا جهرا . . كلاهما ، أيضا يجيد اللعب ، على كل الأحوال ، والقدرة على الظهور بأكثر من وجه والتحدث ، بأكثر من لسان ، ولكنهما يختلفان الى حد كبير فى القدرة على اختيار الوقت المناسب ، لأية لعبة من اللعب السياسية بالرغم من « كفاءة » اسماعيل صدقى المالية ، والادارية ورغم « عبقريته » كرجل « دولة » ورجل « سلطة » الا أنه لا يعرف كما يعرف على ماهر كيف يضرب خصمه فى « الموضع » المناسب . وفى الوقت المناسب : على ماهر ، يخطئ لسنوات ، وسنوات ، يتراجع ، ويتراجع . ويتراجع ، ليقفز من جديد قفزة كبيرة وخطيرة : على ماهر ، لايهمه أن تتحقق أحلامه فى وقت معين بل يهمه أكثر ، أن تتحقق تلك الأحلام ولو بعد أعوام ، وأعوام ، انه يصل فى النهاية - وقد يمضى الوقت طويلا أكثر من اللازم ودون أن ينال منه الضجر أو القلق - الى تحقيق كل ما يريد ، بل أكثر مما يريد اما اسماعيل صدقى باشا فهو ينتظر دائما الى ان تجيئه الفرصة المناسبة فيستغلها ، أو لا يستغلها ، المهم انه ينتظر دون أن يبذل أى جهد لكي نجيه تلك الفرصة ، بعكس على ماهر ، تماما الذى يخطط ويرتب ، ويمهد لتجيه تلك الفرصة مهما دفع من أثمان ، ومهما خسر . فى الطريق من قوى ، وصداقات : لقد كان على ماهر ، يعرف جيدا ، انه بعد ان رفض المضالحة مع اسماعيل صدقى ، بأمر من الملك فؤاد ، وبعد أن أصر على الاستقالة ، سوف تقفل أبواب السراى أمامه شهورا بل وسنوات . .

كان يعرف - كما وقع فعلا - انه سيكون موضع غضب الملك فؤاد ، وسوف يلتبس مقابله - كما حدث فعلا أيضا - مرة ومرة ، دون أن يستجاب الى طلبه ، ولكنه كان على ثقة تامة من أن فرصته ستجىء ، سوف يعود أحمد فؤاد الى مصالحته وسوف يعتمد عليه فى كثير من المناصب الهامة ، وعندئذ لن يطلب منه أن يكون وزيرا بل يطلب منه أن يكون رئيسا للديوان الملكى ، ثم رئيسا لوزراء ، فى أخطر مرحلة من مراحل التاريخ الوطنى ! هذا فى الوقت الذى لم يقدر فيه اسماعيل صدقى على مواجهة مؤامرات خصومه فى السراى ، فاضطر الى الاستقالة من رئاسة الوزارة ، وفى الوقت الذى لم ينجح فيه اسماعيل صدقى حتى فى احتفاظه برئاسة حزب الشعب ، الحزب الذى خلقه اسماعيل صدقى

من العدم ، والذي بذل كل طاقاته الادارية ، وامكانياته وامكانات الدولة لكي يفف على قدميه . . . لقد كان في الامكان ، كما سبق ، ان ذكرنا ان يمر حكم محكمة النقض في قضية البدارى ، كما مر غيره من الأحكام ، التي سبقت الحكم ، في قضية البدارى ، ولقد كان في الامكان أيضا ، ان تمر « أزمة » وزير الحقانية كما مرت أزمات خلقها كثير من الوزراء الذين سبقوا وزير الحقانية .

كان من الممكن أن يحدث كل ذلك لو لم يكن وزير الحقانية المستقيل ، هو على ماهر بالذات : ان على ماهر كان الساعد اليمنى ، لاسماعيل صدقى ، فى وزارته ، وكان يمثل القوة الضاربة فى حزب الاتحاد . الحزب ، الذى كان هو وحزب الشعب ، يمثلان العكازين ، الرئيسيين ، اللذين يعتمد عليهما نظام حكم اسماعيل صدقى ، فاذا بأزمة على ماهر ، تكون ضربة قاضية للوزارة الصديقة ، بل للنظام كله ؟ ولقد كان من بين الأسباب التى جعلت أزمة على ماهر ، تحدث دويها الهائل ، انه نجح فى استقطاب عبد الفتاح يحيى باشا الى جانبه ووقوفه ضد اسماعيل صدقى بالرغم من ان اسماعيل صدقى ، هو رئيس حزب الشعب . وعبد الفتاح يحيى هو نائب رئيس حزب الشعب ! ولقد كانت استقالة عبد الفتاح يحيى ، الى جانب الأزمة التى خلقها على ماهر ، من العوامل التى عجّلت بنهاية حكم اسماعيل صدقى ، وكانت استقالة عبد الفتاح يحيى بالذات ، تضامنا مع على ماهر - وكانا يختلفان دائما فى مجلس الوزراء ، ويقوم صراع عنيف حاد بينهما ، لعل الهدف منه من يكون منهما وريثا لاسماعيل صدقى - كانت استقالة عبد الفتاح يحيى بحق ، استقالة هامة وقد وصفها « المصور » وقتئذ بأنها مشرفة ، وبأنها يجب أن تكون موضع اعجاب ، وافتخار كل مصرى مهما يكن رأيه فى ماضيه السياسى ، فقد ضحى عبد الفتاح يحيى باشا ، بمنصب وزير فى سبيل فكرة ، اعتقد أنها حق فوجب على مواطنيه - من باب الحق - أنه يحيوا هذه التضحية الكبيرة التى أداها معاليه ، للحق » وما يذكر انه عندما انصرف عبد الفتاح يحيى من مكتبه فى وزارة الخارجية بعد ان أبلغ باستقالة الوزارة ، كان منشراح الصدر - بعكس على ماهر ، الذى كان مكثبها للغاية - وعندما قال له أحد الصحفيين عندما عرفوا خبر استقالة الوزارة : ان المرء لا يعرف ماذا يقول للوزير ، المستقيل ؟ قال له عبد الفتاح يحيى : يقول له ، الحمد لله على السلامة وأنا من جهتى ، كنت عاوز أستقيل امبارح قبل النهاردة ، وأضاف قائلا هي دى عيشة » وقد قال عبد الفتاح يحيى باشا للصحفيين : ان اسماعيل صدقى باشا لم يفاتحنى فى دخول الوزارة الجديدة ، لانه يعرف رأى ، ولو خاطبني فى هذا الموضوع لرفضت حتما .

وقد ذكر اسماعيل صدقى فى كتاب استقالة وزارته الذى رفعه الى الملك
فؤاد : ان الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدى الوزارة فى القيام بأعباء
الحكم فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه قد أصابهما فى الآونة الأخيرة
شيء من الوهن ، الأمر الذى يترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب ، الوطنى ،
الذى تفضلتم جلالتم بآسناده الى « .

وقد أضيف الى وزارة اسماعيل صدقى الجديدة ، التى خلفت الوزارة
المستقيلة ، محمد شفيق : وأحمد على ومحمد مصطفى وقد قيل عن العناصر
الجديدة انها أكثر خضوعا لرئيس الوزارة وانها أكثر اتصالا بالقصر ، كما انها
بدون ماضى سياسى يذكر . . . »

وعبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابرار الذى آثار بحكمه
العنيف فى قضية البدارى ، كل تلك الضجة المدوية هو أحد كبار رجالات
السياسة المصرية : وأحد أبطال يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، عندما ذهب
وزميلاه ، سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا الى السير ونجت المعتمد
البريطانى فى مصر ، طالبين الاستقلال فى وقت كانت فيه كلمة الاستقلال غير
واردة على الاطلاق فى قاموس السياسة البريطانية . . . اختير عبد العزيز فهمى
ليكون ثالث الزعماء الثلاثة بوصفه نقيبا للمحامين ، وأحد زعماء الجمعية
التشريعية التى كانت تقوم مقام البرلمان قبل الحرب العالمية الأولى . . . عبد العزيز
فهمى من كفر المصيلحة « منوفية » حفظ القرآن الكريم فى قريته ، ثم أرسله
والده الى طنطا لتجويد القرآن فى المعهد الأحمدي ، ثم الى الأزهر ، ثم انتقل الى
المدارس : الجمالية الابتدائية بالقاهرة ، طنطا الابتدائية ، طنطا الثانوية ،
الخدوية ، ثم مدرسة الحقوق ، وقبل أن يتخرج من مدرسة الحقوق أعلنت
الحكومة عن وظيفتى مترجم احدهما بنظارة الحقائقية والأخرى بنظارة الأشغال ،
بمرتب شهرى ١٢ جنيها فى الوقت الذى كان فيه خريجو الحقوق ، لا يتقاضى
الواحد منهم فى الشهر أكثر من خمسة جنيها . . .

عزم عبد العزيز فهمى على التقدم الى تلك المسابقة وعارضه على باشا مبارك
ناظر المعارف وعضو لجنة الامتحان فى تلك المسابقة وحاول اسقاطه حتى يحرمه من
الوظيفة ليتفرغ لدراسته ، غير أن على باشا مبارك ، لم يستطع اذ كانت اجابات
عبد العزيز فهمى فى الشفهي حيث يمكن للممتحن ان « يعصر » من يتقدم
للامتحان ، كانت اجاباته سليمة ، ونجح فى امتحان المسابقة وعين فى وظيفة
مترجم وواصل دراسته حتى نال الميسانس فى صيف ١٨٩٠ ولم يكن قد أكمل

بعد عامه العشرين ٠٠ ولم يكن عبد العزيز فهمي بسبب صدقه وأمانته في وظيفته مستريحا ، فقد كان رؤساؤه من المديرين يحاولون دائما الانتقام منه . ونقله الى الوظائف المتعبة . ومرة أمره مدير الدقهلية بأن يشترك في الاشراف على « خفر البحر » الذين كانوا يحرسون النيل أيام الفيضان ، وفرب بلدة قولونجيل بالمنصورة أقام عبد العزيز فهمي في خص من البوص ، على جسر النيل وأرسل له والده بغلة يركبها في المرور على الدرك المخصص له ٠٠ وبلغ به الضيق درجة جعلته يقاوض بوظيفة - وظيفة معاون ادارة - بوظيفة كاتب جلسة ٠٠ قبل عبد العزيز فهمي ان ينتقل - بالمقايضة - من معاون ادارة في الدقهلية ، الى كاتب بمحكمة طنطا الجزئية فرارا من الظلم الذي كان يحيق به الضيق درجة جعلته يقاوض بوظيفته - وظيفة معاون ادارة - بوظيفة الأوقاف وكان وقتئذ ابراهيم الهلباوى بك ثم كفر بالوظيفة فطلقها ليصبح محاميا ثم اشتغل بالسياسة فأصبح في أسرة تحرير صحيفة الجريدة ثم عضوا في الجمعية التشريعية . وعندما كان محاميا في احدى القضايا ، وكان السلطان حسين كامل يرى رأيا آخر في المتهم الذي يدافع عنه عبد العزيز فهمي ، وفي لقاء مع السلطان حسين كامل فهم منه عبد العزيز فهمي انه متضايق للحكم ، الذي صدر في تلك القضية فلم يسترح لكلام السلطان فقال له غاضبا : لقد أتعبتني يامولاي ، فانا الذي أعرف حقيقة هذه القضية دونك ، ومرة أنكر عليه السلطان قبوله الدفاع عن أحد المتهمين فذهب الى رئيس محكمة الاستئناف يحيى ابراهيم باشا ليحتج على كلام السلطان ، وليستقيل من عضوية المجلس الحسبي العالي ، الذي كان رئيسه هو يحيى ابراهيم باشا ، ويستدعى رئيس الوزراء حسين رشدي باشا ، عبد العزيز فهمي ، ويراجعه في استقالته فيصر عليها الا أن يعتذر السلطان وتنشر الصحف بيانا رسميا من الحكومة يفيد هذا الاعتذار . وعندما ظهر لعبد العزيز فهمي أن المتهم الذي يدافع عنه هو جورج فليبيدس - والذي أنكر عليه السلطان دفاعه عنه - أنه كذب على محاميه لم تطاوعه نفسه في الاستمرار في الدفاع عنه فاعتذر وتولى القضية غيره من المحامين .

ويصبح بعد ثورة سنة ١٩١٩ أحد أقطاب الثورة ، وأبرز أعضاء الوفد ثم يستقيل من الوفد بعد الانقسام الذي حدث بين عدلى يكن وسعد زغلول ليأخذ جانب عدلى ، ثم يصبح رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ويدخل الوزارة ليستقيل اثر أزمة الشيخ علي عبد الرازق ، وكتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، ويرفض عضوية مجلس الشيوخ لأنها جاءت من قبل السراى ، حتى عندما أكد له رئيس الحكومة أن اقتراح تعيينه قد جاء من الحكومة أصر أيضا على الرفض .

وفي صيف ١٩٢٨ يعرض عليه محمد محمود باشا الوزارة من جديد فيرفض رفضا باتا قائلا لمن تحدثنا اليه في هذا الأمر - أحمد خشبة باشا ولطفى السيد باشا - : ان مركز قاض من الدرجة الثانية أكرم عندي من مركز وزير . ثم عرض عليه منصب رئيس محكمة استئناف فقبله شاكرًا وبقي في تلك الوظيفة من منتصف أكتوبر ١٩٢٨ حتى فبراير ١٩٣٠ ليستقيل منها ، ويعمل أسباب استقالته بقوله : حدث أن تولت وزارة مصطفى النحاس باشا بعد استقالة وزارتي محمد محمود باشا ، وعدلى يكن باشا وذات صباح قرأت في الصحف سؤالاً من أحد أعضاء مجلس النواب الوفديين وهو الأستاذ زهير صبرى حاصله أنه يسأل وزير الحقانية وكان محمد نجيب الخرابلي باشا عن مرتب رئيس محكمة الاستئناف ولماذا يكون كمرتب وزير . . وماكدت أقرأ هذا السؤال حتى حررت استقالتي من هذا المنصب ولم أذهب الى مكتبي بوزارة الحقانية بل ذهبت الى سراي عابدين رأساً وطلبت الاذن بمقابلة الملك فؤاد فتفضل وأذن بدقائلي فقلت له : يامولاي ، ان كرامة القضاء يجب أن تصان من أن يعبت بها عابث ، ومادام أحد النواب قد سمح لنفسه أن يقدم هذا السؤال فاني لا أستطيع أن أبقى في منصبى ، وقدمت لجلالته استقالتي فامهلنى وطلب أن انتظر أسبوعاً حتى لا تعطل الأعمال ، وبعد يومين من هذه المقابلة تقابلت مع نجيب الخرابلي باشا وزير الحقانية فقال لى : انك تخطيتنى بتقديم الاستقالة الى جلالة الملك . . فما كان جوابي الا أن حررت له فوراً نص الاستقالة ، وتركتها له وانصرفت حدث بعد ذلك ، أن رشحت الوزارة عدة أسماء لتولى هذا المنصب فلم يوافق الملك فؤاد ، وبعد نحو أربعة أشهر استدعيت للعودة الى رئاسة الاستئناف . وفي وزارة اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ - وكان على ماهر باشا وزيراً للحقانية - انشئت محكمة النقض والابرار فاسندت الى رياستها ، ومكثت بها الى أن اختتمت حياتي القضائية رئيساً لتلك المحكمة !

ويقول د . محمد حسين هيكل عن الحكم الذى أصدرته محكمة النقض والابرار فى حادث البدارى : استمر اسماعيل صدقى باشا فى حملة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز فهمى باشا حكماً قدم له بحديثات وصمت العهد كله أقبح وصمة ، فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة للناس فى مديرية أسيوط أنهم كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ويعاملون الرجال معاملة النساء ، وقد بلغ من بشاعة التصوير فى هذا الحكم ومن شدتنا فى التعليق عليه شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع أثبتتها القضاء ،

أن استقال على ماهر باشا وزير الحقانية في وزارة صدقي باشا فكانت استقالته بسبب هذا الحكم اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل هذا الأساس الذي صوره . وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا ، تعارض اتجاه الحكومة فقد أبدى عبد العزيز باشا منذ استصدار صدقي باشا دستوره حرصا على احترام النظام في حدود هذا الدستور ، حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التي تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور . . رجل ذلك شأنه وله من ماضيه السياسي ، ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه في قضية التعذيب لترقى إليه أية مظنة ولهذا دمج هذا الحكم العهد كله حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة بسببه .

إن الحديث عن حادث البداري ، يمكن أن يطول ، ويطول ، حتى ليستطيع المرء ، وبسهولة ، أن يكتب عنه كتابا مستقلا بذاته فالحادث ، كما سبق أن قلنا ، كان نقطة تحول ، ذات أهمية بالغة في تاريخنا في سنوات ما قبل الثورة . ولقد سعدت سعادة بالغة عندما أبلغني الزميل مصطفى نفادي - من أسرة دار الهلال ، ومن البداري - أن بطل حادث البداري يعيشان في البداري في أتم صحة وانهما سعيدان إلى أبعد حدود السعادة - لأنني أثرت قضيتهما بعد ٤٥ سنة كاد فيها الحادث وبطلاه يطويهما النسيان .

وأجدني شغوفًا ، إلى أبعد الحدود إلى سماع القصة الحقيقية لحادث البداري من بطل ذلك الحادث . . أنها المرة الأولى التي يتكلم فيها بعد أن قضى العقوبة التي قضى عليه بها كاملة غير منقوصة أنه يتحدث هذه المرة ، للتاريخ لا لشيء آخر ، أن أحمد جعیدی ، المتهم الأول مازال يسكن المنزل الذي كان يسكنه منذ أكثر من نصف قرن : منزل مبني بالأسمنت ، والطوب الأحمر . . أنه لم يعد وحيدا كما كان منذ ٤٥ سنة ، لقد تزوج في عام ١٩٥٣ ، بعد أن خرج من السجن وأصبح له اليوم ٦ أولاد ، ثلاثة ذكور وثلاث إناث ، خمسة منهم يتعلمون في المدارس ، أكبرهم حصل على دبلوم الزراعة . . أحمد جعیدی (٦٨ سنة) يبدو وكأنه في شرح الشباب . أنه يلعب أكثر من رياضة ، يمارس ركوب الخيل والسباحة ، له صداقات عديدة بأبناء بلده وبرجال البوليس العاملين في مركز البداري الذي شهد ومنذ فترة طويلة أشنع ألوان التعذيب . . سألناه : ما الذي أثر فيك يا عم أحمد ، وجعلك تقف من السلطة الظالمة هذا الموقف العنيد العنيف ؟ فقال : كان جدي يتحدث معنا باستمرار ، عن قسوة سلطة الاحتلال البريطاني ، وعن الحرب العالمية الأولى وعن السلطة البريطانية ، وكيف كانت تخطف المواطنين

لتبعث بهم الى ميدان القتال حيث يلقون نهايتهم هناك ، كما كان يروى الكثير عن كفاح الآباء والأجداد للقضاء على ذلك الاحتلال . كان يروى لنسا الكثير من ذكرياته عن ثورة ١٩١٩ ، وعن كفاح الشعب المصرى للقضاء على الانجليز وأذئاب الانجليز « وعن مدرسته التى تعلم فيها الصنايع ، والوطنية . يقول : ان استاذة فى مدرسة الصنايع الأستاذ أحمد سرى ، كان يحكى لتلاميذ الكثير عن صور النضال الوطنى . . كان يمث فيهم الحماس ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على حمل الأمانة الوطنية . . كان يدرّبهم على استعمال السلاح فى كثير من الأوقات ، وكان هو - أحمد سرى - قد اعتقل عدة مرات فى بعض القضايا السياسية ولكنه لم يتوقف أبدا عن مواصلة الكفاح الوطنى ، داخل المدرسة وخارجها بل كان يقوم بتحفيظ تلاميذه بعض قصائده وأزجاله :

والله ما أحلى القيد فى رجلى وما أحلى الشدائد
أنام على البرش ، لا أبغى التحرير ولا الوسائد

تلك هى بعض الظروف التى جعلت من أحمد جعيدى شابا نائرا يبذل كل ما يمكن بذله لمقاومة العنف والظلم .

وعن مأمور مركز البدارى يقول أحمد جعيدى : كان انسانا غريبا ، متجردا من كل رحمة بل من كل عاطفة . . كان أشبه بقراقوش لا يطيق ان يرى انسانا سعيدا ، كان اذا رأى - مثلا - رجلا يرتدى ملابس أنيقة أمر عساكره باحضاره الى المركز ، ليمزقوا أمام عينه تلك الملابس ، كان يتلذذ من رؤية الناس ، وهم يتعذبون بأيدي رجاله ، وكان له مهمة خاصة هى أن يتشفى وينتقم من كل الناس . كانت كلمته نافذة فى مديرية أسيوط كلها لا يهتم بأى قانون ولا بأى عرف ، بل كان يتباهى بأنه يتحدى سلطة النيابة . . استدعى جدى وهو شيخ وقور ذات مرة الى المركز ليزاول فيه هوايته الغريبة ، هواية اذلال الناس . أمر رجاله بأن يذيقوا هذا الشيخ المسن ، كل أنواع العذاب حتى كاد يموت من بشاعة التعذيب وشناعته . . وفى حالات كثيرة كان بعض من يقوم بتعذيبهم يموتون ، فيلقى بجثثهم بعيدا عن القرية حيث يذهب أهاليهم لحمل تلك الجثث ودفنها ، كان يقف فى الطرق العامة أمام العربات التى تسافر من البدارى حاملة المواطنين ، الذين يريدون السفر خارج البلدة لقضاء حوائجهم فيأمر بعودة تلك العربات حتى لا يجدوا ما يقتاتون به ! وفى السجن كان يقوم هو ورجاله بالكثير من الأفعال الفاضحة التى تهدر انسانية المسجونين وأدميتهم وبعد تلك « الأفعال الفاضحة » كان يأمرهم بالاستحمام ببول الخيول وكان يمنع عنهم الطعام والشراب وكان يأمر كل واحد منهم بأن يصيح بأعلى صوته : « أنا مرة » !! وكنا ستة وثلاثين شابا ، وضعهم مأمور

البدارى فى السجن جعلهم « مشبهين » ، لا يغادرون السجن الا ليدخلوا اليه من جديد . . . كان من بينهم صديقى حسونة وكان هؤلاء هم الذين وجدوا أنه لا سبيل لانقاذ أبناء البدارى الا بالتخلص من هذا المأمور وأقسمنا جميعا على المصحف . . . ولكننى رأيت أن أقوم أنا وحسونة وحدنا بالمهمة ليكون لنا شرف غسل العشار بالتخلص من المأمور المستبد . . . وأعدونا بندقيتين ، ووحدة شرطوش ، حتى لاتخطئ الهدف ، والأخرى « ارمنتوه » . . . حملت الأولى وحمل حسونة الثانية ورحنا نراقبه كل يوم حتى عرفنا كل شئ عن عاداته . . . كان يزاول هوايته فى المشى ساعة الغروب هو ومهندس الرى ، وكان لا يصطحب معه حرسا كثيرا امعانا فى التحدى ، والغرور . . . وذات مساء ، أدينا مهمتنا

. . . أطلقت رصاصة الى قلبه ، وأنا أقول له : خذها يا ظالم . . . وأصيب هو ، والمهندس صديقه ، وذهبنا اليه لتأكد من موته ، أشفقنا على المهندس فتركناه حيا لأنه لم يكن له ذنب . . . واتجه كل منا الى بيته . . . اغتسلنا ، جلس كل منا يتناول عشاءه فى هدوء فقد انزاح الكابوس ، وزال رمز الطغيان ، تنفس الجميع الصعداء . . . هبت علينا لأول مرة نسيمات الحرية . . . وانتشر الخبر بسرعة البرق : المأمور مات ، المأمور قتل . . . وانطلقت الحكومة كالأسد الهائج ، الذى لا يجد من يفترسه ، قبضت على كل أعيان البلد وشبابها ، وكان أولهم ال ٣٦ شابا « اياهم » الذين أطلق عليهم وصف « المشبهين » وبدأ التحقيق فى أول الأمر متسما بروح العدالة ، الى أن وصل حكامدار المديرية وكبار رجال وزارة الداخلية وكانت أوامر صريحة وصارمة باستخدام أبشع ، واشنع وسائل التعذيب . . .

وقبل أن تكمل حديث جعيدى بطل البدارى لابد من كلمة نقدم بها بقية الحديث . . .

الفصل السادس

بطل البدارى يروي قصته لأول مرة !!

● لعل فى مقدمة الأمور التى تبعث على السعادة ، والبهجة ، أكثر من غيرها ، أن تقرأ ، أو تستمع الى مواطن - أى مواطن - أحب بلده الى درجة العشق ، والهنام : أثر مصالحتها ، على مصالحيه ، جعل قضيتها فوق كل قضاياها ، ضحى فى سبيلها بكل ما يملك فى هذه الحياة ، انك عندما تقرأ أو تستمع الى ذلك المواطن ، وخاصة اذا كان العمر قد امتد به ولم تعد له من مهجة الا أن يزرع فى قلوب أبنائه وأحفاده تلك الروح الوطنية ، القومية القوية ، التى عاش بها وعاشت فيه .. عندما نقرأ ، أو تستمع لهذا المواطن تحس للوهلة الأولى بالبهجة ، والسعادة ، والمتعة ، تسرى الى نفسك وإلى قلبك : ترى للوهلة الأولى ، أن الدنيا كلها ، بكل ما فيها لاتساوى قلامة ظفر : وهل هناك فعلا سعادة ومتعة وبهجة أكثر من أن تجد مواطناً حمل طيلة حياته روحه على كفه وانطلق يجاهد لخدمة بلده ، دون أن ينتظر جزاء أو شسكورا : أية سعادة ، أو متعة ، أو بهجة ، أكثر من أن ترى النقاء الشورى على حقيقته ، وتجد النموذج الأصيل للوطنية الصادقة ، الصافية العريقة ، لم يتغير ولم يتبدل بمرور الأيام ، بل ان مرور الأيام يزيده روعة على روعته وأصالته فوق أصالته ، وصدقاً ، يضاف الى ما به من صدق .

وفى حياة كل امرئ منا أيام يعتز بها أكثر من غيرها من الأيام : يذكرها بالخير ، وبالفخر ، كل ساعة من ساعات الليل والنهار مهما امتد به العمر ، ومهما تراكمت عليه مشاكل الحياة ، ومتاعبها ، وآلامها : فى مقدمة تلك الأيام ، التى أعتز بها وأفخر ما حييت ، أيام قضيتها فى مطلع عام ١٩٥٣ أجوب مصر من شمالها ، الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها ، أطرق الأبواب فى

المدن والقري ، والكفور ، والنجوع : لم أكن سائحا ، يريد أن يتمتع نفسه بما فى بلاده من كنوز تاريخية أو كنوز طبيعية ولم أكن جوالا يريد أن يكتشف ما لم يكتشف من بلاده وما أكثر ما لم يكتشف بعد من بلاده . . . وانما كنت باحثا عن كنوز من نوع آخر . مكتشفا لحامات ظلت غير مكتشفة سنين وسنين ، كنت قد نسيت كل شئ فى هذه الدنيا الا أن أبحث وأنقب عن الشهداء الأحياء ، من ثورة ١٩١٩ . وقد كنت حقيقة من أسعد الناس وأنا أقوم بهذه المهمة ، انك عندما تبحث أو تنقب عن تاريخ سعد زغلول ، أو مصطفى النحاس ، أو أمين الرافعي ، أو عبد الرحمن فهمي أو أحمد ماهر ، أو محمود فهمي النقراشي ، أو غيرهم ، أو غيرهم ممن لعبوا أدوارا هامة فى ثورة ١٩١٩ ، عندما تقوم بذلك لا تقوم الا بجهد عادى ، ولن تكتشف الجديد لأن كل ما قام به هؤلاء - فى الغالب - معروف ، ومشهور ، بل ومنشور ، ولكن الجهد غير العادى ، والنتائج غير العادية التى تجيء فى أعقاب ذلك الجهد ، هو أن تجد أولئك الذين كانوا وقودا لتلك الثورة ، طحتهم الثورة جنودا ثم طحتهم الأيام والناس أيضا بعد الثورة ! أجمل الأمور وأعظمها أثرا فى النفس ، وفى القلب ، أن تجد جنودا مجهولين ضحوا كما لم يفسح غيرهم ، قدموا للوطن اضعاف اضعاف ماقدمه غيرهم وظلوا حيث هم ، لا يعرف أحد بماذا ضحوا ولا يعرف أحد ماذا قدموا : أجمل الأمور وأعظمها : أن نرى اناسا آمنوا بفكرة معينة ، وفى سبيل تحقيق تلك الفكرة هانت الدنيا فى نظرهم ، كل ما فى الدنيا من مال ، وجاه ، ونفوذ ، و . . . لا مكان له فى نفوسهم ، ولا فى قلوبهم ، انهم تجاوزوه ولم يعودوا يفكرون فيه على الإطلاق ، كل الذى يفكرون فيه ليلا ونهارا ، كل الذى يستولى على قلوبهم ، ونفوسهم ، كل الذى يدور دائما فى خلدهم ، كل الذى وهبوا أنفسهم له ان يحققوا مبدءا وطنيا التزموا به ولم يخذلوا عنه : أجمل ما عند هؤلاء أنهم يرون زملاءهم وأقرانهم ، الذين لم يضحوا ببعض ماضحوا به ، ولم يقدموا جزءا ضئيلا مما قدموه هم ، قد أصبحوا وزراء ، ورؤساء وزارات ، نوابا ورؤساء برلمانات فلم يحتدوا عليهم ، ولم تلحق المرارة نفوسهم ، وقلوبهم ، لأنهم لم يصبحوا كما أصبح هؤلاء : لقد أدوا واجبهم ، وكفى انهم ضحوا والتضحية فى نظرهم تعنى العطاء لا الأخذ ، والا لما سميت التضحية ، تضحية !

أصدق مثال لهؤلاء أسعد مشرقى : كان واحدا من الذين اتهموا بنسف قطار ديروط ، الذى كان يقل جنودا بريطانيين نيط بهم انحداد الثورة فى الصعيد : حكم على أسعد مشرقى بالسجن المؤبد ، قضى ربع قرن فى الليمان ، لم ينقض ربع القرن يوما واحدا ذلك لأن زملاءه وأقرانه الذين أصبحوا نوابا ووزراء ، نسوه ، فلم يشمله العفو العام ، الذى شمل كل من اشترك فى

ثورة ١٩١٩ ، بل أن الرجل لم يخرج من السجن « بربع المدة » كما يخرج عادة كل المسجونين العاديين ، خرج أسعد بعد ربع قرن ليجد الدنيا تغيرت ، وتبدلت : الثورة التي شارك فيها اجهضت ، الحركة الوطنية التي بذل شبابه من أجل تقويتها ، ضعفت وتقوقعت وخلفت - وبكل أسف - معاهدة ١٩٣٦ لا أكثر ولا أقل ، ولم يجد أسعد من رفاق دربه ، من يذكره ، الا أحد المطحونين من أمثاله في القاهرة الذي سعى الى تعيين أسعد ليكون خفيرا لكوبرى « المعاهدة » في ديروط ، وكان لقائي بذلك الرجل العظيم ، الذي يعمل خفيرا - بثلاثة جنيهات - لا أكثر ولا أقل لقاء ممتعا رائعا ، لا أزال أذكره حتى اليوم وكل يوم ، لا أزال أذكر حلاوته ، لقد قابلت كثيرين من زعماء العالم : خروشوف وهوشى منه ، وشوان لاي ، وسوكارنو وغيرهم ، وغيرهم وأجريت معهم أحاديث كان لها وقتها دويها في العالم كله ، ولكن حديثي مع هذا الرجل كان له طعم خاص ومذاق خاص . وهل هناك أجمل وأروع من أن تقابل رجلا قضى كل شبابه في السجن من أجل فكرة وطنية معينة ضحى في سبيلها بالمال ، والأهل ، والولد ، والشباب ، وكل مافي الحياة ، ثم لم يطلب شيئا ، الا أن يمكن من خدمة بلده ويضحى بما بقي في عمره من أيام ؟ هل هناك أجمل وأروع من أن تجد رجلا قضى ربع قرن من حياته يتجرع كأس الذل والمرارة ، وقسوة الحياة والظروف والناس ، ثم تسأله ، هل أنت نادم على ما فعلت ؟ فيقول لك : على العكس . أنا سعيد بما فعلت ، ولو عادت بي الحياة مرة أخرى من جديد لما فعلت غير ما فعلت ؟

ونماذج كثيرة ، كثيرة هي في حد ذاتها ، دليل قاطع على ما ينمتع به شعبنا الكبير من أصالة وطنية لانظير لها ، ليس مهما ان يكون هؤلاء قد اختاروا طريق العمل الصائب ، أو تجنبوا طريق العمل الصائب ، ولكن الأهم والمهم ، انهم عندما أقدموا على ما أقدموا عليه كانوا في قمة الايمان والاخلاص ، للفكرة التي يعتنقونها سواء أصابوا الهدف ، أو أخطأوه ، المهم انهم قدموا أرواحهم وشبابهم من أجل تحقيق هدف كبير سام ، لا من أجل أن ينالوا لأنفسهم شيئا ما ، أيا كان هذا الشيء ، من هذا المنطلق الوطني لفهم العمل الوطني :

كنت سعيدا الى أبعد درجات السعادة وأنا أسمع أن بطلي حادث البدارى ، أحمد جعيدى وحسن أبو عاشور « حسونة » لا يزالان على قيد الحياة . . . وحادث البدارى . . . كما سبق أن ذكرت - كان المسمار الأخير في نعش دكتاتورية اسماعيل صدقي . وقد كنت من أسعد الناس ، وأنا أنشر - في الفصل السابق - فقرات من اعترافات أحمد جعيدى ، ذكر فيها - وبصراحة مطلقة -

الأسباب التي دعت له وزميمة حسونه وبعض شباب البدارى الى البحث عن طريقه للتخلص من مأمور مركز البدارى ، الذى كان يسومهم وكل أبناء البدارى سوء العذاب وكيف أن جعيدى وحسونة « كمننا » فى مكان ما حيث تعود المأمور أن يتجول ، بلا حراسة ، امعانا فى التحدى وأطلقا عليه الرصاص حتى أوردياه قتيلا وبعد أن تأكدا من موته عاد كل منهما الى منزله سعيدا ، هائلا بعد أن تمكن من غسل العار عن أهله وذويه ، وكيف أن التحقيق سار فى البداية متسما بروح العدالة الى أن وصل حكامدار المديرية وكبار رجال وزارة الداخلية فإذا بالأوامر تصدر صريحة وواضحة بضرورة استخدام أبشع وأشنع وسائل التعذيب ، ويمضى العم جعيدى فى اعترافاته ، وكأنما يقرأ من كتاب مفتوح أمامه « أباح حكامدار المديرية ، الأعراض ، كل الأعراض ، أجبر النساء على السير عاريات كما ولدتهن أمهاتهن بعد أن لطخوا وجوههن ، باللون الأبيض : لم يوجه الى الاتهام ، بل لم يوجه الى أحد : كانت التهمة شائعة لا أحد يعرف من يكون القاتل . وان كان الجميع يعرفون ، لماذا قتل القاتل ، وفجأة استدعى رجال البوليس زميلى حسونة طالبين منه الاشتراك معهم فى البحث عن الجناة ، وبعد فترة استدعيت للتحقيق ووجهوا الى تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار . واستغربت ، كيف يمكن أن يوجهوا الى مثل هذا الاتهام .»

ان أحدا فى البدارى لم يكن يتوقع أبدا ، أن أكون أنا القاتل حق ولو وجدت بعض الشكوك عند البعض ، فان هذا البعض لا يمكن أن يتهم أحدا من أبناء البدارى بجريمة القتل ، فجريمة القتل لم يكن باعثها شخصا ، وانما كان باعثها انقاذ أهل البدارى من التعذيب والارهاب ولا يمكن لأحد أبدا أن يشهد ضد قاتل ، انقذ بلده من التعذيب ، والارهاب : وعرفت فيما بعد ان أحد أعيان البدارى هو الذى أبلغ السلطات متهما اياى بالقتل ، وكانت عملية التبليغ هذه من أشق العمليات ، التى أدخلت الاسى والحزن الى نفوس أبناء البدارى جميعا ! لقد كنا نعتقد اننا قمنا بواجبنا لانقاذ أهل البدارى من طغيان المأمور

ولم يكن يدور بخلد واحد منا ، أن واحدا ، من أهل البدارى ، يمكن أن يخون مصالح بلده ، فيرتكب تلك الجريمة ، التى هى بلا جدال - وعند كل أبناء البدارى - من أفظع الجرائم ، بل هى أفظع من جرائم القتل ذاتها ! وبدء التحقيق معي ، بل بدأت عملية التعذيب التى لا مثيل لها فى شناعتها ، وفظاعتها ، اننى وحتى هذه اللحظة ورغم مرور خمسة وأربعين عاما على الحادث لا أزال أذكر كل مالمقيته ، كل ما حسدت لى ، وكأنما الجلاذ لم يبتعد عني من يومها الى الآن ساعة من الزمان . ان آثار التعذيب ، الرهيب ، لا تزال

عائقة بالذهن وبالقلب أكثر مما هي عائقة بالجسم ، ولست بمستطيع اليوم
 - حتى بعد مرور خمسة وأربعين عاما - أن أذكر بالتفصيل كل ما حدث أو
 بعض ما حدث حتى لا أؤذي مشاعر القراء ، ولا أؤذي في نفس الوقت مشاعر
 ومشاعر أهلي وأولادي على أية حال ، لقد كنت أحتمل كل أنواع التعذيب
 بصبر ، وجلد ، لا مثيل لهما ، تحملت - بحق - ما لا يتحملة البشر ، ومع
 كل ما تحملته ، كنت أرفض الاعتراف ولم أكن أرفض الاعتراف خوفا من
 الاعداء ، فعندما أقدمت على ما أقدمت عليه كنت متأهبا تماما لملاقاة الاعداء ..
 الاعتراف بمعناه اعدائي واعداء كثيرين غيري ، قد يكونون قبلي وقد يكونون
 بعدي ، الاعتراف بمعناه أن اللعنة ستنزل على أهل البداري وكنت قد طلبت من
 النيابة العامة أن تحميني وتحمي أسرتي ولكن النيابة كانت عاجزة عن أن
 تفعل أي شيء : ان قسوة أكبر من قوتهم هي التي تسيطر على الموقف
 لا أحد من رجال الإدارة يستمع إليهم ، لأنه استمع الى من في يده السلطة
 الحقيقية ، الى الحكمدار العنيد ، تطلعت الى بعض من أفراد أسرتي ، والبوليس
 يفتك بهم ، يعتدي على شرفهم ولم أقو على الاحتمال ، صحت من أعماق نفسي
 اتركوهم ، اتركوهم سوف أعترف : سوف أعترف .. واعترفت ، وكان
 الاعتراف ناقصا ، الى حد كبير : انني لم أكن اريد قتل المأمور فقط كنت أريد
 تخويله وارهابه لعله يتراجع عن استخدام وسائل التعذيب التي يلجأ إليها
 لتعذيب أبناء البداري ، وهدأت الأمور بعض الشيء وتمكن بعض أهلي من الهرب
 فعدلت عن الاعتراف : وقالوا لي ولكنك قد سبق واعترفت ! قلت لانكم
 استخدمتم معي أبشع وسائل التعذيب ولو أنكم جئتم لي الآن ، بأي واحد من
 خارج البداري ، وقمتم بتعذيبه كما عذبتهموني وطلبتم منه أن يعترف على كل
 جرائم القتل ، التي وقعت في مصر كلها ، لبادر الى الاعتراف .. وعادوا من
 جديد الى التعذيب : الضرب في كل مكان من الجسم ، وضع العصي في كل
 مكان من الجسم ، وضع التبغ في الفم بكميات كبيرة واجباري على أكله
 كالمواشي ، ثم اجباري على الاستحمام ببول الخيل ، وفضلاتها .. ومرة وضعوا
 عصاة في مكان حساس من الجسم وأجبروني على أن أصيح بأعلى صوتي
 « أنا مرة » وكل ذلك لم يفلح في اجباري على الاعتراف ، وجاءوا بشهود
 الزور : جاء أحد الأعيان ، بخادمة عنده ، قالت انها تعرف أنني القتيل ، وأنني
 أخفيت لديها البندقية التي استعملت في الحادث ، وعرضوا على وعليها
 البندقية . وكان موقف صديقي حسونة مثل موقفي ، ولكن الانكار لم ينفع .

وتم ترحيلنا الى مديرية أسيوط ، وكانت محاكمة ، وكان الحكم بالاعدام
 على ، والمؤبد لحسونة ، ورفعنا النقض ، أمام محكمة النقض والابرام ، وقبل الحكم
 شكلا ، ورفض موضوعا ولكن الحكم - حكم محكمة النقض والابرام - كان

وثيقة تاريخية بادانة حكم اسماعيل صدقي كنه . وتار الراى العام ، وخففوا الحكم من الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لى ، كما خففوا الحكم على حسونة من الأشغال الشاقة المؤبدة الى السجن خمسة عشر عاما ، وتار الراى العام مرة أخرى مطالبا بتخفيف الحكم مرة ثانية ولكن اسماعيل صدقي المتعطرس رفض بشدة ، ودخلنا سجن « أبو زعبل » أنا وحسونة ، قيدونا بالأغلال ، التى تزيد على خمسة كيلو جرامات بالنسبة للقدم الراحمة ، وفى السجن رأينا الموت مئات المرات ، ان البصلة ، أو الليمونة لها سعر فى السجن . أما الانسان فلا سعر له ، وكان الانتحار هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من « أبو زعبل » بدلا من مواجهة الموت ، كل يوم ، مرات ، ومرات : أن صعود الجبل والمرء مقيد بالأغلال ليقطع الحجارة ، والكرابيج تلهب ظهره . ثم تقديم وجبات الطعام اذا قدمت ، وبعضها تعافه القطط والكلاب . والمعاملة القاسية ، العنيفة التى يعامل بها كل سجين ، وكأنه قطعة من الجبل . لم يكن أحد يتحمله ، دخل معنا السجن مائة رجل ، رجل واحد قتل ، ٨٩ رجلا انتحروا وبقي عشرة فقط ، كانت وسائل الانتحار غريبة ، وعجيبة منها أن يبتلع المرء الديناميت أو يضع رجليه وساقيه على قضبان السكة الحديد التى يمر عليها عربات نقل الأحجار ، فاما أن يموت المرء واما أن يصبح عاجزا عن نقل الأحجار ، والعمل ، وفى بعض الأحيان كان البعض يفتأ عينيه بيديه حتى لا يرى جلاديه و . .

وأعطانى الله الصبر ، من عنده ولولاه لانتهيت من اليسوم الأول فى « أبو زعبل » : قضيت سبع سنوات كاملة فى « أبو زعبل » الى أن خفف الحكم على « لحسن السير والسلوك » ونقلت الى عمل آخر . فى السجن أيضا - كان لى بمشابة أمل كبير . لقد اشتغلت فى محو أمية المسجونين الى أن خرجت من السجن ، ولم أكن أتصور أبدا وأنا أترك بوابة السجن للمرة الأخيرة فى عام ١٩٥٠ اننى على قيد الحياة ، كنت أظن اننى فى حلم حلو ، الى أن تأكدت من اننى لست فى حلم ، واننى على قيد الحياة بحق ، وقضيت أكثر من ثلاثة أعوام وأنا أحاول أن أستعيد نشاطى ، وحيويتى بل أحاول أن أعيش الحياة التى يعيشها بقية الناس وفى عام ١٩٥٣ تزوجت وأنجبت ستة من الأولاد : ويضحك العم جعيدى وهو يقول : ورغم أننى فى السبعين من عمري الا أننى قادر على الانجاب ويختتم عم جعيدى اعترافاته قائلا : اننى أعيش اليوم لأبنائى : أعلمهم الشجاعة وأعودهم على الأخلاق الفاضلة : اننى الآن أشرف على أعمال الزراعة : أزاول الرياضة ، أحب ركوب الخيل ، أهوى الصيد ، أمضى حياتى - من بعد كل الذى مضى - فى مرح دائم فأنت ترائنا - أنا وزميلى حسونة - وكأننا مازلنا حقيقة فى سن الشباب » ، وعندما نسال العم جعيدى : هل حدث وارتكبت جريمة ما ، بعد خروجك من السجن ؟ ويضحك العم جعيدى وهو يقول : مرة

واحدة كدت أقع فى الجريمة بعد أن خرجت من السجن مباشرة حاول أحد ضباط المركز ، أن يهيننى فما كان منى الا أن أقفلت عليه باب غرفته وضربتة علقه أنا وضابط البوليس . ويبدى العم جعيدى سعادته المطلقة بسيادة القانون .

ويأبى جعيدى الا أن يدلل على متانة العلاقات التى تربط بين الشعب وبين بوليس الشعب : يذهب الى قسم البوليس ، ليقابل كل من فيه ، ان الجميع يحبونه ، ويحترمونه ، وفي مكتب نائب المأمور الرائد هشام الكيلانى - حيث كان المأمور غائبا - يجلس عم جعيدى ليتحدث بحماس الشباب عن مشاكل البدارى ، كواحد من أبنائها ، انه هو ، هو بإيمانه ووطنيته لم يتغير منذ خمسة وأربعين عاما ، وأن كانت مصر ، قد تغيرت كثيرا ، وكثيرا جدا . . . ألم تكن البدارى فى الماضى منذ ٤٥ سنة متخلفة الى أبعد حدود التخلف . . . ألم يكن التعاليم مقصورا ، على مجموعة قليلة جدا من أبناء البيوت الكبيرة ، ألم تكن البدارى بلا مرافق ولا خدمات صحية . . . ولا . . . فاذا بها اليوم - وبعد ثورة ٢٣ يوليو المجيدة الخالدة - تتغير فى كل شئ : نسبة التعليم ترتفع ، تخرج كثيرون ، كثيرون من أبناء البدارى : من الأطباء ، والمهندسين والمحامين ، و . . . كل التخصصات : ان فى البدارى اليوم - ككل مكان فى مصر - ، سباقا على التعليم ، ومن أجل التفوق فى التعليم : ان العلاج الطبى قد تقدم ، المباني الحديثة والمنشآت الجديدة ، قد كثرت بشكل ملحوظ : الانتاج الزراعى قد زاد ، وخاصة الموالح ، ارتفع المستوى الاجتماعى ، كما ارتفع المستوى الاقتصادى . . . اختفت الصراعات العائلية ، والقبلية ، زادت نسبة تعليم الفتاة بل توجد فى البدارى مدارس اعدادية وثانوية للبنات بل وتعاليم مشترك يجمع بين البنين والبنات ، وهكذا تتقدم الحياة : ان الحياة لا يمكن أبدا أن تعود الى الوراء ، لأن العودة الى الوراء سمة من سمات التخلف . . . وشعبنا لم يكن يوما ما من الشعوب المتخلفة .

انه صانع أقدم مدنية فى التاريخ ! ويتطلع عم جعيدى ، الى كل ما حوله من تغيرات ، وتحولات ، ويحمد الله لأنه - أولا - أدى واجبه تجاه شعبه ويكفيه فخرا ، انه كان واحدا من الأسباب التى أدت الى زوال دكتاتورية اسماعيل صدقى ، ويحمد الله - ثانيا - لأنه رأى ثمرة تلك الجهود ، التى بذلها ورفاقه وأقرانه والتى بذلها الذين سبقوه ، والذين تبعوه ، فى ميدان العمل الوطنى ، ثم يحمد الله ثالثا ، ورابعا الى ما شاء الله لأن مصر دائما ، بخير ، وما من انسان أراد لها السوء الا وأنقذها الله منه ، وبسرعة « ونعود من الحسدith مع عم جعيدى الى الحديث عن الصحافة واسماعيل صدقى .

كانت قبضة اسماعيل صدقي قبضة قوية متينة . كان كل من يراها ويحسها ، يعتقد أنها باقية ما بقي اسماعيل صدقي على قيد الحياة ولكن الشعوب الكبيرة ، الأصيلة الواعية ، الناضجة ، تصبر على الضيم ، تنام بعين ، وتبقى عينها الأخرى مفتوحة ! انها سرعان ما تنأر لنفسها ، ولكرامتها ، وسرعان ما تقضى على كل يد أتيمة امتدت اليها وحاولت النيل من حريتها ومن كرامتها : واذا كان اسماعيل صدقي ، منذ أن ولي رئاسة الوزارة لأول مرة منذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ قد عادى الشعب ، الى أبعد حدود المعاداة . فلقد كان منذ ذلك التاريخ فى حرب مستمرة مع صحافة الشعب لأنه كأي حاكم مستبد ذكى يرى أن الصحافة هى ألد أعداء الدكتاتورية والاستبداد بالرأى .

وقديما نقل على لسان السلطان محمد رشاد ، سلطان تركيا أنه قال لمراسل الديلى كرونيكل البريطانية : أن الرجل حامل السيف قادر ولكن الرجل حامل القلم أقدر ، كما نقل عن السلطان عبد الحميد - أعنف السلاطين العثمانيين قوله بعد خلع : لو عدت من جديد الى يلدز - مقر الحكم العثماني - لوضعت كل محررى الصحف فى أتون كبريت : ولذلك عمى اسماعيل صدقي منذ أن تربع على كرسى رئاسة الوزارة على ملاحقة الصحف المعارضة له : بادر بسن القوانين ، واللوائح التى تعطلها عن أداء واجبها القومى ، لجأ الى سلاح التعطيل متوهما انه باستخدام ذلك السلاح ، يتقى « شر » الصحف . . كلما لجأ الى سلاح اغلاق الصحف واحدة بعد الأخرى على النحو الذى سبقت الإشارة اليه كما فعل مع كوكب الشرق والبلاغ واليوم والسياسة ، والمؤيد ، والمؤيد الجديد ، وصدى الشرق ، والأحرار الدستوريين ثم عاد مرة أخرى الى وضع شروط مجحفة لم يصلح أن يكون رئيسا للتحرير ، كما وضع عقوبات صارمة لحماية نظامه من كل نقد ، ولكن هل يمكن لمثل تلك الأساليب الظالمة ، المجحفة ، ولمثل تلك القوانين العنيفة الصارمة أن تجبر الصحفيين الذين يؤمنون بأن الصحافة رسالة على السير فى ركاب نظام استبدادى كنظام اسماعيل صدقي ، أو على الأقل ، السكوت عن أخطائه وجرائمه ؟! لقد تصور اسماعيل صدقي أن بإمكانه أن يخضع الصحافة لسلطانه وان يقيدها بالسلاسل ، والأغلال ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ما تصوره اسماعيل صدقي ، اذ لا يمكن لصحافة حرة أن تخضع لسلطان أى دكتاتور ولا يمكن لصحفيين أحرار أن يقبلوا أن تقيدهم أقلامهم بالسلاسل ، والأغلال حتى والو ألقى بهم فى السجون ، والمعتقلات !

يقول د. محمد حسين هيكل : لم يكن لحكومة اسماعيل صدقي - في بداية حكمها - صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وإيمان ولذلك بذل صدقي باشا بنفسه من الجهد ، أعظمه فما كان أكثر أحاديثه وردوده في الصحف المحايدة « كالأهرام » و « المقطم » لكن الصحف المعارضة - و « السياسة » بنوع خاص - كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى تشجيعا ، لأن خطة العنف التي سار عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذي وضعه من مبادئ ، لهذا كانت أحاديث صدقي باشا ، وصيحاته تذهب مع الريح ولا يبقى من أثرها الا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوي ، سلطان الحكم ، والذي لم يجد من الرأي العام المصري ، كله أي سند » ثم يقول بعد أن يذكر بعض أمثلة لطغيان اسماعيل صدقي وبطشه : لم يرهبنا هذا البطش ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضتنا عنفا ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال في المعارضة غاية الشدة ، وفيها الى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعاني القائمة بنفس الشعب تصويرا لهذا البطش وهذا الطغيان » ، الى أن يقول د. هيكل : في إحدى المقالات التي كتبتها يومئذ سميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة وسميت دستور صدقي باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين فاذا جميع الصحف تتحدث عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، واذا صدقي باشا يجد في هذه العبارة من الشدة في تصوير الواقع بحيث أخذ يقاومها في أحاديثه جهدا الطاقا .

ويقول د. هيكل حاشئ أخى الأصغر ، يوما وسألني علام أعتمد في مقاومة اسماعيل صدقي وتحت يده من جاء الحكم ، وسلطانه ما لا سبيل الى التغلب عليه وكان جوابي : ان كل عهد من جريدة السياسة يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقي باشا وأنا لذلك مطمئن الى أنني انتهصر في المعركة آخر الأمر ، لا محالة . لم يطق صدقي باشا صبرا على معارضة السياسة ولما كان الأمر الملكي الذي صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ الا يوم ينعقد البرلمان . ولما كان هذا الأمر يتيح لصدقي باشا أن يعطل الصحف بعد أن يصدرها ، فقلنا أنذرنا فلم يزدنا انذاره الا قوة في المقاومة وشدة في المعارضة . فكررت الحكومة انذارنا بعد أيام من انذارها الأول ثم عطلت السياسية بعد أن أيقنت اننى وزملائي في تحريرها لا يرهبننا الانذار ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل السياسة من ضيق أرزاقنا ، ولم تمض أيام على تعطيل السياسة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة « الفلاح المصري » الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقدم تحريرها وبهذا

نمضى المقالات بأسمائنا فكان صدورها حافزا للناس على قراءتها كما لو كانوا يقرأون السياسة بل أكثر مما كانوا يقرأون السياسة . وضاق صدقي بأشياء ذرعا بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل الفلاح المصري ، وتعطيل كل جريدة تعدل محل السياسة واطمأن الى انه استراح من أقداننا ، ومن معارضتنا ، ومن شدة وطأتنا عليه « ويروى هيكل ، كيف أصدر هو وزميله إبراهيم عبد القادر المازني ومحمد عبد الله عنان كتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، على النحو الذي سبقته الإشارة اليه ، وكيف صودر الكتاب ثم يروى كيف أن محمد محمود باشا طلب الترخيص له بأصدار جريدة « الأحرار الدستوريين » فوافق اسماعيل صدقي متوهما أنها ستكون معتدلة ، ولكن كانت أكثر شدة من السياسة فعطلها اسماعيل صدقي بعد زمن غير طويل من صدورها . كما يروى د . هيكل أيضا احالة محمد محمود باشا الى محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف في حق اسماعيل صدقي بعد أن نشرت السياسة بصورة مخففة بعض ما جاء في خطاب عفيف لمحمد محمود باشا .

وقد قدم د . محمد حسين هيكل ، الى المحاكمة أكثر من مرة ، على النحو الذي سنفصله فيما بعد ومن بين المقالات التي أحيل د . هيكل بسببها الى القضاء ، مقالة كتبها - في جريدة السياسة تحت عنوان « حفلات الطرب ألم يكن الفقراء ، أولى بها ؟ » وكانت القضية الخاصة بتلك المقالة تحت رقم ١٤ سايرة . عابدين ، جنح ١٩٣١ ، وكان رئيس النيابة ، الذي حقق في تلك القضية وترافع فيها مطالبا بانزال أقصى العقوبة على د . هيكل ، الأستاذ عبد اللطيف محمود . وأذكر أن مرافعته في تلك القضية كانت - كمرافعات ذلك العصر - قطعة أدبية ، سياسية يقول في بعض فقراتها : لا نقرر نظرية جديدة اذا قلنا ان الصحافة هي مدرسة الأخلاق وهي مهذبة النفوس ، القائمة على الشعوب لتعليمها وترقية مداركها بما يجب أن تقدم لها كل يوم من بحوث شاملة لجميع نواحي الحياة في أكرم لفظ ، وأقوم تعبير ، والرجل الذي ينال شرف الانتساب الى الصحافة والاشتغال بها يجب أن يكون له من نتاج قلمه خير مثل ، يقدمه لمن يقرؤه ، وأن يكون له من خلقه أحسن قدوة لمن يطالعه . . غير أنه مما يؤلم أن تجتاز مصر ، زمنا طاشت فيه الأقلام فخرجت عن اعتدالها ، وجاوزت مهمتها ، فنبت عن رشادها وهذا راجع الى تطرف عناصر أنزلت من قدرها وحطت

من شرفها ، ولقد زادتيا . المبادئ التي قررتها بعض الأحكام الملبسات خاصة ،
على ما اعتقد استرسالا في غيرها واستهتارا بما تقضى به مهمتها ، وتجاوزا لكل
حد في تعبيراتها ، فأصبح الأمر فوضى حتى لقد ظن ان الشنوذ هو القاعدة ،
وانه يصح ، للكاتب ، أن ينال من شرف الناس من سمعتهم تحت ستار أنه نقد
مباح » .

وقضية د . حسن هيكل تذكرنا بما يمكن أن نسميه لأول مرة . « بادب
القضاء ، أو القضاء الأدبي :

الفصل السابع

صحافة الشعب تسقط دكتاتورية اسماعيل صدقي باشا

فى سنوات ما قبل الثورة - ما قرب منها ، وما بعده - وجد وبكثرة ما يمكن أن يطلق عليه تجاوزا ، أدب القضاء أو القضاء الأدبى ، ذلك لأن كثيرين من أقطاب النيابة كانوا يحرصون وبخاصة فى القضايا السياسية الكبرى على أن تكون مقدمات مرافعاتهم وكذلك نهاياتها قطعا من الأدب الرفيع ، وكذلك كان المحامون الكبار يحرصون على أن يكون دفاعهم عن المتهمين الموكابين عنهم مليئا بالكلمات الماثورة التى تبقى أو يمكن أن تبقى خالدة مع الزمن لا نبل جديتها ، كما يقولون ، وكذلك كان أيضا بعض القضاة يحرصون على أن يضمّنوا أحكامهم عبارات فيها من الأدب الرفيع ، أكثر مما فيها من استشهاد بمواد القوانين وقد أجهدت نفسى فى البحث عن علة هذه الظاهرة الفريدة فى نوعها ، فلم أعثر على ما يمكن أن اعتبره سببا رئيسيا لوجود تلك الظاهرة ، وإن كنت قد غلبت الرأى القائل بأن من أسباب وجود هذه الظاهرة ، أن كثيرين من رجال القضاء والمحاماة كسعد زغلول ، وإبراهيم الهلباوى ، وغيرهما وغيرهما ، كانوا من رجال الأزهر ، الشريف !

وقد كنا ونحن فى بداية عهدنا بالشباب نحفظ بعض العبارات الأدبية ، التى وجدت فى بعض المرافعات ومن بينها - بل وفى مقدمتها - عبارات جاءت على لسان أستاذنا الكبير - فخر المحاماة - أحمد لطفى وهو يترافع عن إبراهيم ناصف الوردانى وكذلك عبارات أخرى جاءت - فى تلك القضية أيضا - على لسان عبقرى المحاماة إبراهيم الهلباوى ولم يكن يستهوينا فى هذه العبارات إلا عاطفتها الوطنية القوية الجياشة ، بصرف النظر عن ظروف القضية وملابساتها : من بين العبارات التى حفظناها لأحمد الطغى قوله وهو يخاطب إبراهيم الوردانى فى إبريل ١٩١٠ :

أما أنت أيها المتهم فقد همت بحب بلادك حتى أنساك ذلك الهيام كل شيء حولك : أنساك واجبا مقدسا هو الرأفة بأختك الصغيرة ، وأماك الحزينة فتركتهما يبكيان هذا الشباب الغض : تركتهما يتقلبان على جمر الغضا ، تركتهما يقلبان الطرف حولهما فلا يجدان غير منزل مقفر غاب عائلته : تركتهما على ألا تعود إليهما وأنت تعلم أنهما لا يطيقان صبرا على فراقك لحظة واحدة ، فأنت أملهما ورجاؤهما : دفعك حب بلادك الى نسيان هذا الواجب وحجب عنك كل شيء غير وطنك وأمتك فلم تعد تفكر في تلك الوالدة البائسة وهذه الزهرة البائسة ولا فيما سينزل بهما من الحزن ، والشقاء ، بسبب ما أقدمت عليه . ونسيت كل ما أملك في هذه الحياة وقلت ان السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد واعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك ، أعز شيء لديك ، ولدى أختك ، ووالدتك فأقدمت على ما أقدمت راضيا بالموت ، لا مكرها ، ولا حبا في الظهور : أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك ، ففي سبيل حرية أمتك بعثت حريتك بضمن غال .

ثم يقول أحمد لطفى ، وهو يخاطب ابراهيم ناصف الورداني مرة أخرى : فأعلم اذن أيها الشاب انه اذا تشدد معك قضاتك ولا أخالهم الا راحميك فذلك لأنهم خدمة القانون وهو هذا السلاح المسلول في يد العدالة والحرية واذا لم ينصفوك ولا أظنهم الا منصفوك فقد أنصفك ذلك العالم ، الذي يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بنية الاجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها وان هناك حقيقة عرفها قضاتك وشهد بها الناس ، وهي أنك لست مجرما سفاكا للدماء ، ولا فوضويا من مبادئ الفتك ببنى جنسه ولا متعصبا دينيا خلته كراهية من يدين بغير دينه ، وانما أنت مغرم ببلدك هائم بوطنك . فليكن مصيرك أعماق السجن ، أو جدران المستشفى فان صورتك على البعد ، والقرب مرسومة على قلوب ، أهلك وأصدقائك ، وتقبل حكم قضاتك باطمئنان وأذهب الى مقرك بأمان .

أما ابراهيم الهلباوي فقد قال : خدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالي يوما ما أن أسأل ، أو أقرأ سبب اختيار الرداء الاسود حلة رسمية للمحامي ، والذي يتشرف بالدفاع بين يدي القضاء ، ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذي تزيان به صدور من عهد اليهم اصحاب الأحكام ، النهائية . أما الآن وقد أبعدت عن قلبي هذه القضية كل راحة وجعلتني قرآة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته ، وباقي أهله قلت ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الاسود ، رمز الحداد والمصائب للمحامي الذي

يمثل القائم بالدفاع عنه وباللون الأخضر الذى يتجلى به صدر القاضى الرمز الى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة ، فنعم الاختيار .

كأننا نحن هنا فى هذه القاعة أمام أولئك القضاة المشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نقوم - على نحو ما - بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الأسباط فى هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الخداد ، وهم يتضرعون الى مبدئ السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الناهبة الى دار الخلود سحب رحمته ، وغفرانه ، ونحن هنا نقول لكم انكم تذكرون انه ليس دائما بمقدور هذا الانسان الضعيف أن يحمى نفسه من الخطر والزلل وأن يعيش معيشة الملائكة فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء ، كما يتقبلها من أقامكم حكما ، فى عبادته ، والذى علمنا انه كما أن من صفاته العدل ، فإن من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل .

ويخاطب ابراهيم الهلباوى ، المتهم بقوله : الآن لى كلمتان أوجههما الى المتهم بين يدى القاضى : الأولى انى اذا كنت قاسيا عليه فى نعته ، فلانى خاضع لقانون ليس دائما - من سوء البخت - ملتثما فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والتفسير لأنه مضطر فى أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانتها - أن ينظر نظرا آخر فى تعريف الحلال والحرام : ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون فاذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تتقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية . . الثانية : اننى اذا أنزلت منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ، ولكن اذا أبت نفسك أن تعيش معاملة معاملة الأشقياء ، وقطاع الطرق ، فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل فبال الموت بقلب البواسل ، فالموت آت لا راد له . ان لم يكن اليوم فغدا . اذهب الى لقاء الله الذى لا يرتبط الا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات ، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامتك أكثر من حياتك . . اذهب فان قلوب العباد ، اذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة .

وكان عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، قد أنهى مرافعته فى قضية الوردانى بكلمات نارية قال فيها : ان الوطنية التى يدعى المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم لبراء من مثل هذا المنكر .

أن الوطنية الصحيحة لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل اغتيال النفس .

فماذا تكون حال أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متعوس يبيت ليله فيضطرب نومه ، وتكثر هواجسه فيصبح صباحه ، ويحمل سلاحه . يغشاهم في دار أعمالهم فيسقيهم كأس المنون : ان جنسية الورداني لأشد ضررا ألف مرة من جنسية كل مجرم قاتل أو سارق ، أو قاطع طريق ، فان هؤلاء جنائيتهم فردية وجنسية الورداني على أمته ووطنه . وهؤلاء يمكن الاحتراس منهم ، وتوقي اضرارهم ، كان في وسعه ، أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح ، القاتل ، فان كان على حق ، خرج من هذا النضال بطلا شريفا سائرا به وبنفسه الى خدمة الوطن ، لا أن يلقي اليه تلك الرصاصات ليذهب به الى عدم يسير اليه اليوم قاتلا أثيما : بثست المبادئ مبادئه . ولعنة الله عليها باسم الانسانية التي انتهكت حرمتها ، والحرية . التي خرق سياجها والوطن الذي جنى عليه .

ويقول أيضا عبد الخالق ثروت ، النائب العام في قضية مؤامرة شبها التي أتهم فيها امام وأكد ، ومحمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام : « أغسطس ١٩١٢ : كانت هناك فئة من الأغرار ، المفتونين طاشت أحلامهم ، وعميت بصائرهم ، وقلوبهم ، وخبت نفوسهم فلم يروا من النور الا ظلالها ، ومن اليسر الا عسرا ، ومن الخير الا شرا ومن النظام ، الا ظلما ، ومن وجوب المحافظة على القانون الا استعبادا ورقا . . فئة عطلت عن التربية الصحيحة وتسممت عقولهم بشر المبادئ فلم يروا للبلاد - وهي في طمانينتها ، سائرة في طريق سعادتها - خيرا من أراقة الدماء فيها أنهارا والايذاء بنفوس عالية ، غالية ندأب أبدا لخير أمتهم ، البريئة مما كانوا يفعلون .

لم يروا خيرا من قتل كبراء البلاد ، المخلصين لها خيانة وجبن ، واغتيال الأرواح الطاهرة المطمئنة خلسة وخسة ، هؤلاء ، هم المتهمون المائلون أمامكم اليوم ليلقوا جزاء شرورهم وسوء ما كانوا يدبرون ، وان في تاريخهم لعبرة ! .

وينتهي عبد الخالق ثروت باشا مرافعته قائلا : اننا أمام تيار جارف ان لم نقف في سبيله نزل بعقول سفهاء شبابنا الى منزلق فيه بلاء البلاد . . لقد بدأ هؤلاء الشبان يفكرون في استباحة القتل ، واراقة الدماء تخلصا مما صوره حمقهم من الشقاء ، قبل أن يفكروا في الخلاص من جبهاتهم ، التي هم فيها يعمهون . ان هذه الأفكار الطائشة الخطرة كالسلاح في يد المجنون الهائج ان لم يعجل بنزعه منه قوة واقتدارا كانت العاقبة وبالا . . ويخاطب عبد الخالق ثروت باشا المستشارين بقوله : امحوا هذه الأفكار الخطرة ، وانزعوا هذا السلاح

القاتل ، انزعوه من أيدي هؤلاء المفتونين قبل أن يصيب البلاد بشره المسعير ،
انزعوه بحكم ترضاه الحكمة وأصالة الرأي .. انكم بذلك لا تسفكون الرحمة
والعدل ، بل تزيدونها جمالا ورواء . أليس من الحكمة والعدل أن تبعثوا ،
الطمأنينة في القلوب الواجفة ؟ .. أو ليس من الرحمة أن ترحموا صغارا
كالغصون الرطبة أو شكت أن تلتوى على الشر تقليدا أعمى ، للمنهيين
وأمنالهم ؟ » وعن القانون القائم وقتئذ يقول عبد الخالق ثروت مخاطبا
القضاة : هو سلاحنا الوحيد قد وضعناه في أيديكم . نسألكم أن تصرعوا به هذا
الشر الذي بدت نواجذه ، وكثر عن أنيابه .. أصرعوه بأشد ما في القانون
الذي بيدكم .. ليس في ذلك من قسوة ، ولا تحيف ، فما أشد ما نحن فيه
من الظروف . »

وفي قضية مقتل السيرلي ستاك سردار الجيش المصري ، والحاكم العام
للسودان دافع وهيب دوس عن شفيق منصور قائلا وهو يخاطب المسنشرين :
تذكروا أن لهم عائلات يلبسها حكمكم السواد ، وأميات وأخوات يخفق قلوبهن
حنوا وعطفا ، وتعجز نفوسهن هاجعا واشفاقا ، وإن عليكم ديننا لا نملكون سدادا
إذا حم القضاء ، خاطروا بأنفسهم وتعرضوا للموت قتلا ، أو حكما في سبيل
مصر بحسب معتقدهم ، والأعمال بالنيات وهذا دين يشغل ذمة كل مصرى ..
عليكم فيه بنصيبكم ، فلعلمكم موفونه في حكمكم باقالتهم من عشرتهم وأنكم
بإذن الله لتاعلون . »

ولقد سبق أن أشرنا إلى فقرات من مرافعة عبد اللطيف محمود ، رئيس
النيابة في القضية ، التي رفعت على الدكتور محمد حسين هيكل لأنه نشر مقالا
في جريدة السياسة تحت عنوان : نفقات حفلات الطرب ، ألم يكن الفقراء أول
بها ؟ » ونشر اليوم بعض فقرات أخرى من تلك المرافعة البليغة يقول فيها
رئيس النيابة :

ولئن كان من أهم نزول الصحافة عن مستواها الذي يجب أن تكون فيه
دخول هذه العناصر التي لا تقدر الأدب قدره أو تعرف للصحافة حقيقة مهمتها
فلطالما ، عللنا النفس بأمل أن يقوم المثقفون من رجالها بنقويم اعوجاجها واصلاح
ما فسد من شأنها والنهوض بها من كبوتها ، ولكنهم لم يكونوا عند حسن الظن
بهم ، إذ سرت اليهم عدوى الأولين فاذا هم والأولون سواء : قضية اليوم تتعلق
بكاتب معروف له من تربيته ، وثقافته ، ما يمنعه من استباحة قلمه ، يرسله
من غير حق ، في مواقف ، ما كان أغناه عنها ، ويشرعه ، ظلما في صدور أشخاص
لا ذنب لهم ، إلا أنهم يقومون ، يواجههم ، ذلك الكاتب هو الدكتور هيكل بك

الصحفى القانونى ، والاديب « . ويختتم الأستاذ عبد اللطيف محمود مرافعته بقوله : يا حضرات المستشارين اذا ما خلوتكم لتقولوا كلمتكم فأشيروا الى ان حرية الصحافة أو بعبارة أخرى حرية النقطة ، ليست هى حرية أخذ الناس فى شرفهم ، وفى كرامتهم بل يجب ، أن تكون فى حدود القانون مشبعة بروح العدالة ، لا لغرض الامتهان ، ان جرائم الصحافة أثرها بالغ ، وغورها بعيد ، أثرها ليس مقصورا ، على المتهم ومن جنى عليه وإنما يتعدى الى الكثيرين : وان يستوى فى نظركم من يعرف القانون بتفصيله ومن له من علمه ، وربيبه ما يرشده الى حقائق الأشياء : لن يستوى هذا مع من هو جاهل بها فاذا ما أخذتم الصحفى على قدر علمه ، وضوح غرضه فانكم تقومون بالاصلاح الذى نرتجيه ، فلا يولد ، بعد ذلك ضحايا ولا يوجد متهمون : ان المعلمين من الناس ، والقائمين بينهم يفرعون الى عدلكم وهم يرجون بعدها أن تأخذ الصحافة مكانها الصحيح مكان المهذب والمرشد الآمين ، عن اللسان ، لا سلاحا ، للتشهير والاعنات : عندئذ تكون الصحافة فى مصر للخير ، وللخير وحده . » .

وكانت النيابة العامة قد اتهمت د . محمد حسين هيكل بأنه فى يومى ١٩ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ ، بمدينة القاهرة وبلاد القطر المصرى ، بصفته المدير المسئول لجريدة السياسة اليومية ورئيس تحريرها ، اهان هيئة نظامية هى مجلس وزراء الدولة المصرية بأن نشر فى الجريدة المذكورة فى العدد رقم ٢٥٣٦ مقالا تحت عنوان « نفقات حفلات العرب ألم يكن الفقراء أولى بها ؟ » نسب فيها الى بعض الوزراء أنهم سلكوا سلوكا معيبا فى غير حدود الاحتشام وصدر منهم من المساخر ، ما لا يليق بأشخاصهم ومناصبهم ، كما نشر فى العدد ٢٥٣٨ تحت عنوان : حفلات الابتهاج بالأزمة ، رسما وعبارة يمثلان الهيئة المذكورة بحالة منافية للأداب ، وقد قضى محضوريا فى الدعوى ، وبتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣١ بمعاينة المتهم بغرامة قدرها عشرة جنيهات مصرية وبالإلزامه بأن ينشر الحكم فى جريدتين بمصاريف من طرفه . بعد ان أثبت حكم المحكمة انه قد تبين وبلا مجال للشك أن أغراض الكاتب من المقال والعبارات الجارحة الواردة لم تكن الدفاع عن أموال الخزينة بل النكاية بالوزراء والمنشعبين بهم وإظهارهم فى أعين الأمة بمظهر المستهتر بالأزمة التى تعانيها وبمال الدولة وأن قصد الكاتب من كل ذلك واضح ظاهر « وقد طعن د . هيكل فى الحكم الصادر ضده أمام محكمة النقض وقدم الدفاع الكثير من الأدلة التى تنفى التهمة عنه . وكان من بين ما قدمه الدفاع عنه ان صحف الحكومة تطعن يوميا فى حزب الأحرار الدستوريين وأشخاص رجاله وأعراضهم مما لا يسيغه الأدب ومع ذلك فلم يكن محل مؤاخذه جنائية وانه لا وجه للتشبيه بين ما نشرته جريدة السياسة ورفعت عنه الدعوى العمومية وبين ما تنشره جرائد الوزارة فرفع الدعوى على رئيس تحرير السياسة

فى هذه الظروف والحكم عليه من أجل المقال الذى كان موضحا المحاكمة انما هو خطأ لا يقره القانون وفيه معنى توزيع العدالة بين الصحف والبيئات السياسية بمقاييس مختلفة وهذا يخالف المبدأ الذى قرره محكمة النقض والابرام وبنيت عليه « وقد ردت محكمة النقض على ذلك فى حكمها الصادر فى ٤ يناير ١٩٣٢ انه مع التسليم بأن للطاعن فى الحكم - د. هيكل - أن يشهد فى نقد أعمال خصومه ويقسو عليهم ما شاء الا ان ذلك كله يجب ألا ينعدي حد النقد المباح فاذا خرج بذلك الى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون ولا يبرر عمله أن يكون خصومه قد سبقوه فى صحفهم الى استباحة حرمان القانون فى هذا الباب ويكفى ان الحكم المطعون فيه قد راعى هذه الظروف عند تقدير العقوبة وهذا أقصى ما يستطاع القاضى عمله ونرى محكمة النقض ان أقل ما توصف به تلك المطاعن الواردة فى المقال والرسم انها « سب » وأن السب فى هذه الصورة لا يتعلق بالوظيفة أو الدفاع عن مصلحة عامة وأن قلم كاتب المقال لم يعف عن تناول الوزراء فى شخصياتهم ورميهم بأمور ، لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمصلحة العامة التى يزعم الدفاع عنها ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

وكان الأسناد توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد ، لسان الوفد ، يحمل كل يوم حملات قوية وعنيفة على دكتاتورية اسماعيل صدقى وكانت الجماهير تتخطف الجهاد . وفى ٢٦ ابريل ١٩٣٢ ، كتب توفيق دياب يقول : نعم أوشمكت الصاعقة التى يسمونها جبل الأولياء ، أن تنقض على رأس مصر ، والمصريين وسيرجع الفضل الخالد فى هذه النكبة الخالدة ، الى صدقى باشا فى البداية والى برلمانه فى الختام ، وفى يوم ٢٧ ابريل ١٩٣٢ - أى فى اليوم التالى مباشرة - كتب أيضا يقول : اذن ماذا يدفع هذه الضمائر الى المغامرة بحياة الأمة ؟ أهو ان يشتموا بهذا الشتم المروع ، بقاء وزرائهم فى الحكم ، وبقاء أنفسهم فى جلاله ، شهورا أو أعوادا أو دهورا ؟ انها لصفقة ليس يقدم عليها أى مصرى وفيه ذرة من الرحمة بنفسه وعشيرته ووطنه أو ذرة من تقدير الأشياء باقدارها : ولو كان كل يوم يقضونه فى الحكم ، ألف عام من أيام النعيم فى جنات الخلود : أيتها الوزارة وأيتها الوزاريون ، أيتها اللجنة الصادرة : وأيها البرلمان المغامر ، المسألة جد ، وهى من الجد فوق ما تتصورون وليست حياة مصر ، أو مرتبة ملكا لكم ولا لعشرين برلمانا صدقيا ومائة صدقى وإبراهيم فهمى ، بل ليست ملكا لمصطفى النحاس ولم تلك ملكا لسعد ، وانتم تعلمون من هما فى قلوب الملايين : ليست مصر ملكا لمصرى ولا لمئات المصريين من الزعماء المجاهدين فضلا عن حضراتكم أيها السادة المغامرون بحياة الوطن ، فأى ضمير يطاوعكم على أن تكلوا عنق مصر الى السيف الانجليزى اعتمادا على مجرد حسن الظن بحضوره

الانجليز .. أى عقل يهديكم الى التردى بمصر فى هذه الهاوية وهى منها بمان
.. غنى : انها لحيانة مروعة ستبقى على الدهور بقاء ذلك السيف معا
على رأس مصر والمصريين فهل عولتم على اقرار هذه الجناية التى لم يسبق أن
اسودت بمثلها صفحات التاريخ « وقامت قيامة وزارة اسماعيل صدقي »

ووقف توفيق دياب أمام محكمة الجنايات بتهمة اهانة مجلس النواب واللجنة
البرلمانية المؤلفة لفحص مشروع سد جبل الأولياء اذ نسب اليها المغامرة بحياة
مصر .. و .. ولكن محكمة الجنايات برئاسة الأستاذ يس أحمد ، أصدرت
حكمها بالبراءة باعتبار ان المقالين لا يحتويان الا على تحذير لمجلس النواب «
ورفعت النيابة طعنا فى الحكم ، أمام محكمة النقض والابرار .. ووقف توفيق
دياب مرة أخرى أمام عبد العزيز فهمى باشا رئيس النقض والابرار ، وقال
مثل النيابة ان الأستاذ توفيق دياب وصف أعضاء البرلمان بأنهم قوم لا ضمير
لهم ، وأنهم فى سبيل بقاء الوزارة القائمة فى الحكم يضعون بمصلحة وطنهم
وتراث أجدادهم لكى يعيشوا فى ظل تلك الوزارة . وقال رئيس نيابة
الاستئناف - محمد جلال - ان اسناد هذه المنال لأعضاء هيئة نظامية وتجريدتهم
من الاخلاص لوطنهم ارضاء لشهواتهم الحزبية لا شك يحط من كرامتهم فى
أعين الناس ويجرح شرفهم ويؤذى نفوسهم : وطالب رئيس النيابة بالعقوبة
الرادعة للكاتب ، وأمثاله ممن لا يزدجرون خصوصاً انه مثل أمام محكمة النقض
منذ شهر بتهمة مماثلة فقدرت المحكمة مركزه الاجتماعى ولكنه لم يرتدع وبذلك
أصبح « عائدا » ، وتراقع مكرم عبيد عن توفيق دياب وشهدت قاعة المحكمة
مساجلات بين رئيس المحكمة وبين مكرم عبيد ، وبعد ان انتهى مكرم عبيد من
دفاعه وقف توفيق دياب وطلب ان يتكلم فسمحت له المحكمة فقال : أيا كان
الحكم فانى أعتقد انكم خلفاء الله فى أرضه « وقال رئيس المحكمة استغفر الله ،
وهذا كثير علينا « هم جابونا وخطونا هنا وخلاص « وضحك كل الحاضرين وعاد
توفيق دياب ليقول : انى أنقبل كل حكم بكل ما أستطيع من محبة وارتياح
ولكن أريد أن أقول انى ما كتبت حرفاً واحداً قصدت به الاهانة ..
وأعلن الرئيس ان الحكم بعد المداولة ..

وكان توفيق دياب قد خرج من قاعة الجلسة بعد أن أعلن رئيس المحكمة ،
ان الحكم بعد المداولة ، الى منزل مكرم عبيد ، ورفقته لتناول طعام الغداء ،
وبينما كان توفيق دياب ، ومكرم عبيد يتناولان الطعام ، دق جرس التليفون
وكان المتحدث مصطفى النحاس الذى كان يبكى وهو يقول ، ان الحكم صدر
بالادانة .. ولم يضعف توفيق دياب ، بل تماسك معلناً استعدادهم للتنفيذ

الحكم بنفس راضية . وبعد ان تناول الغداء . انطلق الى دار الجهاد حيث كانت الجماهير قد سبقته الى هناك لاعلان وقوفها الى جانبه . واستنكارها للحكم العنيف الصارم ، ويقضى توفيق دياب ساعات عديدة مع زملائه الصحفيين ، ويستقبل العديد من الساسة الذين هرعوا الى دار الجهاد لرؤية صاحبه قبل ان يذهب الى السجن وكان من بينهم مصطفى النحاس وأحمد ماهر ، ومحمود النقراشي . وفي الساعة التاسعة والنصف يصل الى مبنى دار الجهاد جندي من جنود البوليس يحمل من النياية أمر القبض على توفيق دياب ، ويستأذن توفيق من الجندي بضع دقائق يكتب فيها كلمة وداع لقرائه ثم ينجو مع الجندي الى قسم السيدة زينب حيث يبيت ليلته هناك ، ليتوجه مع حراسة مشددة في صبيحة اليوم التالي الى سجن قرة ميدان لتنفيذ العقوبة الصادرة ضده وهي الحبس ثلاثة أشهر ، ولما كان الأستاذ توفيق دياب محكوما عليه من قبل بالحبس ستة أشهر كانت مع وقف التنفيذ مراعاة لمركزه الاجتماعي فقد حلت العقوبة المؤجلة وكان عليه أن يقضى في السجن تسعة أشهر . وفيما يلي الكلمة التي كتبها الأستاذ توفيق دياب والتي نشرت في الجهاد بينما كان في طريقه الى السجن : كنت أود أن أقرئ مواطني السلام ، وأن أودعهم بكلمات طيبات ، قبل أن تبدأ ساعة فراقى اياهم تسعة أشهر ولكن توارد الزعماء والزملاء ووفود الأصدقاء الى دار الجريدة ، منذ أن علموا بالحكم الذي أصدرته محكمة النقض والابرار ، وانشغالي باستضافتهم وشكرهم على هذا الصنيع الجميل ، لم يمكنني من أن أكتب تلك الكلمات : تحية لمواطني وبلادي ، وابتهاالا الى الله أن يجرى من قيود السجن بعد تحرر الأمة الكريمة مما تعانيه من ضروب البلاء » .

وفي السجن عودل توفيق دياب أقسى معاملة رغم انه كان يشكو من الروماتيزم . نام توفيق دياب على برش فوق الأسففات . ارتدى ثياب المسجونين العاديين . وقامت نورة الصحفيين جميعا رغم الخلافات والاختلافات التي كانت قائمة بينهم ، كتبوا العديد من المقالات التي تطالب بمساواة توفيق دياب بالأشرار الأجانب الذين ينامون في سجن الأجانب على أسرة ويسمح لهم بما يشاءون من الطعام والشراب . وكانت اجتماعات عديدة للصحفيين ، كل الصحفيين تنادى بتحسين معاملة توفيق دياب . وكان من أهم تلك الاجتماعات ، اجتماع دعا اليه الأستاذ داود بركات رئيس تحرير الأهرام في دار الأهرام حضره عدد كبير من الصحفيين من بينهم د . محمد حسين هيكل ، عبد القادر حمزة ، محمود أبو الفتوح ، عبد القادر المازني ، أحمد وفيق ، السيدة روز اليوسف ورأس الاجتماع د . هيكل ، الذي رأى اشراك الهيئات الصحفية في العالم كله في الموضوع ، وأن يبلغها أن صحفيا مصرية حكم عليه بالحبس مع الشغل ثلاثة

أشهر ، وهو يعامل حسب لائحة السجناء المصرية معاملة المجرم العادي ، وإن الصحافة المصرية طلبت تعديل هذه اللائحة لتتماشى مع روح العصر ، والتشريع المصرى الحديث . وقال د . هيكى « ولما كانت نقابة الصحافة المصرية متضامنة مع النقابات الصحفية العالمية فهى تطلب التضامن معها . وتأييدها فى طلب معاملة المحكوم عليهم فى جرائم النشر معاملة السياسيين فى جميع البلاد التى لها نفوذ فيها ، وقد وافق المجتمعون على هذا الاقتراح بالإجماع ، و . . و . . »

وكتب أستاذنا الكبير : فكرى أباطة بأسلوبه الساخر - فى المصور .
تحت عنوان : الرقيب الرقيب : صديقنا العزيز وزميلنا الفاضل توفيق دياب فى السجن ونحن فى الخارج نبهى العواطف ، ونكتب ونخطب ونتداول .
ونقترح ، ونقابل وزير الداخلية ، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ليخففوا عنه اجراءات التنفيذ . . هل يهلك هؤلاء أو أعظم من هؤلاء ذلك ؟
لا أظن نظام السجناء نظام عسكري فصاحبة الجلالة الصحافة ستتردد مدحورة والأسف ملء القوادى ، وليس لى أمل فى مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ ، وقد بانت لبنتها عندما طرح اقتراح النائب المحترم الدكتور صالح ولا أريد أن أحتد أو أشتد تعليقا على موقف حضرات النواب المحترمين الا اذا شئت أن يكون مصيرى الى ورشة التريزية أسوة بزميلى خفف الله عنه رغم أنف السجن .

ما جرى على الأستاذ توفيق دياب قد يجرى على غيره .

ويطالب أستاذنا اما بإلغاء القانون ، أو فرض الرقابة ليرتاح القانون ، وترتاح الحكومة ، وترتاح المحاكم ، وترتاح أيضا مصلحة السجن .
وأخيرا سمح للأستاذ توفيق دياب أن ينام على سرير ، وإن تضاء له حجراته فى السجن .

ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موقف لا يمكن لنا أن نتجاهله ، ذلك الموقف المتعنت الذى وقفته صحيفة الشعب ، لسان حال حزب الشعب . الذى يرأسه اسماعيل صدقى . لقد خرجت على اجماع الصحفيين وراحت تتندر على الزملاء الصحفيين الذين قضوا حيننا من الدهر يفخرون بالتضحية ويدعون اليها ، ويغرون بها ويحرضون عليها ، ويطلبون الى الأمة أن تضرب أكبر الأمثال فى الاستهانة بالروح ، والمال فما بالهم اليسوم وقد أصابتهم صدمة هى أهون الصدمات فزعين جزعين يكون تارة ويمرخون تارة أخرى ، وآونة

يذهبون مستغيذين مسترحمين ، وأكثر من هذا لقد أبى محمد علام باشا بصفه صاحب جريدة الشعب أن ينشر فى الشعب وفى المقطم بيانا ينفى فيه حضوره اجتماع الصحفيين وأنه لم ينب عنه أحدا ، وإن الصحفيين لو كانوا يقدرّون واجب مهمتهم ، لما احتاجوا الى تعديل التشريع . وكان الصحفيون قد حاولوا الظهور أمام الراى كوحدة فى كل ما يتعلق بأمورهم المهنية وقد اختاروا علام باشا ليكون عضوا من أعضاء اللجنة التى أوكل اليها مقابلة بعض المسئولين ، ولذلك اعتبر الصحفيون بيان علام باشا فى الشعب والمقطم بأنه براء من الاجتماع ، ومن الانتداب ، وأنه خارج على اجماع الصحفيين ، موقف مؤسف لا بد من تسجيله .

ولم يكن اضطهاد صدقي باشا للجهاد وصاحبه وحدهما ، وإنما كان اضطهادا لكل الصحف التى تعارضه .

وفى أيام اسماعيل صدقي باشا حدث حادث تعذيب آخر - وما أكثر حوادث ، التعذيب التى وقعت فى عهد اسماعيل صدقي - وسمى حادث التعذيب هذا بحادث الحصاينة وهى قرية من قرى مركز السنبلالوين - دقهلية - كان التعذيب فى هذه المرة ، فى وجه بحرى وليس فى الصعيد - وكان السبب الرئيسى فى وقوع هذا الحادث أن رجال البوليس ، والادارة ، بعد أن اطمأنوا ، الى غبطة صدقي باشا ، بما يقومون به من تعذيب ، وحمايته الدائمة لهم ، بل ودفاعه الحار عنهم رغم بطشهم وعدوانهم واستهانتهم بكل القوانين : بعد ان اطمأن رجال البوليس والادارة ، الى ذلك كله اطلقوا لانفسهم العنان فى كل حملات البطش والعسف والارهاب أو ليسوا مؤيدين من السراى ، والوزارة ؟ ألم يكلف الملك فؤاد اسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة لخراج على ماهر ، وزير الحقانية ، الذى حمل على رجال البوليس والادارة ورغب فى اعادتهم الى جادة الصواب ؟ لقد اعتبر رجال البوليس والادارة ان اخراج على ماهر ومن وقف ، الى جانبه فى حادث البدارى ، كعبد الفتاح يحيى ، من الوزارة نصرا لهم ولذلك عادوا - كما يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - الى خطتهم مطمئنين الى أن الوزارة تحميهم وتسندهم وان السراى ساكنة على هذا النوع من الطغيان ولا تعترض على هذا البغى ، والعدوان . ولقد وقع حادث الحصاينة فى ١١ فبراير ١٩٣٣ وخلاصته ان الادارة عطلت وابورا الطحن الغلال ، ومضرب الأرز الذى يملكه الشيخ طلبه صقر من أعيان هذه الجهة ، وقام لذلك نزاع بينه وبين الادارة رفع أمره الى القضاء اذ اقيمت عليه دعوى مخالفة امام محكمة السنبلالوين فجاءت فى هذا اليوم قوة من البوليس والادارة للتفتيش على الوابور فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور مطالبين ببقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل القضاء

في دعوى المخالفة فحدث تصادم بين الفريقين أمر فيه مأمور المركز بإطلاق النار على الأهليين فقتل منهم ثلاثة أحدهم شقيق الشيخ طلبه صقر وفتاة ، وقتل باشجاويش المركز وواحد من الجنود ، وجرح كثير من الاهليين واستولى الذعر على السكان ، ولم يقف عسف الادارة عند هذا الحد ، بل أرسلت تجريدة من أربعمئة جندي لحصار البلد وقبضت على كثير من أهلها وظلوا في السجن الى أن أفرجت عنهم النيابة : أما قضية المخالفة التي نسبتها الادارة الى الشيخ طلبه صقر فقد حكم فيها ببراءته ، وأثبتت المحكمة في حكمها ان الادارة تجاوزت سلطتها بالأمر ، الذي أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة واقفال الوابور ، وان هذا الأمر الإداري باطل .

وتقول الأستاذة فاطمة اليوسف في ذكرياتها :

« يتلخص حادث الحصاينة في أن رجال الادارة في ذلك الوقت ذهبوا الى قرية الحصاينة مركز السنبلادين وعطلوا واپور طحن الغلال ومضرب الأرض المملوكين للشيخ طلبه صقر الذي كان من الوفدين المعروفين ورفع الشيخ دعوى أمام المحكمة ضد الحكومة فأرسلت الادارة بوليسها لكي يمحو معالم ، ما أفسده في الوابور قبل ان تثبت المحكمة حالته ، وتصدى الشيخ صقر ، وانصاره للبوايس فأطلق البوليس النار وسقط ثلاثة من القتلى ، وكثيرون من الجرحى وحوصرت القرية ، أياما طويلة والقي أهلها في السجن وترتب ، على هذا الحادث أزمة في وزارة العدل اذ قامت النيابة بتحقيق الموضوع ، وكتب النائب العام مصطفى محمد - تقريراً يطلب فيه الافراج عن الأهالي ورفع الدعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير ، في أوراق رسمية ، وكتب التسابعي في روز اليوسف تعليقا ساخرا على هذا الحادث قال فيه : ان وزير الحقانية - أحمد باشا علي - قرأ تقرير ، النائب العام ثم هز رأسه وقال : نفرج عن الأهالي معلش ؛ اما ان نحاكم المأمور بتهمة التزوير فلا ، وهز الوزير رأسه هزة اهتز معها قانون العقوبات ، وأسبل القانون رمشه ، وصرف النظر عن الموضوع » ، وأرسلت النيابة تحقق معي - الكلام للاستاذة فاطمة اليوسف - بوصفي رئيسة التحرير المستولة .

ولكن المقال ، كان يحمل توقيع التسابعي ، فقدم الى المحاكمة أيضا ، وكان ممثل النيابة في القضية الاستاذ محمود منصور وكان من المعجبين بالمجلة فاستهل مرافعته نائرا ، وردد المدح والثناء عليها مشيدا بأسلوب التسابعي ثم انتهى مهاجما في عنف شديد ، منددا بطريقة النقد الجارح التي تسلكها المجلة ، أما رئيس المحكمة - المرحوم محمد نور - فقد كان « بلديات » التسابعي من المنصورة ولكنه

كان رجلا محافظا . لا يحب أسلوب التابعى ويعبره خارجا عن الحدود الواجبة لذلك فقد كان همه أن يحصر التهمة فى التابعى وكان يوجه الى الأسئلة المتتالية بقصد اخراجى من المسئولية ولكننى تمسكت بموقفى . فتصدر الحكم . على التابعى بالحبس أربعة أشهر . وعلى بغرامة خمسين جنيها ولم يصدر الحكم فى نفس الجلسة . وحين صدر كان الاستاذ السابعى فى الاسكندرية . فعاد ليسلم نفسه : والتابعى - الكلام أيضا للأستاذة فاطمة اليوسف - رجل مرفه المزاى له أسلوبه الذى لا يتخلى عنه فى الطعام والشراب . والراحة فليس غريبا ان يزعمه السجن ويضايقه ضيقا شديدا . وكنا نشعر بضيقه الشديد وراء ، الفضبان من الرسائل والطلبات التى كان يبعث بها كل يوم . كانت له فى كل يوم طلبات . حتى عينت موظفا خاصا اكى يحمل الى خطابات . ويعود اليه بما يطلب ومازلت أذكر أنه كان يطلب - يوميا تقريبا - كميات جديدة من الحلوة الطحينية . وفى احدى المرات أرسل يطلب كافيار . وفعلا ذهبت الى محلات لابس ولم أفكر فى أن اشترى له كافيار سائب بل استريت له علبة كافيار فاخرة ، أرسلتها اليه وفى اليوم التالى جاءنى منه خطاب يتميز غيظا يقول ان « علبة الكافيار » محكمة الاغلاق وان السجن ليس فندقا فيه شوكة وسكين ليفتح العلبة وقد روى لى بعد خروجه ، كيف اضطر للاعتصام بدورة المياه يوما وكسر علبة الكافيار ، ليستطيع أن يأكلها . . . »

وفى الفصل التالى تفاصيل أخرى عن حياة الصحفيين داخل السجون . . .
وعن المقالات التى دفعت بهم الى تلك السجون . . .

الفصل الثامن

هذه المقالات دفعت بكتابها إلى السجون

لاعطاء صورة واضحة لما آلت اليه الصحافة في عهد اسماعيل صدقي باشا ولاعطاء صورة واضحة أخرى لما خُلق بكثير من الصحفيين في عهد اسماعيل صدقي باشا نشير - في البداية - الى ما نشره المصور في العدد الصادر في ٣ يونيو ١٩٣٣ حيث ورد ما يلي : تجتاز الصحافة في هذه الأيام محنة شديدة لم تعرفها من قبل . . . وكانت القضية التي نظرت فيها المحاكم : قضية مجلة روز اليوسف الغراء . وهي الخاصة باتهام كل من السيدة روز اليوسف صاحبة المجلة والاستاذ محمد التابعي محررها بالقذف في حق وزير الحقانية والنائب العام ومأمور السنبلاوين فحكمت محكمة الجنايات يوم الأحد الماضي بتغريم السيدة روز اليوسف ٥٠ جنيتها ، وحبس الاستاذ التابعي ٤ أشهر حبسا بسيطا وسيقضى الزميل التابعي مدة سجنه في قرة ميدان .

وتضيف المجلة ان الاستاذ محمد صلاح الدين كان محامى السيدة روزاليوسف والاستاذ التابعي .

كما نشير في البداية أيضا الى ما نشر في العدد التالى من المصور الصادر في ٦ يونيو ١٩٣٣ حيث كتب أستاذنا فكرى أباطة مقالاً تحت عنوان : ماذا نكتب ؟ : عبر فيه بصديق عن محنة الصحافة فقال : بكل جوارحي ومن أعماق نفسى أشاطر الصحافة المنكوبة اليوم آلامها وأوجاعها لا من ناحية الزمالة فقط ولا من ناحية الانسانية فقط ، وانما من ناحية الأنانية الذاتية فقد يحل بكل من يحمل القلم في هذا العصر الحديدى : ما حل بأولئك الزملاء والرفقاء . . . يمضى الآن الأستاذ توفيق دياب والأستاذ التابعي والأسناد حسبن شفيق المصرى ، وغيرهم ، وغيرهم أجازاتهم الصيفية لا فى ربوع لبنان ولا فى ربوع شمال إيطاليا وسويسرا وانما فى ربوع « قره ميدان » وغير « قره ميدان » من السجون الجميلة الزاهرة الباهرة ، ذات النسيم العليل والخضرة

الساحرة ، والفاكية والظل ، والماء الجارى فياله من حظ سعيد : فى حيانى الصحفية لم يعتد قلمى أن يتعثر أو يتردد أو يتراجع ، كانت الفكرة تستوى وتتضح فى ذهنى فيجرى القلم جرى القطار السريع ، على القرطاس . ولا اذكر مرة اننى احتجت للمسودات أو لتمزيق الأوراق أما اليوم وقد جئت أكتب هذه الكلمة الأسبوعية فقد شعرت بأن قلمى قد جبن وتضعضع ونردد وأخذ يخط ليشطب ويثبت ليمحو . ويبت ليعدل وليس فى ذلك غرابة وان قلمى لمصيب فهو مسئول عدلا ، وانصافا عن سلامة حامله . عن سلامة بدنه وسلامة صحته ، وسلامة مستقبله ، وسلامة مزاجه فى هذه الأيام العصيبة وفى هذا العصر الغريب الأطوار . ويقول فكرى أباطة « الكاتب منا الآن كاتب مزور زائف يكبح جماح قلمه خوفا ورعبا فلا تبدو فكرته للقراء على حقيقتها لأنها تقدم اليهم وقد سرت فيها عوامل الجبن والحذر والحرص واللف والدوران والفرار من خيال العقاب وشبح السجن وهذا هو الموقف الحالى على حقيقته وهو موقف من شأنه أن يقضى على فن الصحافة وأن يهبط بها الى الخسيس ، اللهم حوالينا ، ولا علينا يا رب ، » اللهم لا نسألك رد القضاء . ولكن نسألك اللطف فيه .

وفى نفس العدد من المصور موضوع بعنوان : فى سجن « قره ميدان » حديث مع الأستاذ محمد التابعى وقد جاء فى الموضوع ما يلى : قرع باب السجن فى الساعة العاشرة والرابع . من صباح يوم الاثنين الأسبق اليوزباشى محمد أفندى يوسف الضابط بالمكتب السياسى بمحافظلة القاهرة ، وفى رفقته الأستاذ التابعى وكان المنظر طريفا فكلاهما « يعزم » على صاحبه أن يسبقه بالدخول الى أن دخل الأستاذ التابعى أولا وفى أثره الضابط ، ورأى السجناء والمساجين لأول مرة منذ سنوات سجيننا يرتدى بدلة زينية انلون مفصلة على أحدث طراز وقد وضعت فى عروتها « فلة » جميلة وتدل من جيبها منديل حرير ، من النوع الرشيق ، وقد وضع السجناء الجديد ، نظارة قاتمة على عينيه ليتقى أشعة الشمس : وكان يحمل فى يديه كتابين من تأليف أميل لودفيج ، وكتاب الضاحك الباكي مهدي اليه من مؤلفه الأستاذ فكرى أباطة . ويقول كاتب الموضوع : رحلت فى يوم الأربعاء أبحث فى أنحاء سجن مصر ، عن سجين الوجاهة فقيلى لى انه فى دور رقم ٦ ، بالغرفة ٦٤ عنبر ٩ وفى الحق ، لم أفهم كيف اهتدى اليه بهذه الرموز التى اختلعت على .

وظفقت أطوف هنا ، وهناك الى أن عنرت على ضالتي واذا بى أراه جالسا على كرسى لدى باب غرفة مفتوحة وكان يرتدى بيجامة حريرية أنيقة من فوقها روب دى شامبر وجيه وقد وضع على كتفه فوطة يمسح بها عرقه من حين الى حين وسجن قره ميدان فى الصيف قطعة من انسعير قلت : ولم لم تنزل الى حوش السجن لتقضى فترة نزهتك ؟ قال : وما الفائدة من النزول وهو مقفر لقد

جعلوا نصف الساعة المخصص لنزهتي ، في غير مواعيد سائر النزلاء حتى لا أرى أحدا ، ولعلهم أرادوا أن يحولوا دون لقائي بالاستاذ نوفيق دياب قلت : ألم تره ؟ رأيتُه أول يوم من بعيد ، وقد تبادلنا التحية بالاشارة وحملني الفضول على التطلع الى داخل الغرفة ثم استأذنته في الدخول فاذن ورأيت حجرة مقبضة ، ليس فيها سوى البرشي . والمرتبة والبطاطين ، وفي ركن منها جردل وكوز . قات : لعلك مبسوط ؟ وأشار الى الجردل والكوز باسماء وقال : وأي انبساط ؟

● أهذا كل أثاث الحجرة ؟

● أجل بل انه يزيد على استحقاقى بهذه « المرتبة » المؤلمة .

● لقد سمعنا أنك منحت سريريرا ، وطعاما فكيف وجدت طعامك بعد السجن ؟

● الطعام !! اننى لم آكل شيئا منذ وطئت قدماى أرض السجن بل لم أتناول جرعة ماء واحدة .

● ولماذا ؟

● أما الطعام فانهم لم يصرحوا لي باحضاره من بيتى كما اعتقدت . انه من حقى ، وهم يحضرون لي لبنا وشوربة من المستشفى ولكنى لا أحس برغبة فيهما ، وأما الماء فقد عافته نفسى رغم ظمئى وقد لبثت الى الآن أكثر من أربعين ساعة دون أن أشرب جرعة واحدة من الماء ، انظر .. ونظرت فاذا به يشير الى الكوز ورأيت الكوز هو قائم بغيض يعكس على الماء لونا يحمل على الغشيان .

● قلت : معذور ؟

● أريت كيف يعامل الصحفي ؟

● هذا رهيب !

● ولكنه هين فى سبيل العقيدة والمبدأ .

● وكيف تقضى الوقت ؟

● فى المطالعة نهارا والسهر ليلا .

● وأين تسهر ؟

● فى هذه الغرفة التى لا يدخلها سوى نور الشمس ، فانا مجبر على محاولة النوم منذ الغروب ولذا أقضى الليل ، ساهرا ، فلم يكن من عادتي النوم عند الغروب .

● وفى الختام يقوم كاتب الموضوع :

وخرجت أنعى الصحافة التى يقولون انها صاحبة الجلالة وهى لم تلم

شعبها الآن وتجعل من تضامن رعاياها قوة تكفل لمثل هذا الصحفي الذى تقول
النيابة العمومية انه مبتكر وانه مبدع فى فنه ، معاملة ترفعه عما يعامل به المجرم
العادى ، من قاتل وقاطع طريق فلا يبقى ظمان أربعين ساعة وتعاف نفسه ، رغم
الظلم ، أن ينشد الرى من ذلك الكوز الحقيقى !

وفى الحقيقة ، لم يكن توفيق دياب ، ومحمد التابعى ، وحسين شفيق
المصرى وغيرهم ، من زملائهم الكتاب والصحفيين الذين دفعوا ضريبة الكفاح
الوطنى ، هم المسجونون بأيدي رجال اسماعيل صدقى ، ونظامه ، وانما كانوا
هم سجانى ذلك النظام : كان نظام اسماعيل صدقى ، أضعف منهم مئات المرات ،
وكانوا هم أقوى منه بكثير . . . فما الذى كان يملكه نظام اسماعيل صدقى ، وما
الذى كانوا يملكونه هم : كان نظام اسماعيل صدقى يملك السيطرة على بضع
مئات من رجال البوايس والادارة ، لا ينفذون أوامره الا مرغمين خشية الفصل
أو التشريد وكان أولئك الكتاب ، والصحفيين يملكون السيطرة على الشارع
السياسى ، اليقظ الواعى ، المتفتح المستعد دائما ، للانقضاض على خصوم الحرية ،
وأعدائها . . . كان الشعب كله مع تلك الفئة المختارة من الكتاب والصحفيين
الذين أثروا ، الوقوف ، الى جانب الشعب فى محنته القاسية الرهيبة : الشعب
كنه معهم بجميع رجاله ونسائه ، وأطفاله ، بجميع فئاته ، وهيئاته ، وطبقاته
وأحزابه . وبالطبع فيما عدا قلة ضئيلة من المنتفعين بحزبى الشعب والاتحاد :
لم يكن الشعب يقف الى جانب هؤلاء وحسب وانما كان يرى رأيهم ، ويعرف
جيدها ، انهم طلائعه ، انواعية الثائرة ، وانهم ما دخلوا السجون وما تحملوا العنت
والارهاب ، الا دفاعا عن حريته ! عندما كان الصحفي الوطنى يحاكم كان الشعب
يقف خارج المحكمة ، ينتظر من يحاكم . يصفق ، ويهتف له من الأعماق ،
ويستمر ، الهتاف والتصفيق له الى أن يدخل السجن ، كان شارع محمد على ،
على طوله ، يمتلئ كل يوم بجماهير الشعب التى تنتظر هذا السجين أو ذاك لتعلن
وقوفها الى جانبه ولتعلن تحديدها للسلطة ، التى اعتقلته ، وسجنته وعندما كان
يحكم عليه كانت الاجتماعات السياسية فى كل شارع ، وفى كل حى ، فى كل
مدينة ، وفى كل قرية تؤيد ، السجين ، وتشدد أزره وتشيد بجهاده ، حتى وهو
فى سجن قرّة ميدان كانت جماهير الشعب ، التى لا تعرف هذا الصحفي الا من
قلمه تتوافد ، أمام ذلك السجن لمجرد ابداء مشاعرهما تجاه ذلك الصحفي السجين !

لم يكن الصحفيون وقتئذ مجرد موظفين بل كانوا فى مقدمة قادة الرأى العام ،
يضحون بكل شىء فى سبيل آرائهم : لا يابهون بالسجون ، والمعتقلات ، أو
بالفصل والتشريد ، لانهم أصحاب مبادئ : وكانت الحكومة بكل امكانياتها

المادية والأدبية عاجزة عن السيطرة على أى قلم من تلك الأقلام الشريفة ،
النظيفة : كانت الحكومة تبذل كل ما تملك من وسائل الاغراء لشراء قلم ما فاذا
ما عجزت - وغالبا ما كانت تعجز - كانت تلجأ الى أساليب التهديد والوعيد
فتصادر الصحيفة التي يعمل بها بعد أن تكون معدة للتوزيع ، تعطل الصحيفة
لأيام ، وبعد ذلك بشهور ، تم تعطيلها نهائيا ، وأخيرا تلجأ الى سلاح الاعتقال
والسجن .

والحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الصحافة وقتئذ - وخاصة صحافة
الأحزاب الشعبية لا الأحزاب الحكومية - كانت تعتمد على ذاتها : على التوزيع
والاعلانات ، والدعم الذى كانت تتلقاه من الأحزاب التي تعبر عن آرائها لم يكن
دعما ماديا ، بل كان - فى الغالب أيضا - وعيا شعبيا يتمثل فى اقبال جماهير
الحزب ، على قراءة الصحيفة ؛ التي تنطق باسمه وبفضل هذا الدعم الشعبى ،
انقوى ، المتزايد كانت الصحف تقوى ، وتصبح قادرة على مواجهة الحكومات ،
الطاغية الباغية كحكومة اسماعيل صدقى .

وعندما كان الصحفي المحكوم عليه يخرج من السجن بعد المدة ، التي حكم
عليه بها ، كان خروجه من السجن بمثابة ظاهرة سياسية : وكانت السراقات
تقام ، فى أكثر من مكان للترحيب ، به وكانت التلغرافات من كل أنحاء البلاد .
ترسل اليه ، مهنئة مباركة وفى بعض الأحيان كانت بعض الصحف تفرد العديد
من صفحاتها لنشر برقيات التأييد ، والتهنئة : وكان الصحفي يخرج من سجنه
أقوى بكثير مما كان قبل أن يدخله : ان السجن لم يضعف معنوياته ، وانما كان
سببا فى تقويتها ، التعذيب فى السجن ، لم يجعله يتراجع ، عن مبادئه ، وانما
يجعله أشد ما يكون تمسكا بها ، وهكذا كانت حكومة اسماعيل صدقى ، تضعف
كلما سجنتم صحفيا ، وكانت حركة المقاومة الشعبية تزداد قوة وعنف ، عندما
تصادر الحكومة صحيفة معارضة !! خرج التابعى - مثلا - من سجنه ليستقبله
أستاذنا الكبير فكرى أباطة بمقال له فى روزاليوسف يحمل العنوان التالى : من
السجن الصغير الى السجن الكبير يقول فيه : لقد خرج التابعى من السجن
الصغير الى السجن الكبير : ليست حرية الأكل ، والشرب والنوم ، هى كل شيء .
هناك حرية الفكر ، وحرية الرأى ، وحرية الضمير ، وابن هى فى السجن
الكبير ؟ يدك سجين ، رأسك سجين ، عينك سجين ، لسانك سجين : الصحافة
سجن ، الخطابة سجن ، الاجتماع سجن ، الرأى الحر سجن : أرأيت يا سيدي
الحر الطليق ، اليوم انك متعلق ؛ وان الذين يهنتونك مغالطون وان الذين
أفرجوا عنك مغالطون : انما الأحرار حقاً هم أولئك الذين يرتكبون الجرائم فى
الصميم ، وفى وضوح النهار وفى كهرباء الليل ، ولكن تحميهم الرتب واللقاب
والمناصب ، والدهر ، الفادر فلا يجرؤ ، باغ ، أو شاهد ، أو مستبد ، أن يقول

لهم ثلث الثلاثة كام في وسط هذا الغمام ، والقنام ٠٠ انما الأحرار حما هم
 أولئك الذين لا تفكر رءوسهم الا في خيرهم ، والذين لا تهتز ضمائرهم الا
 لأشخاصهم ، والذين لا يكسبون الا للحادة ، ولا يخطبون الا للمادة ، ولا يتحمسون
 الا للمادة : هؤلاء ، لا يعرفهم السجن الصغير ، ولا السجن الكبير ، فهم أحرار
 ما داموا بغير قلوب ، وهم أحرار ما داموا لا يعيشون الا للجيوب : خبرني :
 أصحيح انهم لا يعيشون الا للجيوب : خبرني : أصحيح انهم لم يقتلوا فكرك في
 السجن ؟ أصحيح ، انهم لم يسكتوا قلبك في السجن ؟ أصحيح . انهم لم يقصفوا
 قلمك في السجن ؟ لئن صحح هذا فماذا فعلوا ؟ حرموك من الفراخ ، والحمام :
 والفراش الوثير والماء المثلج ومن انقطار ، الطيار ، ومن استألى وسان ستفانو ،
 ومن حمرة الخدود وسواد العيون ، ودقة الخصر ، ولكن ها قد عدت اليها جميعا
 ولم تترك لهم قلبك ولا رأيك ولا قلمك ، ولا قراءك : أنت الرابع : فهنئنا لك
 برأس مالك الجديد » .

ومن بين المجلات التي ساركت في الحملة ، على نظام اسماعيل صدقي ،
 مجلة كان اسمها النجوم وكانت قاسية ، الى أبعد حدود القسوة على اسماعيل
 صدقي وحكومته ، في العدد الصادر بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٣٠ .

أ - نشرت المجلة على الغلاف الأول لها صورة رمزية تمثل صورة دولة
 صدقي باشا رئيس الوزراء ، وأصحاب المعالي وزراء الحقانية والزراعة والحربية
 بملابس الحمام يطاون على بحر فيه نسوة يسبحن وكنبت تحت هذه الصورة
 العبارة التالية :

في سان ستيفانو : أبو داود : اتفضلن سننجمه كلنا شلة يا دولة الباشا
 دى وردة ودى فلة قوم حط ايدك على الى يعجبك فينا .

دولته : يا أبو داود « يا جدع » بدى ! لكن خايف أنزل ولا أطلعشى نانى
 وانه مش شايف البحر هايج ، وبكره الموج حبرمينا .

ب - صورة رمزية بالصحيفة الخامسة - وأنا أنقل هنا من حكم محكمة
 النقض والإبرام - تمثل حمارا بوجه انسان بسيما صدقي باشا يحتضن فتاة
 وكتب تحتها زجل منه :

يا جحش أم السباع ، من يبقى لك حمار ..
 طالع تبرطع ، وسايب سليمان سمسار
 يا جحش روح اتلهمي يكفى البلد تنهيق
 لا العض ينفع ، ولا رقصك ولا التشليق

ج - صورة رمزية بالصحيفة السادسة تمثل صاحب الدولة صدقي باشا

ساقطا من فوق جواد يركبه ، وكتب فوقها « ولا كل من ركب الحصان خيال » .

د - مقال بالصحيفة الثالثة عنوانه : « حول رد صدقي على أمير الشعراء » ، جاء فيه ، « تذكر - يا صدقي - أيام ابتلينا بك وزيرا ، فكنت على الانتخاب سرا مستطيرا ، وعلى وطنك نارا وسعيرا ، تذكر اقالاتك ، تذكر يوم طردت من السراى فى الزمن الحالى : يا أشباه الوزراء ، ولا وزراء : صدقنى اننى أشفق عليك بل وارنى لحالك بالرغم مما اضمره لك من كراهية ، وبغض : اننى كلما دنت ساعة سقوطك ، ورأيت الأمة راشتك بسماهاها ورأيت ابنة الحكم ، وعظمة السلطان ننواري ، رويدا رويدا اشفقت عليك ، يا صدقي لا لأنك لا تستحق ذرة من العطف ، اذن فلتنبط الى هوتك ، غير مأسوف عليك ، وانتظر يوم الحساب فانه يوم عسير .

وكذلك ، « طبع ونشر بالعدد الصادر فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ صورة رمزية لرفعت باشا تحتها زجل جاء فيه :

ليلة ما نمت فى أتومبيك وسواقك
سأبك تبيت « مجرج » قول لى ايه سأبك
سكران مطين وريحة الخمر فى أشنابك
والصبح رحت الديوان يا مغرم اش نأبك
خلى العبارة ، بقى ياناس مغطيه

وقد انهمت النيابة صاحب النجوم أولا : بانه أهان صاحب الدولة صدقي باشا وحضرات أصحاب المعالي وزراء ، الحربية والحقانية والزراعة بسبب نادية أعمالهم الادارية فى شئون الحكم بطبعه ونشره بالعدد الرابع من مجلة النجوم المشتملة على تلك الصور والمقالات المتضمنة لاهانتهم بسبب تأديتهم وظائفهم ونانيا بانه سب وقذف رفعت باشا بما طبعه ونشره بعدد ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ من تلك الصور الرمزية وجمل الزجل السابقة الذكر فحكمت محكمة جنايات مصر ، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ فى التهمة الأولى ، بالبراءة من تهمة الاهانة آخذة فى ذلك بأن الصور الرمزية لا تمس أعمال الموظفين من ناحية ادارتهم لشئون مناصبهم ، ثانيا : باعتبار ما وقع من المتهم فيما كتبه تحت الصورتين المنشورتين سبا علنيا ، عاقبت عليه المتهم بغرامة قدرها عشرة جنيهات وحكمت فى التهمة الثانية بغرامة عشرة جنيهات على اعتبار ان ما وقع من المتهم كان سبا فقط ، وقد طعنت النيابة فى حكم محكمة الجنايات وقد قبلت محكمة النقض والابرار ، الطعن فى هذا الحكم واعتبرت ان التهمة الأولى : اهانة موظف بسبب أعمال تتعلق بوظيفته وان التهمة الثانية تهمة سب ، وقذف معا ، وليست تهمة سب فقط .

ومن تلك الصحف ، أيضا ، التي قست في الهجوم ، على دكتاتورية اسماعيل صدقي جريدة «الصريح» ، وقد كتبت في ٢ مارس ١٩٣٣ - وكان ماكتبته موضع محاكمة أمام محكمة الجنايات - تقول : تحت عنوان : واجب الأمة : استقالت وزارة صدقي باشا ، أو لم تستقل : ان الأمة تمتلكها رغبات تجيش بنفوس أبنائها أن تستقيل وزارة صدقي باشا أن ينتهي هذا الجو المظلم الحالك ، وتسود الطمأنينة وتستقر ، النفوس . والواقع ، انه ليس أحب الى هذه الأمة ، من أن تسقط هذه الوزارة والا ترى وجهها الى الابد ، ولا وجه أى وزارة أخرى تشبهها في الحجر على الحريات وايداء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والاعنات ،

وتنشر نفس الصحيفة في ٩ مارس ١٩٣٣ صورة دولة اسماعيل صدقي باشا . رئيس الوزراء جالسا على مقعد ويتولى المندوب السامي ، ادارة آلة للنفخ تتصل برجل صدقي باشا ، وأمامها أثقال حديدية كتب على الأول منها : الدفع بالذهب ، وعلى الثانى شركات انجليزية وعلى الثالث المصالح الأجنبية وعلى الرابع خزان تسانا ، وعلى الخامس جبل الأولياء وتحت الصورة عنوان أحلام وآمال ، والعبارة التالية « انفخ وشد حيلك قوى برده ببركة أنفاسك الطاهرة ارفع دول واجمع من دول ، بس اياك مكدونالد ميفرحتى فينا العدا » .

وفي العدد الصادر في ٢٣ مارس ١٩٣٣ . تنشر نفس الصحيفة تحت عنوان : سياسة الاشاعات : هل استفادت مصر من دراستها وقد جاء في الموضوع : شهدت مصر من وراء هذه الوزارة فوق ما شهدت من صنوف الكيد والعدوان والقهر والطغيان وسائل غريبة ، فى الدعاية البقائها فى الحكم بواسطة صحفها وبواسطة صحف أخرى تحمل أسماء مصرية ؟ وترى محكمة النقض والابرار ، أن نقد الآراء السياسية مهما حصل التسامح فيه لا يبرر السب بأقذع الألفاظ وأفحش المثالب ، ومن حيث ان المتهم الأول يدفع بحسن نيته فيما كتب وفيما صور وهو - كما تقول محكمة النقض والابرار - قول هراء ، لان القصد الجنائى فى جرائم السب والاهانة يعتبر متوافرا متى كانت ألفاظ السب ، وعبارات الاهانة متضمنة لتعبير معين أو خادشة للناموس أو الاعتبار ولا شك أن الصور ، وعبارات السب والاهانة ، التى وجهها المتهم ، الى المجنى عليهم والتى تقدم بيانها مقدمة بذاتها خادشة للشرف والكرامة .

ولقد كانت وزارة اسماعيل صدقي لاكتفى بتقديم ، الصحفيين الى محكمة الجنايات بسبب ما ينشرونه ضدها من مقالات ورسوم كاريكاتيرية ، وغير كاريكاتيرية والما كانت تعامل أيضا كتاب المنشورات ، وموزعيها ، كما تعامل

الصحفيين في جرائم النشر . باعتبار ان المنشورات التي تطبع وتوزع ، ضمن جرائم النشر : وقد حدث أن اعتقلت الوزارة حسن حسن النحاس لأنه في يوم ٢٠ فبراير ١٩٣١ وفي قسم الدرب الأحمر : وزع منشورا عليه توقيعه ، وقد اعترف بأنه ، كاتبه ، وقد جاء في هذا المنشور : الى أهالي الدرب الأحمر : اسألوا الله الرحمة مما أنتم فيه من ظلم ، وفقر ، ومعسرة ، وأدعوه مخلصين أن يرفع عنكم أثقال عهد بان غدرة ، واستفاضة منه الشكوى ، فان لم تدرككم رحمة الله فشر محيط ، وهلاك مبين : الوزارة الحاضرة ، قتلت الحريات واستباححت الحرمات ، بعد أن وأدت الدستور واستحدثت دستورا جديدا ، تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه ثم أشكلت عليها المسائل ، وأحاطت بها النكبات فأتخذت لها من سقط القوم حزبا مريضا بعد أن يئست من تأييد الأمة وعطفها . والوزارة تريد الآن ان تجري الانتخابات ، وان تخلق نوابا هم أولئك ، الانصار المرضى ، ولست أدري بلوى أمعن في حرب الأمة ، وأدخل في ضررها من هذه الانتخابات التي ان نجحت تذهب بآمالكم وحرياتكم جميعا . هل تريدون أن يطول عهد هذا الحكم ، ويمتد بكم ظلمه ، وطغيانه وهل ترضى كرامتكم أن يكون موضع الرأي منكم أولئك المرضى من أنصار الحكومة والمحسوبين ، على حزبها أن أردتم أن يباع جهادكم رخيصة فادخلوا الانتخابات وان أردتم الكرامة والعزة ، ان أردتم العدل ، والنظام ، والحرية ، ان أردتم زوال هذه الوزارة ، وما تقترب . . ان أردتم خير الأمة ونصرها فقاطعوا الانتخابات في جميع أدوارها ، ولا تعبوا ، بنتائجها ، وحينئذ يدول حكم هذه الوزارة ويذهب سلطانها ، وتشرق على البلاد أنوار دستور الأمة وتعلو كلمتها .

وآخر كلمة في المنشور اقرأ هذا واعطه لغيرك يقرؤه .

وقد أحيل كاتب المنشور ، وموزعه ، الى محكمة الجنايات فقضت ببراءة المتهم ورفعت النيابة نقضا في الحكم الى محكمة النقض والابرام التي رأت أن العبارات الواردة في منشور المتهم ، هي عبارات في غاية الاقذاع وقد جاءت بأسلوب عام ، لا تبرز فيه واقعة معينة بالذات يمكن القول ، بأن المتهم كان ينتقدها ، وان قيام هذا الدستور « دستور ١٩٣٠ » بالفعل ، ووجوب طاعته واحترامه ، وعقاب من يحاول تجريضا على كراهيته كل ذلك يجعل الهيئة التي استصدرته بمنحى من كل تعريض بكرامتها ويجعل من يهينها لهذا السبب مستحقا للعقاب . والا اضطربت الأعمال العامة ، واختل النظام ، ولا محل للقول بسلامة النية أو بسوئها مادام الموضوع طعنا وتجريحا ؛ فيما يعصم فيه القانون المجنى عليه من كل طعن وتجريح .

وبمناسبة الحديث عن أحكام محكمة النقض والابرام نذكر هنا أن

المحكمة ، عندما قضت بمعاقبة الأستاذ توفيق دياب في جريمة نشر المقالين الخاصين بمشروع جبل الأولياء ، واهانة صدقي باشا واللجنة البرلمانية الخاصة بمشروع جبل الأولياء ، لم تر ما ارتأته محكمة الجنايات التي برأتها مما نسب اليه من أن العرف جرى على المساجلة بالعبارات الحماسية ، والأساليب التجميلية؛ وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير ، والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في الشئون التي ليس من المستطاع حمل المناظر ، على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة كالحال في مسألة جبل الأولياء ، هذا الرأي - رأى محكمة الجنايات - لا تجيزه محكمة النقض والابرام ، بل انها تصرح بأن فيه خطرا على كرامة الناس ، وطمأنينتهم وتشجيعا للبداءة ودنس الشئائم ، والحقيقة ليست بين التهويل ، والتشهير والمبالغة والترهيب بل هي نبت البحث الهادي والقول الكريم واذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة ، والصدق في المساجلة ٩٩

ولكن ماذا كانت تحوى مقالة : « نفقات حفلات الطرب ، الم يكن الفقراء أولى بها ؟ » . . . التي شغلت محكمة الجنايات ، ومحكمة النقض والابرام بعدها وقتا طويلا ، وكان الحكم فيها تغريم د . محمد حسين هيكل عشرة جنيهات ، وكانت الغرامة من بين الأسباب التي حالت بين د . هيكل ، وبين رئاسة تحرير السياسة : تلك الرئاسة التي كانت مسندة اليه منذ صدور العدد الأول .

المقالة - من ناحية المساحة - لا تتعدى ، عمودا وربع العمود ، من الجريدة ، والعنوان لم يزد - في المساحة أيضا - على عمودين ، ولكن المقالة جمعت من النقد العنيف القاتل لنظام اسماعيل صدقي ما لم تجمعه مقالة أخرى سابقة من مقالات السياسة : بداية المقالة إشارة الى أسف الأمة لان الادارة ومن ورائها الوزارة قد رأت أن الاحتفال بمناسبة كريمة يتمثل في اقامة حفلات سساهرة تحييها مغنية أو مغن ، يجتمع المدعوون حولها أو حوله ، ويصغون الى صوتها ، أو صوته ، ويضطربون لحظة ، وكان الله يحب المحسنين .

ويتساءل كاتب المقال : « هل ينفق المال في حفلات طرب وغناء أم ينفق على الفقراء نقدا ، أو طعاما ، يسدون به خلتهم ، أو يملأون به معداتهم ؟

ويجيب كاتب المقال ، على هذا التساؤل بقوله : ان اختصاص الفقراء بهذا المال الذي سخرت به أيدي القادرين كان أفضل ، ولكن رجال الادارة أظهروا أنهم لا يحسنون تقدير المواقف ، وأثبتوا أن مستوى تفكيرهم بعيد كل البعد ، عن أن يتصل في أية ناحية بحالة الأمة ومقتضيات ما هي فيه من الظروف العصيبة

فان من قلة الذوق أن يجتمع من لا حاجة بهم الى طعام ، أو شراب من وزراء .
أو رجال ادارة ووجهاء فى حفلة يأكلون فيها ويشربون ويضطربون بالسماع . .
على حين يكاد سواد الشعب تلتصق بطونه بالتراب من شدة الفاقة ، وثقل وطأة
الأزمة . وفدح المصاب بها ، ولو أن فقراء هذه البلاد كان العطف بهم والحسب
عليهم هو مظهر الاعراب عما تنطوى عليه النفوس من الولاء لكان هذا أوفق من
كل الوجوه واليق وأولى فى هذه الازمة الطاحنة ، ولما خسر الوزراء أو رجال
الادارة الذين حضروا حفلة الطرب ، شيئا ما لأنهم ليست بهم حاجة الى شيء . »

ويقول كاتبه المقال : « ويقابل سوء التحرى للمناسبات والتوخى لمقتضياتها
من هذه الناحية سوء تصرف من ناحية الوزارة فقد أسرفت فى انفاق المال لمناسبة
افتتاح قناطر نجع حمادى أسرافا دهش له الناس فى هذه الأيام وحملت خزانة
الدولة مبالغ جسيمة فى الوقت الذى تقول فيه ان الحاجة ماسة جدا الى اقتصاد
الماليم ، والى تعطيل المشروعات ووقف الأعمال الجارية المضمونة الفائدة » .

ويقول كاتب المقال فى نهاية مقاله - ولعله هو الذى أثار ثائرة صدقى
باشا ووزرائه - وشر من ذلك ما أتصل بنا عما صدر من بعض الوزراء فى
الأقصر من المساخر ، التى لا تليق بأشخاصهم ومناصبهم . ولا ننكر أن لهم أن
يرسلوا أنفسهم على سجيئتها ولكننا ننكر أن يكون ذلك منهم فى غير حدود
الاحتشام . » الى أن يقول كاتب المقال : « وقد يكون افتتاح القناطر من دواعى
السرور العام ، أملا فيما تؤدي اليه من الخير الشامل ولكنه ما يجب أن يلاحظ
أن السرور بافتتاح القناطر ، لا ينفى أن الأمة تكاد تكون فى مأتم من الضنك ،
فهلا يشعر الوزراء أن عليهم على الأقل أن يحترموا الروح الذى خلفته الازمة .
روح الكتابة الفاشية والسهوم الشامل ، والانقباض السائد ؟ ألا يرون أن الواجب
الانسانى يفرض عليهم أن يتحاشوا جرح هذا الشعور والاساءة اليه بعلمهم
الاكثراث له ، وتجاهله أم لا بد أن يشبهوا أنهم فى كل شيء فى واد والأمة كلها
فى واد » .

والجدير بالذكر ، انه الى جانب هذا المقال ، خبر من مراسل السياسة
فى الاسكندرية يقول ان محكمة جنايات الاسكندرية قضت بتغريم ابراهيم
خميس أبو شومية من أهالى دمنهور خمسمائة قرش لانه وزع منشورات
مطبوعة ، فى قهوة عمومية ، حوت عبارات مهينة للوزارة الحاضرة . وانه قد
عرضت على غرفة المشورة بمحكمة اسكندرية قضية اتهام صالح محمد صالح
الجزاى بانه فى ١٣ نوفمبر الماضى غاب علنا فى حق الذات الملكية وقد كان

« حضرة قاضى الاحالة » . قرر احالة القضية على المحكمة الجزئية فطعننت النيابة على هذا القرار طالبة احالة القضية على محكمة الجنائيات . وقد استجابت غرفة المشورة الى ما طالبت به النيابة وقرر قاضى الاحالة ، احالة المتهم الى محكمة الجنائيات .

وتحت هذين الخبرين مطالبة أهل العسيرات باقالة وزارة اسماعيل صدقى ورد دستور الأمة اليها ، واعادة الحرية والحياة النيابية الى البلاد ، وكان من بين الموقعين على هذه المطالب - كما تقول السياسة - خليل أبو رحاب ، سعد الدين أبو رحاب ، عبد الله فواز ، وكل أسرتى . أبو رحاب ، وفواز . . وعلى أية حال فقد كانت الصحافة المصرية فى مقدمة المعاول التى عذمت نظام اسماعيل صدقى باشا . .

الباب الثاني

الفصل الأول

نظام اسماعيل صدقي ينهار من الداخل

● في مقدمة القضايا السياسية الهامة والخطيرة التي ساهمت في انهيار دكتاتورية اسماعيل صدقي باشا ، قضية الخطابات المزورة ، أو ما سمي بقضية المفاجآت ، والقضية في بدايتها - تتلخص في أن النيابة العامة اتهمت الأستاذ عزيز ميرهم المحامي ، والأستاذ توفيق دياب رئيس تحرير « الضياء » : الأول لأنه حصل على خطابات تتضمن أمورا شائنة لو صحت لكانت فضيحة كبرى لحزب الشعب وحكومته والثاني قام بنشر تلك الخطابات في الصحيفة التي يرأس تحريرها ، وجسم الجريمة في هذه القضية - كما يقرل اخواننا رجال القانون - عبارة عن خطابين موجهين الى رئيس حزب الشعب ، وتقرير آخر مرفوع الى مدير لجان الحزب ، وفي التقرير اشارة الى رصد مبلغ ألفي جنيه لمساعدة المرشحين المرغوب نجاحهم في الانتخابات من الاحزاب الموالية للحكومة وتوزيع المبلغ بواسطة مفتش الداخلية المختص بعملية الانتخاب حيث قام بمهمته خير قيام .

وفي التقرير أيضا اشارة الى مأمور قسم شبرا الذي كان نشطا في عمله ، مؤدبا واجبه للحزب بكل ولاء وإخلاص ، وإشارة الى مأمور الأزبكية الذي أخلص في النهاية بعد أن رفع ضده تقارير تثبت نزعته الوفدية ، وبعد أن ظهرت نية فصله من الخدمة ، وفي التقرير أيضا اشارة الى أن متبولى أفندي صفا الذي تسلم مبلغ ٧٠٠ جنيه لتنظيم حفلات الدعاية للمرشحين وبكل أسف - هكذا في التقرير - ثبت لنا أنه لم يراع الأمانة فضلا عن أن المرشحين شكوا اليها - الى محمد علام باشا مدير ادارة حزب الشعب - استغلاله للحركة باستلام مبالغ منهم لصرفها في اساليب ابتدعها ، للدعاية ، ولم ينفذ منها شيئا « وقد نفى عزيز ميرهم سرقة الأوراق من حزب الشعب وتزويرها - كما اتهمته النيابة - وقال ان بعض الأشخاص التابعين لحزب الشعب هم الذين عرضوا عليه احضار هذه الأوراق ، ووجهت الى توفيق دياب تهمة القذف في حق رئيس الوزراء ، ورئيس الحزب

وعلام باشا فنفي التهمة معتبرا نشر ما حصل عليه من أوراق ليس سببا ، او قذفا . وعندما بدأت المحكمة في سماع شهود الاثبات قرر علام باشا ان الاختتام المطبوعة على الأوراق لم تكن هي الخاصة بحزب الشعب . وفي المحكمة استطاع مكرم عبيد ، باشا ان يوقع أحد شهود الاثبات واسمه زكى خطاب . وأثبت خبراء الخطوط محمد على سعودي ، وعلى نجيب ، وعبد الرازق عوض ان زكى خطاب هو الذى زور التقرير ، المنسوب صدوره الى علام باشا وان ناشد مسيحة هو شريكه فى تزوير ، الخطابين وختمى حزب الشعب و . . و . . ورفعت المحكمة الدعوى على الشاهدين زكى خطاب ، وناشد مسيحة ، وأمرت بالقبض عليهما

وتوالى المفاجآت حيث قبض على طالب اسمه محمد أحمد خطاب اشترك أيضا فى عملية التزوير ، وهو ابن عم على زكى خطاب ، وطلب المتهم ناشد مسيحة رد رئيس محكمة الجنايات محمود غالب ، لان رئيس المحكمة لا يستطيع الحكم فى القضية بغير ميل ، ويرد رئيس المحكمة على طلب رده بقوله : لم يذكر المتهم سببا واحدا ، يحملنى على اضطهاده ومحاباة عزيز ميرهم ، وتوفيق دياب ويسمح له أو لغيره أن يقول انى لا يمكننى الحكم فى القضية بغير ميل فانى لا أعرفه ، ولا أعرفهما قبل هذه القضية ، ولم اتصل يوما ما بالوفد ولا بغيره من الأحزاب السياسية لان طبيعتى لا تسمح بذلك ، ولو كنت من الجبناء ، ضعاف النفوس أو من ذوى المطامع ، والشهوات لكان حزب الشعب الذى يرأسه دولة رئيس الحكومة ، أولى بالمحاباة من الوفد ، الذى لا يستطيع نفعا ولا ضرا وقد خدمت القضاء ، حوالى ثمان وعشرين سنة ولم يجرؤ أحد : حتى ممن حكمت عليهم أن يتهمنى بالتحيز والانحراف عن الحق والعدل ، فاذا جاء اليوم ناشد مسيحة هذا يتهمنى بالميل ، بعد أن اتهمته بالسرقه والتزوير ، فلا يقابل مثله من مثلى الا بالتسامح . والصفح الكريم .

وعن المناقشة ، التى جرت فى المحكمة قال محمود غالب : كل غرضى من المناقشة هو أن أثبت الحق من الباطل وأقتنع بالحق قبل الحكم به وهذا أجدر بالقاضى من حبس ما قد يجول بخاطرهم الى أن يبنى حكمه مع أنه قد تبين خطأه اذا ما أبداه ، ويمكن الخصوم من مناقشته : انى لم أقصد من المناقشات سوى الوصول ، الى الحق ، على انى لو كنت متشبثا برأى معين كما يقول ناشد لما اتعبت نفسى ، وغيرى بهذه المناقشات ولكن أيسر لى أن أطل ساكنا حتى تتم المرافعة فأدلى بهذا الرأى عند المداولة ، وأفاجئ الخصوم بما أحكم به . .

وتحكم محكمة استئناف مصر برفض طلب الرد .

ويبدأ ناشد فى اعترافاته ، ويقول الأستاذ محمود منصور رئيس النيابة وهو يقدم القضية : ان المتصلين بالأحزاب السياسية قلبوا النضال السياسى

الذى يجب أن يكون خالصا لله واللوطن الى عراق فيه هدم للأخلاق والفضيلة ولم يتورعوا عن أن يضربوا أسوأ الأمثلة في الكذب والاختلاق فكانت أسلحتهم السرقة والتزوير، والقذف بدلا من الدليل يقرع الدليل، والحجة تصدع الحجة: ان على رأس المتهمين - هذا ما قالته النيابة - شخصا مشقفا هو عزيز أفندى ميرهم درس القانون وكان في يوم من الأيام عضوا في مجلس الشيوخ الذى يشرع القوانين ويسنها ومع ذلك فلم يتورع عن أن يحرض على السرقة سرقة أوراق يعلم أنها ليست ملكا للسلارقين ولكنها ملك لمصوم ولا يتورع عن أن يرشى ليتم له الوصول الى هذه الأوراق ، وهذه الرشوة ثابتة ! وينهى ممثل النيابة مرافعته بقوله :

ان القضية هي قضية أخلاق بل استغفر الله ، هي قضية سيئ اخلاق ، من أشخاص نزلوا الى تلويث أيديهم بأخس الجرائم وأدناها وكنا نتصور أن يظهر من هذه القضية أن الأخلاق لم تلوث الا بين فئة من عامة الناس ولكن ظهر انها تلوثت بين فئة ما كنا نود ، أن تسود بينها ، ونرجو أن تلقوا بحكمكم درسا في كيف يجب أن يكون النضال بين الاحزاب وانه يجب أن يكون بوصائل « شريفة »

ومن بين ما قاله مكرم عبيد في مرافعته : ان هذه القضية ليست قضية العدالة والقانون وحسب بل هي أيضا قضية المنطق والبداهة : ان النيابة قلبت الأوضاع فأخذت البرىء ، بجريرة المذنب ، وتركت المجرمين ، يضحكون منها في أكمامهم ، ولانها - وتلك هي العظمة الكبرى - قد استندت الى شهادة أولئك المجرمين لتأييد الجريمة ، على غيرهم من الابرياء الشرفاء . النيابة قد ظلمت نفسها أكثر مما ظلمتنا ، لقد ظلمتنا لأن دعواها ضدنا غير عادلة وظلمت نفسها لأن دعواها غير معقولة . ويقول مكرم : القضية الحالية هي أشد القضايا السياسية خطورة لان السياسة لعبت فيها دورا من أقذر ما لعبته في مصر ، وبعبارة أخرى ، فان الأقوياء قد سلطوا السياسة التي لا ضمير لها ، على هذه الأمة النبيلة التي اشرابت الى الحياة بدافع من شعورها ، فلما لم يجدوا سبيلا الى نظمها ، وخرياتها ، عمدوا الى أخلاقها يحاولون تحلييمها لكي تضيق الأمة ، بضيق أخلاقها وتموت نهضة المصريين ، بموت نفوسهم : لتكن السياسة حربا ، أو فلتكن لهوا ، ولعبا ولكن اذا بلغ الأمر بالسياسة أن تتخذ من التزوير وفساد الأخلاق ، سيلة للانتقام ، من خصومها ثم تلبس مسسوح التقوى لتلصق بالابرياء جرائمها فقد آن لكم يا حضرات القضاة وأنتم صفوة أبناء مصر ، أن تنقذوا مصر من وهدة تردت فيها ، وان تعلنوا الناس جميعا ان النفس البشرية حرم مقدس يحرم على السياسة القدرة أن تطأه بنعالها وان العدالة البشرية ، التي رأينا منها مثلا رائعا في عدلكم تأبى أن تفلت السياسة المجرمة من وزر

أعمالها « !! وينهى مكرم عبيد مرافعته - فى أكثر من مائة صفحة من القطع الكبير - بقوله : ان القضية ليست جناية على عزيز وحده ، ولا على المتهمين وحدهم ، ولا على البلد وحدها ، ولا على السياسة وحدها ، وانما هى واقعة فوق هذا كله ، على أخلاق هذا الجيل وأنهم يعد أن حاربوا وحدتنا حزبيا وحاربوا نهضتنا سياسيا يحاولون محاربة الأمة فى نفوسها ، وفى ضمائرنا ولم يبق لنا سوى النفوس والضمائر قوام ولم يبق للبلد رأس مال ، غير هذا حرام ان تحارب أمة زاهضة ناشئة بارتكاب أدنا صنوف الدنايا ، وان يفسدوا القلوب ليشتبعوا البطون ، وان يقتلوا المشاعر والأفكار ، ليحيوا الشهوات والأجسام : لقد نكبت مصر فى حريتها وفى كرامتها ، وفى نظمها ولكنهم يحاولون الآن أن يتكبوا معر فى وجدانها فتباع الذم ، والكرامة فى سوق الارزاق بثمان بخس دراهم معدودات وتنزل القلوب الى مستوى البطون فيأكل الناس ، ويشربون وينامون ولا يشعرون

وتصدر محكمة جنايات مصر فى ٥ يناير سنة ١٩٣٢ برئاسة محمود غالب بك وعضوية أحمد لطيف بك ، ومصطفى حنفى بك حكما ببراءة عزيز ميرهم ، وتوفيق دياب مما نسب اليهما ومعاينة ناشد مسيحة وزكى خطاب - شاهدى الاثبات - بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات ومحمد أحمد خطاب بالحبس مع الشغل مدة سنتين .

وقد كانت قضية الخطابات المزورة ، أو قضية المفاجآت بمعنى أدق ، بكل ما جرى فيها من أحداث وتطورات ، وبالمرافعات ، القوية ، البليغة التى استمرت أسابيع عديدة ثم بالأحكام التى انتهت اليها ، من العوامل الهامة والبارزة التى كشفت نظام اسماعيل صدقى وما به من ظلم ، وعنيت وفساد .

ومن بين القضايا ، التى كان لها ، أيضا أثرها فى زعزعة دكتاتورية اسماعيل صدقى قضية القتابل التى اتهم فيها كثيرون من بينهم ابراهيم عبده الفلاح ، وأحمد عزب ، وعبيده عبد الرسول ، وشوقى سليمان ، وصادق حسن . ومحمد على بدر ، وصبحى شنودة ، وحامد نصر ، وكان د . نجيب اسكندر المتهم السابع عشر ، فى تلك القضية وكان كثيرون من أقطاب المحاماة ، قد أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن المتهمين ، على رأسهم ، محمد نجيب الغرابلى ومكرم عبيد ومحمود سليمان غنام ، وزهير صبرى ، وكان فى مقدمة شهود الاثبات سليم زكى ، وأحمد طلعت ، وأحمد حمدي ومحمد توفيق رفعت باشا ومحمد علام باشا ، وهانم حسن ، وحميده على بدر ، وبنواجا كرينى ، وانطون كاكورانس و .. و ..

ومن أبرز أحداث تلك القضية تنحى الاستاذ محمود غالب بك رئيس محكمة الجنايات عن نظر تلك القضية ، وكان لتنحى محمود غالب بك ضجة كبيرة وخطيرة ظلت الصحف تكتب عنها فى صفحاتها الأولى ، أياما ، وأياما .

وكان الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب قد نقل من منصبه الى وزارة المعارف وأحدث النقل ضجة كبرى فى الجامعة . فاذا بإحداث تنحى محمود غالب بكاد - كما قالت المصور وقتئذ - ينسى الناس حادث ، عميد كلية الآداب . وما جره فى ذيوله من نتائج « ولا غرو فان حادث تنحى محمود غالب بك هو أول حادث من نوعه : وحسب هذا الحادث ، الأول ، أن يكون قد حدث فى مثل هذه القضية الخطيرة لكى يتضاعف ، اهتمام الناس به وخصوصا بعد الاشاعات التى راجت قبل الشروع فى نظر القضية بمدة قصيرة من أن الغرض من تأليف دائرة جديدة فى محكمة الجنايات هو الرغبة فى نقل قضية القنابل من دائرة محمود بك غالب ، الى دائرة أخرى ، ويقول المصور أيضا : « ومع أن محمود غالب بك أمسك عن اعلان الأسباب ، التى حملته على سلوك المسلك الذى سلكه فقد تضاربت الروايات فى الباعث له ، على ذلك » ومحمود غالب بك مشهور بين زملائه ، بفزاهته ، وصدق ، وغضبه للحق وعدله ومن يواعث الاغتياب أن نسمع عنه مثل هذا الاطراء من خصومه فان فى ذلك ، أكبر تشريف لهيئة القضاء عندنا .

وقد كانت جلسة التنحى من أخطر الجلسات فى تاريخ المحاكم ، المصرية وفى يوم ٢٣ مارس ١٩٣٢ كان الازدحام على أشده فى قاعة المحكمة ولكن هيئة المحكمة ، لم تنجح الى المنصة كما تعودت ان تفعل فى صبيحة كل يوم ، وطال النقاش حول تأخير فتح الجلسة واختلفت الأقوال وتشعبت وتعددت الروايات واختلفت وراجت الاشاعات فى جو الجلسة وفى الأجواء الأخرى ، خارج ، وداخل المحكمة وبخاصة عندما استدعى حضرة صاحب العزة غالب بك عند الساعة العاشرة لمقابلة سعادة رئيس محكمة الاستئناف وبعد أن مكث معه حوالى ٢٥ دقيقة نزل الى غرفة المداولة .

واجتمع بزميليه ومعه حضرة صاحب العزة ، السيد عبد الهادى الجندى المستشار ، و . . و . . ونزل الجميع الى غرفة المداولة ، وخرجت هيئة المحكمة وعقدت الجلسة فى الساعة الواحدة وعشر دقائق وعلى أثر افتتاح الجلسة التفت حضرة الرئيس الى عبد الرحمن أفندى سلامة سكرتير الجلسة وقال : أثبت ما يأتى « لقد اجتمع لدى من الأسباب ما يحتملنى على التنحى عن نظر هذه القضية وأرى أن من المحكمة أن أمسك عن ذكر الأسباب ويكفى أن أشير انى لم أخضع

فى تصرفى هذا الا اسلطان ضميمى ، وأبدى أسفى . لما يترتب على هذا التصرف من تأخير النظر فى القضية حتى يعين من يخلفنى « وبناء عليه قررت المحكمة إيقاف النظر فى القضية حتى يعين من يخلف رئيس المحكمة ثم رفع الرئيس الجلسة على الفور ، والحاضرون مأخوذون بأثر ذلك الحادث ، الخطير .

ولما لم يتمكن حضرات المحامين من ابداء شعورهم نحو تنحى حضرة رئيس الدائرة فى الجلسة قصدوا على الفور الى غرفة المداولة يتقدمهم صاحب السعادة محمد نجيب الغرابى باشا وصافحوا حضرة غالب بك وزميليه وقال سعادة النقيب : « الغرابى » بمناسبة تنحى حضرة رئيس محكمة الجنايات عن نظر هذه القضية : رأينا من واجبتنا نحن المحامين أن نبدي له شديد أسفنا لوقوع هذا الحادث وشكرنا لما أبداه أثناء نظر هذه القضية من رحابة الصدر والحرص على أن تسير العدالة فى مجراها الطبيعى ، مع الاعراب عما تركه هذا الحادث فى نفوسنا من شعور الحزن ، العميق لتخلي ركن من أركان العدالة ، عن نظر القضية ولا يسعنا الا الاعراب ، عن أجالاتنا ، واحترامنا ، للرئيس الذى ملأ قلوبنا اطمئنانا ، على سير العدالة وان ثقتنا فى قضائنا المصرى تجعلنا نشعر بهذه الاطمئنان دائما ان شاء الله « وقال الأستاذ مكرم عبيد يكفى محمود بك غالب فخرا ، وشرفا ، ان الأمة المصرية بأجمعها وايس المحامين فقط يقدرون كفايته ونزاهته ويعتقدون انه من أشرف وأكرم القضاة ، الذين رأتهم مصر ، وقال الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك : ان المحاماة تأسف لعدم اعطائها الفرصة لتسجيل ألمها من هذه الفاجعة التى أدمت القلوب « ورد محمود غالب بقوله : أنا شاكر فضلكم وآسف لوقوع هذا الحادث واعتقد أن حسن ظنكم جعلكم تبالغون ، فى التقدير واننى آسف جدا لما جشمتكم أيام من المصاعب أثناء نظر القضية وأعتقد أن كل زملائى يقومون بما كنت أقوم به ولا فارق بين أحد منهم وبينى ، وكلكم تطمئنون اليهم .

وقال الهلباوى مرة أخرى : أنا عجوز المحاماة ، وردا على قولكم اقول ان المحاماة تشاركك فى الثقة بجميع القضاة ولكن تدخل جهات أخرى من وراء ستار ، هو الذى يجعل جو الطمأنينة لرجال العدالة مشوبا بشيء من الريب وليس ذلك سبب حزننا فقط ، بل انفطار قلوبنا . ولما خرج محمود غالب ليستقل سيارته قوبل من جميع الحاضرين ، بالتصفيق والهتاف بحياة العدل ، وحياة المستشار غالب بك . ويدعى مجلس نقابة المحامين الى الانعقاد وكذلك تدعى الجمعية العمومية للمستشارين أيضا للانعقاد . ويتم اختيار محمد بك نور لرأس المحكمة مع زميليه محمد نجيب سالم ، و ابراهيم ثروت بك ومن

الأحداث التي وقعت في تلك القضية أيضا انسحاب المحامين ، من القيام بواجبهم ، في الدفاع عن المتهمين فقد حدث ، ان طلب الاستاذ مكرم عبيد ، ان يتم مرافعته ولكن المحكمة رفضت طلبه فاصر عليه وحدثت مشادة واعتبر مكرم عبيد ما جاء على لسان رئيس المحكمة ماسا بمهنة المحاماة ، فتداول مع زملائه وقرروا الانسحاب من الجلسة ، ولم ينسحب نجيب الغرابي باشا وبعض زملائه الذين رأوا أن ما قالته المحكمة ليس ماسا ، بكرامة المحامين وأصدرت المحكمة حكمها على كل محام من المحامين المنسحبين بغرامة قدرها ٥٠ جنيها وكان الذين انسحبوا مع مكرم عبيد ، هم الأساتذة زهير صبرى ، محمد يوسف - محمود سليمان غنام - أحمد أغا ، رافع محمد ، وطالت جلسات المحاكمة ، التي كانت الصحف تنشر - وبتوسع - كل يوم كل ما يدور فيها ولم يصدر الحكم الا في سبتمبر ١٩٣٢ وكانت البراءة من نصيب د. نجيب اسكندر وبعض المتهمين الآخرين مثل صادق حسن وشعبان أحمد وشوقي سليمان الخ .

● تعقيب مستشار سابق ●

السبب الحقيقي في تنحي محمود غالب عن نظر قضية القنابل

أتلقي كل يوم رسائل عديدة تعقب على ما جاء بسنوات ما قبل الثورة من أحداث كبيرة ويتفضل بزيارتي كثيرون ممن شاركوا في تلك الأحداث موضعين بعض الأمور أو متحدثين عن بعض الاسرار التي ظلت خافية طوال تلك المدة الطويلة ومن بين من تفضل بزيارتي الأستاذ على عرفة رئيس سابق لمحكمة الاستئناف ، وقد سلمني - أطال الله حياته - هذا التعقيب : الذي ننشره شاكرين :

ذكرتم ان قضية الخطابات المزورة ساهمت في انهيار عهد صدقي كما نوهتم بقول مكرم أنها كانت جناية على أخلاق هذا الجيل ثم ما حدث بعد ذلك من تنحي محمود غالب رئيس محكمة الجنايات عن قضية القنابل . حركت هذه القضايا في خاطري بعض الذكريات .

أما عن قضية القنابل فقد استند غالب في تنحيه الى أسباب قال أنه من الحكمة أن يمسك عن ذكرها ، أما الآن وقد أصبحت هذه القضايا في ذمة التاريخ فليس ما يمنع من كشف النقاب عن أسباب التنحي .

دعى ذات ليلة أيام الجلسات الى منزل أحد عضوي الدائرة وهناك فوجيء بمهينة المحكمة كاملة ورئيس محكمة الاستئناف منضما الى الاجتماع والجميع

مجمعون على ضرورة استبعاد ما أدلى به متهم أمام المحكمة من أنه رأى فيما يرى
النائب رؤيا عن الملك ، فرفض محمود غالب استبعاد ما سبق له إثباته حتى اذا
كان من رأى الملك أن فيه ما يمس به . وحول ذلك دار الجدل فأبدى استعداده
للرد على النيابة ان هي طلبت ذلك الاستبعاد فى الجلسة .

تمسك كل طرف بوجهة نظره فلم يجد بدا من التناحي عن القضية . وبعد
الجلسة توجه الى على ماهر وزير العدل وأبلغه انه سوف يدعى أسباب تنحيه
اذا لم تستبدل الهيئة بأكملها بما فيها ممثل النيابة فأجيب الى طلبه .

حكمت الدائرة الجديدة بالادانة وكانت نيته قبل التناحي أن يعيد تحقيق
القضية فى الجلسة ويمحص اعترافات قيل بانها شابتها شوائب . فارقته
ملابس القضية طوال الليل . ونقول فى غير تعرض لسلامة الحكم انه ظل
بها مشغول الخاطر . أربع سنوات حتى تولى وزارة العدل فكانت باكورة أعماله .
ان استصدر قانونا بالعفو عن الجرائم السياسية فبادر المحكوم عليهم من السجن
الى وزارة العدل يهتفون للعدالة .

أما عن قضية الخطابات المزورة وما اقترنت به من مفاجآت فقد توقف
السير فيها حتى رفض طلب الرد المقدم ضده ثم استمرت الاجراءات الى أن انتهت
بقلب أوضاع القضية فأصبح الشهود محكوما عليهم والمتهمون شهودا .

وليسست أهمية القضية مقصورة على الناحية السياسية باعتبار ان حزب
الحكومة هو الذى لفقها أو الحكومة نفسها ولكن لها من الجانب الآخر أهميتها
القضائية فربما لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى تنفرد محكمة الجنايات دون
النيابة صاحبة الدعوى العمومية بتحريك الدعوى فى الجلسة ، وان كان تحريك
محكمة الجنايات للدعوى جائزا فى القانون .

هذه التصرفات توضح الى أى مدى يمارس القاضى مهمته الشاقة فى نطاق
القانون ومن خلال نقطة الضمير والصلابة فى الحق .

يسوقنا الحديث الى أن بعض الصحف نشرت فى الخمسينات ان فى السفارة
البريطانية ملفات سرية للزعماء والوزراء . وفى ملف محمود غالب ما يفيد أن
محكمة النقض ألغت الحكم الصادر فى قضية الخطابات المزورة ونددت به .

هذا غير صحيح لأن الطعون وان لم تكن قد قدمت من النيابة وحدها وانما
قدمها أيضا المحكوم عليهم والمدعون بالحق المدنى فقد رفضتها محكمة النقض فى
الجملة وكان يرأسها عبد العزيز فهمى وكلنا يعرف من هو عبد العزيز فهمى .

والذى يؤخذ من حكمها أنها لم تعترض على تجاوز العرف القضائى فى سبيل
تحرى الحقيقة وصالح العدالة .

هذا القاضى محمود غالب قيل بعد خروجه من الوزارة انه عرض عليه
منصب قضائى كبير فاعتذر عن قبوله لأن القاضى اذا اشتغل بالسياسة لم يعد
يصالح للقضاء . ولكن ربما يعجب القارىء اذا علم ان هذا المعتذر نفسه ظل
يمارس عمله فى الوزارة فى وقت لاحق ورائده التزمير القضائى ، من ذلك ان
مكتبه كان يتلقى القضايا المحكوم فيها بالاعدام فتبين فى قضية منها ان المجنى
عليه وان جاء فى نتيجة التقرير الطبى انه يجوز أن تكون الوفاة نتيجة أصابته
بعمار نارى الا أن فى صلب التقرير ما يفيد انه كان به مرض آخر ظهر أثناء
علاجه . ولفظ « يجوز » تعبير تقليدى فى معظم التقارير الطبية ومع ذلك نوقش
الطبيب الشرعى شفها فى مكتب الوزير فادخل الشك فى سبب الوفاة فأصبح
القدر المتيقن فى الجنائية وهو الشروع فى القتل لا يبرر الاعدام فما هو الحل
بعد أن استنفدت الاجراءات حتى أمام محكمة النقض ؟! استصدر الوزير أمرا
ملكيا بالعفو الجزئى ونجا الجانى من الاعدام بالاشغال الشاقة . . . وتم تحقيق
ادارى فيما نسب الى المهندس عبد العزيز أحمد كانت ومذكرة وزير الأشغال
تطلب إحالته الى المعأس . وقبل انعقاد مجلس الوزراء تبين انه كان يسأل
فيطلب قبل الاجابة الاطلاع على بيانات فى الأوراق فلا يلتفت الى طلبه اعترض
وزير العدل فى مجلس الوزراء على الطلب وتمسك بأن يتاح لهذا المهندس الكبير
ولو فى محكمة ادارية حق الدفاع فأحيل الى المحكمة التأديبية العليا برئاسة
الوزير نفسه فتوافرت الضمانات ولم يكتف المجلس بالبراءة وانما اقترن الحكم
بالثناء على عمله .

لعل فى هذه الامثلة عن تصرفات هذا القاضى سواء منها ما كان فى القضاء
أو ما كان فى الوزارة ما يرسم صورة صحيحة لضمير هذا القاضى ومدى حرصه
على رسالة العدالة . ولكن من أسف اعتبر فى عهد السلبيات انه من الوزراء
الذين أفسدوا الحكم قبل الثورة . ثار الرجل لكرامته وكان مريضا . ومع ذلك
تعهدى بأن يذكروا قرارا وزاريا صدر منه أو قرارا لمجلس الوزراء بشارك فيه
يؤيد هذه الفرية . ولكن كان من الطبيعى الا تنشر الصحف هذا الدفاع .

مستشار سابق
على عرقه

قضية الاعتداء على اسماعيل صدقي :

ومن بين القضايا التي كان لها دورها أثناء حكم اسماعيل صدقي قضية محمد علي الفلال الذي اتهم بمحاولة الاعتداء على اسماعيل صدقي باشا وقد كان النائب العام هو الذي نولى توجيه الاتهام ، الى الفلال وكان من بين ما قاله محمد لبيب عطية بك : حملت أمانة الدعوى العامة وهي دعوى خطيرة تنوء بها الجبال الرواسي ولكن خطرها محوطه روعة ويحفه جلال يتأسي به من يعرف الواجب ويصبو الى حسن القيام به ، بالامس كنت جالسا بينكم أشاطركم ما تعانيون من مشقة في استظهار الحقيقة واستخلاص غوامضها وكنت التمس معكم عون باري الكائنات الذي يعلم السر واخفى ، واستلهمه كما تستلهمون صواب الرأي ، وطمأنينة اليقين فلا عجب ، وهذه حالي ، وتلك دخيلة نفسي ان شعرت اليوم في موقفى أمامكم ، بعيب مضاعف الأثقال ، عيب الأمين على دعوى الهيئة الاجتماعية ذات الخطر العظيم ، وعيب الزميل ، الذي عليه لزماته وقد لايس ما يعانون واجب الجهد لهم ، حتى يطمئنوا الى ما به يقضون : ناداني هذا الواجب من أول لحظة توليت فيها تحقيق تلك القضية فلبيت نداءه وسرت في سبيلي على نحو أرجو أن يكون رائدى فيه لم يغب وبغيثى منه لم تفت والرضا عنه ، لن يضر به : جعلت رائدى أن يكون تحقيق النيابة التي حلت عملا ، في نظامنا القضائي محل قاضى التحقيق محوطا ، بكل ما يلبسه ثوب تحقيق ذلك القاضى ، ويكسبه مميزاته ، ويزينه بضمائنه ففسحت للمتهم كل ما وسعنى الفسح له ،

وسازعت الى اجابته في كل ما طلبه وارحت هواجسه مما خشى وأوصلت رجاءه بعنوانه فى الكبيرة والصغيرة ، وهيأت له فى أولى خطوات التحقيق الاستنجد بمن يدافع عنه فأبلغت رسالته لثقابة المحامين لتنتدب له من يستودعه سره ، ويرعى مصالحته ، وينهى النائب العام محمد لبيب عطية بك مرافعته بقوله وهو يخاطب القضاة : ارسموا لانفسكم بواسع خبرتكم ، ونافذ بصيرتكم ، حال البلاد ، وقد أصبح كل عظيم فيها هدفا لنار أى شقى تربعت فى نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطرة ، تلك حال أستعيد بالله منها : هى مضیعة للطمأنينة ومقتلة للتبوع ، ومفسدة لتفس العاملين بل هى حفرة يتردى فيها اخلاص المخلصين ونشاط المجددين وايمان الصالحين ، أنتم قضاة الحق ، ولكنكم أيضا مربو الخلق ، وكلمة العدل ، التى بها تنطقون يتجاوب صداها في نفوس ناشئة ، ونفوس تائرة ، ونفوس فزعة حائرة فاجعلوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ : عبرة وبشرى سلام ، واذا جنحتكم الى الرحمة فاشملوا بها النشء وقد أوشك أن يلتوى ، والبلاد وقد دب فيها ذلك الداء الوخيم : أنتم أطباء النفس كما أنتم قضاة العدل والطبيب البصير لا يتردد ، ولا يتنى عن الرحمة ، وازنوا بين روعة الرحمة وقد

حلت بالبلاد والنشر. وبين ضآلتها ان هى حلت بهذا المجرم العتيد ، ثم اقضوا قضاءكم والله معكم ، انه نعم الهادى . ونعم النصير ، وكان من بين ما قاله الاستاذ بسطا شكرى محامى المتهم : لقد عشر النائب انعام فى مفكرة المنيم يوم ١٦ مايو ١٩٣٣ وهو يوم الحادث ، على وردة حمراء ذابلة كان المتهم يسنشق عيبرها ، ويسمع لقولها صبح هذا اليوم وفى الوردة الحمراء ، كما يقول هوجو شاعر الفرنسيس معنى الحب ، والحياة فهو فى هذا اليوم تشبع من وردته حب الحياة ، وحياة الحب فان ذهب ليقابل رئيس الوزراء ووردة الحياة فى جيبه فهو انما ذهب ليطلب الحياة ، ليطلب الخلاص ، لا ليزهق روحا ، أو يفعل شرا كائن بالمتهم يرغب أن يقول ما قالت ملهم لافارج لرئيس جمهورية فرنسا تطلب منه انصافا : مولاي لقد يثست اثنى عشر عاما من عدالة البشر ، ولكنى اليوم ، وقلب فرنسا يخفق من قلبك الشمس اليك يا مولاي قليلا من الشمس لحياتى ، ورعاية سامية لمحتى .

ويحكم القضاء ، على محمد على الفلال الشهير بسطان بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، ويطعن المتهم فى الحكم ، ولكن محكمة النقض والابرام برئاسة مصطفى محمد بك وعضوية زكى برزى بك ومحمد محمد حسين بك ، وأحمد أمين بك ، وعبد الفتاح السيد بك تؤيد حكم محكمة الجنايات .

وكان للدكتور طه حسين أكثر من قضية مع وزارة اسماعيل صدقى وكان طه حسين وقتئذ عميدا لكلية الآداب وقد بدأت الأزمة بصورة لحفلة شاي أقامها طلبة وطالبات كلية الآداب بمناسبة نجاحهم فى مشروع القرش ، هذه الصورة التى التقى فيها الطلبة والطالبات بمعيدهم د. طه حسين كانت سببا فى تقديم أحد أعضاء مجلس النواب استجوابا الى وزير المعارف حيث جلس فى الصورة الطلبة بجوار الطالبات وقد قيل انه فى أعقاب زيارة الملك فؤاد للجامعة المصرية أشيع ، ان الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب سينقل من منصبه كعميد ، مع بقائه أستاذ فى كلية الآداب وفى صباح ٣ مارس ١٩٣٢ دعى أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة الى مقابلة وزير المعارف ، الذى أبلغه انه أصدر قرارا بوصفه وزيرا للمعارف بنقل د. طه حسين الى وزارة المعارف كبيرا لمفتشى اللغة العربية . وعارض لطفى السيد فى ذلك وطلب إعادة النظر فى الموضوع ثم اذا به يفاجأ بعد الظهر بصحف المساء وهى تنشر خبر النقل وكان مدير الجامعة على موعد مع الدكتور طه فأبلغه قرار النقل ، وما جاء فى الصحف المذكورة بسنده . وثار طلبة كلية الآداب وتوجهوا الى بناء كليتهم القديم ، بجوار ادارة الجامعة بالجيزة وأعلنوا احتجاجهم على انتزاع الدكتور طه من الجامعة وأبلغوا احتجاجهم الى مدير الجامعة الذى نصحهم بالتزام الهدوء ، وأعدا اياهم ببذل قصارى جهده

لحل الأشكال بما يصون كرامة الجامعة . وانصل لطفى السيد بالمسؤولين مؤكدا
استنكاره للطريقة التي جرت عليها الوزارة فى نقل د. طه حسين واعتبرها
ماسة بكرامته ، وكرامة الجامعة كلها وطلب إعادة العميد ، المنقول الى كليته فى
خلال ٤٨ ساعة وطلب أحمد لطفى السيد من ولاية الأمور أن يعتبروه فى حكم
المستقيل من منصبه : الى أن يسوى الأشكال بما يصون كرامته وكرامة الجامعة .

فان لم يسر على هذا المنوال استقال من منصبه نهائيا ورغب اليه ولاية الأمور
فى القريب ويشما ينجلى الموقف فأمسك عن اعلان استقالته ولكنه انقطع عن
عن الذهاب الى مكتبه وظن بعضهم يومئذ أن مدير الجامعة تساهل فى حقوقه ،
وفى الدفاع عن كرامة الجامعة فبدأوا يندحون عليه باللوم ، فتحمل لومهم
صابرا ، املا ان يوفق الى حل الأشكال حلا مرضيا فاقترح لتقريب شقة الخلاف
أن يعود د. طه حسين الى كلية الآداب استاذا فلم يقبل اقتراحه وعندئذ صمم
حضرتة على الاستقالة فأرسلها الى وزير المعارف مكتوبة ولكى يضع المسؤولين
إمام : الأمر الواقع ، أرسل صورة منها الى بعض الصحف فنشرت فيها - كما
يقول المصور - بعد تسليمها للوزير بساعات فأثارت استقالته ثائرة طلبة سائر
كليات الجامعة و . . و . . وقد تضاربت الآراء - كما قال المصور - فى تعليل
البواعث ، التى بعثت على معاملة الدكتور طه حسين المعاملة الشاذة التى عومل
بها ونشرت بعض الصحف اليومية طائفة من الأسباب استقالتها من مصادر رسمية
وقالت انها الباعث على نقله الى وزارة المعارف فرد عليها حضرتة ، وفندها
سببا . . سببا ثم طلب التحقيق معه فيها وقيل ان لنقل د. طه حسين أسبابا
أخرى ، لم تعلنها الحكومة ولكنها الباعث التحقيق على هذا النقل ومن هذه
الأسباب معارضته فى منح الدكتوراة الفخرية لبعض الأشخاص الذين منحوا
اياها ، ومطالبته بمنحها لأشخاص أخرى وقيل أيضا للهتاف الذى هتفه الطلبة
لدولة عدلى يكن باشا ، يوم زيارة جلالة الملك للجامعة علاقة بقرار النقل وان
كانت الحكومة تنفى كل ما يقال من هذا القبيل .

والجدير بالذكر ، ان مجلس كلية الآداب كان قد اجتمع فى ٨ مارس
وأعرب عن أسفه لنقل الدكتور طه حسين ودهشته من أن هذا النقل ، لم يصل
الى علمه ، الا عن طريق الصحافة وان مجلس اتحاد الجامعة ؛ قد اجتمع أيضا
وأعرب عن أسفه لنقل الدكتور طه ؛ وان طلبة الجامعة قد عقدوا مؤتمرا ، لهم
فى كلية العلوم فى يوم ١١ مارس اتخذوا فيه قرارات أهمها ، تهنئة الاستاذ أحمد
لطفى السيد بموقفه ، لاستقالته من منصبه ، والجدير بالذكر انه فى يوم ١٣ مارس
قبلت استقالة لطفى السيد ، أى بعد يومين ، من تقديمها وان حوادث قد وقعت

منها الصدام بين الطلبة ورجال البوليس ، وسرعان ما تحولت قضية د. طه حسين، من قضية جامعية ، الى قضية شعبية ، ساهمت في كشف دكتاتورية اسماعيل صدقي وتعريضها امام الراى العام المصرى ومما نذكره ان صحيفة الجهاد ، نشرت فى صفحتها الاولى فى ٥ مارس ١٩٣٢ حديثا لوزير المعارف السابق د. بهى الدين بركات عن نقل عميد كلية الآداب ، اعتبر فيه تصرف وزارة المعارف عملا استبداديا أملتة الاهواء : كان مما قاله د. بهى الدين بركات : لقد دهشت أشد الدهش ، عندما أطلعت فى بعض جرائد أمس ، على خبر نقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وظيفة لا تزال مشغولة الى اليوم ، فائنا نعلم جميعا ان الدكتور طه حسين انتخب عميدا ، لكلية الآداب فى عهد الوزارة الحاضرة ، وهى التى أقرت تعيينه فى هذا المنصب بعد أن شغل منصب أستاذ بالجامعة مدة من الزمان ، فنقله اليوم على هذه الصورة الشاذة من مركزه العلمى الى وظيفة بوزارة المعارف عمل استبدادى أملتة الشهوات السياسية ومن الغريب ، ألا يكون لوزارة اسماعيل صدقي باشا ، أى نظام فى وزارة المعارف فهى أبدا مضطربة فى سياستها تنقض اليوم ما أبرمته بالأمس ، تبعا لاهواء الوزير ، الذى نقوده المقادير اليها ولعل وزارة المعارف أهون عليه من أن تكون لها سياسة ثابتة مادام يرتبط بها مستقبل الناشئة وهم عدة الأمة لمستقبلها ، وكان مما قاله د. بهى الدين بركات فى حديثه ردا على ما ذكرته جريدة الأهرام نقلا على اسنان مصدر مسئول من أن عميد كلية الآداب قد نقل لانه أبدي رأيا يخالف رأى المتصرفين فى الوزارة.

لعمري ما الحكمة فى وجود مجلس ادارة المعهد التربية وانتخاب عميد إحدى كليات الجامعة للجنوس فيه اذا لم يكن لهذا العميد حرية رأيه وهل يراد بتلك المجالس أن تكون أداة لمجرد تنفيذ رغبة وزارة المعارف وسبيلا لتبرير سياستها ، والا طالبت تلك المجالس بالحل وغيرت أعضائها وهل يلام عضو فى مجلس ادارة الجامعة اذا هو اقترح شيئا فيما يتعلق بخريجي معهد التربية مع أن جميع طلابه قد أتموا دراستهم فى كلية الآداب ومستقبل هذا المعهد مرتبط بمستقبل فريق من طلاب الجامعة ويسأل ، د. بهى الدين بركات عما اذا كان فى هذا الحادث ما يتفق والنظام الجامعى ، فيقول : تقضى الأنظمة الجامعية فى البلاد الأوروبية بأن يتمتع أساتذتها بنصيب وافر من الحرية ، حتى يكون لهم من الاطمئنان فى عملهم ، ما يجعلهم يتفرغون للبحث العلمى وكذلك تقضى الانظمة فى كثير من البلاد بجعل الأساتذة غير قابلين للعزل ولا للنقل ، حفاظا لحريتهم وضمانا لمصلحة العلم ، وحرية البحث العلمى ، وكذلك أمكن أن تكون تلك الجامعات موضع فخر للمدنية الغربية ، ولكن من سخرية القدر القاسية ، ان يأتى وزير المعارف غداة اليوم الذى كان يلقى فيه خطابه بين يدي جلالة الملك مفاخرها بما وصلت اليه الجامعة من الرقى ، مما جعله يطمع فى مجاراة علماء الجامعات

الأخرى وينتهي بهى الدين بركات حديثه بقوله : ان من المحزن ، ان تمتد يد البطش ، وروح العسف الى جميع أنظمتنا فكأنما الوزارة آلت على نفسها ألا تبقى نسима من الحرية فى البلاد وان تخنق كل مظاهرها .

وتنشر الجهاد أيضا على صفحاتها الأولى ثلاثة أحاديث لوزيرى المعارف الأسبقين ، على الشمسى باشا ، وبهى الدين بركات باشا ، ومدير الجامعة لطفى السيد ، كما تنشر أيضا - فى ١٨ مارس ١٩٣٢ - وعلى صفحاتها الأولى - حديثا خطيرا مستفيضا للدكتور ، طه حسين تعليقا على تصريحات وزير المعارف فى البرلمان الصدقى وكان من بين ما قاله الأستاذ أحمد لطفى السيد - فى الجهاد - : مدير الجامعة ، ومجلس الجامعة بنص القانون مستقلا تحت سلطة وزير المعارف والوزير يملك حق النقل بمقتضى القانون ولقد تعبت من أن أبين فى أحاديثى للصحف أن المسألة ليست مسألة قانون وحق ، ولكنها تقاليد هدى إليها روح النزوع الى الاستقلال من جانب الجامعة وروح التسامح ، والتشجيع من جانب الوزراء السابقين الى أن يصدر القانون الذى يعطى الأساتذة حق انهم غير قابلين للنقل ، ولا للعزل أو على الأقل لا ينقلون الا بموافقة مجلس الجامعة فالعمل فى هذه الخصوصية قد سبق القانون وغير القوانين ما ورد على عهد تتابع وتجربة محصنة وينهى لطفى السيد حديثه بقوله : ان نقل د . طه حسين ليس مجاوزا للتقاليد وحسب ولكنه مخالف للالتزام الذى التزم به وزير المعارف السابق المرحوم زكى أبو السعود باشا ويلزم من يخلفه بالضرورة أن كفاءة الدكتور طه حسين فوق البحث والسؤال ونزاهته فوق كل شك ولكن يظهر ان حلمى عيسى باشا - وزير المعارف - قد هيا للصحافة ولنا فرصة الكلام فلتكن رحمة الله على الجامعة المصرية !

ولعل من المفيد ان ننقل هنا جزءا من حوار أجراه مندوب جريدة الجهاد ، مع د . طه حسين ، بمناسبة ما دار فى مجلس نواب اسماعيل صدقى حول موضوع د . طه حسين ، والبيان المطول الذى ألقاه فى المجلس حول هذا الموضوع وزير المعارف : يقول د . طه حسين عن رأيه فى بيان الوزير :

كنت أحب لوزير المعارف ان يسمو بنفسه الى المنزلة الخلقية التى تليق بمن كان قاضيا ، ومن يشغل منصب الوزارة فلا يتهم الناس بغير تحقيق ، لا سيما وقد طلبت اليه والى رئيس الوزراء اجراء التحقيق ، وظللت انتظر هذا التحقيق الى الآن فلم يحدث الوزير شيئا ولم يسأل عن شيء ، مع أن قواعد اللياقة الأولية كانت تقتضى أن يسألنى على أقل تقدير قبل أن يتحدث فى مجلس

النواب فهذه الخطبة تدل دلالة واضحة على ان وزير المعارف بعينه ان يضيف الى خطبته الاول بنقل في غير حدود القانون والتقاليد خطأ آخر بالاعتداء على كرامة أستاذ أقل ما يوصف به انه أرفع من أن تصيبه غمزات الوزير ولما انه . لست أخفى عليك أنى تلقيت تصريحات الوزير بجهينة عالية ، فان الذى يقرأ هذا الكلام يدهش اذا علم أن هذا الوزير نفسه قد أرسل الى الوسطاء يوم الخميس الماضى يسترضينى ويعرض على أموراً خطيرة رفضتها كلها ، ليعلم حلمى باشا أن أساتذة الجامعة أكرم على أنفسهم من أن يشتريهم وزير وان كان هذا الوزير حلمى عيسى باشا .

ويسأل مندوب الجهاد : وماذا عرض وسطاء الوزير عليكم ؟

تريد أن تعرف ماذا عرض على وسطاء الوزير يوم الخميس الماضى ، ويوم الجمعة ثلاث مرات ، ليس لدى الآن ما يمنعنى من التصريح بهذا ، فهم طلبوا الى أن أرضى بما كان وأظهر الرضى لنهضة الأحوال على أن يضع الوزير تحت تصرفى ما أشاء من المناصب الحالية فى وزارة المعارف مؤقتاً ، حتى تنتهى الفرصة لأعود الى الجامعة ، والوزير يعد بالآيكافنى عملاً ما يفهم منه انى نقات حقاً الى وزارة المعارف ، وبأن يعطينى ما أشاء من الاجازات ، وبأن تدرس كلية الآداب بأذى لا طلابها ولا أساتذتها وبأن تصدر لائحة الجامعة فوراً ، وبأن يقف الوزير فى مجلس النواب أمام المستجوبين موقفاً يدافع فيه أحسن الدفاع عن كرامتى العلمية والدينية ، ثم يعرض على الوزير مكافأة العميد التى خسرتها بهذا النقل . ثم بأن يطبع لى الوزير على حساب الدولة ما أريد طبعه من كتبى - وأخيراً بالآيكافنى الوزير عميداً فى كلية الآداب حتى أعود اليها .

وسط الوزير لدى اثنين بهذه الأوعود وكلاهما محترم عظيم القيمة والخطر ، فاما أولهما فكلمنى فى ديوان من دواوين الحكومة بمحضر اثنين من كبار الموظفين فى الدولة ، واما الثانى فزارنى فى بيتى فى منتصف الساعة الرابعة يوم الخميس ، ولقد رفضت وساطة الرجلين وقلت لهما : ان كان الوزير صادقاً فليعلم من انه مقتنع الآن بأن ما بلغه عنى كان وشاية فلمست أطلب منه الا معاقبة الواشى لا بالفصل ولا بسجل التآديب بل بإبعاده عن وزارة المعارف ليخلص العلم من شره . . . وأنا ان فعل الوزير هذا راض بما وصلت اليه لا أريد فوقه شيئاً .

قال الوسيط الأول : لا سبيل الى هذا .

قلت اذن لا سبيل الى مواصلة الحديث . ثم أعاد الوسيط الاول الكرة يوم الجمعة بالتليفون فلما يتس قال : اذن فأمرى وأمرك وأمر حلمى الى الله ، قلت : ان أمرنا جميعا الى الله دائما ، وانقطع الحديث .

فانت ترى أن الأسئلة والاجوبة انما هي نتيجة لهذا الانذار وعقوبة لانى لم أقبل ما عرضه الوزير الذى يغار على كرامة الجامعة وعلى أموال الدولة هذه الغيرة التى كادت تحرق البرلمان أمس ! ..

أما ما قاله الوزير فينقسم الى ثلاثة أقسام :

احدها يتعلق بتمثيلى لمصر فى المؤتمرات وكنت أحب أن يرتفع السائل والمسئول عن هذه الصغائر ، فقد مثلت مصر فى المؤتمرات كما يمثلها العشرات من المصريين فى العشرات من المؤتمرات وكان هذا التمثيل نظاميا لا غبار عليه لانى لم أكن أسافر وحدى ولكن الحكومات المختلفة علمت أنها اذا انتدبتنى لأمثليها فى مؤتمر فهى تنتدب معى بالطبع من يرافقنى فى هذا التمثيل ، وقررت وزارة صاحب الدولة صدقى باشا أن هذا الأمر يجب أن يقرر كمبدأ تجرى عليه الجامعة دون استئذان للمالية ، وبالطبع ليس حلمى باشا ولا سائله هما اللذان يستطيعان أن يحكما على عملى فى المؤتمرات ، وانما الذين يستطيعون ذلك هم العلماء الذين تحدثت اليهم والقيت أمامهم محاضراتى .

وليس يسوقونى أن يغضب حلمى باشا اذا رضى « ليمان ، ونالينو ، ونيكلسون ، وبرجشر سيار » وغيرهم .

وليس يغيظنى أن أكون جاهلا فى رأى حلمى باشا اذا كنت عالما فى رأى هؤلاء الناس .

★★

القسم الثانى : مساله المكافاة التى كانت تمنح للسكرتير ليعيننى على ترجمة ما تترجمه الجامعة من أبحاث أساتذتها ، ويضحكنى أن يحصى وزير المعارف الصحف التى ترجمت والأموال التى انفقت ، ولكن هناك شيئا أراه أحسن من هذا وهو ان يجمع وزير المعارف أعوانه وأصحابه والذين يطمئن الى علمهم العالى وتفوقهم النادر ويكلفهم ترجمة ما أترجم ومراجعة ما أراجع ، يومئذ يعلم حلمى باشا أنى لم أسرف فى أموال الدولة انما أتطوع لها بالعمل ولا أخذ الا أجر من يكتب ويقرأ .

وأنا أترجم الآن للجامعة كتابا هو (تاريخ أثينا فى عصر أغسطس) وأنا

انتظر حلمى باشا ووزارته سنة كاملة فان ترجما هذا الكتاب الى العربية ترجمة صحيحة مستقيمة فانا رهين له وللدولة برد ما أخذت .

أما انقسم الثالث : فكلام كثير فى حق الوزير وصحة تصرفاته لا يعينى منه شيء الآن ، فقد يكون هناك من هو أقدر من حلمى باشا ومنى على الفصل فيه ، وانما أقف عند الأسباب التى اكتشفها حلمى باشا أخيرا لنقل من كلية الآداب ، فلحلمى باشا فى أسباب نقل مذهبى أحدهما ما كان يتحدث به الى مدير الجامعة وأوعزت به وزارته الى « الأهرام » وقد أنبأته وأنبأت رئيس الوزراء بأنه كذب كله . والظاهر أنه اقتنع بأنه كذب كما صرح لى وسيطه الذى أشرت اليه آنفا . . أما المذهب الثانى فبديع - بديع لا أفهم كيف خفى على حلمى باشا الى الآن ، فهو يرى انى كنت أقبل فى كلية الآداب طلابا لا تعترف الحكومة بشهاداتهم واكتفى بامتحانهم فى اللغة العربية . واذا كان هذا يكفى لنقل العمدة عند حلمى باشا فيجب أن ينقل على باشا إبراهيم وكامل بك مرسى والدكتور بنجهام فكلمهم يعمل هذا كما عمله . ذلك أن لوائح الجامعة التى أقرها مجلس الجامعة ووزير المعارف وصدر ببعضها مرسوم ملكى تبيح للكلية الأربع أن تقبل الطلاب الذين يحملون الشهادات الأجنبية كالبكالوريا الفرنسية والانجليزية والاطالية ولو تعلموا فى مصر بشرط أن يؤدوا امتحانا فى اللغة العربية .

تعليق على نقل د. طه حسين :

وحول نقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب الى وظيفة كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف تسلمت من الاستاذ حافظ محمود الرسالة التالية :

أخى صبرى أبو المجد

رحمة لسلسلتك بعنوان ما قبل الثورة وبحيتى أساسا تنصب على جانب التاريخ الصحفى لما توثقه فى هذا الجانب من الوقائع التى دعمها القضاء المصرى العظيم . . ولقد وقفت عند تفاصيل قضية اخراج الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب فى سنة ١٩٣٢ وكان واضحا من هذه التفاصيل ان وراء هذا الموقف أسبابا لم يتناولها الذين خاضوا يومئذ فى الحديث عن هذه الأسباب . وهى الأسباب التى حان الوقت لاعانها :

كان أستاذنا المرحوم طه حسين قد دعى في العشرينات ليتولى رئاسة تحرير جريدة « الاتحاد » وهي جريدة الحزب الذي كان القصر الملكي وراء تشكيله : حزب الاتحاد الذي أطلق عليه سعد زغلول « حزب الشيطان » وتحت ظروف ما . تولى طه حسين هذه الوظيفة ، لكنه ما كاد يقطع في هذا العمل أياما حتى أحس بأنه قد وضع في موضع الانسان الذي يبيع ضميره فاستقال ونظم حملة في الصحف الوفدية على سياسة هذا الحزب وأصبحت الحصوة بينه وبين القصر الذي كان يساند هذا الحزب خصومة علنية فلما ذهب الملك فؤاد في بداية مارس سنة ١٩٣٢ ليفتح المبنى الجديد للجامعة - وكان ذلك بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشاء الجامعة انشاء شعبيا - ولما وجد الملك فؤاد بين أساتذة الجامعة الذين وقفوا في استقباله الاستاذ الدكتور طه حسين تعبد الا يصافحه كما صافح الآخرين ، ثم التفت الى وزير المعارف حلمى عيسى باشا وقال بصوت خفيض : « هو ٠٠٠٠ ده لسه هنا ٠٠ » وكانت هذه العبارة كافية لانتحال أسباب اخراج طه حسين من الجامعة في نفس الوقت .

حافظ محمود

ويجدر بنا أن نشير - والحديث عن الدكتور طه حسين - الى أن وزارة اسماعيل صدقى قد أخطأت خطأ فاحشا ، عندما اختارت طه حسين ، ليكون في مقدمة ضحاياها ذلك أن طه حسين لم يكن أبدا بالخصم الذي يسهل محاربتة ، فهو محارب ، صعب المراس ، قوى الشكيمة لا يقبل أبدا أن يلقي سلاحه حتى ولو بقى فى الميدان يحارب وحده ولذلك فلم يكذ ينقل من كلية الآداب ، وتثار « مسألته » فى مجلس النواب حتى نراه يعلن الحرب على وزارة اسماعيل صدقى مستخدما كل ما يملك من أسلحة فى كل الميادين ، وكان فى مقدمة الميادين التى اختارها د . طه حسين ، الى جانب ميادين الكتابة والخطابة وأثارة الجماهير ، ميدان القضاء : لقد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية ممثلة فى اسماعيل صدقى باشا ومحمد حلمى عيسى باشا ، وفيما يلى - المتاريخ - صحيفة « افتتاح الدعوى » :

فى يوم

بناء على طلب حضرة الدكتور طه حسين المقيم بمصر الجديدة ومحلته المختار مكتب حضرة صاحب السعادة محمد على علوبة باشا المعامى بشوارع المغربى رقم ١٤ .

أنا ٠٠ محضر محكمة (٠٠) الأهلية قد انتقلت في تاريخه أعلاه الى حيث يقيم كل من :

أولا : حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء ونائبا عن الحكومة المصرية بسراى مجلس الوزراء .

ثانيا : حضرة صاحب المعالي محمد حلمى عيسى باشا بصفته وزيرا لوزارة المعارف العمومية بسراى الوزارة بشارع الطرقة الغربى مخاطبا مع « ٠٠٠ » وأعلنتهما بالآتى :

عينت الجامعة المصرية حضرة الطالب أستاذنا بها للتاريخ القديم فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ تم التعاقد بين الحكومة والجامعة على ان تلحق هذه الوزارة المعارف العمومية وحرص الفريقان على وضع شرطين فى العقد أولهما : ان تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت اشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال فى الجامعات الأوربية ، وثانيهما ان تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين . أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رضى نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذنا بكاية الآداب .

وكان المتعاقد عن الحكومة معالي المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا بصفته وزيرا للمعارف العمومية . وعن الجامعة المصرية دولة المرحوم حسين رشدى باشا عن مجلس ادارة الجامعة وكان من أعضائه وقتئذ دولة اسماعيل صدقي باشا رئيس الحكومة الحاضرة ومعالي محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف الآن .

بقى الطالب بعد ذلك أستاذنا فى الجامعة الى أن صدر مرسوم فى مارس ١٩٢٥ باعتبار الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب فعين أستاذنا بهذه الكلية فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ اعتبارا من يولية من السنة نفسها .

ثم انتخب وكيلا للعميد فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ وجدد انتخابه وكيلا فى السنة التالية . ثم فاز يوم انتخاب العميد على منافسه زميله الأستاذ سترلنج فعينه الوزير عميدا فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ - ومركزه هذا دائم له مادام فى الكلية وفقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ .

لكن أمرا لم يكن فى حسابان الطالب قد حدث - ذلك أن أستاذنا محاميا طلب اليه فى التاييفون يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ان يلقاه فاتفقا على تأجيل ذلك الى اليوم التالى وهو اليوم الذى صدر فيه أمر تعيين الطالب عميدا .

ولما حضر المحامى أخبر بانه موفد من قبل سعادة توفيق دوس باشا ليعرض

على الاسناد الطالب أن يستقيل من الجامعة وأن يرأس تحرير جريدة الشعب فاعتذر الأستاذ عن لقاء الباشا وانكر أن يعرض عليه مثل هذا الأمر في اليوم الذي يعين فيه عميدا للكلية . ورفض أن يعمل في جريدة الشعب لأسباب منها أنه انصرف عن السياسة الى المدرس - لكن حضرة المحامي أخذ يلح ويرغب ثم تركه وهو ينصح للأستاذ العميد ألا يستشير في هذا الأمر مدير الجامعة .

وفي صباح الاثنين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ذهب الأستاذ يشكر وزير المعارف على تعيينه عميدا . فما كاد يهتثه حتى أنبأه بأن رئيس الوزراء كلفه أن يطلب اليه الاستقالة ليرأس تحرير جريدة الشعب وأنه يترك الى العميد نفسه تقدير المرتب وتقرير الضمانات - وقد أطال الوزير في الاقناع بقبول العرض - لكن حضرة الطالب اعتذر بالمعاذير التي قدمها لحضرة المحامي فقبل الوزير عذره ووعد أنه ينسب دولة الرئيس بذلك وطلب اليه الا يقطع في الأمر قبل أن يستشير رجلين كبيرين معروفين .

خرج الأستاذ الطالب من عند الوزير وزار احد الكبيرين فاذا هو مكلف أيضا ان يقنعه بهذه المسألة ثم اتفقا على أن المسألة مسألة ضمير - وزار الثاني فلم يكده هذا يسمع بالأمر حتى غضب وثار وتحدث الى الأول بالتليفون ملحا عليه في أن يصرف عن الجامعة هذه الكارثة .

وبعد ذلك بزمن أعاد حضرة المحامي الكرة وانبا الأستاذ الطالب في التليفون بأن جريدة الشعب ستصدر بعد غد وأن رئيس الوزراء يطلب اليه أن يكتب افتتاحية العدد الأول فاعتذر الأستاذ قائلا ما ملخصه :

ان كتابتي في جريدة الشعب تضرنا جميعا ولا تنفع أحدا . فليس من مصلحة الحكومة أن يعرف الناس ان الموظفين يكتبون في صحفها ولا ينبغي اعميد كلية من الكليات أن يسخر نفسه للكتابة في صحف الحكومة فيتعرض لاذراء الزملاء والطلاب جميعا . فقطع الحديث ثم عاد بعد دقائق يخبره بأن دولة الرئيس يلح ويريد أن تكتب هذه المقالة بغير أمضاء فكان الجواب اليه ان يبلغ الرئيس ان ذلك شئ لا سبيل اليه مع الأسف الشديد - وأحس بعد ذلك من دولته فتورا ثم يتعوده من قبل .

عاد الأستاذ العميد من أوروبا آخر صيف السنة الماضية . وأم يكده يتصل بوزير المعارف الجديد معالي حلمي عيسى باشا حتى أحس ان هناك أسبابا تجعل العمل معه شاقا لكنه احتمل وأخلص النصيحة الى أن كان يوم ٩ يناير سنة

١٩٣٢ دعاه الوزير فذهب اليه مستصحبا أحد مدرسي الكلية وأبدى معاليه رغبته في منح طائفة من ألقاب الشرف لجماعة من المصريين النابهين بمناسبة الزيارة الملكية للجامعة . منهم دولة يحيى ابراهيم باشا وصاحب المعالي توفيق رفعت باشا وعلى ماهر باشا : فلاحظ الاستاذ العميد أن أولهم رئيس مجلس الشيوخ وثانيهم رئيس مجلس النواب والثالث وزير . وكلهم من حزب سياسي معين واثنان منهم عضوان في مجلس الجامعة . وتلك أسباب تمنع منحهم ألقاب الشرف من الجامعة كما لا يرضى للجامعة ان تمنح ألقابها بأمر الوزير ، ورجاه أن يعدل عن رأيه ولا يورط الجامعة في السياسة فهي ناشئة ومن حقها أن تكون لحصر كلها وللعلم وحده . فغضب الوزير وأسرف في الغضب . وصمم على أنه سيعلم اقتراحه على الجامعة ليرى الذين يسيئون التفكير والذين يحسنونه . ثم افترق الاثنان متغاضبين .

وفي الغد لقي الاستاذ كبير في الجامعة بفندق سميراميس بمناسبة احتفال رئيس الوزراء بأعضاء مؤتمر الصحافة اللاتينية ودار بينهما كلام دل على علم هذا الكبير بغضب الوزير ، وانه سمعه يشكو من الاستاذ الطالب لسعادة زكى الابراشى باشا ، ثم جاء الكبير في اليوم الثانى وطلب الى الاستاذ بحضرة مدير الجامعة أن يقبل رأيا جديدا للوزير والدولة صدقي باشا وهو حذف اسم يحيى ابراهيم باشا من القائمة . وألح في قبول هذا الحل منعا لاجراج الوزير - لكن العميد صمم على أن الجامعة هي الجهة الوحيدة التى كان يجب الاتفاق معها على ما يريد الوزير .

وفي اليوم الثالث أخبر الاستاذ مدير الجامعة حضرة الطالب بمحصل اتفاق بينه وبين الوزير هو أن يضاف الى القائمة اسم دولة عدلى يكن باشا وسعادة على الشمسى باشا ، وبينما هما يتناقشان اذا الوزير يتكلم الى حضرة مدير الجامعة فى التليفون فيخبره بأن رئيس الوزراء لا يقبل ترشيح أحد من المعارضين فالتزم كل فريق موقفه .

بعد ذلك بيوم أو يومين دعا حضرة مدير الجامعة اليه حضرات عمداء الكليات وأخبرهم بأن وكيل المعارف زاره وأبلغه أن الوزير يقترح بعد أن أتفق مع القصر على أن تمنح ألقاب الشرف لجماعة من العلماء فى أوربا وان الأمر ينبغى أن يقسم بين الأجانب على طريقة رسمها . فكان من الأستاذ الطالب ان أجاب بأنه ما كان ينبغى للوزير مرة أخرى أن يتفق مع غير الجامعة . وان التقاينه تقضى ألا تمنح هذه الألقاب للأجانب دون ان يستشاروا ودون أن يحضروا بأنفسهم ليمتلقوا درجاتهم ، وتم الاتفاق على أن يذهب اثنان لاقتناع الوزير بهذا رأى ،

فذهبوا وعادا ينيشان بأن الوزير مصمم ، وإن سعادة الإبراشي باشا حضر المناقشة بالمصادفة وأيد رأي الوزير .

وانتهى الأمر بأن رفضت كلية العلوم اقتراح الوزير . أما كلية الآداب فردت الاقتراح إلى مدير الجامعة ، وطلبت أن تؤلف لجنة من الكليات الأربع تدرس الموضوع وتضع له القواعد والأصول . وذهب عميدها الطالب إلى معالي الوزير وأبلغه قرار الكلية .

وأما كليتا الطب والحقوق فانهما قبلتا ما أرادته الوزير . وجاءت الألقاب الممنوحة منهما أمام مجلس الجامعة فرفضها ممثلو كلية الآداب وامتنع عن التصويت ممثلو كلية العلوم ووافق عليها ممثلو الطب والحقوق والحكومة وبذلك انتهت مأساة القاب الشرف .

كانت نتيجة هذه المواقف ، التي سيثبتها الطالب أمام القضاء ، والتي كانت تملئها عليه أبسط الواجبات نحو تقاليد الجامعات واستقلالها وحياتها أن غضب رئيس الوزارة ووزير المعارف فلم يحترما تعاقد الجامعة القديمة مع الحكومة ، ولم يرعيا واجب استقلال الجامعة ، وقاما من فورهما ينتقمان من هذا العميد فيحرمانه من مركزه ويخرجانه من الكلية ويفسعانه بمحض القوة والسلطان مفتشا في الوزارة - وهو لا يدري ماذا يعمل في هذا التفتيش مع حالته الشخصية . والوزير ورئيسه يعلمان انهما كانا من بين الذين قد احتاطوا في عقد تحويل الجامعة ، بوضع نص خاص بالطالب يقضى بأن يبقى استاذ بكلية الآداب نظرا لحالته الشخصية . وما كان هذا النص منهما الا حيلة من يوم يخشى فيه ان يحقق بالطالب ظلم أو يمسه أذى من طغيان .

ولم يرد الوزيران ان يتمهلا في الأمر ويصبرا إلى آخر السنة الدراسية فعيدا إلى سحبه من بيئته العلمية في منتصف السنة الدراسية ، غير حافلين بما قد يصيب الطلبة من سوء هذا التدبير .

وما كفاهما ان ينتقما على هذه الصورة الصامتة ، فبسط وزير المعارف في مجلس النواب جوابا عما يسمونه سؤالا شفى به غلته والطالب لم يكن قد تكلم ، وما كان يريد أن يتكلم . وطعن الطالب بما شاء في كفايته . وفي ذمته ، وفي كل ناحية من نواحي كرامته ، وهو يعلم أن الطالب بفرض صحة نقله إلى الوزارة كان موظفا وكان له ما يجب نحو الموظفين من الرعاية ، وكان على الوزير أن يحميه من كل اعتداء باعتباره عضوا من أعضاء وزارته لا أن يعتدى هو عليه علانية في مجلس نواب بما لا يتفق وواجب المجاملة بين القائمين بعمل مشترك .

ثم رفض مجلس الشيوخ قبول سؤال وضعه أحد حضرات أعضائه لمعرفة الحقيقة . وقامت في مجلس النواب حملة أخرى كلها مطاعن ومناقب لا يعرف الطالب من أين أتت وقابلها وزير المعارف ورئيسه بشيء غير قليل من الرضا والارياح . وهما يعلنان على الأقل أسباب هذه الحركة وأن وقائعها مخنقة ، وأنها فوق ذلك ترجع الى عهد بعيد صار الطالب بعده وكيلا للكلية ثم أعيد انتخابه وكيلا للمرة الثانية ، ثم انتخب بعد ذلك عميدا للكلية بالفعل في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

ومن حيث ان المدعى عليهما للأسباب المتقدمة وغيرها قد سارعا الى الانتقام فنقلا الطالب وسط السنة الدراسية وأهاناه ثم فصله مجلس الوزراء بقرار في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ دون نظر الى التقاليد الجامعية ودون احترام للتقدم المبرم بين الجامعة والحكومة في شأن الطالب وبلا موجب شرعى لهذا الاعتداء الشنيع على مقام المعلم والمربي في أرقى معهد مصرى .

ومن حيث أن الوقائع التى بسطها الطالب فى هذه العريضة وغيرها مما سيشرحه أمام القضاء ويثبتته بكافة أوجه الاثبات تدل دلالة قاطعة على ارادة التشفى بكيفية لم تعهد من قبل .

ومن حيث أن الحكومة قد حرمت الطالب من مركزه ومستقبله وهو فى مقتبل العمر ، وأذته فى شرفه وسمعته انتقاما منه على ما أبدى من اباء يليق بمركز العلم والمعلمين ، وعلى ما قام به من واجب نحو استقلال الجامعة وكرامتها .

ومن حيث أن التعدى بهذه الصفة واساءة استعمال السلطة ، كل ذلك يوجب مسئولية الحكومة والزامها بتعويض لا يقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه .

بناء عليه . .

وعلى ما سيدلى به الطالب أمام القضاء . .

الطالب يكلف حضرته المعلن اليهما بصفتيهما المذكورتين بالحضور أمام حضرة قاضى التحضير بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية بسرايها الكائن مركزها بميدان باب الخلق بمصر بالجلسة المدنية والتجارية التى ستعقد فى يوم الثلاثاء الموافق سبعة عشر مايو سنة ١٩٣٢ الساعة ٨ أفرنكى صباحا وبعد التحضير تحال الى جلسة المرافعة لسماعهما الحكم بالزامهما بأن يدفعا للطالب

بطريق التضامن مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه مصرى والمصاريف ومقابل
الأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بدون كفالة - مع حفظ باقى الحقوق الأخرى
من أى نوع كانت .

وفى صحيفة افتتاح الدعوة - كما كانوا يسمونها وقتئذ - الأسباب التى
دعت الى نقل الدكتور طه حسين من الجامعة ، وهى الأسباب التى تصلح أن
تكون تحت نظر القضاء . أما الأسباب الأخرى وواحد منها ذلك الذى أشار
إليه أستاذنا حافظ محمود ، فلم يكن يجوز أبدا أن تتضمنه صحيفة الدعوى ،
وعلى أية حال فإن الجامعة المصرية . لم تهدأ ، منذ أن أبعد عنها الدكتور طه
حسين . وقد ظلت عودة الدكتور طه حسين مطلبا فى مقدمة مطالب الجامعة
أساتذة وطلابا الى أن أعيد د . طه حسين ، الى الجامعة بعد أن تغيرت الظروف .
وزالت دكتاتورية اسماعيل صدقى . وخليفته عبد الفتاح يحيى باشا وبالمناسبة
فإن طه حسين . عمل بعد خروجه من الجامعة رئيسا لتحرير السياسة . بصفة
غير رسمية وفى أثناء غياب د . محمد حسين هيكل فلما رغب مصطفى النحاس
ومكرم عبيد فى أن يرأس د . طه حسين إحدى صحف الوفد بمرتبة مفر للغاية
- ١٠٠ جنيه مصرى - لم يقبل حتى يستأذن الأحرار الدستوريين ، الذين كانوا
يصدرون « السياسة » وبعد أن استأذنتهم رأس تحرير « الوادى » و « كوكب
الشرق » . الى أن أعيد الى الجامعة فى عام ١٩٣٤ .

واذا كان اسماعيل صدقى قد بلغ « الذروة » فى محاربة الصحافة وفى
محاربة الأحزاب وفى محاربة القوى الوطنية كايما فقد بلغ الذروة - وربما لأول
مرة فى التاريخ المصرى - فى محاربة المرأة المصرية على النحو الذى يتضح فى
الفصل التالى ؟ .

الفصل الثاني

صدقي باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة في مصر ويأمر بإعلان حالة الطوارئ ليمنع تأييد عمر المختار !!

وكما سبق أن ذكرنا فإن دكتاتورية اسماعيل صدقي لم تكن لتكتفى بمحاربة الصحافة والجامعة ، والأزهر ، والأحزاب ، والهيئات بل الأفراد ، الذين لا يرون رأيها ، والذين لا يقولون لها باستمرار : آمين ، آمين . وإنما كانت تستكر بعض صنوف من الحرب ، لبعض فئات الشعب ، لم تكن في يوم من الأيام تخضع للحروب الحزبية .

لقد شنت - سنلا - دكتاتورية اسماعيل صدقي ، حرباً من نوع خاص ، ضد المرأة المصرية ، ومن العصور ، التاريخية الجديدة بالذكر ، ان دكتاتورية اسماعيل صدقي لجأت الى اعتقال ، عدد من السيدات المصريات ، وهو اجراء لم تلجأ اليه من قبل أية سلطة مصرية بل ولا بريطانية . لقد حدث أن تظاهر عدد من سيدات مصر ، وهتفن ضد وزارة اسماعيل صدقي ، أثناء وجردهن في مكتب الأستاذ أحمد محمد أغا المحامي ، وذلك في يوم اجراء الانتخابات وقدمتهن نيابة الوايلى الى المحاكمة أمام جلسة مستعجلة عقدت مساء اليوم نفسه بمحكمة جنح الوايلى حيث حكمت المحكمة بنفريم كل واحدة منهن خمسة جنبيات عن تهمة التظاهر ، وبراءتهن من تهمة الهتاف ضد الوزارة فاستأنفن الحكم وفي يوم ٥ مارس ١٩٣٢ نظرت القضية أمام محكمة الجنح السابقة التي عقدت برئاسة الأستاذ حسين فخرى القاضى وعضوية الاستاذين محمد كامل عرنى ، ومحمد مختار عبد الله ، وجلس فى كرسى النيابة الأستاذ حسن الجداوى وكيل النيابة بنيابة مصر ، وحضرت المتهمات . . التالية أسماؤهن : حرم ابراهيم بك نور الدين ، حرم حسين نبيه بك ، فاطمة أحمد كمال بك ، دولت الزينى ، نعمت عباس ، زينب عباس ، حسنة شعبان القباني ، جلييلة البحراوى ، زينب لبيب ، شريفة عيسوى ، رهينة نيازى ، نعيمة عوض سليمان ، عزيزة سامى ، ليذا ميخائيل مقار ، جميلة رشوان ، عريفة محمود طلعت ، ولم تحضر الآنسة

ليزا مقار والسيدة جميلة الجمال لرفضهما . وقد حضر للدفاع عن جميع المتهمات الحاضرات ، والغائبتين أيضا الأستاذ مكرم عبيد وقد ترافع وكيل النيابة قائلا :

ان النيابة يؤاها ، ويعز عليها ، ان تقدمت الى المحكمة الجزئية تطلب العقوبة ، وأن تتقدم الآن ، بطلب تشديدها ، وردنا على ذلك ان ليس الذنب ذنب النيابة وانما هو ذنب حضرات السيدات اللاتي زججن بأنفسهن أو زج بهن في الطرقات يتظاهرن كابسطة غلمان الشوارع ، وتحريضهن على المظاهرات والقانون لا يفرق بين الجميع ، ويطلب مثل النيابة تعديل التهمة وتطبيق القانون ، باعتبار أن السيدات أقمن اجتماعا عاما من غير اخطار كان يمكن أن يدخله ، ودخله بالفعل أشخاص ليست بأيديهم نذاكر دعوة ويرى الأستاذ مكرم عبيد ، ان النيابة ليس من حقها ، طلب تعديل التهمة أمام المحكمة الاستئنافية ونحرم الدفاع من الدرجة الابتدائية ولذلك نعتبر ان هذا التعديل باطل وفوق ذلك فاننا لم نعلن من قبل ، وهذا على فرض جواز تعديل التهمة ونقول ان ذلك لا يصح مطلقا ، ويقول رئيس المحكمة : ليس هذا تعديلا وانما هي تهمة جديدة . ويرى مكرم عبيد ، انه باطل مهما كان الأمر ، ويعود ممثل النيابة قائلا : لم تعدل النيابة التهمة بل هي متمسكة بقرار الاتهام السابق ، بأن ما وقع من السيدات يعتبر اجتماعا عاما ، وتطلب النيابة من المحكمة أن يكون الحكم رادعا ، ولأن الغرامة عقوبة قد تحملها غير المتهمات ، فهي لذلك لا تكون زاجرة ، وتطلب الحكم مع ايقاف التنفيذ وترفيع مكرم عبيد قائلا :

لقد عاهدت نفسي احتراماً للقضاء المقدس واحتراما لهؤلاء السيدات الطاهرات ، أن أكون هادئا في هذه المرافعة . ولكن النيابة شاءت غير هذا . شاءت أن تستغل مركز الاتهام فتصب جام الغضب على سيدات من أشرف العائلات وأطهر البيوتات . فوصفتهم بأنهن كاذبات ومتطفلات ، وان عملهن مخل بالكرامة .

يا للهول ! ان هذا شيء جديد في قاموس الأدب وعرف اللياقة . أي اخلال بالكرامة في ابداء عاطفة شريفة لا تتحرك الا في نفوس الشريقات والأشراف . اسمحوا لي حضراتكم أن أقول اننى غير مستطيع الرد على هذا لأننا لم أجعل قاموس لغتى وأدبى شاملا لألفاظ السباب .

يا حضرات القضاة :

القضية المعروضة على حضراتكم هي أيضا قضية سياسية . . أو هي حلقة من سلسلة غير منقطعة من هذه القضايا التي رزئت بها البلاد - والمحاكم - في السنين الأخيرة . ولقد كانت السياسة الملعب في كل قضية دورا نحسبه غريبا في نوعه . فلا يلبث الغريب حتى يتضاءل أمام ما هو أغرب في القضية التي تليها !! وبذلك أصبحت القضايا السياسية في بلادنا وكأنها مسرح عام تهتل عليه السياسة أفانينها والأعييبها . فتتحرك الرجال وأشباه الرجال كما تحرك الدهى والصور ، وتبرز للناس أبكى المهازل وإن أماءنا في هذه القضية فقد نزلت السياسة في خصومتها الى حد محزن ومخجل معا ، فهي خصومة مزرية ليس فقط بمصريتنا نحن المصريين ، أو بوطنيتنا نحن الوطنيين ، أو بحريتنا نحن الأحرار ، أو بكرامتنا نحن الكرام ، بل برجولتنا نحن الرجال !

أنظروا الى الواقعة كيف وقعت ، والى الخصومة كيف نشبت ! عشرون سييدة من أشرف وأكرم السيدات والأوانس المصريات ، اللواتى تفتخر بمثلهن مصر والبلاد الشرقية جمعا ، اجتمعن في يوم الانتخاب بمكتب الأستاذ أحمد أغا المحامى ، القريب الى لجنة الانتخاب في قسم الوايل ، لمشاهدة ما بلغهن من اجراءات الحكومة فى الانتخابات ، فلما رأين بأعينهن كيف كان الناخبون وغير الناخبين ينتزعون من الشوارع والبيوت ويساقون فى اللوريات المسلحة رغم أنوفهم ليمثلوا مهزلة الانتخاب أو حرية الاختيار كما أرادت الوزارة أن تفهمها ، أخذتهن نشوة الحق وصيحته فهتفن بحياة دستور الأمة الحق وبسقوط الانتخابات الزائفة الباطلة .

الرئيس : هل تسلم السيدات بالهتاف الذى حصل بفرض وقوعه من بعضهن ؟

الأستاذ مكرم : اننى باسم هؤلاء السيدات أقول ان الخصومة السياسية التى بيننا وبين صدقى باشا لا تزال قائمة وان ما هتفن به بالأمس مستعدون للهتاف به اليوم وفى كل وقت .

ثم استطرد الأستاذ مكرم مرافعته قائلا :

رأت السيدات عمال الوزارة متلبسين بالجريمة ضد القانون والدستور والوطن ، وأدركن ان الانتخابات تزيف لتزييف ارادة الأمة فتسلم مصر بعد العراق غنيمة باردة للغاصب بيد نفر من أبناء البلاد ، رأين كل ذلك فصاحت مصر المعذبة بالسنتهن صارخة ، مستغيثة ، هاتفة ، غاضبة ! . فماذا كان من رجال البوليس وحفظة الامن العام فى البلاد ! ماذا كان من أولئك الرجال الأشداء، كان منهم أن فزعوا الى معقل الأعداء الحصين بصددور النساء . .

واقترحوه والعصى الغليظة والدروع الحديدية بأيديهم ، والخوذات الفولاذية على رؤوسهم والمسدسات فى جيوبهم والهلح فى قلوبهم ..

ولم يكتف أولئك الكماة بمحاصرة السيدات كأنهن أسيرات ، أو بالقبض عليهن كأنهن مجرمات ، بل امتدت ألسنتهم اليهن بالسب ، وأيديهم عليهن بالضرب ، وكن كلهن من فضليات الادهمات والعقائل والكريمات ، فهذه زوجة وتلك بنت لمستشار أو لواء فى الجيش ، أو شيخ ، أو نائب محترم ، أو موظف كبير ، أو طبيب أو معلم أو محام أو ثرى وجيه فى قومه ، بل كان لهن جميعا شرف الانوثة وضعفها ... وأى رجل يحترم رجولته يرضى نفسه أن يعتدى على تلك الانوثة القوية بضعفها ، المصونة بحشمتها ولطفها !

تلك هى الخصومة التى نحيها والتى تاباها شهامة الرجال وكرامة النساء ... خصومة وحشية لا فكرية انحدرت اليها السياسة فى آخر المطاف ، هى خصومة النمر للحمل ، فما بالك اذا كان ذاك مسلحا وهذا أعزل !

تلك هى الخصومة التى نعترض عليها ، أما الخصومة السياسية الفكرية فالسيدات خير أهل لها وهن يرحبن بها ويتمسكن بها ، لأنها خصومة الحق والشرف ، لا خصومة العنف والاعتداء ..

واليكم يا حضرات القضاة أقوال السيدات أنفسهن عن أعمال القسم الوحشية التى ارتكبتها رجال البوليس ارضاء للسياسة ، وطوعا لاحكامها ، اسمعوا يا حضرات القضاة كيف اعتدى البوليس على سيداتنا الشريفات ، فسبهن وامتهنهن بأفحش القول وضربهن ومزق جلبابهن . وفى آخر الأمر قادتھن النياية الى هنا متهمات معتديات ! ...

ماذا تقول السيدة دولت الزينى :

السيدة دولت الزينى « كريمة المرحوم السيد الزينى » قالت :

« فى حالة وجودنا بالمكتب الذى كنا به وهو مكتب الأستاذ أحمد أغا كسر الباب علينا المعاون وجملة عساكر ودخلوا وأمرونا بالقوة بشدة : انزلوا على القسم فأجبنا ما الداعى وأى جريمة ارتكبتها ونحن لم نعمل شيئا الا هتافنا بحياة الدستور الذى يهمنى جميعا فقال : اقبض عليهم يا عسكرى بالقوة فتقدمت الى المعاون وتفاهمت معه وسألته : هل معه أمر من النياية بهذا القبض فقال أنا أمرت وملزم بتنفيذ الأمر الصادر من رئيسى وبعد ذلك

جاء مندوب من القسم ومعه أمر من النيابة فعند اطلاعنا عليه وافقنا على النزول بطريقة سلمية وعند خروجنا من الباب الخاص بالمكتب جاء حضرة المأمور ومعه عساكر أخرى فوجدنى أنا فى المقدمة فقال « انت هنا بتعمل ايه » فانا قلت يا بيه انا نازلة القسم فقال لى « امشى بلاش مسخرة نعال يا عسكرى جر البنت دى » وهو يقول ذلك قبض على يديه الاثنين وصدمنى فى الباب وقطع ملابسى فخرجت انى انزل وملابسى مقطعة فرجوته أن يسمع لى أن آتى بشى من الملابس فلم يمكننى أن أقنعه وصمم على أن أخرج كما أنا وفعلا رضخت للقوة ، ثم رفعت المانتو واورت لنا تمزقا طويلا يبلغ ٢٥ سنتيمترا تقريبا وظاهر منه كتفها وجزء من ساعدها .

وقالت السيدة وجيدة ثابت :

« وقبل ما نيجى هنا حضر المأمور وشهد السيدات وقطع الكم بتاعى ثم اورت لنا كم يدها اليمنى ولاحظنا أن طرف الكم كان مخيطا بخيط أسود بأن كان طرفه مشنيا بهذا الخيط وقد أزيل الاثناء بمسافة ١٥ سنتيمترا تقريبا ثم ان المأمور جذبنى بالقوة ومزق المانتو وقد «أورت» فتقا من الجهة اليمنى من الخلف يبلغ طوله ٢ سنتى تقريبا وأهان السيدات بشنائم فظيعة » .

وقالت الآنسة فاطمة على بك سالم :

البوليس فتح الباب بالقوة وتعدى على السيدات ٠٠ والعساكر دخلوا هجوم على السيدات ومعهم اثنين ضباط وبقوا يزقوا فيهم بأيديهم وسمعت واحد من الضباط يقول أنا عندى أمر من رئيس النيابة بأنى أنزلهم والى ما ينزلش أنزله بالقوة ، فانا وبعض السيدات قلنا له اوع تقدم على أى واحدة منا ونزلنا وتبعنا للقسم » .

قالت السيدة حرم الأستاذ محمد أمين لطفى :

« هجم البوليس والضباط الى وياهم واستعملوا القوة بأى شكل وكانوا يزقون الستات بالقوة وكنا نلاحظ عليهم ونقول مايصحش تمدوا ايديكم على الستات » .

وقالت السيدة حرم حسن بك نبيه المصرى :

« أردنا النزول واذا بالمأمور يتهجم علينا بشكل فظيع ويهيننا ويجرنا الى الخارج حتى مزق بعض ملابس السيدات » .

وقالت السيدة حرم على باشا فهمى :

« البوليس هجم على المحل وكسر الأبواب وجه المأمور وجرنا بالقوة » .

وقالت السيدة حرم السيد محمد اسماعيل حب الرمان :
« وأخذنا البوليس بكل رزالة واهانة ووقاحة حتى انهم مزقوا هــوم
احدى السيدات » .

ويستطرد الأستاذ مكرم فى مرافعته قائلا :

تملك بعض أقوال هؤلاء السيدات فى وصف فظائع أولئك الرجال ...
والحق انى كنت أقرأ هذا الوصف المروع والخجل يأخذ منى كل مأخذ لأنى
كرجل لم أجد من بين هؤلاء الرجال رجلا واحدا تجرى فى عروقه نخوة الرجال ،
فيذب عن شرف ربات المجال ، ولأنى كمصرى رأيت الحظ الأغبر قد شاء لمصر
أن تقوم فيها وزارة لا تجد سبيلا الى الكرامة الا بانتهاك كرامة النساء ! ..

ولكن اذا لم يكن للرجولة فى بعض الرجال نخوة ، فهل لنا نسأل النيابة
اذا كان للقانون فى بلادنا سطوة ، وللحق عزة ! .. واذا كان فلماذا لم ترفع
الدعوى على هؤلاء المعتدين من رجال البوليس ، وما هو عذرهما فى أنها لم تشرع
ولو مجرد الشروع فى تحقيق اعتدائهم ، وقد رأت آثاره بادية فى الشيا
الممزقة ، والكرامة المنتهكة ! .. وهل النداء يسقط الانتخابات الزائفة - وهى
زائفة ملفقة - لا يوازيه فى نظر النيابة ضرب السيدات وتمزيق أثوابهن وخدش
ناموسهن ، وقد رأت النيابة ذلك رأى العين وأثبتته فى محضرها ؟ ! ..

واذا لم تحقق النيابة هذا الاعتداء كجريمة متصلة بالتهمة الموجهة الى
السيدات أفما كان عليها أن تحققه على الأقل باعتباره دفاعا قدمته السيدات لدفع
التهمة عنهن ؟

نريد أن نفهم كيف سمحت النيابة لنفسها الا تحقق هذه الجريمة او
تتعبها فى الوقت الذى سعت فيه الجريمة اليها ، وتوافرت الأدلة بين يديها ؟
كيف لم تسأل النيابة - ولو للسؤال - أحدا من رجال البوليس الذين عينتهم
السيدات بوظائفهم سواء فى ذلك المأمور والضابط والعساكر ؟ وأي قيمة
لتحقيق أبتى كيدا التحقيق ؟

نريد أن نفهم ، يا حضرات القضاة ، بأى قانون نحاجنا النيابة والقانون
الذى به نحاكمنا ، هو الذى منه نحرمانا ؟ وأي عدالة هذه التى تغمض عينيها
عند الحاجة ، وتفتحها ولا حاجة .

وسترون فيما بعد أن النقض فى التحقيق لم يكن مقصورا على ما تقدم .
بل تعداه الى صميم التهمة نفسها ، فالسيدات متهمات بأنهن نادين بسقوط

الانتخابات الزائفة ، وقد رددن على هذه النهمة بقولهن أنهن راين بأعينهن الناس يساقون للانتخابات فى لوريات مسلحة وهم يحتجون ويعترضون وما من سميع . ولكن النيابة لم تحقق هذه الواقعة ولم تحاول تحقيقها ، بل اكتفت باتهام السيدات ، وهم بيت القصيد .

وأخيرا رأت من الكياسة وحسن الذوق أن تصدر الأوامر « بترحيل السيدات الى سجن الأجانب ، ولم تجد فى قاموس اللغة عبارة تؤدى المعنى المقصود من النقل الى عبارة « الترحيل » الشائنة فأثبتت فى أول محضرها ما يلى :

« بناء على ما تبلغ لنا تليفونيا من رئاسة نيابة مصر نرجو ترحيل جميع السيدات الموجودات بالقسم الآن لسجن الأجانب » .

ثم أسهب الأستاذ مكرم فى الكلام على التطبيق القانونى لمفندا جميع التهم وختم مرافعته طالبا البراءة وأن يبرهن حضرات القضاة لمصر وأن يقيموا الدليل على أن العدالة حق لا امتياز فيها وأن القصاص فى مصر عقوبة لا انتقام .

وختم حضرة الأستاذ دفاعه المجيد بطلب البراءة للسيدات المتهمات واحتياطيا أن تاذن المحكمة للدفاع بإثبات تزوير الانتخابات حتى تظهر صحة الوقائم التى استشارت هتافهن .

وأجبل ما فى هذه المحاكمة ، ان الجماهير الغفيرة . التى امتلأت بها دار المحكمة ، والجماهير الغفيرة . التى احتشدت خارجها كانت لا تكف عن الهتافات العدائية ضد اسماعيل صدقى . ونظامه كما لا تكف عن الهتاف بحياة المستور . والحرية .

وفد خرجت السيدات المتهمات من مبنى المحكمة ، قاصدات الى بيت الأمة فاذا الشوارع والطرق مليئة بالجماهير ، التى تهتف بحياة المتهمات ، وكانت السيارات ، التى تحمل هؤلاء المتهمات — كما قالت الصحف وقتئذ — تشق طريقها بصعوبة بالغة .

ونزل الجيش الى الشوارع ليمنع حفل تأبين لعمر المختار

على أنه اذا كان عجيبا ، وغريبا ، ان نظاما ، مخيفا ورهيبا كنظام اسماعيل صدقى باشا يضيق للغاية باحتشاد سبع عشرة سيدة وآنسة فى مكتب أحد المحامين ، فيجند جنوده ، للقبض عليهن بصورة مهينة ويقدمن الى المحاكمة . فتهمه الهتاف ضده فقد كان من الأعجب ، والأغرب ان ذلك النظام ، الذى يعتمد على دكتاتورية لا مثيل لها فى التاريخ المصرى يعلن حالة الطوارئ فى العاصمة

ويأمر بانزال قوات الجيش اليها ، لا للدفاع ضد جيش آجنبى غاز هاجمها ،
مجلسة ، ولا للقضاء على ثورة دامية كانت تهدد النظام ، وانما لمنع الاحتفال
بتأبين شخصية عربية اسلامية مرموقة أجمع العالم كله من مشرقه الى مغربه على
احترامها ، وتقدير كفاحها ، وبطولتها : فى ١٢ نوفمبر ١٩٣١ وجه حمد الباسل
باشا الدعوة ، الى الاحتفال بتأبين البطل الشهيد عمر المختار ، وكان أحمد
شوقى - وتحليل مطران قد أعد كل منهما رائة من روائعه التلقى فى تلك
المناسبة ، كان مما قاله أحمد شوقى :

ركزوا رفاتك فى الرمال الواء
يستنهض الوادى صباح مساء
يا ويحهم نصبوا منارا من دم
توحى ، الى جيل الغد البغضاء
ثم يقول :

خيرت فاخترت المبيت على الطوى
لم تبين جاحا ، أو تلم ثراء
ان البطولة أن تموت من الظما
ليس البطولة أن تعب الماء
افريقيا مهد الأسود ، ولحدها ،
صجحت عليك أراجلا ونساء
والمسلمون ، على اختلاف ديارهم
لا يملكون من المصاب عزاء
والجاهلية من وراء قبورهم ،
يكون زيد الخيل ، والفلاحاء

والفلاحاء هنا من القاب عنتره العيسى ، البطل العربى المعروف الى أن
يقول شوقى :

فى ذمة الله الكريم ، وحفظه
جسده ببرقة وسد الصحراء
لم تبق منه ردى الوقائع أعظما
تبلى ، ولم تبق الرماح دماء

كرفات نسر أو بقية ضيغم
باتا وراء الساقيات هباء
وينهى أحمد شوقي رائعته بقوله :
يا أيها الشعب القريب أسمع
فأصوغ في عمر الشهيد رثاء
أم ألجمت فاك الخطوب وحرمت
أذنيك حين تخاطب الأصغاء
ذهب الزعيم وأنت باق خالد
فانقد رجالك واختر الزعماء

أما خليل مطران فيقول :
ما السجى ؟ حين يزد الخسف عن وطن
بعاره باء في الأوطان موصوما
يغنى عن الشمس في أعماق ظلمته
برق من الأمل المرموق ان شيما
عدن على طيبها لو شيب كوثرها
يظل باغ لعاد الورد مسموما
ما الموت ؟ ان تك منجاة البلاد به
من غاصب وانتصاف الشعب مهضوما
هذا هو الميث والقسط العظيم به
من خالد ، الفخر ، فوق العمر تقويما
ان الغداء لأغلى ما حمدت له
أخرى وان كان في أولاه مذموما

الى أن يقول خليل مطران مخاطبا قيادات مصر :
يا سادة اطلعت مصر بهم شهبا
والليل خيم بالأحداث تخييما
فما ونوا للحمى عن واجب وبنوا

للمجد فيه طرفا كان مبدوما
أعزة ، ان بدا ، من فضلهم أثر
فكم لهم من جميل ظل مكتوما ،
وللفدى ، كالندى حال منزهة
فى حكميا ينفس المجهول معلوما ،
شاركتم الجاز فى خطب ألم به ،
وما ادخرتم لشيخ العرب تكريما
كذا تكافىء مصر العاملين بما
يعدو الأمانى نمجيذا وتعظيما
أكرم بها ، وهى تحنى الرأس هاتفة
أحبة أيا القتلى وتسليما

وأبادر فأقول ، اننى استهدفت من نقل ما جاء فى قصيدتى شوقى وتحليل
مطران فى تأبين عمر المختار ، التركيز على معنى هام وخطير ، ذلك هو مشاركة
الشعر فى كل عمل وطنى بناء وقيام الشعراء ، الوطنيين بدورهم فى مجالات
الكفاح الوطنى ومن أجل ذلك . كان للشعر وقتئذ ، دولة وصوله وكانت قصائده
الشعراء الكبار تنشر فى الصفحات الأولى . من صحف ذلك العهد ، وكان الشعب
يحفظ كل تلك القصائد الوطنية ، وكأنها أحب أغانيه إليه . . . وأعود الى ذلك
اليوم التاريخى ، الذى أعلنت فيه حكومة اسماعيل صدقى حالة الطوارئ ،
لنحول بين الشعب وبين الاحتفال بتأبين عمر المختار ، وأنقل لأقراء بعض ما جاء
فى جريدة البلاغ ، العدد الصادر فى ١٣ نوفمبر ١٩٣١ « كصورة لاهتزاز الحكم
الظالم أمام الشعب الواعى بحقوقه ، الحريص على حريته وكرامته :

جاء فى الجهاد تحت عنوان : كيف صودرت حفلة تأبين البطل الشهيد
عمر المختار : أصدرت الوزارة أمرا بمنح الاحتفال بتأبين الشهيد عمر المختار
فأوفدت حكمدارية بوليس العاصمة ، ألف جندي من رجال البواليس وبلوك
آخر . وأحاطت تلك القوات بدار سعادة حمد الباسل ، وسدت المنافذ
المؤدية إليها وامنعت رباطات الجنود ، وعلى الخطوط الحديدية المستدة على
الخطوط . ومنعت الوصول الى الدار التى كان مزمعا ، إقامة الاحتفال بها :
وقد وصل حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا الى مكان الاحتفال فمنعه
الرباط المضروب هناك وحال بين سيارة سعاده . وبين الوصول ، ووضع رجال

البوليس أسلاكاً شائكة لمنع مرور السيارات كما وضعوا سيارات كبيرة لتعترض الطرقات ومنع جميع المدعوين ، من الوصول الى الدار ، وعاد جميع المدعوين أدراجهم من حيث جاءوا ، فكانت فضيحة ، وكانت مأساة .

وقد وقف ثلاثة جنود ، يسألون الضابط المكلف بالمنع عن سببه ، ويقولون أنهم أجانب فقال لهم : « ونحن نمنع من أجل الأجانب نمنع من أجل إيطاليا » وقد قال ذلك على مسمع من شهود معروفين .

وتقول الجهاد : أعد سعادة حمد الباسل باشا سرادقا داخل منزله . فى سراى القبة ليكون محل الاجتماع لسماع القرآن الكريم وذكر مناقب المجاهد العظيم عمر المختار وبينما هو جالس فى منزله عصر يوم الأربعاء اذا برسول يحمل اليه خطابا من محافظ القاهرة يتضمن منع الاحتفال لانه سياسى . ويحمل الباشا مسئولية المخالفة وبعد ورود الخطاب بمدة حضر مأمور قسم مصر الجديدة على رأس قوة من الجنود وترك القوة خارج المنزل ودخل معه ضابط بوليس وأبلغ الباشا ، أنه يحمل أمرا بهدم السرادق بالقوة فأمر سعادة حمد باشا ، بفتح أبواب المنزل واتصل برئيس نيابة مصر ، وطلب منه الحضور لضبط واقعة تهجم على منزل ليس فيه أحد ، وقال له ان القوة ستكسر الأبواب وتنتهك حرمة البيت بدون مبرر فلم يحتفظ منه بطائل ، وأخيرا قال الباشا ، للمأمور : دونك الأبواب فكسرها وافعل ما تشاء ، وأنا محتفظ بكل حقوقى ، ويقول حمد الباسل لحكمदार البوليس اسمع ما أقوله لك : ان هذا الاجتماع ليس سياسيا مطلقا ، وهو أبعد ما يكون عن السياسة المصرية بل هو اجتماع لذكرى رجل يمت الى بقرابة ، ومن العار ، أن يحتفل بذكراء السوريين ، والفلسطينيين ولا يحتفل به أقاربه وأكثر الناس به ارتباطا » فقال سعادة الحكمदार ساعمل جهدى وأتصل بك غدا . فمضى الباشا ، فى طريقه من اعداد لوازم الاجتماع وتجهيز الطعام ، للفقراء والمساكين .

وفى ظهر يوم الخميس حضر وكيل الحكمदार ومعهم مأمور قسم مصر الجديدة ، وأخبر الباشا بأن الحكمदार لم يستطع رفع أمر المنع وغاية ما أمكنه أنه لا يتعرض لما فى داخل البيت مطلقا وانما سيحول بين الناس ، وبين الوصول الى المنزل فقال الباشا : أنا سائر فى طريقى وللقوة ، أن تفعل ما تشاء . ولم تمض الساعة الثالثة بعد الظهر ، حتى كانت الساحة ما بين محطة سراى القبة ، وكوبرى الزيتون غاصة بالجنود مشاة وركبانا مسلحين

بالعصى الغليظة والخوذات الحديدية وطوقوا البيت بعدة مناطق من الجنود ووضعوها في جميع النوافذ الأسلاك الشائكة حتى أمسى جميع سكان ذلك الحي في حصار شديد ، وهظهر مرعب يخيل للناظر اليه أنه في ميدان من ميادين الحرب المعظمى ومن الحوادث المدهشة المؤلة ، ان التضيق لم يقتصر على صاحب الاحتفال وضيوفه فحسب بل تعداهم الى الفقراء ، والمساكين ، وذلك انه كان محددا لهم وقت الغروب لتناول الطعام صدقة على روح الفقيد فلما جاء الموعد ،

واقبل الفقراء من كل فج فوجدوا الطريق مسدودا في وجوههم ، وعبثا حاولوا ، الاقناع « بأننا في حاجة الى ما نقيم به أصلابنا » فلم ينالوا بدل الاكرام الا اهانة وبدل الطعام الا ضربا ولكزا ، كل هذا والباشا ومن معه محاصرون في المنزل لا علم لهم بما يجرى حولهم وما كان يظن ان القسوة والاستهتار بالقوانين ودوس الحريات يصل بالحكومة الى حد العيلولة بين الجائع ، وطعامه والمساكين وما يسد رمقه ولما علم الباشا بأن الفقراء أهينوا وطرردوا وتفرقوا من حيث أنوا ، غضب جدا وأمر بحمل ما كان معدا للفقراء الى قسم البوليس ونسليمه للحكومة ليكون ذلك شاهد عدل ، على تصرفات ما كان يتصورها أحد في عصر من العصور ،

وفي منتصف الساعة السادسة دعا سعادة الباشا نواد الجنود وقال لهم : الساعة الآن السادسة والنصف وقد مضى نصف ساعة ، على الموعد ، الذي كنا حددناه لحفلة الأربعين ، وقد حالت هذه الجيوش الجرارة ، التي طوقت المنزل والطرق عامة وجميع المنافذ وتلك السيارات والقوات العسكرية .. الشائكة هنا وهناك ، كأننا في ميدان حرب ، لا حفلة أربعين ، حالت هذه القوات دون دخول أحد ، الى بيتي الخاص ، حتى أقاربي وأفراد أسرتي ، كان في وسعي ، أن أترككم حيث أنتم الساعات الطويلة على هذه الحالة ، الى الصباح ولكنكم مصريون قبل كل شيء ، وأعتقد أن واجبي الوطني يقضى على أن أصرفكم بعد أن سجلت الوزارة بعملتيا هذه ما سجلت وأن أخرج من بيتي وأنا ومن معي ، وأن يهدم السراقق الفراشون في الحال ، حتى تنصرفوا الى واجب اسمي وهو أمس الواجبات برجال الأمن ولا ريب أن البلد وما فيه من حوادث أهم بكثير من اخضاع أوقاتكم حتى تستخدمكم الوزارة فيه ، وفي غير منفعة وأعتقد أن عسكريا واحدا أو عسكريين ، كان فيهما الكفاية اذا ما أرادت الوزارة التحقق ، من أن الحفلة التي حاربتها كانت حفلة بعيدة كل البعد عن السياسة المصرية التي تتفنن في منعها بطرقها ، وأساليبها ، وهنسا وشكرا رئيس القوات الانجليزى . وقال أنه سيتصل برئيسه لابلغه هذه العبارات قائلا .. أنه يؤدى وعساكره التعليمات الصادرة اليه من الوزارة .. فقال الباشا مخاطبا

القوات : ألا يوجد لصوص يسرقون أو قتلة يقتلون ؟ ألا يوجد حوادث هذه
الأمز هي أهم جدا مما تقضون فيه أوقاتكم عبثا ؟ انى سأصرف من بيتى ومن
بيتى الخاص . . . سأصرف فورا ، ومعى أفسراد أسرتى حتى لا أشترك مع
المتسببين فى اضاعة أوقاتكم سدى ، وفى تسخيركم لغير ما استخدمتم له . . .

هذا وقد نشر عبد الرحمن عزام ، مقالا فى نفس العدد ، الذى نقلنا عنه
وصف مصادرة حفلة تأبين البطل الشهيد عمر المختار تحت عنوان : « صدعى
باشا يواصل مجاملته للظليان بالاساءة » ، الى المسلمين والعرب » وقد جاء فى
مقال الأستاذ عبد الرحمن عزام يرحمه الله ما يلى : أن منع حفلة التأبين اليوم ،
بالقوة ، هو عمل انفردت مصر المستقلة به فقد أبى المسلمون الشهيد عمر المختار
فى بلاد تعد لتكون وطننا قوميا لليهود تحت الانتداب الانجليزى وفى أخرى تحت
الرعاية الفرنسية أما فى مصر التى تعد لتكون وطننا قوميا لأهلها العرب وفى
ظل راية ، يشرف عليها هلال وكواكب وعلى رأس حكومته اسماعيل صدقى باشا
الذى ليس يهوديا ، ولا نصرانيا ولكن مسلما يحرم تأبين عمر المختار حينما يريد
القيام به خاصة أهل مصر ، من المسلمين والعرب » أفهمت اذن أن الاستقلال
والهوان صارا مترادفين .

وينهى عبد الرحمن عزام مقاله بالإشارة الى تاريخ عمر المختار ، الشيخ
الذى جاوز النمانين ولم يستسلم الحكم الظليان منذ أن غزوا بلاده فى ١٩١١ ،
ولم يرع الايطاليون لاسلامه ولا لعروبته حرمة : ولا لجوارنا قيمة ، وأقول
جوارنا لا بصفتنا أمة عربية مسلمة فقط بل لان فى مصر ، مليوننا من العرب
المغاربة الذين يمتون الى قبائل برقة ، وطرابلس بأنسابهم » ثم يقول اذا كان
الظليان لا يرون لهذه العلائق حرمة فهل رئيس الوزارة حين هم بما هم لم يدر
بخطره ان هذا المليون من العرب يجب أن تكون له حرمة فى نظر أى رئيس
وزارة مصرية حتى ولو جرد من الدين ، والقومية ، والعاطفة ، أظن لو أذى
استرسات لانتبهت الى شئ آخر محقق وهو أن صدقى باشا قد نسى أيضا
صفته التى يستمد منها عذره فان أى حاكم لأى قوم لا يستطيع لمجرد الهوى
والمجاملة أن ينسأهم ولو كانوا على ما يرتضى من ذلة وهوان .

لقد انطوى عمر المختار شهيدا بطلا فقيرا معدما وخلفه ذرية ضعاف ،
ولكنه خالده ، خالده فى قومه ، وفى العرب أينما كانوا وسندنطوى جميعا ونبتقى

أعصمنا نستقدم بها الى الله والى التاريخ فهل ترضى مصر أن يكون كتاب رئيس
وزرائها الذى يتقدم به للحساب مجاملات عن اليمين والشمال ولئن ؟ للأقوياء
والمنجبرين ، اللهم انا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه » .

وأبادر فأقول أيضا اننى استهدفت من الاسهاب فى الحديث عن منع
الاحتفال بذكرى الأربعين . لوفاة الشهيد البطل ، العظيم ، عمر المختار ، عدة
معان ، شامة وخطيرة ، هذه هى بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

● لقد أردت - مثلا - التأكيد - ولو أن الأمر ، ليس أبدا بحاجة الى أى
تأكيد - على ما بين البلدين الشقيقين ليبيا ، ومصر ، من علاقات نضالية قوية ،
متينة ، راسخة ، لا يزيدنها مرور الأيام ، وتوالى الصعوبات وكثرة المعوقات ،
الا قوة على قوتها . ومثانة فوق مثانتها ورسوخا الى جانب رسوخها : ان
العلاقات النضالية التى تربط بين مصر ، وليبيا - وهى كما يقول التاريخ الذى
لا يكذب أبدا - علاقات أزلية لم ينجح ولن ينجح أبدا لا فى الحاضر ولا فى
المستقبل ، أى حاكم يستبد هنا أو هناك أن يعوق نموها أو ينال منها أو على
الأقل يضعف من قوتها بل ان التاريخ - التاريخ الذى لا يكذب أبدا - يقول ،
انه ما من مرة . تعرضت فيها تلك العلاقات للضغط ، والارهاب وما من مرة
أراد الأعداء والخصوم ، اضعاف تلك العلاقات أو النيل منها الا وكانت النتيجة
عكسية تماما ، تقوى العلاقات ، بدل أن تضعف . تزدهر بدل أن تذبل ..

● أردت مثلا - التأكيد - ولو أن الأمر ، ليس أيضا ، بحاجة الى أى
تأكيد - على ان التيار ، القومى ، العربى هو أصيل فى مصر ، قوى فى مصر ،
نابع من مشاعر . الجماهير ومن رغبتها القوية فى تحقيق القومية العربية مهما
حاول الخصوم والأعداء ، النيل منه أو القضاء عليه : هذا التيار القومى العربى ،
القوى الأصيل ، القديم ، هو الذى قاد ، مصر ، ويقودها دائما ، الى أن تحمل
لواء الدفاع عن العروبة ، وأن تتحمل القسط الأكبر والأوفر من التضحيات فى
كل المعارك التى تخوضها الأمة العربية .

● أردت - مثلا - التأكيد ، ولو ان الأمر ، أيضا ، ليس بحاجة الى تأكيد
- أى تأكيد - على أن الارهاب ، لا يدوم ، ولا يكتب له البقاء مهما بذل قاداته
من جبن ومهما استخدم رجاله من أسلحة ، كما أن كل القوى ، التى تنكل دائما
بالشعوب وان حققت فى البداية بعض الانتصارات لابد وأن تدوسها الشعوب -
فى النهاية بأقدام .

● ولقد أردت أيضا التأكيد - ولو أن الامر ، للمرة الأخيرة ليس بحاجة أبدا الى تأكيد - على أن تاريخنا الوطنى مليء بالشخصيات التاريخية الممثلة التى نتحمل الضغط والارهاب دون أن تلين لها قناة ودون أن تستطيع القوة الغاشمة مهما بذلت من جهود ومهما ارتكبت من جرائم أن تجعل تلك الشخصيات التاريخية تحنى هاماتها : عبد الرحمن عزام ، ذلك الذى شارك فى حمل لواء القومية العربية فى مصر ، فى أواخر العشرينات واجه اسماعيل صدقى الطاغية الجبار ، بكل قوة ، وقال فيه كل ما يمكن أن يقال فى دكتاتور عنيف عنيد ، يعادى الشعب الى أبعد حدود المعادة ، حمد الباسل ، الشيخ الوقور الذى لم يخش السجن أو الاعتقال وآثر أن يهدم بيته على من فيه على أن يتنازل عن رأى ارتآه ، أحمد شوقي ، خليل مطران ، كل هؤلاء ، كانوا يعرفون جيئدا ، علاقة اسماعيل صدقى الوطيدة ، بالاستعماريين الايطاليين ، الذين حكموا ليبيا بالحديد والنار ولكن عبقريتهم الفذة أثبت ألا أن تؤبن عمر المختار ، العدو اللدود للاستعمار الايطالى كأجل ، وأروع ما يكون النابىن .

● وأخيرا ، وليس آخرا أردت من الاسهاب فى الحديث عن موضوع منع نابىن الشهيد العظيم عمر المختار ، طيب الله ثراه ، الدخول فى الحديث عن أكبر جريمة ارتكبها اسماعيل صدقى باشا فى حياته : لقد ارتكب اسماعيل صدقى ، الكثير من الجرائم : وأد الحياة النيابية السليمة ، فرض - بالحديد والنار ، على الشعب - دستورا جديدا يجعل السلطة كل السلطة للسراى ، وللحكومة خادمة السراى ، واستخدم البوليس والجيش أشنع استخدام فنكل بالأبرياء من المواطنين : ملأ السجون والمعتقلات بخصومه السياسيين . وبالجمله ، كان عهده كما قالت محكمة النقض والابرام ، برئاسة عبد العزيز فهمى باشا اجراما فى اجرام ، ولكن تبقى جريمة تسليم واحة جفوب المصرية الى ايطاليا « أشنع » و « أفظع » جرائم دولة اسماعيل صدقى باشا !! وهل هناك أشنع وأفظع من تسليم قطعة غالية من الأرض الغالية الى دولة أجنبية .

الفصل الثالث

تسليم واحدة جفوب

الجريمة الكبرى التي ارتكبها اسماعيل صدقي والتي لا يمكن أبدا أن يغفرها له التاريخ كانت تسليمه واحدة جفوب ، تلك القطعة العريضة الغالية من أرض مصر ، إلى الإيطاليين الذين يستعمرون ليبيا ولقد وقعت اتفاقية تسليم واحدة جفوب في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ : وقعت وزارة زيور باشا ، وزارة النقاذ ما يمكن اتقاذه كما سماها زيور باشا نفسه ، أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه كما يقول التاريخ : وقعت تلك الاتفاقية في غيبة البرلمان في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ورفضت حل المجلس ، انيابه انتصديق على تلك الاتفاقية إلى أن جاء برلمان اسماعيل صدقي ، فصدق عليها في يونيو ١٩٣٢ . . . كل ذلك على النحو التالي :

سبق أن أشرت إلى أكبر خطيئة ارتكبها اسماعيل صدقي باشا ونظامه بالتصديق على اتفاقية تسليم واحدة جفوب ، وذلك في يونيو ١٩٣٢ واتفاقية تسليم واحدة جفوب وقعت وزارة زيور باشا في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقصة التنازع عن واحدة جفوب تصلح في حد ذاتها أن تكون موضوع دراسة مستقلة لأنها فعلا قصة مثيرة باعتبارها نموذجا لاستهتار الحكام ، بشعوبهم ، ولغالب هؤلاء الحكام في استرضاء ساداتهم من المستعمرين ، واحدة جفوب ، أرض مصرية بحثة تعتبر واحدة من مجموعة واحات سيوة على مسيرة ٢١٣ كيلو مترا من جنوب غربي السلوم ، ١٢٠ كيلو مترا شمال غربي سيوة وقد كانت إيطاليا تستعمر برقة ، وطرابلس ، بينما بريطانيا تستعمر مصر ، وكانت إيطاليا على علاقة طيبة ببريطانيا ، وكانت بريطانيا تريد أن تجمال إيطاليا ، على حساب مصر ، فإذا بها توحى للحكام المصريين بأن يتنازلوا عن تلك الواحة ذات الأهمية الاستراتيجية لإيطاليا ، ولكن الحكام المصريين ، الذين حكموا مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قد رفضوا جميعا التنازل عن تلك الواحة ، رغم الحاج

بريطانيا عليهم في ذلك لأنهم لا يستطيعون ، ولا يقبلون التنازل عن شبر واحد من الأراضي المصرية لا لاطاليا ولا لغيرها ، الى أن جاءت وزارة زيور باشا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، إثر سقوط وزارة سعد باشا بسبب اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري ، والحاكم العام للسودان ووجدت بريطانيا في زيور باشا « خير » من يجيد تسليم ما يمكن تسليمه فهو الذي قبل كل مطالب الحكومة البريطانية كجلاء الجيش المصري عن السودان وطرد الموظفين المدنيين منه وقبول دعوى بريطانيا الخاصة بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وتقويض الموظفين البريطانيين وتأكيد سلطة المستشارين المالي والقضائي البريطانيين واعتقال القادة المصريين مثل عبد الرحمن فهمي ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمي النقراشي وشفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتي وراغب اسكندر ، وحسن يس ، وإنشاء قوة دفاعية في السودان منفصلة عن الجيش المصري وغير ذلك من الموضوعات ، التي صدرت بها تعليمات بريطانية وسرعان ما اختارت وزارة زيور باشا اسماعيل صدقي باشا رغم كونه وزيراً للداخلية وليس وزيراً للخارجية للتفاوض مع الايطاليين حول تسليم واحة جغبوب وكان الوفد الايطالي برئاسة المركيز نجروتو كامبيازو ، وحتى بعد ان استقال اسماعيل صدقي من وزارة زيور باشا بسبب تضامنه مع الوزراء الدستوريين : عبد العزيز فهمي ومحمد علي ونوفيق دوس - وكانوا قد استقالوا بسبب أزمة كتاب /الشيخ مصطفى عبد الرازق - الاسلام وأصول الحكم - . أقول ، حتى بعد استقالة اسماعيل صدقي من منصبه كوزير في وزارة زيور باشا ، بقي يرأس الجانب المصري في مفاوضات « جغبوب » بدعوى أنه ملزم بأطرافها وقد ذهب الى روما ، لمقابلته موسوچيني بشأن تلك المفاوضات ، والغريب في الأمر ، ان الانجليز الذين كانوا يعرضون زيور واسماعيل صدقي على التنازل عن واحة جغبوب كانوا قد اعترفوا بملكية مصر لتلك الواحة في معاهدة مانتريشالوبا التي وقعوها مع السنوسيين ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافي عن توقيع تلك الاتفاقية الخاصة بجغبوب : لقد سلمت وزارة زيور باشا بواحة جغبوب لاطاليا ، وقد

وقد وقعت اتفاقية تسليم جغبوب في غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على ايعاء من الحكومة البريطانية التي أرادت في ذلك الحين أن تجعل ايطاليا ، على حساب مصر ، فاذعن زيور لهذا الإيعاء ، وبادر الى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة ، والجدير بالذكر أن المادة الأولى من الدستور المصري المعمول به وقت توقيع تلك الاتفاقية « سبتمبر ١٩٢٣ » تنص على أن مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه . وقت احتج الحزب الوطني على توقيع وزارة زيور اتفاقية جغبوب ، وأعلن بطلانها وكان مما جاء في قرار الاحتجاج الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٢٥ « لم يخطر ببال أحد أن يبلغ الجراءة

بهؤلاء الوزراء واسنهابانهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي عن جغوب والدستور الذي يتبعجون بأنهم يعمدون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجراً ولا ينزل عن شيء منه .

والجدير بالذكر أن مفاوضات تسليم واحة جغوب ، كانت تتم في سرية تامة وكانت الصحف الوطنية تنادي باستمرار بالكشف عما يجري في تلك المفاوضات . ومن بين ما كتبه الأستاذ أمين الرافعي حول هذا الموضوع . قال بعنوان حول مشكلة جغوب بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٥ أشار فيه الى ما تكتبه الصحف البريطانية عن واحة جغوب ومن بينها ما كتبه صحيفة الديلي تلجراف التي قالت ان إيطاليا أرسلت الى الحكومة المصرية مذكرة جديدة تلح فيها بدطف « ألا تتأخر المسألة الخاصة بجغوب ، أكثر مما تأخرت » ، كما أشار الأستاذ أمين الرافعي الى ما جاء على لسان مراسل جريدة المقطم في لندن من أن بعض الوزراء المصريين يظهرون روح الاعتدال في مسألة جغوب بينما لا يزال الوزراء الآخرون وفي جملةهم بعض كبار أصحاب النفوذ السياسي الذين هم خارج الوزارة يظهرون العناد ويقيمون العقبات .

وكانت المقطم قد سبق لها أن نشرت قبل نشر ذلك الذي جاء على لسان مندوبها في لندن أن آراء حضرات الوزراء ، غير متفقة حتى الآن في مسألة الواحة المذكورة . وان هناك فريقاً منهم يرى رأى اللجنة تماماً ويتمسك باحتفاظ مصر بواحة جغوب ، ومعنى هذا أن الفريق الآخر لا يرى هذا الرأي ولا يتمسك باحتفاظ مصر بواحة جغوب . ويقول الأستاذ أمين الرافعي : ان جغوب أرض مصرية وقد أصبحت اللجنة الحربية التي أوفدها الوزارة لوضع تقريرها عن المسألة على أن هذه الواحة ضرورية لمصر ضرورة قصوى لأنها خير نقطة دفاعية من الوجه العسكرية للمملكة المصرية على حدودنا الغربية ، ويكتب أمين الرافعي مقالا آخر - في جريدة تي اللندون والأخبار وكاننا قد امتزجتا معا - في ٣٠ - ٥ - ٢٥ تحت عنوان « غموض موقف الوزارة في مشكلة جغوب » قال فيه لا تزال سياسة الوزارة غامضة فيما يتعلق بمشكلة جغوب وقد بدأ هذا الغموض منذ أذاعت الصحف أن هناك خلافاً بين الوزراء ، في صدد هذه المشكلة وفريق يتمسك بواحة جغوب وفاقا لرأى اللجنة العسكرية التي انتدبت للقيام بهذه المهمة ، وفريق لا يرى هذا الرأي : طلبنا وطلب غيرنا تكذيب هذه الإشاعة اذا كانت غير صحيحة فلم نحاول الحكومة أن تقول كلمة في هذا الموضوع فجاء سكوتها مربيا لأنه لا معنى للسكوت في مثل هذه المواقف ذات الشأن على أن

هذا السكوت قد أعقبه نشر نباحا اذا صح ، كان فى غاية الخطورة فقد نشرت جريدة ديلي ميل مقالا ، لمكاتبها السياسى عن المفاوضات بين مصر ، وايطاليا بشأن مسألة جغوب قال فيه ما يلى : عاينت أن حكومة القاهرة أعربت الآن عن رغبتها مبدئيا فى الاعتراف بحق ايطاليا فى واحة جغوب ولكنها لا تزال تأبى البحث فليست مستعدة لقبول أساس آخر للمفاوضة غير هذا الاتفاق ، لأنه الوحيد الذى له قيمة قانونية نظرا لموافقة بريطانيا عليه « : هذا ما نشرته جريدة الديلى تلجراف وقد قابلته الوزارة المصرية بالصمت ، وهو صمت مريب حقا يحس نلى الظن بأن الرواية صحيحة وهنا الطاعة الكبرى لأن معنى صحة الرواية ان العنصر الذى كان يقول بعدم التمسك بجغوب قد تغلب على العنصر الآخر فأصبحت الوزارة كليا تدين برأى الاعتراف بحق ايطاليا فى جغوب ولا ندرى كيف تعترف الوزارة بدخل هذا الحق المزعوم ، فى حين أن ايطاليا لا تملكه فان جغوب مصرية بحتة والدليل على مصريتها مستفاد من نفس اعتراف الحكومة الايطالية فاعتراف الوزارة المصرية المبدئى بحق ايطاليا على جغوب يعد خطأ سياسيا شنيعا كنا نظن أن الوزارة لا تتعق فيه ولا سيما وهى تعلم أنها لا تستند فى عملها الى أية هيئة برلمانية فليس لها أن تعترف بحقوق للأجانب وليس لها أن تنازل عن أى شبر من الأراضى المصرية .

أما ما تقوله الديلى تلجراف من أن الحكومة المصرية غير راضية عن العرض الذى تأخذه فى مقابل جغوب فهذا أمر لا يقدم ولا يؤخر ما دامت قد قبلت التنازل عن الأراضى المصرية أضف الى ذلك أنه ما دامت الوزارة قد قبلت العمل بسياسة التساهل فان هذا من شأنه أن يفرض الحكومة الايطالية بالتشدد ، هذه الحكومة تطمح فى أن تتساهل الحكومة المصرية الى آخر حد اذ المعروف أن من يفتح باب التساهل ، والمساومة فى حقوق البلاد لا يعرف كيف يقف عند حد خاص . وبالجمللة فان رواية الديلى تلجراف عن تساهل الوزارة المصرية اذا صحت كان من شأنها أن تزعج الأمة المصرية وتقلق بالها ، على أراضيتها وسلامة حدودها فان هذه الأمة تعلم علم اليقين أن هناك لجنة عسكرية قررت أن واحة جغوب ضرورية لأمن الحدود فكيف تقدم الوزارة على التخلي عن هذه الواحة مع وجود هذا القرار الأخير : الأمة لها الحق فى أن تعرف موقف الوزارة فى هذه المسألة الخطيرة فعلى الوزارة أن تتكلم ..

ولم تتكلم الوزارة لأنها كانت تعمل فى السر على فصل واحة جغوب عن مصر الى أن حققت لاطاليا ما أرادت فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والغريب بل الغريب ، أن اسماعيل صدقى يدافع عن سياسته فى هذا التسليم ويعيب على الأحزاب المصرية أنها صورت الاتفاق بصورة سوداء كعادتها ولسنا ندرى كيف كان يمكن للأحزاب المصرية أن تسكت على تسليم قطعة غالية من أرض مصر .

وحول موضوع واحة جغبوب يقول د. محمد حسين هيكل في مذكراته :
 ان الناس لمشغولون بالحزب الجديد « حزب الاتحاد » وبالتحقيق في مقتل السردار
 اذ جد في الأفق السياسي ، ما استرعى الانتباه ، ذلك أن إيطاليا فكرت في ضم
 واحة جغبوب اليها : وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين
 برقة وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية في هذا
 الركن من العالم ، وكان تفكير إيطاليا في ضم جغبوب مستنداً إلى اتفاق تم
 بينها وبين إنجلترا أثناء الحرب ، حين أرادت إنجلترا اخراجها من حيادها ،
 وخروجها على مخالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها إلى الحلفاء (إنجلترا وفرنسا) وكان
 هذا الاتفاق مشهوراً باسم اللذين وقعاه ، لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية
 والسنيور شالوبا ، وكان طبيعياً أن تحترم إنجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ،
 وأن تطلب إلى الحكومة المصرية احترامه وكان قيام وزارة زيور باشا مما
 شجع إيطاليا على المطالبة بتنفيذه وشجع إنجلترا على الضغط على الحكومة المصرية
 لتحترم تعهداً عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر وكانت إنجلترا
 لذلك تتحدث في الشؤون الخارجية باسم مصر

وقد نفى هذا الطلب الإيطالي تبرماً من جانب الشعب المصري لكن ذلك لم
 يمنع من تأليف لجنة برئاسة اسماعيل صدقي تولت المفاوضات مع السلطات
 الإيطالية ، وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور
 وأذاعت أن الإيطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع في برقة لا في
 مصر ، لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصري بأنهم لم يذهبوا ليقعوا
 اتفاقاً مفروضاً بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب . وقد كان هذا
 الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور باشا لما كان ينطوى
 عليه من تنازل عن جزء من أرض مصر فقد وجب عرضه على البرلمان لإقراره وتم
 العرض بعد أكثر من سنة من هذا التاريخ على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق إلى
 اليوم الذي أكتب فيه هذه المذكرات ، أى إلى ما بعد أربع وعشرين سنة ، من
 عقده وتوقيعه .

وفي هذه النقطة يختلف د. هيكل مع الأستاذ عبد الرحمن الرافعي :
 د. هيكل يقول أنه حتى عام ١٩٥٠ ، لم يصدق البرلمان على اتفاقية جغبوب
 بينما الأستاذ الرافعي يقول أن برلمان صدقي ، قد صدق على هذه الاتفاقية في
 يونيو ١٩٣٢ ، وسواء صدق برلمان صدقي ، على الاتفاقية ، أم لم يصدق فإنها
 بلا جدال أو شك ، اتفاقية باطلة بطلاناً مطلقاً ، لأن أى برلمان لا يمتلك - حتى
 ولو كان برلماناً شرعياً - وبرلمان اسماعيل صدقي هو بلا جدال أو شك برلمان
 غير شرعى - التنازل عن شبر واحد من الأرض !

وللعلم فإن لنا في هذه السلسلة دراسة متكاملة عن واحد جغبوب المصرية
 د. اما .

الفصل الرابع

بالكلمة والنكتة والشعر والزجل

حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقي

وبعد الحديث عن جريمة تسليم واحة جفوب ننتقل الى صورة من صور محاربة الشعب لنظام اسماعيل صدقي بكل صور المحاربة ، ومن بين الأسلحة القوية التي لجحت في هدم نظام اسماعيل صدقي ، الكلمة ، النكتة ، الشعر ، الزجل ، وقد سبق أن أشرنا الى دور الكلمة في محاربة دكتاتورية اسماعيل صدقي ودور اسماعيل صدقي في محاربة الكلمة الوطنية الشريفة كما سبق أن أشرنا - ولو بإيجاز شديد - الى دور الشعر ، حيث كان الشعراء ، الوطنيون يقومون بدورهم الوطني الخطير في مقاومة ديكتاتوريته كان الشعب - في نفس الوقت يمتز بدور الشعر ، والشعراء ، فيحفظ القصائد الوطنية باعتبارها ثروة وطنية قومية وفي هذه الحلقة نشير الى دور الزجل وقد اخترنا نماذج للأزجال الوطنية التي كان لها دورها الهام والخطير في زعزعة النظام الصدقي بعض الأزجال ، التي تخصصت في نشرها مجلة روز اليوسف ، وكانت غالبيتها، ان لم تكن كلها للدكتور سعيد عبده ، وان كان لا يوقع عادة تلك الأزجال . من بين تلك الأزجال زجل بعنوان أخبار معاهدتنا .

يقول صدقي باشنا

آدى المريض شوف لى مغمصه ايه واسهاله
واكشف على بطنه يا دكتور وقيسها له
كانت مصارينه خفت ايه نكسها له
طمنى وحياة عينيك الا أنا خايف
خيبة أملنا يكون واحد فقسها له

ويقول الطبيب .

كنتش سمك فى العشا . امبارح يكون فايت
او دستيتين جنبى من الجنبى الباي
طلع لسانك كله ، واسكت بلاش عايط
مايكونش دا برد من طل الصبح لفك
على كوبرى بنها الجديد وانت عليه فايت

ويقول ابراهيم باشا فهمى « المريض »
أحلف ماكمت السمك شهرين ولا دقته
ولا الهوى طالنى عالكوبرى ولا طلته
دا المفص ده بس من يوم التلات شفته
يا دوب قرمت فى الصحف أخبار معاهدتنا
واقيت طحالى انفلت منى وما لحقته

خطاب من صدقى باشا الى سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى «

الى سحندنى ٢ سنين عالكوسى والبوسه رطل عليك لوحدهك ترسى والبر فى غياب حضرتك ضاق بيه تمضى الورق فى المحكمة الشرعية متقصدا فى التركة دى ومش راضى وتعود ونسستأنف هوانا الماضى والتركة لك ما بين بيموت وخنائين وأبو زر عنده سبل الجمل يا زباين وامسك بمعرفتاك زمام الحسالة أصبح لازم له مدرسة ونقالة امضى الورق واشفق بأه على حالى يا ضلى يوم الشمس ما تحسى لى	حضرة جناب المحترم سير برسى بعد التحية والسلام الطيب طال البعاد والبعد أثر فيه من يوم جنابك ما سافرت للندن مائه فضيلة جون سيمون القضاى يطيك نصيبك والى نابك منها دا الحق زى الشمس جنبك باين وان كان لازم لك كام شاهد أنا واحد أخلص بقى وامضى الورق وتعالى لا البخت مال الحزب من أوجاعه وتعالى الا تفلت أحمالى يا كوسى من دنيا يا رسمحالى
--	--

محبكم صدقى

ومن هذه الأزجال أيضا زجل بعنوان : « تركت الآل عشانك » وتحت
العنوان الكلمة التالية : أشيع فى الأسبوع الماضى نبأ عزم « سير جون سيمون »

وزير خارجية انجلترا على الاستقالة ، جاء في الزجل على لسان صديق باشا :

استنى لما أقول لك كلمة فى ودانك

استنى حالى عدم من كتر هجرانك

استنى مغرم بطول العمر ما خانك

استنى يالى الدلال ولاك على قلبى

استنى يالى تركت الال على شانك

ويرد سير جون سيمون :

يا باشا اتعب بقى م الجوى واعتقنى

وان كان بناتنا جواز أبريك وطلقنى

دنا - يا ساييم - جربى منك رح يطلقنى

مفاوضة بون - لسه عايز ايه منيش فاضم

ماقدرش ادحك جميع الناس على دقنى

بقول لك اتعب بام واشفق على حالك

وبلاش تحنجيل دفال الله ولا فالك

واحد ، ثلاثة ، أربعة عشرة اتناشر : بالك

ان قلت عشرين ولمسه برده ماوقعتش

انا حاسنة بيل م الوزارة دى وسيجهاك

ومن هذه الأزجال أيضا زجل بعنوان على الأرغول : صديق باشا يستيقظ

الأوله آه

والثانية آه

والثالثة آه

الأولة موجة حب فى الحلم طمالتنى

والثانية ايه من ايدى العز رفعتنى

والثالثة ريح من رياح الأرض هزتنى

والأولة موجة حب فى الحلم شالتهنى
ثلاث سنوات وقالت هيص

والثانية ايد من ايدى العز رفعتنى
ثلاث درجات ، على بلاليص

والثالثة ريج من رياج الأرض هزتهنى
ثلاث هزات ، نزلت فطيس

الأولة « برسى » دلعتى وهناني وراح ولا جاش ،

والثانية « لبراشى » هسكنى ومنانى : آه التتاش

والثالثة ، جاني غراب البين وصحاني : وياريتة انهجاش

الأولة آه حبالى كلها دابت

والثانية راسى من حمل الهموم شابت

والثالثة آه نجمتى السحاب غابت

ومن الأزجال أيضا زجل تحت عنوان : « اجتماع مؤثر » اجتمع حزبا
الشعب والاتحاد على أثر نقل المندوب السامى ، من مصر ، لتبادل العزاء

السنانية الكداية
من بعد ابتسامتها
فى ظسرف دقيقتين
وأمتها الاتحادية
مقلولين الراحة
ها السير برسى لبورين
لما الخفة يسافر

الدنيا القلاية
يقطعها بوشين
انقلببت سمحنتها
والهيئة الشعبية
اجتمعوا الاتنين
فى ميتسم ومناحه
شئ يصعب على الكافر

ولا بوس ولا توديع
وقساوبهم لفراقه
والدمع يبيلهم
وتفيض به البلاليع ،
زى الحليم السارح
واحده من خطيباهم :
فيها بصبر أيوب
فى التسليم والطاعة
والسامعين : دايسخسغ
والسامر مقسلوب
والاسعاف ملخومة
والآخىر يواسيهم
فى اليوم المكروه
على جى سريعا
ويحسن ويتعطف :
مالا العقل يتسوه
عالنار وتدهرهم

ويقوت كده عشاقه
تتمزغ تمزيع ،
ويغرق مناديلهم
ويروح عز امسارح ،
فى لحظة ويضيع
قال كلمة وواساهم
وقعيد يشرح سساعة
للقضيا والمكتوب
والى جنبه مرخرخ
والحكما ملخومة
فى حبايب المنسجوب
خذوا بخاطر . بعضهم
وقروا الفاتحة جميعا
يمشى بمسدا أخوه
ويرق ، ويتلطف
يا الهى تصبرهم
فى القلب الى شفافوه

وننقل فقرات من الأزجال الوطنية التى كانت مجلة روزاليوسف قد
تخصصت فى نشرها بدون توقيعات من أصحابها وان كان الغالب انها كلها أو
معظمها للمدكتور سعيد عبده الذى كان عمله الحكومى يمنعه من الاشتغال
بالسياسة ومن الاتصال بالصحف وخاصة الصحف المعارضة .

فى العدد رقم ٢٥٤ من الزميلة روزاليوسف ورد الزجل التالى فى صورة
حوار بين صدقى باشا وعلى ماهر باشا ، والمصرى أفندى .

يقول صدقى باشا :

حكم البدارى قلق نومي وهيجنى
للمسئولية العظيمة ليه بتحوجنى
بقى تزرعوا الشوك بأعمالكم وأنا أنجنى
لازم ندقق ، ونعمل شغل رجالة
دى قنبلة فى البلد صوتها بيزعجنى

ويقول على ماهر باشا :
رجالك انلى تعبنا من مظالمهم
أسأل رجال الادارة عن جرائمهم
مأمور وضابط وأمباشى انت فاهمهم
شغلوا القضا والنيابة وعذبوا فى الناس
وانت الى مسئول وطول عمرك تسالهم
ويرد المصرى أقندى بقوله :

خليه يـحاسبك ويحاسبه واحنا نتفرج
وخش له فى التعذيب ياعم واتدرج
توب البوليس فى النهم عالقده ومسرح
خلى الضمير يتشفي ويحاسب أصحابه
ويسال الى على بيت سعدنا حرج

وحول ترقيع وزارة اسماعيل صدقى واخراج على ماهر ومن والاه من
الوزارة ، على النحو الذى أوضحناه من قبل ، وأدخال وزراء جدد جاء فى زجل
يحمل العنوان التالى « مهما ترقيع » على لسان صدقى باشا :

طول حكمتنا والادارة زى داهية
قايمة بتنفيذ أوامرنا الادارية
والحالة ماشية تمام ، والجرة مخفية
فضحتنا يا للا فارقتنا وشوف غيرنا
بلا بدارى ، بلا بيانات وزارية

ويرد على ماهر :
احنا ربقتنا وفتنا الكرسي عقبالك
سقطنا قبلك وبكره السقطلة جايالك
راح الكابوس بس امته راح يروق بالك
رقع وزارتك وهات ، واملا كراسيها
مهما ترقيع محال الحكيم يبقى لك
وداع ياكرسى احنا بنخطرنا فتنالك
راحة ضميرنا تساوى ألف كرسي معاك
وياالى بتقول مافيش أزمة وهيا وراك
الأزمة لابساك ، يا باشا وانت لابسها

أكلة وشاربة وماشية كل يوم وياك

وحول تمنيات ليلة القدر يقول وزراء أسماكين صديقي .
يا ليلة القدر يا أحسن ليالينا
نطلب من الله نبقى في كراسينا
وبرضه تيجي السنة الجاية ونفرح بك
في الحنة دي زى ما تروحي نلاقينا
خلي الوزارة يارب ومصر تهواها
حنن عالينا القلوب الى جرحناها
وأوصل حبال المعارضة بعد تقطيعها
أحسن تروح المعاهدة واحنا وياها

ويرد جون بول :
انا الى تظهر لي ليلة القدر بوجودكم
واخذ اللقمة بعد اللقمة من ايديكم
بعد البدارى وبعد كده « تسانا »
ليه الدعا بس : ليلة القدر ما تفيدكم

وحول حادث ، الحصاينة الذي سبق أن أشرنا إليه ومصرع بعض
المواطنين بأيدي رجال البوليس يقول وزير الداخلية بالنيابة مخاطباً مدير
الدقهلية التي تقع بلدة الحصاينة في زمامها :

مالك مخضب ايديك مالك مجنيهم
يا هلترى بشرى والا حبر دافيههم
دا دم انت جريح الحق وداويههم
من الى ساء الحكومة فيك ومين وياه
خليني أطعم ديدان الأرض دي بيهم

ويقول مدير الدقهلية :
دا دم ناس ، اعتدوا ع الحكم ونظامه

عصوا ، أمانى المدير فيهم وأحلامه
اياك بقى ترضوا عنى زى مارضيتم
عند البدارى . ومدير أسيوط وأقلامه

وعندما أقام وزير الخارجية وليمة « لفخامة » المندوب السامى
البريطانى سيربرى لورين « بمناسبة سفره الى إنجلترا جاء على لسان
الوزير :

غلبنى فيك الهوى ياما الهوى قاسى
عوش قادر أشرح سرورى لك وإهناسى
يا ضلى يوم ما تحمى الشمس فوق راسى
جعلت ليل الغلاية بقدمك أبيض
الهى ما تشوف وحش طول ما انت موش ناسى
لا زمشى حاجة تكون يمكن ، لها كاتم
قول لى عليها ونا فى خنصر ك خاتم
وامر البى كما لى زمان حاتم
بس أوعى تغفل بجانبك يوم عن الدفة
الا فى بحر الحياض الموج بيتلاطم

وعندما ذهب اسماعيل صدقى ، للعلاج فى الخارج وناب عنه محمد
شفيق باشا يقف شفيق باشا - فى الزجل طبعا - أمام دار المندوب السامى
البريطانى يقول :

يا هو أنا ف عرضكم واحد يطمئنى
أنا من الخوف فى راسى برج طار منى
سير برسى سافر وسابنى ما سأل عنى
والباشا ، لبراشى حاجبه يغيب ويلعب لى
كانه جزار لأمر الدبح مستنى
حتى إبراهيم فهمى يسأل عن مصارينه
لعن لى خاش العباد والمقص وسنينه
يانايبه الشوم ، وحطت ع الى كارهينه
قال أيه بقى له ثلاث أيام ماينامشى
والعجل لما يقع تكثر سكاكينه

ما تردوا ، ما تقولوا خلوني أهياكم
جاش م الحبايب خبر ع الصب ترياءكم
ماتنشفوش ريقى داهية تنشف أرياقكم
ماكننا أصحاب زمان مين دا الى نساكم
ورد المحبين واساكم ونياكم ا

ويخاطب علام باشا الوزير الأول اسماعيل صدقي بعد أن اختاره
صدقي باشا لوزارة الزراعة ، يقول :

فضلت يا باشا بالأمال تمنيني
وتملى الحبل استقرب تعديني
حتى انطقا شمعنا جاي تهاديني
قال بالزراعة : زراعة آيه دنا عيني
على بال ماشفتك يانور اتققت عيني

وعندما استقبل « مجلس نواب صدقي باشا » صدقي باشا نفسه
بتحية طلع القمر جاءت دولة الزجل تترجم هذه التحية على لسان توفيق
رفعت باشا :

طول ما انت بدر فى جنح الدجى غايب
العين بتبكي وقلب المجلسين دايب
والجسم مصلوب ومن تحت الركب سايب
دارى العيون يا قمر ، لا اللحظ يجرحنا
ما تبقي من الصبوة « شيخ » منا ولا « فايب »
لولا قانون السلاح فينا وتهديده
لى يشيل السلاح أو يمسه بايده
ولولا الصعب يابن الناس تجديده
كان كل نايب مسك لك يا قمر مطوه
ولما هليت قطع ساعة رآك ايده

ويرد صدقي باشا بقوله :
أنا كنت ديك النهار « هتلر » مدابحكم

أصبحت فيكم قمر باللمحظ يجرحكم
كفاية القاب باه ياناس وهاودوني
وبلؤلؤ ، الفم وبورد الحدود بحكم
وبلاش فضايح ياهوه الله لايفضحكم

وهكذا تستمر دولة الزجل في مهاجمة دكتاتورية اسماعيل صدقي
دون أن ترحم الرجل أو ترحم نظامه : حتى عندما اوشكت نهاية النظام على
الاقتراب لم تتدخل دولة الزجل ، عن مهاجمته : يعود صدقي باشا من الخارج
ومعه علام باشا في باخرة واحدة وقد اقترنت نهاية النظام دون أن يدري صاحبه
يقول صدقي باشا مخاطبا علام باشا :

حوش الدموع عن عنيك لا الدمع دبلهم
وارخي جفونك كمان سنتي وسبلهم
واضحك ورن الشفف حبه وبلمهم
كان فم الحبيب توك مقبلهم
قربنا نرسي خلاص يا باشا والأحسن
نظمين الحزب ، والعزال نخبلهم

ويقول علام باشا :
اضحك على الحبية ولا اضحك على المحبة
ولا على البومة ، الي عشتيت ريحنا
بعد الزمن ما صالحننا واتعدل ريحنا
سيمبني أعدد وأفضفض من تباريحننا
ما اعرفش اضحك وسن الرمح جارحننا

ويقول اسماعيل صدقي :
أخيه عليك في سياستك دي وتديرك
الحزم تضحك ، ولو أكل الزمن خيرك
وتنضرب تعمل ان الضرب في غيرك
ويبقى الخزوق طول كده وتنشد مزاميرك
ويقول : « من القوة أخذ الدم موصوف لي »
لو تطرش الدم من طيقان مناخرك

ويجري - في الزجل - حوار ممتع بين اسماعيل صدقي باشا وعدود
اللدود ، الأبراشي باشا كما يجري بين الذئب والحمل يقول صدقي باشا :

عطشان يا باشا وطالعه م العطش عيني
والعرقسوس دا شفا اسمع وداويني
واكسب ثوابي وهات السطل واسقيني
أنا ذنبي آيه لما تسقى الناس وتجرمني
وأنا اللي فضلة خمير السطل تردينني

ويقول الأبراشي باشا :
ذنبك وقوفك على نبعي وتعكيره
واخوك كمان كان شتمني مرة في التيرو
وحك لي بصباعه فوق عضمة مناخيرو
ما تقولش لا ، دي حاجات مكتوبة في أوراق
اشرب من البحر روح ما ينفعك غيره !

ويرد صدقي باشا قائلا :
أمنت بالله خلاص الجدي طاب لحمه
والجزارين بصمصمواله واستوى شحمه
وانحط له الذئب في باب المندرة يزاحمه
يا رحمة الله ، بحق السيدة زينب
خللي الكانون تاره هادية وقلبي فحمه

وقبل أن تنتهي دكتاتورية اسماعيل صدقي بساعات وببدا البحث
جار عمن يخلف « الميت » قبل أن يعلن نبأ الوفاة رسميا ويجيء كبار القوم على
ماهر باشا ، حمد الباسل باشا وغيرهما ، وغيرهما ليكونوا تحت الطلب في
الساعة المناسبة ، ساعة تشكيل الوزارة الجديدة ، يخاطب بعض هؤلاء العائدين
الأبراشي باشا ، الذي كان يحرك من قبل السراي كل الخيوط بأصابعه قائلا :

عملنا آيه فيك مقابل عملتك فينا
لما من الفرش في باريس تصحيحنا
وتبيت الحنة يا ولده ، على ادينا
وتبيع لنا وقة الأمال بتعريفنا

وتيجي نلقى مناحة مطرح الزينة
الله يسامحك يا كاهن يا مجرحنا ،
يا مشمت الجار في خيبتنا وجار جارنا

ويقول الأبراشي باشا نهشيرا الى رسم . لصدقي باشا وهو جالس
على كرسي الوزارة مترنحا :

بلاش بك يا جدع واسكت بلا نياه
عايزين تهدوا بناية العمر في ليلة
خلود ياخذ لو كمان في الكرسي تعسيه
يا المشيلة كانت عليه - حارسه النبي - ثقيلة
كل الحكاية يرمين . والجمر ينوهوج
يرمي الى لازق في قعر الدست بالثيلة !

ويعود الأمل الى صدقي باشا من جديد في صورة حكاية القطل .
والفيران . يقول اسماعيل صدقي بعد أن خيل اليه أن الأزمة قد انتهت :

زفوا البشائر للننادي يا أولادي
أهي جت سليمة المرادي من غير مصاريف
والنصر جانا بتثيله وباكليله !
والسبع جنبناه من ديله ، يالطيف يالطيف
حاكم رئيسكم واد راسي ، كنه وسياسي
والمكر فيه بند أساسي من صنف نضيف
كانوا الفيران في دولتهم وف صولتهم
القطل عكر ميتهم الله يجازيه
اتلم مجلس وزراءهم على كبراهم
وسنكروا الجمر وراهم الا يخطيه ،
ووقف خطيبهم ع المنبر ، الله ، اكبر
كانه جوز خالة عنتر ، ابن الايه
ونادي في صوت حيائي ، يا اخواني
عندي اقتراح مالوش ثاني عملي ووجيه
القطل توذع في رقبتة جنب صنمته
جرس اذا خطى عتبتة اسم الله عليه
تسمع رنين صوته نهرب قول نتكهرب

وننط اللججر الاقرب نتحصن فيه
هتفوا الجميع للفكرة دى وقالم آدى
مافيش صحیح فى الحتا دى الا انتہ يابيه
ماتيجوا نحتال حيلتهم ، على قطبتهم
ونجرى تشخيص روايتهم فى « الباشا » اياه
نحتل فى رقبته جلاجل ، شبه مناحل ،
ونخلي حسبة كام راجل يستنوا وراه
يبقى ان مشى ولا اتكلم ، ولا سلم
على حد فى ركن السلم نعرف نواياه

ويقول شفيق باشا :
الفكرة دى مش بطالة ، يا رجالة
فيها ضمانة للمحالة ودوام الجاه
بس الجلاجل دول عيبهم ، فى تركيبهم ،
من فيكو الى يركبهم وناروح وياه !

وفى العدد ، الذى تعلن فيه روزاليوسف خروج التابعى من سجنه بعد
أن قضى أربعة أشهر فى سبيل الصحافة والمبدأ ، تكون آخر الأزجال الموجهة الى
صدقى باشا بصفته رئيسا للوزارة فى صورة حوار بينه وبين عدوه اللدود
الأبراشى باشا يقول الأبراشى باشا مخاطبا صدقى باشا الذى ارتدى ملابس
طبّاخ :

ريحة شياط يا أخى من الحبل فايحة
الصلصة بحت وحشة ولا السمنة بحت سايحة
ولا خالفت القانون يا أسطة واللايحة
فين اليمين يا أخى الى انت أقسمته
لا الطبخة تطلع عظيمة من ايدك فايحة

ويقول صدقى :
انت الى عندك طراوة وحياة « الشاذلى »
دى طبخة يا باشا لا تقولى لى ، ولا تعيدلى
طبخه على شأنها حق الشمع ينآدى

على بال ما غير هدمي الوسخة وحياتك
أعرف ودوق الكتاب و « الطورلى » واشهدلى

وتنتهى دكتاتورية اسماعيل صدقى أما بالاستقالة كما يقول اسماعيل
صدقى باشا ، وأما بالاقالة كما يقول غيره ويكون عبد الفتاح يحيى باشا
بالخارج ، وتتألف الوزارة فى غيابه ويختار هو لرئاستها ، دون ان يكون له
الحق حتى فى اختيار وزرائه ، على النحو الذى جاء فى أول زجل وجه الى
عبد الفتاح يحيى باشا كرئيس للوزراء يقول عبد الفتاح يحيى باشا مخاطبا
« مؤلف الوزارات » ومحرك خيوطها من وراء ستار زكى الأبراشى باشا : الصورة
التي مع الزجل ، الأبراشى بائع بطيخ ، وعبد الفتاح يحيى يشتري البطيخ :

الشمعة ما نتعرفشى الا من ضوئها
اكسر لنا وحدة م البطيخ كده ندوقها
ياخذ على نور ، ياسيبها والشم من فوقها
اما تببيع لى ، على العميانى بطيخك
دى تبقى نيلة على الفاكهة وعلى سوقها ؟

ويقول زكى الأبراشى باشا وهو يمسك واحدة من البطيخات العشر ،
التي وضعها على عربته بعدد وزراء وزارة عبد الفتاح يحيى باشا :

أدى العشر بطيخات اللى انت طالبيهم
ياتاخدهم العشرة بالجملة على عيبيهم
ياتسيبهم العشرة غيرك يستمخ بهم
مكسر مافيش « وزير باشا » مستعجل
بلاش لكاعة ، حتاخذ ولا حتسيبهم
ولا يجد عبد الفتاح يحيى باشا الا الاستسلام فيقول :

أمرى الى الله ما دام الصنف كفراوى
مش بالكثير الخمسة منهم يطلعوا مأوى
معلش عدانهم فى الأكل سنطاوى
البيعة عال والشم موش بطال
تاوى البضاعة يا راجل فى السبت تاوى

ونكتفى بهذه الأمثلة لننتقل الى الحديث عن سقوط دولة اسماعيل
صدقى باشا . . .

الفصل الخامس

وسقطت دولة اسماعيل صدقي باشا

وتقفز الى الأذهان بعض الأسئلة ، التي تتعلق بهذا النظام ، ومكانته بين الأنظمة الدكتاتورية الأخرى ، التي سبقتها ، وعاصرتها ، وأعقبته كما تتعلق بحياة هذا النظام نفسه : هل طالت ، أكثر مما يجب بفعل عوامل صناعية هامة وخطيرة ؟ أم انها انتهت وكان يجب لها ألا تنتهي في زهرة الشباب ؟ والذي نستطيع أن نقوله - اجمالاً ، لا تفصيلاً - ان دكتاتورية اسماعيل صدقي هي دكتاتورية من نوع خاص ، تختلف في كثير من الأمور عن دكتاتورية هتلر ، أو موسوليني أو غيرهما من الدكتاتوريين الأقوياء الأشداء : انها دكتاتورية غير مستقلة ، دكتاتورية تستمد قوتها من قوى أخرى ، ظاهرة أو خفية انها دكتاتورية ذات وجهين : هي قوية عنيفة رهيبة في مواجهة الشعب ، وهي ضعيفة هزيلة بل مغرقة في الضعف وفي الهزال في مواجهة السراي ، ودار المنسوب السامي ، ان اسماعيل صدقي ، فيما يتعلق بالشعب ، رجل فظ ، غليظ القلب : يعز من يشاء ، ويذل من يشاء ، يقفل هذه الصحيفة أو تلك

ويرسل هذا الكاتب أو ذاك الى أعماق السجون : يفصل المئات من العمدة ، ومشايخ البلاد والموظفين رغم أنف المستور الذي صنعه ورغم أنف كل اللوائح ، والقوانين : انه يستخدم الجيش والبوليس للقضاء على أية مظاهرة ضده ولا يهمه سقوط المئات من رجال الجيش أو البوليس أو الجمهور ، ولكن صدقي باشا هذا الحاكم القوي الرهيب العنيد ، ضعيف الى أبعد الحدود ، مع رجال السراي ، ان الأبراشي باشا رجل السراي ، يستطيع أن يحيل ليل اسماعيل صدقي الى نهار ، كما يستطيع ان يحيل نهاره الى ليل ، انه - أي الأبراشي - قادر على ان يضع العراقيل ، كل العراقيل أمام حكومة اسماعيل

صديقي ، فلا نكاد نتحرك بمنة أو يسرة . ولا نكاد تنتقل خطوة ما لا الى الامام
ولا الى الخلف .

وصديقي باشا هذا الحاكم ، القوى الرهيب العنيد ، يكاد يفيض رقة
وعذوبة تجاه دار المندوب السامي البريطاني : انه ينتظر الايام والاسباع في
المنظار موعدا . مع السير برسي ، لورين ، المندوب السامي البريطاني في مصر ،
وعندما يتحقق الحلم ويأذن المندوب السامي بالقضاء ، يحرض صديقي باشا
وزرائه . على الا تقوئهم حركة أو سكونا من حركات المندوب السامي ، ان
ابتسامه . يعنى الرضا التام على الوزارة ، وان تكثيرته ، تعنى ان الوزارة مقدمة
على أزمة عنيفة لا أحد غير السير برسي لورين يعرف ماذا ستكون نهايتها .

ورغم ان دكتاتورية اسماعيل صديقي باشا كانت فاسية وكانت رهيبية الا
انها - وتلك سيادة التاريخ - كانت تسير الى حد ما وفق قواعد ، واضحة
جليه وكانت نقف - حفيظة - عند حدود معينة لا تتخطاها : كان اسماعيل
صديقي - وتلك سيادة له - يحرر القضاء فاذا ما أصدر القضاء أمرا بالافراج
عن متهم ما لم يبادر - كما يفعل غيره ، من الدكتاتوريين - الى اعادته الى
السجن . أو اعتقاله ، واذا ما أصدر القضاء مثالا حكمه ضد مصادرة صحيفة
معينة أو كتاب معين ، قام ، هو بمصادرته . نفذ حكم القضاء فور صدوره :

ان اسماعيل صديقي لم يفرض دكتاتورية كاملة على كل شيء ، وعلى كل شخص
في مصر . انه لم يصدر مثالا - قرارات بتعطيل كل الصحف التي كانت تهاجمه
بقسوة عنيفة بصفة دائمة : انه لم يقبض على كل الذين هاجموه وأسرفوا في
مباحثته بلا اذن من النيابة أو بلا أمر من القضاء ، ولكن العديد من رجال الادارة
والبوليس ، برضاه أو سكوت منه قاموا بارتكاب الكثير من الجرائم ، التي يندى
لها الجبين ولكن كم جريمة ارتكبت في عهد اسماعيل صديقي وكم ضحية سقطت
خلال فترة حكم اسماعيل صديقي ؟ اننا لو أحصينا كل ما وقع في أيام اسماعيل
صديقي باشا من جرائم ولو قيمنا كل جريمة على حدة ولو عدنا الضحايا ،
التي سقطت طوال عهد اسماعيل صديقي ، لوجدنا أنها أقل بكثير من تلك التي
سقطت في فترات وصف الحكم فيها بأنه ديمقراطي !

وفيما عدا حادث ، البدارى ، وحادث الحصانة لا تذكر حوادث المنهكة
فيها الانسانية كما حدث في مصر ، في كثير من العهود ، التي وصفت بالعهود
البرلمانية ، الشعبية .

ولكن لماذا حصلت دكتاتورية اسماعيل صدقي ، على تلك الشهرة المديونية
ولماذا اعتبرت ، كرمز ، للدكتاتورية الطاغية الباغية في تاريخنا الحديث ؟

إذا جاز لي ان يحاول الرد ، على هذا السؤال فإني أقول : لأن الشعب
كان في أيام اسماعيل صدقي ، واعيا ، الى أبعد حدود الوعي ، وكان يقظا الى
أبعد حدود اليقظة ، ولأنه ومنذ الأيام الأولى لدكتاتورية اسماعيل صدقي لم
يستسلم أبدا ، بل أعلن مناهضته العتيفة لكل اجراء استبدادي اتخذته اسماعيل
صدقي ، ثم ان زعماء تلك الفترة - وتلك حقيقة تاريخية - يجب أن نفخر بها
جميعا - كانوا رجالا حقا : لم يكن النضال بالنسبة لهم نضال كلمات وسعائر
ولم يكن الكفاح بالنسبة لهم كفاح « سرايات » وصالونات وإنما كان نضالا
وكفاحا ، حقيقيين نابعين من أصالة شعبنا ، ومن اصراره على تحقيق أهدافه
وهطالبه ، كان بعض هؤلاء الزعماء يقضون الليالي على أرصفة محطات السكك
الحديدية وفي أعماق ، أعماق الصحراء ، بعيدا عن العمران لأنهم يريدون أن
يضربوا المثل للقواعد التي تشق فيهم وتأتمر بأمرهم ، وكان بعض هؤلاء الزعماء
لا يخشى المجابهة مع قوات الجيش أو البوليس ، أو قوى الاستعمار الأجنبي
وإنما كانوا يعرضون أنفسهم وهم وسط جماهيرهم للخطر ، بل للموت ذاته ،

فاذا أضفنا الى ذلك كله ان عهد اسماعيل صدقي قد واجه البلاد ، ويران ثورة
١٩١٩ لم تكن قد خمدت بعد ، كما ان الإيمان بالحياة الديمقراطية السلمية
كان وقتئذ في أوج مجده وقوته كما ان الفساد السياسي ، لم يكن قد استشرى
تماما في القواعد ، والقيادات السياسية ، كما أن اسماعيل صدقي بأسا نفسه
لم يكن قد تفرس تماما على الأساليب الدكتاتورية كما انه أيضا لم يكن مطلق
اليد في اتخاذ كل ما يراه من اجراءات وقرارات : لقد كانت السراى تؤيده
الى حد كبير ، وكانت تريده منه ان ينتقم من الشعب الى حد كبير ولكنها
في نفس الوقت كانت تخشى من قوته ، اذا ازدادت على ما يجب وكانت تخشى
ارتواءه في أحضان دار المندوب السامي البريطاني فيصبح من الصعب عليها
اقلته كما ان دار المندوب السامي بدورها لم تكن مخلصه له دائما ، كان سير
برسى لورين يحميه ويثق في قدراته المالية والادارية ولكنه كان في نفس الوقت
لا يريد ان يربط نفسه وبلمه بهذا الدكتاتور الصغير الذي لا يطيقه شعبه والذي

لم يتوقف عن مهاجمته يوما واحدا ، خاصة وان نذر الحرب كانت قد بدأت تظهر في الأفق ، وكانت بريطانيا العظمى تريد أن تضمن ولاء مصر في اية حرب قادمة وكان هذا الضمان - في رأى بريطانيا العظمى - لا يتم الا بأن يوقع زعماء الشعب المصرى كلهم ، أو جلهم على معاهدة صداقة وتحالف معها .

لقد جاء اسماعيل صدقى الى الحكم فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠ وغادره طائعا ، أو كارها فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ وهى فترة طويلة جدا اذا قيست بالفترات التى قضىها فى الحكم من سبقه من رؤساء الوزارات ، وهى فترة قصيرة جدا اذا قيسمت بالفترات التى اعتاد ان يبتقى فيها فى الحكم الدكتاتوريون الكبار أو الصغار ، وقد بدأ صدقى باشا حكمه قويا عنيدا متغطرسا واثقا من بقائه فى الحكم عشر سنوات على الأقل وقد واجه أول ما واجه البرلمان ممثلا فى مجلسيه بالقوة ، والعنف فطلب - مثلا - من ويصا واصف رئيس مجلس النواب أن يعطيه عهدا ، بالا يتكلم عضو من أعضاء المجلس بعد ثلاثة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان وطلب منه كتابة ان يجيئه الرد كتابة قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم نفسه فلما رفض ويصا واصف - وما كان له الا ان يرفض - أغلق البرلمان وحاصره بالمقوات المسلحة ولكن أعضاء البرلمان - وكانوا رجالا - أبوا ان يستسلموا لاسماعيل صدقى فأمر رئيس مجلس النواب رجال المطافى بأن يحيطوا بالبلط السلاسل التى قفلت بها الأبواب الخارجية ، لمجلسى البرلمان

ودخل النواب والشيوخ الى قاعتهم بعد ان خلصوا فى تاريخ الكفاح البرلمانى ، يوما عرفه تاريخنا المعاصر بيوم تحطيم السلاسل ، ولم يتراجع القادة والزعماء ، والشيوخ والنواب عن مقاومة اسماعيل صدقى فى الوقت الذى لم يتراجع فيه أيضا اسماعيل صدقى عن ضرب الحركة الوطنية ضربات قوية عنيفة ، بل مخيفة ! الذى دستور سنة ١٩٣٣ واستبدل به آخر من صنعه ، الذى قانون الانتخاب المباشر وجعل الانتخاب من درجتين أنشأ حزبا لا يعتمد الا على المستوزرين ، خاض به الانتخابات - التى قاطعها الشعب كله - ليكسب له الأغلبية المطلقة بكل ما عرفه التاريخ - حتى ذلك التاريخ - من وسائل ، التزوير والتزييف ! ومضى اسماعيل صدقى ما بقى من عام ١٩٣٠ والنصف الأول من عام ١٩٣٢ يفرض حكمه على الشعب بالحديد ، والنار ، معتمدا ، كل الاعتماد ، على السراى وعلى دار المندوب السامى ، البريطانى ، حيث وجدت كل منهما فى اسماعيل صدقى باشا ضالتها المنشودة ، التى تحقق لها أهدافها فى سهولة ، ويسر .

وبالرغم من أن المفاوضات المصرية البريطانية كانت دائما ، الصخرة التي تتحطم عليها الوزارات المصرية الا أن صدقي باشا كان حريصا كل الحرص على أن تبدأ تلك المفاوضات مع بريطانيا لأنه يتقن أولا في بريطانيا . وفي سيربرسي لورين بالذات ، وأنه يريد ثانيا أن يكسب بعض التأييد الشعبي في مصر اذا ما اعترفت به بريطانيا مفاوضا ويجري اسماعيل صدقي في جنيف معادلات - لا مفاوضات - مع جون سيمون وزير خارجية بريطانيا . تبدأ المباحثات في مأدبة عشاء يقيمها صدقي باشا للسيرجون سيمون في ٢١ سبتمبر يحضرها حافظ عفيفي باشا وزير مصر المفوض في لندن . والمستر ايدن الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية . ويشير جون سيمون - في مأدبة العشاء - الى صفات صدقي باشا كرجل اداري ، أمكنه إعادة النظام في يده كما يقول مخاطبا اسماعيل صدقي : ان بريطانيا يسرها ان ترى امضاءكم مبهرة على اتفاقية لاننا نعرف الآن الشخص الذي نتعامل معه وأن قيمة الاتفاقية - كما سبق أن ذكرتم - تقدر بقيمة من يقوم ، بتنفيذها ! ويلتقي في اليوم الثاني (٢٢ سبتمبر) صدقي باشا مرة ثانية بالسيرجون سيمون في حفلة شاي أقامتها عقيلته و . . و . . ولا يدور فيها أي حديث سياسي على الاطلاق .

ويبدأ نجم اسماعيل صدقي - من ذلك التاريخ - في الأفول .

ولكن كيف ولماذا ؟

أكبر أخطاء اسماعيل صدقي باشا ، أنه وهو الرجل الاقتصادي ، اللمعي ، العالمي ، الماهر ، الماكر ، عاش فترة من الزمن ، في أضغاث أحلام : لقد حلم - مثلا - أنه يستطيع أن يحكم مصر الى الأبد ، فما دامت السراي راضية عنه ، وما دامت دار المندوب السامي البريطاني في مصر لا تطبق رؤية أحد سواء في كرسي الوزارة ، فما الذي يهمه بعد ذلك أو قبل ذلك ؟ الشعب مثلا ؟ ان الشعب لا يهمه فالشعب في رأيه ، هو شعب كل وزارة تجيء الى الحكم . . . يصفقون دائما ، للرئيس الجديد ، لا يهمهم من يكون ذلك القادم الجديد هل هو رجل ديمقراطي مؤمن بالشعب أم هو رجل دكتاتور يحتقر الشعب ويزدريه ، وانطلاقا من هذا المعتقد الخاطيء راح صدقي يضمع لنفسه كرئيس للوزارة خطة دقيقة محكمة ، ينفذها طوال الفترة ، التي حددها لنفسه أو حددوها له وهي البقاء في رئاسة الوزارة عشر سنوات على الأقل . ومنذ اليوم الأول لمجيئه الى ديوان رئاسة الوزارة . وهو يحتقر الشعب ويزدريه ، أن واحدا من الأربعة عشر مليوننا ، الذين كان يتكون منهم شعب مصر ، لم يكن يهمه في قليل أو

كثير . ان الذى يهمه بالدرجة الأولى دار المندوب السامى البريطانى ممثلة فى سيربرى لوزين ، والسراى الملكية . ممثلة فى زكى الأبراشى باشا وما دام هو موضع عطف ورضاء هذين الشخصين فان كل شىء على ما يرام رغم غضب الشعب المصرى ، ورغم ثورته عليه ! لقد وجد اسماعيل صدقى باشا نفسه فجأة من بين زعماء مصر ، رئيساً للوزارة فى فترة من أخطر فترات التاريخ المصرى : انه وحده الذى اختير لقيادة السفينة ، لا حزب يسارده ، ويعضده ، ولا برلمان يقف الى جانبه يستمد منه العون . انه وحده كل شىء : لقد كان بالأمس لا شىء فأصبح اليوم وبلا دستور ، أو انتخابات ، أو برلمان كل شىء .

ورأى اسماعيل صدقى باشا أنه وقد كان لا شىء فى مصر ، وقد أصبح كل شىء ، بدون أى شىء ، لماذا لا يجرب هو نفسه شخصياً أن يكون قادراً على أن يقول للشىء كن فيكون . انهم يريدون حياة ديمقراطية تعتمد على الدستور وعلى الأحزاب . فلماذا لا يقوم هو بتفصيل دستور معين يختار هو نفسه له مواده ، ليحقق تماماً ، وبالقدر الذى يريده - كل أهدافه ، وآماله - ولماذا لا ينشئ هو حزباً خاصاً به ، تماماً كما ينشئ عزبة فى سمهود ، أو زفتى أو ميت غمر ، يختار هو بنفسه اسم الحزب ويختار هو نفسه كل أعضاء الحزب من خاصة خاصته ، من أصدقائه ومعارفه ، ومحاسبيه الذين يعتمدون عليه والذى يعتمد هو عليهم فى نفس الوقت بحيث يكون الحزب خاتماً ، ينقله من هذه الأصابع الى تلك الأصابع دون جهد ما ، وما دام قد أنشأ الحزب فلينشئ للحزب صحيفة وما دامت الحكومة معه ، فان الصحيفة ستكون غنية بالاعلانات والاشتراكات : ان كل من يرشح نفسه - مثلاً - لمنصب العمدية ، يجب أن يقرأ صحيفة الشعب لصاحبها اسماعيل صدقى ، ويجب أن يقدمها لمعارفه وأصدقائه ومحاسبيه ، وجيرانه ، ولو كانوا أميين ، والا فكيف يمكن أن تتوافر فيه شروط العمدية ، اذا لم يكن من أعضاء حزب الشعب الذى يرأسه اسماعيل صدقى ، واذا لم يكن من قراء صحيفة حزب الشعب لصاحبها اسماعيل صدقى !!

وقد استفاد اسماعيل صدقى وهو ينشئ حزب الشعب ، وجريدة الشعب من تجربة سابقة ، تجمعت على المستوى الحكومى ، الى أبعد حدود النجاح ونعنى بها تجربة حزب الاتحاد وصحيفة حزب الاتحاد وعن حزب الاتحاد يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : فى غمرة من الحوادث ، والأحداث ، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى ، والعدوان ، دوجئت الأمة فى يناير ١٩٢٥ بظهور حزب جديد يسمى حزب الاتحاد ، وهذا الحزب هو وليد ارادة السراى . جمعت من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان

لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة ، انقسط الاكبر في تأسيسه ، وتوجيهه الى الخطط التي ترسمها السراى ، وأساس الفكرة التي أوجت بتأليف هذا الحزب . هي أن الشعب يجب أن يديره الحاكم ، كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هي مرجع الحكم وهي مصدره ، أما الشعب فلا يصح أن تتروك له إرادة في الحكم ، أو توجيهه بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة . تفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور وإذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها ، وسميها الحزب الذى تنشئه السراى ، أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف يشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه اهدار حقوق الشعب والرجوع به الى نطاق الذل والعبودية وهو نظام يمنع معه كل تقدم سياسى ، أو أخلاقى فى البلاد من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسمخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم حزب الاتحاد لهذا الحزب مدعاة للعجب ، إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام ، حزبا للاتحاد لا شك أن هذا الاسم ، هو من أسماء الاضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه حزب الشعب من أسماء الاضداد أيضا ، ومن مهازل القدر ، أن حزبي الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم حزب الاتحاد الشعبى وهذا أيضا هو بلا مراء من أسماء الاضداد . فلا هو حزب للاتحاد ولا هو حزب للشعب ، ولا هو حزب للاتحاد الشعبى ! .

وعن حزب الشعب نفسه قال عبد الرحمن الرافعى ، قال صدقى فى كتابه الى الملك حين تأليف وزارته انها لا تتناسب فى مجموعها ، وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية ، ولم يكن هذا القول الا خداعا وتغريرا ، وكان غرضه أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب ، التى كانوا ينتمون اليها ليؤلف منهم عصابة تسندها قوة الحكومة ، لأن غرضه هو الحكم ، يصل اليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم ، فلما اطمأن الى بقائه فى الحكم ، رأى أن يؤلف حزبا جديدا يرتكن عليه فى الحياة الصورية ، السياسية ، التى أنشأها ، ففعل ما فعل حسن نشأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ والتاريخ يعيد نفسه ، وقد نفذ عزمه ، فأسس حزبا سماه حزب الشعب ، واتخذ له دارا فخمة بشارع قصر العينى ، واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وكانت هذه الجمعية مؤلفة من جمعهم صدقى باشا لتأييد وزارته نذكر منهم أحمد طلعت باشا ، توفيق دوس باشا ، محمد مصطفى باشا ، صالح حقى باشا ، محمد علام باشا ، عيسوى زايد باشا ، صالح ملوم باشا

قلمينى فهمى باشا ، عبد المجيد فريد باشا ، أحمد جاد الرب باشا ، محمد مقبل باشا ، محمود بك الطوير ، على باشا فهمى ، الياس بك عوض ، راجب عطية بك ، الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، السباعى المصرى بك ، حافظ عابدين

وتولى اسماعيل صدقى رئاسة هذا الحزب ، وأصدر جريدة يومية سماها الشعب ، وأخذت الآراء تروج لهذا الحزب وتلعب الناس بمختلف وسائل التهديد والagra ، والتوريط الى المدخول فى زمرته ، مشيا فعملت مع حزب الاتحاد من قبل ، ويقول اسماعيل صدقى فى مذكراته عن حزبه : أنا من الذين لا يميلون الى الحزبية ، ولا يحبون التقيس بالأحزاب ، ولذلك لم أنضم طول حياتي السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ولم أؤلف حزبا ، وقد تآلف حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم أنضم اليهما ، ولم أشارك يوما فى عضوية هذا الحزب . ولكن بعد تأليف الوزارة ، ووضع دستور ١٩٣٠ وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور ، رأيت أنه لابد للوزارة من استنادها الى غالبية برلمانية ، وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الاتحاد ، نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأننى سلكت الطريق القويم ، ومما يؤسف له ، ان المشاكل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم « وهو انى عابر سبيل » ومن العجيب أن الباقين من الأحرار الدستوريين اختلفوا مع الوفد وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة اننى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ وفاتهم انهم هم الذين أبطلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم دكتاتورى ، لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أؤلف حزب الشعب ورئى فى أول الأمر أن يسمى حزب الإصلاح ، وقد انضم اليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد والمستقلين ، وقد تحدثت مبادئ حزب الشعب على المنحور التالى :

● استقلال مصر استقلالاً تاماً ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه !!

● الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بيننا وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن التفاهم بين الدولتين .

التغيير الوزاري ، قبلت استقالة اسماعيل صدقي باشا في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣
 أي بعد شهر ونصف الشهر من نفل السير برسي لورين ، وجرى بعد الفتحاح
 يحيى باشا ، ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن ذهاب اسماعيل صدقي ،
 ومجيء عبد الفتاح يحيى . مع أن وزارة صدقي كانت بغیضة الى الشعب ، فان
 الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالته ، بل كانت مفاجأة ، حتى أن زملاءه
 في الوزارة لم يصدقوا بها الا بعد تقديم كتاب الاستقالة وقد بناها على أن صحته
 لم تعد تحتمل أعباء منصبه والواقع أن صحته كانت فحتمل بقاءه في الحكم .

ولكن السبب الحقيقي ، الذي دعاه الى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من
 استخدامه في اذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه
 والزيادة بارادته ، فانتهت مهمة صدقي باشا ، في نظرها ، وأرادت أن تستبدل
 به سواه لأن الحكم المطلق لا يطبق البقاء على رئيس وزارة طويلا ، يمكن
 في منصبه بل ان من مظاهر هذا الحكم الرغبة في كثرة التبديل ، والتغيير واذ رأى
 صدقي باشا ، أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه لم ير بدا من اعتزال منصبه ،
 مكرها أخاك لا بطل . وليس صحيحا أن الاعتبارات الصحية هي التي دعت
 الى الاستقالة فانه في الوقت الذي زعم فيه ذلك بدأ منه أن ينفى السيطرة على
 الوزارة التي تخلفه موهما نفسه أنه مازال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية
 في البرلمان ، ولقد أشار الى هذا الاعتبار في كتاب استقالته الذي قدمه الى الملك
 فأعرب عن أمنيته في أن يضم جهوده الى جهود العاملين ، على تأييد هذا النظام
 أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذي أشرف برئاسته . فهذا الكلام معناه
 ان صحته تحتمل أعباء النضال البرلماني الذي أخذ يبنى نفسه به باعتباره
 رئيسا لحزب الغالبية البرلمانية . وقد كرر هذا المعنى في اجتماع عقده لهذا
 الحزب بعد استقالته مباشرة ، وطلب فيه أن تواجه الوزارة الجديدة البرلمان ،

وفي هذا معنى التحدي لها ، ويدل قطعاً على أنه استقال من الوزارة لاعتلال
 صحته ، بل مرغماً حائفاً ، ولهذا توعد الوزارة بالحرب والنضال ، وفاته أن
 الحزب الذي ظن أنه عدته ، في النضال إنما اصططنه وهو في الحكم ، وهو
 حزب جمع أشياعه في ظل الحكم ، وانضموا اليه لأنه يتولى الحكم ، فهو حزب
 يتبع الحكم ، أينما سار ، وبعبارة أخرى ، هو حزب الحكومة أي كانت هذه
 الحكومة ولذلك كان من تهكم الأقدار أن الحزب هو أول من تنكر لصدقي
 باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تتكشف الحقائق التي يقوم عليها
 الحكم المطلق ، فالأحزاب التي يصطنعها هذا الحكم ، أو يصطنعها هي الا أحزاب
 صورية لا ارادة ولا أهداف لها الا أن تسير في ركاب الحاكم وحسب .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، يصف في كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الأيام الأخيرة لوزارة اسماعيل صدقي : سافر صدقي باشا للعلاج ، وخلال غيابه حدثت أشياء وأشياء كانت كلها تؤدي الى نهاية عهده في الوزارة ، ثم الى نهاية عهد دستور ١٩٣٠ الذي وضعه : أول هذه الأشياء استفحال نفوذ القصر ، خلال غياب صدقي في الخارج ، يقول صدقي باشا في مذكراته انه أثناء غيابه برز رجل القصر زكى الابراشى باشا ، الذي أخذ يبت نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم ، ولما عدت من أوروبا وجدت الحال لا يطاق « ، وفى نفس الفترة وفى أغسطس عام ١٩٣٣ على وجه التحديد قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسي لورين ، مندوبها السامى فى القاهرة وتعيين السير مايلز لامبسون محله ، واتخذ هذا النقل كدليل على قرب تغيير السياسة الانجليزية فى مصر كما حدث مع تغيير لويد ، من قبل ، مما دنا صدقي باشا الى أن يصرح ، وهو فى باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامى الجديد فى مصر ، سياسة الحياد . كالسير برسي لورين فلا يتدخل فى السياسة المصرية لأن هذه الخطوة وحدها أوجدت فى مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة . . ونتيجة لكل ذلك فإن صدقي باشا قد قرر وهو فى الخارج أن يقدم استقالته حالما يعود الى مصر ، وهو ما عبر عنه لبعض المصادر البريطانية مبديا امتعاضه الشديد من اتساع نطاق تدخل القصر فى شئون الحكم .

ويقول د . يونان لبيب رزق : وفعلًا تقدم الرجل - اسماعيل صدقي - بهذه الاستقالة فى أعقاب عودته الى البلاد فى أوائل سبتمبر الا أن الملك استمهله لبعض الوقت، ثم لم يلبث بعد نحو أسبوعين - وفى ٢١ سبتمبر - أن قبل استقالة وزارة صدقي الثانية نتيجة لاختلاف بسيط حول تعيين حسن صبرى باشا ، فبينما كان صدقي يرغب فى تعيينه وزيرا للمواصلات أو أى وزارة أخرى ، أصر الملك على أن يعين وزيرا للمالية ولم يرضخ صدقي لاصرار القصر ، فقدم استقالته وذهب لتشكيل ثالث وزارات عهد دستور ١٩٣٠ . يقول د . لبيب رزق : يعجب المعاصرون من الطريقة التى نحي بها صدقي من رئاسة الوزارة ، ويرون ، أن أقل ما توصف به هذه الطريقة هو الجحود لرجل سخر كل مواهبه ، وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى اتفق عليه ولكن لا تلبث الوثائق البريطانية أن تكشف لنا عن وجهة نظر الملك فى لقاء بين الملك فؤاد وبين السير برسي لورين فى ٤ نوفمبر ١٩٣٣ بعد عودة الأخير من بلاده التى كان فيها أثناء التغيير الوزارى : فى هذا اللقاء يسوق الملك سببا معقولا من وجهة نظره على الأقل لما قام به من التخلص من حكومة صدقي : يقول الملك أن مركز صدقي كان قد زاد تأثيره فى البلاد الى الحد الذى أصبح يخشى معه أن يتحول الى

دكتاتور وانه أى الملك لم يكن يوافق على تركيز السلطة فى أيدي شخص بعينه على النحو الذى تركزت به فى أيدي صدقي ، أما صدقي نفسه فإنه قد شعر أن افتعال القصر للأزمة التى أودت بوزارته على هذا النحو ، إنما هو الشمن الذى كان عليه أن يدفعه نتيجة لسياسته هو شخصيا بتقوية السلطات الملكية على النحو الذى قويت به بمقتضى دستور ١٩٣٠ وهو ما صرح به بدوره للمندوب السامى البريطانى حين شكوا من زيادة تدخل القصر فى تفاصيل الإدارة وفى مختلف التعيينات فى مناصب الدولة واختفاء الرقابة الدستورية الفعالة على أعمال الملك ، وكان صدقي محقا فى هذه الشكوى ، لأنه بعد التخلص منه تكونت فعلا وزارة قصر تماما سواء من حيث التشكيل ، أو من حيث السياسة وقد كلف رئيسها بتشكيلها وهو خارج مصر ، وكما سجل المراقبون فى تلك المرحلة عرف الناس أسماء الوزراء ، قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا ، فلما حضر وقع مراسيم التاليف وكانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو التالى .

عبد الفتاح يحيى للرئاسة والخارجية . أحمد على للحقانية ، محمد نجيب الغرابي - أحد المنشقين على الوفد - للأوقاف - محمد حلمى عيسى للمعارف .

إبراهيم فهمى كريم للمواصلات ، محمود فهمى القيسى للمداخلية ، على المنزلاوى للزراعة ، صليب سامى للحربية والبحرية ، عبد العظيم راشد للأشغال .

حسن صبرى - وكان السبب فى آخر أزمة وزارية مرت بها وزارة اسماعيل صدقي - للمالية نفس الوزارة التى كان القصر يريد لها فى وزارة اسماعيل صدقي . وقد كان كل وزراء عبد الفتاح يحيى هم أعضاء فى وزارة اسماعيل صدقي فيما عدا الغرابي ، وعبد العظيم راشد وحسن صبرى :

وعبد العظيم راشد ، رجل الملك تماما وكذلك حسن صبرى الذى جاء تعيينه فى الوزارة الجديدة وفى نفس الوزارة التى رفضها صدقي تأكيدا على أن رغبة الملك هى العليا ، وهى التى تنفذ فى النهاية .

ويقول د. يونان لبيب رزق عن وزارة عبد الفتاح يحيى أنها وزارة ملكية شغل رئيسها فى بداية عهده بقضيتين أولاهما : تسليم أطافر سلفه صدقي باشا فبعد إبعاده عن رئاسة الوزارة كانت الرغبة قوية فى إبعاده عن رئاسة حزبها أى حزب الشعب ، وقد نجح فى ذلك ، أو كما عبر أحد كتاب صحيفة الحزب وقتذاك بقوله : « شهد اسماعيل صدقي بعينه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه ، أما صدقي باشا فلم يكن له إلا أن يقول أمام هذا سوى أنه طلق الحزب على حد تعبيره . »

القضية النائية التي سفل بها عبد الفتاح يحيى باشا نفسه عى السعى الى التقرب للأحزاب المعارضة ان لم يكن بهدف تعويدها على الوضع القم ثم فلى الأقل بهدف الايقاع بينها الا أن هذه المحاولة - كما يقول د. محمد حسين هيكل - لم تبلغ أهدافها ذلك أن تلك الأحزاب قد ظلت على معارضتها وعلى كشف مساوئ الوزارة وكان أهم ما كشف عنه فى هذا الصدد ، المقاولات التى دخلها المال الكبير أحمد عبود فى هذا العهد ، وما ثبت من أن بعض الوزراء ، كان ضالعا معه فيها ، والتى وصل بها الأمر الى عرضها على ساحة القضاء فيما عرف بقضية نزاهة الحكم والتى أساءت كثيرا الى صورة الوزارة .

والجدير بالذكر أن « المصور » ، كتب فى ذلك الوقت كلمة عن عبود باشا . أو الرجل اللغز قال فيها : أهم ظاهرة فى عبود باشا الرجل اللغز قدرته على بلوغ الغرض الذى ينشده وتحقيق الأمنية التى تجيش فى صدره ، أما كيف يبلغ غرضه وأما كيف يحقق أمانيه فهذا مانجهله ومايجعله الناس : قبل انعقاد مؤتمر الشبكة الحديد الدولية فى القاهرة قيل أن العلاقات توترت بين دولة صدقى باشا وعبود باشا فماذا حدث : حدث انه قبل انعقاد المؤتمر بيومين صدر أمر ملكى يضم عبود باشا الى لجنة تنظيم المؤتمر فواحد من أمرين : أما ان هذا القرار تقرر بموافقة رئيس الحكومة وفى هذه الحالة تكون علاقته بعبود باشا قد عادت الى سابق عهدها من الصفاء أو أن القرار تقرر بالرغم من ارادة رئيس الحكومة وفى هذه الحالة يكون عبود باشا قد أتى بمعجزة جديدة وتقول المصور : نسمع أن عبود باشا مقرب الى دار المنسوب السامى فاذا التقيت به فى دار المنسوب السامى ، أبصرت جميع الأبواب تفتح أمامه واذا راجعت أسماء الذين يتعشى معهم كل أسبوع وجدت بينهم أكابر الانجليز الرسميين وغير الرسميين واذا أرسل عبود باشا رسالة الى جريدة التيمس فانها تنشر فى أحسن مكان فى حين أن عشرات من رسائل الآخرين ترمى فى سلة المهملات . . » ويفهم من وراء السطور التى جاءت « بالمصور » ان العلاقات ساءت بين عبود باشا واسماعيل صدقى ، فى الأيام الأخيرة لوزارة اسماعيل صدقى وبذلك أضيف سبب وجيه آخر الى الأسباب التى دعت للاستغناء عن خدمات دولة صدقى باشا .

ولا بد من أن تشير الى مقال كتبه الأستاذ محمد التابعى عقب خروجه من السجن فى مجلة روزاليوسف تحت عنوان استقالة أم اقالة : صدقى باشا يعرف منه عام انه غير مرغوب فيه ويقول الأستاذ التابعى انه كان على اسماعيل صدقى الا يتمسك بأهداب السلطة وكان يجب عليه أيضا الا يرفع أنفه فى وجوه الذين أقاموه ، وأوقفوه على قدميه وسندوه أثناء حكمه الطويل ، ويقول التابعى نقلا على لسان اسماعيل صدقى لأحد أصدقائه - أصدقاء اسماعيل صدقى بالطبع : ان

صدقى قد شرب المر خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة من حكمه وأنه قد « تمرط » أكثر من اللازم ويشير الأستاذ التابعى الى ما سبق أن نشرته روز اليوسف فى ٩ يناير ١٩٣٣ - أى قبل الاستقالة أو الاقالة بحوالى تسعة أشهر - الابراشى باشا ضد صدقى باشا : ان فريق عبد الفتاح يحيى باشا ساهر متيقظ يترقب الفرصة لاجراج صدقى باشا والخلص منه وتولية عبد الفتاح يحيى باشا رئاسة الوزارة من غير احداث أى انقلاب برلمانى ، كما يشير التابعى الى سفر صدقى باشا الى أوروبا وكيف حاولت الصحف البريطانية أن تفهمه بالأبيض والأسود حقيقة موقعه ، فنصحت له بالاستقالة وان صحته بالدنيا ، وأنه لن تكون معه أية مفاوضات .

ثم يقول التابعى بالحرف الواحد :

وانكشف أمر صدقى باشا ، رأى خصومه المقنعين فى مصر انه لم يعد هناك ما يخشونه من جانب الانجليز ومن تم راحوا أولا يشعرونه بنوق أنه لم يعد مرغوبا فيه ولقد نشرنا فى العدد الماضى كيف أن مجلس الوزراء رفض أولا أن يوافق على طلب صدقى باشا الخاص بسفر عبد الوهاب باشا الى أمريكا ، ونزىد اليوم على ما تقدم أن هناك مسائل عديدة كان يبعث بها صدقى باشا من أوروبا طالبا من مجلس الوزراء الموافقة عليها ومنها حكاية خاصة بعبد الحميد بدوى باشا ومهمته الخاصة بسندات الدين ولكن مجلس الوزراء كان يرفضها ، واخيرا تضايق - كما يقول التابعى - صدقى باشا فأرسل من أوروبا الى زملائه يقول ما معناه : هل أنتم متفقون معى فى السياسة أم لا ، لانكم ان كنتم غير متفقين معى فأنى أستقيل ، ولكن دولته لم يتلق ردا على خطابه المذكور : هذه هى - باختصار - الظروف التى أحاطت باستقالة أو اقامة صاحب العشر سنوات ورب الكفاءات ولعله اليوم فى منفاه المختار قد أدرك ان الله حق ، وأنه قد خسر الاثنين عنب اليدى وبلغ الشام ، وأنه لعجيب حقا ان يتحدث صدقى باشا ، ليقول انه استقال مختارا مراعاة لصحته هذا بعد أن تحدث دولته منذ شهر واحد الى مراسل الأهرام فى باريس فقال ان صحته حسنة ، وأنه قادر على العمل وبعد ان جمع أطباءه منذ أسبوعين فذهبوا له على صدره ، ونقروا له على بطنه ثم أعلنوا أن الباشا بخير والحمد لله وأنه قادر على العمل ، وتحمل أعباء المنصب الجليل : تناقض وتخبط ، وحيرة يائسة ما كان أغنى الباشا عنها جميعها ، لو أنه ترك أنفه الوسيم . يؤدى وظيفته ورضى أن يهبط سعر العشر سنوات ، كما هبط سعر كل شئ فى عهده السعيد ، لقد سقطت وزارة اسماعيل صدقى فهل سقط صدقى باشا شخصيا بسقوط وزارته أم أن هناك محاولات سوف تبذل ، لانجاحه من جديد فى الدور الثانى ؟

الباب الثالث

الفصل الأول

عبد الفتاح يحيى الساعد الأيمن لصدقي باشا ينقلب عليه ويرثه في الحزب وفي الوزارة

● كان اسماعيل صدقي « باشا » ديكتاتورا من نوع خاص ، وكذلك كان رئيس حزب من نوع خاص أيضا ! أنشأ اسماعيل صدقي « باشا » حزبه - حزب الشعب - وبذل جهودا شاقة ومضنية في عملية الانشاء هذه ، كما بذل جهودا شاقة ، ومضنية من أجل جذب الكثيرين الى عضوية الحزب ، كما بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل نجاح أكبر عدد من أعضاء الحزب في أول انتخابات مزورة ١٠٠٪ في تاريخنا البرلماني .. وبذل أيضا جهودا شاقة ومضنية من أجل الإبقاء على هؤلاء ، الأعضاء أو على غالبيتهم في حظيرة الحزب .. وحزب اسماعيل صدقي باشا « حزب الشعب » ظاهرة فريدة ، في تاريخ الأحزاب المصرية بل في تاريخ الأحزاب في العالم ، وهذه الظاهرة ، ينبغي أن تدرس ، وبعمق حتى يمكن الاستفادة من تلك الدراسة في كل الأزمنة والعصور ، والبلدان ! كان أعضاء حزب الشعب - كل أعضاء حزب الشعب وبلا استثناء - مدينين بوجودهم السياسي ، والاجتماعي ، بل والاقتصادي لصدقي باشا شخصيا : كان يمنحهم من الامتيازات ما لا يحصل عليه غيرهم في أي حزب من الأحزاب وفي أي عهد من العهود ، الحكومة ، كل الحكومة في خدمتهم المدارس والجامعة ، مفتوحة لابنائهم بلا قيد ولا شرط ، بل ان المصارف ، وبنك التسليف و .. و .. في خدمتهم : والخدمة ، هنا ، تحمل أكثر من وجه ، « الخدمة » بالنسبة لأعضاء الحزب لها وجه ، « الخدمة » بالنسبة لخصوم الحزب ، لها وجه آخر : كل خدمة تختلف عن غيرها في الوسائل ، والأهداف . أن يقوم - مثلا - بنك التسليف الزراعي بأقراض أعضاء الحزب بأية مبالغ يطلبونها ، وبدون أية اشتراطات يجب عليهم تحقيقها بل وبدون ، أية ضمانات على الإطلاق تلك خدمة ، وامتناع البنك عن أقراض خصوم أعضاء الحزب مهما قدموا من ضمانات ومهما توافرت فيهم الشروط المطلوبة هذا بالإضافة الى أن

الحكومة كانت تعطي - وبسهولة - أية تصاريح ، يطلبها أعضاء الحزب خاصة بالمباني ، أو المحال ، الخاصة ، أو العامة ، أو المعامل أو المصانع تلك أذن خدمة ، ومنع خصوم الحزب من الحصول ، على تلك « التصاريح » مهما توافرت لديهم الاشتراطات المطلوبة خدمة من نوع خاص : أن تفتح أبواب الوزارات - كل الوزارات - أمام أعضاء الحزب الكبار ، والصغار ، المهمين وغير المهمين ، ليتحول الموظفون جميعا الى خدم خصوصيين لأعضاء الحزب تلك أذن خدمة ، وقفل أبواب الوزارات كل الوزارات أمام خصوم الحزب - أي خصوم ، حتى ولو على المستوى الشخصي ، العادي ، وعدم تحقيق أي مطلب عادل خدمة ، ولكن من نوع خاص ! أيضا .

لقد نجح اسماعيل صدقي باشا ، في أن يجعل - وفي أشهر قلائل - من الحزب ، دولة فوق ، الدولة ! نجح اسماعيل صدقي باشا - وبسرعة مذهلة - في أن يجعل من أعضاء حزبه مواطنين « درجة أولى » وأن يجعل غيرهم من المواطنين ، مواطنين درجة عشرة ! وإذا كان اسماعيل صدقي باشا قد فشل في إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، فقد نجح - وبلا حدود - في فرض امتيازات مصرية ، أكثر وأكبر وأهم من تلك الامتيازات المصرية المقررة بمراسيم من اسماعيل صدقي لأعضاء حزب الشعب أضعاف أضعاف ما كان مقررا للأجانب بمقتضى ، الفرمانات واللوائح السلطانية ، والغريب ، أن كل تلك المنح والقوائيد والامتيازات التي أقرها اسماعيل صدقي باشا لأعضاء حزب الشعب لم تكن مغرية دائما ، بل كانت في كثير من الأحيان ، متعبة ، ومؤذية في نفس الوقت : كان الشعب كل الشعب ينظر الى أعضاء حزب الشعب ، كل أعضاء حزب الشعب ، نظرات مليئة بالاحتقار ، والازدراء ، والغضب ، والاشمئزاز ، وكان الشعب يعبر حقيقة عن احتقاره وازدراؤه وغضبه واشمئزازه من أعضاء حزب الشعب ومن تصرفاتهم ، بكل الصور ، ولعلنا لا ننتهم بالمبالغة اذا ما قلنا أن هؤلاء الأعضاء التابعين لحزب الشعب رغم ما كانوا يتمتعون به من سلطات وامتيازات ، ورغم كل ما كان لديهم من ثروات ، وامكانيات ، كانوا يعيشون في بحر من الكراهية لا مثيل له من قبل وقد تعرض كثير من المسؤولين في حزب الشعب لكثير من محاولات الاغتيال والكثير من صور الايذاء ، الأمر الذي دفع بالكثيرين من المسؤولين في حزب الشعب الى الخروج من حظيرة الحزب رغم أن هذا الخروج كان يكلفهم الكثير من التضحيات ، كما كان يحول بينهم وبين الحصول على كثير من الامتيازات .

ولعل من الظواهر ، التي انفرد بها حزب الشعب الصدقي - وهي ظاهرة تستحق الدراسة ، الجادة المتأنية - أن الولاء ، في هذا الحزب لم يكن أبدا

لرئيس الحزب ، ولا للحزب ذاته ، ولا للأهداف التي من أجلها أنشئ هذا الحزب ولا نقول ، المبادئ ، فمثل تلك الأحزاب التي تعتمد على السلطة لا مبادئ لها ، على الإطلاق ، الولاء ، في هذا الحزب الصدقي . لم يكن الا للسلطة الفوية ، القدرة على اختيار ، الوزراء ورؤساء المصالح والنواب ، وربما كان ذلك في مقدمة الأسباب التي أعاقبت صدقي باشا ، عن مباشرة مهامه في السيطرة على الحزب سيطرة كاملة ، أو شبه كاملة ، ولعل ، رغم كثرة ما قرأت عن الأحزاب ، السياسية ، في مصر ، وفي كثير من أرجاء العالم - لم أجد حزبا وقف من رئيسه ، الذي أخرجه - أي الحزب - من العدم ، ووقفه ، على قدميه كما وقف حزب الشعب الصدقي من مؤسسه ، اسماعيل صدقي . . . عندما أخرج صدقي باشا من الوزارة تنكر له الحزب بصورة تبعث ، على الأسى ، والحزن ، وقد كان من المقروض ، أن يستقيل اسماعيل صدقي باشا ، من رئاسة الحزب ، بعد أن استقال أو أقيل من رئاسة الوزارة ولكنه ظن أنه يستطيع أن يفعل شيئا ، ما ، كرئيس للحزب ، بعد أن خرج من الوزارة غير أنه لم يفعل شيئا على الإطلاق ،

اللهم ، الا أنه عرض نفسه للسخرية ، والمهانة كان اسماعيل صدقي ، بعد مجيء ، عبد الفتاح يحيى باشا الى كرسى رئاسة الوزارة هو زعيم حزب الأغلبية ، البرلمان الصدقي ، وقد تصور اسماعيل صدقي باشا ، أنه كرئيس لحزب الأغلبية ، الذي يسند الحكومة التي هي حكومته يمكن أن يكون له نفوذ ما ، على تلك الحكومة فاذا بالآية ، تنعكس تماما ، رئيس حزب الأغلبية يصبح بلا فاعلية لأن الأغلبية لم تقف الى جانبه دائما ، ولقفت - وبلا حياة - الى جانب رئيس الوزارة الجديد :

وصف الأستاذ عبيد الرحمن الرافعي موقف « حزب الشعب الصدقي » من رئيسه ، ومؤسسه ، اسماعيل صدقي بقوله : تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على أساس نظام صدقي باشا ، أي على «أساس دستوره» وفي ذلك يقول يحيى باشا في كتابه الى الملك : ولقد كان لي شرف الاشتراك في وضع أسس النظام الحاضر ، والسهر ، على تنفيذه ، حتى استقر نهائيا ! وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة اليهم خير قيام ، فبدلوا مع الحكومة مجهودا عظيما سياسيا ، وماليا ، واقتصاديا ، لتسير وزارتي بالبلاد في ظل « جلالتك » في الطريق نفسه مسترشدة بحكمة « جلالتك » السابقة : كانت هذه الوزارة خاضعة في تشكيكها ، وسياستها وتصرفاتها ، لارادة السراي ويلاحظ ان فيها وزيرين من حزب الشعب وهما ابراهيم فهمي كريم باشا وعلى المنزلاوي بك .

ولم يكن صدقي باشا مقرا نمثل حزبه في الوزارة بهذه القلة : لم يكن راضيا في الجملة عن تخطيه ، وعدم استشارته في تأليفها بصفتها رئيس حزب الغالبية البرلمانية ونقم من الوزيرين الشعبيين دخولهما الوزارة دون موافقة حزبهما ، فأعلن أنه يعتبرهما متخليين عن عضويتهم في الحزب فلم يكثرنا لهذا القرار ،

وكان يحيى باشا ، مستقيلا من وكالة حزب الشعب من يناير ١٩٣٣ ، اثر حروجه من وزارة صدقي باشا ، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة ليتخذ لنفسه صفة تمثيلية ، واضطر صدقي باشا أن ينحني كعادته أمام القوة ، وينخضع للحكومة القائمة فجمع مجلس ادارة حزبه يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا ، والترحيب ، بعودته الى حظيرة الحزب وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخليين عن عضويتهم فيه ، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية ، الملفة ، البعيدة عن الاستقامة والكرامة وازداد صدقي باشا ضعفا أمام الوزارة وأصبحت هي في الزاوية به ورأي أعضاء حزبه ينفضون من حوله ، ويستبدلون ، به سيدا ، جديدا ، فاضطر في أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة حزب الشعب ، وكانت هذه الاستقالة معقولة ، لأن هذا الحزب لم ينشأ الا ليستند الى الوزارة ، فلما أقصى عن رئاسة الوزارة انضم أعضاء ، حزبه الى رئيس الوزارة الجديد فكان حتما مقضيا أن يتنحى عن رئاسة الحزب ، الذي أنشأه ، وهكذا انفصل عن الحزب ، كما انفصل عنه ناديه وانفصلت عنه جريدته ، فجرد اقصاده من رئاسة الوزارة ، ثم ما لبث صدقي باشا ، أن عاد الى تولى رئاسة الحزب ، بعد استقالة وزارة يحيى باشا : وأذكر ، أن عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزارة الجديد ووكيل حزب الشعب سابقا ولاحقا : ارتكب بعض الأخطاء تجاه رئيسه في الوزارة وفي الحزب ، وتجاه ، بعض زملائه في الحزب أيضا وقد عبر صدقي باشا ، عن غضبه الشديد ، من رئيس الوزارة الجديد ، كما يبدو واضحا من الرسالة التالية ، التي أرسلها اسماعيل صدقي باشا رئيس حزب الشعب الى عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزارة ووكيل حزب الشعب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ..

منذ أمس ، تواترت لدى الأنبياء بأن حملة شديدة توجه من حضرات المديرين من موظفين آخرين ، كبارا ، وصغارا على حضرات النواب الشعبيين وسدى هذه الحملة والحماتها التهديد تارة والترغيب تارة ، وغايتها أن تصيب هدفين معا : الأول دفع حضرات النواب ، الى حضور حفلة شاي ستقام في الغد ، بدار أحد أعيان الاقاليم ، والثاني ترغيبهم عن قبول دعوة الغداء ، التي دعوتهم اليها بمنزلي في « الغريب » والأمر ، بالغ الخطورة لان التدخل بين النائب

وحزبه بمثل الأساليب التي اتصل بنا خبر الكثير منها ليس الا افتئاتا صارخا على التقاليد الدستورية وعلى الحرية المكفولة بالدستور » .

وعندما أشيع - وقد يكون صدقي باشا هو مصدر تلك الشائعة - أن دولة صدقي باشا سوف يرشح نفسه رئيسا لمجلس النواب في الدورة الجديدة ثارت ثائرة الوزارة وغضب الحزب غضبة مضرية ضد رئيسه السابق ، وراح خصوم صدقي باشا يبذلون قصارى جهدهم لاجداث انشقاق في صفوف حزب الشعب يحول دون نجاح اسماعيل صدقي في رئاسة مجلس الشعب وأحسن صدقي بما يدبر ضده في الخفاء ، والعلن فأصدر بيانا - مفاجئا - جاء فيه :

يعلم اخواني أعضاء حزب الشعب اني لم أرشح نفسي لرياسة مجلس النواب وانما تمسك بها رهط كبير منهم بحسبانها حقسا طبيغيا من حقوق حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بي خصوصا في السنوات الثلاث الماضية كانوا ينزلون ، عنها بناء ، على طلبي وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبي الشعب والاتحاد وبما ان الأمر ، قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن تلحق ضررا بوحدة الحزب ، وأن تؤثر في المظهر النيابي في حين أن مسألة الرياسة هي مسألة ثانوية من حيث قيام ، النائب بواجبه النيابي ، ومن حيث عدم تأثيرها في مقام النواب لذلك ، جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب حزب الشعب ألا يتمسكوا بترشيحي لرئاسة مجلس النواب » : وقال المعارضون لاسماعيل صدقي باشا ان بيانه الخاص بتنحيته عن الترشيح لرياسة مجلس النواب مناورة مكشوفة لاسكات الفريق ، المعارض ، في حزب الشعب :

وضاعفت الحكومة التي كانت تعتمد على دستور اسماعيل صدقي باشا وعلى نظامه ضاعفت من حملاتها ضد اسماعيل صدقي باشا ، نفسه وضد النواب الذين ظلوا ، الى جانبه ، ورأى ، اسماعيل صدقي ، أن يستقيل من عضوية مجلس النواب وأن يستقيل أيضا من رئاسة حزب الشعب : في ٧ ديسمبر ١٩٣٣ : أرسل اسماعيل صدقي ، نائب فرسيس الى رئيس مجلس النواب راجيا التكرم ، بعرض استقالته من عضوية المجلس ، على هيئة المجلس الموقر ، وبعد ذلك أرسل الى نائب رئيس حزب الشعب ، رسالة يقول فيها : أتشرف بأن أبدى لدولتكم اني قدمت استقالتي من عضوية مجلس النواب وبما ان رياسة حزب الشعب تقتضي وثيق الاتصال بالحياة البرلمانية لذلك ، أرجو من دولتكم أن تتكرموا بعرض استقالتي من رئاسة الحزب على مجلس الادارة » والملاحظ

أن صدقي باشا طلب عرض استقالته على مجلس النواب وعرض استقالته من الحزب ، على مجلس إدارة الحزب ، وهو مطلب ذكى ، اذ من الممكن أن يرفض مجلس النواب الاستقالة من مجلس النواب وكذلك من الممكن أن يرفض مجلس إدارة الحزب الاستقالة من الحزب وقد كان صدقي باشا - لو لم يكن يريد أشياء أخرى غير الاستقالة - أى يستقيل من المجلس النيابى دون أن يطلب عرض الاستقالة على المجلس ولو أنها كانت ستعرض حتما ، وأن يستقيل من الحزب دون أن يطلب بنفسه عرض الاستقالة على مجلس إدارة الحزب - وهذا حقه ولكن ما أراد صدقي باشا ، من أحداث ضجة حول الاستقالتين ، لم يتحقق ، خاصة وأن مجلس إدارة حزب الشعب اجتمع وبسرعة وقرر بالاجماع - وهذا شيء نادر فى تاريخ اجتماعات الحزب - قبول استقالة منشى الحزب ، وراعيه ، وحاميه اسماعيل صدقي مع توجيه خطاب شكر . الى دولته وكان الاقتراح ، بتوجيه خطاب شكر الى اسماعيل صدقي باشا قد قدم . من قبل ، صديقه اللدود ، عبد الفتاح يحيى باشا ، نائب رئيس الحزب بل ان الموافقة على الاقتراح جاءت بعد تهديد من عبد الفتاح يحيى باشا ، بالويل والشبور ، وعظائم الأمور اذا لم تتم الموافقة ، على ارسال خطاب الشكر ، وتكون الموافقة بالاجماع .

وأخس ، اسماعيل صدقي باشا ان ما أراد من استقالته لم يتحقق تماما فبادر الى سحب استقالته من مجلس النواب ، ولم يكن أمر ، الاستقالة قد عرض بعد ، على المجلس ، وفيما يلى خطاب استقالة اسماعيل صدقي باشا نائب فرسيس والرئيس السابق ، للوزارة ، والرئيس السابق أيضا لحزب الشعب ومنشى البرلمان الصدقي ، والنظام الصدقي ، فيما يلى نص خطابه الى رئيس مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب . .

سبق ، أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتي من عضوية مجلس النواب ، على هيئة ، هذا المجلس الموقر ، وقد اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وحضرة صاحب المعالي وزير المعارف ، قيل انها أقيمت على مسامع حضرات النواب الشعبيين - والاتحاديين وفيها النذير ، بحل مجلس النواب ، اذا لم تتجه أصواتهم ، لناحية معينة عند عرض استقالتي فى هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محلا لدهشة منى حتى انى ترقبت صدور جرائد المساء ، لعل أقرأ بها ما يعتبر أن ما نسب الى الوزيرين مخالف ، للواقع وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هى مع الأسف الشديد تؤيد أنباء ، التصريحات المذكورة بصورة لا تحتمل

شكا ، ولا ابهاما : ازاء ما تقدم ولعلمي ، ان حل مجلس النواب هو اجراء خطير ، لا تلجأ اليه الحكومات الا حين يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، في اتجاهات الحكم الرئيسية وليس قبول ، أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون في كثير أو قليل ولحرصى من جانب آخر . على استقرار الحياة النيابية التي عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد وإخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون وقد يبدو لي مما أعرفه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتي ربما أثار بين النواب ، والحكومة خلافات قد تؤدي لما تنبو عنه الحكومة ويخالف مقتضيات المصلحة العامة لذلك رأيت أن أسحب استقالتي من عضوية المجلس حتى لا أعطي فرصة للنيل من النظام الحاضر في شأن هو خاص بي ولا علاقة له بتوجيه السياسة ، العامة للمبلاد . وتقضوا . . اسماعيل صدقي : نائب فرسيس ١٩٣٣/١٢/١٨ ويتصل دولة عبد الفتاح يحيى باشا بالصحن ويوزع عليها البيان . التالي :

ان نتيجة الانتخابات لمكتب مجلس النواب التي جرت بالأمس . الرد ، على مزاعم دولة ، صدقي باشا لا تدع مجالاً للشك ، في ان دولته قد فشل في مناورته السابقة فقد كان يتوهم أنه يستطيع أن يحمل غالبية أعضاء مجلس النواب ، على التمسك بعضويته حتى يتسنى له أن يقول بعد ذلك ، كما هي عادته انه نزولا على ارادتهم لا يسعه الا سحب استقالته ، فلما أيقن أن حضرات أعضاء المجلس لن يجاروه في مناورته لم ير بدا ، من أن يسحب استقالته بيده مستترا وراء أسباب يدعيها ، ومما يدعو الى الأسف أن دولة صدقي باشا يظهر نفسه في المناسبات التي يخلقها بمظهر الحامي للحياة النيابية ؟ القوام على كرامة النواب ، وفانه أن حرص النواب على كرامتهم وادراكهم لواجباتهم النيابية هو الذي جعلهم يجتنبون المضي مع دولة اسماعيل صدقي باشا في مناوراته ، الملتوية ، وبذلك برهنوا للملا على انهم فوق ، مظان دولة صدقي باشا وأوهامه .

وأوضح رئيس الوزراء بأنه حادث النواب الشعبين الذين اجتمعوا في داره بصفتهم هذه راجيا الا يفضى موضوع استقالة صدقي باشا عند عرضه على مجلس النواب الى تكرار ما حدث في الحزب عند عرض استقالته من رياسته لأنه ليس من شأن تكرار المناورات سوى تزعزع الحياة النيابية طالبا اليهم أن يبذلوا جهودهم ، ليحولوا دون وقوع تلك المناورات .

ويقدم الأستاذ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، ونواب الحزب استجوابا الى رئيس الوزراء والى وزير المعارف ، والى وزير الداخلية حول ما

جاء فى خطاب اسماعيل صدقى ، الى رئيس مجلس النواب من وقائع منسوبة الى رئيس الوزراء واعتبار أن ما صدر من التصريحات المنسوبة لرئيس الحكومة ووزيرين من أعضاء وزارته يعتبر من أخطر ما يصدر من حكومة لنواب وتتعارض مع أبسط المبادئ الدستورية التى تكفل للنواب كرامتهم وحريتهم فى ابداء الرأى كما تعتبر تلك التصريحات اعتداء صارخا على الدستور ، ويطلب حافظ رمضان وزملاؤه من المجلس مناقشة هذه التصريحات ، حتى يتخذ المجلس - بعد المناقشة - ما يراه حافظا لكرامته ضامنا لحرية وحاميا لدستوره .

ولكن ماذا عن العلاقات بين صدقى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ؟

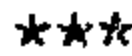
● أرجو الا أنهم بالمبالغة اذا ما قلت أن المعركة بين اسماعيل صدقى باشا باعتباره رئيسا سابقا للوزارة وباعتباره رئيسا « حاليا » لحزب الشعب ، وبين عبد الفتاح يحيى باشا ، باعتباره رئيسا « حاليا » للوزارة ونائبا حاليا أيضا لرئيس حزب الشعب ، الذى هو اسماعيل صدقى باشا ، هذه المعركة كانت بحق من « أفكه » وألطف المعارك ، السياسية ، الحزبية التى عرفها تاريخنا السياسى ، والحزبى ، كان اسماعيل صدقى باشا رئيسا للوزراء ورئيسا لحزب الشعب ، وكان عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة صدقى باشا ، ونائبا فى نفس الوقت لرئيس حزب الشعب وفى أعقاب نشر فضائح الوزارة والادارة فى حادث البدارى استقال - أو بمعنى أدق أقيل - وزير الخارجية بينما كان يستقبل وزير ايطاليا المفوض فى مصر ، حتى لقد روى عن عبد الفتاح يحيى باشا انه قال استقبلت وزير ايطاليا المفوض كوزير للخارجية ، وودعته كوزير سابق للخارجية ، وكانت استقالة - أو اقالة - عبد الفتاح يحيى باشا من وزارة الخارجية بمثابة اعلان الحرب بين رئيس الوزارة ووزير خارجيته سابقا، وبين رئيس حزب الشعب وبين نائبه فى رئاسة حزب الشعب .

ومنذ اليوم الذى أعاد فيه اسماعيل صدقى باشا تشكيل وزارته الجديدة ، بدون على ماهر باشا ، وزير الحقانية ومن والاه فى موقفه من حادث البدارى كعبد الفتاح يحيى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا يكيد لاسماعيل صدقى بغية اخراجه من رئاسة الوزارة ، كما أخرجه هو من وزارة الخارجية : استقال أولا ، من منصب نائب رئيس حزب الشعب حتى لا يتحمل نصيبه من الأوزار التى يرتكبها كل يوم حزب الشعب وحتى يكون له مطلق الحرية فى الدس لاسماعيل صدقى باشا ، واظهاره بمظهر السياسى الفاشل المعادى للشعب ، والسرارى ، وللانجليز معا !! ولم يشأ اسماعيل صدقى باشا ، أن يقبل استقالة نائبه فى حزب الشعب ، حتى لا يقطع أمام الرأى العام شعرة معاوية ، التى تربطه

بعبد الفتاح يحيى باشا ، وحتى تجعل عبد الفتاح يحيى باشا مقتصدا الى حد ما فى عداوته لاسماعيل صدقى باشا ، وراح عبد الفتاح يحيى باشا يؤكد للمسئولين فى السراى بأنه رجلهم الأول بل الأوحى ، وان اسماعيل صدقى باشا لم يكن يقدم على افتراسه ، الا بعد أن تأكد من ميوله - ميول عبد الفتاح يحيى باشا - الى هؤلاء المسئولين فى السراى ، وعلى رأسهم زكى الابراشى باشا .

وانتهز عبد الفتاح يحيى باشا فرصة فشل صدقى باشا فى التفاوض - مجرد التفاوض - مع الانجليز ، وفرصة نقل سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر ، مفضوبا عليه ، من القاهرة الى أنقرة كما انتهز فرصة غضب السراى على اسماعيل صدقى وغضب الانجليز على اسماعيل صدقى أيضا - ولأسباب مختلفة - فقفز القفزة الكبرى ، الى كرسى رئاسة الوزارة مؤيدا من السراى ومن دار المندوب السامى البريطانى فى مصر ، ولم يجد عبد الفتاح يحيى باشا غريما ، أو خصما . يجب القضاء عليه والانتقام منه الا دولة اسماعيل صدقى باشا : وبالرغم من أن اسماعيل صدقى باشا كان رئيس الحزب الذى يملك الأغلبية فى البرلمان الذى يسند ، أو المقروض فيه أن يسند الوزارة القائمة وبالرغم من أن الواجب الأول لرئيس الوزراء الجديد ، العمل على استرضاء ذلك الحزب ورئيسه الا أن عبد الفتاح يحيى باشا بادر - ومن أول لحظة تم فيها اعلان تشكيل الوزارة الجديدة - باعلان الحرب العنيفة الضارية ، على رئيس الوزارة السابق ، وعلى رئيس الحزب الذى تعتمد عليه الوزارة ، والنظام القائم وقتئذ . وعندما بادر اسماعيل صدقى باشا بصفته رئيسا لحزب الشعب بتجميد عضوية اثنين من كبار رجالات حزبه لانهما قبلا الاشتراك فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بدون اذن مسبق من الحزب تذكر عبد الفتاح يحيى باشا ، أنه لا يزال - على الورق - نائبا لرئيس حزب الشعب لان استقالته لم تقبل بعد ، وبدأ عبد الفتاح يحيى باشا يباشر نشاطه ودسائسه ضد رئيس الحزب الذى هو - أى عبد الفتاح يحيى باشا - رسميا بمثابة نائب له وضد الحزب الذى هو رسميا أيضا ، السند البرلمانى الأكبر بل الأوحى لوزارته وتدور بين اسماعيل صدقى باشا ، وبين عبد الفتاح يحيى باشا ، معركة بل معارك من « أفكه » وألطف المعارك الحزبية على الاطلاق . انها معارك تصلح بحق أن تكون موضوعا لكوميديا سياسية رائعة ، ولقد حاولنا أن نشير - اجمالا - الى بعض فصول تلك المسرحية ، التى جعلت اسماعيل صدقى باشا يكاد بحق يفقد عقله ، وتوازنه معا ، بالرغم من أنه من أذكى السياسيين المصريين على الاطلاق ، وبالرغم من أنه أمكر ، وأقدر العاملين بالحقل السياسى وقتئذ ولعلها المرة الأولى التى يقف فيها أعضاء حزب سياسى ما ويتحد سافر بل وقح ضد رئيس الحزب ومنشئه من العدم .

ولعلها المرة الأولى في تاريخ الأحزاب السياسية المصرية وربما غير المصرية التي يهاجم فيها وبدرجة بالغة من الفظاظ والغلظة أعضاء حزب ما ، رئيس ذلك الحزب حتى وهو لا يزال بعد في مقعد رئاسة ذلك الحزب : ولعلها أيضا - وللمرة الأخيرة في تاريخ الأحزاب السياسية بل وفي تاريخ السياسة المصرية أن يصل العقوق ، ونكران الجميل والتشكر لسياسي ما من قبل الذين صنعهم بيديه ، جعل منهم وهم لا شيء على الإطلاق وزراء ، ونوابا وسياسيين مرموقين ، وغير مرموقين كما كان عقوق أعضاء حزب الشعب ، لاسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب وكما كان نكران هؤلاء الأعضاء وتنكرهم لرئيسهم ، ولصانعهم اسماعيل صدقي باشا . . . ولعل صدقي باشا - وهو السياسي العتيق - لم يشعر يوما ما بالأسى والأسف بل والحزن كما شعر يوم انفضاض نواب حزب الشعب من حوله ، وجحودهم لكل ما قام به من أجلهم وفي مقدمة ما قام به تزويره انتخابات برلمانية برمتها من أجل انجاحهم : ولعل صدقي باشا - وهو الذي ولي الوزارة ، أكثر من مرة . الم يشعر يوما بالأسى ، والأسف ، بل والحزن كما شعر ، يوم استقالته ، أو اقالته من الوزارة ، عندما رأى أن كل من في مصر فرج باستقالته ، أو اقالته .



وان كل من في مصر مستبشر خيرا بمن جاء بعده كائنا ، من كان ذلك ، الذي جاء بعده : وكان صدقي باشا يعتقد مخلصا أنه أدى واجبه كأروغ ما يكون الأداء تجاه حزبه ، حزب الشعب بل تجاه الشعب ذاته : وان كنت لا أدري ، أي شعب كان يعنى اسماعيل صدقي ، عندما راح يعدد في مذكراته بعض مآثره على الشعب : يقول اسماعيل صدقي في مذكراته : لا أراني مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم ، فأبدى فيها عجزا ، وأوشك أن يلحق في كل مرة بالبلاد وسيمعتها ، ضررا بليغا ، ذلك انه لم يسبل في الحكم السبيل المستقيم فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ، والسلطان لنفسه ، وبتوفير وجوه المنافع لأنصاره والشار من خصومه ، عما يقتضيه الحكم، من توفر على النظر في حاجات البلاد وضروب الاصلاح ، وتضحيتها في سبيل اسعاد البلاد ورفيها . .

ولا شك في أن داء البلاد الويل كان في ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي تنشرها بين الناحبين والنواب جميعا سببا محدودا للحكم والتحكم فان هي أقصيت عن الحكم حاولت استشارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ثم عني الدستور تارة أخرى ، فهي في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شئونها ، لذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض

على القائمين على أقدارها أن ينسوا الماضي بما له ، وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث ، وإذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاج هذه السبل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة ابدال دستور بدستور .

كان رئيس الديوان الملكي في ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت الى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد وعارض في إصدارها على الصورة التي اقترحتها . ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات ، وكان يميل الى استقرار الحكم وقد عز عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هي يضيع العجز مصالحها وتقطع الحزبية الجانحة أوصالها ويهمل العمل فيها للإصلاح ولا تجد من يتولى شئونها يعزم ، وحزم ، ونزاهة ، للسير بها الى الامام في حين نرى الأمم الأخرى - حتى الأمم التي هي أقل شأنًا من مصر - تتسابق في معالجة مشاكلها وتجد في السير للرقى والمجد ، ولذلك ارتاح جلالتة لهذا الدستور ، وشجعني عليه فمضيت فيه واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الإصلاح العام ، ما زالت آثارها باقية حتى الآن - سواء في نواحي الإصلاح الزراعي ، كمشروعات الصرف والري ، وتعلية خزان أسوان أو في الإصلاح العمراني كإقامة الجسور ، وتجميل المدن ، وإنشاء طريق الكورنيش بالاسكندرية أو في الإصلاح الاقتصادي كمعالجة الأزمة الاقتصادية ، والعمل لتخفيض وطأتها في مصر ، بعدة تدابير لا تزال باقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها ، فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ممن كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم ، وهم المزارعون فعملت على إبعاد أيدي المرابين عنهم فأقرضتهم وجعلتهم يتخطون الأزمة بسلام ، وهنا يصح أن أذكر بنك التسليف الزراعي الذي أنشأته ، وكان رحمة بالفلاح المصري ونقمة على المرابين وأكثرهم من الأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

وعن حزب الشعب يقول صدقي باشا في مذكراته : أنا من الذين لا يميلون الى الحزبية ولا يحبون التقيد بالأحزاب ، ولذلك لم أنضم طوال حياتي السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ، ولم أؤلف حزبا وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن باشا ، واشترك فيه زميلي ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لي ، ومع ذلك لم أنضم اليهما ، ولم أشارك يوما ما في عضوية هذا الحزب ولكن بعد تاليفي للوزارة ووضع دستور ١٩٣٠ ، وإعلان الانتخابات

لقيام برلمان جديد في ظل هذا الدستور رأيت أنه لا بد للوزارة من استنادها الى أغلبية برلمانية وقد كنت أومل أن يؤيدني حزب الأحرار الدستوريين كما أيدني حزب الاتحاد نظرا لصداقتي لأعضائه الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم ، ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت في ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم وهو « أنى عابر سبيل » .

ومن العجيب أن الباقيين من الأحرار الدستوريين ائتملوا مع الوفد وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة اننى اعتديت على دستور ١٩٢٣ وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى ، لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أولف حزب الشعب ورئى فى أول الأمر ، أن يسمى حزب الإصلاح وقد انضم اليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين وقد ظهر هذا الحزب بالأغلبية فى الانتخابات وبقي مؤيدا لى طول بقائى فى الحكم على انه عندما استقلت من الوزارة وعهد بها الى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخليت عن رياسته ثم استقلت من عضويته ورأيت أن أعود الى طريقى فى البعد عن الحزبية والأحزاب .

ومن بين ما يعتقد اسماعيل صدقى باشا ، أن مما أداه للشعب من خدمات . أنه نجح فى تنازل الخديو عباس حلمى عن العرش ولم يكن الخديو ، قد أعلن تنازله عن حقه فى العرش ولم يعترف بالنظام الملكى القائم فى مصر ، حتى ٦ مايو ١٩٣١ . وقد كانت مشكلة عدم تنازل الخديو عباس حلمى عن حقه فى العرش فى مقدمة المسائل التى تشغل بال اسماعيل صدقى ، عندما تولى الحكم فى سنة ١٩٣٠ كما يقول فى مذكراته وقد فاتح صدقى باشا الملك فؤاد ، فى سعيه لحل تلك المشكلة وقد ابتهج لسعيه هذا الملك فؤاد ، وقال له « سر على بركة الله » . وتتعدد المقابلات بين اسماعيل باشا ، وبين مندوب الخديو عباس حلمى باشا ، الذى كان قد لجأ لزيارة مصر فى يناير ١٩٣١ موفدا من قبل الخديو لمقابلة اسماعيل صدقى . ولم يكن أحد يعلم بأنباء ذلك السعى الا الملك فؤاد ، واسماعيل صدقى ، ومندوب الخديو ، بل ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم شيئا عن أمر هذا السعى ا الى أن نجح مسعى اسماعيل صدقى وجاءت وثيقة التنازل عن العرش ، موقعة من الخديو السابق عباس حلمى الثانى الذى أقر للملك فؤاد بن اسماعيل ، بأنه ملك مصر الشرعى والذى أعلن تنازله عن كل دعوى على عرش مصر ، وتنازله أيضا عن كل مطالبه ناشئة عن كونه كان خديويا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن الحاضر ، وعندما رفع اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد وثيقة التنازل بعد عودة مندوبى الحكومة المصرية

بها من جنيف - أمين أنيس باشا ، المستشار الملكى ، الأستاذ بتسى بك المحامى ، يوسف جلاد بك رئيس الادارة الافرنجية بسراى عابدين ، وكان عبد الحميد بدوى ، هو الذى صاغ وثيقة التنازل تلك ، يقول اسماعيل باشا : « انه عندما رفع وثيقة التنازل الى الملك فؤاد مع خطاب شخصى من الخديو الى جلالته سر بهذه النتيجة وأراد - كما يقول صدقى باشا فى مذكراته - أن يعرب عن تقديره لشخصى الضعيف بالانعام على المرحومة السيدة حرمى بالوشاح الأكبر ، من نيشان الكمان ولما ذهبت لرفع آيات الشكر ، لهذا الانعام السامى وعلم بوجودها فى الحرمك ، انتقل رحمه الله اليها ، وقال لها : ان زوجك قد حاز كل أوسمة الدولة وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التى أستطيع أن أقدمها اليه فى شخصك »

ويعود صدقى باشا ، فى صفحات أخرى من مذكراته ، ليكتب عن حزب الشعب والحزبية ، تحت عنوان : طلقت الحزبية : لم أكن أريد أن أولف حزبا ، أو أصبح رئيسا لحزب يوما من الأيام ، لاني لا أميل الى الحزبية وليس من طبيعتى التشجيع الشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصى ، أو بفكرة من الأفكار ، الا اذا كنت مؤمنا بها ، ايمانا مطلقا ، عن كل غرض ، أو قيد من القيود . ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف حزب الشعب لأستند الى تأييده بعد ما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وأنضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور ١٩٣٠ حتى اذا تركت الحكم ، وسأيرت التيار الحزبى بعض الوقت لمست أن لا فائدة من اتصالى بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ، ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية ، أى أنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديمقراطى حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ .

وقد كانت هذه هى حال بلاد اليونان فى زمن مضى بل لقد وصلت هذه البلاد فى ذلك الاتجاه ، الى أن كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها والواقع اننا فى مصر ، لا نختلف عن ذلك فى شيء فالأحزاب عندنا أفراد جمعيتهم وحدة حال ، أو صداقة ، أو ذكريات مشتركة أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الاول لاختلاف فى وجهات النظر فكونوا من الأحزاب ، أحزابا ، ولست أدري لهذا كله من فائدة ، غير تلك التى تهيب للمتحزبين أسباب الحكم ، وأنت اذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية واستطلعت اتجاهاتها العامة لم تفز بأى فارق بينها ، واذا كان لى أن أبذل نصحا فهو أن تعمل الأحزاب ، على وضع

برامجها . وأن نعرض هذه البرامج على البلاد لتتكون حول الأحزاب جمهرة مريديها العاملين على نصرتها ، وهناك من شئون الحكم مسائل كثيرة لابد أن يفهم الحكام اتجاه البلاد نحوها . فاننا في مصر لم تتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال : هل هو استقلال مجرد . عن الاتصال بالغير : أى ضيق في مراميه ، أم استقلال مبنى على التعاون مع باقى الدول ولم تكون رأيا في سياستنا الخارجية بعدما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية . ولم نحدد موقفنا من كل منهما ، أو نقرر أى الكتلتين هي الأصح للانضمام اليها لصيانة استقلالنا ، وتحقيق أهدافنا ، لم نفعل ذلك ، بل لم نكون خطة صالحة في القضايا الاجتماعية وهي ذات خطر كبير في الوقت الحاضر ، ولا في القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التي هي مشار الأبحاث الدقيقة في البلاد الأخرى وانما الذى نراه من حكامنا هو الارتجال كلما عرض لهم شئ من هذه المسائل ، وأمل كلة في الهيئة البرلمانية أن يكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها الى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التي ترى نتائج بدوئها ومساعدتها الطيبة نحو رقى البلاد واسعاد الشعب .

وعن الصحافة يقول اسماعيل صدقي : ان الصحافة قوة تستطيع أن تبني وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها في الهدم ، أشد منها في البناء ، خصوصا في بلد لم تنضج بعد النضج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى ، ولو أنه كان الى جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا في محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ بل انه كان خاليا من تلك العيوب التي عانتها البلاد في الماضى وتعانيها الآن ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو الصحافة وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها في البلاد ، وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ومبادئه الحققة ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات ، أو من يجاريها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف .

وعلى الرغم من هذا يمضى اسماعيل صدقي باشا في مذكراته قائلا : رغم هذه الحرب الشعواء التي كانت تشنها الصحافة ويشنها خصومى فانى لم أعبا بذلك أثناء توليتى الحكم لأنها كانت حربا حزبية أو قلى انها شخصية لا تهدف الى المصلحة العامة بل تهدف الى مصلحة شخص ، أو مصلحة حزب ولو انها كانت

لوجه الوطن والمصلحة البلاد العليا ، بعيدة عن الشبهة لما أخذت هذه الصفة التي كانت تنسم بها طول مدة وجودي في الحكم ، على اننى مكثت ثلاث سنوات أعمل لخدمة بلادي ومليكي ولنظام الحكم الجديد وكنت رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية، ووزيرا للداخلية . وقد حملت أعباء السياسة والادارة وشغلت نفسي ليلا ونهارا غير مدخر وسعا في القيام بواجباتي . وغير مشفق على صحتي ، حتى مرضت واعتكفت في مينا هاوس ، وهنا برز المرحوم زكي الابراشي باشا وأخذ يبيت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم ، والسياسة ، وسافرت الى أوروبا للاستشفاء فزاد نفوذ الابراشي باشا ، وانسع نطاقه ولما عدت من أوروبا وجدت الحالة لا تطاق . فاعتزمت الاستقالة ولكنى لما قابلت الملك فؤاد اذ ذاك . رأيت من عطفه ورعايته ما جعلنى أعدل عن الاستقالة ، على أنه لم تمض الا فترة قصيرة . حتى كانت أزمة تعيين حسين صبرى باشا وزيرا في وزارتي . فقد رثى أن يعين وزيرا للمالية ورأيت أن يعين في وزارة المواصلات ، أو في وزارة أخرى على أن يعين حافظ عفيفي باشا وزيرا للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولا فرأيت أن أتخلي عن الحكم في ٢ يناير سنة ١٩٣٣ بعد أن أدت واجبي لوطنى بالطريقة وبالسباسة التي كنت أراهما خيرا للبلاد .

وأقف طويلا عند الكلمة التي وردت في مذكرات اسماعيل صدقي باشا . عن الصحافة وكونها كانت أقوى سلاح حورب به ، والحقيقة ان صحافة المعارضة لم تزدهر في فترة من فترات التاريخ المصري قدر ازدهارها في السنوات الثلاث التي حكم فيها اسماعيل صدقي باشا من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٣ ، وربما كان السبب في ذلك ان رؤساء التحرير وكتابها لم يكونوا صحفيين محترفين . وانما كانوا قادة سياسيين قبل أن يكونوا صحفيين : لقد قاد صحافة المعارضة لاسماعيل صدقي لفيف من خيرة الكتاب والسياسيين أمثال محمد التابعي ، محمد توفيق دياب ، فاطمة اليوسف ، عباس محمود العقاد ، د. محمد حسين هيكل ، حفنى محمود ، أحمد ماهر ، طه حسين ، وغيرهم . وغيرهم . قدموا جميعا للمحاكمة مرات ومرات . دخل بعضهم السجون مرات ، ومرات . لم يضعفوا ، ولم يلبثوا ، في أى وقت من الأوقات ، كانوا جميعا وبلا استثناء جنودا مضحين بكل ما يملكون في سبيل العقيدة ، والمبدأ ، والرأى السياسى . ولعل لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت أن العصر الذهبي لصحافة الرأى ، كان هو العصر الذى حوربت فيه تلك الصحافة بأقوى الأسلحة ، وكان هذا العصر . الذى سمت فيه تلك الصحافة الى أرفع درجات التضحية والفداء .

ولأن الفلك - كما يقال دوار - بفتح الدال وتشديد الواو المفتوحة - فان الكأس الذى شرب منه اسماعيل صدقي شربه - كله فيما بعد خليفته ، عبد الفتاح يحيى باشا كما يتضح في الفصل التالى .

الفصل الثامن

الوفد يتصل بالانجليز والسراى

لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم !!

● تعتبر وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) امتدادا طبيعيا لوزارة اسماعيل صدقى باشا ولكن بدون اسماعيل صدقى باشا نفسه .

الدستور الذى « ابتكره » اسماعيل صدقى باشا ، والذى استمدت منه وزارة اسماعيل صدقى باشا ، الوحى والقوة والسند القانونى ، هو نفسه الدستور الذى استمدت منه وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، الوحى والقوة والسند القانونى . .

البرلمان الذى تمخض عن ولادة ذلك الدستور والذى كان نتاج أول انتخابات مصرية مزورة ١٠٠٪ والذى كان يقف الى جانب اسماعيل صدقى باشا ووزارته يمدهما بالعون « والتأييد الدستورى والبرلمانى » هو هو البرلمان الذى كان قد وقف الى جانب عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته ، يمدهما بالعون والتأييد والسند الدستورى والبرلمانى . .

والشخصيات السياسية والاقتصادية والاقطاعيون وكبار أصحاب رهوس الأموال والعمد والأعيان وغيرهم وغيرهم ، الذين كان لهم ، فضل مؤازرة اسماعيل صدقى باشا ووزارته ، هم هم ، الذين لهم فضل مؤازرة عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته . .

والعمود الفقرى الذى كان يحرك اسماعيل صدقى باشا ووزارته ونظام الحكم فى عهده ونعنى به « الموازنة والمواهمة والملاءمة » بين اتجاهات دار المندوب السامى البريطانى وسراى عابدين والعمل على تحقيق كل ما يطلبانه من الوزارة

بشرط عدم اغضاب أى من السراى أو دار المندوب السامى البريطانى فى مصر .
هذا العمود الفقرى لذلك النظام هو نفسه العمود الفقرى لعبد الفتاح يحيى باشا
ووزارته ونظام حكمه ..

وليس معنى ذلك أبدا أنه لم تكن ثمة خلافات أو اختلافات بين اسماعيل
صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ووزارتيهما وأسلوبيهما فى الحكم و...
فالواقع أنه كانت هناك عدة خلافات أو اختلافات عديدة بين الرجلين فى شخصيتهما
وفى أسلوبيهما فى الحكم ، بل وفى أهداف كل من الوزارتين « الصدقية »
و « الفتاحية » - إذا جازت التسمية ! : اسماعيل صدقى باشا - كما هو
معروف - كان جريئا على الشعب - حادا فى معاملته للجماهير وللأحزاب
السياسية ولكل القوى السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية فى البلد . كان
اسماعيل صدقى - فيما يبدو لى - قد أسقط تماما الشعب من حساب له ولم يضع
أمامه إلا أن يرضى السراى ودار المندوب السامى ، ويحقق بعض أمور سياسية
واقتصادية رأى أنها فى مصلحة الشعب من وجهة نظره : كان فى مقدمة أهداف
اسماعيل صدقى باشا ونظامه السياسى اضعاف أحزاب المعارضة وفى مقدمتها
الوفد المصرى ، لأنه كان يرى حقيقة أن الوفد المصرى هو العقبة الوحيدة الكبيرة
فى طريق الإصلاح والديمقراطية من وجهة نظره ، ولأن اسماعيل صدقى باشا
كان قويا وعنيفا ومتجبرا ، فإن نظام حكمه وخاصة فيما تبقى من عام ١٩٣٠ ،
١٩٣١ ، ١٩٣٢ ظل متماسكا الى حد كبير بلا أمراض ، وبلا مظاهر ضعف واضحة
جلية ..

وكان عبد الفتاح يحيى باشا بعكس اسماعيل صدقى باشا : عبد الفتاح
يحيى حقيقة لم يكن رجلا جريئا على الشعب ، لم يكن قد تولى الحكم وفى ذهنه
مخطط سياسى يستهدف اضعاف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لنظام
الحكم : عبد الفتاح يحيى كان قد بقى لديه أمل ولو صغير فى الشعب : كان
عبد الفتاح يحيى باشا - بعكس اسماعيل صدقى باشا - يخشى غضبة الشعب
ولذلك فهو لم يحاول منذ اليوم الأول لتوليهِ الوزارة أن يحارب الشعب فى
معارك سافرة كما هو الحال بالنسبة لاسماعيل صدقى باشا .. ولقد كان فى
مقدمة أهداف عبد الفتاح يحيى باشا ، وقد رأى فى صدقى باشا المثل والعبرة
ورأس الذنب الطائر ان أى نظام معاد للشعب وأهدافه لا يمكن أن يكتب له
الاستمرار والاستقرار مهما كانت القوة التى تسانده ، كان فى مقدمة أهداف
عبد الفتاح يحيى باشا استرضاء الأحزاب السياسية المصرية والعمل على كسبها
لتكون عوناً له فى المعركة التى أعلنها ضد اسماعيل صدقى باشا ، أو على الأقل

لتسكت عنه وعن وزارته ، ولم تكن الظروف حقيقة موالية لعبد الفتاح يحيى باشا ووزارته فان النظام غير الديمقراطي الذى كان قويا وعنيفا وعنيذا فى أيام اسماعيل صدقى باشا ، أيامه الأولى ، هذا النظام قد ابتداء يضعف « ويعرض » ويتآكل من الداخل فى أيام عبد الفتاح يحيى باشا ، ذلك ان كل التنظيم الدكتاتورية تكون فى أيامها الأولى قوية عنيفة سليمة متينة ، فاذا ما وجهت اليها ضربة قوية انهارت بسرعة ولا يمكن أبدا مهما بذلت تلك التنظيم من جهود أن تعود الى سابق « قوتها » وسلامتها ومتانتها ..

ولقد كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى سرعة انهيار وزارة عبد الفتاح يحيى التى لم تستمر فى الحكم الا ثلاثة عشر شهرا ونصف الشهر ، ان المرض قد أخذ يشهد على الملك فؤاد وقد أدى اشتداد المرض على الملك ، وللملك صلاحيات كبيرة فى ظل دستور صدقى باشا ، ان عناصر غير مسئولة - كما هى العادة - انتهزت فرصة عدم قيام الملك بأداء مهامه فظهرت على السطح وتدخلت فى كل كبيرة وصغيرة من أمور وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ..

ويقول فى تلك النقطة د. يونان لبيب رزق فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » : انتهزت عناصر غير مسئولة فى القصر ، فرصة مرض الملك فاتخذت لنفسها صلاحيات لا يخولها اياها وضعها الوظيفي مما دفع المستر بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الى التدخل ليقدم طلبين محددين ، أولهما شغل منصب رئيس الديوان الملكى الذى كان شاغرا وقتذاك وحتى يتمكن البريطانيون من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر على حد تعبيرهم . ثانيهما : اقالة وزيرين ممن عرفا بتبعيتهما الشديدة للقصر ، وبأنهما أدوات فى الوزارة ، ولا شك أن دوافع عديدة كانت وراء الجانب البريطانى فى تخليه عن سياسة الحياد التى التزم بها على امتداد سنوات عهد دستور ١٩٣٠ منها ما اتصل بضعف وزارة عبد الفتاح يحيى ومنها ذلك التدخل السافر من جانب القصر للسيطرة على الوزارة ، ثم ما يترتب على ذلك ، وهو ما أقلق الانجليز فعلا من احتمال عودة الاضطرابات الشعبية وقد عبر عن ذلك أحد المسئولين البريطانيين فى القاهرة بقوله « من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بحق الهدوء والسكينة لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة . وكان واضحا آنذاك ان جو الهدوء والسكينة هذا ، على وشك التداعى نتيجة لعودة النشاط الوفدى فى مقاومة عهد دستور ١٩٣٠ فى صيف ١٩٣٤ ، فقد قام النحاس فى أغسطس بجولة فى كل من بور سعيد والاسماعيلية والزقازيق وتذكر التقارير البريطانية أنه قد ترتب عليها اضطرابات خطيرة . رد رئيس الوزراء ، على المطلب البريطانى بأن سأل المستر بيترسون تأجيل بحث المسائل التى تضمنت متعللا فى ذلك بمرض الملك وبعدم ملائمة الوقت لبحثها ،

وفى هذا الوقت تصور القصر بدوره أنه يستطيع أن يمارس نوعا من الضغط على الانجليز . شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد . ذلك أن الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطانى ابعادهما تقدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء ابقى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة ثم ابيع ذلك أن اخذ القصر وحزب الشعب فى تنفيذ خطته باثارة الجو ضد المطلب البريطانى باعباره تدخلا فى شئون مصر الداخلية مما يتعارض مع استقلالها ، ومع ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الا أن محاولة الاثارة هذه لم تنجح لأكثر من سبب :

١ - ان الوفد وهو الحزب القادر على تحريك المشاعر القومية رفض اى اسهام فيها ذلك أن تفاهما مسبقا كان قد تم بين الانجليز والحزب الكبير . وفى لقاء بين مكرم عبيد والسكرتير الشرفى لدار المندوب السامى اقترح الأول - مكرم عبيد - فرض حكومة برئاسة توفيق نسيم على الملك ، وبعد ذلك بأسبوع وفى لقاء بين النحاس والمستتر بيترسون أكد زعيم الوفد أن حزبه لن يعترض على تدخل بريطانى لتشكيل حكومة برئاسة توفيق نسيم . وقد سمت صحيفة البلاغ الوفدية ما تدعيه حكومة عبد الفتاح يحيى باشا بأنه تهديد مزعوم من جانب الحكومة البريطانية لاستقلال مصر « البلاغ ١٠/٢٤ / ١٩٣٤ » .

٢ - ان صحيفة التايمز البريطانية ذات العلاقات الوثيقة بوزارة الخارجية لوحت للملك فؤاد مهددة بأنه يجب أن ينخلى عن سلطة الاوتقراطية وقد فهمت دوائر عابدين ما جاء فى مقال الصحيفة الانجليزية ووصل الأمر الى حد أن تواترت الاشاعات عن تبليغ بريطانى فى الطريق « البلاغ ١٠/٢٧ / ١٩٣٤ » دعا كل هذا القصر الى التراجع وتمت أولى الخطوات فى هذا الطريق عندما صدر الأمر الكريم بتعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ . وكان هذا التعيين بما عرف عن علاقات زيور الودية بدار المندوب السامى ما خفف من حدة الأزمة بعض الشيء وكما وصف مراسل الديلى هيرالد فى القاهرة بأنه انثناء عن موقف الصلابة وعدم التسليم الذى كانت تتخذه الحكومة والقصر « البلاغ ١٠/٢٩ / ١٩٣٥ » الا أن هذه الخطوة التى تصورها القصر . وتصورتها الوزارة كافية لانهاء الأزمة لم تنظر اليها دار المندوب السامى نفس النظرة فقد ظل الجانب البريطانى مصمما على السير فى طريقه الى النهاية ومعدرا على تنفيذ مطلبه الثانى بابعاد من طلب ابعاده من الوزارة ، يدفعه الى ذلك اليقين بأن رأى العام المصرى لا يساند الوزارة والقصر ، وعلى حد تعبير مراسل التايمز فى القاهرة أنه لم يحدث قط من قبل فى تاريخ العلاقات المصرية ، البريطانية أن أتاحت فرصة كهذه للحكومة البريطانية لعمل شئ يطابق أتم المطابقة احساس

المصريين ويضع العلاقات بين الأمتين على قاعدة تبعث على الرضى ، كما يدفعه فى نفس الوقت الشعور بأن استمرار التدخل فى المسألة أقل خطرا على السياسة البريطانية من الاستمرار فى حيادها الذى احتفظت به خلال الحقبة السابقة .

يضاف الى ذلك المخاوف التى انتابت دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة من احتمالات وفاة قريبة للملك فؤاد ، الذى كانت صحته فى تدهور مستمر آنذاك مما رأت معه أن عليها أن تواجه الموقف قبل تلك الوفاة لا بعدها وتمت بالفعل الاستجابة للمطالب الثانى بأن وضح الوزيران المطلوب إبعادهما استقالتيهما أمام الملك وتصور القصر انه قد نجح بهذا فى تجاوز الأزمة ، ففى لقاء بين زيور والمستتر بيترسون فى ٣ نوفمبر تساءل الأول عما اذا كان ما تم بالاستجابة للمطالب البريطانية قد أدى الى حل الأزمة ولدهشته كانت الاجابة بالسلب فلم يعد يرضى البريطانيون أقل من استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وتشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم وهو ما أفضى به المستر بيترسون صراحة فى هذا اللقاء . من جانب آخر فان عبد الفتاح يحيى رفض أن يطلع القائم بأعمال المندوب السامى على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش وأخذت دار المندوب السامى تتلمس المآخذ على الوزارة وتتهمها بأنها شجعت على استعمال اللغة العربية فى المحاكم المختلطة ، وأنها قررت حق القضاة المصريين فى رئاسة بعض الدوائر فى تلك المحاكم وانها رفضت تعيين موظف بريطانى كبير فى وزارة المعارف العمومية وأنها حلت قوميون بلدية الاسكندرية وأغلب أعضائه من الأجانب ، ولم يكن هناك مناص على ضوء كل تلك الظروف من تقديم الوزارة لاستقالتها فى ٦ نوفمبر بعد أن أشارت فى خطاب الاستقالة الى تدخل الانجليز بقولها : « انه فى الشهر الأخير والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم اسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » ، وقبل تلك الاستقالة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ .

ويقول د . محمد حسين هيكل فى مذكراته : ان وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ألقت لجنة التحقيق فى مسألة كورنيش الاسكندرية وهو الكورنيش الذى يرجع فضل انشائه الى اسماعيل صدقى باشا ، هذا « الكورنيش » البديع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين الى قصر المنتزه ، وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا الكورنيش فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ورست على المقاول داتشارو وطلب اليه أن يتمه فى عامين اثنين وجرى العمل فى الكورنيش ليل نهار ، وتم فى موعده لكن الأقاويل تناثرت هنا وهناك بأن صدقى باشا وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل

قد أفادوا لأنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة لما يفرضه القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت أثناء القيام به وأيسر ذلك أن المفاوض أقام فيما رددته هذه الاشاعات قصورا وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول أو غير معقول بالفعل . »

تولت اللجنة التحقيق وبدأ الناس يتناقلون من أنباءه أمورا تأباهم النزاعة كل الإباء ، أكان ما تناقله الناس بعد ذلك صحيحا ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ . لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنباءه فلو أن شيئا منه لم يكن صحيحا فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه ، وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه . . . لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك وهل ترى لو أن هذا البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئا ؟ فقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية أربع مرات . عطل أثناءها خمس سنوات وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيمت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور فى مسألة الكورنيش بل مال أول الأمر الى تصديق كل ما كان يسمعه . ثم هدأت الحدة حين طال بالجنة التحقيق المطال ، وحين ايقن الناس أن الأمر أدنى الى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليه نتائج حاسمة ، الا أن تتناول بعض الموظفين بالاحالة الى المعاش ! « تم يقول د . هيكمل وهو يصور أبداع تصوير مجلس نواب صدقى وعبد الفتاح يحيى : كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة من حزب الشعب . »

وكان صدقى باشا رئيسا لهذا الحزب فلما استقال صدقى باشا اذا بأعضاء حزب الشعب جميعا ينفضون من حول منشئه واذا صدقى باشا يجد نفسه وحيدا لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه الا نفسه ، بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرؤاسته وان شئت فقل ان عبد الفتاح يحيى باشا اختير لرئاسة الحزب كما اختير لرئاسة الوزارة فخرج اليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتسائلون الى أين يولون وجوههم ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشئ من هذا ، فقد ذكر غير مرة بعد سنين من هذه الحوادث ان جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا اليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه فصاح بهم كى يدعوه وشأنه فهو يعلم كيف انضموا الى الحزب وكيف ناصروه فى انتخاب الرئاسة . ولم يجد

هؤلاء الاعضاء ما يجادلون به الرجل . ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب «خافة ما قد يترتب على ذلك فى جاحه ومصالحه » . ويقول د . هيكل ان عبد الفتاح يحيى فكر أن يجعل صلاته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، وكان جليلا ان الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا ان المعارضة وهنت قوتها بعد أن نفذ دستور صدقي باشا . وانعقد برلمانه دورتين كاملتين وان من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى الى التسليم بالأمر الواقع من قيام هذا الدستور أو ينهى على الأقل الى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة بهذا النظام . ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر رغم ما كان من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وعن خلاف عبد الفتاح يحيى باشا مع المندوب السامى البريطانى يقول د . هيكل : خلق عبد الفتاح باشا بينه وبين المندوب السامى البريطانى مشكلة « بروتوكول » أول ما عاد سير برسى لورين من انجلترا بعد انتهاء اجازته فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ! أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ؟ أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية أو أراد بها أن يظهر للرأى العام على أن بينه وبين الانجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للاعجاب به ومناصرته فعبد الفتاح يحيى باشا رجل صريح طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية ، وهو الى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف لاقناع الجمهور برضا الانجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف أيا كان مرده لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر ، لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير أو قليل .

وعن المحاولات التى بذلها عبد الفتاح يحيى باشا لارضاء الأحزاب المعارضة ، وفى مقدمتها حزب الأحرار الدستوريين يذكر د . هيكل ، ان عبد الفتاح يحيى باشا اختار موظفا جعل يتردد علينا وينقل اليينا أحاديث عبد الفتاح باشا ، وتقديره لنا . وحفظه مودتنا وينقل اليينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفيا . » ويذكر د . هيكل ان حزب الأحرار الدستوريين ، لم يغير اتجاهه فى معارضته لوزارة عبد الفتاح باشا لكن رسول عبد الفتاح باشا اليينا لم يئأس من مواصلة حديثه معنا ولعله كانت له فائدة من اطالة هذه المحادثات على أنه بينما كان يوما عند الباب الداخلى للحزب والسياسة يتحدث

معى اذ أقبل محمد محمود باشا فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا انه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى انه يطلب المحال ، وانا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا » . كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط . وان نردد بعدها علينا ثم باعد بين زياراته ثم انقطع فلم نعد نراه . . . ويقول د . هيكل انه كان قد قام بحملة فى السياسة بالغة غاية العنف ضد النبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى عن رئاسة تحرير السياسة وأن تسند الى حفى بك محمود شقيق محمد باشا . وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة . . لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على هذه الحملة التبشيرية الأليمة وأن ألقى على ادارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعنها . واستمر الحال سهورا دعيت أثناءها الى النيابة غير مرة . فلما استقالت وزارة صدقى باشا ، وخلفنها وزارة عبد الفتاح يحيى انتهت الحملة التبشيرية ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق فجعلت تراجعه زمنا الى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفى بك محمود وأنا أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأرياف المختلفة بعضهم ضد بعض وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها . .

ويقول د . هيكل : ان الانجليز شعروا بأن عليهم مسئولية موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو هكذا قالوا على لسان صحفهم ، على الأقل ، ولعلمهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطورا تقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى ولا سبيل الى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذا لهذا النظام قائم كذلك ، لا بد اذن من أن يظهرنا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوسا ، عند الشعب وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوما ، وليس حتما أن تنتهى المعركة الى انتصار حاسم لأحد الدستوريين بل حسب التدخل البريطانى . أن ينحى الدستوران معا من الميدان ، ثم لينظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام وليرقب الانجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ . ويقول د . هيكل فى مكان آخر عن مذكراته . بعدما فحدث عن ظهور هتلر وهوسوليني وتلبذ الأجواء الدولية وضرورة اسنعداد بريطانيا لأية حرب محتملة . يقول د . هيكل ، ومصر تتوسط العالم وقناة السويس تربط الامبراطورية فلا بد من كسب صداقة الشعب المصرى مع الاحتياط كى

لا يكون نحن هذه الصداقة باعظا . ومع التمهيد لتغيير السياسة التي أدت الى ضياع هذه الصداقة . . وهذا التمهيد يسير ، وطريقه التقليدى نقل ممثل انجلترا فى مصر . واحلال غيره محله وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الاول للاسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوما ان أبدلهم أميرا مكان أمير » وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر ، بما يشابها فيان عليها لتصلح ، ما فسد من سياستها فى مصر أن تبدل فى مصر . ممثلا مكان ممثل ، وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد لويد

نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر . لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة . سنة ١٩٣٤ ، ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندمت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية مستر بيترسون ليتولى بحث الموقف والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث ، ولما كان الوقت لا يزال ضيقا اذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافنى سميث مساعد السكرتير الشرفى بالدار فى ذلك الحين ولقد دأب مستر جرافنى على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ليقف على اتجاه رأى العام فى البلاد قدر المستطاع . وكنت أعرف مستر جرافنى سميث معرفة جيدة وان لم أكن من أصدقائه وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث

وقابلته غير مرة ، وكنت أكثر الأحيان أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعية ما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا وان من الخير عدم الامعان فى نايد هذه السياسة وكان جواب جرافنى : من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة وجو السكينة هو الذى يعيننا اليوم وأعتقد ان ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواء كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة ، ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم وقد شاع فى بعض الأوساط ان على باشا ماهر ، سيعهد اليه بتأليفها فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق

بالقصر ويظهر ان اختيار من ينولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير ، ثم ان الأمر استقر أخيرا عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا للديوان الملكى غير مرة ، وصدر الأمر الملكى اليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ .

ويلاحظ - د - هيكل - ان وزارة عبد الفناح يحيى باشا كانت على عدم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها وأنها كانت واثقة من أن هذه التغييرات لا محالة عما قريب . مع ذلك ، لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلي عن مناصب الحكم الى أن تألفت الوزارة الجديدة وقد يبدو هذا غريبا لا يفسره الا أمل الوزارة فى أن تحقق المسامى فتظل فى الحكم وليس من شك فى أن الأكرم لاية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل فاذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أهون الكراهتها . لكن هذا التقليد الذى يدعو كل وزارة الى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة قد لوحظ فى كثير من الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه . واذا دل على شيء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم الى أن يفصلوا أو يحالوا الى المعاش : كانت الوزارات بين أن تقال ، وأن تستقيل مخافة أن تقال وهى لم تكن تستقيل خوف الاقالة الا فى اللحظة الأخيرة !

وعن وزارة عبد الفتاح يحيى يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان هذه الوزارة أصدرت مرسوما بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه الدستور ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل وانما نص الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان ثم يقول : أدرك الانجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب وخذلان الشعب اياها ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها وزاد استعلاؤهم على البلاد فى عهدها ، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء ففي اكتوبر ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة مبنى البوليس والمطافى بالقاهرة وأخذ يستعرض قوات بلوك الخفر محوطا بمظاهر التفخيم والتكريم ، فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة . ولم يقف التدخل البريطانى عند هذا الحد ، بل تفاقم واستفحل ،

وبلغ الذروة بمفاتحة المستر بيترسون يحيى باشا فى شأن مرض الملك وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه وزاد فى هذا التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك وتدخل الانجليز أيضا فى المناصب الكبرى بالسراى ولمحوا الى

وجوب تعيين رئيس للديوان الملكي وكان هذا المركز شاغرا منذ استقال منه محمد نوفيق نسيم باشا في أغسطس ١٩٢١ في عهد وزارة صدقي باشا

فاستجابت السراي الى طلبهم وعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان في أواخر أكتوبر ١٩٢٤ . كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشي الايطالي كبير مهندسي القصور الملكية في منصبه ونسبوا اليه انه يعمل لحساب دولته . واعترضوا عامة على النفوذ الايطالي في القصر واذعان شأن الوزارة الى هذا الحد ، وهان كذلك شأن الملك لم ير عبد الفتاح باشا بدا من تقديم استقالته وكان الملك راغبا في هذه الاستقالة لانه شعر بالمرارة منذ توالى الاعتداء على كرامته ورأى أن يسلك سبيلا جديدا في الحكم ، بأن يتقرب الى الشعب بعد أن غاضبه طوال السنين السابقة . .

عن وزارة عبد الفتاح يحيى باشا يقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر في كتابه محنة الدستور : كان تعيين عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة شبيها بتعيين زيور باشا رئيسا للوزارة في عام ١٩٢٤ ايدانا بأن الحكم أصبح خالصا للسراي وأنه الخطأ آخر شبيه بخطأ اسماعيل صدقي ومحمد محمود هذا الخطأ الذي ارتكبه عبد الفتاح يحيى بقبوله منصب رئاسة الوزارة وهو عارف ألا أنصار له في الشعب ، وهو عارف أكثر من ذلك ان الحزب الذي اعتمد عليه اسماعيل صدقي لم يغن عنه فتيل . ولم يحسمه من بطش السراي وهو مع ذلك حزب لا وجود له الا في أزوقه مجلس النواب بالقاهرة : ومما يزيد في خطأ عبد الفتاح يحيى أنه رأى من قبله مصارع أحمد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، ورأى كيف عومل كل منهم وكيف نزع من كرسيه لا شيء الا لانه لم يسر في شوط الخضوع الى النهاية أو لانه أصبح ثقيل الظل . عند بعض الموظفين في السراي .

ويقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر أيضا : ان تدخل الانجليز في أيام عبد الفتاح يحيى كان عنيفا في هذه المرة : لم يكن بالرافة التي اعتادوها ولا بالأسلوب المخطئ الذي ألفوه . بل كان في شيء من الخشونة والصرامة ، وعن مستر بيترسون الانجليزى قال : تعمد بيترسون احراج السراي على صورة غير مألوفة فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك وتعيين قائمقام يتولى سلطته في أثناء مرضه وحملوا في صحافتهم حملة شديدة على السراي وعلى الملك وأشاروا الى ثروته . وتقدموا الى السراي بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق

وأشاروا بإرساله الى انجلترا . فأرسله الملك مكرها وبدأ ان الأمور تسير في اتجاه لا يرضى السراى ولا يتفق مع سياستها وانحنت السراى للعاصفة كعادتها. وكان هناك عرض مستكن وراء تصرفات السياسة البريطانية يتصل بفاق الأفق الدولى وكيف ان بريطانيا رأت أن تقر الأمور في مصر على أساس شعبى ومن هنا كان انصرافها الظاهرى عن السراى واتجاهها الى الوفد والكتلة الشعبية .

وبالرغم من تغير السياسة البريطانية بزاوية ١٨٠ درجة وبالرغم من أقول نجم السراى الى حد ما . . وبالرغم من ان تغييرا جذريا قد طرأ على سياسة السراى وسياسة دار المندوب السامى البريطانى أدى الى تطورات حاسمة . الا أننا لن نتحدث عن تلك التطورات قبل أن نقول كلمة أخيرة في اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ونظامهما المعادى للشعب والذى نخره « سوس » الفساد من الداخل كما سنرى !!

الفصل الثالث

اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى فى قفص الاتهام

● كانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا « ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ » أشبه ما تكون بالمرضى الذى انتابته العلل والأمراض : وقد ظل يقاوم ، ويقاوم ، الى أن قضى ولما يتجاوز بعد من العمر أربعة عشر شهرا : كانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا قد ورثت عن وزارة اسماعيل صدقى باشا كل ما منيت به تلك الوزارة من علل ، وأمراض ومشاكل وصعوبات داخلية ، وخارجية ثم أضيفت اليها - فيما بعد - مشكلة اسماعيل صدقى باشا نفسه الذى ظهر انه من أعدى أعداء عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته .

وقد « برزت » فى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى باشا قضايا صحفية هامة كانت - بلا جدال - من أهم القضايا الصحفية والسياسية فى تاريخنا الحديث وكانت الأحكام الصادرة فى تلك القضايا - بحق - مفخرة من مفاخر تاريخنا الصحفى والوطنى ، بل مفخرة لتاريخ الحرية والأحرار فى العالم كله .

وفى مقدمة تلك القضايا قضيتا نزاهة الحكم اللتان شغلتا الرأى العام المصرى ، بل والرأى العام العربى أكثر من عامين وكان المتهم فى هاتين القضيتين حفى مصطفى محمود بك - شقيق محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وأحد رؤساء الوزارات السابقين - بصفته رئيسا لتحرير جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين بعد أن حيل بين د. محمد حسين هيكل فى أن يتولى رئاسة التحرير لانهاءه فى بعض القضايا الصحفية والحكم عليه فى احدها : كانت قضيتا نزاهة الحكم أخطر قضيتين سياسيتين عرفتهما مصر حتى تاريخ الحكم فى هاتين القضيتين - ٢١ مايو ١٩٣٥ - كانتا أخطر من

قضية مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، وقضية الخطابات المزورة وقضية القنابل والقضايا الصحفية العديدة التى قدمت لمحكمة الجنايات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة : كانتا - بلا جدال أو نزاع - أبرز ما شهدت مصر فى عهدها الأخير من هذه القضايا جميعا ، ويرجع ذلك - كما قالت صحيفة السياسة - من غير شك الى عوامل عدة أهمها ما يأتى :

● شخصية المتهم واتصاله الوثيق بحزب سياسى محترم له رأيه وله خطره .

● شخصية من تناولتهم هذه القضية - أو بعبارة أخرى من تناولهم قلم رئيس تحرير السياسة وقد رأينا بينهم رئيس وزارة هو عبد الفتاح يحيى باشا ووزراء ثلاثة هم أصحاب السعادة : ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك : وعبد العظيم راشد باشا ومقاولا كبيرا هو سعادة أحمد عبود باشا .

● شخصية الشهود الذين سمعت أقوالهم فى القضية ومن بينهم رئيسا وزارة سابقان هما صاحبا الدولة محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا ووزراء سابقون حاليون من بينهم حضرات أصحاب السعادة محمد شفيق باشا على ماهر باشا : وعبد المجيد عمر باشا وحسن صبرى (بك) وغيرهم من ذوى الشخصيات سواء من سمع منهم فى تحقيق النيابة أو أمام محكمة الجنايات .

* * *

● تشعب الوقائع موضوع المحاكمة

● الأدوار التى مرت بها القضية والتى يمكن تلخيصها فيما يلى : اجراءات النيابة الشاذة فى التحقيق ورفضها ضم الملفات ، التى طلب الأستاذ حفى بك ضمها وسماع الشهود ، الذين طلب سماعهم .. اسراعها فى التحقيق بطريقة لم يسبق لها مثيل حتى فى أيام العيد ، وهى عطلة رسمية كان يجب أن تحترم خصوصا وان التحقيق كان مؤجلا الى ما بعد العيد : سرعة عرض القضيتين على محكمة الجنايات واصرار النيابة على الاسراع ، فى نظرهما ، ومعارضتها فى أى تأجيل : معارضة النيابة الشديدة امام المحكمة فى ضم الملفات أو سماع الشهود ، عرض القضيتين أولا ، على دائرة صاحب العزة نجيب بك سالم وتأجيلهما بعد ذلك ونظرهما امام دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى بك حفى : تنحى دائرة نجيب بك سالم عن نظرهما ، واحالتهما الى دائرة صاحب العزة ، عبد الوهاب بك فهمى : رفض المحكمة فى بادىء الأمر سماع بعض الشهود ، وانسحاب المحامين ،

عن الأستاذ حفنى بك من الجلسة ، ورد أحد أعضاء الهيئة . . تنحى المستشار طاهر محمد بك وندب نجيب مرقص بك بدلا منه : الدور الجديد الذى دخلته القضيتان عند نظرهما ، أمام الدائرة الجديدة وما كان من تعديل قانون العقوبات فيما يخص بجرائم النشر : قرار الهيئة الجديدة بسماع الشهود وضم الملفات والفضائح والمخازى التى كشفت عنها شهادة الشهود والملفات التى ضمت : كل هذه العوامل كانت من غير شك أكبر باعث على اهتمام الرأى العام بهاتين القضيتين واقباله على تتبع ما يدور بشأنهما خصوصا وان الوقائع التى كانت موضوع المحاكمة كانت وقائع تمس نزاهة الحكم . الذى كان قائما فى العهد الغابر البغيض .

أما المقالات التى كانت موضوع المحاكمة فهى كثيرة نشرتها جريدة « السياسة » فى أوقات مختلفة خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من بينها :

القضية الأولى :

١ - على بك المنزلاوى وهل دفع الضرائب العقارية المستحقة عليه من ثلاث سنوات « السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ » .

٢ - « معادلة ومتوالية » : صدقى باشا - دنتمارو - ابراهيم فهمى - كريم باشا - أحمد عبود باشا « السياسة أول مارس ١٩٣٤ » .

٣ - المقاول عبود باشا وجريدة « السياسة » ٥ مارس ١٩٣٤ » .

٤ - نزاهة الحكم : مخالفات خطيرة لشروط ثورنيكروفت فما قول وزارة الأشغال « السياسة ٦ مارس ١٩٣٤ » .

٥ - وماذا بعد السكوت عن العطاءات التى تمت بلا مناقصة وما سألنا عنه من أمور يندى لها جبين النزاهة خجلا « السياسة ٧ مارس ١٩٣٤ » .

٦ - سكوت طويل وإيل الظالمين أطول « السياسة ٨ مارس ١٩٣٤ » .

٧ - حول المعادلة : خطاب صدقى باشا الى عبد الفتاح يحيى باشا عن علاقة ابراهيم فهمى كريم باشا بأحمد عبود باشا « السياسة ٨ مارس ١٩٣٤ » .

٨ - نزاهة الحكم ١ - عطاءات بلا مناقصة قيمتها ٢٥٠ ألف جنيه .
٢ - مخالفات خطيرة لشروط ثورنيكروفت فما قول وزارة الأشغال « السياسة ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

٩ - معادلة ، ومتوالية ما هو موقف عبد الفتاح يحيى باشا بعد أن عرف عن كريم باشا تفاصيل جديدة يقتضيها حديث دولة عبد الفتاح باشا « السياسة ١٧ مارس ١٩٣٤ » .

١٠ - معادلة السياسة : عبود - كريم - صدقي - دانتمارو « السياسة ١٣ مارس ١٩٣٤ » .

١١ - معادلة السياسة : ضرورة تأليف لجنة تحقيق مستقلة لتحقيق الوقائع التي وردت بها مخالفة لنزاهة الحكم « السياسة ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

١٢ - نزاهة الحكم ، والمقاولون المؤبدون ، اعتراف الحكومة وعجزها عن الدفاع عن تصرفها « ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

١٣ - بين السياسة والوسيط عبود باشا : من هاجم فعليه أن يدافع « ١٦ مارس ١٩٣٤ » .

١٤ - أعمال بغير مناقصة لشركتى عبود « وسيمونز » عبود : مغالطات وزارة الأشغال فى اجابتها « ١٦ مارس ١٩٣٤ » .

وعشرون مقالة أخرى نشرت بالسياسة فى الفترة من ١٧ مارس ١٩٣٤ الى ٩ ابريل ١٩٣٤ « من بين عناوينها ، من هم أولئك الأصدقاء . هل يستطيع ابراهيم فهمى كريم باشا ، أن يقول من هم ؟ تحقيق الفضائح التى كتبنا عنها يجب أن تقوم به وزارة غير الوزارة الحاضرة . وزير الزراعة يشتري منتجات وزارته فيحرم جمهور المزارعين منها - تطهير الادارة الحكومية لا يكتفى فيه بتصرفات فردية بل يجب أن يتناول أدوات الحكم من أساسها : أدوات كهربائية بعشرة آلاف جنيه - تعلية خزان أسوان الأخيرة كيف فازت بها شركة توبهام جونس - عبود . معلومات جديدة طريفة لم يسبق نشرها : استقالة الوزارة أمر تحتمه الذمة ويحتمه الضمير : التركة الفؤادية وموقف وزارة الأشغال منها : هل صحيح : زلزال عبود ؟ وآخر تلك المقالات حكاية الكراكات وتطهير مجرى النيل وكيف وردت الحكومة ٧٥ ألفا من الجنيهات لعبود باشا .

القضية الثانية : تتعلق تلك القضية بنشر عشر مقالات هى : نزاهة الحكم حرم يحميه الشعب . الوزارات الضعيفة شر بلية على البلاد « السياسة ١١ فبراير ١٩٣٥ » - عبادة المادة وكيف تجنى على نزاهة الحكم « السياسة ٨ فبراير ١٩٣٤ » - عدم النزاهة فى الحكم يجب أن يعالج علاجاً حاسماً قاسياً « السياسة ٩ فبراير ١٩٣٤ » . نزاهة الحكم والعطاءات التى تمت بلا مناقصة ، العهد الحاضر وكيف جنى على نفسه بنفسه ، هل صحيح : أرض بناء فى المعادى يشتريها وزير وأهله وترتفع أثمانها بعد ذلك ؟ وهذه المقالات نشرت فى السياسة أيضاً فى الفترة من ١٦ مارس ، ١٩٣٤ الى ١٨ أكتوبر ١٩٣٤ وكانت آخر تلك المقالات بعنوان : النزاهة السياسية وضريبة الخفر الفاحشة « بابى جرج » .

وكانت النيابة قد بدأت التحقيق فى القضية الأولى بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٤ بناء على كتاب من النائب العام رقم ٥٨٠ - ٦٢ - ١ وقد ظلت النيابة تستجوب حفى محمود بك من ١٢ فبراير ١٩٣٤ حتى ٦ مارس ١٩٣٤ وسألت خلال التحقيق عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد العظيم راشد باشا ، ابراهيم فهمى كريم باشا ، حسن صبرى بك ، محمود حسن بك ، حسين سرى بك ، الاستاذ أحمد عبد الحليم العسكرى المحرر بجريدة الأهرام - الاستاذ عبد الوارث كبير سكرتير تحرير السياسة - عبد الرازق عبد القادر مدير مكتب وزير الأشغال وسيد أفندى عبد الله المقاول .

وبدأت النيابة التحقيق فى القضية الثانية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٣٤ بناء على طلب ابراهيم فهمى باشا شفويا من النائب العام ، لتحقيق ما جاء بالسياسة وبتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٤ تقدم على المنزلاوى بك بطلب التحقيق أيضا ، وكذلك أحمد عبود باشا ، واستمرت النيابة تستجوب حفى محمود بك حتى أواخر مايو ١٩٣٤ وسمعت خلال التحقيق أقوال ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك وأحمد عبود باشا ومحمود شاكى بك مدير السكة الحديد والدكتور محمد حسين هيكى مدير السياسة وفى أثناء التحقيق - أمام النيابة - طلب حفى محمود أثناء استجوابه سؤال شقيقه محمد محمود وسؤال اسماعيل صدقى ومحمود عبد الرازق ، وعلى ماهر ، وحافظ عفيفى وبهى الدين بركات ومحمود فهمى ، وأحمد راغب وغيرهم ، وغيرهم ، كما طلب ضم الملفات الخاصة بالعطاءات والمقاولات التى تناولتها « السياسة » والملفات والأوراق الخاصة بالضرائب المتأخرة على على المنزلاوى و . . و . . ولكن النيابة رفضت استدعاء أحد من الشهود أو ضم أى ملف من الملفات التى طلبها المتهم : وقد اعتذر حفى محمود عن الحضور الى النيابة للتحقيق معه فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٣٤ . ولكن النائب العام أصر على أن يتم التحقيق مع حفى محمود فى ثانى أيام العيد

.. وعن واقعة الاصرار على احضار الاستاذ حفى محمود بك كتبت السياسة تقول : طلب الاستاذ حفى بك للحضور الى النيابة للتحقيق معه خلافا لما كان مقررا من قبل فاتصل برئيس النيابة وعرفه أن اليوم يوم عطلة وراحة ، وأن من الصعب عليه أن يذهب فيه للنيابة خصوصا وأن حضرات المحامين الذين يحضرون معه لا يستطيعون الحضور فى ذلك اليوم ، وأغلبهم متغيب عن القاهرة وذهب بعد ذلك الى حيث قابل رئيس النيابة الذى اتصل فيما يظهر بالنائب العام ، وبعد حديث طويل عرفه رئيس النيابة أن النائب العام مصر على استجوابه وإذا رفض الاجابة فانه - أى النائب العام - مستعد لاتخاذ جميع الاجراءات ضده فأجاب بأنه متهميه لكل ما يتخذ من الاجراءات ثم تأجل التحقيق

لليوم التالى وفيه صدرت السياسة وهى تسائل النائب العام ، عن سر هذه العجلة وذلك الشذوذ ، فلما ذهب حفى بك الى النيابة فى الموعد المضروب وجد النائب العام فى مكتب رئيس النيابة وحين سألته عن سر هذه المفاجأة أخرج من جيبه ورقة أراد أن يسجلها فى المحضر ، فأعياه البحث عن كاتب لأن جميع الموظفين كانوا فى أجازة العيد ؛ وأخيرا جىء بكاتب أملاء النائب العمومى ؛ البيان التالى الذى سمته السياسة « حزم البدار » : ذكر حفى محمود بك فى محضر الأمس شيئا عن دهشته ومفاجأته بالتحقيق وطلبت جريدة السياسة فى عددها الصادر اليوم ، ان تطالع الناس بتفسير يستريحون به الى حكمة السير فى التحقيق أثناء عطلة العيد ، بعد أن كان محمدا له موعد يقع بعد تلك العطلة ونحن لا نقر بواجب المطالعة ، التى تبغيها جريدة السياسة ولكننا اثارنا لطمأنينة من أدهشتهم متابعة التحقيق بغير هوادة نضع أمام أعينهم حقيقة يجب ألا تغيب وهى أن خبر وقت التحقيق وموعده يرجع لتقديرنا الى ما يحيط به من الظروف ، فاذا ما تبين أن من السداد المبادرة الى كشف الوقائع المتعلقة به ، وهل الأمور تسكن الى قرار أصبح لزاما التوصل الى ذلك ، بكل سبيل ابتغاء المصلحة العامة بل ومصلحة ذوى الشأن وليس من شك فى أن التحقيق القائم الآن يطلب ظروف حزم البدار

.. وسوف نعود ، الى موضوع « حزم البدار » فيما بعد فقد كتبت السياسة عن هذا الموضوع مقالة بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٣٤ تعتبر من أجمل وأروع المقالات السياسية وقد تولى النائب العام - بعد موضوع - حزم البدار - التحقيق مع حفى محمود مباشرة بنفسه وقد رفض كل الطلبات التى تقدم بها المتهم - حفى محمود - خاصة باستدعاء الشهود ومواجهتهم وفى بعض الأحيان كان النائب العام ينتهز فرصة انشغال حفى محمود فى قضية أخرى - قضية التبشير - ليسأل الشاكين والشهود فى غيبة المتهم .

ومن طرائف التحقيق فى قضيتى « نزاهة الحكم » - وما أكثر ما كان بها من طرائف - ان التحقيق تأجل فى مساء أول ابريل ١٩٣٤ الى صباح اليوم التالى لسماع أقوال ابراهيم فهمى كريم باشا ، وزير المواصلات ، ونشرت جريدة السياسة خبر استدعاء الوزير لسماع أقواله ، ولكن الوزير لم يذهب الى مكتب النائب العام كما هو مقرر ولما سأل المتهم حفى محمود بك عن سبب تخلف وزير المواصلات عن الحضور الى التحقيق لسماع أقواله قال له النائب العام ان معالى الوزير عندما قرأ خبر استدعائه للتحقيق فى السياسة رفض الحضور لأن نشر الخبر يعتبر تجريحا للوزير ولا يليق به ان يحضر بعد تجريحه : وانتهى

الأمر بأن انتقل النائب العام الى مكتب الوزير لسماع أقواله فى غياب المتهم
حفنى محمود .

ومن الطرائف أيضا : ان جريدة الديلى هيرالد الانجليزية نشرت خبرا عن
التحقيق فى هذه القضية وقد سئل الاستاذ حفنى محمود عن الخبر كما لو انه
هو كاتبه !

انتهى التحقيق فى القضيتين واحيلت القضيتان الى محكمة الجنايات وتحدد
لنظرهما جلسة ٣ يونيو ١٩٣٤ ، وطلب المحامون عن حفنى محمود التأجيل
للاستعداد والاطلاع على الملفات ولأن بعض الشهود متغيبون عن القاهرة ولكن
النائب العام ذهب بنفسه الى محكمة الجنايات وترافع بشدة ضد طلب التأجيل ،
بالرغم من أن العرف جرى فى مثل هذه القضايا الهامة أن يجاب المحامون الى
طلب التأجيل ، وخاصة اذا ما كان أول طلب للتأجيل ! وكان من بين ما قاله
النائب العام وهو يبرره معارضته لطلب التأجيل : حققت القضية بأسرع وقت
لأتبين الحق منها لا لأقدمها الى القضاء فاذا رأيتها صالحة لأن يقول فيها القضاء
كلمته قدمتها واذا رأيتها غير صالحة حفظتها ، فلم يكن الاسراع فى التحقيق الا
لاظهار الحقيقة سواء كانت فى طرف المتهم أو فى طرف الحكومة لأن الأمر كان
خطيرا جدا . حكومة بأسرها متهمة بانها غير نزيهة لا يليق أن تستمر هذه
التيمة معلقة على رأسها وهى تدير شئون البلاد ، ولذلك عنيت بانجاز التحقيق
صباحا ، ومساء ، وأثبت ذلك فى صدر الخبر الذى حرر عقب ما نشرته السياسة
متعجبة ومتسائلة عن السر فى المباغطة وقد قلنا ان القضية خطيرة وتتناول أقدار
رجال الحكومة ، وحتى يطمئن الرأى العام : اما فيما يتعلق بالأوراق التى طلبها
حضره الاستاذ توفيق بك خليل فهى خمس أوراق تتعلق بالقضية رقم ١٥٤٢
عابدين وعجبت أن يتقدم بهذا الطلب الآن مع أن القضية كانت مؤجلة من الجلسة
الماضية وكان يستطيع أن يتقدم بهذا الطلب وقتها وقد قدمه فى يوم ٣٠ مايو
سنة ١٩٣٤ وطلب ضم هذه الملفات الخمسة وستة ملفات أخرى خاصة بالقضية
الثانية : فيما يتعلق بالقضية الاولى ما كان له الحق فى أن يطلب هذه الأوراق
واقرر بذمة القاضى ان هذه الأوراق لا تفيد شيئا ، وحول سماع الشهود يقول
النائب العام : لو اننى أحسست أن الحق ينجلي أو ينجلي بعضه بسماع هؤلاء
الشهود لكان الأمر هينا ، ولكنى وجدت ان شهاداتهم لا ارتباط لها بالموضوع ،
ولا معنى لسؤالهم فى نظرى ورأى المحكمة اسمى فأتروك لها الأمر فى التقدير
ولكنى أقرر ان جميع هؤلاء الشهود لا أرى أن أقوالهم تفيد العدالة : هم يريدون
أن يأتوا برئيس الحكومة أمام المحكمة ليشهد على وقائع فصلها أمام النائب
العام ، فكأنهم يريدون أن يقولوا ، ان النائب العمومى قد قصر وكنت أحب
الا يمر بخاطرى هذا المعنى و . . و . .

وتأجلت القضية لأول يوم فى دور يوليو عام ١٩٣٤ واستعد المحامون ، ولكن النيابة العامة رفضت اعلان الشهود وفوتت على المتهم - بلا ميرر من القانون - فرصة اعلان شهوده ، والغريب ان القضية أجلت بدون طلب فى هذه المرة من المحامين ولكن لان الاستاذ محمود منصور رئيس نيابة مصر المكلف يومئذ بالمرافعة فى هذه القضية يريد أن يقوم بأجازته ! .. ونامت القضية شهورا وشهورا لأن رئيس الحكومة عبد الفتاح يحيى باشا كان يريد أن يتفاهم مع حزب الأحرار الدستوريين .. والمتهم فى هذه القضية احد اقطابه وشقيق رئيسه ! .. وتدخلت عوامل أخرى خارجية فى موضوع القضية فقد كان فى مقدمة المطالب البريطانية التى تقدم بها مستر بيترسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، استقالة كل من ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك الوزيرين اللذين تناولت مقالات السياسة نزاهتهما ! واللذين قالت التيمس البريطانية عنهما ان نزاهتهما كوزيرين ليست فوق كل شبهة وهما متصلان بالابراشى باشا بأوثق عرا الصداقة واذا برئيس الحكومة يجتمع ذات يوم بالنائب العام ، واذا بالنائب العام يفتى بأن اقضاء هذين الوزيرين غير متيسر لاتصالهما اتصالا مباشرا بقضية نزاهة الحكم : « لأن خروجهما من الوزارة قبل نظر القضية قد يؤثر فى مجراها » وبعد هذه الفتوى من النائب العمومى ، فوجئ الناس بنحديده يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ لنظر قضيتى نزاهة الحكم على وجه السرعة والاستعجال .

ودفعت تصرفات النيابة العامة وتصريحات النائب العام بشأن القضية وتوجهها وجهة معينة بالاستاذ نجيب بك سالم رئيس الدائرة التى تنظر القضية الى التنحى عن نظرها فأحيلت القضية الى دائرة عبد الوهاب بك فهمى وطاهر محمد بك وفؤاد أنور بك .

ويطلب الدفاع سماع شهود آخرين غير الذين قررت هيئة المحكمة سماع أقوالهم وترفض المحكمة الطلب وينسحب المحامون عن حفى محمود .

وقد طلب رد محمد بك طاهر ، عن نظر القضية ورفض طلب الرد ولكنه تنحى من تلقاء نفسه عن الاشتراك فى القضية وانتدب الاستاذ نجيب بك ؟ فرفض بدلا منه وقد سمعت المحكمة شهادة محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، حافظ عفيفى ، محمد شفيق ، ومحمود فهمى ، وحسين سرى ، رضا عقدة وأحمد عبد الحليم العسكرى كما سمعت أقوال على المنزلاوى وعبد الفتاح يحيى وابراهيم فهمى كريم وكشفت شهادات الشهود عن كثير من المخازى كما كشفت الدوسيهات والملفات عن فضائح لايسطيع القلم وصفها وكان للأستاذ عبد الرحمن الببلى - كما قالت السياسة - أكبر الفضل فى كشف

خباياها فكان يقضى الايام والليالى وهو غارق بين أكداسها باحثا منقبا بهمة لا تعرف الكلل ، حتى استطاع أن يخرج منها من المخازن ما رأى الناس ، وشهد الرأى العام . . وقد أبلى بلاء حسنا فى الدفاع عن حفى محمود محامون بارزون فى مقدمتهم ابراهيم الهلباوى شيخ المحامين ، سلامة ميخائيل ، محمد كامل البندارى ، محمد توفيق خليل ، سابا جبشى : هؤلاء الذين تتبعوا القضية منذ بداية تحقيقها ، وانكبوا على دراستها ، وتقلب أوراقها ، وملفاتها شهورا استنفدت منهم جهودا جبارة لا يستطيع الانسان الا أن يحنى هامته أمامه : انهم - أى هؤلاء المحامين الكبار - لم يكونوا يدافعون عن حفى محمود وحسب ، وانما كانوا يهاجمون نظام حكم بأكمله ، كانوا يهاجمون نظام اسماعيل صدقى ووزارة عبد الفتاح يحيى . كانوا يهاجمون دستور سنة ١٩٣٠ وكل ما بنى على أساس دستور سنة ١٩٣٠ وبرلمان سنة ١٩٣٠ وكانوا يريدون - بأى ثمن - إسقاط هذا النظام على رؤوس أصحابه ، والمتنفعين به ، ومن الناحية الأخرى لم يكن المحامون الذين تولوا المرافعة عن عبود باشا ، وابراهيم فهمى كريم ، وعلى المنزلاوى ، يريدون أن يزجوا ، بحفى محمود الى أعماق السجن وحسب وانما كانوا يدافعون عن نظام اسماعيل ووزارة عبد الفتاح يحيى كما كانوا يهاجمون حزب الأحرار الدستوريين ، خصمهم الاوحد فى هذه القضية !

وكما أبلى فى الدفاع محامون بارزون ، أبلى فى الهجوم أيضا محامون بارزون على رأسهم وفى مقدمتهم : مرقس فهمى عن أحمد عبود ، أحمد رشدى عن ابراهيم فهمى كريم : وهيب دوس عن على المنزلاوى : وكان ابراهيم فهمى كريم قد ادعى مدنيا - فى قضيتى نزاهة الحكم - بقرش واحد بصفة مؤقتة ، وكان على المنزلاوى قد ادعى مدنيا بخمسة آلاف جنيه ، أما أحمد عبود - وهو رأسمالى كبير - فقد ادعى مدنيا بعشرة آلاف جنيه وكانت التهمة الموجهة الى حفى محمود انه اهان وسب هيئة نظامية وهى مجلس الوزراء الحال ، بأن نسب اليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير انه يتستر على تصرفات مخالفة للقانون وقعت من بعض الموظفين وانه يحارب من يسعى فى كشف هذه التصرفات وانه فيما يأمر بتأليفه من لجان لتحقيق بعض المسائل لا يقصد اظهار الحقيقة وانما يبنى اشباع غايات شخصية وسياسية وان عهده سيىء ، غاية السوء . والحريات فيه مقيدة تأبأها أبسط مبادئ العدل والقانون ، وان المتهم حفى محمود بك فقد علنا أعمال الوزارة وتجاوز فى ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة ، كوصفه أياها بأنها لا تقدر كرامة الحكم ولا مصلحة مصر ، وأنه نعت الوزارة بالقذارة ، والاحتقار وانه قذف موظفا عموميا ، هو عبد العظيم راشد باشا وزير الأشغال ، بسبب أداء وظيفته بأن أسند اليه كذبا

وبسوء نية وابتغاء التشهير أهورا لو صحت لأوجبت احتقاره ، عند أهل وطنه ،
ونفس التهمة وجهت الى حفنى محمود بك تهمة القذف فى حق على المنزلاوى بك
وابراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات حاليا ، والأشغال سابقا ، وكذلك
اتهم حفنى محمود بأنه قذف وسب أحمد عبود باشا ، وأهان مجلس الوزراء . .
فرمى الوزارة بالضعف وقلة الحزم ، والمحاباة وعدم النزاهة .

● فى قضيتى نزاهة الحكم ، تبارى النائب العام ورجاله ونوابه مع
المحامين عن المتهم ، والمحامون من المطالبين بالحق المدنى فى اظهار عبقرياتهم ،
وكفاياتهم القانونية والأدبية ، وذلك لأن رأى العام كان يتتبع بشغف كل
ما يقال فى جلسات المحاكمة ، لا عن طريق الاذاعة والتليفزيون اذ لم تكن الاذاعة
قد أصبحت يومئذ شعبية ، كما ان التليفزيون لم يكن قد وجد بعد ، وانما عن
طريق الصحافة ، التى كانت تفرد يوميا الصفحات الكثيرة لنشر كل ما يدور فى
جلسات المحاكمة ، وكان أى محام فى هذه القضية أو النائب العام ، أو أى أحد
من رجاله ، يحرص على ان يترافع - على الأقل - ثلاثة أيام ، أو أربعة أو حتى
خمسة ، فى الصباح وفى المساء لساعات عديدة فى كل فترة من فترتى الصباح
والمساء ، كما كان يحرص على أن تكون مرافعته قطعة أدبية قانونية تصلح ان
تدرس فى كليات الحقوق فى أى جامعة من الجامعات وكان على رأس المحامين
الذين جذبوا انتباه الجمهور بمرافعاته ومناقشاته مع هيئة المحكمة ، أو مع
ممثلى النيابة ، أو مع الشهود الذين كسبوا احترام الجميع ، احتراماً ما بعده من
احترام ابراهيم الهلباوى وابراهيم الهلباوى (٣٠ ابريل ١٨٥٨ - ٢٠ ديسمبر
١٩٤٠ ظاهرة سياسية وقانونية يكاد ينفرد بها تاريخنا السياسى ، والقانونى .
انه احد تلاميذ الامام جمال الدين الأفغانى ، واحد قادة الصف الأول من أولئك
الذين لعبوا أخطر الأدوار فى النصف الأخير من القرن ، التاسع عشر ، والنصف
الأول من القرن العشرين أمثال سعد زغلول وقاسم أمين ، ومحمد عبده وغيرهم ،
وغيرهم الهلباوى شيخ المحامين - بلا جدال - وأول نقبائهم وأبرز بناء نهضة
مصر فى مصر منذ أن كانت المحاماة ، مهنة غير معترف بها ، وكان من يمتهن
المحاماة لا لا تقبل شهادته فى المحاكم !

قضيتا نزاهة الحكم كانتا عنوانين بارزين على خلود القضاء الواقف والقضاء
الجالس فى مصر . . كما نرى فيما يلى :

الفصل الرابع

قضاة مصر ومحاموها مفخرتان لمصر

وتاريخ المحاماة في مصر بل في العالم كله ، لم يعرف محاميا ارتفع بالمحاماة ، ورفعته المحاماة الى القمة كما كان الامر ، بالنسبة لابراهيم الهلباوى ، كما أن تاريخ المحاماة ، في مصر ، بل في العالم كله ، لم يعرف محاميا تحمل كل ألوان الظلم والاضطهاد وقسوة الحياة بسبب امتهانه للمحاماة كابراهيم الهلباوى : لقد تراءى ذات يوم لابراهيم الهلباوى ، ان واجبه كمحام ان يقبل مهمة المدعى العمومى فى قضية دنشواى (١٣ يونيو ١٩٠٦) : لم يتردد فى معاداة الراى العام ، الذى كان يتعاطف مع المتهمين فى تلك القضية : لم يخش معاداة الجماهير له ، وسخطها عليه واحتقارها اياه ، حتى ليطلق عليه الشعب جلاد دنشواى وفى ذلك الوقت يقول شاعر النيل ، وهو يخاطب الهلباوى :

انت جلادنا فلا تنس انا قد لبسنا على يدك الحداد

ولم يكن الرجل ليستطيع بعد موقفه من قضية دنشواى أن يشهد أى احتفال عام أو حتى محاضرة عامة ذلك ان شباب مصر وقتئذ ، كان يتتبعه فى كل مكان يذهب اليه ويطلق وراءه « الحمام » اشارة الى حادث دنشواى حيث كان الحمام احد الأسباب التى أدت الى وقوع ذلك الحادث لأن بعض رجال الجيش البريطانى كانوا قد ذهبوا الى دنشواى لصيد الحمام : يحارب الرجل محاربة عنيفة حتى ليكاد يغلق مكتبه بعد ثلاث سنوات قضاها فى أعقاب الحادث . يتخرج ، أصحاب القضايا من الذهاب اليه رغم معرفتهم الأكيدة بقدرته الفائقة كمحام . . . يعرض عليه البعض منصب مستشار فى محكمة الاستئناف ويوشك أن يقبل المنصب بعد أن اشتدت الحرب الشعبية ضده ولكن امرأة ريفية كفيفة البصر - كما يقول مؤرخ الهلباوى الأستاذ عبد الحليم الجندى - ردت عن التفكير فى العمل بالقضاء وترك ، المحاماة قالت له ، وقد ذهبت للقاءه لقد

سمعت في فناء المحكمة انك سوف تلى القضاء في محكمة الاستئناف ولكنى اقول لك انه يوجد في مصر الآن أربعون مستشارا ، سوف تصبح اذا ما قبلت التعيين واحدا منهم أما في ميدان المحاماة فلا يوجد الا محام واحد هو ابراهيم الهلباوى .

ويقتنع المحامى الكبير بمنطق الريفية الكفيفة البصر ويستمر في المحاماة ولا تمضى سوى فترة قليلة ، زادت على السنوات الثلاث قليلا الا ويصبح الهلباوى - من جديد - محامى القضايا الوطنية الكبرى : يترافع في قضية بطرس غالى باشا : ويكون أبرز المحامين ، عن المتهم ابراهيم ناصف الوردانى ، وكان الرأى العام كله مع الوردانى وعندما يتحول الهلباوى الى الجانب السياسى فى القضية يجعل رئيس المحكمة الجلسة سرية ، وتكون الكلمات التى أنهى بها الهلباوى مرافعته مخاطبا المتهم من أجمل الكلمات، وأكثرها روعة حتى ليحفظها كثيرون أثناء الشعب ويرددونها فى كثير من المحافل ، ثم يترافع فى قضية مقتل انسيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم ، العام للسودان - وهى قضية كان الرأى العام كله ، الى جانب المتهمين - كما يترافع فى كل القضايا الوطنية حتى تلك التى كان المتهمون فيها من أحزاب سياسية ، يختلفوا بها بل ويحاربها حزبا - وتنزل بالمحامى العظيم فيما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أزمة اقتصادية عنيفة يستدين بسببها مئات الألوف من الجنيهات ولا يصبح - كما يقول الاستاذ الجندى - لابراهيم الهلباوى من بضعة آلاف الأفدنة ، التى كان يمتلكها فدان واحد ، ولا من سراياه فى جاردن سيتى حجر واحد . . . لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين ورسا مزاد السراى على الخاصة الملكية . أراد سعد زغلول - وهو خصمه السياسى - قبل رسو مزاد السراى أن يحفظ للأسد ، عرين الأسد ، بشراء المزار له فأوفد اليه فتح الله باشا بركات يرجوه أن يقبل تدخله فى المزاد فشكر لسعد ، ولفتح الله بركات وأصر على الا يفعل فلم يفعل ! ويقف فخر المحاماة ذات مرة أمام المحكمة مترافعا عن نفسه فى قضية تخص بيته ، الذى يراد نزع ملكيته منه فيقول، والدهموع تملأ مآقى هيئة المحكمة : يقول ابراهيم الهلباوى الذى طالما صال وجال فى ساحات المحاكم : انه جاء الى المحكمة لانه يعرف انه اذا انهزم فى كل مكان فقد تعود النصر فى المحكمة ، وانه اذا لم يبق له دار فانه باق فى دار العدالة التى ساهم فيها أكثر مما ساهم أى انسان : لا يلتمس ان يسكن ولا يلتمس أن يرحم ولكنه يطلب العدل من دار العدل . . .

وفى قضيتى نزاهة الحكم ، يطلب الاستاذ حفى محمود - المتهم رد رئيس المحكمة ، ويغضب رئيس المحكمة من طلب الرد ويعتبر هذا الطلب ماسا بكرامته . وينتهز محامو خصومه الفرصة ، فيتهمون حفى محمود بأنه وقد كان متهما بالقذف فى حق بعض الوزراء ، والكبراء ، فقد أصبح اليوم - وبعد

طلب رد رئيس المحكمة - متيها بالقذف في حق القضية ٠٠ ويقول ابراهيم الهلباوى وهو يرد على طلب الرد فيرتفع بالمتهم الذى طلب رد رئيس المحكمة ؛ ويرتفع برئيس المحكمة ، الى أعلى عليين يقول الهلباوى متحدثا عن المتهم حفى محمود : فلما عرضت للمتهم الشبهة فى فاضيه لم ينخلع فؤاده فرقا بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية والعدالة مجردة ، ليطمئن قلبه وقديما وفى سبيل الاطمئنان قال موسى « رب أرني أنظر اليك » قال لن ترانى ولكن انظر الى الجبل ، فان استقر مكانه فسوف ترانى ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ، وخر موسى صعقا ، فلما أفاق قال سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين» فالاطمئنان الذى نشده موسى ، وظفر به هو الاطمئنان الذى نشده حفى وظفر به والذى حصل من حفى حصل من انسان اسمى منه ألف مرة وبالنسبة لمن هو اسمى من سعادة المستشار ، لا مرة ولا مليون مرة ولكن بمقدار الفرق بين الانسان وخالق الانسان ٠٠

وفى العدد الصادر بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٣٥ تنشر « السياسة » على كل صفحتها الأولى ، وكل صفحتها الثانية ، وكل صفحتها السادسة الجزء الأول من مرافعة الأستاذ ابراهيم الهلباوى فى قضية نزاهته وتقدم لتلك المرافعة بالكلمة التالية :

بدأ أمس أستاذنا الكبير هلباوى مرافعته بعد أن طال انتظار الجمهور لها لأن الناس بعد أن سمعوا درر البلاغة التى ألقاها حضرات المترافعين عن حفى بك وجريدة « السياسة » فانتظمت عقدا فريدا صاروا يتطلعون الى جوهره نادرة تكون بواسطة هذا العقد ، وقد ظفروا أمس بهذه اللؤلؤة الثمينة فى مرافعة شيخ المحامين التى يتوج بها مرافعة ابنائه ، وتلاميذه نوابغ المحامين وافذاذهم : بكرت أمس الى المحكمة فدخلت الى قاعة الجلسة وفى ظنى انه لم يسبقنى اليها أحد ولشد ما كانت دهشتى حين شاهدت حضرة صاحب المعالي ولى جعفر باشا وقد تصدر مقعد المحامين يطالع صحيفة الصباح ، وتلفت فاذا سيدات من كرائم العقيلات وآنسات من الأسر الطيبة قد شفع لهن جنسهن اللطيف فى الدخول قبل موعد فتح الباب العمومى وحين بلغت الساعة التاسعة فتحت أبواب القاعة فاذا سيل من الناس يندفع اندفاع الماء طال انحباسه ، وكأنهم جميعا اتقياء ، يسارعون الى العبادة وغزاة يشبون الى الريح ، والغلبة وما هى الا دقائق خمس حتى ملئت القاعة ، ولم يبق فيها موضع وانفق رجال البوليس ، مجهودا كبيرا لكى يذودوا الطامعين عن مجالس المحامين الا من ارتدى شارتهم .

جلت ببصرى فى الحضور فاذا فيهم كثيرون من رجال الصف الأول فى الحياة السياسية ومن العلماء النابهين ومن الشباب المثقف ثم غلقت الأبواب

فاذا من خلفها يربو على من أمامها ٠٠ وفي منتصف الساعة العاشرة دخلت هيئة المحكمة ووقف شيخ المحامين يزين مفرقه جلال المشيب وارتفعت قامته المديدة فكأنما ضربت للحق ، والعدل قبة هو عمادها فسكنت الأصوات وارهفت الأذان ، حتى لا تفوتها منه لحظة وبدأ هو يتكلم ، بصوت خافت ولم يزل يرتفع شيئا ، فشيئا حتى يجلجل صوته ويسمو بمعانيه فنسمو معه الأرواح ، حتى تحلق في عالم روحاني ثم يهبط بها تدريجيا ليرفه عن النفوس بملحة أو طرفة وهكذا انقضت أربع ساعات بين التحويم ، والنحليق ما شعر السامعون بسأم ولا أدركهم ملال ٠٠٠ قال صاحبي لقد كنت وجلا وقلت مم ؟ قال خفت أن تنتهي المرافعة ولما ترتو نفسي فكأنني ظمى ظفر بكوبة ماء مثلج كلما نهل منها نهلة خشي أن تفرغ . قبل أن ينقع غلته .

وتمضى السياسة في تلخيص مرافعة الهلباوى ولكنها بعد أن تمضى في التلخيص فيما يقرب من عمود من أعمدة الصحف اليومية تستدرك قائلة ولقد يضيق بنا المقام ، اذا نحن حاولنا تلخيص هذه القطعة الخالدة من الأدب القانوني فان الخير للقارىء في أن يتلوها كلها حتى لا تفوته من بلاغتها أو سموها شيء لا يغنى عنه التلخيص . يبدأ شيخ المحاماة مرافعته بأن يتوجه بالشكر الى زملائه من المحامين الذين سبقوه لأنهم أراحوه من كثير ولم يتركوا له الا القليل ، ويوضح انه اختار أن يكون آخر من يتكلم عن « السياسة » ، لانه راعى صحته فبدء العراك يحتاج الى قوة ، ويقول ان وجبه أمام زملائه ، بالأخص حضرة النائب المترافع ان يلتزم جانب التواضع والاختصار في الرد على ما أصبنا به من حملات النيابة والمدعين بالحق المدني ، وهذا التأدب مع ذلك - كما يقول الهلباوى ، يقضى بأن أبدأ كلمتي بالشكوى من النيابة لانها تصرفت معنا تصرفا يكاد يكون شادا وشكوانا اليكم انها اتهمتنا بسبع تهم في قضيتين ليه ؟ عملنا أيه ؟ قذفنا وسببنا هيئة الوزارة ، قذفنا وسببنا الوزير الفلاني وهكذا خمسة هنا واثنين هناك : هل هذا تشريع جديد يطبق في قضية حفنى محمود ، وجريدة « السياسة » ؟ الى أن يقول ابراهيم الهلباوى : ماذا كان موقفنا من الحكومة ؟ اتهمناها وبنهناها لغاية اليوم ، ان حكمها كان غير نزيه فقد وجد من تصرفانها ما يدعو الى الريبة في انها تعمل للمصلحة العامة وانها تفضل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة هذه هي التهمة : سب . قذف . سمه ما تشاء وانا مسنمر على هذه العقيدة الى اليوم .

(ابتدأت المعركة من أكتوبر سنة ١٩٣٠ خمس سنوات ونحن نحارب الحكومة ، نقول انها : خربت البلد ولم تراع المصلحة العامة ، أفسدت الأخلاق فكل ما جاء بعد ذلك صورة من هذه الصور ودليل من أدلتها ويقول : ان النيابة تريد التشهير بنا ونحن انما قصدنا الطعن على نزاهة الحكم ، وهذه الوقائع كلها

أدلة على صحة التهم التي وجهناها الى الحكومة فاذا كان فى أى واقعة عشرة أدلة وتبين ان بعضها صحيح ، وبعضها غير صحيح ، فلا يكون ذلك واقعة غير ثابتة وانما دليل من الأدلة ويقول ان التجربة فاسدة بالنسبة للجرائم الاعتيادية وبالنسبة لجرائم القتل ، ولا يمكن للقاضى ان يذهب فى تقدير هذه القضية حسبما ذهبت النيابة لأن التهمة واحدة ، أغرب من هذا أنها شطرت الفعل الواحد الى تهمتين : تهمة قذف وتهمة سب : احنا عايزين معمل كيمياء يفصل دى من دى . . هو فى الدنيا تهم قذف مش سب : السب ابن القذف ، وتضج القاعة بالضحك ولكن الهلباوى يستمر فى كلامه قائلا فيكون تقسيم التهمة الى قسمين سب وقذف من أعمال العبث التي لجأت اليها النيابة : ثم ان النيابة أخفت عن المحكمة أشياء وقدمت لنا لكم عن مقالات معينة : هى النيابة عايزة ترحمنا ؟ أبدا احنا عايزين نعترف بكل شيء : احنا اتهمنا الحكومة بأنها غير نزيهة : اسمعنا النيابة ماتقدمناش الا من نوفمبر سنة ١٩٣٣ كل الاعداد ، التي صدرت من السياسة قذف وطعن فى الحكومة السابقة فلماذا لم تقدمونا من أجل هذا كله : وأقول بان هذا العهد تغير رجاله : كان له رئيس حتى ينسأير ١٩٣٣ وجاء بعده رئيس آخر : سامحتنا من أجل العهد الى فات والاستاذ وهيب دوس يقول دول ناس شتامين ما فيشن الا مادة ش . ت . م . ويقول الاستاذ وهيب دوس : ما أنت بتقول انكم بقالكم أربع سنين ويقول الاستاذ الهلباوى : احنا قلنا اننا شتامين يا وهيب سامحتنا النيابة عن عهد اسماعيل صدقى ولم يصعب عليها الا عهد عبد الفتاح : ليه مطاعنا مرتبطة كلها ببعض . الوزارة دى مشبوكة بدى ، فكل ما جاء فى جريدتنا متعلق بعضه ببعض فاختيار الوقائع واقتطاعها ليس من حق النيابة بل من حق المتهم الحاضر أن يقول ان النيابة أخفت عنكم أشياء من مصلحتى أنا :

شوية برسيم أخذها المنزلوى . . عشرة خمستاشر نحلة خدتها المنزلوى .
هاتوه حفى محمود .

عبد الفتاح يحيى اشترى أطياف أبو حمص ده سب وقذف امال ، الدواهى ،
المتلثة دى سبتوها ليه ؟

قبل ان يتولى عبد الفتاح باشا يحيى الوزارة قلنا ان هذا الرجل الشريف الذى تربى فى حبوحة النعمة جرفه العهد البائد : تعرفوا ليه : عملوا شركة ملاحه أعطتها الحكومة اعانة لنقل الركاب تعرفوا هذه مخالفة حتى ادستوركم لأن الوزير ، لا يجوز له الاشتغال فى الأعمال .

وعندما يعترض وكيل النيابة طريق الاستاذ الهلباوى قائلا :
دا غير القضية المطروحة أمامكم ؟

الهلباوى : أنا لا آخذ اذن منك أنا أنرفع على كفى . . لا ، لا . .

رئيس المحكمة : تناولها التحقيق

الهلباوى : « ان شا الله ما تناولها : القانون الى كان بيقول الدليل يقدم فى خمسة أيام راح فى جهنم . »

الرئيس : هو يقول ان المسألة غير داخله فى التهمة .

الهلباوى : أنا أدخلها « ضحك » آمال احنا بقى لنا أربعة شهور بنعمل ايه ؟

الرئيس : طيب اذا كنت تسمح : بالاختصار . . . بلاش أسامى .

هلباوى بك : طيب بلاش أسامى هم شتمونا بالاسامى ما خللناش !

وعن واقعة التحقيق مع المتهم حفى محمود فى يوم العيد يقول الهلباوى : فى أيام العيد تقفل دواوين ، الحكومة ومصالحها لأن للموظف حق التمتع براحته وزيارة موتاه ، والأنس بأهله والمحكمة تقفل والبنوك تقفل والنيابة تقفل الا للمحادثات الطارئة ، لعلاجها ، وكنا فى ٢٦ مارس ، وحوادثنا تبدأ من نوفمبر ، فكنتم فى ولما قلنا ليه قالوا المحقق له الحق : صحيح حضرة الرئيس له أن يخرج واحدا من الجلسة لكن هل يقبل ان يأتى لواحد قاعد فى غاية الأدب ويقول : طلعو هذا بره ، المدافع تضرب فى كل ناحية ايدانا بالعيد : يوم مبارك ، ليس يوم سؤال ، وجواب : فاذا شكونا من هذا والدموع تذرف من عيوننا أفلا توافقونا على أنه اسراف فى التصرف : المحكوم عليهم بالأعدام ، لا ينفذ عليهم الأعدام فى أيام العيد ، واذا نفذ فى هذه الأيام المباركة اعتبر جريمة . . المجرم ، له الحق فى التمتع بهذه الطمأنينة وهو قاتل ، وحفى محمود لا يتمتع بها ، واذا وقع هذا من أمين الدعوى العمومية المثل الأعلى لموظفيه ، ومروسيه أفلا يجوز لنا أن نشكو . . بل لنا الحق ان نبكى ماذا كان يجرى ، لو أن التحقيق تأجل لبعد العيد هل السماء ، كانت ستنطبق على الأرض أبدا ولكن الاضطراب الذى فى نفوسهم هو الذى فعل هذا : هذه خدمة للجبروت والظلمة للتحقيق فى المعنى القديم الذى نعتقد أنه انقضى عهده : أؤكد لكم أن هذا العمل لم يشرف النيابة مطلقا لأن حفى من أكبر العائلات وشقيق رئيس حكومة سابق ، ورئيس حزب «متأسف جدا أن يذاع هذا عن النائب العمومى ، وهو رجل فى أعلى كرسى فى القضاء ومن الشببية التى مازلنا نفخر بحصافتها ونبلها وأن نثير هذه الشكوى فى الصحف : «ويقول الهلباوى : أن قضية دريفوس قعدت ١٧ يوما بينما قعدت القضية دى قعدت شهور طويلة ومين عارف اذا كنا حانخلص الشهر ده والا حنقعد لاكتوبر الجاى : قلنا أن هذا لم نكن نرجو أن يحصل من النيابة كل هذا أمنية صغيرة ، أن فخر القضاء المصرى هو طريق ترقبه ومحافظة على المساواة : كنت أتمنى ان عبد الفتاح باشا وابراهيم فهمى وعلى المنزلاوى وعبد العظيم باشا

لسه فى الحكم كبت أتمنى فى أن يتم شرف القضاء بأن يحكم فى هذه القضية وهم فى مناصبهم : آه لو تم ذلك لكان من أجمل المعانى والآثار ، كان دليلا على أن القضاء أنصف أحد الرعايا على هؤلاء الحكام العظام .»

وفى نهاية الجلسة الأولى وقبل الاستراحة يقول :

لو كنا عايزين ، الحكم ، كنا خدناه من زمان واذا كنا عايزين الحكم فأنما لنرد على الأمة أموالها ، وكرامتها ، اذا رغبنا فى الحكم انما نتقدم اليه كما يتقدم عسكرى طولبات الحريقة اذا رأى الناس ، جرى وترك عقله ليخلص أهل البيت من هذه الكارثة .

هذه هى عقيدتنا وهذا الذى من سبيله تجرعنا ما تجسرنا والحديث يقول : « النار حقت بالشهوات والجنة حقت بالمكاره . »

وبعد الاستراحة استأنف الهلباوى المرافعة بقوله : الدليل ، اما أن يقبله القاضى واما ألا يقبله : والقاذف اذا استطاع أن يثبت انه كان منتقدا ، فلا عقاب عليه ، ويظهر أن حضرة النائب من رأيه أن القاذف لا ترفع مسئوليته الا اذا ثبت قذفه ثبوتا تاما ، والا لا يقبل منه : هذا رأى النائب والمدعين بالحق المدنى ولكنه رأى تمجده البهامة والمصلحة العامة ، والفائدة من الصحافة ، وحفى قدم أدلته ، قولوا لنا فيم تشتغلون من فبريرا الماضى : نحن نشتغل الآن لاثبات هذه الأدلة : صحيحة أم لا : ان الصحفى اذا وصله خبر ، جاب له محكمة وبوليس علشان يحققه ، هذا تعطيل للصحافة : يكفى القاضى لحماية الصحفى ، أن يثبت أنه عندما نشر كان يعتقد بصحة ما نشر : هذا هو كل ما يطلب من الصحفى . . ومركز الصحفى كمركز الطبيب الذى يقتل مريضا أثناء عملية جراحية يكفى أن يثبت للقاضى انه كان حسن النية ، أما اذا ثبت انه كان مخطئا ، متعمدا فهنا تختلف النتيجة فمركزى وأنا فى مهمة عامة فى حكم التقديس ، اذا جاءنى خبر ، ورأيت محتمل التصديق واعتقدته فلا عقاب على نشره . .

ويخصص ابراهيم الهلباوى جزءا كبيرا من مرافعته ليزيح الستار عن كثير من أسرار تاريخ حزب الأمة وتاريخ حزب الأحرار الدستوريين الذى هو امتداد ، لحزب الأمة ومن بين ما ذكره : ان صحيفة « الجريدة » التى كان يصدرها حزب الأمة قد أوشكت على الافلاس وان محمود سليمان باشا ، وعلى شعراوى باشا قد دفعوا ستة آلاف جنيه ، وان الآلاف الأربعة الأخرى قد أصبح دفعها واجبا على عدد من المحامين الشبان الذين ينتمون الى الحرب وان الهلباوى وعد هو وزملاؤه بدفع ذلك المبلغ حتى ولو نبيع « حلق النسوان » كما يروى الهلباوى

فى مرافعتيه بعض أسرار ثورة ١٩١٩ ومواقف عبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ومحمود سليمان ومحمد محمود ، ويقول من هو أول من كان على رأس أول شرارة اندلعت لتحرير الأمة ؟ ويرد قائلا حزب الشتاميين ، حزب الوقحاء ، حزب الأراذل برضه حزب الأمة ، اجتمعوا وأول نداء أصدره كان بالاعتراض على نظام الحماية رفع راية سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ويعتبر ما قاله الهلباوى بحق - فى مرافعته - عن تاريخ الأحزاب المصرية قبل وأثناء ، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ من الأسرار التاريخية التى لم يكن كثيرون يعرفونها من قبل ، وتنتهى مرافعة اليوم ، الأول ، ولا يكون الهلباوى قد أنهى حديثه عن الأحزاب المصرية ، كلها ، وعن حزب الأحرار الدستوريين بصفة خاصة وينتقل الاستاذ الهلباوى للأفصاح عن دسيسة رخيصة قام بها خصوم المتهم فى المحكمة وهى الايقاع بين المحامين الذين تولوا الدفاع عن حقنى محمود ، من خصومه السياسيين . ويقول الهلباوى : هذه السعاية كان يجب أن يترفع عنها كل دساس مهما انحطت أخلاقه ثم يقول : انتم جايبين أمام القاضى وجايبين الى كنتم بتطعنوا فيه امبارح علشان نساعدكم ، هذا دس كنت أرجو أن تترفع عنه ، المحاماة ، هؤلاء الزملاء ، الذين تفضلوا بالدفاع معنا من خصومنا قد جرحتهم المحاكمة ، خد بالك يا سلامة بك : خد بالك يا سابا بك ، خد بالك يا عبد الرحمن بك دول خصومك فلا تدافع عنهم : هل هذا كلام يقال . . ومع ذلك يقولون انهم شرفاء . . ولو لم تكن لكم جريمة الا هذه لكفى ، لعن الله الفتنة ومن أيقظ الفتنة .

هذه الدسيسة والحمد لله لم تجد عند نفوس اخواننا كما كان الخصوم يتوهمون ، بل بالعكس ، كسبنا هؤلاء الزملاء وأصبحوا لنا أصدقاء ، فأنا أقدم حبة شكر لهؤلاء الذين أثاروا هذه الفتنة « ضحك » : نحن فى عهد فتنة زى الجماعة الى مركب بتغرق هذا يتعلق فى ده ، وده فى قرعة ده وهكذا « ضحك » ولكنهم أساتذة بارعون فى هذا الفن ، أتمنى أن هذا التفوق لا يصاب به أحد من أبناء مصر : أرادوا أن يوقعوا بيننا وبين الوفد فقالوا ياما شتمتم الوفد ، ليه كده ، عشان جرائد الوفد ، لا تكتب عنا شيئاً . . يذكرونهم بالماضى ويحيون فى قلوبهم الحقد ، والضعينة زى الضرائر ، لما الواحدة تقول لجوزها خد بالك من بنت كانت بتقول عليك كيت وكيت « ضحك » قالوا انهم يعتقدون فى الوفد عقيدة تجعلهم لو جاءوا الى المحكمة لخلعوا رداء المحاماة ونزلوا لمحاربته . هكذا قال الاستاذ وهيب دوس وهو أخف زملائنا محامى المدعين ، وقد ذكرتني هذه العبارة بأبى دلالة الشاعر الظريف ، فقد كان يوما فى حرب والقائد الذى كان فى حاشية أبى دلالة ، قال أنا مش عايز حد يهرب : كل واحد يطلع الحرب حتى أبو دلالة ولما جاء دوره انتظر خصمه ان يشهر عليه سيفه ، لم يفعل بل أشار اليه ان يتقدم وقال له : أنا ذنبى آيه : عليك بالحكام ، فقال نأكل عيش

وملح وأكلوا ، ولما عاد سئله قومه ماذا فعلت قال هزمت خصمى قالوا : كيف ؟
قال أهو كل مايجب يطلعونى له وأنا كمان أتطوع للوفد اذا جاء للحكم ، وخرج
وهيب بك يحاربك قلن أخرج له «ضحك» ..

وكان وهيب بك دوس قد قال ضمن مراقبه : يكفى دليلا على أن السياسة
لم تترك أحدا لم تسبه ، ان تراجع مجموعاتنا منذ صدرت لنجدها تقول فى
معرض كلامها عن الاستاذين سلامة ميخائيل ، وتوفيق خليل المحامين المترافعين
عن حفنى محمود : ان الوفد وشيوخه ورجاله جانحات أرسلها الله على المصريين
كما أرسل الجراد والقمل ..

وقد رد الاستاذ سلامة ميخائيل : ان حفنى محمود لم يطلب منى أن أترافع
عنه بل أنا الذى عرضت عليه ان اشترك مع زملائى المحامين فى الدفاع عنه
وأما عن المطاعن التى وجهتها السياسة ضدى فقد رفعت بشأنها دعوى جنحة
مباشرة على جريدة « السياسة » ولكن بعد أن سرت فى القضية ردحا من الوقت
اقتنعت بأن مثل هذه المطاعن هى فى الواقع من مستلزمات النضال السياسى ،
والكفاح الحزبى لا فى بلدنا فقط بل فى جميع البلاد ، التى تتمتع بالحريات
الدستورية .. ولذلك تنازلت عن القضية .

ويقول الاستاذ الهلباوى : قالوا أيضا اننا طعنا على القضاء ، هذه دسياسة
كبيرة ، خاب سعيهم مع سلامة والوفد فأرادوا ان يوقعوا بيننا وبين المحكمة :
أرايتم هذه الدسياسة الساقطة : الدينثة .

قالوا : انتم رددتم ، القاضى وأؤكد لكم اننا أول من أسف لتخلى حضرة طاهر
بك محمد هذا القاضى النزيه ، كل ما فى الامر ، اننا تصورنا فى قرار المحكمة
الخاص بالشهود ابداء لرأيها فلجأنا الى هذا الحق المخول لنا ونحن مكرهون ،
وليس حفنى أول من فعل ذلك وانتم تعلمون كيف أن فرعون لما أراد أن يحارب
موسى أهلك الله فرعون وأصحابه : كانت هذه أولى بأن تكون أكبر معجزة ولكن
موسى قال لربه : انصرنى انصرنى بأخى ليساعدنى ، ويشد أزرى . قال ربه
أن ميزان العدل ليس ظاهرا فى الدنيا ، « فلما جاء موسى لميقاتنا ، وكلمه ربه ،
قال رب أرنى انظر اليك » قال لن ترانى ، ولكن انظر الى الجبل فان استقر
مكانه فسوف ترانى فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا ، وخر موسى صعقا فلما
أفاق قال سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين » .

سيدنا موسى كان نبيا ، ورأى المعجزة ، فى برزخ السويس وأقل ما يمكن
أن تدل عليه هو وجود الخالق العادل ، فلما جاء الى مدين وقع كما وقع حفنى

محمود هذا الذى وقع من حفى وقع من أعظم منه وقع من سيدنا موسى فلما وقع موسى قال ثبت وحفى محمود قال : ثبت .

ويخاطب الهلباوى القضاة قائلا :

لا حفى أحسن من سيدنا موسى ، ولا انتم اكبر من رب موسى : أنا لا اريد ان ابين أن حفى لم يشك مطلقا فى عدل القاضى ، وإنما كانت الظروف السيئة التى دفعته الى هذا .

ويقول ابراهيم الهلباوى - وأنا لا اريد من الاطالة فى النقسل من مرافعة ابراهيم الهلباوى الا كشف الستار عن كثير من اسرار سنوات ما قبل الثورة - يقول انهم لم يكتفوا بأن يوقعوا فى نفس القاضى هذه الأسباب بل تصدوا الى مقام العرش :

قالوا : دول ناس لا يعرفوا الأدب .

ويقول الهلباوى ضاحكا : هات لى أبو معشر بتاع مرقس : وتضج القاعة بالضحك ، ويقول رئيس الجلسة : ما هو عندنا !

ويقول الهلباوى ، قال محمد باشا محمود فى عريضته الى جلالة الملك : « ارفع الى مقام جلالتيك السامى اسمى عبارات اجلالى واخلاصى ، قالوا : ازاي ما تقولش فى الآخر : خادم جلالتيك المطيع : محمد محمود لم يقل ارفع لجلالتيك بل قال ارفع لمقام جلالتيك ، شوفوا التقديس ؟ ! لم يجروا على ذات جلالة الملك بل أشار الى مقامه الرفيع : لم يقل أقدم ، بل قال أرفع : أنا فى الأرض وانتم فى السماء ! هل توجد عبارات اكبر أدبا ، وتهذبا من هذه العبارات :

والانجليز أكثر من يحافظون على التقاليد فكانوا يجيئون الى منصة القضاء ، وهم يرتدون الطرطور ، وفروة الأسد أو النمر . . . ليوجدوا فى نفوس المتقاضين الرهبة اللازمة ، ثم عادوا فلبسوا لباس المصارعين فكل هذه الألفاظ لا تقدم ولا تؤخر وقد نسي الاستاذ أيضا : ان الحرب العالمية هذبت هذه التقاليد فبعد ان كان الناس يذهبون ، الى الحفلات « بالاسموكنج » والردنجوت ، أصبحوا لا يتقيدون بهذه التقاليد وبكره يلبسوا « بشت » الفلاحين .

كان ملك الانجليز - هكذا يقول الهلباوى - راكبا فجاء احد الفلاحين ووضع رجله على الرفرف وهز يد الملك قال له « هاو آريو » . ولم يغضب ملك الانجليز ،

بل سره أن تكون في رعيته هذه الروح السامية : لم يكفكم ان توقعوا بين القضاء وبيننا فجتتم توقعون بيننا وبين جلالة الملك في مذكرتكم المطبوعة وسأريكم أنكم الذين وقعتم في هذه الجريمة . ويقول رئيس الجلسة : مفيش لزوم ، ويقول الاستاذ محمد كامل البنداري : لو كنت في مكان النيابة لكنت أشرت بمصادرة هذه المذكرة ، اذاي النيابة تركت هذه المذكرة توزع : ويقول الرئيس : هو لم يتراجع بها . ويقول الهلباوي يقول زملائي عن العهد الماضي انه العهد البائس ، ويقول البنداري : البائد ويقول الهلباوي البائد أو البائس كله زى بعضه : قلت في التحقيق مع الوزير انه لم يحدث في سراي النيابة ولكن في سراي وزارة الأشغال وأقول هنا انه في سنة ١٩١٦ رثي ان يعقد المجلس الحسبي برئاسة وزير الحقانية فقال المستر بريد « يحيى باشا ابراهيم علي رأسنا وعيوننا وانما يجب ، ان يأتى ، الوزير ، الى هنا ، ويجلس معنا » صدقي باشا يقول اننا تغيرنا عليه لاننا كنا نؤيده وانقلبنا نحاربه ، وأقول ان صدقي حضر مشروع الدستور في وزارته وكنا قد أخذنا كلمة منه بأن الدستور لا يعدل وجاءنا عبد الحميد بدوى رسولا يأخذ رأينا ومعه صورة المشروع وتفاوض مع محمود باشا عبد الرازق وهيكلك بك وحافظ باشا عفيفى ، انتهت بأن الحزب لم يوافق على هذا المشروع : ليه ولاننا لم نكسب شيئا من حركتنا منذ سنة ١٩٢٠ الا الدستور ، ومعنى الدستور اننا أصبحنا أمة رشيدة مسئولة ، عن حكم نفسها بنفسها ، ونحن معتبرون بين الأمم « النصف حرة » ونحن أشد الأمم احتياجا الى تقديم البرهان على اننا بلغنا سن الرشد وليس أقوى من أن يكون لنا دستور يعطى الأمة حريتها فهدم الدستور ، أكبر كارثة أصابت مصر ، لانها حالت بينها وبين ان تقدم للأمم الأخرى برهان كفاءتها .

ويقول الهلباوي ان دستور اسماعيل صدقي ، قصقص حقوق الشعب بل اغتصب حقوق الشعب ، وان الدستور حق لا منحة .

ثم يقول : سواء كان الدستور منحة ، أو حقا ، لا يجوز لك أن تسلبنى حقا من هذه الحقوق ، التى رتبها الدستور لى والا كنت مجرما أثيما : ثرنا على الدستور الجديد ولم نعترف به وكان هناك مسألة يمكن أن نصطلح بها مع الوزارة ، والواقع انى محرج جدا ، لأن جلالكم ومقامكم يمنعنى من الكلام ، يا حضرات المستشارين نحن اتفقنا معهم على تعديل قانون الانتخاب وكنا نرى ان جمهور الأغلبية لا يزال أميا ولذلك فكرنا فى جعل الانتخاب من درجتين وأول شرط من شروط المعاهدة التى جاء فيها محمد محمود انها لا تسرى الا اذا أقرها البرلمان ، ومعنى هذا انه لم يتكلم مع الانجليز فى شيء من قانون الانتخاب فاذا كنتم تريدون عمل هذا الاصلاح فلماذا يتناول اصلاحكم البيت كله فتهدمونه هدماء مطلقا ، وتقولون انه تطور ! ثم هذا التطور ، هل يكون برضاء الأمة أم

تكرهونها عليه ، قالوا بكره تشوفوا : قلنا طيب : كان الانتخاب القديم الذى حضرناه ان كل دائرة يرشح فيها أكثر من واحد ، اما أن رشح فيها واحد فلا يكون انتخاب بل سموه بالنحوى التزكية والى يعملوا قانون الانتخاب الجديد ناس أذكيا عارفين ان الوفد ٨٠٪ واحنا نصف فى المائة (ضحك) .

ويقول الهلباوى ، أنا عارف ما هم بيتقولوا كده ، وما دام الوفد والاحرار مضربين يبقى فاضل الحزبين الشقيقتين (الشعب والاتحاد) : وعليه يا حضرات المستشارين وصاروا يجيبوا الناخبين بالقوة .

ويشرح الهلباوى بعض الأساليب ، التى استخدمها اسماعيل صدقى فى الانتخابات وكيف أصبحت الانتخابات تجري فى ثلاثة أيام بالرغم من انه انقص عدد الدوائر من ٢٣٠ الى ١٥٠ وما فيش معارض ولا منافس لحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، كل ده علشان يوزعوا قواتهم وآلياتهم والى يقول «بم» يدوله على دماغه ! لانهم يريدون أن يحكموا بالحديد والنار .

وبعد الاستراحة يعود الهلباوى ليرد على ما قاله ، المدعون ، بالحق المدنى من اننا تعلمنا السب والقذف وان د . طه حسين ود . هيكل هما اللذان زرعا فى الشباب بذور هذا القذف .

ويدافع الهلباوى عن مدرسة الجريدة : لطفى السيد وتلاميذه هيكل وطه وتوفيق دياب وعبد القادر حمزة وعبد العزيز البشرى وعلى عبد الرازق ، ومحمود عزمى : كل كتاب مصر تتلمذوا على الجريدة وعما قريب يكون للسياسة معهد لأن أعظم كتاب الشرق تخرجوا منها .

ويقول الهلباوى هذه كلمة أوجهها تحية لهؤلاء الأفاضل حتى لا يظنوا ان الأمة غمطت حقهم : طه كان حائقا جدا قال لى حتى وهيب الذى اذا كان فى لفته ما يفخر به فهو مدين به الى مجالسنا ، وهيب الذى كان من أكبر انصارنا : قلت له : لاتغضب فنحن فى محنة . قالوا : أنتم أفسدتم أخلاق الموظفين لانكم استعنتم بهم على نشر فضائح رؤسائهم وان هذه جاسوسية . لا ، هذه ليست جاسوسية وانما هى جاسوسية مقدسة : هى أول من أسس الأخلاق الفاضلة . وعنوان حضارة الأمم دى ، الصحافة ، وأساس رقى الصحافة القيام ، على المصالح العامة . وهذا يقتضى ان يكونوا أول المصادر ، لما يجرى فى البلد فاذا لم يتصلوا ، بهذا أو ذاك ما استطاعوا ، أن يفعلوا . ان التنقيب فى أعمال الموظف وكشف عوراته من أقدم الواجبات .

وليس الموظف معصوما من الخطأ ، الحكومة عندها أكبر جيش من الجواسيس ولكن اسمهم مفتشون أو ليست أعمال هؤلاء المفتشين ، جاسوسية واجبة لخدمة المصاحبة العامة : الجنرال كلايتون الذي كان أخيرا من أكبر وزراء انجلترا كان رئيس قلم المخابرات . الحكومة عندها آلاف من الجنيهاات اسمها المصاريف السرية ، وعندنا أكثر من نصف الجيش بوليس ملكى فى ديوان المحافظة الكائن بجوارنا الآن .

ويقول الهلباوى : اذا لم تعتمد « السياسة » على ما تستقيه من الأخبار فلا تستطيع أن تعمل شيئا وجرائدنا لا تزال فى هذا السبيل طفلة تحبو ، وانى أتمنى أن يأتى اليوم ، الذى نرى فيه جرائدنا كجريدة « التيمس » التى تفخر بأن مكاتبها الذى ذهب الى برلين لحضور المؤتمر استطاع أن يأخذ صورة المعاهدة ، قبل أن ترسل للوزارات الأخرى ، يقال أنه دفع ١٢ ألف جنيه وخبائها فى برنيطة ، و « المورننج بوست » التى قرأتها وأنا اتهمجى الانجليزى تدفع فى سبيل الأخبار آلاف الجنيهاات ، واستطاعت ان تهدم « شارلوك » مش ابراهيم فهمى كريم فمتى نرى السياسة ، والجهاد والكوكب وبقية الجرائد تصل الى هذه العظمة ، هل يسمى هذا افسادا للحياة .

ويقول الهلباوى بك عيرونا أيضا أن السياسة متلوة وبنت حرام : ليه اتفقت مع صدقى باشا عدوها الأول ، وكمان ، لما عبد الفتاح يحيى خرج من الوزارة سنة ٣٣ ، أمين باشا كلم محمد محمود باشا ليتوسط لازالة سوء التفاهم .

ثم يقول الهلباوى . هذا كلام لا ينطبق على الواقع ولا المنطق ، ونحن اذا كنا اتهمنا عبد الفتاح يحيى باشا وهو عضو فى الوزارة فى أمور أخفاها عليه بعد ترفعنا عن مخاصمته بعد أن ترك الحكم وأصبح فردا من أفراد الأمة كان بليغ باشا رئيس الاستئناف يوما فى مجلس الوزراء ، ودار الحديث انه مرشح للوزارة فسألوه وقالوا انهم مش مصدقين . قال لهم ليه ؟ قالوا لأن القضاء وحده هو الحر فى هذا البلد وكل الباقين نصابين ، وكان المتحدث على بك فهمى فقال له بليغ باشا ، مع هذا أنا سأقبل الوزارة . قالوا له ليه ؟ قال عثمان يقولوا ان الى بيخش الوزارة بينسحر وأنا عاوز أجرب ، قلت له لكن الى بينسحر ما بيصدقش انه انسحر ، دا الحصان لو نقلناه من اسطبل لاسطبل يقعد شهر ما ياكلش ، وعبد الفتاح يحيى تربى فى بيت النعمة والمال .

ويقول الهلباوى : واذا كنا اتفقنا مع صدقى زى ما بيقولوا يعنى معناها ايه ؟ معناها : اننا أردنا أن نحصل منه على معلومات عن عهد . الصحيفة

الناصعة التي سجلها الاستاذ البيلى بتقديمه للدفاع عنا : تقدم الى صفوفنا وهو من خصومنا فى الماضى وقد رحبنا به ، وجعلناه زهرة دفاعنا .

وعن على المنزلاوى خصم الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم ، يقول الهلباوى : نحن نسلم بأن على المنزلاوى كان من أكبر أركان الأحرار الدستوريين ، وأنا اذا شعرت بحرج فى موقفى الآن ، فهذه الغضاضة التي تركتها فى نفسى أن أكون فى صف والمنزلاوى فى صف : فى انتخابات سنة ١٩٢٤ عرض الهلباوى نفسه لأكثر من الخطر فى سبيل مناصرة المنزلاوى بك بالخطابة فى دائرته ، وعلى المنزلاوى له على يد خاصة فاذا اضطرت ان اجرحه فبرغمى : كان فيه قضية لعل بك المنزلاوى فى طنطا قعدت فيها عشرة أيام وتركت مريضاً عزيزاً على من أجل على بك المنزلاوى : اجتمعنا على أثر اعلان انهم يريدون ، إلغاء الدستور وقررنا بالاجماع ، البراءة من الوزارة ومن الأسف ان على بك المنزلاوى كان من بين الذين أيدوا هذا القرار ، وكان ثانى القرارات التي أصدرناها فى هذا الشأن ولكن الوفد يحارب الوزارة ، ولم يكن يؤيدها الا نحن ولا نتخلى مهما تكن قليلين يكون الواحد منا بمقام مائة : كان على بك المنزلاوى فى مقدمة من أيدوا هذا القرار ، واو رجعتم الى المحضر لوجدتم انه استغرق ساعات ، وكان على المنزلاوى فى طبيعة الخطباء فى جميع المواقف الوطنية لكن فى هذه الجلسة لم يتكلم ليه لأنه كان اتصل بالجماعة دول فى السر فأصبح فى حيرة وأنا أعرف المنزلاوى من سنة ١٩٠٧ وهو من أكبر البيوت ولكن الى يطلع من الوفد يطلع علشان يروح الحكومة ، الى يطلع من الاحرار علشان يروح للحكومة هذه الظاهرة شعرنا بها تلك الليلة يا حضرات المستشارين : يقولون ما لكم ومال الدستور ، وقد سبق ان عطلتهموه دى نظرية خطأ وهذا قياس مع الفارق ، واحد ، له مال يستثمره فأنا أجى له وأقول له الصندوق ده وديعة عندى أردى لك عند المزوم ، وجاء واحد تانى مسك الصندوق وكسره وابدل الجنيهاات بملاليم ١

ويقول ابراهيم الهلباوى ان سلطة البرلمان ، على الحكومة - كما جاءت فى دستور سنة ١٩٣٠ - كسلطة الأم العجوز على ولدها لا تملك ان تناقضه فى شىء لانها ضعيفة .

وعن مهنة المحاماة قال الهلباوى زمان كان أغلب المحامين من غير شهادات وبهمدين جابونا ، وكان معنا سعد زغلول والحسينى وسألوا واحدا منا انت عاوز المحاماه ليه ؟ قال عشان أكل عيش وقال الهلباوى أن زميله قال هذا الكلام ليتهمكم على التشريع ، الذى أراد أن يحرم المحاماة من هؤلاء الفطاحل لأنهم لم يحصلوا على شهادات ، ويناقض الهلباوى الحكومة التي ادعت ان نسبة الناجحين

فى الانتخابات التى أشرفت عليها كانت ٦٧٪ وربع وثمان ، وحنة : لقد أضرب الوفد وهم يقولوا انهم ٧٠ أو ٨٠٪ والجماعة دول الأحرار الدستوريين ممكن يكونوا ٤٪ : كل دول ماراحوش . ما فيش كان عيانين تبقى السبعة وستين دى جبتوها منين ياسى وهيب بك (يقصد وهيب دوس بك) .

ويقول الاستاذ الهلباوى : الاستاذ مرقس بيقول بلا دستور بلا بتاع ، الدساتير دى ما شاخت وهرمت : اننى طلعت القصر امبارح العصر ، الأمم الى تقول كده هى الى مضى على دستورها سبعمائة سنة ، ثمانمائة سنة وشبعت «شاورته» وعز لكن احنا دستورنا ابن امبارح لحق شاخ وهرم : طيب ماتعالجوه يا أخى وتشريع الأزهر كمان شاخ وهرم ، لا ، لا ، الغرض ظاهر هو حرمان الأمة من سلطتها : انتو ما عندكوش برقع يحمى هذه العورات » .

الفصل الخامس

جغوب ووزارة الحكم

وبقية مراقبة الهلباوى

وفجأة ينتقل الأستاذ ابراهيم الهلباوى الى الحديث عن جغوب يقول ، كان فيه مشروع بعد مقتل السردار ان ايطاليا ارادت تحديد حدودها بين مصر وطرابلس وفي هذه الحدود كانت تدخل جغوب وسبق عملت لجنة فحسنت هذه المسألة فانتهزوا فرصة ان الحكومة قائمة من غير برلمان ، وطلبوا من زيور باشا ان يفاوضهم ويصدق لهم ، على ان جغوب لايطاليا وأنا أعرف أن زيور باشا كان قبل ذلك وزير خارجية فى وزارة سعد باشا ، وعرضت هذه المسألة فرفضت الوزارة هذا ولما تعين زيور باشا رئيس وزارة طلبوا منه الطلب من جديد ويجب علينا الا ننسى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ لأن هذا التاريخ هو الذى نزعنا فيه جغوب ، من أرض مصر ، جغوب كان مكة الذى يحج اليها المصريون . صحيح ان ايطاليا بلد صديقة لنا يعز علينا ان حكومة مصرية سلمت فى هذه القطعة من أرض مصر بسهولة : حدث هذا من وزارة مصرية كانت تحكم بلا برلمان فهل حدث مثله فى وزارة محمد محمود ؟ عقد البرلمان بعد ذلك ورأينا عقد زيور باشا الخاص بجغوب ، فماذا يفعل ؟ سأل البرلمان فعرفوا ان البلد راحت فعلا والعلم الطليانى رفع على جغوب ووادي جغوب فماذا يفعل البرلمان ؟ كل حيلته ان يتحين الفرص ويترك الأمر ، للمستقبل : واذا كنا اليوم ضعافا فقد يأتى يوم نستطيع استردادها ، هذه حيلة الضعيف ، واكتفى البرلمان بأنه لم يوافق على هذا : سلاح المحتفظ بحاله وبعدين جات فترة من الوزارة قلنا استنوا قالوا : ايطاليا بتلج ، صهينا هذه سياسة حكيمة من النواب : ويقول الهلباوى ان معاهدة واحة جغوب بعثت من جديد ثم يقول :

ويقول الهلباوى :

كان البرلمان شكل لجنة ولجنة طلعت من لجنة وقالوا احنا لازم نروح محل الواقعة ونحقق وكانت اللجنة برئاسة وهيب دوس وهذا تقرير اللجنة قال :

رايحين يحققوا : ايطاليا لها حق ، والا مضر وأول ما راح أعضاء اللجنة ارتشوا ، ارتشوا رشوة سياسية : ايطاليا قدمت لهم طياراتها ركبوها ٠٠ وراحوا جغبوب وصلوا جغبوب بعد احتلال ايطاليا بسنوات ، شوفوا وهيب الى بيدقق فى الهايفة تجلى علمه فى هذه المسألة وقال : دى كل سكانها ٢٥٠ نفر : طيب يا سيدى : ماتشوف كانوا كام ٠٠ ماهم تشردوا يا أستاذ : طيب وايه كمان : خمسة أفدنة بينزرعوا والباقي رمال : طيب ماتشوف كانوا كام فدان مزروعين الأول ٠ وايه تانى قال : سكانها معرضين للهلاك لأن مافيهماش فيه ، طيب يا سيدى ما ايطاليا عارفة أن سعادتك جاى بكرة تسيبها شهر تنشف، ميتها وفضل وراه حتى قال : ان مصر تسعد لو تنازلت عنها : لا يا أستاذ : احنا اخوان ولازم نحترم شعائر بعضنا : جغبوب دى كانت زى كعبة للمسلمين مش لازم تنياونوا فيها : وتكلم عبد الحميد سعيد وبعض اخوانه بخطب طويلة فرد عليهم وهيب بلباقة بأنها - أى جغبوب - نقطة عسكرية مش قد كده واننا كسبنا كمان : كسبنا ايه : السيارة ، يا عينى ، يا عينى ، بتضحك على مين ياسى وهيب على كتب الجغرافيا ولا على النواب بتوعك : الواقع ان السلوم أرض مصرية من قديم الزمن وأقل تلميذ يعرف هذا : أنتم تقولون ان مصر لم تخسر بترك جغبوب واذا كان هذا صحيحا فلماذا تشمسك ايطاليا بها ٠

ويوجه ابراهيم الهلباوى كلامه الى المحكمة قائلا : وأخيرا يا حضرات المستشارين لم يكتفوا بهذا - نظام اسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى - وانما لسانهم زى المبرد ٠ قالوا ، ان النواب السابقين جبنوا عن التصديق على هذه المعاهدة واحنا لوحدها الى جرؤنا على التصديق عليها ٠

والطريف ، أن أحد أعضاء هيئة المحكمة طلب من الأستاذ ابراهيم الهلباوى أن يدخل الجوه شوية وبلاش الحدود ويضحك كل من كان فى الجلسة ويرد الهلباوى - الذى لم يكن أبدا يفقد روحه المرحية مهما عنف واشتد فى مرافعته ، أو مهما عنف واشتد خصمه فى مهاجمته - ويرد الهلباوى قائلا : ما ادخنا أهو فى الحدود السودة : وتنتهى الجلسة عند هذا الحد ، ويتراجع الهلباوى فى اليوم التالى وكان قد أكد أنه لن يطيل لان زملاءه الذين سبقوه قاموا عنه بالعيب الأكبر فى الدفاع ، ولكن الهلباوى لم يكن يدع تلك الفرصة تمر دون أن يمزق الستار التى كان يختفى وراءها نظام عبد الفتاح يحيى باشا واسماعيل صدقى باشا : ان الهلباوى - وهذا سر اهتمامنا بمرافعته - لم يكن يدافع عن حقنى محمود ، أو على جريدة السياسة وانما كان يحاكم نظام صدقى ومن معه ومن تبعه!! يقول ابراهيم الهلباوى فى بداية مرافعته فى اليوم الثالث - وهو اليوم الأخير

من مرافعات هيئة الدفاع عن حفنى محمود - فى هذه القاعة المقدسة نحن نطالب وقد خلصت الأمة من دستور سنة ١٩٣٠ أن يعاد لها دستورها : دستور ١٩٢٣ ثم يقول : كان زمان بعض كتاب الجرائد الانجليزية لما وقعت حوادث سنة ١٩١٩ كانوا يقولون أن أولاد الذوات هم الى زعلانين ، لكن الحقيقة ان الأمة بجميع طبقاتها هى الشائرة ، طيب رأيك ايه فى الطبقة الصغيرة بتوع العنابر : الى الواحد منهم كان بياخد ٣ صاغ : هذه الطبقة فعلت فى سنة ١٩١٩ أكثر مما فعلته أية طبقة أخرى من طبقات الأمة فى سبيل الثورة : هؤلاء قتلوا بالرصاص لا واحد ولا اثنين : لقد سمعت من على باشا ابراهيم انه ورد له جثث وجرحى فوق ٤٠٠ قتيل فى معركة العنابر وأنا أسجل هذا عن مصدر رسمى لا يزال حيا فلما نيجي نتوجه لكم يقول الأستاذ وهيب انتم ما اشتريكتوش فى جنازة السخام الدستور بتاعنا واحنا كل يوم فى مأتم : كل يوم فى جنازة جديدة .

وينتقل الأستاذ الهلباوى الى الحديث عن قضية الخطابات المزورة ويقول ان نسين بالمائة من القضايا التى ترفع فيها فى السنوات الأربع الماضية كانت نابعة من بلاوى نظام صدقى ومن معه ويقول ابراهيم الهلباوى ، وهو يصف نظام اسماعيل صدقى ومن اتبعه : لقد سموا دستورهم دستورا وهو ضد الدستور ، وسموا حزبهم شعبا وهو ضد الشعب . ويشير الهلباوى الى قضية القنابل ، وكيف اتهم النظام ابراهيم الفلاح بأنه كان رايع يودى قنابل بيت علام باشا وغيره . وعملوا تحقيق وقضية وجابوه شاهد ملك ولكن شاهد الملك انقلب وراح يعترف بالألاعيب التى دبرت وبذا حكم على سعادة ابراهيم الفلاح بخمس عشرة سنة ثم يقول : ومع ذلك الحكومة بتاعتنا تعطيه مكافأة : وانا لله وانا اليه راجعون . وينتقل الهلباوى الى قضية البدارى - ولعلها المرة الأولى التى تثار فيها قضية البدارى من الناحية السياسية فى المحاكم . ويقول : عرض حكم البدارى ، على محكمة النقض ولكن المحكمة وجدت أن هذا الحكم قانونا صحيح ، مع ذلك شعر عبد العزيز فهمى باشا بأن عليه واجبا انسانيا : شعر بأن القانون يجب أن يعيد العدل وانه لا يمكن أن يكون قاضيا ، وهذه الجرائم ترتكب فثار ودون فى حكمه هذه الفضائح ، المخزية وذهب الى على باشا ماهر وزير الحقانية ورأس القضاء فثار على ماهر ، وأراد أن يحقق كى يوقع بالموظفين الجزاءات التى يستحقونها ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يحذوا حذوهم . كثر خيره . يتحقق . ياأخى دهنه يتحقق مع أحمد باشا فهمى حسين بتاع أسيوط وعنها قالوا له ، مع السلامة : أنا من سنة ١٩٣٠ برىء من على باشا ماهر : لا أراه أبدا ولكن لا أتمالك وأنا أمام حضراتكم الا أن أسجل له هذه الصحيفة الناصعة لانه وقف

موقفا مشرفا ورقع راية الاحتجاج على عهد كان يستند الى الجرائم فى حكمه وبقائه . ويقول ابراهيم الهلباوى الواقع ان سيئات هذه الحكومة لا يمكن للانسان ان يشرحها ، « لو كان البحر مدادا لكلمات ربي ، النهد البحر ، قبل ان تنهد كلمات ربي » .

سفكوا الدماء ، هدموا الحرية ، وأخيرا وجدوا ان الذى يكشف عوراتهم للناس من الجماعة ، الصحفيين ، حفى وأمثاله يعملوا لهم ايه ؟ عملوا قانون أؤكد انى لم أسمع بمثله حتى فى الأمم البربرية وحتى لما طلعه ما قدروش يطلعوا له مذكرة تفسيرية : قالوا ان رئيس التحرير اذا حكم عليه ، ولو بخمسة صاغ غرامة وتكررت لا يجوز له مطلقا أن يكون رئيس تحرير : هيك راح ، عبد القادر حمزة راح ، عباس العقاد راح ، توفيق دياب راح ، والجدع ده حفى لو حكم عليه المرة دي ولو بخمسة صاغ ما هو نافع رئيس تحرير : ويتساءل الهلباوى فى سخرية : ما أعرفش القانون ده فاضل والا نسيم باشا الفاه ؟ ويؤكد حفى محمود انه لم يلخ بعد . ويقول الهلباوى : ياخير اسود ، أنا معتقد ان وزير الحقانية الحالى ، لا يرضى ببقاء هذا القانون البربرى : يعنى هيكل ينفع يعمل وزير ولا ينفعش رئيس تحرير . ده مدهش . هذه فضيحة أخرى من فضائح العهد البائس .

وينتقل ابراهيم الهلباوى ، الى نقابة المحامين وما أصابها أيام صسدى وحلفائه ثم يقول : اذا كان حد من الجماعة المحامين الشبان دول زعل علشانها قراط أنا زعلت أربعة وعشرين ، لانى اشتغلت علشانها سبع أو ثمانى سنوات وما كانشى معايا حد من دول كلهم الا مرقص فهسى الى جاي النهارده نأثر على الدستور وعلى البرلمان ، كل الطبقات لها نقابة . حتى العربية حتى ماسحى الأحذية . غريب أن يصل الاستخفاف والمهانة بالشعب الى هذه الدرجة ، ويقول كل هذه يا حضرات المستشارين شكاوى من النظام الماضى ، ومساوى النظام الماضى وقد تكلم اخوانى كثيرا ، وأنا وعدت انى أخلص النهارده احتراماً لشيخوختى . ثم ينتقل الهلباوى ، الى الحديث عن صديقه على المنزلاوى ويبدى تأله لأنه يقف ضد صديقه ، ولكن « على واجب لازم أوديه » سأل الأستاذ سبابا على المنزلاوى فى المحضر :

فرفع رأسه تيهها وقال : اسأل زى ماأنت عاوز كم شجرة برتقال ، كم قنطار قطن ، كل دي حاجات هلس : لا مش هلس : وان كانت هلس لا تقبل

من وزير: انت فى ايدك الركن العاشر من ميزانية الدولة من عرقى وعرق اولادى ادفع لك بمئات الألوف من الجنيهات : أنا أبيع الحلة الى بأكّل منها وبياكل منها اولادى علشان أدفع لك المال » - المال هنا يعنى الضريبة التى كانت تفرض على المواطنين ، وعلى المنازل ، وعلى الأراضى الزراعية والعقارات - فالمال المتأخر عليك بتاعى أنا : كم شجرة برتقال ؟ صحيح دى حاجة هايفة لكن ما يصحش أن تصدر من وزير .. مش دى المسألة انما المسألة دى محجوزة للأهالى مش لمعالى الوزير : ليس هذا عمل كرامة للنفس ومعزتها ، ولما تاخذ ثمرة الوزارة أو جزء منها وأنت وزير أنا أزعل .

محمد باشا محمود رئيس وزارة فلما يدخل المعرض هل يعقل ان فيه حله ما يعرفوش : فلو بعنا عقولنا ، هل يمكن أن نصدق أن محمد باشا يفترى هذه الواقعة : مش ممكن يا حضرات المستشارين ، ثم هل كان من حق محمد باشا أن يحقق رواية الموظف : يعنى أنا لما أحب أركب عربية أجيب العربجى وأقول له امشى : العربية دى بتاعتك ؟ هات البوليس يحقق : انت عندك رخصة

وواقعة شجيرات البرتقال التى أشار اليها ابراهيم الهلباوى فى مرافعته تتلخص - من واقع التحقيقات - ان محمد محمود باشا رئيس الوزارة الأسبق ورئيس حزب الأحرار الدستوريين زار معرض الربيع ، الذى أقامته وزارة الزراعة فأعجب بشجيرات برتقال شاهدها هناك فطلب شراءها فقال له أحد الموظفين لقد اشتراها وزير الزراعة .. فيغضب محمد محمود ويشور فى الموظفين قائلا : قولوا لوزيركم أن للجمهور حق الشراء قبله وتعلق جريدة السياسة على هذه الواقعة وتتهم الوزير بالاستئثار لنفسه بمنتجات وزراته بثمان بخص وحرمان الجمهور من هذه المنتجات ويصدر وزير الزراعة بلاغا رسميا من الوزارة : يقول فيه لم يسبق لمعالى الوزير ، أن اشترى شيئا من شتلات الوزارة بل أن قسم البساتين كان يحصل على بعض ما يلزمه من بساتين معاليه مجانا فى خلال السنوات الثلاث الماضية .

وينتقل الهلباوى الى موضوع البرسيم ، وموضوع البرسيم هذا أثارته جريدة السياسة تحت عنوان : هل صحيح؟ .. وزير الزراعة وتقاوى البرسيم: وصل الى علمنا انه كان لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم . صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب حضرة صاحب العزة على المنزلاوى بك وزير الزراعة بسعر الأردب مائتى قرش صاغ ، ودفع ثمنها وتصدرت الى مزارعه . وتكمل « السياسة » الخبر على النحو التالى ومع أن الذى

أبلغنا هذا الخبر ، يتحدى كل من يكذبه فأننا ننشره بتحفظ الا انه من الغرابة
 بمكان فهو تصرف لا يجوز أن يصدر من موظف صغير لا من وزير وبعد نشر
 هذا الموضوع ، نشرت السياسة أيضا : تحت عنوان : على بك المنزلاوى وهل
 دفع الضرائب العقارية المستحقة عليه من ثلاث سنوات وتحت هذا العنوان
 كتبت السياسة تقول : على بك المنزلاوى وزير الزراعة حاليا ، ووزير الأوقاف
 السابق يمتلك أرضا تستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة
 والناس يتحدثون بأن عزبه لم يدفع عليها الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون
 أكثر من هذا بأن حجوزات كانت قد توقعت على زراعته وفاء للمبالغ المطلوبة،
 للضرائب العقارية وأن العزبي باشا وكيل الداخلية قد أصر على أن تتخذ
 اجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ، ثم طلب اليه أن يسكت فسكت ونحن نروى ما
 تحدث به الناس . . وقد سبق للهلباوى أن أشار الى هذه النقطة عندما تحدث
 عن المال المفروض للحكومة اما عن موضوع البرسيم فقال عنه الهلباوى : قالوا
 أن الوزير لم يأخذ الا عشرة أرايب من ١٦٦ اردبا والنيابة جابت كشف ما
 أعرفشى من أى بورصة من بتوع الحبوب بالثمن : حتى ان فيه قطن بتاع طلعت
 باشا بيبيعه فوق الكونترات بريال وقطن زى قطن حضرتى أبيعه أنقص من
 الكونترات ريالين ، كذلك البرسيم : برسيم الوزارة منقى ، وعصفى ،
 والحكومة بتخسر ٣٥٠ ألف جنيه علشان كده . . والذي يدل على ذلك هذه
 الطلبات الى عندك قدموا كشف بأسماء مشتريين منهم سعادة أحمد بك كامل
 مدير الأمن العام . . سمو البرنس ، عمرو ابراهيم : ليس هؤلاء ، من أنشئت
 وزارة الزراعة لأجلهم أبدا ، انما أنشئت لصغار المزارعين المساكين .

ويقدم الهلباوى حافظة بها شهادة بأن أسعار البرسيم كانت فى سبتمبر
 ٢٨٠ قرش صاغ ، ويقول له الرئيس خليها بعدين ويقول الهلباوى بك : على
 ايه وأنا ما عنديش غيرها ، ويعود ابراهيم الهلباوى الى الحديث عن موضوع
 المال - المتأخرات على على المنزلاوى بك - فيقول مسألة المال دى فكرتنى بأحد
 المرضى فى بلد من البلاد ذهب الى طبيب وكان من عادة الاطباء ان هذا الحكيم
 عمل ٣٥٠ عملية وأن هذا عمل ٣٠٠٠ عملية وبعدين الراجل راح الى واحد ،
 كتب على عيادته انه عمل ٢٧ عملية بس : قال ده راجل متواضع وبعدين دخل
 عنده ولما سألته تبين له ان بقى له تسع أيام حكيم بس فسبعة وعشرين عملية
 فى ٩ أيام دى نسبة كبيرة قوى ، كذلك مسألة الأموال بتاعة المنزلاوى بك :
 امتى دخلت القصر قال امبارح العصر وأنت بقالك كام سنة وزير يا سعادة
 البيك : الواقع ان هذا كثير ! مسألة أرض عبد الفتاح يحيى ، مش بعيد ان
 أرض أبو حمص تنزل الى ثلاثة جنيهات ، خصوصا وان الى بيثشروها اثنين
 وزراء اذا كانت أرض مفاغة أم أربعمئة جنيه أصبحت فى العهد السعيد بأربعين

جنيها والأهالي لما يسمعون ان الأرض دى راح يشتريها اثنين وزراء ، هل يقدم أحدهم ، على منافستها : مش معقول : بقى لما أشوف عبد الفتاح يحيى باشا الى ربنا أمده بشروة كبيرة ينزل يروح البدارى ، وأبو حمص علشان يشتري أرض خراب : هل هذا يتفق مع مركزه . . . وإبراهيم فهمى يشتري ليه : يشتري . وعبد الفتاح باشا يدفع له الفلوس ، قال علشان فقير ، طيب وهو الفقير لا كرامة له ! بقى أنا لما أروح فسحة مع جماعة من أصدقائي يدفعوا هم الفلوس ، الى تنصرف فى الفسحة دى ، وأنا ما أدفعشى حاجة مش اهانة لى دى : بلاش أكل شاورمة وياهم وخلينى آكل عيش وجبنة : قال ده راح يصلحها : يا شيخ تصلح ايه : وتعمل ايه : الله يحسن عليك طيب والترعة : قال : ده من سوء بختى ، انها تغيرت : سوء بختك ، تبقى ياراجل وزير أشغال والى يخططوا الترع مرءوسيك وموظفيك ويبقى من سوء بختك ، يا سيدى والأرض الى انتزعت منك كم فدان ؟ ما أعرفشى : بكم جنيه ؟ ما أعرفشى : قبضت ولا ما قبضتس ما أعرفشى : لما الفدان أبد ثلاثة جنيه يقدر بمائتين وخمسين مايقاش ، ده استغلال نفوذ ، والمواسير قال دى كانت كده زمان أيام مالکها الأصلي ، ده كلام صغير ما كناش ننتظره من وزراء : دى فضائح : دى مخازى : إبراهيم باشا يقول : ان الترعة عملت اضرارا به ، والفتحات لا شأن له بها وكهربية خط حلوان تضره ، وهى على المصلحة التابعة له ، المرءوسين بتوعك دول كلهم أولاد حرام ، عاوزين يضروك : يا شيخ .

تفضل مسألة علاقته بخزان جبل الأولياء ، وعلاقته بالظن الغيور والفضيل الدينى ، عبود باشا الى يقول ان ما كنوش يحكموا على حفى دى تبقى مصر راحت : خلاص علشان العلى العظيم ده ! ثم يقول الهلباوى وسط موجة من الضحك : يظهر أن صداقة عبود بكريم - وزير الأشغال - صداقة غويطة قوى : مبنية بالأسمنت : أنا لى أصدقاء من رجال القضاء من ثلاثين سنة : لكنها صداقة بريئة ، مش زى صداقة سى عبود وسى كريم ، توجب الريبة الحكومة-صممت فى سنة ١٩٣٥ على تحضير مشروع جبل الأولياء وهذا مشروع تعاقبت عليه الوزارة ولم تفكر فى تنفيذه فلما جاءت سنة ١٩٣٢ رأت الحكومة أن تنفذه وهى اما أن تكون مع الانجليز أو مع الأمة والأمة مش وياها طبعاً خليها اذن مع الانجليز ، وقد رأيتم الطريقة التى قامت بين باركسيون وعبود ، وبين جيسون وعبود ، وفى سنة ١٩٣١ دفع ١٤٥ ألف جنيه أريد أن يستر بها الوزارة وحضرات الأساتذة ، يريدون أن يستروه مرة أخرى ، وصاحب المصلحة الأولى فى هذا المشروع عبود باشا ، فلما سافر كريم باشا ، سافر معه ليه ، والواحد مسافر ويسيب مراته سنة ما يسألشى عنها يبقى ايه لزوم سفرك ياسى عبود ايه لزمة دى ، قال دا راجل غنى رايح يصيف : ياسلام ووزير

الأشغال سافر يعمل ايه : يتفق مع المقاولين فلما أقول انه سفر كريم باشا لهذه المأمورية ووجود عبود باشا معه في السفر شيء يوجب الريبة : والأدهى ، أن ينزلوا في لوكاندة واحدة ليه ؟ دي لندن فيها ٣٥٠٠ لوكاندة .. وقد جاء في شهادة حافظ باشا وعلى ماهر باشا ان كريم باشا كان يقابل المقاولين في صالون عبود : مش بس كده ، قال ويديله مقاولات فيها ٢٥٠ ألف جنيه ، ربع مليون جنيه ، يشغل أبوى ، وجدى وجد جدى مائة ألف سنة ياسيدى وانت رايح تحكم بين مقاولين هل يجوز اننا ونحن متخصصمون أن نركبوا عربية حفى : ياأخى احنا مالينا سراى هناك دار تكلفت مائتين ألف جنيه فليه يامعالى الوزير ، ماتنزلشى في هذه السفارة الفخمة : ليه تروح تنزل مع عبود : مافيش نزاع كل ده عمل مريب : انت رايح لمصلحة مصر وأول عمل كان واجب عليك أن تأخذ رأى سفير مصر هناك حافظ باشا لكنه اعترف أمامكم انه ولا مرة تكلم في هذه المسألة مع حافظ باشا ايه المفتاح الانجليزى الى قافل بقك ؟! مش معقول : ان حافظ باشا يستطيع أن يدلك على البيوت الانجليزية التى يمكنها أن تشترك في المناقصة ده وكيل الملك في لندن لكن حافظ مش لازم يعرف حاجة أبدا عن زيارة عبود وهو قال انه تجافى حافظ باشا لان علاقته بعبود لم تكن مرضية .

وقد قال حافظ باشا انه كان يعتقد في عبود انه فشار أو بعبارة أخرى هجاص : نصاب تقريبا : وإبراهيم باشا قال لكم انه عمل عزومة علشان يصلح بين عبود وبين حافظ : هل هذا يليق : بقى النيابة لما تعرف انى متخصص مع واحد تصلحنى معه والا تجبني شاهد اثبات عليه ؟ حدثكم على ماهر باشا ان سمعة مصر في لندن كانت سيئة وحتى عبد المجيد عمر باشا الى لبس شهادته عشرين لغة برضه ماقدرشى ينسى انه سمع من أكثر من واحد من رجال الأعمال ان الكلام داير هناك وان رجال مصر ، لا تؤخذ ولا تسير الا بالرشوة وينتقل إبراهيم الهلباوى ، الى الكلام عن الشهود : على ماهر ، وعبد المجيد عمر ، وحافظ عفيفى ثم يقول : اذا كان وزير مصر في لندن يشهد على عبود ويقولون شهادته انها لمصلحته فعلى الدنيا السلام .. كذلك وصل المستشار الفنى بتاع الخزانات مستر فون لى هذا الكلام ، وكانت الاشاعة مستفيضة دي مش مسألة صغيرة دي سمعة البلد وطهرها ، وعنهما واعمل منشور اعلان : يا هوه الحكومة المصرية كويسة : مافيش فيها رشاوى ، ولا حاجة والى يعمل هذا الاعلان راجل انجليزى : فيه فضيحة أكبر من كده فيه اعلان أسوأ من ده ، لسمعة مصر ، ونزاهة وزرائها ، .

وكانت السياسة قد نشرت أن وزير الأشغال لغرض غير مصلحة الدولة قد خالف الأصول الموضوعة للمباحثات العامة وقرر شراء أدوات كهربائية بلا مناقصة بمبلغ كبير من أحمد عبود ، وإن وزير المواصلات استفاد من منصبه واسرار وظيفته كوزير للمواصلات فى شراء أرض له ولأهله بجهة المعادى المزمع كهربة الخط الجديد الموصل اليها من القاهرة ، وإن بينه وبين أحمد عبود علاقات مريبة ، وإنه بحكم هذه العلاقات تصرف تصرفات يابها القانون وتكشف عن هوى ومحاباة ، وأغراض و . . . وإن أحمد عبود استغل علاقته وصلته بالوزير فى الاستفادة من أموال الدولة بغير حق فى عدة مناسبات كما أنه استفاد فى عقد اتفاقات مع المقاولين لمشروع تعلية خزان أسوان و . . .

وبعد استراحة طويلة يعود إبراهيم الهلباوى ليتحدث عن علاقة عبود باشا بكريم باشا وكيف أن كريم باشا ، لم يكن يقابل المقاولين الذين تقدموا لعملية جبل الأولياء إلا بواسطة عبود باشا وأنه لم يحدث - ولا مرة واحدة - أن قابل كريم باشا أحد المقاولين فى غيبة عبود ، وكيف أن عبود باشا ينشر علم الملأ أنه لا يتسنى لأى بيت مال مهما قدم من القناطير المقنطرة أن يأخذ العمل ، إلا إذا كان شريكا لعبود باشا وأن ثلاثمائة ألف جنيه قدمت رشوة لثلاثة موظفين كبار . ويقول الهلباوى ، أن مثل هذا الرجل الذى يقول مثل هذا الكلام يسىء ، إلى سمعة الحكومة ويبقى الكلام إلى بيتقال عليه صحيح . ثم يقول الهلباوى : شرف الرجل وعرضه أقل اعتبار يؤثر عليه ، وعلى ماهر باشا قال لكم أنه أراد تحقيق هذا الذى قيل عن سمعة الحكومة وكانت كل القرائن والشبهات موجودة ومع ذلك فلزقة فوزى - برضه موجودة . . . والطريف أنه لما كرر الهلباوى أكثر من مرة الإشارة إلى لزقة فوزى أثناء مرافعته سأل الاستاذ المحامى محمد كامل البندارى : ايه لزقة فوزى دى وقال الهلباوى : كان فيه زمان حكيم كل ما واحد عيان يروح له ، يعمل له لزقة ، ويقول الهلباوى : زى ما تجينا من لندن مصايب ييجى لنا منها خير أحيانا : ففى سهرة من السهرات كان عبد المجيد باشا عمر موجود ، وعبد المجيد باشا رجل محتاط : سمع عبد المجيد باشا واحد يقول واحد موظف انجليزى كبير يقول لزميل له : الأعمال ما تمشيش فى مصر إلا بالرشوة ولما سأل هذا الانجليزى زميله : مين قال كده : قال مدير شركة الكراكات طلب منه امضاء شيك على بياض ولما سئل عن الشيك ده لمين قال أنه لإبراهيم باشا فهمى : وطبعاً عبد المجيد باشا عمر له ظروف خاصة ولكن ذلك لا يمنع أنه سمع هذه الرواية كما سمعها على ماهر باشا : هذا نبأ خطير وبتقولوا يا سلام الوزير ينزل لحد ستين جنيه ويقول الهلباوى وفيها ايه يعنى : هل فيه مانع تكون أجرة عربية ، ثم إن ستين جنيهها مستمرة ، دى نعمة . ويقول الهلباوى :

العادة ان الانسان لا يحتفظ بمناعته الا في المرة الاولى فاذا سقط في اول مرة مافيش مانع خمسين جنيه خمسة جنيه و ابراهيم باشا يقول لكم « بريه » .. وأنا غرقان خذوا الي باقى على ، ودى مسألة محتاجة انك تعيط للقاضى : روح قول للديانة واخلص : كل هذا له معنى : عايز ترد الشبهات عن نفسك لكن مش قادر : صدقى باشا سمع هذا من على ماهر باشا و٠٠ و٠٠ فى الوزارة تأكد منه : وصلته من مصادر أخرى فى فيشى فماذا قال له عبود باشا : قال : دا حاقده على لانى عطلت عليه المفاوضة يا لوعتك يا مصر بقى عبود باشا هو الى حايعطل على صدقى باشا .. صدقى باشا الرجل الداهية ، تعطل عليه انت يا غلبان واذا كانت مصر ، لعبة واستغلالها بيد عبود تبقى انجلترا رخره لعبة فى يد عبود : هل يعقل أن صدقى باشا اعتقد فى هذا الكائن الضعيف عبود ، انه عطل عليه المفاوضة : ثم هل أنت وفدى ؟ هل أنت حر دستورى نزيه من الى بيتشتموا دانت شعبى : صحيح انت جربت كل الأحزاب : انت مع كل الأحزاب عند اللزوم ، كانوا زمان يقولوا ده بوشين لكن عبود باشا ، برهن انه تلت دستورى وتلت شعبى : آدى انت دخلت البرلمان من سنة ١٩٢٦ تقدر تقول لنا أى مشروع تقدمت به كل هذه السنوات ، التى تلونت فيها بالاحمر والأصفر والأخضر أبدا .. اذن يبقى ان شهادة دولة صدقى باشا شهادة قاطعة تقطع رأس كل واحد توجه اليه ولا تقبل الريبة أو الشك فيها ..

ولكن لماذا ابراهيم الهلباوى بالذات ؟

سؤال نحاول الاجابة عنه فى الفصل التالى ..

الفصل السادس

الهلـباوى شيخ المحـامـين

● لماذا أوليت مرافعة ابراهيم الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم . كل هذا الاهتمام ؟ سؤال وجه الى من كثير من القراء ومن كثير من الزملاء ، وردى بإيجاز شديد : اننى لم أعتبر مرافعة الأستاذ ابراهيم الهلباوى مجرد مرافعة قانونية تتعلق بدعوى من الدعاوى القضائية التى يزخر بها تاريخنا القضائى ، وانما اعتبرتها وثيقة سياسية هامة لا تتعلق - وحسب - بالفترة التى حكم فيها اسماعيل صدقى مصر كلها بالحديد والنار ، وانما تتعلق فى الغالب - بأكثر فترات تاريخنا المعاصر ، أهمية وحيوية : ان ابراهيم الهلباوى - وتلك من أهم ميزاته - كمحام - فى كثير من مرافعاته كان سياسيا ، وكان قانونيا . بل كان سياسيا قبل أن يكون قانونيا ، وربما كان فى مقدمة الأسباب التى مكنته من النجاح فى مزج القانون بالسياسة انه لم يكن فى مصر ، طوال السنوات ، التى لمع فيها الهلباوى فى دنيا المحاماة ، قاض ألا وهو من تلاميذ أو من مريدى ابراهيم الهلباوى كما أن براعة الأستاذ الهلباوى فى مرافعاته ، كانت تجعل القضاء أكثر انصاتا ، لمرافعاته من الجمهور ، الذى كان يتكالب على الحضور الى الجلسات ، التى يترافع فيها الهلباوى كما يتكالب على حضور حفلات منيرة المهدية ، وفتحية أحمد ، وأم كلثوم . كل ذلك بالإضافة الى أننى - وأنا فى هذه السلسلة التاريخية ، أحاول انصاف من جحد فضلهم السابق مواطنوهم - أجد الهلباوى كرائد من رواد المحاماة والسياسة الجريئة لم يثل حقه أو بعض حقه ، ولولا ، ذلك الكتاب الذى وضعه المستشار عبد الحليم الجندى عن الهلباوى : لما عرف أبناء مصر من يكون الهلباوى . أشهر محام ، عرفته مصر فى النصف الأول من القرن العشرين . وشخصية ابراهيم الهلباوى من الشخصيات السياسية التى تكاد تنفرد بطابع خاص لا تنفرد به عادة الا القلة من الناس .

فقد أحب الناس ، كل الناس ، الهلباوى كمحام : رددوا عنه وعلى لسانه ، القصص والحكايات ، أطلقوا حوله الأمثال ، الشعبية : فالرجل الذى لا يسكت عادة عن الكلام : له لسان الهلباوى ، والفلاح فى القرية عندما يهدد زميله فى الحقل أو فى الجرن أو عند الساقية يقول له : والله أقتلك وأجيب الهلباوى يترافع عنى : اشارة الى أن الهلباوى - والهلباوى وحده - هو الذى يستطيع أن ينقذ كمحام القاتل - أى قاتل - من حبل المشنقة - وكرهه الناس ، الى أبعد درجات الكره حتى لم يكونوا يطيقون رؤية وجهه جالسا فى حقل ، أو مترافعا فى محكمة وذلك بعد أن تجرأ ، ووقف ضد التيار الشعبى ، وقبل مهمة مدع عام فى قضية دنشواى لا لأن من ورائها كسبا ماديا فالكسب المادى لم يكن يزيد على ثلاثمائة جنيه وهذا المبلغ بالنسبة للهلباوى ، مبلغ بسيط للغاية . لقد قبل الهلباوى أن يقوم ، بتلك المهمة ايمانا منه بأنها تضحية من جانبه وبأن أى مصرى يجب أن يضحي ويقوم بتلك المهمة ، قبل أن يأتى الاحتلال الانجليزى بمدع عام ، بريطانى !!

وابراهيم الهلباوى الذى لم يدخل مدرسة ، ولم يتخرج فى معهد للحقوق ، كان أبرز المحامين المصريين ، وقد ظل المحامون المصريون قرابة أربعين عاما لا ينادونه الا بشيخهم ونقيبهم ، بالرغم من اختلافهم واياه فى وجهة النظر السياسية . .

كان الهلباوى - حقيقة - خير من ترافع بالمنطق السليم ، وخير من ارتدى « روب » المحاماة ، بل وأجرأ من وقف مدافعا فى ساحات القضاء . كان مستر دلبرواغلى من أشد القضاة الأجانب ، وأكثرهم عنفا ، وقد وقف أمامه - كمتهمين - بعض الزعماء السياسيين المصريين الوطنيين الذين لم يسلموا منه وكان ابراهيم الهلباوى معروفا بلسانه الطويل ، الذى يتطرق الى الموضوعات التى لا يمكن لأحد أن يتطرق اليها الا ابراهيم الهلباوى وقال دلبرواغلى وهو يخاطب ابراهيم الهلباوى مهددا : انك تعرض على الجريمة ، ويزأر الهلباوى كالأسد الهصور فى وجه رئيس المحكمة قائلا :

اننى أمتنع من أن تقاطعنى !

ورغم شدة الهلباوى ، وعنفه فى تناول خصومه الا انه كان فى كثير من الحالات يتصف بالرقّة التى ما بعدها رقّة : وقف ، يترافع يوما ما مع محام ، زميل له : ضد قاض من القضاة : ووقف الهلباوى دون أن يتكلم والجميع على رأسهم هيئة المحكمة ينتظرون دفاع الهلباوى : ويدعو رئيس المحكمة ابراهيم ،

الهللأوى للكلآم ، فلا ٱتكلم وأخيرا ٱقول : أن لسانه انعقد لأول مرة فى حىاته
لأنه ٱترافع ضد قاض أمام قضاة .

ولم ٱكن الهلأوى سىاسىآ ، ومحامىآ وحسب ولكنه كان كاتبا ، وكاتبا
من طراز خاص : كتب مرة ولم ٱكن قد نبغ بعد فى دنىا القانون مقالا فى جريدة
« التجارة » التى كانت تصدر بالاسكندرية مهاجما ناظر النظر ، الذى ٱستغل
وظيفته عن طريق مدير المديرىة ، وقبض على ابراهىم الهلأوى ، وسىق الى
القاهرة ، وهو مقيد بالأغلال وفى الطريق قابله مدير المديرىة ، وقال له مهيدا :
أن لم تمتنع فسوف أأرب بىتك » وقال الهلأوى : أنك لن تستطىع لا أنت
ولا أكبر منك » وانتهزها المدير فرصة ، لمواصله تهديده : أنت بٱقول : لا أنا
ولا الى أكبر منى » .

وقال الهلأوى وكأنما ٱلقى نكتة : لن تستطىع أنت ولا الى أكبر منك
أن ٱأرب بىتى لأننى بلا بىت والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

على أننى وقد قرأت الكثر مما كتب عن الأستاذ ابراهىم الهلأوى عندما
كان نجما لامعا جدا فى دنىا « السىاسة » ، و « المحاماة » لم أجد أمتع مما كتبه
عنه زميله ، وصديقه الشىخ عبد العزيز البشرى فى « المرأة » عندما قال فيه :
شىخ ٱتزأحف على السبعىن أن لم ٱكن قد اقتحمها فعلا : لم توجه الطبىعة أىة
عناية فى تكوینه الى شكله ودله . . فاذا أنت جلست الىه مع هذا أخذت بطفه
وشعرت بأنه قد تسرب فى كل نواحى قلبك حتى أصبح قطعة من نفسك وأنه
لٱذكرك بخفة روحه التى تكاد تطىر أثناء حديثه بأطراف جسمه ، قول أبى تمام :

ماذا تقولىن فى شىخ فتى أبدا

وقد ٱكون شباب غير فتىان

وٱقول البشرى : ولعله لم ٱفترق الناس فى هوى امرىء اذا استثنىنا
اسماعىل باشا صدقى - افتراقهم فى الهلأوى : لقد عاش مدى عمره ، ٱحبه
ناس أشد الحب ، وٱبغضه ناس أشد البغض ، إلا أن هؤلاء ، وهؤلاء لا ٱسمعهم
جمىعا إلا التسلىم بأنه رجل عبقرى بل لعله لم ٱجتمع له فى القلوب ، كل
هذا الحب ، وكل هذا البغض إلا لأنه رجل عبقرى .

اذا أخطب أخطب بكله ، بلسانه ، وبعقله وبنخاعه ، وبعصبه ، وبرأسه ،
وبىديه وبرجليه أىضا ، وله صىاح ٱقد أصفق الحناجر ثم تدلى عن المنبر بعد
ساعات أربع كاملة فى كل هذا البلاء ، وهو أشد « وافتى » من أكثر ممن

سمعه ، ان لم يكن أفتى ممن سمعه جميعا . وما شاء الله كان . . . سديد العقل حاضر البديهة ، قوى الذاكرة ملتهب الذكاء على اننى لا أدري أفتى كل هذا بحاجات لسانه أم لا ! محام أى محام وخطيب أى خطيب . لقد يقف فى الجمهرة والناس ، أكثرهم على غير رأيه فيما يجول فيه : فما يزال يدور على مواطن احساسهم يحسها من ههنا ، ومن ههنا فى رشاقة وخفة ، قول ولطف شاهد ، وبراعة نكته ، حتى اذا أنس من الأذان تطامنا من جماع ، واسترخاء بعد عصيان هجم منها بكلمة على النفوس فظل يهزها هزا ويرجها رجاً ، فما الفحل اذا هدر ولا الليث اذا زار ولا البحر اذا زخر بأشده صولة على الاسماع من الهلباوى يتدفق فى الكلام ، فما يروعك من هذه الجماهير الواجبة الا أن تراها برغمها قد أرسلت حناجرها ، بالهتاف وبعثت أكفها بالتصفيق والهلباوى خطيب يشتري هوى سامعيه بأى ثمن فهو يجد ويهزل ويشب ويحجل ويضحك ويبكى ويعلو ويسف ، ويثقل ويخف ويكثف ويشف وينظم الدرر ثم يرمى بالشر .

وبينما تراه فى وداعة العصفور اذا به فى شراسة النمر ، كذلك يتشكل هذا الشيخ فى خطبه ويتلون لكل مواقع الكلام واذا كان الهلباوى خطيبا عظيما فهو ممثل أعظم . وعن ابراهيم الهلباوى قال عبد العزيز البشرى - يرحمهما الله - لعل موقفه يوم دنشواى كان مظهرا من مظاهر هذه الثورة على انها هذه المرة كانت أدنى الى تحدى الجمهور منها الى ما اعتاد من تحدى السلطاء من أهل الحكم ، وفى كل حال فقد كانت منه كبيرة ، ولعلها كانت سقطة الرجل العظيم . على أن أحدا لم يجرؤ على أن يحيل تردد الهلباوى الذى قالوا على طلب منفعة شخصية من منصب أو جاه أو مال وقد سحب القضاء المصرى الحديث ، ودارجه من أول نشأته الى اليوم ، فلم تكذ تقع قضية ذات شأن فى البلاد الا دعى لها الهلباوى فافتن وأبدع ، وله فى هذا الباب جولات معدودة اله على وجه الزمان فلا عجب اذا عد صحيفة من أحفل صحف القضاء المصرى وأظهرها حواشى ومتونا وقضى هذا الزمن الطويل محاميا واضعا أمينا ، مجدا فى عمله ، حريصا على أداء واجبه ، لم تحص عليه كرة واحدة ، مما يخمش وجه المحاماة .

ثم هو فى علاقاته الشخصية شديد التوافق لأصدقائه حريص على عودتهم، لا يقصر فى أداء أى واجب لأى كان منهم وأعتقد اننى بهذه الكلمة قد أوفيت واحدا من جيل العمالقة الكبار ، العمالقة الكبار فى كل مناحى الحياة ، بعض حقه ، ولعلها تكون تحريضا لبعض زملائنا من الكتاب ، أو من رجال القانون ليكتبوا عن الرجل العظيم حقا ، ابراهيم الهلباوى أحد شيوخ المحاماة فى بلدنا

وأحد روادها ، ونقباتها الأول كتاباً أو دراسة يمكن أن نستفيد منها وتستفيد منها في الوقت نفسه الأجيال الحاضرة ، والأجيال القادمة من جنين المستقبل ، فما أكثر حاجتنا الى تلك النماذج من العبقريّة ، الخالصة التي لا تعرف التصنع ، ولا تعرف المداجاة والنفاق .

ونعود - للمرة الأخيرة لنشير الى بعض فقرات مما جاء في مرافعة الهلباوى في قضيتي نزاهة الحكم :

يقول ابراهيم الهلباوى في آخر مرافعته ، وهي في نفس الوقت آخر مرافعات الدفاع عن حفيى محمود : من الحكايات التي وردت في شهادة صدقي باشا ان عبود باشا راح مرة يزوره وكان راكب عربية فخمة قوى من بتوع الملوك ، قلما أعجبت صدقي باشا وقال عنها : دي عربية حلوة ، فكان رد عبود باشا : دي عربيتك يا دولة الباشا ، فصدقي باشا اعتقد أن هذه رشوة لأن الذي يقول في الجامعات : اتفضل : هدية لك لكن تقول دي عربيتك : يعنى انا شاربيها لك : فعل ماضى : دي لغة من تعود أن يقدم ، الرشوة بحصافة ، ولباقة .

ويقول ابراهيم الهلباوى : ماكدونالد لما روى لماهر باشا وعبد المجيد عمر باشا رواية في لندن ، سمعها في حفلة من الحفلات وعبد المجيد عمر كان أيامها نصف وزير ، وماكدونالد اعتقد ان عبد المجيد باشا يمكن ما يبلغشى الحكاية ، وسمع أن على ماهر في لندن وهو يعرف أنه وزير الحقانية وزير العدل ، والقانون فطلب من عبد المجيد عمر أن يأتي عنده في اسكوتلاندا هو وعلى ماهر باشا : شفتوا الذوق ، الاسكوتلندى ، والحصافة ، عندهم اتيكيت : دي حاجة كبيرة قوى : وراحوا ٠٠ كل الدورة دي ، والسفر الى اسكوتلاندا برا ، وبحرا كان يقصد بها ماكدونالد أن يطالع على باشا ماهر وهو وزير مسئول على هذه الرواية التي سمعتموها ! قلت لحضراتكم أن عبود باشا ، عنده كفاءة في ستر أعماله . وقد علمنا صدفة ان ماكدونالد في مصر فتوصلنا اليكم أن تسمعوه ولكنكم رأيتم أن القضية مش محتاجة فلما رفضتم قام عبود يقول أنا أشارك الدفاع أنا طالب ماكدونالد ، وبعدها كتب جواب بالانجليزى نشره في الاجبشيان جازيت في ٢٢ فبراير وفى اليوم نفسه نشرت ترجمته في البلاغ : يقول فيه : يا مستر مردوخ ماكدونالد طلبت احضارك أمام المحكمة فلما حرمت من هذا جئتك على صفحات الجرائد علشان تقول ما تعرفه : فماكدونالد قال ما دام القضاء رفض فانا لا أحب أن أدخل في مناقشات على صفحات الجرائد ٠٠ ، ويمضى ابراهيم الهلباوى قائلا ٠٠ رجعنا الى الاجبشيان جازيت فاذا هي تقول :

انى لا أحب أن أدخل معك فى مفاوضات ومجادلات على صفحات الجرائد :
يعنى انتهى كل شيء ، أى أن عبود هرب من الجدل ، مع ماكدونالد ، وهذا يؤكد
ويؤيد رواية على باشا ماهر ، وعبد المجيد باشا عمر ، وحافظ عفيفى ، وبعد أن
يقدّم للمحكمة نسخا من صحيفة الاجبشيان جازيت يقول : يبقى ماكانشى ناقص
الا نجيب جبرائيل وميكائيل واسرافيل علشان يشهدوا على عبود باشا : ثم يقول :
لكنهم قالوا ان هذا لا يكفي وان هناك سيفا يقطع الرقاب : ايه ؟ قالوا دا عبد الفتاح
باشا طلب أن تحقق هذه الاشاعات : يادى العار !! أنا أفهم انه لو كان الباشا
عايز يظهر سمعته كان ياخذ له اجازة يقعد عندنا فى الغيط كام يوم ؟ ..

لكن الوزير لازق لزقة فوزى فكون عبد الفتاح باشا طلب التحقيق له مغزاه
ومعناه انه شاعر ان هناك فضيحة لحقت بسمعة البلد ، وقد جرى العرف ان
رئيس الوزارة بالرغم من انه مسئول الا ان هناك جهات أخرى لها صوت فى
شكل الوزارة ففى حادث البدارى الذى خرج فيه على ماهر باشا وعبد الفتاح
يحيى باشا وكل الجرائد كتبت اجماعا ان من ضمن الوزراء الذين يراد التخلص
منهم ابراهيم باشا وفى آخر وقت رأينا ابراهيم باشا كريم بقى لسه وزير :

طبعا دى شىء غريب ، وكل ما استطاع صدقى باشا أن استشفع ، فى
ألا يبقى ابراهيم باشا فى وزارة الأشغال وأجبروا خاطرى وزحزحوا ابراهيم فهمى
عن وزارة الأشغال ، علشان الاشاعات المتطايرة حوله فى كل مكان ورأينا فعلا
ابراهيم فهمى ينقل الى المواصلات ، وهذا دليل على أن اسماعيل باشا قبل كريم
باشا فى الوزارة الجديدة على مضض ، وصدقى باشا لم يكن حديث عهد بسوء
الظن بابراهيم باشا بل كانت مسألة قديمة فعندما ألف وزارته الأولى لم يكن
ابراهيم باشا فى الوزارة بل كان حافظ باشا حسن وزير زراعة وأشغال ، وبعد
أسبوعين لقينا ابراهيم فهمى تزحلق فوق وزارة الأشغال فهذا دليل جديد على
أن الشبهة فى عدم صلاحية ابراهيم فهمى فى نفس صدقى باشا كانت شبهة
قديمة متأصلة لأن دول مش ييلعبوا سيجة يشيلوا كلب ويحطوا كلب : أبدا !
دول وزراء مسئولين عن حكم البلد وقد ذكر لكم عبد المجيد باشا انه على اثر
هذه الاشاعات أخذت انجلترا على عاتقها ألا تستقل بمشروع جبل الأولياء ..
وقد قرأتم مذكرة عبود ، التى يبكى فيها على عهد كرومر ، ويقول أنه خير ضمان
للخلاص من هذا العذاب الاليم وفى سنة ١٩١٩ ، وما بعدها يقول ، اوعوا تتفقوا
مع الانجليز ، أحسن دول عايزين يستعبدوا ، المصريين ، وشفتوا ، النفاق :
قلت لكم انه رجل بوشين هنا بوش وهناك بوش قال لكم شفيق باشا ، ان
عطاء عبود زيادة عن جيسون ٢٤١ ألف جنيه وهذا الرقم مقارب لثلاثمائة

ألف جنيه التي قيل أنها طلبت لثلاثة موظفين في الحكومة المصرية : دى بنت عم دى تمام !! يبقى ده دليل ، على صحة الرواية ، وشفيق باشا قال لكم ان فيه حملة حملتها عليه البلاغ فمن سنة ١٩٣٢ والراجل جاى والنار حرقاه بعد ٥٠ شهر وجاب لكم مجموعة من الجرائيل التي نهشت فى سمعته وهو راجل لزيه كف مشهود له من الجميع وقد انتهى أمر جبل الأولياء الى قبول عطاء ، جيسون ولكن بتحفظات ليه ابراهيم باشا قال ده شخص والأشخاص معرضة للموت فمجلس الوزراء قرر بفضل العالم ، الفاضل ابراهيم كريم أن جيسون لازم يكون شركة : أهى دى الصداقة صحيح ، وبذلك ظل الباب مفتوحا ثلاثة أسابيع وبعدها يحلها ربنا !! حتعملوا ايه شفيق باشا قال لكم أن زكى الابراشى عمل له تليفون الساعة ٨ صباحا : يا سلام داحنا يا متهمين ما بنجيش الا الساعة عشرة وأنا بعد شهادة شفيق باشا ، سمعت أن الابراشى قعد ١٣ يوم يروح وزارة الأشغال ، وشفيق باشا يؤدي شهادته فى مارس ، والبلد قائمة قاعدة علشان تدخل الابراشى ، دى قلة ذوق .

وشفيق باشا ، ظل يروى لنا حاجات عن الدستور ، من قبل هو ما يبقى وزير تقولش عبد الحميد يدوى باشا ، الثانى قصد يقول لكم ، عن حق الملك فى حضور جلسات مجلس الوزراء لماذا تزجون بجلالة الملك فى مسائلكم ا قل ان الابراشى باشا نفسه جاءك من غير أن تزج بجلالة الملك .

ويقول رئيس الجلسة ، وقد أحس أن الهلباوى يوشك أن يدخل فى المنوعات : العطا مارسى على جيسون وانتهى ويقول هلباوى . ما كنتم تقولوا لى دا من زمان : طيب خلاص ، انتهينا ، أنا بس حببت أبرهن لكم على مساعى عبود باشا ، ويستدرك الهلباوى قائلا : فانى أقول لكم أن عبد العظيم باشا راشد ، عين لوزارة الأشغال وما رضوش ، يحطوا فيها ابراهيم فهمى ، كل هذه أدلة على انهم أرادوا أن يبعدوا أخينا علشان مايعكرش جو النزاهة ! وعن التعويضات التي طالب بها المدعون بالحق المدني من حفى محمود : عبد الفتاح يحيى باشا ، لم يطلب شيئا ، وعبد العظيم باشا راشد كذلك : عبود طلب عشرة آلاف وكريم باشا ، كذلك ، وحتى على المنزلاوى طلب قرش صاغ : جرفوه وياهم مسكين ، ثم يقول : سمعتم من عبد المجيد باشا عمر ، وهو يتكلم عن الرشوة . انها مسألة مش مهمة ، هذا دليل ، على أن الأخلاق قد انحطت الى حد بعيد ، حتى الامتحانات لم نسمع بحصول سرقة أسثلتها وتوزيعها على التلامذة : الا فى ذلك العهد السعيد : كانت عدوى ، سرت من الوزراء ، الى الموظفين ، الصغار .

ويمضى ابراهيم الهلباوى يعدد ، كل مساوىء ، العهد البائد ويقول ضمن ما يقوله : من أثار هذا العهد الذى لا يحترم استقامة ولا فضيلة ، كان عندنا مأمورين أقسام من القاهرة ، وبعض الأقاليم نسبت اليهم تهم مخلة بالشرف وحكم عليهم تأديبيا بالفصل من الحكومة فلما جاء عهدهم « السعيد » أعادوهم

الى الحكومة . والى عارض فيه رسل باشا ، أخذوه فى الجان حزب الشعب :
الموظفين الذين فصلوا للرشوة عادوهم : الى هيص فى الانتخابات أخذوه فى
الحكومة ولما ثبتت عليه الرشوة ، حكموا بتنزيله درجة ، يا سلام .. يا سلام ،
هذه مفسدة لأخلاق الموظفين » .

وتبقى بعد ذلك كله فقرات هامة جاءت فى نهاية مرافعة الاستاذ إبراهيم
الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم نلخصها فيما يلى ، يقول الاستاذ الهلباوى :

« ظهر فى وزارة الداخلية أن أمضاء الوزير مزور والقضية أمام النيابة
وهذا لا يقع الا فى الحكومة التى تسقط هيبتها : هل سمعتم يا حضرات
المستشارين أن كاتباً يجترئ على تزوير كالذى ارتكبه موظفو المعارف لكن العهد
كله كان عهداً فاسداً ، والعدوى سرت من الكبار الى الصغار فاذا كان الأب
يسكر لازم الابن يطلع يسكر . غير كده ، الحكماء ، والصيادلة ، أصبحوا شركاء
قطاع الطرق هذا دليل على أنه كان عصراً موبوءاً اسقطنا جميعاً فى عبادة المادة »

ويقول ابراهيم الهلباوى :

« فيه كلمة جرحتنا فى دفاع عبود باشا وهى أنه يثمنى عودة العهد
الكرومرى ، وهذا لا يجوز لأن عهد كرومر وان كان فيه حسنات الا انه كان
جرحاً ، واذاً لا ، للكرامة المصرية : كان الوزراء « اسم على غير مسمى » وأنا لو
خيرت بين وزير انكليزى يحكم بالقسطاس المستقيم : والا واحد زى ابراهيم باشا
فهى ويكون مصرى لفضلت ابراهيم فهى مائة ألف مرة . لاني واثق من أن
حكم المصرى خير ، مهما كان « من الحكم الأجنبى والا كنت خائناً لوطنى »
خصوصاً بعد هذا التجارب المؤلمة .

« خيانة للوطن وللعزة الوطنية ان نقول علشان ابراهيم فهى والا عبود
انتم عاوزين نرجع للعهد الكومرى صحيح ، أن هذا ليس عجيباً فى التاريخ :
ليس عجيباً ان ينسى بعض الكبراء هذا الواجب المقدس فى سبيل شهواتهم ولكن
ظهور واحد ظالم فى مصر ، مش معناه أن المصريين كلهم كده ..

« عار علينا اننا بعد خلاصنا من هذا الجيش من الموظفين الانكليز نرجع
الآن ونطالب بعهدهم : وهل معنى الحياة الدستورية ان يكون أبناء الامة كلهم
قديسين : أبداً انما معناه ان الواحد اذا أخطأ يجد من يرده ، وهذه الخطايا والعن
منها كانت موجودة فى أيام الحكم الانكليزى ، والادارة الانكليزية : حادث
فلبيدس ، مثلاً ، وقعدنا نترافع فيها شهور والقسوة التى نعيبها على العهد
الماضى . ولا يمكن أن ننسى حادث البلينا : ناس مشبوهم طاردوهم ، وحرقوهم
فى أودة ، ما حدش قال هاتوا ايطاليا تحكم بدال الانكليز : من حق وطنى أن

أسجل ان الاضطهاد والظلم وصل الى انه فى عهد كرومر ، أرادوا ان يجعلوا القضاء الجنائى من دور واحد وكان فى ذلك الوقت اثنين وعشرين مستشار ، أغلبهم انكليز ، واتفقوا عليه الا اثنين قالوا : ان اختيار القضاة يجب أن يكون من حق الجمعية العمومية .

« أتدرون ماذا كان جزاؤهما ، كان كل المستشارين بياخذوا ٨٥ جنيهًا ، وسعد زغلول ، وقاسم أمين ، كانا يأخذان ٦٠ لانهما عارضا المشروع » .
ويعلو صوت الهلباوى : ويصرخ قائلا :

« نحتاج على هذه التصرفات لانها تقتل كفاءة المصريين : صحيح ان الانكليز ، عندهم معدات التنظيم والاصلاح ، أكثر منا لكن يجب الا ننسى العزة القومية ، والكرامة المصرية . فى عهد الاحتلال كان ايراد مصر نحو ٤٦ مليون جنيه والاصلاحات التى جرت فيها خلال أربعين سنة كانت نصف الاصلاحات التى جرت فى الثلاث عشرة سنة التى حكمنا فيها أنفسنا .

« والذى يدلكم على أن مصر كسبت باستقلالها ان وزارة المعارف كانت فى سنة ١٩١٢ تشرف على ١٨٦ ألف طالب بما فيهم مدارس مجالس المديریات : كان فيه ست مدارس عالية فأصبحت الآن ٨ بخلاف الجامعة وكلياتها ، طلبة الجامعة كانوا ١٩٠ طالبا وفى عهدنا الحاضر ٢٦٠٠ طالب وزيادة .

« الآن الحياة دخلت فى دور جديد ، وعندنا الآن ٨٩٠ ألف طالب ، فالأمة التى تنهض هذه النهضة أو ليس عزيزا عليها ان يقوم واحد من أبنائها ليطالب بالعهد الكرومرى ؟

« النهضة الصناعية مثلا : بنك مصر ، هل قام الا بأموال المصريين ؟! »

ويقول الهلباوى ، وهو يحتج على هذا الكلام ، الذى ورد على لسان عبود ، وعلى لسان بعض المحامين :

« ولما كان هذا الكلام قد صدر من أحد كبار المحامين فانى بصفتى أكبرهم سنا وأقدمهم عهدا أعلن احتجاجى على هذه العبارات . . اخلاصا لأرواح الشهداء الذين ذهبوا ضحية : أعلن احتجاجى باسم أولئك الابطال الذين سيقوا الى المحاكم العسكرية مدة الثورة ، ولما حكم عليهم بالاعدام صاحوا : « لتحميا مصر » قال ، هذا حمد الباسل ، ومرقس حنا ، وويصا واصف .

« هذه الأرواح واجب علينا ان نمجدها ونذكرها . قالها أيضا عبد الرحمن فهمى بك ، لما حكم عليه بالاعدام فصار عنوانا لكل مصرى يناله الاضطهاد : فهل يليق بنا أن ننسى هذا كله » .

ثم يقول الهلباوى بك :

« وبعد ذلك ، لا تحكموا ببراءة حفى لأن فى هذا الحكم اضرارا بسمعة البلد : هذا كلام فارف : مصر مهد الأنبياء من قديم الزمن لا يقال انه اذا خرج أحد أولادها وسلك طريقا سيئا ، كعبود تبقى . . وياريت عبود كان وطنى مصرى خالصدا طول عمره ، فى انجلترا ، وعبود لما أراد أن يأخذ أموالنا برضه لجأ الى الأسماء الانكليزية : راستم عبود : جاكسون عبود : ثورنيكروفت عبود . هل هذا هو الذى اذا حكمتم ببراءة حفى من أجله ، تكونوا قد خربتم مصلحة الوطن ؟ . دى لى سيپس كان رجلا عظيما انتهى نهاية سيئة ومع ذلك لم يؤثر فى فرنسا . »

« فى ألمانيا لا ترى مثل عبود . بس لو حصل ان ١٩ بنك ألماني أفلسوا فى شهر ولما طلعت الجرائد الفرنسية تشنع على ألمانيا ، جاء الرجل العالم فى كلية الاقتصاد وقال : ليس هذا دليلا على أن ألمانيا شاخت . . « وان الخيل ، التى تكسب فى السبق هى التى تشعر فى النهاية بتعب » . »

ويخاطب ابراهيم الهلباوى هيئة المحكمة أخيرا بقوله :

« فى أعناقكم يا حضرات المستشارين تطهير البلد من هذه الزوبعة وهذا مرض ليس عضالا ، وأنتم أطباء اختصاصيون ونحن نطلب أن تحكموا بما يظهر البلد . »

وقبل أن أنهى الحديث عن ابراهيم الهلباوى ومرافعته ، يسعدنى أن أستاذنا الكبير حافظ محمود نقيب الصحفيين الأسبق ، والصحفى الذى رأس تحرير صحيفة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، بعد اشتراك د . محمد حسين هيكل فى الوزارة ، وبعد رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين ، يسعدنى انه زارنى وسلمنى الكلمة التالية :

أخى صبرى أبو المجد . .

« جعلتنى أشعر بالذنب وأنت تعلق على مرافعات الهلباوى فى ذكريات ما قبل الثورة بقولك « لعلها تكون تحريضا لبعض زملائنا من الكتاب ورجال القانون ليكتبوا عن الرجل العظيم حقا » . »

« فانا مدين للهلباوى بالبراءة فى احدى القضايا الصحفية ، وأنا لم أنكر هذا الدين حينما أشرت فى ذكرياتى عن هذه القضية ، لكننى اعترف انى لم

أوفه حقه ، وكنت أنت أشجع من كتب عن الهلباوى لتجلو صورته الحقيقية أمام
الناس .

« ان هناك صورة قاتمة تلاحق اسم الهلباوى هي صورته في موقف
« المدعى العام » في « قضية دنشواى » وهذه حقيقة لا نستطيع أن ننكرها . .
وقد كان أقرب الناس اليه لا يجرؤ على مفاتحته في هذا الموضوع المثير . . لكننى
استخدمت مرة بلاهة الصبى أمام جبروت أبوته . وسألته في مجلس خاص
بمنزله : لماذا قبلت القيام بهذه المهمة ؟

« وتكهرب جو المجلس كله ضامى . لكن الهلباوى ، يرحمه الله ، قال
لجلسائه : اسكتوا انتم ، فهذا فتى من جيل آخر ومن حقه أن يعرف الحقيقة ،
وهى الحقيقة التى أسجلها هنا لأول مرة :

قال الهلباوى : « هناك سر يجهله البعض والذين يعرفونه لا يعلنونه ، وهو
أننى لم أكن مختاراً في هذه المهمة . . فحادثة دنشواى تبعها انذار سرى لمصر
الرسمية ، وكان من تفاصيل هذا الانذار أن يجلس فى كرسى الادعاء أكبر معام
فى مصر ، الى جانب مواصفات أخرى ، ان لم تنفذها مصر الرسمية فسوف تقوم
القيادة البريطانية بكيت ، وكيت ، فالرسميون فى ذلك الوقت سعوا الى لقبول
هذه المهمة اتقاء لشروخ أخرى ، فلم يكن فى مقدورى أن أرفض »

اما القضية التى أنا فيها مدين للهلباوى بالبراءة - فلها قصة طريفة .

فى ثورة شباب سنة ١٩٣٥ كنت مثمما مع زميل آخر فى قضية صحفية . .
وكانت السلطات قد ضاقت بالشباب والطلبة الذين يحتشدون فى ساحة المحكمة
فى أيام جلسات المعارضة فى قرار حبسنا على ذمة التحقيق ، فابتكرت « الادارة »
شيئا جديدا هو أن تنظر هذه المعارضة بعد انتهاء العمل فى قاعات المحكمة ، وبعد
أن يئأس الشباب من احضارنا من سجن « الاستئناف » فينصرفوا .

وجيء بى أنا وزميلي الاستاذ محمود حجاج « المستشار فيما بعد بمجلس
الدولة » والساحة كلها خالية ، وبينما كنا نصعد درج دار القضاء بميدان باب
الخلق للوصول الى مكتب رئيس محكمة مصر - وكان اذ ذاك محمد محمود النبوى
باشا لنظر المعارضة فى سكون ودون وجود أحد من المحامين - التقينا فجأة
بالهلباوى يهبط الدرج فى طريقه الى الخارج .

فلما بادلناه التحية سألنا : ماذا تفعلون هنا فى هذه الساعة ؟ . وما أن
علم بقصتنا حتى سلم أوراقه الى من كان معه قائلاً لنا : أنا حاضر معكم .

حضر معنا وهو لا يعلم تفاصيل القضية ، وقال لرئيس المحكمة : « يكفي

اننى أعلم أن هذين الشابين محبوسان فى قضية رأى . وهو أمر يحتم على أن أترافع ، لا عن هذين الشابين ، بل عن قدسية قضائنا ، لاننى أرى أن حبس ذوى رأى على ذمة التحقيق أمر يمس هذه القدسية القضائية .

ومازال الهلباوى يترافع بهذه النغمة حتى قال له النبوى باشا : « ياهلباوى بك حرام عليك » فرد عليه الهلباوى قائلا : « حرام عليك أنت أن تجلس فى أرفع كراسى القضاء المصرى العظيم وأمامك اثنان مثل أولادك يودعان فى زنزاة قبل ان تصدر أنت حكمك عليهما لمجرد انهما كتبا كلمة ترددها الملايين علنا » .

وأصدر القاضى الكبير حكمه بالافراج عنا ، وأبى الهلباوى أن يبرح المحكمة قبل أن نبرحها . .

ان من حق أى انسان أن ينتقد الهلباوى ، وقد كنت يوما من ناقديه . . لكن علينا ألا ننسى أن هذا الرجل كان فى مقدمة الذين أرسوا قواعد مهنة المحاماة العظيمة فى مصر . . لقد كان على رأس الدعاة لانشاء نقابة المحامين ، فلما انشئت فى سنة ١٩١٢ كان أول من انتخب نقيبا للمحامين بالاجماع ، وظل يشغل هذا المركز حتى خلفه فيه رائد القانونيين جميعا « عبد العزيز فهمى باشا » ولعل من الطرائف المجهولة أن عبد العزيز فهمى حينما تخرج فى مدرسة الحقوق قضى جانبا من فترة التمرين بمكتب الهلباوى . . ثم اشترك مع « لطفى السيد » فى مكتب واحد .

وبعد تعقيب الأستاذ الكبير حافظ محمود نعود الى قضيتى نزاهة الحكم ، فبعد أن انتهى الأستاذ ابراهيم الهلباوى من مرافعته . . ترافعت النيابة . . كما ترافع المدعون بالحق المدنى .

والجدير بالذكر أن ممثل النيابة العامة عمر عارف قد أشاد فى بداية مرافعته بهيئة المحكمة وحسن اصغائها وجميل صبرها ، فلقد طالت المرافعات وظل القضاة على اصغائهم فلم يحرم قائل من قول . وكان ممثل النيابة العامة قد قال فى بداية مرافعته أيضا « ما جئنا لنحاكم حزبا ولكننا نخاصم جريدة السياسة ومحررها المسئول حفى بك . . وقال عن جرائم النشر ، انها فيما يدخل بالأمن العام ، لا تقاس بما تقاس به جرائم القذف التى تقع على فرد لا شأن له بالحكومة ولا يهم أمره المصلحة العامة فهو وحده ، الذى يقدر وجه الضرر ، الذى يلحق به فقد يرى أن يسكت وقد يرى أن يبلغ ثم هى - أى جرائم النشر - نهر أركان الطمأنينة ولم يعلق القانون تحقيقها على ارادة المجنى عليه كما علقها على ارادة الزوج ، « المخون » فى أهله : ولارادة الزوج الذى لا يريد الاستمرار

فى القضية الخاصة بزوجه من معانى الستر الذى لا يضر الناس ، ولا يفضى
القانون » .

ويعود الدفاع ، ليعقب بدوره على مرافعة النيابة ومرافعة محامى المدعى
بالحق المدنى ومن بين ما قاله سابا حبشى بك « أنا نطلب البراءة بناء على
اعتبارين جوهريين : الأول ان جرائم القذف والسب المنسوبة اليه غير متوافرة
الأركان ، لانها ينقصها الركن الأدبى ، ويكفى لتبرئة حفى ان تبينوا انه قصد
الى غاية عليا فلم يكن لديه هذا القصد الذى أشار اليه القانون . والثانى ان
الوقائع ، التى ذكرها حفى صحيحة وقد قطعت وقتا طويلا فى اثبات ذلك وكل
من هذين الاعتبارين كاف لبراءة حفى » .

وكان مما قاله الاستاذ محمد توفيق خليل : « ان النيابة قاض كبقية القضاة
ولذلك فلم يكن خليقا بها أن تطرق باب الوزير عندما أرادت سؤاله » .

ويختتم الاستاذ محمد توفيق مرافعته القصيرة بالتوجه الى هيئة المحكمة :
« الذى أريده ان تسجلوا فى حكمكم أن وزراء الدولة ليسوا سادة البلد .
وانما هم خدامها : هذا ما اطمع فيه » .

وكان ختام مرافعة محمد كامل البندارى قوله : انا لا نطلب منكم أن
تخطوا القانون : اذا كنت ظلمت احدا ممن تقدموا ، احضراتكم تحت ستار
الادعاء بالحق المدنى فأنا أول من يتقدم اليكم وانتم حماة ، العدل ، وأول من
يغتنب لدفع هذا الظلم ولكن أؤكد لكم مخلصا اننى كنت متجها فى عملى وفى
حملتى لمصلحة مصر ، ومصلحة مصر ، وحدها ، ولم تكن نعرف ان القدر
يخبى لنا هذا أبدا وانما كانت عقيدتنا الأولى والأخيرة اننا ندافع عن مصر ،
ومصلحة مصر ، واننا نقف الآن مغتبطين وسأهنيء قومى وادعوهم الى مواصلة
جهادهم ، الموفق لرفع الضرر والأذى عن البلاد ، وسأترك ساحتكم وأنا مغتبط
بأداء هذا الواجب أى اغتباط » . . . وقد طلب الأستاذ الببلى « أن يكون حكم
القضاء فيصلا بين حفى بك وخصومه وان تضع المحكمة بهذا الحكم حدا لهذه
التصرفات المعيبة ، التى قام بها أولئك الموظفون الذين ائتمنوا على أموال الدولة ،
التى تجبى من عرق الفلاح فيبدوها ذات اليمين وذات اليسار بلا حساب » .
وقال الأستاذ الببلى : « اننا نرجو ان يكون فى حكم المحكمة اشارة الى تصرفات
النيابة والاجراءات التى اتخذتها لأن النيابة سلطة خطيرة يجب فى كل الظروف
والأحوال أن تكون بعيدة عن كل تأثير ، خارجى ، الا ما تقضى به مصلحة الدعوى
العمومية ، التى هى أمينة عليها » . والطريف ان الأستاذ الببلى قدم الشكر ،
فى ختام مرافعته لسكرتير الجلسة ، الممتاز حقا الشهاب الأديب عبد الرحمن
أفندى سلامة ، وللاستاذ أمين الدرملى مندوب وزارة الأشغال الذى ظل طوال

مدة نظر القضية ملازما للجلسة لتقديم كل ما يطلب من الملفات والأوراق .
والطريف أيضا ان مناقشات حامية دارت بين الاستاذين محمد كامل البندارى
احد المحامين عن الاستاذ حنفى محمود ، ومرقس فهمى المحامى عن عبود باشا
وكادت المناقشات الحامية تترك أثارا سيئة فى نفسى الزميلين الكبيرين ، لولا
ان المتهم حنفى محمود نجح فى ازالة ما بين الاستاذين البندارى ومرقس حنا .

ثم تتاح ، الفرصة للاستاذ حنفى محمود « المتهم » فيلقى بيانا أخيرا وبذلك
تنتهى كل المرافعات الخاصة ، بقضيتى نزاهة الحكم .

وتحدد المحكمة يوم ٢١ مايو عام ١٩٣٥ للحكم فى الدعوتين ، واستسمح
القارىء - وللمرة الأخيرة - فى أن انقل ما جاء فى عدد « السياسة » الصادر
فى يوم الأربعاء ١٦ صفر ١٣٥٤ هـ ٢٢ مايو ١٩٣٥ م . خاصا بحكم محكمة
جنايات مصر فى قضيتى نزاهة الحكم : « لم نشهد منذ بدء نظر هاتين القضيتين
جلسة بلغ من اهتمام الجمهور بها اهتمامه بجلسة الأمس ، فمنذ انتصفت الساعة
الخامسة والجماهير تفد الى سراى المحكمة تباعا من جميع الطبقات وتحيط بقاعة
الجلسة فى انتظار السماح لهم بالدخول : ويظهر ان حكمدارية بوليس العاصمة ،
كانت تتوقع هذا الاهتمام من قبل ، فقد رأينا فى ردهات المحكمة ثلة من رجال
البوليس لم نشهد من قبل أكثر منهم وعلى رأسها حضرة الصاغ حسن الصاوى
مأمور قسم الدرب الأحمر ، وحضرة الضابط اليوزباشى عبد الرحمن عبود
والملازمان الأولان ، سيد أفندى الخولى ، ولبيب أفندى المنيرى والملازم الثانى مراد
أفندى خيرى ومعهم قوة من بوليس الدرب الأحمر وأخرى من بلوك الحفر ، وما
كادت القاعة تفتح حتى انهزم سيل الحضور ، فاحتلوا جميع المقاعد ، وقفص
الانتهام ولم يتركوا فى انقاعة مكانا لقدم ، وكان فى مقدمة الذين حضروا جلسة
الأمس لأول مرة فى تاريخ القضية بعض حضرات مراسلى الصحف الأجنبية وقد
علم مندوبنا ان حضرات المستشارين الذين تتألف منهم الهيئة لم يغادروا مكانهم
منذ الصباح الباكر بل تناولوا غداءهم فى سراى المحكمة وانهم قضوا الوقت كله
فى المداولة وفى الساعة السادسة دخلت هيئة المحكمة ونطق الرئيس بالحكم
الآتى :

« حكمت المحكمة حضوريا ببراءة حنفى بك محمود ورفض الدعاوى المدنية
كلها قبله وقبل محمود باشا عبد الرازق وألزم المدعين بالحق المدنى
بالمصاريف » . وما كاد حضرة الرئيس يفرغ من تلاوة هذا الحكم حتى دوت
أرجاء القاعة بعاصفة من التصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون بأعلى أصواتهم بحياة
القضاء العادل ، وبحياة حنفى محمود بك وجريدة السياسة . وأقبلوا جميعا

يهنئون بعضهم بعضا ، وخرج الحاضرون من قاعة الجلسة في مظاهراتهم الحماسية ، وهتافهم يكاد يشق عنان السماء ، وركب الكثيرون منهم سيارات جعلوا يطوفون بها المدينة وهم يهتفون بحياة « القضاء العالى » وكان الاستاذ حفى بك محمود فى دار السياسة ينتظر صدور الحكم ، واقبلت الجماهير عليه مهنئة له ، مهنئة شعب مصر ، بقضائها العادل .

وفى اليوم التالى كانت افتتاحية السياسة تحمل العنوان التالى « عيد الأمة كلها ، لا عيد الصحافة وحدها » وكان من بين الفقرات التى وردت فى ذلك المقال :

« فى مصر كلها غبطة شاملة وسرور عمام ، حينما ذهبت لقيت الناس يتحدث بعضهم الى بعض ويهنيء بعضهم بعضا : غبطة صادقة مصدرها القلب لا شىء البتة من معنى التظاهر فيها ، انما هى غبطة الرجل شفى ولده أو عاد عزيز عليه من سفر . وغبطة الأم ، بفوز ابنها ونجاحه . هذه الغبطة الشاملة ، وهذا السرور العظيم سببهما الحكم الذى صدر أمس الأول ببراءة رئيس تحرير « السياسة » فى « قضيتى نزاهة الحكم » .

« لقد اقترح بعض اخواننا الصحفيين ان يجعلوا يوم ٢١ مايو من كل سنة عيدا لحرية الصحافة وان يقيموا فيه أفراحهم ومظاهر ابتهاجهم والحق ان الصحافة ليست وحدها هى التى كسبت هذه الموقعة العظيمة ، وانما كسبتها مصر كلها ، لتكون هذه الأيام حدا فاصلا بين ماضى لن يستطيع الذين نكلوا بالأمة فيه أن يدافعوا عما فعلوا به وبين مستقبل نرجو ان يكون مضيئا بنور الحرية والحق ، والعدل والنزاهة .

وقد ظلت البلاد حقيقة فى فرح لا مثيل له : ظلت « السياسة » لأيام عديدة تنشر الكثير من أصدقاء ذلك الفرع الشامل ، كما ظلت أيضا تنشر ألوف البرقيات التى انهالت عليها ، وعلى حفى محمود مهنئة بالحكم العادل . وكانت السياسة قد نشرت فى اليوم الذى زفت فيه حكم البراءة الى الشعب مقالا رائعا بعنوان : « فى مصر قضاة وفى مصر خلق ونزاهة » قالت فيه : اللهم ما أعظم عدلك ، ستة عشر شهرا ، انقضت منذ بدأت النيابة تحقق مع السياسة فى قضية نزاهة الحكم ، وقد بدأت هذه الشهور الستة عشر فى جو سياسى حالك الظلمة لا يعرف أحد متى تنقشع عيومه ، ومتى تتبدد سحبه ، ثم كانت هذه القضية كلما تقدم التحقيق فيها بعثت فى هذا الجو القاتم أملا من ضياء . فقد كان الصراع العنيف بين الحق والباطل ، وبين الظلم والعدل ، الصراع الذى ارتدى الباطل فيه ثوب القانون والذى تسليح فيه الحق بسلاح الكرامة والشرف فلما قدمت القضية الى محكمة الجنايات وقفت النيابة مع الأسف تريد ان تحول دون ظهور الحق

فتطلب الى القضاء ان لا يسمع شهادة شاهد ، ولا أن يضم ملفا وتذيع بلسان الأمين على الدعوى العمومية انها بذمة القاضي قد فحصت الملفات فلم تجد دليلا وقد سمعت من سمعت من الشهود فلم تجد لسماع غيرهم محلا ، ثم ان قضية نزاهة الحكم هذه معول قوى يهدم ركن العهد الماضى فيريد ذلك العهد ان يتخذ من القضية ومن القضاء وسيلة للمبقاء فيأبى الله الا أن تكون القضية هي سبب مصرعه ، وسبب مطلع نور الحرية ، وسبب القضاء على قوانين الظلمة والظلم التى كانوا يريدون بيا الا يظهر حق أو ينكشف نور و .. و .. » .

وتسأل « السياسة » فى ختام مقالها :

« والآن ماذا بعد هذا الحكم ؟ أفيسدل الستار على ما تكشف التحقيق فى القضية عنه من المآسى ، أم ترى الحكومة واجبا عليها تعيين لجنة تحقيق مستقلة نزيهة تحدد المسئوليات والمسئولين ، فلا ريب فى أن لهؤلاء السادة الذين دمغهم حكم القضاء ، انصارا وأعوانا ، ومن الخير ان ينكشف هؤلاء الانصار والأعوان اذا أريد أن تظهر الأداة الحكومية فعلا من الفساد لقد كان فى قضيتى نزاهة الحكم من العبر مالا يمكن السكوت عنه ولكننا نقف اليوم عند اغتباطنا بحكم القضاء حكما تفاخر به مصر ، غيرها من الأمم ، وعند تسجيل ما دل عليه الحكم ، من أن فى مصر ، قضاة ، وان فى مصر ، خلقا ، ونزاهة . »

على أن فلبيدس منشىء مدرسة البوليس السياسى فى مصر وقد أشار اليه الهلباوى بك فى مرافعته هو فى حد ذاته ، ظاهرة خطيرة تستوجب أن يكون لنا معه أكثر من وقفة فى الفصل التالى لأنه - فى رأى - من أركان الفساد السياسى فى مصر .

الفصل السابع

جورج فلبيدس

منشئ مدرسة البوليس السياسى فى مصر

ولكن من يكون فلبيدس هذا الذى ورد ذكره أكثر من مرة والذى كان له دور سياسى ، بوليسى هام أثر على مجريات الأحداث فى بلدنا فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى حتى انتهت أسطوره بفضيحة مدوية ؟

سألنى كثير من القراء ، وخاصة الشباب منهم : من يكون جورج فلبيدس الذى ورد اسمه فى سنوات ما قبل الثورة ٠٠ أكثر من مرة باعتباره أحد أعمدة الاحتلال البريطانى فى مصر والذى سبق للأستاذ ابراهيم الهلباوى أن أشار الى اسمه فى مرافعته التاريخية بوصفه من دعائم الاحتلال البريطانى لمصر ؟

وجورج فلبيدس يونانى متمصر ، أقام بمصر فترة طويلة وحصل على الجنسية المصرية ، ولأنه كان يجيد اللغة الانجليزية اجادة تامة كما يجيد - أكثر - استخدام كل وسائل ، التملق والتزلف للحكام ، البريطانيين ، فقد عينوه مترجما بالسلك الحكومى ثم اختاروه بعد أن أثبت وفاء وولاه للاحتلال البريطانى رئيسا للمكتب السياسى الذى أنشئ عقب مقتل بطرس غالى باشا ، ومنذ انشاء هذا المكتب راح جورج فلبيدس يدس أنفه ورجاله فى كل مجالات العمل الوطنى لا للحصول على الأخبار وانما لاختيار العناصر الضعيفة من العاملين فى الحقل الوطنى واستخدامها كجواسيس على الآخرين واستخدامها أيضا فى « فبركة » القضايا السياسية الهامة : التى يراد من وراء « فبركتها » ضرب الحركة الوطنية ، والزج بالشباب الوطنى الى السجون والمعتقلات .

يقول الأستاذ محمود العربى - أحد المتهمين فيما سعى بمؤامرة شبها عام ١٩١٢ - عن جورج فلبيدس : ما أن قتل المرحوم بطرس باشا غالى بيد

ابراهيم أفندي ناصف الوردانى حتى خيل للحكومة ان فى هذا القتل مؤامرة كبيرة ، أو حركة قائمة يقصده بها بعض الشباب الوصول الى أغراضهم وآمالهم عن طريق القتل السياسى . فلم تدخر وسعا فى انشاء ما سمته « المكتب السياسى » ووضعت على رأسه بطبيعة الحال جورج بك فلبيدس .

والمكتب السياسى ، أو بعبارة أوضح مكتب استقاء الأخبار يحتاج الى عدد كبير من البوليس السرى والى نفقات باهظة تنفق بلا رقابة ولا مراجعة ولا بحث فى الوجوه التى انفقت فيها ، وكان هذا المكتب على هذه الصورة مورد ثروة جديدة لمثل فلبيدس بك : يهب ما يشاء لمن يشاء ويستبقى لنفسه ما أراد .

وبقى هذا المكتب السياسى يشتغل سنتين متتاليتين دون ان يكون له اثر فعلى أو نتيجة ظاهرة ، ولا شك ان هذا لم يكن ليرضى رجلا واسع الاطماع والآمال مثل فلبيدس فداخله شئ من الخوف فى تفكير الحكومة فى الغائه اذا ظل بغير فائدة ترجى منه فينضب هذا المعين الذى يفيض عليه الرزق بغير حساب : لذلك خالج نفس فلبيدس باعث جدى ، لخلق ما يمكن أن يجعل لهذا المكتب قيمة لا تعادلها أية قيمة أخرى ، وهل هناك قيمة أكبر وأجل وأعظم من أن يكشف المكتب مؤامرة كان يراد بها اغتيال حياة أكبر الرجال فى مصر .

تلقت فلبيدس يمنا ويسره فلم يلق أمامه بطبيعة الحال غير الحزب الوطنى ورجاله ظنا منه أنه يمكنه استغلال ما هو معروف عن ذلك الحزب من كراهية شديدة للاحتلال البريطانى ، ومن مناهضة له بكل الوسائل والطرق . وقام فى ذهن فلبيدس ان يلقى فى روع أولى الأمر أن وسائل الحزب لمناهضة الاحتلال البريطانى قد تغيرت وانقلبت الى حالة من الثورية والفدائية التى يخشى على مستقبل البلاد وعلى مستقبل العرش منها واقتنع أولو الأمر بذلك وسرعان ما توطدت دعائم سلطة فلبيدس واتسع سلطان نفوذه على ما قد رأت الأمة المصرية فيما بعد .

« أراد فلبيدس أن يستخدم للدس والوشاية رجلا من الملتصقين بالحزب الوطنى فولى وجهه شطر « دار اللواء » وأراد أن يستخدم لغرضه محمد عبد السلام ، فلم يوفق فى اغوائه وتسخيره فى مهمة التجسس ثم ركن الى أحد رجاله وهو المدعو صالح شاكر الذى استطاع أن يؤثر فى شاب ضعيف الشخصية اسمه مصطفى كامل وهو شاب لا عمل له ، يحمل فقط اسم ، المغفور له مصطفى كامل باشا ، وبعد الحصول على مصطفى كامل هذا وبعد استغلاله أبرع استغلال ظهرت « مؤامرة » شبرا التى ادعى أنها استهدفت اغتيال الحديو عباس حلمي الثانى واللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر

ومحمد سعيد باشا ناظر النظر ، ومحمد مجدى باشا ومستتر دلبر أوغلى
المستشارين بمحكمة الاستئناف .

والجدير بالذكر أن جورج فلبيدس قد ذكر فى شهادته أن المتهمين فى
قضية مؤامرة شبها « أمام واكد ومحمود العربى ومحمد عبد السلام قد أرادوا
بايعاز من الحزب الوطنى قتل الخديو عباس حلمى الثانى لأن الحزب الوطنى يريد
أن يضع مكان الخديو عباس حلمى ابنه الذى تربى على مبادئ الحزب الوطنى
بواسطة والدته !! أما قتل رئيس الوزراء محمد سعيد باشا فلأنه عندما دخل
الحكومة وقبل أن يكون ناظرا للنظار اتفق مع الحزب الوطنى على أن تتبع وزارته
مبادئ الحزب الوطنى ولكنه أخل بالاتفاق عندما دخل الوزارة وباغتيال محمد
سعيد باشا - كما قال جورج فلبيدس - يكون الحزب قد انتقم لنفسه من محمد
سعيد باشا وأبعد عن الحزب تهمة التعصب .. أما هدف الحزب الوطنى من اغتيال
كتشنر فهو اجبار الانجليز على التخفيف من سياستهم فى مصر » .

وفى مقدمة الوطنيين المصريين الذين لعبوا أدوارا خطيرة فى تاريخ الحركة
القومية الوطنية المصرية ولم يعرف أحد شيئا عن هذه الأدوار الأستاذ عبد الوهاب
البرعى : كان أقرب الشبَاب الى مصطفى كامل ومحمد فريد : حرر أكثر مواد
العدد الذى خصصته مجلة المجلات عن حادث دنشواى واشرف على تحرير جريدة
القطر المصرى - وبحيل شيطانية - عندما سجن صاحبها ورئيس تحريرها
الأستاذ أحمد حلمى بتهمة العيب فى الأسرة الحاكمة : هو الذى كتب سلسلة
مقالات : « فلتسقط حكومة الفرد الواحد » أيام الخديو عباس حلمى الثانى .

وقد اشترك عبد الوهاب البرعى فى قيادة ثورة ١٩١٩ فى مديرتى الدقهلية
والغربية ، وحكمت عليه إحدى المحاكم العسكرية البريطانية بالاعدام فهرب فى
مركب شراعى من المنصورة الى حلوان حيث ظل مختفيا الى أن هدأت الأحوال :
كان فى مقدمة الذين هاجموا - سعد زغلول وهو فى عنفوان قوته ، وفى أوج
مجده ، وكان آخر مقالاته فى الهجوم على سعد زغلول بعنوان : « اللهم انتقم » .

وقد أودعتنى أسرة المرحوم عبد الوهاب البرعى فى ١١/٣/١٩٥٥ بعض
الأوراق التاريخية الخاصة به ، أحتفظ بها فى مقدمة ما أحتفظ به من
أشياء ثمينة : وجاء فى تلك الأوراق عن جورج فلبيدس :

« كان جورج فلبيدس قد أصبح مأمورا لضبط القاهرة .. كانت امراته على
درجة رائعة من الجمال ، كان يقطن بأعلى مبنى قسم الموسيقى .. كان هارفى

باشا حكمدار العاصمة صديقا حميما لجورج فلبيدس ولزوجته : استطاع جورج أن يصبح مركز قوة لا مثيل له في مصر ، تحكم بما أوتي من سلطة لا بما أوتي من ذكاء في حركات كل الوزراء : لم يكن أحد منهم يستطيع أن يغادر منزله الا بعد أن يستأذن من جورج فلبيدس الذي يوهبه بأنه سوف يعد الحراس والمخبرين و ٠٠ و ٠٠ وبعده ذلك يسمح جورج فلبيدس للوزير بأن يغادر منزله ، وكذلك عند عودة أي وزير الى منزله لا بد من اخطار جورج فلبيدس حتى يختار له الطريق الآمن وحتى يتخذ كل الخطوات التي تضمن سلامته ، ويعلم الله أنه ما تحرك من مكتبه ولا أمر باتخاذ أي شيء ما ، ولما تضايق جورج فلبيدس من نشاط الأستاذ عبد الوهاب البرعى ، أمر بحبسه مع بعض المتطرفين في فناء المدرسة الخديوية ووضع معهم نفرا من أذنا به للتجسس عليهم واستخلاص نواياهم وأعمالهم ولكن جورج فلبيدس لم يستطع أن يحصل لهم ما يفيد هو شخصيا فأمر بنقلهم جميعا الى سجن طرة ، وأضاف عليهم بعض أذئاب آخرين ولما يقست أسرة الأستاذ عبد الوهاب البرعى من الافراج عنه وخافت على صحته من أن تندهور بسبب السجن الطويل ، لجأت الى السلاح الذي لم يكن لجورج فلبيدس أن ينكره ، وتعنى به سلاح الرشوة : كان الوسيط عند جورج فلبيدس زوجته فهي التي تتفق على المبلغ ، وهي التي تتناوله وهي التي تحدد موعد الافراج عن المتهم و ٠٠ و ٠٠ ذهب عم الأستاذ عبد الوهاب البرعى الى زوجة جورج فلبيدس ودعه صديق له اسمه الدكتور ماجد وسلمها ٢٠٠ جنيه مصرى ، وسرعان ما اتصلت تليفونيا بزوجها الذي أصدر أمرا سريعا بنقل الأستاذ البرعى الى قسم الجمالية .

وفي قسم الجمالية - فى مقر وكيل الحكمدار - كان الأستاذ / عبد الوهاب البرعى طليقا من كل قيد : اللهم الا ان يبيت فى القسم وبغرفة وكيل الحكمدار واستطاع الأستاذ البرعى عن طريق وجوده فى مكتب وكيل الحكمدار ان يطلع على جميع التلغرافات التي كانت ترد اليه من جميع بلاد القطر المصرى لاعتقال أشخاص معينين بل واستطاع أن يعثر على الشفرة ويقوم بحلها و ٠٠ و ٠٠ وقد نجح فى تنبيه بعض الأشخاص الذين كان يراد اعتقالهم ، الى ضرورة الهرب والاختفاء عن أعين البوليس وأراد جورج فلبيدس أن يبرر طلب الافراج عن الأستاذ عبد الوهاب البرعى فطلب منه أن يقدم تقريرا عن الحزب الوطنى وعن نشاطه ، فرفض فلما ضيق عليه فلبيدس الحناق كتب لهم تقريرا لا يمت الى الحقيقة بصلة ، وكان رحمه الله واسع الخيال ، تضمن تقريره وقائع لا أساس لها من الصحة ، ووضع فى تقريره العديد من الأسماء ذوى « النشاط المزعوم » ممن توفاهم الله أو ممن هم خارج القطر المصرى الذين لا يمكن أن يصل اليهم جورج فلبيدس وجماعته والغريب أن جورج فلبيدس أشر على هذا التقرير

بالكلمة التالية : هذه حقائق تاريخية نعلمها والذي نريده شيئا عن الحالة الحاضرة ، ولم يقبل عبد الوهاب البرعى أن يكتب حرفا آخر مصرا على أنه كتب كل الذى يعرفه واضطر جورج فلبيدس الى الافراج عن الأستاذ البرعى .

ويمضى التقرير الوارد فى أوراق الأستاذ البرعى قائلا :

« لما كثرت غلطات جورج فلبيدس وانكشف أمره وزكمت الانوف الروائح القذرة النتنة ، التى انبعثت من جرائم الرشاوى التى ارتكبها : ومن بينها الرشاوى ، التى كان يأخذها من عدد غير قليل من ضباط الشرطة نظير ترقيتهم أو تشبيتهم ، والتى كان يأخذها من كثير من المعتقلين السياسيين للافراج عنهم ، ومن المتجرين بالأعراض لاطلاق سراحهم ، بعد ذلك كله : تقدم كثير من المجرمين ومن المعتقلين السياسيين ببلاغات ضد جورج فلبيدس الى النيابة العامة طالبين التحقيق معه فى كل ما ارتكب من جرائم » .

وتستجيب النيابة أخيرا فتحقق من جورج فلبيدس ومع زوجته السيدة أسماء .

« وقد جاء فى قرار النيابة - جريدة الوطن الصادرة فى ١٨/٦/١٩١٧ - المتعلق بإحالة فلبيدس وزوجته أسماء والذي كان يقوم بوظيفة « مراسلة » له واسمه محمد محمد حربى الى محكمة الجنايات بأنه أخذ من المرأة - هكذا فى نص القرار - اليفة بنت عبد الله ، رشوة قدرها ٣٠٠ جنيه لنفسه لأداء عمل من أعمال وظيفته وهو التوصية بالافراج عن ابراهيم الغربى المعتقل بالحلمية باعتبار أنه من « » .

ولا يطاوعنا قلمنا فى نشر الصلة ، التى ألحقت بابراهيم الغربى ، أشهر شخصية فى شارع كلوت بك بالقاهرة فى فترة الحرب العالمية الأولى .

وفى أثناء المحاكمة - محاكمة جورج فلبيدس - شهدت اليفة بنت عبد الله التى قررت أنها دعيمة الى قسم الجمالية وقابلت مساعدا الحكماء محمود محمد الذى قال لها : « أنتم ماتعرفوش الغربى الا وهو جوه وماتعرفهش وهو بره » أنا والله زعلت علشاناه ، وقال لها مأمور شرطة عابدين محمد شكيب : الغربى الى فلوسه سوسيت راح عين شمس ، انزلى واطلعى بمائتين جنيه » .

وانتهى الأمر بأن دفعت لفلبيدس مبلغ ٣٠٠ جنيه ولكن الحكماء لم يوافقوا على الافراج عن المذكور فاضطر فلبيدس الى رد المبلغ الى صاحبه بعد أن أخذ منه عشرين جنيها . وكانت أسماء زوجته مشتركة معه فى هذه العملية .

واستمعت المحكمة - كما يقول الأستاذ محمد سيد كيلاني في كتابه عن السلطان حسين كامل : « فترة مظلمة في تاريخ مصر » .. الى شهادة ابراهيم الغربي ، فقال ان الشرطة اعتقلت ابنه أولا ثم طلب منه مأمور عابدين أن يدفع مبلغا من المال فلما امتنع هددته بالاعتقال وأخيرا اعتقله .

وقال محمود محمد مساعنة الحكمدار في شهادته : ان فلبيدس تكلم معه عن الغربي وقال انه رجل طيب وأنا أريد عمل طريقة لآخراجه وقال ان الست - يعني زوجة فلبيدس - طلبت مني أن أتصل بأصدقاء الغربي ليدفعوا لها نقودا حتى يمكن أن يفرج عنه » .

وقال محمد شكيب : أن الغربي ، هو الذي ذهب اليه وعرض عليه رشوة ليحصل له على أمر بأن يعود الى ارتداء ملابس النساء والتزين بالحلي فوعده خيرا وقال انه سيكلم له محمود محمد فاذا لم تكن المسألة بأمر الحكمدار فهو يحصل له على المرغوب .. » .

والآن جورج فلبيدس تكل بشباب الحزب الوطني ولفق التهم للأبرياء ، وطغى ورفى ، والحق الضرر والأذى بالعناصر الوطنية ، وبخاصة خلال الحرب العالمية الأولى اهتم الجمهور بمحاكمته فكان يتتبع ما ينشر في الصحف من أنبائها ، وتزاحم الناس على حضور جلساتها تزاحما شديدا .

ولما صدر الحكم بحبس فلبيدس خمسة أعوام مع الشغل ، وحبس زوجته أسماء سنة ، صفق الجمهور وهتف من أعماق قلبه هتافا عاليا متواصلا بحياة العدالة وصاح في وجه المتهم : الى الجحيم يا مجرم : الى السجن يا جورج ، وبصقوا في وجهه واستمرت هذه الهتافات المدوية حتى قادته الشرطة الى السجن ، وكان يبكي بكاء مرا ، هو وزوجته وبناته ، ونظم الشعراء والزجالون القصائد الطويلة معربين عن فرحة الأمة بالقصاص العادل الذي وقع على هذا الطاغية . وكان من بين ما كتبه م.ب.ت « محمود بيرم التونسي » في جريدة « الأفكار » في ١٩١٧/٧/٣ :

داء أقام يجسم مصر طويلا
الله يأسو داءها ليزولا
يا قوم لا تخشوا وباء انه
يأتى خفيفا تارة ، وثقيلا
يا من تخص جسومنا بوقاية
أنسيث أخلاقا لنا وعقولا
كدنا نعد اذ الأكف تصافحت

تسلمها للارتشاء دليلاً
يا رشوة شددت حبال خيائها
عرضاً على ظهر البلاد وطولا
عشتك ايدى الفاضلين وما شفت
رغم الرقيب من الوصال غليلاً
والبعض عفا عن النضار وانما
قد عفا لما ان رآه قليلاً
يا صاحب السجن الحصين جداره
اعزز على بأن ترى مغلولاً
أى النساء دعت عليك فصادت
دعواتها عند الاله قبولاً
ما الارتشاء وظيفه رسمية
حتى تنيب لذاك عنك وكبلاً
.....
الى أن يقول بيرم التونسي :

لو اطلقوك أكلت أهراماتها
وشربت كى نروى الغليل النيا

ويقول بيرم التونسي : فى قصيدة أخرى له فى جورج فلبيدس :
هذا اعتقلت وذا فتكت
وان تشأ هذا تشبته وذاك قرشح
خمسة وما خمسة ، وخمسة مثلها
شيئا وصفقتك الأصح الأريج
هذى الفضيحة فئة فى بابها
والله يستر من يشاء ويفضح

الى أن يقول بيرم التونسي :
ان كان فى الدنيا امرؤ بك شامت
أنا لا مرء الشامت المتبجح
أو يفرح اليوم الأنام ، فأننى
والله أول من يسر ، ويفرح

وقد قضت المحكمة التأديبية بفصل محمود محمد مساعد الحكمدار ومحمد شكيب مأمور قسم عابدين .

وفي ١٩١٧/٧/١٩ صدر عفو سلطاني عن « أسماء » زوجة فلبيدس لأنها - كما جاء في قرار العفو - مريضة وعلى وشك الوضع .

ويلتقى جورج فلبيدس في سجنه بالعشرات من ضحاياه ، ويعترف لهم وهو يبكي بكاء حارا بأنه ظلمهم ولا يتوقف يوما واحدا عن طلب الصفح منهم بل انه ليرسل خطابا الى أحد أقاربه - من السجن - يقول فيه ان فرائضي ارتعدت عند دخولي السجن لا رغبا ولا خوفا منه وانما لرؤيتي محمود أفندي طاهر العربي أحد المتهمين في مؤامرة شبيرا : لقد أحسن الى العربي كثيرا وأنا أقالم ألما شديدا لمسلكه مني ، ومسلكي منه لقد أسأت اليه اساءة كبرى بغير وجه حق ، ويعترف جورج فلبيدس بأن مؤامرة شبيرا كانت ملفقة تماما .

وقد توفي جورج فلبيدس بعد خروجه من السجن في عاليه - لبنان .

ولكن لماذا جورج فلبيدس بالذات . . ولماذا مكتب البوليس السياسي بالذات . . سؤالان نحاول الاجابة عنهما في الفصل التالي .

الفصل الثامن

من فلبيندس إلى المكتب السياسى

• دولة ، الشعر والزجل فى الحرب العالمية الأولى

ويبقى بعد ذلك الاستطراد الطويل سؤال هام وضرورى هو : هل يحل الاهتمام بأمر جورج فلبيندس ، وقضيته ومصيره الذى تم فى الفصل السابق خروجاً على الخط ، الذى وضعته لنفسى عندما رأيت أن أكتب تلك السلسلة أم أن هذا الاهتمام فى حد ذاته - يعتبر تعميقاً لذلك الخط ؟

وأبادر فأقول اننى من المؤمنين بأن الاهتمام بجورج فلبيندس ليس خروجاً على الخط وإنما هو تعميق لذلك الخط .

فى رأى انه كان لابد قبل أن نتعمق فى الكتابة عن الفساد السياسى الذى استشرى بصورة غير طبيعية فى السنوات السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وإلى حد كبير - فى الحديث عن جذور الفساد السياسى فى مصر .

كان لا بد من الاسهاب فى الحديث عن مؤسسى « مدرسة البوليس السياسى » فى مصر أخطر مدارس الفساد السياسى فى مصر .

كان لابد من الاسهاب فى الحديث عن أشهر نموذج للفساد السياسى أيام الاحتلال البريطانى ولدينا كثير من الناس يقولون ، ويكتبون أيضاً بأنه كان فى مصر احتلال بريطانى ، ولكن لم يكن لدينا فساد أثناء الاحتلال البريطانى ، وقد أردت من الاسهاب فى الحديث عن جورج فلبيندس القول بأنه كان فى أثناء الاحتلال البريطانى أبشع وأشنع صور الفساد السياسى والأخلاقى وإلا فهل هناك صورة أبشع وأشنع من صورة رجل الأمن العام ، رجل المسئوليات السياسية الخطيرة جورج فلبيندس ؟

ثم كان لا بد من اعطاء نموذج للحاكم الظالم الدخيل على البلاد الذي لا يملك أية كفاءة ولا موهبة خاصة كل ما كان يملكه زوجة جميلة ، ويد طويلة وقدرة فائقة على الحصول على المال ، من أى طريق وبأية وسيلة ، هذا الحاكم الظالم الذى ظل سنوات وسنوات يتحكم فى أقدار البلاد : يعز من يشاء ويذل من يشاء يقبض على من يشاء ويفرج عمن يشاء ، فى أى وقت يرغب ويشاء هذا الحاكم الظالم الذى تجمعت فى يديه القدرتين كل أسباب القوة ، والمنعة والسلطة سقط من أعلى الى أسفل بسبب بلاغ قدمته « أليفه بنت عبد الله » التى كانت تعمل فى شارع كلوت بك ، أثناء الحرب العالمية الأولى :

اخوة أعزاء من القراء ، ومن الزملاء ، بعثوا الى ببعض الرسائل التى تتضمن تعليقات سريعة - ولكنها عميقة جدا - حول ما نشرته عن جورج فلبيدس - منشئ مدرسة الفساد السياسى ، البوليسى فى مصر - بعض هؤلاء الاخوة اقترحوا ان اكتب قصة جورج فلبيدس ، للسبب فلان تجد - هكذا قال لي احدهم - قصة درامية مثيرة كقصة جورج فلبيدس ، الرجل ، الذى أبى القدر ألا ان يعاقبه بنفس السلاح الذى استخدمه لايذاء الآخرين ، والرجل ، الذى التقى وضحاياه فى السجن لمدة خمس سنوات طويلة ، عريضة ، والبعض أشار بل أشاد بموقف أليفه بنت عبد الله ، السيدة ، التى ولدت فى الوحل ، وتربت فى الوحل ، وعاشت طيلة حياتها فى الوحل ، فلما قبض على الرجل - اذا جاز لنا استخدام هذا التعبير - الذى كان شريكا لها فى دنيا الوحل ، أبت عليها «رجولتها» الا أن تبذل قصارى جهدها ، للافراج عنه : باعت كل ما تملك من مصوغات ، وغيرها ، ذهبت وهى الانسانة المهيضة الجناح التى لا عائل لها - الى حكام القاهرة - ومن يكون وقتئذ حكام القاهرة - لتساومه فى الافراج عن الغربى ولتدفع له ثلاثمائة جنيه - وهى وقت الحرب العالمية الأولى - ثروة ضخمة : تفعل أليفه بنت عبد الله هذا كله فى الوقت الذى تخطى فيه كثيرون عن أقاربهم واصهارهم ، وأعز الناس لديهم عندما قبضت عليهم سلطات الحاكم العسكرى ، البريطانى ووجهت اليهم تهمة سياسية ، لا تهمة أخلاقية كتلك التى وجهت الى الغربى .

وبعض هؤلاء القراء الأعزاء ، أشاد أيضا بدولة الشعر ، التى كانت تواكب الأحداث صغيرها ، وكبيرها - وتبدي فيها آلامها - بالشعر - ان سلبها وان ايجابا . . وبعض هؤلاء القراء ، الأعزاء سألنى اذا كان جورج فلبيدس يونانيا متمصرا فلماذا مات ودفن بعالية فى لبنان ؟ وردى أن جورج فلبيدس ، كان متزوجا من أسرة كريمة جدا فى لبنان وبعد أن قضى المدة المحكوم بها عليه ، انتقل الى لبنان وحصل على الجنسية السورية - حيث لم تكن هناك حينئذ جنسية

تعرف بالجنسية اللبنانية - وعاش هناك الى ان لقي وجه ربه فى نهاية عام
١٩٢٢ .

والذى أحب ان أقوله ردا ، على بعض تعليقات الاخوة الأصدقاء على القراء ،
ومن الزملاء ان موقف اليفة بنت عبد الله ، موقف طبيعى عادى ليس بغريب ،
على الاطلاق ، فان هؤلاء ، الذين ولدوا ، وعاشوا فى الرذيلة لم يخلقوا ، أبدا
بلا عواطف وقد كتب أستاذنا مصطفى صادق الرافعى مرة ، عن واحدة من
هؤلاء تحت عنوان : فى اللهب ولا تحترق وقد سبق للمارشال ويفيل ، الذى
أرخ للورد اللنبى فى مصر ، أحد مشاهير ، المندوبين الساميين البريطانيين فى
مصر - ان أشار الى واحدة من هؤلاء ، كان اسمها « هانم عارف » وهو يتحدث
عن ثورة ١٩١٩ - من وجهة نظره كبريطانى بل كبريطانى مستعمر - فيقول :
ما ان اشتعلت مصر ، كلها بالثورة فى بضعة أيام : كان مظهرها الأول هجوما
غير منظم على المواصلات فى كل أنحاء البلاد فتقطعت خطوط السبك الحديدية
وأحرقت المحطات وقطعت أسلاك البرق والتليفون وسرعان ما عزلت ، القاهرة ،
عن بقية البلاد لم يكن عدد الضحايا من الأوروبيين كبيرا ، وان قتل ثمانية من
الانجليز فى ظروف بالغة الوحشية بينما كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر
الى القاهرة ، ولقد أعلنت يومها قصة هذه المأساة المحزنة ، أما قصة هانم عارف -
وهى ساقطة من ملوى - فلم تعرف كما ينبغي وربما لا تخرج بذكرها هنا عن
الموضوع - هكذا قال المارشال ويفيل : لما وصل القطار ملوى ، وكانت جثث
القتلى من الانجليز مكدمة فى إحدى العربات قابله ، فى المحطة جماهير ، فقدت
وشدها وراحت تجر خارج العربية جثة رجل منها كانت لا تزال به نسمة
من الحياة ، مبالغة فى التمثيل به ، ولم يتحرك الشعور الانسانى الا فى قلب
هانم عارف اذ أبكاها المنظر ، فحاولت ان تحمى بنفسها جثة الرجل لكنها
ضربت ونحيت وأثر عملها الرحيم هذا فى نفوس الجالية البريطانية أعماق الأثر
ففتحوا قائمة اكتتاب لها ، وفكروا أول الأمر فى اعطائها قطعة أرض الا انها
احتفظت بمميزات طبقتها اذ فضلت الحلى واختارت سوارين ، غليظين من
الذهب ، وخاتما مهر باسمها ثم أعطوها سوارا ثالثا عليه كتابة مناسبة وما بقى
من الاكتتاب أخذته نقدا ، وكان ما كتب على السوار كما يأتى : الى هانم عارف :
هدية الاعتراف بجميل عطفها على جندى بريطانى يحتضر فى ١٨ مارس ١٩١٩
ان الله يشيب فاعل الخير ..

وقد يختلف البعض حول موقف هانم عارف ، الذى روى قصتها المارشال
ويفيل : البعض قد يرى فى موقفها من الجندى البريطانى الجريح خروجاً على

الوطنية الجارفة التي تفرض القضاء ، بأية صورة وبأى شكل ، على جنود الاحتلال ، وقد يرى البعض أن موقف هانم عازف فيه عطف لا مبرر له على الانجليز الذين يحتلون أرضنا ويستعبدوننا ، ولكنى أرى أنه على أية حال موقف إنسانى يتسم وحقوق الإنسان بل ويطلق المعاهدات والمواثيق ، الدولة ، التي تحتم علاج ، الجرحى ، والأسرى ، من الأعداء حتى فى زمن الحرب .

وقيما يتعلق بدور الشعر ، فى تلك الفترة المظلمة من تاريخ مصر - سنوات الحرب العالمية الأولى - التي نعتبرها من أكثر سنوات التاريخ المصرى سوادا ، ان لم تكن أثرها بالفعل أقول : رغم شدة الرقابة ، وصرامة تعليمات الحاكم العسكرى البريطانى ، ورغم ملء السجون والمعتقلات ، بمن يشتبه ان له اتجاها وطنيا ما ، ورغم * ورغم ، فانه كان للشعر - وللزجل أيضا - دولة ذات صوله . لها تأثيرها القوى ، الفعال على الجماهير .

ولعل لا أتهم بالمبالغة ، اذا ما قلت اننى - وقد قرأت ما جادت به قرائح شعرائنا خلال ال ١٥٠ سنة الماضية - لم أجده شعرا سبق عصره بسنوات ، وسنوات ، الا ذلك الشعر - والزجل أيضا - الذى قيل فى أعوام ١٩١٥ . ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ .

ولقد سبق أن أشرت فى بعض المناسبات الى نماذج من ذلك الشعر ، والزجل أيضا . من تلك النماذج مثلا * قول يريم التونسى فى جدار له . فقير معدم ، لم يكن يملك قوت يومه الى ان أنشأ « قرن » فجمع من ذلك القرن ثروة هائلة :

لى جدار كنت أواسيه
من مالى دون الجيران
مأواه اذا ما الليل أتى
كوخ مصدوع الأركان
فى يوم جئت لأنظره
وأراه بقلب جذلان
فحزنت لأنى لم أراه
ورجعت حليف الأشجان
ويئست من اللقيا حتى
موتى ، وتقضى عامان
وأنا أتولى البحث على
هذا المسكين الحيران
فتشت جميع مساجدنا

وسألت جميع العميان
حتى مرت بي مركبة
فيها يختال جوادان
ظلت تجرى حتى وقفت
قدام فخيم البنيان
بصروا بالخييل وقد وقفت
فتقدم منهم عبدان
أخذوا بذراعي راكبيها
فاذا بالجار الجوعان
فبهت لأمر فاجأني
ما كان يدور بحسبان
هذا جاري صار أميرا
أو من أرباب التيجان

ويقول بيرم انه سأل عن هذا الملك غير المتوج .. واحد ممن سألهم
استنكر سؤاله وكاد أحدهم يضربه بهراوته لأنه لم يعرف من يسأل عنه ثم يقول:

لكن قد جهت أسئلتكم
عن صاحب هذا الايوان
فأجاب كبيرهمو : هذا
يدعى بفلان الفران

ويقول أحمد محرم في رسالة : « الى الأغنياء » :

هزئت اليراع فتار الأدب
ورمت القريض فشبب الذهب
حلفت بشعث خماص البطون
عداها من القوت ما ترتقب
تريد الكلام فتعيا الشفاء
وتبغى القيام فتعوى الركب

الى ان يقول أحمد محرم ، بعد ما قال ما لا أستحب نقله ، . لا فيه
من عنف شديد :

ألم نر للدهر في حكمه ،
وكيف استحال بنا وانقلب

ألحمت علينا تصاريقه
 فما نستفيق وما نشب
 تصدت لنا في معين الحياة
 فما برح العيش حتى نضب
 بنى مصر ، أن ثراء الشعوب
 فقار ، لجسمانها أو عصب
 جريتم الى الفقر في حلبة
 ركبتم بها الغى فيمن ركب
 فما برح المال حتى خوى
 وما برح الخير حتى ذهب
 أيشكو الفتى فراغ اليدين
 ويمضى الفقير شهيد السغب
 فويح الطيالس والمركبات
 وويح القصور وويح الرتب
 أغيثوا البلاد فان البلاد
 ويمضى الفقير شهيد السغب
 جالبتهم عليها هوان الحياة ،
 ويسأل جاهلكم ما السبب

ثم يقول :

تذوب قوى مصر من تحتها
 كما ذاب دمعى لها فانسكب
 فما ترفع الرأس الا التوى
 ولا تراب العظم الا انشعب
 فكل الى فمه قد هوى ،
 وكل على وجهه قد اكب
 بنى مصر ، هذا دعاء النذير ،
 فاما النجاة ، واما العطب
 بنى مصر ، اما ردى عاجل
 واما حياة تزيد الكرب
 أناشدكم وطننا ما درى ،
 أنتم شهود به أم غيب ؟

ثم يتساءل أحمد محرم :

وكيف تجف ضروع الحياة

وفى يدكم درهما المحتلب
ومن للعزیز اذا ما أهین
ومن للکریم اذا ما نکب
ومن للفقیر عناه الطوی ،
فبات وامعاؤه تصطبخب
ضننتم علیه بنذر العطاء
ولم تعرفوا حقه اذ وجب ،
یفیض النضار علی السالبین
فیا للسلیب ، ویا للسلب

أکف تدر علی الأبعدين
ویلوی بها الشح عن ذی النسب
أما راعکم من یبیع البنین
بسوق المهانة بیع الجلب
یبیع البنین لیشری الرغیف
فیا للرجال ، ویا للعجب
جنود من الفقر تغزو النفوس
وأنتم أسنتها والقصب
الا من یرق ، الا من یلین ؟
الا من یواسی ، الا من یطلب ؟
الا من یزیح شفاء العدیم ؟
الا من یزیح حیاة التعب ؟

ویقول مصطفی صادق الرافعی وهو یصف مصر فی أثناء الحرب :
فر منه الدینار رعبا وأمسی
حین یمشی یمشی بغير أمان
وغدت عقدة الدراهم فی الثوب
ب ، كعقدة ، الفصوص فی التیجان •
ورأت لفظة الفقیر زمانا ،
صار فیه الفقیر تبر المعانی
ضائق الحال ، أعوز المال ، أمسی
فلک الرزق خافت الدوران

وغدا الشغل . . كله شغل عزز به
لى وشغل المشاة والفرسان
وعجيب ان يكسد القطن جدا
حين راجت تجارة الاكفان
أين عين الدينار ؟ كم شغل لنا
س ، هواها لا أعين الغزلان

الى أن يقول مصطفى صادق الرافعي :
رب أنا فى عرس هذى المنايا
قد شبعنا من طينح هذا الزمان
رب هل تمت الوليمة أم ما
زال فيها لون من الألوان
كم آب حوله البنون صغارا
يعانون شدة ، ويعانى
غاية العز ، عندهم طلعة الخب
ز وكل الأفراح فى الأفران
عضه الجوع عضه ضغته
فتلوى تلوى الشعبان

ويقول عبد الرحمن سالم يحرض الفقراء ، على الأغنياء :
برح اليوم بالظهور الخفاء
فكلوا الأغنياء يا فقراء
دخل البؤس بالشقاء علينا
اذ سكتنا ، وخلفه الباساء
امضغوا وعلقوا الاثم فى جيب
حدى فهم بانتحارنا الاثماء
وابلعوهم وكلهم مستعد
لابتلاع الاحجار لولا الحياء
واميتوا عواطف اللين ان لا
نوا فلماذا افادنا الاحياء
ودعوني لمن عصاكم فانى ال
سكف والظن انكم اكفاء
واخطفوهم برا وكفواصة البحر
سر فى البر ، والبحر البلاء

ومرة أخرى يقول بيرم مخاطباً الفقير المسكين :

أيهذا الفقير كن جليدا
راضيا بالقضاء والقدر
لك ثوب يميمت لابس
واهني لا يخاط بالابر
فتنفس اذا بكيت عسى
تصطلي من نار مستعر
كان يكسوك اغنياؤك لو
كنت في عرفهم من البشر
فدواب الغنى رافلة
في كريم الدمقس والحبر
أنت للمقاصفات مستمع
وهو يصغي لرنة الوتر
فاخر الخبز ليس يقنعه
فاقتنع بالتراب والمدر
وهو ان يفترش اريكته
فالتحف أنت هاطل المطر

وبعد تلك النماذج السريعة ، التي اخترناها من بين عشرات القصائد ، التي امتلأت بها صحف مصر في الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ انتقل الى بقية قصة المكتب السياسي الذي انشأه جورج فلبيدس والمعروف أنه ما من قضية سياسية في مصر خلال الفترة من ١٩١٢ حتى ١٩١٧ الا وكان لجورج فلبيدس يد في « فبركتها » والمعروف أيضا أنه ما من قضية سياسية في الفترة من ١٩١٧ حتى ١٩٥٢ الا وكان للمكتب السياسي تأثير قوى فيها : عند نظر قضية القنابل ، أيام اسماعيل صدقي باشا كتب المصور في عدده الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٣٢ يقول : لا تنظر المحاكم المصرية في قضية من القضايا السياسية الا ويشتد اهتمام الناس بالمكتب السياسي ، لما له دائما من صلة وثيقة بهذه القضايا ، وقد شاهدنا أخيرا ما كان لهذه القضايا ، وقد شاهدنا أخيرا ما كان لهذا المكتب من نصيب واقر في قضية القنابل حتى لم تخل جلسة ما من ذكره وذكر رجاله ويرأس هذا المكتب ومقره في دار المحافظة بباب الخلق القائمقام سليم زكى بك وهو اول رئيس له فان أعمال المكتب السياسي ، كانت منوطة من قبل بادارة الضبط والربط ، التي كان يرأسها المرحوم جورج فلبيدس فلما أنشئ المكتب السياسي أسندت رئاسته الى سليم زكى بك ، وقد انتظم في سلك البوليس من سنين طويلة فامتاز بنشاطه وذكائه وهو الآن برتبة قائمقام وقتي ويشهد له خصومه

بالذكاء وان كانوا يحملون عليه حملة شعواء وقد اشترك في الحرب العظمى ،
وأُسدى الى القيادة العامة الانجليزية خدمات كثيرة ، جعلت له مكانة خاصة عند
الانجليز ، وليس هذا سرا خفيا .

ووكيل المكتب هو الصاغ أحمد أفندى حمدى ، ويليه اليوزباشى أحمد
أفندى طلعت واليوزباشى أحمد أفندى الطاهر ، والملازم أول محمد أفندى يوسف ،
والملازم الثانى محمود طلعت أفندى وللمكتب السياسى - الى جانب مهامه
الأخرى - مهام شتى أهمها مراقبة أقطاب الأحزاب المعارضة للحكومة
وكبار رجالها البارزين ، وتسقط أخبار هذه الأحزاب ومعرفة ما يدور
فى اجتماعاتها ، وموافاة إدارة الأمن العام بتقارير يومية عما يتصل به
من معلومات وأخبار فى هذا الصدد ، ويراقب هذا المكتب أيضا الحركة الشيوعية
فى البلاد ويوافى وزارة الداخلية بأسماء الأشخاص الذين لا يرغب فى دخولهم
مصر كما يوافيها بأسماء الأشخاص الذين يرى وجوب إبعادهم وعنفسه دور
فوتوغرافية لكل منهم ، فعندما تتولى وزارة الداخلية هذه التقارير تحولها الى
المكتب الشيوعى وهو فى وزارة الداخلية نفسها فاذا كتب أحد القناصل المصريين
الى الحكومة المصرية بطلب الترخيص لأجنبى غير معروف بدخول مصر تراجع
الوزارة اسمه بواسطة هذا المكتب فيرجع الى تقارير المكتب السياسى فاذا وجد
اسمه بين الأسماء ، غير المرغوب فيهم أشار بعدم اعطائه التصريح ، الذى يطلبه .
ومهام المكتب السياسى لاتتعدى العاصمة ولكن لرئيسه أن يتصل بهيئة البوليس
السرى ، فى محافظة الاسكندرية مثلا اذا كان هناك ما يدعو لهذا الاتصال .
والمكتب السياسى له علاقة مباشرة بوزير الداخلية والى جانب هذين المكتبين
يقوم مكتب ثالث فى دار المحافظة وهو المكتب الذى يرأسه البكباشى اليز ، ومهمته
حراسة دولة رئيس الوزراء والوزراء ، ودورهم ، وهو الذى يتولى أيضا حراسة
كبار الزائرين الذين يقدون الى مصر . . . و . . .

والجدير بالذكر أن رئيس المكتب السياسى سليم زكى كان هدفا لأكثر من
اغتيال وكان من أشهر القضايا التى عرفت بها مصر ، أيام دكتاتورية اسماعيل
صدقى قضايا محاولة اغتيال شيخ الجامع الأزهر الاستاذ الأكبر الشيخ الظواهري
الأحمدى والقائمقام سليم زكى بك وقضيتا حريق الترسانة ونهب إحدى حانات
بولاق أثناء اضطرابات عمال العنابر وقد نظرت محكمة جنايات مصر برئاسة
محمد بك نور وعضوية محمد نجيب سالم بك ، وإبراهيم بك ثروت القضايا
الثلاث معا وأصدرت فيها حكمها - ديسمبر ١٩٣٢ - مرة واحدة وقضت المحكمة
بالحكم على حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سليم بالسجن خمس سنوات

ومعاقبة سيد عبد الخالق بالسجن ثلاث سنوات وكانت التهمة الانفاق الجنائي على اغتيال شيخ الجامع الأزهر ، ورئيس البوليس السياسى وقد برأت المحكمة الأستاذ عبد القادر أفندى مختار - مدير الشرقية سابقا .

وعلى أية حال فاذا كان جورج فليبيدس فى الحرب العالمية الأولى لم يستطع هو ولا مكتبه كبح جماح الشعب الثائر ، فان المكتب السياسى بقيادة سليم زكى لم ينجح بدوره فى الثلاثينات فى كبح جماح الشعب الثائر فما من قوة تستطيع مقاومة ثورة الشعب اذا قامت على أسس سليمة .

وقبل أن ننتقل الى ثورة الشباب فى الثلاثينات أنشر ردا جاءنى من اللواء ممدوح سليم زكى دفاعا عن والده وكان قد تفضل بزيارتي عاتبا لما نشرته عن والده ، وكررت له ماسبق أن ذكرته فيما مضى من حلقات، من اننى عندما أعددت نفسى للمقيام بتلك المهمة الجليلة ، مهمة محاولة إعادة كتابة تاريخ مصر قد جردت نفسى تماما من أى هوى شخصى وحاولت أن أجعل من نفسى قاضيا عادلا ، لا يكتب الا ما يعتقد انه الحق ويكون أسعد الناس عندما يكتب واقعة ضد أحد من الناس ثم تظهر أدلة تنفى تلك الواقعة وقلت للواء ممدوح : أنا لا أعرف اللواء سليم زكى باشا ، معرفة شخصية وربما كان عدد المرات التى رأيته فيها لا يتجاوز ثلاث أو أربع مرات فى بعض المظاهرات والاجتماعات الهامة وأنا لم أقل أبدا على لسانى أنه أسدى خدمات جليلة ، للاخلال : كل الذى حدث أننى وأنا أكتب عن المكتب السياسى الذى أنشأه جورج فليبيدس نقلت عن « المصور » بعض ما نشره عن هذا المكتب وعن المرحوم سليم زكى باشا دون أن أعقب بكلمة واحدة من عندى وأحضرت عدد « المصور » الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢ وأطلعت اللواء ممدوح سليم زكى على ما نشره المصور عن المكتب السياسى وعن القائممقام سليم زكى بك وأكدت له أننى لم أفعل الا اننى نقلت وبالنص ما جاء بالمصور الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢ ومبالغة منى فى الحرص على الحقيقة راجعت الأعداد ، التى صدرت بعد ذلك التاريخ لعل أجده تعقيبا ، أو تعقيبا من القائممقام سليم زكى بك لما نشره « المصور » فلم أجده تعقيبا ، أو تكديبا . وفيما يلى الخطاب الذى دفع به الى اللواء ممدوح سليم زكى :

السيد الأستاذ / صبرى أبو المجد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، لم يكن غريبا على أن يذكر أسم والدى فى عهد ما قبل الثورة ولم نكن نحن أبناءه نأبه بما يقال أو يتردد حول ما كان يأتیه رجال البوليس السياسى من تصرفات حيال المواطنين فى ذلك العهد وقد زادت هذه الأقاويل لسببين أحدهما أن والدى توفى الى رحمة الله شهيدا أثناء قيامه بتأدية واجبه الذى

تفرضه عليه مقتضيات الوظيفة والسبب الثاني انه لا يمكن لأحد أن يرد على تلك الأقاويل التي كانت تثار من تعذيب أو نكيق الا هو رحمه الله أو من كان يعمل معه - كما لم ترفع قضايا ضده من مجنى عليهم في تلك الفترة تؤيد هذه الأقاويل .

كل ذلك كان يسيرا علينا الا أن الذي أثر في نفسي واخوتي هو ما قرأته في مجلة المصور في العدد ٢٧٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٤ والذي نشرت فيه صورة والدي وأعلها كلمة « سليم زكي باشا أسدى خدمات جليلة للاحتلال » فبدأت أقرأ التاريخ القديم المدون فلم أجده أى شىء يمكن أن تستخلص منه هذه العبارة الجارحة التي أثارت نفوسنا نحن أبناءه - وأرجو أن تعلم سيادتكم أن ما قام به والدى لخدمة بلده بصفته ضابطا في الشرطة وهى الجهاز التنفيذي فى الدولة لم يكن الا تنفيذا لتعليمات وأوامر رؤسائه فى جهاز الشرطة وعلى رأسه وزير الداخلية فى ذلك العهد ثم رئيس الوزراء .

وقد ورد أيضا انه اشترك فى الحرب العالمية الأولى ويهمنى أن أوضح لسيادتكم الحقيقة وهى انه عين عند تخرجه للعمل فى بور سعيد وكانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت فكلف من رؤسائه بالقيام بالمرور على قناة السويس مع جنود الاحتلال وتمكنت القوات التركية من خطفه وقوة جنود الاحتلال وأمضى فى الأسر حوالى خمس سنوات فى تركيا ولم يشترك فى الحرب كما نشر فى المصور - وكان ما قام به من عمل تنفيذا لأمر رؤسائه فى الشرطة وكان ما وقع له يجوز وقوعه من أى ضابط شرطة يكلف بهذا العمل الذى لا يملك الا الطاعة وتنفيذ ما يصدر اليه من أوامر .

وأود أن أضيف أيضا ان والدى استشهد فى عام ١٩٤٨ أثناء اضراب العاملين بكلية طب قصر العيني حيث القيت قنبلة من أعلى المبنى على القوات وشاء القدر أن تستقر القنبلة تحت قدميه ثم تنفجر لتودى بحياته ولم يصب أحد آخر غيره لانه فى ذلك اليوم كان مريضا ورغم ذلك تحامل على نفسه وخرج مليا نداء الواجب الذى تفرضه عليه مقتضيات الوظيفة فارتدى معطفا ثقيلًا كان ستارا منع الشظايا عن باقى زملائه الذين كانوا بجواره .

كما أرجو أن تعلم سيادتكم انه لو كان قد خدم المحتل فترة عمله فى الشرطة فقد استشهد ولا يملك الا مرتبه وكان المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزراء فى هذه الفترة - « ومعروف عنه وطنيته حيث حكم عليه بالاعدام فى الحركة الوطنية » فكرمت الدولة المرحوم والدى بأن صرفت لأسرته

عشرة آلاف جنيه مكافأة وأمرت بتعليمنا مجانا في جميع مراحل التعليم وصرف معاش استثنائي وتخصيص مدفن له ونحمد الله اننا لم نشعر بأى معاناة بعد وفاته ولسيادتكم أن ترجع الى نصب شهداء الشرطة بكلية الشرطة لتجد اسمه بين أسماء شهداء الشرطة ثم أرجو ان لم يكن ذلك مقنعا وكافيا للتدليل على إخلاصه ووفائه لخدمة بلده أن تراجع عدد مجلة المصور الذى صدر بعد استشهاده لتجد انها أفاضت فى ذكر محاسنه عملا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام - « اذكروا محاسن موتاكم » - فكان على سيادتكم أن تذكروا أيضا ما له وما عليه حتى لا تسيثوا اليه رحمه الله وتجرحوا مشاعر ذويه دين حنب وآخر وتسببوا لهم المتاعب النفسية التى لا يمكن وصفها الا لمن يعانيها .

ولما كنت سيادتكم تسجل تاريخ أمة وليس تاريخ شخص لذلك فأننى أردت أن أصبح وأوضح الحقيقة للتاريخ اذ ان المرحوم والذى كان كائى موظف فى الدولة فى تلك الفترة وكان بحكم عمله فى الجهاز التنفيذى الذى يلتزم بالحياد الوظيفى فاذا كانت رؤيتكم لما قام به من واجبات وظيفته كانت خدمة للاحتلال فان ذلك ينسحب على جميع العاملين فى الدولة حينذاك وهو ما لا يمكن التسليم به خصوصا فى مجال العمل فى الهيئات النظامية التى تلتزم بتنفيذ ما تكلف به من أعمال .

أخيرا فأننى أهيب بأى من السادة الضباط الذين عملوا مع المرحوم والذى أن يقولوا كلمة حق فى هذا المقام وللسيد كاتب المقال أن يقول أيضا كلمة حق سمعتها منه عند زيارتى له وهى على نقيض ما نشر عن حادثة كوبرى عباس وما ذكرته لى من انه لم يستشهد أحد من الطلبة وان سيادتكم كذت حينذاك طالبا منهم فأرجو توضيحها لانها من أحد الأمور التى نسبت للمرحوم والذى .

وبرا بوعديكم لى أرجو أن تنشر هذه الرسالة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عن أبنائه

ممدوح سليم زكى

وقد بررت بوعدي فنشرت رسالة اللواء ممدوح سليم زكى وأؤكد له اننى سعدت برسائلته سعادة بالغة اذ أنها نجحت فى كشف صفحات طيبة عن الراحل الكريم لم تكن ستنشر لو لم أنقل العبارات اياها عن « المصور » أما ما قلته أن أحدا لم يقتل أو يمت فى حادث كوبرى عباس (١٩٤٦) فلازلت عند ما قلته وعند ما « نصل الى عام ١٩٤٦ ساروى ما عرفته كشاهد ومشارك فى ذلك الحدث الهام .

وننتقل بعد كل ذلك الى الحديث عن ثورة الشباب .

الباب الرابع

الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩٣٥

● ونحن نشير - مجرد اشارة - الى حركات الشباب المصرى ، التى قامت من أجل مقاومة طغيان اسماعيل صدقى ومن تبعه فى نظامه الدكتاتورى ، وبسبب هذا الطغيان : نشير - مجرد اشارة أيضا - الى القضية التى اتهم فيها الاساتذة أحمد حسين : وفتحى رضوان وحافظ محمود : لأن الأول - أحمد حسين - نشر مقالا تحت عنوان : « يا شباب ١٩٣٣ كن كشباب عام ١٩١٩ » ندد فيه بشباب الجيل ، وانكبايه على المللذات والشهوات ، وفقدان عناصر الرجولة ، والكرامة ، والغيرة القومية كما هاجم أحمد حسين فى مقاله هذا دور السينما واللهو ، ومظاهر التخلف ، والاسراف فى العبث ، وقد دعا أحمد حسين شباب مصر ، قاطبة أن يتشبهه بشباب ١٩١٩ ، « الذين كانوا مثالا للبسالة والرجولة والتضحية والذين جابهوا رصاص الأعداء وتسربلوا بدمائهم ولم يكن لهم من صيحة الا « نموت فداءك يا مصر » .

وقد اتخذت الوزارة ، القائمة بالحكم وقتئذ ، نشر هذا المقال ذريعة للتنكيل بأعضاء جمعية مصر الفتاة وهم وقتئذ بالمئات كما أمرت الحكومة بتفتيش منازل زعماء الجمعية ومصادرة جميع أوراقهم ودوسيهات الجمعية و٠٠٠ وبالغت الحكومة فى اضطهاد الطلاب منهم حيث اتخذت ضدهم الكثير من الاجراءات القاسية العنيفة من بينها - مثلا - عمل فيش وتشبيهه « صحيفة سوابق » لكل منهم .

وكانت مرافعة الأستاذ أحمد حسين عن نفسه فى تلك القضية - أو كان كلامه عن نفسه فى تلك القضية ولا نقول دفاعه ، لأنه رفض الدفاع عن نفسه - شيئا جديدا فى دنيا المحاكمات السياسية فى مصر ، وإن كان له سوابق فى

بعض البلدان الآسيوية والأوروبية - مما قاله الأستاذ أحمد حسين : وهو يخاطب المستشارين : لا دفاع لى لسببين : الأول : هو اننا فى هذه الحياة لا نملك لأنفسنا ضرا . ولا نفعا . فالله الذى خلقنا هو الذى يمنح كلا منا نصيبه وما يستحقه . ان خيرا وان شرا وهو الذى يدبر أعمالنا ، ويسوى نتائجها ، وهو القائل فى كتابه العزيز : « قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولانا ، وعلى الله فليتوكل المتوكلون » . فحكمكم يا حضرات المستشارين أيا كان لونه سواء كان بالبراءة أو بالادانة : سواء آكان بالسجن أم بالغرامة فهو حكم يقربنى من غايتى ألا وهى ايقاظ المصريين واعادة الروح اليهم ، واذن فانى فى انتظار حكمكم . وصدقونى اننى أشكر الله عليه مهما تكن نتائجه ، ولن أغضب عليكم أو أشكو منكم لانى مؤمن كذلك أنكم مسخرون لتنفيذ مشيئة الله ، وهذا هو ما يحدو بى الى الامتناع عن سوق أى دفاع . والله هو المحامى الأول والأخير وسيقضى على لسانكم بما يريد ويشاء : أما الدافع الثانى الذى يجعلنى أمتنع عن ابداء أى دفاع فهو أنى لا أريد أن أشترك فى هذه المهزلة التى يحاولون بها لباس الظلم لباس الحق والقانون ، وكل ما يستطيعه الانجليز الذين يطاردوننا فى كل مكان بواسطة صنائعهم ، من المصريين : هو أن يقتلونا وأن يسجنونا ، وأن يعاقبونا ، ولكن سنظل أعمالهم وأعمال الظالمين فى كل عصر ، وزمان . أعمالا غير مشروعة تصبح بها السموات والأرض ، انها ظلم وجريمة كبرى ، ومهمة الأحرار فى كل زمان ومكان أن يصرخوا فى وجه الظالمين والخائنين والمستعمرين ان ما يفعلوه ليس الا الجريمة بعينها مهما أسبغوا عليه من أشكال القوانين » .

ويختتم الأستاذ أحمد حسين ، دفاعه - أو كلمته أمام قضاته - بقوله : اننى لا أعترف بحق الحكومة فى وضع قوانين لخدمة المستعمر ، لا أعترف بأننى ارتكبت جرما فى حق المجتمع فلسيت اليوم متهما ولذلك فانى لا أدافع عن نفسى بل أدعوكم الى مثل هذا الذى أحاكم عليه : أدعوكم وأنتم أعلى هيئة فى مصر ، أن تهيئوا بهذه الأمة التعسة أن توحد صفوفها ضد العدو المشترك وأن تراجع قضاياها وأن تتناسى أحقادها وأن يتعفف أبناؤها عن خيانتها من أجل المنصب والذهب ، أدعوكم أن تهيئوا بالشبان أن يدعوا هذا التخلف وهذا الجبن وأن يملأوا أنفسهم رجولة وجرأة ، وشجاعة ، فان مصر ، فى حاجة الى جيش عظيم من الأقوياء الأطهار لا من المخنثين المدنسین : أدعوكم أن تهيئوا بالأمة أن تستيقظ وأن تنفض عنها غبار الخمول ، فان ساعة الكفاح قد دنت ، وناقوس التضحية قد أذن فعلى بركة الله والله يوفقنا ، ويرعانا والله أكبر .. » .

ومما هو جدير بالذكر أيضا - والكلام عن أحمد حسين ، وجمعية مصر الفتاة - ان الأستاذ أحمد حسين توجه في ٢٠ يونيو ١٩٣٤ الى الاسكندرية لالقاء محاضرة موضوعها « مصر منذ أقدم العصور » في دار جريدة الصرخة ، وحاصر البوليس دار الجريدة ، وعندما دخل الأستاذ المحاضر دار الجريدة ، انهار البوليس ، عليه وعلى أنصاره ، وعلى الحاضرين بالضرب بالعصى وقد قرر الطبيب الشرعى ، أن بالأستاذ أحمد حسين عشر اصابات نشأت جميعا من ضربات العصي ، ومع ذلك قدم الأستاذ أحمد حسين وزميله حسنى ناجى الى المحاكمة بتهمة الاعتداء على البوليس والتجمهر . كما قدم للمحاكمة أيضا - وب نفس التهمة : رافت زكى ، وعلى عبد الواحد ، وعبد المعطى خلاف - من أعضاء جمعية مصر الفتاة - وكان مما قاله الأستاذ أحمد حسين أمام محكمة جناح الاسكندرية حيث نظرت القضية : لقد اعتدى علينا ، لقد نكل بنا ، لقد منعنا من الدخول الى دارنا وما نحن نقف أمام المحكمة كمعتدين وكمتظاهرين وان كنا نأسف على شيء فهو أسفنا على هذه المأساة الخلقية التى تدهورنا اليها والتى تجعل المصرى يقف خصما لأخيه المصرى كما تجعل المصرى ينكل بأخيه المصرى مع أنه يعلم ان هذا المصرى ، انما يكافح من أجل حريته وحرية وطنهما ، المشترك من أجل استقلالهما المنشود .

ويقول الأستاذ أحمد حسين ، وهو يخاطب قاضيه : لا ترهق نفسك بكل المرافعة الماضية ، والنصل الى النهاية ، النهاية : اننى وحسنى ناجى وباقى الزملاء ، قد ألفنا مظهرة واعتدينا على البوليس ليكن : لسنا نشكو مطلقا ، ولسنا نتبرم من شيء ، وتستطيع أن ترسل بنا الى السجن ، وأنت مطمئن الى أننا لا نشكو أيضا واننا لن نحمل لك بعدها الا الاحترام والتقدير ، بل والحب أيضا . . وقبل أن أنهى حديثى : أرجوك ! أرجوك رجاء خاصا من كل قلبى ، أنك اذا رأيت أن الادانة ثابتة ان تعتبرنى أنا المسئول الوحيد ، وأن تنزل على أنا وحدى أقصى ما تستطيع من العقاب وأن تخفف عن الباقيين ، ويحكم القاضي على أحمد حسين بغرامة عشرة جنيهات الثبوت تهمة التظاهر ويبرئه من تهمة الاعتداء على البوليس ويحكم على حسنى ناجى ب ١٢ جنيهات لثبوت تهمة التظاهر والاعتداء على البوليس ، ويحكم على الباقيين من المتهمين بغرامات تتراوح بين جنيه وجنيهين وفي الاستئناف ، يحكم ببراءة الجميع !!

وفى مقدمة الذين دخلوا السجن من أعضاء جمعية مصر الفتاة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٣ الى أكتوبر ١٩٣٤ أحمد حسين ، فتحى رضوان ، حافظ محمود ، أحمد الشيمى ، محمود حجاج ، محمد صبيح ، عبد الحميد المشهدى ،

حسنى ناجى الشماشرجى . حمدى الجريسي ، راتب زكى ، على عبد الواحد ، محمود خلاف ، مصطفى عارف ، يوسف نشأت ، على مراد ، شاكر عبد الوهاب ، سيد خليل ، عبد العزيز حنفى ، عز الدين عبد القادر مصطفى الجندى ، محمود محمود نديم ، محمود هدهد ، ملاك منصور ، السيد عطية ، السيد سليم ، عبد اللطيف سالم ، مكى مدنى ، عبد الله كاهل عيد ، عبد الرحمن الصوالحى ، محمد راشد ، أنور حنفى ، زكريا راتب ، حسين الارناؤطى ، مصطفى كامل ، على سالم ، محمد عبد الكريم ، محمد عبد الباقي سرور ، محمد عبد الكريم يوسف ، محمد عبد المنعم نزار ، محمد ابراهيم الحنفى ، محمد عبد الجواد خضير ، أمين محمد طبرة ، محمد محمد على ، سالم سيد عثمان ، محمد على رضوان ، عبد المنعم عبد الرحمن ، محمد سعودى ، جمال الدين ناصر ، محمد مصطفى عبد الرحمن بنيس .

وأستأذن القارىء فى أن أنقل سطورا من المذكرات الخطية التى أودعها لدى الحاج أحمد رمضان زيان - شيخ فدائيى الاسكندرية ، عن مصر الفتاة بالاسكندرية : يقول الحاج رمضان وجدنا - جمعيتنا السرية التضامن الأخرى - ان أحمد حسين ، وفتحى رضوان والشهدى وحسين رمزى الارناؤطى وغيرهم وغيرهم كانوا على رأس جمعية مصر الفتاة التى تصدر جريدة الصرخة ، ورأت الجمعية أن تستعين بهم فى أغراضها : أجمعت اللجنة التأسيسية بالاسكندرية وقررت مساعدتها بكافة الوسائل ، اذ ان جمعية مصر الفتاة ، كانت دعايتها ظاهرة وعلنية فأرادت جمعيتنا أن توجه أعضاء مصر الفتاة الى التمرينات والتدريبات العسكرية ولما كنت أملك بعض مساحات من الأرض بسيدي بشر قبلى السكة الحديد فقد عملت على انشاء معسكر على مساحة حوالى الثلاثة آلاف ذراع مربع أحاطناها بالأسلاك الشائكة ، كما أوجدنا بها أهدافا من البناء لتكون هدفا للرماية وأنشأنا مسجدا صغيرا ، وفرشناه بالحصر ، يقيم الأعضاء الصلوات فيه بعد اعلان الأذان فى كل وقت ، وقد أصبح معسكرا بحق . . واحتياطيا كتبت عقد ايجار لأحمد حسين ، رئيس جمعية مصر الفتاة ، عن أرض فضاء تستغلها لأغراض الجمعية كان على رأس القلم المخصوص بمحافظة الاسكندرية ضابط هو على ما أذكر ، السيد زهران وقد قامت قيامته ، وأهاج رجال البوليس خصوصا السريين منهم وجاءوا يطلبون منى العمل ، على ازالة هذا المعسكر واعتذرت بأننى أجرت أرض فضاء ومع أحمد حسين ، عقد الايجار، فلا يمكن أن أعمل شيئا ! وجرى فى هذه الأثناء أن اعتزم أحمد حسين أن يلقي خطابا سياسيا بالاسكندرية وأعدنا له منشورا مطبوعا من خمسة آلاف نسخة وتسلم جزءا منه أعطاه الى أكثر من واحد ، من أعضاء جمعيته . أما الباقي فقد سلمته لباعة الصحف وأعطيتهم أجورهم . واتفقت مع أحمد حسين على أن

توزع المنشورات في الساعة الثانية تماما . وعلى أن يكون القاء خطابه في الساعة الخامسة وحدث ، أن خرج بعض أعضاء جمعية مصر الفتاة ، في الساعة الحادية عشرة صباحا . يوزعون ما بأيديهم من المنشورات فتنبه البوليس السرى ، الى خطورة المنشورات وسرعان ما نزلت أعداد كبيرة من البوليس لتتلف باعة الصحف وهم يوزعون ما لديهم من منشورات وتم القبض عليهم ، وعندما سئلوا عن التحقيق . اعترفوا بأننى الذى سلمتهم المنشورات ، وقبض على ، كما قبض على أحمد حسين . وأمام وكيل النيابة حضر الأستاذ سليمان حافظ ليتولى الدفاع عنا وأطلق سراحى وقدم أحمد حسين للمحاكمة بعد أن دفعنا له ولزملائه كفالة قدرها عشرون جنيها .

وفى هذه الأثناء كان السيد زهران ضابط رئيس القلم السياسى بالمحافظة يعمل هو ورجاله على ازالة جميع ما فى المعسكر من أخشاب وحوائط وأسلاك ، ووضع أكثر من عشرين جنديا لمدة تزيد على خمسة عشر يوما ، حتى لا يقترب أحد من المعسكر ٩٠٠

ومن بين وثائق التاريخية عقد الايجار المحرر فى أول يوليو ١٩٣٤ بين أحمد رمضان زيان وبين الأستاذ أحمد أفندى حسين الخاص باستئجار أرض براح بسينى بشر ، بقصد استعمالها مضيفا لأعضاء جمعية مصر الفتاة وهدية الايجار سنة من أول يوليو ١٩٣٤ الى آخر يوليو ١٩٣٥ ، وقيمة الايجار اثنا عشر جنيها مصريا فى السنة : جنيها واحد فى الشهر !

والجدير بالذكر ان جمعية التضامن الأخرى - السرية - كانت من أقدم الجمعيات الفدائية فى مصر وقد لعبت أخطر الأدوار قبل ، وفى أثناء وبعد ثورة ١٩١٩ وكان فرعها بالاسكندرية من أخطر الفروع بل كان نشاطه فى بعض الأحيان يطفى على نشاط الأصل ومقره القاهرة .

وقبل أن أدخل فى أعماق أعماق حركة الشباب المصرى فى الثلاثينات أقول : ان أستاذنا الكبيرة حافظ محمود وهو من أعمدة حركة الشباب المصرى وقتئذ وقد تلقيت منه الرسالة التالية :

أخى صبرى أبو المجد ..

أعتقد أن الوجه الآخر للحلقات التى تنشرها عن الجو السياسى المصرى فى الثلاثينات ، وهو وجه المقاومة الشعبية وكيف كانت فى مواجهة عبقرية اسماعيل صدقى باشا .. فالشعب كان أسبق من الساسة فى الاحتجاج على

دستور سنة ١٩٣٠ - وكانت مظاهرات عمال عنابر السكة الحديد هي القذيفة الأولى فى هذا الموقف . . لم يكتف العمال بالاضراب الذى ترتب عليه توقف جميع القطارات يوما . . بل قاموا بمظاهرة عارمة يكفى فى وصفها أن الحاكممدار « رسل باشا الانجليزى » هرع الى رئيس الوزراء صدقى باشا ، معلنا أن قواته البوليسية عاجزة عن تفريق هذه المظاهرة لأن العمال قد استطاعوا أن يفرقوا قوات الأمن باستخدام خراطيم المياه « الساخنة » تتساقط منها فتشوى وجوه العساكر .

نظر رئيس الوزراء « صدقى » الى الحاكممدار الانجليزى « رسل » مبتسما ابتسامته الشهيرة قائلا : « غلب حمارك يا سعادة الحاكممدار ؟ » .
- نعم غلب حمارى يادولة الباشا .

فاذا بدولة الباشا يرفع سماعة التليفون ، ويطلب مدير شركة مياه القاهرة ، ويعطيه اشارة رسمية يقطع المياه عن حى بولاق الذى احتشد فيه العمال بخراطيمهم الساخنة !

. . وحلت عبقرية صدقى باشا مشكلة الحاكممدار .

فى صحراء « أبو زعبل » !

ولم يجد زعماء المعارضة بدا من أن ينزلوا هم بأشخاصهم الى ميدان المقاومة ، فاتفق النحاس باشا رئيس « الوفد » مع محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين على أن يشكلا وفدا من أقطاب الحزبين برياستهما لزيارة الأقاليم والالتقاء فيها بال جماهير .

وفى الموعد المحدد لسفر الزعيمين ومن كان معهما كان ميدان المحطة وفناء المحطة قد تحولوا الى كتل بشرية تهتف لهما وتهتف ضد حكومة صدقى .

ولم تنفع جهود رجال الشرطة فى محاولة تفريق هذه الكتل . . لكن تدافع الناس ترتب عليه سقوط بعض ازرار سترة النحاس باشا وسقوط طربوش محمد محمود باشا . .

وهى الواقعة الوحيدة التى علقت عليها جريدة « التيمس » بقولها ان زعيم الارستقراطية المصرية قد أهين بسقوط طربوشه تحت الأقدام . . والطريف فى هذه الواقعة أن جريدة « السياسة » نشرت فى اليوم التالى تكذيبا لسقوط طربوش زعيم الأحرار الدستوريين !

وقام القطار دون أن يدركه الزعماء . فعادوا فى يوم آخر الى قطار آخر

لا تعلم الجماهير القاهرية شيئا عنه .. لكن أجهزة الأمن كانت تعلم ، فإذا بنا ترتب فصل عربات القطار عن العربات التي يركبها الزعماء وإذا بالقطار تنجس بهم وهم لا يعلمون - الى نقطة خالية في صحراء « أبو زعبل » .

وكانت مفاجأة غير سارة للزعماء ، لكن المفاجأة الأخرى أنهم وجدوا هناك الحاكم دار « رسل باشا » في انتظارهم .. وبمنتهى النعومة تقدم الحاكم دار من النحاس باشا ومحمد محمود باشا طالبا منهما « الصفع » عن هذا التصرف الذي اقتضته سياسة يقول انه لا دخل له فيها ، وأنه مستعد أن يستدعى سياراتهم أو غيرها فوراً ليعودوا الى بيوتهم .

وثار الزعيمان ، وأصررا على البقاء في هذا المكان حتى يأتي قطار يستقلانه لاتمام رحلتهما في الأقاليم .. لكن جميع القطارات كانت قد تحولت الى مسارات أخرى !

وجلس النحاس باشا ومحمد محمود باشا على أريكة خشبية صغيرة مما يستخدمه عمال الاشارات .. ومرت الساعات وهما يرفضان التحول عن رأيهما ..

وأخرج الحاكم دار « رسل باشا » منديله من جيبه وأخذ يبكي بحرارة .
لست أدري كيف !؟ - محاولا اقناعهما بالعدول دون جدوى ..

وأقبل المساء .. وانقضى هزيع من الليل والزعماء مرابطون هناك بينما كان القلق يستبد بأسرهم وأنصارهم الذين علموا أن قاداتهم لم يصلوا الى الريف ، ولم يرجعوا الى القاهرة .. فلما علموا بعد البحث ، بما حدث بعد منتصف الليل أسرع وفد من الحزبين الى صحراء « أبو زعبل » لاعادة الزعماء .

تكررت هذه الأحداث تباعا ، وأحس الشباب ان الأسلوب التقليدي للمقاومة لم يعد يجدي .. وفي حديث لنا - وكنا طلابا - مع الصحفي المفكر سلامة موسى - أشار بأن أفضل طرق المقاومة المصرية هي المقاومة الاقتصادية .. واتفقنا على أن يوكل اعداد هذه المقاومة الى لجنة مشتركة من الطلبة والأساتذة ، كان من نصيبى أن أكون مندوب الشباب في هذه اللجنة . وقد اشترك في أعمال هذه اللجنة من الأساتذة أستاذنا المرحوم أمين الخولي ، ومن أساتذة الاقتصاد المرحوم الدكتور محمد أبو طايه ، ومن رجال التعليم المرحوم الأستاذ محمد عبد الصمد مؤسس مدارس رقي المعارف ومن المحامين المرحوم الأستاذ أحمد ابراهيم المحامي الذي تم اجتماع هذه اللجنة في مكتبه .

وفي بداية هذا الاجتماع عرض الأستاذ سلامة موسى مشروعاً متكاملًا لمقاطعة البضائع الأجنبية تنفذه جمعية اختار لها اسم « المصري للمصري » وتبرع

بأن يكون مقرها في دار مجلته بميدان محطة مصر وكان اسمها « مجلة المصري »
وهي غير جريدة المصري اليومية .

وتتمت الموافقة على هذا المشروع ونم انتخاب الأستاذ سلامة موسى رئيسا
للجمعية وانتخابي سكرتيرا عاما . . . وتقدم الأستاذ محمد عبد الصمد بشروع
كبير مقداره ألف جنيه ، واتفقنا في اجتماع لاحق على أن يقيم بمبلغ الألف جنيه
معرضا في وسط المدينة تحشد فيه نماذج من منتجات الصناعات المصرية مع
دراسة بأفضلية هذه المنتجات عن مثيلاتها من البضائع المستوردة ، وأعددنا
بالفعل كراسة مطبوعة بأسماء هذه المنتجات وأسماء منتجيها وأسماء المحال
التي تبيعها .

وتبينت لنا ضخامة هذا المشروع ، فقررنا أن نلجأ الى الزعيم الاقتصادي
طلعت حرب باشا لمعاونتنا ، فاذا به يضع أكثر مما كنا ننتظر ، لقد أخذ منا
الألف جنيه وأضاف إليها ألوفاً ، وكلف بعض معاونيه بإنشاء شركة يبيع
المصنوعات المصرية التي تطل على ميدان الأوبرا حتى الآن . .

كان شعار الشركة عند انشائها هو « صناعة الوطن تبني مجد الوطن »
ولهذه العبارة قصة :

كان من أنشطة ، جمعية المصري للمصري عقد المؤتمرات الشعبية ، وفي
أول هذه المؤتمرات بالقاهرة وقد أقيم في مسرح برنقانا بشارع عماد الدين -
وقفت أخطب - بعد الأستاذ سلامة موسى - وبعقلية يافعة خلعت رباط الرقبة
المستورد الذي كنت ألبسه ووضعت مكانه رباطاً آخر من صنع مصانع المحلة
الكبرى التي ظهرت حركتنا بانتاج منتجات جديدة ، وأنا أقول « صناعة الوطن
تبني مجد الوطن » .

وبين التصفيق والتهتاف نزع ألوف الشسباب الحاضرين أربطة الرقبة
المستوردة التي كانوا يلبسونها وجمعوها في كومة واحدة ، وأشعلوا فيها النار
وهم ينشدون نفس الكلمة بموسيقية عفوية مرتجلة « صناعة الوطن تبني مجد
الوطن » .

وليس من شك ان هذه الحركة قد أزعجت حكومة صدقي باشا ، فبدأت
تقاومها ، على الأقل للحفاظ على الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية التي كان
صدقي باشا شديد الحرص عليها .

ولم تفد المقاومة الحكومية بل كان من نتائجها اننا حين كنا نذهب الى

الأقاليم - سلامة موسى وأنا - كنا نحول على الأكتاف - خاصة بعد أن انضم
الى « المصرى للمصرى » عشرة آلاف طالب فى القاهرة والأقاليم .

هنا بدأ الاضطهاد ينصب على رأس سلامة موسى باعتباره رأس هذه
الحركة - كان هذا الاضطهاد يتمثل فى تكرار مساءلته عما تنشره مجلته
الأسبوعية حتى توقفت هذه المجلة عن الصدور . وأغلقت أبوابها . . فأتجهنا
بحركتنا الى « نادى كلية التجارة » وأسسنا فيه جمعية الاستقلال الاقتصادى ،
برئاسة رئيس التجاريين اذ ذاك المرحوم عبد الله بك أباطة واستأنفت جمعية
الاستقلال الاقتصادى رسالة جمعية المصرى للمصرى . .

وكان شباب هذه الجمعية ينظمون - لأول مرة - مظاهرات من نوع
جديد . . نوع لا تستطيع الحكومة أن تقول بأنه يخلق الأمن - مظاهرات تهتف
بحياة المصنوعات الوطنية وسقوط المصنوعات « الاستعمارية » . . وكانت هذه
كلها صورا جديدة من المقاومة للحكم الديكتاتورى .

الى أن يقول الأستاذ حافظ محمود :

على ان المقاومة الشعبية أخذت فى بعض جوانبها طابعا عجيبا آخر ، هو
طابع « الفن » . . ولست أريد هنا أن أحلل ما كان يقدمه مسرحا الريحاني وعلى
الكسار من كوميديات المقاومة العجيبة . . لكننى سأتوقف هنا عند واقعة بارعة
لم يذكرها أحد حتى الآن .

فى صيف ١٩٣٢ أنشأت الفنانة « ببا » ملهى لها على كورنيش البحر
بالاسكندرية . . وفى كل ليلة يقف على خشبة المسرح فى هذا الملهى فتى من
البلاد الشقيقة - أو هكذا كان يدعى - ليلقى منولوجا واحدا لا يتغير طوال
أشهر الصيف ، وكله حملة على صدقى باشا وإشارات الى التهم - التى لا أعتقد
فى صحتها - الموجهة اليه بالنسبة لانشاء الكورنيش . .

كان المنولوج يقول باللهجة الشامية :

« يا ريت الله يفرحنى وبصير وزير » .

« خبطة والتانية وآجى مليونير » .

« مانتو شافين هادا الكورنيش » .

« لكن كورنيش واحد ميكفیش » .

فلما سقطت وزارة صدقى باشا عادت المقاومة الى طبيعتها السياسية . .
وهذا واضح من المحاكمات المتتالية لكتاب الصحافة « وكان من هذه المحاكمات
محاكمة محررى جريدة الصرخة التى جاء ذكرها فى هذه الحلقات ، لكن
محاكماتنا نحن محررى هذه الجريدة كان لها اللون متميز عن محاكمات الكبار

من أساتذتنا في الصحافة . . كنا ثلاثتنا - أحمد حسين وفتحى رضوان وأنا - نذهب الى دار القضاء وأيدينا متشابكة ونحن ننشد بأعلى أصواتنا نشيد « لك يا مصر السلامة ، وسلاما يا بلادي » .

لقد دخلنا السجن وفي أفواهنا هذا النشيد . فاذا بنزلاء السجن جميعا يقابلوننا بالتصفيق والتهنئ .

وفي السجن التقيت - لأول مرة - بالزميل الرسام « رخا » . كان محكوما عليه بالسجن أربع سنوات بتهمة العيب في الذات الملكية كانت السلطات قد ضاقت برسوم الرسام الشاب « رخا » . فدفعت برسام ، غير صحفي ، لكي يدخل على أحد رسوم رخا في ورشة الحفر بعض الأحرف التي كانت تشكل سببا في عرض الملك . ولم يستطع أحد اكتشاف هذه الدسيصة فصدر الحكم بادانة « رخا » انتقاما من رسومه الأخرى أو لوقف هذه الرسوم الى أمد طويل .

ومن المعروف ان جو المقاومة قد أخذ في نوفمبر ستة ١٩٣٥ طابعا ثوريا . . واليك بعض وقائع هذه المرحلة الهامة :

كانت الأحزاب تحتفل كل ١٣ نوفمبر احتفالا يسمى « عيد الجهاد الوطنى » . . وفي ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ تعمد محمد محمود باشا زعيم الدستوريين أن يكون موعد احتفاله بهذه المناسبة أسبق من احتفال « الوفد » .

وخطب محمد محمود خطابا على جانب خطير من الأهمية . . قال ان مصر - رغم انها لم تكن عضوا في عصبة الأمم - اشتركت على عهد وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ في توقيع « ميثاق كيلوج » الذى وقعتة الدول الكبرى أعضاء العصبة ، وبذلك لم يكن من حق حكومة صدقي باشا أن تتنازل عن واحدة جديرة دون عرض الأمر على عصبة الأمم . . وكذلك ليس من حق وزير الخارجية الانجليزى صمويل هور أن يصرح بتصريحه الذى صدر قبل أيام برأيه فى استحقاق مصر أو عدم استحقاقها - كما قال الوزير البريطانى - للحكم الدستورى واطلاق الحريات العامة .

وقال محمد محمود فى هذا الخطاب ان حكومة نسيم باشا صارت أشد خطرا من حكومة صدقي باشا لانها ألغت دستور سنة ١٩٣٠ لكنها لم تعد دستور سنة ١٩٢٣ الذى تطالب به الأمة ، وبالتالي لا حق لهذه الوزارة فى البقاء حتى من الناحية الشكلية .

ولاول مرة فى تاريخ محمد محمود استطاع أن يلهب عواطف الشباب فاذا بعشرة آلاف شاب يخرجون من حفلة الدستوريين فى مظاهرة الى حفلة « الوفد » حيث كان النحاس باشا يلقي خطابه .

وعلى اثر خطاب النحاس باشا استأنفت هذه الجموع مظاهرتها ، فلما التقى الشباب بباب سراقى احتفال الوفد بالأستاذ ابراهيم عبد الهادى طلبوا منه كلمة ، فقال : « اعملوا يا اولاد كما كنا نعمل فى سنة ١٩١٩ » .

وفى اليوم التالى قامت ثورة شباب سنة ١٩٣٥ المعروفة بكل حرارتها وتضحياتها وشهادتها المعروفين .

عندئذ سقطت الوزارة وجاءت وزارة أخرى برئاسة الدكتور على ماهر ومعها دستور سنة ١٩٢٣ وقرار باجراء الانتخابات البرلمانية .

وعندئذ رأت بريطانيا تحت ضغط الشعب المصرى فى الداخل وتحت تأثير مقدمات الحرب العالمية فى الخارج ضرورة عقد معاهدة تحالف مع مصر . واشترطت التوقيع هذه المعاهدة وفدا مصرى يمثل الأحزاب جميعا .

كانت مهمة تشكيل هذا الوفد عسيرة عجز عنها فى البداية رئيس الوزراء على ماهر ، فاذا بالملك فؤاد يستدعى الزعماء جميعا الى غرفته الخاصة فى القصر اذ كان مريضا ، واذا به يستغل ظروف مرضه فى دعوتهم الى الائتلاف من جديد ، واستخدم الملك فؤاد دموعه للحصول على موافقتهم .. فوافقوا .. وتشكل وفد المفاوضات .

وليس من شك ان أغلبية فصول قصة معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اشترك كل الساسة فى التوقيع عليها معروفة .. لكن العجيب ان اثنين من الموقعين على هذه المعاهدة - وهما محمد محمود باشا زعيم الدستوريين وأحمد ماهر باشا ، وكان من أعضاء الوفد - عندما عرضت المعاهدة على البرلمان سجل كل منهما تحفظه عليها .. وترجم الدكتور محمد حسين هيكى هذه التحفظات فى مناقشة المعاهدة بمجلس الشيوخ قائلا : ان كنتم تريدون من هذه المعاهدة استقلالاً تاماً فافضوها واما ان كنتم ترون فيها خطوة ايجابية على طريق الامانى القومية فاقبلوها .. » .

رسالة من العراق

ومن بين الرسائل التى تلقيتها رسالة من العراق ، كتبها الأخ والصديق المهندس حنفى الشريف ، أحد أعضاء مجلس النواب المصرى ، السابقين ، يقول فيها :

العراق فى ١/٤/١٩٧٨

عزيزى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد . .

تحياتى وتمنياتى الطيبة - وبعد - قرأت كل ما كتبته عن أيام ما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وكنت طوال الوقت فى الخارج وفى السابق قرأت كتبك كلها منذ كتاب ، أمين الرافعى ، وتدوين التاريخ ، مهمة صعبة ودقيقة وحساسة . وفى رأى أن كلمة (المؤرخ) لا تمنح الا نادرا جدا وفعلا فالمؤرخون منذ هيرودوت يعدون على الأصابع .

أما وقد بدأت فى محاولة تأريخ حوادث وأفكار الشباب قبل يوليو سنة ١٩٥٢ وتسجيل ذكرياتهم وهى محاولة ستحرك مشاعر هذا الجيل كله لأنه رأى ولس وعاش هذه الأحداث . ثم يقول المهندس حنفى شريف :

تكملة لما ذكرته عن موضوع الملابس المستوردة وكيف تم حرق (الكرافتات) الآتية والمصنوعة فى الخارج وكانت بداية حركة شعبية عارمة عمت المدن والقرى شمالا وجنوبا وأذكر أننا حرقنا كثيرا من (البدل) فى ميدان (باب الخلق) ونشرت الصحف والمجلات المصورة ذلك سنة ١٩٣١ .

وأذكر ان بعض المصريين لبسوا طرابيش من (جوخ أخضر) ولها زر أبيض ومنظرهم وهم سائرون فى الشوارع كان كافيا لاثارة النفوس وثورتها ضد المستعمر .

كما أذكر اننا فى سوهاج كونا جماعة وصنعنا (كرافتات) من قماش العلم فى هذا الوقت (أخضر) وعليها قماش أبيض على هيئة هلال وثلاثة نجوم وقدمت لمحكمة سوهاج وكنت طالبا فى الثانوى ودخلنا جميعا المحكمة بهذه الكرافتة . وكانت حماستنا أمام القاضى وتصميمنا رائعا فى المناقشة العلنية ثم صدر أمر المحكمة بإخلاء سبيلنا وهنا قدمنا للقاضى (كرافته) ليلبسها وفى اليوم التالى رأت الجماهير فى أقصى الصعيد قضاة ومحامين ومدرسين يلبسون هذا اللون وأصبحت ثورة عملية ضد المصنوعات المستوردة .

ومن الغريب حقا اننى كنت وأنا طالب سنة ١٩٣٠ بالثانوى أرسل جريدة (الوادى) ووكيلا موزعا لمجلة (المجلة الجديدة) التى كان يصدرها الأستاذ سلامة موسى وفى ذات يوم ظهرا فاجأتنى قوة من البوليس ومعهم ناظر المدرسة (الحملوى) وأخذوا يفتشون (درجى) فى الفصل ولم يجدوا الا كتابا دراسيا واحدا ووجدوا أكواما من (المجلة الجديدة) جاهزة للتوزيع وكانت شهرية مثل المقتطف والهلال وصدر أمر بالتليفون من (وزير المعارف) فى وزارة صدقى بالفصل النهائى . .

وبهذه المناسبة أرسل لك من أرشيفي بعض الصور لرحلة الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ على الباخرة (نوبيا) الى بلاد ومراكز وقرى الصعيد وكان البوليس يمنعها فكان الناس يلقون بأنفسهم فى النيل كي يصلوا سباحة الى الباخرة وكان الناس يرفعون علما عليه هلال وصليب فى كل مكان كما سارت النساء «حجبات» يلبسن (الحبرة) فى مظاهرات رائعة .

انه شعب مصر الخالد الذى ظل صامدا على ضفاف النيل منذ سبعة آلاف عام متمسكا بالدستور رمزا للحرية محاربا لكل مستعمر منتصرا دوما فى كل معاركه .

وهناك ذكريات لا عد لها ولا حصر .

قوانا الله لتدعيم الديمقراطية وطرد المستعمر - أى مستعمر - مهما كان ومهما بلغ جبروته وطغيانه .

دعواتي لك بالتوفيق والسلام ..

المخلص

حنفى الشريف

وبعد رسالتى حافظ محمود ، وحنفى الشريف ننشر رسالة مطولة للدكتور محمد بلال - من زعماء شباب ١٩٣٥ ورئيس حركة القمصان الزرقاء - وهو خير من يتحدث عن ثورة الشباب المصرى عام ١٩٣٥ .

الفصل الثانى

زعماء ثورة ١٩٣٥

يتحدثون إلينا لأول مرة عن الثورة

فى رسالة بعث بها إلينا د. محمد بلال تتعلق بحركات الشباب فى الثلاثينات قال فيها :

كان الشباب من جيل ١٩٣٥ تملؤه مشاعر الحب لوطنه وكان منشغلا دوماً بقضية البلاد ويتابع بوجدانه كل ما يمس هذه القضية من بعيد أو قريب تماماً كما يتابع جيل اليوم دورات كرة القدم . . . وكانت أفكاره وخلجاته فى أخبار القادة والساسة مثلما تتعلق أفكار الكثير من جيل اليوم بأبطال الفن والمسرح والسينما . . . من هنا كان لجيل ١٩٣٥ وزن ثقيل فى توجيه سياسة مصر وتطور قضيتها مما يسجل له التاريخ صفحات خالدة مشرقة عنها . . . وهو أمر طالما تمنيناه فى الجيل الجديد .

بدأت ثورة الشباب عام ١٩٣٥ أو ما يسميها بعض المؤرخين ثورة الدستور ويسميها فريق آخر ثورة الدستور والاستقلال . . . بدأت حين أحس الشباب اذ ذاك بالمماطلة من جانب العدو المحتل فى الجلاء ومن جانب القصر ووزارة توفيق نسيم فى عودة الدستور بعد أن ألغت دستور صدقى الذى أقحم على الشعب - ١٩٣٠ . وكان الإلغاء فى نوفمبر ١٩٣٤ . . . وتطور اللال فى نفوس المواطنين وأخذ الشعور نحو التحرك لعمل وطني يختتم فى وجدان الشعب بجميع فئاته . . . وبدأ هذا التحرك فى يناير ١٩٣٥ حين عقد الوفد مؤتمره الوطنى الكبير وطالب فيه بعودة الدستور ١٩٣٣ كاملاً غير منقوص . . . كذلك فى العمل على حل قضية البلاد على أساس تحقيق الاستقلال التام وكذلك طالب بعلاج كثير من المشاكل الداخلية فى البلاد على ضوء تقارير اللجان المتخصصة فى المؤتمر . . .

وحين اشتدت المطالبة بعودة الدستور من جميع طبقات الشعب وأصدر صمويل هور وزير خارجية بريطانيا تصريحه المشهور بأن الوقت غير مناسب لعودة ذلك الدستور اجتاحت الغضب فيمن اجتاحتهم شباب الجامعة والمدارس . . ونشر بيان هور في الصحف بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ وعقب ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية الوفدية بكامل هيئتها بالنادى السعدى بتاريخ ١٢ نوفمبر واتخذت القرارات التى أعلنها رئيس الوفد مصطفى النحاس فى الاجتماع الكبير فى اليوم التالى احتفالا بعيد الجهاد الوطنى مساء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . ومن هذه القرارات نداء الى الأمة بعدم التعاون مع الانجليز وسحب الثقة من وزارة نسيم والمطالبة باستقلالها وإعلانها أن أى وزارة تقبل الحكم على الأساس القائم اذ ذاك تعد خارقة على البلاد ويجب مقاومتها ومجاربتها . وجاء فى خطاب رئيس الوفد تعقيبا على تصريح هور : ان عودة دستور مصر من شأنها وحدها وليس لانجلترا - حتى تصريح ٢٨ فبراير الذى رفضناه - ان تتدخل فى هذا الشأن أو غيره - وأشار الى الجيش المصرى فى خطابه بقوله : « لقد شاعت السياسة الظالمة التى أتبعناها بريطانيا منذ الاحتلال أن يكون جيشنا قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر ومن واجبنا كدولة مستقلة ذات سيادة وأمة أبية ذات كرامة أن تتولى نحن حماية الذمار والذود بكل ما نستطيع عن الديار » . . ثم قال : لن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناءها الى ميدان القتال وتؤخذ أقواتها وتستخدم ثكناتها وموانئها قهرا وغلابا واغتصابا . . »

وكان ممثلو طلاب الجامعة قد أذاعوا بيانا للشباب يحضرونه على الجهاد من أجل قضية البلاد كما كان الشعور الوطنى يغمر ساحات المدارس فى مختلف الأنحاء . فما أن أقبل موعد عيد الجهاد ١٣ نوفمبر حتى تدفقت جموع الطلاب فى مظاهرات عارمة نحو بيت الأمة من الجامعة ومدرسة التجارة المتوسطة بالظاهر والفنون والصناعات وغيرها ومرورا بشكنات قصر النيل والسفارة البريطانية حيث هتفوا بسقوط بريطانيا ومستمر هور وقسدت جموع منهم القنصلية البريطانية . الى أن يقول د . بلال :

« وكذلك تظاهر الطلاب فى معهد طنطا الدينى . وقد هاجم البوليس تلك الحشود وأصاب منها الكثيرين ورابطت جموع غفيرة منهم بالسرايق الكبير بجوار بيت الأمة فى انتظار خطاب مصطفى النحاس مساء ١٣ نوفمبر . . »

ويقول د . بلال :

وما ان انتهى رئيس الوفد من خطابه حتى اندفعت الجموع فى هتاف كالرعد ضد الانجليز وأطلق الضباط الانجليز العاملون بالبوليس المصرى النار على المتظاهرين - وعلى رأسهم مساعد الحمدار لوكاس - فصرعوا أول ما صرعوا

العامل اسماعيل الخالع وأخاه عبد السميع الخالع الذي أصيب بجروح بالغة مع مائة وخمسين غيره وتم اعتقال مائتين من الشباب ٠٠ وفي صبيحة اليوم التالى ١٤ نوفمبر اندلعت الثورة فى صفوف الطلاب جميعا وانطلقت من كليات الحقوق والآداب والهندسة جموع حاشدة الى كوبرى عباس مرورا بالمدرسة السعيدية والطب البيطرى وعقب كلمات ملتهبة من خطبائهم وتلاوة القسم الوطنى بالكفاح من أجل الوطن بكل ما يملك الانسان ٠٠ وهناك استقبلهم رصاص الضباط الانجليز على الطرف الآخر من كوبرى عباس بقيادة الضابط ليز وبأمر من كين لويد الانجليزى الكبير بوزارة الداخلية ٠٠ واستشهد بطل كلية الزراعة محمد عبد المجيد مرسى وأصيب كل من عبد الحكيم الجراحى والذي توفى الثلاثاء ١٩ نوفمبر ١٩٣٥ - وهو بطل كلية الآداب .

كما أصيب كل من ابراهيم شكرى من الزراعة وعبد القادر زيادة من الحقوق ومحمود مكى من الآداب وغيرهم ٠٠ وكان شهيد آخر قدم حياته لوطنه فى طنطا وهو الطالب محمد عبد المقصود شبكة بطل المعهد الاحمدى .

وصبيحة ١٦ نوفمبر ضرب كونستابل انجليزى الطالب على طه عفيفى من دار العلوم على مؤخرة رأسه بهراوة ثقيلة نقل على أثرها الى قصر العينى مثل الذين سبقوه ولكنه أسلم الروح بطلا شهيدا مبرورا صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ .

واندلعت فى الاسكندرية والمنصورة وشبين الكوم وبور سعيد والزقازيق ثورات عارمة للطلاب وأصيب من أصيب واعتقل المئات ولم يبق طالب أو شاب على أرض مصر لم يردد هتاف مصر ونداء حريتها ودستورها ٠٠ وانطلقت القصائد على السنة الشعراء منهم يؤججون نار الثورة ويستنصرون المواطنين وتوالت مظاهرات الطلاب من جامعة القاهرة حتى صدر بيان بإغلاقها - وأقيمت الجنازات الصامتة فى كل مدينة وقرية - وأبرق الطلاب من خارج مصر يشجعون من فى داخلها واحتجوا لدى عصبة الأمم على طغيان الانجليز وعدوانهم ٠٠ وترددت صيحات الحرية فى كل بيت وسوق ومسجد وكنيسة ورفعت أعلام الثورة فى كل مكان وسمع العالم حينئذ صوت مصر عاليا مدويا فى الآفاق - ووضع كل طالب شارة الثورة على صدره وهى من شريطين الأسود رمز القوة والحداد والأحمر رمز الدماء - وتكررت مظاهرات الجامعة مرة أخرى فوق كوبرى عباس وفتح الضابط نوبل الكوبرى لمنعها وتغلب الطلاب على قوة الشرطة وأغلقت الكوبرى وأصيب مساعد الحكمدار لوكاس فى رأسه إصابة جسيمة - وأحرقت مركبات الترام بشوارع قصر العينى - واستعمل طلاب كلية الصيدلة زجاجات

مولوتوف يلقذفون بها البوليس ٠٠ وامتلأت الشوارع المحيطة بجميع المدارس
بالأحجار وبقايا الأشجار - وأغلق الأزهر قبل موعد اغلاقه المقرر فى رمضان ٠٠

كان مصطفى النحاس قد انتهى من خطابه مساء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ مخاطباً
بريطانيا العظمى « لن تقبل مصر بعد اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال
وتستخدم ثكناتها وموانئها وتؤخذ أقواتها قهراً وغلاباً واغتصاباً » وكان مكرم
عبيد سكوتير الوفد قد خاطب المرأة المصرية بقوله : « اغضبى أيتها المصرية فانك
ان لم تغضبى فليس لك أن تنجى » . وكما قلت : كان أول الشهداء العامل
اسماعيل الخالع ٠٠ صرخته رصاصة أمام سراق عبيد الجهاد ونقل الى قصر
العينى حيث حمل البوليس جثمانه مساء اليوم التالى فى عربة مغلقة يحيط بها
جنود بلوك النظام ودفن خلسة تحت جناح الظلام .

يحيا الشهيد : كان هذا هتاف طلبة كلية الطب يستقبلون به الشهيد
الثانى محمد عبد المجيد مرسى حين أقبلت محفة تحمل جثمانه الى مسرح الكلية
صباح ١٤ نوفمبر ٠٠ وما لبث الطلاب حتى سمعوا ولولة المرضعات داخل
المستشفى وهتافهن وكانت بينهن شقيقة الشهيد . وأخذنا نخطط فوراً للاحتفال
شعبياً بجنائزته عبد المجيد وتسليلاً ليلاً فى غفلة من البوليس واستولينا على
مفتاح التلاجة بعد أن علمنا أن البوليس كان يخطط هو الآخر لنقله خلسة فى
الظلام الى الاسكندرية مثلما نقل جثمان الخالع ٠٠

ولاحظنا أن رجالاً ظل ملازماً الجثمان أمام التلاجة ولا ينطق بكلمة ولا يفصح
عن هويته وحسيناه من رجال المباحث أول الأمر ثم اتضح فيما بعد أنه والد
الشهيد ينقله تعليمات البوليس بعدم الافصاح عن نفسه أو التحدث الى أحد ٠٠
وزاد ذلك فى اطمئناننا الى نجاح خطتنا ٠٠ غير أننا فوجئنا عند عودتنا صباحاً
باختفاء الجثمان ووالد الشهيد وعلمنا ان البوليس استولى على الجثمان قبل الفجر
بعد كسر باب التلاجة ونقله فى عربة مغلقة الى الاسكندرية مع والده حيث
دفن بمقبرة العمود ٠٠ وهناك بالاسكندرية أطلق اسم الشهيد على أحد
شوارعها .

أشرف سرقة فى لتاريخ

تعلمنا من سرقة البوليس بقيادة امام ابراهيم لجثمان الشهيد الثانى
ان نيسادر نحن بسرقة الشهيد الذى يليه ٠٠ والمركة مستمرة ٠٠
وكان على طه عفيفى شهيد دار العلوم ٠٠ وذلك ايماناً منا بأن اشتراك

الشعب في تشييع شهدائه سوف يزيد الثورة اشتعالا فتشمل كل الربوع والأرجاء . وكان شهيدنا هذه المرة قد صرعه خراوة كونسيتابل انجليزى صبيحة ١٦ نوفمبر أمام كلية دار العلوم وأسلم الروح صباح ١٧ نوفمبر وأحضر الى المشرحة في انتظار أن يخطفه البوليس ليلا كما فعل بالزميلين اللذين سبقاه . . . ولم نضيع وقتا ودلفنا فورا الى داخل المشرحة وفي غفلة من البوليس الذى لم يحسب حسابا لذلك . . . وحملنا جثمانه نحن الثلاثة من طلبة الطب « بلال وطراف وجوهر » . ووقف للمراقبة فريق آخر وعند باب الكلية فريق ثالث . وأخفينا الجثمان أسفل مدرج علم التشريح وتركناه مغطى بالصحن وأوراق المحاضرات واتفقنا على مغادرة الكلية جميعا وبقيت أرقب الأمر بمنزلى أطباء الامتياز ومتخفيا عن البوليس داخل بالطو أحد الأطباء . وأسقط في يد البوليس الذى حاصر الكلية برا وبحرا بقوات لا يحصرها الحد . . . وانطلق ضباط القسم المخصوص وحكمدرية القاهرة ومأمور قسم السيدة يفتشون في كل مكان داخل الكلية وخارجها واقتحم فريق من الضباط والجنود منزلى بالمنيرة .

وحطوا المكتب والدولاب والادراج وعثروا على بدلتى مخضبة بدماء الشهيد وكنت أرسلتها وارتديت غيرها داخل المستشفى . وحضر رسل باشا حاكمدار البوليس وضباطه وكذلك وكيل وزارة الداخلية واشترك عميد الكلية الدكتور على باشا ابراهيم في البحث عن واحد منا دون جدوى . وأشيع ان الجثمان خارج الكلية وان الجنازة الشعبية يجرى اعدادها . واستشاطت الحكومة غضبا وتضاعف قلقها . وحين عثر عميد الكلية على وأبدى نصحه بإعادة الجثمان أجبتة نيابة عن الطلبة أن الجثمان في حوزتنا ولن نفصح عن مكانه حتى تجاب مطالبنا بالتصريح رسميا بتشيع الشهيد شعبيا بجنازة تجمع كل فئات الأمة والأفسوف يشيع بواسطة الشعب ورغم أنف الحكومة . وطلبت رفع الحصار عن الكلية والسماح للطلبة بالدخول والخروج وبعد اتصالات عديدة أمام أصرارنا وافقت الحكومة على مطالبنا وصرحت بتشيع الجنازة شعبيا فأتصلت بزملائى خارج الكلية وفتحت الأبواب واتصلنا بجميع الهيئات وشيع الشعب الجنازة الى مسجد السيدة زينب رضى الله عنها قبيل الغروب ودفن الشهيد بمدافن المجاورين . وقد أطلق الأستاذ الكبير فكرى أباطة على هذا الحادث . أشرف سرقة فى التاريخ « فى صدر أعداد مجلة المصور آنذاك . ومما يذكر أن هذا الشهيد وشقيقته كانا آخر اثنين على قيد الحياة من أربعة عشر أخا وأختا .

الشهيد الرابع :

ونحن منشغلون بتلك الأحداث كان عبد الحكيم الجراحى يصارع الموت داخل المستشفى بعد إصابته بثلاث رصاصات من الضابط الانجليزى « ليز » فوق كوبرى عباس صبيحة ١٤ نوفمبر بعد أن هجم على الضابط المذكور عقب إطلاقه الرصاص على « محمد عبد المجيد مرسى » ، « محمود مكى » ، « ابراهيم شكرى » ، « عبد القادر زيادة » وآخرين ٠٠ وكنا بين الفينة والأخرى نلقى عليه نظرة ونعود لفناء الكلية ومعه الأطباء يبذلون قصارى جهدهم لانقاذ حياته ٠٠ وقد تعلقت به خواطر الطلاب جميعا بل الشعب بأسره ٠٠ وكم من فئة وجماعة وهيئة زارته ٠ وكم من زعيم أقبل عليه يطبع على جبينه أطهر القبلات ويغمره بالحلم والاكبار والاشفاق ٠٠ وعلى رأسهم مصطفى النحاس وحرمة ولجان السيدات ٠٠ وامتلا العنبر بباقات الزهور وقصائد الشعراء ودعوات الأمهات والاباء ٠٠ ولم يكن فى مصر كلها مواطن أكثر منى سعادة واعتزازا حين وجد الأطباء دما من فصيلة عبد الحكيم فى عروقى وهناك أعطيته ربيع دمي فورا وهو لثر كاهل وكنت أصر بكل فخر أن أعطيه المزيد لأن الدم الذى يعيد الشهيد للوطنى الى ساحة الكفاح لا يقل فى حساب التضحية عن الدم المسفوح على أرض المعركة ٠٠ غير أن الله أراد له الخلود واستأثر به الى جواره مع الصديقين والشهداء ففاضت روحه الطاهرة صباح ١٩ نوفمبر ١٩٣٥ - ولكنه وهو سائر الى المنية بوعى وايمان عميق طلب أن يمل على أحد زملائه من حوله خطابا الى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بالانجليزية هذه ترجمته - الى رئيس وزراء بريطانيا « روح الشر » : « سيدى أحد رجالكم الأغبياء رمانى برصاصة وأنا الساعة أمشى زويدا الى الموت ٠٠ ولكنى سعيد للغاية بأن أترك روحى تنزع منى وأضحى بدمى ٠٠ ان الموت أمر صغير وانه أعذب المذاق من أجل مصر ٠٠ فلتحيا مصر ٠٠ مصر فوق الجميع - لتحيا التضحية - ليستقط الاستعمار ولتسقط انجلترا وسيتولى الله عقابكم طويلا انتم وانجلترا « روح الشر » .

محمد عبد الحكيم الجراحى

ثم أسلم الروح راضيا مرضيا وترك وراءه كتابا فى التضحية تقرأه الأجيال جيلا بعد جيل ٠٠ وشيعته مصر شبابا وكهولا رجالا ونساء يتقدمهم جميع الزعماء ورؤساء الهيئات ٠٠ وان أفسى لا أنسى وقفة الجراحى داخل المستشفى يتكاثرون على النوافذ ليشهدوا الموكب المهيّب ويودعوا صاحبه الوداع الأخير وما زالت صيحاتهم الباكية تتردد فى أذنى ووجدانى ٠٠ « الى جنة الخلد يا رفيق الجهاد » - « نحن وراءك فداء لمصر » . وكان من أخلص حسنة هذا الموكب التاريخى أنه جمع بين رؤساء الأحزاب جميعا الى جانب الزعيم مصطفى

النحاس يتقدمون الجنازة ويجمعهم شعور واحد وهدف واحد مما مهد لقيام الجبهة الوطنية بعد ذلك ، وقد قامت الكلية بتصوير فيلم سينمائي لهذا الموكب التاريخي احتفل به حتى اليوم واضعه رهن مشيئة الشباب . . وبين يدي عشرات القصائد في رثاء الشهداء يحضرني منها بعض أبياتها :

لا تلفوا الاعلام حول رفات	هي اعلام مصرنا الوطنية
أوجه تشبيه الكواكب غرقى	في بحار من الدماء الزكية
والشباب الحر العزيز عينا	جاد للنيل بالنفوس الوفيّة
نحن لا نقتل النفوس ولا نطلب	الا حقوقنا القومية
أيه حرية البلاد عروس	ههنا هذه الضحايا الفتية
لا تسموا قتلى الشباب الضحايا	بل هدايا البلاد للحرية

« من شعر أبي الوفا نظيم »

واتفقنا على اقامة نصب تذكاري من سبعة أضلاع تختص كل كلية فيه بضلع تسجل عليه اسم شهيدها ويقام في فناء الجامعة . . وحين علم البوليس بأمر هذا النصب نقلناه ليلًا وتناوب الطلاب حراسته . . ومما يذكر أن البوليس قبض على أحد هؤلاء الحراس من الطلاب حين اشتبه في وقوفه هناك بمنتصف الليل ولم تقع أنظار البوليس على النصب وأصر الطالب على إخفاء الغرض من وقوفه حتى لا ينكشف أمر النصب واختلق تهمة لنفسه أنه كان يحاول اقتحام منزل أحد الأجانب بالمنطقة تضليلاً لرجال الأمن وابعاداً لهم عن مكان النصب . . ولم يطلق سراحه الا صباحاً بعد ازالة الستار بحضور مدير الجامعة الدكتور أحمد لطفى السيد والأساتذة والآلاف من طلاب الجامعة والمدارس وخطب مندوب الطلبة جميعاً بحياة مصر . . وقال مدير الجامعة : يؤسفني كل الأسف فقد هؤلاء الأبطال وأقدر كل التقدير تضامن كل الشباب واجتماعهم على خدمة وطنهم .

واتفقنا على ان يضع كل طالب اشارة من لونين على صدره : الأحمر - لون الكفاح من أجل مصر والأسود - لون الحداد على الشهداء . . وكان أفراد الشعب يهللون لأبنائهم حين يرون اشارة الثورة على صدورهم ويشجعونهم بالهتاف الوطنى وعبارات التقدير والاكبار ومعاونتهم على التحرك والاختفاء عند مطاردة البوليس لهم .

ضرب لوكاس وكويرى عباس مرة أخرى :

وفي صبيحة ٧ ديسمبر وعقب مؤتمر عام بساحة الجامعة أقبل الطلاب

الى القاهرة استثنافا لمظاهرتهم ضد الانجليز والمطالبة بعودة الدستور . . وفي انتظارهم على الطرف الآخر من كوبرى عباس رابطة قوة ضخمة من البوليس بقيادة الضابط « نوبل » الانجليزى الذى أمر بفتح الكوبرى حتى لا يعبر الطلاب الى الروضة وفعلا وقف الطلبة على حافة فتحة الكوبرى . . ولم يمض وقت طويل حتى انقسمنا الى فريقين : الأول أخذ يدفع عربة من عربات الترام فوق الكوبرى نحو الفتحة مهددا باسقاطها فى البحر وتحطيم الكوبرى . . والفريق الآخر نزل الى حجرة الماكينات اسفل الكوبرى وكنت من هذا الفريق وحملنا العصي والمجاديف من المراكب المجاورة واشتبكتنا مع عمال الكوبرى حين امتنعوا عن ادارة الماكينات تنفيذا لأوامر البوليس الم رابط وأمام اصرارنا بتحطيم الماكينات والقاء عربة الترام فى البحر طلب الضابط « نوبل » مقابلتى وعرض أن يفتح الكوبرى جزئيا بما يسمح بمرور واحد بعد الآخر حرصا منه على تلافي التجمع . وبعد مشاورات وافقنا على ألا يلقى القبض على الذين يصلون الى الروضة ، وفى نفس الوقت اتفقنا نحن الطلاب على التجمع فى شوارع الروضة بعيدا عن البوليس وحين تقاربت زوايا الكوبرى قفز كثير من الطلاب من فوق الأسوار كما عبر البعض بالمراكب ولم يمض وقت طويل حتى نشبت معركة حامية بين الذين عبروا وبين البوليس الذى أطلق النار على المتظاهرين وانضم الأهالى فى الروضة الى الطلاب وامتلات الساحة بالأحجار والأخشاب وأغصان الأشجار وأصابت شظية كبيرة رأس الضابط الانجليزى الكبير « لوكاس » وكان قد حضر لتدعيم القوة المربطة وسالت دماؤه ونقل فى حالة خطيرة الى مستشفى الانجلو .

وزادت غصبة البوليس واقتحم كل المنازل بحثا عن الطلاب المختبئين . . وحين علمت أنهم يبحثون عنى لاثهامى بضرب « لوكاس » لجأت لأحد المنازل وأذكر أن صاحبه هو الدكتور « مذكور » فقد أوانى عدة ساعات حتى أقبل الليل وكنت قد خلعت سترتى وارتديت جلباب عامل بناء بالمنطقة ، وفتش البوليس منزلى ومنازل جيرانى بالمنيرة . وأشار على « مكرم عبيد » سكرتير الوفد آنذاك بمغادرة القاهرة فاصطحبني الزميل أحمد عبد النبي عضو اللجنة التنفيذية للطلبة الى منزل والده بمنشأة عبد النبي مركز أجا وانتحلت اسم « محمد شوقي » وظللت هناك عشرة أيام عدت بعدها الى القاهرة بعد أن اتصل بنا مكرم عبيد وزملاؤنا من زعماء الطلاب واستؤنفت مظاهرات الطلبة أمام كلية الطب وكلية التجارة ووقعت معارك ضارية بين البوليس والطلاب وأحرقت مركبات الترام بشوارع قصر العيني وكان ضباط البوليس الانجليزى يطلقون النار بغير وعى على الطلاب بعد اصابه « لوكاس » ومن بين من أصابهم رصاص الانجليز الطالب « محمد محمود عبد الحكيم » وكان الكونسيتابل الانجليزى « ماكينزى » قد أصابه برصاصة فى صدره مرت بجوار القلب . وروى لي

هذا الطالب المصناب عندما زرته بالمستشفى أن الكونستابل المذكور كان يعتقد عند إطلاقه الرصاص عليه أنه الطالب محمد بلال وذلك بناء على صيحة الكونستابل أثناء إطلاقه النار على ذلك الطالب فلما منه اننى على رأس هذه المظاهرة . واستمرت المظاهرات من الطلبة والطالبات بالمدارس الثانوية والصناعية بجميع أنحاء القاهرة وأصيب مئات الطلاب وامتلات عنابر المستشفيات بالمصابين .

لجنة الطلبة التنفيذية العليا :

بدأت أولا من ممثلين للكلليات جميعها - وهي غير مجلس اتحاد الجامعة - ولم تكن هناك أول الأمر لائحة تنظم عدد الأعضاء أو طريقة تشكيل اللجنة ولكن الأحداث وحدها جمعت الذين تصدروا في شجاعة حركة الطلاب وواظبوا على أن يتقدموا الجموع ويتفرغوا لانجاز القرارات ويقودوا الطلاب الى نضال عملي وانجاز واضح مما لم يسمح بماخذ من تخاذل أو تكوص على أنه في أغلب الكليات جاء تصديق اجماعى من الطلبة على اعتماد ممثلينهم في اللجنة ، وكانت الاجتماعات تعقد في الأيام الأولى بنادى نقابة المحامين ثم في النادى السعدى بعد ذلك . وقد بدأت اللجنة رأيا واحدا وصفا واحدا الى ان اختلف الراى حول المطالبة بالدستور أولا أو الاستقلال قبل الدستور ؟ وقد تحيز للراى الأخير الفريق الأقل عددا من الأعضاء وبقي الفريق الأكثر عددا على ما آمن به من المطالبة بعودة الدستور فورا مع المطالبة بالاستقلال . وأسجل هنا قدر ما أتذكر أسماء ممثلى كل كلية في لجنة الطلبة التنفيذية العليا من الفريقين مع استعدادى الكامل لقبول أى استدراك من هنا أو هناك حول أسماء قد يكون لى العذر ان نسيتهما لطول ما مضى من زمن وما وقع من أحداث .

الفريق الذى رأى تأجيل المطالبة بالدستور هم : نور الدين طراف من الطب ، الظاهر حسن أحمد ، وعبد العزيز الشوربجى من الحقوق ، مصطفى السعدنى من الآداب ، أحمد حسن الباقورى من الأزهر .

واستمرت اللجنة بأغلبية أعضائها المطالبين بعودة الدستور فورا على الوجه الآتى :

كلية الطب : محمد بلال وأحمد لطفى - حافظ حسنى عن الطب البيطرى .
كلية الحقوق : فريد زغلول ، زكى علام ، على كريم ، نصيف مرقص ، أحمد عبد النبى .
كلية الآداب : أحمد بشر ، عبد القادر حجاب - فتحية الكابلى -
عبد العزيز يونس .

كلية العلوم : محمود لاشين وسعد الدين الشيشيني .

كلية التجارة : عبد المنعم البيه ، كامل الدماطي ، فتحى عمر ، أحمد طلبة
...-قر . .

كلية الزراعة : أحمد الدمرداش تونى ، أبو المجد التونى ، حسن سالم ،
عبد السلام حسن .

كلية الهندسة : جلال الدين الحمامصى ، جمال صادق ، ابراهيم عثمان ،
محمود يونس .

ومن الهندسة التطبيقية : حسين الشايب .

كلية دار العلوم : أحمد الحوفى ، أحمد حجاب ، فؤاد رحمو ، سيد العجان ،
محمد برهام ، عبد الرافع الشافعى ، سليمان النمكى .

الأزهر : عبد المجيد الغايش ، عبد السلام العجان .

الفنون الجميلة العليا : محمد شبل الحضرى .

وكانت هناك لجنة لطلبة المدارس الثانوية والمتوسطة وكان يمثلها فى
اللجنة العليا : أحمد الشافعى .

وأكرر انه بالقطع قد سقطت بعض الاسماء وأقرر انه فى بعض الجلسات
كانت الوجوه تتغير غير ان ما ذكرتهم كانوا الاكثر مواظبة .

وبشرت هذه اللجنة شئونها بالنادى السعدى وشكلت مكتبا دائما لها
ولجانا متخصصة للدعاية والتنظيم والاقاليم وغيرها ، ووضعت لائحة تنظيمها .

وعاد دستور ١٩٢٣ وقامت الجبهة الوطنية :

وحين عادت وحدة الصف مرة أخرى الى الطلاب بدافع من الشعور الوطنى
الأصيل واتفق رأى الجميع على المطالبة بعودة الدستور فوراً والمطالبة باستقلال
الوطن بدأ الطلاب يعملون على ضم الأحزاب والهيئات الأخرى مع الوفد لقيام
جبهة وطنية متحدة . . وتحقق لمصر ذلك بعد جهاد طويل ومثابرة لا تلبث من
الشباب . . وطالبت الجبهة الوطنية برئاسة مصطفى النحاس صدور الأمر الملكى
بعودة دستور ١٩٢٣ . . وذلك بعد ان أسقط فى يد بريطانيا وتراجعت عن
موقفها فى الاعتراض على عودة الدستور بعد أن جمع الشعب صفوفه ووحده
كلمته . . وصدر الأمر الملكى بعودة دستور ١٩٢٣ بعد ظهر يوم ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٥ . . ومن ثم انطلقت الجبهة تطالب الانجليز بحقوق الوطن من جلاء
المحتل والاستقلال التام لمصر والسودان .

وينتهى بذلك الجزء الأول من رسالة د. محمد بلال ، لتبدأ رسالة أخرى
بعث بها الينا الشاعر عامر بحيرى .

الفصل الثالث

بقية أحاديث شباب ١٩٣٥

القمصان الزرقاء والخضراء والسوداء

● جاء في رسالة من الشاعر الرقيق الصديق الاستاذ عامر بحيرى ، يروى فيها بعض أحداث ثورة ١٩٣٥ ما يلى :

أخي العزيز الصحفى الكبير الاستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد . فانى أقرأ باستمرار ، وبشغف ، ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » . وعندما وصلت الى الحديث عن ثورة الشباب سنة ١٩٣٥ ، ازداد انفعالى بما تكتبه ، لأننى عاصرت هذه الحركة ، بل وشاركت فيها مشاركة متواضعة .

وأحسست ان شباب اليوم ، ربما لا يفرقون بين حادثين ، يسمى كل منهما حادث كوبرى عباس . . الأول وقع فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، وهو الذى شهدته . . والثانى وقع فى عام ١٩٤٦ ، وكنت يومئذ قد تخرجت فى الجامعة منذ سنوات ، وسافرت للتدريس بالملكة العربية السعودية .

والحادث الأول هام ، لأنه هو الذى سقط فيه الشهداء من الطلبة برصاص الانجليز . . بينما ذكرت أنت محققا ان الحادث الثانى لم يسقط فيه شهداء ، وانما كان الاعلان عن ذلك للاثارة ، بغرض اسقاط الوزارة النقراشية ، التى كانت قائمة يومئذ . .

عن الحادث الاول . . توجهت صباح ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ الى الجامعة . وفى الصحف بيان اتحاد الجامعة ، بالمشاركة فى الحركة الوطنية احتجاجا على تصريح صمويل هور . بأن الوقت غير مناسب لعودة دستور ١٩٢٣ الذى كانت تطالب

به لإقامة يومئذ .. ولم أكد أصل إلى الحرم الجامعي ، حتى وجدت المظاهرة الكبرى قد تهيأت للخروج ، وسلكت طريق الجزيرة .. وعندما كانت تعبر كوبري قصر النيل ، وفي مواجهة القشلاق الانجليزي « مكان الجامعة العربية وفندق هيلتون الآن » .. كنت أنا محمولا على الاعناق ، أهتف باللغة الانجليزية ، بعبارة .. يسقط الشرف البريطاني .. وأطلق الرصاص على المظاهرة ، من نوافذ الشكنات ، كما أطلق أفراد البوليس المصري البنادق على المتظاهرين .. ففرقت المظاهرة عندئذ ، دون حوادث أو إصابات تذكر .

وفي صباح اليوم التالي ، كان الزعيم مصطفى النحاس قد ألقى خطابه في الليلة السابقة وتدخل البوليس ، وسقط أول شهيد من العمال .. هو المرحوم اسماعيل محمد الخالع .. فاشتعلت حماسة الشباب ، وسارت مظاهرة طلبية الجامعة ، من الحرم الجامعي ، مارة بالمدرسة السعيدية ، وكلية الزراعة ، إلى ميدان الجيزة .. فكوبرى عباس .. وكانت عند ذلك كالبحر الزاخر ، تصب روافده من ثلاث جهات .. شارع الجامعة ، وميدان الجيزة .. والتقت بمدارس التجارة المتوسطة .. وتقدمت المظاهرة ، التي كانت تتسلح بالحديد ، والأكشاب ، وقطع الحجارة ، التي أخذت من عربات اليد ، عند مبنى إدارة الجامعة ، الذي كان يجري انشاؤه وقتئذ ..

في ميدان الجيزة فرضنا على الطالبات ضرورة العودة ، وأذكر من بين كثيرات منهن .. قائدتين للمظاهرات ، هما المرحومة فتحية الكابلي ، والرحومة حكمت ذهني .. وكانت الثانية خطيبة قوية العارضة ، كالرجال .. ولم تكد تصل المظاهرة إلى نهاية كوبري عباس من ناحية جزيرة الروضة .. وتبدأ في الانتشار في الميدان المقابل لها .. حتى تقدمت فرقة من الكونستبلات الانجليز .. بقيادة الضابط « ليز » .. فنزلت من « البكسفورد » .. وركعت على نصف ركة .. وأطلقت رصاص المسدسات في بطون الصف الأول .. الذي كنت فيه إلى الناحية اليسرى .. في مقابلة عربات الترام ، التي فزع ركابها .. وسقط الشهيد محمد عبد المجيد مرسى من كلية الزراعة ، في وسط الصف الأول ، حيث لقي مصرعه في الحال .. وتقدم إليه الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحي ، لاسعافه .. فلاحقته رصاصة فسقط إلى جانبه .. وامتلات الساحة بالدماء .. وأصيب آخرون إصابات مختلفة ولم أعدم إصابات من رش البنادق المتوالى .. حتى تفرقت المظاهرة ، وانحدر جانب منها إلى ناحية شارع الأخشيذ والثاني إلى الشاطئ المقابل أما الوسط فارتد إلى كوبري عباس نفسه ، في اضطراب ليس بعده اضطراب .. حتى سقط البعض في النيل ، أو تحصنوا بظل الكوبري وقوائمه في الماء .

وكان الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحى ، زميلا حديث الالتحاق بكلية الآداب . . اذ عاد الى مصر تاركا دراسة الطب فى فرنسا ليدرس الأدب ، وكان شاعرا موهوبا ، وله قصائد مختارة نشرتها مجلة أبولو عام ١٩٣٤ تدل على شاعرية خصبة . وقد عرفته قبل المظاهرة مع الزهلاء المرحومين مصطفى السعدنى السفير السابق ، وعبد العزيز يونس عضو اتحاد الجامعة ، محمود أبو رحاب عضو مجلس النواب فيما بعد وآخرين . . فلما نقل جريحا الى قصر العينى ، لم أتمكن من الدخول لزيارته .

وكان الاقدر على الدخول والخروج من قادة الطلاب هو الدكتور نور الدين طراف ، الذى كان يخرج فى معطفه الأبيض فيسمح له البوابيس . . فينقل إلينا الاخبار . وظل عبد الحكيم فى فراشه حتى يوم ١٩ نوفمبر وهو يرسل البيانات الوطنية للطلاب ، فيلهب حماسهم . . ومن أهمها رسالة مفتوحة كتبها بالانجليزية الى رئيس الوزارة البريطانية « روح الشر » كما سماه .

وجرى موكب عظيم للشهيد الجراحى ، فى عصر يوم وفاته ١٩ نوفمبر (لأن جثمان الشهيد عبد المجيد مرسى قامت الحكومة بتحويله الى الاسكندرية ليلا ليدفن هناك دون احتفال) . . فكان موكب الجراحى ، رهيبا وفيه تلاقى الزعماء بعد الخلاف ، وتآلف ما سمي بالجبهة الوطنية وقامت مظاهرة فى تلك الليلة شبيهة بمظاهرات ١٩١٩ . .

وأغلقت الجامعة أثر هذا الحادث ، ثلاثة أسابيع متوالية وفى يوم السبت ٧ ديسمبر فتحت أبوابها . . فتظاهر اليها الشباب والطالب والعمال والوطنيون . وفى حشود الطلاب فى الحرم الجامعى . . فى ذلك اليوم القيت القصيدة الوطنية عند النصب التذكارى التى تسجل أحداث تلك الفترة ومطلعها :

قم يا شهيد ، فمصر فى آلامها

نسيتك بين عشية وصباح

ومنها :

عبد المجيد وأنت أول باذل

لنفس دون حمى لمصر مباح

أنت اللواء على دماك تهافتت

زمر الشاب كريمة بالساح

ولقد هوى للموت لما ان هوى

عجلا . . يضمد جرحك الجراحى .

وتوجهت المظاهرة بصورة أقوى من مظاهرة ١٤ نوفمبر ٠٠ الى كوبرى عباس ٠٠ وعندما قامت الحكومة بفتح الكوبرى ، تطوع بعض طلاب الهندسة والطب الى النزول الى قاعدة الكوبرى واعادة اغلاقه ٠٠ حتى تمكنت المظاهرة من المرور فردا فردا ٠٠ ثم تجمعت من جديد فى جزيرة الروضة ، وامتدت الى النيل فاحرقت مركبات الترام والاتوبيس وظلت الثورة قائمة فى هذه المنطقة حتى المساء ٠

كنت شاهدا حاضرا فى كل ما ذكرت ٠٠ وعندما أقام أهل الشهيد الجراحى ضريحا جديدا له فى مقابر الغفير بالعباسية ٠

أرسل الى شقيقه السيد على عز الاسلام الجراحى ٠٠ وكيل وزارة التخطيط فيما بعد - وتوفى فى فبراير ١٩٧٧ « ٠٠ خطابا من جامعة شيفيلد بانجلترا حيث كان يدرس الهندسة يخبرنى بحضوره الى مصر ، للمشاركة فى موكب الجنازة الجديد ، الذى جرى فى يناير ١٩٣٧ ، وكان مشهدا رائعا حقا ٠٠

كما أرسل الى السيد على الجراحى رحمه الله خطابا ٠٠ كان عبد الحكيم قد أرسله اليه قبل عودته الى مصر حيث لقي مصيره ، فى تلك المظاهرات الوطنية ٠٠ لينشر فى كتاب تذكارى ٠٠ وهو خطاب هام ٠٠ أعدته اليه بعد ثلاثين عاما ٠٠ بعد أن احتفظت بصورته ٠٠ وفيه يقول :

جرينوبل فى ١٩ سبتمبر

أخى الحبيب

اقبلك قبلات التهنئة والفرح والسرور بنجاحك وتفوقك ، الشىء الذى كنت انتظره لارادتك القوية ، وعزيمتك الماضية ، ومثابرتك واجتهادك ٠ وصلنى خطابك حاملا البشرى بعد ان كنت ابتدأت فى رسالة لاستحثك على الكتابة الى ، بعد أن امتنعت عنها مدة طويلة ٠٠ وفى خطابك تبشرنى بمقدمك الى فى جرينوبل ، فحمدا لله سيكون فرحا مضاعفا ، فاستمتع برويتك ، وكم أجد شوقى عظيما ، فأقبل الى مباركك أيها الشقيق الحبيب ٠

أما امتحانى فسيكون أول نوفمبر القادم ، وما أنا أستعد له ، فأنله يوفق الآمال ٠٠ أما سفرى الى انجلترا فكم كان يودى أن أصحبك اليها ، وكم كان يودى أن أقيم معك فى مكان واحد أبدا ٠٠ ولكن للظروف سلطة على الانسان فلن يمكننى أن أسافر الى انجلترا الآن ولعل أفعل ، ولكن ليس هذا العام ٠ ولعل أفعل ولكن حينما تنهى الظروف فلنترك اذن مسألة سفرى الى انجلترا للظروف ٠

يجب أن تكون قد اتخذت اجراءات السفر من الآن . فما هي البلد التي
حستسافر اليها للدرس بجامعة ؟ وهل لا تزال عازما على دراسة الطيران ؟ انى
أشجعك من صميم قلبي على هذه الناحية من الدراسة ، ذلك لقوامك الرياضى ،
واستعدادك الجسمى . فسر غير هياب الى ما تقصده ، وتسليح اليه بعزيمة من
حديد ، والله يعين العاملين .

يتروى فى خطابك ذكر الحالة التي وصلت اليها مصر فى هذه الازمة
الآخيرة . . . وهنا تصلنا الأخبار عنها باستمرار مكتوبة فى الجرائد الاشتراكية
وغيرها ، أو منقولة بالراديو . . . وفى بعض الأحيان تصل الأهرام الى محصلات
الجرائد هنا . وانا نرى لحالة مصر حقا ، فهى بلد غير مسلح ، مضطر الى حماية
الانجليز له من عدوان الطليان ان طوعا أو كرها . وخمود الروح الوطنى فى
قلوب الشباب ، واهمالهم السعى الى الاستقلال هما السبب فى الحالة التي وصلت
اليها مصر العزيزة . . . وكما تعلم ليس لنا اسطول جوى ، ولا بحرى ، وحالة
كرب . . .

ما علينا ، ليس فى وسعنا الا أن ندعو الله أن يبعد الحرب عن مصر ، والا
أن ننوى الدفاع عنها ، والتضحية فى سبيلها بعقولنا ، وقلوبنا ، وأرواحنا ،
وأجسامنا . . . ولننوى أيضا الكفاح لنصر الفلاح الدليل فى مصر ، لأنه هو
قوامها .

ختاما أهنيء الأسرة جميعا بالنجاح الذى أحرزته ، وأرجو الله أن يحفظ
الوالدة بصحة وفى سعادة . وتقبل قبلات لا أحصيها عدا من أخيك الذى ينتظر
قدومك بكل شوق .

« . . عبد الحكم . . »

فهذه صورة طبق الأصل من خطاب الشهيد عبد الحكم الجراحى « ٢٠ سنة »
الى شقيقه المرحوم على الجراحى ، التى كتبها فى جرينوبل يوم ١٩ سبتمبر
١٩٣٥ . . . وذكر فيها انه ينوى الاستشهاد فى سبيل مصر . . . ثم عاد الى
مصر . . . ليستشهد بالفعل ، بعد شهرين كساملين من ذلك التاريخ فى ١٩
نوفمبر ١٩٣٥ .

وقد طال الحديث . . . وهناك أشياء كثيرة أذكرها . . . ولكنى اقتصررت ، على
إظهار المواقف التى اشتركت فيها ، فى حركة الشباب عام ١٩٣٥ . . . أكتبها
للمذكرى والتاريخ . . .

وأرجو مع اعجابى بما تكتبه وتأثرى به ، أن تتقبل خالص تحيتى ومودتى.

وحتى تكون الصورة مكتملة نفسح المجال للدكتور محمد بلال ليروي بقية
مذكراته الخاصة بحركة الشباب ، وخاصة فرق القمصان الزرقاء التي كان
يقودها ، يقول د. بلال :

لم تكن الجذوة التي تأججت في صدور الشباب عام ١٩٣٥ لتنطفئ ولم
تكن ثورتهم لتهدأ بعد ما تحقق لهم النصر عندما صدر الأمر بعودة دستور
١٩٢٣ بناء على طلب الشعب ممثلا في جبهته الوطنية برئاسة مصطفى
النحاس عقب مظاهرات الشباب بدءا من طلبة الجامعة والمعاهد والمدارس الى
احتجاج جميع طبقات الأمة واستشهاد العديد من الشهداء الأبرار وعقب تراجع
الانجليز عن موقفهم المتعنّت من عودة دستور ١٩٢٣ . . ذلك لأن الاستقلال لم
يكن قد تحقق وان معركته قائمة ولأن الوطنية في صدور الشباب ليست ظاهرة
مرحلية وليست شعورا يلتهب حيناً ويخمد حيناً آخر . . ومن هنا فقد كان
انصراف الطلبة تماما عن المطالب الوطنية والكفاح من أجلها أمرا غير مقبول
مادامت ثورتهم تنبعث عن أصالة في مشاعرهم ومثل عليا استهدفتها تلك
الثورة ، بل لم تكن ثورتهم في حقيقة الأمر غير حلقة في سلسلة عريقة من
نضال الشباب المصري منذ انبعاث الثورة الأولى عام ١٩١٩ والتي تلتها حلقات
وانتفاضات لا يجهلها التاريخ أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ وما بينها سواء في
مقاومة المحتل واغتيال أفراد أو مجابهة القصر والتصدي لاعتدائه على دستور
البلاد أو تعطيله أو تبديله . . وكذلك في المناذاة بإحياء الاقتصاد المصري أو
مقاطعة البضائع الأجنبية وغير ذلك . . وهكذا اتصلت مسيرة النضال الوطني
بين صفوف الشباب مع قيام الجبهة الوطنية في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ . . ولكن
مسيرته تلك أخذت تندفع في خطوات منتظمة ذات مناهج وأهداف وطنية محددة
وواضحة وفي إطار المسيرة الوطنية الشاملة وتيارها الشعبي العارم . .

ولما كانت مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥ قد بدأت بتجمعات غاضبة هنا وهناك
في ساحات الكليات وأبنية المدارس والاحياء لتواجه البوليس والانجليز بغير
منهج مخطط فانها انتهت بطوابير منتظمة تحت قيادات مسماة وفي طوابير
متجانسة وطبقا لخطة موضوعة وتصدر صيحاتها الوطنية في هتافات متفق
عليها . . مما أدى تلقائيا الى انتظامها في تشكيلات أقرب الى الفرق العسكرية . .
وهو أمر ينبهر به الشباب ويصادف رضا في نفوسهم ويقبله وجدانهم وتهلل له
عواطفهم .

كان ذلك هو المناخ الوطنى الذى نشأت فيه فرق الشباب « القمصان الزرقاء » مما يصحح الفكرة الخاطئة عند الكثير من المؤرخين من انها نشأت من خارج صفوف الطلاب لتأديب خصوم الوفد .. ويؤكد انها تكونت استمرارا لحركتهم الوطنية واندفاعهم لتحقيق اهداف الوطن من الاستقلال التام لمصر والسودان .

وذاع امر هذه الفرق وانتشرت فى القاهرة والعواصم وأقبل عليها شباب الكليات والمعاهد ، واتخذت من ساحات المدارس ميادين للتدريب والتنظيم .. وكانت أولى هذه الفرق .. فرقة عبد الحكيم الجراحى وساحة تدريبها فى فناء كلية الطب حول تمثال كلوت بك . وكانت الثانية فرقة على طه عفيفى « دار العلوم » وساحة تدريبها فى الميدان الفسيح أمام كلية دار العلوم .. ثم قامت فرق أخرى فى باقى الكليات والمعاهد والمدارس .. واتخذت فرق الشباب نشيدا وطنيا وضعه الكاتب الشاعر مصطفى صادق الرافعى ولحنه ولقنه للشباب الموسيقار رياض السنباطى الذى كان يصحب معه مندوبين ومجموعات من الشباب لتدريبهم على القاء النشيد .. وطلقت طوابير الشباب تردد هذا النشيد فى كل تحركاتهم ومن بين أبيات ذلك النشيد :

حماة الحمى يا حماة الحمى	هلموا هلموا لمجد الزمن
فقد صرخت فى العروق الدما	نموت نموت ويحيا الوطن
بلادى احكمى واملكى واسعدى	أنا لبلادى وعرشى فدا
لك المجد يامصر فاستجدى	بعزة شعبك طول المدى
ونحن أسود الوغا فاشهدى	وثوب أسودك يوم الصدام

واختلفت الآراء حول الزى الذى يرتديه أفراد الفرق .. هل هو الأحمر الذى يمثل الدماء والكفاح أو الأسود الذى يمثل القوة والحداد على الشهداء أو الأصفر وهو ما يرتديه أفراد الجيش والكشافة واتفق على اللون الأزرق لما له من الصفة التاريخية حيث اشتهر به الفلاح المصرى وكان واحدا من القاب زعيم الأمة سعد زغلول عام ١٩١٩ « زعيم الجلايب الزرقاء » و « زعيم الرعاع » و « زعيم الأفندية » ! ..

واتفق على صورة « بادج » يوضع على الذراع وعلى شارة معدنية صغيرة مثلثة تعلق على الصدر .. وكلتاها تمثل قبضة قوية تطبق على مفتاح النيل .. كما اتخذت الفرق علما خاصا يرفع فى معسكراتها وفى مقدمة الطوابير وكان مكونا من اللونين الأحمر والأسود . وعلى هذه الصورة قامت فرق الشباب وأصبحت أمرا واقعا وبدأت - مع استهلال أول عام ١٩٣٦ - أدعو للانضمام

اليها كل شباب مصر مستهدفا قيام جيل قوى يعرف حق وطنه ويعمل على رفعته ويتحلى بمكارم الأخلاق ويعتاد الطاعة والنظام وينصرف عن اللهو والعبث ولم يكن لنا أول الأمر منهج سياسى مخطط قائم بذاته ولم تكن نرغب أن تكون هذه الفرق بمعزل عن أغلبية الشعب فى نضائه لاستخلاص حقه من طغيان القصر وكفاحه لاجلاء المستعمر عن أرض الوطن .. وكانت هناك لجان للشباب الوفديين كجزء من تشكيلات الوفد فى جميع انحاء البلاد تجمعها هيئة مركزية هى رابطة الشباب الوفديين ولم تكن لها الصورة النظامية لفرق الشباب ، وكنت فى باكورة تكوين هذه الفرق من الطلاب أباشر شئون اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بالنادى السعدى مع اخوانى أعضاء اللجنة غير أن نشاط اللجنة لم يكن مرتبطا بإدارة هذه الفرق أو تكوينها رغم أن جلسات اللجنة كانت تعقد برئاسة ، وفى مقابلتى لرئيس الوفد مصطفى النحاس وسكرتيره مكرم عبيد واقتناعهما بساझे الأهداف من وراء هذا التشكيل « القمصان الزرقاء » لشباب مصر ، وهى بعث الروح الرياضية والثقافية الوطنية والخلقية فى نفوس الشباب مع الحفاظ على الجوهر الأصيل لنظام الحكم الدستورى والديمقراطى فى مصر وحمايته .. دعوت الى اجتماع كبير للجان الشباب حضره مكرم عبيد وزهير صبرى فى ٥ يناير ١٩٣٦ :

وانضمت هذه اللجان الى صفوف الفرق التى كانت قائمة فعلا .. وكان مما قلته فى هذا الاجتماع بالحرف الواحد : « لن يكون المصريون سادة فى بلادهم الا اذا كانوا جنودا ومصر فى حاجة الى هؤلاء الجنود لتسترد حقوقها المغتصبة .. وفى تاريخ الدول المتحررة أمثلة شاهدة على نهضات الشباب وما يحققه لبلاده بجهاده ونضاله من رفعة الوطن وعزته » .

فرق العمال :

والم يستمر قيام فرق للطلاب وحدهم طويلا حتى طالب العمال بحق الانضمام اليهم اسهاما منهم فى الجهاد من أجل وطنهم فقامت فرق من عمال العنابر والمطبعة الأميرية والتنظيم والسكة الحديد وأبو زعبل وغيرها من المؤسسات .. بالإضافة الى فرق أخرى للعمال والموظفين والفلاحين فى المدن والقرى .. وأصبح فى كل مديرية مصرية قيادة مركزية لفرقة كل المديرية وقائد لها من المناضلين الشرفاء وذوى المكانة والسيره الحسنة والتاريخ الوطنى .. وأقبل الشباب على الانضواء تحت أعلام هذه الفرق بهماس وإيمان وتشرب لروح الجندية والنظام .

التشكيل :

كانت كل وحدة تشكّل من عشرة جنود يختارهم وينظمهم رائد لهم ، ومن

الوحدات تشكل قيادة الفرق ، وكان لكل عضو بطاقة شخصية فيها صورته وبياناته ولا يتم قبوله حتى تطمئن قيادته بغير التحري عنه الى حسن سيره وسلوكه ، وكانت تلقى بمعسكرات الفرق محاضرات ودروس أسبوعية منتظمة عن مشاكل الوطن والشعب وعن الأهداف الوطنية الى جانب ارشادات بضرورة التمسك بالقيم الروحية واشاعة الروح الدينية بين الأعضاء والتحلل بالخلق الكريم داخل الفرق وخارجها ، وكان يقام في كل معسكر مصلى للأعضاء يتردد عليه بعض الوعاظ والمرشدين .

مجلس القيادة :

وتألف في أول الأمر مجلس لقيادة الفرق من : محمد بلال - فهمي سليمان - أحمد لطفى - راجب الهوارى - محمود يونس - عماد الجندى - أحمد الشافعى - كامل الدماطى - حنفى الشريف .

وكان يقوم فريق من قدامى الخبراء والعسكريين بمهمة تدريب الأعضاء على الطوابير والتشكيل واقامة المعسكرات . . منهم الصاغ محمود لبيب كما كان يتردد متطوعا على معسكرات الفرق رئيس الكشافة عبد الله سلامة ومحمد محفوظ .

ومن قادة فرق المديریات « المحافظات حاليا » :

البرت برسوم سلامة لفرق الأحياء بالاسكندرية ، على الحلوانى لفرق العمال بالاسكندرية ، د . حامد محمود عن القليوبية ، محمد محمود الزيات عن الغربية ، حامد الألفى عن بورسعيد ، سليمان عيد عن الاسماعيلية ، فهمي خورشيد (أسبوط) ، حنفى الشريف (سوهاج) ، محمود حلبى (البحيرة) ، أنور الغمرى (الفيوم) - حلمى الجيار (الدقهلية) ، ابراهيم بيومى (الشرقية) ، عبد الجليل عبد المنعم (أسوان) ، محمد فهمي (الجيزة) حسن المنسافيسى (المنيا) واشترك ممدوح رياض ومحمد شعراوى في تكوين الفرق عند بدء قيامها .

المجلس الأعلى للفرق :

وقد أصدر الوفد فيما بعد قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للفرق من : الأميرالاي حافظ صدقى « ضابط كبير بالتقاعد » - سيد بهنس (عضو الوفد المصرى) - محمود سليمان غنام « عضو الوفد المصرى » - محمد بلال « قائد

الفرق « - زهير صبرى المحامى « عضو مجلس النواب » - ميخائيل غالى المحامى
« عضو مجلس النواب » .

وكان لكل حى معسكر خاص به تقام فيه الخيام ويتنساب أعضاؤه
نوبتجيات الحراسة والتعليم ويرتفع وسطه علم الشهاب الأسود والأحمر وكان
أول معسكرات الأقسام قد أقيم فى الفضاء المجاور لبيت الأمة وبه فرقة الأساس
وفرقة بوليس التنظيم . ثم انتقل الى أرض ميدان الاسماعيلية « فى مكان مجمع
التحرير الحالى » وكان يتسع لعشرات الألوف من الشهاب وأقيمت معسكرات
للشباب فى : ميدان السيدة زينب - الخليفة - عابدين - بولاق - شبرا -
العباسية - حلوان - البساتين - طره - المعادى - الدرب الأحمر - مصر القديمة
- فم الخليج - الجمالية - الوايل - الموسكى - الجيزة - باب الشعرية -
بين السرايات - أمبابة - الزيتون - المطرية - روض الفرج - المعادى - الازبكية
- الظاهر - الشرايبة .

وأقيم مثلها فى عواصم الاقاليم والمراكز والقرى حيث كانت الامكانيات
أكثر منها فى معسكرات القاهرة .

فرقة الشرطة من أعضاء الفرق :

وكانت مهمتها مراقبة تصرف وتحركات الأعضاء وضبط غير الأعضاء ممن
كانوا يندسون داخل الفرق وأغلبهم كان مدفوعا للاساءة الى سمعة هذه الفرق .
وكان أعضاء الفرق يدعون لاجتماعات عامة فى معسكراتهم عند المناسبات
الدينية والوطنية مثل : مولد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لتلقى عليهم
سيرته الشريفة ومطلع شهر الصوم وفى الأعياد . أما المناسبات الوطنية فكانت
ذكرى عيد الجهاد الوطنى « ١٣ نوفمبر ١٩١٨ » التى كان يحتفل بذكرها الوفد
كل عام ويلقى رئيس الوفد خطبا سياسيا جامعا على الجماهير يستعرض فيه
الأحداث الجارية ويجدد الدعوة للجهاد فى سبيل استقلال البلاد والتنديد بخصوم
الشعب والدستور وعلى رأسهم الملك وأنصاره . أقيم أول استعراض لهذه الفرق
بتاريخ ١٠ يناير ١٩٣٦ أمام النادى السعدى وبيت الأمة حيث احتشد القان من
الجنود أعضاء الفرق وكانت تقام استعراضات عامة فى المناسبات الوطنية الكبرى
منها استقبال وفد مصر برئاسة مصطفى النحاس بعد عودته من مؤتمر مونثريه
الى الاسكندرية والغاء الامتيازات الأجنبية وقد استعرض رئيس الوفد بضعة ألوف
من أعضاء الفرق أمام فندق وندسور وكذلك احتشدت عدة ألوف من جميع أنحاء
البلاد للمشاركة فى الاحتفال بنقل رفات سعد زغلول من الامام الشافعى الى

ضريحه الحالى بجوار بيت الأمة فى موكب طويل يتقدمه قائد الفرق وأعضاء مجلس القيادة ويشترك فى الاشراف عليه من أعضاء الوفد محمود فهمى النقراشى .

وكانت تصل الى قيادة الفرق رسائل ونشرات منتظمة من مؤتمر الشباب العالمى والذى كان يعقد مؤتمرا سنويا فى كل عاصمة ويدعو له مختلف منظمات الشباب فى العالم وقد أوفدت عن الفرق الدكتور سليمان عيد لحضوره فى سويسرا مرة ، وصالح ذو الفقار فى باريس مرة أخرى . وأرسلت الى القائمين بالمؤتمر خطابات ورسائل عن أهداف تنظيمنا وأوضحنا لهم قضية بلادنا التى تكافح من أجلها كما أرسلت فى أكثر من دورة الى عصبة الأمم نداء باسم شباب مصر أندد فيه بالاستعمار والمستعمرين واستنهض الأحرار من أعضاء العصبة لمساندتنا وتدعيم كفاحنا . .

كما كانت تصلنا قصاصات من صحف مختلفة وبن عدة دول تتحدث عن فرق الشباب فى مصر كل تكتب حسب هويتها وعلاقتها بمصر - وكان يدهيا أن تكون الصحف البريطانية أول من يهاجمنا وعلى رأسها جريدة « التايمز » . التى ادعت ان أعضاء هذه الفرق يعتدون بقسوة على خصوم النحاس وكذلك جريدة « الديلى تلغراف » التى وصفت هذه الفرق أنها مصدر اضطراب لمصر وان أعضاءها ليس لهم منازل ! .

وقد أوضحنا فكرة قيامها والغرض من تشكيلها وسردت أهدافها والمناخ الوطنى والنضالى الذى نشأت فيه . . وكأى هيئة وطنية تتخذ صفة سياسية فى بلد به صراع حاد بين قوى سياسية ضخمة فإنه لا بد ان يواكب مسيرة هذه الهيئة أنصار وخصوم ولا بد ان تتلقى القبح والمدح والقوى السياسية المتصارعة فى مصر آنذاك هى الوفد والملك . . لذلك لم يكن غريبا عند قيام هذه الفرق ان كان الملك وأنصاره أول من خاصمها واتخذوا منها ذريعة لمحاربة الوفد وقامت قيامة جميع الأحزاب المؤيدة للسراى نسبت كل اعتداء أو شجار مع أنصارها الى القمصان الزرقاء حتى ولو كان المعتدون من المواطنين غير أعضاء الفرق . . ولم تدخر الصحف الموالية للملك وسعا فى مهاجمة الفرق وتجريح أصحابها ، وبعضها كان يصف تلك الفرق بالفاشية والآخر يصفها بالنازية ، ولم يكن ذلك مستغربا من الملك وأنصاره لانهم تعودوا على الشكوى من جماهير الوفد قبل قيام الفرق وبعدها .

ولم يكن عمر « القمصان الزرقاء » في الصراع الطويل بين الملك والوفد غير فترة قصيرة أى أن الحملة على القمصان الزرقاء من جانب الملك وأنصاره لم تكن بكاء على الدستور المفترى عليه ولكن كان غطاء لاقتناص حق عميد من حقوق الشعب :

مقابلتان هامتان :

وأسجل للتاريخ أن الملك دعا رئيس الوفد مصطفى النحاس بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بقصر المنتزه وسلمه بحثا قانونيا جاء فيه ان وجود جماعة القمصان الزرقاء ، ينافي الدستور وطلب اليه حلها ، هذه مقابلة . أما المقابلة الأخرى فكانت قبل ذلك بأيام حيث استدعاني عميد كلية الطب الدكتور على باشا ابراهيم الى مكتبه وكنت ما زلت طالبا بالسنة الرابعة وجرى بيننا الحوار التالي : أسجله بالفاظه :

العميد : انت مثل أبني تماما واتمنى لك الخير وعندى رسالة لك من مولانا الملك !

بلال : أشكرك وما فحوى هذه الرسالة ؟

العميد : انه يعرض عليك وظيفة رفيعة بالسراى لقاء بيان قصير منك فى الصحف .

بلال : وما هو يا سيدى العميد ؟

العميد : ان تقر بأن أعضاء فرق الشباب جنود الملك المخلصين يدينون له بالولاء والاخلاص وبهذا لا يطالب بحلها !

بلال : يا سيدى العميد أنا طالب عندك وكيف يشغل طالب وظيفة عند الملك ؟ .. ثم كيف يقبل منى أن أعبر عن ضمير هؤلاء الأعضاء وهم ألوف من المواطنين وكلهم وطنيون وذوو وعى ويقدرون صالح الوطن ويقدررون جيدا موضع ثقتهم وولائهم . ولا حقوق لى عليهم غير تنشئتهم وتدريبهم وتوعيتهم بقضايا بلادهم ولهم ارادتهم المستقلة التى هى فوق كل أرهاق أو ضغط ..

وكيف وهناك صراع دستورى بين رئيس الوفد المدافع عن حقوق الشعب وبين الملك الذى يجترىء على كل حق للشعب .. كيف والازمة قائمة على مرأى ومسمع من العالم بين الوفد والملك يمكننى أن أصدر مثل هذا عن الشباب الوفدى ؟

أو ليس هذا طعنة من الخلف فى ظهر الوفد ورئيسه .. ؟

وكيف ينظر الينا الوطنيون ؟ وهل ترضى عن ابنك لو كان فى موقفى ويصدر منه هذا التصرف .. انى واثق ان ضميرك لا يرضى ولا يقبل ان يكون

الشباب العوبة سياسية على حساب ارادة الشعب وحقوق الوطن .. ولقد نعت الملك فرق الشباب بأبشع الصفات هو واحزاب السراى .. ولم يتركوا نقيصة لم يلصقوها بنا واتهموهم بالتشرد والجهل وان أكثرهم من العمال .. كأنما لم يكن العمال من أبناء مصر .. أو حتى من بنى البشر .. !

العميد : يا بنى لا يكلفك الأمر سوى بضعة سطور وأخشى عليك مغبة الامتناع .

بلال : يا سيدى العميد انى مقدر عطفك وعاطفتك وأقرأ فى عباراتك ان رجال القصر أثقلوا عليك وانت وطنى ونعرف وطنيتك وأؤكد انك مستريح فى داخلك لما اجيبك به وأكرر اعتذارى وأنا واثق انك سوف تنقله وانت مرتاح الضمير .. أما ما يلحق بى فليس بالجديد على وأفوض أمرى دائما لله صاحب الأمر ؟

وانتهى هذا اللقاء وكان شهوده الدكتور أحمد شفيق باشا والدكتور مصطفى فهمى وكيل الكلية « والد الدكتور رشوان فهمى » والأستاذ محمد السحرتى مسجل الكلية ..

وانصرفت الى حال سبيل ..

وأذكر هذا اللقاء لعل فيه الرد القاطع على لقاء المنتزة .. وهو ان الحملة على تنظيمات الشباب باسم الدستور كانت شعارا للصراع بين الملك والوفد : الاول يطلب الاستيلاء على المزيد من حقوق الشعب ، والثانى يتصدى له ويدافع عن حقوق الشعب .

ولو ان هذه التشكيلات انفضت عن الوفد وحرقت البخور لصاحب القصر لالقيت عليها الورود والرياحين ولقال عن أفرادها حواريو الملك انهم من الملائكة المنزلين وانهم خيرة المواطنين ..

ثم أسأل مرة أخرى : متى كان الملك دستوريا حريصا على أحكام الدستور ؟ عن هذا السؤال يجيب المؤرخون .

موقف الانجليز : أما موقف الانجليز من هذه الفرق فكان قلقل لا حد له وغضبها وريبة وتجسسا وتحسسا ومتابعة لكل حركة وقياسا لكل كلمة ؟

وهذا ما عبرت عنه صحفهم كما اسلفت .. وكنت كلما زرت احد معسكرات الشباب وتلفت خلفى وجدت الحمكدار رسل أو وكيله فيتز باتريك ورائى فى

نفس المعسكر ؟ وفي كل استعراض لأى طابور أتلفت بجانبى فأجد أحدهما أو كليهما أو زمرة من رجالهما .. يراقبون ويسألون ويكتبون ..

لقاء بالنادى السعدى :

وفي أول العهد بالفرق وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٦ وعقب استعراض لبعض الطواير أمام بيت الأمة والنادى السعدى زارنى بالنادى مستر كين بويد مدير الادارة الادارية بالداخلية وبصحبه زائران قدم لى أحدهما على أنه موفد من وزارة الخارجية البريطانية والثانى من السكرتارية الشرقية للسفارة البريطانية .. ودار الحديث بالعبارات الآتية :

مستر كين بويد : لقد حضر مستر ... ليتعرف على الحركة الجديدة للشباب فى مصر ..

بلال : كما ترون .. حركة لتربية الشباب تربية وطنية ورياضية .

كين بويد : هل هناك أهداف بعيدة وراء هذا التنظيم ؟

بلال : أهدافنا أعداد الجيل الصالح الذى يحمل الأمانة ويعرف حقوق بلاده .. جيل صحيح الجسم والخلق والوعى الوطنى ..

كين بويد : ولكن هناك لجانا سياسية بعيدة عن التنظيم العسكرى فلماذا هذا التطور الجديد ؟

بلال : ان التدريب العسكرى يخلق من الشباب مواطنين صالحين ويشغل ذهنهم بما يصلح به وطنهم ويساعدون به مواطنيهم . ويعلمهم النظام والطاعة والخلق .

كين بويد : هل ترون ان يكون ذلك تقليدا لفرق الفاشيست فى ايطاليا أو النازى فى ألمانيا ..

بلال : بالقطع لا لاننا لا نؤمن بالدكتاتورية ونحسن نحترم الدستور والديموقراطية هدف من أهداف الوفد يسعى الى تأكيده وتأمينه تماما كما يسعى لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان :

كين : هل اقمتم أى اتصال بمنظمات أو هيئات خارجية .

بلال : لا واسمنا فى حاجة الى ذلك .

كين بويد : مادام النحاس يتزعم أغلبية هذا الشعب ويحترم الدستور فلماذا يرضى بقيام تشكيلات عسكرية ؟

بلال : النحاس لا يكره ان يرى الشباب مكتمل المخلق والوعى والروح الرياضية ويسعده قيام جيل صالح يعرف حق الوطن والمواطنين .

ورغم ذلك فكانت تعليمات البوليس التصدى لتحركات هذه الفرق ومراقبته لكل حركة لها - كما كانت المراقبة على المراسلات الواردة من الخارج والصادرة الى الخارج والمتعلقة بقيادة الفرق مستمرة ودقيقة وتمر على القسم الأوربي بالداخلية . . وكما ذكرت كانت جميعها لا تتعدى دعوة لمؤتمر أو قصاصة من صحيفة .

الأحقاب :

لم يدخر فرد أو هيئة من مؤيدي الملك أى جهد فى الحملة على هذه الفرق وفكرتها . . وبكل الوسائل ، وعشرات المرات ضبطت قيادة هذه الفرق أفرادا مدموسين عليها من غير أعضاء جاءوا لاصطناع شجار أو القيام ببعض الأعمال التى تسمى اليها وكان هؤلاء الأفراد يتصلون قورا بقياداتهم بما هو مطلوب منهم بالصحف المعادية للوفد وكم من مخالفة أو شجار يقع بعيدا عن معسكرات تلك الفرق وتنسبه تلك الصحافة اليها وهكذا . . كان أعوان الملك يحرقون البخور بين يديه بتشويه صورة هذه الفرق . . وهو نفسه لم يكن بحاجة الى المزيد من الحقد والكراهية . .

وقد كان مما يضابق هؤلاء ، وغيرهم من قيام فرق القمصان الزرقاء ، ونجاحها فى مهامها انها اصطبغت بالصبغة الوفدية ، وانه عندما نشبت الازمة الدستورية بين الملك والوفد ، وقفت تلك الفرق الى جانب الوفد ، ولم تقف الى جانب الملك كما انه فى مقدمة الأسباب التى جعلت الكثيرين يتضايقون من وجود تلك الفرق انها ضمت الى جانب الطلاب ، العمال ، وغير المثقفين ، وكم كنت أتمنى شخصا لو امتد الأجل لبعض الشخصيات التى أسهمت فى هذا العمل ، وخدمت البلد من خلال انتسابها الى فرق القمصان الزرقاء لعلها تتولى الدفاع عن فرق القمصان الزرقاء وفى مقدمة تلك الشخصيات التى رحلت كان جمال عبد الناصر ومحمود يونس ، ود . حامد محمود ، وممدوح رياض ، ومحمد شعراوى نجل على شعراوى ومن بين من انضموا الى القمصان الزرقاء ، فى بداية شبابهم ، الأساتذة البرت برسوم وعبد المنعم الصاوى وعدلى الصيرفى والدكتور محمد

قناوى والاستاذ محمد رجب والدكتور حسن الجندى والمستشارون «محمد حسين
وسيد عبد العال وموسى فرهود ومحمد رأفت عبد الرحيم ، وراغب الهوارى
- محكمة النقض والابرار - ومن النواب السابقين والثيوخ السابقين حامد الألفى
« بورسعيد » وسليمان عيد « الاسماعيلية » وابراهيم بيسومى « الزقازيق »
ود. حلمى الجيار « المنصورة » ومحمد محمود الزيات « طنطا » وعلى الملوانى
« الاسكندرية » ومن أعضاء مجلس الشعب الحاليين : صبحى وهدان وحسن عماد
وعلى سلامة ، وغيرهم وغيرهم .

وبعد تلك الرسالة التي كتبها د. بلال ونشرناها بنصها وقصها ننشر
رسالة أخرى للدكتور عز الدين عبد القادر حفيد أحمد عرابى ، فى
الفصل التالى :

الفصل الرابع

اعترافات د. عز الدين عبد القادر حفيد عرابي باشا

وثائق هامة تنشر للمرة الأولى

رحتى تكون الصورة واضحة للغاية نفتح المجال للدكتور المهندس عز الدين عبد القادر حفيد أحمد عرابي باشا يروى أسرار خطيرة تداع لأول مرة عن حركات الشباب فى عامى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ جاء فيها :

« وما أحسب شابا فى جيلنا شارك فى الحركة الوطنية فى الثلاثينات والى الأربعينات الا وهو «مدين بشى» .. للرجل الأسطورة عزيز المصرى أو الفريق عزيز باشا المصرى أو قل عبد العزيز على ابراهيم الخربوطلى .. وهذا اسمه كاملا .

ولقد تعرفت بعزيز المصرى .. فى منزل الاستاذ أحمد حسين المحامى رئيس جمعية مصر الفتاة .. التى تكونت فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ من شباب مصر الذين شاركوا فى حركة مشروع القرش وتجمعوا فى جمعية مصر الفتاة تخلصا من الحيرة التى اشتدت بنا بسبب مساوىء الاحتلال البريطانى لمصر .. وتناحر الاحزاب .. وضعف السياسة القدامى وعزم الشباب على النضال .. حتى يتحقق لمصر ما تصبو اليه من حرية واستقلال ورخاء ..

وكنت بحكم اشتراكى فى حركة مشروع القرش من الرعيل الأول الذى انضم الى جمعية مصر الفتاة عند قيامها .. بايمان وحماس الشباب كما كنت كذلك احد مؤسسى حزب مصر الفتاة عندما تحولت هذه الجمعية الى حزب سياسى فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ . وقد عهد الى الحزب بمهمة تكوين اللجان وتنظيمها واعتبارى المسئول عن ذلك كما عهد الى من قبل فى عام ١٩٣٤ .

وكانت حركة مصر الفتاة بحق .. مدرسة وطنية لتعليم السياسة كما تعلمت ذلك في صدر شبابي مثل سائر شباب الجيل في ذلك الوقت .. عن أحمد حسين .. السياسي الشاب الذي تحدى السياسة القداماء .

ولقد كان موضوع مصر الفتاة وظهورها في حياة مصر السياسية موضع دراسة للباحثين .. فتقدم ج . ب . جانكوسكي أحد المؤرخين الأمريكيين بدراسة بعنوان « حزب مصر الفتاة والقومية المصرية في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٤٥ » نال بها الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة متشجان بالولايات المتحدة الأمريكية .. عام ١٩٦٧ .

كما قام غيره بمثل هذه الدراسة هنا وهناك .. كذلك ..

وفي مصر مثلاً أعد الاستاذ علي محمد حامد شلبي رسالة .. بعنوان « مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري - ١٩٣٣ الى ١٩٤١ » تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم قدمها لنيل درجة الماجستير وحصل عليها عام ١٩٧٥ من جامعة - عين شمس - كلية الآداب قسم التاريخ .. وكم اتمنى لو قدر لهذه الرسالة التاريخية العميقة أن تطبع وتنتشر وأن يتوفر لها الحظ للظهور في وقت قريب .. لتتداولها الجماهير ..

واني اضمرت في نفسي .. ووضعت نصب عيني .. منذ اللحظة الأولى التي فيها تطوعت وانضمت الى حركة مصر الفتاة .. هدفاً واحداً .. هو هدم حكم أسرة محمد علي لمصر .. وطرد الانجليز منها بقوة السلاح .. وبكل الوسائل .. وبأى شكل من الأشكال ..

يقول الاستاذ علي شلبي في رسالته بصفحة ٢٤٠ .

« مقابلة الخديو عباس باشا الثاني » .

« في تقرير سري للأمن عن محاولة سفر عز الدين عبد القادر الى العراق ليقيم اتصالات به مع مصر الفتاة .. والتقرير بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٣٥ .. وذلك لمقاومة الاستعمار وتهيئة الرأي العام للثورة ضده في كل البلاد الشرقية ، كذلك ، أرسل سير مايلزم لامبسون سفير انجلترا بمصر تقريراً سرياً للغاية برقم ٥٠٢ مؤرخاً ٢٠ مايو ١٩٣٥ الى جون سيمون في لندن قال فيه :

« وقد استطاع عز الدين عبد القادر ان يحصل على تأشيرة دخول من القنصلية العراقية بالقاهرة وسافر عن طريق فلسطين ولكن يبدو أنه لم يواصل السفر وعاد الى القاهرة .

« المصدر - محفوظ رقم ٦ احراز - فى القضية الجنائية رقم ١٤٣ - ١٩٣٨ مصر الجديدة » قضية اعتداء عز الدين عبد القادر على حياة مصطفى باشا النحاس رئيس الحكومة رميا بالرصاص فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ « المحفوظة بدار القضاء العالى بالقاهرة » .

ويقول الأستاذ على شلبي فى دراسته العميقة فى هذه الرسالة بصفتى ٢٣٩ و ٢٤٠ :

سبق أن ذكرت أن العلاقات بين مصر الفتاة والقصر بعد خروج الأبراشى منه شابها شيء من الفتور ، فبدأت مصر الفتاة تتجه اتجاها آخر ربما كان الاتجاه المضاد تماما لاتجاه القصر وسياسته . .

حاولت مصر الفتاة فى تلك الفترة إقامة علاقات بينها وبين الخديو عباس حلمى الثانى فى منفاه ، وقد تولى الوساطة بين الطرفين عبد الحالى باشا مذكور والذى كان قد أعلن انضمامه لجمعية مصر الفتاة من قبل . وفى تلك الفترة حاول مذكور من جانبه أن يمهّد لاقامة تلك العلاقة بل ربما كان هو بطلها ، فقد كان يتردد على الخديو فى جنيف وفى حيفا والقدس بفلسطين اذ كان الخديو يتردد عليها ، وخلال تلك اللقاءات كان مذكور يحادث الخديو عن الجمعية ومبادئها وأغراضها حتى استطاع أن يحصل على تأييده لها والوعده بمساعدتها فى المستقبل .

كانت مصر الفتاة تتوجس خيفة أن ينتشر خبر ذلك الاتصال بالخديو فقد قصرت العلم به على كل من أحمد حسين وفتحى رضوان ومحمد على علوبة ، ومع هذا فقد تسرب الخبر الى خارج هؤلاء ، فقد وجه مندوب جريدة «روزاليوسف» سؤالاً الى علوبة باشا حول هذا الموضوع بقوله : هل هناك حقيقة مهمة خاصة بمصر الفتاة يقوم بها مذكور باشا فى مقابلته للخديو ؟ ولكن الباشا كذب ذلك الخبر ونفاه نفياً قاطعاً ، وأبلغ أنه استاء جداً لتسرب خبر ذلك الموضوع . وقد علق أحمد حسين آمالاً كبيراً على ذلك الاتصال « دار القضاء العالى - تقرير سرى سياسى » بالقضية المذكورة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٥ « فلما عاد مذكور باشا من رحلته هرع أحمد حسين الى لقائه كى يطمئن على موقف الخديو منه ومن الجمعية ، وفى نفس الوقت توجه وفد من الجمعية لتهنئة مذكور باشا بالعودة يضم كلا من فتحى رضوان وأحمد الشيمى ومحمود طاهر العربى وقد أكد لهم مذكور أن الخديو يعرف كل شيء عن الجمعية ووعد بأنه سيساعدها مالياً ويدعم جريدتها « وادى النيل » وقد ذكر مذكور فى حديثه لأحمد حسين أن الخديو

لا يهمة مطلقا مسألة عرش فلسطين أو سوريا ولكن هناك مفاوضات بينه وبين الانجليز حول عرش يهمة كثيرا جدا وأهم من فلسطين وغيرها « نفس القضية بدار القضاء العالى تقرير سرى سياسى بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٥ » .

● ولعل فى ذلك القول من جانب مذكور ظلا من الحقيقة فان انجلترا كانت فى شك من أمر الوصية التى أعدها الملك فؤاد بولاية العرش ومن هم الأوصياء ، وهل هم أشخاص ترتاح اليهم انجلترا ، وتأمين جانبهم وخاصة ان الوضع فى المنطقة كان يندرج بالتوتر ، فالنزاع الحبشى الايطالى يهدد انجلترا ووضعها فى مصر ، هذا فضلا عن أن صحة الملك فؤاد كانت متدهورة الى الحد الذى يجعل بريطانيا قلقة على مستقبل الأوضاع فى مصر فلا مانع لدينا من قبول ذلك القول من انها فكرت فى حل تلك المسألة وايجاد البديل فيما اذا تطورت الأوضاع فى مصر على غير ما ترى ..

وان مما يؤكد لنا ان هذه العلاقة قامت بين مذكور والجمعية حول الاتصال بالخدوي السابق أن عز الدين عبد القادر - عضو مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة - كان قد توجه الى فلسطين بدون جواز سفر وكان على اتصال بأحمد حسين الذى كلفه بأن يتصل بمذكور باشا أثناء اقامته فى القدس فتوجه اليه ولكن مذكور طلب أن يلقاه فى حيفا بعد ذلك ، فالتقى به هناك حيث دعى له فرصة لقاء الخديو على يخته الخاص « نعمت الله » وكما يذكر عز الدين نفسه - ان لقاءه بالخديو كان على اعتبار أنه أحد أبناء رجال الحزب الوطنى البارزين والمعروفين لدى الخديو فهو ابن محمد بك توفيق بن عبد القادر « باشا » فهمى وبهذه الصفة استطاع أن يلتقى بالخديو ويشرح له رغبته فى السفر الى الحجاز سيرا على الأقدام فقدم له بعض المساعدات المالية ، وقد حضر اللقاء عبد الله البشرى سكرتير الخديو ، ويؤكد عز الدين أن هذا اللقاء كان بوحى منه شخصيا وليس بتوجيه من مصر الفتاة !!

ولكن يمكن القول أن المقابلة كانت بتعليمات من أحمد حسين فى خطابه الى عز الدين وهو فى فلسطين ..

كانت محاولة مصر الفتاة الاتصال بالخديو تدل دلالة واضحة على انها تعمل على تدعيم جمعيتها بأى شكل من الأشكال ، فسواء هى التى سعت لاقامة تلك العلاقة أو ان مذكور باشا هو الذى جرها اليها لمصلحته الشخصية فمن المؤكد انه كان أحد أنصار الخديو والذين يهيمهم أن يروجوا له أن فى مصر ركائز سياسية يمكن أن تساند حكمه اذا تغيرت الأوضاع وفضلت انجلترا اعادته الى

عرشه ، وجمعية كمصر الفتاة التي توصف بالتطرف يمكن استغلالها في هذا الشأن وهو سؤال يفرض نفسه وهو : كيف تسمح جمعية مصر الفتاة لنفسها بإقامة علاقات مع الخديو عباس حلمي وهي تعلم تمام العلم أن مجرد ذكر اسمه في مصر يهز أركان القصر الملكي ؟

حقيقة الأمر أن مصر الفتاة كانت على استعداد لأن تتعاون مع الشيطان كي تصل إلى هدفها المبكر في إعادة مجد مصر على يديها « كما تعلن ذلك » فهي لا ترى مانعا من التعاون مع أية قوة داخلية كانت أم خارجية تقربها من هدفها ، ولكن في حقيقة الأمر سواء استفادت مصر الفتاة ماديا عن طريق ذلك الاتصال أو انها لم تستفد فانه بمجرد أن بدأ يظهر في الأفق تولى على ماهر لرياسة الديوان الملكي على نحو ما رأينا فقد أوقفت تلك المحاولات من جانبها للاتصال بالخديو وهي تتوجس خيفة من أن يظهر القصر ما بدر منها في هذا الموضوع .

ويعلق أحمد حسين على أخلاق على ماهر باشا بقوله « انه من النوع الذي اذا خاصم فجر » .

ولا أعدو الصواب اذا قلت ان أصعب موقف صادفته في حياتي الحافلة بالمغامرات والأخطار والأهوال .. هو اننى وجدت نفسى في مستهل حياتي السياسية نهبا للتيارات والعواصف التي تنازعتنى وزلزلت كيانى .. وهدمت بنيانى وان كانت والحق يقال خلقتنى خلقا جديدا .

كان لأول لقاء لى مع عزيز المصرى فى منزل الأستاذ أحمد حسين .. هذا الشاب المعتلى إيمانا بمصر وهجدها .. أثر بعيد في حياتى كلها .. اذ ارتاح الباشا الى ودعائى لزيارته فى منزله وكان يسكن فى أعلى شقة بعمارة فيكتوريا بشارع فؤاد بالزمالك .. وتفضل على بالاستعارة من مكتبته الخاصة الزاخرة بأندر الكتب العلمية النفيسة .. وشجعنى على الاطلاع والقراءة .. كما شجعنى على استمرار التردد عليه كثيرا .. وكانت أول كتب أعارها لى كتابا عن فريدريك الأكبر بالفرنسية وآخر عن بسمارك ..

ومن الغريب .. فى أخلاق عزيز المصرى .. انه كان يحدد لى فى كل زيارة أذهب اليه فى منزله ، موعد الزيارة التالية .. وكثيرا ما كان يحدد لى موعد المقابلة الساعة السابعة صباحا .. كما لو كان يقصد امتحانى وتقدير مبلغ اهتمامى ببقائه فكنت أبذل أقصى جهدى وأنا أسكن فى القلعة بعيدا جدا عن الزمالك كى أطرق عليه بابه قبل الساعة المحددة بخمس دقائق بالضبط فأجده جالسا الى مائدة الطعام ينتظرنى فنتناول طعام الافطار معا الذى تعده عادة

خادمته النوبية الأمانة « زينب » . وكثيرا ما تناولنا الغداء أو العشاء معا .

وكان يحلو له أن يحدثني عن ذكرياته وآرائه على المائدة وبمسددها ، ولا ينسى أن يعيرني ما أطلبه منه من كتب أستعيرها من مكتبته . . كما كان يستبقيني طويلا ولا يتركني أنصرف حتى ولو حضر اليه كبار ضيوفه . . وكثيرا ما تعرفت عنده ببعض ضيوفه . . ومنهم على باشا ماهر وعبد الرحمن عزام « والشيخ رشيد رضا » والزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبى والجنرال لم. كلايتون ملك مصر غير المتوج وغيرهم . . قبل عام ١٩٣٧ وتعرفت عنده بعد ذلك عام ١٩٤٥ بحسن عزت وأنور السادات .

وكانت حصيلة زيارتي لعزیز المصرى سعة اطلاع . وثقافة . وانقلابا تاما فى تصورى للحرية وإبعادها ووسائل تحقيقها . . فقد كان عزيز باشا المصرى بحق ثورة متفجرة هادرة . . تشعل ثورات فى نفوس كل عارفيه . .

وأهم ما تأثرت به فى تلك الفترة اننى اكتشفت جهلى الهام بالقضية التى آمنت بها . . وتجردى التام من الخبرة ومن السلاح الواجب توافرها لنصرة هذه القضية . .

ولهذا كان لابد لى وقد غمرنى عزيز المصرى بعلمه الغزير وتجاربـه وتوجيهاته طويلا . . أن أعرف طريقى . . وأن أبحث عن العدة اللازمة لأعزاز ما أؤمن بأنه . . حق . .

وبدأت من الصفر . . طلبت من السلطات منحى جواز سفر لأقوم بجولة فى الوطن العربى . . للتعرف عليه . . فرفضت السلطات لأن اسماعيل صدقى باشا رئيس الحكومة فى ذلك الوقت وضع أسـمى فى القائمة السوداء ضمن الممنوعين من السفر لعضويتى فى جمعية مصر الفتاة المعادية للانجليز . . وله . . ولما أردت الاستعانة برئيس الكشافة الأهلية وكان أزهرى هو محمد خالد حسنين وكان قادما الى مكتبه لتوّه من عند الشيخ الأحمدي الطواهرى شيخ الأزهر يوم سقوطه لمعارضته مطالب شباب الأزهر الذين هيجهم ضده وتظاهروا عليه بقيادة الشاب النابه خطيب الأزهر الثائر أحمد حسن الباقورى . . حتى أسقطه يومذاك . . طردنى محمد خالد حسنين بتهور وعصبية . . فكتب الأستاذ محمد صبيح عن هذه الواقعة فى مجلة مصر الفتاة بعنوان : خالد حسنين يهدد عز الدين عبد القادر بالسجن المؤبد ويحلم بالأحكام العرفية !!

وبعزيمة الشباب وإصراره . . قمت برحلتى وسافرت سيرا على الأقدام مخترقا كل الحدود العربية المصطنعة . . بلا جواز سفر . . غير معترف بها ولا بالتجزئة والتقسيم الذى فرضه الاستعمار على بلادنا . .

وكان ذلك فى فجر يوم السبت عرة رمضان ١٣٥٤ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٣٤ . وبدأت السير من منزل الأستاذ أحمد حسين حيث كان يسكن بجهة المنيرة . . مسقط رأسى وحيث كان مولدى هناك عام ١٩١٤ . وفى اليوم الثانى مروت بالتل الكبير ثم عبرت القناة من القنطرة . . وكم أحزنتنى حال سيناى وسيطرة جارفى بك المحافظ الانجليزى وفرض الحكم العسكرى فيها . . وبؤس واذلال أهالى سيناى من المصريين الأعراب المسحوقين . . باهمال حكومة القاهرة لهم ونسيانهم فى فريسة للجوع والفقر والجهل والمرض . . فكنت أراهم أشباحا شبه عرايا يترنحون . .

وعبرت الحدود . . رغم كل العوائق والحراسات ودخلت أرض فلسطين . . والمراسلات بين أهلى ومنزلى مستمرة وبينى وبين الأستاذ أحمد حسين لا تنقطع والأستاذ محمد صبيح ينشر أخبار رحلتى بين حين وآخر فى عمود أخبار الشباب المخصص له بجريدة كوكب الشرق . . اليومية بالقاهرة . . وبالطبع كان ينشر ما يمكن نشره أما عن نشاطى السياسى هنا وهناك فلم يكن للنشر . . ولم يعلم به أحد الا بعد ضبط مستندات كثيرة وتقارير خصوصها من رجال البوليس السياسى والقسم المخصوص فى حادث النحاس باشا فى نهاية عام ١٩٢٧ . . هذا وسيناى باب مصر الشرقى ومساحتها ٨٢ ألف كيلو متر مربع عزلها الانجليز عن مصر وتركوها خرابا . . وسيطروا عليها حسب مخطط استعمارى خبيث .

وأنه لمن المؤسف حقا . . أننى علمت فيما بعد أن بعض أعضاء مصر الفتاة البارزين . . كان يتجسس على الحركة ويبيع أسرارها وأخبارها فى تقارير منتظمة بعضهم يبعثها للسفارة البريطانية . . وبعضهم للبوليس السياسى « اللواء سليم زكى ورسيل باشا » وبعضهم للقلم المخصوص « اللواء عمر حسن رجل الانجليز والملك » . .

هكذا ذاع سر مقابلتى للخديو السابق عباس حلمى الثانى على ظهر يخته الخاص « نعمت الله » المسمى على اسم الأميرة أخته . . والغريب ان هذا الحاكم الذى عرف يوما بعدائه الشديد للانجليز فى مصر كان يرفع العلم البريطانى بصفة مستديمة على يخته ويحيا فى ظله . . بينما كان قبطان اليخت ضابطا ألمانيا . .

ولاول مرة أرى علم اسرائيل . . مرفوعا على صوارى المقدمة فى أعلى كل السفن الراسية فى ميناء حيفا . . فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين العربية . . باعتبار ما سيكون . . وانها أرض اسرائيل . . وكان ذلك المشهد

المحزن في يناير عام ١٩٣٥ .. قبل قيام دولة اسرائيل في فلسطين ..
واغتصابها واستشهادها ..

ولكم أنار ما جرى في فلسطين وما شاهده فيها من غيظ في نفسى ..
وكم أشعل ما فيها من كراهية وعداوة للانجليز .. وصنائعهم .. انها المؤامرة
أراها بوجهها القبيح ..

وذهبت أصلى المغرب في أقرب مسجد لميناء حيفا بعد انتهاء مقابلتى للخدوي
السابق .. وكان جامع الاستقلال .. لفت اسمه انتباهى .. أى أمل يعنى
هذا الاسم في بلد يحتله الانجليز ويهاجر اليه شذاذ الآفاق من اليهود ، حجرة
غير شرعية .. تهريب منظم على أوسع نطاق بمساعدة الوكالة اليهودية
والصهيونية العالمية والاستعمار البريطانى المسلح ..

ولما سألت ما هى قصة هذا المسجد .. علمت أنه أقيم بتبرعات .. كتبرعات
مشروع القرش في مصر .. شيدته مجاهد سوري مهاجر الى حيفا .. كان مقاتلا
في جيش سوريا زمن الملك فيصل وحضر معركة ميسلون عام ١٩٢٠ بقيادة
الشهيد البطل يوسف العظم وبعد الهزيمة نزل عند نسيبه الشيخ عز الدين
وأصبح رئيسا لجمعية الشبان المسلمين هناك .. في حيفا ..

هزتنى القصة .. فيا له من كفاح ويا لها من قصة .. ولم أضيع وقتى
أسرعت الى مركز الشبان المسلمين بارشاد أحد شباب جواله صقر قريش
وقابلت المناضل العظيم .. وجدته في السبعين تقريبا .. استقبلنى بالأحضان
وهو أبيض الوجه نحيف يميل الى القصر .. حاد النظرات كأنه .. نسر جارح
وقصصت عليه قصتى .. وكررت زيارتى له .. وتناولت الغداء في اليوم التالى
على مائدته .. وتدارسنا الأوضاع العربية ووسائل الخلاص من أخطبوط
الاستعمار والصهيونية وأعوانهما .. واتفقنا ، أن الجنة تحت ظلال السيوف
.. وان المقاومة المسلحة هى اللغة التى لا يفهم غيرها الأقوياء .. وإذا كان
قاطع الطريق يومئذ - أبو جلدة - قد قتل وهات وهو يقاوم السلطات في جبال
فلسطين .. من أجل عرض زائل .. لقمة العيش .. فكم يكون أعظم وأعظم أن
نموت ونحن شباب محمد في سبيل الله والوطن والحرية .. وأن نختم حياتنا
بالاستشهاد ..

ولقد قدمت للشيوخ الجليل قسما من المال الذى منحنى اياه بالأمس
الخدوي .. عارضا عليه شراء بعض قطع السلاح للعمل فورا ضد أعدائنا ..
فأبى .. واستمهلنى حتى يتمكن من تجنيد بعض خيار المتطوعين المخلصين

وتسليحهم بمعرفته .. وهكذا انصرفت في طريقى الى الحج سيرا على الأقدام ..
على أمل أن أعود والتقى به لنبدأ الجهاد المسلح في جبال نابلس .. بمجرد أن
يصلنى منه استدعاء في القاهرة .. ودخلت الحجاز عن طريق الأردن ومعان
وينبع والمدينة المنورة ..

وكان يوم عرفه حينذاك يوافق يوم الجمعة ٩ من ذى الحجة ١٣٥٤ - ١٥
مارس ١٩٣٥ - وهو للغربة يوافق عيد ميلادى « ١٥ مارس ١٩١٤ » وبلوغى
سن الواحد والعشرين .. جعله الله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً خاصة وأنه كان
يوم جمعة .. أسعد الأيام عند الله .

ومن غرائب الصدف أيضاً .. أن الشيخ المجاهد اسمه الكامل هو عز
الدين عبد القادر القسام .

ولله در شاعرة العراق دكتورة عاتكة الحزرجى .. حيث تقول :

قدر .. كان اننا نتلاقى

واتفاق جرى بغير اتفاق

عدت الى مصر .. بعد أن أديت فريضة الحج .. وبعد أن مررت بمواطن
تاريخية هزت وجدانى وأحيت موات ذكرياتى .. التل الكبير وسيناء وفلسطين
والأردن التى لعب تشرشل ولورنس دوراً فى خلقها وتمزيقها من الشام «سوريا»
العربية .. كما زرت الحجاز والأماكن المقدسة بكل ما فيها من بهاء وعظمة وجلال
وقد ضمته الدولة العربية السعودية الحديثة الى مملكتها .. قبل ظهور البترول
فيها الذى تدفق عام ١٩٣٧ بكميات تجارية .. أى بعد عامين من حجبى هناك ..

ولورنس هو توماس ادوارد لورنس ولد فى مدينة تريمادوك بمقاطعة
ويلز فى ١٦/٨/١٨٨٨ وأبوه توماس شايमान وأمه فلورنس مسهام كانت خادمة
فى المنازل والفنادق .. وكان لورنس أحد الرجال الذين أوفدتهم المخابرات
البريطانية الى الشرق ولعب دوراً خطيراً فى خداع العرب واستغلالهم وتمزيق
بلادهم وكان كما علمت صديقاً حميماً لزعيم عربى من أصل شركسى من قبيلة
قوقازية اسمها شاه بلو .. هو عزيز المصرى الذى تفاهم مع الانجليز فى مصر
بصفته رئيساً لجمعية « العهد » العربية وقائداً لجناحها العسكرى وأوفده عميد
المخابرات البريطانية فى مصر الجنرال كلايتون الى الحجاز فسافر مع صديقه
الانجليزى لورنس على ظهر باخرة واحدة عام ١٩١٦ واستقبل عزيز المصرى
طابور شرف عسكرى فى ميناء جدة لتحيته رسمياً باعتباره قائداً لجيش الثورة
العربية التى دبرها الانجليز مع الشريف حسين ضد الأتراك العثمانيين ..

وكان الحاج عبد الله فيلبى - وهو الانجليزى الاستعمارى العتيد هارى سانت جون فيلبى - الذى قضى أربعين عاما حتى مات عام ١٩٦٠ فى مستشفى الجامعة الأمريكية ببيروت بعد أن حقق البريطانيا سياستها فى شبه الجزيرة العربية - معروفا بجاسوسيته وخدمته للمخابرات الانجليزية طوال عمره . . ونجح فى التخلص من الشريف حسين . . ولحق وعود الانجليز له وللعرب فى الحرب العالمية الأولى . . وهو واحد من رجال المخابرات الانجليزية العتاة الذين ابتلى بهم الشرق وخدعوا العرب وحاربوهم هم وأعدائهم حتى أوردوهم موارد التهلكة والختوف والعبودية . . ومنهم . . لورنس . . وجون باجوت جلوب « باشا » ومكماهون . . وكركبرايد . . وكوكس وغيرهم . . وكان من أنجح عمد الاستعمار فى البلاد العربية فى تحقيق أهدافه وهو يصرح « بأن خطط السياسة البريطانية مؤسسية على تجاهل العرب ومصالحهم » . . منذ وضعت بريطانيا خطط سياستها فى بلادنا . .

تأثر عزيز المصرى بالضابط الجاسوس البريطانى هارى سانت جون فيلبى وآمن مثله بأن الأفضل أن يتمكن السعوديون من حكم الحجاز وضمه الى مملكتهم .

وكما علمت من جعفر العسكرى أن الشريه حسين أحس بتغير دخيلة نفس عزيز المصرى تجاهه وتجاه حكمه . فأحس بمرارة وخيبة أمل فى عزيز المصرى فاستبدل به فى قيادة جيش الثورة العربية فى الحجاز . . الجيش الهاشمى . . القائد الكبير جعفر باشا العسكرى ولم يفد عزيز المصرى . . الانجليز . . فعاد الى مصر . . رغم أنهم أرادوا له أن يساعدهم على تنفيذ خططها للقضاء على دولة الرجل المريض فى تركيا . . والاستيلاء على تركته لقمة سائغة . . وتمزيق الأمة العربية والسيطرة على الوطن العربى واستعباده لصالح الاستعمار . .

وحصلت على جواز سفر . . بعد عودتى الى مصر . . وتغير حكومة صدقى باشا . . ضمننى فيه المرشد الشهيد حسن البنا دون سابق معرفة بى ، وذلك فى مكتب محاماة أحمد حسين لهذا بقيت طوال عمري عارفا بجميله . . تقديرا لنبله كما ضمننى شهيد مصر الفتاة كمال الدين صلاح . . رحمهما الله تعالى ،

حصلت على جواز السفر . . عملا بنصيحة « الخديو عباس باشا حلمى الثانى » لى خلال زيارتى له فى يخته بحيفا فى رحلتى الأولى الى فلسطين والحجاز عن طريق اماره شرقى الأردن حيث قال بالفرنسية :

« انها حماقة .. السفر بلا جواز سفر » ..

وعدت الى فلسطين .. حيث وقفت في القدس في نفس المكان الذي وقف فيه عام ١٩١٨ اللورد اللنبي الانجليزى بعد دخوله فلسطين وطرده الأتراك عنها وقال : « اليرم .. انتهت الحروب الصليبية » ..

وقفت وروحي كلها ترتجف غضبا .. أن يقحم كل عدو استعماري وفي أرض السلام .. اسم السيد المسيح له المجد .. لتغطية عدوانه الدموي على الأمة العربية .. ووطننا العربي لسلب خيراتنا .. وسفك دمائنا واختلال بلادنا واغتصاب أرضنا ..

عدت الى فلسطين .. وفي أعماقي رغبة ملتهبة .. في السفر الى دمشق لزيارة .. قبر صلاح الدين .. استأنهم من وقفتي عنده الرد الذي لا يردده غيره على .. بجاعة واجرام المستعمرين المعتدين على مدى العصور .. والأزمان ..

عدت لأقابل الشيخ القسام .. لاستعجله لحمل السلاح .. والمقاومة المسلحة .. ونشرها بين الجماهير .. ضد الاستعمار « الانجلوصهيوني » في فلسطين والوطن العربي ..

وقابلت الشيخ المجاهد عز الدين القسام في حيفا من جديد .. فذهل لهذه الزيارة المفاجئة .. وتأكد من اننى جاد ومصمم على حمل السلاح ضد الانجليز والسياسة الانجليزية التي لا تريد حلا عربيا للقضية الفلسطينية ولما علم اننى مررت بامارة شرقى الأردن واننى لم أحاول أن أتصل بأحد فيها .. سره ذلك ..

وتباحثنا طويلا حول اشعال الثورة العربية .. وعن مصر الفتاة ودورها الثورى .. فقال ان الثورة اذا قامت فانها ثورتنا نحن العرب ونحن وحدنا الذين نملك الحق في بناء بلدنا .. وحماية أمتنا وتقرير مصيرنا وحياتنا ومستقبلنا دون قيود .. وعلينا أن نزهق أنفاس أعدائنا من استعمار ورجعية وعملاء خونة .. بقوة وبأى ثمن ..

وجددنا العهد بيننا على السير الى الأمام في طريق النضال الثورى بعزيمة من أجل وطننا العربى .. وأمتنا العربية .. وتغيير الأوضاع من أقصى وطننا الكبير الى أقصاه ..

ولم يكن الشيخ قد استكمل استعداداته لبدء الحركة المسلحة بعد وتواعدنا على أن أنتظر إشارة منه .. لأعود مرة أخرى لفلسطين ..

وذهبت الى القدس .. والى معظم مدن فلسطين .. وزرت تل أبيب .. وفي القدس زرت الدكتور حسين الخالدي .. رئيس بلدية المدينة العريقة في قصره بالقدس الجديدة .. وكان زعيما من زعماء العرب .. وحدثني عن زعيم جليل عربي آخر هو موسى باشا الحسيني .. وفي تل أبيب سرت في تجوالى بالمدينة العربية التي سكنها اليهود مع لفيف من شباب المدينة العرب وكنا في أهم شوارعها .. شارع النبي .. فقلت لهم : اليوم ضبط أحد رجال الشرطة العرب في الميناء كيس أسمنت مستوردا الى اليهود سقط أثناء تفريغ شحنة الأسمنت من السفينة على رصيف ميناء حيفا فوجد داخله مدفعا رشاشا واتضح أن الشحنة كلها تخفى سلاحا مهربا لليهود .. فماذا أنتم فاعلون يا عرب ؟

فاندفع شباب منهم وأجابني بحماسة بصوت مرتفع .. انظر .. أترى هذا الشارع المزدهم باليهود وحوانيتهم .. لو اننى الآن التفت خلفي وصرخت قائلا : يا ولد .. لرأيتهم جميعا يهربون ويفرون فرعا مذعورين كالقثران .. ولأغلقوا حوانيتهم من شدة الخوف والجزع .. ولا تنسى أننا مليون ونصف مليون عربي وهم مائة ألف الا قليلا !

ولشد ما حزنت من رده .. ومن حماقة هذا التفكير بهذه العقلية !! كان هذا في ابريل عام ١٩٣٥ .. ودارت الأيام ..

وكما ركبت القطار من القاهرة الى يافا في رحلتى هذه الثانية .. ومعى جواز السفر ركبت الاتوبيس في تنقلاتي بفلسطين هذه المرة وسافرت به الى سوريا وكانت تحت الانتداب الفرنسى .. وكنت قد حصلت في القاهرة على تأشيرة دخول للعراق وبذلك تمكنت من الحصول على تأشيرتي دخول فلسطين وسوريا للمرور بهما صالحة لمدة ٤٨ ساعة فقط .. وعندما وصلت الى جسر بنات يعقوب حيث نقاط الحدود بين فلسطين وسوريا اكتشف رجل شرطة الأمن الانجليزى اننى مكثت تسعة أيام زيادة في فلسطين مخالفا بذلك التأشيرة الممنوحة لى من قنصلية بريطانيا في القاهرة فقال لى بغطرسة : ادفع قيمة الفرق نقدا وقدره جنيه واحد قلت ببرود .. لا .. لا أدفع قال : اذن .. تستطيع أن تعود لمصر عن أى طريق الا فلسطين فانك لن تدخلها عند العودة ثانية .. أبدا قلت متحديا : أعتقد ذلك حقا !

وأسففت في أعماق نفسى ولتها على اننى قيدت أسفارى بالقانون الذى فصل بلادنا .. وسمعت نصيحة الحديو .. وأنا مطمئن اننى رغم صلف هذا

الشرطي البريطاني أستطيع التسلل الى أي بلد عربي وقتما أشاء وحيثما أريد
بلا حاجة الى جواز سفر ..

ووصلت دمشق .. ووصلت بالجامع الأموي وشاهدت بصحنه مقام الامام
الحسين رضي الله عنه .. وزرت قبر صلاح الدين العظيم .. وهمس الحارس في
أذني بكلمة الجنرال غورو لما وقف على قبر صلاح الدين بعد انتصار فرنسا على
مقاومة العرب في سوريا في موقعة ميسلون عام ١٩٢٠ حيث قال : ها نحن قد
عدنا .. يا صلاح الدين ..

نفس روح الاستعمار .. المتشبح زورا بالعقيدة الصليبية .. في القدس ..
وفي دمشق .. وفي كل مكان احتله المستعمرون المعتدون في امبراطورية الرجل
المريض التركي الممزقة المنهوبة ..

ولكم أن تتصوروا ما يفعله رد فعل هذه المواقف العدوانية وهذه العبارات
الاستعمارية في نفس شباب عربي ثائر ..

وفي دمشق زرت واستمعت الى محاضرات الشيخ الجليل شمس الدين
والد الشيخ تاج الدين رئيس الوزراء .. وكان يناهز المائة سنة من عمره وهو
متمالك لكامل قواه البدنية .. وقد رجب بي في مجلسه وفي داره .. وفيها
تعرفت بالعالم الجليل الشيخ الحافظ يحيى زميته مدير دار الحديث والشيخ عبد
الحكم المنير امام الجامع الأموي فيما بعد ..

ولم أكن أنوي السفر الى بغداد .. الا أن أنطون سعادة زعيم الحزب القومي
السوري .. الذي قابلته هناك .. وكانت لي معه لقاءات ومباحثات .. نصحتني
بمحاولة السفر الى العراق .. ولقد وعدني بزيارة جمعية مصر الفتاة .. وأوفي
بوعده اذ رارها فعلا عدة مرات .. وقابل أقطابها في القاهرة .. بعد ذلك ..

وكان أنطون سعادة .. بركان وطنية ثائرا حقا .. ميالا للعنف .. كما
انني قابلت الصحفي الكبير الأستاذ آكرم زعيتر ووجدته يشكو من الشكوى من
مصر الفتاة .. وبخاصة من الأستاذ فتحى رضوان لأنه لم يبادل مجلة الصرخة
بجريدته التي كان يبعثها بالبريد الجوي بانتظام دون أن يتلقى ردا من صديقه
فتحى حسب ، ووعده فاعتذرت له نيابة عنه وعن الجمعية ..

وعلمت من بعض الصحفيين بوجود الجنرال نوري باشا السعيد في
دمشق .. وبعد البحث والاستقصاء علمت بتواجده في فندق أوريان « الشرق »

بالاس . . فتقدمت اليه وعرفته بنفسى وأبدت له سعادتي بمعرفته ومقابلته . . مثلما أسعدني تعارفي ومقابلتي « للخديو عباس باشا » من قبل . . وبهذا كسبت الجولة الأولى وفتح لي قلبه بعد أن تبادلنا الحديث . . وكررت مقابلتي له بعد ذلك ودعاني في آخر لقاء معه لمرافقته في سفره بالسيارة الى العراق وقبلت الدعوة فوراً بدون تردد . . وسافرت معه ونزلت في قصره وهو القصر الفخيم القائم بجهة الوزيرية والذي أهدها فيما بعد للحكومة المصرية فاتخذته مقراً للسفارة المصرية في بغداد . .

ومن نوري باشا سمعت كلاماً كثيراً وعجيباً . . قال لي :

« ان الحكومة العراقية التي أقامها بنجاح في بلاد الرافدين ، . . تدفع منذ قيامها في عام ١٩٢٠ أتاوة مالية مجزية . . سنوياً . . للقبائل ثمناً لسكوتهم وعدم إثارة القلاقل والاضطرابات وغزو بعضهم بعضاً . حتى تستطيع حكومة بغداد تسيير سياسة البلاد والنهوض بها . . وهي الحكومة الوحيدة في العالم التي تدفع « فردة » لقبائلها . . مرغمة . »

ويبدو انه كان يستمد بالتالي قوته من العشائر في العراق . . ومن الانجليز وذلك لأنه حكى لي عن وضع العراق بعد وصوله وملك فيصل الأول الى الحكم فيه . . انه مهدد بالشيوعية من ناحية . . وأن للعراق حساسية من هذه الناحية أكثر من شعور مصر أو أى بلد عربى آخر بهذا الخطر لقرب العراق من الاتحاد السوفييتى . . ومن ناحية أخرى فان للعراق علاقات خارجية ترتبط بصلة متينة بالانجلترا لأنه كان لانجلترا « الفضل » في اقامة الحكومة الملكية الهاشمية في العراق . »

وتعرفت في قصر نوري باشا بالقائد الكبير جعفر باشا العسكرى وهو شقيق السيدة حميدة هائم حرم نوري باشا السعيد . .

وكانت تجربة . . فيها صدمتني حياة الواقع المر . . صدمة عنيفة مؤلمة . . وتحاملت على نفسى . . منتهزا فرصة وجودى في العراق . . وقمت بزيارة العتبات المقدسة . . في الكوفة . . والنجف الأشرف حيث مقام الشهيد الامام على بن أبى طالب . . وكربلاء حيث مقام الشهيد الامام الحسين رضى الله عنهما وحيث وجدت انهما وهما طلاب حق ولم يطلبوا الدنيا أبداً حتى سمى الامام على بأبى تراب . . قد بنيت جدران مسجديهما وقبابهما ومآذنيهما بالذهب الخالص . . بينما رأيت في دمشق أرضاً خربة وسط المدافن القديمة يحرسها جندى سنغالى مدجج بالسلاح ليمنع تبرز وتبول الناس هناك حيث كانت مقابر معاوية

وملوك بني أمية الذين طلبوا الدنيا فلا قالوا دنيا ولا أصابوا الآخرة .. وكانوا
عبرة لمن يعتبر على مر الزمن ..

. وعدت بعد ذلك الى مصر .. بعد أن طردتني السلطات الحاكمة الفرنسية
من دمشق .. عن طريق لبنان .. وقد اهتزت صور .. وقيم .. كانت مقدسة
وثابتة في نفسي .. حتى ذلك الحين .

وفي دمشق .. شاهدت عند وصولي اليها في عودتي من بغداد ..
الاحتفالات الشعبية التي زينت المدينة بمناسبة عودة وفد التجار السوريين من
الحجاز .. الذين افتتحوا طريق السيارات البري من سوريا الى الأراضي المقدسة
بالسعودية تخلصا من أثر نسف خط سكة حديد الحجاز خلال الحرب العظمى
الأولى بواسطة الجاسوس البريطاني .. لورنس .. الذي سافر على سفينة واحدة
برفقة رجل المخابرات الخطير الضابط الانجليزى فى مصر رونالد ستورز ..
مع عزيز المصرى لمحاربة تركيا ..

أعود فأقول .. عدت الى مصر من رحلتي الثانية هذه .. وقد صممت
على أن أستغنى عن الباسبور حتى لا أتقيد به فى تنقلاتى وأسفارى .. وأيقنت
أن نصيحة الحديو عباس لى لا تتفق مع خطتى .. فضربت بنصيحته عرض
الحائط .. كما صممت أن أخفى كل أسرارى ومقابلاتى واتصالاتى التي تمت
فى هذه الرحلة عن أقرب الناس الى ..

وما كدت ألتقى استندعاء المجاهد الشيخ عز الدين القسام حتى أسرع الى
فلسطين فى أواخر عام ١٩٣٥ وساعدنى الأستاذ محمد صبيح على تخطى الحدود
بكتاب كان أرسله الى صديقه الأستاذ الدكتور عبد الهادى أبو ريدة الذى أوصى
بى السيد والده المعلم الجليل الشيخ إبراهيم أبو ريدة أستاذ جيلين من أبناء
العريش تلقوا العلم على يديه وفى مدرسته وقتذاك وكما فعل صنيعة معى فى
الرحلة الأولى .. كذلك فعل معى فى هذه الرحلة الأخيرة فعبرت الحدود عند
رفع مع قافلة أحد تجار العريش الطيبين المعروفين وهو صالح البيك وأسرته
بتوصية ورعاية الأستاذ الشيخ أبو ريدة .. ودخلت فلسطين مرة أخرى هازئا
من الشرطى الانجليزى وحكومته .. الذى قال لى واهما : تستطيع أن تعود الى
مصر عن أى طريق الا فلسطين فانك لن تدخلها عند العودة ثانية .. أبدا ..

قلت يومها متحمدا .. أعتقد ذلك حقا ١٩

ودخلتها .. مرة أخرى بلا جواز سفر .. فلم يعد ممكنا أن أخدع نفسي .. وقد أيقنت بأننى مقبل على المهمة التى تصبو اليها نفسى للقيام بها حتى أتدرب على القتال .. وحمل واستعمال السلاح ..

وقابلت الشيخ القسام بالأحضان .. وكان قد اصطدم فعلا هو وبعض رجاله الاثنى عشر أكثر من مرة بالسلاح مع دوريات شرطة .. وهى عادة تتكون من رئيس انجليزى للدورية .. وصف ضباط يهود وجنود عرب ..

وسقط فى كل مرة قتلى وجرحى من دوريات العدو .. وكان المجاهدون يصبون نيرانهم على الانجليز واليهود فقط .. وكان بعض هؤلاء المجاهدين قد حصلوا على ثمن سلاحهم من بيع حلى زوجاتهم .. وكان جميعهم من الفلسطينيين الا مصريا واحدا كان مقيما بصفة دائمة فى فلسطين .

واشتركت مع المجاهدين فى طلعاتهم الجبلية الليلية واصطدمنا باحدى الدوريات وتبادلنا معها النار ..

وكانت معى بندقية لى أنفيلد قديمة لكنها صالحة للاستعمال وفى اللحظة المواجهة الاولى أحسست بهزة الخوف ورعشته حتى أننى فكرت فى الهرب فى جنح الليل لولا اننى خجلت حقا من نفسى .. ومع الفزع الشديد .. والعرق المتصبيب وجفاف حلقى من العطش الشديد أطلقت النار لأول مرة .. وهنا ، بدأت أنسى حالى وأنهمك بقوة فى اطلاق النار على العدو .. وذهب عن الروع .. ولم أفكر بعدها أو أخاف أبدا وبعد واقعتين اثنتين اشتركت فيهما لم يعد فى استطاعتنا العودة من الجبال الى منازلنا فى حيفا .. فقد ثارت السلطات لتعدد الحوادث وتكرارها .. ووضعت خطة لسحقنا والقضاء علينا وانى أشهد شهادة للتاريخ أننى رايت بنفسى بطولة الفلسطينيين فى قتالهم المسلح للانجليز ولليهود .. فما يماثل شجاعتهم وبطولتهم .. شجاعة أو بطولة أحد .. انهم رجال مثل فرسان صدر الاسلام .. يحبون الموت كما يحب عدوهم الحياة .

وذهب بنا الزعيم القسام الى نابلس .. ومنها الى جبال جنين حيث اصطدمنا عدة مرات بقوات بريطانية مسلحة من الجيش .. اسقطنا منهم قتلى وجرحى .. أخفى المسئولون عددهم فى بياناتهم بالصحف .. ثم حوصرونا فى آخر مرة بقوات كثيفة مسلحة تسليحا جيدا وبدأت انها مصممة على أبادتنا وذبحنا جميعا وكان ذلك فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ حيث استشهد الزعيم المجاهد القسام برصاص الانجليز ومعه جميع رجالنا .. ولم يسلم من القتل أو الأسر الا اثنان فقط هما الشيخ فرحان السعدى « ٧٠ سنة » وأنا ..

هربنا وتسللنا من الموقع على وجوهنا كل منا فى طريقه .. وكنت أجهل المنطقة فابتعدت بأقصى ما أستطيع عن المكان مخترقا الطرق والجبال حتى ضبطني بالصدفة صاحب سيارة خاصة اتضح لى وقد التقطنى بعد أن رآنى أعبر طريقا مطروقا بالأسفلت واختفى وراء صخرة وسط الأعشاب العالية اتضح لى أنه ضابط شرطة عربى عظيم .. فلما تأكد اننى مصرى واعترفت له بصراحة بأننى قاتلت مع المجاهدين واننى هارب من العدو .. وصلنى بسيارته الى نابلس ثم الى يافا ومن هناك عدت ومعى مسدسان .. بعد أن دفنت بندقيتى أثناء انسحابى ..

ونشرت الصحف اليهودية بشماتة مصرع الشيخ القسام وهاجمت جمعية الشبان المسلمين وعرب فلسطين وسبتهم ولما تأكد عرب فلسطين من أن الشهيد زعيم المقاومة المسلحة هو الشيخ القسام هبت الصحافة العربية ترد بقوة الصاع صاعين للصهاينة وتعصب كل قوم لقوميتهم .. وهب شباب فلسطين الأبطال بالنسج على منوالنا وتكوين كتائب المقاومة المسلحة ومهاجمة الانجليز والصهاينة فى كل مكان .. واشتعلت فلسطين العربية نارا .. وكانت حركة الشيخ القسام هذه هى الشرارة .. التى أشعلت بحق .. ثورة فلسطين الكبرى .. عام ١٩٣٦ ..

ولكن أكبر خطأ ارتكبه العرب .. فى هذه الثورة هو قيامهم بالاضراب الطويل المدى الذى استمر ستة أشهر كاملة حتى حطمهم ماديا وخربهم اقتصاديا وأضر قضيتهم ، ضررا بليغا حيث أضعفهم واعتصرهم وعجل بنهايتهم ..

وبعد عامين .. تمكنت سلطات الاحتلال البريطانى من القبض على الشيخ الفانى .. المجاهد الهارب فرحان السعدى ..

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ .. أعدمته الحكومة شنقا بلا رحمة ولا شفقة .. فى فلسطين ..

هذا وما يؤسف له .. اننى وجدت بعد نكبة فلسطين بإسرائيل وجدت الضابط الفلسطينى الشهم الذى أنقذ حياتى يعمل موظفا بمحل باتا للأحذية بالمعادى ..

قامت الحرب الأهلية فى إسبانيا .. وهاجم الجنرال فرانكو المتمرد بقواته المفاربة الذين وعدهم خداعا وكذبا بالحرية والاستقلال ان هم ساعدوه فى حربه مع حكومة بلاده الشرعية .. الجمهورية الاسبانية .. وتكونت الفرقة الدولية من متطوعى العالم للدفاع عن الجمهورية وحكومتها الشرعية ضد الغزو العسكرى

بقيادة الجنرال فرانكو ولشدة حاجتى الى ممارسة القتال ومعرفة فنون الحرب الحديثة أسرع الى مفوضية أسبانيا بجاردن سيتى بالقاهرة وقدمت طلب تطوعى بالجيش الجمهورى ضمن الفرقة الدولية وذلك فى أواخر عام ١٩٣٦ ..

وترددت مرات على المفوضية لمعرفة موقف حكومة مدريد من طلبى هذا .. وانتظارا للرد الذى تأخر أياما .. لم أياس حتى جاء الرد .. كما أبلغتنى المفوضية .. بالاعتذار عن قبول طلبى وشكرى الأمر الذى جرح شعورى وصدم طموحى .. وبعد أيام قليلة استدعيت الى المفوضية .. وفى سرية تامة ومشدة أخبرنى مسئول بأنه تلقى رسالة خاصة .. بشأنى .. وأنه سيقوم بكل ما يلزم لسفرى الى أسبانيا تحقيقا لرغبتى فى القتال فى صفوف المحاربين من أجل الجمهورية والحرية والديمقراطية .. وذلك بعيدا عن روتين المفوضية والرسميات .. حتى لا أكون سببا فى اشكال سياسى بينها وبين الحكومة الملكية فى مصر وقد كان .. وتم ذلك فعلا بأوراق أصدرتها المفوضية باعتبارى مغربيا وباسم محمد الفاسى .. سافرت بهاعلى السفينة شامبليون الى مارسيليا .. ثم بقطارات السكك الحديدية الفرنسية والأسبانية مارا بمدينة بور فاندرو على ما أذكر .. ومنها الى مدريد ..

والتحقت بالفرقة الدولية وكنت المتطوع المصرى الوحيد فيها وقتذاك .. وبعد تدريب عنيف وسريع .. أرسلت مع كتائبتى الى الجبهة فى الجنوب .. وكانت الزعيمة الاسبانية ذائعة الصيت الباسوناريا تلهب قلوب الجماهير فى العاصمة وسائر أسبانيا بخطبها الوطنية العظيمة .. للدفاع عن الجمهورية ضد العدوان ..

وبعد أن قضيت حوالى أربعة أشهر مدججا بالسلاح محاربا العدو مع المحاربين فى الحنادق ومتسشرين بجثث الخيل والصرعى من رجال ونساء المقاومة وجنود الجمهورية استدعيت الى مدريد ..

ذلك أن الجنرال مياخا قائد الجيش علم بوجود مصرى مقاتل .. فاستدعانى ولما تأكد من اننى أعرف الجنرال عزيز المصرى معرفة شخصية .. كلفنى بمهمة سرية عاجلة .. هى العودة الى مصر والتفاهم مع عزيز باشا المصرى على العمل معه .. ليتولى الدفاع عن مدريد .. لأنها الهدف الأكبر لفرانكو وهجومه ..

وكانت مفاجأة هائلة .. اثنى علمت منه أن الموظف بمفوضية أسبانيا بالقاهرة الذى استدعانى بعد رفض طلبى للتطوع والذى قام بتسفيرى الى أسبانيا سرا هو ابن الجنرال مياخا نفسه .. سكرتير المفوضية واسمه كاملا هو : جوزيه ايزاك مياخا ..

ويبدو لي كأنه أراد بسفري التأكد من صدق خلاصى للجمهورية ..
وللقتال من أجلها .. والدفاع عنها .. تمهيدا لتكليفى بهذه المهمة السرية
العاجلة ..

وعدت الى القاهرة فعلا .. وقابلت ابنه بالمفوضية فأوصانى باللقاء فى
مكان آخر بعيدا عن المفوضية فى شقته بعمارة بشارع الكورنيش قرب مبنى
الاذاعة والتليفزيون حاليا تطل على النيل .. فى ماسبيرو ..

واتفقنا على خطة العمل .. وتنفيذا لها قابلت عزيز باشا المصرى فى منزله
بالزمالك .. وصارحته بمهمتى فاتفق معى على موعد يلتقى فيه بواسطتى مع
ابن الجنرال مياخا مغرب يوم حددناه وذلك فى حديقة مينا هاوس .. وجاء ابن
مياخا فى تاكسى وجلس على مائدة بجوار سور الحديقة الخارجى بعيدا عن المائدة
التي جلست عليها قبل حضوره .. وفى الموعد المحدد بالضبط حضر عزيز باشا
المصرى بسيارته القديمة وتركها خارج الفندق .. بعيدا ..

وجلس قليلا معى .. ثم حضر اليى ابن الجنرال مياخا .. وعرفتھما
بعض ..

وتكررت بعد ذلك المقابلة مرات قليلة .. وافق فيها عزيز باشا المصرى
أمامى مبدئيا على السفر الى أسبانيا للدفاع عن مدريد ضد الغزو .. وضد
الطابور الخامس .. من اليهود وأعداء الجمهورية الذين يتربصون بالجمهورية ..
وبالحكومة الأسبانية الشرعية القائمة .. لتقويضها والقضاء عليها ..

وطلب عزيز باشا المصرى ثلاثين ألف جنيه نقدا تدفع له مقدما - لتسديد
ديونه فى مصر - قبل سفره ..

وانصرفنا فى آخر لقاءاتنا على أن يتصل ابن الجنرال مياخا بأبيه حتى يبت
فى طلب عزيز باشا .. لبدء عمله بالسفر الى أسبانيا .. لكنه لم يسافر
لأنهم فضلوا - الأسبان - عدم الاتفاق مع عزيز المصرى باشا ..

ولن أطيل فى النقل عن مذكرات د. عز الدين عبد القادر أكثر من ذلك
بعد أن حاولت - عن طريق ما نشرته اعطاء صورة واضحة لشباب ١٩٣٥
ولست بحاجة الى التأكيد أن ما نشرته هنا - لعز الدين أو لغيره - بتحمل
أصحابه ، تبعة ما نشر ، ولقد حرصت على أن أنشر كل حرف وصلنى ايمانا
بحرية النشر وضرورة الاهتمام بالرأى والرأى الآخر كما يتجلى فى الفصل
التالى :

الفصل الخامس

شباب الوفد يهاجم وشباب مصر الفتاة يرد

تعليقات الرأي والرأى الآخر

● من أحد مناضلي الاسكندرية : المهندس مصطفى شوقي - مراقب هندسة اللاسلكى «هيئة المواصلات اللاسلكية والدولية» حاليا بالمعاش - تلقيت الرسالة الكريمة التالية :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية وبعد : تكملة لما ذكرته فى مقالاتك عن سنوات ما قبل الثورة خاصة بحركة الشباب عام ١٩٣٥ وحركة مصر ، الفتاة ، ينوع خاص ، أود أن أضيف ما يلى :

فى عام ١٩٣٠ ، وكنا وقتئذ طلبة بالمدارس الثانوية ، كنا نسمع عن شباب اسمه أحمد حسين فى السنة النهائية بكلية الحقوق ، يقطع كل الأراضى المصرية من أقصى الصعيد الى أقصى الدلتا داعيا الى مشروع جديد اسمه مشروع القرش ، يتلخص فى أن يدفع كل مصرى قرشا واحدا فى العام ، ومن حصيلة هذا القرش تبنى مصانع جديدة حتى يمكننا تحويل بلدنا الزراعى الى بلد صناعى ، وسمعنا أيضا عن انتشار فكرة المشروع وعن تأسيس جمعية القرش ، وتحمس كثير من الشباب المصرى ، لجمع القرش ، وقد دعا نجاح الشباب فى جمعية القرش بعض الهيئات السياسية ، للعمل فى الخفاء لاسقاط المشروع أو للسيطرة عليه ، وأذكر انه فى العام الأول للمشروع أمكن جمع ما يقرب من ثمانية وعشرين ألف جنيه وفى العام الثانى تم جمع ما يقرب من عشرين ألف جنيه وفى العام الثالث لم يمكن جمع أكثر من أربعة عشر ألف جنيه أى أن الحصيلة أخذت فى النقصان بسبب فتور الحماسة للمشروع وبسبب الهجوم عليه من جانب البعض ، وخوفا من القضاء على المشروع ورغبة فى انقاذه ترك أحمد حسين المشروع ، لحزب الوفد : حزب الأغلبية وحزب الأغنياء المعروفين

فى البلد ووصلت الحصيلة فى العام ، الذى ترك فيه أحمد حسين المشروع الى ثمانية آلاف جنيه وهاج أحمد حسين وغضب على الوفد و ٠٠ و ٠٠ ومات المشروع رويدا ، رويدا . بسبب الاتهامات التى وجهت ظلما الى القائمين به وعلى فكرة امكن انشاء أول مصنع للصوف فى مصر - مصنع الطرابيش - من حصيلة الأموال التى جمعت من مشروع القرش وكان اختيار صناعة الطرابيش ، لبداية المشروع لأن الطربوش كان وقتئذ غطاء الرأس الوحيد ، الذى يحرص المصريون على ارتدائه ، وقد رأى أن يكون غطاء الرأس من صناعة مصرية اذ ليس من الكرامة الوطنية أن يكون غطاء الرأس من صناعة أجنبية . على أية حال ، كان مشروع القرش هو الذى جمع لفيقا من الشباب الوطنى المخلص الذى أراد أن يخلص بلده من الأجانب عن طريق الصناعات الوطنية ، ومن هذه المجموعات تألفت جمعية مصر الفتاة لمحاربة الاستعمار وكان لها مبادئ عشرة أولها جمع شمل البلاد بالصلاة يوم الجمعة ان كنت مسلما والأحد ان كنت مسيحيا والسبب ان كنت يهوديا وكانت مصر الفتاة تربي شعبها على الأخلاق الحميدة ، والرجولة ، والصراحة والإيمان ، والجرأة ، وأذكر بهذه المناسبة قضية كان بطلها أحد أعضاء مصر الفتاة يدعى على كمون ، كان قد اعتقل بسبب سياسى ، وأثناء التحقيق معه ناداه وكيل النيابة وسأله عن اسمه فقال له على كمون . فضحك وكيل النيابة كثيرا ، ولما سأله على كمون عن سبب ضحكك قال وكيل النيابة : كمون . وقال على كمون بكل جرأة : « أو ليس كمون أفضل من الجحش » وهو لقب وكيل النيابة على ما أذكر : « وأفتح قوسا وأذكر صاحب الرسالة » المهندس ، مصطفى شوقى ، بأن لقب الجحش ، لم يكن لقب وكيل النيابة وانما كان لقب رئيس الوزارة وقتئذ ، وكان قد حذف من اسمه الرسمى بالطبع ولم يكن يعرفه الا القلائل » .

ويكمل المهندس مصطفى شوقى رسالته قائلا ، ما كان من وكيل النيابة الا أن استدعى اثنين من المخبرين الأقوياء وأشار اليهم اشارة خاصة ، بعدها أخذاه خارج مكتب وكيل النيابة وأوسعاه ضربا وبعد الضرب المبرح العنيف سأله وكيل النائب العام ، فكرر نفس الاجابة فأشار الى المخبرين ، فأخذاه وظلا يضربانه الى أن كاد يفقد النطق فلما أعاداه الى وكيل النيابة سأله نفس السؤال فأذا به ، وهو لا يستطيع النطق لا يجيب الا نفس الاجابة ، وعلى فكرة على كمون هذا كان يعمل بقالا ، بشارع المسافر خانة المتفرع من شارع الحجازى قسم الجمرك بالاسكندرية .

● نموذج آخر ، للشباب الوطنى المخلص : كان الطالب السيد حنفى - هو الآن الدكتور السيد حنفى مدير مستشفى أبى قير - يدرس بالمدارس الثانوية

وتصادف أن عجزت جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية . عن دفع الايجار ولم يكن مع الطالب السيد حنفى الا قسبط مصارييف المدرسة فدفعه للجمعية وحينما عرف والده القصة دفع القسبط مرة ثانية وشجع ابنه على هذا العمل الوطنى .

● ونموذج ثالث يورده المهندس مصطفى شوقى يقول :

كان شقيقى على موظفا بالبلدية ، وكان يعمل وكيلا لجمعية مصر الفتاة بالاسكندرية ، وكثيرا ما كان يستدعيه وكيل بلدية الاسكندرية - وهو انجليزى الجنسية - لينصحه بالبعد عن العمل السياسى وأكثر من مرة هددته بالفصل من وظيفته فلم يكن يأبه بتهديد رئيسه مع انه كان فى أشد الحاجة الى الوظيفة وفجأة جاء خطاب من الادارة الأوروبية بالقاهرة التى كان يرأسها كين بويد الى بلدية الاسكندرية بقرار فصل على شوقى من وظيفته بدون ابداء الاسباب وظل شقيقى مفصولا من وظيفته الى ان جاءت وزارة على باشا ماهر وذهب الأستاذ أحمد حسين وعلى شوقى - شقيقى - الى رئيس الوزارة الجديدة ، لمقابلته وطلب على باشا ماهر ملف أخى . وأشار عليه بما يلى : يعود الى وظيفته ان كان قرار الفصل كان ظالما ، وعاد الدوسيه ثانيا الى الاسكندرية ، وكان صادق باشا رئيس مدير عام البلدية وقتئذ ، فأمر أيضا بعودة على شوقى ، ورغم موافقة رئيس الوزراء ، ومدير عام البلدية ، فان أخى لم يعد الى وظيفته بحجة : « انه لا توجد وظائف مناسبة له » ، ومرت سنوات ، وسنوات وتقدم على شوقى الى مصلحة الموانى والمناظر ليؤدى امتحانا عسيرا ، وبعد ان نجح فى الامتحان وتسلم عمله ، فوجئ ، بوكيل الموانى والمناظر حمدى بك الديب ، يستدعيه ، ويسأله ، هل سبق أن كتبت تعمل بالبلدية وفصلت لأسباب سياسية ؟ فقال له أخى بصراحة : نعم : كل ما تقوله صحيح ، وأعجب وكيل الموانى والمناظر بصراحة الموظف الجديد وأخبره بأنه سيطلب الدوسيه الخاص به فى البلدية ، ليحفظه عنده لأن الوزير « العرابى باشا » طلب الدوسيه ، وسوف لا يرد عليه ، فان مر الوقت ولم يطلبه مرة أخرى فمعنى ذلك ان الموضوع قد انتهى ، وان كرر طلبه فلا مقر من تقديمه له واشترط حمدى الديب بك على أخى أن يسافر فورا الى بور توفيق بمحطة الاشارات هناك ، حتى يكون بعيدا عن الاسكندرية وبقي فى بور توفيق سنوات وسنوات وهذا المشل يبين لنا ، كيف كان الوفد ، يحارب الأحزاب والجماعات الأخرى .

وعندما حاول أحد أعضاء مصر ، الفتاة عز الدين عبد القادر - حفيد أحمد هرابى - قتل مصطفى النحاس باشا وضبط مرتدنيا ملابس مصر الفتاة وهى القميص الأخضر فما كان من حكومة الوفد الا أن اعتقلت جميع أعضاء مصر ،

الفتاة ، فى كل مكان ، ومنهم على شوقى ، الذى كان يعمل بفنار وسط البحر ، وذهب وكيل النيابة واثنتان من الضباط وبعض جنود البوليس للقبض عليه ، ووضعوا الحديد فى يديه وكان مرتديا زيا يشبه الزى العسكرى - قريب من زى ضباط البحرية فى ذلك الوقت - وسجن بالتخشيب بالقاهرة على ما أذكر وكان من بين زملائه الأستاذ فتحى رضوان ، والدكتور نور الدين طراف وغيرهما ، وغيرهما وبعد التحقيق مع على شوقى عاد الى ميناء السويس ، حيث استقبله عمال الميناء استقبالا الفاتحين هائعين لبحر الفتاة ، ومنها توجه الى الفنار .

وللعلم أيضا أقول انه عندما كان أخى على مفصولا من عمله ، عرض عليه السيد زهران رشدى رئيس القلم السياسى « المخصوص » ان يعمل معه مرشدا سياسيا فأبى وفضل أن يكون عاملا ، بل أن يموت من الجوع على أن يتجسس على اخوانه الوطنيين ، لقد خرج الى المعاش منذ سنوات ومعاشه لا يكاد يكفيه ولو لم يكن قد عمل بالسياسة لكان اليوم من الأغنياء ، ولكن معاشه وحده يكفل له الحياة الكريمة . أما عن الاجتماع الذى أشرت اليه فى مقالك والذى انتهى بتوجيه تهمة الاعتداء ، على البوليس الى الأستاذ أحمد حسين فأضيف الى ما ذكرته ان هذا الاجتماع كان فى مقر ادارة جريدة الصرخة بالاسكندرية وكان هذا المقر عبارة عن حجرة واحدة بمنزل يقع بالطابق الأول فى شارع السيد محمد كريم ، وعندما قدم الأستاذ أحمد حسين الى الاسكندرية .. كان البوليس فى انتظاره ، وقد أصدر البوليس أمرا بمنع الاجتماع . فحدث احتكاك بين رجال البوليس وبين الحاضرين واستخدم البوليس الأيدي ، والأحزمة الجلدية .

وقد نقل الأستاذ أحمد حسين من مركز الجريدة الى قسم المنشية « القديم » وذهبت أنا وشقيقى لزيارته فى زنزانته ولم تكن أكثر من غرفة مترين × متر ولم يكن بها أكثر من جردلين أحدهما فارغ والآخر به ماء وبرش للنوم ، وأذكر انى انفلتت وقلت كيف تسجنون محاميا فى هذا المكان وبهذه الطريقة فأمسكنى شقيقى وكلفنى بالذهاب الى المنزل لاجتماع « مرتبة » صغيرة ومخدة ، وبطانية .

ويطول بنا المقام لو رحنا نسترسل فى الحديث عن تاريخ مصر الفتاة وعن تاريخ الأستاذ أحمد حسين وتضحياته ، وتضحيات الشباب الوطنى وقتئذ . أذكر أن الأستاذ أحمد حسين أراد مرة اصدار جريدة وادى النيل بالاسكندرية ولم يكن لدينا المال لاصدارها فكننا نجمع الحروف ونحمل الورق وعندما كانت جرائد مصر الفتاة تصدر كانت تأتينا بطرق سرية وكنا نقوم بتوزيعها فى كل

مكان : كان على - مثلا - أن أذهب مع بعض الزملاء الى مسجد سيدي أبي العباس ومسجد سيدي ياقوت لتوزيع جرائدنا « بالفلوس » على طلبة المعهد الديني وكان أغلب الطلبة يجلسون بالمسجد في انتظار هذه الصحف الوطنية بل اننا كنا نقوم بعمل الاعلانات عن تلك الصحف وطبعها على الجدران في منتصف الليل ، كما كنا نحارب أيضا المؤسسات الأجنبية عن طريق كشفها بالكتابة عنها على الجدران أيضا : جاء الى الاسكندرية من ألمانيا سيرك اسمه سيرك هاجينيك ولأن الهدف من مجيئه لم يكن الا الحصول على أموالنا ، وقد أعدنا العدة لمقاطعته وفي منتصف الليل كنا قد ملأنا جدران الاسكندرية بالدعوة الى مقاطعة ذلك السيرك الأمر الذي أذهل البوليس السياسي في ذلك الوقت .

أما عن الصورة التي نشرتها جماعة مصر ، الفتاة ومن بينهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فالأصل لدينا وقد أهداها أخى على شوقى الى الأستاذ الشاذلى - وكان وقتئذ مدير شركة صباغى البيضاء - لتوصيلها الى الرئيس عبد الناصر . وتضم هذه الصورة عددا كبيرا من العاملين فى الحقل « الوطنى من بينهم على ما أذكر حلمى ربيع » سجن عامين بسبب تكسير حانة كاب دور بالاسكندرية وإبراهيم الرشيدى وسجن حوالى سبع سنوات وتجدد سجنه مرات ومرات « عبد الحميد المشهدى ، وأخى على . والسيد خطاب » اتهم بأنه وضع عبوة فاسفة فى سيارة لنسف قطار الرئيس عبد الناصر ، وقد سجن فترة طويلة » ، ثم السيد كمون .

ويبقى بعد كل الذى قلته أمل واحد وهو تكريم كل الوطنيين القدامى ولو بميدالية صغيرة ، أو أى شهادة تقدير على قطعة من الورق .

وفى رسالة أخرى من المهندس مصطفى شوقى يقول :

احقاقا للحق أرجو أن تنشروا تعقيبي على ما جاء بمذكرات الدكتور المهندس عز الدين عبد القادر فى ملاحظات عليها .

● القمصان الزرقاء لم تولد الا بعد وجود مصر الفتاة «القمصان الخضراء» كما ان وجودها كان لمحاربة « مصر الفتاة » ليس الا . ولذلك قصص كثيرة .

● فعندما وجدت مصر الفتاة وكونت « القمصان الخضراء » كان معظم الشباب يميل اليها ، وكثيرون كانوا يعطفون عليها ويخشون الانضمام اليها لأنها كانت تضحية وفداء وسجنا وعذابا . وكان للوفد وللأحزاب الأخرى فرق

من الشباب كل حسب لونه السياسى . وكاد شباب الوفد فى تلك الفترة ينشق عنه ، ففكر حزب الوفد فى تقليد مصر الفتاة ، وعمل « القمصان الزرقاء » بدلا من « القمصان الخضراء » وكان شعار القمصان الزرقاء تحطيم مصر الفتاة بكل الطرق . . . وخصوصا جماعة الاسكندرية ، التى لم يكن همها فى السياسة بقدر ما كان همها فى سحق شباب مصر الفتاة . ولما كانوا هم أكثرية بشرية ، ومصر الفتاة أقلية . . . كانوا يعتدون دائما عليهم اذا ما حاولوا اقناعهم بمبادئهم العشرة . ويشبهه على ذلك قسم بوليس العطارين ، حينما هجم شباب القمصان الزرقاء على مقر جمعية مصر الفتاة ، وحطموه ، وضربوا من كان فيه . . . وهذا مثل من الأمثلة .

● ويحضرني بهذه المناسبة انه كان يرأس فريق القمصان الزرقاء شاب ضخم الجسم اسمه على ما أذكر - طميش . وهو تاجر « بميدان شارع النصر حاليا » كانت فرقته تحضر أمام محله كل يوم أحد ، ويجتمعون فى هذا المكان هاتفين . . . والذى منه . وكان يبدو ان هناك انقسامات داخلية بين الفرق وبعضها . وحضرت فرقة السيد طميش فى أحد أيام الأحد ، وحضرت فرقة أخرى برئاسة أخرى فى الناحية المضادة . . . وأخذ كل منهما يهتف لرئيسه والآخر يرد عليه بهتاف مماثل للرئيس الآخر . ثم حدث تلاحم وجذب شديد . . . وكان البوليس على علم بما سيحدث . . . ولولا تدخله لكانت مجزرة .

● والملاحظ على هؤلاء الشباب أن الواحد منهم كان نظيفا جدا فى ملبسه ، ويعتنى بمظهره أكثر مما يعتنى بمبادئه . وربما يجهل الكثيرون سبب سخط الوفد على مصر الفتاة ولعلنى أكون قد وفقت اذ أقول أن ذلك كان بسبب جرأة أحمد حسين ، لأنه أول من حاول الرد ومحاسبة الوفد . . . فى كل ما كان يفعله أو يقوله . وكان الوفد فى تلك الفترة يعتبر الحزب المقدس ، وزعيمه فوق كل سياسى أو محاسبة ويكفى انه ذات يوم نام زعيم الوفد على كرسى خشبى داخل محطة سكة حديد ، عنادا فى الحكومة التى كانت موجودة فى ذلك الوقت . . . فهاج الشعب والوفد : كيف يحدث ذلك ؟

● أما أحمد حسين فقد سجن ما لا يقل عن ١٤ مرة بأحكام ولمدد تتراوح ما بين سنتين وثلاث فى سبيل الوطن . وأذكر أن الأستاذ أحمد حسين كان قد طبع كتيباً على غلافه رسم لواء من القمصان الخضراء ، يمسك مقبضة بيد طويلة ، ويكس الأرض ، التى عليها جمجمتان . . . احدهما جمجمة النحاس

بأننا والأخرى جوهرة مكرم عبید باشا . وكانت هذه منتهى الجرأة فى عصر الفتاة فقد كانت الصورة واضحة وبالألوان .

● من هذا يتضح ان أعضاء القمصان الحضراء هم الأعضاء الأصليون ، وليسوا مدسوسين كما ذكر الدكتور بلال .

● أما مسألة تهديد مصر الفتاة للملك بالاتصال بالحدود السابق ، فاعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب ، لأنه ليس من المقبول أن تخلع مصر الفتاة الملك لتعطى عرش مصر لقريب له بدلا منه . . . مهما كان الفارق بينهما .

وقد كانت مصر الفتاة تضع اسم الملك ضمن شعاراتها لعدم انقيادها بأية تهمة تؤدى الى غلق الجمعية - « وفعلا هذا حدث وتحولت الى حزب » .

وكتب لنا الأستاذ أحمد حسين . رئيس مصر الفتاة :

● ليس من برنامجى ان أهتم بما يقال عنى مدحا أو ذما فما بالك بتاريخى ، أو تاريخ مصر الفتاة ، والشئ أعظمها قطعة من نفسى .

وكونى لا أعبا بما يقال عنى فى الوقت الحاضر مدحا أو ذما ، قد يكون مفهوما لدى الكثيرين ، فعندما يتجاوز الانسان السبعين ، ويخرج نحو الثمانين ، فان الأمور كلها تستوى عنده فما بالك اذا كان عاجزا عن كل شئ ، الا أن يفكر ويكتب : أن كل ما أصبحت أتمناه هو أن يديم الله هذه النعمة على ، حتى يأذن بالنهاية ، وقد قدمت ان هذا الموقف قد يكون مفهوما من الكثيرين ، ولكن ما قد لا يفهمه الكثيرون ، هو قولى اننى لا أحفل كثيرا بما يقال عن تاريخى وتاريخ مصر الفتاة ، حتى ولو خالف الحقيقة ، ولكن السبب هنا متغير ، أى على خلاف السبب السابق .

ذلك أن ما وقع ، ومنى كان مسجلا ومنشورا ، فقد أصبح ملكا ، لكل من يطالع هذا المنشور ، وما يفهمه منه ، ولن تستطيع كل أقوال الدنيا ، ان تغير مما قد يفهمه انسان جديد ، فالتاريخ هو التاريخ ، لم يعد ملك صاحبه ، وانما هو ملك لكل من يطالع هذا التاريخ ليفهم منه ما يفهم .

ولا ضرب مثلا واحدا لاظهار صداق ذلك ، فقد نشرتم على لسان مجاهد من أكبر من ساهموا فى تكوين مصر الفتاة وأعنى به المجاهد الدكتور محمد عز الدين عبد القادر ، ولقد نقل أقواله من رسالة للأستاذ شلبى ، وحصل بها على درجة الماجستير وعلى الرغم من أن الأستاذ شلبى من أعز الناس على ، وبالرغم من أنه ظل يتردد على أكثر من عام ، ووجه الى مئات الأسئلة ، فقد

راح في رسالته يذكر بعض المعلومات التي تخالف الحقيقة ، وهي الخاصة بالقول بوجود صلة بين الخديو السابق « عباس حلمي » وبين مصر الفتاة ولا لوم ولا تريب على الباحث الفاضل ، مادام قد أثبت المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات وهي تقارير البوليس . الملحق بقضية المجاهد عز الدين عبد القادر . وحتى لو نفيت هذا للدارس الفاضل لجاز له ألا يصدقني بعله أن من المفروض أن أدفع عن نفسي ، وعلى أية حال ، فلم يكن أمامه مناص من البسبب هذه المعلومة وإن لم يصدقها هو فسوف يصدقها إنسان آخر ، ومن هنا فإنه وهم ما بعده وهم أن يتصور متصور أنه يمكن أن يصحح وقائع التاريخ لمجرد أنه قال ، وسيظل الموقف بعد قوله تماما كما كان قبله ، فالذين يتعاطفون معه سيظلون يتعاطفون ، حيث الذين يزورون عنه - فضلا عن يخالفونه - فسيظلون يخالفون .

ولأشرح على سبيل المثال الحقيقة ، ثم كيف وصلت الى رسالة علمية سوف تطالع على مدى الأيام باعتبارها مصدرا من مصادر تاريخ مصر الفتاة ، وحقيقة الأمر أنني في صهيبي « خلال دراسة الشانوي » كنت من عشاق فن التمثيل ، وكان يوسف وهبي هو عميد عملاء هذا الفن ، وليوسف وهبي شقيق يلازمة وهو الأستاذ اسماعيل وهبي المحامي ، فلما تخرجت في كلية الحقوق ، وكنت قد انصرفت تماما عن المسرح ، وانخرطت حتى الأذقان في الكفاح السياسي ، فلم أجد غير مكتب الأستاذ اسماعيل وهبي ، انتسب اليه ، وشاعت الصداقة المعلقة ، أن يكون المرحوم اسماعيل وهبي صديقا لعبد الخالق باشا مذكور ، ولم أكن أعرف حتى هذا التاريخ شيئا عن خلفيات عبد الخالق باشا مذكور ، إلا أنه كان في يوم من الأيام « سر تجار مصر » وأنه كان من أعضاء الوفد الأول . وعندما عرفت أنه كان نموذجا لطيبة القلب ، ودماثة الأخلاق ، والذكاء والكرم ، وغنى عن البيان ، أننا فرحنا به فرحا كبيرا واعتبرنا طلبه منا أن نعتبره عاملا معنا ، هو فتح ما بعده فتح ، ولكن لم يحدث أبدا « والله شهيد على ما أقول » أن دار بيننا حديث عن الخديو السابق بالخير أو بالشر ، عن قرب أو بعد ، تصريحاً أو تلميحاً ، وللتاريخ ، فقد كان الملك فؤاد قد سوي موضوع الخديو نهائيا في سنة ١٩٣٠ وأعلن الخديو عباس تنازله عن أي مطالب في عرش مصر ، وتعهد بأن يوقف كل نشاط سياسي له ، وإن يقطع صلته بأي إنسان قد تحدثه نفسه به مثل هذه الأوهام ، وقد تألفت مصر الفتاة بعد هذا الاتفاق بثلاث سنوات ، واتصل عبد الخالق باشا مذكور بعد ذلك بعام نتيجة المصادفة البحتة التي أشرت إليها ، ومع ذلك فقد نسج الانجليز هذا الحديث الطويل العريض عن صلات بين الخديو ومصر الفتاة .

واليك نموذجاً آخر لفكرة أن التاريخ هو التاريخ بمجرد حدوثه ، يصبح ملكاً لكل إنسان يفهم منه ما يشاء ولن يتنازل عن ما فيهه أمام كل تصحيحات الدنيا ، فقد انهمت في عهد الملك السابق بأننى حرقت القاهرة ، وكانت مصر كلها تعرف ظلم هذا الاتهام ، وقامت في مصر ثورة أطاحت بالملك ، ووضعت يدها على كل أسرار الدولة . فكان مما عثرت عليه أن الشاهد الوحيد الذى استطاع البوليس السياسى أن يجنده ضدى ، كان قد قبض ألف جنيه ، تساوئ عشرين ألف جنيه اليوم » ليدلى بشهادته الكاذبة .

وطويت صفحة القضية بالعفو والبراءة وكشفت السنوات التالية أصبعها انجليزية .

ويهمنى من ذلك كله أنك لن تعدم من يقول لك أحمد حسين حرق القاهرة ، وقد أصبح سيان عندى أن أكون حرقت القاهرة ، أو لم أحرقها ، فكل الأمرين يفرضان على الباحث والدارس ، أن يرجعا لتاريخى وتاريخ مصر الفتاة . واستخراج الفوائد والعظات .

وتأسيساً على ما سبق . فإن ما سوف أقوله ليس تصحيحاً ، ولا هو دفاع عن النفس ، وإنما هو من قبيل طرح الأفكار ليستفيد منها من يستفيد ، وهو ما كانت عليه كل حياتى .

فقد شاءت الظروف أن يبدأ النشاط الشيوعى فى مصر عقب الحرب العالمية الثانية ، على يد قيادات يهودية « هنرى كوريل » وكانت الصهيونية اليهودية على أشدها ، واليهود هم اليهود مهما تظاهروا ، باختلاف الأفكار واعتناق شتى المذاهب من رأسمالية وماركسية ، وديمقراطية واشتراكية ، فالهدف واحد لا ثانى له ، وهو تمزيق الجنس البشرى وإيقاع الخلافات والفتن والحروب بين صفوفه ليسهل على اليهود السيطرة ، وتنفيذ أتفه رغباتهم ، انظر اليهم فى أمريكا ، وهم خلف كل دعوة للحرية الى درجة الفوضى ، وهم ضد العنصرية ، وهم ضد العنف وضد الحروب ، يبشرون ذلك كله فى صفوف الأمريكان ، حتى إذا وصل الأمر الى إسرائيل ، فلا حرية حتى للأمريكان أنفسهم وهم أعداء الحرية للعرب ، وهم أشد غلاة العنصرية ، وهم على استعداد ليشرذموا الملايين ، ويدمروا المدن والقرى فوق رهوس أصبحابها ليستولوا على قطعة من الأرض ، فلا تصدق ان هناك يهودياً رأسمالياً وآخر شيوعياً وثالثاً صهيونياً . . انهم جميعاً يهود يهدفون الى غاية واحدة وهى تخريب العالم وهدم الحضارة ، ليظلوا هم سادة العالم وقادته .

ومن هنا كان كورييل رائد الشيوعية في مصر لا يفترق عن أى صهيونى .
واذ كانت مصر الفتاة تحارب أطماع الصهيونية فى فلسطين ، فقد حاربها
كورييل واصفا اياها بأنها حركة فاشستية ونازية ، وتابعة على ذلك كل من
كان تلميذا له من الشيوعيين . وشبب بعض الشيوعيين وكبروا ، وصار بعضهم
أساتذة تاريخ ، وبعضهم نقادا ومفكرين ومع ذلك فهم يرددون هذا الوصف
كلما ذكرت مصر الفتاة ، وانه اذ اكتب هذا المقال ، فليس ذلك للمرد عليهم ،
أو لتصحيح التاريخ ، فلا جدوى من ذلك ، وسيظل الشيوعى اذا تحدث عن
مصر الفتاة فسيقول عنها انها حركة فاشستية ، ولكنى اكتب كما قدمت لقائدة
الجيل الحاضر ، والأجيال القادمة فمصر الفتاة كانت فى جوهرها تعادى الفاشستية
والنازية . وقد اتهمت عام ١٩٣٤ بأننى أهنت دولة ايطاليا الفاشستية ، فقد
كتبت سلسلة من المقالات بعد زيارتى لايطاليا ، اعتبرها موسوليني تحقيرا له
ولنظامه ، وبعد ذلك وجهت لهتلر وهو فى أوج سخطه عام ١٩٣٨ رسالة أدعوه
فيها لاعتناق الاسلام ، ورحت فى انيا الرسالة أندد بسياسة النازى استنادا
الى التعاليم الاسلامية .

ومع ذلك فقد وصف اليهود « باسم الشيوعية » مصر الفتاة بأنها فاشستية
ونازية وقد حان الوقت ليعرف أبناء الجيل الجديد ما هى الفاشستية وما هى
النازية ، ليدركوا على الفور استحالة وصف مصر الفتاة بهذه الصفة .

فأما الفاشستية فهى مشتقة من كلمة لاتينية « على ما أذكر » وهى كلمة
« فاشيو » بمعنى الحزمة ، وقد اتخذ موسوليني من الحزمة شعارا لحركته ،
فأصبحت النسبة الى كلمة فاشيو فاشيست ، وكان هدف موسوليني من حركته
هو أن تستعيد ايطاليا استعمار حوض البحر المتوسط ، وكان يطلق عليه
بالايطالية « نوترامارى » أى بحرنا ، مستعيدا بذلك مجد الامبراطورية
الرومانية ولما كانت مصر هى ذرة الامبراطورية الرومانية ، فقد جعل موسوليني ،
احتلال مصر واستعمارها هدفا من أكبر أهدافه ، واتخذ من ليبيا قاعدة عسكرية
كبرى ليجتلك مصر فى الوقت المناسب وأصبح من المشهور والمتداول أنه أعد
فرسا بيضاء ليمتطيها ساعة دخوله مصر فاتحا ، ومن هنا كان هجومنا على
موسوليني هجوما عنيفا ، ورحنا فندد أقسى تنديده بسياسته وسياسة ايطاليا
فى ليبيا ووصفناها بالهمجية والوحشية والبربرية ، الأمر الذى أحفظ
موسوليني ، كما قدمنا ، فطالب الحكومة المصرية بمحاكمتنا ، والا ساءت العلاقات
بين الانجليز « سادة مصر » وبين ايطاليا ، وبالفعل قدمنا الى محكمة الجنايات ،
لمحاكمتنا بتهمة اهانة ايطاليا .

وإذا كان موسوليني يريد استعمار حوض البحر الأبيض المتوسط فإن زميله هتلر كان يعمل على السيطرة على العالم كله وكان يصف حركته بأنها وطنية اشتراكية وكلمة « نازي » هي مجموع الحروف الأولى من اسم حزبه . وكانت مصر الفتاة شديدة النكير على هتلر وسياسته .

ولقد قدمت أننى وجهت له رسالة ولكنى قبل ذلك كنت قد وصفته فى مقال لى بأنه « بلطيجى دولى » واحتجت المانيا .

وهكذا ترى استحالة وصف مصر الفتاة بالفاشستية ، أو النازية لا لأننا كنا حربا عليهما ، ولكن لطبيعة كل من الحركتين ، فحيث الفاشستية والنازية هما قمة اليهود الاستعمارية فقد كانت مصر مستعمرة انجليزية بالفعل . وتأسست مصر الفتاة لتقاوم الاستعمار كائنا ما كان .

ويكون السؤال الذى كتبت المقال من أجله ، وما هى حكاية القمصان الخضراء ، أو ليست محاكاة للقمصان السوداء والبنية الفاشستية والنازية وهذا هو ما أحب أن ألفت نظر الشباب اليه ، وهى أنهم واجدون فى تراثهم الاسلامى والوطنى كل الأفكار التى يمكن أن تطرأ على العقل البشرى بهدف النهوض أو التقدم أو التحضر ، وقد نجحت أوروبا عندما اقتبست الأفكار والنظم الاسلامية ، هى تتهاوى اليوم لتمردتها على هذه المبادئ « الروحية والنظام والنظافة والعمل والانتاج والأمانة والاستقامة والعفة » .

فأثر توحيد الزى فى مضاعفة قوة المجاهدين ، من صميم التراث الاسلامى ، فعندما توجه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام لفتح مكة طلب من عمه العباس ، أن يوقف أبو سفيان بحيث يرى قوة المسلمين ، وظل أبو سفيان يسأل عن أسماء القبائل التى تمر أمامه ، حتى مر أمامه ما أطلق عليه اسم « الكتيبة الخضراء » واتخذ الأمويون شعار « الخضرة » للملابس الرسمية ، وعندما شرع أبو مسلم الخراسانى فى التبشير بالدعوة الى العباسيين ، جعل أتباعه يتشعرون بالسواد ومن هنا ظلت الملابس الرسمية للعباسيين هى السواد ، ولا يظن ظان أننى أقول هذا الكلام اليوم ، فلو أنه رجع الى ما كتبتة منذ نصف قرن « تقريبا » وأنا أشرح فلسفة القميص الأخضر للشباب لوجد نفس العبارات ، فالقميص الأخضر منتزع من التراث الاسلامى .

بقى لكى أعرف الشباب بما كانت تزخر به مصر من حيوية فى هذه الفترة ، فقد كان فى مصر فى العشرينات نظام يوشك ان ينقرض اليوم وهو « نظام الكشافة » واذا كان الانجليز هم الذين أدخلوا هذا النظام فقد حوله المصريون كما هو دأبهم ، لما يتفق مع مصالحهم وأغراضهم وقد كانت مصر متعطشة لنشر الروح العسكرية ، فتحوّلت الحركة الكشفية فى مصر الى مؤسسة لغرز الحشونة والرجولة بين صفوف الشباب وما زلت أذكر مواكبنا ونحن فى مدرسة محمد على الابتدائية ، ونحن نجوب الشوارع على نغمات موسيقانا العسكرية وأناشيدنا الوطنية ، ولم تخرج أنظمة مصر الفتاة ، عن هذا النظام الكشفى مقدار « انملة » الا أن أهدافها كانت وطنية مائة فى المائة ، وكانت تحارب الانجليز ولا تدور فى فلكهم ، وقبل أن يوجد موسولينى أو هتلر على مسرح التاريخ ، كتبت وأنا طالب فى مجلة المدرسة الحديوية ، أحلم بمصر الفتاة وحركة مصر الفتاة .

ولعلك ترى من ذلك ، كيف كان الاسلام والوطنية ، هما مبعث « القمصان الحضر » مع ذلك فسوف يظل اليهود وتلاميذهم يتحدّثون عن الفاشية والنازية ، حيث لم يعد فى الدنيا من يمكن أن يوصف بهاتين الصفتين ، سوى اسرائيل وحكام اسرائيل ، ومن هنا فلسست أشك لحظة أن اسرائيل ستنتهى وتزول من الوجود .

وكتب شوقى عبد الوهاب معلقا على ما رواه د . محمد بلال عن « القمصان الزرقاء » :

● نشرتم بيانات عن القمصان الزرقاء مصدرها ما رواه الدكتور محمد بلال فى مذكراته عن هذه الفرق . ولما كانت هذه الرواية لا تتفق مع الحقيقة والتاريخ من حيث التفكير فى تكوينها واسم صاحب الفكرة وكيفية خروج الفكرة الى حيز التنفيذ . ثم العرض على رئيس الوفد وسكرتيره العام وما ذكره عن الدعوة الى اجتماع مؤتمر الشبان الوفديين فى ٥ يناير ١٩٣٦ . وما حدث بعد أن أصبحت الفرق حقيقة واقعة وما صاحب ذلك من مؤامرات ودسائس أدت الى انقسام الفرق فرقتين احدهما باسم « فرق الشباب الوفدى » والثانية باسم « فرق الرابطة العامة للشبان الوفديين » وكل منهما له مجلس أعلى وقائد عام وتشكيلات فى الاقاليم . وبما أن قصة القمصان الزرقاء أصبحت منذ زمن مضى فى ذمة التاريخ ومن واجبنا ان نتوخى الحقيقة التاريخية فى رواية قصتها . فانى أود أن أصحح ما نشر مخالفًا للحقيقة التى يعرفها من كانوا على قرب من مسرح الحوادث فى هذه الفترة .

ان مجلة « الطليعة » سبق لها أن نشرت بعددها الصادر في سبتمبر ١٩٧٥ مقالا للدكتور رفعت السعيد عن « مصطفى النحاس السياسي والزعيم » وقد تضمن تعليقا للدكتور على ما أورده السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا الأسبق في تقريره الذي كان قد أرسله الى وزارة خارجيته في ذلك الحين عن فرق القمصان الزرقاء .

وجاء في هذا التعليق ما يأتي : « ولكن اللافت للنظر في هذا الموضوع هو ان صاحب فكرة القمصان الزرق كان زهير صبرى أحد قادة التيار اليسارى فى حزب الوفد - الخ » ثم بعد ذلك اطلعت على كتاب - تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - مؤلفه الدكتور عبد العظيم رمضان وقد أورد فيه شرحا مطولا عن فرق القمصان الزرقاء جاء فيه « ان صاحب الفكرة فى تأليف هذه الفرق هو محمد بلال » .

كما أوضح « أنه سبق انشاء هذه الفرق تكوين لجان للشباب الوفديين لتنظيم جهودهم وتطوير هذه اللجان ليصبح أفرادها جنودا صالحين . »

ولما كان كل من الدكتور رفعت السعيد والدكتور عبد العظيم رمضان وهما من أساتذة التاريخ لم ينصفا التاريخ برواية الاسم الحقيقى لصاحب الفكرة . بل ان كلا منهما نسب الفكرة الى اسم مختلف عن الاسم الذى رواه زميله مما يقطع يقينا ومن غير شك أن المصدر الذى استقى منه كلاهما هذا الاسم لم يكن حريصا على تحرى الحقيقة ولم يتوخ الدقة والأمان فى روايته .

وأسأل هؤلاء السادة فى صدق وصراحة . هل راجعوا مجموعة الصحف التى صدرت فى الفترة التى بدأت منذ اذاعة خبر انشاء هذه الفرق بنادى المحامين الى ما بعد مؤتمر ٥ يناير ١٩٣٦ ثم ما تلا ذلك من أيام ؟

لو تمت هذه المراجعة لظهر الحق ينطق أن صاحب الفكرة هو - كاتب هذه السطور - الشاب الوفدى شوقى عبد الوهاب . الذى كان رئيسا للجنة الشبان الوفديين المركزية بشبرا والذى سعى جاهدا لتكوين الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وكان سكرتيرا عاما لها . والذى كان أيضا عضوا باللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة . والذى اختاره رئيس الوفد وسكرتيه العام ليشغل وظيفة سكرتير نادى المحامين منذ أن تقرر افتتاحه فى ابريل ١٩٣٤ .

وهذا النادى بعلم الجميع كان له دور تاريخى هام فى المدة من قيام ثورة ١٩٣٥ الى المفاوضات والاجتماعات التى انتهت بعودة دستور ١٩٢٣ وتكوين الجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ .

وفيما يلي بيان وجيز عن قصة القمصان الزرقاء التي تتلخص في : اننى فكرت فى تكوينها صيف عام ١٩٣٤ وافضيت بالفكرة الى صديقى وزميلى الاستاذ زهير صبرى الذى كانت وجهات نظرى تتفق فى كثير من الأمور السياسية مع وجهات نظره . فرحب بالفكرة وعرضها على مكرم عبيد « باشا » سكرتير عام الوفد الذى رفض الفكرة بحجة « أن تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة توفيق نسيم الصديقة والتي كانت تمهد لعودة الوفد للحكم . ولذلك فانه من المصلحة ارجاء التنفيذ لمستقبل قريب » .

وانتظرت فرصة مواتية للتنفيذ وكانت الفرصة ثورة ١٩٣٥ ، ونظرا لأن لجنة الطلبة التنفيذية كانت تجتمع فى كثير من الأيام بنادى المحامين فقد أمكننى اختيار ثلاثة من أعضائها للاشتراك معى فى اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ وهم محمد بلال ومحمد كامل الدماطى وفهمى سليمان سيدهم الذين وافقوا فوراً على الاشتراك فى العملية معى .

وأعدنا القمصان الزرقاء الأربعة والبانطونات الفانلا وارتيديناها بداخل حجرة مكتبى بالنادى . وسرنا فى طابور نظامى الى حجرة مكتب رئيس النادى مكرم عبيد وقد كان مجتمعاً مع الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد وأحدث ظهورنا بهذه الهيئة دهشة كبيرة . ولكن نظرا لأن الموقف السياسى كان وقتها فى حالة شديدة الاضطراب والوفد ورؤساء الأحزاب يتبادلون التهم العنيفة والصحف تنشر تصريحاتهم فقد تمت الموافقة على تكوين الفرق فى هذه الليلة وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بذلك وانتشر الخبر فى احياء القاهرة وصدرت الصحف فى اليوم التالى معلنة الخبر .

وابتدأنا نتلقى الاعداد الكبيرة التى تفد الى النادى مبدية الرغبة فى الانضمام الى هذه الفرق . واجتمعت الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وأخذت علماً بموافقة الوفد على انشاء الفرق ووضعت الضوابط والشروط اللازم توافرها فيمن يطلب الانضمام اليها : وهى ضرورة أن تزكى لجان الوفد والشبان الوفديون هذه الطلبات ليتسنى لنا التأكد من أن أفراد الفرق من أصحاب السمعة الحسنة والأخلاق الفاضلة .

وفى ديسمبر ١٩٣٥ قررت الرابطة الدعوة لعقد مؤتمر عام للجان الشبان الوفديين بالنادى السعدى يوم ٥ يناير ١٩٣٦ . والقيت فى هذا الاجتماع كلمات من شوقى عبد الوهاب سكرتير عام الرابطة وزهير صبرى رئيس الرابطة والزميل محمد بلال وأعلن فى هذا الاجتماع عن تكوين الفرق رسمياً طبقاً لما سبق أن قرره الرابطة من الشروط والضوابط .

وانى انوه هنا ان ما اشرت اليه من حيث الجهة التى دعت لعقد هذا الاجتماع وما تقرر فيه هو ما سبق ان ذكره الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه وهذا هو المتفق مع المنطق لأن الجهة التى لها الحق القانونى فى دعوة لجان الشبان الوفديين للاجتماع انما هى الرابطة وليس الزميل محمد بلال كما يقول فى مذكراته . وترتب على تكوين هذه الفرق النظامية أن فكر أصحاب الأغراض ومن له هوى سياسى معين فى الطرق التى تمكنه من السيطرة على هذه الفرق أو على الأقل تسخيرها لتنفيذ أغراضه والسير وفق هواه . وسرعان ما ظهرت النتيجة لهذا التفكير . اذ بدأ الخلاف بيننا وبين محمد بلال فى كل شىء ثم اشتد الخلاف وفوجئ الجميع ذات صباح بجريدة الجهاد تنشر ما سمي بقرار المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدى وكان يقضى بفصل شوقي عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو تلقى أى أمر منه . ومساء نفس اليوم اجتمعت الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وسط عاصفة مدوية من الاستنكار المصحوب بالدهشة . وحضر اجتماعها بعض أعضاء الهيئة الوفدية وأصدرت الرابطة قرارها بفصل محمد بلال ومن يؤيده وتعديل اسم الفرق الى « فرق الرابطة العامة للشبان الوفديين » وتعيين شوقي عبد الوهاب قائدا عاما لها . ونشر القرار أيضا بالصحف .

وبذلك انقسمت الفرق الى فرقتين كل منهما له اسم مختلف ونظام مختلف وقائد عام ومجلس أعلى . وترتبيا على ما تقدم ظهرت سريعا الآثار الخطيرة الناجمة عن انقسام فرقة وفدية تدين بمبدأ واحد وتقدم الولاء لزعيم واحد . وتعدت هذه الآثار الفرق نفسها الى أعضاء الوفد والهيئة الوفدية وقيل لمن عرضوا الأمر على رئيس الوفد وسكرتيه العام « ان البقاء للأصلح » . وظلت الحالة هادئة مظهرية وكالنار المتخفية تحت الرماد الى أن أعلن عن تاريخ وصول الوفد الرسمى الى القاهرة عائدا من لندن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

وانتهزت فرقة الشباب الوفدى فرصة تجمع عدد كبير من أفرادها فى القاهرة لمناسبة الاحتفال باستقبال الوفد الرسمى . ووجهت الى معسكر فرقة الرابطة بشبرا اللوارى التى تستقلها قوة كاملة العدد والعدة وبضربة واحدة قضت على المعسكر ومن فيه . واقتيد قائد عام الفرقة شوقي عبد الوهاب غارقا فى دماؤه فاقتدا النطق الى معسكر فرق الشباب فى حى زينهم . واتضح بعد ذلك انه تم القضاء على جميع معسكرات فرق الرابطة فى الاقاليم . وتولى البوليس والنيابة التحقيق . ولكن القوى السياسية التى كانت خلف قرار فصل شوقي عبد الوهاب من الفرق تدخلت فى التحقيق ولم تمكن العدل من أن يأخذ بهجراه وأدى ذلك الى تعثر التحقيق ثم توقفه . ولم يضأ له النور الأخضر

الا بعد تأليف وزارة محمد محمود وحل الفرق نهائيا في يناير ١٩٣٨ .
ولو راجع الذين كتبوا عن القمصان الزرقاء صحف القاهرة الصادرة عقب
وصول الوفد العائد من لندن لاستلغمت أنظارهم الأخبار المنشورة عن حادث
الاعتداء الأليم الذى حدث ليلة أفراح القاهرة . هذا الحادث الذى يؤسفنى أن
أساتذة التاريخ أغفلوا حتى مجرد الإشارة اليه ولماذا ؟ علم ذلك عند علام
الغيوب .

وبعد القضاء على فرق الرابطة فى سبتمبر ١٩٣٦ لم يبق فى الميدان سوى
فرق الشباب الوفدى .

وانى أرجو أن أشير هنا الى ما نالنى من الاضطهاد والتعسف عقوبة لتفكيرى
فى تكوين هذه الفرق بنظام خاص كنت رسمته بدقة لخدمة وطنى المقدس مصر .
ولكن بالنظر لما كان معروفا عنى من شجاعة فى ابداء رأى وصراحة فى توجيه
النقد لكل ما اعتقد انه لا يتفق مع الحق والعدل . فان البعض خشى عاقبة نجاحى
فى تكوين هذه الفرق ودبر لابعادى عن صفوفها بعد أن أصبحت حقيقة واقعة .
ولما لم يفلح التدبير واعاننى الله وأحاطنى بعدد كبير من الوطنيين المخلصين
الذين ساعدونى بجدية وعزم فى اعداد فرق الرابطة التى كانت تحظى بقدر
كبير من الاعجاب والاحترام لما اتصفت به من نظام وخلق وهندام منسق وتدريب
كامل على مختلف الانشطة . فانهم لم يكتفوا بالاعتداء الأليم الذى سبق أن
شرحته . بل اتصل الاضطهاد بالعمل الوظيفى أيضا . فكنت أنا الموظف الوفدى
الوحيد المفصول سياسيا الذى حرمت من تطبيق قرارات وزارة توفيق نسيم
الخاصة بتسوية حالة الموظفين الذين فصلوا سياسيا فى عهد وزارة اسماعيل
صدقى منذ عام ١٩٣٠ وما تلاه من أعوام . وظللت أبذل أقصى ما أستطيع من
جهود فى المطالبة بمساواتى بزملائى الذين فصلوا سياسيا فقط بينما أنا سيجنت
وفصلت سياسيا . ولم أظفر بهذه المساواة الا فى نوفمبر ١٩٥٠ حيث صدق
مجلس الوزراء على تسوية حالتى مع حرمانى من صرف ما استحققه من علاوات عن
الماضى وبذلك حرمت وحدى من التمتع بما اتبع مع جميع الزملاء .

وانى أبعث بهذا الخطاب راجيا أن ينشر فى عهد حرية الرأى والكلمة وسيادة
القانون وحقى فى النشر - الذى كفله القانون - ولتظهر الحقيقة ناصعة تحطم
حواجز الاباطيل التى حاول البعض احاطتها بها .

شوقى عبد الوهاب

احد المجاهدين القدامى « بالمعاش »
الاسكندرية - كليوباترا - حمامات
شارع السيد عثمان الساعى رقم ١٨

تعليقات أخرى سريعة :

من أحمد حسين الى صبرى أبو المجد

أخي الحبيب الأستاذ صبرى أبو المجد

وكيف لا تكون حبيبا ، وأنت تبتعث صفحات من تاريخ جهادنا في صدر شبابنا ، وتزيد فتطلعنى أنا شخصيا على بعض الخلفيات لأحداث شاركت فيها ، كهذا القسم الذى نشرته من مذكرات الحاج رمضان زيان ، وقد كان ثالث ثلاثة يشار اليهم بالبنان كأعلام للوطنية ، فى الاسكندرية عام ١٩٣٤ وكنت قد فكرت ان أعلق على بعض الأحداث ومدى ترابطها مع سير الأحداث بعد ذلك كنشرك دعوتنا لاهياء الروح العسكرية فى مصر ، وكيف تأثر شابان بهذه الدعوة تأثيرا مباشرا فالتحقا بالكلية العسكرية ، وكان منهما ما كان : أقول كنت أنوى ، ان أكتب معلقا وشارحا ومظهرا العلاقة بين ما جرى ويجرى ، ولكن وجدت ان هذا موضوع يطول شرحه ، ويحتاج الى عشرات المقالات ، وعلى هذا ، فالى ان تنتهى من بحثك ، واذا امتد بنا العمر بمشيئة الله ، وشاء المصور ان يقدم لأبناء الجيل الجديد ، حديث انسان ، شارك فى أحداث ما قبل الثورة ، بل ما قبل الحرب العالمية الثانية يوما بيوم ، بل ساعة بساعة ، فسيكون هذا موضع غبطتى بطبيعة الحال .

وبقى اذا لم تخنى الذاكرة ان أقرر حقيقة ، ربما لم تذكرها من باب التواضع ، فقد سبقت حركة المصرى للمصرى ، كل حركات الشباب التى انبثقت فى الثلاثينات ، ومازالت أذكر اننا انضمنا اليها أنا وأخى الأستاذ فتحى رضوان كعضوين فلك يا صديقى على « أنا شخصيا » فضل السبق ، وأرجو أن « لا يفزعك » ذلك من حيث السن فقد كنت أنا طالبا كبير السن .

ولم أر ما أعبر به عن شكرى وتقديرى لما تنشره الا أن أبعث اليك ببعض صفحات من مذكراتى وما كتبته تعليقا ، على حادث من أضخم الحوادث التى مرت فى تاريخنا المعاصر ، بل وتاريخ الدنيا كلها ، فقد أسدلت الستار على الامبراطورية البريطانية ، وكشفت عن أطماع اسرائيل التى لا يحد لها حد ، وعن طبيعتها العدوانية ، التى تجعلها مثل العقرب أو الذئب لا يجدى فى كليهما سوى ما يفعله الناس حيالهما ، وهذا الحادث هو محاولة اسرائيل لاحتلال سيناء ، وهذا القسم الذى أرسله ، مما كتبته فى مذكراتى منذ قرابة ربع قرن يغنى عن كل تعليق ، ويثبت أن لا جديد تحت الشمس . ودمت .

المخلص / أحمد حسين

● وما أرسله الى الأستاذ أحمد حسين استفتدت به - وباسمه - فى بحث
عن اسرائيل أكبر قاعدة استعمارية فى وطننا العربى .
ومن الأستاذ حافظ محمود تلقيت الرسالة التالية :

«فاروق» يحرم على القصر الاشتراك فى جنازة اسماعيل صدقى

أخى صبرى أبو المجد

لا أنت ولا نحن قد أسرفنا على المرحوم اسماعيل صدقى باشا فيما نشرته
عن « سنوات ما قبل الثورة » فهو الذى اختار لنفسه هذه السياسة . وعليه أن
يتحمل تبعه كلمة التاريخ فيها . . لكن التاريخ ليس لتفسيره وجه واحد ، ولهذا
أرى من العدل التاريخى - كما ذكرنا الجانب الصعب من سياسة الرجل - أن
نذكر له الجانب الآخر .

فاسماعيل صدقى هو احد الاقطاب الأربعة الذين حسبت سلطات الاحتلال
حسابهم فاعتقلتهم فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ . ولما أفرج عنهم تحت ضغط الثورة
بعد شهر ، وسافروا الى باريس للدفاع عن القضية المصرية ، كان صدقى هو الذى
تولى الجانب الاعلامى لوفد مصر فى الصحافة الفرنسية بالمقالات والاحاديث
وعقد المؤتمرات الصحفية للوفد بحكم تضلعه فى اللغة والآداب الفرنسية . .
وقد قام بنفس هذا الدور فى مفاوضات « عدلى كيزرون » فى العام التالى بلندن .

ولعل الذى غير الخط السياسى فى حياة اسماعيل صدقى هو أن سعد
زغلول قد فضل عليه فى الانتخابات البرلمانية الأولى أصغر محام فى بلده ،
وهو المرحوم « نجيب الغرابى باشا » الذى صار وزيرا وفديا فى وزارة سعد
زغلول .

ونحن اذ ذكرنا أخطاء صدقى السياسية فى مطلع الثلاثينات ينبغى أن
نذكر له مشروعاته العمرانية ، وأشهرها انشاء كورنيش الاسكندرية الذى غير
الجغرافية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المدينة ، واذا خيلنا جانبا ما أثر حوله ،
اذ ذاك من انتقادات تنبع من الشعور السياسى المضاد له - فائنا نجد أن هذا
المشروع الضخم لم تصل تكاليفه الى مليون جنيه ، بينما نجد الآن أن الايجارات
فى هذا الطريق تبلغ كل صيف - على طول الزمن - أكثر من هذا المبلغ فضلا عن
الحركة التجارية والسياحية التى اكتسبتها الاسكندرية من الكورنيش .

ومع هذا فان صدقى باشا قد استنفر الشعب ، بالعمل لا بالقول ، حينما
تولى الحكم فى وزارته الأخيرة ففى عهد هذه الوزارة تم الجلاء عن القاهرة
والاسكندرية وقبل أن يتم هذا الجلاء ترك رئيس الوزراء اسماعيل صدقى للشعب
فرصة الثورة التى أحرقت الثكنات العسكرية البريطانية فى ميدان الاسماعيليه

« ميدان التحرير » دون أن يتعرض لهم ولو بشرطى واحد . رغم احتجاج
بريطانيا . . بل كان رده على هذا الاحتجاج رائعا ، اذ قال للسفير البريطانى
« وهل أجليتم ، كما وعدتم ، وتعرضنا لكم ؟ » .

وفى اليوم التالى ذهب صدقى الى الجامعة فحمله الطلبة على الاعناق وهنقوا
له ، فالتقى فيهم كلمة قال فيها « أرجو ألا تكونوا شعب كل وزارة » .

وأخر ما نذكره من حسنات صدقى باشا ، الى جانب ما نراه من سيئاته
من وجهة نظرنا - ذلك الخطاب الرائع الذى بعث به من مستشفى فى باريس
- صيف سنة ١٩٥٠ - الى الملك ، وقال له فيه :

« اننى اخاطبك كما يخاطب الأب ابنه ، لاننى الآن استعد لملاقاة ربى ،
وانت فى هذه الحالة لا تملك لى ضرا ولا نفعا » .

. . ثم سرد صدقى فى هذا الخطاب أخطاء الملك فاروق وطالبه بتصحيحها . .
فاستشاط الملك غيظا من صيغة هذا الخطاب ، وبعد أيام انتقل صدقى فعلا الى
رحمة الله ، فأصدر الملك أوامره بالا يشترك أحد من المسئولين فى القصر أو
الحكومة فى تشييع جنازته ، فصار الذين شاركوا فى تشييع هذه الجنازة فى عداد
« الشجعان » ولم يكونوا قليلين وكان من بين أولئك الشجعان أحد أمناء الملك ،
فامر باقصائه عن وظيفته فى القصر الى وظيفة أخرى .

هذا تاريخ . . وفى التاريخ الصحيح ينبغى أن تقال كلمة الحق بمختلف
زواياها .

حافظ محمود

وتلقيت من المهندس د . عز الدين عبد القادر رسالة وجهها الى المهندس
مصطفى شوقى .

رد من د . عز الدين عبد القادر :

الانجليز وحدهم كانوا يملكون خلع الملوك ومنح العروش

الى الأخ المهندس مصطفى شوقى

● قلت فى رسالتك « احقاقا للحق أرجو أن تنشروا تعقيبى على ما جاء
بمذكرات - كاتب هذه السطور » .

وقلت « وأما أحمد حسين ففقد سجن ما لا يقل عن ١٤ مرة بأحكام ولدد
تتراوح ما بين سنتين وثلاث فى سبيل الوطن » .

ويهمنى بادیء ذی بدء أن أقرر بأننى مسئول عن صدق كل كلمة وحرف يكتبه یراعى وهذا ما قلته وسجلته من قبل المخابرات ونيابة أمن الدولة ومحكمة الدجوى فى آخر قضاياى الكبرى وحکم على فیها بالسجن المؤبد فى القضية رقم ١٣ لسنة ٦٤ علیا - ٩ کلی عابدين والتي ظلمت بموجبها أحد عشر عاما فى السجن من ١١ أغسطس عام ١٩٦٣ الى أن أفرج عنى الرئيس المؤمن محمد أنور السادات يوم ١٩٧٤/٤/٤ بحقو جمهورى شامل من أجل کتابى « كيف تحكم مصر .. اليوم ؟ » الذى ألفته خلال أزمة مارس الدستورية عام ١٩٥٤ .. وترجم الى عدة لغات ..

أما أن تنعكس کتابانى الى صور وهمية فى ذهن القارئ فأنا غير مسئول عن ذلك .

هذا .. وواضح اننى لم أمس موضوع سجن الأستاذ الكبير أحمد حسين لا من قريب ولا من بعيد .. وان كان مبلغ علمى أنه سجن مرات عديدة منها فى ١٤ قضية صحفية وعيب فى الذات الملكية ولكن قضاء مصر النزيه العادل لم يحکم علیه أبدا بالسجن وكان نصيبه فى جميع قضايا البراءة .. هذه حقيقة تناكده منها لو أنك أعدت قراءة مقالى من جديد .. الذى تناولت التعقيب علیه بقلمك .

ثم انك قلت « أما مسألة تهديد مصر الفتاة للملك بالاتصال بالخدو السابق فأعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب » .. من أين لك هذا يا أخ مصطفى ؟ مسألة تهديد مصر الفتاة للملك ؟ هذه الصورة الوهمية التى لم يجر بها قلمى ولا جاءت فى رسالة الماجستير التى نجح فيها الباحث العالم الأستاذ على شلبى وأشرف علیها الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .. والتي سجلتها فى مقالى مستشهدا بهذه الرسالة العلمية .. المؤيدة بالمستندات والتي ناقشتها لجنة من العلماء الكبار ..

من قال كلامك هذا .. أنا أم الباحث العالم ؟ لا أحد منا قال هذه الاوهام .. يا أستاذ مصطفى ؟ فان الاتصال شيء .. والتهديد شيء آخر !!

أما اذا كنت ترى مقابلات المغفور له عبد الحالى مذكور باشا للخدو ومقابلاتى للباشا وللخدو أنها مجافية للصواب .. فان هذه المقابلات قد تمت وسجلت فى مستندات رسمية منذ أن جرت فى عام ١٩٣٥ وفى قضيتى مع النحاس باشا عام ١٩٣٧ .. والواقع لا ينفیه الوهم أبدا .

أما قولك « فأعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب لأنه ليس من المقبول أن تخلع مصر الفتاة الملك لتعطي عرش مصر لقريب له بدلا منه » فانه سذاجة أو قل اغراق فى الوهم .. لأنه لا مصر الفتاة .. ولا حتى مصر كلها بشعبها وجيشها فى ذلك الوقت كانت قادرة على ذلك إنما كان الذى يستطيع فى مصر آنذاك أن يخلع الملوك ويمنح العروش إنما كان الانجليز .. والانجليز وحدهم .

هذا ولا أنا ولا صاحب الرسالة العامة التي ذكرتها في مقال جاء فيها هذا الوهم ..

وقلت أخيرا « كانت مصر الفتاة تضع اسم الملك ضمن شعاراتهم لعدم اتهامها بأية تهمة تؤدي الى غلق الجمعية وفعلا هذا حدث وتحولت الى حزب » ويوسفنى يا أيها الأخ العزيز أن أؤكد لك - واستمع لي بأن أستعير كلامك وهو - احقاقا للحق - لم يحدث أبدا ما ذهبت انت اليه ولم تنهم جمعية مصر الفتاة بأية تهمة أغلقتها فحولتها الى حزب .. وبعيدا عن كل ظن ووهم فان الجمعية ببساطة كانت قد كبرت ونمت وتطورت فأعلنها حزبا سياسيا مناضلا لا بسبب تهمة ولا خوفا من ملك ولا شيطان .. وشكرا يا أخى ..

د/ عز الدين عبد القادر

ومن د/ محمد بلال تلقيت الرسالة التالية :

د/ محمد بلال .. يعقب :

الأستاذ صبرى أبو المجد

اطلعت على تعقيب على بعض ما جاء في مذكراتي عن فرق الشباب « القمصان الزرقاء » .. ولما كان الأمر يتصل بتاريخ التحرك الوطنى للشباب فى تلك الفترة من تاريخ مصر فقد رأيت صيانة للتاريخ وفى كلمات ابراز الحقائق التالية والمتصلة بنشأة هذه التشكيلات ومبادئها والظروف السياسية التى نشأت فيها وعلاقتها الداخلية والخارجية الى أن انتهى الأمر بحلها بعد قيام أزمة دستورية حادة بين الملك والوفد وكانت هى أهم أسبابها .

أولا : نشأت الدعوة لقيام هذه الفرق بين صفوف طلاب الجامعة فى الحقبة الأخيرة من ثورتهم للدستور والاستقلال عام ١٩٣٥ .. ومن موقعي بين الطلاب فى الاسهام فى تلك الثورة دعوت لقيام هذه التشكيلات وبهذا اعتبرت هذه الفرق استمرارا لثورتنا عام ١٩٣٥ .

ثانيا : كانت ساحات الكليات فى بادىء الأمر هى ميدان التدريب لأعضاء الفرق وكان الأعضاء يرتدون الزى العادى ويرددون الأناشيد الوطنية وينتظمون فى الطوابير .

ثالثا : لم تكن للفرق أول الأمر صلة أو اتصال رسمى بالوفد حتى تم اللقاء مع رئيس الوفد وسكرتيه ومن ثم أطلق عليها الاسم الذى عرفت به « فرق الشباب تحت لواء الوفد » .

رابعا : ارتدى الأعضاء القميص الأزرق ووضعوا شارة الفرق وبدأ تجمع الأعضاء فى معسكرات بالأحياء .

خامسا - بدأ انضمام العمال فى نفس الوقت الى صفوفها كما قامت فرق عمالية بكثير من المؤسسات .

سادسا : وانخرط فى صفوفها كثير من اعضاء لجان الشبان الوفديين التى كانت قائمة قبل ذلك الوقت .

سابعا : كان للفرق مجلس قيادة يرأسه قائد الفرق ثم أصدر رئيس الوفد قرارا بإنشاء مجلس أعلى يرأسه ضابط كبير متقاعد ومعه عضوان من الوفد وقائد الفرق وعضوان من مجلس النواب « الهيئة الوفدية » .

ذلك ما أردت توضيحه وأحيل الى تفصيله فيما جاء بالمذكرات وأرى أن ما رواه صعب التعقيب عن ايداء وقع عليه وحرمان من العلاوات والدرجات فى وظيفة من وزارة الوفد يعتبر من الأمور الشخصية .. ونحن وأنتم نحرص جميعا على تسجيل الجانب الوطنى العام للتحرك الوطنى للشباب مجردا ومشرفا للجيل الجديد للعبرة والذكرى .. ولنواصل حمل الرسالة الكبرى لخير الوطن والمواطنين ..

د . محمد بلال

اقنعوه بالاستمرار فى رواية أحداث تاريخنا النضالى

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

أكرر لكم الشكر الجزيل لتفضلكم بنشر مقالى واهدائكم لى كتابكم الذى أتيت عليه اليوم التهاما وقراءة .. انه عميق الدراسة ، عظيم المادة وهام جدا .

● سيدى .

من يصدق مغامراتى وحقائق كفاحى ؟ أنها أغرب من الخيال .. مثلا : من يصدق اننى أدخلت مسدسا محشوا بالرصاص الى زنزانتى فى ليمان أبو زعبل ؟ وان محمد صبيح وأحمد حسين هربا لى مع سيجان مسيحي ؟ وان ضابط السجن من الملتحين بذقن مريبة من الاخوان وشى بى وكان أحمد حسين وصبيح يشقان به ويمساعده لى على الهرب فخاننى وترقى الى رتبة اليوزباشى فى زمن الحرب . عام ١٩٤١ ، .

من يصدق اننى كنت أراسل الصحف سرا من داخل السجن ونشر الكلمات باسمى .

من يصدق اننى علمت بتسليح المانيا لمصر افنائة وبالغواصات الألمانية
واخفاء الاسلحة فى جبال حلوان لضرب الانجليز عند انسحابهم .

لا . لن يصدق أحد ذلك . وهذه أبسط قصة ملنا قبل قصة عزيز
المصرى وميخانا .

حقائق أغرب من الخيال . . تنعب الناس ولا تفيدهم وأنا فى غنى عن
إيذاء نفسى بذكرها لتسليية الناس .

لهذا أبادر بطلب الصفح عنى لزهدى فى نشر المزيد من ذكرياتى التى
يصعب أن يصدقها الناس ، واعفائى من الكتابة . . والله لولا أن الأسناد
المناضل الوطنى زميل السلاح والكفاح عبد الرحمن بك أباطة طلب منى تبويض
مسودة العجالة التى كتبته لشخصكم النبيل فيها شئ عن كفاحى المسلح عام
١٩٤٦ وحادث النحاس باشا . . ما حاولت الاقتراب من أى دار صحفية . .
كما اننى ما كتبت الا اكراما لخاطركم وتقديرا وحبا لشخصكم النبيل . . فلا
شئ يضايقنى مثل الحديث عن نفسى . . ومغامراتى العاطفية . . عن حبنى الكبير
لمصر . . والحرية . . لكننى والله . . لا أجد حافزا من نفسى للكلام أو الكتابة
الآن عن ماضى بخيره وشره لأنه عندى أمر مضى واحتسبت فيه عملى عند الله
. . فأرجوك العفو عنى وقبول عذرى . وأمل أن يكون رجائى عندك بقدر محبتى
لديك أيها المناضل الوطنى الحر الكبير القلب والمؤرخ المصرى الجليل .

د . عز الدين عبد القادر

تلقيت هذه الرسالة من المجاهد الوطنى الدكتور عز الدين عبد القادر . .
على اننى مع ايثارى الكبير له ، غير مقتنع بالحجج التى يسوقها لكى يحرمنى من
روايته للأحداث الهامة التى شارك فيها وعاشها فى تاريخنا السياسى الذى
الذى يحتاج الى أن يتضافر فى روايته كل من عاش أحداثه منذ مطلع هذا
القرن وحتى اليوم . . انه تاريخ خصص . . تاريخ د . عز الدين عبد القادر
وحرام ألا يروى ليشرى التاريخ الوطنى لمصر ورجائى أن يؤازرنى القراء فى
تمسكى بالفصول التى يكتبها ليروى فيها مذكراته وفى اقناعه بالاستمرار . .
اكتبوا له لكى يعدل عن صمته .

وتلقيت من الأستاذ شوكت التونى المحامى الكبير رسالة يقول فيها :

من شوكت التونى الى صبرى أبو المجد

صبرى أبو المجد

● لقد حركتني كلماتك عن ثورة ١٩٣٥ ، ولم يعد كثير مما يكتب يحرك المشاعر أو يلفت الفكر ونازعتني نفسى أن اكتب اليك كلمة تحية وشكر فقد أنصفت النقراشى العظيم النزيه بعد طول ظلم من رجال انتسبوا الى الكتابة ولم ينتسبوا الى الخلق الأمين .

لقد سيقك فى هذا الانصاف الكاتب الوطنى والسياسى الأمين عبد الرحمن الراقى حين كتب فى كتابه عن الحركة الوطنية المصرية ان حادث كوبرى عباس مختلف وانه لم يمت انسان واحد وقد قام رحمة الله عليه بالتحقيق فى صحة هذا الاختلاق الى حد أنه ذكر انه اطلع على دفاتر الحوادث فى مركز وبندر الجيزة ومصر القديمة ثم اطلع على دفاتر الوفيات ، ولكن الأقلام التى شاعت لها تعاسة حظها ان يصطنعها الغرض والمرضى لكى تشوه تاريخ مصر فتنسب هذه الجريمة الى رجل قلما تنجب مصر مثاله ، أو يبلغ مجاهده مقدار كماله خلقا وذمة وفداية .

ولكن فضلك انك كتبت عن اختلاق هذا الحادث وأنت تؤرخ لزمانه ، ولا يزال من الأحياء كثيرون عاشوا أيامه ولياليه ، وكانوا فى مقدمة الثائرين ، وفى صحيفة يقرؤها الخاصة والعامة والكافة فى حين ان كتاب الراقى لا يقرؤه الا الخاصة ، جزاك الله عن النقراشى خير الجزاء ، وجزاك عن الحق أجزل الثواب .

أما عما يشيره نشر الصفحة الخالدة لثورة ١٩٣٥ ، وأسماء شباب المجاهدين فيها ، وفضلهم على تاريخ مصر ومستقبلها وقد أرغموا القصر الملكى ودار المندوب السامى وهما عملاقان ليس من الهين قهرهما فأننى أذكر لك وقد كنت فى ذلك الوقت محاميا ومقررا أمام محاكم الاستئناف وكان الوفد قد اختارنى سكرتيرا للجنة الدفاع عن الحريات وكان من الأعضاء العاملين فيها والساهرين على حماية الحريات ابراهيم عبد الهادى وزهير صبرى ومكرم عبيد وصبرى أبو علم ويوسف الجندى وحسن النحاس ورافع محمد رافع وعبد الحليم رافع وأنطون جرجس أنطون وسليمان اليماني وغيرهم كثيرون وأذكر بهذه المناسبة انه ما كان يقبض على شاب حتى يتزاحم للمرافعة عنه المحامون بلا مقابل بل يحسبون انهم ينالون « شرف المرافعة عن الصناديد المجاهدين » كما كان يتزاحم على السجون رجال الأحزاب وغير الأحزاب بالطعام والفرش ، وترفع الصحف أسماءهم فى أعلى ذروة من الصفحات الأولى للقد كان المجاهد يكرم أما المجاهد فى عهد قريبة فكان يقتل معذبا أو يعدم أو يسجن وتصادر أمواله ويهتك عرض نسائه ، عهود لا اعادها الله على مصر .

ولكن الذى أود أن أدلى به فى صدد كتابة تاريخ هذه الفترة الخالدة من تاريخ مصر أمران فى منتهى الأهمية لمهمة المؤرخ .

الأمر الأول : أن شقيقى المرحوم المستشار محمود التونى كان رئيس لجنة طلبة المدارس الثانوية وكان سكرتيراً للجنة الرئيس السابق جمال عبد الناصر وقد كتب المرحوم محمود التونى مذكرات يومية فى حينها أثبت فيها الحوادث ساعة بساعة ، كما انطوت هذه المذكرات على محاضر جلسات لجنة الطلبة وعليها امضاء الرئيس والسكرتير .

وقد قامت هذه اللجنة بدور فعال وقوى فى اذكاء نار الثورة فى القاهرة .

الأمر الثانى : انه قد حدث فجأة أن أخذت دار المندوب السامى وأخذ القصر الملكى فى مباراة للموافقة على اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بعد طول رفض حازم وحاسم من الدارين الانجليزى والملكى .

ولم يعرف الناس الى الآن السر فى هذه المباراة والنكوص عن حرمان البلاد من دستورها الذى لا يزال هو مطمع آمالها وهوى قلوبها .

ان سبب هذا هو ما صنعه أربعة من شباب مصر وهم أبو المجد التونى وعبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود التونى وأبو الغيط سائق سيارتنا .

لقد أرادوا أن يحدثوا خرقاً فى الزمن ، ويصنعوا حدثاً يهز بريطانيا فقصدها بعد منتصف الليل دار المندوب السامى فى شارع القصر العالى فى حي قصر الدوبارة وتربصوا حتى أدبر جندى الحراسة بزيه الذى كان يشبه حرس قصر باكنجهام سائراً من أول الدار عند الركن القائم بين شارع البرازيل على ما أذكر - وشارع القصر العالى حيث توجد نافذة صغيرة فوضعوا قنبلة حاول اشعال فتيلها عبد الرؤوف فأطلق الهواء الكبريت فتعاونوا جميعاً على اشعالها ثم استقلوا سيارتى وكان يقودها أشجع قائد سيارة أبو الغيط وكانت ماركة بونتشيالك وانطلقوا بها الى حي السيدة زينب حيث يسكن عبد المنعم عبد الرؤوف فواصلوه ثم رجعوا الى دارنا بالجيزة

وعندما انفجرت هذه القنبلة وهى تمثل أول قنبلة وآخر قنبلة فى تاريخ بريطانيا واحتلالها فى مصر حدث فى دار المندوب السامى حتى كان صدها مدوياً فى لندن وفى ١٠ داوننج ستريت وفى قصر الملك فراد وفى قلوب المترددين .

وبعد أيام أعلن القصر ، عن عودة الدستور

ولم يضبط واحد من هؤلاء الشبان .

لقد حكم عبد الناصر على عبد المنعم عبد الرؤوف بالاعدام وشرده من سنة

١٩٥٤ الى سنة ١٩٧١ وفرضت الحراسة على « أبو » المجد التونى ومحمود التونى
وأبعد الأخير من منصبه كمستشار وتوفى الاثنان - كيف ؟ الله يعلم - وما هو
أبو الفيض يعيش فى داره وحيدا ولم تذكرهم دولتهم ولو بوسام !
كم ظلمنا ابطالنا .. ولكن الى متى ؟

محمد شوكت التونى المحامى

وتلقيت من المهندس حنفى الشريف - وكان وقتئذ يعمل بالاردن -
الرسالة التالية :

حنفى الشريف يكتب من الأردن ..

عزيزى الكاتب المؤرخ الأستاذ صبرى أبو المجد :

كم كنت تواقا الى التواجد بمصر العزيزة فى هذا الطرف بالذات الا اننى
أحب أن أشير الى بعض النقاط التى أعتقد انها هامة لتاريخ هذه الفترة المهمة
من تاريخ مصر :

● مرسل لك الصورة المنشورة فى عدد سابق من المصور لمظاهرات
الشعب فى سنة ١٩٣٥ . ووفاء للرجل الذى مات سياسيا ولم يشعر به أحد
ولم يذكره أحد وقد رسمت دائرة تبين صورته بين الجموع الشائرة وهو (حسن
يس) الذى كان أول رئيس للجنة الطلبة فى تاريخها الطويل والذى دخل
عضوا فى أول مجلس للنواب سنة ١٩٢٤ بعد اعلان دستور سنة ١٩٢٣ وكان
وقتئذ طالبا فى كلية الحقوق وضحى بالليسانس وفضل تمثيل الشعب واستمر
يعمل فى الحقل الوطنى الى أن مات فقيرا معدما وقد رأيت فى أواخر أيامه يسير
بالقباب الخشبية يرتدى « روبا ممزقا وشعره أشعث فى شوارع مصر الجديدة
... هذا هو الرجل الذى كان يخشاه الملك فؤاد ويحرص عليه فيلاطفه فى كل
مرة يذهب فيها (الملك) لافتتاح دورة المجلس .

● الحادثة الأولى كوبرى عباس (سنة ١٩٣٥) : تم اغلاق الكوبرى من
بعض الطلبة بطريقة عنكسية خاطئة وهو الذى أدى الى عدم انطباق قوسى
الكوبرى ومر عشرات الآلاف من الطلبة من فتحة عرضها متران فقط مما أدى
الى مذبحة رهيبه وقفز الكثيرون الى الشاطئ وامتلات منازل « الروضة » بالطلبة
وتمت محاصرتهم والقبض على عشرات منهم وأرسلوا الى القسم السياسى
بالمحافظة والى أقسام البوليس الأخرى ولو كان الكوبرى أغلق بالطريقة الفنية
الصحيحة لكان الضباط الانجليز فروا أمام الطلبة الشائرين .

● الطالب الذى كان يدفع مع بعض رفاقه بعربة صغيرة ملأى بالزجاجات والزلط ويرفع العلم بشكل ثورى يبعث فى نفوس الناس الاندفاع والتقدم هو المرحوم (نجم) الذى مات وهو ضابط كبير ومريض .

● كان الأساتذة والمدرسون يخطبون فى الطلبة داخل المدرجات بصورة حماسية يحرضونهم على الاستمرار فى الثورة ومنهم المرحوم الدكتور ابراهيم رفعت بكلية الهندسة وأنا أتعمد ذكر أسماء الأموات الى حد ما .

عندما تكرر فتح كوبرى عباس قرر الطلبة تحويل نشاطهم الثورى الى مظاهرات ليلية فى القاهرة كما قرروا الانتقال الى الأقاليم خصوصا بعد اغلاق الجامعة وبدأت الاجتماعات فى نقابة المحامين فى العمارة القديمة التى كانت أمام شركة بيع المصنوعات المصرية على ناصية شارعى الجمهورية ، ٢٦ يوليو وكانت كلها فى المساء حيث تتوالى الخطب وتحدد حيا معيننا لنذهب اليه ونقوم بمظاهرات صاخبة ولكننا كنا نعلن اسم « حى من الأحياء » السيدة زينب مثلا للتمويه وبعد ذلك وبطريقة (كلمة السر) تصدر تعليمات بأن المقصود (حى العباسية) مثلا ويزدحم البوليس بشكل رهيب فى ميدان السيدة بينما تهب المظاهرات فى العباسية ويشترك فيها الشعب الذى كان يجلس فى المقاهى يتساءل (أين سيكون الطلبة الليلة) .

وانتقل الطلبة الى الأقاليم كل مجموعة فى محافظة وكانت مهمتهم توزيع المنشورات الحماسية والخطابة فى المساجد والكنائس وتقرير يوم لاغلاق المتاجر كلها ونجحت الفكرة ايما نجاح وبذلك اسمح لى أن أقول أن اطلاق ثورة ١٩٣٥ على القاهرة فقط والاكتفاء بذكر أحداث كوبرى عباس ليس كافيا لذكر الحقيقة ان الشعب كله اشترك فعلا فى تلك الثورة حتى فى القرى المصرية شارك أبناؤها فى الثورة وكان رجال ثورة سنة ١٩١٩ فى الأقاليم يخرجون مع الطلبة ويحرضون الناس على المشاركة وتعطيل أعمالهم فى يوم معين .

● جاء فى المصور ذكر الأقاليم ولاحظت أنها أقاليم الوجه البحرى فقط مع أن بلاد الصعيد شاركت وبحماس فى هذه الثورة بالمال والعمل كما حدث سنة ١٩١٩ (أسبوط وديروط ٠٠٠) عندما ضرب الانجليز الشوار بقنابل الطائرات وأعرف صديقا رحمه الله (الشيخ الشامى) المحامى الشرعى قتلوا ولدين من أولاده بالقنابل وهكذا لا أقول هذا تعصبا للصعيد ولكن للتدليل على أن مصر كلها شاركت فى تلك الثورة .

● بالمناسبة كان الصحفيون قادة للثورة بالكلمة الملهبة والتحريض السافر وكانت نقاباتهم فى بيت قديم جدا مكان (عمارة وهبه) أمام البنك الأهلى وكانت مكانا لاجتماعات كثيرة .

● لا تنسوا (مشروع القرش) فكرة الأستاذ أحمد حسين الإيجابية الناجحة وكان يشرف عليها بعض أساندة كلية الحقوق وأقيم مصنع الطرابيش الموجود حتى الآن في العباسية وقد تحول الى إنتاج آخر غير (الطربوش) وقد كانت تجمع له القروش سنويا من كل مدينة وقرية .

● أرجو الرجوع الى د. عبد الرزاق نوفل الكاتب الاسلامي المعروف وهو خريج كلية الزراعة ومن جيل سنة ١٩٣٥ .

● الدكتور مصطفى خليل : فيما بعد : حدثت اضرابات عنيفة في كلية الهندسة بالقاهرة وحاصر العساكر الكلية واستعملت خراطيم المياه وكان « مصطفى خليل » في السنة النهائية ورأى أن يخرج من الكلية الى منزله للمذاكرة وبالرغم من تهديده الشديد بأن قسوة رجال البوليس لن تتركه يمر بسهولة الا أنه تقدم ولم يكده يصل الى الباب الخارجي حتى « التهمة » رجال البوليس وانهاكوا عليه ضربا بالهراوات ثم ألغوه داخل السور وقمنا بأسعافه فقد كانت الاصابة في « حاجبه » فوق العين والدماء غزيرة وما زالت العلامة واضحة جدا حتى الآن . . هل يذكر ؟ . . أعتقد أن هذا من الأمور التي لا يمكن نسيانها .

● المرحوم عبد السلام حسن كان في هذا الوقت طالبا بالمدرسة السعيدية وكان والشهادة لله يقود المدرسة بأجمعها ويمر في طريقه على كلية الزراعة وكلية الطب البيطري ثم أصبح بعد دخوله الجامعة رئيسا للجنة الطلبة التي كانت تضم حسن سالم وحسين عزت وعلى الزير وغيرهم ، وغيرهم .

● انعقد مؤتمر دولي في قاعة الاحتفالات بجامعة فؤاد « القاهرة » واستعد له الطلبة فطبعوا كتيبات صغيرة باللغات المختلفة وأخذوا يوزعونها على المندوبين أثناء دخولهم ثم قاموا بالضربة القاضية حيث أغلقوا الأبواب الخارجية للجامعة ومنعوا المندوب السامي البريطاني من الدخول فعاد أدراجه وعند وصول سيارة رئيس الوزراء توفيق نسيم « الرولزرويس » ركب الطلبة على ظهرها وجوانبها وأخذوا يرددون الهتافات الشديدة فعاد رئيس الوزراء أيضا دون أن يتمكن من الدخول وكان مندوبا عن الملك فؤاد وعلم أعضاء المؤتمر الدولي بما حدث وفشل المؤتمر ولكن بعد أن أصبحت قضية مصر حديث جميع أعضاء المؤتمر .

أخي صبري : قواك الله : ان هذه الفترة لا تزال مجهولة بالنسبة الى جيل بأكمله وتحتاج الى المزيد حفظ الله مصر وصانها بشبابها المخلص دوما . .

مهندس

حنفي الشريف

عجاني - الأردن

ومن دولة الامارات العربية يكتب د • العجان • •

• • • صبرى أبو المجد

أتابع الحوار الممتع الذى تقدمونه فى حديث « سنوات ما قبل الثورة » ،
والرسائل التى يتبادلها مع سيادتكم أبطال تلك السنوات ، وأحيى فى سيادتكم
جهد الباحث عن الحقيقة ، وصدق المحايد لنعلم - نحن شباب هذا الجيل - من
تاريخ وطننا ما لم نخط به علما من قبل ، وخصوصا تلك الفترة الملتهبة
بالحماس الوطنى وحب مصر ، التى غيرت من وجه الزمان على أرض هذا الوطن
العظيم •

ان جيلكم يا سيدى الفاضل - الذى عاصر هذه الفترة واشترك فى أحداثها -
جيل عظيم وخصب بكل المقاييس • • جيل برز فيه الاكفاء فى مجالات السياسة ،
والعلوم ، والأدب ، والوطنية والرياضة ، وفى كل مجال اشعاع ونور • • اتسم
جيلكم بالجدية والاخلاص والتفانى ، فأنجز الكثير وأرسى الأرضية الصلبة التى
يعبأ عليها جيلنا اليوم • • وللأسف فإن جيلنا تتنازعه اليوم أهواء وتيارات
مستوردة ، ومعظمها متعمد يهدف الى تدمير القيم والأسس الراسخة لهذا المجتمع
العربى الأصيل ، لذا جاءت كتاباتكم الحضية مصباحا مضيئا يوضح الحقائق ،
ويكشف النقاب عن فترات زاهية من حلقات النضال الوطنى ، لتكون قدوة ،
وضياء •

دكتور

أحمد فكرى السيد العجان

شركة ادنوك ص • ب ٨٩٨ أبو ظبى

دولة الامارات العربية المتحدة

ولعل قد نجحت فيما أردته من اتاحة الفرص لشباب ١٩٣٥ للتعبير عن
آرائهم بكل صراحة ووضوح على نحو لم يحدث من قبل ولست بحاجة الى القول ،
انى قد أتفق وقد اختلف مع تلك الآراء التى يتحمل أصحابها تبعاتها •

وأعتقد بعد هذه الجولة مع التعقيبات الكثيرة أنه لابد من أن نعود الى
المسار السياسى الطبيعى للأحداث ونتوقف قليلا عند خلاف العقاد مع مصطفى
النحاس ومكرم عبيد •

، الباب الخامس

الفصل الأول

العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم

● استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا - أو بمعنى أدق اقيلت - لأن الخلاف قد استحكم بينها وبين دار المندوب السامي البريطاني .

لقد طلبت دار المندوب السامي البريطاني اخراج وزيرين من وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، فرفض عبد الفتاح يحيى باشا ورفض القصر .

طلبت دار المندوب السامي البريطاني من عبد الفتاح يحيى باشا ان يطلعها على اسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش ، فرفض عبد الفتاح يحيى باشا ، ورفض القصر .

اتهمت دار المندوب السامي ، وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بانها شجعت على استعمال اللغة العربية في المحاكم المختلفة وانها قررت حق القضاة المصريين في رئاسة بعض الدوائر في تلك المحاكم ، وانها قررت رفض طلب بريطاني لتعيين موظف كبير - مستر سمسون - كخبير لوزارة المعارف العمومية . . و . .

قدمت الوزارة استقالتها الرسمية في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وقبلها الملك فؤاد في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ . وعرض القصر الملكي على دار المندوب السامي البريطاني أن يرأس الوزارة الجديدة على ماهر ، أو حافظ عفيفي و . و . ولكن دار المندوب السامي رفضت الاسماء التي عرضتها السراي ، وأصررت على اسناد رئاسة الوزارة الى توفيق نسيم باشا ، نتيجة ترشيح الوفد المصري لتوفيق نسيم باشا . وقد قبلت دار المندوب السامي البريطاني اسناد الوزارة الى توفيق نسيم باشا - فضلا عن ترشيح الوفد له - لما هو معروف عن ولائه الكامل للسياسة البريطانية . وكانت النية - فيما يبدو - متجهة منذ ذلك التاريخ ،

الى اسقاط دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان القائم ، واجراء انتخابات جديدة ، كما ان نسيم باشا - رغبة منه في أن يحظى بتأييد من الوفد المصرى أكثر وأكثر - عرض أن يهمل قسم الولاء لدستور ١٩٣٠ وكانت وزارة توفيق نسيم قد شكلت منه ، ومن أحمد عبد الوهاب ، وأمين انيس باشا وكامل إبراهيم بك ، وعبد العزيز محمد بك ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك ، ومحمد توفيق عبد الله باشا - وهم فى الغالب موظفون مستقلون . وان كانت دار المندوب السامى قد رأت أن الوزارة ضعيفة ، لا تستطيع مواجهة الموقف الدولى المتوتر ، ولكنها عادت وقبلت تشكيل الوزارة ، بوضعها الراهن بعدما تأكد لها أن معظم أعضاء الوزارة يميلون الى الوفد المصرى وتبعهم مواقف يذكرها الوفد لهم جيدا .

ومنذ اليوم الأول لتشكيل وزارة توفيق نسيم باشا ، وهى موضع رضا الوفد بالرغم من أن بعض القواعد الوفدية كانت تشمل من هذا التأييد ، لان وزارة نسيم باشا تراخت فى تنفيذ ما وعدت به ، ولانها - وهذا هو المهم - قبلت بعض المطالب البريطانية التى رفضتها - من قبل - وزارة يحيى باشا .

وسرعان ما بدأت الصحافة الوطنية تضيق ذرعا بتوفيق نسيم باشا وضعف وزارته .

ولكن الوفد المصرى ظل يقول على لسان رئيسه مصطفى النحاس عن وزارة نسيم باشا « اننا مبسوطون ودائما مبسوطون من هذه الوزارة » . وحتى عندما طالبت بريطانيا بتعيين خبير اجنبى لم يغير الوفد خطته من الوزارة بالرغم من أن نسيم باشا كتب فى وثيقة رسمية أن تعيين الخبير الفنى الاجنبى لا يمس السيادة المصرية .

واذكر ان الاستاذ عباس محمود العقاد كتب فى افتتاحية جريدة روز اليوسف اليومية بتاريخ اول اكتوبر ١٩٣٥ تحت عنوان : نسيم باشا والنحاس باشا كيف تفاهما فى مسألة الخبير الفنى ؟ « نسيم باشا رجل طيب ولا يفهم معنى حق الاتصال . قال العقاد : اذا كان تعيين الخبير الفنى كارثة لا شيك فى وخامتها فموقف النحاس باشا كارثة اكبر منها وأولى بالأسف والملام ، فهو خطأ - أولا - من وجهة اللياقة لأن إعلان الانبساط - من نسيم باشا ووزارته - قبل اجتماع الوفد للنظر فى الموضوع يزرى أشبه الزراية بأعضائه ويمثلهم للأمة وللانجليز فى صورة المسخرين المنقادين بغير ارادة ولا تفكير والا فما كان يجرى لو أن

الأعضاء قرروا في اجتماعهم انهم غير مبسوطين كما قال رئيسهم على باب الوزارة .

« وهو خطأ - ثانيا - من الوجهة الوطنية لأن النحاس باشا لو انتظر قليلا وتمهل أيا ما لرجع الانجليز عن حق الاتصال - انصال الخبير الأجنبي - كما رجعوا عن مثل هذا الطلب في عهد وزارة ضعيفة لا يؤيدها الرأي العام لان الصحافة ثارت يومئذ على تعيين مستر سمسون مستشارا لوزارة المعارف . مزودا بحق الاتصال كما طلب الانجليز في عهد الوزارة العبدية » وزارة عبد الفتاح يحيى باشا » .

« وموقف النحاس باشا خطأ - ثالثا - من الوجهة السياسية والوطنية معا ، لانه اقنع الانجليز باننا مستعدون لقبول كل شيء من أجل بقاء الوزارة النسيمية » .

ويقول العقاد :

« وأسرع النحاس باشا الى مخاطبتي بالتليفون يسألني : فبم تكتب اليوم يا فلان ؟ قلت في مسألة الخبير طبعا . قال : أو بعد زيارتي لنسيم باشا ، وتصريحي بما صرحت ؟ قلت : وما المانع ؟ قال : ماذا يفهم الانجليز اذن ؟ يقولون انني عاجز عن قيادة الرأي العام ، قلت : لا يفهمون ذلك ولكنهم يفهمون ان الرأي العام جاد في قضيته الكبرى ، وانه اذا سكنت في حين من الأحيان لا يسكت الا وهو متذمر على مضض ، وان هذا التذمر يوشك ان ينفجر اذا طال اغفاله وطالت مطالبته بالسكوت وقد كان سعد باشا - كما تعلم يا دولة الباشا - يقول للانجليز : اذا أنا قبلت هذا لم تقبله الأمة وهو في ذلك صادق لا يقدح في قدرته احد من المصريين ولا الانجليز . قال : ولكن الرجل - يعني نسима - حسن النية فيما صنع فلا داعي للاثقال عليه أوكد لك يا استاذ انه طيب لم يكن يعرف ان حق الاتصال بالانجليز يؤدي الى هذا الخطر ، وقد شرحت له تفسيره وقلت له : اسألني يا باشا فقد عرکنا المفاوضات من عهد ملتر وعرفنا ما يضمرة الغد من وراء هذه الألفاظ » .

ويقول العقاد - بعد أن فكر طويلا - لو كنت حسن الظن بالسياسة النسيمية قبل أن أسمع هذا الكلام ، لغيرت رأيي وأسأت بها الظنون .

ويقول العقاد أيضا انه قال للنحاس باشا : احتج يا باشا لتحفظ حقوقنا في الاحتجاج على أمثال هذه الأعمال من وزارة تأتي بعد هذه الوزارة والا اتهمنا الناس بقلة الانصاف ولم يؤمنوا بالاخلاص في نقد الأعمال .

وقال النحاس باشا - تعقيبا على ذلك مخاطبا العقاد : يا سلام يا فلان . .
انت دائما كده ، انت دائما كده ، انها غلطة فاتت ولا يمكن ان يعيدها ، رجائي
على كل حال ، ألا يظهر شيء بقلمك فى هذا الموضوع . . »

وانتهى الحديث . .

والجدير بالذكر ان العقاد ، وقد كان فى مقدمة أعمدة الوفد المصرى قد
اختلف مع النحاس باشا رئيس الوفد ، ومع مكرم عبيد باشا ، سكرتيره العام
حول موقف الوفد من وزارة نسيم باشا . وقد أحدث هذا الخلاف انشقاقا كبيرا
فى الوفد ، وكانت جريدة « روز اليوسف » اليومية تفرد كل يوم صفحة كاملة
تحت عنوان « صوت الراى العام » . . تنشر فيها تأييد الجماهير الوفدية ، وغير
الوفدية . للأستاذ عباس محمود العقاد ، وكان من بين الذين يؤيدون العقاد ،
الجان وفدية بكاملها . وكان من بين المؤيدين شعراء كثيرون أذكر من بينهم :
الشاعر أحمد مخيمر الذى نشر قصيدة قال فيها :

أرى طرق السياسة قد تلوت
والمح فى نواحيها اضطرابا
وها هى ذى المخاوف قد تراءت
ولم نحسب لمقدمها حسابا
ولم نعدد لها سيفا حساما
ولم نجتمع نهار جيشا عجبا
وكم من أمة ضحكت علينا
وتسألنا وما ندرى الجوابا
أهاب الشعب لكن ليس فيه
زعيم يرشد الشعب الصوابا
لقد خانوه حتى ضللوهم
ولم يصفوا له لما أهابا
وكم أمنية قد خدروهم
بها لكنها كانت سرايا
« فىا عباس » افعمه حماسا
كوقد النار يلتهب التهايا

وجرد ذلك القلم المرجى
يذل هذه النوب الصعابا
ويفضح خائن الوطن المفدى
ومن ساموه بالأمس العذابا
ويفتح بعد للدستور بابا
ويخلق بعد للاعداء بابا
ألست أجلبهم نفسا وعلما
وأفصحهم - اذا نطقوا - خطابا

ومن بين الكلمات التي بعث بها مأمون الشناوى ، الى العقاد العظيم :
سر فى طريق الحق واكشف لنا
عن نية الأوغاد المجريين
وحطم الاصنام فى أمة
بمذهب الاصنام ليست تدين
الذائدين الشعب عن حقه
والمخلصين اليوم ، للمعتدين
الحق قد دوى بأذانهم
بصيحة منك فراغت عيون
وأصدروا ما أصدروا ويجهم
هل يجفل النسر لذاك الطنين
ضجوا كما شاءوا فلم تستكن
وكيف عن حق لنا تستكين
يراعك الجبار هاد لنا
مداده الحق ، ونور اليقين

ومن شعر عبد المظنى سعيد ، وقد وجهه الى الشباب :
افيقوا شباب الوفد ان زعيمكم
يلين لمحتل الحمي ويجانبه
وينقاد وسنا لرغبة مكرم
وتلهو به اطماعه ورغائبه
افيقوا شباب الوفد أين حماسكم
هلموا الى النحاس قلما نحارب

كذا مصر شاءت فتلبوا نداءها
هلموا شباب الوفد ناداه واجبه
إذا أشهر المحتل فينا سيوفه
وجارت علينا جنده وكتائبه
نهضنا جميعا لا نخاف حرا به
وسرنا الى الموت الذريع نداعبه
فأما حياة في جحيم وذلة
وأما كفاح لم تخفنا عواقبه

هذا وقد وجه العقاد كلمة شكر واجب الى الأمة الساهرة بدأها بقوله :

« ما دام في الأمة من يسمع الحق ففيها من يقوله وما دامت فيها كلمة الحق ، ففيها الحرية ، وفيها الاستقلال بمعناه وان احتجبت الى حين ، مراسمه ومزاياه ، ليس أصعب من الاستقلال على أمة يصعب فيها استقلال الأفراد وقد لعن الله قوما ضاع الحق بينهم واللعنة قرينة الدل والاستعباد . »

« وليس أوجب من صيحة الحق في زمن تشابه فيه ما يزيفه الاستعمار وما يزخرفه دعاة الوطنية الاطهار وأصبح من أيسر الأمور فيه على الجاسوس المأجور أن يغتم من نفحات الاعداء الأقوياء ، ويغتم من رضوان الزعماء الضعفاء ويخدم الغاصبين والمغصوبين فيما يزعم من وراء حجاب الرياء ، ويكاد يستغنى عن الرياء » .

الى أن يقول العقاد :

« اننا كنا أحرىء أن نستفيد من قبضة الأقوياء أضعاف أضعاف ما يستفيدة مهازيل الاجراء ، وكنا أحرىء أن نبوء بالغبطة والرضوان من الاقطاب الاجلاء ، وكنا أحرىء أن نمضى مع الماضين ونلغوا مع اللاغين ونأمن مع الآمنين ، فماذا علينا لو أرضينا هؤلاء جميعا ، وخرجنا كاسبين غير ملومين بل مشكورين مأجورين . . . ناجينا أنفسنا . . . أو تأبى علينا الأمة الا أن نكون كذلك أو نكون من المنبوذين عندها الى يوم الدين ؟ اذن لنكن من المنبوذين عندها الى يوم الدين ، فذلك خير من حقارة في أعيننا نحن وشرف مدخول في أعين الآخرين المخذوعين . الغافلين ! جازقنا بالسمعة والغنيمة وكان في وسعنا أن نربح السمعة والغنيمة في كفة واحدة ولا مجازفة ولا عناء ولكن الأمة لم تنبذنا ولم تستمع الى أباطيل الهازلين من حولنا ، بل علمت اننا واثقون صامدون حيث كنا وان الهازلين المبطلين هم المتغيرون وانهم هم القائلون اليوم ما كان يقوله خصومنا وخصومهم الأقدمون منذ حين ، فاصغت اليها وأقبلت ثم أقبلت علينا ، وثبتت دعائم اليقين من نفوسنا ، وعلمتنا حين بادرت بتأييدنا اننا مسبوقون ولسنا سابقين . »

ثم انتهى الاستاذ العقاد كلمته بقوله :

« لئن كان مع الشكر عتب هو أقرب الى عرفان الجميل من الشكر .
فلذلك عتبنا على الأمة اذ أخلفت ظننا فيما أقدمنا عليه وان كان اخلافا أحب من
تحقيق الظنون . . . لقد كنا نحسب اننا مقدمون على هول فاذا نحن مقدمون على
أمان . . . وكنا نحسب اننا نصرع الجبابرة فاذا نحن قد صرعنا أصنامنا من
الخرف ، لا تقوى على لمس اليدين ، وكنا تكبر ما هجمنا عليه فقد صغر ما هجمنا
عليه وما نحسبنا بآسفين ، ووفاء للأمة الساهرة على ما حققت من ظننا ، وأخلفت
من ظننا . . . انا لها لشاكرون وانا على العهد لثابرون وموعدنا الغد ، باستئناف
ما بدأنا من حساب لمن لا يحسبون حساب الوطن والناس ، والغد قريب ، وقريب
مثله النصر المبين . . . »

وكان عباس محمود العقاد قد بلغت به القسوة على الوفسد ورئيسه
وسكرتيره الى الدرجة التي كتب فيها مقالا عنيفا يقول فيه : « النهضة الوطنية
قد تطورت الى وفد ، والوفد قد تطور الى زعامة ، والزعامة قد تطورت الى زعيم ،
والزعيم هو مصطفى النحاس . ومصطفى النحاس هو مكرم عبيد . . . هذه خلاصة
الانضال في طلب الحرية ستين سنة » .

ونحن وان كنا لا نوافق العقاد على ما يقوله كله الا اننا نثقل هنا ما جاء به
قلمه باعتبار معركة الوفد ضد العقاد ، ومعركة العقاد ضد الوفد من أعنف
المعارك السياسية التي لا يمكن أبدا المؤرخ منصف محايد أن يغفلها ، وهو يكتب
عن تلك المرحلة الوطنية الغنية بالمعارك السياسية .

يقول العقاد :

« لقد أصبحت قوة النحاس باشا المستعارة من الأمة لازمة للانجليز في
اخضاع المصريين ، وما رأيناها لازمة للمصريين في بلوغ شيء من الانجليز . لقد
أصبحت طغيانا علينا واستسلاما لغيرنا ، وما لهذا نحتاج الأمم الى الزعامات ،
ولا نحن محتاجون الى من يعلمنا كيف يكون انتظار الرحمة من الانجليز وبعد فما
هي زعامة النحاس باشا ، ومن ورائها الدساس الكامن للأمة بمكيده الخراب ؟
انها زعامة خلقتها الأمة ، ولم تخلق نفسها . انها زعامة تخلقها الأمة كلما شاءت
أن تعيد خلقتها وما أفلسنا مصر حتى يكون خير من فيها مصطفى النحاس
بلا عوض ، ولا شبيه ولا نظير . وائسنا أفلسنا لقد جلت مصيبتها عن العزاء
وبطلت حاجتها الى الزعماء . . . »

« فقرات من مقالة العقاد نشرتها روز اليوسف في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ » .

واتبعها العقاد في اليوم التالي بمقالة أخرى ، أعنف وأقسى تحت عنوان « ما هي الخرافة التي يسمونها » صلافة مصطفى النحاس » قبل قيام الوزارة النسيمية » . قال العقاد :

« في بداية مقالة اليوم ٣ أكتوبر ما انهي به مقالة ٢ أكتوبر : انه ما وقف موقف الصلافة قط الا عن اضطرار لا فضل له فيه وما اتسع له باب الاستسلام مرة الا ذهب فيه الى أبعد مرامي . وقد أتيح له الاستسلام اليوم ، والوقوف بين الصفيين فاذا هو أضعف المستسلمين واذا هو أعدى للرأى الصريح ، وللصلافة في الحق من كل عدو عرفناه » .

وفي مقال العقاد تفصيل لمواقف النحاس باشا من معاهدة ثروت - تشمبرلن ، ومعاهدة محمد محمود - هندرسون . واستقالته من الوزارة عام ١٩٣٠ ومعارضته للوزارة الصديقة وفصل ثمانية أعضاء من حزب الوفد لانهم أيدوا فكرة الوزارة القومية ، بينما عارضها الوفد . وكذلك موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات ، وكذلك موقفه من تأييد وزارة نسيم . وحول الموقف الأخير كتب العقاد يقول :

« والوزارة النسيمية هي أول وزارة استطاع النحاس باشا ان يؤيدها دون ان ينتحر انتحارا أو يفقد الزعامة وكل شيء كما كان يفقد ، ولا ريب اذا أقدم على تأييد وزارة كالوزارة الصديقة أو الوزارة العبيدية (عبد الفتاح يحيى باشا) استطاع ان يؤيد الوزارة النسيمية لانها وزارة صديقة ، فيما ينادى به كل يوم ، استطاع ان يؤيد الوزارة القائمة مرة فهل وقف عند حد في الخضوع والاستسلام ، في تلك المرة الواحدة التي فتح له فيها باب الخضوع والاستسلام ، كلا ، انه لن يستطيع ان يستسلم أكثر مما استسلم بل أقولها ولا أخشى اعتراضا اننى لا أعرف أحدا من ضعاف المستوزرين تيسر له أن يذهب في الاستسلام الى أبعد من هاتيك الحدود » .

ويقول العقاد في نهاية مقاله :

« ذاك هو الرجل الذي ينعت العقاد ، بانه مغرور لثيم أو خائن أثيم !

ذاك هو مصطفى النحاس ، وتلك صلافة مصطفى النحاس ، استسلام ذاهب الى أقصى حدود الاستسلام حين يختار وصلافة زائفة لا فضل له فيها حين يقهره الاضطرار ، ومع هذا الاستسلام ، كله لم نظفر من الانجليز بدستور ولا وعد بدستور ، ولا مفاوضة ، ولا تمهيد لمفاوضة ولا عناية ولا أمل في العناية ، ولم

ننجح في بلوغ شيء منهم الا الاحتقار والامعان في الاحتقار . اليوم نحمل على الانجليز فيغضب مصطفى النحاس ، ونحمل على مصطفى النحاس ، فيغضب الانجليز . . اليوم هو حرس وزارات يمشى بين يدي الوزارة النسيجية ايمنع عنها ضجة الأصوات وهو حرس انجليزى ، ينكفئ باسكات من ام يسكته الانجليز في زمن من الأزمان . اليوم ، هو طغيان علينا واستسلام لخيرنا ، فهل عجب ان يكون واجب الأمة الأول هو هدم هذه الصلاية المزعومة أو هذه الخرافة الموهومة ، لانها تستحق الهدم ، قبل ان تهدم هي البلاد ، ان الاستعباد الدائم خطب أيسر على مصر ، من أن يقال انها خلت من زعيم كمصطفى النحاس لأن الأمة التي يكون خير من فيها كمن رأينا قد جل مصابها عن العزاء ، وبطلت حاجتها - كما قلنا أمس - الى الزعامة والزعماء . ولكنها الأمة لن تخلو من رجال يتورعون عن مثل ذلك الاستسلام ويشرفعون عن صلاية كما عهدنا من صلاية الاضطرار ، وعليها - بداية - أن تخلص من هذه الآفة لانها فاتحة الخلاص .

وفي عدد ٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، كتب العقاد مقالا تحت عنوان : مصطفى النحاس ، المتطرف ضعيف فكيف بمصطفى النحاس ، المعتدل اليائس ؟
وفي عدد ٦ أكتوبر ١٩٣٥ كتب عن مكرم عبيد : « دساس مطبوع ، يخلق الدسيمة لمصلحته ، لا لوطن ، ولا لطائفة . يهدم القضية المصرية على رأس الأمة ويستبقى الحالة الحاضرة جهده ما عنده من جهاد ولا يريد ان تتغير الا اذا ضمن من بعدها الوزارة ومن بعده الطوفان وخلاصة سياسة اليوم - ويا لقسوة العقاد ! - ان يكشف من قضايا المخدرات ، ويتولى تحذير الأمة ، وذلك هو الجهاد الكبير : مكرم من واجب المصريين ان يحذروه ، لانه أخطر عليهم من السطوة الأجنبية ، اذ هم اتبعوه وما نحسبه من السطوة الأجنبية الا قرينا من قرين » .

وفي عدد ٧ أكتوبر : كتب أيضا عباس العقاد مقالا من أعنف مقالاته بعنوان : « لسنا عبيدا ، يا عبيد : حقيقة المرتجل ، وما ارتجل : إرغام البوليس السرى ومكرم عبيد يتفقان ، ثناء العقاد ، وثناء المورتنج بوسست لا يجتمعان ، الرئيس الجليل يدفع سبعمائة جنيه ميرا وشبكة من أموال الأمة : ١٧٠٠٠ ينفقها مكرم عبيد بغير حساب : أكاذيب ، تدمغها بينات ، خاتمة الدساس الدجال » .

في تلك المقالة الشهيرة أطلق العقاد ، على مكرم عبيد : المجاهد الكبير ، أو المخدر الكبير .

ويخاطب العقاد النحاس ، ومكرم ، ومن معهما بقوله :

« شتان بين وفد شعاره الاخلاص لمصر ، ووفد شعاره الاخلاص للانجليز : ذلك وقد يدعو المصريين الى عقاب المخالفين فيجيبون ، وهذا وقد يدعو الى عقاب المخالفين فلا يجيبه الا الفاصبون وهم راضون ، مستبشرون : أشعرتكم بالأرض يا هؤلاء تتصدع تحت أقدامكم ، أسمعتم بالصيحة يا هؤلاء ترتفع فوق رؤوسكم ، أرايتم يا هؤلاء الضمائر والقلوب تنفض من حولكم ، اعلستم يا هؤلاء ، ان عقاب المخلصين لمصر ، لن يكون بأيدي المخلصين للاستعمار ، في أشنع أيام الاستعمار : ان لم تشعروا فستشعرون وان لم تسمعوا ، فستسمعون ، وما يعنيانا ان تشعروا ، أو تسمعوا فأنتم بعد اليوم . أضعف الشعاعين وأسدخف السامعين » .

يلوم العقاد الوفد لأن مرجعه اليوم ، تقاريرات البوليس السياسي . بعد أن كانت تلك التقاريرات مرجعا لاتهام المخلصين ، وترويح أكاذيب المفرضين !

وكان مكرم عبيد ، قد كتب مقالا عن العقاد ، قال فيه ان العقاد كان يجادل سعدا ويناقشه وحول تلك النقطة كتب العقاد :

« اما انتي كنت أناقش سعدا فهذا صحيح ، لا ريب فيه ، ولكنني كنت أناقشه في خطبة العرش ، وفي قانون الجيش وفي السياسة العامة ، ولا أناقشه لأقول له كما افتري هذا المأفون ال . . . : انني خلقت الوفد بسن قلبي ، لم يكن كل ما يجيب به سعد على هذا السدخف المزعوم ، بعد خروجي : داروا سقاءكم كأنما كان سعد نجيبا ذكيلا لمكرم عبيد ، أو لمصطفى النحاس وكأنما كان سعد الذي يفترى على هذا المخلوق رجلا آخر . غير سعد ، الذي كان ينبعث العقاد بالجبار ويفاخر به أمام الأعداء والأنصار » .

وحول ما قاله مكرم عبيد عن العقاد من انه ينحى على الوفد بعد ان نصره طوال تلك السنين : فاني عجبت في انجائي عليه اذا كانت المورننج بوست تنسئ عليه في هذا الزمان المقلوب وأي تناقض في موقفى منه وهذه شهادة الانجليز له بالاخلاص ، والتعصيد في عهد لم يبغشنا الانجليز قط كما بغسونا فيه . وأي اختلاف بين ما كنت أقوله أمس ، وما أنا قائله اليوم . . الى أن يقول : « فاذا كان هناك تحول فالوفد . هو المتحول ، واذا كانت هناك خيانة ، فالوفد هو الخائن ، واذا كان الوفد يخون القضية فلجنة الله ، ولجنة الوطن على من يبقى له على مودة أو وفاء ، واذا كنت لا أثنى عليه اليوم فما من حرج على كاتب مصرى ألا يتفق ثناؤه وثناء المورننج بوست أعدى عدو المشعوب الضعيفة وللمصريين قبل سائر الشعوب وما من دليل على الاخلاص لمصر ، أوفى من موقفى هذا مع الوفد في زمن ظفر فيه الوفد بوثيقة الاخلاص للمستعمرين ، فان كنت

خائنا ، فنعمت الخيانة وان كانت الأمانة أن أثنى على الشيء ونقيضه ، فليست فرد
بفضيلة الأمانة كلها الدساس الدجال وليكن فيها بلا شريك ، ولا نظير . . »

وكان من بين ما كتبه الأستاذ مكرم عبيد عن الأستاذ العقاد :

« بدأ العقاد ، حياته العامة ، وحياته الصحفية ، بمراقبة الصحف المصرية
تحت اشراف السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العظمى . »

ويرد العقاد على ذلك بقوله :

« كانت الحرب العظمى ولم يكن للصحفي عمل ، ولا رجاء ، في العمل
القريب ، وكنت أعرف الأستاذ عثمان فهمي بك ، العالم الأديب ، الذي كان
يومئذ من كبار الموظفين بوزارة الداخلية ثم أصبح مديرا لأسوان فمديرا لقنا ،
ثم أحيل الى المعاش فخاطب الأستاذ صاحب السعادة جعفر والي باشا ، في
شأني ، وكان يومئذ وكيلًا للوزارة فصدر الأمر بتعييني في قلم المطبوعات وأنا
على أحوج ما يكون الانسان وهو يطلب الرزق ، ويطلب الشفاء . . أبيت ان
أعمل في قلم المطبوعات الا كما يعمل المصري في خدمة الأمة المصرية فلم ينقض
على خدمتي فترة أسبوع فقط ، حتى دعاني مستر هورنبور وقال لي : انك لم
يكن عطفاك معنا فلماذا تعمل في هذه الوظيفة ؟ قلت : انني لا أفهم ما تعني :
قال انك لا تتوخى الدقة ، في مراجعة الصحف . . وارانني اخبارا تركتها في
بعض الصحف وكان من حقها الا تترك . . محافظة على « أمن الخواطر » . قلت :
انني لا أجد في هذه الاخبار ما يمتنع نشره بين المصريين وانني اقرأ في الصباح
الانجليزية نفسها ، ما هو أهم من هذه الاخبار فلماذا ينبغي ان يجهل المصريون
ما يعلم الانجليز المحاربون ! فنظر الى طويلا ثم قال : هل أنت من الحزب
الوطني ؟ قلت لا ، ولكنني من المصريين قال حسنا : نحن لا نتفق . وأشار الى
بالتحية وأنا أعلم انني خارج من الوظيفة وفارقت العمل بعد أسبوع واحد ،
وأنا لا أعرف متى تنتهي الحرب ولا أعلم انني اعتز بعمل الذي يكفيني بعض
الكفاية في شئون المعاش وشئون العلاج . ولو كنت . . . مأجورا كالأستاذ مكرم
عبيد ، أو كصديقه الأستاذ الفاضل توفيق دياب ، لاستطعت أن أبقى سبعة
سنوات في تلك الوظيفة . لا سبعة أيام وان أخدم قلم « المخابرات » مع الجناديين
وان أبشر للاستعمار بين المصريين والشرقيين ا »

وكان مكرم عبيد قد ذكر في مقاله بالجهاد أنه جزي مصطفى النحاس
بالكنوز والعقوق ، لانه كان يجسبن اليه من فضل ماله الغزير .

ويقول العقاد :

« فليسمعها اذن كلمة صدق لا تنفيها الاقاويل ولا تخفيها الأباطيل : اننى ما تناولت قط من الوفد مرتبا واننى فى غنى عنه واننى ما تناولت مرتبا قط وأنا أجد الكفاية من عملي ، فى النيابة أو فى صحيفة من الصحف كروز اليوسف ، أو الجهاد ، أو كوكب الشرق ، أو مصر ، أو المؤيد الجديد . واننى كنت أتناول مرتبا من الوفد يوم كانت انوزارات التى أهاجمها تغلق كل صحيفة أكتب فيها ، وتعرض على مثات الجنيهاات ولا تطلب منى عملا ، ولا قولاً غير السكوت ! وانى كنت أستطيع أن أسكت لأن الصحف تقفل على الكره منى ولا حيلة لى فى خلق الصحافة ، التى أكتب فيها ولكننى كنت أؤلف الرسائل ، كرسالة الحكم المطلق ، ورسالة اليد القوية ، وأطبعها على الرغم من رقابة المطابع ، تحديا لما يريدوننى عليه من سكوت مأجور . »



ويسأل العقاد مكرم عبيد :

« فاذا كان هذا عارا يا . . . فقل لى اخذاك الله : فيم كان الوفد يجمع الألف من الجنيهاات بل مثات الألف من الجنيهاات باسم القضية الوطنية ، واسم الأعمال السياسية ، واسم الجهاد والمثابرة على الجهاد : فيم كان الوفد يجمع انتبرعات تارة باسم المكتب المصرى فى لندن وتارة باسم تخليد الزعيم ، الفقيه ، وقاوات باسم المنكوبين أو جزية مفروضة على الشيوخ والنسواب والمرشحين للمشيخة والنيابة ؟ . فيم كان الوفد يجمع نحو ثلاثين ألف جنيه صفقة واحدة من مكافآت الشيوخ الموقوفة أثناء تعطيل المجلس ولم يدخل منها مليم واحد فى جيب شيخ واحد ؟ أترأه كان يجمعها يا . . . لتنفق أنت منها سبعة عشر ألف جنيه فى لندن لا تقدم عليها حتى الساعة أقلل حساب ؟ أترأه كان يجمعها يا . . . لتقبض أنت أجر الدعاية وقد كان خليقا بك - وأنت ذو يسار - ان تتبرع . أترأه كان يجمعها يا . . . لتقبض منها أنت عشرة آلاف جنيه لم تنزل عنها الا الى ثمانية آلاف كما طلبت يوم احتاج سعد ، فى باريس ، الى سكرتير يعرف الانجليزية أترأه كان يجمعها يا . . . لينعم النحاس باشا وحده بمرتب يتقاضاه بغير انقطاع من سنة ١٩٢٠ الى أن تولى رئاسة الوفد فأصبح المال كله بين يديه ، ينفق منه على هدايا الغرام ، ومهور الزواج وعرايين الوسطاء والشفعاء ؟ من أين جاء النحاس باشا بالسبعمئة جنيه التى بذلها بين مهر وشبكة وهدية لخطيبته الأولى قبل أن يحال بينه وبين الزواج منها لأسباب لا يعيننا بحثها فى هذا المقام أى والله على هدايا الغرام ومهور الزواج وعرايين الوسطاء والشفعاء ، ويعيرون العقاد بثلاثين جنيهها يأخذها حين تحاربها القوة فى رزقه ويرفضها حين يجد الكفاية من عمل صحفى يؤديه . . »

- وعذرا لأننى حذف كلمة كان العقد يخاطب بها مكرم فى مقاله هذا .
- وعذرا آخر لأننى لم أمض فى تكملة الجملة المتداولة بين مكرم والعقاد ،
فما أردت إلا إعطاء صورة « للخلافات » السياسية « أيام زمان » .
- ويظهر أنها كخلافات « اليوم » وكل يوم .
- ولنتقل الى الحديث عن أكبر حدث سياسى ، عرفته مصر فى الثلاثينات :
« الجبهة الوطنية وتشكيلاتها » وكذلك أخطر حدث مر بنا فى العشرينات
والثلاثينات وهو توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

الفصل الثاني

وبدأت معركة التمهيد للمفاوضات المصرية البريطانية

● رأس على ماهر حكومة انتقالية بعد سقوط وزارة نسيم لكى يمهّد لوزارة ائتلافية تفاوض الانجليز عام ١٩٣٦ . . . جاء ليخلف نسيم باشا عندما أبدت انجلترا استعدادها للتفاوض مع جبهة وطنية متحدة .

● كانت وزارة على ماهر باشا - وزارة المائة يوم - من أخطر الوزارات المصرية ، التي تسلمت السلطة في أخطر فترة مرته بمصر في سنوات ما قبل الثورة ، ولذلك فإن الافاضة في شرح الظروف ، التي جاءت بالوزارة الى دست الحكم ، من الأمور المستحبة بل والضرورية .

في كتابه : في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي يصف الأيام الأخيرة لوزارة نسيم باشا والأيام الأولى لوزارة على ماهر باشا : شرعت وزارة نسيم باشا ، في اعداد العدة ، لاجراء الانتخابات العامة ، طبقا لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤ واصدرت في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ قانونا للانتخاب ، وكان المنتظر أن تمضي وزارة نسيم في اجراء عملية الانتخابات ، حتى نهايتها ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة انجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة في عقد المعاهدة فسمعوا في تنحية وزارة نسيم باشا بحجة انها لا يؤمن حيادها ، في الانتخابات ومن عجب - كما يقول أستاذنا الرافعي - أن تجيء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة في الانتخابات من فئة كانت تسخر قوات الحكومة للتدخل في الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف ارادتهم لانجاح مرشحيها ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لاسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون الى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو تناصرهم في الانتخابات المقبلة وازاء

أصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته في ٢٢ يناير ، ١٩٣٦ ، وقبلها الملك في ٣٠ منه ، رغب الملك فؤاد في أن تعقب وزارة نسيم باشا ، وزارة ائتلافية وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام في أعقابها وزارة حزبية بكل معاني الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان ، وكذلك فعل من قبل في سنة ١٩٢٨ ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى في ذلك العهد ، إلى إعادة الحياة الدستورية لكي تجعل من الوزارة الائتلافية تكشة في فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد ولم يرض الوفد ، بهذه الفكرة استمساكا بالميثاق الوطني الذي اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين ، في مارس سنة ١٩٣١ وفي الحق أنه لا خير في ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل في ثناياه نية فضه والانتقاض عليه وعلى الدستور . .

ولما فشلت المساعي لتأليف وزارة ائتلافية ، عهد الملك فؤاد ، إلى على ناصر باشا - وكان رئيسا للديوان الملكي - مهمة تأليف الوزارة وهي وزارة محايدة لا تمت إلى الأحزاب بصلة ، وليس من أعضائها ، من يتصل بالأحزاب السياسية لأن محمد علي علوبة باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها ، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة ، لا تتدخل فيها الحكومة !

ويقول د . يونان لبیب رزق ، في كتابه تاريخ الوزراء المصرية - إشراف حسن يوسف : شهد عهد الوزارة النسيمية اضطراب الأحوال الدولية ، والغزو الإيطالي الحبشي وتأثيراته القوية على الرأي العام المصري ، من جهة ، وعلى السياسة الانجليزية من ناحية أخرى وما ترتب على ذلك من إمكانية أن يقدم الطرفان تنازلات معينة ليلتقيا في منتصف الطريق وفي إطار هذه التطورات تكونت في مصر ، الجبهة المتحدة ، لتضم جميع الأحزاب على أساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية قادمة وإن هذه الجولة في ظروف مختلفة ، وتقدمت الجبهة المتحدة في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بطلبات محددة ، إلى دار المندوب السامي تطلب فيها العودة إلى مشروع النحاس هندرسون عام ١٩٣٠ باعتباره أساسا للاتفاق بين الطرفين ولم تلبث الحكومة البريطانية أن ردت على طلب الجبهة في ٢٠ يناير عام ١٩٣٦ بمبدى فيه استعدادها للمفاوضة وكان هذا الرد ، إيذانا بتقديم استقالته وزارة توفيق نسيم ، بعد أن أدت مهمتها لأخلاء الطريق أمام الوزارة القوية التي يراد تأليفها لتتولى المفاوضة وت عقد المعاهدة ، وتقدمت الوزارة النسيمية باستقالتها بعد أن عبر الملك عن رغبته في تأليف حكومة تمثل الأمة دون حاجة لانتظار نتيجة الانتخابات وبالفعل دعا القصر

النحاس باشا ، لتشكيل وزارة ائتلافية الا أن الوفد رفض هذا المطلب وقد بنى رفضه على حجتين :

- ١ - ان الائتلاف يخالف مبادئ الوفد لأنه قد جرى به قبل ذلك وفشل .
- ٢ - ان تمثيل الوحدة الوطنية سيتم في اطار وفد ، المفاوضات لا في داخل الحكومة وذلك بوعده من النحاس ، انه اذا أحرز الوفد ، الأغلبية البرلمانية وفادس بريطانيا يكون في وفد المفاوضات أعضاء من الجبهة المتحدة .

وقد جرت محاولات سعى فيها كل من الجانبين الى محاولة اقناع الجانب الآخر بوجهة نظره فعلى ماهر باشا رئيس الديوان الملكي انذاك يحاول اقناع الوفد ، بضرورة الحكومة الائتلافية على أساس ان أى اتفاق مع بريطانيا لا بد وأن ينال موافقة جميع الأحزاب ويرفض الوفد ، الفكرة ويصمم على موقفه ، ويؤدى ذلك بالقصر ، الى محاولة إعفاء النحاس من رئاسة الوزارة الائتلافية ، التى يرفضها ، على ان تكون برئاسة شخصية قوية من المحايدين ويشترك فيها الوفد ، ويرفض الوفد هذه الفكرة بدورها ، يدعو ذلك الملك الى التفكير لتأليف وزارة من كافة الأحزاب غير الوفدية ومن الشخصيات القيادية فى هذه الأحزاب ويوافق كل من صدقى ومحمد محمود ، رد الوفد على هذه المناورات بعملية استعراض للمعضلات الشعبية فتفجرت المظاهرات من طلبة الجامعة والمدارس .

وانعقدت المؤتمرات الشعبية وقدمت العرائض للملك : وفقا لهذا التصاعد ، كان لا بد من الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، بعد أكثر من أسبوع على تقديم نسيم باشا استقالته وقد تضمن هذا الاتفاق خمس نقاط هى : تكوين وزارة محايدة ، القيام فورا بإجراء مفاوضات تستهدف عقد المعاهدة ، ان يتشكل وفد المفاوضات فى جانب منه من الوفد ، وفى جانب آخر من سائر الأحزاب على أن يكون برئاسة النحاس باشا ، ان تجرى الانتخابات لتشكيل برلمان جديد فى ٢ مايو ، ١٩٣٦ ، وأخيرا ان يتولى رئيس الديوان - على ماهر - رئاسة الوزارة الجديدة . لما أبداء من حياد فى اتصالات خلال الأزمة الأخيرة - كل ذلك كما جاء فى مراسلات لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الى انتونى ايدن وزير ، الخارجية البريطانية الجديد .

ويلخص د . محمد حسنين هيكل ، الموقف كله ، فى ست صفحات من كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » : يقول مرة : انه بعد تعيين انتونى ايدن وزير عصبة الأمم خلفا لسير سمويل هور فى وزارة الخارجية فى ٢٢ ديسمبر

١٩٣٥ وبعد أسبوع من تعيينه ورد الى المندوب السامي البريطاني تبليغ برقى من مستر ايدن جاء فيه ان طلب الجبهة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحدادة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ولانشغال انجلترا بالأزمة الحبشية انشغالا ، لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية ، ويبدى أنتونى ايدن رأيه الشخصى فى الموضوع - قبل أن يعرضه على مجلس الوزراء البريطانى - فيقول - اننى أميل كل الميل ، الى عقد معاهدة تحقيق الصداقة بين البلدين ، ويرجو الا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا . . . أطلع سير ما يلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها وقد ذكر اسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا فى مقابليتهما للمندوب السامى ، انهما لا يريان هذه الطريقة مثففة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علنيتين بما جرح شعور المصريين فاذا أريد ارضاء هذا الشعور لم يكن ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة فرادى بل لابد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية فمثل هذا البيان يعيد الى النفوس فى مصر طمأنينتها ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية ، ولم يرد من انجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم بل لقد ألقى مستر ايدن فى يوم ١٨ يناير ١٩٣٦ خطابا فى بلدة لنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا ولم يشرفه بكلمة الى مصر فأثار هذا شعور المصريين مرة أخرى وقامت المظاهرات احتجاجا ، على ذلك الاغفال الذى اعتبر اهانة للشعور المصرى ، وللكرامة الوطنية ويقول د . هيكل أن الرد البريطانى الذى أبلغ الى الملك والى نسيم باشا والنحاس باشا كان خاصا باستعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال لكن هذه المعاهدة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة السودان فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت المفاوضات بين البلدين لعقد معاهدة ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة .

وختم المندوب السامى البريطانى حديثه بعد أن عرض رد حكومته بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة ان تعيد النظر فى سياستها فى مصر ثم أردف قائلا : ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر ، أمام حالة جديدة تماما ، وينصح المندوب السامى البريطانى ببقاء الأحزاب المتحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى ان تجرى المفاوضات مع ممثل الشعب

المصري بأسره » وعندما رفض الوفد فكرة الوزارة القومية كلف الملك نسيم باشا ، بالبقاء في الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة وبدأ رئيس الديوان الملكي على ماهر باشا يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر ، وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات وأن تؤلف في الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات ، والمفاوضات في القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية وهو مندوبها السامي في مصر ، وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعا اطمئنانهم الى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هيئة الوزارة وألف على ماهر وزارته ، وبدأ التمهيد لصفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث !!

وألقي مصطفى النحاس باشا خطابا في الجماهير ، التي احتشدت لتحيته وتهنئته وأعلن في هذا الخطاب أن وزارة على ماهر باشا ستباشر عملها من الغد « ٣١ يناير » بتأليف الوفد الرسمي ، وتقويضه تقويضاً مطلقاً في ادارة المفاوضات للوصول الى معاهدة مع الحكومة البريطانية وتوقيع المعاهدة باذن الله وسيكون الوفد الرسمي برئاسة من اخترموه « تصفيق وهتاف عال » .

وكان من بين ما قاله مكرم عبيد : لقد انتصر الوفد انتصارا عزيزا كريما ، لا لأنه ارتفع الى الحكم بل لأنه ارتفع في الحكم ، وكان ارتفاعه متواضعا لا مترفعا ، فأبى الا أن يكون للأمة خادما وان يبذل لها من خدمة بقدر ما بذلت له من ثقة : أبى الوفد الا أن يكون حاكما باسم الأغلبية لا محكوما باسم الأقلية وكان في ذلك قازلا ، على أحكام الدستور متمشيا مع تقاليده .

ويقول مكرم عبيد : ان الوفدية فوق كونها عقيدة سياسية فهي عقيدة أدبية تغفلت في النفوس فحببت اليها مكارم الأخلاق وجعلت من الاعتبارات المعنوية والأدبية مقياسا للناس ، ونبراسا لهم في أعمالهم ، وحياتهم المادية .

وقال حافظ رمضان باشا في جماهير المواطنين الذين اكتظمت بهم دار نادي الحزب الوطني : ان الحزب الوطني ليدعو دائما الى اعتناق العقيدة السلمية والتشبث بالوطنية الصادقة ويعمل على ابقاء جنودها في النفوس ، بدأتهم تفقدون اليينا من كل مكان متطلعين الى جهادنا في سبيل الله والوطن ، والناس يتساءلون : يقولون لنا انكم خياليون فماذا أعددتكم من القوة ، وردنا على ذلك يتلخص في كلمة واحدة : ان للعقيدة سلطانا على الماديات فقبل أن توجد الماديات يجب أن تتربى العقيدة ، وعنى وجدت أمكنها أن تخضع كل شيء لارادتها ، أن العقيدة هي التي جعلت خالد بن الوليد يخترق صحراء العرب ولم يترك وراءه

متخاذلا ، ومتخلفا ، وقابل جموعا أكثر منه عددا وعدة واننا مؤمنون بالله قبل كل شيء فيجب أن يكون إيماننا بالعقيدة كإيماننا بالله ، واننا نفنى ويبقى هذا الإيمان تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، ولذلك عقيدتنا تظل أبدية الى يوم الدين ، لقد بدأنا بتنظيم أنفسنا منذ خمس سنوات يوم دعوت لتكوين المباري : لقد تكونت الجبهة الوطنية لخدمة مصر ، لا لخدمة بريطانيا ولقد كنت أنا وصاحبي عبد الرحمن الراجحي في جانب مصر دائما وها نحن نستبقى الجبهة الوطنية الصحيحة وعمما قريب يعودون الينا باذن الله ، لقد كنتم أبعد منا نظرا وأدق فراسة .

اننا قوم لا نمل ، ولا نقف ، ولا نقول أبدا لقد طال الانتظار .

ويأبى القدر الا أن يستشهد الجريح الثالث في حوادث المنصورة وهو متولى موسى يوسف الشاذلي اذ فاضت روحه الكريمة في صبيحة يوم ٣ فبراير ١٩٣٦ . وكان الى جانبه ساعة وفاته والداه وبعض أفراد أسرته وكان آخر ما قاله الشاذلي : سأموت بعد قليل تاركا اخوة يابون أن يعيشوا مستعبدين ولنحيا التضحية في سبيل مصر بلغوا سلامي لخواني جميعا « وشيعت جنازة الشاذلي من المستشفى الأميري الى طما المرج بلد الشهيد وقد أطفئت الأنوار في جميع أنحاء المنصورة ونكست الأعلام ووقفت الاذاعة في المدينة حدادا على وفاته ، وكان الشاذلي الطالب بمدرسة المنصورة الصناعية أول شهيد يلقي ربه في بداية وزارة على ماهر ، وإن لم يكن للوزارة دخل في عملية الاعتداء عليه .

وكان أول أزمة واجهها على ماهر باشا مشاركة حمد الباسل باشا في عضوية وفد المفاوضات ذلك لأن حمد الباسل يمثل الحزب السعدي ، والوفد المصرى - مصدر كل قوة وقتئذ - لا يعترف بأى وفد الا الوفد المصرى ولا يعترف بالانتساب الى سعد الا الوفد المصرى . ولقد وقف حمد الباسل - بحق - موقفا نبيلاً عندما أكد على أنه مستعد للعمل ، ولا يمكنه أن يتخلف عنه بحال من الأحوال اذا ما دعى اليه ولكنه فى نفس الوقت لا يريد أن يجعل من عضويته فى وفد المفاوضات مثار خلاف فى وقت اعتقد انه أحوج ما نكون فيه للتساند ، والتأزر وكل اعتبار شخصى - كما قال حمد الباسل - يجب أن يزول ويتلاشى أمام مصلحة البلاد العامة . . . والجدير بالذكر ، أن الوفد المصرى لم يعترض على وجود حمد الباسل فى الجبهة الوطنية لانه لم يكن يملك وقتئذ سلطة الاعتراض ، كما أنه لم يكن يريد أن يضع أية عراقيل تحول دون تشكيل الجبهة فلما أصبح هو مصدر القوة بعد أن أوشك على ماهر على اجراء الانتخابات برزت مشكلة عضوية حمد الباسل فى وفد المفاوضات .

بذل على ماهر عندما اختير رئيسا للوزراء بعد استقالة وزارة نسيم جهودا كبيرة لكي يشكل الوزارة الانتقالية التي مهدت للمفاوضات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ ، ونجح في براعة سياسية في التوفيق بين الأحزاب والزعماء لكي يتشكل وفد المفاوضات ممثلا لكل الأحزاب والتيارات السياسية في مصر .

ويقابل المندوب السامي - في رئاسة الوزارة - على ماهر وكانت المقابلة بخصوص وفد المفاوضات الذي يجري تشكيله ، وقد كثرت التكهينات بخصوص تأخر صدور المرسوم الخاص بتشكيل ذلك الوفد وقيل ان السبب الرئيسي في تأخير صدور ذلك المرسوم كان بسبب خلو الرد البريطاني من الاشارة الى أن مشروع النحاس - هندرسون سوف يكون أساس المفاوضات المقبلة ، وان مصر قد اعتبرت بعض العبارات الواردة في الكتاب الملحق بالرد البريطاني الأخير تهديدا لها ؟ وان كانت الصحف البريطانية قد رأت أن تأخير صدور المرسوم - رغم اعترافها بالتهديد البريطاني أو بما يشبه التهديد ، البريطاني - تعود الى خلافات داخلية في مصر حول اختيار أعضاء الوفد و . . و . .

ويذهب - وسط تلك الازمة العاتية الجبارة ، التي تكاد تعصف بكل شيء في مصر - وفد من طلبة كلية أصول الدين ، لمقابلة النحاس باشا ويدعو النحاس باشا الطلاب أن يخلدوا الى الهدوء والسكون ويقول مكرم عبيد : لست بحاجة الى ابراز ما تكنه نفسي من شعور عميق ، نحو هذه التحية المباركة التي انبعثت من طلبة كلية أصول الدين ، الى أخ لهم في الوطن ؟ والوطنية من أصول الدين : تحدث خطيبكم عن المفاوضات المقبلة وعندى ، ان عدة المفاوض حجتة وحجة المفاوض المصرى أمته وان أمة فيها مثل هذا الشباب الفتى الزاهر ، وهذا الشعور القوى ، الطاهر ، لهى الحجة التي لا تقبل محاجة أو جدلا .

وكان رئيس الوزراء قد انتظر الرد البريطاني حتى ساعة متأخرة من ليلة ١١ فبراير في دار السفارة فلما لم يصل عاد الى داره ولم يجد ما يقوله ، الا « ان الجو الذي نحن فيه الآن جو قبول ، ولم تعد هناك عقبات » وفي السادسة من مساء يوم ١٢ فبراير « أقبل جناب المستر كيلي مستشار دار المندوب السامي البريطاني ومعه الرد وقيل ان البريطانيين رفضوا ان ينهوا الأشكال بتصريح شفوي ينهى الازمة .

وكان على ماهر - كما أكد كثيرون من المتصلين به - قد رفض أن تبدأ المفاوضات في جو من التهديد وكان دائم الاتصال بالسفارة المصرية في لندن وبتدار المندوب السامي البريطاني في مصر للخروج بحل يحفظ لمصر كرامتها قبل ان تبدأ المفاوضات .

وأخيرا وافقت بريطانيا على تبليغ الحكومة المصرية بلسان وزارة الخارجية البريطانية انه مهما كانت نتائج المفاوضات فلن يؤثر هذا في الحالة التي عليها مصر سياسيا في الداخل والخارج ، وكان مستر كيلى هو الذى أبلغ على ماهر هذا التصريح وبذلك انتهت الازمة الأولى التي واجهت وزارة على ماهر في أيامها الأولى .

وكان قد جاء فى خطاب على ماهر باشا الى المندوب السامي البريطانى وهو يبلغه بالمرسوم الصادر فى ١٣ فبراير بتعيين الوفد الذى كلف باجراء المحادثات والمفاوضات مع بريطانيا : لا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة بالمرسوم المشار اليه الا أن الاحظ انكم عند قيامكم بالتبليغ الشفهي قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر ولا شك لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى رأى العام المصرى من القلق ، حقا انكم حرصتم على الاشارة الى انها لا تنطوى على شيء من التهديد أو الارهاب وانها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الاشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة لا يسمع الشعب المصرى وحكومته ومندوبوه ، الناطقون بلسانه ان يعتقد ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة كذلك ، ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى ان الحكومة البريطانية ترى حق الرأى أن لا شيء يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وان استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة ، ويوضح على ماهر فى كتابه الى المندوب السامي البريطانى أهمية المندوبين المصريين فى المفاوضات ، « ولما لهم من صفة تمثيلية للبلاد فهم - ممثلو الرأى العام كما انهم يتمتعون بشخصية بارزة ومكانة عالية و .. و .. » .

ويرد سيرمايلز لامبسون على رسالة على ماهر باشا بقوله : تطلبون دولتكم الآن تأكيدا من حكومة ملك بريطانيا نسلم بأنه لن يحد شيء من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف وان استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين ، فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل بل انها فى الواقع موقنة ان كلا الفريقين سيبدلان قصارى جهدهما كى لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين وان الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى وبينما نجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية

العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى شأنها في ذلك شأن كل الحكومات فأنها ترى اذا كان هناك ثمة فشل في الوصول الى اتفاق ، بالرغم مما يحدو الهريقين من صادق الرغبة انه ليس من الضروري ان يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين التي تحرص الحكومة البريطانية لا على استدامتها فحسب بل على زيادتها قوة » .

وكان علي ماهر قد رفع الى الملك في ١٣ فبراير ١٩٣٦ كتابا بخصوص تعيين أعضاء الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة وتحالف مع بريطانيا العظمى مع تخويلهم السلطة التامة في مفاوضة الحكومة البريطانية وتوقيع اتفاق يكفل لبريطانيا مصالحها دون أن يتنافى مع استقلال مصر » .

ويصدر الملك أحمد فؤاد مرسوما يصدره بالكلمة التالية : رغبة منا في ابرام معاهدة صداقة ، ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ، تعيين مندوبين فوق العادة حضرات مصطفى النحاس رئيسا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقي باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، واصف بطرس غالى باشا ، الدكتور أحمد ماهر ، علي الشمسي باشا ، عثمان محرم باشا ، محمد حلمي عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيفي باشا ، الأستاذ محمود فهمي النقراشي ، أحمد حمدي سيف النصر أعضاء وكان للم وفد المصري الى جانب الرئاسة غالبية الأعضاء . ويقسم الأعضاء أمام الملك اليمين التالية : أقسم أن أكون مخلصا للملك ، والدستور ولقوانين البلاد المصرية ، وان أؤدي ما هو معهودا أو ما قد يعهد الى به من الأعمال في مهنتي بالذمة والشرف .

وتشيد الصحف البريطانية بموقف علي ماهر وحنكته السياسية ، حيث استطاع ان يتغلب على كل العقبات التي اعترضت طريق ، المفاوضات المصرية والبريطانية ، وفي ذلك المجال يقول مراسل صحيفة الاوبزرفر البريطانية في القاهرة : تمكن علي ماهر باشا ، من تذليل العقبة التي برزت في الساعة الأخيرة بسبب ما عزي الى الحكومة البريطانية من تهديد فزاد ذلك في مكان رئيس الوزارة المصرية ، ورفع منزلته في العيون ، ذلك انه عمل بفطنته وحنكته على أن يبتكر وسيلة الى ارضاء مواطنيه وراحة بالهم ، والمسألة مسألة الفاظ ، فان من يطالع الرد البريطاني يرى انه وان كان الأصل في الحادث هو النفور مما قاله السير مايلز لامبسون على اثر تلاوة رده السابق وهو انه اذا أحبطت المفاوضة فان الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة ، الى اعادة النظر في سياستها ، نحو مصر ، فان حرية بريطانيا في التصرف في حالة كهذه أي اذا

ما قطعت المفاوضات - عززت وأكدت بصراحة في الرد الأخير ، ولكن يظهر ان الصيغة العامة اراحت المصريين وهو ما يهم في مسألة كهذه المسألة .

ثم انتقل المراسل بعد ذلك يعلق على احاديث المفوضين المصريين وقال انه يتبين من تلك الاحاديث ان المحادثات القادمة ستبدأ في جو أفضل من الجو الذي سبق حالة التهديد ، فالمندوبون المصريون مشربون بروح المودة لزملائهم ، من الجانب الآخر ومشبعون بأطيب التمنيات والرغبة في الوصول الى اتفاق .

- والمسلم به - كما يقول مراسل الأوبزرفر البريطانية - في كل مكان هو ان الأمل بعقد المعاهدة يتوقف كله على ايجاد حل مرض ، للبند العسكري ولبند السودان فالشئون العسكرية وترتبط بها شئون الأمن ، العام ، حتما - تنطوي على الصعوبة الكبرى ذلك ان معناها ان مصر - تقبل ما كان حنى ، الآن في مقدمة الأمور ، المعترض على قبولها ولكن اذا نظر المندوبون ، المتفاوضون الى كيفية توزيع الجنود البريطانيين من حيث اقامتهم هنا ، لمساعدة مصر . على صون أراضيها دون سواها من الوجهات فليس عن صعوبة تعترض سبيل الوصول الى وسيلة لمواجهة الطلبات الضرورية التي تطلبها السلطات العسكرية البريطانية .

والمسلم به أيضا ان الفرصة التي سنحت الآن لحل هذه العقدة ، باتحاد الأحزاب لا يحتمل أن تعود ، وعلى كل حال فاني رأيت في كل مكان رغبة صادقة في الوصول الى حل على أن هناك ما يصح أن يسمى قوى خفية عملت في الماضي ، وهي مع تظاهرها بالشعور ، بالحاجة الى معاهدة فانها تعارض في عقد المعاهدة وينتظر بعد أن تعيد هذه القوى ما أن سبق ، ضيعته ، أن تتوسل بوسائلها الخفية لتؤثر تأثير ضارا بالجو .

والمرجو - كما يقول مراسل الأوبزرفر أيضا - أن يتذرع المندوبون المصريون بالنبات ، والصدق ، ليدرأوا فعل هذه العناصر فعلي مدى نجاحهم في تقديم ، مصلحة بلادهم ، على كل اعتبار آخر تتوقف نتيجة المفاوضات ، وهل تكون منتجة أو لا .

وفي الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات المصرية البريطانية تعطل السلطات البريطانية في فلسطين جريدة الجامعة الاسلامية لمدة اسبوعين لنشرها مقالا ، بعنوان : لا أيها الفرنسيون ان لكل شيء حدا . واننا نحن العرب ، لا ننسى ولا نصفح ، وكاتب المقال هو صاحب المجلة ورئيس تحريرها وهو الاستاذ سليمان التاجي الفاروقي ، والمقال دفاع عن سورية ، وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تستبد بالشعب السوري على النحو الذي كانت تقوم به السلطات

البريطانية الاستعمارية في مصر . وفي فلسطين على حد سواء ، وقد جاء في المقال - وننشر بعض فقراته للذكرى ، وللتدليل على ان العرب رغم سطوة الاحتلال البريطاني وسطوة الاحتلال الفرنسي كانوا يتحركون كجسم واحد ، بقلب واحد ، وشعور واحد : جاء في المقال :

اليوم تبرز فلسطين المشخنة المصفدة المثقلة التي للانجليز في كل قيد انملة من جسمها سهم ، وفي كل مغرز ابرة ناب ، ومخلب ، وفي كل مدب حياة مطعن ، ومضرب . تبرز فلسطين المشخنة بالجراح المثقلة بالسلاح ، المحمي عليها الانين والتوجع ، والركن والجناح المبغى عليها في الحد الصراح ، الماخوذ بالباطل ، القراح ، والظلم ، البواح : المباح ؟ فيها حرام ، والحرام فيها كل مباح : تبرز فلسطين اليوم دامية الجراحات جياشة الذكريات ذخارة بالغضبات اثر الغضبات والصيحات تلو الصيحات غير آبهة للقوة المسلطة ، والسهام المسددة والحراب المسنونة المصنوبة منادية بملء فيها لا ، وألف مرة لا : لقد بغيتم أيها الفرنسيون ، وطفيتم ، وجرتم واعتديتم ، لقد اجترحتم المآثم ، واقترفتكم المناكر ، وأتيتم في سوريا الكبائر !!

لقد ذبحتم الأبرياء ، وسجنتم الأطفال والشباب وولغتم في الحرمات والدماء ، لا : أيها الفرنسيون ، ان لكل شيء حدا ، وان لكل هزل جدا ، وان لكل قبل بعدا . . أما والله لئن طال عليكم ، وعلى حلفائكم العهد وتنفس لكم ولهم هنا ، وهناك طول العمر ، فان لنا الأكباد أشفها الظمأ ، الى ما تعلمون ، وان لنا لقلوبا بها الشوق ، الى ما لا تجهلون ، وان في سسويداء تلك القلوب وفي باحات تلك النفوس لمزروعا من الاحقاد خصبا ومكانا للتراث رجبا ، واننا العرب لا ننسى ولا نصفح ولا ننام عن ثأرنا ولا نكل ، فاقتلوا واستحيوا واستطيلاوا وابقوا واطغوا ، ثم لا تذروا ولا تبقوا ، وقولوا لحلفائكم أن يقتدوا بكم ويتأسوا ، فانا بقاءا السيوف ، وأنا تمار الحثوف وأنا ربيبو الملاحم ، والزحوف ، ومن قبل ما أجلب علينا وعليهم أجدادكم واثن فينا وفيهم بطارقتكم وأخباركم ولكننا بقينا وذهبتم ثبتنا ، وانقلبتم والعاقبة لنا شئت أم أبيتتم ، والدولة لنا ، تماديتهم ، أم انتهيتهم الا أن جندنا لهم الغالبون ؟؟

ويقيم على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء . مأدبة غداء في مينا هاوس لرجال الوفد المصري للمفاوضات ، ويجلس على ماهر متصدرا المائدة الرئيسية وعلى يمينه النحاس باشا وعن يساره محمد محمود باشا وأمامه اسماعيل صدقي باشا !

ويسجل على ماهر باشا في تلك الحفلة سابقة طيبة - كما أشادت الصحف في اليوم التالي - هي عدم تقديم خمر كما جرت العادة ، في المآدب الرسمية ، وكان من بين الحضور أحمد زيور باشا ، والشيخ محمد مصطفى المراغي ، ولطفى السيد وطلعت حرب وشريف صبرى وصبرى أبو علم ، ويوسف الجندى ، ومحمد كامل البندارى ، وحفنى محمود ، وإبراهيم الهلباوى ، وعبد الرحمن عزام ، وحافظ رمضان ، وعبد الرحمن الرافعى وبين الصحفيين حسب الترتيب ، الذى أذاعته رئاسة مجلس الوزراء : عبد الرحمن فهمى بك ، جبرائيل تقلا بك ، الدكتور محمد حسين هيكل بك ، والدكتور فارس نمر وانطون الجميل بك ، والاستاذ كريم ثابت والاستاذ محمود عزمى ، والاستاذ عبد القادر حمزة ، والاستاذ محمد توفيق دياب ، والاستاذ كمال الدين عوض ، والاستاذ عبد الحميد حمدي ، والاستاذ فكرى أباطة والاستاذ سليمان فوزى والاستاذ على بليغ ! ويعتذر من الصحفيين خليل ثابت ، عباس محمود العقاد ، وتوفيق صليب و . و .

ويمضى على ماهر فى أداء مهامه الوطنية بين جذب وشد ومد وجذر فى جو شعبى متوتر للغاية وخاصة فى محيط الشباب الذى كان يقف - رغم الهدوء الظاهري - على فوهة بركان .

الفصل الثالث

وبدا شباب مصر يتحرك من جديد

وقفنا عند الظروف التي كانت تمر بها مصر في بداية عام ١٩٣٦ ، واتفاق الأحزاب على التفاوض مع بريطانيا ، فيما عدا الحزب الوطني . وقيام وزارة على ماهر بكثير من الاصلاحات الجذرية ، والاعداد للانتخابات . ونكمل هذا الحديث .

● لا تنتظم الدراسة في الجامعة وتعطل الدراسة في كلية الزراعة لاعادة أحد المدرسين بها الى وزارة الزراعة وتضرب كلية الحقوق لفصل بعض طلبتها بتهمة التحريض على الاضراب والاخلال بنظام الدراسة ويجتمع حزب الشعب برئاسة اسماعيل صدقي ويلقى رئيس الحزب خطابا هاما يشرح فيه الظروف التي مرت بالبلاد والصعاب ، التي قامت في وجه المفاوضات ، ويطلب صدقي باشا ، من أعضاء حزبه الثقة والتأييد في المهمة التي يشترك فيها وهي ، المفاوضات مع بريطانيا باعتباره عضوا في وفد المفاوضات ، المصري الرسمي مؤكدا ان شعاره وشعار الحزب - حزب الشعب - سوف يكون أثناء المفاوضات الاطمئنان لمجراها ، مع الاحتفاظ بالصبر والهدوء وضبط النفس وهي الصفات التي يجب أن يشعر المفاوضات بان البلاد حريصة على الاحتفاظ بها ، ويتحدث اسماعيل صدقي باشا عن الانتخابات فيقول انه كان يأمل ان تجرى بعد المفاوضات لا في اثنائها لانطباق ، ذلك على القواعد المألوفة ، وعلى الروح الدستورية التي تقضى بأن تكون نتيجة المفاوضات هي المحور ، الذي تدور عليه الانتخابات حتى اذا عرضت هذه النتيجة على البرلمان ، كان عرضها تركيزا لرأي كتلة الناخبين ، أي مجموع الشعب بأسره ويقول اسماعيل صدقي « انني لا أستطيع الا الأخذ بالرغبة التي تجلت في موقف حزب الشعب ، وهي الا يكون ، رأي قائم بذاته ، بعيدا عن رأي الجماعة فنحن ندخل الانتخابات في موعدها ، تحقيقا لهذه الرغبة التي عبرنا عنها في جميع تصريحاتنا » .

وتستمر المحاكم ، فى نظر قضايا المظاهرات ويكون من أهم القضايا تلك التى اتهم فيها صلاح الدين عزت ، محمد محمود راغب ، محمد كامل الدماطى ، محمد سعيد ، محمود ، أمين سعد الدين ، و . . وكانت قد نظرت أمام محكمة الجنح المستأنفة بعد أن حكم فيها ابتدائيا بتغريم كل المتهمين ثلاثة جنيهاً .

وكانت مدام فهمى ويصا : قد ألغت فى الجمعية الدولية للسيدات فى مانشستر فى بريطانيا خطاباً هاماً اهتمت به الصحف البريطانية وكان من بين ما قالته مدام فهمى ويصا : أن المصريين مستعدون لقبول مشروع معاهدة ١٩٣٠ . « النحاس - هندرسون » وإن ضعف الجيش المصرى قد أوجده البريطانيون أنفسهم » وطالبت مدام ويصا الحكومة البريطانية بأن تكون صريحة فى سياستها ، مع مصر تجنباً لما يترتب على سوء التفاهم من مستقبل خطير ؟

وتذهب وفود عديدة الى دار حمد الباسل باشا - بالزمالك - لشكره ، على موقفه الخالد ، وتقانيه فى خدمة أمته ، وتناسيه نفسه وكان من بين ما قاله حمد الباسل باشا ، لهذه الوفود ، انه لا شئ أحب الى نفسه من رفعة وطنه وتضحيته بكل ما يملك فى سبيل أمته !

انتهز الضباط المصريون القدماء فرصة قرب بداية المفاوضات ، فاجتمعوا بناء على دعوة من الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك فى ١٩ فبراير ١٩٣٦ وحضر الاجتماع : اللواء محمود عزمى باشا ، سليم موصلى باشا ، محمد فاضل باشا ، عبد الحميد راغب باشا ، عبد الرحيم فهمى باشا ، وكل من الأميرالاي أحمد خليل بك ، محمد راتب السباع بك ، محمد أحمد حلمى بك ، حسين كامل بك ، محمود صدقى بك ، عبد الوهاب وهبى بك ، حافظ صدقى بك ، محمد عابدين بك ، محمود سامى بك ، محمد بدر بك جلال منير بك ، اسماعيل حافظ بك ، أحمد نيازى بك . محمود عزت بك محمود حلمى اسماعيل بك ، وكل من القائ مقام : محمد حلمى بك ، يوسف صادق الموجى بك ، محمود سالم بك وكل من البكباشى : على نجيب متولى سالم ، أحمد حلمى ، سيف اليزل خليفة ، محمود رياض ، فرج مبروك ، أحمد بكير ، وكل من اليوزباشى محمود ابراهيم الجندى ، وأمين فوزى ، ومحمد حمدى وكذلك الملازم أول محمد فريد ثابت ويتلقى صاحب الدعوة من الأمير عمر طوسون برقية يقول فيها : المسألة السودانية فى نظرنا أهم المسائل ، التى سينتاولها البحث فى المفاوضات فاجتماعكم ، مع حضرات اخوانك الضباط المتقاعدين المنظر فى مسألتهم أم يقابل من جميع المصريين بالحمد والشكر والارتياح العظيم لما لأرائكم فى مسألتهم الخطيرة من القيمة والتقدير » ويقرر المجتمعون تأليف لجنة برئاسة اللواء محمود

عزمى باشا للاتصال بهيئة المفاوضات المصرية لتقديم ، وجهة نظرهم فى مسألة السودان .

ويقرر مجلس التأديب بالجامعة فى ٢٠ فبراير ١٩٣٦ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى السيد وعضوية الشيخ أحمد إبراهيم وكيل الكلية والأستاذ برشيامز الأستاذ بها لمحاكمة الطلبة المتهمين بالتحريض على الاضراب وهم : حافظ شيخا ، أحمد فؤاد مصطفى ، عبد الحميد محمود سالم ، و . . و . .

ويقرر المجلس فصل حافظ شيخا وأحمد فؤاد مصطفى فصلا نهائيا من الكلية كما يقرر فصل عبد الحميد سالم الشواربى ، ومحمد على شلبى ، وعبد المنعم عبد الوهاب من الكلية لمدة سنة مع الترخيص لعبد الكلية فى قبول من يرى صلاح حاله منهم ، واستعداده لمتابعة الدراسات الجامعية وفصل بقية المتهمين سنة من الكلية مع وقف التنفيذ بحيث لو صدر من أحدهم سلوك مماثل فى خلال هذه السنة فإن العقوبة تنفذ عليه . .

ويعلق محمد على علوبة باشا وزير المعارف على قرار مجلس التأديب بالجامعة ، قائلا : أرجو أن يكون مفهوما أنه ليس هناك عداء بين الوزارة والطلبة وأنه إذا كانت الاجراءات التى اتخذتها الوزارة مع بعضهم اجراءات صارمة ، فإن هذه الصرامة اقتضتها الظروف ، وهى أشبه بقسوة الوالد مع ابنه وهى دائما قسوة المصلحة الابن قبل كل شئ ، وهذه المسألة متعلقة بمجلس الجامعة وأنا حريص على استقلالها وسنعمل جهدا لتحقيق ما فيه المصلحة العامة قبل كل شئ ، ويجب ألا يقال عنا اننا أمة لا تعرف النظام ، ولا تحافظ على القانون : ويرسل ، مصطفى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضات فى ٢٦ فبراير ١٩٣٦ ، الأستاذ أمين عثمان سكرتير الوفد الرسمى الى دار المندوب السامى ، البريطانى لابلغه نص الخطبة التى سيلقيها النحاس باشا فى حفلة افتتاح المفاوضات على أن يرسل المندوب السامى ، بنص خطبته الى النحاس باشا ، قبل لقائها وفقا للتقاليد ، المتبعة .

وكان الأزهر الشريف رغم كل المحاولات التى بذلت لاعادة الصفاء والود الى طلابه ، مجالا لانقسامات عديدة بين صفوفه سرعان ما انتقلت عدواها الى طلاب المعاهد الدينية بالأقاليم . ونفتح قوسا نقول فى داخله ما يلى :

يجرنا حديث الصراعات والانقسامات بين طلبة المعاهد الدينية الى الحديث عن ظاهرة وصفت بالغرابة ، نود الإشارة اليها لاعطاء صورة عن تفكير بعض أساتذة وطلاب المعاهد الدينية وقتئذ :

الى جانب هذه الانقسامات وجهت اتهامات عديدة الى بعض طلبة المعاهد الدينية فمن خروج - كما قيل - عن تقاليدهم القديمة ، الى مسايرة بعضهم لبعض « صرخات العصر » مما اعتبره بعض شيوخ الأزهر ورجال الدين بصفة عامة خروجاً على القيم المتوارثة ، وقد أدى ذلك كله ، أو بعضه الى استقالة الشيخ الدينارى شيخ المعهد الأحمدي بطنطا كما أدى ذلك كله أو بعضه الى أن شيخ الجامع الأزهر تقدم الى أبنائه الطلبة طالباً منهم الالتزام بكل ما توارثوه من قيم ومبادئ .

كان النداء الذى وجهه شيخ الجامع الأزهر فى ١٩ فبراير ١٩٣٦ عنيفاً للغاية وقد جاء فيه :

« من المعروف ان طلاب العلم الدينى لهم قيود وتقاليد رسخت عند الناس كافة فاذا هم خرجوا عليها ، أو لم يحفلوا بها فانهم يتعرضون لزدراء الناس ، وسخفهم فليعلم الطلاب هذا وليتدبروا أن مهمتهم التى ينتظرون القيام بها مستقبلاً تتطلب منهم أن يكونوا دائماً موضع احترام الناس وموضع اجلالهم ، فلا يأتون ما يتنافى مع قواعد الشرع الشريف أو ما يثير الرأى العام ضدهم فانهم ان فعلوا ذلك سقطوا عند الناس السقوط ، الذى لا يستطيعون بعده ، أن يؤدوا لمواطنيهم العمل الذى يكلفون به حين يدخلون ميدان العمل . »

« وعلى حضرات شيوخ المعاهد أن يبالغوا فى ملاحظة الطلاب ، والعمل على رفع مستواهم الخلقى وتنبيههم الى ما قد يغفلون عنه مما لا يتفق وكرامة طلاب العلم الدينى ، وأن يعالجوا بالحزم والحكمة ما يرونه غير صالح من أعمال الطلاب » .

وكان من بين المآخذ ، التى أخذت على طلاب المعاهد الدينية انهم اختلفوا اختلافات عنيفة للغاية من أجل اقامة اتحاد للطلاب لم تقم الدلائل ، على تركيز الجانب الثقافى فى بيئته مما يجبر الطلاب عليه . ثم ان احتفالهم - كما قال أحد كبار رجال الدين وقتئذ - بهذه الخصومة ، مما يوقظ فى أجوائهم لاصفة فتنة تنذر بالشر ، وتجنبهم الصراط المستقيم الى جانب انتزاعها لهم من موطن التحصيل العلمى ، واسدالها عليهم سترا من القلق الدائم .

ومن المحقق ، ان انصراف الطلاب الى ذلك قبل مهده لهم أن يتابعوا فى معاهدهم ضروباً من الأضاحيك ، التى يضيفون بها الى الاتجاهات الثقافية المعاصرة تزويقاً لها و . . . وهكذا سمعنا عن طالب أزهرى ، يؤدى دور ليلي فى مسرحية « المجنون » . . . وسمعنا عن طلاب أزهريين يكشفون عن سيقانهم فى جولات كشفية وجولات أخرى فى ميدان الرياضة ، وهنا وهناك نظارة

يحصون ، على الغارقين في مدنية العصر أنفاسهم سائلين الله ان يوفر ، على دينه من يقيهم مصارع السوء ، ثم لا يكون الحماة لهذا الدين من أبناء الأزهر ، الذى يمثل واحد منهم دور ليلى ويكشف واحد من ساقيه فى غير موطن الوضوء .
ونقل القوس ، لنعود الى حديث المفاوضات المصرية البريطانية وبعض الأحداث الداخلية والافريقية والعربية :

تبدأ المفاوضات بين مصر ، وبريطانيا فى ٢ مارس ١٩٣٦ وحيا مصطفى النحاس باشا ، فى كلمة الافتتاح التى ألقاها رجل الدولة الكبير مستر ارثر هندرسون الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٠ وظل حتى الممات على أداء رسالته فى خدمة السلام فقد ساهم بسمو فكرته ، وثاقب نظره وصادق نيته فى تقريب المسافة الى حد كبير من وجهتى النظر البريطانية والمصرية .

وتحدث سير مايلز لامبسون عن سعادته بتأليف هيئة المفاوضات المصرية من كل الأحزاب المصرية تقريرا . وقال أنه على يقين من ان علاقات المودة والثقة القائمة من عهد طويل بين الحكومتين المصرية والبريطانية هى باكورة الروح التى يقدم بها الفريقان على هذه المباحثات التمهيدية .

وكتب كامل الشناوى عن على ماهر كلمة رقيقة للغاية ، لأنه أيقظ دور الحكومة بعد رقدة هائلة ونوم سعيد ، ولأنه عمل على تحرير الصحافة من القيود والأصفاد التى بذلت الوزارات الماضية جهودها الجبارة فى صياغتها ، وأحكام وضعها ، فى أعناق الصحافة حتى لا تقوم لحرية الرأى قائمة فى هذا البلد المسكين ولأنه وافق ، على قانون الأزهر ، ذلك الذى تضمن المستقبل ، بل الحياة ، لآلاف من الطلبة والعلماء .

ولقد خطا الرجل - كما قال كامل الشناوى - نحو استقلال القضاء خطوات فسيحات ومعنى هذا أنه يريد أن يكفل للناس الاطمئنان على حقوقهم ويكفل للقاضى تأدية وظيفته فى ظل سابغ من الأمن بعيدا عن جور السلطان وحين يتم هذا فسيكون فيه قضاء على الذين يفيدون من وراء تقييد القضاء وهم مصريون ، فعلى ماهر اذن يريد أن يحرم الفائدة على المصريين فى أيها المصريون أخذلوه ولا تنصروه .

وأخيرا : انه يريد لمصر الحياة كاسمى ما تكون الحياة ، والحياة كما قال المعرى تعب كلها ، فابحثوا عن رجل غيره ، يريحكم من التعب وانصروا هذا الغير ولا تخذلوه .

ويبدأ الحديث عن الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وتقول جريدة جمهوريت التركية ، ان الغاء الامتيازات هو بالنسبة الى مصر مسألة كرامة وهيبة

قوية . وقالت الجريدة التركية - والمعروف أن تركيا كمصر عانت الكثير من الامتيازات الأجنبية - ان الدول المتمتعة بالامتيازات يجب ، عليها اذا كانت مدفوعة حقا بالنوايا الحسنة أن تفاوض على ماهر باشا أو من يخلفه للقضاء على النوايا ، التي تفرق بين الرعايا في البلاد ، والتي لا يوجد لها نظير في العالم .

وكان الدكتور محمود الصاوي جمعة الثنى كان قد تطوع ضمن أعضاء البعثة الطبية المصرية إلى الحبشة ، قد توفي . فاحتفلت الحبشة بتشجيع جنازته عسكريا وشعبيا ، وكان بداية احتفالات الحبشة في مستشفى البعثة الطبية المصرية في جرجيسا ، ثم في هرر حيث أصر الأهالي على الاحتفال بتشجيع الجثمان احتفالا لم يعرفه تاريخ هرر من قبل ، وكان الدكتور عبد الحميد المشرف على البعثة يوالى أولا بأول ارسال البرقيات الى الشعب المصرى ، عن كل خطوة من خطوات الاحتفال بتشجيع جثمان الدكتور الصاوي .

ويزور مصر وفد من شباب فلسطين فتحترف به مصر ، كلها حكومة وشعبا . . وكان من أهم حفلات التكريم التي أقيمت لهؤلاء الشباب الحفلة التي أقامها مكرم عبيد باشا وكان خطيبها مكرم عبيد ومحمد شفيق أسعد ، وهو من شباب فلسطين .

وقد جاء في كلمة مكرم عبيد :

« ليس للشعور ترجمان ، الا خفقان قلبك واختلاج لسانك ، واضطراب بيانك : لقد زرت فلسطين فأحببت فيها فوق حبي لذاتها حبها لمصر ، شقيقتها ، ولعل لا أغلو ان قلت ان حبي لمصر نفسها قد ازداد رسوخا في قلبي ووضوحا

في عيني . . بعد أن زرت فلسطين وسورية ولبنان من البلاد الشقيقة ولا عجب فان بلدا يحبها هذا الحب أشقاؤها أولى أن يحبها ، أكبر الحب أبناءها . .

وبعد أن يشير مكرم عبيد ، الى زيارته والسيدة شقيقتها وبعض أصدقائه ، الى فلسطين والاستقبال الرائع الذي استقبله به هو ومن معه الاخوة الفلسطينيين بحيث تأكد أنه في مصر ، لم يفارقها فانه أصبح لنا نحن أبناء العروبة وحدة جديدة أساسها المحبة والولاء وغداؤها الجهاد والفداء . . يقول :

« لقد اجتمعت محبتنا نحن العرب على أسهم المعاني وأروعها وذلك هو معنى الوطنية المحلية . . مصرية كانت أو فلسطينية أو عراقية أو شامية بل لقد سميت فأصبحت وطنية عربية شرقية مجاهدة متفانية متحدة ، اذا جد الجدد ودعا داعي الوطن هادئة سالمة متفاهمة اذا نادى منادى التفاهم والسلام ، فهي مضرب الأمثال عند الغربيين ، مفخرة لنا نحن الشرقيين » .

ثم قال :

« ليس أجمل ولا أروع من هذه الرابطة الروحية التي تجتمع بيننا نحن
الأمم الشقيقة ، ولا تنسوا ، أن الشقيق حقا ، ليس هو الشقيق جنبا بل هو
الشقيق حبا . لقد أحب أبناء الأقطار الشقيقة بعضهم بعضا فلنزد هذا الحب
قوة وبذلا ، نصبح له أهلا وبه أهلا » .

وفي الحفلة التي أقامها الحزب الوطني لتكريم شباب فلسطين ، ألقى
الشاعر الأديب علي أفندي منصور قصيدة عامرة حيا بها مصر ، وفلسطين ،
وتحدث الأستاذ محمد شكرى كرشاه المعامى فأشار الى جهاد الحزب الوطني
فى سبيل الوحدة العربية والاستقلال . كما ألقى الأديب محمد أفندي ابراهيم
جمعة كلمة قوبلت بالاستحسان ، وقام الأستاذ مصطفى أفندي الحفناوى فرحب
بالفلسطينيين وتحدث اليهم عن تشكيلات البراة والرسالة التي يسعون لتحقيقها
فى مصر ، وفى الأقطار الشقيقة وقال ان هذه التشكيلات اذا قويت وتمكنت
من نفوس الشرقيين فستكون القوة الجبارة التي تدك صروح الاستعمار وبذلك
يحمل الشرقيون مشعل الحرية والحق ، فيعيدون الى أعمال الرسالة سيرتها
الأولى !

وكان من بين كلمات حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى قوله .

« لقد حضرتم من فلسطين وأنتم أدرى بأن هذه المنطقة من الأرض هى التي
انتجت الأنبياء ، الذين نشروا نور الحق والعدل ، وكان من خلفهم أنصار لهم
عقائد كالجبال الشامخة . . أولئك الذين جاهدوا وحملوا فى أعناقهم رسالة
الانسانية فهل كان قائدهم عبر الاعتقاد الثابت فى حقوقهم أن بيننا وبين
الفلسطينيين من الروابط التاريخية وروابط المدنية ما يحتم علينا أن نبني
وطنينا على العمل الصالح والخلق القويم » .

ويوجه حافظ رمضان خطابه الى شباب فلسطين قائلا : « ابنوا وطنكم على
العقائد وسخروا الوسائل المادية لتستخلصوا حقوقكم وتستردوا بضاعتكم :
يجب أن ننظم فرقنا وقد قمنا بذلك فى مصر ، وجعلنا شعارنا « أد الواجب ودع
ما يكون ، جعلنا من بيننا انه اذا كان للحياة مدخل واحد ، ومخرج واحد فاذا
حررنا أفكارنا وحررنا وجداننا غزونا الحياة ، وغزونا الموت : أرجو أن تبلغوا
تحياتنا لاختوتنا فى فلسطين فانه لابد وأن يأتى يوم نعمل فيه معا متضامنين
ضد الغاصبين » .

وانحدث الاستاذ سليم بك عبد الرحمن نيابة عن فلسطين وقال ان
مؤسس فكرة الحزب الوطنى مصطفى كاتل هو أول من رفع لواء الاستقلال
وقاد القافلة فى بلاد المشرق ، وان مبادئ مصطفى كامل ، لا يجب أن يمتنعها
المصريون وحدهم ولا العرب وحدهم ، وانما أهم الشرق قاطبة تلك التى تعمل
للحرية والاستقلال .

ويتبادل الشباب المصريون والفلسطينيون القاء الأناشيد الوطنية والحرية
وتعاهدوا جميعا على الجهاد فى سبيل تحرير العرب .

وفى وسط ، هذا الجو الوطنى ، الثائر ، ترفع مدرسة السعيدية الستار عن
النصب التذكارى للمرحوم الطالب مصطفى أمين أول شيداء الوطن سنة ١٩١٩ ،
وانحدث فى حفل ازاحة الستار من زملاء ، الفقيد محمد على رسمى ، وصالح
الدين حافظ الذى ألقى خطبة حماسية فياضة نالت التقدير والاعجاب » وكذلك
تحدث شقيقه الأكبر حامد صدقى أمين أفندى ، وكان من بين ما قاله :

« نعم أنا أخوه وقد كنت بجانبه فى ذلك الوقت الذى استشهد فيه
وما رأيته يسقط حتى أسرع اليه وحملته مضرجا بدمائه ، وقد انترانى من
هول الموقف ، عاملان . حب الشقيق لشقيقه وحب المصرى لام الفداء مصر ،
ولقد كان العامل الثانى أقوى العاملين فتماكنت نفسى ورفعت الفقيد بما بقى
فى أعصابى من قوة ، وهتفت لمصر بالخلود مرددا هتاف شقيقى الخافت نموت
وتحيا مصر . وخارت قوى فارتيمت بجسمى على الأرض وأسندت رأسه بأحدى
ذراعى وبالأخرى ضممته الى صدرى وهمست فى أذنه :

« أخى العزيز ما كنت أتوقع ، اننى سافقدك هكذا سريعا ولكن هى الحرية
التي ننشدها ومطلبها غال ولا بد من دفع الثمن . وما أنت أول من دفع فلا
تحزن وفى ذمة الله روحك الطاهرة ، وسوف تسطر لك دماك المسفوكة صحيفة
بيضاء فى سجل الضحايا والشهداء ثم بكيت . . نعم بكيت لأننى رأيت أعز
مخلوق لى يحتضر بين يدى تعلمت أن السهم ، قد نفذ وانه لا راد لقضاء ،
الله وقدره » .

« نجح على ماهر بوزارته الائتلافية فى التمهيد لبدء المفاوضات بين مصر
وانجلترا فى عام ١٩٣٥ ، وتشكل بالفعل وفد المفاوضات . . لم تكن مصر
وحدها ، بل كانت شقيقات عربيات لها تغل بالثورة والانفعال ضد الانتداب
الانجليزى فى فلسطين والانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان ، وبدأ التمهيد فى
مصر لاجراء انتخابات عامة » .

● وفي الوقت ، الذي كان فيه وفد شعبي عراقي ، على مستوى عال يزور مصر ، ويلقى كل تكريم من كبار الشخصيات المصرية ، كانت سورية تغل بالنورة . وكان مجلس النواب العراقي يدافع عن قضية سورية امام الراى العام الفرنسى حيث كانت فرنسا . هي التى تحتل سورية ، ونقف قرائها العسكرية حجر عثرة فى سبيل استقلال سورية . وكان مما جاء فى الخطاب الذى أرسله رئيس مجلس النواب العراقي الى زميله رئيس مجلس النواب الفرنسى : « لا تستطيع الأمة العراقية أن تتغاضى عن شقيقتها سورية ، التى تربطها بها جامعة الاصل واللسان والعواطف وتتمسك الأمة العراقية بأواصر الصداقة مع الأمة الفرنسية الشريفة ان المسئولين عن ادارة سورية يناقضون بأخطائهم السياسية والاقتصادية ولا سيما للشركات صاحبة الامتيازات والمثل الاعلى والسمة الحسنة التى نماها كبار الفرنسيين منذ خمسة قرون ، ويؤلنا أكر أن هؤلاء يقوضون الاعتبار الذى كسبته فرنسا فى الشرق كحامية للانسانية ومدافعة عن حقوق الانسان » .

ويطالب رئيس مجلس النواب العراقي زميله رئيس مجلس النواب الفرنسى بالتحقيق بنفسه فيما اذا كانت هذه الأعمال والتصرفات التى تحدث اليوم فى سورية تتفق والمبادئ الانسانية التى بشرت بها فرنسا فى خلال العصور ، واذا كانت تتفق والمبادئ الانسانية ، التى سن على أسسها الانتداب .

ويرسل كذلك نائب ، الموصل ونواب البصرة ، وكثير من النواب العراقيين برقيات مماثلة الى المسئولين الفرنسيين والى جمعية الدفاع عن حقوق الانسان فى باريس وفى نفس الوقت ، كان صحفيون سوريون كبار يزورون مصر ، ويلقون الترحيب والتكريم من كل الصحفيين ، والكتاب المصريين ومن كبار السياسيين ايضا ، وكان من بين هؤلاء الصحفيين الاساتذة معروف الأرنؤوط صاحب جريدة فتى العرب ، ونجيب الرئيس صاحب القبس ، ونصوح بابيل صاحب الأيام وتيسير ظبيان صاحب الجزيرة .

وبعد تلك الاطلالة العربية السريعة نعود الى الحديث عن الانتخابات والمفاوضات فلم يكن لمصر وقتئذ - عام ١٩٣٦ سوى الحديث عن الانتخابات والمفاوضات .

الفصل الرابع

ومع بداية المفاوضات

بدأت معركة الانتخابات كما بدأت الانقسامات الداخلية

وكانت معركة الانتخابات قد بدأت منذ أن سقطت وزارة اسماعيل صدقي ، كان الحديث عن الانتخابات لا يتوقف حتى في أيام وزارة عبد الفتاح يحيى باعتبار أن نظام اسماعيل صدقي قد انهار بعد أن جرى ، بعبد الفتاح يحيى ، ولما جاءت وزارة نسيم باشا ، بدأ الحديث جدياً عن تقسيم الدوائر ، وبدأ المرشحون - كما هو العادة - يعيدون الاتصال بدوائرهم و . . و . . وكانت الأحزاب ترغب - فيما عدا الوفد - في تقسيم الدوائر ، بحيث يكون من نصيب الوفد المصرى كذا دائرة ، والأحرار الدستوريين كذا دائرة و . . و . . ولكن الوفد كان مصراً على عدم قبول تلك الفكرة ، التى كانت تلح عليها بقية الأحزاب الأخرى ، وإن كان فى النهاية قد أبدى استعداداًه لعدم ترشيح وفديين فى الدوائر التى يرغب أعضاء وفد المفاوضات المصرى فى ترشيح أنفسهم فيها ، حتى يجنب هؤلاء الأعضاء مشقة عملية الانتخابات .

وفى ٢١ مارس ١٩٣٦ بدأ الوفد يعلن عن ترشيحاته ومن بين هؤلاء المرشحين - مثلاً - أحمد حملى سيف النصر بك ، قسم مصر القديمة : عبد المجيد الرمالى أفندى ، قسم السيدة زينب ، الدكتور أحمد ماهر ، قسم الدرب الأحمر ، أحمد حافظ عوض : قسم باب الشعرية ، زهير صبرى قسم بولاق ، كامل صدقي : قسم الأزبكية ، الدكتور نجيب اسكندر : قسم شبرا .

وفى الاسكندرية : الأستاذ عبد الفتاح الطويل ، قسم محرم بك ، محمود فهمى النقراشى ، قسم الجمرك ، حسن مرور ، قسم كرموز ، ممدوح رياض قسم المنشية ، عزيز أنطون ، قسم اللبان .

وفى محافظة دمياط حسين البدرى بك : دمياط . . وفى القليوبية :
د . حامد محمود - طوخ ، ميخائيل غالى ، العمار ، أحمد حمزة - نوى - البرادعة :
محتفظ بها - كما جاء فى قرار الوفد المصرى - لحضرة صاحب السعادة الدكتور
حافظ عفيفى باشا ، عضو الوفد المصرى ، محمد عبد الهادى الجندى - الغربية ،
واحتفظ الوفد المصرى بدائرة القنايات لعلى الشمسى باشا عضو ، الهيئة
الرسمية للمفاوضة وكان من بين مرشحي الوفد أيضا ، فى الشرقية - حسن
مرعى بك - دائرة التلين . على السيد أيوب ، التل الكبير . محمد فتحى المسامى
الدهشون . محمد فريد الطاروطى ، بنى حريد ، شيخ العرب محمد السعدى
الطحاوى ، جزيرة مسعود . ومن مرشحي الدقهلية : مصطفى نصرت (ميت
أبو خالد) سيد سعد الرحمن سليم (البوها) محمود عبد النبى بك : أجا ،
راغب فودة (ديرب نجم) حسن فودة السنبلوين اسماعيل رمزى باشا تمى
الامديد ، محمود نصير بك : مدينة المنصورة ، أحمد نجيب الهـلالى بك ،
« المتارية » . ابراهيم عبد الهادى : الزرقا ، طاهر اللوزى : فارسكور .

وفى المنوفية : أشمون ، محتفظ بها لسعادة محمد حلمى عيسى باشا
عضو الهيئة الرسمية للمفاوضات ، أحمد صبرى أبو علم ، (منوف) ، أنطون
جرجس أنطون (بركة السبع) .

وفى الغربية عبد السلام فهمى جمعة بك مدينة طنطا ، وسنبو ومنشأة
الصباحى ، محتفظ بها لاسماعيل صدقى ، باشا ، وعوض الجندى « سنباط
وحصتها » ، حسين المراسى « بسيون » عثمان محرم دسوق ، عمر عمر « كفر
الشيخ » ، فؤاد سراج الدين ، بلقاس أول ، عبد العزيز البدر اوى ، ميت
أبو غالب ، سيد محمد البدر اوى باشا ، نبروه ، السيد عبد الهادى القصبى ،
طنطا دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ، سمند . د . حيدر
الشميشينى ، المحلة الكبرى .

وفى البحيرة محمد سليمان الوكيل باشا . مدينة دمنهور ، عبد الواحد
الوكيل ، المعبودية ، محمد محمد الوكيل ، مركز دمنهور .

وفى الجيزة يحتفظ الوفد بدائرة تكلا أحمد عبد الوهاب باشا ، وزير
المالية - محمود سليمان غنام (تاج الدولة) ، محمد عزام « حلوان » .

وفى بنى سويف : محمد أمين اليريدى (الواسطى) حسن يس « أشمنت »
واصف بطرس غالى مديرية بنى سويف .

وفى مديرية المنيا دائرة السلطان حسن ، للأستاذ سامح موسى خريج
جامعات إنجلترا ومن الأعيان دائرة مركز المنيا ، محتفظ بها فؤاد ، سلطان
بك مدير بنك مصر .

وفى أسيوط : دائرة الحوانكة لعبد الرحمن حنفى الطرزي أفندى
« مدينة أسيوط » محمود بسيونى عضو الوفد المصرى ومحمد حامد جريدة
« الحمراء » باقور ، الأستاذ عازر جبران : النخيلة ، الشيخ : محمد أحمد
الصدقى ، البربا - محتفظ بها لمحمد محمود باشا ، بنى محمد ، الشهاينة ،
شاكر غزالى بك بصره ، سامى أخنوخ ، فاقوس .

وفى جرجا : سعد الدين أبو رحاب ، المنشأة ، خليل أبو رحاب ، أولاد
حمزة ، برديس : أحمد على أبو ستيت ، البلينا ، محمد فؤاد أبو ستيت وفى
قنا ، مكرم عبيد : دائرة قنا . وفى دائرة قفط الشيخ محمد على اسماعيل .

ولقد استهدفت من ذكر ، بعض أسماء مرشحي الوفد الناكيد ، على أن
الوفد كان يدرس جغرافية وتاريخ كل دائرة ويختار لها القادر على النجاح ،
وليس الأكفاء ، انه كان يختار من الأسرة الواحدة مرشحين ، أو ثلاثة أو أربعة
ويوزعهم على الدوائر بصرف النظر عن تواجدهم ، الدائم فى مقام دوائرهم أو
عدم تواجدهم ، وكان مرشحو الوفد فى أية انتخابات حرة يفوزون بها لا يقل
- ان لم يزد - على ٨٠٪ من عدد الدوائر .

وقد كان خلو كشف ترشيحات الوفد المصرى من اسم الدكتور محمد
حلمى الجيار سببا فى قيام ثورة بين شباب الدقهلية الذين كانوا يعتبرون
الجيار زعيما لهم ، وكانت مظاهرة ، عنيفة اشترك فيها غالبية طلاب المنصورة
الذين ساروا فى مظاهرة كبيرة طافت بأنحاء المدينة مطالبة بترشيح الجيار وكان
من بين متفانيها الدكتور الجيار نائب المنصورة ، نريد نائبا قويا ، نريد نائبا
يمثل الشباب . الشباب لا يثق الا فى زعيمه .

ويصطدم المتظاهرون بالبوليس وكان مأمور بئدر المنصورة قد هاله قيام
مظاهرة عنيفة بعد أن هدأت البلاد ، فأمر رجاله باستخدام العصي الغليظة

لتشتميت شمل المتظاهرين ولكن المتظاهرين رغم قسوة الضرب ، وعنفه لم يتفرقوا وكان بينهم وبين رجال البوليس معركة حول العلم المصرى ، البوليس يريد أن يستولى عليه ، لأن الشباب يتبعون حامل العلم والشباب يدافع عن العلم بكل ما يملك من قوة - ورغم نجاح البوليس فى تمزيق العلم شر ممزق ، الا أن الشباب ظلوا متجمعين ، متجمهرين ، مارين بكثير من شوارع المنصورة الى أن وصلوا ، الى مستشفى الدكتور الجيار وكان فى شارع السكة الجديدة ، كما أذكر ، وهتف الشباب للدكتور الجيار وطالبوه بترشيح نفسه رغم عدم ترشيح الوفد له . وتحدث الدكتور الجيار ، مؤكداً تنسيكه ، بمبادئ الوفد المصرى وزعامة الوفد المصرى ومعلنا أنه سوف يرشح نفسه بعد استشارة الوفد .

وفى اليوم التالى أذيع بيان الدكتور الجيار - وكان فعلا من قيادات الشباب القوية ، وربما كانت قوته هى مصدر عدم ترشيح الوفد له ، وكان البيان يحمل العنوان التالى : « للوطن والمبدأ أقدم على ترشيح نفسى » . وقد نشرت جريدة روز اليوسف اليومية هذا البيان ، فى صفحتها الأولى ، وقد جاء فى البيان ما يلى :

« حملت علم الثورة فى سنة ١٩١٩ من يوم اشتعالها وأنا طالب بكلية الطب ولم ترهبني الأحكام العرفية ولم يخفى الموت حتى قبض على مع صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمى فى قضية جماعة الانتقام ، فى مايو ١٩٢٠ وألقيت فى السجن محكوماً على بخمسة عشر عاماً فى فبراير ١٩٢١ ولما لم أطق صبرا ، على الحياة بعيدا عن ميدان الجهاد عملت الفكر بعد أن عقدت العزيمة ونفذت ارادتي بالافلات منه فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ والتجأت الى تركيا حتى وزارة المرحوم زعيمنا سعد زغلول باشا الذى ضرب المثل الأعلى فى حرصه على رجاله واذكاء روح الوطنية الصادقة فيهم واستعجل عودتى من تركيا فعدت فى مارس سنة ١٩٢٤ الى مدرسة الطب طالبا مجاهدا من جديد ، حتى كانت حادثة السردار المشنومة فى نوفمبر ١٩٢٤ اذ اختفيت ثم سلمت نفسى وقبض على مدة شهرين الى أن أفرج عني . وقد تمكنت من أداء امتحانى فى السجن ونلت دبلوم الطب بعد هذا الجهاد العنيف فى ابريل ١٩٢٥ .

ويقول الدكتور الجيار : أنه عاون فى انجاح المرحوم ويصا واصف بك ومعاونيه فى الانتخابات وحارب جميع الوزارات الرجعية فناله منها ما ارتاح اليه من عنت واضطهاد ، وتعذيب ، وارهاق ، ويروى كيف عمل فى مستشفى

المنزلة المركزى فى وظيفة حكيمباشى الى أن فصله من وظيفته اسماعيل صدقى
والى اعتقاله ، فى حوادث دكرنس ومحاكمته أمام محكمة الجنايات وتبرئته ،
ويقول انه كان ومازال عضوا فى لجنة الوفد العامة من سنة ١٩٢٥ واشترك
فى جميع الهيئات التى تكونت أو كونها تحت لواء الوفديين من اتحاد العمال
ولجان الشبان أو فرق الشباب الوفدى .

ويقول انه قبيل الانتخابات بفترة كافية رغب فى أن يرشح نفسه وانه
فاتح « دولة رئيسنا الجليل ، وكثيرا من حضرات أعضاء الوفد فى الأمر » فلقيت
من جميعهم عطفًا وترحابًا وتشجيعًا ، ولكن على غير انتظار صدرت ترشيحات
الوفد ، خلوا من اسمى . فأرسلت فى الحال تأييدى الحالى للمبدأ وللزعامة .
ولقد شرفت بمقابلة دولة الزعيم أُمس بعد استدعائى من المنصورة فلقيت من
دولته العطف الحالى والتقدير الشامل ، والأسف الشديد لأنه حالت ظروف
خاصة من اختلاف بينى وبين بعض اخوانى فى لجنة الوفد العامة بالدقهلية دون
ترشيحى ولما كان هذا الخلاف لا يمت الى المبدأ أو العقيدة وإنما يتناول بعض
وجهات النظر مما هو طبيعى فى كل هيئة ، لا يبلغ من الأهمية درجة تحول
دون حرمانى من تحمل قسطى فى الخدمة العامة ، فى النيابة كما كان الحال
فى الماضى ، ولما كنت أحتفظ لهم ولغيرهم بكل ود وإخلاص قلبى ما دامت
التضحية والتفانى رائد الجميع ، ولما كنت مستعدا ، أن أتعاون معهم ، ومع
غيرهم ومع كل من يتقدم لرفع علم الوفد عاليا فوق الرؤوس ، ولما كانت
ترشيحات الوفد قد أباحت التقدم ، لشخصين فى دائرة واحدة حتى مع نائب
سابق علاوة على أنها تركت دوائر لأشخاص لم يكونوا وقديين يوما ، من الأيام ،
ورشحت آخرين من هذا الطراز فى غيرها . ولما كان استعدادى ، دائما هو أن
أضع حياتى ، وقدراتى ، ومالى ، فى سبيل مصر وتحت لواء الوفد ، وزعامته
الرشيدة ، فانى أتقدم بهذا التاريخ وتلك الصفحة وهذا العهد مرشحا نفسى
عن دائرة من دوائر الدقهلية فان وفقت فهاكم ميشاقى لا أتحول عنه وان
لم أوفق فواجب ، أقوم به كما قال سعد فى الجمعية التشريعية خدمة لوطنى ،
وارضاء لضميرى .

ولما كان عبد الرحمن فهمى بك أحد كبار الشخصيات ، الفدائية فى مصر ،
هو مدير سياسة جريدة روز اليوسف وكان حلمى الجيار من تلاميذ عبد الرحمن
فهمى ومن العاملين معه فى الحقل الفدائى فقد فتحت روز اليوسف ، صدرها
للدكتور حلمى الجيار ، الذى كانت معركة الانتخابية من أهم المعارك ، لأنها
بدأت بمظاهرة من أخطر مظاهرات الشباب أكدت لحكومة على ما هو أن استقرار

الأمور في عهده وزادته ليس ثابتاً أبداً وإنما هو استقرار مؤقت ، مزعزع لا يستطيع أن يقف أمام قوة الشباب المصري » .

وكان الأزهر ، في تلك الأيام قد احتفل بعيد الهجرة وكان الحزب الوطني هو وحده دون الأحزاب المصرية ، الذي احتفل أيضاً - استمراراً للتقاليد التي أرساها مصطفى كامل ، ومحمد فريد - بتلك الذكرى العطرة .

وكان شباب الوطن الاقتصادي - وهم جماعة من خيرة شباب مصر رأوا أن الاستقلال السياسي لا يتم ، إلا بالاستقلال الاقتصادي - هؤلاء الشباب طلبوا من الأستاذ عباس محمود العقاد أن ينظم لهم نشيداً وطنياً يرتلونه في مهرجاناتهم واستجاب العقاد لرغبة الشباب فكان هذا النشيد الذي كتبه العقاد ، ولحنه إبراهيم عز الدين المحامى وجاء من بين كلمات النشيد :

قد	رفعنا	العلم
	للعلا	والفداء
في	ضمان	السماء
	حتى	أرض الهرم
حتى	مهد	الهدا
	حتى	أم البقضاء
كم	بنت	للبنى
	مصر	أم البنساء
من	عريق	الجدود
	آية	المخالدين
من	يهبها	الحياة
	وهبت	الخلود

وبينما المفاوضات المصرية البريطانية تجري بهمة ونشاط ، وبينما معركة الانتخابات لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ، في مصر تجذب انتباه كل الجماهير المصرية إذا بالمستر ساندروز عضو مجلس العموم البريطانى يسأل مستر ايدن ، عن سير المفاوضات المصرية البريطانية . ولا يجيب مستر أنتونى ايدن بأكثر من قوله :

« ان المعاديات التمهيدية للمفاوضات للوصول الى تسوية ، ما زالت سائرة ولم يحن الوقت بعد للدلاء بتصريح في هذا الموضوع » .

وبينما المفاوضات المصرية البريطانية تجري بهمة ونشاط . وبينما معركة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب تجذب انتباه الرأي العام المصرى . . . اذ بعاصفة منيرة تحدثت فى مجلس العموم البريطانى ، تشد الانتباه فى مصر . . . فبعض النواب البريطانيين حاولوا احراج الحكومة ، واثاروا قضية اشتراك الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى فى وفد المفاوضات المصرية - البريطانية ، وقد سبق أن أشرنا الى سؤال المسنر سانديز عضو مجلس العموم للمستتر ايدن وزير الخارجية البريطانية عن سير المفاوضات ، ورد المستتر ايدن عليه . . . ثم تواصلت الأسئلة والردود .

● يسأل المستتر كارنلاند المستتر ايدن ، عما اذا كان يمكنه أن يذكر أسماء أعضاء الوفد الذين حوكموا فى محكمة القاهرة سنة ١٩٢٦ فى مؤامرة اغتيال السردار . وهذا السؤال لم يكن أحد يتوقعه على الاطلاق خاصة وأن القضية انتهت وان اثاره مثل هذا الموضوع بينما المتفاوضون المصريون والمتفاوضون البريطانيون . يقولون ، بعملهم لا يهدف الا الى اثاره الحزازات القديمة من جانب بعض النواب البريطانيين .

وقد أخطأ مستتر ايدن ، خطأ شنيعا عندما قال : لقد حوكم فى هذه القضية تسعة كان من بينهم شفيق منصور عضو الوفد المصرى . ولم يكن شفيق منصور فى يوم ما عضوا فى الوفد المصرى .

ويسأل نائب آخر هو مستتر لينوكس بويد : عما اذا كان من المرغوب فيه أن يكون أحد الأشخاص على الأقل ، الذين اعتبرتهم الحكومة البريطانية مدانين رسميا . . . عضوا فى الوفد المصرى المتفاوض ؟ . ويطلب مستتر ايدن من النائب المحافظ أن يدون سؤاله كتابة فطرح النائب لينوكس سؤاله ، بالصورة التالية :

هل يذكر مستتر ايدن أن اللورد لويد بصفتة مندوبا ساميا نشر بيانا فى مصر ، يصرح فيه بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تفاوض مرة ثانية أى واحد من هؤلاء ، الأشخاص ؟

ويجيب مستتر ايدن بقوله : أظن أن مثل هذه الأسئلة الخطيرة يجب أن تترك .

وكان الهدف من سؤال مستتر لينوكس احراج أحمد ماهر ، والنقراشى عضوى الوفد المصرى وعضوى وفد المفاوضات المصرى وكانا من بين المتهمين فى إحدى قضايا الاغتيالات التى تمت فى سنة ١٩٢٥ .

ويسأل المستر ايدن في مجلس العموم البريطاني عن عدد المحامين في الوفد المصري وأسماهم ، فيجيب : ان ما لديه من المعلومات يدل على أنه ليس هناك خبراء قانونيون منضمون الى الوفد المصري ، ولو أن بعض أعضاء الوفد المصري من المحامين ، أو ممن تلقوا دراسات قانونية .

ويسأل المستر دونر عضو المجلس نفس السؤال ، الذي سبق أن سألته مستر لينوكس بويد ، عما اذا كان موقف أحمد ماهر ، والنقراشي من الحكومة البريطانية يدعو الى عدم الرغبة في أن يشترك هذان الرجلان في المحادثات الانجليزية - المصرية .

ويجيب المستر ايدن بقوله : ان النقراشي كان عضوا في الوفد المصري الذي تفاوض في سنة ١٩٣٠ بينما اصطحب أحمد ماهر الوفد كخبير فني فنظرا لهذه الحقائق تكون الحجة التي استند اليها المستر دونر لا قيمة لها .

ويعود مستر لينوكس بويد الى سؤال وزير الخارجية البريطانية ، ولكن بصيغة أخرى . . فيقول : كان تصريح رئيس الحكومة البريطانية في يونيو ١٩٢٦ والخاص بتبرئة المتهمين الأربعة في مؤامرة اغتيال السردار ، ومن بينهم أحمد ماهر . . وهذه التبرئة لا يمكن أن تقبلها بريطانيا كدليل على براءته . . هل لا تزال وجهة نظر الحكومة البريطانية كما هي ؟

ويقول المستر ايدن : ان السائل مخطئ في سؤاله ، فانه لم يصدر عن الحكومة البريطانية مثل هذا التصريح بشأن محاكمة الذين اتهموا في مؤامرة اغتيال السردار .

ويسأل المستر كارتلاند عما اذا كان الأستاذ أحمد ماهر ، والأستاذ النقراشي حوكما بتهمة التآمر على قتل السردار ؟ فيجيب المستر ايدن بالنفي .

وفي نهاية الأسئلة يثير المستر تشرشل مسألة ترتيب سؤال المستر كارتلاند ، فيقول : انه كان على المتكلم أن يلاحظ أن سؤاله يتضمن اتهامات خطيرة ضد سيدين من أعظم رجالات السياسة المصرية البارزين . وقد صرح وزير الخارجية بأن الأسانيد التي يلجأ اليها السائل لا أساس لها - وهو أي تشرشل - يفهم أن القاعدة التي يسير عليها المجلس ، ان الأعضاء يقبلون المسئولية عن البيانات التي تتضمنها أسئلتهم .

وقال - أي تشرشل - انه كان على المستر كارتلاند قبل أن يدلى بمثل هذه البيانات الخطيرة أن يتأكد انها حقيقية ، فاذا ما أدلى عضو ببيانات من هذا النوع دون أن يكون متأكدا من صحتها ، فان في ذلك خرقا بالغاً لنظام المجلس .

ويدافع المستر كارتلاند عن نفسه قائلا :

« بشأن مسألة النظام ، التي أثارها المستر تشرشل ، هل يمكنني أن أقول انه بحسب ما أعرف عندما توجهت بسؤالى أن الوقائع صحيحة من جميع الوجوه ولم يكن لدى متسع من الوقت عندما أعتزم المستر تشرشل أن يشير مسألة النظام ، أن أدلى ببيان من ذى اختصاص ، أكثر مما جاء في كتاب كتبه رئيس الوزارة المصرية السابق استعرض فيه هذه الحقائق الخاصة . فقد ذكر الكتاب أن هذين السيدين حوكما في القاهرة، وأطلقت محكمة الموضوع سراحهما في الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٢٦ . وكانت المحاكمة قد بدأت منذ شهر مارس . ففي هذه الوقائع أعتقد ان بياناتى صحيحة » .

ثم استطرد مستر كارتلاند قائلا :

« ان القاعدة الخاصة بالأسئلة معروفة . ان السائل والمُدلى ببيان مسئول عن البيانات الواردة في سؤاله . وانى أرى انه لا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك » .

ويعود مستر كارتلاند في جلسة تالية الى إثارة موضوع الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى .

فيسأل المستر كارتلاند وزير الخارجية البريطانية مرة أخرى قائلا :

« هل تعلم أن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى العضوين في الوفد المصرى قد حوكما في عام ١٩٢٦ بتهمة التآمر على القتل ، وانهما حاولا أن يقتلا كثيرين من البريطانيين والمصريين ؟ - وهل تعلم أيضا - والسؤال موجه الى وزير الخارجية البريطانية - ان المندوب السامى البريطانى هو الذى ناب عن الحكومة البريطانية في اخطار رئيس الوزارة المصرية ، بأن الحكومة البريطانية تأبى أن تقبل أن يكون اطلاق سراح هذين السيدين - أحمد ماهر والنقراشى - دليلا على براءتهما ؟

ويجيب في هذه المرة اللورد كرامبورن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية

قائلا :

« نعم ان الوقائع كما ذكرها العضو المحترم في سؤاله صحيحة ولكن يجدر
بى أن أوضح كما بين ذلك المستر ايدن أمس « ٥ ابريل ١٩٣٦ » .

ان الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى لم يحكم عليهما فى مؤامرة
اغتيال السردار .

ويسأل مستر كارنلاند :

« هل كانت هذه الوقائع معروفة لدى وزير الخارجية ، عندما وافق على
كيفية تأليف وفد المفاوضة المصرى وشخصياته . وهل ظن انه من المستحسن
نظرا لماضيهما - ان يفوض هذان الرجلان الحكومة البريطانية ؟ » .

ويرد المستر كرانبورن قائلا :

« نعم لقد كانت هذه الوقائع معروفة ، وواضح لدى المجلس ان هذه
الحقائق ليست توصيات ، ولكن يجدر بى فى الوقت نفسه أن أقول ان هذه
ليست المرة الأولى التى يشترك فيها هذان السيدان فى مفاوضات مع الحكومة
البريطانية . فقد اشتركا فى مفاوضات عام ١٩٣٠ » .

ويسأل المستر دونور :

« لماذا تجارى الحكومة الوطنية « المحافظة » سياسة الحكومة الاشتراكية
« العمالية » . . . وخصوصا اذا كانت الخطة التى سار عليها الاشتراكيون قد
انتهت بفشل المفاوضات ؟ » .

ويجيب اللورد كرانبورن بقوله :

« انى أظن أن أعضاء جميع أحزاب المجلس يرغبون أن تؤدى المفاوضات
الى تسوية حسنة دائمة بين بريطانيا ومصر . وانى أرى انه من غير المرغوب
فيه التحامل على نجاح المفاوضات بالاعتراض على اشتراك هذين العضوين » .

ويسأل مستر لينوكس : عما اذا كان يظن ان النية الحسنة الدائمة بين
بريطانيا ومصر تنال عن طريق الضعف فى هذه القضية ؟

ويجيب اللورد كرانبورن بقوله :

« ان النية الحسنة الدائمة تنال عن طريق النجاح فى المفاوضات » .

ويسأل المستر توتل قائلا : هل نفهم من الجواب أن التصريحات التى
تضمنها سؤال أمس ، بأن الاعتراض الذى أبدى هو فى الحقيقة غير صحيح وان

النقراشى وماهر لم تثبت عليهما تهمة المؤامرة ، مؤامرة قتل السردار وانه من المعروف أن مبادئ القانون الانجليزى ، ان الرجل يعتبر بريئا الى أن يقدم الدليل على ادائته » .

ويجيب اللورد كرانبورن عن القسم الأول من السؤال قائلا :

« انى أظن أن الموقف الحقيقى قد وضح بأجابتى .. » .

وأجاب عن القسم الثانى قائلا : « الحقيقة هى ان المحكمة لم تحكم بادانته هذين السيدين » .

ويسأل المستر ساندلين : « أولم تكن الفقرة الوحيدة غير الصحيحة الواردة فى بيان المستر كارتلانده هى قوله : ان الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى قد أدينا فى مؤامرة اغتيال واحدة .. بدلا من ست مؤامرات ؟ » .
ويرفض اللورد كرانبورن الرد على هذا السؤال .

وتتهم الصحافة المصرية اهتماما بالغاً بهذه الحملة الطائشة على الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى . وتتولى الصحف المصرية من جميع الأحزاب ، من كل الأحزاب المصرية - وليس من حزب الوفد وحسب - الرد على هذه الحملة .

وكان مما قاله الأستاذ عبد الرحمن بك فهمى - أستاذ النقراشى وماهر وغيرهما من قادة العمل الوطنى القدامى :

« يقول هؤلاء المتصايعون بالسخف ، ان الأستاذين الكبيرين ماهر والنقراشى يجب الا يكونا ضمن أعضاء الوفد المصرى الرسمى ، وانهما اتهمتا فى جريمة وبرئا من التهمة ، ومن العدل أن نشنى على موقف وزير الخارجية البريطانية من هذه الحملة المدبرة ، لقد كان موقفه على شئ كبير جدا من النبل والانصاف ، ولكننا نتجاوز هذا لنسأل أولئك المتحاملين : ألم يكونوا على علم حين بدأت مفاوضات ١٩٣٠ بأن الدكتور ماهر وقد كان مستشارا فى الوفد الرسمى المفاوض ، والأستاذ النقراشى وقد كان وزيرا فى ذلك الحين .. كانا متهمين بريئين ؟ .. لاشك أن النواب المتسائلين كانوا على علم بذلك . ولكنهم لم يعكروا الجواذ ذاك .. لأن أحدا يدفعهم الى ذلك وهم يعكرونه اليوم ، لأنهم مدفوعون الى ما فعلوا فالذنب ليس ذنبهم ، وانما هو ذنب المحرك الراسد من وراء الستار . ولاندرى حتى الآن أهو مصرى - كما تلوك بعض الألسن - أم بريطانى على ما نعتقد .. أم هو خليط من هذا وذاك » .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن فهمي :

« ان الأستاذين النقراشي وماهر ، أرفع من أن تنال منهما حملة كتلك الحملة الطائشة . وانهما العلمان من أعلام مصر، يعرف قدرهما الوطن . وحسبهما من مجد أن حاول أعداؤهما النيل منهما . فارتدت على الأعداء دعواهم ، وظفر الوطنيان الصادقان بما هما أهل له من تقدير الخصوم والأصدقاء على حين ظفر المتحاملون عليهما بالهزيمة والخذلان » .

والجدير بالذكر أن قضية اغتيال السير لي ستاك - سردار الجيش المصري - صدر الحكم فيها في ٧ يونيو ١٩٢٥ - وكانت المحكمة مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا ، والمستتر كيرشو ، ومحمد مظهر بك عضوين وكان الحكم في هذه القضية بالاعدام على كل من : عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق وقد خفف الحكم بالنسبة له من الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة . ونفذ حكم الاعدام في كل من : عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا ، ابراهيم موسى الخراط بالعنابر . محمود راشد المهندس بالتنظيم . على ابراهيم موسى الخراط بالعنابر . حسن التجار بمصلحة تليفرافات الحكومة . شفيق منصور المحامي . محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف .

وكان الحكم بالنسبة لسائق السيارة التي نفذ بها المتهمون حادث الاغتيال ، وهو محمود صالح ، السجن عامين .

والجدير بالذكر أيضا انه على اثر مقتل سردار اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور باشا الى ايجاد صلة بين حادث مقتل سردار وحوادث القتل التي وقعت على البريطانيين من قبل . ووجه الاتهام الى بعض أئمة الوفد وهم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني . كما اتهم في هذه القضية أيضا عبد الحليم البيلي بك . ومحمد فهمي على . ومحمود عثمان مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله . وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كيرشو رئيسا ، وكامل ابراهيم بك وعلى عزت بك عضوين . وكانت هذه القضية من أهم القضايا السياسية حتى ذلك التاريخ وقد ترافع فيها مصطفى النحاس ، ومرقص حنا ، ومكرم عبيد ونجيب الغرابي ، وسلامة ميخائيل ، ومحمد يوسف ، عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشي . كما ترافع فيها الأستاذان أحمد لطفى ومصطفى الشوربجي من أقطاب الحزب الوطني عن الأستاذ حسن كامل الشيشيني باعتباره أيضا من قيادات الحزب الوطني . . كما ترافع أيضا الأستاذ زهير صبري عن محمد فهمي على ، والأستاذ ابراهيم رياض عن أحمد جاد الله . والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . ووهيب دوس عن عبد الحليم البيلي .

وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام سنخا على : محمد على فهمى وبراءة جميع المتهمين الآخرين .

والجدير بالذكر أيضا أن القاضى كيرشو لم يكن موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى . وقد قدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبنائها على اعتراضه على براءة هؤلاء وخرج على التقاليد القضائية المرعية وهى الحفاظ على سرية المداولة . إذ لا يليق بالقاضى أيا كانت الظروف التى تحيط بنظر القضية أن يفشى أسرار المداولات التى يجريها القضاة فيما بينهم وبين بعضهم ، حيث تعتبر تلك المداولات سرية للغاية ، ولا يجوز أبدا الإفصاح عن هذه المداولات فيقول هذا القاضى : كنت موافقا على الادانة ، أو كنت معترضا عليها . كما فعل المستر كيرشو . . الذى أذاع سر المداولات التى جرت بينه وبين زميله كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك .

وقد قال كيرشو ، انه كان معترضا على براءة الدكتور أحمد ماهر ، والشيشينى ، وجاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى ، وكان يرى ادانتهم بعكس زميله فى هيئة المحكمة .

ويقوم المندوب السامى البريطانى بإبلاغ الحكومة المصرية ، أن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء الأربعة كدليل على براءتهم من التهم الموجهة لهم .

والجدير بالذكر كذلك ان مصطفى حنفى بك رئيس نيابة الاستئناف ، وممثل النيابة العامة فى هذه القضية قد روى فى مرافعته « تاريخ الاجرام السياسى فى مصر » . . وكان من بين ما قاله فى مرافعته :

« الآن انتهى واجب مهنتى ، وبقي واجب وطنى . وإذا كانت هذه المهنة قد منعتنى فى الماضى أن أدلى برأى فى هذه المسائل التى أقلق البال أعواما طويلا ، فإن هذه المهنة نفسها هى التى وقفتنى اليوم هذا الموقف ، فأتاح لى فرصة قلما تسنح مرة أخرى فمن الواجب ألا أتركها تمر دون أن أقول كلمة فى سبيل بلادى . وقد لا أكون فى هذه الكلمة الا معبرا عن رأى الخاص ، دون أن أمثل أحدا . . ان هؤلاء المتهمين أقلية ضئيلة ، بل أقلية تافهة لا تعبر الا عن رأيها ، فعليهم وحدهم أن يحملوا مسئولية أعمالهم ، وعليهم وحدهم أن يحملوا تبعاتها . وإذا كانت هذه التحقيقات أيضا ، لم تثبت وجود أية صلة بين هذه الفئة القليلة وبين أية هيئة سياسية ، فمن الانصاف أن نقرر هنا أن مجموع الأمة برىء من هذا الاجرام . »

« تحكمون بادانة المتهمين أو ببراءتهم ، حسبما تستريح اليه ضمائركم الطاهرة ، ولكنكم ستقضون حتما بأن مصر بريئة من الاجرام والمجرمين ، وستظل سائرة في طريقها المشروع نحو غايتها المنشودة رافعة راية السلام حتى تتبوا بين الأمم مركزا يليق بتاريخها الخالد المجيد » .

وكان من بين ما جاء في مرافعة الأستاذ مكرم عبيد :

« لقد أثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد اهتمامهم وكامن عواطفهم ، وهذا طبيعي لأن القضية سياسية ، والسياسة كانت ولا تزال مسرحا لكل عاطفة ، وسوقا لكل شهوة ، وميزانا لكل ضعف وكل قوة . ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون أن اختلطت في القضية أسباب الحق بالباطل والعدل بالظلم والصدق بالكذب حتى أصبحت مجمعا لكل تناقض ومضربا لكل مثل » .

وقبل أن ينهى مكرم عبيد مرافعته يقول :

« من سوء حظ البشرية أن هناك نفوسا اذا لم تكبح تجميع ، اذا لم ترعو لا تستحي . وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع . . . وهكذا فالاستثناء - أي الاجراءات الاستثنائية في الاتهام والتحقيق - مهما تلطفنا في تسميته هو الظلم بعينه - لأنه يفتح الباب لكل شهوة ، ويتنافى مع كل مساواة . ولهذا قلت ان الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة ، لان كل ظلم مهما كان فرديا ، فهو ظلم مزدوج . ظلم واقع على الفرد . وظلم يهدد المجموع » .

وينهى مكرم عبيد مرافعته بقوله :

« يا حضرات المستشارين لقد انتهى واجبي كمحام ، ولا ريب أن واجب المهنة يتطلب كثيرا من الصنعة . وانه فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادة الشهود والاتهام والدفاع يخلق جو خاص هو جو المحاكم . وكثيرا ما تضيق على المتهم شخصيته في وسط هذا الزحام العلمي ، فيصبح المتهم ويمسى . . فاذا به قد تحول الى نظرية قانونية او دليل يتراشقه الخصمان . . النيابة والمحاماة . . فهو في نظر النيابة مندمج في الاتهام ، وفي نظر المحاماة هو عبارة عن الدفاع . أما شخصيته . . اما حريته . . اما عواطفه فهي في نظر الاتهام مسألة ثانوية طالما أن القضية « مكدومة » . . واني أؤكد لحضراتكم انه ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه . . هذا التذكر عن أهله وجنسه ، فاذا دخل ، فالى سجن . واذا خرج فالى قفص . يجب ألا ننسى أن المتهم الذي هو في السجن « نمر » . هو في بيته حياة ومحبة . يجب ألا ننسى أن المتهم الذي هو في نظر النيابة اتهام هو في الوقت نفسه أب وزوج وولد وأخ وصديق . . فلا

تعجبوا اذن يا حضرات المستشارين اذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر ، فأنتم ولله الحمد لستم قضاة أوراق ، كما وصف حضرة قاضى الاحالة نفسه ، أنتم وانى لارتجف من هول ما أنتم - أنتم قضاة نفوس بشرية أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم • فأنتم لسان الله ، وصوت القدر ، فاقضوا اذن بيننا وبين شفيق منصور ذلك المجرم الذى قضى الله عليه مرات عديدة قبل أن يقضى عليه بشر •• اقضوا بين ضعفنا وقوة من اذا قال قدر ، فأنتم أقوى وأنتم أقدر •

والجدير بالذكر أخيرا •• أن دكتور شفيق منصور ، وكان من قبل عضوا سابقا ومنتشيا الى الوفد المصرى كان هو الذى اعترف أو هو الذى قدم اعترافات مكتوبة - قبل أن يذهب الى لقاء ربه متجها الى جبل المشنقة - تضمنت اعترافات كثيرة بدور النقراشى وماهر والشيشمينى •• وغيرهم وغيرهم من المتهمين فى تلك القضية •• وكانت اعترافات شفيق منصور هى الأساس الذى اعتمدت عليه النيابة فى توجيه الاتهامات الى ماهر والنقراشى وغيرها •• ممن أحيلا الى المحكمة فيما سمي بقضية الاغتيالات السياسية •• أشهر القضايا السياسية التى عرفتھا مصر حتى ذلك التاريخ والتى انتهت فى ١٩٢٦ •• ثم جاء نواب بريطانيون ليثيروا الأحكام الواردة فيها بعد عشر سنوات كاملة •

ووسط هذه الأجواء السياسية والوطنية المتهبة تقع بعض الأحداث التى تعطى دلالات هامة وخطيرة على مدى التوتر والقلق الذى كان يصيب الكثير من جماهير الشعب كما تعطى فى نفس الوقت دلالات أكثر أهمية : وخطورة على مدى يقظة الشعب وحرصه على الحصول على كل حقوقه كاملة غير منقوصة وعدم التفريط فى أى من هذه الحقوق كبيرا كان ذلك الحق ، أم كان صغيرا تقع مثلا الأحداث الأليمة الدامية فى سورية الشقيقة فسرعان ما يتجاوب شعب مصر ، وفى مقدمته شبابه ويتكون وبسرعة عجيبة اتحاد الطلبة الشرقيين ويعقد الاتحاد أول اجتماع له فى نادى الجامعة المصرية ، تحضره أعداد وفيرة من شباب العراق وسورية وفلسطين واليمن وجاوة « أندونيسيا » والحجاز والمغرب وتركيا ، والهند ، والصين والسودان وأفغانستان والحيشة ، ومصر ويدعو الاتحاد كل شباب البلدان الشرقية الى الانضمام تحت الواء الاتحاد ويدعو الاتحاد الشعب المصرى الى القيام بصلاة الغائب ، حدادا على شهداء سورية الشقيقة اثر أداء صلاة الجمعة ويبرق المجتمعون الى دولة هاشم بك الاتاسى رئيس الكتلة الوطنية بسورية يعربون عن خالص تأييد شباب الشرق لمطالب أبناء سورية الأحرار على الأساس الذى ارتضته الكتلة الوطنية ويمجدون فى شخص هاشم بك

الأناسى بطولة الشعب السوري وتضحياته فى سبيل حريته وكرامته ويستذكرون تلك الأساليب الوحشية التى لجأت إليها القوة الفاشية التى اعترفت مرعمة بسوء سياستها وأعلنت رغبتها فى الاتفاق مع الأمة السورية .

وكان الاتحاد العام لهواة التمثيل قد أعد حفلة خيرية العائلة المصرية كريمة أختى عليها الدهر ، ولكن الاتحاد يؤثر ضحايا الحرية فى سوريا على العائلة المصرية الكريمة التى أختى عليها الدهر فيخصص ٥٠٪ من ايراد الحفلة لضحايا سورية تلبية لنداء مؤتمر علماء المسلمين الذى انعقد فى ١٤ فبراير ١٩٣٦ تحت رئاسة صاحب السماحة ، محمد أفندى أمين الجسينى وكان د . أحمد ماهر مدير سياسة جريدة « كوكب الشرق » لسان حال الوفد المصرى غير انه نظرا لانشغاله بالمباحثات المصرية البريطانية كعضو فى الوفد المصرى اضطر الى التخلي عن هذا العمل فاذا بالصحف المصرية ، كل الصحف المصرية مؤيدة ، أو معارضة ، للوفد تودعه وداعا حارا وتذكر له كلها - كل الصحف - جهوده الجبارة ، ونشاطه العظيم فى خدمة الصحافة و . . و . .

وتأبى جمعية مصر الفتاة ، الا أن تحتفل بالعيد الأكبر - عن عام ١٣٢٤ هـ - احتفالا من نوع خاص فيذهب جميع مندوبيها فى الأقاليم من ذوى الأقمصة الخضرا الى سفح الهرم الأكبر ، حيث يقضون جميعا ليلة العيد ساهرين ما بين العبادة وترتيل الأناشيد الوطنية وذكر الأقاوص الوطنى والتاريخية حتى اذا ما طلع الفجر ، انتظم الجميع فى هيئة مثلت عظيم المساحة حول علم مصر الفتاة ودوت أصواتهم وقلوبهم ترتل نشيد اسلمى يا مصر وبعد أداء صلاة العيد فوق الرمال المنبسطة ، تحدث الأستاذ أحمد حسين رئيس الجمعية الى الأعضاء حديثا ناريا ، وكان من بين ما قاله : لن يشيننا ارباب ولا وعد ، ولا وعيد ، وسوف تقوينا السجون والاضطهادات فعلى الحكام ، والخصوم أن يفهموا ذلك وأن يحترموه « ويمضى الجميع اجازة العيد ، فى أداء التمرينات الرياضية وفى الزيارات وفى نهاية الاحتفال يذيع الأستاذ محمد صبيح السكرتير المساعد بيانا بكل ما حدث فى هذه الايام الوطنية الطيبة .

ويلتقى أبناء الحزب الوطنى صبيحة يوم عيد الأضحى على تقليد وطنى رائع اذ يذهبون الى ضريح مصطفى كامل ويكون فى استقبالهم عنده عبد الرحمن بك الرافعى ، محمد محمود ، جلال بك ، اسماعيل بك العسيلي من أقطاب الحزب الوطنى ، ومن شبابه مصطفى الحناوى ومحمد سليم ، ويلقى شاعر دار العلوم محمد أفندى إبراهيم جمعة قصيدة ، ويتحدث عبد القادر أفندى مصطفى عن

طلبة الجامعة كما يتحدث أيضا عبد العزيز أفندي محمود ويلقى الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك سكرتير عام الحزب الوطني كلمة يعتذر في بدايتها عن عدم حضور رئيس الحزب حافظ بك رمضان لرضه ثم يشكر الحاضرين لفضلهم بالحضور الى هذا المكان الطاهر ، لأداء واجب مقدس ويناجي عبد الرحمن الرافعي مصطفى كامل وكان مما قاله الرافعي : انك يا مصطفى قد قمت بدعوتك منذ خمس وأربعين سنة تعلم الأمة الوطنية الحق فأيقظتها من نومها ودعوت دعوتك فكانت صرخة الحياة الداوية في سكون النوم العميق كانت رسالة الحق وصيحة العزة والكرامة علمت الأمة أن لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس . علمتها كيف تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها . علمتها أن الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان : علمتها أن الجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام . . . جئنا نحيا زعماءنا الراحلين ، وصحبهم المخلصين ، نحيا مصطفى وفريد ، وعليها ، وأميننا ، والصوفاني ، وفؤاد ، ولطفى ، ووجدى ، وغيرهم ، وغيرهم ممن بذلوا للأمة حياتهم واخلصهم ، جئنا نحيا زعماء الوطنيين أجمعين والشهداء ، المجاهدين جئنا نحيا الشهداء المعروفين والمجهولين .

وينهى عبد الرحمن الرافعي كلمته مخاطبا مرة أخرى مصطفى كامل :
لتطمئن يا مصطفى ان غرسك قد أئفح وان دعوتك قد استجيبت وان الأمة
ذاكرة على الدوام فضلك .
وها هو الشباب قد اعتنق مبادئك ، وسار على نهجك . جئنا نطمئنك :
أننا على العهد باقون ، ولذكراك حافظون وأن نبتهل الى الله فى الختام ، أن يعيد
هذا العيد المبارك والأمة متمتعة بالاستقلال التام .
وينتقل الجمع الحاشد من قبر مصطفى كامل ، الى قبر محمد فريد فى
السيدة نفيسة ، حيث ينثرون عليه الأزهار والرياحين ، ويتذكرون جهاد فريد
وتضحياته فى سبيل مصر .

ويضبط البوليس كميات كبيرة من منشور شيوعى بجوار كنيسة سانت
قرين بشبرا ومن التحقيقات الأولية ، يتضح أن المنشور طبع فى المحلة الكبرى ،
وطنطا ويقتل بعض عمال المحلة الكبرى وطنطا حيث يجرى التحقيق معهم .
ونستريح بعض الوقت من معارك السياسة ، لننتحدث عن معركة أخرى
أثارت الرأى العام وهى معركة فصل ١٢ ممثلا ، وممثلة من الفرقة القومية على
النحو التالى .

الفصل الخامس

حادث ثقافى هام أثار انتباه الجماهير

فصل ١٢ ممثل وممثلة من الفرق القومية

وتستغنى اللجنة تشجيع التمثيل العربى برياسة حافظ عفيفى باشا عن خدمات بعض ممثلى وممثلات الفرقة القومية المصرية ابتداء من شهر ابريل ١٩٢٦ وتمنحهم مرتب شهر بصفة مكافأة على خدماتهم ٠٠ وتقوم الدنيا ولا تقعد : وتتوالى المقالات فى كل الصحف تقريبا لتتقد وبعنف شديد هذا القرار الجائر ، المستبد خاصة وأنه تم فى يوم وقفة عرفات ، وليلة عيد الأضحى المبارك ، وترد فى المقالات عبارات « المنبوذين » والمرضى عنهم الذين لا يستطيع « النيل العظيم » « أن يغسل أدرانهم ، وقاذوراتهم » ويكتب بعضهم داعيا الحكومة الى التفكير من جديد فى عمل مشر نافع ، تؤدي به غايتها من تشجيع التمثيل ، ومساعدة الممثلين خصوصا ، وقد زاد عدد العاطلين منهم وساءت حالة الفرقة الموجودة الآن لدرجة أن أكثر الممثلين أصبحوا يتقاضون مرتباتهم أقساطا تقراوح بين خمسة قروش وعشرة قروش ؟ .

وكان من الذين أبعدهم الفرقة القومية الأستاذان عبد المجيد شكرى وحسن البارودى رغم انهما من أعلام المسرح المصرى وقد اعترفت وزارة المعارف فى عهود سابقة بجهودهما ومنحتهما الكثير من الجوائز ، المادية والأدبية .

وكان من بين الذين أبعدهم الفرقة - فى نفس الوقت - الفنانة زوزو حمدي الحكيم ، والسيدة سرينا ابراهيم .

وكان كل الذين أبعدهوا من الفرقة اثنى عشر ممثلا ، وممثلة .

واشتدت الحملات بصورة مكثفة على خليل مطران بك ، شاعر القطرين ، ومدير الفرقة وعلى الأستاذين زكى طليمات ، وعزيز عيد من نجومها الكبار وكان من أجمل ما كتب فى هذا الموضوع الخطاب المفتوح الذى وجهه الأستاذ حسن البارودى تحت عنوان « من ممثل مفصول من الفرقة القومية الى معالى وزير المعارف » ويقول حسن البارودى : انه خدم البلد والتمثيل خمسة عشر عاما وقد دخل الفرقة القومية ضمن من دخل فيها مستبشرا متفائلا بالمستقبل المضمون ، عاقدا العزم ، على بذل الجهد للسمو ، بفنه الى الذروة التى يتمناها كل فنان مخلص لفنه وبلاده » ويتحدث حسن البارودى عن أحد العيوب الأساسية التى منيت بها الفرقة ، والتى أصابه منها رشاش ، والعيب ، الذى يشير اليه الأستاذ البارودى هو سوء توزيع الأدوار ويقول الأستاذ البارودى ، ان الفرقة فوتت على فرصا كثيرة من بينها السفر الى السودان ، على رأس فرقة تمثيلية كنت أنتظر من ورائها فائدة مادية وأدبية ويختم البارودى رسالته الى الأستاذ محمد على علوبة وزير المعارف طالبا منه بصفته محاميا ضليعا ونصيرا للمظلومين ، أن يتجاوز عن نصف ساعة من وقته ليحقق فى مسألة شاب مصرى وضع قضيته العادلة بين يديه « حتى لا تقع فى المستقبل أمثال هذه المظالم التى لا تقوم على منطق والتى لا يجب أن ترتكب فى عهدكم الزاهر ، وأنتم على رأس وزارة المعارف » .

● وتتزايد الحملة على خليل مطران بك فيتهم بسحاباته لبعض الممثلين والممثلات الذين لا يزالون فى الفرقة ولم يكن قد استقادت الفرقة من وجودهم شيئا ، ومن الأصوات التى انطلقت تنتقد خليل مطران بشدة صوت رمز ، الى اسمه بالحرفين ج .ع وكان من بين ما قاله اننا لن نسمح له بأن يكون معولا من معاول الهدم بعد أن دبت فى حياة التمثيل روح القوة والنشاط ، ويؤكد عزيز عيد وزكى طليمات انهما لم يؤخذ رأيهما فى اخراج ال ١٢ ممثلا وممثلة .

وتكتب جريدة روزاليوسف اليومية سلسلة من المقالات يوقعها « يوسف » تحت عنوان : حركة رجعية : وعبت منكر ، فى الفرقة القومية ، اذا استغنت الفرقة عن أحد ، فعن المدير قبل الممثلين .

وينشر الأستاذ خليل مطران ، ردا على الموضوع فى جريدة الأهرام يؤكد أن الفرقة ، وجدت اناسا — ولا ينسب لهم أى ذنب — كانوا أكثر من حاجة الفرقة فرأت اللجنة الاستغناء عنهم وهى تتمنى لهم كل خير ، ويقول أيضا : فنحن ما عملناه وربما قد يعمل مثله ان دعت اليه الضرورة يتمشى مع ما اقتضاه البرنامج الموضوع للفرقة وهو أن تكون فرقة بالمعنى الصحيح لترقية التمثيل لا أن تكون أداة معاونة أو مساعدة على الارزاق لغير الصالحين للعمل بها أو للذين يزيد عددهم على حاجتها .

ويؤكد الأستاذ خليل مطران أن الفرقة وحدها هي صاحبة الحق في اختيار من يحتاج اليه العمل في الفرقة ومن لا يحتاج اليه العمل .

ويعيب الأستاذ «يوسف» على الأستاذ خليل مطران «الوحدانية» في المعرفة التي يدعيها الأستاذ وهي تلك النزعة الاستبدادية التي دمغناه بها وحاول في حديثه الى الأهرام أن ينفىها ويقول الأستاذ يوسف ان ظلما وقع يجب رفعه ، وان خطأ فادحا ارتكب يجب تلافيه لا الشيء ، الا لصالح الفرقة ومستقبلها أما مسألة الرزق فاننا واضعوها الآن في جانب لنبحث فيما هو أهم منها وان كنا متشبهين كل التشبهت بأن تنشئ الفرقة صندوقا يقطع رأس ماله من جزء الاعانة وجزء من مرتبات الممثلين ومن ايراد بعض الحفلات ليخصص هذا المال كله لشيوخ الممثلات والممثلين المتعاقدين وأينما أتيت حديث الأستاذ الجليل مدير الفرقة وجدته اما خاطئا ، أو متملصا أو متصيذا دعاوى تافهة لم يدعها عليه أحد .

وفي مقال آخر من سلسلة مقالات روز اليوسف تحت عنوان « حركة رجعية » يجيء العنوان التالي : الفرقة تحتاج الى الممثل قبل المدير : وفي نهاية المقال تساؤل : هل نحن مخطئون اذا قلنا ان حاجة الفرقة الى ممثل صغير ينفعها ويكمل عناصرها ، أكثر من حاجتها الى مدير يؤذى بتصرفاته كيائها ومستقبلها ؟ وتجيء الإجابة : ثم ان الأستاذ خليل بك مطران ليس أول من يصلح للمنصب الذي تولاه فانه ليس خير رجالنا من المثقفين الملمين بشئون المسرح خير المام وفي وسعنا ، أن نعد لوزارة المعارف عشرة رجال قبل أن نضطر الى ذكر اسم الأستاذ الجليل خليل بك مطران .

ويخصص المقال رقم ٤ ، وجزء من المقال رقم ٥ من سلسلة «مقالات» حركة رجعية» ، مسئولية الأستاذ زكى طليمات ، ويتهم كاتب المقال الأستاذ زكى طليمات بالتواطؤ ، المتعمد ، مع مدير الفرقة ويحمله المسئولية المشتركة .

وفي المقال الأخير من هذه السلسلة كلام من أثلثك المفصولين ومكانتهم الفنية : محمود المليجي ، ممثل شاب ذو مواهب طيبة مثل دور الصياد في أهل الكهف كما أن له دورا ناجحا في تاجر البندقية ومن المفصولين أكثر من خمسة أفراد لهم أدوار في تاجر البندقية منهم السيدة زوزو حمدي الحكيم ومحمد يوسف ثم حسن فايق .

وللسيدة زوزو حمدي الحكيم أيضا دور هام في الملك لير ، أدته بنجاح وكذلك عبد المجيد ابراهيم ، ومحمد ابراهيم وسرينا ابراهيم وصالحه قاصين

واستر شطاح ويتساءل كاتب المقال لماذا استثنيت يا خليل بك دور زيزى عثمان ؟ ولماذا أدخلت آمال حلمي ، التي لا تعرف التمنيل ، ولم تخطر لها على المسرح قدم ؟ ماذا يعمل موظفك عبد الله أفندي عكاشة وامراته وكم مرة سجل أحدهما أثرا على المسرح ؟

بل ماذا يعمل الأستاذ عبد الرحمن رشدي وفيم يتقاضى ثلاثين جنيها لم يخدم الفرقة بحليم منها ؟ بل ماذا عمله أنت الا أن تؤذى الفرقة ولا شيء قبل ذلك ، ولا بعد ذلك : بل ماذا صنعه ممثلوك الكبار أمثال عزيز عيد . وجورج أبيض وأى أموال دخلت خزانة الفرقة بسببهم . وكم تكلفت رواياتهم من مصاريف . وينهى كاتب المقالات الأستاذ يوسف سلسلة مقالاته بقوله ان ثمة علاجا عاجلا ، لابد وأن يكون في الطريق . لاصلاح هذه القوضى . والتمسك بأذيال الأمل الضائع ، الذي كنا علقناه على هذه الفرقة . وتكوينها فاذا لم تستمع اللجنة الفنية الى هذه الكلمات الصادقة وتراجع فيها مدير الفرقة ومخرجيها فأولى بها أن تحل نفسها بدل أن تنتظر اليوم القريب . الذي ستجلل فيها مهمتها بالخيبة الفنية ، اللهم اني قد بلغت ..

وأبادر فأقول اننى تعمدت الاطالة في الحديث عن هذه المعركة الفنية الشيقة لجملة أسباب في مقدمتها اننى أحببت وقد أكثرت في هذه السلسلة من الحديث عن الممارك السياسية أن أتحدث وبإفاضة عن معركة فنية ، وأن أعطي قراء هذه السلسلة صورة حية عن معاركنا الفنية منذ حوالى نصف قرن تقريبا ، كما اننى - وربما كان هذا هو السبب المباشر للاطالة في الكلام عن هذه المعركة ، - أردت أن أوضح للقراء ، كم كان الرأى العام قويا يشور لفصل اثنى عشر ممثلا ، وممثلة : تكتب المقالات العديدة في كل الصحف تقريبا عن تلك المشكلة التي جاءت في وقت اتجهت فيه كل الأنظار الى المعركة السياسية الكبرى ، التي كانت البلاد تخوضها وقتئذ ، ولكن الرأى العام لم يكن يسمح ، للمعركة السياسية الكبرى أن تغطي على مشكلة تخص مستقبل اثنى عشر فنانا وفنانة فصلوا بدون ذنب ..

والى جانب المحادثات السياسية التي كانت جارية بين مصر وبريطانيا العظمى ، كانت الاستعدادات بدورها تجري على قدم وساق ، للانتخابات البرلمانية . وكان الربط بين المحادثات والانتخابات باستمرار سواء في مصر ، أو في بريطانيا .

وكان على ماهر باشا رئيس الوزراء ، يدير حقيقة بخبرة ومهارة الانتخابات . وكان مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد المصرى يدير بالنسبة لحزبه الانتخابات ، كما يدير فى نفس الوقت المحادثات ، باعتباره رئيسا لوفد المفاوضات المصرى .

وكانت النقطة العسكرية هى من أخطر وأهم النقاط ، بعد أن رأى تأجيل مشكلة السودان . وكان العسكريون البريطانيون موقنين بأن الحرب العالمية يمكن أن تنشب بين وقت وآخر ولذلك كان همهم الاطمئنان على وجودهم فى مصر للدفاع عن امبراطوريتهم فى الواقع ، والدفاع عن مصر ، ضد ألمانيا وإيطاليا فى الظاهر .

وقد كان العسكريون البريطانيون أعلى صوتا ، وأكثر نفوذا ، وقتئذ - عام ١٩٣٦ - من السياسيين البريطانيين .

وفى أثناء المفاوضات ظهر رأى جديد للماجور أنلى رئيس حزب العمال . . مؤداه - وان كان قد قال انه رأى شخصى ، ولو أن العارفين بالسياسة البريطانية يعرفون انه لا توجد آراء شخصية بالنسبة لكبار السياسيين وخاصة اذا كان هؤلاء الكبار رؤساء أحزاب كبيرة - كان قد رأى أتلى ان يترك موضوع الدفاع عن مصر ، لعصبة الأمم وأن يعطى للسودان الحق فى تقرير نوع الحكم الذى يريده .

وكان الحزب الوطنى قد اعتم فى هذه المرة اهتماما بالغا بالانتخابات اذ كان الجو حرا ، ولم يكن هناك فيما يبدو اتجاه الى اسقاط قيادات الحزب الوطنى كما كان الأمر فى بعض الانتخابات السابقة .

ورشح الحزب الوطنى رئيسه حافظ رمضان بك فى الخليفة بالقاهرة ، وابراهيم رياض الحديدى « الموسكى » و د . عبد الحميد سعيد « سبخا » وأحمد وفيق « شبرا » ، ومصطفى العجيزى « الدرب الأحمر » وحسن الشافعى الجيزاوى « بولاق » وحسن حسنى كامل « عابدين » وفكرى أباطة « أبو حماد شرقية » ومصطفى الحفناوى « الزقازيق » وعلى بسيونى « كفر الدوار » وعبد العزيز الصوفانى « كفر داود » ومحمد بك محمود جلال « بنى مزار » ، وأحمد السراوى « طلوخ » وعبد المقصود متولى « شربين » ، وعبد الرحمن البردى « مصر القديمة » والسيد محمود القاياتى « قايات » ومحمد خلف الحسينى « أسيوط » وحسين أبو زيد « ديروط » وسليمان حافظ « محرم بك بالاسكندرية » وحسن رمزى الأرنؤوطى « مينا البصل » وعبد الفتاح كيرشاه « طنطا » ومحمد عراجى « الجمرى » وأحمد العطيف « جهينة » وعباس الزمر « نكلا » وأحمد خليفة

رمضان « كفر الزيات » ويوسف دسوقي « الوائلي » وعبد العزيز زكى
« حلوان » .

وكان هؤلاء هم قيادات الحزب الوطنى الذين رغبوا دخول معركة
الانتخابات فى بداية فتح باب الترشيح .

وكان من بين مرشحي الأحرار الدستوريين : حامد العلايلى « دمياط »
د. حسين هيكل « تمى الامديد » ، عبد الجليل أبو سمرة « كفر بداوى » .
ابراهيم الطاهرى « الجمالية دقهلية » أمين العلايلى « فارسكور » شفيق جبر
« السنبلاتين » فؤاد حمودة « محلة مرحوم » ابراهيم دسوقي أباطة « بردين »
عبد المنعم مصطفى خليل « فاقوس » أحمد طلعت « بنى جريد » أحمد عبد الغفار
« تلا » عبد الله أبو حسين « طنوب » عبد السلام عبد الغفار وأحمد حماد « برآة
السبع » جعفر والى « المطرية قليوبية » محمود عبد الرازق « أبو جرج » الدكتور
شمس الدين طراف « البرجاية » ، محمد محمود « البربا » السيد ختمبة
« باقور » رشوان محفوظ « الحواتكة » عبد الرحمن محمود « النخيلة »
عبد المجيد ابراهيم « البدارى » حنفى محمود « الطوابنة » محمد توفيق ختمبة
« بنى رافع » و . . و . .

وكان من بين مرشحي حزب الانقاذ أيضا - وأنا أحرص على أن أذكر
الأسماء كما سبق أن ذكرت لأعطى فكرة عن القيادات الحزبية فى سنوات ما قبل
الثورة - رشح محمد حلمى عيسى باشا نفسه فى دائرة أشمون ، وأمون اسماعيل
« البرادعة » محمود محمد الألفى « سنهوا » هارون أبو سحلى « فرشوط » حفناوى
الزمر « نهيا » فكرى الصغير « فقط » معوض ابراهيم جاد المولى « الفت » مدنى
حسن حزين « اسنا » محمد طه أبو زيد « الدر » حسين السيد واكد « تلزك » .

وكان اسماعيل صدقى باشا رئيس حزب الشعب قد رشح نفسه فى
سنه .

ومن معارك المفاوضات ومعارك الانتخابات تنتقل الى المعركة الكبرى معركة
العرب أجمعين بل المسلمين أجمع معركة فلسطين !! .

الفصل السادس

مصر رائدة أمتها العربية

الثورة الفلسطينية وصداها في مصر

وكانت نسمات العروبة تهب على كل مكان من أرض العروبة . فالأخوة العرب من كل الاقطار العربية يتوافدون على مصر زوارا ، أو مقيمين ، ومصر تفتح لهم صدرها ، وقلوبها وتنزلهم أعز منزل : كل الهيئات الرسمية والشعبية، تحتفى بهم ، بل تتسابق على الاحتفال بهم . شعراؤنا المطبوعون يهتفون بقصائد الوحدة العربية ويخلدون العلاقات الطيبة التي تجددت بين مصر وشبقاتها العربيات .

واذكر من بين القصائد التي احتفى بها الشعب في هذه الفترة ، قصيدة للشاعر الكبير أحمد محرم قال فيها : وكان قد وجهها الى الضيوف العراقيين :

حماة الرافدين لمو استطعنا جعلنا النيرين لكم سسلا
سلام من شعاع الشعر صاف أرفقه ، فينسجم انسجاما

● وعن جدودنا القدامى قال أحمد محرم :

ذكرناهم فحسركم بطيف من الذكرى وان أمسوا راما
وكبرت العروبة اذ رأنا فهبوا من مضاجعهم قياما
أراهم يرفعون ، كما عهدنا فوق النجيم أعناقا وهاما
أعدنا للشرق سيرته وقمنا نعالج من أمره حتى استقاما
أهاب بنس الزمان وأيقظتنا قوارع توقظ الأمم النياما

الى أن يقول :

مضى ما كان من أحداث دنيا
إني ، لبني العروبة أن يهونوا
لئن أخذتهم الغارات تترى
تجرعنا مصائبها الجساما
قوى لن تستطاع ولن تراما
فما وهنوا ولا ملوا الصداما

ويقول أحمد توفيق البكري تحت عنوان تحية العراق :

يا حادي الركب بلغ أمة العرب
من ساكني النيل في أعلى روافده
هم شيعة العرب لا فرعون يجمعهم
وما لفرعون من مجد يصول به
أو ساحر بعث الحيات راقصة
أباد ما حشدوا موسى وما عرضوا
فمن يسوى بأشباح مصورة
ومعجز الله والآيات بينه
مضى الزمان يدك الشم من أمم
وجمع الوحي شعبا غير متحد

لدى اللقاء تحايا العترة النعجب
وقاطني النيل في شطآنه القشعب
في المشركين ولا حمالة الحطب
على الزمان سوى الأحجار والنصب
تسعى أمام اله القوم في عجب
على الأيام بنسأة من الخشب
سحرا تنزل فيه في الفرقان والكتب
نزلن هدى الدنا في مقول العرب
وآية الله ، لم تهرم ولم تشعب
وأمن الوحي بعد القتل والشعب

ثم يقول :

أيام بغداد شمس الكون مشرقة
فيها الرشيد وفيها من سلالته
وفي دمشق وحدث عن مآثرها
أتى الزمان على انقاضي مجدهم
ومصر في عهدها الماضي وراهنها
أيام «عمرو» على الفسطاط دارته
ومن بني الأزهر، المعمور «جوهرة»

نضى للناس من قطب الى قطب
أسد السرى، وكماة البيض والغضب
اناف عصر بني مروان بالشيب
بفتية جاهدوا لله ، والرحب
تاج المفاخر في التاريخ والعقب
ينهى ويأمر فعل الكيس والارب
وغيره من بناة المجد والعطب

الى أن يقول الأستاذ توفيق البكري :

بني العروبة ان المجد متصل
أم اللغات ودين الله يجنعا
فان ترنم في الزوراء شاعرها
وان تغنى بمصر ، طير أيكثها

باق على عظم الأيام والنسوب
ولحمة النسب الموصول بالحسب
نصاعد الشعر في السودان أو حلب
تناقل الرافدان القول في طرب

ومن قصيدة للاستاذ عبد العزيز سيد الأهل في تكريم الصحفيين
السوريين :

وكيف ترجى لنا وحدة
وهم يزعمون بأن الشام
وقيتم بنى الشام ان تذهبوا
تضم جميع بنى العرب
تمزق في النسب الأقرب
طرائق كل الى مذهب
ثم يقول :

بلغتم على الأرض عمر الشباب
وكان لكم ملك أقطارها
ولم يبق الا امتلاك السماء
فأفقدكم قدر مقعد
وعمر بنى الأرض فيها صبي
من الشرق أو أفق المغرب
ووصلت لبنان بالكوكب
وصم عن اللوم والمعتب

الى أن يقول :

كان أمية لم تغرب
وفيهم محاسن آبائهم
مضاء الحكيم وطبع الحليم
وحول عيون بنى عبد شمس
علمنا جهادكم فى الحياة
ومال ابن حمدان لم ينضب
فأكرم بالابن وشده بالأب
وكف الكريم وأنف الأبي
شمس من الحسن الم تغرب
وموت الضحايا على المطلب

والى جانب الدعوة الى الوحدة العربية ، فى الشعر ، كانت دعوة أخرى
الى الوحدة الاسلامية فى الشعر أيضا ، أذكر تحت عنوان الوحدة الوطنية قصيدة
الاستاذ عبد الحكيم عابدين وكان وقتئذ طالبا بكلية الآداب قسم اللغة العربية ،
جاء فيها :

بدمى وروحى الفتية الأشبالا
المخالعين ، على الصباح جماله
المانحين شذا الورود أريجها
الحافظين عهدهم أجيالا
الساطعين على الكواكب هالا
الحاملين الى الظلام نبالا

ثم يقول الاستاذ عبد الحكيم السكرتير العام للاخوان المسلمين سابقا :

ما ضيع الاسلام الا نومنا
والمؤمنون بكل أرض أخوة
بعثت بنسا عصبية مرذولة
عنه غداة النؤوم وصالا
قال الاله فلم نطع ما قال
لم تلق بعد الجاهلية آلا

بالمسلمين نفركا وخذالا
سجد الزمان لصفوها اجلالا

هي شئتت منا القلوب وطوحت
أغرت بنا البغضاء بعد اخوة

ثم يقول :

بل أسرة قد بوركك اشبالا
لم ترجعوه اخوة امشالا
تخشى لها الأسد الشداد خيالا
آن دستورا يفيض جلالا
وبحزم خير المرسلين مثالا
دما بأقصى الصين مسالا
بالمخربين انينه يتعالى
في مصر بغيا بالخطوب توالى
أعضاؤه حسرى عليه وثقالا

فلامه الاسلام شعب واحد
فاستيثسوا من رفعة الاسلام ان
أو تبعثوه وحدة عربية
مدعومة بالخلق نبراسا وبالقر
وبنخوة الاعراب ركننا ثابتا
واذا يقض فراشنا في مصر ان
ونهرنا بالشام شاك لم يزل
ويثيرنا في يشرب متوجع
كالجسم أن يالم ، عضو بكت

وفي النهاية يقول الأستاذ عبد الحكيم عابدين طيب الله ثراه :

حرية أو تنشدوا استقلالا
اني افترقتم والنجاح محالا
أيأستم من وصلنا الأهوال
بيضنا وموردة الحمام زلالا

ان لم تعودوا وحدة لا تطلبوا
فلسوف تلقون الجهاد مهازلا
فاذا أثرتهم بالعقيدة وحدة
ورددتم دهم الخطوب مراسما

لقد كانت الوحدة العربية شعار الجميع ، الجميع ينادون بها ، الجميع يعملون لها ، ليست مقصورة على حزب ، أو هيئة ، أو جماعة ، وانما هي للجميع .

وكانت الوحدة الاسلامية في نفس الوقت شعار الجميع ، الجميع ينادون بها ، الجميع يعملون لها ، فهل هناك بعد تلك الأدلة الناطقة على أن مصر العربية لم تتوان يوما واحدا عن الدعوة الى الوحدة العربية ، والوحدة الاسلامية والعمل لهما . من ينكر على عصر دورها العظيم هذا ؟

وفي نفس الوقت كان شعراء المروبة كلهم يترنمون بمصر وبالوحدة العربية ، وبالوحدة الاسلامية . في ٢٣ ابريل ١٩٣٦ أقام طلاب الحقوق حفلة

لتكريم طلعت حرب باشا ورفاقه من أعمدة بنك مصر ، وفى تلك الحفلة ألقى
شاعر العراق الأكبر ، معروف الرصافى قصيدة خالدة قال فيها :

أتى من مصر ، طلعتها بن حرب	فأهلا بالمدلل ، كل صعب
وأهلا بالذى ادخرته مصر	لدفع ملمة ولقرع خطب
هو الرجل ، الذى فى مصر قامت	له همم ، تنفس كل كسرب
تعهد بالمساعى الغر مصرا ،	فبديل جذب تربتها بخصب

ثم يقول معروف الرصافى :

إذا ما مصر فى المال استقلت	فلا تخشى التأخر فى السياسة
فإن المال أكبر ما يرجى	به نيل السيادة والرئاسة
إذا ما الشعب كان أسير فقر	فما تجدى السياسة والحماسة
أيصبح فى سياسته طليقا	أسير أوجب الفقر احتباسه

ثم يقول :

رجال النيل حييتم رجالا ،	بما للعرب فيكم من سمات
بكم طرب الفرات ، وقال جهرا	لواذى النيل انك من لداتى
كلانا جاريان على سهول	بأبناء العروبة أهلات
كلانا فى الاخاء له مواطن	ضمن لنا النجاح بكل آت
وتجمعنا جوامع كبريات	وأكبرهن سيدة اللغات

ثم يقول :

وكم فى مصر من بطل وشهم
يسير بها على خطوات سعه
وكم راق بها فى جو علم
لتستهدى بأنجمه ويهدى
وكيف تكون مصر ، فى اسار
وفيها اليوم من يحمى ، ويفدى

الى أن يقول أخيراً معروف الرصافي :

متى تنقاد للعرب الليالي
فتفتت من نوازلها النوازي
وترجعهم الى ما كان قبلا
لهم من دولة ومن اعتزاز
فيسموا في العراق على اتحاد
مصر والشام ، وفي الحجاز

وفي أوائل أبريل ١٩٣٦ ينقسم الاخوة الفلسطينيون فيما بينهم ، هل يذهبون الى لندن تلبية لدعوة وزير المستعمرات البريطانية لمحاولة بحث النزاع الفلسطيني اليهودي أم لا يذهبون ؟

البعض وفي مقدمتهم ممثلو حزب الاستقلال يرون الذهاب الى لندن وهؤلاء تمثلهم جريدة الدفاع . والآخرون - وهم الأغلبية - لا يريدون الذهاب ، وتمثلهم جريدة الجامعة الإسلامية التي ترى أن سفر الفلسطينيين الى لندن لا يعدو أن يكون دسيسة ضد العرب .

ويقع الخلاف بين كثير من الزعماء الفلسطينيين حول تحديد مهمة الوفد أو يتأجل الاجتماع مرة ، ومرة ، دون الوصول الى كلمة واحدة ، هذا في الوقت الذي يجمع فيه الجانب الصهيوني على الترحيب بالدعوة من أول لحظة .

وفي الوقت الذي يقوم فيه الصهليون بالاعداد للسفر الى لندن هذا في الوقت الذي تقرر فيه حكومة فلسطين فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه انجليزي للمجلس الوطني العبري لدى بعض بنوك انجلترا . وكأنما الحركة الصهيونية بحاجة الى أموال ؟ وفي الوقت الذي أعلن فيه الاضراب العام ابتداء من يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٦ حتى تحقق الحكومة مطالب العرب وتخرج الحالة في يافا ، وتل أبيب ويصاب كثير من اليهود بجروح وتقتصد الحملة على الزعماء الفلسطينيين ، من قبل الصحف الفلسطينية متهمة هؤلاء بالتساهل ، والخيانة ، وقد دهش المتصلون بالزعماء - كما نشرت وكالات الأنباء وقتئذ - لأن الحكومة لم تقم بشيء ازاء هذا الهجوم على الزعماء الفلسطينيين ، الذي يثير الأمن في نفس الوقت .

وفي الوقت الذي تختلف فيه الأحزاب حول الذهاب أو عدم الذهاب الى لندن تطالب الأحزاب بزيادة نسبة عدد الأعضاء الفلسطينيين وجعلهم تسعة بدلا من ستة ويتوالى اطلاق النار من الفلسطينيين على رجال البوليس البريطانى ، وعلى اليهود فى نفس الوقت . وقد بلغت خسائر العرب واليهود فى يوم واحد (٢١ أبريل ١٩٣٦) خمسة قتلى و ٥٠ جريحا .

وقد قرر اليهود فى يافا ترك منازلهم والاقامة فى تل أبيب ، وقد دأ سوف يدفعه اليهود الى أصحاب الأملاك العرب فى تل أبيب بنحو أربعمائة ألف جنيه ، وتعلن حالة الطوارئ وتضرب مدينة تل أبيب بدورها وتقوم بها مظاهرات عنيفة . ويحاول المتظاهرون اختطاف الجشت اليهودية . وتشب النيران فى يوم ٢١ أبريل فى تسعة منازل للعرب ويقتل أحد الصبيان العرب ، بينما كان يساعد فرقة الاطفاء ، ويحاول اليهود الوصول الى يافا فيصدهم الثوار الفلسطينيون . ويستمر هرب سكان المستعمرات اليهود فى منطقة يافا ، وطولكرم متجهين الى تل أبيب تاركين منازلهم ، وقراهم ، وتضرب عمان ، أيضا مشاركة للمضربين العرب فى فلسطين ، ويصل عدد القتلى من اليهود فى بضعة أيام الى ١٨ قتيلا بينما لم يصل عدد القتلى من العرب الى أكثر من ثلاثة من النساء ، ويبلغ عدد الجرحى العرب ٦٠ جريحا و ٠٠ و ٠٠ .

وتصدر حكومة فلسطين بيانا فى ٢٢ أبريل ١٩٣٦ تقول فيه : أن السكينة استتببت ويعقد رؤساء الأحزاب العرب اجتماعا يحضره الأستاذ شبل الجمل باسم المسيحيين العرب ويقررون ما يلى :

- تأجيل سفر الوفد الفلسطينى الى لندن بسبب الحالة الحاضرة .
- استمرار الاضراب حتى نشر بيان آخر .
- يستثنى من الاشتراك فى الاضراب مؤقتا المشتغلون بالأعمال التالية : العيادات ، والصيدليات ، ووسائل النقل ، والقهاوى ، والأفران ، والمطاحن .
- ويطلب الزعماء العرب من المندوب السامى وقف الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضى لليهود وتجريد اليهود من السلاح ، وعدم تسليح العرب أيضا وتعطل جريدة الجامعة الاسلامية لمدة خمسة عشر يوما .
- وينشر المفتى الأكبر ، نداء الى الأمة العربية من سكان فلسطين يدعوهم فيه الى مواصلة جهادهم دفاعا عن قضيتها العربية و ٠٠ و ٠٠ .

« في الوقت الذي كانت فيه مظاهر الصراع الدموي بين العرب اهل فلسطين ، واليهود الصهاينة المهاجرين اليها ، تتحول الى حرب أهلية في ربيع عام ١٩٣٦ ، كانت الأقطار العربية الأخرى لها ما يشغلها . . . خاف الأمير عبد الله - الملك عبد الله فيما بعد - أن يستجيب لنداء العرب المقاتلين في فلسطين حتى لا تعم المظاهرات الأردن ، وكان الملك عبد العزيز آل سعود يوافق على قيام مجلس للشورى في السعودية وكانت مصر تستعد لوداع ملك هو الملك فؤاد الذي يحتضر واستقبال فاروق وتشكيل مجلس للصاية ، ومع هذا فلم تتفاعد مصر ، ومصر وحدها عن تزويد المحاربين العرب في فلسطين بالسلاح والذخيرة » .

● وكنا قد حرصنا على أن نعطي صورة تكاد تكون واضحة ، لما كان يجري في فلسطين عام ١٩٣٦ الذي كان من أخطر أعوام النضال الفلسطيني : ان لم نقل أخطرها جميعا .

ونود أن نركز - وبايجاز شديد - على تحول الصدام الدموي ، الدائم بين العرب واليهود ، الى ما يشبه الحرب الأهلية التي امتدت الى كل انحاء فلسطين ، وخاصة يافا وحيفا ، وتل أبيب ، ونابلس ، والناصرة ، والجليل ، وبيسان ، وغزة ، وجنين ، صفد و . . . وكيف أن اضراب الشعب الفلسطيني ، قد كاد يشمل كل الطوائف . وكيف أن الوحدة الوطنية بين كافة القوى الفلسطينية قد اتخذت مظهرا رائعا ، الى الدرجة التي دفعت زعماء الأحزاب الفلسطينية الى الاشادة بها ، في بياناتهم الرسمية .

ولعل في مقدمة ما أود التركيز عليه هنا ، هو النبأ الذي نشرته كل وكالات الأنباء في ٢٤ ابريل ١٩٣٦ - ونشرته كل الصحف الفلسطينية ، بصفة خاصة ، والصحف العربية بصفة عامة تحت عنوان « وصول ذخائر من مصر » .

ويقول النبأ - وهو بصيغة التأكيد :

« وصل قطار خاص من مصر ، مؤلف من ٢٧ مركبة تحمل شتى أنواع الذخائر الحربية ، والمدافع الرشاشة الى الفلسطينيين » .

لذلك أحب أن أركز على نبأ آخر يقول - في نفس اليوم أيضا :

« ان رئيس بلدية تل أبيب قد سمح له بمقابلة المندوب السامي البريطاني في القدس ، وأنه قد حضر للمقابلة بحراسة البوليس البريطانى » .

ونبأ ثالث - فى نفس اليوم أيضا - يقول :

« اكراه ما يقرب من خمسة آلاف يهودى على المهجرة من مدينة يافا ، الى الخارج » .

وكذلك نبأ يقول :

« اعتقل رئيس جمعية العمال العرب السيد ميشيل مئرى ، بواسطة بوليس يافا ، وقد أودع السجن . واعتقل أيضا ١٤ شيوعيا بينهم امرأتان . وحوكمت يهودية قبض عليها ، ومعها ثلاثة مسدسات و١٠٦ طلقات ، وقضى عليها بالسجن أربعة أشهر ، أو بغرامة ٤٠ جنيها فدفعت المبلغ وأطلق سراحها فى الحال » .

ويعلن الاضراب فى شرق الأردن ، وفى سورية « عطفا على فلسطين » كما جاء فى بيانات الاضراب .

وتتحدث الصحف فى ٢٦ أبريل ١٩٣٦ ، عن تدخل الشيوعية فى حوادث تل أبيب ، ويافا . وكيف ان الشيوعيين فى هاتين المدينتين قاموا باحراق أماكن كثيرة .

تقول - مثلا - جريدة « الديلى تلجراف » - البريطانية :

« وردت تلغرافات من القدس تقول ان من المظنون أن هناك عوامل أجنبية شجعت الاضطرابات فى فلسطين وأن مبالغ كبيرة من المال ، قد وزعت . فاذا جرى تحقيق فى الأسباب التى جعلت بعض العرب يصبحون فجأة أغنياء ، فإن الأمر ، سينجلى عن أسباب مهمة » ويتهم المحامون العرب فى يافا البوليس اليهودى بتسهيل مهمة اليهود ، الذين يحرقون المنازل العربية ، ويطالبون بإبعاد البوليس اليهودى عن الأحياء العربية » .

ويصف رئيس بلدية تل أبيب العرب « بالمتوحشين » .

ويجتمع أكثر من ألف فلسطينى فى القدس ، حيث يطالبون الدكتور الخالدى رئيس بلدية القدس أن يرد على هذا الاتهام الوقح . ويتولى الدكتور الخالدى - فى خطاب بليغ - الرد على رئيس بلدية تل أبيب ، كما يتولى الرد

عليه أيضا كل من الحاج أمين أفندي الحسيني وراغب بك النشاشيبي ، وحسن صدقي الدجاني .

ويجتمع المجلس البلدي في يافا حيث يقرر استنكار خطاب رئيس بلدية تل أبيب .

ويصل عدد اليهود الذين دخلوا البلاد خلال أبريل ١٩٣٦ - أي الشهر الذي تصاعدت فيه الاضطرابات - الى ١٤٥٠ يهوديا .

وتشعر تل أبيب بوطأة المقاطعة العربية لسكان تل أبيب حتى ليصل ثمن أقة الطماطم الى ثمانية قروش والبيضة الواحدة الى قرش ، وأقة الموز الى خمسة وعشرين قرشا ، وهي أسعار تعتبر وقتئذ خيالية ، لأنها أضعاف ، أضعاف الأسعار العادية وقتئذ .

وتوالى الحكومة انذارها للأهالي : كل شخص يساعد على الاضطرابات أو يشترك في اجتماع غير مشروع يعاقب بالسجن من خمس سنوات ، الى عشر سنوات وكل من ينذر ولا يتفرق ، يعرض نفسه للقتل .

وتبلغ اللجنة القومية العليا - ببيتها الجديدة - ملوك العرب والمسلمين ، وزعماء العرب والمسلمين وكبارهم بما يجري في فلسطين ، وتطلعهم جميعا على خطورة الحال ، وعلى ما يهدد الوطن الفلسطيني من أخطار بسبب السياسة البريطانية تجاه العرب وممالاتها لليهود .

ومما هو جدير بالذكر أن رئيس طائفة السامريين في نابلس قد أصدر بيانا رد فيه على المستر ويزنكوف رئيس بلدية تل أبيب ، الذي اتهم العرب بالوحشية وكان من بين ما قاله :

« ان طائفته تعيش في نابلس منذ مئات السنين بين العرب آمنة مطمئنة وما ذلك الا لأنها لم تعتنق الفكرة الصهيونية » .

وينهى بيانه بقوله :

« ان اتهام العرب بالوحشية جهل للحقيقة وللتاريخ » .

ويطلب الشيخ فاروق مدير الجامعة الاسلامية في القدس من النساء الفلسطينيات ان يدفعن الرجال الى ميدان القتال ليعملوا على انتصار المبدأ الوطني .

ووسط ذلك الجو الثائر ، تتردد شائعة عن وجود خلاف بين المفتي وراغب النشاشيبي ويقال ان راغب النشاشيبي قد أوعز الى الجهات المسؤولة اقالة المفتي

لأنه يشغل رسمياً في السياسة وانه - أي النشاشيبي - طالب باسناد وظيفة المفتي الى واحد من أفراد أسرته مكافأة له لتأييده مشروع المجلس التشريعي .

وتعود الهيئة القومية العليا لترسل الى ملوك مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن ، وشرق الاردن ، وشاه ايران ، وشاه أفغانستان ، ورئيس الجمهورية التركية ، تلغرافات ورسائل تصف فيها حسالة فلسطين . وتناشدهم فيها النهوض لمساعدتها . وكان من بين البرقيات التي أرسلت الى هؤلاء :

« فلسطين مضرحة منذ أسبوع استنكارا للسياسة البريطانية والصهيونية ، المبيدة للشعب العربي والأمة متكاتفة بجميع أحزابها على المضي في الاضراب حتى تتبدل هذه السياسية تبديلاً يضمن سلامة كيان العرب وحقوقهم » .

ويرد الأمير عبد الله - أمير شرق الأردن - بالبرقية التالية :

« قرأت برقيتكم باهتمام ، وسأقوم بما يجب ان شاء الله ، والله غوث الجميع وحسبنا الله ونعم الوكيل . . »

ويرسل المستوردون اليهود الى أصحاب المصانع في الخارج يطلبون منهم عدم ارسال بضائعهم بطريق ميناء « حيفا » وتتألف لجنة لمفاوضة الحكومة بشأن انشاء ميناء في تل أبيب ، ويتولى رئاسة هذه اللجنة الأستاذ هوبين مدير بنك الانجلو فلسطين .

وفي أول مايو ١٩٣٦ يتم اعتقال ٧٦ شيعوا ، وشيعوية في تل أبيب ويصل وفد اللجنة العربية العليا الى عمان لمقابلة الأمير عبد الله . ولكن حكومة شرق الأردن تخشى من انصار المفتي ، فمنعت هذه الحكومة الوفد من المجيء الى عمان ، وقام الأمير عبد الله بمقابلة الوفد في سيارة بالقرب من عمان .

وتنشر الصحف العربية في أول مايو ١٩٣٦ برقية من القدس تقول :

« روت الصحف الفلسطينية أن وفداً من الشيوخ البدو في بير سبع زار أمس وكيل الحكومة الفلسطينية وأنه تحدث معه في كل ما له علاقة بالمهاجرة وبيع الأراضي » .

ويؤخذ مما نشرته الصحف ان الوكيل صرح للوفد ان الحكومة لم ترغم أياً كان من العرب ، على بيع أرضه ، وان العرب هم الذين يبيعون أرضهم بمحض اختيارهم . وقد وعدهم برفع شكواهم الى المندوب السامي البريطاني .

وتتظاهر مجموعات كبيرة من النساء الفلسطينيات ويجتزن النطاق الذي ضربه البوليس حول دار الحكومة في القدس ، ويتجهن الى الحاكم العام ، لمقابلته وتقديم احتجاجهن اليه . وتصنع احدهن رجل بوليس بريطاني على وجهه لانه عاملها بقسوة . وتبرق السيدات العربيات الى الأمير عبد الله تسألنه التوسط لحل قضية فلسطين . كما تبرقن أيضا الى المندوب السامي قائلات : سنضطر الى النزول الى الميدان السياسي ، والعمل بأنفسنا اذا لم تعدل الحكومة البريطانية عن سياستها وتقف الهجرة اليهودية .

كما يذهب وفد من السيدات العربيات الى يافا لزيارة قبور الشهداء ، وزيارة الجرحى في المستشفيات ويزرن نادي التجارة ، ويخطبن في أعضائه شاكرات لهم غيرتهم ووطنيتهم .

ويطلب مفتى فلسطين الأكبر الغاء وعد بلغور .

وتقع في ٣ مايو ١٩٣٦ أول معركة كبيرة بين العرب واليهود ، في مستعمرة « قصر سابا » بالقرب من طولكرم حيث هاجم العرب القرية ، وقطعوا أشجار البرتقال التي توجد بها . والتحموا مع ٤٠٠ يهودي من حراس تلك المستعمرة . في معركة استخدم فيها الرصاص وتمكن العرب من التغلب على حراس مستعمرة « قصر سابا » . وأنقذ البوليس البريطاني الحراس اليهود من المهاجمين العرب .

والجدير بالذكر ان الموظفين الفلسطينيين في حكومة فلسطين ، لم يشاركوا الشعب الفلسطيني في اضرابه رغم كثير من الضغوط التي وجهت اليهم . وقد حاول بعض المتطرفين في حركة الاضراب منع العرب من أداء الضرائب والقيام بعصيان مدني لشل حركة الدوائر الحكومية .

ومن القضايا الهامة ، التي أثارت الشعب الفلسطيني في هذه الفترة قضية حسن صدقي الدجاني ، رئيس جمعية سائقي السيارات العرب ، وقضية صالح عبده عضو هذه الجمعية . وكانا متهمين بتوزيع منشور ، دعيا فيه الشعب الى العصيان المدني . وتولى الدفاع عنهما أربعة من المحامين المعروفين .

وكان مؤتمر الأحزاب السياسية قد اجتمع برئاسة السيد أمين الحسيني مفتى فلسطين وانتخب راغب بك النشاشيبي وكيلا للرئاسة ، وعوني بك عبد الهادي سكرتيرا عاما ، وبعد بحث استغرق ساعتين . اتفق المجتمعون على المضي في الاضراب الى أن تجاب مطالب البلاد والامتناع عن دفع الضرائب اعتبارا

من يوم ١٥ مايو الحالى ، اذا لم تغير الحكومة سياستها تغييرا اساسيا تظهر بواقعه بوقف الهجرة اليهودية .

ويعلن وزير المستعمرات البريطانى استعداده لسماع وجهة النظر العربية ..

وتعلن جريدة « فلسطين » لسان حال النشاشيبيين قبول دعوة الوزير البريطانى : ويشترك فلاحو نابلس وجنين فى الاضراب . ويحذو حذوهم بقية الفلاحين الفلسطينيين . ويحكم على أحد علماء الدين الاسلامى بالسجن اثنى عشر شهرا لانه كان يقود مظاهرة فى يافا ..

ويتلقى الحاج أمين الحسينى رئيس اللجنة العربية العليا ، كتابا من العمال اليهود فى بلغاريا يستنكرون فيه أطماع الصهيونية ، ويعلنون أنها فكرة خاطئة يجب أن تسحق فى مهدها . ويحتجون على السياسة البريطانية التى تؤيد الصهيونية وتعمل على اخراج الزراع العرب من أراضيهم .

ويبلغ فى شهر كامل العجز فى ايرادات - حكومة فلسطين - مبلغ مائتى ألف جنيه . ويشكو المجلس اليهودى فى القدس . من الخراب الذى لحق بالمستعمرات اليهودية . ويقرر ارسال وفد من الزراع اليهود الى لندن لبعث حالة المستعمرات اليهودية أمام وزارة المستعمرات البريطانية .

وتقول أنباء وردت من لندن ، انه تقرر استدعاء الدكتور حاييم وايزمان من فلسطين ، الى لندن بعد أن كان معلوما انه لن يسافر قبل مضى الأشهر الثلاثة التى صرح له بها كسائح بريطانى فى فلسطين . وقيل ان هذا السفر - كما نشرت الصحف البريطانية - جاء بعد ضغط الصهيونيين عليه ، الذين طالبوه بأن يتقدم من هذه الحالة ، « لان الأيام اثبتت لهم أن الاضراب العربى طويل الأمد ، وان الوحدة العربية قاضية عليهم وعلى أوهامهم » .

ويقابل رئيس اللجنة العربية العليا سماعة الحاج محمد أمين أفندى الحسينى ، فخامة المندوب السامى البريطانى ، ويبحثا معا الحالة الحاضرة فى فلسطين .

وتلجأ بريطانيا الى أسلوبها القديم فى تميع الثورات ، فتعلن حكومة فلسطين أنها قد قبلت مطالب العرب ، وأنها تفكر الان فى الصيغة التى يمكن بها تهدئة معارضة اليهود ، من ناحية ، ومنع العرب من استئناف العصيان المدنى من ناحية أخرى .

ولا ينخدع بعض القادة العرب بالوعود البريطانية ، ويصرون على مواصلة
اضرابهم حتى تتحقق أمانى الشعب الفلسطينى . . وان كان قد انخدع أيضا فى
نفس الوقت زعماء آخرون .

وكانت أحوال فلسطين الشائرة تحتل الصفحات الأولى من الصحافة المصرية ،
كما كانت اضرابات الشعب الفلسطينى تحتل كل يوم - فى الغالب - صفحة أو
صفحتين فى داخل كل جريدة مصرية . كما تنشر الصحف المصرية . وبافاضة
أحاديث عديدة مع زعماء فلسطين ، الذين يصلون الى القاهرة ، وكذلك الذين
كانوا يقيمون فيها وقتئذ .

وأعتقد اننى بهذا القدر ، قد استطعت أن أعطى صورة واضحة ، أو شبه
واضحة ، عن كفاح الشعب الفلسطينى فى عام ١٩٣٦ . . أخطر أعوام النضال
الفلسطينى .

ونعود بعد ذلك كله الى الكلام عن الأحوال فى مصر فى تلك الفترة التى
وقفنا عندها فى الحلقة السابقة ، وهى الفترة التى كان يجرى فيها الاستعداد
للانتخابات البرلمانية المصرية ، كما تجرى فيها المحادثات بين مصر وبريطانيا ،
تمهيدا لعقد معاهدة التحالف بين البلدين .

وكانت وزارة على ماهر التى تجرى الانتخابات تتخذ العديد من القرارات
الهامة دون أن تنتظر نتائجها ، الأمر الذى كان يضايق الوفد باعتباره الحزب
الذى يتوقع حصوله على الأغلبية الساحقة .

وفى مقدمة ما اتخذته وزارة على ماهر من قرارات خطيرة ، تسويتها لكثير
من المسائل المتعلقة بين مصر والمملكة العربية السعودية .

وحول هذه النقطة نشير الى رسالتين متبادلتين بين على ماهر باشا ،
باعتباره وزيرا لخارجية المملكة المصرية ، وبين الأمير فيصل بن عبد العزيز آل
سعود ، باعتباره وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية .

يقول على ماهر فى رسالته المؤرخة فى ٧ إبريل ١٩٣٦ :

« انه لمن أعز أمانى حكومة مصر ، أن توطد علاقات مصر بالمملكة العربية
السعودية على أساس متين من المودة والصداقة ، وان تسوى المسائل المتعلقة
بينهما - لما فيه مصالح البلدين » .

ويطلب على ماهر من الأمير فيصل : « ارسال وفد الى القاهرة في أقرب وقت ممكن ، يكون مفاوضا لمباحثته ، وتوقيع الاتفاق الذي قد ينتهيان اليه » .

ومن القصر العالي بمكة ، يرسل الأمير فيصل في اليوم التالي ٨ أبريل ١٩٣٦ ، ردا على رسالة على ماهر ، يشكره فيها على ابداء رغبة الحكومة المصرية في توطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية ، على أساس متين من المودة والصداقة ، وفي تسوية المسائل المتعلقة بينهما « لما فيه صالح البلدين » .

ويقول الأمير فيصل :

« باسم حكومة الحجاز - حكومة المملكة العربية السعودية - أعرب لدولتكم عن ابتهاج حكومة جلالة الملك وسرورها بهذه الخطوة المباركة ، في سبيل التوفيق ما بين بلدينا . وأمتينا من روابط وطيدة ، ومصالح مشتركة قائمة على سلسلة مديدة من الصفات والتقاليد والماضي المشترك والدين واللغة والجوار » .

ويضيف الأمير فيصل :

« ان حكومة المملكة العربية السعودية قد وقع اختيارها على سعادة فؤاد بك حمزة وكيل الخارجية للقيام بهذه المهمة ، وسيكون سفره من جده يوم الاثنين الواقع في ١٣ ابريل ، فيصل السويس يوم الأربعاء ١٥ منه ، واني أسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه حفظ مصالح بلدينا المشتركة وسعادة أمتينا ورفاهيتهما » .

واذا كان الشيء بالشيء يذكر ، فان المملكة العربية السعودية ، قد أعادت تأليف « مجلس الشورى » في دورته الخامسة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : عبد الله الفضل ، صالح شطا ، شرف رضا ، عبد الله الشنبي ، عبد القادر غزاوي ، حسين باسلامه ، علي كتيبى أحمد غزاوي : محمد المغيربي : عبد الرؤوف الصبان : عبد الوهاب قزاز ، محمد صالح نصيف .

وكان خطاب الملك عبد العزيز في افتتاح الدورة الجديدة ، موجزا الى أبعد حدود الإيجاز ، اذ لم يتجاوز ثلاثين سطرا . وكان من بين الكلمات التي وردت

« لقد قضت حكمة الله في اجتماع المسلمين للنظر في مصالحهم باتباع ما أمر به ، وباجتناب ما نهى عنه ، وأمرنا بالتعاون على البر والتقوى ، والتشاور والتناصح في مصالح البلاد والعباد ، حيث قال في محكم كتابه : « وشاورهم في الأمر » . وقال عليه الصلاة والسلام « الدين النصيحة » .

« ولما كان من أعز أمانينا أن يمثل الشعب في هذا المجلس تمثيلا صحيحا لتكون الصلة بين الشعب والحكومة أوسع وأعم ، فقد أصدرنا أمرا بوضع نظام يقضى بانتخاب ممثل عن كل قضاء في المملكة ، يجتمعون بصفة مجلس عام في شهر الحج من كل عام » .

والجدير بالذكر ان فؤاد حمزة وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية عندما وصل الى مصر تحدث عن : « قيام الوحدة العربية ، واعتبارها أمنية كل مخلص للعروبة ، وأن المدعاة الواسعة التي يقوم بها الرجال المخلصون لهذه القضية ، بدأت بوادر ثمرتها وأخذت تعمل عملها في الشعور العام ، وعلى كل عربي أن يغذى هذه الدعوة ، وأن يعمل كل ما استطاع في سبيل ازدهارها ، وأن يفرس بذورها في نفوس الشباب الناشئ بجميع الوسائل المشروعة » .

وبعد تلك الجولة العربية أعود الى مصر ، حيث مات الملك أحمد فؤاد الأول وتولى مكانه الملك فاروق الأول .

الباب السادس

الفصل الأول

مات الملك .. يحيا الملك

وفى القاهرة يبدأ الحديث بصراحة ووضوح عن اشتداد المرض على الملك أحمد فؤاد وعن استدعاء ولي العهد الأمير فاروق من لندن .

وكان الملك فؤاد قد أصيب فى أسنانه وظل يخلعها واحدة اثر واحدة طوال ثلاثة أسابيع : وكان الدكتور فرجونى ، الذى استدعى من ايطاليا على طائرة خاصة ، قد شكل مجلسا طبيا ، أخذ أعضاؤه يفحصون المرض ويسبرون غوره ، ثم أصدروا « نشرة طبية » أولى ، قالوا فيها : « لقد حدث التهاب تعفنى فى النعم اتخذ شكل الخرغرينا ، ثم طرأ نزيف له خطورته أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة » .

وبينما كان الملك فؤاد يواجه ساعاته الأخيرة ، كان الأمير محمد على يتردد على دار المندوب السامى البريطانى .

ورغم نقل كميات من الدم .. الا ان الحمى قد زادت على الملك فؤاد .

وتتوالى « النشرات الطبية » ، التى يصدرها الاطباء : بروفيسور فرجونى بروفيسور دونيه . د . ريدير . د . بيرت داى . د . هيس . د . جروس . ولم يكن من بين الاطباء الذين يعالجون ملك مصر أى طبيب مصرى .. 11

وقفنا عند الكلام على اشتداد المرض على الملك أحمد فؤاد ، وقياس مجموعة من الاطباء بمعالجته دون أن يكون من بين الاطباء طبيب مصرى واحد ، يشترك فى علاج ملك مصر ، الأمر الذى يؤكد ، بأن عقدة الخوافة كانت متوافرة جدا

فى السراى الملكية ، كما وقفنا أيضا عند تردد الأمير محمد على توفيق ، أكثر من مرة على دار المندوب السامى البريطانى والأمير محمد على توفيق ، كما تؤكد ، كل الوثائق ، المصرية ، والبريطانية كان من أوثق أمراء البيت المالكة علاقة ببريطانيا ، وكان فى نفس الوقت ، على خلاف دائم مع الملك أحمد فؤاد ، والسبب فى ذلك انه كان يرى أحقيته فى ملك مصر ، فبمجرد اعلان الحماية البريطانية ، على مصر ، فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، واهدار استقلال مصر ، الداخلى ، التام ، أعلن ناظر الخارجية ، البريطانية انه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا ، خديو مصر ، على الانضمام لأعداء ملك بريطانيا (تركيا) قد رأت حكومة ملك بريطانيا خلعه من منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى ، مع لقب سلطان مصر ، على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء ، الموجودين من سلالة محمد على فقبله . وكان اختيار السلطان حسين ، ويعد من غير فرع توفيق ، الذى ينتمى اليه الخديو عباس حلمى فى رأى الأمير محمد على توفيق ، وباقى أفراد أسرة توفيق باشا - الخديو الأسبق - عدوانا على هذا الفرع ، واقتناتا على حقوقه ، اذ كان يجب على بريطانيا - فى رأى محمد على توفيق - انها ما دامت قد عزلت عباس حلمى ، الثانى ، فيجب أن تختار بدلا منه ابنه ، أو شقيقه ، لاستمرار بقاء السلطنة فى فرع توفيق باشا والد عباس حلمى وقد زاد هذا الاعتقاد أهمية فى نفس الأمير محمد على ، بعد وفاة السلطان حسين ، واعتذار نجله الوحيد كمال الدين حسين عن قبول منصب سلطان مصر ، متنازلا ، عن كل حق ، أو صفة أو دعوى كان من الممكن له ان يتمسك بها فى عرش السلطنة المصرية ، وقد كان محمد على توفيق ومحمد عبد المنعم ، وغيرهما من أمراء فرع توفيق ، يرون انه بعد وفاة السلطان حسين ، واعتذار ابنه لا بد من العودة الى نجل الخديو عباس حلمى أو الى شقيقه خاصة . ان بريطانيا عندما عزلت عباس حلمى ، الثانى لم تعزل ورثته ، عن حقوقه فى تولى السلطنة ، ولان الأمير أحمد فؤاد ، الذى اختارته بريطانيا فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ ليكون سلطانا على مصر ، لم يكن صاحب حق ، فى هذا المنصب ، وكان الأمير محمد على توفيق . وهو ميال الى السلطنة منذ شبابه المبكر . يرى أحقيته فى أن يكون له الأمر ، وكان دائما يعرض نفسه على بريطانيا ، التى كانت محتلة مصر ، لتختاره فى أى وقت يقع بينها وبين السلطان . أحمد فؤاد « الملك فؤاد » فيما بعد . أى خلاف أو اختلاف .

وكان أحمد فؤاد قد تزوج للمرة الثانية من الأنسة نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ، وكان وزيرا للزراعة وذلك فى ٢٤ مايو ١٩١٩ ، أثناء اشتداد لهيب ثورة ١٩١٩ ، وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ انجب فاروق ، وقد قام ، يوسف وهبه باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وقتئذ بإبلاغ النبأ ، الى المندوب السامى

البريطاني والى وزارة الخارجية البريطانية وكان ذلك الا بلاغ شذوذا في حده ذاته ، فلم يجر العرف على ابلاغ ممثل دولة أجنبية في مصر ، ولا وزارة خارجيتها بمثل هذا الحدث الداخلى وبالرغم من أنه لم يكن في مصر ، وقتئذ ، نظام خاص بوراثة العرش الا أن الحكومة البريطانية ، قد انتهزت الفرصة ، وبالغت في التدخل في شئون مصر ، فأرسل صاحب المقام ، الجليل الفيلد مارشال اللنبى ، المندوب السامى البريطانى الى السلطان أحمد فؤاد فى ١٧ ابريل ١٩٢٠ رسالة يقول فيها : ان الحادث السعيد الجديد ، الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية وعليه فقد رأت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير ، فاروق ونسله من الذكور ، على قاعدة الأكبر من الأولاد ، فالأكبر من أولاده على نفس القاعدة كأولياء عهده .

وكان تدخل بريطانيا منذ اللحظات الأولى لمولد . فاروق منافيا للاستقلال وهادما للسيادة ، القومية ، بل والكرامة الوطنية .

واذا كان الشيء بالشيء يذكر فان الحزب الوطنى لم يترك تلك المناسبة تمر دون ان يحتج عليها فى بيان ، أصدره ووزعه ، على الصحف ، فلما حيل بين الصحف وبين نشره لوجود الرقابة على الصحف ، باذر بتوزيعه فى نشرات خاصة ، مطبوعة ، وأبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وكان البيان قد صدر من اللجنة الادارية للحزب الوطنى وقد جاء فى هذا البيان - للذكرى - ان مسألة عرش مصر ، وما يتعلق به من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها ، دون غيرها ، وبما أن اقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر ، الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعا على استرداد استقلالها التام ، باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة بعد اعتداء صريحا على أحكام القانون الدولى ، من جهة وعلى مبادئ ، حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى وبما ان الوسائل ، التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ اغراضها السياسية أزاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة ، منها ، فان جميع الأعمال الناتجة عنها ، تعتبر بغير شك ، غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما ان الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها ، المقدسة وانها لا تعترف لانكلترا بمركز خاص فى مصر ، يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص ، العرش ، أو الوراثة ، أو غيره ، وكذلك بما ان الأمة المصرية لا تزال تعمل ، على تحقيق مبادئها ، القاضى باستقلال مصر ، التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل

أجنبي فاللجنة الادارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد منه الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها لذلك قررت بالاجماع أولا - الاحتجاج بشدة ، على جميع هذه الأعمال ، وما يماثلها • ثانيا - تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين ، الممثلين لها فى مصر ، هذا القرار لابلاغه الى حكوماتهم وقد وقع ، « البيان » عن اللجنة الادارية للحزب الوطنى : على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل ، باعتباره وكيلًا ، للحزب الوطنى •

كما أصدرت أيضا لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج ، على هذا التدخل قالت فيه ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على مصلح مصر ، الكبير وبأن يكون على عرش مصر ، احد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة ترى انه فى تقرير نظام ، هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء ، على حقوق مصر الشرعية ، لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق فى تقرير مصيرها ، هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة ، الحكم فيها وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل وهى بذلك ، تعبر عن رأى الأمة •

وكانت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، تتخذ موقفا صلبا ، ازاء السلطان أحمد فؤاد ، وازاء القرارات التى يتخذها السلطات البريطانية خاصة به ، أو بابنه فاروق - ومن أجل ذلك ، كانت توجه ، اليها ، الاتهامات الخاصة بميلها الى الخديو عباس حلمى الثانى وسعيها ، المتواصل لاعادته الى العرش ••

ونعود بعد ذلك الاستطراد لنقول ان الأمير محمد على - ومنذ اشتد المرض على الملك أحمد فؤاد - كان دائم التردد على دار المندوب السامى البريطانى ، ولا نعتقد أبدا ، انه كان يطمع فى أن يلى العرش ، بعد وفاة أحمد فؤاد لأن بريطانيا كانت قد اعترفت بفاروق وليا للعهد ، ولم يكن فى الامكان ، احداث انقلاب ، جذرى فى السلطة ، وكل ما كان يسعى اليه محمد على هو أن يكون وصيا ، على العرش ، وان يكون فى نفس الوقت ، وليا للعهد •

وفى نفس الوقت - وقت اشتداد المرض على أحمد فؤاد ، كان على ماهر باشا رئيس الوزارة دائم الاتصال بأحمد حسنين بك وابنه الأمير فاروق فى

لندن وكان المستر كين بويد مدير الادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية يلتقى باستمرار مع شريف صبرى ، وكيل وزارة الخارجية وشقيق الملكة نازلى وكان أحمد فؤاد - عندما اشتدت به العلة - يعكف على الجلوس نصف جلسة على كرسى مريح حتى لا يسرى السم الناتج من التهاب اللثة الى بقية اجزاء جسمه وقد انتهز الملك فرصة تحسن صحته ، فوقع مرسوما خاصا بتعديل اتفاقية قناة السويس ومرسوما ، آخر بتعيين توفيق ابراهيم بك قاضيا بالمحاكم المختلطة ، وكانت قد وصلت رسالته من ابنه فى لندن ، رأى أن يطلع عليها فضغط على زر كهربائى لانارة الاباجورة القريبة منه وفتح المظروف ، ووضع نظارته ، على عينيه ولكنه ما كاد يستهل قراءة الرسالة حتى استسلم لنوبة اغماء قصيرة ، اسلم بعدها الروح ، ولم يكن بداخل الغرفة الا فيروتشى بك كبير مهندسى السرايات الملكية - وهو ايطالى ككل موظفى السراى الكبار - فرأى ، أحمد فؤاد بعد أن فارق ، الحياة ، فخرج ليعلن النبأ لمن هم خارج الغرفة وقيل ان آخر رغبات الملك أحمد فؤاد ، كانت اعداد توكيل ، لتوقيعه يهدى فيه مجموعته الأثرية ، النفيسة الى ابنه فاروق ، حتى لا تقسم بين الورثة ، ولكن تلك الرغبة لم تتحقق لانه فارق ، الحياة ، قبل ان يتم ، اعداد التوكيل .

وكان على ماهر قد أعد ، لكل شئ عدته ، قبل أن يلفظ الملك أنفاسه الأخيرة فسرعان ما أعلن وفاة الملك فؤاد فى وثيقة رسمية وقعها ، الى جانبه محمد على علوبة ، حافظ حسين ، أحمد على ، على صدقى ، صادق وهبه ، أحمد عبد الوهاب ، حسن صبرى - الوزراء ، وفى نفس الوثيقة التى أعلن فيها وفاة الملك أحمد فؤاد أعلن المناداة بفاروق ملكا على مصر ، وفى نفس الوقت أعلن تولى مجلس الوزراء منذ يوم ٢٨ ابريل ١٩٣٦ - يوم وفاة الملك - سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وبحث مسئوليته حتى الوقت الذى يجب ، عليه ان يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية .

وفى نفس الوقت أيضا أرسل على ماهر ، برقية عزاء من مجلس الوزراء الى الامير فاروق ولى العهد لوفاة والده ، وبرقية أخرى يهنئه باعتلاء جلالته عرش مصر !

وفى نفس الوقت أيضا ، اتخذت الاجراءات اللازمة لتشجيع جنازة أحمد فؤاد ، ولم يتخذ مجلس الوزراء قرارا فى مسألة ولاية العهد وان كانت بعض الصحف ، الممالة ، للأمير محمد على قد ذكرت ان ولاية العهد ستكون من حق الأمير ، محمد على توفيق لانه أقرب الأمراء ، الى جلالة الملك فاروق ، كما ان

بعض الصحف الأخرى رأيت ، ان ولاية ، العهد ، يجب أن تكون من حق الأمير محمد عبد المنعم .

والجدير بالذكر ان الاستاذ ابراهيم الهلباوى قد نشر فى الاهرام - وقد أيدته الاهرام فى رأيه - وكذلك نشرت ، كثير من الصحف البريطانية ان ولاية العهد ، انتقلت بعد أن أصبح فاروق ملكا ، الى الأمير محمد على توفيق وإن الاستاذ سعيد حبيب المحامى قد نشر فى روزاليوسف مقالا ، أكد فيه ، ان ولاية العهد حق للأمير محمد عبد المنعم ، رأس فرع توفيق فى أسرة محمد على وإن هذا الحق انتقل اليه بحرمان والده الخديو عباس حلمى دون عمه الأمير محمد على توفيق .

وكان الغضب الملكى واقعا لفترة طويلة على الاستاذ سعيد حبيب لانه نجرا أن يعبر عن رأيه هذا ، الذى كانت بريطانيا لا تترتاح له وبالثالى لا تترتاح له السراى أيضا بالتبعية .

وقبل ان يوارى جثمان الملك التراب لم يكن من حديث للناس الا الحديث عن مجلس الوصاية هل/ يكون مشايعا للوفد أم غير مشايع له ، هل يكون برئاسة محمد على توفيق ، أم برياسة على ماهر ، وكانت الاسماء المطروحة ، وقتئذ للمشاركة فى مجلس الوصاية : على ماهر ، محمود فخري ، زوج كبرى كريمات الملك فؤاد ، محمد طاهر باشا ابن شقيقة الملك الراحل ، والأمير محمد على ، وقيل ان نسيم باشا كان مرشحا ليكون أحد أعضاء مجلس الوصاية ولكن بعض الجهات اعترضت .

وقبل ان يوارى أيضا جثمان الملك الراحل كانت لجنة مؤلفة من على ماهر وأحمد عبد الوهاب وزير المالية وأحمد على باشا وزير الحقانية وحسن صبرى باشا وزير المواصلات وسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ومحمود فخري باشا وكان وقتئذ وزيرا مفوضا لمصر فى باريس ويحمل لقب صاحب معالى ، وكذلك شريف صبرى باشا ، وكيل وزارة الداخلية بالإضافة الى عبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين وكانت مهمة هذه اللجنة بحث كل الاجراءات الدستورية الخاصة بالمرحلة الجديدة من مراحل الحكم وكان من بين المشاكل التى كانت تبحثها تلك اللجنة أى مجلس نيابى سيجتمع لتعرض عليه مسألة الوصاية على العرش ؟ هل هو برلمان ١٩٣٠ الذى كان يقوم عليه نظام حكم اسماعيل صدقى والذى انتهى وانتهى معه الدستور ، الذى كان يعتمد على دستور سنة ١٩٣٠

أم هو برلمان ١٩٢٩ آخر برلمان استند على دستور سنة ١٩٢٣ . الذي أعيد بعد زوال الانقلاب الصدقي أم هو البرلمان الجديد الذي سوف تجرى الانتخابات الخاصة به بعد يومين من تشييع جنازة الملك الراحل ؟ وكان لكل رأى من تلك الآراء الثلاثة وجهته وأسانيده القانونية . ولكن لم تكن المسألة مسألة قانون وحسب ولكنها أيضا مسألة سياسة فلا بد من أخذ رأى زعماء الجبهة الوطنية الذين يفاوضون بريطانيا باعتبارهم قادة البلاد وزعماءها . ولا بد - فى نفس الوقت - من أخذ رأى الحكومة البريطانية التى تدرس أنفها فى كل صغيرة وكبيرة متعلقة بمصر خاصة فى الفترة الأخيرة .

وتشييع جنازة الملك فؤاد وكان محمد على توفيق نائبا ، عن الملك فاروق ولوحظ ان أعضاء الحزب الايطالى الفاشيستي - وكان للفاشستين فى مصر ، نفوذ قوى وقتئذ لأن بعض كبار ذوى النفوذ فى القصر من الايطاليين ، الممالئين للفاشيست - قد اصطفوا بميدان سوارس بأعلامهم المنكسة وشارات الحداد الخاصة بهم وقد أدوا التحية الفاشية لجثمان الملك الراحل عند مروره من أمامهم .

وكان على ماهر - وتلك من بعض حسناته - قد رفض أن يشترك جيش الاحتلال البريطانى فى تشييع جثمان الملك أحمد فؤاد ، وان كان قد وافق على أن يمثل هذا الجيش فى الجنازة ببعض ضباطه الانجليز .

وقد حدث خلال حول من يكون وليا للعهد كما حدث خلاف حول أى برلمان ، يمكن دعوته لعرض أسماء الأوصياء .

وتصف الصحف جنازة الملك فؤاد .

وتقول الأهرام - مثلا - فى عددها الصادر فى يوم الجمعة أول مايو سنة ١٩٣٦ وتحت عنوان ضخيم - على امتداد صفحاتها الأولى كلها - أمة تشيع ملكا : الألوف من قصر عابدين ، الى مسجد الرفاعى يحيون الملك الراحل خاشعين متأثرين : يكتب الكاتب وصف احتفال الأمة بتشيع جنازة المليك الراحل ، على غير مثال سابق ، ولا مشاهدة مقربة فلم يحدث ، من قبل أن رأى الرايون الأمة المصرية بأسرها تخرج هالعة جازعة قد فطر الحزن نفسها ، وهد المصاب كيانها ، مثل ما رأوا من ذلك أمس ، ولقد كانت القاهرة أمس بعد أن مدتها الأقاليم بالوفود من أعيانها ، وزعمائها ، وسوادها تموج بالناس موجا وتضطرب بهم اضطرابا ولم تكن العين تقع الا على عيون دامعة وأبصار شاحصة ، وأناس . قد وقفوا خاشعين واجمين من هول المصاب ، ولقد حق لمصر البكاء على فقيدها العظيم ، وما لها لا تبكيه وقد نهض بها نهضة الجبابرة وأرسل اسمها يدوى فى

جميع انحاء العالم ، وجعلها قبلة الانظار ، ومثلا يحتذى في الشرق كله بل مالها لا تبكيه وهو الذى بعثها من رقدتها وسدد خطاها . وحنا عليها حنو الوالد ، البار على ولده الوحيد .

ولقد حق على مصر ، من غير شك ، ان تبكى أول ملوكها والملك الذى رد اليها تاج الملك بعد أن سلبت أياه حوالى خمسة قرون .

وحق على مصر ، ان تبكى الملك الذى علمها وثقفتها وما زال ينشر فيها لواء العلم والعرفان ، ويشرع لها موارد الثقافة حتى اتجهت صوبها ، وولت وجهها شطرها ، وهى اليوم سائرة فى هذا الطريق ، الواضح المسالك .

وحق لمصر ان تبكى الملك الذى حمى طابعها ، وتقاليدها المحترمة ، وأبقى على مكنونات القومية فيها ، وكان فى ذلك كله المثل الأعلى والقذوة المحتذاه .

ومن أخبار تشييع الجثمان ، كما جاء فى نفس العدد بالأهرام :

● لم يسمح البوليس لمصورى الصحف والسينما بالتصوير فى الشوارع ، ولهذا كانت مهمتهم شاقة متعبة فراحوا يتسلقون المنازل ، ويعلمون الأماكن المرتفعة فى طريق الجنازة لالتقاط الصور .

● على أثر تحرك الجنازة من قصر عابدين حلقت ثلاثة أسراب من سلاح الطيران المصرى فوق السراى وكان عددها خمس عشرة طائرة وقد ظلت الطائرات محقة تذهب ، وتجئ فوق طريق الجنازة ، من قصر عابدين الى المدافن الملكية وبالعكس .

● أقبل الناس على استئجار أسطح المنازل وشرفاتها ، واستعان أكثرهم بالمظلات الكبيرة فوق الاسطح للوقاية من وهج الشمس .

وبلغ من شدة شغف الجماهير بمشاهدة الموكب ان كانوا يستأجرون الكراسى للوقوف عليها ، وكذلك الصناديق الخشبية الفارغة ، ثم تدرجوا الى استئجار السلالم الخشبية فكان كل من يضع قدميه ، على درجة من درجات سلم خشبي يدفع أجرا يختلف باختلاف الموقع . وقد كان بعض السلالم ، يحمل أكثر من خمسة أشخاص !

● أودع الجثمان الكريم ، مقره الأخير بين مظاهره الحزن والبكاء الشديد ، وقد نزل مع الجثمان ، الى اللحد ، معالى سعيد ذو الفقار باشا ، وسعادة مراد

محسن باشا وفضيلة الاستاذ عبد المجيد سليم المفتى الذى قام بتلقيين الفقيه الكريم ، بالعبارات الدينية المعروفة .

● كانت الملكة نازلى على اثر خروج الجثمان الطاهر من سراى عابدين قصدت الى مسجد الرفاعى وكانت مرتدية الملابس السوداء تصحبها كريماتها الأميرتان فوزية وفايزة وكانتا ترتديان ملابس بيضاء ، وتضعان على رأسيهما شريطا أسود ، وكانت فى استقبالهن الأميرة فقيسة - كبرى كريمات الملك فؤاد - والسلطانة ملك الخ . الخ .

● أعلنت الماسونية التى كانت تعتبر الملك أحمد فؤاد أحد كبار رجالها الحداد ستة أشهر ، على أن تكون أوراق المكاتبات الخاصة بها مجللة بالسواد ، وأن يضع الأعضاء ورودا سوداء على أوشحتهم ، ومآزرهم .

ولا اعتراض لى - ككاتيب - على ما نشرته الأهرام عن جنازة الملك أحمد فؤاد . الا فى نقطتين اثنتين : أولاهما قول الأهرام ان هذه الجنازة لم تعرف مصر لها مثيلا من قبل ، وأنا هنا أذكر بجنازة مصطفى كامل ، وجنازة سعد زغلول ، النقطة الثانية قول الأهرام ان الملك فؤاد ، هو الذى علم مصر ولست أعرف انسانا ما علم مصر ، لأن مصر ، هى المعلم باستمرار ، وأفتح قوسا قبل ان انتهى من الكلام عن جنازة الملك فؤاد التى أردت من مجرد تسجيلها هنا اعطاء صورة لمبالغة الصحافة المصرية فى بعض الأحيان ، ولا أقول كل الأحيان . وأقول فى القوس : انه بينما كانت مصر مهتمة بتشجيع جنازة الملك فؤاد احتلت اخبار الانتخابات الخاصة بمجلس النواب ، والتى كانت ستجرى فى اليوم الثالث لتشجيع الجنازة عمودا واحدا ، أو أقل من صحفنا الكبرى تخللته بعض الاخبار عن هذه المعركة من بينها أن الأستاذ أحمد راسم وكيل محافظة القاهرة أشرف على الاعداد للانتخابات ، لان محافظ العاصمة - محمود صدقي باشا - كان مشتركا رسميا فى جنازة الملك الراحل ، وان عددا كبيرا من ناخبى دائرة الخليفة قد اجتمعوا ، واختاروا الأستاذ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى نائبا عنهم ، لتمثيلهم فى مجلس النواب من بين المرشحين الثلاثة فى هذه الدائرة وان اعتداء وقع على الوجيه الحاج على أحمد الجمل رئيس الغرفة التجارية ، وعضو لجنة الوفد العامة عن دائرة المنصورة من قبل انصار المرشح المنافس الدكتور حلمى الجيار - الذى هو أيضا وفدى ولكنه غير مرشح الوفد - وان مصطفى النحاس باشا قد أرسل برقية الى الحاج على الجمل قال فيها : ساءنى كثيرا ما علمته من اعتداء جرى عليكم من بعض الصبية المناصرين للدكتور الجيار ، وما كان ليدهشنى مثل هذا الاجرام ممن يناصرون شخصا أجرم فى حق الوفد ، ولم يحترم له ارادة أو نظاما ؛ غير انى لا يخالجنى شك فى أن المنصورة وهى حصن الوفد الحصين ،

ستهزم كل من اجترأ على مقاومة الوفد وتكتب له الخذلان المبين ، كما انها ستمنصر
حضرة صاحب العزة محمود بك نصير نائب المنصورة السابق ومرشح الوفد
الوحيد فيها نصرا مبينا فيه عبرة للخارجين ، وترضية للمخلصين .

كما أرسل الاستاذ مكرم عبيد ، برقية الى الحاج على الجمل يقول فيها :
ما كان الاعتداء الأثيم عليكم الا مفخرة جديدة من مفاخركم ودلالة أكيدة على
انتصاركم .

وكان الدكتور منصور فهمي ، عميد كلية الآداب ، قد نقل مديرا لدار
الكتب فغضب الطلبة لذلك النقل ، وتظاهروا من أجل اعادته ونظموا اجتماعا
كبيرا في أحد مدرجات الكلية تحدث الطلبة والطالبات : محمود أبو رحاب ،
محمد أحمد الصياد ، محمد النويهي ، أحمد فتحي عفيفي ، على جمال الدين ،
ابراهيم خليل ، عبد الحكيم عابدين ، محمد منصور ، ابنة الشاطيء ، ويشكر
د . منصور فهمي لأبنائه الطلبة اخلاصهم ووفاءهم مؤكدا أن للجامعة أن تفخر
بحق بشبابها .

ويقرر شباب الوفد - القمصان الزرقاء - فصل عبد الهادي أفندي نجم الدين
الجندي لأنه اشترك في ١٩٣٦/٤/٢٦ وخطب في حفلة انتخابية بملابسه الرسمية
مخالفا بذلك التعليمات الصادرة « للجنود » من الاشتراك في الانتخابات ، أو
الدعاية للمرشحين بصفتهم الرسمية ، كجنود من جنود الشباب
الوقدي و . . و . .

ونقل القوس ، ونعود الى ما كان يجري وراء الكواليس في اجتماعات
القادة والزعماء خاصا بمجلس الوصاية والبرلمان ، الذي سوف يعرض عليه
موضوع الوصاية . وننقل هنا فقرات للدكتور محمود عزمي ، وكان على اتصال
وثيق بعلي ماهر ، يصف فيها الأيام العصيبة لمصر ، وكيف تجلت ملكات على ماهر
باشا ، في ميادين الاخلاص للعرش والسهر على مصلحة الأمة والجلد على كثرة
العمل والابتكار في الشئون الدستورية والتغلب على المكاره جميعا :

لقد توفي الملك فؤاد في ظروف تناوب الأمة فيها اليأس ، والرجاء ، من
حيث الصحة الملكية كما تناوبها الاقدام والاحجام ، من حيث التقاليد الدستورية
ولم يكن ولي العهد قد بلغ سن الرشده ، وكان الرأي غير مستقر بالنسبة لتحديد
هذه السن للرشد المدني : هل تكون سن الرشده السياسي المحددة بثماني عشرة
سنة هلالية ، أو تكون هي السن المقررة لكافة المصريين بالواحد والعشرين

ميلادية ، ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له ، وكان مجلس الشيوخ
منحلا ، ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبا ولم يكن خمسمائة قد عينوا وكان
لا بد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان ، ورضا الكثرة البرلمانية
التي ستكون منها الحكومة الدستورية ، عن هذا التعيين ، ونصوص الدستور ،
صريحة في أن مجلس الوزراء هو الذي يتولى سلطات الملك من يوم وفاته الى يوم
انتخاب الأوصياء وهي صريحة كذلك في أن البرلمان يجب أن يجتمع لاختيار
الأوصياء قبل مضي عشرة أيام على وفاة الملك ، ولم يكن البرلمان قائما ، وإذا كانت
الانتخابات ستجرى في مدى هذه الأيام العشرة بالنسبة لمجلس النواب ، فإنها
لا تجرى في خلالها بالنسبة لمجلس الشيوخ اذ الموعد المحدد لانتخابات هذا
المجلس يجيء بعد انقضاء تلك الأيام العشرة ، وكل ما ينير الطريق أمام الأمة
هو أن رئيس الحكومة كان قد أعلن يوم اشتداد المرض على الملك قبل وفاته
بخمسة أيام أن وزارته ستسير بالبلاد في حدود الدستور والقانون ، وحدود
الدستور بالنسبة للأمور الواقعة بعد الحادث الفجائي ، هي على ما قدمنا من
تعقيد .

واجه على ماهر باشا ، ذلك كله والملك الجديد في لندن ولا يستطيع وصوله
الى القاهرة الا بعد مضي أسبوع قائم تلك ناصية أعصابه كلها ، وقبض على جميع
ملكات تفكيره كلها وأقبل يعمل في سرعة وحزم فأصدر مجلس وزرائه نعي
الملك الى الأمة المصرية ، وضمن النعي المناداة بولي العهد ملكا لمصر ، و . . و . .

وأسرع فاتخذ جميع الاجراءات الخاصة بتشجيع جنازة الملك الراحل وكانت
دار المنهدوب السامي البريطاني قد رغبت في أن تشترك في التشجيع فرقة من
القوة الانجليزية في مصر ، فرفض على ماهر هذا الاقتراح في حزم ، وأبى الا أن
تكون الجنازة في رسميتها ذات صبغة مصرية بحتة .

وبنفس السرعة دعا على ماهر باشا كبير المستشارين الملكيين وطلب رايه
في مسألة سن الرشد المدني ، كما دعا هيئة مؤلفة من شيخ الجامع الأزهر ،
ورئيس المحكمة العليا الشرعية ، ومفتي الديار المصرية وطلب اليها رأيها الشرعي
في الأمر ذاته ، فأقرت ، كما أقر رئيس لجنة قضايا الحكومة ، ان سن الرشد
المدني لجلالته انما هي سن الخامسة عشرة ، على اعتبار ان جلالته ملك مسلم
فحال هذا الاجراء السريع من جانب على ماهر باشا دون مشاكل عدة .

وكان رأى شيخ الجامع الأزهر ، الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ،
والشيخ فتح الله سليمان رئيس المحكمة العليا الشرعية ، والشيخ عبد المجيد

سليم مفتي الديار المصرية في ٣ مايو ١٩٣٦ « ان الحكم الشرعى يقضى بأنه اذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة رشيدا ، أصبح ذا أهلية تامة للتصرفات الشرعية جميعا فيكون له الولاية التامة ، فى ماله ويصح ان يكون - وهذا هو المهم فى فتوى رجال الدين - تاهرا على الاوقاف وأن يكون وليا على غيره فى النفس والمال » .

وجاءت معضلة اختيار الأوصياء ، وقد رأى على ماهر باشا ، ان يكون البرلمان المختص هو المكون من مجلس النواب الذى تمت انتخابات أعضائه الجدد ، ومن مجلس الشيوخ ، الذى كان قائما قبل ابطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وتقدم الفقهاء ، والباحثون ، والدستوريون ، برأى يقول بأن يتولى مجلس الوزراء وحده اختيار الأوصياء ، لأنه هو وحده صاحب الأمر ، لوفاة الملك ولعدم وجود برلمان . وكان على على ماهر . أن يجابه الصعوبات الناشئة من الوضع الاستثنائى فيما يخص الأوصياء ، كما كان عليه ان يجابه الصعوبات الخاصة بتعيين خمس الشيوخ ، فدعا دولته أعضاء الجبهة القومية للاجتماع به فى الساعة السابعة من مساء الأحد الثالث من شهر مايو ١٩٣٦ كى يعرضوا معه للمشاكل الطارئة على ضوء ما أفتت به ادارة قضايا الحكومة والهيئة الشرعية ، وما ادلى به الباحثون من آراء : بدأ على ماهر باشا الحديث بذكر موعد وصول الملك فاروق الى الاسكندرية عائدا من انجلترا فى صباح الأربعاء السادس من شهر مايو وسأل المجتمعين : هل تريدون الاشتراك فى استقبال الملك فى الثغر ، كى تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لاعداد صالون خاص يلحق بأحد قطارات السكك الحديدية « ولانشآت » خاصة للذهاب بها الى عرض البحر ؟ فأظهر بعض المجتمعين الرغبة فى الاستقبال فى الاسكندرية ، ورغب بعضهم الآخر فى الاستقبال بمحطة القاهرة فتم الاتفاق على رأى الثانى ما داموا غير مجمعين على الذهاب الى الاسكندرية ، ثم تقدم على ماهر باشا للمجتمعين - وهم يتناولون المثلجات وما اليها من حلوى - بالرأى ، الذى عقد عليه اجماع الفقهاء وفقهاء الدستور ، بشأن سن الرشد المدنى وكيف ان رجال الشريعة الاسلامية رأوا اعتبار جلالة بالغاً سن الرشد المدنى فى الخامسة عشرة من عمره .

وسكت المجتمعون الا الاستاذ مكرم عبيد فقد اعترض على رأى الفقهاء الاسلاميين والدستوريين بقوله : انه يتعارض مع حكم من أحكام القوانين العامة ، التى تجعل سن الرشد للمصريين كافة الحادية والعشرين ؟ لكن على ماهر باشا

رد عليه بما كان قد قدمه من الاعتبار الجارى فى غير مصر ، من الدول واعتبار عدم وجود نص صريح مماثل له عند غيرنا فى هذا الصدد ، واعتبار الاضطراب المرجوع لأحكام الشريعة الاسلامية ، بصفة كون الملك مسلما ، وانتهت المناقشة الاولى ومرت مسألة سن الرشد وسط أكوام الشيكولاتة المثلجة ، ولما انتهى المجتمعون من تناول المرطبات اعتدل على ماهر باشا وقال : لنتكلم فى الموضوع الذى دعوتكم للاجتماع من أجله وهو موضوع الوصاية والاجراءات التى ينبغى أن تتبع فيه ، وشرح على ماهر ، للاحاضرين كيف أن رأى لجنة القضايا ، استحالة اعتبار أى من برلمانات العهدين الماضيين برلمانا قائما ، أو قديما ، ينطبق عليه الدعوة الى الانعقاد ، وأنها - أى لجنة قضايا الحكومة - تنصح بالانتظار الى ما بعد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يعرض الأمر على البرلمان الجديد كله ، معتبرة مخالفة النص القائل بانعقاد البرلمان للنظر فى أمر الوصاية فى فترة الأيام العشرة التالية لوفاة الملك مخالفة قهرية ، وعلق على ماهر باشا على هذا الرأى بأنه مهما تكن ثقته بمعلوماته الفقهية فانه بحكم مركزه ومسئوليته بالنسبة لحكومة نظامية يرأسها ، مضطر ان يستعين برأى لجنة القضايا وان ينظر اليه فيما ينظر بعين الاعتبار ، لكن النحاس باشا قاطعه وقال له : ان رأى لجنة القضايا « كلام فارغ » وانه كثيرا مارمى بآراء هذه اللجنة عرض الحائط ، وهو يعرف القانون ، وقال على ماهر باشا للنحاس باشا ، ان لدولته ان يقول هذا بصفته الفردية ، ولكنه وهو فى مكان رئاسة الحكومة ، فينبغى أن ينزل عند نظام هذه الحكومة ويستمع الى رأى ذوى الاختصاص فيها ولكن النحاس باشا استمر فى حديثه مدليا برأيه القاضى بعقد برلمان ١٩٢٩ . فى الحال قبل ان تنتهى الأيام العشرة لوفاة الملك وقال على ماهر ، انه مع التسليم جدلا ، باحتمال دعوة برلمان سابق فان برلمان ١٩٢٩ ليس هو البرلمان الأخير : فقال النحاس باشا : ان صدقنى باشا ، هو صاحب البرلمان الأخير موافق على رأيه فلاحظ على ماهر ، ان ذلك البرلمان الذى يريد النحاس الدعوة الى عقده لم يكن قد اشترك فى انتخاباته الأحرار الدستوريون والظروف ظروف توحيد للصفوف فيحسن أن يكون البرلمان الجديد الذى اشتركت فى انتخاباته الهيئات كلها هو الذى يدعى للاجتماع فأجاب النحاس باشا بأن محمد محمود باشا هو أيضا موافق على رأيه .

وتحدث على ماهر ، فى حزم قائلا : انه لا يستطيع ان يبعث برلمانا ميتا بحكم الغائه السابق ، وان الحل الذى يراه : الحل الوحيد للتوفيق بين الاتجاهات كلها ، والذى يحترم الدستور فى نصوصه ، وفى روحه ، انما هو أن يعجل فى اجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ بحيث تتم قبل انتهاء الأيام العشرة التالية لوفاة الملك ، وان يدعو البرلمان الجديد ، بمجلسيه للاجتماع يوم الجمعة الثامن من شهر مايو ، وهو آخر أيام تلك الفترة ، فعارض الأستاذ مكرم عبيد وقال : انك

بذلك تحرم المرشحين من أن يدلوا للناخبين بتفاصيل برامجهم وآرائهم ، وتحرم الناخبين من أن يتعرفوا هذه الآراء وهذه البرامج قبل أن يتقدموا للانتخابات ، فأجاب على ماهر بأنه يسوى فى المعاملة بين الناخبين جميعا والمرشحين جميعا على أن هذه الترشيحات ، قد تمت من وقت غير قصير ، وعرف الناخبون كلهم ، من أمر المرشحين ما يستطيعون أن يتبينوا معه ما يريدون قبل أن يتقدموا للانتخاب .

وعاد النحاس باشا ، الى نغمة البرلمان القديم وقال : نأخذ مجلس النواب الجديد ومجلس الشيوخ القديم ، فأجاب على ماهر ، بأن هذا جمع بين أحياء ، وأموات وتلفيق لا يرضى لنفسه ان يشترك فيه .

ويسأل النحاس باشا ، على ماهر ، عن أمر الشيوخ المعينين ويقول على ماهر : يعينهم مجلس الوزراء صباح الجمعة بعد أن تكون نتائج الانتخابات ، قد عرفت ، ويقول النحاس : لكن تعيينهم من حق الحكومة البرلمانية المقبلة ، ويسأل على ماهر النحاس باشا ، عن السوابق ويريد حافظ عفيفى انقاذ الموقف ، فيقول : ليجتمع مجلس الشيوخ بالأعضاء المنتخبين فقط ، ويتدخل أحمد ماهر فى المناقشة قائلا : ان مجلس الشيوخ لا يعتبر مجلسا للشيوخ الا بتوافق عنصرى المنتخبين والمعينين من أعضائه ، والنص على هذا فى الدستور صريح ، لا يحتمل تأويلا .

ويعلن على ماهر استعداده لأن يعين مجلس الوزراء الشيوخ الذين يضع بهم النحاس باشا قائمة ويقول النحاس : لكنها ستكون سابقة خطيرة ، ويحاول صدق باشا تدعيم موقف النحاس باشا بقوله ، ان تعيين الشيوخ من حق الملك والأوصياء دون غيرهم ، وبعد جدال شاق عنيف ، تتفق الآراء على تقصير آجال الانتخابات للشيوخ ، وتقديم موعد انعقاد البرلمان ، واصدار مرسوم تعيين الشيوخ ظهر اليوم الثامن من مايو وفق القائمة التى يقدمها له النحاس باشا .

والطريف أن النحاس باشا عندما قدم القائمة الخاصة ، بمن يريد تعيينهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ، الى مجلس الوزراء لاصدار المرسوم الخاص بهذا التعيين ، لاحظ حسن صبرى باشا ، ان القائمة لا تتضمن اسم على ماهر باشا ، ولا اسم واحد من زملائه الوزراء ، وقال حسن صبرى باشا : انه يرفض بتاتا التوقيع على مرسوم لا يتضمن اسماء الوزراء القائمين أعضاء معينين فى مجلس الشيوخ ، واذن فلا مرسوم ولا تعيين ولا مجلس شيوخ ، ولا انتخاب أوصياء

اذ السلطات الملكية مودعة لدى مجلس الوزراء ، لا لدى رئيسه أو طائفة من أعضائه .

ودارت مفاوضات تخللتها اعتبارات الذوق واللباقة ، والحياسة . وانتهت بتضمين القائمة أسماء على ماهر باشا وزملائه الوزراء .

وتبقى - قبل أن تمضي بنا الأحداث بعيدا - أن نقول كلمة في الملك أحمد فؤاد .

الفصل الثامن

كلمة في الملك فؤاد

أحمد فؤاد هو سادس انجال الخديو اسماعيل باشا وأكبرهم محمد توفيق وهو من مواليد عام ١٨٥٢ ، يليه حسين كامل وحسن « ١٨٥٤ » ومحمود حمدي « ١٨٦٣ » وهو - أي أحمد فؤاد - من مواليد ١٨٦٨ ، وبعده رشيد ١٨٦٩ وعلى جمال « ١٨٧٥ » وكان للخديو اسماعيل بنات هن : زينب ؛ توحيدة ؛ نازلي ، فاطمة ، جميلة ، فاضلة ، أمينة ، ونعمت مختار .

وكان الأمير أحمد فؤاد قد تزوج الاميرة شويكار ابراهيم كريمة ابراهيم أحمد ثم طلقها ، على اثر اعتداء فظيع وقع عليه عام ١٨٩٨ من أخيها الأمير سيف الدين أحمد الذي أطلق عليه الرصاص في النادي الخديو « نادي محمد علي فيما بعد » وحكم عليه بالسجن سبع سنوات خفضت استثنافيا الى خمس سنوات ثم نقل الى مستشفى الأمراض العقلية بانجلترا ومكث فيه سبعا وعشرين سنة الى أن هرب الى الاستانة .

وقد تربى أحمد فؤاد في معهد توديكوم في جنيف وبعده انتقل الى معهد تورينو الدولي ، وبعد انتهاء دراسته في معهد تورينو ، أصبح ضابطا في الجيش الايطالي برتبة ملازم ثان ، والحق بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان وكان مقر الفيلق يومئذ روما .

وقد اختاره فيما بعد سلطان تركيا ليكون ملحقا بالسفارة العثمانية في فيينا .

وقد عمل أحمد فؤاد في خدمة الخديو عباس حلمي ، ثم اعتزل العمل في عام ١٨٩٥ ورافق الخديو عباس حلمي في رحلته الى ايطاليا في سنة ١٩١١ ، لما كان يجمعه بأسرة سافواي ، المالكة من صلات وثيقة .

وحاول أحمد فؤاد أن يكون ملكا أو أميرا على طرابلس الغرب ذات مرة ،
ثم حاول أن يكون ملكا أو أميرا على البانيا مرة أخرى ، فلما فشل مسعا في كل
من المحاولتين آثر أن يتفرغ للمشاركة في الجمعيات الأدبية والثقافية والفكرية
والاجتماعية ، كالجامعة المصرية والجمعية الجغرافية وجمعية الاقتصاد والتشريع .
ومعهد الاحياء المائية و . . و . .

وعن قصة اختياره ليكون سلطانا على مصر ، يقول الأستاذ عبد الرحمن
الرافعي : « بعد وفاة السلطان حسين واعتذار الامير كمال الدين حسين عن
توليهِ العرش مكان والده أصبح الطريق أمام الامير أحمد فؤاد معبدا اذ كان بعيدا
عن السياسة طيلة حياته السابقة ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال
البريطاني في أى موقف من المواقف ، ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة
الوطنية في أية مرحلة من مراحلها السابقة مثل ما بدا من بعض الأمراء ، فكان
هذا الماضي ، ما رشحه لولاية العرش .

واجتمع الى ذلك ما أظهره من الولاء ، للاحتلال البريطاني خلال الحرب
العالمية الأولى ، اذ كان على رأس اللجنة التي تألفت لتكريم الجنرال جون مكسويل
قائد جيش الاحتلال الذي تم على يده انقلاب ديسمبر « ١٩١٤ » وهو الانقلاب
الذي تم بمقتضاه ، اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وعزل الحديو عباس
حلمي الثاني لوقوفه الى جانب تركيا ، التي كانت في الحرب العالمية الأولى
تحارب بريطانيا . .

وعن مراحل حياة الملك فؤاد ، كتب عبد الرحمن الرافعي : وقد دفع ثمن
ما كتبه عن الملك فؤاد ، وكان الثمن باهظا للغاية : كتب عن الفترة الأولى من
اعتلائه العرش الى ثورة ١٩١٩ يقول . . لم يكن للسلطان فؤاد ، عمل ما في
تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش الى نشوب ثورة ١٩١٩ . وأغلب الظن انه لم
يكن له برنامج في الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد اليها .

ومن الحق ان يقال انه كان في هذه الفترة سلطانا تحت الحماية البريطانية
بكل ما تحمله الكلمة من معان ، فالحماية التي رفعت الى العرش كما رفعت سلفه
السلطان حسين ، ولم يجد باسا من أن يصل من هذا السبيل ، الى عرش محمد
على ، بل تدل الدلائل على انه ارتضى هذا الوضع وأقره ، وكان يراه أمرا طبيعيا ،
لا غبار عليه .

وهذا ولا ريب خطأ في تفكيره وموضع ضعف في شخصيته .

قال في أول خطاب له الى وزيره الأول حسين رشدي باشا يوم ١٠ أكتوبر

: ١٩١٧

تعلم رعايانا انه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان ومالت القلوب حزنا عليه قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها « فهذا الخطاب يدل على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدرا لولاية العرش .

ولقد سائر سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها ولم يبد منه اعتراض ولا تملل من هذا النظام فكان الأمر والنهى الى دار الحماية والى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين فى مختلف المصالح ، والدواوين ولم يفكر فى الاعتراض على هذا النظام ولا فى احداث أى تغيير فيه .

وهنا يبدو شئ من الفرق ، بينه وبين سلفه السلطان حسين ، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضا بواسطة الحماية البريطانية ولكن يظهر انه أدركه بعد ذلك شئ من الندم ، على ما فعل ، فأخذ يجاهر بالطعن فى السياسة الانجليزية ويصرح فى أحاديثه العامة والخاصة انه مؤيد للشعب فى سحقه واحتجازه على الحماية ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى ، البريطانى ، وقتئذ مما أدى الى ان تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبا آخر وهو السير ايجنالد ونجت « نوفمبر ١٩١٦ » وبقي السلطان حسين على تبرمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين فى الحكومة حتى أدركته الوفاة .

أما السلطان فؤاد فقد ظل مواليا للاحتلال والحماية وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والارهاق ، مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين ، ومصادرتها أياهم فى حاصلاتهم ودوابهم وأرزاقهم فانه لم يفتأ يخص الانجليز خالص الود ويسابقهم الى ما يطلبون .

اعتبر ذلك فى الملايين الثلاثة ونصف المليون من الجنهات التى منحها مجلس الوزراء ، هبة لبريطانيا فى « ٩ مارس ١٩١٨ » أى أن الحكومة المصرية وعلى رأسها الملك فؤاد تتطوع لمكافحة الدولة الغاصبة على غصبها ، وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها وعن المرحلة الثانية فى حياة الملك أحمد فؤاد يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - وذلك فى حده ذاته دليل على شجاعة الكاتب ، الذى ينتقد الى هذا الحد من العنف ملك مصر السابق فى حياة ابنه :

- لم يكن السلطان فؤاد يتوقع ثورة ١٩١٩ ولا كانت تخطر له ببال ولم يكن هو وحده على هذا الظن ، بل ان الانجليز أنفسهم على ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر ، والخبرة والدهاء لم يكونوا أيضا يتوقعون نشوب هذه الثورة ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة واللين والخداع تارة أخرى ، أما السلطان فؤاد فقد احتجب في قصره تاركا الشعب وجها لوجه أمام عاصفة البغي والعدوان وكان موقفا سلبيا محضاً وأخذ يرقب ما تجرى به الحوادث واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب اذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه .

وعن المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل حياة الملك فؤاد يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - وذلك في حد ذاته عنوان على توافر حرية الكلمة الى حد كبير ، حيث يتاح لكاتب ، أن ينتقد والد الملك في عنفوان قوته :

« كان واجبا ، على الملك فؤاد ، بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - حيث أعلنت بريطانيا انها لا تعترض على حق مصر في أن يكون الدستور نظام الحكم فيها وتألفت وزارة ثروت باشا في أول مارس سنة ١٩٢٢ .

كان واجبا على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق ، كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها ويقتصر هو على المزايا التي نالها ضمنا بفضل هذا النضال وهي أن يكون ملكا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة ولكنه في الواقع ، أراد ان يستأثر بكل المزايا التي نالتها الأمة من جهادها وتحركت في نفسه نزعة الحكم المطلق ، التي عرف بها معظم ملوك الشرق ، وامرائه ، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفضل الاحتلال ، الذي كان قابضا على زمام الحكم والسلطان .

وفي دور التحضير للدستور في عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقوبات في سبيله وبدا أنه يريد أن تثول اليه السلطات والحقوق ، التي نالتها الأمة في ميدان النضال .

ولم يكن راضيا في خاصة نفسه عن الدستور بل تنكر له ، وظل برما به ، متجهما له طول حياته وظهرت أعراض هذه النزعة في سعيه ، لاسقاط وزارة ثروت حين رآه جادا في اخراج الدستور ، بعد ان تم وضعه على لجنة الثلاثين فمازال حتى اضطره للاستقالة في نوفمبر ١٩٢٢ واصطنع من بعده وزارة نسيم

ذات الميول الرجعية التي أخذت تسوف وتماطل ، في اصدار الدستور وتمسح وتشويه في مبادئه ونصوصه وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية اذ انتهزت الحكومة الانجليزية فرصة التلكؤ في اصدار الدستور والمساعى ، التي بذلت لمسحه ، وتشويهه فتدخلت هي أيضا في شأنه وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت واستجاب الملك فؤاد ، الى طلبها وبعد تلكؤ وبعد حذف نصوص السودان من الدستور صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له ، ولم يطق صبرا ، على أية وزارة ، دستورية تولت الحكم ، عن طريق ارادة الأمة بل كان يشربص بها ، ويلاحقها بالآزمات حتى تستقيل أو تقال . .

لقد كان واجبا على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور فى عهده ان يخلص لهذا النظام ، الذى نالته ، بفضل كفاحها الشاق الطويل ولكنه مع الأسف لم يكن يبغى له استقرارا وكانت مناوآته له سياسة رسمها لنفسه ، وأصر عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلا وكان يصدر فى هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو ان السراى يجب أن تكون مصدر السلطات .

● تحدثنا وبافاضة عن الملك فؤاد باعتباره من أهم الظواهر السياسية فيما بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد نقلنا ، أجراً رأى أبدى فى أحمد فؤاد فى حياة ابنه الملك فاروق ، وهو الرأى الذى ظل صاحبه - الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - يدفع ثمنه باستمرار طوال حياته السياسية ونكمل هنا رأى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى الملك أحمد فؤاد :

كان الملك ينقم من الدستور ما سماه انتقاص سلطة الملك ، ولم يكن على حق فى هذا الاتجاه اذ لم تكن له سلطة ما قبل اعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور ، بل كان سلطانا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه الا ما يراه عمال الحماية ، وكان راضيا بهذا الوضع مقرا له . و . و .

لقد صارت المرحلة الثالثة من حياة فؤاد - وهى معظم سننى حكمه - نضالا مستمرا ، بينه وبين الأمة . وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية وهذا لعمري مما لا يشرف صفحة الملك وخاصة اذا لاحظنا انه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه فى ميدان آخر كان هو الجدير به وتعنى به ميدان النضال ضد الجانب البريطانى جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال .

ان هاتيك الانقلابات الثلاثة ، التى وقعت فى عهده كانت تتم باتفاق ، بينه وبين الجانب البريطانى مع - اختلاف فى المقاصد والأغراض فالجانب البريطانى كان يرى فيها عقوبة لمصر ، على عدم اذعانها لسياسته والملك والمستوزرون ، يرون فيها استرداداً للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة .

ان السياسة ، التى اتبعها الملك فؤاد ، حيال الدستور ، قد أضرت بالبلاد ضرراً بليغاً ، صحيح ان الملك فؤاد لا يتحمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أسباع الحكم المطلق من المستوزرين ، والوصوليين الذين كانوا أداة له فى تحطيم الدستور .

ولو لم يجد من هؤلاء ، الوصوليين عوناً له فى الانقلابات الثلاثة التى تمت فى عهده لما وقعت ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف تلك الحقيقة وهى انه كان هو الملهم ، لهذه الانقلابات ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على انتهاك حقوق الشعب وعلى أى حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان .

ان الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه فلقد كان متخاذلاً ، أمام الاحتلال متحيفاً حقوق الشعب وليس هذا وذاك مما ينبغى أن يكون وقد أدت هذه السياسة ، الى عدم استقرار الحكم فى مصر ، والى ضعف البلاد ، أمام العدوان البريطانى وتراجعها فى الازمات أمام المطامع الاستعمارية وتعطيل نهضة التقدم والاصلاح .

ولعل ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه فى الملك أحمد فؤاد ، كان من أعنف ما كتب عن الملك فؤاد فى حياة ابنه الملك فاروق .

وبعد الحديث عن الملك فؤاد ننقل الى الحديث عن مجلس الوصاية الذى ولى الأمر بعد الملك فؤاد الى أن بلغ ابنه الملك فاروق سن الرشيد .

الفصل الثالث

مجلس الوصاية يحكم مصر

● حول الانتخابات البرلمانية ووفاة الملك أحمد فؤاد والمناداة بالأمير فاروق ، خلفا له يقول د. محمد حسين هيكل :

« مما زاد في مشقة هذه الانتخابات ان الأحزاب حاولت الاتفاق ، على الترشيح فيها على نحو ما فعلت في سنة ١٩٢٦ أيام الائتلاف الذي تزعمه سعد باشا ، فلم توفق ، فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة في بعض الأحيان ، واني لأذكر يوما وأنا أتنقل في السيارة بين بلاد الدائرة وكنت على مقربة من المقر الانتخابي لمنافسي اسماعيل رمزي باشا اذ خرج علينا جماعة من «العماليق» معهم العصي الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم فلم ينجنا منهم الا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به ، وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهي التي وصفت بانها جرت في جو من الحرية والنزاهة ، لم يعهد من قبل في كل الانتخابات الأخرى التي جرت في مصر » .

ويضيف د. هيكل :

« بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها وبينما كان يوم التصويت يقترب اذاعت الصحف : ان الملك فؤاد يشته به المرض وكان الملك فؤاد يومئذ في التاسعة والستين من عمره لكنه كان قوى البنية معروفا بالدقة في المحافظة على صحته ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن ، ان صحة جلالتة أخذت تدعو الى القلق ، ومالوا الى تصديق ما صرح به على ماهر باشا ردا على الصحف البريطانية من أن صحة جلالة مولانا الملك بخير ، ولو كان هناك شيء لا سمح

إلهه لذكرته . على أن مجلس الوزراء ، نشر غداة هذا التصريح في ٢٣ إبريل سنة ١٩٣٦ أن الطبيب اللذين عادا جلالة الملك حين مرض في أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استندى أحدهما وهو الدكتور فرجوني لعيادة جلالتة لأنه يشكو ألما بأسنانه ، ومع هذا ظل على باشا ماهر ، ينفي ما يشاع من أن البحث تجدد في مسألة الوصاية على العرش لأن ولي العهد ، لا يزال دون الثامنة عشرة من عمره وليس هناك ثمة ما يدعو إلى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه وأوفد معه ، أحمد بك حسنين رائدا ، والفريق عزيز باشا المصري مدربا لسموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا اذاعت رئاسة مجلس الوزراء نشرة طبية في الخامس والعشرين من إبريل موقعا عليها من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك جاء فيها ان مضاعفة في سير المرض حدثت بسبب التهاب نغنى في الفم ، وان نزيفا طرا في المساء أثر تأثيرا غير محمود في الحالة العامة .

هنالك بدأ القلق يسود الدوائر ، المختلفة في مصر ، وفي إنجلترا ، وقيل في الصحف ان بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء في مجلس الوصاية الذي اختاره الملك فؤاد ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخري باشا قد زاروا دار المندوب السامي البريطاني .

وتوالى النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس بل صرح رئيس الوزراء بأنه إذا أراد سمو الأمير فاروق العودة إلى مصر ، فالرأي لسموه .

وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وان سموه بلغ ذلك تليفونيا . وقد سئل رئيس الوزارة عما اذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : مع من يدور البحث ؟ ان هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها . ومع ذلك فلا محل لها الآن ، فان جلالة الملك حفظه الله ورجاء الجميع ان يطيل الله في عمر جلالتة .

ويواصل د . هيكمل فيقول :

واختار الله الملك فؤاد في الثامن والعشرين من إبريل أي قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، ورأيت من واجبي يومئذ أن أشيعه فعدت من طوافي الانتخابي بدائرة تسمى الامديد إلى القاهرة حتى اذا أدت هذا الواجب رجعت ، أتم الطواف وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ، ومن يتولاها ومن يوليها .

ومما لا يذكر ، بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني استدعى إليه مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا واسماعيل

صدقى باشا كلا على حده وتحدث اليهم فى مسألة الوصاية .. من ناحيتها العامة .. بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وانجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ، ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات .

وكان رأى الزعماء ، المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية » .

ويبدو أن الأمر لم يكن فى مسألة الوصاية وقفا على الاسماء ، الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل - كانت احدى الوثيقتين مودعة فى رئاسة مجلس الوزراء ، والأخرى مودعة فى الديوان الملكى - بل كان للسياسة توصيات قد تستبعد هذه الاسماء جميعا .

والواقع أن الاسماء الثلاثة الواردة فى المظروفين كانت أسماء عدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا .. لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة وقد انتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء .

ويقول د . حسين هيكل :

ان على باشا ماهر : نادى فى يوم وفاة الملك فؤاد بالأمير فاروق ملكا على مصر .. رغم انه كان لا يزال بعيدا عن أرض الوطن وانه كان ولما يبلغ سن الرشيد ، لكن على باشا ماهر ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذا الحال « مات الملك يحيا الملك » .. فنادى بفاروق الأول ملكا على مصر ثم اتجه بعنايته ، الى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشيد المقررة بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشيد ، لادارة الاموال الخاصة .. وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة ، من ناحية ، وبرجال الشريعة الاسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى ، ولما كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت ، فقد تناولت الأحاديث ونشرت الصحف ان ثمة تفكيراً فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من اتمام دراسته بانجلترا ونسبت هذا التفكير الى البريطانيين حينما والى بعض المستوامين من المصريين حيناً آخر .

ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير فالأمر ، الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والذى نص الدستور على قيامه قد جعل سن الرشيد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية ولا يجوز تعديل الدستور والملك لم يبلغ سن الرشيد . ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش : لا مفر اذن من

الاذعان للأمر ، الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سنا للأهلية السياسية .

ولم يستسغ على ماهر باشا ان يكون الملك وقد أشرف على السابعة عشرة من سنى حياته قاصرا ، عن ادارة ، شئونه لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة استند فيها الى رأى رئيس لجنة قضايا الحكومة وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية « جاء فى ختامها :

« وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب ، الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت أناره بصورة واضحة على نضجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية » ، وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك وصفق الناس لهذا لاعلان حين خفض على باشا ماهر ، - بقانون - مخصصات جلالة الملك السنوية من مائة وخمسين ألفا الى مائة ألف من الجنيهات .

وحتى نكون الصورة التاريخية لهذه الايام التاريخية متكاملة تماما نشير هنا الى ما كتبه د . يوانان لبيب رزق فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية الذى راجعه حسن يوسف (باشا) عن وزارة على ماهر المحايدة . التى انتهت كما قال بحدثن كبيرين :

أولهما : اجراء انتخابات عامة حرة بهدف تشكيل برلمان جديد وكما كان منتظرا نال الوفد كالعادة أغلبية ساحقة ، وفى مجلس النواب حصل الوفد على ١٦٦ مقعدا ، بينما حصلت سائر انقوى الأخرى من الحزبيين أو المستقلين على ٦٦ مقعدا فقط ، وفى مجلس الشيوخ نجح من الوفديين ٦٢ شيخا بينما نجح من غيرهم ١٥ شيخا فقط .

ثانيهما : كان من صنع القدر ومشيتته وذلك حين توفى الملك فؤاد فى ٢٦ أبريل ١٩٣٦ وغاب عن ميدان السياسة المصرية شخصية رئيسية ظلت تلعب أدوار البطولة خلال أغلب السنوات السابقة منذ أن نولى العرش قبل ذلك بنحو عقدين من الزمان .

وكان لا بد أن يتمخض عن تراكب هذين الحدثين صورة جديدة ، وقد نبعت ملامح هذه الصورة أساسا من اعتقاد الوفد أن الجو قد خلا له وأنه قد أصبح القوة الرئيسية الداخلية على مسرح السياسة المصرية وان عليه ان يشغل دور البطولة الذى طالما حرمه منه البطل لذى رحل .

ومن هذا الاعتقاد ظهر موقف الوفد ، المتشدد خلال الفترة القصيرة : التى

انقضت بين وفاة الملك « ٢٦ ابريل » وتاليف الوزارة النحاسية الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٦ .

وقد بدا هذا التشدد واضحا في مسألة الوصاية ، ذلك انه كان لابد بعد وفاة الملك من فتح الوصية التي تركها لتنفيذها .

وبعد اجراء الانتخابات ، عقد البرلمان الوفدى أولى جلساته لفتح وصية الملك الراحل ، وقد وجد ان تاريخها يعود لأربع عشرة سنة سابقة (٢١ يونيو ١٩٢٢) وقد تضمنت ثلاثة أوصياء هم محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ، ومحمود فخرى باشا : وقد مات احدهم (عدلى يكن باشا) مما دعا حزب الأغلبية ، الى أن ينتهز الفرصة متعللا بعدم الوصية وعدم امكانية تطبيقها ، ليختار أوصياء جديدا .

وبالرغم من أن النحاس باشا لم ينجح في تحقيق رغبته بوضع توفيق نسيم ضمن الأوصياء الجدد . . الا انه نجح في منع ترشيح أحمد زيور باشا من أن يعين كأحد الأوصياء ملوحا بأن البرلمان سوف يرفض قبول تعيين الرجل (من لامبسون : الى ايدن في ٥ مايو ١٩٣٦) « تلغراف رقم ٣٨٨ » وامام هذا تم اختيار كل من الأمير محمد على ، وعزيز عزت باشا وشريف صبرى كأوصياء ، على العرش الى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشيد .

وقبل أن نعود الى الحديث عن وزارة المائة يوم - وزارة على ماهر باشا الأولى - ننشر رسالتين هامتين احدهما من ، تونس الخضراء والأخرى من لندن .

رسالتان هامتان احدهما من تونس والأخرى من لندن :

من تونس الخضراء رسالة رقيقة

الحمد لله وحده

تونس في ٢٠/١١/١٩٧٨ .

سيادة الكاتب الكبير ، الاستاذ صبرى أبو المجد دام مجده وحمد أثره ، وبعد . .

أبعث اليكم بخالص التحية من تونس الخضراء معبرا عن اعجابي بما يخطه يراعكم خاصة في سلسلة مقالاتكم الرائعة عن « سنوات ما قبل الثورة » التي توخيتم فيها جانب الموضوعية ، وذكر الحقائق ، التاريخية على علاقتها ، وتسلسلها

مع التحليل المركز ، والاستنتاج الدال على نزاهتكم وقدرتكم على اسنطاق
الوثائق الحبيسة والمكتوبة على السواء .

ولا تفوتني الاشارة الى انكم ذكرتم أثناء حديثكم عن عمر المختار عليه رحمة
الله ، وما قاله شعراء مصر ، في رثائه انه من بين من رثوه وأشادوا ببطولته
شاعر النيل المرحوم حافظ ابراهيم مع أن الواقع ان حافظ لم يرث عمر المختار ،
فيما نعلم وتكون شاكرين لو تشيرون في تعليقكم على هذه الرسالة الى مطلع
قصيدة حافظ في رثائه عمر المختار ان كان رثاء حقاً .

كما أننى ألفت نظركم الى انكم لم تذكروا شاعركم الكبير الاستاذ محمد
مصطفى حمام ، وأنتم تتحدثون عن رجال الفكر الذين واجهوا المرحوم اسماعيل
صدقي وأحال ان حمام نظم الكثير في هجو وتشويه ومواجهة عهد اسماعيل
صدقي .

وفي استطاعتي ان أمدكم بشيء منه اذا كان في نيتكم - وهو ما نطالب به
في الحاح - نشر « سنوات ما قبل الثورة » في كتاب يسهل تناوله ، ويبقى
ذكرة للأجيال والتاريخ واذ وصلت في حديثي الى هذا الحد فاني أستودعكم الله ،
راجيا لكم الدوفيق والنجاح والسلام ختام من أخيكم بظهر الغيب .

المخلص

الحبيب شيبوب

● بادىء ذي بدء أشكر استاذنا الجليل الحبيب شيبوب على نحيته الرقيقة
وثقنه الكبيرة في كاتب هذه السطور وأؤكد له - اذا لم تخني الذاكرة - اني
عندما كتبت في عدد المصور الصادر في ١٩٧٧/١٢/٢ عن موقف شعب مصر
العظيم ، الى جانب الشهيد عمر المختار ، واصراره على تأيينه رغم كل الجهود ،
التي بذلها اسماعيل صدقي باشا - حاكم مصر وقتئذ - لمنع حفلة التأيين ، لم
أذكر بين أسماء الذين قاموا برثاء عمر المختار في ذلك اليوم الا أحمد سوقي ،
وخليل مطران ولعل الأمر التمس عند استاذنا الحبيب بين خليل مطران وحافظ
ابراهيم وبالمناسبة نؤكد لاستاذنا الحبيب شيبوب اننى فيما أكتبه بصفة عامة
وفيما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة بصفة خاصة لا أكتب الا ما أثق به ثقة
مؤكدة ١٠٠٪ أما الذى أثق به حتى ٩٩٪ اتجاوز الكتابة عنه .

وفيما يتعلق بما لدى استاذنا الكبير من أشعار شاعرنا الكبير محمد
مصطفى حمام في اسماعيل صدقي وفي غير اسماعيل صدقي فانى أكون سعيدا
للمغاية لو ان استاذنا وافانى به ووافانا بنفثات قلمه الصادق المعطاء فنحن لا نكتب
الا للتاريخ وللتاريخ وحده وتاريخ مصر كما يعلم استاذنا الكبير لم يكن ولن
يكون أبدا ملكا لشعب مصر وحده وإنما هو ملك لشعبنا العربى كله من مشرقه
الى مغربه .

من قاهرة المعز لدين الله الفاطمي ، أبعث الى أستاذنا الكبير الحبيب شبيب
والى كل الأخوة التونسيين وعلى رأسهم الزعيم الكبير الحبيب بورقيبة - كنب
الله له الشفاء العاجل - بأخلص الود من مواطن مصري ، ولا ينسى أبدا كما لا
ينسى المصريون جميعا موقف الشعب التونسي ، العظيم من مصر ، فى السراء ،
والضراء .

صبرى أبو المجد

ورسالة رقيقة أخرى من لندن :

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد . .

بعد الاعجاب بما تكتب عن تاريخ مصر ، أشير وأنا واحد من أبناء الحزب
الوطني أعيش فى انجلترا منذ مدة ترجع لعام ١٩٥٣ ثم بعد استقرارى أصبحت
بشلل أثره واضح فى خطى فمعدرة .

اطلعت على ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » عادت الذكريات
الى كلمات حافظ رمضان عن تشكيل « البازى » وتدريب يوسف كمال للشبان
على لعب الشيش وشعر محمد ابراهيم جمعة وشعر وخطب على منصور
والندريبات العسكرية لمحمد سليم حجازى .

والصورة التى نشرتموها وفيها الأستاذ فكرى أباطة يستمع لأحد أعضاء
فرقة البازى وهذا العضو هو على منصور والحفلة فى تكريم عبد الفتاح عمرو
سفيرنا فى انجلترا - بعد ذلك - بمناسبة فوزه بالبطولة العالمية فى الاسكواش .
وسأبحث عنى عن صور أخرى وأرسل نسخة لك منها ، فالموضوع يستحق
الكتابة عن مجد الحزب الوطنى ، فهو حياة أوقدت الشعلة والكفاح رغم المغريات
حتى ينضم اليه فى هذا الوقت محمود العيسوى ومحمود عطية وأمثالهما رحمهما
الله . كذلك بعد أن نظم هؤلاء الشباب أنفسهم ومثلهم المجاهد الكبير عبد العزيز
على الذى أقام عام ١٩٣٦ أو حول هذا حفلا عن فلسطين خطب فيه الدكتور
محجوب ثابت . وطالب الحقوق وقتها على منصور ودعم هذا بالبيان والأرقام
والأسانيد عن حالة فلسطين وتدمير المخطط اليهودى وتراخى العرب والمساهمة
الفلسطينية بالسلبية ، الا الخطب وبيعهم أرضهم وكأنهم يقرأون من كتاب
مفتوح .

التاريخ فيه الكثير . . اكتبوا وأضيفوا بيان جهود الشباب خصوصا الذين
كانوا قدوة وفداء ومات أكثرهم .

أعتذر ثانية عن الخط للمرض وعدم قدرة قلمي على التعبير .
والسلام عليكم وعلى المجاهدين

محمود قاسم

الفصل الرابع

معاهدة الصداقة المصرية السعودية

ولقد كان فى مقدمة الأعمال التاريخية التى قام بها على ماهر ٠٠ نجاحه فى إعادة العلاقات ، بين مصر وبين المملكة العربية السعودية الى سابق عهدها من انقوة والمتانة .

وقد سبق ، أن أشرنا الى تبادل الوفود بين مصر ، والمملكة العربية السعودية من أجل الوصول الى معاهدة صداقة بين البلدين ، الصديقين دائما وأحب أن أشير فى هذا الخصوص الى كلمة للدكتور محمود عزمى وصف فيها هذا العمل التاريخى بقوله :

« كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية من المسائل الشائكة التى طال انتظار تسويتها ، والتى طالما تآقت الأمة المصرية الى التغلب على العقبات التى كانت مصر ، الرسمية ، تقيمها فى سبيل هذه التسوية . وقد حاول أكثر من رئيس وزارة أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن السوفيق حليفه : حاول سعد باشا ، ولم يفلح ، ثم حاول عدلى باشا ولم يفلح وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح ، كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح . . . ذلك بأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر ، الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة فقط ، بل انه كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية أمر التفاهم معها فى مثل هذه الحالات » . . . ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د . محمود عزمى ان يصرح بها وقت ان كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث » الأيام المائة « تلك الحقيقة التى نقولها اليوم هى أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق فى نسوية المشاكل ، التى بين مصر والمملكة العربية السعودية ، وليس هذا وقت شرح الأسباب التى كانت تدفع

الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف فى سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية
السعودية ونقل القوس .

ويستطرد محمود عزمى قائلا :

« أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التى فشل فيها
أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه
غير المشوب والى احسان تصويره ، للمصلحة المصرية ، وأحكام تضامنها مع
اعتبارات « التاج » وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية
السعودية ، الذى جاء الى مصر ، تلبية لطلب الحكومة التى أظهرت من تلقاء نفسها
أكيد رغبتها فى تسوية المسائل ، المعلقة من البلدين وانتهى الأمر الى اقرار
معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما . » .

وعن هذا الموضوع ، تحدث د . محمد حسين هيكى بإفاضة فى كتابه
مذكرات فى السياسة المصرية ، فأشار الى موضوع ارسال المحمل من مصر ،
وحدوث خلاف بين السلطات المصرية ، والسلطات السعودية حول القوة ، التى
ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحمل نفسه فى عام ١٩٢٦ . والى موضوع
الحلقة وذهاب الشيخ محمد مصطفى المراغى الى الحجاز فى عام ١٩٢٦ ، للحديث
فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ
١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ . الى أن يقول :

« علمت قبيل سفرى الى الحج ان على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات
بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده فذكر لى أنه
يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبى بأن
بقاء القطيعة لا خير فيه . »

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة « كوثر » وانى لى بهوها يوما بعد أن
ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيت من قبل وقدم
نفسه . . ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان
المسلمين ، لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا وانه يطمع فى تعضيد مؤلف
« حياة محمد » - أى الدكتور هيكى - لهذه الجماعة بل يطمع فى قبولى رياستها
. . والرجل لبق حسن الحديث حلو اللقاء عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة وعرفته
بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز ، اذا كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون
ويتحدثون فى مختلف شئونهم فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يثلو أى
القرآن فى مناسباتها ويلقى خطبة فى عبارة بليغة وعربية فصيحة وقيل لى وأنا

بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلقي منها عطفًا ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعينه ذكرت له ان بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالاً ، بقبول ما دعائى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع أتصل أثناءها على ماهر باشا بالحكومة السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جهداً خلال هذه الأسابيع فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

ولأن معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاماً على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦ - آخر يوم فى وزارة على ماهر - وقد وقعها ، عن الجانب المصرى على ماهر ، وعن الجانب السعودى فؤاد حمزة .

● سميت المعاهدة - أولاً - باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية متولياً حقوق جلالة ملك مصر الدستورية وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية - نظراً لما لدى المملكتين المصرية ، والعربية السعودية من خالص الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً .

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية ، وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة ، ويتعهد كل من الطرفين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وان يسعى بكل ما لديه من الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجهة ضد السلم ، والسكينة فى بلاد الطرف الآخر .

● وتنص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على انه تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسي والتفصيلي .

● والمادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج ، واقامة الشعائر الدينية الاسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن انهم يتمتعون أثناء اقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم بالحريّة الشخصية في الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفصيل .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملاً بالتضامن والتعاون الاسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعبئة الطرق التي يسلكها الحجاج ، أو الزوار واطاعة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التي تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار ، أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدماً على النصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .

ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود . . طيب الله ثراه . الى على ماهر باشا البرقية التالية في ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم .

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التي وقعتموها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد ، واشعاراً بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجعله فاتحة عصر ، سعيد بين البلدين » .

ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم « مكة المكرمة » » .

« انى سعيد بتلقى برقية جلالتك بالموافقة على المعاهدة التي نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين .
وتفضلوا جلالتك بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست اعتقد ، انه فى دنيا التعاقدات ، الدواية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والأخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أن معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها وفى مقدمة هؤلاء المسلمين المسلمون فى مصر ، وفى المملكة العربية السعودية سعادتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

وبعد الحديث عن معاهدة الصداقة المصرية السعودية - أهم حدث عربى فى عام ١٩٣٦ - نعود الى أهم الأحداث الداخلية فى مصر : الانتخابات البرلمانية :

بدأت نتائج الانتخابات تظهر وكانت أولى هذه النتائج ، نتيجة دائرة باب الشعرية وقد حصل فيها الأستاذ أحمد حافظ عوض بك على ١٠٩٣ « انتخاب » بينما نال منافسه عوض سليمان أفندى ٥١٧ وكانت الدائرة الثانية دائرة قسم الخليفة حصل الشيخ إبراهيم بدوى على ٤٦١ ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى حصل على ٥٢٤ صوتا ، وحصل على عباس أفندى على ١٧٠٥ وقد انتخب ، وسقط أمامه رئيس الحزب الوطنى ، وسقط عبد الرحمن فهمى عميد الفدائيين المصريين فى دائرة نقطة بوليس الغرب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا رغم الجهود التى بذلت من كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجاحه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ وقد انتخب وفى دائرة سنباط لم ينجح مرشح الوفد الاستاذ عوض أحمد الجندى وقد حصل على ٢٦٥٠ صوتا بينما حصل منافسه الأستاذ محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا وقد أعلن انضمامه الى الوفد اثر نجاحه فى الانتخابات .

وفى دائرة سخا « غربية » انتخب الدكتور عبد الحميد سعيد ، وحصل على ٤٧٠٥ أصوات ، ونال منافسه الاستاذ فؤاد خير الدين أفندى ٣٣٤٣ صوتا والدكتور عبد الحميد سعيد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى وكان فى مقدمة الصحفيين الفائزين فى تلك الانتخابات الاستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهاوا ومنشأة فتحى وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا ، نجح حسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا وقد انتخب وأعيدت الانتخابات بين الاستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عزمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الاستاذ فكرى أباطة فى الاعادة وحصل على ٤٠٢٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الغفار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزي باشا على ٦٤١٢ صوتا في دائرة تمي الامديد ولم يحصل د. محمد حسين هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل د. محمد حلمي الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح أيضا في دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفاني من أقطاب الحزب الوطني وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحي عبد السيد حميدة أفندي على ٤٥٦٣ صوتا .

ونجح من أقطاب الحزب الوطني أيضا محمد محمود جلال في دائرة بني مزار المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سعودي أفندي على ٥٠٢٦ صوتا .

وفي دائرة الحسكة « أسيوط » فاز رشوان محفوظ باشا « حر دستوري » على منافسه عبد الرحمن حفنى الطرزي .

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسيوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه على عثمان حماد على ٢٩٧٤ .

وفي دائرة البلينا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندي ٦٤٢٤ صوتا وفي دائرة كفر بداوى القديم « الدقهلية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفي دائرة القلينى « شرقية » فاز محمد عزيز أباطة .

وفي مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التى أعجبتنى ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المصرى (سابقا) وقطب الحركة الفدائية وكان من أبرز الوجوه التى لم تنجح فى الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات ، وما حدث فيه » : فى فترة الترشيحات من جانب الوفد المصرى ، عرض على الوفد بعد حديث لى مع صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لى دائرة الصف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض على أن يترك لى دائرة ثانية هى دائرة « ناهيا » احدى دوائر الجيزة أيضا ولكننى كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك اننى رأيت لنفسى ألا أبارح القاهرة فترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بظروفها الدقيقة ما يشغلنى عن كل شئ على أننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوفد من جمهرة كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، نفذ على أكثر من مرة ملحة فى أن أرشح نفسى عن هذه الدائرة ، والواقع ان سابقة عملى للعمال قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر على معركة انتخابية فى

قلب العاصمة لم تقعدنى عن ملابسة الظروف التى تجتازها البلاد ، قد مهدا لى
اجابة دعوة الداعين والتقدم ، الى دائرتهم مرشحاً نفسى .

لقد تحررت فى هذه المعركة ان العرف فى ظل الفكرة ، التى دعوت اليها ،
وخرجت من أجلها عن اعتكافى وهى اننا مصريون ، واننا أخوة فلم أسلح فى
معركة ، الانتخابات اذن بسلاح الميائنة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شراء
النقة بأى ثمن كان ، وانما حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة
عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فإذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخابات عن سوءات
ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعد أن بعثت عنها شكاوى الى جهة الاختصاص .

ومرة أخرى - وأخبره - نعود الى « النار » التى فتحتها العقاد - كاتبنا
وشاعرنا الكبير - على صديقيه السابقين مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، ذلك
أن معركة العقاد والنحاس ومكرم ذات أثر كبير فى تطور كثير من الأمور
السياسية والصحفية فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا .

الفصل الخامس

مرة أخرى : العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم

ولنن نؤرخ لأحداث عام ١٩٣٥ وهى من أخطر سنوات تاريخنا الحديث - كان لا بد لنا من أن نتوقف قليلا عند المعركة العنيفة التى قادها عباس محمود العقاد ، ضد مصطفى النحاس ومكرم عبيد . وكذلك المعركة العنيفة التى قادها مكرم عبيد ضد عباس محمود العقاد .

واعتقادنا الخاص ، أن لهاتين المعركتين السياسيتين الكبيرتين أهمية خاصة ، لا لأن جماهير عديدة ، وقفت الى جانب العقاد فى معركة خروجه على الوفد واراדתه ، ولا لأن الوفد ، كحزب سياسى قد جند كل قواته فى القاهرة والأقاليم ، للقضاء المبرم على كاتبه الأول ، أو الذى كان طوال عشرين عاما كاتبه الأول . . . ولكن كما لكل من طرفى هاتين المعركتين من مميزات ، وميزات ، وخصائص وقدرات جعلت هاتين المعركتين من أشهر معاركنا السياسية فى سنوات ما قبل الثورة .

والذين يعرفون (مكرم عبيد) ، ويعرفون فى نفس الوقت (عباس محمود العقاد) يعرفون انهما يجمعان خصالا واحدة أو تكاد تكون متشابهة فى كثير من الأوقات والحالات .

مكرم عبيد كعباس العقاد كله حب ، وود ، وإخلاص ، وتفان اذا ما أحب ، وكله شدة ، وعنف ، وبغض ، وكره اذا ما خاصم حتى ولو كان ذلك الذى خاصمه هو ذلك الذى أحبه واحترق فى حبه .

وعباس محمود العقاد ، كمكرم عبيد أيضا ، كلاهما ، لا يعرف المهادنة ، أو الحل الوسط ، ولا الدرجة التى بين الحب ، والبغض : الأمور عندهما أما حب شديد ، وأما كراهية شديدة ، الألوان عندهما لوان فقط ، أما أبيض

واما أسود : لا يملك كل منهما الا شيئين اثنين لا ثالث لهما يوجهانهما الى من أحب ، أو الى من كره ، اما الورود الحلوة الجميلة واما الرصاص القاتل ، أو الرصاص الذى يحدث دويا كثيرا . وان كان لا يصيب الا فى حالات قليلة ! .

تلك مقدمة رأينا أن نقدم بها بقية هاتين المعركتين ونتائجها على الصعيد السياسى .

مؤكدان - ولو ان الأمر لا يحتاج الى تأكيد - ان آراء كل من طرفى المعركتين لا تلزمنا فنحن لا نرفضها ونحن لا نقبلها ، وانما لنا فى كل رأى معين ما ينقضه أو ما يؤيده ، أو ما يجعلنا نقف فيه موقف الحياد .

فى المقال الشهير الذى كتبه عباس محمود العقاد تحت عنوان : (لسنا عبيدا يا عبيد) . . . وأقول الشهير ، لأن بعض الدراسات التاريخية قد اعتبرت من هذا المقال نقطة الالتصودة بين العقاد وبين الوفد ، ربما لأن العقاد قد خاض فى هذا المقال الأمور الخاصة المتعلقة برئيس الوفد وربما لأنه كان أعنف مما ينتظر الجميع من وفديين ، وغير وفديين :

يقول العقاد :

(منذ سنتين عرفت السيدة عائدة مكرم عبيد صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الى فتاة يخطبها الباشا للزواج ، ثم فسخت الخطبة لأسباب قلنا ان بحثها لا يعنينا فى هذا المقام ولكنها لم تفسخ حتى بذلت الهدايا ، ودفعت المهور ، ونفخ الوسطاء ، والشفعاء بالهبات : هبات السلاطين والأمراء من مال الجهاد ، فى سبيل القضية المصرية ، ومن مال الوفد الذى يعاب على العقاد أن يتناول منه القليل عند مسيس الحاجة اليه ولا يعاب بذل الكثير منه فى سوق الغرام ونفحات الوسطاء والخدام .

- وأفتح هنا قوسا لأقول اننى لم أكن أستطيع أن أنقل هذه الفقرة من مقال العقاد لو أن المال - موضوع المناقشة - كان مالا خاصا . فلكل صاحب مال خاص أن يتصرف فيه على النحو الذى يريد . أما اذا كان المال مالا عاما فان لكل امرئ فى هذا الشعب حق مناقشة أمور صرف هذا المال وأضع قوسا آخر ، لأقل به هذه الكلمة لانتقل الى بقية ما قاله العقاد حول هذا الموضوع .

يوجه العقاد الى مكرم عبيد بضعة أسئلة من بينها :

(والآن ماذا يريد ال... أن يقول بذلك الكلام ، الذى أزرى به وبمصطفى نحاسه ، ولم يقع الى موطن النعال من كاتب هذه السطور ؟ أريد أن يقول ان

كاتب هذه السطور لم يثبت على مهاجمة الأقوياء عشرين عاما طوالا الا لأنه لم يجد وزارة تعطيه ثلاثين جنيها ، أو ثلاثمائة أو ثلاثة آلاف ؟

(أريد أن يقول أن الوزارات التي تدفع الحملات من كاتب هذه السطور بالملئات والآلوف تغدقها على المأجورين المهازيل كانت تضمن عليه ببعض هذه الملئات والآلوف لو كان يقبلها أو يتخيل أحد منه استعدادا لقبولها ؟ .

(أريد أن يقول أن الوزارات التي تدفع الحملات من كاتب هذه السطور الوطنية من أبواق الوفد ومأجوريه لولا ثلاثون جنيها أطمع فيها ولا أعرف سبيل الوصول اليها ؟ فإذا لم يكن في وسعه أن يقول هذا ، ولم يكن في وسعه أن يصيب في مصر عاقلا ، أو مجنونا يصدق هذا ان قاله فما ذلك الاسفاف اذن في غير طائل لولا الفيظ العاصف بالعقول ، ولولا النذالة والجهل ، والفضول ، ولولا الخزي الذي أراده الله له ومصطفى نجاسه من حيث لا يعقلون ، ولا يدركون : يستطيع كل انسان أن يكون شريفا في اتهامه وادعائه الا المهرج الحسيس فانه لن يستطيع الا التهريج والخسة في ثنائه وفي هجائه وكذلك كان ال . . . منحدر في الخسة الى حضيض أغوارها الموبوءة في غير ما طائل ولا اقناع الا التنفيس عن جحيم من الضغن في صدره الحقود وعن بؤرة من الدنس في رأسه المخبول) .

وفي أعلى جزء من مقال العقاد ، يوجد الباب الثابت الذي يحمل عنوان : (من أدب القرآن) :

(الآية الكريمة التي أختيرت في ذلك اليوم : بسم الله الرحمن الرحيم) : لو أردنا أن نتخذ لهموا لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين . بل نقذف بالحق على الباطل ، فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون (صدق الله العظيم) (١) وتستمر روز اليوسف في تخصيص صفحة كاملة : صوت الرأي العام ، تنشر البيانات والمقالات والقصائد ، التي تؤيد العقاد في موقفه من الوفد وتؤيد أيضا (جريدة روز اليوسف) التي بدأ الوفد يهاجمها ، ويؤكد أنها لا تعبر عن رأيه) . ويستمر العقاد في الحملة على مكرم عبيد ، في العدد التالي من روز اليوسف (٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥) .

وتكون افتتاحية روز اليوسف أيضا : « لسنا عبيدا يا عبيد » . ويستهل العقاد مقاله هذا بالكلمة التالية :

(البيانات على لسان مكرم عبيد تأتي من الناس التصديقي والاطمئنان لما يحيط به من الشبهات وما يلوح على قوله من حملات التهويل والتهويل فكيف

(١) سورة الانبياء آية ١٦ ، ١٧ .

بالباطيل التي لا سند لها الا أنه لقينى فى الطريق واننى قلت أمام بعض الزملاء ، ولا بيان للزملاء ، ولا أسماء ولكن اذا لم يكن عند مكرم عبيد ما يقوله غير تلك الباطيل ولم يكن فى وسعه السكوت لأن السكوت مميت فما نراه يفعل غير أن (يرنجل) الحقائق (عفو الهديهة) كعادته فى ارتجال السجعات . . بالنلانات والأربععات وماذا نراه يفعل بعد ذلك غير اكراه الناس على تصديق الارتجال ، لأن الشك فيه . . شك فى الدساس المحتال الدجال . والشك فيه ، شك فى الزعيم أو الطور الأخير من حركة الاستقلال .

❷ وهو يقول أن العقاد ملحد يكفر بالله ، وقد كان العقاد - منذ بضعة أيام فقط - متعصبا دينيا يفرق بين العنصريين . . فأى الأكذوبتين يريد لها التصديق ، وأى العقول يسيخ الأكذوبتين معا ، ان كان ضمير الدجال المحتال يسيخ جميع الأكاذيب . وهو يقول . . ويالحزى ما يقول . . اننى اشترطت لوقف الحماية على وزير المعارف أن يتكلم مكرم فورا ، مع وزير المعارف لنقل الموظفين الاثنين الى مصر ، وكان صديقى ماهر قد أبلغنى انه علم أن أحدهما فاسد الخلق والآداب ، ويقول ال . . . ال . . . اننى جبان . . لأننى بينت للمحكمة سوء المعاملة التى ألغاهما فى السجن بكلام سمعه جميع الحاضرين . . ولا تبدى فى تحريفه رواية الأفاكين المزورين .

ويقول العقاد :

« فماذا كان ينبغى أن أفعل ؟ . أكان ينبغى أن أجعل عقوبتى الموت مرضا ، بدلا من الاعتقال الى حين . أكانت الشجاعة أن أنكر سوء المعاملة وأنا مصاب من رطوبة السجن بغزلة خانقة ، توشك أن تتحول الى مرض خطير . عباس العقاد جبان أما الشجاع فهو الذى كان يبكى على صورة امرأة فى مستشفى السجن ، وهو غير مريض .

(ويقول الشجاع على الحقائق ال . . . مكرم عبيد : وما أن خرج البطل من السجن ، حتى ابتلع حماسته ولطف حديثه ، فكتبت تقرأ مقالاته ، فتكاد لا تعرف أسلوبه ، لأن أسلوبه من الصنف العنيف ، بينما السجن من الصنف المتيقن ولذلك ترك السجنون لغيره ، من أمثال نوفيق دياب ، الذى لم يشتغل قط فى الساطة العسكرية وحدث أن قابلنى مرة فى الطريق فى أبان اشتداد الحكم الصديق : وقال : يا أستاذ سوفوا لكم طريقة ، اتفقوا مع الانجليز بأى ثمن . فناقشته فى ضرورة الثبات والجلاد (يا ولد) . وأخبرت دولة الرئيس الجليل (الطور الأخير) وقتئذ . . بما كان بينى وبينه .

(هكذا فلتكن الشجاعة ، التي لا ينحدر الجبن انحدارها الى حضيض الزور والرقاعة . فهذه صحيفة مصر ، لم أبدأ الكتابة فيها بعد خروجي من السجن الا وقد بدأت الحملة على الاستعمار ، وواليت الكتابة والدعوة ، الى الجهر بخطه العداء والمقاطعة ونشر الدعاية ، حتى اضطر الوفد اضطرارا الى اعلان تلك الخطة بعد شهر ، ولكنه أعلنها ، وهو يلتفت الى الوراء لينظر هل يتبعه الانجليز ، واعدى بكرسى الوزارة ، او هم غير حافلين . . هذه هي الحقيقة الجبانية ، فماذا يقول مكرم عبيد الشجاع لو لم تكن صحيفة مصر محفوظة في المكتبات ، مذكرة عند القراء . انه لكاذب من الصنف الرخيص ، لانه كذوب ضعيف الذاكرة ، وقوة الذاكرة من اول شروط الكذوب) .

(ويقول . . أخزام الله . . ولو اننا كنا ممن يمالئون الانجليز ضد مصلحة الوطن . . أقما كان الأولى بنا أن نوقع المعاهدة التي فرضت علينا . . فيستتب لنا السلطان والجماء ؟

ثم يقول العقاد :

(يا شيخ يا العبان . وهل أنتم قطعتم المفاوضات . وهم نسيتم وساطتكم الدليله على يدى مستر « سليبي » لاستئناف المفاوضات بعد انقطاعها ، وهل كان المصريون عبيدا لكم مسخرين حتى لا يكون بينهم وبين قبول المعاهدة الا توقيعكم ؟ . وهل كان فى وسعكم أن تعودوا بنصوص المعاهدة كما جاء بها محمد محمود باشا ، ولا تسجلوا على أنفسكم النصب العلنى . وتثبتوا للصدى قبل العدو . انكم طلاب مناصب تتشاجرون على الوزارة ولا تشاجرون على الحقوق والنصوص . أما الآن وقد خيل اليكم أنكم استعبدتم الناس من دون الله . وأن لا معارض لكم فى حقوق هذا البلد وقضاياه . أما الآن وقد حسبتم أن الحركة الوطنية ، قد تطورت الى وفد ، وأن الوفد قد تطور الى زعامة ، وأن الزعامة قد تطورت الى زعيم . أما الآن وقد نفخكم الفرور ، وطار بكم حب الظهور ، وفجرت فى الطغيان أقبح الفجور ، فماذا تصنعون ؟ رأى ممالة الانجليز تعفون عنها وتنكصون ؟ .

(قولوا لنا ، ماذا يصنع الزعيم الانجليزى . . لو تطور الزعيم الى لورد لويد آخر أكثر مما تفرضونه على الناس طائعين وتسوقونهم عليه كارهين . . الدستور ؟ . . لايبم . التعبير الفنى مقبول . السياسة الكروميرية على الرأس والعين . السودان الى حيث ألقت .

. . التبليغ البريطانى على الرحب والسعة . الخطرسة البريطانية نحن لها خانعون . الاحتجاج بالعمل أو بالكلام . . معاذ الله ، ثم معاذ الله ، ثم

معاذ الله ، المحالفة الحرة : لا ، بل بغير المحالفة الحرة نرسل المصريين الى مجزرة القتال فداء لما رب الدساس ونغنغة مصطفى النحاس .

(أو ليست هذه سياستكم ؟ أو ليست هذه أوامركم لعبيدكم ؟ .. فإذا لم تكن هذه ممالة الانجليز ، فكيف تكون الممالة من الانجليز لأنفسهم في حكم البلاد ؟ وإذا لم تكن هذه ممالة للانجليز ، فقيم كان استحقاقكم لثناء (المورنج بوسنت) ، وشهادة الاخلاص والتعظيم ولقب الاعتدال ؟

وينهى العقاد مقاله بقوله :

(أنحتجون بالحرب وجروحه الحال ؟ .. أين كانت الحرب يوم ختمتم المؤتمر بالتفريط في السودان ؟ وأين كانت طوابع الحرب أو روائعها يوم (انبسطتم) من الخبر الفنى صاحب حق الاتصال ؟ .. إنما هي علة تتعللون بها للغافلين . وقريبا قلت ان (الوقت العصيب) هو أوان الاصرار على طلب الحقوق .. لقد كنت وصاحبك يا هذا معتدلين في أيام اللجنة (المنرية) .. كما هو مذكور ومأثور .. ولكن الاعتدال لم يبلغكم الحكم فاندفعتم في التهريج ، ثم أعمتكم في التهريج .. ثم رأيتم الحكم قريبا للمتوسلين المتزلفين .. فلم تدعوا مطالباً من مطالب المستعمرين الا قبلتموه صاغرين . وأنكرتم علينا أن ننكر هذا القبول ، وزعمتم أن البلاد مقهورة على قبوله من أجلكم لأنكم آلهة لا يرد لها قضاء ، أو لأن الحركة الوطنية قد تطورت الى وفد فزعامة فزعيم ، ولقد تغيرتم على الأمة ، واستكبرتم أن تتغير عليكم ، كأنكم أكبر من الأمة وأكبر من الاستقلال .

أو ليست هي الحقيقة التي تنطق بلسان الأعمال والوقائع لا بلسان الكذب والتهريج ؟

أو ليست هذه آخرتكم وتلك أولاكم شر ما تكون الآخرة والأولى . وشر ما يكون عليه الضعف والخذلان ؟

أنكم - وأيم الحق - لأخطر على مصر من الاحتلال ، لأن الاحتلال يحكمنا غاضبين ، وأنتم تمهدون له أن يحكمنا قانعين شاكرين .. محسوبين في تسليمنا وموتنا من المجاهدين الغيورين والوطنيين الفخوريين ؟

هذه آخرتكم لا آخرة العقاد .. فلعنة الوطن عليكم في الآخرة والأولى . ولعنة الوطن علينا ان تركنا فيكم بقية من خداع يحجبها ستار) .

ومما هو جدير بالذكر أن كل من وقف الى جانب الأستاذ العقاد ، حاربته

وزارة نسيم باشا . ومن بين ما نشرته جريدة روزاليوسف بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٣٥ ، تلغرافاً من عمدة « يرنبال » القديمة ، جاء فيه :

(لتأييدكم والأستاذ العقاد في الحق ، نعتسف معي مركز دكرنس ، ووقفني ، فلا تعزس لومة لائم) .

وقد علق الأستاذ توفيق صليب على هذه البرقية في مقال نشره تحت عنوان : (وقف عمدة يؤيد الحق) :

(ليفرح الأستاذ مكرم لتأييده رجال الإدارة وبعث مظالم العهد البائد) .

وكان من بين ما قاله الأستاذ توفيق صليب : (هذا هو الظلم الصارخ ، وتلك هي الحرب التي أشعل الدس نارها ، وأثار أفن العقول غبارها على حرية الرأي في هذا العهد - السعيد جداً وهكذا يحاربوننا ويفرحون باشتراك رجال الإدارة معهم في محاربتنا ، لا الانتصار الأحرار الأوفياء يستبقون . . ولا المبدأ الذي قام عليه الوفد يرعون . فليرحم الله هذا البلد ، وليرحم ضحاياه . ونحن من ذلك على العهد مقيمون ولو تخطفنا الموت واحداً واحداً) .

ويكتب العقاد مرة أخرى في ٩ أكتوبر ١٩٣٥ بعنوان « ذكروا نفوسهم ونسوا بلادهم وستنساهم البلاد ، ولا يذكرهم أحد غيرهم » . وفي هذا المقال يحمل العقاد على الدكتور أحمد ماهر ، فيقول :

« والعجيب في أمر الدكتور ماهر هذا أنه يستوى على كرسي المعلم ليؤنبنا على خروجنا من الوفد ، في الوقت الذي أصبح الوفد فيه أضعف من أضعف الأحزاب في أمر السودان والدستور والاستقلال . يؤنبنا على خروجنا وهو قد استقال من الوفد ، لا لشيء إلا لأن توفيق دياب شتمه وهو عضو في الهيئة الوفدية ، ولم يرجع في استقالته إلا بعد ارغام توفيق دياب على الخروج من تلك الهيئة ، مع أن ماهرًا قابل الشتم بالضرب وأعلن ذلك في الصحف ، وسكت دياب على هذه الإهانة صاغراً ، ووجب أن يكون لصاحبنا في ذلك رضا أو غنى عن الاستقالة أو عن الحيانة ، كما يسميها الآن . فإذا كان البقاء في الوفد واجباً مقدساً ، فلماذا أبحت لنفسك أن تتركه على هذه التفاهة . . وحرمت على العقاد أن يخالف الوفد من أجل حقوق البلاد ؟ أبحت لنفسك ذلك لأنك إله من آرباب السماء ، وحرمته على العقاد لأنه آدمي من طين وماء . . وبعد ذلك تكون أنت الرجل المتواضع الرصين ، ويكون العقاد هو الرجل الدعوى المغرور !! » .

ويعود الأستاذ العقاد مرة ثالثة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٥ . وتحت عنوان « لسنا عبيدا ياعبيد ولسنا مأجورين كذلك » . وينهى العقاد مقاله هذا بقوله :

« لقد كان فى وسعنا ان نضم المنافع العالية والسمعة المكرمية رهناسب عندهم من الوطنيين الغلاة . كما يحسبون أجراء الصحافة المكرمية فى هذه الأيام . كان ذلك فى وسعنا . فرفضنا المنافع . ورفضنا السمعة المكرمية . وجازفنا بما هو أعظم من المنافع والسمعة المكرمية . ونحن نعلم ما نجازف به ولا نجهله ولا ننساه . . . جازفنا بهذا لیتهمنا مكرم عبيد . بأننا مأجورون لا نخدم الرأى ولا الضمير . ومن الذى يتهمنا هذا الانهام . . مكرم عبيد الذى اودع الخزانة والمصارف ما لا يقل عن سبعين ألف جنيه . والذى أيد مشروع ملنر وقال ان رفضه جناية لا تغتفر . ثم رفضه وارتكب هذه الجناية التى لا تغتفر ، ليقبل الوزارة ، ثم قبل اليوم الحماية . . وما هو سر من الحماية . وان مكرما لا يعلم اننى أقول اليوم ما كنت أقوله كل يوم . واننى اليوم أنكر السياسة التى أنكرتها فى جميع العهود . وان مساكى السياسى لا غرامة فيه ولا موجب للتأويل والتعليل . . ولكن الغريب المريب المعيب . هو مسلك أناس كانوا « من الزعماء الغلاة » فأصبحوا يتطوعون لحذف السودان . وقبول حق الاتصال والدفاع عن السياسة الكروهرية ، والتبشير بالتبليغ البريطانى والعرض البريطانى والعرض العسكرى . . . الخ . . . هذا هو الغريب المريب المعيب . . . أما أن أقول الحقيقة لأنها الحقيقة ولو كان أمامها ووراءها ألف لسان كاذب وألف سلاح مشهور وألف منفعة ضائعة . . . فذلك غريب على طبعك ايها المسكين . ولكنه غريب ليس بالمريب المعيب ودونه ، وينقشع كل بهتان . وينقطع كل لسان » .

وكان الى جانب الأستاذ العقاد فى معركته ضد الوفد ، وضد النحاس ومكرم بالذات ، الدكتور محمود عزمى ، الذى كان يكتب أيضا مقالات من نار ضد الوفد ورئيسه وسكرتيره العام ، وضد نسيم باشا بالذات . وكان من بين مقالاته التى نشرها فى روزاليوسف ، مقال بعنوان « ايها المصريون أفيقوا فنسيم باشا يلقي بمصر الى التهلكة » . وقد ختم د . محمود عزمى مقاله هذا بقوله ، بعد أن حذر البلاد من سياسة نسيم باشا :

« ذلك هو ما ندعو المصريين قاطبة اليه ، وذلك هو ما نرجو تحقيقه قبل الغد . وأملنا أنهم مفيقون قبل فوات الأوان ، وقد لمسوا ما لمسوا مما تجره على البلاد وزارة نسيم باشا ، ويجره « تأييد » الأصدقاء ايها » .

وعند هذا الحد من معارك زمان نتوقف مستثنيين فى العودة مرة أخرى - من أجل تأصيل الأحداث - الى ثورة ١٩٣٥ .

الباب السابع

الفصل الأول

بدايات ثورة ١٩٣٥

نشرت روز اليوسف دعوة من « مصر الفتاة » . . الى الاحتفال بعيد ١٣ نوفمبر ، احتفالا قوميا ، بمسرح برينتانيا يلقي فيه الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد كلمة في الموقف السياسى الحاضر . وكانت لجنة تنظيم الاحتفال برئاسة الأستاذ اسماعيل وهبى ، وعضوية الدكتور حسن أبو السعود والأساتذة فتحى رضوان ، ومحمد صبيح عبد القادر ، وأحمد عبد المطلب الشيمى . ومحمد على امام ، وشفيق رومان .

والجدير بالذكر أيضا أن العقاد كان يلقي في هذه الفترة في محطة الاذاعة الحكومية أحاديث أدبية ، كانت تعيد اذاعتها جريدة روزاليوسف . وكان العقاد يحرص في هذه الأحاديث على الابتعاد عن السياسة .

والجدير بالذكر أيضا انه فى يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى محمد محمود باشا خطابا سياسيا فى قصر آل لطف الله بالجزيرة ، وكان من بين حضوره الشريف عباس حليم ، واسماعيل صدقى ، وحافظ عفيفى ، وحافظ رمضان ، وعبد الرحمن فهمى ، وعبد الرحمن الرافعى ، وعبد القادر حمزة ، وعباس محمود العقاد ، و د . عبد الحميد سعيد ، ومحمود عزمى ، و د . محمد حسين هيكل ، وعبد الرحمن عزام . . وغيرهم وغيرهم من رجال الأحزاب والهيئات . . الا الوفد والوفديين . وقد استقبل الأستاذ العقاد بالهتاف عند وصوله ، وحملته الجماهير على الأعناق . . الى أن جلس فى مكانه الذى اختاره بين زملائه الصحفيين .

وبعد أن انتهى محمد محمود باشا من خطبته ، طلبت الجماهير من العقاد ان يلقي كلمة . فصعد الى المنصة ليقول :

« ان الكاتب الذى يشنغل أولى به ألا يرتجل »

وضحكت الجماهير لأن الارنجال كان سمة من سمات مكرم . وكان العقاد يحمل على مكرم كثيرا لارتجاله .

وقال العقاد . « يجب على الكاتب أن يطالعكم فى صحيفته بما تقرأونه كل صباح » . كما قال عن الخطبة :

« انها رقيقة عاجلة فى محاسبة الوزارة وأنها وفقت توفيقا حكيما بين حسن الاستعراض للحوادث ، وبين اجتناب مواضيع الخلاف مع الأحزاب الأخرى بحيث تصلح لأن تكون أساسا لمباحثة قومية تنتهى الى اتفاق بين السياسة ، وهذا هو خير ما يعمل له السياسة المصريون فى هذا الآوان » .

وقد ألقى أحد الشبان الشعراء هذين البيتين ، فى تحية العقاد :

عقاد مصر ولست أجحد فضله

ممن يعاضد بأسه الايمان

قاد الشباب فقلت مرتجلا به

عقاد مصر جنوده الشبان

وكان من بين ما جاء فى خطبة محمد محمود باشا :

« أهيب ببني وطني أن يقدرُوا خطورة هذا الموقف الذى تتخطاه مصر الآن ، ويتدبرُوا ما يفرضه عليهم الوطن اذاه . واذا كان واجبهم دائما أن يقدسُوا ما كسبت مصر من الحقوق والحريات ، والا يسمحُوا لأحد كائنا من كان أن يفرطُوا فى شئ منها ، وان يكونُوا دائما على استعداد لدفع ما يقع من اعتداء على هذه الحقوق والحريات . فواجبهم اليوم أن يكونُوا رجلا واحدا فى تأييد حرية مصر واستقلالها . يجب عليهم أن يعلمُوا أن استقلالهم وحيويتهم لا يكمل لهم بعمل غيرهم ، وانما يكمل لهم استقلالهم وتكمل لهم حيويتهم بعملهم أنفسهم ، بعمل يدفع اليه ايمان صادق ، صادر من قلوب امتلات بحب الوطن والاخلاص له ، ونسيت من أجله كل خلاف وكل ضغن ، وكل حقد . ان انجلترا لتضرب لنا المثل باتفاق كلمة أحزابها فى مواقف الشدة . بالغة ما بلغت النضحية التى تبذل فى هذا السبيل . فلنضرب نحن المثل بأمم الشرق التى تتطلع اليها ، وتنسج على مثالنا ، لنضرب لهم المثل فى انكار الذات وفى اتفاق الكلمة ، ساعة الشدة ، وحين يتعرض الوطن ، والوطن معرض له اليوم » .

ويينهي محمد محمود خطبته التي كانت أول نداء لوحدة الصف ، أطلقه
زعيم مصرى فى الأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٣٥ . وينتهي محمد محمود
خطبته قائلا :

« فلنكن جميعا قلبا واحدا ، ورجلا واحدا فى العمل لكمال استقلال مصر
وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها
ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم . فلننس كل شيء الا مصر ، ولننس كل شيء الا
استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر . »

وكان مما كتبه الأستاذ عباس العقاد عن خطاب محمد محمود :

الحقيقة التي تجلت للنظر فى اجتماع الجزيرة يوم الخميس الماضى على ان
سياسة التسليم وتسليم الوزارة النسيمية . سياسة لا تعبر عن رأى البلاد ،
ولا توافق شعور الأمة ولولا ذلك لما أمكن ان يجتمع فى مكان واحد ، عدد لا يقل
عن عشرة آلاف يستمعون الى نقد تلك السياسة والدعوة الصريحة الى تبديلها
ولو أمكن قيام الاجتماع لما أمكن انتظامه والترتيب بما قيل فيه وهذه الآلاف
الكثيرة لم تكن من طائفة واحدة ولا من طبقة واحدة ولا من سن واحدة ولا كانت
فى أى وصف من الأوصاف هيئة خاضعة لمشيئة شخص واحد أو قبة واحدة ،
فاتفاقها لا يمكن أن يكون الا تمثيلا لارادة واحدة وشعور طبعى فى الأمة ،
ولو كان لتأييد الوزارة النسيمية . أى صدى فى القوة فى شعور المصريين
لكان قيام الاجتماع من المستحيلات مع وجود الراغبين فى تعطيله لكان ما
يستطيعون ، ومن السهل اصطناع المؤيدين المستسلمين ، ولكن ليس من السهل
اصطناع المعارضين المفكرين . »

وكان وزير الخارجية البريطانية السير صمويل هور ، قد ألقى بتاريخ ٩
نوفمبر فى قاعة جيلدهول أشار فيه الى ما قيل عن اتخاذ الاسكندرية قاعدة
انجليزية ثابتة فى البحر الأبيض المتوسط ، والتضحية بمصالح مصر فى سبيل
تحسين مركز إنجلترا ، وقد نفى صمويل هور تلك الأقاويل وقال الوزير
البريطانى : انه ليس صحيحا أيضا اننا نعارض فى إعادة الحكم النيابى فى
مصر ، معارضة تملئها أغراضنا الخاصة . فتقاليدنا تمنعنا أن نفعل شيئا من
هذا . على أننا نصبحنا - عندما استشرنا فى مسألة إعادة دستور ١٩٣٣ أو
دستور سنة ١٩٣٠ بأن أولهما قد ثبت بالفعل أنه غير صالح لأن يعمل به .
والآخر دستور غير مقبول عند الجمهور . »

وختم وزير الخارجية البريطانية خطابه بقوله :

« ان التاريخ والموقع الجغرافى يربطان البلدين ومصيرهما . ونحن كشركاء يجب علينا أن يعامل كل منا الآخر بصراحة ، ويجب أن يضع كل منا الحقائق نصب عينيه ، ونتغلب على الصعاب اذا استلظعنا ، ونشوخى دائما أن يفهم كل منا حقيقة موقف الآخر » .

وقد اعتبر الأستاذ العقاد خطاب سير صمويل هور نكبة جديدة . ودعا الشعب الى أن يكشف الخداع ، والى أن يتفهم الحقائق . . . وختم مقاله قائلا :
« كانوا يمتنون كل صوت يرتفع بالحقيقة . ويعاجلونه بالحنق والتشهير والافتراء ، وكانوا ينتظرون بعد ذلك أن يعطى الانجليز من لا يطلبون ومن لا يجسرون على الاحتجاج ، ولا يتحركون أو ينعقدون مستعجلين . . . الا لآخاد صوته الاحتجاج والمحتجين . كان الله فى عون هذه الأمة . كان الله فى عونها من الخاصين . وكان الله فى عونها من القادة الحماة للدائدين » .

وقالت جريدة « الجهاد » أيضا عن تصريح السير صمويل هور :

« انه يهدم تصريح ٢٨ فبراير من أساسه ، ويجعل دستور مصر رهنا لارادة الانجليز » .

وقال الدكتور محمود عزمى : « وزير الخارجية الانجليزية يفضح نسيم باشا ، فهل يفهم نسيم باشا بالاشارة ويستقيل ؟ » .

وقالت جريدة « الكوكب » التى كانت لسان حال الوفد : « يجب على الوزارة أن تقوم بواجبها فى هذه الساعات الخطيرة . فلا تقبل هذا العدوان على استقلال البلاد وحقوقها ، ولا تتهاون ازاء خطورة الموقف وجسامة أهميته » .

وكانت أول مدرسة فى مصر أضربت احتجاجا على تصريح وزير خارجية بريطانيا هي مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة ، حيث أضرب طلبة المدرسة عن تلقى دروسهم على أثر اطلاعهم على تصريح وزير خارجية بريطانيا . وقد هتف الطلبة ضد السياسة الاستعمارية . وقبض على عشرة منهم اتهموا بتزعم هذه الحركة ، وفرضت عليهم اجراءات وعقوبات شديدة ، مع انذارهم بالرفق النهائى ، واتخاذ أقصى العقوبات ضدهم .

ثم جاءت ذكرى « عيد الجهاد » فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . وأفردت له الصحف أعدادا خاصة . ونشرت بعض الصحف أخبارا تؤكد أن الوفد لم يعد بقادر على أن يستمر فى تأييد وزارة نسيم باشا . وأن نسيم باشا لا بد وأن يستقيل .

وفي يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كانت القاهرة في حالة حرب حقيقية . منعت الحكومة « جماعة مصر الفتاة » من الاجتماع . وأضرب الطلبة المصريون في كل مكان . وأطلق البوليس النار على المتظاهرين . وحدثت عشرات من الإصابات للمتظاهرين وللبوليس . ورغم كل هذا استطاع مصطفى النحاس أن يلقي خطبة هامة وخطيرة ونشرت الخطب التي كان مقررًا ألقاؤها في عيد الجهاد الوطني لمحمد علي علوبة باشا ، وأحمد حسين ، وعبد الرحمن عزام . وكان من بين القصائد التي كانت معدة للإلقاء في الاحتفال بعيد الجهاد الوطني بقصر الجزيرة قصيدة للأستاذ عباس محمود العقاد .

وأضربت المدارس . . . وقامت المظاهرات . . . إلى أن جاء يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ حيث أعدت القصائد والخطب لتلقى في عيد الجهاد الوطني وكان من بين القصائد المعدة للإلقاء قصيدة للأستاذ عباس محمود العقاد يقول فيها :

أجل . . . هو يوم الفدا والهمم
ويوم الجهاد ويوم القسم
ويوم الذين دعوا أمة
ونادوا بدعوتها في الأهم
ويوم له غده المرتجى
ويوم له سره في القدم
هنا حرم في جوار الزمان
فحيوا الزمان وحيوا الحرم
هنا فليقم عهده من أقا
م ويعزم على أمره من عزم
ويستقبل الهول من راضه
ويرتد من خافه فانهزم
... ..

وهيهات تعلو لنا شوكة
بشكوى الذليل ونجوى السام
إذا كرمت أمة لم تكن
كرامتها من هبات الكرم

إذا استرحمت أمة خصمها
فلا رحمتها عوادي النقم
... ..

أفيقوا أفيقوا حماة الدنيا
ر بياس الرمم
اتسمعكم لنندن ياترى
على النأى أم لم تزل فى صمم
أهشفق هاجر كم ياترى
هنالك .. أم قد جفا واعتصم
أيطعنكم منه ذاك الدلال
أم حسم الشك فيما حسم
إذا لم يكن صوتكم بالغا
اليه فلما قولكم فى النقم
عليكم بقيشارة حلوة
ونأى وعود وزير وبم
« الزير والهم من أوتار العود »

وينهى العقاد قصيدته بقوله :

بدأنا بسعد وغاب الأما
م فمن شاء فليحسب المختيار
إذا نحن سرنا على نهجنا
فلا ضير فى أن تزل القدم
حنار القعود مع القاعد
ين وسر فالطريق سوى أمم
فدى للبلاد وأصوانها
على النصر من خانها وانهمز
ومن هونوا الأمر حتى غدا
أجير الهتاف دعى العظم
وحتى غدت كل تصفيقة
تبوأ فى المجد أعلى القمم
وما المجد صفتا ولا صفة
ولكنه معقل يقتحم
... ..

وهذه الكنانة من رامها
بسوء وهي ظهره وانقصم
وانتم لها سيفها المنتضى
وانتم لها عزمها المعتزم
فقولوا : يرد لها مجدها
يرد وما تم بالعزم تم

وكان من قصيدة الأستاذ على منصور :

آه يا قلبي قد ذكرت شجوننا
بين جنبيك فاستحلت أنينا
ذبت يا قلب اذ ذكرت جراحى
وجراح البلاد حيننا فحيننا
وغرام البلاد ان صبح يذكرو
فيصير الغرام فرضا وديننا
.. أيها الدهر قد تنكرت حتى
أصبح الحس في البلاد سجيننا
أسلس الأمر للطغاة وأمسى
صاحب الحق كالغريب قطيننا
ها هو الرقوض لسواد الليالى
قد غدا اليوم كالغواد حزينا

ومن بين القصائد التي ألقيت في « جبهة الشباب » في مناسبة عيد الجهاد
الوطني ، قصيدة لحسين المهدي الغنام مطلعها :

ماذا ادخرت : شباب مصر ؟ الى الغد
حاسب ضميرك يا شباب ورددي
فيما خنوعك والكوارث جمة
حاققت بمصر وأنت جده مقيد
فاحطم قيودك يا شباب
فانما وقت الشباب اذا مضى لم يوله
واليوم يومك يا شباب النيل لا
تبخل بروحك في الزمان الانكده

... ..

روحي دمي نفسي لمصر وديعة

يا مصر فابتهجي بجند أصيد
قلبي لسانى كل ماملكته
لفداء مصر ، فليست مغلول اليد
تلك المنية ما أحب ورودها
للطامحين فتلك أعذب مورد
أرواحنا يا مصر جد رخيصة
وقت الجلال واثت خير الشهد

... ..

وقد علقت جريدة الاجبثيان ميل على اجتماع الجزيرة بقولها : وفيما بين
الفينة « والفينة كانت تتصاعد أصوات هاتفة : فليحيا الائتلاف ، وليسقط
الاستعمار بينما لم يهتف بحياة الوفد ، الا شخص واحد ، سرعان ما أخمد صوته
فريق من الجماهير الحاشدة ، وكانت جريدة البلاغ قد نفت ما ذكرته جريدة
الجهاد من أن المجتمعين هتفوا ضد الأستاذ العقاد ، وجريدة روز اليوسف ،
والواقع - كما ذكرت البلاغ انه لم يحدث شيء من هذا » وقالت الأهرام : على
أن الجمهور قد اختص الأستاذ العقاد بمزيد من التحيات : لكن الجماهير الحاشدة
أخذت تنادى بحياة الأستاذ العقاد وكان يجلس فى المقاعد الخاصة برجال
الصحافة ، ولبثوا على ندائهم هذا مدة طويلة ثم استحال هذا النداء ، الى قوالهم :
عاوزين العقاد ، عاوزين كلمة ، نريد أن يخطب ... وقد نشرت جريدة
روز اليوسف ، بمناسبة اشتراك الأستاذ العقاد فى اجتماع الجزيرة بيانا قالت
فيه : تعلن هذه الصحيفة أنها مستقلة كل الاستقلال عن جميع الهيئات والأحزاب
السياسية ، ليتسنى لها أن تحقق خطتها التى تنظر فيها الى الأعمال والهيادى ،
دون الأشخاص والعناوين ، وإن ما تنشره من أخبار ، أو تقبله من دعوات
لا يقيد المشاركة فى الآراء ، ولا فى الخطط ، ولا يقيد بها بموقف من المواقف
السياسية ، غير ما تكتبه الصحيفة ، وتدعو اليه ، وقد بادرت رئاسة مجلس
الوزراء بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ فنفت ما ذكره محمد محمود باشا من أن
الحكومة المصرية ردت على تبليغ الحكومة البريطانية فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٥ ،
فطلبت الى انجلترا أن تتولى الدفاع عن البلاد ، وألحت فى تنفيذه أحد تحفظات
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ التى كانت مصر تسعى دائبة لحلها ، وتنظيمها ،
قالت رئاسة الوزارة ، ان الحكومة البريطانية لم تخاطب الحكومة المصرية فى
شأن الدفاع عن مصر ، وأن الحكومة المصرية لم تتقدم الى الحكومة الانجليزية بأى
طلب يتعلق بتنفيذ تحفظات سنة ١٩٢٢ خاصة بشأن الدفاع عن سلامة البلاد .

ويكتب الأستاذ فتحي رضوان عن مصر الفتاة في وضوح النهار - روزاليوسف ١١ نوفمبر ١٩٣٥ : كانت جماعة مصر الفتاة تطارد ، وتضهد ، وتصادر وتراقب ، فتأبى جرائد الحكومة أن تشير الى العذاب النازل بنا وتأبى جرائد خصومنا ، أن تقول كلمة انصاف ولو على سبيل النقد ، للحكومة ، التي كانت تضربهم عصا ، لتجلدنا مائة « ثم يقول : حينما تألفت هذه الجماعة ذهب رئيسها ، وقايل دولة النحاس باشا ، وأعلن له بأنه وإخوانه مستعدون أن يسيروا وراء دولته في حدود البرنامج الذي وضعوه لأنفسهم وهو لا يتعارض مع سياسة الوفد لأنه خطة تفصيلية غايتها تعزيز الشباب بالخلق ، وتحسينه بالارادة ، وملء قلبه بالشجاعة ، وتطهيره من الخوف ، وقد تكون الخطة دقيقة وقد يكون البرنامج ملتهبا والأسلوب ناريا ولكن في هذا كله نفعا للوفد لأن السياسى الوطنى ، لا يضيره أن يكون الى جانبه المشتعلون ، الملتهبون ، ويقول الأستاذ فتحي رضوان انهم خرجوا من لدن رئيس الوفد مغضوبا عليهم لأنهم يدعون الى الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولأنهم يحلمون بالحماسة ويفكرون فى القومية الوطنية ، ولأنهم يحاربون اللهو ويدعون الشباب الى مقاطعة السينما الأجنبية والاقبال من التردد على الملاهى ، وإخراج لنفوسهم وتشبه بغاندى ، وغاندى « همجى » ولا يجوز التشبه به .

وكان محمد على علوبة باشا ، قد أعد بدوره خطبة لتلقى فى الجزيرة « ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ » والذى ألقته وزارة نسيم باشا وقد جاء فى تلك الخطبة : الآن وقد وقعت الواقعة وقد قطع غيرنا يدنا التى بسطناها اليه ، فماذا هو واجبنا كشعب ؟ لا أظنكم ترضون كشعب أبى كريم ، أن تكتفوا بالاحتجاج أو بإظهار السخط ، والألم ثم بعد ذلك تتفرقون انما واجبنا أن نفكر ، عمليا فيما يجب أن يكون بعد الذى كان : كنا فكريا ، كما فكر غيرنا فى أن الأمر يدعو الى ائتلاف الأحزاب أو اندماجها سعيا وراء توحيد الجبهة الوطنية والدفاع عن كيان البلاد ، لكننى أصارحكم ، بعد الذى رأيت ، وبعد الذكريات المؤلمة ، أن لا أمل فى هذا التضامن . وأن العظائم والعبر ، الأخيرة لم تقو على محو ما بين الأحزاب من نفرة وخلاف وانى أقرأ ، الى يومنا هذا مقالات الصحف فلا أجد بينها الا ما يوسع مسافة الخلف ويلقى الشكوك فى قلوب الاخوة ، أبناء هذا البلد المحزون ، ولا أدري علام يختلفون والأرض تغور تحت أقدام الجميع ؟

وقد سمح للوفد بإقامة الاحتفال بذكرى عيد الجهاد ، وألقى فيه مصطفى النحاس خطابا هاما وخطيرا رد فيه على كل المطاعن التى وجهت للوفد واستعرض أعمال الوفد ، وأشار الى ما ذكرته صحيفه الايكونوميست البريطانية من أن

هناك خطرا من قرب وقوع السياسة البريطانية في نفس الخطأ ، الذي وقعت فيه في سنة ١٩١٩ وان المصريين أظهروا حرصا شريفا فترفعوا عن استغلال المتاعب التي تعانيها بريطانيا في الوقت الحاضر ووضعوا أصابعهم في أذانهم من ناحية الدعوة الإيطالية ، وتعاونوا عمليا وفي اخلاص مع الجزر البريطانية المتحدة وغيرها من الدول ، المنتمية الى عصبة الأمم وأعلن مصطفى النحاس أن الوفد المصري اجتمع مع الهيئة الوفدية ، في ١٢ نوفمبر وقرر توجيه الدعوة الى الأمة بجميع طبقاتها ، وعلى اختلاف هيئاتها ، وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتدواؤهم قائما على الدستور والاستقلال وانه اذا لم تستقل الوزارة فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن ، وان كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هي وزارة خارجة عن البلاد ويقاومها الوفد بما يستطيع » . وأنهى مصطفى النحاس خطابه بقوله : اننا لا نكره توحيد الجهود ، ولكننا مع التجارب الماضية ، نستحيل علينا أن نقبل ائتلاف يعود بالضرر ، أو ميثاقا تذرره الرياح ، وانما يكون توحيد الكلمة نزول الجميع على مبادئ الأمة وأن يعمل كل من ناحيته لها ففي ميدان العمل متسع للجميع ! » واني باسم الوفد المصري أدعو الشعب المصري بأسره تحقيقا لوحدة الجهود الى الاستبمساك بهذه المبادئ ، والاستبمسال في الدفاع عنها وأن تعلن جميع الهيئات على اختلاف نزعاتها في غير موارد ولا إيهام ، المطالبة بعودة دستور الأمة ، ناجزا ، غير مؤجل ، وكف عنوان الانجليز عنه ، وعن استقلال البلاد بهذا ، وبهذا وحده تكون الوحدة القومية . لقد ظهر المستور وبرج الخفاء ، وعرفت ما يراد بدستوركم وسيتم القضاء عليكم فلا تستبمسحوا للمبادئ على حرمتكم ، لانكم ان استسلمتم ضيعتم نهضتكم وأهنتم وطنيتكم وأغضبتكم أرواح شهدائكم ، وهذا يوم الجهاد ، والتضحية فاجتمعوا فيه على الجهاد امركم ، واعقدوا على التضحية عزمكم ، فما تغلو تضحية من أجل مصر !! » .

وقد جاء في كلمة الأستاذ أحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة - وكان مقررا القاؤها أيضا في اجتماع خاص : ان الدعوة الى الاتحاد والتعاون دعوة تصادف هوى في نفوس المصريين ، ولكن الوفد ، يعترض عليها واذا صبح أن « الجهاد » كانت تعبر عن رأى الوفد فأغلب الظن اننا سنسمع في خطاب اليوم ، رفض دعوة الاثلاف والدعوة الى ما يسمونه استقلال كل حرب مع تمسكه بمطالب الوفد ، وأرجو أن تذكروا أن مطالب الوفد لم تعد معروفة ، ولا مفهومة ، والوفد ، أصبح من المرونة بحيث أنه يقبل اليوم ما قد لا يخطر على عقل مصري أن يقبله ، ومع ذلك فاني أتفق مع الوفديين في أن الائتلاف اذا تم ، على الطريقة الماضية فاته سيؤدي الى نفس النتائج التي انتهت اليها الائتلاف الأول : اتفق مع الوفديين في هذه الناحية ولكنني أختلف معهم ، في أنهم لهذا السبب

يرفضون الائتلاف . أما أنا فأبحث عن علاج لهذه الحالة ، أبحث عن ضمانات لهذا الائتلاف ، وهذا هو ما يقضى به المنطق ، وما يقضى به الواجب ، ويقترح أحمد حسين باسم مصر الفتاة ، على الأحزاب السياسية أن تحتفى في مؤتمر وطني ، وأن تضع ميثاقا قوميا في وثيقة مكتوبة ، وأن يوقع عليه كل ساسة مصر ، وأن يقسموا في نهايته ألا يقبلوا أي وزارة ، أو يشتركوا في وزارة ، أو يعاونوا وزارة إلا على أساس هذا الميثاق ، وحرفيته الدقيقة فإذا خرج واحد من الموقعين على الميثاق عليه واستهان بأحكامه فإنه يعتبر مرتكبا لجريمة الخيانة العظمى ، وأن يثبت ذلك في نهاية الميثاق ويقول عبد الرحمن عزام ، إذا كانت الأحزاب والجمعيات السياسية ، وأولو الرأي من الأمة لا يجدون وسيلة للعمل المشترك ، فلا أقل من أن يرموا جميعا الى هدف مشترك . هذا الهدف هو استقلال مصر ، وإلا تقوم فيها حكومة إلا على إرادة الشعب ويخاطب عبد الرحمن عزام الشباب بقوله : اعلموا ان المستقبل لكم فالخير والشر عائد عليكم ، وهذا الضعف الذي ترونه أمامكم من الشيوخ ذهب عاجلا ، أو أجلا وفيه رجال تعودوا أن يطأطئوا رؤوسهم للقوة ، وقد ذاقوا طعم الجاه والمنصب ، وزاد حرصهم على الحياة ، ونما في نفوسهم الحقد ففسدت قلوبهم وأنتم معقد الآمال ، أنتم الذين ترفعون الرأس عاليا : أنتم الذين صفت نفوسكم من الحقد ، والحسد ، أنتم الذين يتمثل فيهم جيش النهضة ورمز الاخلاص والشجاعة ، والاتحاد ، فاحملوا راية الجهاد وسيروا على ضوء الشعلة التي أوقدها سعد في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ نحو الهدف الاسمي ، نحو الاستقلال التام : سيروا الى القوة القومية . الى المجده ولا تلهكم سفساف السياسة بمصر ، الى أن تستقر في المكان اللائق بها ، الى أن يصير استقلالها حقيقة واقعة ، وأن تصبح أراقتها فوق كل إرادة وأن تكون خالصة لكم ، ولئن يرثها من بعدكم . . . ! » .

هذا بعض ما كان سيقال في المؤتمر الذي منعت انعقاده وزارة توفيق نسيم باشا ونكمل - فيما يلي - مسيرة الشباب في ثورة الشباب .

الفصل الثاني

يوم الجهاد في عيد الجهاد

ثورة شباب مصر

وكانت قوات البوليس - في العاصمة - قد اتخذت كل الاحتياطات للحيلولة دون قيام مظاهرات واضطرابات : كانت أول مدرسة تظاهر طلابها في هذا اليوم « ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ » مدرسة شبرا الثانوية ، وقد أدى تجمع الطلبة وتظاهرههم ، الى وقوع سلم المدرسة فأصيب ١١ طالبا من طلبة المدرسة ورغم ذلك الحادث الأليم خرج الطلبة واستقلوا الترام قاصدين وزارة المعارف ، وتبعهم طلبة مدرسة الفنون والصناعات بالعباسية ، وطلبة مدرسة التجارة المتوسطة . وقد قام طلاب هاتين المدرستين بالتزود من قطع الأخشاب والحجارة من عمارة كانت تشيد حديثا وظلوا يقذفون بها الجنود والضباط ، مما أدى الى إصابة كل من الملازم أول عبد الحميد أفندي فوزى والملازم أول عبد اللطيف أفندي كرامة ، وأطلقت الأعمرة النارية « ١٢ عيارا » وتفرق الطلبة ، وكان عددهم يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ طالب . ومن بين طلبة الفنون والصناعات الذين أصيبوا محمد عبد الغنى ، واستمرت المظاهرات وكانت قوية عنيفة في ميدان الاسماعيليه . وأصيب يوسف ابراهيم الغاياتى « كلية الحقوق » وفي شارع قصر العينى . تضاعفت خطورة الحالة ، اعتقل من طلاب الطب : محمد محمد غلاب ومن طلبة التجارة مراد لوقا ، محمد كامل ، ومحمود عيس ، ومحمد سعيد ، ومن طلبة مدرسة الدواوين : صلاح عزت ، واشترك طلاب المعهد الأزهرى فى المظاهرات وقد منعت قوات البوليس اجتماع مصر الفتاة الذى تحددت اقامته ، فى كازينو آل لطف الله بالجزيرة . وقد تظاهر أكثر من ٥٠ شخصا من جمعية مصر الفتاة وقد أعتقل البوليس ١٤ شخصا منهم : محمد أفندى صبيح رئيس تحرير الصرخة وابراهيم أفندى شرف الدين وأحمد أفندى على من محررى الجريدة . وفى هذا اليوم صدرت الأوامر - بعد الظاهر - الى جنود الجيش المصرى وضباطه بالاشتراك مع رجال

البوليس في قمع المظاهرات والمحافظة على النظام ، وقد رابط جنود الجيش في ميدان الاسماعيلية وشارع قصر العيني ، ومعهم العصي الغليظة والحوذات فوق رؤوسهم ! .

وقال بلاغ صادر عن وزارة الداخلية ان عدد المصابين الذين نقلوا الى مستشفى قصر العيني ١٩ من رجال البوليس ، ١٨ من الاتحالي والطلبة بينهم ٩ من تلاميذ مدرسة شبرا الثانوية سقط بهم سلم المدرسة ، وأشار البلاغ الى وقوع صدام بين البوليس وطلبة المعهد الديني ، والمعهد الاحمدى ، وبعض المدارس في طنطا وبلغ عدد المصابين من رجال البوليس ٤٥ منهم ١٣ اصابة شديدة وناشد بلاغ وزارة الداخلية الجمهور ، أن يخلد الى السكينة ، فالموقف دقيق والاخلال بالأمن يجر مخاطر كثيرة ، على البلاد وكرر البيان النصح للطلبة أن يرجعوا الى مدارسهم ، ويعلن البيان أن الوزارة على أتم استعداد لمواجهة الحالة ولاقرار الأمن والنظام ، بكافة الوسائل اذ تنشر الصحف البريطانية أنباء الاضطرابات التي حدثت في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، وتوقع جريدة الايفنج ستار ان يطوح قرار الوفد بوزارة نسيم باشا فقد كان الوفد يؤيد نسيم باشا على أنه سيعيد الى البلاد دستور ١٩٢٣ .

وتقول الايفنج ستار : ولما لم يتم هذا كانت النتيجة أن التحاس باشا قد صادف صعوبة شديدة في منع المتطرفين من اتباعه عن مهاجمة الوزارة . وتقول الجريدة : الآن يصرخ الزعماء ، المصريون جميعا ، بصوت واحد ، والصعوبة القائمة الآن هي الى أى حد يستطيع نسيم باشا ، أن يقف في وجه صراخهم وهو في موقفه المعروف من القصر ، وعدم تأييد الشعب له ، والجدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور محمود عزمي ، قد ذكر - ضمن ذكرياته - أنه عندما قام الموظفون سنة ١٩١٩ بما قاموا من اضطرابات ، واضرابات طلب المتظاهرون الى توفيق نسيم ان ينضم الى حركتهم فما كان منه ألا أن أجابهم قائلا : أما أنا فلم أصب بعد بمرض الوطنية !

وتستمر المظاهرات في يوم ١٤ فبراير ١٩٣٥ ، ويقتحم البوليس « أحد الضباط الأجانب ومأمور قسم السيدة زينب وبعض الكونستبلات والجنود ، مشرحة قصر العيني ويفتحون عنوة إحدى الشالجات ويسرقون جثة أحد الشهداء ثم حملوها الى خارج المستشفى حيث وضعوها في سيارة لوري ، وانطلقوا بها الى حيث لا يعلم موظفو المستشفى .

وبعد ان انتهت تلك العملية عادوا على الفور واستخرجوا جثة الشهيد محمد عبد المجيد الطالب بكلية الزراعة ، الذى استشهد أمس برصاص الكونستبلات هاتفا بحياة مصر وقد كانت الجثة موضوعة فى احدى الشلابات داخل غرفة المشرحة فحملوها وصنعوا بها ما صنعوا بالجثة الاولى لفوها فى قماش ، ووضعوها بعد ذلك فى سيارة لورى وانطلقوا بها الى حيث لا يعلم أحد وجهتها ! هذا ومن المعروف أن بعض الطلبة كانوا قد عارضوا نقل الجشتين ، الا أن رجال البوليس حطموا أبواب الثلاثجة مدعين أنهم أهل الشهيدين ! وعندما عرض عليهم الطلبة أن يصحبوهم ، الى حيث يمكن تشييع الجنازتين ، رفض « الأقارب المزعمون » .

وكان محمد محمود باشا قد توجه بدعوة الى الأمة يدعوها مرة أخرى الى الاتحاد متجاوزا - فى سبيل هذه الدعوة - عن كل تعريض ولمز ، « وأمد يدي للششاور مع كل مخلص للاتحاد من الزعماء فائى أذكرهم بأنهم بتحقيق هذه الوحدة يلبون نداء الواجب ويحملون عبء القضية للوطن عن أبنائهم فليعل الله يجمع كلمة الآباء ، لخير الوطن ولانقاذه من محنته . فانها اذا اجتمعت رد اجتماعها حقوق مصر اليها ورد بذلك الأمن والطمانينة الى ربوعها : ان الساعة عصبية : والموقف دقيق ، والوطن يدعو أبناءه جميعا للوقوف صفا واحدا دفاعا عنه : هانذا قد دعوت وبلغت فليشهد الوطن وابناؤه » . وكان الرصاص الغزير ، قد أطلق على طلبة الجامعة ، وكانت معركة دامية قد وقعت عند كوبرى عباس وكان ضباط انجليز وكونستبلات انجليز قد ظهروا فى الميدان ولهم - كما قيل - وقتئذ شهرتهم البعيدة فى الرماية ، وكان من بين الطلبة الذين أصيبوا : محمود عبد الحكيم ، محمد عبد الله مكى ، رجائى كامل حسين ، ومحمود عيد « كلية الآداب » وعبد القادر حسن زيادة « كلية الحقوق » وابراهيم شكرى وقد أصيب فى فخذه « كلية الزراعة » كما أصيب البكباشى ليزاريك والكونستابل ادوار آكاتور . وكان من آثار ملهمة ذلك اليوم ، استشهاده محمد عبد الحميد مرسى « كلية الزراعة » الذى قضى نحبه متأثرا بنزيف فى تجويف الصدر وكانت آخر كلماته - كما سبق أن ذكرنا - تحيا مصر ، وكانت أخت الشهيد - الآنسة احسان مرسى - تعمل ممرضة فى قصر العينى ، وتقوم بعملها بين زميلاتهن وزملائهن ومعهم أطباء المستشفى الكبير قد استقبلت شقيقها دون أن تعلم من أمره شيئا ، ولكنها دمعت حين رأت أخاها الطالب يافظ أنفاسه الأخيرة وينتهى ، الى آخرته ، والجدير بالذكر أن البكباشى ليز قومندان حرس الوزارات عندما نقل الى مستشفى قصر العينى لاسعافه من اصابته كان يفتخر بأنه قتل ثلاثة برصاص مسدسه ! وقد أسعف من اصابته وانصرف ، وأغلقت الجامعة - بناء على قرار من الجامعة - كما أغلق نادى الاتحاد الجامعى فى ١٤

نوفمبر ١٩٣٥ نظرا لأن اجتماع الطلبة في الكليات هو المشجع الأول لعوامل الاخلال بالنظام ، وكان من بين المصابين في ١٣ نوفمبر حسن أفندي يس وكذلك أصيب حمد سيف النصر بك .

وقد صبحت الصحف واقعة سرقة الجثتين وقال رجال البوليس ان جثة الطالب محمد عبد المجيد مرسى ، كانت موضوعة في غرفة المشرحة ، وكان الدكتور بلال يحمل مفتاح الغرفة ، ولما حضر رجال البوليس ولم يجدوا المفتاح ، اتصلوا بوكيل المستشفى مصطفى بك فهمى وبواسطة رجال المستشفى فتحت الغرفة واستخرجت الجثة ، ووضعت في عربة نقل الموتى رقم ٢١٢٥ - وليس في سيارة لورى كما أشيع - وسافرت بالطريق الزراعى الى الاسكندرية . ويكتب الأستاذ العقاد ، عن وزارة نسيم قائلا : كل الوزارات المصرية كانت خيرا من الوزارة النسيمية ، وتعطلت الدراسة في الأزهر ٤٥ يوما .

وتحتفل مصر بيوم شهيد دار العلوم « على طه عفيفى » وكانت جثة على طه عفيفى قد وضعت - كما قالت الصحف الصادرة يومئذ - في غرفة المشرحة تحت حراسة بعض ممرضى المستشفى ، وأبلغ أحد الحانوتى مأمور قسم السيدة زينب الصاغ محمود أفندي عاشور انه علم أن الجثة ستسرق من المشرحة ، حتى لا يتمكن البوليس من أخذها ودفنها واتصل البوليس بوكيل مستشفى قصر العينى الذى أكد لهم أن هذا الذى يقوله الحانوتى غير معقول ، ولا يمكن أن يحدث ، ولكن البوليس ، لم يطمئن فأقام حصارا كبيرا حول مستشفى قصر العينى حتى شاطئ النيل ، وحضر على باشا ابراهيم عميد الكلية . ووكيل المستشفى مصطفى بك فهمى ، والدكتور خليل عبد الحالى ، ورجال القسم السياسى ، والجنائى بحكمداية العاصمة . وبذل الجميع أقصى جهودهم واستنفذوا آخر حيلهم مع الطلبة لكي يظهروا الجثة ، واعدوا بأنهم سيسمحون لهم بتشييعها كما يشاءون وذلك بعد أن يشعروا من العثور على الجثة .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ذهب الحانوتى الى المأمور ، وأبلغه أن الجثة سرقت ، واكتشف المأمور ووكيل المستشفى أن الشلاجة التى كانت الجثة قد وضعت بها مكسورة ، واشتباه البوليس فى طالب بكلية الطب ، وفتشوا منزله فلم يعثروا على الجثة وبعد أن وعد اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة ، الطلبة بموافقة على تشييع جنازة الشهيد ، ظهرت الجثة ، وكانت مخبأة فى غرفة المحاضرات ، وخرجت الجنازة من مستشفى قصر العينى يتقدمها طلبة دار العلوم

وكلية الطب والحقوق وبعض طالبات الجامعة وكان النعش محمولا على أعناق الطلبة وجاء تقرير الطبيب الشرعى ليؤكد أن الشهيد ضرب على رأسه عصا مرتين ، وقد نجم عن الضرب ان دخلت عظام الرأس فى المخ .

وتنقل الاضرابات من القاهرة ، والاسكندرية الى شبين الكوم ، والجيزة ، والمنصورة ، وبنها ، ومشتهر ، وسوهاج ، وأسيوط ويقلد بوليس أسيوط بوليس القاهرة ، فيفتح الكوبرى فى أسيوط ليقطع طريق المتظاهرين .

ولم تكن الحركة حركة طلبة فقط ، وانما كانت حركة عمال أيضا . وقفت طويلا عند أحد البيانات الصادرة عن نقابة عمال طرق النحاس : « كان البيان يقول بالحرف الواحد : اجتمعت الهيئة التنفيذية لنقابة عمال طرق النحاس بالقاهرة وذلك فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم السبت ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ، وظلت مجتمعة الى الساعة الرابعة والنصف مساء ، وكان محور هذا الاجتماع تلبية واجب وطنى ، وشعور كامن حساس قد استفزته حكومة قيل انها خير حكومة أخرجت للناس فاذا بها تعلن عن نفسها بعملها ، انها شر حكومة أخرجت للناس ، وقد أصدرت الهيئة القرارات الآتية : الاحتجاج الصارخ على أعمال الحكومة التى تأتيتها ويبدو أنها ستتبادى فيها ولم تخجل من أنها قد أصبحت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب و . . و . . وتتخذ النقابة قرارا بالاضراب يومى الأحد والاثنين ١٧ و ١٨ نوفمبر حدادا على شهداء الوطن الأوفياء الذين صدقوا ما عاهدوا عليه الوطن وما بدلوا تبديلا وكان رئيس النقابة التى أصدرت هذا البيان : إبراهيم شوشة ، وكان سكرتيرها العام عبد السلام بلح . .

وكان من بين تعليقات الصحف البريطانية على الأحداث الجارية فى مصر ما نشره مراسل الاوبزرفر فى القاهرة حيث قال : لقد كانت المظاهرات الأخيرة ، وما سلفك فيها من دماء سببا جديدا يدفع نسيم باشا الى الاصرار على بقائه فى الحكم ليستطيع أن يعيد النظام . الى ما كان ولينفذ ما يعتقده واجبا يدعو ضميره الى أدائه ، ونعنى بذلك ادارة شئون الأمة فى هذا الظرف الدولى العصيب ومن الأمور المعروفة أن الوزراء موافقون على أعمال رئيس الوزارة ، وهذه الأعمال من التصرفات الحازمة التى اتخذت كوسيلة وحيدة لقمع الهياج الذى أشار به المعارضون تعزيزا لاحتجاجهم ، الى أن يقول مراسل جريدة الاوبزرفر : لا شك أن موقف الأحرار الدستوريين قد أرغم الوفد على أن يدافع عن مركزه وأن يقحم نفسه فى ميدان المزايدة . . أما الوفد فما كان له أن يتكدر من تعرض السير هور للمساءلة الدستورية لأنه كان عالما بها منذ ستة أشهر على أن الذى

آله إنما هو ذكر المسألة علنا ومن جهة أخرى كان ذلك سببا في أن المعارضة تشتد في مطالبة الوزارة بالاستقالة مع أنه الوفد في الواقع يريد بقاءها أكثر مما يريد الانكليز ، ومن رأى بعض الأذكيا أن اصرار نسيم باشا على بقائه في منصبه ليس معناه غضب الوفد عليه كلا : فان الذي يتبر غضب الوفد حقا هو استقالة الوزارة تنفيذا لرغبة الوفد الظاهرة فالواقع أن الغرض من معارضة الوفد للوزارة إنما تهدئة أنصاره المتطرفين من جهة ومزاحمة الأحرار الدستوريين فيما يودون أن يكسبوا به عطف الرأي العام من جهة أخرى .

ولقد سبق أن نشرنا بعض ما جاء على لسان مكاتب جريدة « الأوبزرفر » البريطانية في القاهرة عن معرفة الوفد - ومنذ ستة أشهر - برأى الحكومة البريطانية ، الذي أعلنه سير صمويل هور ، ومن أن معارضة الوفد ، لوزارة توفيق نسيم باشا - التي أجمع الشعب على ضرورة التخلص منها - ليس - في رأى مراسل « الأوبزرفر » - إلا من قبيل المناورة .

ونضيف أيضا ، ما جاء على لسان هذا المراسل من أنه من رأى الوفد عدم التماهي فيما يزيد موقف الوزارة حرجا ويدلل على رأيه بما يلي :

« ما زعمه النحاس باشا عن توعك صحته وامتناعه عن الذهاب الى المسجد ، لصلاة الجمعة وعدم قيامه بواجب زيارة الجرحى كما فعلت السيدة صفية زغلول - ويلاحظ أن النحاس باشا لم يذهب الى الجرحى في الأيام الأولى لوقوع الحوادث .

ويمضي مراسل الأوبزرفر في رسالته التي نشرها بتاريخ ١٧/٢١/١٩٣٥ قائلا :

« ولقد كان معروفا أن رئيس الوفد جرى على سنة الصلاة أسبوعيا في ظروف المحن السياسية خصوصا عقب « هياج » كهذا الهياج ، الذي حدث في هذا الأسبوع ، ولم يعرف عنه ، من قبل أنه امتنع عن القيام بأية حركة يرى من الممكن أن تخلق فرصة لتأليف مظاهرات تؤدي الى تفاقم الاضطرابات .

على أن الحكومة البريطانية - كما يبدو من اتجاهات الرأي العام البريطاني ، ومما نشرته الصحف البريطانية ومن تعليقات الكتاب والسياسيين - أنها كانت قلقة الى أبعد حدود القلق لما وصلت اليه حال الأمن في مصر وللعنف المظاهرات ، التي قامت في كل أنحاء البلاد ، ولشدة الهتافات ، التي كان يطلقها المتظاهرون ،

ضد بريطانيا . ورغم أن الحكومة البريطانية كانت منشغلة يومئذ بالانتخابات البريطانية إلا أنها بعد اجتماع المجلس الوزراء البريطانى لبحث الأحوال فى مصر ، رأت أن عوامل القلاقل المصرية ليست سطحية بل هى عميقة وخفية فى وقت واحد .

وقد أعلنت مصر ، عن اضراب عام فى يوم ٢٢ نوفمبر وأعلنت الصحف المصرية عن مشاركتها فى هذا الاضراب ، وقامت بريطانيا - كعادتها فى مثل تلك المناسبات - بمناورات للأسطول البريطانى فى مياه الاسكندرية حتى يعرف المصريون أن الأسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وكان ضرب الاسكندرية مقدمة لنزول القوات البرية الى مصر ، تمهيدا للاحتلال البريطانى ، على استعداد لضرب الاسكندرية مرة أخرى ، و . . . ولكن المصريين لم ينزعجوا أبدا لهذه المناورات بل لقد اعتبر الوطنيون المصريون قيام الحكومة البريطانية بهذه المناورات سبة للوطنية المصرية ودعا هؤلاء الوطنيون المصريون الى مقاطعة شهود تلك المناورات من قبل المصريين ، وأنذروا كل من يحضرها ، بالويل والثبور وعظائم الأمور .

« ورغم أن الوفد المصرى احتج لدى عصبة الأمم ، على الأحداث الأليمة التى وقعت فى مصر ، إلا أن الحكومة البريطانية - كما روت صحيفة « المانشستر جارديان » البريطانية - رفضت ابداء رأيها فى هذا الاحتجاج ، أو فى هذا الذى سمته بعض الصحف البريطانية « نداء » لا احتجاجا !!

وقد اهتمت الصحف البريطانية بما حدث فى « بيت الأمة » يوم ٢١ فبراير حيث خطبت فى الجماهير فتاة لا تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها ، خطبة تلتهب حماسة رغم أن البوليس ، كان يقبض - بالجملة - على كثير ممن تجمعوا حول بيت الأمة ، وكان عددهم يزيد على المائتين !

ولم تعلق الصحف البريطانية الصادرة فى ٢٢ نوفمبر ، على ما حدث فى مصر ، فى يوم الحداد . وإن كانت قد أبرزت أحداث ذلك اليوم ، واعتقال حوالى ٥٠٠ من الطلبة واطلاق « الرش » من رجال البوليس ووصفت صحيفة الديلى هيرالد يوم ٢٢ نوفمبر - يوم الحداد - بأنه اليوم الذى يمثل وبحق الاحتجاج المنظم ، المؤثر ، فى الموقف البريطانى حيال مصر .

وحول مناورات الأسطول البريطانى فى مياه الاسكندرية نشرت صحيفة « ستار » البريطانية مقالا ، سجلت فيه أخطاء السياسة البريطانية فى مصر ،

ان من بين ما قالتها صحيفة « ستار » : ينذر أن يفوت ممثلينا في مصر
رصد ، حتى يتحقق الوقوع في الأخطاء ، فالغضب الذي أظهره المصريون على
ريخ السير صمويل هور ، ورفض الموافقة على دستور سنة ١٩٢٢ ، دستور
الديمقراطي ، ازداد تجلى التعبير عنه بانفراد حضرة صاحب السمو الأمير
مد على بحضور مناورات الاسطول البريطاني في مياه الاسكندرية ، ورفض
بور كثير من الشخصيات البارزة من المصريين الذين وجهت اليهم الدعوة .

والأمير محمد علي - كما تقول صحيفة « ستار » : « شخصية جنابة محبوبة
المجتمع البريطاني ، وهو صديق شخصي للسير مايلز لامبسون ، ولكنه من
أرضين لسياسة القصر » .

ولعل هذا الذي قالتها صحيفة « ستار » البريطانية يكفي لكشف الأمير
مد على ، وميوله البريطانية .

ونستأذن في الوقوف عند دعوة كريمة راحت في استحياء تدعو الى وحدة
أمة والزعماء من أجل مصر التي أضناها تمزق وحدة الأبناء .

الفصل الثالث

وبدأت الدعوة إلى توحيد صفوف الزعماء والقادة

وبعد تلك الالمامة السريعة بانجاحات الرأي العام البريطاني تجاه الأحداث الخطيرة التي وقعت في مصر ، نعود الى تلك الأحداث ذاتها .

لقد استمرت المظاهرات والاضرابات في كل أنحاء البلاد . شاركت كل طوائف الشعب ، من محامين ، وصحفيين ، وأطباء ، وعمال ، وتجار في الاضرابات وفي مظاهرات الحداد ، ولم يعرف أن فئة مصرية واحدة قد شذت عن المشاركة في أحداث نوفمبر ١٩٣٥ .

وفي الوقت الذي كانت الاضطرابات قائمة ، كانت المحاكمات تجري في كثير من المحاكم ، بصورة مستعجلة لمحاكمة من اعتقلوا في تلك الاضطرابات . وكم كان مؤلماً أن بعض الذين اعتقلوا لم توجه اليهم من تهم الا تهمة « الهتاف بحياة الأمة ، وحياة مصر » . . . !!

وأذكر من بين ما ذكره المحامون الموكلون بالدفاع عن المعتقلين العبارات التالية : « هؤلاء الشبان هم صفوة أبناء هذه الأمة . . هم أملنا في الحياة . . في المستقبل . . هم رجال الابوة للبنوة الصالحة . ان الدفاع يعتقد أن الاتهام سينظر اليهم النظرة البعيدة عن كل أسراف ، من ناحية سوء القصد منه أو معنى الاجرام فيه . . » .

لقد غضبت الأمة غضبتها الكبرى ، وسحبت من الوزارة ثقتها ، وطلبت منها الاستقالة . فاذا بالادارة تسيل الدماء ، وتزهق الأرواح ، كان الهتاف لمصر جرم .

يقول الأستاذ جبريل شحاتة معوض المحامي :

« فان يكن الهتاف لمصر جرما .. فانا أهتف في الجلسة بحياة الأمة
واتحدى النيابة أن تقاضيني » .

« ان هؤلاء المتظاهرين لم يرتكبوا ما يحاكمون عليه ، بل قاموا بعمل
نبيل يجب أن تظاهروهم فيه النيابة ، وأن تظاهروهم المحكمة . ولكنهم يقولون
لنا القانون القانون » .

ويستأجل بعد تلك العبارة الأستاذ أحمد حسين المحامي قائلا :

« يا سيدي القاضي : هل أنت تجلس في خدمة القانون أم أن القانون في
خدمتك .. أما أنا فأقول بحق ، معبرا عن روح التشريع أن القاضي والقانون
يجلسان في خدمة العدالة . فالقضاء هو العدالة ، والقانون هو العدالة . من
ذا الذي يقول ان القانون مظهر من مظاهر الظلم . من الذي يجرو على القبول ،
بأن القاضي يجلس في خدمة الظلم .. لا أحد .. لا أحد . فالنيابة هي العدل
فاذا ما تعارض القانون والعدالة ، فنيتحطم القانون ، وليحطمه القاضي ، حارس
العدل وأمين العدل » .

« ان مصر تشاطر هؤلاء الأبرياء عواطفهم وآراءهم » .

« ان مصر تظاهروهم وتغضب لغضبهم » .

« ان مصر بأسرها تنتظر حكمك ، وهي تطالب كل مصرى أن يقوم بواجبه ،
وأنت مصرى قبل أن تكون قاضيا » .

والجدير بالذكر .. ان بعض القضاة كانوا يحرصون على عدم ادخال
السياسة في المحاكمة . ففي محكمة السيدة زينب ، التي كان يرأسها الأستاذ
عبد العزيز محمد ، وكان من المتهمين مراد لوقا ، ومحمد محمود الغراب ومحمد
كامل الدماطي ، ومحمد أنيس الدهراوى ، وكان من المحامين عنهم : ابراهيم
عبد الهادى ، وزهير صبرى ، وكرم عبد الهادى ، وأحمد حسين . قال القاضي ،
وهو يعلق على كلمة لأحد المحامين التي قال فيها « ان الوزراء لم ينصفوا التاريخ
ولم ينصفوا الأمن » .

قال القاضي :

« ليس المجال مجال خطابة ، فنحن في قضية جنائية » .

وعندما أصر الأستاذ واصف رزق الله على الاستمرار في الكلام في
السياسة .. منعه القاضي .. وان كان القاضي ، قد أفرج فيما بعد عن جميع
المتهمين بكفالة ثلاثة جنيهاً لكل منهم .

وكان من بين قرارات اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، أثر اجتماعها برئاسة الأستاذ حافظ رمضان ، رئيس الحزب : الاحتجاج أشده الاحتجاج على الفظائع ، التى ارتكبتها الحكومة فى الحوادث الأخيرة ، وما أفضت اليه من سفك دماء الأبرياء ، وضرباع أرواح الشهداء ، وتحميل الانجليز والوزارة القائمة مسئولية هذا الفظائع .

وكان الحزب الوطنى قد ناشد من دعوا لمشاهدة مظاهرة الأسطول البريطانى من المصريين الا يلبوا هذه الدعوة المهيئة للشعور الوطنى ، وبخاصة فى وسط الحزن القومى العام .

وكان من بين قرارات اللجنة الادارية للحزب الوطنى : ضرورة اخراج القضية المصرية ، من الحيز المصرى الانجليزى .. الى الحيز الدولى ، ودعوة الزعماء المصريين الى ارسال وفد قومى الى جمعية الامم للاتصال بها ، ونشر الدعاية والدفاع عن القضية المصرية ورددها الى وضعها الصحيح . كما طالبت اللجنة الادارية زعماء أن يرجئوا النزاع الدائر بينهم حول شروط الائتلاف وأن يجعلوا الائتلاف فى ذاته سابقا على شروطه ، حتى اذا اجتمعوا نقديرا للكوارث الحاضرة ، تفاهموا فيما يجب أن يضعوه من شروط ويرسموه من خطط ، تتناسب والموقف الحاضر فتكون هذه الخطط والشروط نتيجة تألفهم واتفاقهم .

ومن الصفحات المؤثرة فى تاريخ مصر .. صفحات الشهيد محمد عبد الحكم الجراحى الذى كان قد ترك الدراسة فى فرنسا ، وحضر الى مصر قبل أسبوعين فقط ليلتحق بكلية الآداب . وكلماته الأخيرة ، قبل أن يسلم الروح ، والاحتفال الرهيب بتشجيع جنازته كل ذلك من الصفحات الرائعة التى يجب أن يتوقف عندها أبناء مصر بين فترة وأخرى ليستمدوا منها العظة والعبرة .

وصف البيوزباشى عباس زغلول اللحظات الأخيرة من حياة محمد عبد الحكم الجراحى ، فقال :

« كان الشهيد فى نوبته الغاشية مؤمنا بأنه ملاق ربه عما قليل ، فكان عباس زغلول يسأله عما يريد من طعام أو شراب ، ولكنه لم يستمع منه الى جواب . غير أن الشهيد قبل لحظات من ملاقة ربه ، طلب منه أن يسلم له على أخيه طالب الهندسة فى جامعة « شفيلد » . ثم امتدت الغشية اليه فكان لا يفيق منها .. الا « ليهتف لتحيا التضحية » .. انى أموت . تعينى الى اخي « على » . أنا محمد عبد الحكم » .

والجدير بالذكر .. أن قطارا خاصا قام من القاهرة ، متجهنا الى الاسكندرية ، وقد أقل بعض المصريين والأجانب ، الذين قبلوا الدعوة الانجليزية الى مشاهدة مناورات الاسطول البريطاني بمياه الاسكندرية . ومن بينهم : الأمير محمد علي ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وعزيز عزت باشا ، وعبد العزيز محمد بك ، وكمال ابراهيم بك . ومن بينهم أيضا صليب سامي بك ، وصادق أمين باشا ، وحسن نشأت باشا ، وسيزوستريس سياروس باشا ، وعبد الملك حمزة بك ، وشريف صبرى بك ، وحسين سرى بك ، ومحمد حيدر بك مدير عموم السجون . وكان رجل الأعمال الوحيد الذى دعى فى الدعوة هو أحمد عبود باشا .

والجدير بالذكر أيضا .. انه عندما تقرر اقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء حاصر الجنود المسلحون الجامع الأزهر ، والمشهد الحسيني .. حيث منعوا جماهير المصلين من الدخول .

على أن ذلك الحصار لم يمنع جماهير المصلين من دخول الجامع الأزهر والمشهد الحسيني ، حيث أقام المصلون صلاة الغائب على أرواح الشهداء الطاهرين . وبعد الصلاة قبض رجال البوليس على أكثر من ١٥٠ شخصا نقلوا فورا الى قسم عابدين .

وقد عمدت الوزارة الى تعطيل الصحف ، ومصادرتها .

وكم كان مؤلما أن مستر « كين بويد » قد ذهب الى ادارة المعاهد الدينية ، ثم انتقل الى مكتب فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى شاكياء الى فضيلته طلبه القسم الثانوى من المعهد الأزهرى . ثم نهض مستر « كيمبويت » بعد ساعة قضائها فى مبنى المعاهد الدينية ومكتب شيخ الأزهر ، منذرا وموعدا .

وقد عقد مجلس الأزهر الأعلى جلسة سريعة ، تقرر فى أثرها ، وقف الدراسة فى الأزهر أسبوعا كاملا .

والجدير بالذكر كذلك .. أن أساتذة الجامعة قد أبوا الا أن يشاركوا طلبتهم فى احتجاجهم على الأحداث الجارية وكان أول المحتجين من أساتذة الجامعة .. هم أساتذة كلية التجارة ، حيث اجتمع أساتذتها ووضعوا بيانا ، احتجاجوا فيه على الحكومة الانجليزية ، لاعدائها المتواصل على حقوق مصر ، وتدخلها فى شئونها الداخلية تدخلا .. لا يتفق مع أبسط قواعد القانون الدولى . كما احتجاجوا أيضا على استعمال وسائل العنف فى قمع المظاهرات السلمية ، وعلى ما أهدر من دماء الطلبة . وكان الذين وقعوا أول احتجاج من أساتذة الجامعة عن كلية التجارة بالذات هم : على الزينى ، ابراهيم جرجس ،

أحمد إبراهيم ، محمد عبد الرحمن حافظ ، محمد توفيق سكر ، وهيب مسيحه ،
محمد عبد الكريم ، زكى حسن ، نسيم كامل سليم ، محمد وهيب ، مليكة
عريان ، رضوان خالد ، عبد العزيز مهامة ، عبد المنعم ناصر الشافعى ، نجيب
يوسف ، سليم أمين حجاج .

وبعد كلية التجارة توالى الاحتجاجات من أساتذة بقية الكليات .
هذا ٠٠ وفى يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ أصدر الوفد المصرى بيانا الى الأمة
المصرية ، دعا فيه الى تكوين « جبهة وطنية » على الأسس الآتية :

- أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا تاما .
- أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون
ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى جلالة ملك البلاد .
- أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها .

ومما يذكر ، أن الوفد المصرى وهو يدعو الى تكوين جبهة وطنية ، قد
أصر فى بيانه هذا على أن يتحدث عن « المنشقين من صفوف الأمة » ٠٠ وأن
يعيب على رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، أنه قال : « ان تحقيق الاستقلال
المنشود يكفى فيه وعد من الانجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية » .

وكان من بين ما عقب به الوفد المصرى على ما نسب الى محمد محمود
باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ما جاء فى بيانه : « انها جريمة
خطيرة ضد حقوق البلاد ، ولكنها ليست الأولى من خطيئاتهم ٠٠ قد أقسموا
بجهاد ايمانهم ليحطمون الدستور أنقاضا ، فعطلوه الى أجل غير محدود باسم
النظام ، وعاهدوا اليوم يحاؤون تعطيائه باسم الاستقلال » .

وقد ختم الوفد بيانه هذا بدعوة المصريين الى الحذر من الخديعة ، واتقاء
الوقية ، والحرص على الوحدة « حرصكم على نهضتكم ٠٠ اسلكوا سبيل التضحية
والكرامة الى حريتكم ٠٠ فما كان يشيكم عنها تأمر المتأمرين ومكروا ومكر الله ،
والله خير الماكرين » .

ويصدر محمد محمود باشا بيانا يناقش فيه موقف الوفد ، من دعوته -
محمد محمود باشا - الى وحدة الصف ، والى أنه - أى محمد محمود باشا أيضا -
اقترح أن تعلن انجلترا قبولها لمشروع المعاهدة الذى انتهى اليه النحاس باشا
نفسه ، ليعود الدستور ، وينعقد البرلمان ، فتبرم المعاهدة ، حتى تستقر الحياة

النيابية بإبرامها ، وحتى تتبين البلاد حسن نية انجلترا ازاءها فتظل على معاونتها الصادرة في هذه الأزمة الدولية الحاضرة

ويقول محمد محمود باشا : « بدل أن يلبي النحاس باشا هذا النداء الذى نادى به هو فى ٨ سبتمبر الماضى ، والذى يجمع كلمة الأداة ويوحد صفوفها بما يحمل انجلترا على النزول على ارداتها . . أبى الا أن يصدر بياننا ، ظن أنه يضرب به هذه الوحدة فى صميمها ، بأن يطعن علينا ، ويخترع لذلك الأباطيل ، ويأن يتهمنا ، ويتهم أصدقاء الوحدة ، كى يلفت أنظار الأمة ، عما هو ماض فيه من تأييد هذه الوزارة الصديقة ، التى قرطت فى كل شئ ، وفى الدستور قبل كل شئ ، وظلت مع ذلك متمتعة بصداقته وتأييده الى اللحظة التى أصدر فيها بيانه الأخير فقد خلا هذا البيان من كل إشارة للوزارة ، والى إهدارها دم الشهداء الذين أهدرت دمهم ، والى انجلترا ووقوفها فى سبيل استقلال مصر . وكل ما انطوى عليه انما هو سفسطة وجدل ، يؤخر قضية مصر ولا يقدمها ، ويفت فى أعضاء الناهضين من الشباب بهذه الحركة المباركة ، فيردهم الى مثل ما كانوا فيه من يأس ، قبل أن ننادى فى البلاد بالدعوة الى الوحدة لاستكمال استقلال البلاد ، ولدفع التدخل الأجنبى فى شئوننا » .

ويقول محمد محمود باشا :

« أقل الناس ذكاء يعلم أن السياسى الذى لا نعظه التجارب ، سياسى قصير النظر ، ضعيف الحيلة . وقد دلت التجارب فى السنوات العشر الماضية على أن الدستور وسيلة غير صالحة لتحقيق الاستقلال . . ولا أدل على ذلك من أن النحاس باشا نفسه ، أخذ بيده وثيقة الاستقلال مرتضيا اياها لمفاوضاته ، حائزا للثقة الاجماعية من برلمانه سنة ١٩٣٠ فذهب الى لندن ، ثم عاد بعد أن أضاع الاستقلال ، وعرض الدستور للضياع . . يفاخر بأنه ان كان قد خسر المعاهدة ، فقد كسب صداقة الانجليز . ولم يلبث بعد أن طوح بالدستور ، كما طوح بوثيقة الاستقلال ، وكأنما يريد اليوم أن يعود الدستور ليكرر هذه المأساة مرة أخرى » .

ويتساءل محمد محمود باشا قائلا

« أفيتكون خائنا لوطنه من جاء بوثيقة الاستقلال ، فأعاد بها الدستور ، ومهد لإبرام معاهدة بين مصر وانجلترا ؟ أم الخائن لوطنه ، ولو عن غير قصد منه ، هو من ضيع الاستقلال ، وضيع الدستور جميعا ؟ » .

« وأقول عن غير قصد ، لأننى أربأ بنفسى من أن اتهم مصريا بالخيانة ..
فاذا اختلفت وجهة نظرى مع وجهة نظر غيرى ، فله دينه ولى دينى .. »
وينهى محمد محمود بيانه أو « نداء » للأمة ، كما سماه ، بقوله :

« ان وحدتكم هى سبيل نجاتكم ، والاستقلال هو مطلبكم منذ قمتم قومتكم
فى سنة ١٩١٩ ، والفرصة اليوم سانحة لاستكمال ما عزمتم أمركم ، وعقدتم
ارادتكم ، ووحدتم جبهتكم .. فاذا دللت انجلترا على حسن قصدها ازاء وطنكم
بأن صرحت بقبولها المعاهدة التى ارتضت وارتضيتم .. أعاد لكم دستوركم
مستقرا حصين السياج ، فاعملوا لهذه الوحدة ، وادعوا الخارجين عليها الى
الانضمام اليها ، وهم لا شك نازلون على ارادتكم ، ما رأوا حزمكم وتصميمكم على
استكمال استقلالكم ، فان فعلتم ، وانتم لا شك فاعملون خدمتكم بلادكم خدمة
صادقة ، لا يشوبها هوى ولا غرض ، وتركتم لجيلكم مبعدا يفاخر به الأجيال ..
ولتحيا مصر » .

كما دعا عبد الرحمن بك فهمى ، بعد صمت طويل واعتكاف أطول .. الى
وحدة الصف . وعبد الرحمن فهمى هو أحد الوطنيين الأصلاء الذين كان لهم
ماضيهم المشرق فى الكفاح الوطنى السرى والعلمى .. قبل وأثناء ثورة ١٩١٩
وبعدها . كان قد أثر اعتزال العمل فى السياسة .. بعد حادثة مصرع « السير
لى ستاك » سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام للسودان .. لأن وحدة مصر -
كما قال - قد تفككت ، والأحزاب قد تعددت ، والحركة السياسية قد تحولت
عن وجهتها الطبيعية .

وكان من بين الأسباب التى دعت عبد الرحمن بك فهمى الى العمل ما ارتآه
من أن الظروف التى تمر بها البلاد تحتم الدعوة الى وحدة الصفوف ، والتلاقى
عند الغاية التى يجب أن يعمل المصريون من أجلها ..

وقد تحدث عبد الرحمن بك فهمى الى محمد محمود باشا بصفته رئيسا
لحزب الأحرار الدستوريين ، فسرر مثله ، كما قال ، روحه الطيبة ، ورغبته
فى التوفيق على الأساس الذى اجتمعت عليه كلمة الأمة فى سنة ١٩١٩ حينما
أجبرت انجلترا على أن تنزل عند ارادتها وتحسب حسابها .

كما تحدث فى أمر توحيد الصفوف الى حافظ رمضان بك رئيس الحزب
الوطنى ، وصديقى باشا رئيس حزب الشعب ، وحلمى عيسى باشا رئيس حزب
الاتحاد . وقد قبل الثلاثة .

وكان مما صرح به عبد الرحمن بك فهمى فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ :

« يؤسفنى كل الأسف أن أقول أن ما قبله الجميع ، وما نادى به زعيمنا الخالد سعد زغلول رحمه الله ، وما اجتمعت عليه كلمة الأمة ، لم يوافق عليه دولة النحاس باشا ، فهو يرى بأن الاجماع يجب أن يكون على الدستور .. لا على الاستقلال » .

ويمضى عبد الرحمن بك فهمى قائلا :

« ولكنى مازلت أرى بأن حكمة النحاس باشا ووطنيته سوف يحولان بينه وبين الاستمرار فى هذه السياسة التى يفرح لها الغاصب ، ويدمى لها قلب المواطن » .

ولم يقطع عبد الرحمن فهمى الأمل فى وحدة الصف مؤكدا بأنه سوف يستأنف جهوده مهما كانت درجة معارضة البعض لهذه الدعوة .

هذا .. وقد راح الشباب يضغط على زعماء الأحزاب ، وفى مقدمتهم الوفد من أجل توحيد الصفوف . وكان من بين البرقيات التى وصلت الى بيت الأمة ، تطالب بتوحيد الصفوف ، برقية وقعها عن الجامعيين : شفيق عبد الله ، سيد محمود عبد الحميد أبو زيد ، محمد عنبر ، أحمد البهى . وعن دار العلوم : محمد على ، والعوضى الوكيل ، وغيرهم وغيرهم ..

وقد عقد الجامعيون مؤتمرا اشترك فيه أكثر من ألفى طالب فى مدرج كلية الطب ، كما اشترك فيه عدد كبير من طالبات الجامعة ، وممرضات مستشفى قصر العينى . كما كان من بين المجتمعين فوج من طلاب الجامعة الأزهرية . وقد افتتح المؤتمر « الأديب » نور الدين على طراف الطالب فى كلية الطب . كما تحدث بعد ثلاثة أى الذكر الحكيم أحمد محيى الدين « دار العلوم » ، وفريد زعلوك « كلية الحقوق » ، ومصطفى السعدنى « كلية الآداب » ، وجمال الحامصى « كلية الهندسة » .

والتقى فى نهاية المؤتمر الأديب محمود حسن اسماعيل قصيدة من عيون الشعر . واشترك فى المؤتمر أيضا وفى نهايته الأديب محمد بلال « الطالب فى كلية الطب » . وبعد ذلك كله ، أصدر المؤتمر قرارات هامة . وقد قامت إدارة المطبوعات بإبلاغ الصحف ، كل الصحف ، أن نشر هذه القرارات سوف يعرض الصحف التى نشرتها للمصادرة .

ولهذا . . لم تستطيع أية صحيفة نشر أى قرار من هذه القرارات ، التى قررها مؤتمر الجامعيين .

هذا ، وقد راح الكتاب المصريون يوظفون كل امكانياتهم وقدراتهم للدعوة الى رآب الصدع ووحدة الصف . وكان من بين ما كتبه الدكتور محمود عزمى ، مقال عنيف تحت عنوان « يتراشقون وبيزنطة تحترق » . فلينعم الانجليز ولتشقى مصر . . لكن لعل الشباب ينقذ ما يهدمه الشيوخ » وقد جاء فى نهاية مقال الدكتور محمود عزمى :

« انما نحن نعرف أن بيزنطة تحترق وأن أهلها يتجادلون ويتراشقون ، وخير لبيزنطة وأهلها أن يفيقوا ويتعاونوا على اطفاء الحريق الذى سيكونون هم أول وقود له . . اذا تركوه يمتد ويأتى على الأخضر واليابس جميعا . والحق أن اليأس من الشيوخ قد أخذ يتغلب على ما كنا نود أن تظل عامرة به قلوبنا من حسن الظن بالناس وحسن التفاؤل بالمستقبل القريب . ولذلك فاننا نتقدم للشباب داعين له بالتوفيق فى حركته الطاهرة ، وقد وضعت فيه مصر كل آمالها مادام شيوخها قد أنزلوا بها ما أنزلوا من مصائب ولعل لهذه الكنانة حقا . . رباقيها شرور أعدائها وشرور أبنائها على السواء . »

وتتوالى احتجاجات أساتذة الجامعة . . من كل الكليات . .

وكان من بين هؤلاء الأساتذة المحتجين الدكتور : أحمد زكى ، على مصطفى مشرفة ، أفلاطون بك ، عبد الرحمن عثمان . . و . . الخ .

هذا . . وقد احتجت الصحف ، كل الصحف ، على تصرف ادارة المطبوعات التى هددت بمصادرة أية صحيفة تنشر « مقررات » مؤتمر الجامعيين ، وقالت بعض هذه الصحف : اننا غير مستعدين لتلقى اشعارات تليفونية من ادارة المطبوعات أو وزارة الداخلية ، تهدد الصحف بالمصادرة . . اذا هى نشرت قرارات اتخذها شباب الجامعة ، وعرفها مئات الألوف من أبناء الشعب .

وقد كتب الأستاذ عباس العقاد فى « روز اليوسف » مقالا حول الدعوة الى وحدة الصفوف والاختلاف حول من يعود أولا . . المستر أم الاستقلال . وكان من بين ما قاله :

« ان الائتلاف على أى حال خير من الاختلاف » .

وقد ختم العقاد مقاله بهذا مخاطبا المصرى الناظر الى مستقبل بلاده بقوله :

« ان الحقيقة لأظهر من أن تحتاج الى اسهاب ، اختصر الطريق ، وارجع الى نفسك فى أعماق ضميرك واسألها هل أحبط الوفد المصرى رجاء الانجليز

يرفض الائتلاف ؟ .. ان استطعت أن تقول نعم : فأنت من أعداء الائتلاف .
أم أنه استحال عليك أن تفهم أن الانجليز قد أحزنهم قرار الوفد المصرى ،
واستحال عليك أن تنسكرك أنه قد أرضاهم وحقق رجائهم ، فأنت أقرب الى
الحقيقة ، وأدرى بمصلحة الأمة فى الحالتين ، من أن تستمع الى جدال » .

والجدير بالذكر أيضا - وكان ذلك موضع هجوم من الصحف - أن
الحكومة ، عندما قررت استخدام خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين .. لم تكن
أفواه هذه الخراطيم تحمل ماء نظيفا كما هى العادة ، وإنما كانت تحمل مياهها
قذرة من المجارى .. !!

ونعود الى الحديث عن أجمل أيام مصر وأعظم أبناء مصر أيام النضال الذى
قاده شيناب ١٩٣٥ .

الفصل الرابع

صورة لشباب وزعماء ١٩٣٥

● كان من بين صدور المبالغة في استخدام البوليس القسوة في تفريق المتظاهرين من الشباب المصري انه استخدم خرطوم المياه ، ولم تكن المياه ، التي تحملها تلك الخرطوم ، مياهًا نقية كتلك المياه ، التي يشرب منها خلق الله ، ولم تكن مياهًا عادية ، كتلك المياه التي تروى منا الحدائق أو تغسل بها أرض الشارع .. وانما كانت مياهًا قذرة للغاية ، بل كاملة القذارة من أنابيب المجارى ..

وقد علق الأستاذ « يوسف » في جريدة روزاليوسف اليومية (أول ديسمبر ١٩٣٥) على هذا الاجراء الوحش بقوله :

« أية فظاعة في التفكير ؟ وأي تفنن في ابتكار الأذى ، وأي اهدار للأدمية وأي استهتار بالكرامة البشرية ؟ انى لأفضل ألف مرة ان أقتل رميا بالرصاص على هذا الأسلوب المهين المزرى بانسانيتى المهتر لأدميتى .. حتى الماء الذى تجده الحيوانات شربا لها حتى الماء الذى يغسل فيه الدواب ، حتى هذا الماء تستكثره الحكومة على رعاياها المتظاهرين .. هذا حرام ، واثم كبير . وهل نحن حملنا على الوزارة لاستعمالها طريقة القتل السريع ، لتستدير من ناحية أخرى فتبتكر أسلوبا للقتل البطيء ، بالماء الملوث الملىء بالجراثيم والأمراض لهذا الحد هانت أرواح الشباب وأعمارهم ؟ انه اذلال أرقضه وتوفضه كل كرامة انسانية .. انه اذلال أبشع من القتل الصريح من أفواه البنادق ، ومن سنان السيوف »

ووسط هذا الجو المشحون بالمأسى والدماء بدأت لندن - ولندن بالذات - نتحدث عن الجبهة الوطنية المصرية وعن عدم التوافق بين مزاج الوفديين ، ومزاج

الأحرار الدستوريين . وتعود الصحف البريطانية - في أوائل ديسمبر ١٩٣٥ - لتؤكد من جديد ، أن الوفد يعتبر المعاهدة مع بريطانيا أمرا ثانويا يلى فى الأهمية دستور ١٩٢٣ بينما أن الأحرار الدستوريين ، والأحزاب الأخرى تصر على وجوب تقديم المعاهدة فى الأهمية قبل كل شيء .

ويقول مراسل صحيفة « الاوبزرفر » البريطانية فى القاهرة :

« ان الوفد باصراره على تقديم الدستور أولا ، يسعى بوثوق للاستيلاء على الحكم ، بشرط ان تكون الانتخابات حرة ، أما الأحرار الدستوريون فانهم لا يمتلكون الفرصة لتولى الحكم ، بمقتضى دستور ١٩٢٣ ولكن اذا عقدت المعاهدة أولا فانهم بصفتهم أبطل هذه الخطة السياسية يتمكنون من تبوء مقاعد الحكم » .

وينقل السياسة المصريون الحزبيون المعركة الداخلية بينهم من صفحات الصحف ، ومن ساحات الاجتماعات السياسية والمؤتمرات الحزبية الى الشوارع ، فتقوم أعداد وفيرة من الشباب فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢ ديسمبر - ٦ رمضان - بالتجمع فى شارع سعد زغلول باشا ، ثم يأخذون طريقهم الى شارع الفلكي ، ولما وصلوا - وأنقل هنا عن صحف ذلك العهد - أمام دار محمد محمود باشا أخذوا يهتفون هتافات عدائية ، فأسرع خدام الدار وأغلقوا بابها الحديدى الكبير فى وجه المتظاهرين - وهم من صغار الطلبة والعمال - ولكنهم هجموا دفعة واحدة ، على الدار واندفعوا نحو بابها فى عنف فلم يحتمل الضغط وانفتح على مصراعيه واقتحم المتظاهرون الدار وكانت جيوبهم ملأى بالحجارة ، وكان البستاني يتعهد الحديقة بالماء فى هذه الأثناء ، فلما رأى هذه الجموع تقتحم الدار حول « خرطوم المياه » نجوهم فهجموا عليه وانتزعوا الخرطوم ، من يده وأعملوا فى الدار تخريبا وإتلافا فحطموا زجاج النوافذ وصعدوا الى الجناح الخاص بالدائرة ، واعتدوا على موظف ثم كسروا النوافذ والمقاعد ، ثم خرجوا منه الى الجناح الآخر الخاص بمكتب دولة الباشا وأنجاله ، واقتحموه كذلك ، وأخذوا فى تكسير الزجاج والمقاعد وأوانى الزهر . وعمد فريق منهم الى إتلاف الحديقة وحطموا شجيرات الأزهار ، وبعض المقاعد المنشورة فيها . وكانوا أثناء انهماكهم فى الإتلاف والتخريب ، يهتفون بهتافات عدائية ضد صاحب الدار وأنصاره ، ويسبونهم بأقبح السباب وأفحش القول ، وكان الخدم فى تلك اللحظة يحاولون منع المتظاهرين من الاعتداء ، أو الاتصال بالمحافظة دون جدوى ، وكان دولة محمد محمود باشا اذ ذاك فى الطابق الثانى من المنزل ولكنه لم يخرج ، ولم يتعرض للمتظاهرين ، وبعد أن أوشك كل شيء على الانتهاء وصلت قوات البوليس ، ووصل الافوكاتو ، العمومي ، والأستاذ رياض رزق الله وكيل نيابة مصر . . وتم القبض على بعض الجناة .

وهكذا كان تعامل الأحزاب فيما بينها : إذا اختلف حزب مع آخر سبب بعض الملتفين حوله ، والمتعصبين له ، الى دور الأحزاب الأخرى وإلى منازل زعماء الأحزاب الأخرى لتدميرها ، وللقضاء على هؤلاء الزعماء ان أمكن !

وللحقيقة وللتاريخ ان الرجل محمد محمود بعد حادث الاعتداء المشين على داره لم يضعف ، ولم ينزعج على الإطلاق ، بل انه عقب انتهاء الغارة على بيته ، خرج كمادته - الى ناديه ولم يقبل ان يعطى الاعتداء على بيته ، أية أهمية لأنه اعتداء مأجورين ولا أهمية له عنده وعندما غاد من النادي ، الى منزله مرة أخرى سأل هل قبض على أحد فلما قيل له ، لقد قبض على بعض الطلبة قال أين هم فلما أشاروا الى بعضهم اتجه اليهم قائلا :

« الطلبة لا يعملون هذا العمل الصغير ، ده عمل صغير عليهم ، وانا أقدر شعور الطلبة وأعتقد ان الرعاع هم الذين قاموا بهذه الحركة . »

والتفت محمد محمود باشا ، الى المحقق قائلا :

« أرجو ان يراعى فى هذا التحقيق الطلبة الأبرياء من هذا العمل » .

وعندما قال أحد المقبوض عليهم ، موجهًا الكلام الى محمد محمود باشا « احنا يا دولة الباشا لم نكن من المتظاهرين ، واحنا نقدر دولتكم ، ثم هتف بحياة محمد محمود باشا فاسكتته دولته قائلا ، لا مش عاوز هتاف . »

ووفد على الدار بعد العدوان على بيت محمد محمود باشا ، علام باشا وبهى الدين بركات « بك » ومحمود بك حسن المستشار الملكى ومصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى ، والدكتور محبوب ثابت ، وكان من بين المعتقلين الذين افرج عنهم : أحمد عفيفى سالم ، الرسام ، وفهمى فرج عثمان بائع السجائر .

وقد راحت بعض الجماهير ، الى محمد محمود باشا ، تهنته على نجاته وتستنكر العدوان على بيته .

وكان من بين ما قاله محمد محمود باشا :

« ان الأرواح التى تذهب فى سبيل مصر ، لا تذهب لكى يأتى محمد محمود أو مصطفى النحاس وانما تذهب فى سبيل الاستقلال والاستقلال وحده » .

وقال ق « ان وزارة نسيم باشا بقيت عاما كاملا فى الحكم ، فلم تعد الدستور ولم تجهر ببرنامج سياستها ، بل سلمات مرافق مصر وسلمت مستقبل مصر ، وعولت على خديعة الوفد وخديعة البلاد من وراء الوفد ،

«ولما رأيت الخطر يدهم البلاد ، والحرب على الأبواب وكأنما مصر التي تتعرض للهول لا شأن لها في الأمر ناديت بالخطر وأندرت قومي ليتفقوا وليجدوا لوطنهم مخرجاً من الورطة التي ساقتهم وساقتهم اليها سياسة الخديعة والاستسلام : رأيت كل هذا فدعوت إلى الاتحاد حتى نكون جبهة واحدة ، تدافع عن حقوق مصر وحرياتها السياسية دعوت هذه الدعوة ويعلم الله أنها بريئة وقد نسيت في سبيلها كل طعن ، وكل حفيظة وكل حق ، وقد زرت مصطفى النحاس باشا ، واسماعيل صدقي باشا : عملت حتى يكون الاتحاد تاماً ، وحتى لا يخرج أحد من رجال البلد البارزين عن الاتحاد : أن المقصود بحركتنا هذه أن تكون البلد ، بكامل طبقاتها متيقظة عاملة على انقاذ نفسها من هذه الحالة التي آلت اليها وأن توجه جهودنا إلى جوهر مطالبنا مباشرة ، ولكنهم أبوا علينا ذلك ، وحاولوا أن يصرفوا النهضة إلى غير وجهتها الطبيعية فسخرنا رجالاً مخدوعين للوصول إلى أغراضهم ، ولا أحسب رجالاً ولا جندياً خدم الاستعمار أحسن مما خدمه مصطفى النحاس في خطباته التي ألقاها في الأيام الأخيرة .»

« انهم يريدون أن تدور البلاد في حلقة مفرغة ، لا تعرف لها نهاية ولا لدورانها أمداً .. لا أرمي مصر بالخيانة ولو أن النحاس باشا يرمى المصريين كل يوم بالخيانة .»

« انتهى مرة ثانية أرجو النحاس باشا أن يتدبر الأمر ، وأن يعرف أن كل ما حصل اليوم لا يردني عن جهادي ولا يشينني عن عزمي في خدمة البلاد ، مهما نالنا من أذى ، ومهما اقتضانا الجهاد من تضحية .. ويكفيني جزاء ما رأيت اليوم من غضب عام من جميع طبقات الشعب مما شجعني على المضي في خطتي حتى يتحقق لحصر استقلالها تاماً، وحتى تتمتع بالمقام السامي اللائق بحضارتها .»

ويلقى د. محمد حسين هيكل كلمة كما يلقي حفنى محمود كلمة ، ويتحدث حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عن ضرورة الوحدة الوطنية القومية في أمثال هذه الأزمات ويشرح الأضرار التي تعود على البلد فيما لو لم تأخذ في تنظيم صفوفها .

وتعلق الصحف البريطانية على العدوان على بيت محمد محمود ويشير مراسل « الديلى هيرالد » الخاص في القاهرة إلى الاعتداء على حفيد محمد محمود وورثيه ، كما تشير إلى سحق الأحرار الدستوريين على الحملات العنيفة التي يدبرها الوفديون ضدهم ويشير إلى تهديد الأحرار الدستوريين باستقدام أعداد وفيرة من الفلاحين للدفاع عن محمد محمود باشا ولردوا عنه عدوان المعتدين ، ما دامت الدولة عاجزة عن الدفاع عنه وحمايته

وتقول التيمس البريطانية ، انه مما ضايق النحاس باشا من محمد محمود باشا انه عارض الاكتتاب الذى دعا اليه الوفد لجمع المال للاستعانة به فى الجهاد ، وأن محمد محمود قد حذر الجمهور من تلبية تلك الدعوة لأن هذا المال سينفق فيما لا نفع من ورائه للوطن و . . .

ومرة أخرى أوضح محمد محمود باشا للجماهير التى زارته فى بيته مستنكرة الاعتداء عليه ، هدفه من تفضيل العمل من أجل الاستقلال على العمل من أجل الدستور لأنه لا قيمة أبدا لأى دستور فى بلد محتل ، وقال ان الدستور ليس الا بمثابة « محتل » يراد به الوصول الى الحكم ، وعندما هتف أحدهم بسقوط الوفد نهرو محمد محمود باشا قائلا : دعونا من يسقط هذه وقولوا : تحيا مصر دائما وقال محمد محمود أنا مستعد كل الاستعداد لأن أضحي بكل شئ فى سبيل استقلال مصر ، بل اننى مستعد أن أضحي يدي فى يد مصطفى النحاس باشا نفسه للعمل وللتضحية . . كل ذلك فى سبيل الاستقلال ولكنى لن أقدم تضحية لشيء آخر دون الاستقلال . . . »

ويعقد الطلبة فى دار الاتحاد العام لنقابات العمال - ٥ ديسمبر ١٩٣٥ - مؤتمرا مشتركا يفتتحه الأديب فريد زعلوك ويتحدث فيه ابراهيم عثمان « كليه الهندسة » ومحمد برهام « دار العلوم » وأحمد طلبة صقر « كليه التجارة » وسهير القلماوى « كليه الآداب » وكذلك زكى علام « الحقوق » وعبد الرافع الشافعى « دار العلوم » وفى هذا الاجتماع الذى عقده الطلبة فى دار الاتحاد العام لنقابات العمال بعد أن حاصر « البوليس » المكان الذى كان سيعقد فيه المؤتمر من قبل مدرج كليه العلوم - قرر الطلبة مقاطعة التجار والبضائع الانجليزية واستنكار حملة الصحف البريطانية على القضاء المصرى الذى برأ ١٦٠ متهما من ١٨٠ قبض عليهم البوليس ، والاحتجاج على نقل وزارة المعارف لبعض موظفيها لأسباب سياسية !

وكان أول حكم صدر بالحبس فى قضايا التظاهر التى بدأت فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ قد أصدره الأستاذ عبد الفتاح السيد وكان قد جلس فى كرسى النيابة فى تلك الجلسة الأستاذ عبد الله حسنى ، وكان الأستاذ مصطفى رياض هو الذى يتولى الدفاع عن المتهمين . وكان المتهمان الثالث والرابع غائبين !

وقد بنى الأستاذ مصطفى رياض دفاعه على أن البوليس فى مثل هذه الحالات من التظاهر العنيف يقبض على أى فرد يتوسمون فيه انه كان من ضمن المظاهرة أو التجمهر ويلصقون به التهم جزافا ، يريدون أن يعودوا للقسم ، ومعهم اسلأب وغنائم لارضاء رؤسائهم فيتصيدون كل عابر سبيل ، ويسأل القاضى المتهم الأول عيسى السيد : انت لك كام يوم محبوس ؟ ويرد المتهم :

١٥ يوما . . ويقول رئيس المحكمة الأستاذ عبد الفناح السيد : كفاية عليك ،
والمرّة الجاية مش عاوزين نشوف حد منكم هنا ، وكان الحكم بالحبس على عيسى
السيد أول حكم يصدر على متظاهر ، وكان قد حكم على المتهم الثانى بغرامة ٥٠
قرشا وعلى كل من الثالث والرابع بمائة قرش وأمرت المحكمة أن تضاف
المصاريف على جانب الحكومة .

وكان الانقسام قد بلغ ذروته بين الطلبة وخاصة طلبة الجامعة ، حيث
التف بعضهم حول الوفد يؤيدونه فى رأيه وهو الاهتمام بالدستور ، والتف
البعض الآخر حول بعض الأحزاب يؤيدونهم فى رأيهم ، وهو الاهتمام أولا
بالاستقلال ، وبذلت محاولات شاقة ومضنية من أجل توحيد كلمة الطلبة ، وقد
أصدر الطلبة بيانا فى ٦ ديسمبر ١٩٣٥ كان له دويّه عند الرأى العام وقد جاء
فى هذا البيان :

« لقد قام الشباب بحركته الأبية يوم عيد الجهاد ، صارخا من اعتداء
الاستعمار مطلقا صوته القوى داويا مجلجلا فى أنحاء العالم بعد ان نفذ معين
صبره ، وتمزق آخر ستار عن رياء الانجليز وخداعهم ورأى الشباب أن خير
وسيلة لمجابهة هذا العدو المشترك ، هو ان تكون صفوف الأمة كلها قلبا واحدا ،
ويدا واحدة كالبنيان المرصوص ، أمام طغيانه وبهتانه ، « ان الله يحب الذين
يقاتلون فى سبيله حفا كانهم بنيان مرصوص ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم » (قرآن كريم) . ولما ساروا فى طريقهم اعترضهم خلاف برى فى
الرأى أوجد بعض الأمل عند المستعمرين فى فشل حركتهم قراحوا يتغنون بذلك
فى صحفهم . واليوم وقد بدا من تصريح وزير خارجية انجلترا فى مجلس
العموم أمس اصرار الانجليز على اهدار حقوق الوطن رأى الطلبة من واجبهم ان
يوحدوا جبهتهم ، ويجمعوا كلمتهم على أن يواصلوا السعى الى :

أولا : الاستقلال لمصر والسودان استقلالا تاما وتحقيق جميع المطالب
الوطنية ومن ضمنها دستور سنة ١٩٢٣ مؤكدين العزم على تقديم كل تضحيه
مهما غلت فى سبيل ذلك .

ثانيا : دعوة جميع الأحزاب والهيئات الى ترك المناقشات والخلافات الحزبية
وأن يوجهوا جميع قواهم الى عدو الجميع المشترك وهو الانجليز ، وأن يعملوا
على تكوين جبهة وطنية قوية ضدهم ، وقد وقع على هذا البيان أعضاء اللجنة
التنفيذية وهم :

كلية الطب : نور الدين طراف ، ابراهيم عبود ، أحمد عبد الله ، جندب
توفيق ، قاسم فرحات ، محمود لبيب الشاهد ، حافظ حسين ، عبد اللطيف
جوهر ، محمد بلال .

كلية التجارة : محمد كامل الدماطي ، أحمد طلبة صقر ، ألفونس زكي ،
عبد الله بغدادى أباطة ، أحمد حلمي .

كلية الحقوق : فريد زعلوك ، الظاهر حسن أحمد ، عبد العزيز الشوربجي ،
زكي علام ، علي كريم ، فكتور مكرم عبيد .

كلية الآداب : مصطفى السعدني ، سهير القماموي ، عبد العزيز يونس ،
محمود أبو رحاب ، أحمد بشير .

كلية الهندسة : جلال الدين الحماصي ، ابراهيم عثمان ، مصطفى السعيد ،
عبد العزيز سامي ، عبد العزيز كامل .

كلية الزراعة : حسن الأبياري ، مصطفى كامل منصور ، أحمد الدمرداش
الثوحي ، حسين أبو حسين عزت ، عبد الوهاب عبد السلام حسن .

كلية العلوم : محمود لاشين ، سعد الدين الشيشيني ، فؤاد سالم ، حبيب
المصري ، عماد الدين الشيشيني .

مدرسة دار العلوم : محمد برهان ، فؤاد أحمد ، محيي الدين عبد الحكيم .

هذا وقد كانت المانشتات الرئيسية التي تصدرت صحف يوم السبت ٧
ديسمبر ١٩٣٥ تحمل عناوين كثيرة من بينها : « الطلبة يصدرون قرارا وطنيا
رائعا يزول به انقسامهم » . ويكتب الأستاذ حمادة الناحل كلمة يعقب بها على
البيان الذي أصدره الطلبة جاء فيها :

« بين ذرف الدموع على أرواح أزهرت ، وجهود بذلت ، ووحدة تفككت
وما كان الاختلاف الا في سبيل عقيدة أو فكرة ، ثم ما كان التلاقي الا لان العقيدة
والفكرة تركزت في الوحدة فاستحوالتا قوة يجردهما الوطن فاذا بها سلاحه
البتار .. شكرا للعناية الالهية ان عاد الى الشباب وحدته ، والى الروح جديته
« واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فأنف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته
إخوانا » . ومن ثم .. هأنذا حيث عهدني اخواني أعمال مع الجماعة في سبيل
مصر ، ومن أجل قضيتها راجيا من المولى جل وعلا أن يهيني من الإيمان
ما أستطيع به أن أكون المصري الذي يعرف واجبه في كل حين » .

ونستأذن في الانتقال الى تعقيب آخر وافانا به د . محمد بلال :

● تعقيب من الدكتور محمد بلال

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد .

● فى متابعتى لحلقات سنوات ما قبل الثورة لا يفوتنى ورغم انشغال الأذهان بالظروف السياسية الداخلية .. ان أعقب على كثير مما جاء ذكره . وذلك بوصفى واحدا ممن شهدوا تلك الحقبة وأسهموا بقسط فى أحداثها . ولا يخفى أن نضال الشباب قبل ١٩٥٢ يمثل حلقة خالدة فى تاريخ مصر وجزءا نابضا فى وجدان من عاشوا تلك الحقبة وأحب أن أبدى الملاحظات التالية :

أولا : كان الشهيد الأول لثورة شباب ١٩٣٥ من العمال ولبس من الطلبة هو اسماعيل الخالع وقد دفن فى مدافن زينهم وليس فى مكان مجهول ..

ثانيا - الاسم الصحيح لشهيد كلية الزراعة صباح ١٤ نوفمبر هو محمد عبد المجيد مرسى .. وقد دفن فى مدافن العمود بالاسكندرية .. ولم يكن الذين صحبوا جثمانه مع رجال المباحث أقارب مزعومين كما ورد فى الحلقة المذكورة بل كانوا من أسرته ولكنهم تحت تهديد رجال البوليس أخفوا شخصيتهم ..

ثالثا - الشهيد الثالث - على طه عفيفى من دار العلوم والذي سرقنا جثمانه .. كيف يتفق مع السرد السليم ان ينزل عميد الكلية ورجال المباحث يفاوضوننا على اظهار الجثمان قبل ان يخطرهم الخانوتى بنبا اختفائه بعد الظهر ؟ ومن هو الطالب الذى فتش البوليس منزله بحثا عن الجثمان ؟ وماذا وجد فى منزله ؟ وما هو الاتفاق الذى تم بيننا وبين العميد ووكيل الداخلية والحكماء خاصة بتشجيع الجنازة ؟ الوقائع هى أن تواجد البوليس بالكلية وحصاره لها كان قائما منذ ١٤ نوفمبر وأن تصور البوليس أن الجثمان أخرج من الكلية كان سداجة وأن تفتيش منزلى بالمنيرة وبحوار الكلية بعد كسر أبوابه كان بعيدا عن العقل مما ركز حملة البحث عن الجثمان داخل الكلية بعد الظهر دون جدوى .. وأن من شروطنا للإفراج عن الجثمان كان دعوة الهيئات وفى مقدمتهم رجال الأحزاب للاشتراك فى تشييع الجثمان وكان ذلك سابقة أتبعناها فى الجنازة التالية لشهيد كلية الآداب وفكرة آمتا بها للنقريب بين الزعماء وحشدا لمشاعرهم حول اسنشهد أبناءهم من الطلاب اعدادا لقيام الجبهة الوطنية التى حققناها وكان الثمن هو أرواح شهدائنا الأبرار .. وكان لقيام تلك الجبهة دورها المعروف فى مواجهة الانجليز وعقد معاهدة ١٩٣٦ . وقد شيع الجثمان المخطوف قبيل الغروب فى مسجد السيدة زينب ودفن فى مدافن المجاورين .

رابعا : شهيد كلية الآداب هو محمد عبد الحكيم الجراحى وليس كما جاء بالمقال محمود عبد الحكيم وهذا الأخير كان طالبا بالصناعات الميكانيكية أصابه

طلق نارى من كونستابل انجليزى فى مظاهرة تالية بعد ١٤ نوفمبر وبعد حادث كوبرى عباس الثانى وأدخل المستشفى ثم أخرج بعد شفائه وقد اشتهر بأن الرصاصة اخترقت صدره بين الأوعية الكبرى للقلب وقدرت له النجاة ليعيش ويناضل من جديد .. وليس شهيد الآداب محمد عبد الحكيم الجراحى صاحب السيرة الوطنية المعروفة مما يجهل اسمه بين الشهداء الأبرار وقصة استشهاديه وبطولته لحظة احتضاره وخطابه لرئيس وزراء إنجلترا .. حقائق لا ينساها التاريخ ..

ولا بد أن أشير هنا إلى أن فى حلقتى السابقة للمصور عن ثورة ١٩٣٥ وبناء على طلبكم قد سردت تلك الوقائع تفصيلا وزودت المصور بمجموعة من الصور التاريخية وذكرت أن لدى أفلاما تسجيلية قامت بها كلية الطب واحتفظ بها الآن وأنها رهن إشارة هذا الجيل للعرض والعودة إلى ذلك العهد الذى لا ينسى .. ولقد كان سردى للوقائع ينبع من أعماقى كواحد ممن احتوتهم تلك الثورة واندمجوا فى أحداثها بكل وجدانهم وإيمانهم - سردتها يوما بيوم وواقعة بواقعة ومن مواقعها المختلفة هنا وهناك ..

هذا عن أحداث ثورة الشباب ١٩٣٥ فى المقال المذكور غير أن هناك الكثير به من متناقضات .. منها :

أولا : أن الوزارة النسبسية لم تسمح لأى من الأحزاب بالاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطنى فيما عدا الوفد .. فهل يطابق الواقع التاريخى ذلك ؟ ..
ثانيا : جاء فى الحلقة المذكورة أن مقالا نشر فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أن وفدا من جماعة مصر الفتاة قابل دولة مصطفى النحاس باشا وأنهم خرجوا من لدن الوفد مغضوبا عليهم لأنهم يدعون إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ويفكرون فى القومية الوطنية ويحاربون اللهو والانحلال .. ولست أدرك أى حكمة تاريخية يراها « المصور » فى إعادة نشر هذا المقال ضد الزعيم الذى ألغى الامتيازات الأجنبية فى مؤثره والرجل الذى عرف عنه استقامة الخلق وصلابة الجانب الدينى فى حياته ..

ثالثا : ذكرت « الحلقة » أن مصطفى النحاس أعلن فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ توجيه الدعوة للأمة جميعها بعدم التعاون مع الانجليز لأنهم اعتدوا على الدستور والاستقلال وأن كل وزارة تقبل التعاون مع الانجليز خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بما يستطيع .. وطالب بعودة دستور الأمة ناجزا وفورا مع استقلال البلاد .. وقال موجها الخطاب للمواطنين : « عرفتم ما يراد بدستوركم وببیت

لقضيتكم وهذا يوم الجهاد والتضحية فاجمعوا على الجهاد أمركم واعقدوا على التضحية عزمكم ولن تغلو تضحية من أجل مصر » .

أو ليس عجيبا ومثيرا ان تختتم الحلقة حديثها عن مصطفى النحاس بمقال لصحيفة « الأوبزرفر » ان الوفد لم يتكدر من موقف الانجليز من الدستور في تصريح هور لأنه كان عالما بها منذ ستة أشهر وان الوفد يريد بقضاء الوزارة النسبمية أكثر مما يريد الانجليز .

دكتور محمد بلال

وتعقيب على التعقيب

سمحت لنفسى ولأول مرة فيما يتعلق بتعليقات د. محمد بلال ، أن أحذف بعض الكلمات مثل كلمات الاهواء ، والظنون ، والوجه غير المنسق وغير الدقيق ، والأمور التي لا يستسيغها الذوق الوطنى ، والتناقض المقيت ، والخروج عن القيم التاريخية والخلقية .. كما اننى سمحت لنفسى بحذف بعض العبارات التي تسيء الى بعض زملاء الدكتور بلال الذين شهدوا مثله الفترة وشاركوا مثله أيضا فى صنع بعض أحداثها ، وهدفى من كل ذلك ألا أخرج عن الخط السليم الذى اختططناه لأنفسنا فى تلك السلسلة الوطنية التى حظيت ولله الحمد ، بتقدير المصريين جميعا على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم الحزبية وغير الحزبية والذى لا يريد د. بلال أن يفهمه اننا ، ونحن نحاول الكتابة عن تاريخ تلك الفترة لاناخذ جانبنا معينا ولا ننحاز الى حزب دون آخر فنحن مع الحق ، ومع التاريخ العام ولسنا أبدا مع هذا الزعيم أو ذاك والذى أخذه على الدكتور بلال اننا عندما نوجد الوفد نكون منصفين وعادلين ، وعندما نسجل بعض أخطاء الوفد نصبح فى رأيه مجافين للحقيقة خارجين على المعانى القومية والقيم التاريخية والخلقية . والذى لا يريد د. بلال أن يفهمه اننا ننقل وجهات نظر مختلفة عبرت عنها وقتئذ صحف مختلفة الآراء والاتجاهات ، وليس من الضرورى اننا عندما ننقل رأيا معينا نكون مؤمنين به أو مقتنعين به ، وفى أحيان كثيرة نحن نحرص على أن نفسر الراى ونقيضه فى وقت واحد ، كما اننا لا نكتفى بأن ننقل وجهات نظر المصريين تجاه حادث معين وانما ننقل رأى الانجليز أيضا باعتبارهم أصحاب السلطة الفعلية فى كل ما يتعلق بأمور مصر . صغيرها وكبيرها ، ونحن عندما نكتب عن تلك الأحداث التى حدثت فى مصر نكتب عنها على أنها جزء من التاريخ وهى ليست ملكا لمن شاركوا فى تلك الأحداث فقط وانما هى ملك للشعب كله وللحق وللتاريخ أيضا ..

واذا كنت قد أبحث لنفسى أن أحذف من كلمة الدكتور بلال بعض الكلمات والعبارات فقد سبق أن أبحث لنفسى ألا أنشر تعليقات كثيرة عما كتبه د. بلال

لأنها كانت تحتوى على عبارات جارحة ، ولأنها كانت تستهدف تصفية حسابات قديمة بين بعض المشاركين فى القمصان الزرقاء وبين البعض الآخر منهم ، وليس لى من تعليق على ما ذكره د. بلال ، الا اننى وأنا أعود الى صحف تلك الفترة بين وقت وآخر لا أنقل الا ما جاء فى تلك الصحف التى كانت آراؤها فى الأحداث وقتئذ هى تلك الآراء التى نقلتها ، أما اننى نقلت مقالا للاستاذ فتحى رضوان عن رأى مصر الفتاة وقتئذ فى مصطفى النحاس فلم يكن الهدف منه اىذاء سمعة مصطفى النحاس ، الذى قرأ المقال وقتئذ ولم يحتج بشدة وبعنف على المقال ولم يوجه تهمة الحقد والكراهية لكاتب المقال وناشره كما فعل د. بلال واذا كان الهدف اعطاء صورة صحيحة وصادقة لاتجاهات الرأى العام فى مصر وقتئذ ، أما قولنا بأن الوزارة النسيجية قد سمحت للوفد بأن يحتفل بذكرى ١٣ نوفمبر دون بقية الأحزاب الأخرى ، وتسأؤل د. بلال بقوله : هل يطابق هذا الكلام الواقع التاريخى ، فنحن نقول للدكتور بلال ان أى رأى فى هذه السلسلة ليس منسوباً الى أحد ، انما هو رأينا وهو صادق مائة بالمائة ، والحقيقة ان الواقع التاريخى يقول ما قلناه . . لقد صادرت وزارة نسييم باشا حق الأحزاب الأخرى غير الوفد فى الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر ، وكان عباس محمود العقاد قد أعد قصيدة ليلقيها فى احتفال الجزيرة ، فلما صودر الاحتفال اكتفى بنشر تلك القصيدة فى روزاليوسف ، وكان أحمد حسين وقتئذى رضوان قد أعدا بدوريهما كلمتين لالقائهما فى الاحتفال فلما حيل بين مصر الفتاة وبين الاحتفال بالذكرى اكتفيا بنشر الكلمتين فى الصحف ، واذا كان د. بلال لا يصدقنا فما عليه الا أن يخطف رجلاه ويذهب الى دار الكتب ليطلع على « المخطوطات » من صحف ذلك العهد . وأخيرا وليس آخرا ، فليؤكد د. بلال وغيره اننا فى كل ما نكتبه ، ومنذ أكثر من ثلث قرن نروى بالقسطاس سيرة الأجيال .

صبرى أبو المجد

ونعود الى ثورة جديدة قام بها شباب ١٩٣٥ .

الفصل الخامس

ثورة جديدة من ثورات الشباب عام ١٩٢٥

● سبق أن رويت بعضاً من تصرفات أحزاب مصر حيال بعضها البعض في منتصف الثلاثينات وفي الصفحات التالية نقرأ معا كيف كانت بريطانيا المحتلة تسوس هذه الأحزاب .

والغريب ان يختلف الزعماء حول من تكون له الأولوية ، الدستور ، أو الاستقلال في الوقت ، الذي لا يكون فيه الدستور الا في أيدي الانجليز ، ولا يكون فيه الاستقلال الا في أيدي الانجليز أي ان خلافات الزعماء ، واختلافاتهم لم تكن على أمور هم قادرون على تحقيقها أو انها في أيديهم وانما كانت في أيدي الانجليز .

وقد ذكر أحدهم زعماءنا وشبابنا في تلك الأيام ، بحكاية جحا وبنت السلطان ، والحكاية - كما رواها ذلك « الواحد » ان جحا طلب من أصدقائه ، وأهله ان يستعدوا ليوم زفافه الذي سيهتم بعونه تعالى بعد أيام ، وراح الأهل والأصدقاء ، يتسابقون في الجود بالموجود وغير الموجود وقال الأهل ، ولكن يا جحا من تكون تلك سعيدة الحظ ، التي هيأها الاقدار ، لتكون شريكك في الحياة ، فقال جحا ، الا تعرفونها ؟ قالوا : لو عرفناها لما سألناك عنها ، قال ، اعرفوا اذن انها بنت السلطان فقال الجميع في صوت واحد بنت السلطان ؟ قاتلك الله الا نترك المزاح يا جحا ، ولو كان من ورائه الخسائر والدمار ، وقال جحا : وأي مزاح في هذا : أقسم لكم ان المسألة أوشكت على الانتهاء ، لقد رضيت بها زوجة ولم تبق الا موافقتها وموافقة أبيها السلطان ..

وزعموا ان سياستنا المصريين يتنازعون حتى اليوم على ما يجب ، ان توجه اليه جهود الشباب لا جهود السياسة ، الكبار ، وقالت الأمة المجاهدة لسياستها الكبار : ما الذي ترونه الآن يا سياسة ، في ضوء هذه الدماء التي سالت بالقتلى ،

والجرحى من الشباب ؟ فقال السياسة الكبار انتهى كل شيء ولم يبق الا الاتفاق ، على ايهما يجب ان يكون هدفا للجهاد استتقلال البلاد المفقود أم دستورها ، الموهود ، وظل السياسة الكبار ، وهم ، على هذه الحالة من الهزل والمزاح ، ينظرون من أنفسهم عملا جديا انتظار ، جحا لبنت السلطان .

ولأول مرة ، يمنع البوليس ، أصحاب القمصان الخضراء ، من ارتداء ، قمصانهم ويحتج مجلس جهاز مصر الفتاة ، على هذا المنع .
وتنشر الصحف نص خطاب أرسله اسماعيل صدقي باشا الى مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بصفته الشخصية ، وليس بصفته رئيسا لحزب الشعب !

ومن بين فقرات خطاب اسماعيل صدقي باشا تلك الفقرات :

« لعل دولتيكما لا تريان فائدة نذكر من تبادل شديد الكلام ، بشأن التقديم ، والتأخير في أمر الدستور ، . . ان المسألة لم تعد مسألة تقديم ولا تأخير ، بل أصبحت بيننا وبين بريطانيا ، مسألة دستور ، ومسألة استقلال لهذا الدستور . الذي تبدى فيه الحكومة البريطانية ، رسميا بعض الآراء ، لا يمكن ارجاء التكلم فيه الى حين ، والاستقلال الذي لا يرى الانجليز انه قد جاء وقت الكلام في استكماله ، لا يصبح الاسترسال في البحث في تعجيل الكلام بشأنه واثارة الخلاف فيما بين نواحي الرأي العام ، على هذين التقديم ، والتأخير .

أهيب بدولتيكما ان تجهدا معي دعوتكما الى اتحاد الأمة في هذا الوقت الخطير من حياتها العامة ، وان تتعاهدا ، معي على ان ينسى كل منا ما بينه ، وبين أخيه مما يرجع معظمه الى اعتبارات أصبحت لا تتفق والمصلحة العامة ، وأحسب ان وطنية كل منا ستشير أمامه سبيل الحق ، والمصلحة فلا يفكر منا أحد ، في غير مصر ، العظيمة الخالدة ، التي تتألم الآن من انصراف أبنائها عن خدمتها ولا يزهو ، أحدا بأكثريته ، أو بكفايته ومقدرته ، واننا جميعا نكمل بعضنا بعضا ، ويشد بعضنا أزر بعض ، اذا نحن اجتمعنا في صعيد البحث والمشاورة ، بل وأسمع لنفسي ، أن أدعوكما للنظر في اجتماع ثلاثتنا لهذا الغرض كما أرى ان لصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وهو أقدمنا عهدا في المركز الرسمي ، الذي يشغله في البلاد ، ان يدعو صاحب الدولة محمد محمود باشا ، ويدعوني لنخلو ، بعضنا ببعض موطنين النفس على اسقاط

حساب الماضى من بيننا ، ماضين بعد هذا الى التفكير فى الخطه ، التى ندعو
انصارنا وباقى اصحاب الراى فى البلاد ، الى نهجها . . .

وتدعو الصحف البريطانية ، الاحرار الدستوريين وبقية الاحزاب المصرية
الآخري الى عدم التنافر ، والتشاجر ، لان ذلك يبعد مصر عن المفاوضة - كما
تقول مجلة الايكونومست البريطانية ، كما ان من سوء حظ مصر ، ثانيا ، ان
يبقى الزعماء ، فى اختلاف وشجار ، وتمضى الايكونومست البريطانية فى
تعليقها على الأحداث الجارية فى مصر قائلة : ونحن نأمل ان ينجح الوفد ،
ونسيم باشا ، ومحمد محمود باشا ، فى تكوين جبهة متحدة ، للوصول ، الى
مفاوضة حرة ، يتفق فيها الطرفان ، على تسوية مرضية سارة . .

ويدعو الأستاذ العقاد ، نسيم باشا ، رئيس الوزارة المصرية الى أن يستقيل
احتجاجا ، على تصريح الحكومة البريطانية عسى أن يكون فى هذا الاحتجاج ،
بعض التكفير ويدعو السياسة المصريين الى رفض الحكم ، بعد استقالة الوزارة
النسبسية وعدم قبوله ، الا على أساس احترام الحقوق ، المصرية . وتسليم
الدفاع عن البلاد فى هذه الأزمة العالمية ، الى أيدي المصريين وواجب السياسة -
كما قال العقاد أيضا - أن يتفقوا على انقاذ الدفاع عن البلاد من أيدي دولة
أجنبية ، واقامته ، على أساس الاستقلال ، وأن يتفقوا ، فى الوقت نفسه على
تحريم ، المساس بدستور ٢٣ ، لأن التسليم فيه برأى الانجليز خيانة للاستقلال .
ويدعو ، العقاد الزعماء الى الاتفاق ، وعدم فتح الجروح ، الماضية ، اتفقوا ، أولا
وأفتحوا ، كل باب يؤدى الى الوفاق ، فذلك ، أجدى ، وأوجب فى فتح هاتيك ،
الأبواب التى لا ينفذ المصريون منها الى مطلب واحد فى استقلال أو دستور أو
ما دون الاستقلال والدستور وانما ينفذ منها الانجليز الى كل ما يريدون كما
نفذوا من قبل كل ما أرادوه ، اتفقوا ، اتفقوا وأنت أيتها الأمة قديرة عليه . .
الاتفاق فذلك هو الحق ، وذلك هو الواجب وانت أيتها الأمة قديرة عليه . .

ويسافر الأستاذان أحمد حسين وفتحى رضوان على ظهر الباخرة النيل
الى أوروبا لنشر الدعاية للقضية المصرية .

وتتصاعد حركة الشباب المصرية ، لتضغط على الزعماء والقادة المصريين
لكى يتفقوا ويزداد احتكاك البوليس بالشباب ، ويصاب - عند منيل الروضة -
الضابط الانجليزى لوكاس بك مساعد حاكمدار العاصمة ، فى رأسه ، وينقل
الى مستشفى الانجلو أمريكان بالجزيرة ، فى حالة خطيرة .

ويذهب رسل باشا حاكمدار العاصمة ومعه قوة بوليس كبيرة ، الى منيل
الروضة حيث أصيب لوكاس بك ، وتحاصر القوة جميع المنازل التى وقعت

المظاهرات أمامها ، وتفتش منزل السيد أحمد أبو الفضل الجيزاوى عضو الهيئة الوفدية ، ويعتقل البوليس شقيق زوجته وهو من طلبة المدرسة الحديوية .

وتشتعل المظاهرات ليلا ، ويعتقل البوليس فى قسم واحد ، هو قسم الموسيقى ، ٨٤ شابا ، ويشرف النائب العام ، على التحقيق حتى ساعة متأخرة من الليل .

وكانت مظاهرات الشباب ، قد بدأت تنصاعد - وبشكل عنيف - مع صبيحة يوم السبت ٧ ديسمبر عندما رأى الجامعيون تخليد ذكرى شهدائهم ، الذين سقطوا ، فى ساحة النضال ، فأعدوا نصبا تذكاريا تمثل أضلاعه السبعة كليات الجامعة ، المختلفة وتقوم أسماء الشهداء عليه معبرة عن جهود الشباب ، وكان الجامعيون ، وقد اعتزموا ازاحة الستار عن هذا النصب فى حرم ، الجامعة يوم ، السبت ٧ ديسمبر - قد خافوا ما عسى أن يكون البوليس ، قد بيت لهم ، من أسباب تحول بينهم وبين اقامة النصب التذكارى ، فعمدوا من جانبهم الى حمله ، على سيارة كبيرة ، من سيارات النقل ، ومضوا به تحت جنح الليل حتى بلغوا أبواب الجامعة ، ففتحوها دون عناء ، ثم أقروا النصب التذكارى تحت شجرة كبيرة وراحوا يسدلون عليه أوراق الشجر ، وأغصانه حتى لا يلتفت اليهم فى الصباح ، وشاء جماعة منهم ان يكونوا الى جانبه حفظة عليه ، وحراسا ، ولكنهم رأوا فى آخر الأمر أن يتركوه فى حراسة الليل ، بل فى حراسة الحرم الجامعى ، بل فى حراسة الله ، فلما جاء صباح السبت أخذت قوات كبيرة من بوليس الجيزة يلبس أفرادها الملابس (الجاكية) وكانوا مشاه ، وفرسانا يتسلحون فى أيديهم بالعصى ، الغليظة ، وعلى رؤوسهم ، الخوذات ، أخذت قوة هائلة فى محاصرة الجامعة المصرية والشوارع المؤدية اليها احتياطا لما عسى ، أن يكون ، وراح الجامعيون يقدمون الى حرمهم المقدس من كل صوب وينتهون اليه من مختلف الكليات استعدادا ، لرفع الستار ، عن النصب التذكارى الذى أقيم عند مدخل الجامعة ، تخليدا لشهداء الأبرار ، وتجمعت جموع الشباب فى فناء الجامعة حتى أرى عددهم على الألفين وفيهم طالبات الجامعة جميعهن وأخذوا يهتفون بالهتافات الوطنية والعدائية ضد الانجليز ، وتصيحى السير صموئيل هور واقبل الجامعيون على الموضع الذى أقروا فيه النصب التذكارى وراحوا يحملونه بين أحر ، الهتافات وأروع النداءات وأخذوا ينجحون به الى الحديقة ، التى تتوسط كليات الجامعة وبين زمرة من الزهر ، والشجر أقروا النصب الخالد ، ثم انصرفوا الى الصمت ، دقيقتين حدادا وراحوا ، بعدئذ ، يهتفون ، ويخطبون وينشدون واستجاب أحمد لطفى السيد ، مدير الجامعة ، الى طلب الجامعيين فى ان يشترك ، وياهم فى ازاحة الستار ، عن النصب التذكارى ونزل من مكتبه وقال وهو

يشترك فى عملية ازاحة الستار : اننى أحيى فيكم هذا الاتحاد الجامعى وتلك القوة الجامعية التى ظهرت بها ولى الشرف العظيم ان ازيح معكم الستار ، عن هذا المنصب .

واتجه الجامعيون ، الى كلية الزراعة لينزعوا الستار عن المنصب التذكارى ، الخاص بشهيدىها محمد عبد المجيد مرسى ، وكذلك شرعوا فى الاتجاه الى مدرسة دار العلوم ، لازاحة الستار عن لوحة رخامية ، كتب عليها اسم ، على طه عفيفى ، شهيد المدرسة فاذا بهم يجدون مصلحة الكبارى ، بتعليمات من البوليس ، قد فتحت كوبرى عباس حتى لا يستطيع الجامعيون ومن معهم من الطلاب اجتيازه الى القاهرة ، ولكن الطلاب راحوا يحاولون اغلاق الكوبرى معتمدين على جهود بعض طلاب كلية الهندسة ، ومدرسة الصناعات ، وقد تمكنوا من اتمام مهمتهم بنجاح ولكن البوليس ، كان لهم بالمرصاد ، عندما اجتازوا كوبرى عباس ووجهوا بقوات البوليس التى أعدتها القاهرة لاستقبالهم : وكانت معركة كبيرة وخطيرة ، الطلاب بأسلحتهم ، وهى الحجارة ، والبوليس بالبنادق والعصى .

وفيما يلى تعقيب حول أول مدرسة تظاهرت بعث به اليها الأستاذ بولس نخلة جرجس .

مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة •• أول من تظاهر

● قلت مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة كانت أول من تظاهر احتجاجا على تصريح هور وزير خارجية بريطانيا ويشرفنى أن أذكر اننى أول من نادى بسقوط هور صبيحة يوم ٩ أو ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ لا أذكر ثم انتقلنا بالمظاهرة الى شارع المدارس وبه مدارس الرشاد والصنائع والثانوية .

وأذكر أيضا ان البوليس أطلق علينا النار أمام المدرسة الثانوية وأصيب الكثيرون ونقلوا للمستشفى الأميرى .

وأذكر أيضا انه فى الليلة الأولى استشهد أحد الطلبة فما كان من البوليس الا ان اخذ جثته ونقلها لبلدته المجاورة للمنصورة ودفنه سرا .

وهنا اجتمعنا « لجنة الطلبة » وقررنا عمل حراسة مشددة على باقى المحابين بالمستشفى وفى اليوم التالى استشهد الطالب الثانى وكان فى السنة الأولى الثانوية ومما يذكر ان والده القاضى بالمحكمة الأهلية كان قد ألحقه بمدرسة المنصورة الثانوية من شهر تقريبا تفاديا لوجوده بالقاهرة لكثرة المظاهرات ولكن شاء قدره أن يستشهد فى المنصورة - وقد حاصرنا المشرحة فور نقله اليها

وشددنا الحراسة عليها واجتمعنا في نفس الليلة وقررنا تنظيم جنازة وتفويت الفرصة على البوليس لتكرار عملية التهريب - وقد كانت فعلا جنازة هائلة اشترك فيها الى جانب جميع طلبة المدارس بعض الهيئات من التجار والمدرسين والمحامين والأهالي وكانت الهتافات تشق عنان السسماء مهما اضطرت البوليس لمحاصرتها دون تفريق خوفا من العواقب الى أن اخترقنا المدينة ووضعنا الجثمان في سيارة اسعاف حيث نقلتها للقاهرة لدفنها في مقرها الأخير .

أما عن الشق الخاص بالقبض علينا فأذكر اننا « لجنة الطلبة » في اجتماع لترتيب مظاهرات اليوم التالي وأذكر ان الاجتماع كان بمنزل الزميل عثمان الجواهري عضو اللجنة وعنده خروجنا حاصرنا البوليس ونقلنا في لوري لقسم البوليس الذي احتجزنا لليوم التالي حيث حضر محمد باشا الشبناوى عضو الوفد ومعه المرحوم الفريد قسيس المحامى والدكتور حلمى الجيار وبعدها أفرج عنا بالضمان والتعهدات - الا اننا بعد خروجنا وجدنا أوامر الفصل فى انتظارنا لمدة ١٠ أيام وانذارا بالفصل النهائى عند العودة للمتظاهر .

هذا ما أردت إيضاحه

يولس نخله جرجس

بالمعاش

ص٠ ب ٣٩ أسيوط

الفصل السادس

وزير المعارف أصدر قرار اغلاق الجامعة

من حانة سان جيمس

سبق أن وقفنا عند صبيحة اليوم السابع من ديسمبر ١٩٣٥ عندما صمم شباب المدارس والجامعة على أن يحتفلوا رغم أنف السلطات الحاكمة بازاحة الستار عن النصب التذكارى لشهداء لجامعة ، بل شهداء مصر ، كلها .

وقد قلنا ان الشباب المصرى قد احتفل بازاحة الستار عن النصب التذكارى احتفالا رهيبا ، شارك فيه ، ولا نقول اشرف عليه مدير الجامعة وقتئذ الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وكان اجماع الشباب على التواجد فى الحرم الجامعى فى صبيحة ذلك اليوم مفاجأة مذهلة لسلطات الاحتلال البريطانى ، ولوزارة توفيق نسيم باشا بالذات التى بادرت باتخاذ أعنف الاجراءات البوليسية ، لتحول بين الشباب المصرى فى الجيزة وبين الوصول الى مدرسة دار العلوم بالقاهرة لمشاركة طلبتها فى الاحتفال بازاحة الستار ، عن اللوحة التذكارية التى تحمل اسم شهيد دار العلوم بل شهيد مصر كلها على طه عفيفى .

وكان من بين الاجراءات البوليسية التى اتخذتها وزارة توفيق نسيم باشا بالاتفاق - بالطبع - مع دار المعتمد البريطانى فتح كوبرى عباس الموصل بين الجيزة ، وبين القاهرة .

وقد تمكن الطلاب من اغلاق الكوبرى بالاستعانة بجهود طلبة كلية الهندسة ، وطلبة مدرسة الصناعات .

ولم يكف الطلبة ينجحون فى عبور الكوبرى ويصلون الى منيل الروضة حتى وجدوا رجال البوليس فى انتظارهم ومعهم بنادقهم ، وعصيهم الغليظة ، ولم يكن مع الطلبة من أسلحة الا الطوب .

ولعل أهم المفارقات العجيبة أن لجنة الطلبة التنفيذية العليا فى احد اجتماعاتها قد قررت فتح اعتماد بمبلغ ثلاثة جنيهات لشراء طوب يتسلح به الطلبة

فى مظاهراتهم اتقاء لعصى رجال البوليس ، وبنادقهم وكان بعض زعماء الطلبة قد احتفظوا بصورة من هذا القرار الخاص بفتح اعتماد لشراء الطوب .

وقد طلبنا من بعض هؤلاء الزعماء موافقتنا بصورة من هذا القرار ، ولم يتيسر لنا حتى كتابة هذه السطور الحصول على صورة من القرار المكتوب ، ونحن نرجو ممن توجد لديه صورة من القرار موافقتنا به لنقله ورده الى أصحابه لأنه فعلا أول قرار من نوعه فى تاريخ لجان الطلبة فى العالم .

وقد أطلق البوليس النار على الطلبة الذين لم يستطيعوا جميعا ، الوصول الى مدرسة دار العلوم ، حيث كان الطلبة قد راحوا منذ الصباح الباكر يخطبون شعرا ، ونشرا ، منتهين الى اتخاذ القرارات التالية : تأييد بيان اللجنة العليا ، والاستمرار فى الحركة الوطنية ، حتى تتحقق مطالب البلاد ووضع اللوحة التذكارية لشهيد دار العلوم .

وقد احتفل الطلبة بازاحة الستار عن اللوحة التذكارية المقامة على باب المكتبة فى صمت ، ثم خرجوا فى مظاهرة عنيفة اشترك فيها بعض الأهالى .

وكان من بين الطلبة الذين اعتقلهم البوليس يحيى ابراهيم شاهين ، الذى اتهم بالاعتداء بالسب على الملازم أول اسماعيل ابراهيم ضابط مباحث قسم السيدة زينب عندما رآه يحاول ضرب زملائه وكان قد هرب الى مدرسة دار العلوم ، غير أن ناظر المدرسة قد أرشد البوليس عن اسمه ، لاعتقاله .

وكانت مظاهرات أخرى قد نشبت فى كثير من أحياء العاصمة : فى الروضة ، فى العباسية ، فى شبرا ، فى الموسكى . . هذا فى الوقت ، الذى كان يقف فيه بعض الشباب . . أمام المحاكمات المستعجلة متهمين بالتظاهر والتجمهر الخاصيتين بدار محمد محمود باشا وكان يتولى الدفاع عن هؤلاء الطلبة الاساتذة سليمان عبد الحليم اليماني ورافع محمد رافع ، ومصطفى رياض ، وزكى سرور ، وواصف زرق الله ، وعبد الرازق سلامة ، ومصطفى العسال ، ، وقد أصدر القاضى - عبد الفتاح حسين - الحكم فى قضية التظاهر بحبس كل من محسن محمد أبو طالب وجاد السيد موسى مدة شهر مع الشغل ، وتغريم محمد ابراهيم عبد الله ٦٠٠ قرش وحكم نفس القاضى فى قضية التجمهر بحبس كل من زكى الدين أبو طه ، وصبحى أحمد ، وعبد الستار الطنطاوى لمدة شهرين مع الشغل وأمر القاضى بوقف التنفيذ بالنسبة للأول .

وكانت النيابة ، قد قسمت قضية الاعتداء ، على منزل محمد محمود باشا الى قضيتين :

الأول خاصة بسبب محمد محمود .

والثانية : اقتحام الدار واتلاف أشجار حديقتها ، وكسر أصص الأزهار
وتحطيم زجاج النوافذ واتلاف ثلاث سيارات و . . و . .

وقد حدث تطور خطير في القضية المصرية نتيجة لوحدة كلمة الشباب ،
ومساعي اللجنة التنفيذية العليا للطلبة حيث صرح محمد محمود باشا لوفد من
أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بأنه نزولا على ارادة الطلبة يقبل الائتلاف على
أساس الدستور ثم المعاهدة وكان هذا التصريح نقلة جديدة في سياسة حزب
الأحرار الدستوريين ، الذي كان يرى المعاهدة أولا ثم الدستور .

وكان مما قاله محمد محمود باشا للطلبة - وهو قول خطير للغاية - :

« ان المعاهدة هي السياج للدستور ، وان الاتحاد يجب أن يكون على أساس
المعاهدة حتى اذا تمت لم يبق لانجلترا ان تتدخل بأية صورة من الصور في أمر
الدستور ، ومشروع معاهدة ١٩٣٠ جاهز للتوقيع ، وأنا متفق مع دولة النحاس
باشا على تأجيل مسألة السودان منذ سنة ١٩٣١ والانجليز متى رأوا في الظروف
الحاضرة ، ان وحدة مصر تحققت لتوقيع المعاهدة فإنهم يرون من مصلحتهم
ومصلحة مصر ومن العدل الذي تدافع عنه انجلترا - هكذا في أصل التصريح !!!
- أمام عصبة الأمم ، أن توقع انجلترا هذه المعاهدة وأنا مستعد أن أذهب غدا مع
دولة النحاس باشا الى السير مايلز لامبسون كممثل لانجلترا ، في مصر ، لنطلب
ذلك ومتى فعلت انجلترا وهي لا شك تقبل متى علمت بأن توقيع المعاهدة معناه
الاستعداد الصادق للوقوف الى جانبها في الأزمة العالمية ، الحاضرة فان
دستور سنة ١٩٢٣ ، يعود ، واننى لا أرى بأسا اذا أراد النحاس باشا من أن
يعود برلمان سنة ١٩٣٠ وان لم يكن فيه حر دستوري واحد ليبرم هذه المعاهدة
وان يوقعها النحاس باشا فالمسألة عندى أكبر من أن تتعلق بشخصى أو بحزبى ،
بل هي مسألة الوطن كله فأما أن يجرى الدستور من غير معاهدة فيسأل نائب عن
الاجراءات الحزبية التى تتخذ في هذه الازمة وترى الوزارة البرلمانية القائمة أنه
على حق فى سؤاله وقد يكون سببا فى الغاء الحياة النيابية وفى الغاء الدستور
فذلك كلام أظنكم توافقوننى على أنه جدير بالتوضيح فى سبيله » ويضيف محمد
محمود باشا ، وهو يتحدث الى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية العليا قائلا : « ان
الفرصة الحاضرة فرصة ذهبية وقد أتاحها لنا السنيور موسولينى لربط بمعاهدة
بيننا وبين انجلترا على حد تعبير الدكتور دلتون لو اننا طلبنا المعاهدة اليوم ،
على ما انتهت اليه مفاوضات سنة ١٩٣٠ التى قام بها النحاس باشا لوجدنا
أنصارا كثيرين جدا فى انجلترا فليكن اتحادنا على الاستقلال اذن حتى لا نضيع
فرصة لا يعرف أحد متى يعود مثلها أرجوكم أن تبلغوا النحاس باشا ، صادق

تحياتى وتؤكدوا له اننى لا أرمى من وراء دعوتى الى أية فكرة ذاتية وأنا مستعد لمقابلته ، والتحدث اليه لأن التفاهم والاتفاق يكونان أدنى للتحقيق بتبادل الراى مباشرة أكثر مما يتحققان عن طريق المفاوضة بالوساطة ومصلحة الوطن التى دعتنى لأهيب بالأمة كى تتحد تهيب بنا جميعا بعد حوادث الشهر الأخير أكثر مما كان الحال يوم الدعوة الى الاتحاد .. » .

ويصرح مصطفى النحاس لوفد من لجنة الطلبة التنفيذية العليا « بأنه يقبل الائتلاف مع دولة محمد محمود باشا بشرط أن تكون إعادة دستور ١٩٢٣ قبل إبرام المعاهدة .. » .

ويعلق محمد محمود باشا على تصريح هور ، الخاص بدستور ١٩٢٣ فيقول انه لمن المخجل أن يدخل رئيس الوزارة المصرية الحكومة الانجليزية فى أمر الدستور ، وهو مسألة داخلية محضة . »

والجدير بالذكر ، أنه كان من بين خطباء دار العلوم الأديب أحمد الحوفى الذى قال ضمن ما قاله :

« لقد صرخت مصر ، وضجت من أقصاها الى أقصاها ، وجاءت ساعة الروع وفطرت اقلوب فاها ، فاستبق اليها الجراحى ، والخالع ومرسى ، وعلى طه .. » .

والجدير بالذكر - أيضا - انه فى احتفال دار العلوم الذى سبق الاحتفال بازاحة الستار عن اللوحة التذكارية الخاصة بالشهيد على طه عفيفى ألقى الأديب محمود أفندى اسماعيل قصيدة رائعة جاء فيها :

مصر ظمأى وذلك الدم رى
لصداها فلا تنوحوا عليه
كم سقتنا من سلسل النيل خمرا
الم تفض كأسها سوى شفتيه
مالنا نرخص الدموع اذا ما
سفكت قطرة على شاطئيه
وهو احرى بان نسوق الضحايا
حاشدات تزف لهفى اليه

وكان من بين أبيات الشعر التى القاها الأديب الشاعر محمد أفندى برهام رئيس لجنة الطلبة التنفيذية فى مدرسة دار العلوم - على ما روت الصحف يومئذ :

أزجر النيل كى يضمن بمائه

وليفض ساعة على شهادته
عجبا ، جلال الأسى جانبيه
وهو يمشى كعهده فى صفائه
رب ماذا هناك حتى رأينا
كل يوم مضرجا فى دمائه
وطن يبتغى الفكاك من الأسر
ويبغى الخلاص من أعدائه
قل لهذا الشباب ان لم يدافع
عن حماه وان وفى عن فدائه
لا تعش تحت ظله وتقياً
غير ظلاله ، وغير هوائه
تمموا مجدكم ففى القبر ناس
وضعوا بالدماء أسس بنائه

والجدير بالذكر ، أيضا ، انه كان للاستاذ عباس محمود العقاد رأى فى
ائتلاف الأحزاب نلخصه فيما يلى ، نظرا لأهميته التاريخية ونظرا لأن هذا الرأى
كان من بين الأسباب التى جعلت العقاد يختلف مع رفاق دربه ومن بينهم أسرة
روز اليوسف يقول الاستاذ العقاد :

« فى سنة ١٩٣٠ حصل الائتلاف بين الأحزاب المصرية ، والساسة المصريين
وكان العدوان الذى تواجهه الأمة يومذاك أقل وأهون من العدوان الذى تواجهه
اليوم لأن الانجليز فى ذلك الحين كانوا يتظاهرون بالحيدة فى شئون مصر
الداخلية ولا يدعون لأنفسهم الحق ، فى وضع دساتيرنا واختيار المواعيد
الملائمة ، لمجالسنا النيابية ، ولكنهم ينقضون اليوم ما اعترفوا به من حقوقنا
حتى فى تصريح ٢٨ فبراير ويبسطون أيديهم على دواوين الحكومة كما تعودوا
فلماذا جاز الائتلاف - بل وجب - قبل خمس سنوات وامتنع بل حرم
فى هذه الأيام ؟

ان الأحزاب ، لم تتغير والزعماء لم يتغيروا فى هذه السنوات لماذا قبل
النحاس باشا الائتلاف بالأمس ولم يقبله اليوم ؟! انما قبل النحاس باشا ،
الائتلاف بالأمس لأنه كان بحسب حسابا لزملائه فى الوفد ويعلم أنه لا يستطيع
أن يسوقهم كيف يشاء الى حيث يشاء ومهما تكن من آراء ففتح الله بركات
وواصف غالى ، وعلى الشمسى ، وحمد الباسل ، وسلامة ميخائيل ، وفخرى
عبد النور وعطا عفيفى وأصحابهم الآخرين ، فرئيس الوفد لا يستطيع أن يفرض
عليهم الأوامر من عل ، وهم صاغرون وانما كان ينبغى معارضتهم كما ينبغى

معارضة الأنداد ويجرى معهم على حكم الاقناع اما الى الموافقة ، أو الامتناع فاذا أرادوا الوفاق فليس فى وسعه أن يصبر على الخلاف واذا اقترحوا عليه أمرا فليس فى وسعه ، أن يرفضه ويتهاون برفضه » .

ويقول العقاد :

« الانجليز يعقدون المؤتمرات بين الدول ويستكتبون العهود ويعلمون ان كل دولة من هذه الدول تسول لها المصلحة ، أن تنقض عهدها فى يوم من الأيام ولكنهم يعلمون ان كتابة العهود على كل حال انفع ، وأسلم من ترك الأمور على عواهنها واطلاق الفوضى فى سبيلها ولولا « العهود » ، والدفاع عنها لما تغلبوا على ايطاليا فى ميدان السياسة ، العالمية واننا لنعلم انهم لا يحرصون على عهد مصون وان الدول التى وافقهم فى توقيع العقوبات ليست بأفضل منهم فى صيانة العهود ولكن الموقف يملئ ارادته على الواقفين فيه ، فيعملون للمبادئ والأصول من حيث يضمنون المصالح ، واللبانات فلماذا يا سياسة البلد ويا قادة الأراء لا تتفقون لمصلحة البلد . بحكم الموقف القهار فى هذه الظروف » .

« ان الموقف المتفق عليه ، ليملى ارادته ، على أصحاب الماضى المتهم وأصحاب الماضى السليم فاذا اجتمعوا الى رأى واحد فالذى يشد عنه يضعف ويفقد الرجاء فى كل سياسة يفرضها على بلاده وهى متفقة عليه وجرمه فيها ظاهر مفضوح ، وذلك كسب للقضية الوطنية لا ريب فيه أما اذا سارت الأمور على ما نروم فقد نجح الائتلاف غاية النجاح ، وربحنا كل ما نقدره له من الارباح ولولا اننا نؤمن بحكم الموقف القهار ، لما دعونا الى الائتلاف الساسة المختلفين ونحن لا نطمئن منهم الى كثير ، ولكنهم اذا وقفوا فى الميدان ، فالفرق هنالك قريب بين الشجاع والحيان لأن الموقف يعلمهم ان الشجاعة ، أجدى لهم من الجبن وانهم يفقدون المصلحة الخاصة والعامة معا ، حين يلتفتون الى المصلحة الخاصة دون غيرها كما يفقد الجندى الشرف والحياة ، وهو يحاول ان ينجو بالحياة » .

ويلتهب الموقف ، فى البلاد ، مرة أخرى بعد التصريح الجديد لصمويل هور وبعد الموقف المخزى الذى اتخذته وزارة نسيم باشا ، ازاء هذا التصريح وتطلق النيران على الشباب ليلا نهارا ويجتمع مجلس الجامعة ضمى ٨ ديسمبر ١٩٣٥ برئاسة الاستاذ أحمد لطفى السيد نائب مدير الجامعة المصرية ويقرر بالاجماع تأجيل استئناف الدراسة الى أجل غير مسمى .

وبينما كان مدير الجامعة يضع صيغة القرار دق جرس التليفون وكان المتحدث وزير ، المعارف الذى أبلغ رئيس الجامعة ان مجلس الوزراء يفكر فى إصدار قرار باغلاق الجامعة .

ويترك مدير الجامعة مكتبه ، ويتجه الى وزير المعارف ، ويذهب وأيام الى وزارة المالية ، ويعلن مدير الجامعة استقالته من منصبه احتجاجا على اعتداء الحكومة ، على استقلال الجامعة .

ويقرر عمداء الكليات وعلى رأسهم الدكتور على ابراهيم باشا عميد كلية الطب التضامن مع مدير الجامعة وخاصة بعد ما تأكد لهم أن وزير المعارف كان يصدر أوامره بغلق الجامعة وكان يتصل بإدارة الأمن العام بصدد الجامعة وجوانبها من حانة سانت جيمس المعروفة بشارك الفى بك . .

ولكن ماذا كان موقف لندن من غضبة الشباب المصرى ؟ هذا ما سنحاول الرد عليه ونحن نكمل حديثنا عن ثورة الشباب .

الفصل السابع

بريطانيا تتور لفضية شباب مصر

سبق أن ذكرنا أن مجلس الجامعة المصرية برئاسة الاستاذ أحمد لطفي السيد قرر فى الجلسة التى عقدت فى ٨ ديسمبر ١٩٣٥ : « تأجيل استئناف الدراسة فى الجامعة الى أجل غير مسمى » وان مجلس الوزراء قرر « اغلاق الجامعة » وقد رأى مدير الجامعة وأعضاء مجلسها أن قرار مجلس الوزراء يعتبر تدخلا معيبا فى شئون الجامعة كما يعتبر اعتداء صارخا على استقلالها : صحيح أن الرئيس الأعلى للجامعة هو وزير المعارف ولكن من المعروف انه ليس من حق هذا الرئيس ولا من حق مجلس الوزراء مجتمعا أن يتخذ أى قرار بشأن الجامعة دون أن يكون هذا القرار نابعا من مجلس الجامعة وبلا أى ضغط من أية جهة أخرى حتى ولو كانت تلك الجهة مجلس الوزراء ، الذى من بين أعضائه وزير المعارف الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة : ثار مدير الجامعة وثار معه عمداء الكليات ، وفكر الرئيس الأعلى للجامعة فى أن يعدل قانون الجامعة تعديلا يلغى استقلال الجامعة ويعيدها الى تبعية وزارة المعارف ، حتى تتحكم السلطة التنفيذية فى المعهد العلمى ، الأعلى بل ان وزير المعارف ، الرئيس الأعلى للجامعة راح يفاوض زميله وزير المالية ، فى شأن عدم صرف مرتبات الاساتذة فى الجامعة عقابا لهم على ثورة مدير الجامعة وعمداء الكليات والطلبة .

ولما كان من المفروض قانونا ان يوقع وزير المعارف على استثمارات صرف مرتبات الاساتذة قبل ان تذهب الى وزارة المالية ، تمهيدا لصرفها كما هى العادة ، فقد رفض وزير المعارف أن يوقع استثمارات صرف مرتبات الاساتذة المصريين وان كان قد وقع - كما قيل وقتئذ - على استثمارات صرف مرتبات الاساتذة الأجانب !

وكان وزير المعارف كما سبق أن ذكرنا - حقيقة وليس من قبيل الفكاهة - يتصل بإدارة الأمن العام ، بصدد أمور الجامعة وحوادثها ويتصل بوكيل وزارته وكل الجهات ذات الصلة بالجامعة من حانة « سانت جيمس » المعروفة بشوارع ألفى بك ونبئت فكرة عند بعض أساتذة الجامعة فى ألا يقدم مدير الجامعة وعمداء الكليات استقالاتهم وأن يبقوا فى وظائفهم مدافعين عن الجامعة واستقلالها ، بحيث يمكن أن يستقيل الجميع ، مديرا وعمداء وأساتذة ، إذا فشلوا فى الدفاع عن استقلال معيهم العتيد .

وبينما أساتذة الجامعة يناقشون مدير الجامعة ، وعمداء الكليات فى تلك الفكرة إذا بمصر تقوم ولا تقعد وإذا بمظاهرات الشباب والفتيات تملأ البلاد ، وإذا بالصحف كلها - فيما عدا ، صحيفة ، أو صحيفتين - تصف اليوم الثامن من ديسمبر ١٩٣٥ بأنه يوم من أخلد أيام الحركة الوطنية المصرية : التقى - مثلا - الطلاب فى كلية الطب بقصر العينى ، بعد أن تعذر عليهم الوصول ، الى مبنى الجامعة فى الجزيرة وقامت قوات البوليس برئاسة حضرة صاحب السعادة اللواء رسل باشا حاكم دار بوليس القاهرة ، وجناب المستر كين بويد مديس الادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية بحصار كلية الطب وصعد الطلبة الى سطح الكلية وقامت ملحمة عنيفة بين بعض الطلبة وبين القوة المرابطة أمام كلية الطب استخدم الطلبة خراطيم المياه كما استخدم رجال البوليس العصى والبنادق وما حدث فى كلية الطب حدث أيضا فى كلية التجارة وخرج الطلبة من كلية الطب اثر اتفاق تم بين عميد كليتهم على ابراهيم باشا ، ووكيل مستشفى قصر العينى د. مصطفى بك فهمى ، وبين رسل باشا حاكم دار العاصمة ، ووكيله بيكر بك ومضمون هذا الاتفاق الا يقوم البوليس بالقبض على أى طالب من الطلبة ، المجتمعين فى كلية الطب وكذلك خرج طلبة كلية التجارة من مبنى كليتهم بعد اتفاق ، مماثل . وكان البوليس لا يسمح باخراج الطلبة الا فرادى حتى لا تتاح لهم فرصة التجمع مرة أخرى والقيام بمظاهرات .

وقد اشتركت الطالبات فى تلك المظاهرات وكانت أول مظاهرة للطالبات مظاهرة طالبات مدرسة الأميرة فوزية حيث خرجت طالبات تلك المدرسة فى مظاهرة سلمية يهتفن للاستقلال والحرية .

وكانت أحدهن تحمل فى يدها العلم المصرى .

وكانت وزارة الداخلية طوال ذلك اليوم المشهود أشبه ما تكون بمبنى القيادة فى زمن الحرب . وكانت اجراءات وزارة المعارف الخاصة بمقاومة

الحركة الطلابية بالغة العنف - مثلا - أصدرت وزارة المعارف قرارات خاصة بتلاميذ مدرستي الفنون والصناعات بالعباسية ، والفنون التطبيقية بالجيزة ، من بين تلك القرارات تعطيل الدراسة بهاتين المدرستين الى أجل غير مسمى : لا يقبل بهاتين المدرستين أى تلميذ الا اذا قدم طالبا جديدا وتعهدا من ولى أمره بالمحافظة على النظام : تلغى المجانية والاعفاء المتمتع به بعض تلاميذ هاتين المدرستين وكذلك كان الأمر بالنسبة لمدرسة التجارة وبعد ذلك أصبح الأمر عاديا بالنسبة لكثير من المدارس : الغاء المجانية التى يتمتع بها الطلبة لاجبارهم على عدم المشاركة فى المظاهرات ضد الاحتلال الأجنبى .

وما حدث فى يوم ٨ ديسمبر يتكرر وبصورة أشد فى ٩ ديسمبر ١٩٣٥ ، نزل الجيش الى القاهرة وعسكر فى حديقة الازبكية .

شهد شقيق وزير الحقانية وهو يطل على المتظاهرين من شرفة منزله بالعمارة رقم ٢٠ بشارع قصر العينى رجال البوليس وهم يطلقون النار على المتظاهرين فأصيب هو ونجلا كريمته - زوجة ابراهيم أفندى زكى - وكانا طفلين كما أصيب ثلاثة من الخدم برصاص البوليس ! ولم يفعل شقيق وزير الحقانية أكثر من أن ذهب وبقيّة الجرحى الى مستشفى قصر العينى ومن هناك اتصل بشقيقه وزير الحقانية الذى قال عندما حضر الى المستشفى : أيه وحشية البوليس دى !

والطريف - لو كان فى مثل تلك الحوادث الدامية ما يمكن أن يسمى بالطريف - أن طالبات مدرسة السنية خرجن فى مظاهرة سلمية يهتفن للحرية والاستقلال فلما وصلن الى مقربة من مستشفى قصر العينى أسرعن اليهن قوات البوليس وعلى رأسها ضابط برتبة صاغ وقبل ان يعتدى الجنود على الطالبات تقدم اليهن حضرة الضابط النشط وسألهن ماذا تقصدن ؟ ولم ينتظر الاجابة من أحد اذ قال : أولى لكن أن تنصرفن الى بيوتكن . فأجابه البعض : اننا نبدى شعورنا كمصريات وطنيات استنكارا للحوادث التى تمس سمعة البلاد . فاذا بالضابط الهمام يقول لهن : انتم عاوزين عرسان ! وهنا بصقت أكثر من واحدة منهن فى وجهه وتركته يمسح الرذاذ ، الذى لمع على جبينه وعلى أنحاء وجهه . وكانت قسوة رجال البوليس الانجليزى لا حد لها لدرجة أن « كونستابل انجليزى » اسمه ماركنز أطلق من مسدسه الرصاص على طالب أعزل فى شارع بستان ابن قريش المتفرع من شارع الحوياتى فأصاب الرصاصة صدره بالقرب من القلب . وكان هذا الطالب اسمه محمد محمود عبد الحكيم ضمن طلبة مدرسة الصناعات الميكانيكية ببولاق : « قسم السيارات » وخرجت طالبات مدرسة

الأميرة فوزية في يوم ٩ ديسمبر في مظاهرة سلمية ، كانت منار اعجاس
المواطنين جميعا ، وقد أردن المرور من كوبرى فؤاد الأول الى الزمالك فالجيزة
ولكن البوليس ضرب نطاقا حولهن فلم يستطعن المرور من الكوبرى الا عندما
أقفل الكوبرى لكى يمر سعادة السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ،
وبعد أن مر سيادته فتح الكوبرى من جديد فظل عدد كبير جدا من طالبات
مدرسة الأميرة فوزية وكان قد انضم اليهن طالبات مدرسة الأميرة فوقية وكلية
البنات معلقا على الجزء المتحرك من الكوبرى فترة طويلة من الزمن حتى ثارت
بعض جماهير الشعب وقامت بانقاذهن من هذا الموقف الصعب !

وكانت اعداد كبيرة من المتظاهرين تقدم الى المحاكم فى جلسات مستعجلة
وكان من بين تلك القضايا قضية اتهم فيها محمود عبد الحليم عاصم (كلية
الزراعة) وسعد الدين الشيشينى (كلية العلوم) وتولى الدفاع عنهما محمود
سليمان غنام وواصف رزق الله وأنور زقلمة ومحمد فرج الدالى وقد نظرت
القضية أمام محكمة جناح الازبكية برئاسة الاستاذ السعيد رمضان وفى أثناء
نظر القضية ظهر أن بائع حلوى اسمه ك . م . د ، كان يرشد البوليس الى أماكن
تواجد الطلبة وقد ضربه الطلبة أكثر من علكة ساخنة .

وقد امتنعت عن ذكر اسم بائع الحلوى هذا لانه « بعد سنوات عديدة أصبح
شخصية هامة » دخلت احدى النقابات المهنية وكان له دور خطير فى بعض
الأحداث .

والغريب ، ان النيابة قد قدمت بائع الحلوى هذا فى القضية باعتباره
متهما حتى يصبح الحكاية « مسبوكة تماما » ، وبعد أن ترفع الدفاع عن
المتهمين : محمود عبد الحليم عاصم ، وسعد الشيشينى برأت المحكمة الشيشينى
و « ك . م . د » بالطبع وحكمت بتغريم المتهم الأول محمود عبد الحليم عاصم
٣٠٠ قرش .

وثارت لندن بسبب مظاهرات الطلبة فى يومى ٨ ، ٩ ديسمبر : كانت
الصحف البريطانية تنشر اخبار تلك المظاهرات فى صفحاتها الأولى : قال
مندوب الديلى تلجراف : ان من بين أسباب حوادث الطلبة الخطب التى ألقاها
النحاس باشا ، والتى نادى فيها بالثورة !! وقال ان من بين أهم أسباب تلك
الحوادث لين الحكومة فى معاملة الطلبة فقد أصدرت الأوامر الى البوليس بمنع
اطلاق النار وقد تساهل القضاة الوفديون فى معالجة قضايا المظاهرات المعروضة
عليهم للحكم فيها ، وقال انه لأول مرة يهتف المتظاهرون باسم نسيم باشا ،

وقال مندوب التيمس البريطانية في القاهرة : في خلال اليومين الأخيرين ٨ ، ٩ ديسمبر وقعت حوادث مخجلة نتيجة أعمال الرعاع وأسباب هذه الحوادث هو السماح للطلبة بالافصاح عن ميولهم في المشاكل السياسية وقد أوشك الكولونيل لوكاس بك ان يقتل و ٠٠ و ٠٠ « وقال مندوب التيمس : ان هناك اموالا دفعت بقصد تشجيع المظاهرات وقال مندوب جريدة نيوزكرونيكل في القاهرة ان ثمانمائة من طلبة كلية الطب قاتلوا قوة كبيرة من رجال البوليس وانهم ظلوا يقاتلون القوة خمس ساعات وقد قذفوا البوليس بالحجارة من فوق سطوح الابنية ، وكانت الذخائر ترفع اليهم بواسطة « سلال » مشدودة بحبال ، وقد انسحبت قوة البوليس ، وتشير بعض الصحف البريطانية الأخرى الى قيام رجال الجيش بحراسة كوبرى قصر النيل ، والى اطلاق البوليس النار على الفوغاء الذين كانوا يقذفون الاتوبيسات بالحجارة ، وقد قتل واحد منهم !

وكانت مصر ، تغلى بشكل أعاد الى الازهان ما حدث عندما نشبت ثورة ١٩١٩ ٠٠ وكان الموقف الدولى متوترا للغاية : موسولينى دكتاتور ايطاليا ، يحرز انتصارات هائلة في الحبشة : بريطانيا تتزعم حملة الدعوة ، الى مقاطعة نظام موسولينى الخلاف بين بريطانيا وموسولينى يبلغ أشده ، ولأن ايطاليا كانت على حدود مصر فى ليبيا ، فقد خشيت بريطانيا ان يقوم موسولينى بمهاجمة القوات البريطانية الموجودة فى مصر وخاصة فى الصحراء الغربية ، بل ان بريطانيا كانت تخشى فى ذلك الوقت نشوب حرب عالمية ، جديدة ، وكانت بريطانيا تحارب فى مصر الشعب المصرى ، وكانت تخشى ان يهاجمها الايطاليون فينضم المصريون الى الايطاليين ، ولذلك انتهزت بريطانيا فرصة خطورة الأحوال الداخلية فى مصر ، وخطورة الأحوال الدولية لتدعيم من وجودها العسكرى فيها ، ولتقضى على الحركة الوطنية التى بدأت تنتشر فى كل مكان : أصدرت وزارة الحربية المصرية ، التى يسيطر عليها البريطانيون الأوامر الى جنود الاورطة الثالثة مشاة والى احدى فرق الفرسان بمغادرة ثكناتها بالعباسية وضرب خيامها فى حديقة الازبكية بالقاهرة . وزعت وزارة الحربية ، قوات الجيش على المديرىات والمراكز التى يخشى منها على النظام والأمن ، ومن ناحية أخرى سلمت السلطات البريطانية - التى كانت تتوقع الحرب وكانت تتوقع استخدام الغازات السامة فى تلك الحرب ، كميات من الكمادات الواقية لتوزيعها على الجيش المصرى المرابط فى الاسكندرية ومناطق الصحراء الغربية على أن تقوم وزارة الحربية بدفع ثمن تلك الكمادات ، الى قيادة الجيش البريطانى .

كانت الاجتماعات مستمرة بين سينكس باشا المفتش العام للجيش المصرى ، واللواء فوريى باشا وكيله والقائمقام همرسلى بك رئيس العمليات

الحربية ، والقائم مقام كتشنر بك مدير قسم المهمات ، اهتمت الحكومة البريطانية بشق الطرق ، فى الصحراء الغربية كما اهتمت أيضا باصلاح كل الطرق الحربية ، عززت بريطانيا سلاح الهجانة فى سيوه ، بل لقد انتقل اللواء سبنكس باشا الى الحدود الغربية للتفتيش على انقوات المصرية ، المراقبة هناك وفى نفس الوقت أجريت مناورات عامة وهامة وكانت الطوافة الأميرة فوزية لا تكف عن نقل كميات من الذخائر والقنابل الخاصة بالمداغ البرية الضخمة وكذلك الفرق البريطانية من الاسكندرية الى السواحل الغربية .

وتستمر المظاهرات فى أيام ١٠ ، ١١ ، ١٢ ديسمبر ، ويكون اللطالبات فى هذه الأيام ، دور أكثر أهمية وخطورة ، وكان هذا الدور متار اهتمام وتعليق مندوبى الصحف الأجنبية فى القاهرة ، وكان من بينهم مندوب النيوز كرونيكل الذى قال ضمن ما قاله وهو يصف أحداث تلك الأيام : ان طالبات المدارس الثانوية كان لهن أثر كبير فى الاضطرابات التى حدثت فى الايام الأخيرة ، وان الحماس استولى عليهن لدرجة انهن كن يوبخن ويعنفن من البوليس ولكن كان حماسهن عنيفا ، وكانت هتافاتهن الوطنية تدوى فى الأرجاء ، ودفعت الحماسة بعضهن الى الهجوم على عربات البنزين ومجاريب الكهرباء فحطمتها ، ويقول مراسل جريدة الديلى ميل وهو يشير الى اشتراك الفتيات فى المظاهرات : لقد كن الطليعة اقتداء بالأساليب ، الشيوعية ، وذلك لى تكون قوات الرجال الموجودة فى المؤخرة بغيثة عن الأذى » ووصفت الصحف المصرية أقوال هذا المراسل بالسخف والافتراء والكذب ا

وقبل أن نختتم هذا الباب ننشر رسالة تلقيناها من أحد المتهمين بالاعتداء على منزل محمد محمود باشا .

● رباطونا نحن السبعة فى جبل لنسير الى المحكمة

الأخ الفاضل صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ..

فقد يكون تكرارا لما قاله الكثيرون أن ما تنشرونه عن « سنوات ما قبل النورة » هي تذكرة لمن نسي تاريخ فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحديث أو من الجيل الجديد الذى تعرض لحملة تعقيم أو تزيف لأحداثها .. ولا أطيل عليك .

أولا : أقدم لك نفسى أنا محمد ابراهيم عبد الله المتهم فى قضية الاعتداء على منزل محمد محمود باشا . واعترف للمرة الأولى بعد ٤٣ عاما أن هذا الاسم

لم يكن اسمى الحقيقى . وقد اضطررت لتغيير اسمى حتى لا يعرف أهلى فى البلد انه قد قبض على - ولانى استهونت الأمر واعتقدت ان الافراج سيتم فى اليوم التالى على الأكثر وقد مررت بهذه التجربة قبل ذلك . المهم بمساعدة مأمور قسم عابدين فى ذاك الوقت تم الاتفاق مع أهلى على ان استمر بهذا الاسم والا تعرضت لمصيبة أخرى . . وقبل أن أنتقل من هذه النقطة أحب أن أسجل ان الشعب المصرى عندما قاوم الاستعمار كانت كل فئانه تشترك فى هذا العمل كل حسب ظروفه سواء الطلبة أو العمال أو الفلاحون أو رجال البوليس .

ثانيا : لقد جاءت واقعة التظاهر والتجمهر الخاصة بمنزل محمد محمود باشا مختصرة ومرت دون ايضاح أسبابها ومبرراتها رغم أهميتها فى تطور الأحداث. فى تلك الفترة .

وأحب ان أوضح من مركز المشاركة الفعلية فى الأحداث دون تأثير بأى هوى حزبي أو رغبة فى ادعاء بطولة لا داعى لها الآن .

الأحداث :

كانت وزارة توفيق نسيم باشا تتولى الحكم فى أواخر عام ١٩٣٥ وكان الوفد يؤيد تلك الوزارة لأن هناك اتفاقا قد تم معه أولا على إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان الوفد يضعه فى أول قائمة مطالبه والأمر الثانى أن وزارة توفيق نسيم كانت هى التى ستتولى عملية اجراء الانتخابات .

وفى هذه الفترة أصدر وزير خارجية بريطانيا السير صموئيل هور تصريحاً أيد فيه دستور سنة ١٩٣٠ وعارض عودة دستور سنة ١٩٢٣ . وقد أدلى محمد محمود باشا بتصريح أيد فيه السير صموئيل هور . وهنا هاجت الدنيا . . وقام الوفد بتعبئة الشعوب ضد هور ومحمد محمود وانطلقت المظاهرات تهتف وتصف هور بأنه ابن الطور .

أما واقعة منزل محمد محمود . . فقد خطب مكرم عبيد فى بيت الأمة وكنا فى شهر رمضان المبارك وكانت له قدرة سحرية على إثارة شعور مستمعيه ، مثل قوله : أيها الشباب ثوروا ثم ثوروا فوالله ان ما ثرتم ما شيبتم - المهم ما أن انتهى من خطابه العاصف ضد محمد محمود باشا حتى انطلقنا فى مظاهرة غاضبة الى منزل محمد محمود باشا فى شارع الفلكى الذى لم يكن يبعد عن بيت الأمة بأكثر من ٥٠٠ متر . وأخذنا نهتف ونشير الى المنزل ونقول هذا : منزل هور - وهنا انطلقت جحافل من رجال محمد محمود المختبئين فى بדרوم المنزل يحملون العصى وأخذوا يتصدون للمظاهرة بالشوم . ولما كنت من المتصدرين للمظاهرة فقد حاولنا الدفاع عن أنفسنا بقذف المنزل بالطوب ولكن رجال محمد

محمود باشا تمكنوا من امساك ثلاثة من المتظاهرين كتب أنا أصغرهم سنا الأمر الذى خفف عنى الحكم الى غرامة ٦٠٠ قرش ٠٠ وبعد أن سلمنا الى البوليس استمر التحقيق معنا بمعرفة المرحوم الأستاذ أسمر ابراهيم أسمر وكيل النيابة الى الصباح ٠٠

وفى اليوم التالى صدرت جريدة السياسة وفى صدرها بالخط الكبير عنوان « الرعاع يعتدون على منزل الزعيم النبيل » وقامت الدنيا ٠٠ المرحوم حفى محمود يداوم اتصالاته بالسلطات العليا لاستعداداتها ٠ والشباب قام بمظاهرة ضخمة ضد محمد محمود باشا تصدى لها البوليس فى ميدان الفلكى وشتتها قبل وصولها الى سراى محمد محمود باشا حيث قبض على أربعة من المتظاهرين - والسابع أذكر أنه كان طالبا بكلية الزراعة وقد صدر الحكم عليه بالبراءة ٠٠ وقد يكون ذلك سبب عدم ذكر اسمه ٠

والحقيقة التى أحب ان أوضحها فى هذه العجالة ٠ اننا منذ القبض علينا عوملنا أسوأ معاملة فى سجن قسم عابدين لمدة ١١ يوما وتحقيقات النيابة مستمرة ٠ ولم يقدم لنا حزب الوفد أى مساعدة ولم يسأل عنا أحد فى فترة السجن ولولا شخص مجهول لم أكن أعرفه تقدم لى وأعطانى بالطو كان يلبسه وقال لى ستحتاج اليه وأخذ يرسل لى كل يوم ما احتاج اليه من مأكلا قبل ان يحضر أهلى من البلد ٠٠ هذا الشخص حضر يوم المحاكمة وبعد أن شكرته وأعدت له بالطو لم أره حتى هذه اللحظة وكل أهلى أن أعثر عليه حتى أقبل يديه ٠٠

هذا هو الشعب المصرى الأصيل يا أستاذ صبرى وليس مدعى البطولة والدعاية ٠

ويوم المحاكمة أصر « أوكاس » وكيل المحافظ « رسل باشا » ان نربط نحن السبعة فى حبل ونسير من قسم عابدين الى المحكمة وهى مدرسة الآن ومكانها أمام منزل محمد محمود باشا ٠ وقد استجاب الله لدعائنا فانه بعد انتهاء الجلسة حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر طلعت علينا جريدة البلاغ بنياً اصابة لوكاس بحجر فى احدى المظاهرات أفقده عينه وفعلا خرج من الخدمة ملعونا من الله والناس ٠٠

وفى الجلسة كانت المظاهرة الكبرى الذى لم يتول الدفاع عنا أكثر من ١٥ محاميا ٠

حقيقة كان بعض هؤلاء الاسانذة يقومون بهذا الواجب بدافع وطنى قوى

ولكن البعض كان يفعل ذلك استغلالاً للدعاية الحزبية والانتخابية لا سيما وإن المرافعات كانت تنشر في الجرائد .

وهذا هو كل دور حزب الوفد بالنسبة للمتهمين ..

إن النضال قام به البسطاء من الشعب الذين قتلوا والذين فصلوا من أعمالهم .. والذين سجنوا ..

أما زعماء الأحزاب فلم يقتل منهم أحد .. ولم يفصل منهم أحد .. ومن سجن منهم فقد أقاموا له التماثيل ..

من الذاكرة .. كتبت لك .. ومن الوثائق يمكن الرجوع إلى الحقائق .. وأرجو لك التوفيق .. واستمر على بركة الله .

محمود علي شرف

وكيل وزارة النعمير والمجتمعات الجديدة

وشكرا للأخ محمود علي شرف الذي عرف باسم محمد إبراهيم عبد الله ،
أذ أزاح الستار عن أكثر من واقعة في رسالته الموجزة .

وننتقل بعد كل ذلك إلى مرحلة جديدة من مراحل نضالنا الوطني مرحلة
إجبار الشباب للقادة والزعماء على جمع الكلمة ، ووحدة الصفوف .

الباب الثامن

الفصل الأول

الشباب يجبرون الزعماء على الاتحاد في جبهة واحدة

في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ - ولأول مرة منذ مارس ١٩١٩ اتفق زعماء مصر ، ووجد زعماء البلاد انهم أمام حالة جديدة هامة وخطيرة تفرض عليهم وحدة الكلمة ، فاذا بالأحزاب كلها تجتمع : الوفد المصري ، برئاسة مصطفى النحاس ، الوفد السعدي ، برئاسة محمد الباسل باشا ، حزب الشعب برئاسة اسماعيل صدقي ، حزب الاتحاد ووكيله حلمي عيسى باشا ، كل هذه الأحزاب وغيرها راحت تجتمع ليل نهار على أمل الوصول الى صيغة واحدة يلتقي عندها الزعماء والقادة . وراح الشباب ، ولجنة الطلبة العليا ، يجتمعون بدورهم بالساسة الحزبيين والمستقلين على أمل الحصول منهم على ما يطمئنهم على سلامة الجبهة الوطنية ، وعلى رفضهم المطلق الاشتراك في أية وزارة تقوم على غير أساس المطالب التي تتفق عليها الجبهة الوطنية .

في ليلة ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ افتتحت الفرقة القومية موسمها الأول بمسرحية أهل الكهف للاستاذ توفيق الحكيم ، اخراج الاستاذ زكي طليمات وكان خليل مطران شاعر القطرين هو مدير الفرقة القومية - وكانما جاء عرض مسرحية أهل الكهف منسجما مع الأحوال القائمة وقتئذ ، في مصر . وقد اشترك في هذه المسرحية حسين رياض ، زكي رستم ، عزيزة أمير ، عمر وصفي ، منسي فهمي وكان لعرض مسرحية أهل الكهف صدى عميق عند الرأي العام والصحافة بصفة خاصة ، اذ كانت بعض الصحف تنشر الاخبار عن « أهل الكهف » في صفحاتها الاولى ، وكانما كانت تلك الأيام الخالدة ، أيام ثورة سياسية وثورة فنية أيضا . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تمكن الزعماء والقادة من الاتفاق على وثيقة ترفع الى الملك أحمد فؤاد ، وقد وقع الزعماء والقادة على الغريضة في نادي

المحاميين ما عدا محمد محمود باشا ، الذى وقعها أمام بقية الزعماء ، فى الديوان الملكى ، مكتب على ماهر باشا وقد وقع الزعماء على الوثيقة حسب الترتيب التالى : مصطفى النحاس ، رئيس الوفد المصرى ، محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، اسماعيل صدقى ، رئيس حزب الشعب ، يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد ، عبد الفتاح يحيى ، حمد الباسل (رئيس الحزب السعدى) حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، حافظ عفيفى .

رفع زعماء الأحزاب العريضة التالية الى الملك :

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك . . الجلالة مولانا الملك . .

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نرفع الى سديتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه ارادة الشعب المصرى مجتمعة كلمته ، منيعة جبهته ، فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة الى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمانيتها ويمس حقها المعترف به فى تصريف أمورها ، والاستمتاع بدستورها مما أدى الى انتشار روح القلق فى البلاد واضطراب المصالح العامة والخاصة معا ، واننا لنرى بكل احترام انه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها الا بأن يعود الى الأمة فورا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣ . وما كنا فيما نرى صادقين الا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتيكم السامية فى كتابكم الملكى الصادر الى مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٣٥ والذى ورد فيه ما يأتى بحروفه : ان أعز أمانينا كما تعلمون هو ان تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، معدلا ، على النحو الذى يرتئيه حسب المقتضيات نواب الأمة ، طبقا لأحكام المواد ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، من ذلك الدستور أو بوضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وأنا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى .

يا صاحب الجلالة ، اذا كان الشعب ممثلا فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الاجماع الرائع ، على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن فانه انما يقصد الى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة توصيلا لايجاد حكومة دستورية تعمل لاصلاح ما فسد وتحقيق استقلال البلاد .

ولما كان الدستور من حق جلالتيكم والشعب المصرى ، ولما كنا نعلم ان من أسمى رغبات جلالتيكم أن تطمئن الأمة الى سلامة حقوقها ، ومرافقها فتهيئ لنفسها المصير ، الذى ينتظرها ، والمكان اللائق بها بين الأمم ، لذلك نلتمس من جلالتيكم التعطف باصدار أمركم ، الكريم باعادة دستور ١٩٢٣ فورا ، ونرفع

الى سددتكم مع هذا الالتماس ، أسمى فروض الولاء لعرشكم والاخلاص ، لذاتكم ،
وما زلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالى ، المطيعين المخلصين .

مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى
محمد محمود رئيس حزب الأحرار
اسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب
عبد الفتاح يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد
حمد الباسل ، رئيس الوفد السعدى
حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى
حافظ عفيفى ..

وكان حافظ عفيفى قد اختير كممثل للمستقلين .

وربما كانت هذه العريضة أولى العرائض السياسية فى التاريخ المصرى
التي « تميزت » - لو جاز لنا استخدام هذه الكلمة - بالكثير ، الكثير ، من
صور النفاق السياسى : زعماء مصر وقادتها ؛ يعرفون جميعا ، وأكثر من
غيرهم ان الملك أحمد فؤاد يكره - الى أبعد الحدود - كل ما يمت الى الحياة
الدستورية بصلة فهو الذى أقال - بالفعل ، وان لم يكن بالاسم - أول وزارة
دستورية تلك التى ألفها سعد زغلول باشا ، عقب بداية الحياة النيابية فى مصر ،
وهو الذى جاء بأحمد زيور باشا الذى قضى على الدستور ، وهو الذى حل برلمانا
لم يطل عمره أكثر من ست ساعات وهو الذى جاء بمحمد محمود الى الحكم ،
وجعله يعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو الذى أقال
حكومة النحاس باشا المتمتعة بثقة البرلمان و .. و ..

ا ومع ذلك ، يخاطبه قادة البلاد وزعماءها باعتباره منقذ الدستور ،
ويرددون على مسامعه ما سبق ، ان قاله - رغم انهم يعرفون جيدا ، انه غير
صادق فيما يقوله - من أن أعز أمانيه ان تحيا البلاد حياة دستورية محمد
محمود باشا ، الذى قال ، ما قال فى دستور ١٩٢٣ ، والذى عطل الحياة النيابية
ثلاث سنوات قابلة للتجديد حكم فيها البلاد حكما مطلقا ، يلج فى المطالبة
بعودة دستور ١٩٢٣ قبل الاتفاق ، على انتهاء المشكلة المصرية البريطانية وكان
قبل أيام يصر على أن الدستور يجب بعد الاتفاق على حل المشكلة المصرية ،
البريطانية .

اسماعيل صدقى باشا الذى قال ما لم يقله مالك فى الحمر ، عن دستور
١٩٢٣ ، والذى الغاه لأنه لا يصلح للبلاد ، واستبدل به دستورا آخر رأى

فيه الخير كل الخير للبلاد : اسماعيل صدقي يوقع على عريضة تطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، فوراً ، وبدون ابطاء ، حتى مصطفى النحاس ، الذي كان يرفض باستمرار وجود تنظيم سياسى باسم الوفد ، السعدى ، ويرى فى حمد الباسل ورفاقه ، انهم منشقون عن الوفد ولا يمثلون الا انفسهم ، مصطفى النحاس الذى رفض قبل ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مئات المرات ، ان يلتقى فى مكان واحد بمن يمثل الوفد السعدى لأن الوفد ، المصرى كل لا يتجزأ ، ولأن الوفد المصرى هو وحده ، الذى يمثل سياسة ومبادئ سعد زغلول بعكس حمد الباسل باشا ، ورفاقه ، الذين لا حق لهم على الاطلاق فى أن يشكلوا حزبا باسم ، الوفد السعدى حتى ولا بأى اسم آخر ، مصطفى النحاس باشا ، يتراجع ، عن كل ما قاله فيمن كان يسميهم ساخرا حزب السبعة ونصف - حمد الباسل - ورفاقه - ويقبل ان يضع توقيعهم على عريضة - تحمل توقيع حمد الباسل رئيس الوفد السعدى ويطول الأخذ والرد حول صيغة البلاغ الذى يجب ، أن يتقدم به الزعماء والقادة الى المندوب السامى ، البريطانى ويتفق الزعماء والقادة على النقاط ، الرئيسية التى يجب أن يحتوى عليها البلاغ ، كما يتفقون فى نفس الوقت على أن يحمل مصطفى النحاس باشا البلاغ الى المندوب السامى ، البريطانى ويتم اجتماع فى دار أحمد بك كامل ، واجتماع آخر فى نادى المحامين لاتمام كتابة البلاغ ويتوجه بمشروع البلاغ أحدهم الى دور الزعماء والقادة ليقعوا عليه فى الوقت الذى كان فيه مصطفى النحاس مجتمعا بسير مايلز لامبسون ، المندوب السامى البريطانى ويصل الرسول ، الى دار المندوب السامى ومعه ، البلاغ موقعا عليه من كل الزعماء والقادة فيما عدا مصطفى النحاس ، الذى يوقع عليه ويسلمه الى المندوب السامى البريطانى والبلاغ فى مقدمته يتوجه الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى ، ويشير فى البداية الى حرص المصريين على المطالبة بالاستقلال والى رغبتهم فى أن يتم الاتفاق بين مصر ، وانجلترا ، بتجديد علاقاتهما وحل المسائل ، المعلقة بينهما « وقد قوى أملهم فى اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع فى سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حدث فى اللحظة الأخيرة أدى الى عدم وقوعها » .

ويشير بلاغ الجبهة الوطنية الى ان عدم اتمام الاتفاق ، بين مصر وبريطانيا يثير الاحتكاك من حين الى حين ولا شئ أحب الى مصر من أنى تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك ، الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم اتمامه ، يعوق تقدم مصر ، ويضع العقبات فى سبيل رقيها ، ويذكر البلاغ بعض الأمثلة ، على ذلك من بينها بقاء الامتيازات الأجنبية الذى يعتبر ماسا بسيادة مصر ويحول بينها ، وبين حق التشريع المالى وغير المالى ، الذى يسرى ،

على المقيمين بمصر جميعا ، كما يشير البلاغ الى وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، والى حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها « ولعانة حليفها » وكذلك حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية وعدم دخولها عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم ، والسلام ، كما يشير البلاغ الى أن بقاء المسائل المعلقة بغير حل يؤدي ، الى عدم استقرار الحكم ، والطمانينة في البلاد كما يؤدي في كثير من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت اثارة المصريين والأجانب ، المقيمين في مصر على السواء ويشير البلاغ . الى أنه منذ بداية الأزمة الدولية ، التي نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد معاهدة مصرية ، بريطانية كما يشير ، البلاغ الى مشاركة مصر في النزاع الايطالي الحبشي بتوقيع الجزاءات على ايطاليا بناء على دعوة من عصبة الأمم ، كما اتخذت بريطانيا اراضي مصر . ميدانا لاستعداداتها الحربية ، اتقاء للطوارئ وقامت الحكومة ، المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من اسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجبهات ، التي تقضيها الظروف ويتحدث البلاغ في أكثر من فقرة ، عن أهمية عقد معاهدة بين مصر ، وبريطانيا ، كما يتحدث أيضا عن أهمية مشروع الاتفاق الذي وصل اليه الطرفان المصري ، والبريطاني في ١٩٣٠ وكيف أنه « لو أن هذا الاتفاق ، أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمخافتهم ولكانت مصر ، في موقف يجعل تعاوننا مع انجلترا ، أقوى أثرا ، مما هو الآن ، ويرجو الزعماء ، والقادة في بلادهم باعتبارهم ممثلين للشعب المصري ، على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن يتفضل المندوب السامي البريطاني فيبلغ الحكومة البريطانية طلبهم ، بأن تصرح - أي الحكومة البريطانية - بقبولها - أي الحكومة البريطانية - إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر ، الدستورية بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات هندرسون النحاس وان تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات ، المذكورة بالروح الوطنية التي سادت تلك المفاوضات .

ويوقع على البلاغ الموجه الى المندوب السامي البريطاني . مصطفى النحاس اسماعيل صدقي ، حمد الباسل ، يحيى ابراهيم ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفي .

ولا يوقع على البلاغ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني لأن الحزب الوطني يعارض - منذ بداية انشائه - عقد معاهدة بين مصر ، وبريطانيا .

الفصل الثامن

القضاة يدافعون عن استقلال القضاء

ويرحب الزعماء ، والقادة بما انتهوا اليه من خطوات قومية ، ويتجه صدقي باشا ، بنفسه الى بيت الأمة ولشدة الزحام ، لا يتمكن من الوصول الى بيت الأمة ، فيبعث مع الأستاذ محمود رشيد ، بطاقة الى صاحبة العصمة السيدة الجليلة ، أم المصريين مهنثا ، أياها بتأليف الجبهة الوطنية مع تحياته واحتراماته وكذلك يتوجه الغرابلي باشا : أحد الأعضاء الذين فصلهم الوفد ، المصري الى بيت الأمة ليقابل هو ، وعبد الحميد سليمان باشا دولة مصطفى النحاس باشا ويتوجه مصطفى النحاس الى الجماهير الغفيرة التي اتجهت الى بيت الأمة بكلمات ، يهنئ فيها الشعب بدستوره الذي أجمعت الأمة على استرداده كاملا ، غير منقوص ويتوجه بشكر خاص ، خالص الى الطلبة الذين قاموا بالبناء الأكبر في هذه النهضة المباركة فاجتمعت حوله الأمة بسائر طبقاتها وكان من أثر ذلك تلك البوادر العظيمة بوادر النصر في استعادة دستور الأمة وفي تحقيق استقلال البلاد كاملا . ويهتف باسم الملك الدستوري وباسم الملك الشعبي وبينما الزعماء والقادة منهمكون في اعداد عريضتهم الى الملك ، و « بلاغهم » الى المنسذوب السياسي ، كانت البلاد ، في حالة فوران لا مثيل لها : قوات البوليس - مثلا - لم يخل منها شارع أو ميدان فقد أخذ - كما تقول الصحف الصادرة يومئذ - المشروفون عليها يوزعونها أدق توزيع ، تعرفه نظم الحرب ، ويألفه المتجهون الى ميادين القتال وكانت هذه القوات البوليسية على مألوف عهدا بقبض أفرادها بأيديهم على البنادق ، أو العصي ، ويتشحون على رؤوسهم بالخوذات ، ويقودهم طائفة من الضباط ، الذين وكل اليهم توزيع هذه القوات الهائلة ، والاشراف عليها وقد كانت هذه القوات الموزعة ، على أفواء الشوارع ومسالك الميادين ، كانت تكفي وحدها لتأدية ما يريد الذين وزعوها ، وأحكموا توزيعها ان تؤديه ،

ولكن حكمدارية العاصمة رأت أن تبالغ فى التهويل ، مبالغة هائلة حين أخذت تحشد جنود البوايس فى سيارات اللورى لتطوف بهم فى الشوارع نذيرا من أبشع النذر ، وأكثرها قسوة وقد بقى الجيش المصرى حريصا على المساهمة بنصيبه فى الميدان ، الذى كان البوليس الى أيام معدودات ينفرد به انفرادا فهذه الكتيبة التى احتلت كلية التجارة وصيرتها الى قاعدة حربية قد خرجت عن ثكنتها الجديدة فى الصباح وراح أفرادها ، يطوفون بسياراتهم الكبيرة ، فى العاصمة ، وتجاوزت قوات البوليس أبعد مدى من الكثرة فى هذه المنطقة التى ينظر المشرفون على توزيع البوليس اليها نظرة خاصة وهى المنطقة التى تبدأ من ميدان الاسماعيلية وتنتهى الى مستشفى قصر العينى .

فالبوليس يذكر لهذه المنطقة كثير خطرها ، وموفور ما ازدحم عليها من حوادث ومن أجل ذلك كثرت قواته كثرة هائلة وكان توزيعها على أدق نظام ، حتى أصبحت هذه المنطقة محتلة احتلالا ، عسكريا هائلا ومع هذا فان العاصمة بقيت تزدهم شوارعها بالمظاهرات ازدحاما لم يخل شبر واحد من تسجيل هتاف المتظاهرين لمصر وحريتها واستقلالها التام ولم تكن المظاهرات تملأ شوارع القاهرة ، والاسكندرية ، وطنطا والزقازيق ، وأسيوط ، وغيرها ، وغيرها من المدن الكبرى وحسب وانما امتدت الى المراكز ، والقرى ؛ قرأت مثلا عن مظاهرات قامت فى صالحجر « غربية » اشترك فيها الشيخ محمد يوسف فايد ، والشيخ أحمد الدربى ، ومحمود محمد فايد ، وقرأت عن اجتماع شباب المنزلة ، وتأييدهم الجبهة الوطنية واستنكارهم تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية ، واحتجاجهم على الصحف البريطانية لما لغطت به من هراء نحو القضاء المصرى ، ونحو القضاء المصريين ، ومقاطعتهم البضائع الانجليزية بطريقة جدية ، عملية ، ووقع على قرارات شباب المنزلة : زكى السودة ، رأفت جلباية « كلية الحقوق » على السودة « كلية التجارة » أحمد السقطى فؤاد رحمو « دار العلوم العليا » ، أنور الشيلى ، عبد المنعم شعحاته « الفنون والصناعة » محمد سويدان ، محمد عنبر ، أحمد صقر « الأزهر الشريف » عبد الغفار حمزة حكيم عزيز ، الدسوقي عبد الجواد « المدارس الثانوية » محمد محمود العريان « المدارس الصناعية » وقد اعتقل البوليس فى يوم واحد « ١٢ ديسمبر » ٨٠ طالبا فى بنى سويف ، وكان البوليس يقتحم المنازل ، ويقبض على من فيها من الطلبة وقد استمرت عملية القبض على الأبرياء حتى منتصف الليل ، واستخدم البوليس وسائل العنف والضرب والاهانة والأذى بكل ألوانه ، وأنواعه الأمر الذى دعا الأهالى الى الشكوى المرة ، من تصرفات البوليس ، الى النيابة ، وكان يشرف على التحقيق الاستاذ ثابت بك ثروت رئيس النيابة وكانت لجنة الدفاع عن الطلبة المعتقلين قد شكلت من الأساتذة على كمال حبشية بك ،

وقسطندى برسوم ، وعبد العال محمود ، وزكى شعيب المحامين وكان من بين المعتقلين نجلا سعادة على اسلام باشا ، وأنجال محمد بك على سليمان والشيخ تهاى معارف وعباس أفندى كرم ، ولم يسمح رئيس النيابة للصحفيين بحضور التحقيق والجدير بالذكر . ان عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرار كان قد قرأ فى جريدة الأهرام ان حضرة صاحب السعادة حكمدار البوليس قد أرسل منشورا الى أقسام البوليس جاء فيه أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قد أطلق يد البوليس ، فى قمع المظاهرات مع ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم ، ويكتب عبد العزيز فهمى باشا خطابا الى وزير الحقانية يقول فيه : ان إطلاق يد البوليس فى قمع المظاهرات بلا شبهة من حق دولة رئيس الحكومة ، بل من واجبه لان قوانين البلاد يجب احترامها وتنفيذها على الوجه الأكمل الذى يستقر به النظام ، وأما ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم فانها عبارة لم تبين المراد منها تماما فان كان المراد بها أن القضاء مستعد دائما للعمل بما توجبه القوانين الموضوعية لاستتباب الأمن والنظام ، وان هذا الاستعداد مضمون دائما وفيه بطريق اللزوم ، التعضيد الكلى للبوليس واعانته على القيام بواجبه ، فان هذا المراد يكون مرادا حقا سليما لا غبار عليه اما ان كان المراد بتلك الجملة أن القضاء لم يكن فى عمله من قبل ما يشجع رجال البوليس على القيام بواجباتهم القانونية وان دولة رئيس الحكومة ضمن تعديل القضاء لخطئه ، فان هذا المراد الذى يتبادر أيضا من هذه العبارة المذكورة ، يكون مرادا خارجا عن سلطة مريد ولا تقبله كرامة القضاء ، ويطلب عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابرار من وزير الحقانية ، ان يطلب الى من يلزم بيان حقيقة المراد من تلك العبارة ، وأرجو - هكذا قال عبد العزيز فهمى باشا - ألا يكون المراد بها غير المعنى الأول .

ويرد وزير الحقانية على رئيس محكمة النقض والابرار قائلا : تسلمت كتاب سعادتكم الخاص بمنشور سعادة حكمدار القاهرة ، الى ضباطه فطلبت من وزارة الداخلية ان تبعث الى بهذا المنشور وفهمت منه ما قدرتموه فى فرضكم الأول من أن المقصود به هو استعداد القضاء دائما للعمل بما توجبه القوانين لاستتباب الأمن والنظام وقد اتصلت مع ذلك بحكمدار القاهرة فأكد لى أنه لم يقصد غير هذا المعنى وانه بعيد عن التفسير فيما يمس استقلال القضاء وكرامته . . .

وهكذا كان رجال القضاء ، كبارا يدافعون عن استقلال القضاء ، حتى لا تمتد اليه يد معتد آثم ، أو حتى لا يفكر احد فى النيل منه تماما مثلما كان رجال الجامعة ، رجالا كبارا . يدافعون عن استقلال الجامعة ، ويرفضون أى

تدخل في شئونها ، ولو كان هذا التدخل من قبل - مجلس الوزراء الذي يوجد ضمن أعضائه وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة .

والجدير بالذكر أيضا أن المحاكم التي كان يحاكم بها الشباب كانت تبدو أشبه بالشكنات الحربية حيث ترابط داخلها ومن حولها قوات بلوك الحفر ، المسلحة وما أكثر الممارك التي نشبت حتى في داخل المحاكم بل وأثناء انعقاد الجلسات بين المتهمين ورجال البوليس الموجودين داخل الجلسات وفي قضية مظاهرة المنيل التي أصيب فيها الأميرالاي لوكاس بك مساعد الحماكار بفرقة ب إصابة خطيرة وكان أحد المصابين ابراهيم أفندي رشاد قد أصيب في عينه إصابة خطيرة فلما سئل عن ظروف إصابته قال : ان رسل باشا حكاكار البوليس ضربه بمصاه كما ضرب غيره من المتهمين عند القبض عليهم وذلك أمام أحد وكلاء النيابة .

وقد وقف الأستاذ صبرى أبو علم يترافع عن المتهمين ، وكان من بين ما قاله : شارك مدير الجامعة وعمداؤها الطلبة في شعورهم الوطنى وبين هؤلاء العمدا ، عميد أجنبى نزل يحيى هذا الشعور النبيل وخلع قبعته احتراماً وتحية .

المدير والعمدا اشتتركوا مع الطلبة فى ازاحة الستار عن النصب التذكارى فعلى النيابة أن تجيء بالمدير والعمدا وتحشرهم عدا فى هذا القفص ووسط مراقبة الأستاذ صبرى أبو علم قال الأستاذ محمد كامل البندارى : خرجوا شوية عساكر علشان يخففوا الزحمة : عاوزين نتنفس ! وأصدر القاضى حكمه بتسليم حسام الدين ثابت والسيد عبد الفتاح ومعتمد عبد العزيز وشوقى عبد الرحيم نذويهم لحدائة سنهم وتجديد حبس محمد على عوض الله أربعة عشر يوما ، والافراج بكفالة عن كثير من المتهمين و . . و . .

وقد نجحت مقاومة الشعب فأعادت دستور ١٩٢٣ على النحو الذى تفصله فى الفصل التالى :

الفصل الثالث

العسودة الى دستور ١٩٢٣

كان هذا يجرى في مصر ، فماذا كان رأى الانجليز فى كل الذى يجرى فى مصر ؟

● اهتمت الصحف البريطانية الى أبعد الحدود بالعريضة التى رفعتها الأحزاب الى الملك مطالبة بدستور ١٩٢٣ ، وكذلك بلاغ الأحزاب السياسية الممثلة فى الجبهة الوطنية الى المندوب السامى البريطانى بخصوص : مطالبة الحكومة البريطانية ، باعلان موافقتها على التفاوض مع مصر ، لوضع حل للمشكلة المصرية - البريطانية على أساس مشروع اتفاق النحاس - هندرسون ، والذى كان قد توصل اليه الجانبان المصرى ، والبريطانى فى عام ١٩٣٠ .

وكان مما نشرته جريدة « التيمس » البريطانية ، ان مقابلة نسيم باشا ، للمندوب السامى ، جعلت الصحف المصرية تقرر القول ، بأن استقالة الوزارة راجعة الى ان نصيحة الحكومة البريطانية ضد دستور ١٩٢٣ ، على انه لا يوجد من الأسباب ما يؤيد هذا الحدث والاحتمال والمرجع هو أن نسيم باشا ، اقتنع بأن من المرغوب فيه الآن وجود شخص آخر على رأس الوزارة ، وقد كان فى اتحاد الأحزاب فجأة على خطة واحدة ، عنصر جديد يسوغ لنسيم باشا ، ان يقدم استقالته .

وتقول التيمس البريطانية : أما مسألة وجود خلف لنسيم باشا ، فلا تزال فى مكانها من الخطورة ، على ان الضرورة تحتم قيام حكومة قوية اذا كان من المرغوب فيه الا تتطور الحالة وتنتهى بنتائج جديدة تنجم عن الاضطرابات .

وتشير صحيفه « المورننج بوست » الى أن على ماهر باشا سيتولى تأليف الوزارة القادمة ، وان من بين أعضائها حسن صبرى بك ، ومحمود شاكر بك

« هذه هي المرة الأولى التي يشار فيها الى احتمال تولى على ماهر باشا » رئاسة الوزارة » .

وأشارت « التيمس » وهي تتحدث عن الأحوال الحاضرة في مصر - الى أن أول ثمرة للاتحاد الذي جاء فجأة هو استقرار رأى نسيم باشا على الاستقالة . ولقد كان مركز نسيم باشا عسيرا بعد أن تحول جلاله الملك الى دستور ١٩٢٣ . وانه الآن أشد ، عسرا بسبب ما تركه جمود السياسة البريطانية من آثار نفسية ان مشروع معاهدة ١٩٣٠ لم يوقع الخلاف على مسألة السودان ، وان مواده العسكرية غير ملائمة للظروف الحاضرة في البحر الأبيض المتوسط . وقد جاءت الحوادث الأخيرة معززة للانتقاد الموجه الى فكرة نقل الفوجين البريطانيين ، الى منطقة القناة ، وينحصر هذا الانتقاد في أن ذلك النقل سيكشف حدود مصر الغربية ، ويحق لنا أن نعتقد بأن الزعماء ، المصريين الذين اتحدوا على المطالبة بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٠ يدركون معنى اللاحاح في وجود مشروع تقضى كل مادة فيه على نفسها بنفسها ولا يمكنهم ان يأملوا في انتظار نعهد من الحكومة البريطانية بالمفاوضة في الوقت الذي يجدونها فيه مشغولة بأزمة دولية أو أن تسمح لهياج الطلبة أن يؤثر فيها ، ولا ريب ان من الممكن اتخاذ حلول بكل حكمة ترضى الأمانى المصرية المعقولة ومثال ذلك عقد محالفة عسكرية دفاعية بين إنجلترا ومصر ؛ تؤكد التعاون البريطانى المصرى ولا ندرى ، لماذا تعجل الحكومة البريطانية ، مع تعذر حل مسألة امتيازات الأجانب ، بالتنازل عن هذه الامتيازات القديمة مقابل عقد اتفاق ، تلتزم الدول بمراعاته على ألا يمس هذا الاتفاق الحالة . . الا بعد أن تنسج الدول الأخرى على متوال إنجلترا ، اعتقد حلا كهذا ، يبدد ما ظهر من غيوم في الجو المصرى .

ويقول مراسل « روتر » فى القاهرة : ان الجبهة الوطنية المتحدة من الوفديين والأحرار الدستوريين قرروا الموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٠ التى تشترط ان تتحمل بريطانيا الدفاع عن مصر ، ورعاية شئون الأجانب والأقليات وان معاهدة سنة ١٩٣٠ لذات أهمية خاصة بالنسبة للازمة الدولية الحاضرة ، واعتبار الاسكندرية قاعدة للأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط وقوات الجيش الايطالى المحتشدة فى ليبيا وتنص هذه المواد على انسحاب الجيش الانجليزى من منطقة قنال السويس .

وتقول جريدة « الديلى ميل » كان لا بد للملك من مهلة للتفكير وقد رددت بعض الدوائر ، انه يتمهل ليحصل من الوفد على بيان نهائى يشرح فى المستقبل قبل اذاعة البيان الخاص ، باصدار الدستور : أن الموقف الرسمى البريطانى

أزاء حالة مصر ، هو انها لا يمكنها التدخل في شئون مصر الداخلية ، ولكنها تبدي أسفها في الوقت نفسه لعمل مثل إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذي عطل قبل ذلك مرات ومن حقها ان تنظر الى الحالة نظرة انزعاج ولكن موقفها سيظل على حاله دون تغيير وهي على استعداد لأن تستأنف المفاوضات قريباً » .

وقالت جريدة « الديلي هيرالد » : ان السير صمويل هور ليس بالرجل الذي يصلح لمعالجة المشكلة المصرية أو المشكلة الحبشية ، انه رجل فاشل ، وليس في استطاعتنا تحمل فشله وهو يتصرف في الشئون الخارجية ..

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ رفع توفيق نسيم باسا الى الملك رسالة قال فيها :

« قد ظهر الحق ووضح الخفاء وجاء تصريح الحكومة البريطانية الأخير على لسان وزير خارجيتها بأن ما سبقه من التصريح بشأن دستور مصر كان نصيحة أبدت على حسن نية وسلامة وطيبة بناء على الاستشارة واستطلاع الرأي ، ولكن ولسوء الحظ اسىء فهمها فأدى ذلك الى فورة غضب صونا للحق ، واحتفاظا به وهي لا تلبث أن تهدأ وتستقيم الأمور في نصائبها ، وبعد ان تغير الحكومة الانكليزية تقاليدها وسيرتها خصوصاً مع دولة صديقة يربطها بها اشتراك المصالح وتبادل حسن القصد ، والمنفعة .

« وأصبح من حق الملك والشعب ان يرجع اليهما في وضع الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي دعمه وأيده تصريح السير صمويل هور وزير خارجية انكلترا الذي قرر في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر الجاري بالبرلمان الانكليزي ان أمر الدستور متروك لمصر ، وانه لم يقصد فيما قال لا املاء شيء ولا الزاماً بأمر ولقد أخذت الحكومة للأمر عدته ، بناء على ما أبدته أغلبية الأمة من الرغبة في دستور سنة ١٩٢٣ فطابت من جلالتيكم إعادة هذا الدستور في كتابها بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٣٥ ووافقتكم جلالتيكم في ردكم ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥ على ذلك وبعد مباحثات طويلة بيننا وبين المندوب السامي أوشكت ان تنتهي على أساس هذه العودة ، قبل ان يأتى تصريح السير صمويل هور الأخير ، بأيام هذا التصريح الذي قرر هذا الحق ، مؤيداً ومدعماً ، لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : فالحكومة المصرية تقرر من الآن عودة دستور سنة ١٩٢٣ ملتزمة من جلالتيكم اصدار الأمر الملكي القاضى بذلك ، وهي بحمد الله الذي وفقها الى اعلان ذلك بعد المجهودات التى بذلتها في هذا السبيل ، وكل من ساعدها على نيله ، وانه لمن دواعى الفبطة والسرور ان يتم في القريب العاجل

الاتفاق المأمول بين بريطانيا العظمى ومصر ، الدولتين اللتين تجمعهما المصلحة المشتركة وتربطهما من زمن روابط الصفاء والمودة تحقيقا لمستقبل سعيد يعود علينا بالخير العميم والنفع العظيم ، وبذلك نكون قد قمنا بالواجب علينا ووفينا بعهدنا « للبلاد » . ان العهد كان مستولا ، وتكون أرضينا الحق والضمير وكذلك وفقنا الى ارضاء كل الاماني ورغبات البلاد وصح ان نقول خاتمين : « مات الدستور ليحيا الدستور وانى لجلالتكم العبد الخاضع والمخلص الامين » .

ويصدر الملك أحمد فؤاد الأمر الملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ الذي أعاد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وقد وقع الملك على هذا الأمر ، ووقع بعده على الأمر الملكي محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وعبد العزيز محمد وزير الأوقاف ، وكامل ابراهيم وزير الزراعة ، وأمين أنيس وزير الحفانية ، وأحمد عبد الوهاب وزير المالية ، وعبد العزيز عزت وزير الخارجية ، ومحمد توفيق عبد الله وزير الحربية والبحرية ، وعبد المجيد عمر وزير الأشغال العمومية والمواصلات ، وأحمد نجيب الهلالي وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة . . . » .

والغريب ، انه بعد ان وقع الملك أحمد فؤاد الأمر الملكي باعادة دستور ١٩٢٣ صرح توفيق نسيم باشا ، بتصريح غريب قال فيه :

« اننا بعد تقديم الشكر لله تعالى على تنويجه جهودنا الطويلة بالنجاح ، وبعد اعرابنا عن شكرنا واخلاصنا لجلالة الملك المعظم نحى حسن النية والبادرة اللتين أظهرتهما الحكومة البريطانية يسعيها لازالة سوء التفاهم الذى أحدثته فى مصر مع الأسف تصريحات السير صمويل هور التى القاهها عن غير قصد وبحسن نية فى الجيلوهول » .

ثم يقول رئيس وزراء مصر :

« ولا يفوتنا ان نشكر بوجه خاص سعادة السير مايز لاهيسون السفير البريطانى من أجل ما أظهره أثناء دفاوضاتنا الطويلة على الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من تقدير صحيح للموقف حتى أوشكت ان تنتهى المفاوضات على أساس عودة دستور ١٩٢٣ ، قبل تصريح السير صمويل هور الأخير » .

ويهيئ رئيس الوزارة المصرية - فى الحتام - بالشعب المصرى كافة صفاره وكباره ولا سيما بالطلبة ان ينصرف كل الى عمله ودروسه ويترك للحكومة مهمة تنفيذ الدستور راجين ان يكون العهد الجديد الذى يبدأ اليوم عهد خير وسلام ، للبلاد » .

ويقول مصطفى النحاس عن عودة دستور ١٩٢٣ : هذا اليوم هو عيد الأمة لأنه يوم نصر لها في جهادها ، اليوم اذ يعود الى الأمة دستورها يحق لكل مصرى أن يسر لتلك الثمرة الاولى من ثمار جهاد الأمة ، وواجب الوزارة الآن ان تسرع في اجراء الانتخابات لكي تيسر للأمة ممثلة في نوابها وشيوخها ان تختار الحكومة الدستورية التي تولى توقيع المعاهدة .

ويقول محمد محمود : ان الدستور مطلوب ولكنه يجب ان يقرن بالاستقلال والسيادة والكرامة والحرية تتمثل جميعها في الاستقلال ، والدستور يظهر سلطة الأمة في الداخل ، وعنوان الحكم ، ولا تظنوا - كان محمد محمود يخاطب حوالى خمسين طالبا من طلاب الجامعة كانوا قد قاموا بزيارته - اننا نمتنع عن دخول الانتخابات اذا جاء وقتها وانما ندخلها ونحن نضمن قبل دخولها ، وفي حليتها ، وبعد استوائنا في مقاعدنا النيابية نضمن السعى ، الى الاستقلال وابرام المعاهدة المحدودة لعلاقتنا بالانجليز ونحن من الآن نتخلى ومستعدون دائما للتخلى عن مظاهر الحكم والنيابة معا ، اذا تحققت آمال الأمة في الاستقلال . وليوقع المعاهدة من يوقع ، فالمطلب الاسمى هو الاستقلال ، وأمامكم تشيكوسلوفاكيا فقد جاء الرئيس مازايك من أمريكا ووقع معاهدة فرساي ، وذهب الى بلاده يحمل وثيقة الاستقلال قبل ان يقوم فيها دستور ، أو يتقرر نظام للحكم .

وقال د . محمود عزمى تحت عنوان « عاد الدستور وكأنه لم يعد : » .

« نسيم باشا يجعل للانجليز الحق الاول فى منحه وفى منعه » ويقول د . محمود عزمى مضيفا : هذه هي المرة الاولى التى نذكر ان رئيس وزارة مصرية قد اجترأ فيها على ان يضمن كتابا مرفوعا الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، بصدد النظام الدستورى المصرى مثل تلك العبارات المستندة الى احاديثه مع المندوب السامى البريطانى ، الى تصريحات يدلى بها وزير الخارجية البريطانىة - هكذا كان يكتب د . عزمى ، التاء فى بريطانيا بدلا من الطاء - فى خطبة انتخابه أو فى بيانه لمجلس العموم البريطانى ا واذن فنسيم باشا لا يتورع عن جعل الحق الاول فى منح الدستور لمصر ، ومنعه عنها للانجليز ووزارة خارجيتها ودار مندوبها السامى ، ولا يتورع عن تضمين هذا البهتان الماس بكرامة مصر ، والمعتدى على سيادتها وثيقة من أخطر الوثائق الرسمية ، للدولة المصرية ، التى ابتليت بتولييه رئاسة حكومتها فى هذه الأوقات العصيبة : وبعد فقد كانت الدلالات كلها منذ أذيع الأمر ، الملكى باعادة دستور ١٩٢٣ اعادة نظرية واذبح معه كتاب نسيم باشا لجلالة الملك ناطقة باستمرار خيبة أمل البلاد فى نسيم باشا ووزارته ، وناطقه بعدم انزلاق الأمة الى الانخداع ، بهذه المظاهر ، التى

يحسبها صاحب دولة هذا الزمان انها معينة له ، ومعينة للانجليز معه على بقائه في الحكم واستمراره الى ان يتم واجبه الذي فرض على نفسه فيه ان يسلم للانجليز ما بقي - من حقوق ومرافق وله في هذا المضمار سابقة مشهورة هي سابقة حذف السودان من لقب الملك في الدستور ، .

وتحت عنوان « أضباع الاستقلال ، وجلال الأمة بالهزيمة في يوم نصرها » كتب الأستاذ عباس محمود العقاد يقول :

« ماذا استفدنا من دستور يعيده توفيق نسيم على هذا النمط ، الا تضيق الاستقلال وفساد الأمر كله على الأمة في يوم نصرها واجتماع رأيها ، واقتراب رجائها . »

« أكان حراما على نسيم باشا أن تمر به هذه الفرصة دون أن ينتفع بها الانجليز أكبر انقاع يتوقون اليه ودون أن تخسر فيها القضية المصرية أكبر خسارة تخشاهما ؟ ماذا كان على الرجل لو انه قال انه يطلب الدستور لأن الموانع قد زالت من طريق الدستور ؟ ماذا كان عليه لو انه قال ان الدستور من حق الملك والشعب ولهذا يطلبه وقد حان أوانه من الملك باسم شعبه . »

ويقول ، العقاد مخاطبا نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء :

« يا نسيم باشا ، يرحمك الله دع البلاد وشأنها ودع دستورها واستقلالها ودع اتفاقها واختلافها ، فحسبها وحسبك ، ما جئيت عليها وحسبها وحسبك ما أفسدت من حاضر جهادها ، وسابق سعيها . . ومقبل رجائها : انك لا تخطو خطوة ، ولا تقول كلمة الا وفيها ضياع لحق ، واعتراف بعدوان فكفى ما صنعت للانجليز : كفى ما صنعت بمصر كفى ما أفسدت من أمور يعيها الاصلاح استرح ، وارحنا يرحمك الله ، فإن كثيرا على رجل واحد ان ينكب البلاد كما نكبتها في عام ، وبعض عام . »

ولا تتوقف المظاهرات وانما نزداد قوة ، وعنفا . وكل ما فعلته وزارة توفيق نسيم باشا لتهدة ، الحالة ، انها رفعت الحصار عن بيت الأمة ! وان النيابة العامة بدأت تفرج عن بعض المتهمين وقد اجتمعت لجنة الطلبة التنفيذية للمدارس ، الخصوصية والثانوية في ١٥ ديسمبر وقررت تهنة الأمة ، بعودة دستور ١٩٢٣ وعدم الاكتفاء بعودة الدستور ومواصلة الجهاد ، وبث الدعوة في أفراد الشعب حتى تنال الأمة الاستقلال التام لمصر للسودان ، الثقة التامة بالجهة الوطنية لتحذير الأمة من الدسائس الاستعمارية - مطالبة رئيس الوزراء بإلغاء القوانين الاستثنائية التي صدرت في عهد وقف الدستور ،

والافراج عن المحكوم عليهم فى الحركة الوطنية الأخيرة وانتداب وفد من اللجنة لمقابلة وزير المعارف ومطالبته بإعادة الطلبة المفصولين - مقاطعة التجارة الانجليزية بطريقة عملية ، الاشتراك مع لجنة الطلبة العليا فى تأبين الشهداء .

وقد كان أعضاء اللجنة الذين وقعوا هذه القرارات : محمود التونى ، أحمد السيسى ، عبد المنعم عبد الرحمن ، عبد الوهاب حسنى ، السيد عبد الغنى زكى ، محمد محمود السبع ، جمال عبد الناصر ، حسين وصفى النشار ، حسنين محمد حسنين حمادة ، رجائى كامل ، محمد على الششتناوى . فريد أحمد راشد ، عبد الحميد محمد ، محمد عبد الحميد سالم ، أحمد فؤاد ، محمد أحمد الراغب ، صلاح أحمد عبد الله ، أحمد الشافعى ، أحمد حسين ، حسن علا الدين ، سليم بباوى ، عبد الحى اسماعيل ، ابراهيم لطفى ، حسن محمد عبد الرحمن .

واجتمعت الجبهة الوطنية فى ١٥ ديسمبر بحضور : مصطفى النحاس محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، على الشمسى ، حمد الباسل ، حلمى عيسى ، حافظ رمضان ، عبد الرحمن الرافعى ، الدكتور أحمد ماهر ، وحافظ عفيفى . وقررت مطالبة الوزارة ، بإصدار قانون الانتخاب ، وإلغاء القوانين الاستثنائية واقترحوا على الوزارة ان تستقيل اذا لم يتم تنفيذ ذلك خلال ثمان وأربعين ساعة .

وعادت الوزارة بعد اشتداد المظاهرات الى محاصرة الأندية مثل نادى المحامين ، ونادى العمال . ولوحظ أن مظاهرات الطالبات قد شملت جميع المدارس الثانوية . وكانت مظاهرات الطالبات فى هذه المرة بل ولأول مرة ، تمر بدور الأحزاب وتطلب من الزعماء والقادة أن يتحدثوا اليهن ، وقد حيا فيهن اسماعيل صدقى شباب الأمة اليقظ وأبدى فرحته الكبيرة بعودة دستور ١٩٢٣ ، الذى كان قد ألغاه دولته فى سنة ١٩٣٠ ودعت جمعية مصر الفتاة الى تجنيد جيش المقاطعة ومهمة جنود هذا الجيش الامتناع عن مشترى بضائع العدو ، وان ينصحوا غيرهم باتباع هذا السبيل .

والجدير بالذكر ، ان النحاس باشا قد توجه الى الطلبة بضرورة الكف عن الاضطرابات بعد أن طلب الى نسيم باشا أن يستخدم جميع ما لديه من نفوذ ، فى منع تكرار المشاغبات فى الشوارع ، وأن المندوب السامى البريطانى

طلب من نسيم باشا ، أن تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة لحماية الأجانب والجنود البريطانيين من اعتداءات الطلبة .

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ أصدرت محكمة النقض والابرار حكماً في قضية شعبان أفندي حافظ - وكانت من القضايا التي أثارت انتباه الجماهير - وهو يقضى بنقض حكم البراءة المطعون فيه من النيابة ، واعتبار ما وقع شروعا في ترويج مذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية ، ومعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات .

وقد أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا وايضاها الى الأمة أكدت فيه على أن أهدافها من ثورتها كان : الحصول على الدستور كجزء من الاستقلال ، ولا يغني عنه تحقيق الاستقلال ، والمطالبة بإبرام المعاهدة في غير ابطاء ، وقد أقسمنا على ألا نهذا ، أو نلين حتى نحصل على الغايتين معا .

ويقول البيان : وما لا شك فيه ان الفضل في إعادة دستور ١٩٢٣ باعتراف الجميع راجع الى الشباب فهم الذين ضحوا ، وهم الذين بذلوا . وهم الذين عملوا على توحيد الأمة ، وهم الذين زحزحوا الوزارة من موقعها . ووصف البيان والايضاح موقف الوزارة من الحركة بأنه موقف لا يحبه مصري لوطنه ، ولا يرتضيه فقد قاومت الحركة الوطنية بقوة الرصاص فقتل من قتل من شباب الأمة البواسل بغير ما داع وانتهكت في جراءة عجيبة حرمت البلاد الأساسية بان :

● اعتدت على استقلال الجامعة ، واستقلال القضاء - ملأت السجون بالطلبة والعمال ، ولا ذنب لهم ، الا تعبيرهم عن مطالب بلادهم - اعتدت على حرمة المنازل والدور ، كما اعتدت على حرية الصحافة وأبقت القوانين الشاذة معمولا بها ، ولم تحاول إلغاءها وكرر الشباب العهد بأنهم مستثمرون في حركتهم ، مستهينون بأية تضحية فاتحون صدورهم لأي أذى ما دام كفاحهم في سبيل الاستقلال التام حتى يحصلوا عليه ، وترجو لجنة الطلبة التنفيذية بوصفها الممثلة للشباب المصري من الشعب المصري أن يشاطرهم كفاحهم ، ويلحوا عليه في أن تكون مظاهراته بعيدة عن التخريب والاعتداء بكل أنواعه ، ويوقع على البيان :

● كلية الطب : نور الدين طراف ، أحمد عبد الله ، إبراهيم عبود ، قاسم فرحات ، أعضاء اتحاد : عبد اللطيف جوهر ، حسني الغامري .

● كلية الآداب : مصطفى السعدني - عضو اتحاد - طلعت خالد ، سامي ناشد ، عثمان عسل ، محمود يوسف رضوان .

● كلية الحقوق : الظاهر حسن ، أحمد عبد العزيز الشوربجي - عضوا اتحاد - محمد حسن حمزة ، طاهر نعمان ، محمد أبو بكر الهواري ، مراد يس ، أحمد شرف الدين ، خليل جمال الدين ، عبد الغفار متولي ، محمود فهمي ، أبو غدير ، حمادة الناحل .

● كلية الهندسة : جلال الدين الحامصي ، إبراهيم عثمان ، مصطفى السعيد ، أعضاء اتحاد ، عز الدين كامل .

● كلية الزراعة : حسين الابیاری ، أحمد الدمرداش التسوني - عضوا اتحاد - عبد المقصود عزت ، حسين حلمي ، فؤاد علي ، محمد محمد سرحان .

● كلية التجارة : عبد الله بغدادی أباطة « عضو اتحاد » إبراهيم الدسوقي ، أحمد حلمي ، أحمد شلبي .

● دار العلوم : محمد برهام ، أحمد محيي الدين ، سعيد العجان ، سليمان النمكي .

● الفنون التطبيقية ، أنور الصدر ، محمود قنبري .

ووسط ذلك الغليان العنيف يقع اعتداء على جندي بريطاني واحد فاذا بالصحف البريطانية تعلن ثورتها على مصر ، وعلى حكومة مصر ، واذا بالسير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر ، يقدم احتجاجا عنيف اللهجة الى رئيس الوزارة المصرية ، بسبب محاولة الاعتداء على جندي بريطاني واحد بينما لم تثر الصحافة البريطانية ولم يثر المندوب السامي البريطاني لمصرع الكثيرين من أبناء مصر ، الذين لقوا مصرعهم ببنادق البوليس ، الذي يشرف عليه ، ويوجهه ويصدر اليه الأوامر رسل باشا الانجليزى !

ويعتذر نسيم باشا رئيس الوزراء للمندوب السامي البريطاني .

ويعرب عن أسفه العميق لمحاولة الاعتداء على جندي بريطاني وهو الذي لم يعرب أبدا عن أى مشاعر ، بعد أن امتلأت الشوارع بدماء الشباب المصرى .

والجدير بالذكر أن آخر مقال كتبه الأستاذ عباس محمود العقاد في روزاليوسف اليومية كان في ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ وكان بعنوان « خطة لم تتغير » ، ولكننا قادرون على تغييرها » ، وفي هذه المقالة يقول :

« في مصر يشتغل الانجليز بالتحصين السياسى كما يشتغلون بالتحصين
العسكرى ويعنون بالحاضر والمستقبل ، أشبه من كل عناية رأيناها منهم في أيام
الاحتلال ، فالوقت وقت اشتغال بالقضية المصرية لا وقت إهمال لهذه القضية ،
ولكنهم أهملوها ، لأننا نحن كنا نستحق الإهمال . أما اليوم فلا سبيل الى
إهمالها ، مع اتفاق الكلمة ويقتطع الشعور » .

ويقول العقاد :

« العراقيل المصطنعة في طريق المسألة المصرية ، انما تنشأ على الأغلب
الأعم ، من طرفين اثنين أحدهما في مصر ، والآخر في البلاد الانجليزية . أما في
مصر ، فقد اشتهر فريق صغير من الانجليز المحليين بكرهية التوفيق بين
البلدين محافظة منهم على نفوذهم ومراكزهم ، أو ذهاباً منهم من شعور النعمة
والمراة الذى تخلف في النفوس من آثار العراك اللدود في ابان الثورة الوطنية .
وأما في انجلترا فهناك العسكريون الذين يجهلون كل شئ الا اختلاق الطوارئ
ثم اختلاق العدة لاتقانها ، ولو أطيعوا كما قال أحد الساسة الانجليز لطلبوا
احتلال القمر ، اتقاء للغارة من المريخ » .

« وقد بدأ هؤلاء ، وهؤلاء يتحفزون » .

فالانجليز المحليون المعارضون للوفاق يكتبون الى صحفهم الاستعمارية
منذرين بسوء الحال ، مبشرين انحلال « الائتلاف » المصرى أو اشرافه على
الانحلال » .

« والانجليز العسكريون ينشطون هناك ، كما أنبأنا الصحف للمعارضة
الشديدة في تنفيذ الشروط الحربية من المعاهدة المطلوبة » .

الى أن يقول العقاد :

ان الوقت ، وقت الاشتغال بالقضية .. والانجليز يهملون القضية المصرية ،
لأننا كنا نستحق الإهمال . وان العراقيل المصطنعة في طريق المسألة المصرية
الما تنشأ .. من طرفين اثنين أحدهما في مصر والآخر في البلاد الانجليزية .

وأما في انجلترا ، فهناك العسكريون الذين يجهلون كل شئ الا اختلاق
الطوارئ » .

وقد بدأ هؤلاء وهؤلاء يتحفزون .

الانجليز المحليون يعارضون الوفاق ، منذرين ومبشرين بالانحلال الائتلاف
المصرى أو اشرافه على الانحلال .

والانجليز العسكريون ينشطون ويعارضون تنفيذ الشروط الحربية من
المعاهدة المطلوبة .

ويواصل العقاد مقاله قائلا :

« .. ولكنها عقبات يتغلب عليها الحكماء من الانجليز لو شاءوا وبذلوا
العناية ، مع المشيئة ، وانما يشاءون ويبذلون العناية اذا نحن سهرنا على
قضيئتنا وثأبرنا على السهر ، واتفقنا على المثابرة ، ولم نضيع الفرصة ، فى
خلاف عقيم على من يفاوضون ومن لا يفاوضون . وفى الجبهة الوطنية ومن
ورائها قوة الأمة اللىقضى ضمان السداد والتوفيق » .

وفى العدد التالى من جريدة روزاليوسف اليومية الصبار فى ١٩ ديسمبر ،
يحتل مقال الأستاذ توفيق صليب الصدارة ، فى المكان الذى كانت تنشر فيه
مقالة الأستاذ العقاد بعنوان « الجبهة الوطنية » تعمل آلت على نفسها منذ نزلت
الى ميدان العمل الصحفي ان تقدم من جهود الى الوطنية المصرية سلاحا جديدا ،
والى الرأى الحر ، والعقيدة المنزحة أسلوبا فى الكفاح فريدا ، أتقدم اليوم وبكل
فخار بكتابه الى الرأى العام ، الذى أذكرنى دائما فى كل مهنة وشاطرنى النصر ،
والمجد فى كل موقعة كتب فيها النصر والمجد للوطنية المصرية والذى غمرنى
بالتشجيع ودوجنى بالاعزاز وكان لى من مؤازرته وتشجيعه واعزازه عزاء عما
كان ينزل بى من بطش القوة ، واضطهاد الظالمين .

« قد تخرج اليوم ، بعض الزميلات على الناس نبأ أو اشارة الى نبأ تخلى
الأستاذين عباس محمود العقاد ومحمود عزمى عن عملهما فى جريدتى اليومية .
وانى لا بدأ ههنا الكتاب بتوجيه أصلى التمنيات لهما فى أعمالهما الجديدة
مشتركين أو منفصلين ، أما بعد فانى أرى أن أكتفى بهذا بالنسبة للأستاذ
عزمى الذى يهم الصالح العام فى خلافه وإياى شىء يسير أفضل الاستغناء عن
طرحه أمام الناس الا اذا شاء الأستاذ الفاضل ان يشارك الرأى العام فيه والمشبهة
فى ذلك له وحده .

أما الأستاذ الكبير العقاد ، فخلافتنا معه خلاف يمس الرأى العام والنفع
العام ، عن قرب ، ومن حق الناس أن يعرفوا شيئا عن تفاصيله . وانه ليؤلمنى
أشد الألم أن ينتهى الأمر هذه النهاية بينى وبين العقاد بعد أن تكاتفنا فى العمل

ما يقرب من عشرة أشهر كانت في حياتي ، ولعلها أيضا في حياته أعز أشهر قضيتها وقضاها في الكفاح الصارم من أجل الحق ، والضمير ، والوطن . ولكن ما يعزيني هو أننا اجتمعنا على الحق والضمير والوطن وافترقنا أيضا على الحق والضمير ، والوطن » .

وتقول السيدة روزاليوسف :

« ان شرارة الحركة المباركة التي قام بها الشباب طارت أول ما طارت من صحائفها ، وبين سطورها فإلهبت كل قلب ، وتبهرت كل غافل . حتى استطاعت الأمة أخيرا أن تقطف الثمرة ، وتستعيد دستورها منتزعا من أياب الذئب . والجهة الوطنية أيضا خرجت فكرتها من هذه الجريدة وكانت فكرة من القوة بحيث أنسى خلالها الماضي ، ومحا جمالها من القلوب سيئات الاحن والأحقاد فرأينا الزعماء والقادة يجتمعون على خير مصر من جديد ويوقدون بيد واحدة شموع الهدى للأمة الصابرة . المكافحة ، ولما لم يكن حزبا من الأحزاب خارجا على الجهة الوطنية ولما كانت الأحزاب كلها قد انضمت الى هذه الجهة ولما كنا صحيفة تعتبر منبرا من منابر الرأي العام ، فقد كان لزاما علينا ونحن أول الساعين الى تأليف القلوب وتناسي الأحقاد ألا نضع أمام الجهة الوطنية المتحدة ، ما يعرقل سعيها الناجح في سبيل القضية المصرية المقدسة ، هذه هي وجهة النظر التي أدين بها وأشد ما أكرمه ، هو أن أناقض نفسي فأدعو اليوم الى تكوين الجهة الوطنية باعتبارها المثل الأعلى للسياسة المصرية في الوقت الحاضر ثم أعرقل هذه الجهة بأن أضع أمامها ما لا يقدم ، أو يؤخر ، في الصالح الوطني واختلفت وجهة نظري هذه مع وجهة نظر الأستاذ العقاد ، اذ هو يرى عدم الهوادة مع الجهة ، ويرى استمرار الحملة على الوزارة الحاضرة رمطالبتها بالاستقالة » .

وتقول السيدة روزاليوسف . انها رأت أن تضيق نشاط الأستاذ العقاد ونشاط الجريدة في حملة مستمرة على الوزارة أمر غير مجد ، ولا منتج لأن من تحصيل الحاصل ان نطالبها بالاستقالة ، والجهة الوطنية لا ترى الى الآن ذلك ، وهي ان تبقى في الحكم أكثر من أسابيع معدودة تتولاه بعدها وزارة دستورية من المؤكد أنها ستكون مؤيدة من الجهة الوطنية ومن الخير لمصر ، أن يتجه قلم العقاد الى وجهة أخرى أكثر نفعا وإنتاجا وخصوصا واننا لم نتورط ، ولن نتورط في تأييد الوزارة بل ان موقفنا منها هو موقف المراقبة والحذر ، ولن يمنحنا أحد أن نحمل عليها ونسير في الحملة يوم نجد ما يدعو الى ذلك من

الأسباب التي حفزتنا على اطلاق العنان لأقلامنا في اندفاع وقوة يقين طوال الأشهر المنصرمة من عمر الوزارة .

وتختتم الأستاذة روزاليوسف كتابها المفتوح بقولها :

« هذا الموقف كله بين الأستاذ العقاد وبينى ، وهذا هو الذى دعاه الى ترك العمل فى جريدتى ، وانه ليؤسفنى حقا ، أن نختلف بعد ذلك التعاون الصادق الجميل ، ولكن بعض العزاء أجده فى أننا كما سبق أن قلت قد اجتمعنا على الحق والضير ، والوطن وافترقنا على الحق ، والضير ، والوطن .. » .

ولأول مرة - فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ - فى يوم عيد الفطر المبارك يعرف الشعب ، أن الملك أحمد فؤاد مريض وذلك من الرسالة التى بعث بها الى الشعب فى العيد ، وكذلك اعتذاره عن عدم استطاعته المشاركة فى التشريفات الخاصة بالعيد ، حيث يضطر الى الوقوف لساعات طويلة ، مما يسبب له الاجتهاد الذى يؤثر على صحته ، وقد رفعت الجبهة الوطنية فى ٢٤/١٢/٣٥ مصطفى النحاس ، محمد محمود يحيى ابراهيم ، اسماعيل صدقى ، محمد حافظ رمضان ، حمد الباسل عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفى - رفعت الجبهة الوطنية خطايا الى الملك تشكره على رسالته الى الشعب فى يوم العيد ، وعلى تفضله باجابة ملتحميها الاتفاق مع رغبته السنوية ، باعادة دستور الأمة !

ويذكر الطلاب فى دنياهم ، وفى دعوتهم الحكومة الى اصدار مشروع قانون العفو الشامل . وقد ظهر أن الحكومة البريطانية تعارض فى اصدار هذا القانون وقد كلف المندوب السامى البريطانى مستر وسلى رئيس قلم المخابرات التابع للإدارة الأوربية بوزارة الداخلية أن يقوم بجولة فى كل أنحاء البلاد ليدرس الأحوال الداخلية ، ولكى يتصل بكبار الأعيان ، والتجار ، وأهل الرأى فى مختلف الطبقات !

وكذلك ، لكنى بعد تقريراً عن نشاط الجالية الإيطالية وكانت الجالية الإيطالية ذات أعداد وفيرة ، وكان لها مدارسها ، وجمعياتها بل وتشكيلاتها شبه العسكرية ، وكانت بريطانيا تعلق أهمية بالغة على موقف إيطاليا على الحدود الغربية ، وفى داخل مصر ، فقد كانت بريطانيا تعتقد أن إيطاليا لا بد وانها سوف تهاجم مصر ، وكانت إيطاليا تحشد قواتها على الحدود المصرية ، وكانت بعض حوادث الحدود قد وقعت لتؤيد وجهة النظر القائلة بأن إيطاليا ستهاجم مصر ! وقد اعتذرت إيطاليا أكثر من مرة ، عن بعض حوادث الحدود التى دبرها رجالها هناك .

مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥ اتجهوا فيها صدى في سوريا وفلسطين :

● الجدير بالذكر أن ما من حدث سياسي وقع في مصر ، إلا وكان له صدى في كل الأقطار العربية الشقيقة ، وقد حدث مثلاً أن مظاهرات رائعة اندلعت في دمشق ونابلس في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ ، كرد فعل لما قام في مصر من مظاهرات . . كانت مظاهرات دمشق قد بدأت بعد الصلاة ، حيث خرج عشرات الألوف من المصلين بقيادة الأستاذ فخرى بك البارودي نائب دمشق ، وعندما بدأوا يجتازون بعض شوارع المدينة انضم اليهم عشرات الألوف هاتفين لمصر وللسورية وللاستقلال التام .

وبعد أن اتجهوا الى قبور الشهداء نثروا الورود والأزهار وخطب فيهم رجال الكتلة الوطنية . . داعين الأمة السورية الى استئناف جهادها في سبيل الحرية والاستقلال . وكان المتظاهرون - كما أجمعت وسائل مراسلي الصحف الأجنبية في دمشق ومندوبي وكالات الأنباء - يهتفون لمصر وفلسطين والأقطار العربية . وقد عادوا الى المدينة بعد أن زاد عددهم على خمسين ألف متظاهر . وكان كثيرون منهم يحملون الأسلحة ، ويطلقون العيارات النارية .

وفي اليوم الأول لقيام تلك المظاهرات ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ - صدرت أوامر السلطات الفرنسية التي كانت تحتل سورية الى رجال البوليس بعدم التعرض للمتظاهرين فكانوا يخلون لهم الطريق ويهوارون عند مرور المظاهرات ، بحيث لم تقع أية مصادمات .

وقد استمرت المظاهرات في الأيام التالية ، وسقط كثيرون . وكانت الكتلة الوطنية في سورية قد دعت كثيرين من الزعماء والأدباء ، وقادة الرأي في مصر ، وفلسطين ، وسورية والعراق ، ولبنان ، للاشتراك في حفل تأبين زعيم سورية الكبير ابراهيم هنانو بك ، وقد شئى الاستعمار الفرنسي من أن يتخذ حفل تأبين ابراهيم هنانو ، ذريعة لمضاعفة الاضطرابات في سورية فراح يضع العراقي تلو العراقي ضد اقامة هذا الاحتفال . . خاصة وأن الحالة كانت متوترة في سورية ، لسبب آخر غير ازدياد المظاهرات . . ذلك أن التحقيق قد بدأ مع أعضاء الحزب القومي السوري وعلى رأسهم الأستاذ أنطون سعادة بتهمة قلب نظام الحكم في سورية ، ولبنان بالقوة العسكرية .

وكانت الاضطرابات ، قد أشدت أيضاً في فلسطين . وكان المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد قابل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ زعماء الأحزاب العربية ، وأبلغهم أن الحكومة قد قررت انشاء مجلس تشريعي بفلسطين على الوجه التالي : ١٢ عضواً منتخبين ، منهم ثمانية من المسلمين وثلاثة من اليهود ،

وواحد من المسيحيين ، وأحد عشر معينين منهم أربعة من اليهود وثلاثة من المسلمين ، واثنان من المسيحيين ، واثنان من التجار . ويضاف الى هؤلاء جميعا خمسة موظفين بحيث يتكون المجلس من ثمانية وعشرين عضوا . ويكون رئيس المجلس انجليزيا ويشرف عليه المندوب السامي البريطاني . أما صفة المجلس فاستشارية بحتة ، وللمندوب السامي ، أن يأخذ برأيه ، أو يرفضه حسبما يرى .

وكانت المظاهرات قد اشتدت بصفة خاصة في مدينة نابلس . وكان يقودها الطلبة الذين كانوا يهتفون بالاستقلال التام لفلسطين ويطلبون من الزعماء عدم التعاون مع اليهود والانجليز ، وكانوا يهتفون بنوع خاص لشهداء العصابة الثائرة ، التي كان يقودها الثائر الفلسطيني عز الدين القسام .

ويستقبل المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ٢٢/١٢/١٩٣٥ ممثلي الهيئات والجمعيات . وبمجرد أن سلم كلا منهم نسخة من مشروع المجلس التشريعي . أجمع ممثلو الهيئات ، والجمعيات اليهودية على رفض المشروع ، كما أعلنوا - في الحال - أنهم مصممون على مقاطعة ، هذا بينما أعلن زعماء الأحزاب العربية أنهم مختلفون في الرأي حول قبول المشروع أو عدمه ، وأنهم بحاجة الى أسبوعين على الأقل لبحث هذا المشروع !

وقد اتفق المسلمون ، على الامتناع في عيد الفطر ، عن المعايدة ، وكذلك اتفق المسيحيون ، على الامتناع عن المعايدة ، في عيدى الميلاد ، ورأس السنة ، وذلك احتجاجا ، على الحالة الحاضرة وحدادا على الشهداء .

وقد امتنع السوريون أيضا جميعا عن المعايدة احتجاجا على الحالة القائمة في سورية .

وقد رأت بريطانيا ، أن تغير من بعض مظاهر سياستها الخارجية فاستبدلت بصمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية المستر انتوني ايدن ، وكان وقتئذ وزيرا لشئون جمعية الأمم ، وكان صمويل هور ، قد أثار بعض البلدان وفي مقدمتها مصر ، بتصريحاته العنيفة ، وكان انتوني ايدن ، خبيرا في مسائل الشرق ، فأرادت بريطانيا ، أن تغير بتغيير وزير خارجيتها بعض ديكور السياسة البريطانية الخارجية .

ونعود ، بعد ذلك الاستطراد الخارجى ، لنقول ان العمال المصريين قد حرصوا على الاشتراك في كل أحداث البلاد . . شأنهم تماما شأن الطلبة ولما كان اسماعيل محمد الخالع ، أحد شهدائهم ، وشهداء الوطن ، فقد قرروا عقد اجتماع هام في دار الاتحاد العام لنقابات العمال وعمل اكتاب لأسرة شهيد

العمال والوطن وألفوا من بينهم لجنة لجمع التبرعات تكونت من الأساتذة :
رافع محمد رافع المحامى ، والأستاذ أحمد محمد أغا المحامى ، والأستاذ حسن
النحاس المحامى « أعضاء المجلس الأعلى » . والأستاذ محمود حجاج المحامى ،
والأستاذ مصطفى العسال ، والأستاذ عبد الحليم رافع والأستاذ أحمد الحضري
« مستشارى » نقابات العمال وأعضاء لجنة قضايا الاتحاد العام « . ومن فاضل
أحمد فاضل ، المعلم . محمد مصطفى ، أحمد على بدوى ، محمد إبراهيم رمضان ،
عبد العال موسى رشاد دوس ، حسن السيسى ، محمد عثمان أحمد من العمال .

وكان الاتحاد العام لنقابات العمال ، قد قرر - فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ -
تأليف كتلة برلمانية عمالية ، الغرض منها تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها ،
وبمن نأى فيهم التوفر على مبادئها ، فى البرلمان القادم ، وتأييد مبادئ الجبهة
الوطنية . والعمل على دعم دوامها واستمرارها .

وكان الاتحاد العام ، برئاسة الزعيم عباس حليم ، قد أرسل الى أمين
يحيى باشا - وكانوا يسمونه رسول السلام - أرسل اليه رسالة يبلغه فيها
بالقرار الخاص بإنشاء كتلة برلمانية عمالية ، ويقول فيها :

« وائنى واثق أن كلا من حضرات أعضاء الجبهة المصرية وزعماء مصر
السياسيين سيترحبون بهذا القرار الذى يصدره العامل المصرى لأول مرة فى
تاريخنا الحديث بعد أن كان فى الماضى يعتمد على سواء فكانت النتيجة حرمانه
من الحماية التشريعية حتى الآن . وحرمانه مما يتمتع به من غير هذا التشريع ،
كما حدث أخيرا فى مشروع قانون عقد العمل فنجد أن ما يتقاضاه العامل ،
مكافأة على عمله طول حياته بمرتب أربعة أشهر ، وهذه النقطة التى انتجت
قرار العمال الأخير ، ان هى الا نتيجة ليقظة البلاد التى جمعت بين زعماء الأحزاب
السياسية ، فى جبهة وطنية بفضل وساطتكم وحسن بلاه زملائكم ممن اشتركوا
معكم فى رسالة السلام ! »

وكان الاتحاد العام ، لنقابات عمال القطر المصرى قد احتج على مشروع
قانون العمل الفردى ، وكان فى مقدمة الموضوعات التى احتجت عليها استثناء
خدم المنازل من مشروع القانون اذ استثناهم القانون وحرهم من التمتع به ،
كانهم ليسوا من العمال ولا من أبناء الأمة ولا من الجنس البشرى ، وكأنهم من
الرقائق مع أن عهد الرقيق قد انتهى ، وحرمة جميع قوانين العالم ، وان المبادئ
الدستورية لا تفرق بين المصريين ، وقد اعتبرتهم أمام القانون سواء . »

حرص عمال مصر على الاشتراك فى أحداث البلاد . . مثل الطلبة تماما . .
كما قرر الاتحاد العام تأليف كتلة برلمانية عمالية ، الغرض منها تمثيل الطبقة
أفرادها . . فى البرلمان . .

وقد أرسل عباس حليم بمذكرة الى أمين يحيى باشا يبلغه القرار الخاص
بإنشاء كتلة برلمانية عمالية ٠٠ كما أن الاتحاد العام فى القطر المصرى ، احتج
على مشروع قانون العمل الفردى ٠٠

● ونبدأ باستكمال ما وقفنا عنده ، حول احتجاج الاتحاد العام :

ويطالب الاتحاد العام ، لنقابات عمال القطر المصرى - ضمن ما يطالب
به - أولا : الحكومة بأن تسارع الى الانضمام الى مكتب العمل الدولى وأن تقوم
- ثانيا - بتعديل تكوين المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال بحيث
يكون عدد ممثلى اتحاد العمال مساويا لممثلى اتحاد الصناعات ، ويطالب الاتحاد
العام لنقابات العمال - ثالثا - بإصدار قانون الاعتراف رسميا بالنقابات
العمالية ، ورابعا نشر جميع مشاريع القوانين الخاصة بالعمل والعمال على
صفحات الجرائد لكي تتمكن هيئة الاتحاد والنقابات من دراستها : وإبداء
ملاحظتها عليها . وخامسا : تحديد ساعات العمل ، بثمانى ساعات فى اليوم .
وسادسا : ضرورة منع العامل يوما للراحة فى الأسبوع وشهرا فى السنة ،
وتقرير نظام الاجازات المرضية . وسابعا : تقرر منح العامل مرتب شهر
مكافأة عن كل سنة قضاها فى العمل . ثامنا : إلغاء نظام اليومية . تاسعا :
ضرورة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ضد المرض ، والاصابات
والشيخوخة والمعاهات المستديمة ، والبطالة والوفاة . عاشرا : إلغاء نظام
الوساطة للمقاولين وجعل أصحاب الأعمال المسئولين شخصا عن كل ما يخص
العمال ٠٠ كانت هذه مطالب العمال فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٥ .

وكان من أبرز نقابات العمال : نقابة النقل الميكانيكى ، نقابة البويات
والزخرفة ، نقابة ترام القاهرة ، نقابة الطهاة العامة ، نقابة التريزية الأفرنجى ،
نقابة الأحذية ، نقابة ثورنيكروفت ، نقابة البياض والزخرفة ، نقابة الساعاتية ،
نقابة المرضين ، نقابة السروجية ، نقابة الاستر ، نقابة المنجدين ، نقابة
المخابز البلدية ، نقابة موظفى المحال التجارية ، نقابة التريزية العربى ، نقابة
الملاحة الداخلية ، ونقابة فن الكهرباء ، نقابة متعهدى الاغذية ، نقابة مفتشى
وابليسيهات السجائر ، نقابة فن النجارة ، نقابة الغزل والنسيج ، نقابة صانعى
الحاوى ، نقابة نحت الجرانيت بأبى زعبل ، نقابة ورش ترام مصر الجديدة .

ونختم هذا الفصل برسالة هامة تلقيناها من الأخ الشاعر ، عامر بحيرى :

الشاعر عامر بحيرى يروى بعض الأسرار الوطنية :

أخى العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة وبعد . فقد كان واجبا على أن أشكرك سابقا ، على نشر رسالتى اليك الخاصة بأحداث ثورة ١٩٣٥ ، وكنت قد عزمت على كتابة بعض الذكريات الأخرى ، التى تزخر بها هذه الفترة . ولكنى آثرت الانتظار ، لأفسح المجال لغيرى . فكل من شهد هذه الفترة ، وهو على قيد الحياة الآن ، جدير بأن يسجل ما رأى وما سمع وما عمل وما علم . . . لأنى أعتبر ثورة ١٩٣٥ هى « ثورة بين ثورتين » . . . بين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ . . . فهى القنطرة التى وصلت فيها الحركة الوطنية بفضل جهود الشباب الى ثورة مصر الكبرى ، التى قام بها أبطال من الجيش هم فى نفس الوقت من أبطال ١٩٣٥ .

ولما رأيتك تطلب من بعض من وردت أسماؤهم أن يكتبوا ذكرياتهم . سعدت بذلك . واذا كان اسمى لا يرد فى صحف تلك الأيام كثيرا ، فذلك انى كنت أتجنب الظهور ، لأسباب عدة . . . حتى القصيدة الهامة التى ألقيتها فى الحرم الجامعى فى ٧ ديسمبر ، أشرت بيدي على المصور (بكسر الواو المسددة) أن يبعد آلة التصوير عني وأنا ألقياها ، تجنبيا للقبض على يومئذ . . . (وقد ظهرت هذه الصورة على صدر عدد المصور الصادر فى يوم الخميس ١٢ ديسمبر ، ١٩٣٥ ، لحشود الطلاب وهم يستمعون لهذه القصيدة بالذات . . . وهى صورة معبرة ، حينها لو نشرت الآن مع هذا التفسير . . .)

ان يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٥ يوم هام جدا . . . وهو موضوع حديثى هذا .

ففى ليلة الجمعة ٦ ديسمبر (ولغرائب الصدف انها توافق يوم العاشر من رمضان ١٣٥٤ هـ) . . . كنت فى نادى المحامين ، حيث تنظم المظاهرات الليلية . فى احياء القاهرة . . . وبدأ الشباب ينزلون من النادى حين عرفوا مكان تجمعهم ، وبقيت فى موضعى أكتب . . . وحينئذ تقدم منى أحمد المشرفين على النظام بالنادى - صديقى المرحوم محمد زكى علام - وقال لى : لماذا لم تقم مع زملائك ؟ فتناولته الورقة فى يدي ، فقال : هل تكتب قصيدة لتلقيها غدا فى الحرم الجامعى ؟ قلت : نعم . فقال : اذن فانتظر . . . وحرف الطلاب ، وبقيت فى مجلسى الى نحو منتصف الليل حتى أتممت القصيدة فى ثلاثة وثلاثين بيتا . . . وساروى هذه القصيدة هنا كلها لأهميتها :

قم يا شهيد ، فمصر في آلامها
نسيت قمصيك بالدماء ملوثا
نسيت جبيننا من شعاع طاهر
نسيتك تحت الشمس ، ملقى في دم
ترنو بعين للسما كليلسة
« عبد المجيد » وأنت أول بأذل
أنت اللواء على دماك تهاقت
ولقد هوى للموت لما أن هوى
ملك سماوى حذاك برحمة
دفنتك أيدى بالظلام كأنها
لو انصفوا جعلوا ثواك حديقة
أنا استعضنا عن وداعك مشهدا
خرجت تشيعه القلوب خفوقة

نسيتك ، بين عشية وصباح
مزقته ذات الجذب والالحاح
خلط الثراب بصفرة التفاح
هدر .. على حرم الطريق مباح
وتثن من ألم ، وبثق جراح ...
للنفس ، دون حمى لمصر مباح
زمر الشباب كريمة بالساح
عجلا يضمد جراحك « الجراحى »
فحداه شيطان ، يبطش سلاح
لص .. يحاذر أعين الفضاح
عبقت بمنعقد الشذا نفاح
خشعت له الأيام ، غير متاح
بمفجر من حزنها طفاح

خرجت كبحر اللا نهاية زاخرا
وعجلا بكاء الأنسات كأنما
حتى بدا جبل المنايا .. لأبسا
ولقد أفكر كيف ضل سبيله
عجبا ، أهل كسره الشهيد سريره
هذا الهيب دليل ثورة نفسه
يا بها النصب العزيز تحية

حين الرخسام معرض لرياح
عطف الأيسوة آية الافصاح
غضبت لحسق كالنهار صراح
يطفى غليل النار ذات صباح
ضربت نطاق تراحم وتلاح
لحن الزفاف ، ولحن كأس الراح
خضبت البنان الرخص فى الافراح

حرم يضمك فى الجوانح خافق
لله « جامعة » حبتك بعطفها
جزلت لمهتص الزهور ، وانما
ورد الشهيد الحوض من فردوسه
فسقاه سداق دون سائر أمة
وسعت اليه الحصور تنشد لحنها
خضبت له الحناء ، موضع جرحه

ما بين جد خالص .. ومزاح
وكذا الجزاء السمع للمساح

ومضت تقص عليه قصة موته
قالت له : ان الشهيد منعم

ان الذى خان الشهيد بقبره فى الليل منزعج من الأشمسباح
ان الجسوم لسوف يعلوها الصدا والحسد كل الجسد .. للأرواح
ان اندماء على نفاسة قدرها ثمن الرضى ، والصبر . والاصلاح
وعلى شعاع من هداها ثاقب شعب .. يكلل سعيه بنجاح !

تلك هى القصيدة .. التى لم تنشر فى الصحف يومئذ . وان الحقنها
بديوان « اليخت الذهبى » الذى ظهر فى أول يناير ١٩٣٦ بل هى وحى ثورة
١٩٣٥ .. التى كانت مصدر وحى لكثير من الشعراء بعد ذلك ..

وقد ألقيتها على الألوף المؤلفة من الشباب فى الحرم الجامعى ، صباح
السبت ٧ ديسمبر ١٩٣٥ من ذلك العام . وأعيدت واستعيدت مرارا .. كلما
حضر وفد من خارج الجامعة ، طلب منى القاءها من جديد .. وكان ذلك أمام
مبنى كلية الحقوق .. حتى حان الوقت ونزل مدير الجامعة وعمداء الكليات
(وكان عميد كلية العلوم انجليزيا هو مستر جراهام) . فازيح الستار عن
النصب التذكارى .. ثم توجهت المظاهرة الكبرى الى كوبرى عباس ..

وفى وسط كوبرى عباس .. عندما أغلقه الطلاب بصورة عكسية ..
فالتقت أطرافه عند زوايا حادة رهيبة .. كنت أقف لأشرف على مرور الطلاب
واحدا واحدا ، من فوق قنطرة الموت .. حتى لا تحدث مضاعفات .. وتقدم منى
حينئذ ضابطان للبوليس .. فقال لى احدهما : انت زعيم هذه المظاهرة ؟ قلت :
لماذا ؟ قال : ان الطلاب يطيعون أوامرك ! قلت : اننى أقوم بعمل انسانى ..
وحينئذ همس للضابط زميله ، فتركنى الى حين .. ولما انتهى مرور الطلاب
وتوجهت مع آخرين للخروج من ناحية الروضة ، وجدت الكوبرى مغلقا بكردون
من البوليس ، والمواء سليم زكى يجلس فى ناحية منه ، يصدر أوامره ..
والطلاب يخرجون تحت اشراف البوليس واحدا واحدا .. وعندما جاء دورى
للمرور .. نادانى ذلك الضابط .. ولكنى استظمت أن أفلت منه بسرعة ..
وأندمج فى مؤخرة المظاهرة .. وفى نفس اللحظة صدر الأمر بضرب المظاهرة
بالعصى الغليظة والبنادق من الخلف ، وبدأت المعركة الرهيبة ، واختلط الحابل
بالتابل .. وبالرغم مما أصاب الطلاب من ايذاء شديد ، الا انهم قاموا بالدفاع
عن أنفسهم ببطولة .. وألقى أحد الرياضيين من رماة « الجلة » .. بحجر أحكم
تصويب ، نحو لوكاس بك ، نائب الحكمدار الانجليزى .. وعندئذ بدأ إطلاق
الرصاص . وكنت حينئذ قد لجأت مع البعض الى حديقة شرقى شارع المنيل ،
تتصل بقصر الأمير السابق محمد على .. وكانت الحديقة خالية ، الا أن البوليس
دخلها وأحسسننا بالرصاص يقترب .. فاجأنا الى المنازل فى غرب المنيل ..

وهنا كنت أرى جموع الشعب تشترك فى احراق مركبات الأتوبيس ، وكانت
انجليزية لشركة ثورنكروفت ...

حوالى العصر ، كنت مع البعض فى منزل صديق لنا ، هو المرحوم
ابراهيم محمود عيسى ، وكان والده موظفا كبيرا بمجلس النواب ، فأخبرنا أن
البوليس قد حاصر المنطقة كلها ، وسيقبض على كل من يجده من الطلاب .
ونصحنا بالتعجيل بالانصراف .. وعندئذ توجهنا الى شاطئ النيل ، وكان
المكان خاليا .. فاستأجرنا قاربا ، عاد بنا الى شاطئ الجزيرة ، قبالة حديقة
الحيوان .. ومن هناك ركبت الترام عائدا الى القاهرة ..

هذه احداث ذلك اليوم .. فيما أذكر اننى شاركت فيه .. وقد بقيت
ايضا اشياء عامة تتصارع مثل التدريب العسكرى ، التى لم يشر اليها من تحدثوا
عن القمصان الزرقاء ، والخضراء .. وقد نشأت هذه الحركة فى كلية الآداب ،
وكنت مشتركاً فيها .

أما عن الشعر .. وقد كان سلاحا فى المعركة .. فأهم ما أذكر ان الدكتور
أحمد زكى أبو شادى رحمه الله أقام مهرجانا فى الاسكندرية لشهيد الوطنية
عبد الحكيم الجراحى ، وعضو جماعة أبولو .. وكتب الى خطابا للمشاركة فى
ذلك ، فانتدبنى اتحاد كلية الآداب ، واتحاد الجامعة لتمثيلهما فى ذلك الحفل
.. الذى أعده مهرجانا شعريا تاريخيا .. عظيما .. وقد جمع الدكتور
أبو شادى كل الكلمات والقصائد التى ألفت فى عدد من مجلة « الامام » بتاريخ
يونية ١٩٣٦ .

ولعل فى هذا ما يكفى للتعبير عن « بعض » ما عندى .. الآن .. مع
مضاعفة شكرى لك على إتاحة هذه الفرصة النادرة .. لتذكر شباب اليوم ببعض
أعمال شباب الأمس .. وليعلموا ان حب الوطن من الايمان ..

تحياتى لك وتقديرى ..

المخلص : عامر محمد بحيرى

الفصل الرابع

بريطانيا تجاهلت حكومة نسيم باشا وراحت تفاوض زعماء الجبهة الوطنية

ومع آخر أيام عام ١٩٣٥ افتتح مؤتمر الجراحة الدولي ، الذي اشترك فيه ممثلو ٣٨ أمة في مبنى الجامعة المصرية ، وكان طلاب الكليات السبع : وطلاب المدارس الثانوية ، ومدارس الفنون قد تاهبوا لاسماع العالم كله صوت مصر . فالتقى منهم حوالي خمسة آلاف طالب عند مدخل الجامعة ، يهتفون بحياة مصر والسودان ، والحرية والاستقلال ، وفي داخل القاعة كان طلاب آخرون يهتفون كلما وفد على قاعة المؤتمر ، أحد الوفود : وكان هتافهم بسقوط انجلترا باللغة العربية ، وباللغة الانجليزية ، وباللغة الفرنسية ، وفجأة رفعت صورة الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحي ، فزادت حماسة الطلاب : واشيع في قاعة الاجتماعات ان الوفد البريطاني سوف ينسحب من المؤتمر وقيل ان الانجليز طلبوا ترضية ، وانهم قبلوا الاستمرار في المؤتمر حتى تجيء الترضية ، وثار الصحف البريطانية لأن الطلبة تظاهروا أثناء افتتاح مؤتمر الجراحة ، الدولي ، الذي خطب فيه نجيب الهاللي وزير المعارف ، وكان الملك أحمد فؤاد ينوي افتتاح هذا المؤتمر ، ولكن الأطباء نصحوه بعدم مغادرة فراشه . . حرصا على صحته .

وكان الطلبة قد انقسموا فيما بينهم : بعضهم يفضل الانتظام في سلك الدراسة بعد عودة الدستور والبعض الآخر يرى الاستمرار في المظاهرات ، والاضرابات حتى يتحقق الاستقلال . . أو على الأقل ، تتقدم بريطانيا نحو تحقيق الاستقلال خطوات جديدة ، البعض رغب في التقيد برأي الجبهة الوطنية في ضرورة الانتظام في الدراسة ، والبعض الآخر رفض الاستجابة الى نداء الجبهة الوطنية لأن انجلترا لا تزال تراوغ وتماطل في تحقيق المطالب القومية و . . وقد انتقلت انقسامات الطلبة من القاهرة الى الاقاليم ، وذلك رغم

توالى البيانات من الزعماء والقادة ، التى تدعو الطلبة الى العودة الى دراستهم ، ومن بين تلك النداءات التى امتلأت بها صفحات الصحف ، بيان من شيخ الجامع الأزهر ، الاستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وقد قال فى بيانه :

لا شئ أحب الى الوطن والى القادة فيه من أن يخلد الطلبة الى السكينة وأن يحافظوا على النظام ، وأن يقبلوا على واجبهم العلمى ، اقبالا ، يشغلهم بالعلم وحده .

ومن بين ما جاء فى ذلك البيان يقول الشيخ المراغى :

« انى أرى انه من خير الوطن ومن مصلحته المجدية علينا حقا ان يترك الأمر ، كله للقادة والزعماء ، حتى يتمكنوا من العمل فى جوهادى ، يستطيعون معه السعى لخير البلاد ولمصلحتها ، وذلك انى أرى أن الاضطراب فى هذا الطرف الدقيق مما يعوق سير الأعمال النافعة ويقف بها دون ما نرجو لها من نجاح وتوفيق .

ومع بداية العام الجديد عام ١٩٣٦ بدأ المندوب السامى البريطانى يستقبل الزعماء المصريين .

وقد قابل فى ٢ يناير ١٩٣٦ محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وقد انصب حديث محمد محمود مع المندوب السامى البريطانى ، على موضوع واحد ، هو موضوع المعاهدة وضرورة الاسراع فى أبرامها لضمان سير الأمور فى مجرى لا يبعث على القلق .

ومع ٣ يناير ١٩٣٦ ، تشتعل الجامعة والمدارس مرة أخرى ، ويصاب ٢٥ طالبا فى مظاهرات مدرسة واحدة ، هى مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، وكان من المصابين الطلبة كمال رفعت ، محمد عبد الوهاب ، أحمد أحمد حسنين ، فريد خزام ، صلاح الدين الضوى ، عبد الرحمن سعيد ، محمد ثروت ، اسماعيل فرن ، زايد سامى ، كما أصيب أيضا حسن مصطفى النشار « مدرسة النهضة » عبد المنعم محمد عبد الرحمن سباك ويبلغ من العمر عشر سنوات .

وكان طلبة مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، عندما راوا زملاءهم يصابون برصاص البوليس وهراواتهم قد اندفعوا نحو مقاعد الدراسة فحطموا البعض واتجه آخرون الى غرفة الطعام حيث حطموا المقاعد والأطباق وأوانى الماء ، وحطم قسم ثالث غرفة العمل وما فيها من عقاقير وأدوات ، كما حطم كثير من لطلبة أصص الأزهار والأشجار الصغيرة ، ثم اندفعوا الى مخزن العهدة ، فاتلفوا ما فيه ، ومزق بعضهم الخرائط المعلقة فى غرفة الجغرافيا ، وحطموا نموذج الكرة الأرضية وقد ثمنت هذه الخرائط وحدها بمبلغ ٦٠٠ جنيه و ٠٠ و ٠٠ .

وبعث الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى بـخطاب مفتوح ،
الى دولة رئيس الوزراء يقول فيه :

يا صاحب الدولة ..

لا تزال الأحداث تتعاقب ولا يزال ايمانى بحق مصر ، على الجميع يحملنى
مهما لزمت الصمت وآثرت السكوت ، على أن أجهر بالحق ، مرة ومرة ثانية .

لم أخطئ يا صاحب الدولة لو دعوتك قبلا الى الاستقالة وها هى الأيام
تتوالى وأنت على عهدك أشد ما تكون استمساكا بالحكم ، لغير سبب ظاهر
واننى مهما أخفيت الأسباب وانبهمت الدوافع لا أزال أجد نفسى مضطرا الى أن
أنبه الى الخطر وأدق الناقوس لمن يريد أن يستمع ، ولا أدري فيم بقاؤك فى
الحكم بعد أن تخطى المندوب البريطانى حكومتك ومد يده الى رجال الجبهة
يجادلهم فى شئون الدولة وبعد أن وقف الشعب حائلا بينك وبين حفل الافتتاح
فى مؤتمر الجراحة وفى ركابك رجال السلطة التنفيذية ، الا ترى يا دولة الوزير
أن الارادة الاجماعية توجهت اليك فى اعتزال الحكم : هل ترى دولتكم أن
بقاءكم فى الحكم تبرره بالاعتمادات المالية ، التى تقررها وزاراتكم للدفاع عن
المواصلات البريطانية ؟

أم مبرره ما تحتمله دولة أجنبية من هذه الاعتمادات لتقف فى الغد منادية
بحقوق جديدة باسم البذل فى أعمال التحصين والدفاع !

ان مبرره عجز وزاراتكم عن انفاذ قانون العفو ، عن الطلبة بعد أن ألقت
فى سماع الجمهور ان العقبة ، فى سبيل انقاذه هى تدخل دار المندوب البريطانى
ثم لم تلبث هذه الدار أن تترك الناس أحرارا فى أن يفهموا انها لا تعارض وان
مرجع الأمر ، فى ذلك الى وزاراتكم .

صدقنى يا دولة الوزير ، ان تجاهلك كل هذه الأحداث وتجاهلك التقاليد ،
وتغاضيك عامدا ، أو غير عامد ، عما يظهره الشعب كل يوم يدعونى بعد أن
هيات لكم الأحداث المفاجأة مكان الصدارة ، ان أدعوك للمرة الاخيرة ان تعتزل
الحكم .

ويتعرض حافظ رمضان ، لحملة عنيفة من الصحف الوزارية ، لأن الوزارة
النسبوية ليست وزارة استقرار ، بل وزارة انتقال وبقاؤها فى الحكم لن يتجاوز
أشهر قليلة ستسلم زمام الحكم ، بعدها الى الوزارة الدستورية ، وان استقالة
الوزارة الزبورية قد يقيم امام الجبهة مشكلة البلاد فى غنى عنها .

وتفاجأ البلاد مرة أخرى ببيان من لجنة الطلبة التنفيذية العامة بالقاهرة.
تشكر الطلبة حسن تقديرهم للموقف ورجوعهم ، الى الدراسة ، وترك انفرصة
للجبهة الوطنية للعمل واستجابة منهم لزعيم البلاد دولة الرئيس الجليل مصطفى
النحاس باشا .

ويوقع عن كلية العلوم : محمود لاشين ، سعد الدين الشيشيني ، عماد
الدين الشيشيني ، كمال حليم ، عبد الغنى محمود ، اسماعيل السباعي ، صبرى
سامي .

وعن كليو الحقوق : محمد فريد زعلوك ، محمد زكى علام ، فيكتور مكرم
عبيد ، عبد المنعم شوقي ، على كريم ، عبد المنعم ندا ، أحمد عبد النبي ، نصيف
مرقص حنا ، على حسيب ابراهيم مغازى .

عن كلية الآداب : سهير القلماوى ، عبد العزيز يونس ، محمد حسين
الزيات ، عبد القادر حجاب ، أحمد كمال يونس : أحمد بشر ، عبد الهادى
نجم الدين .

وعن كلية الزراعة : أحمد الدمرداش تونى : محمد عبد السلام حسن ،
حسين أبو حسين ، محمد عزت عبد الوهاب ، زكى شمس الدين ، محمد
أبو المجد التونى ، حسن سالم .

وعن كلية التجارة : محمد كامل الدماطى ، التونسى زكى مرقص ، أحمد
طلبة صقر ، محمود فتحى عمر ، فرج محمد ابراهيم ، نجيب وهبة ، عبد الجواد
عابد ، حسن شعبان العيسوى .

وعن كلية الطب : محمد بلال ، يوسف فهمى ، قاسم فرحات ، حافظ
حسنى ، يوسف رشاد ، أحمد لطفى ، مظهر عاشور ، صلاح فهمى محمد قناوى ،
محمود الشاهد .

ويصدر « لاشين » عضو اتحاد الجامعة ، وعضو اللجنة التنفيذية بيانا
يقول فيه :

« أعلن فى ايمان انى حين كنت عضوا فى اللجنة التنفيذية وبعد أن
انسحبت منها ما كنت أعمل ، الا ما يوحى به الى ضميرى ، متجها فى ذلك الى
صالح مصر وحدها وما كنت فى يوم ما لاناوى ، هيئة أجمعت الأمة ، على أنها
الأمة ، ويؤلمنى كل الألم أن تقوم حركة سافلة تفسد على وعلى الشباب ما قام
بعمله ، فى سبيل مصر ، من تنظيم صفوفه ، وتقوية أجسامه بأن استخدموا
ذلك « دعاية سوء » فاتخذوه وسيلة للتغريب بأمة أجمعت كلمتها ، على أن الوفد

هو الممثل لها ، وأنشد أخواني الذين اشتركوا معي فيما سمي « كتلة الطلبة القوميين » ان تفتح عيونهم وتتيقظ ضمائرهم ، حتى لا يتخذهم الغير ، وسيلة الى نيل مآربه ، وافساد الغرض ، الذي قمنا من أجله ، وحيث انه قد اتضح اتصال بعض الأعضاء بهيئة من الهيئات وكانوا بذلك خارجين عن قوانين الكتلة وأسسها فقد قررت انسحابي من هذه الكتلة داعيا الشباب الذي استصوب فكرتي حين ناديت بها ان يحدوا حذوي ، فيما فعلت ومازالت لمصر ، الخادم الأمين !

ة

وتجتمع اللجنة التنفيذية لطلبة الدقهلية الممثلة لجميع مدارس المنصورة في ٣ يناير ١٩٣٦ ، وتتخذ قرارات عديدة ، من بينها استنكار انقسام اللجنة التنفيذية العليا ، ودعوة أعضائها الى الاتحاد والترابط ، كما ترسل اللجنة خطابا الى أصحاب الدولة ، والسعادة زعماء الجبهة الوطنية ، مستنكرة تصريح مستر أنتوني ايدن ، وزير الخارجية البريطانية الذي قال فيه « أنه على استعداد لبحث المسألة المصرية بعد المامه بها ، حيث أنه حديث عهد بوزارته » .

ويقول البيان :

« ليس من المعقول أن يرشح وزير لوزارة ويتولى شئونها ، من غير أن يكون على خبرة بجميع تلك الشئون وبخاصة وأن كل انجليزى يدخل فى السلك السياسى لا يجهل القضية المصرية بحذافيرها ، فنهيب بكم أنتم زعماء الأمة وقد أخذتم على عواتقكم خدمة مصر ، أن ترسلوا الى المندوب السامى كتابا تطلبون فيه تحديد موعد قريب لإبرام معاهدة ١٩٣٠ »

ويوقع البيان : عنتر قابيل ، السيد عبد الرشيد ، محمد سامى حسين ، أحمد مرسى حسين ، محمود عزت حسين عثمان محمد عثمان الجواهرجى .

وفى الزقازيق يقرر اتحاد الطلبة بمديرية الشرقية ، تأييد الجبهة الوطنية ودولة رئيسها ، ومطالبة الحكومة باصدار العفو ، عن الطلبة المحكوم عليهم ، والاحتجاج ، على تدخل انجلترا فى شئوننا الخاصة ، كما يعلن الطلبة أنهم منتظمون فى دروسهم تلبية لنداء دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا .
ويقرر الطلبة أيضا اقامة نصب تذكاري ، للشهداء ، بأحد الميادين الهامة وتكون توقيعات ممثلى الاتحاد كما يلى .

● المعهد الدينى :

محمد متولى الشعراوى ، محمد عيد المنعم خفاجة ، محمد يوسف شبل
محمد السيد شمس الدين ، محمد الحسين .

مدرسة الصنائع : محمد على عطية ، محمد فتحى ابراهيم ، محمد أحمد
حسن .

مدرسة فؤاد الأول ، محمد فهمى حسن ، السيد عبد الحميد مرسى ، السيد
عبد الهادى : نزيه رزق .

وفى ٣ يناير ١٩٣٦ ، وفى الحفلة التى أقامتها لجنة الطلبة العامة ،
بالشرقية القى الأستاذ الشيخ متولى الشعراوى قصيدة فى حفل تأبين الشهداء
أستعيدت - كما قالت الصحف الصادرة فى ٤ يناير ١٩٣٦ - مرارا لما فاضت
به من حماسة ووطنية وبلاغة .

وتجرى كلية الزراعة انتخابات اللجنة التنفيذية التى تنوب عن طلبة
الكليات فتتال أغلبية الأصوات بالترتيب التالى : أحمد الدمرداش تونى ، محمد
عبد السلام حسن ، حسين أبو حسين ، زكى شمس الدين ، محمد عزت عبد
الوهاب حسين الابيارى ، أبو المجد التونى حسن سالم .

وكان المندوب السامى ، البريطانى قد بدأ يستقبل أعضاء الجبهة الوطنية
فرادى فاستقبل محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين فى ٢
يناير ١٩٣٦ ، واستقبل عبد الفتاح يحيى باشا فى ٧ يناير ١٩٣٦ ، وقد أثارت
صحيفة الاجبشيان جازيت موضوعا ثبت أنه غير صحيح ، وهو أن العائبة
المصريين اعتدوا على العلم البريطانى ومزقوه يوم افتتاح مؤتمر الجراحة الدولى .
وقيل ان بريطانيا اهتمت اهتماما غير عادى بهذا الموضوع فقابل سير الكسندر
كين بويد مدير الادارة الأوربية بوزارة الداخلية توفيق نسيم باشا رئيس
الوزارة المصرية لفترة طويلة . كما قابل نسيم باشا ، مستر سمات السكرتير
الشرقى بدار المندوب السامى . . مقابلة غير قصيرة .

وبعد خروج مستر سمات من عند رئيس الوزراء أمر دولته بإجراء
تحقيق سريع ، دقيق فى مسألة العلم البريطانى ، وما قيل كذبا عن تمزيقه .
وقد جرى بالعلم فى حوز والذى أحضره هو الدكتور خليل عبد الخالق سكرتير
المؤتمر الدولى وقد ثبت من التحقيق أن العلم سليم لم يمس بأى تمزيق .

وقامت الصحف المصرية بحملات عنيفة على صحيفة الاجبشيان جازيت التي زعمت ، أن العلم البريطاني أهين في مؤتمر الجراحة الدولي أمام ممثلي نيف وأربعين دولة « ولا يهمها حين تزعم هذا أن يكذبها في زعمها ممثلو هذه الدول الأربعين وانما الذي يهمها هو أن تشعل النار لحظة واحدة لعلها في هذه اللحظة تلتهم الأخضر واليابس معا وليكن بعد ذلك ما يكون » .

والجدير بالذكر ، أنه رغم قسوة الأحداث التي تمر بها مصر الا أن ميزة الفن والثقافة لم تتوقف ، ففي هذه الأجواء أصر وزير المعارف - أحمد نجيب الهلالي باشا - على حضور الحفل الختامي ، لموسم الأوبرا ، جرى تمثيل مسرحية تاجر البندقية لشكسبير ، وكانت الفرقة قد مثلت عدة روايات في نفس الموسم : أهل الكهف ، والملك لير ، وأندرو ماك ،

« في مثل هذه الأيام من العام الماضي كان التمثيل يحتضر في مصر ، حتى قيل انه ليس في مصر ممثلون ، وليس فيها جمهور يتذوق الفن ، فأثبتتم ان في مصر ، ممثلين وان فيها جمهورا يتذوق الفن وبذلك أنصفتكم أنفسكم وأنصفتهم الجمهور » .

وسيكتب لكم في تاريخ الفن صفحة مجيدة .

ويشيد زكي طليمات «خريج رواية تاجر البندقية وممثل أهم أدوارها ، بما بذل حافظ عفيفي باشا ، وخليل بك مطران من انشاء وتدعيم الفرقة القومية المصرية التي نجحت في موسمها الأول نجاحا كبيرا » .

وفي اجتماع لمجلس الوزراء ، عقد في ٨ يناير ١٩٣٦ بقرار منح الاستاذ زكي طليمات الموظف الفني بدار الأوبرا وعضو الفرقة القومية مكافأة قدرها ٢٠ جنيها في الشهر أثناء موسم التمثيل بصفته «مخرجا وممثلا بالفرقة ، كما قرر مجلس الوزراء أيضا إعادة حسن مصطفى جاد الورداني أفندي ، الذي كان يعمل مدرسا بمدارس الخاصة الملكية وفصل لأسباب سياسية ، الى وظيفة بوزارة المعارف وبدرجته وماهيته السابقتين » .

وتحتفى مصر في هذا الجو العصيب أيضا باختيار المصرية « شارلوت واصف » ملكة جمال العالم ، ويقول الشعراء ، الكثير في شارلوت واصف .
ومن بين القصائد التي أذكرها - وكانت شارلوت ، لا تعرف العربية - قصيدة الشاعر حسن عبد الحليم اليماني . قال فيها :

والحسن يا شارلوت أنت وفيك باسمه حلاه
والحسن يا شارلوت أنت وفيك زاخرة قواه .
أنت النداء سرى يهز الشعب محمودا سراه .
يجتاح اشباح الظلام ، ويوقظ الغافى صدهاء .
قد كرموا بالامس فيك النيل والصيد والهداه
قد كرموا شعب الخلود ، وكرموا أرض البناه
قد كرموا فيك الجمال ، ومهدم مصر الفتاه

وتبدأ الحملات ضد القمصان الملونة :

ينزعج الانجليز من القمصان الزرقاء ويذهب سير « كين بويد » الى النادى
السعدى ، ليخبر من فيه بقرار وزارة الداخلية الخاص بمنع الجماعات المنظمة
من السير فى الشوارع ، والطرق العامة وخاصة الشبان الذين يحملون
شارات خاصة وأزياء كالقمصان الزرقاء وغيرها

ويتحدث كين بويد مع محمد بلال « أفندى » - وهو من الشبان الوفديين
المعروفين بالذكاء والنشاط - كما قالت جريدة روز اليوسف وقتئذ - وقد طلب
كين بويد من محمد بلال أن يشرح له ولئن معه ، فكرة تكوين الفرق ونظامها ،
والغرض من انشائها .. فشرح لهم ما أرادوه بدقة .

وتقول جريدة روز اليوسف : ونحن لا نفهم معنى للتعليمات التى ظهرت
بعد زيارة سير كين بويد ، والضيوف الانجليز . ولا نفهم مبررا للانزعاج من
تمرينات رياضية لم يترتب عليها أى أثر سيئ ، وقد شهد كل منصف
للشبان فى الحركة الأخيرة بالحكمة والتزام جادتها ، وعرف كل من له عين وأذن
كيف كان الشباب المثقف يمنع الغوغاء من القيام بأى عمل عدائى ما استطاع
الى ذلك سبيلا

وعن القمصان الزرقاء وفكرتها وأهدافها أصدر الأستاذ محمد حافظ
رمضان بك باعتباره رئيسا للحزب الوطنى بيانا قال فيه :

يتحدث الكثيرون عن أصحاب القمصان الزرقاء ، وتذكر بعض الصحف
ان هذا النوع من التكوين يراد به ارباب طوائف معينة ، من المصريين واستخدمه
وسيلة للضغط فى الانتخابات أو تحقيق غايات سياسية على أنى كنت عاملا
فى تكوين هذه الفرق منذ بضع سنين .

وتألفت بالفعل جماعات البازى ، فى سنة ١٩٣٢ ، حتى لقد تقول البعض
علينا فى ذلك التاريخ ببجاجة اننا نصرف الشبان عن العمل السياسى ، لم تشأ

جماعات البازى المصرى حين تكونت أن ترد مطاعن الطاعنين أما اليوم وقد لفظ الكثيرون بالكلام فقد أصبح لزاما على البزاة أن يفصحوا عن غايتهم مخافة ان يظن بانهم يعملون تحت تأثير حزبى .

ويراد بهذا النظام ، تربية الشبيبة تربية رياضية علمية ، أخلاقية ، ولعل هذه التربية الزم الأمور لبلد محروم أهله من التجنيد الاجبارى ونسبة التعليم فيه ضئيلة جدا ، وبالفعل يخضع أفراد لبازى لدستور أخلاقى طبعوه وتداولوه منذ انخرطهم فى سلك النظام ، ولهم شعار يحملونه ، شأنهم فى ذلك شأن الجماعات الرياضية المختلفة . فترى منقوشا على هذا الشعار ، رسم « البازى » ذلك الطائر المعروف بالنشاط اذ يغادر وكره قبل انبلاج الشمس ، من بشرقها كما هو رمز الشجاعة والقوة ، وعلى رأسه رسم تاجا الوجه البحرى ، والقبلى دليلا على وحدة المصريين ، وتماسكهم .

فهو اذن عمل قومى ، لا شأن للحزبية فيه والبزاة يلبسون القمصان الزرقاء منذ سنين ولم يكن يدور بخلداهم ان يسجلوا لأنفسهم هذا الرداء .

وقد قاموا بتمريناتهم ورحلاتهم الرياضية فى عهد الحكومات ، التى تألفت منذ سنة ١٩٣٢ ، تارة فى وادى خوف ، وتارة تحت سفح الأهرام ، وأحيانا فى أماكن خلوية بالصحراء ، ولم تفكر احدى الحكومات فى مقاومتهم ، ذلك لانهم هم أنفسهم لن يفكروا فى أن يكونوا أداة للارهاب ، أو وسيلة ضغط على غيرهم ، بل جعلوا فى مقدمة دستورهم الأخلاقى « أد الواجب ، ودع ما يكون »

والآن نرى انه يجب ائارة الأذهان فيما يتعلق بالبزاة ، ذوى القمصان الزرقاء ، فهم ليسوا جماعة سياسية ولا يتأثرون بحزب معين ، بل هم هيئة ترمى الى تمرين أجسامهم ، وتقويم أخلاقهم ، حتى يستطيعوا ان يكافحوا فى مستقبلهم متاعب الحياة وهم يتقيدون بأقوم مبادئ الأخلاق فى جو يسوده النظام ، والكمال .

وكان يشرف على فرق البازى الأستاذ مصطفى المنزلاوى ، وكان من بين قادة تلك الفرق - وقتئذ - الأستاذ محمد ابراهيم جمعة شاعر الحزب الوطنى .

ويستمر البريطانيون ، الذين ، كلفوا ببحث مشكلة فرق القمصان الملونة فى اجتماعاتهم ، وفى مقابلتهم للمسؤولين ، من البريطانيين والمصريين تمهيدا لحل تلك الفرق ، وكان من بين هؤلاء ، الذين أوكل اليهم بحث هذا الموضوع ، لورد لويد الذى عبر عن الزعاج بريطانيا لانتشار القمصان الملونة فى مصر ،

وكذلك الرايت انوريل ابيل لوكر ، ابن عم المندوب السامى البريطانى ، فى مصر ، و « كين بويد » مدير الادارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، الذى أنعم عليه أثناء مشاركته فى بحث تلك المشكلة بلقب « سير » وكذلك انقائمقام « نويل » المفتش بحكمه ارية بوليس القاهرة وبعض ضباط الجيش البريطانى ، وقد عقد هؤلاء سلسلة من الاجتماعات مع المندوب السامى البريطانى ، فى مصر ، ومع رئيس الوزارة المصرية ، ومع وزير المعارف وكذلك مع حسن فهمى وكيل وزارة الداخلية ، وحمدى محبوب ، مدير الأمن العام ، وبعض مديرى المديريات وكان الهدف من كل هذه الاجتماعات التمهيد لحل تلك الفرق ، تدريجيا ، وكان أول خطوة اتخذتها السلطات البريطانية ، والمصرية ، عدم السماح لفرق القمصان الملونة ، الزرقاء أو الخضراء بالسير فى الشوارع والطرق العامة كما سبق أن ذكرنا .

وفى هذا الجو السياسى ، المتوتر ، وتحت راية الجبهة الوطنية أجريت انتخابات نقابة المحامين . وقد فاز فى انتخابات مجلس النقابة ، عن المحامين الذين قضوا فى المهنة أكثر من عشر سنوات الأستاذة : كامل صدقى حصل على ١٠١ صوت . ومحمد كامل البندارى ١٠٥ أحمد محمد أغا ١٠٩ ابراهيم عبد الهادى ١٠٧ وفاز الأستاذ حسين نبيه المصرى بالتركية عن المحامين ، الذين تنقص مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنوات .

كما فاز الأستاذ مكرم عبيد بمنصب نقيب المحامين .

وكان من بين ما قاله مكرم عبيد ، اثر انتخابه نقيبا مخاطبا زملاءه المحامين :

« الواقع انكم اتما انتخبتمونى نقيبا منكم ، ولكم وليس نقيبا عليكم : ومما زاد فى جمال صنيعكم معى انكم اذ رفعتمونى الى هذا المنصب السامى لم ترفعونى ، فى عين نفسى بل على الضسد من ذلك قد زدتمونى احساسا على احساس بأننى كبير بكم قليل بنفسى » .

وكان من بين قرارات الجمعية العمومية لنقابة المحامين : تهئة الأمة المصرية بعودة دستورها - دستور ١٩٢٣ - والمطالبة باتمام الاتفاق بين الوزارة الدستورية المصرية والحكومة البريطانية على أساس معاهدة النحاس - هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، تحقيقا لاستقلال البلاد . . . وهو ما كان الوفد يطالب به ، ولكن تدريجيا : فى البداية كان يطالب بأن تتم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، على أساس مشروع اتفاق النحاس - هندرسون - ثم طالب فيما « بعد » بأن تقرر الاتفاق الجديد ، حكومة دستورية ، وفى قرارات نقابة

المحاميين - وهى مؤشر له دلالتة ، دعوة ، الى ان يتم قريبا الاتفاق ، بين الوزارة المصرية ؛ والحكومة البريطانية ، على أساس معاهدة النحاس هندرسون ، ١٩٣٠ ، أى انه ألغى الجبهة الوطنية وجعل مسألة الاتفاق بين الوزارة المصرية ، الدستورية - أى وزارة الوفد المصرى ، باعتبار ، ما سيكون - والوزارة البريطانية !

وقد ذهب مجلس نقابة المحامين ، برئاسة مكرم عبيد ، الى دار اتحاد المجلس الأعلى ، للعمال ، حيث وضع الجميع اكليلا من الزهور ، على النصب التذكارى لشهيد العمال المرحوم ، اسماعيل محمد الخالع ، ويعد مكرم عبيد العمال - باسم الوفد - بتحقيق مطالبهم فى الحياة الدستورية المقبلة ويطالب العمال ان يكون من بين مرشحي البرلمان القادم ، حضرات الاساتذة الذين عملوا بين العمال ، فى حركتهم الأخيرة من أعضاء المجلس الأعلى ، ليكونوا المعبرين عن آماني العمال فى الحياة البرلمانية القادمة .

ويقول مكرم عبيد ، ان الوفد الذى ينزل عند رغبة الأمة ، والعمال سيمحقق ان شاء الله كل رغباتهم !

كم كانت مطالب العمال ، وقتئذ متواضعة ؟

انهم لا يطلبون ان يكون من بين النواب عمال ، ولكنهم يطلبون ان يكون الاساتذة من أعضاء المجلس الأعلى للعمال - وكلهم محامون - هم الذين يعبرون عن مطالب العمال من الذين يرشحهم الوفد ، للانتخابات البرلمانية القادمة .
كان المجلس الأعلى لاتحاد العمال وقديما ، وكان زعيم العمال - بعد خلاف الوفد مع الشريف عباس حليم - حضرة صاحب العزة ، أحمد حمدي سيف النصر بك .

وقد عقد مجلس العمال مؤتمرا فى ١٦ يناير ١٩٣٦ تحت اشراف المجلس الأعلى افتتحه أحمد حمدي سيف النصر بك ، وقدم الأستاذ رافع محمد رافع سكرتير المؤتمر ، يوسف بتشو بك عضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، بوزارة الداخلية .

وفى هذا المؤتمر تحدث د . محجوب ثابت عضو المجلس الاستشارى الأعلى كما تحدث فى هذا المؤتمر الأستاذ رشاد أفندى دوس ، الذى ألقى كلمة العمال ، وتحدث عن آلامهم ، ومتاعبهم كما تحدث الأستاذ رافع محمد رافع عن مشروع قانون العمل الفردى ، وما به من اجحاف ، وقال ان مثل هذه المشروعات ،

إذا ما قدر لها أن تصبح تشريعا سوف تهدم ما اكتسبه العمال ، من حقوق ،
نابعة فضلا عما فيها من اجحاف .

وقد تحدث أيضا في هذا المؤتمر الاستاذ زهير صبرى ، عضو المجلس
الأعلى .

وقد عقد المؤتمر في ميدان الأوبرا وحضره - بالإضافة الى من سبق ذكر
أسمائهم - أعضاء مكتب الاتحاد العام ، ورؤساء الاتحادات المركزية ورؤساء
وأعضاء النقابات العامة ، ووفود الاتحادات المركزية ، وأعضاء مجالس إدارات
النقابات العامة - وكان من بين قرارات ذلك المؤتمر : الاحتجاج على ما ورد
بمشروع قانون عقد العمل مجحفا بحقوق العمال ومستخدمي الشركات ، وعلى
الخصوص ما جاء خاصا بفصل العامل ، من عمله ، والتعويض عن ذلك ، وكذلك
الاحتجاج على صدور مرسوم القانون الثانى الخاص بساعات العمل ، فى الأعمال
الخطرة ، والمضرة بالصحة ، وما جاء به مجحفا ، بحقوق العمال ، وصحتهم
واغفاله الطوائف الأخرى ، المشابهة لحالة من ذكروا فيه كالمطهارة ، والسائقين
وغيرهم .

ومن بين هذه القرارات أيضا مطالبة الحكومة بإرجاء النظر فى مشروع
قانون عقد العمل وإعادة النظر فى مشروع قانون ساعات العمل على وجه
السرعة ، حتى يتيسر مناقشة القانونين فى البرلمان القادم ، بواسطة نواب
الأمة .

ومن بين قرارات المؤتمر ، التوجه الى الديوان الملكى ، ورئيس الحكومة
وزیر التجارة والصناعة لتبليغهم هذه القرارات وطلبات العمال ، وكذلك التوجه
الى بيت الأمة ، لتحية حضرة صاحب الدولة ، زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا
وتبليغه رغبات العمال لتكون موضع رعايته فى الحياة الدستورية القادمة ،
وتبليغه رغبة العمال فى أن يكون بين مرشحي الوفد للبرلمان القادم حضرات
الأساتذة من غير النواب السابقين - الذين عملوا فى حركتهم من أعضاء المجلس
الأعلى ليكونوا بين الهيئة الوفدية ، الممثلة لهم فى البرلمان القادم .

وفى نفس الوقت ، الذى كان يعقد فيه العمال المنضوون تحت لواء
المجلس الأعلى مؤتمرهم كان العمال الخاضعون لرئاسة عباس حليم ، يعملون
على عقد مؤتمر خاص بهم أيضا فى دار التمثيل العربى ، تشترك فيه النقابة

الدولية لموظفي المحلات التجارية المختلفة ، و يتحدث ، فيه عباس حليم ، « الزعيم » وصالح ابراهيم من عمال ترام مصر الجديدة وعضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال عن العمال . ويتحدث فيه أيضا بالفرنسية - جوزيف مورى سكرتير عام النقابة الدولية لموظفي المحلات التجارية وعضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال ، وكذلك كلمة من الافوكاتو فيليكس حموى مستشار قضائى الاتحاد العام ، والنقابة الدولية لموظفي المحلات التجارية وكلمة عامة من الدكتور محبوب ثابت - الذى كان قاسما مشتركا بين كل القوى العمالية وأخيرا كلمة من أحمد المصرى السكرتير ، الدولى للاتحاد العام برئاسة الزعيم عباس حليم .

ولأن وزارة توفيق نسيم باشا كانت تكيل بكيلىن صرحت للمجلس الأعلى لاتحاد العمال ، بإشراف أحمد حمدي سيف النصر الوفدى ، بعقد مؤتمره ، فى الوقت الذى منعت فيه الاتحاد العام ، للعمال بإشراف عباس حليم ، من عقد مؤتمره .

وأنقل هنا - حتى لا ينبرى أحد بتكذيب ما أقوله - عن الصحف الصادرة فى يوم ١٣ يناير ١٩٣٦ ، العبارات التالية :

كانت لجنة تنظيم مؤتمر العمال برئاسة الشريف عباس حليم قد حددت بالاتفاق مع أولى الشأن ، موعدا لعقد المؤتمر هو الساعة العاشرة من مساء أمس بدار التمثيل العربى للتشاور فى مشروع قوانين العمال ، وأخذت وفود العمال تفد الى مكان الاحتفال قبل الموعد المحدد وقد بلغ عددها حوالى الأربعة آلاف عامل بين أجانب ، ومصريين ، ولكنهم وجدوا الدار محاصرة بالبوليس فظلوا أمامها فى انتظار وصول الشريف عباس حليم الذى وصل بصحبة الأستاذ حسنى الشنتناوى المحامى ، فطلب الشريف عباس حليم من العمال المتواجدين ان يذهبوا الى مقر نقابة موظفي المحال التجارية فمضوا قاصدين الى النقابة ولكن قوة من البوليس كانت قد حاصرت هذا المكان ، فلما وصل اليه الشريف ، ومعه الأستاذ حسنى تقدم الأستاذ حسنى من رئيس القوة ، وأفهمه انه قادم الآن من ادارة الأمن العام وقد اتفق مع مديرها بحضور الشريف على التصريح بعقد المؤتمر فى مكان غير دار التمثيل العربى وفى هذه اللحظة تلقى رئيس القوة أمرا تليفونيا من حكمةدارية العاصمة بمنع الاجتماع فى أى مكان . وعلى هذا رأى العمال أن يكتبوا بعقد لجنة تنظيم العمل وأصدرت قرارات من بينها : الاحتجاج على مشروع عقد العمل ، وتحديد ساعات العمل ، فى المحال الخطرة ، ورفع الاحتجاج ، الى رئيس الوزارة المصرية ووزير الحقانية ووزير التجارة . . . والى سفراء الدول فى مصر ، والى مكتب العمل الدولى بجنيف ، واتحاد العمال فى

باريس ، والى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية وكذلك الاحتجاج على عقد المؤتمر فى المكان الذى سمحت الحكومة من قبل بعقد فيه وتوجه ، العمال فى مظاهرة ، كبيرة الى دولة رئيس الوزارة فى مبنى رئاسة الوزارة وحدث ، احتكاك بينهم وبين رجال البوليس ، و . . و . .

ويصرح مدير الأمن العام ، بأن مثل هذه الاجتماعات العمالية من شأنها أحداث الشغب ولهذا تقرر مصادرتها .

وسنعود لمواصلة الحديث فى هذا الموضوع بعد نشر رسالتين هامتين لائنين من أبناء بعض المجاهدين المصريين :

● كتشنر لم يدخل المنصورة

السيد الاستاذ الكبير صبرى أبو المجد

الحية طيبة وبعد . .

أرجو افادة سيادتكم بنبذة من تاريخ مجاهد من أعضاء الحزب الوطنى هو المرحوم الدكتور نصر فريد طبيب العيون بالمنصورة والذي كان رئيسا لبعثة الهلال الأحمر الطبية المصرية التى سافرت الى ليبيا لاسعاف جرحى الحرب بين تركيا وايطاليا سنتى ١٩١١ - ١٩١٢ .

فى سنة ١٩١٢ قرر المعتمد البريطانى كتشنر زيارة المنصورة ضمن جولته الى عواصم مديريات القطر المصرى - وقد قامت المديرية بعمل الترتيبات لاستقباله رسميا واقامت السراقات أمام محطة المنصورة .

وقبل وصول القطار المقل للورد بدقائق . . ترك الدكتور نصر فريد عيادته المواجهة لمحطة المنصورة وخطب فى الجماهير خطبة وطنية ضد الانجليز وأنهى خطابه بكلمة هى مادمت موجودا بالمنصورة فلن يدخلها انجليزى « وهنا قامت الجماهير بهدم السراقد المقام أمام المحطة وهتفت ضد المستعمرين ولم يتمكن كتشنر من دخول المنصورة . وعاد من حيث أتى . بعد أن أمر مدير الدقهلية فى ذلك الوقت حافظ حسن باشا . . باعتقال الدكتور نصر فريد واحضاره الى القاهرة وتم اعتقاله بالقلعة لمدة ٦ أشهر .

هنا قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤ ونفى الدكتور نصر فريد الى مالطة وتمكن من الهرب وتوجه الى ايطاليا التى كانت على الحياد فى ذلك الوقت، ثم سافر الى تركيا ومن هناك الى ألمانيا حيث تطوع فى الجيش الألمانى كطبيب - فحكمت عليه السلطة الانجليزية العسكرية بالاعدام مع مصادرة أملاكه وأمواله

بمصر . حيث أعلنت الأحكام العرفية - وظل بالجيش الألماني حتى نهاية الحرب
سنة ١٩١٨ .

وبعد الهدنة عمل طبيبا بمستشفيات النمسا وألمانيا .

وقد زامل الزعيم محمد فريد وكان يسكن معه في حجرة واجدة طوال
اقامته في برلين حتى آخر أيامه .

ولما لقي وجه ربه الزعيم محمد فريد قام مع الجالية المصرية بدفن جثمانه
ببرلين .

وقد أرسل للمرحوم سعد زغلول ما يفيد بوفاة محمد فريد وطلب منه
بصفته رئيسا للوفد مصاريف شحن الجثة الى مصر ليدفن بها - ولكن للأسف
لم يستجب سعد زغلول لطلبه وخطب في الجماهير وقال « ان فلوس الوفد
ليست لاحضار الجثث !! » .

وقد قام الحاج خليل عفيفى التاجر بفاقوس بارسال مبلغ ٢٠٠ جنيه
كمصاريف لشحن جثمان الزعيم محمد فريد . وقد حضرت الجثة « حيث قام
الوفد بالاحتفال بتشيع الجنازة » .

وبعد إلغاء الأحكام العرفية حضر الى القاهرة الدكتور نصر فريد حيث
افتتح عيادة مجانية بشارع كوبرى قصر النيل « التحرير حاليا » الى أن توفي
في يناير سنة ١٩٤٥ .

أرجو ان تكتبوا عن تلك الشخصيات التاريخية التى لعبت أخطر الأدوار
في تاريخنا .

أحمد نصر فريد

● نحن أبناء المجاهدين : نطالب بتكريم أسماء آبائنا

الاستاذ / صبرى أبو المجد

من موقعك فى صحافتنا الوطنية ، عودتنا دائما أن تؤرخ لتاريخنا الحديث،
بنظرة جديدة ، صادقة ، واعية ومنذ أسابيع كانت دعوتكم الوطنية الصادقة
للمناضلين الأحرار ، الأحرار من زعماء الحركة الطلابية ، لكى يكتبوا ، عن
تلك المرحلة النضالية ، الهامة ، والخطيرة وقد كان ، لدعوتكم الطيبة أبلغ الأثر
فى نفوسنا ، جميعا ، وخاصة نحن أبناء أولئك الزعماء والقادة لحركة شباب

١٩٣٥ ، وعندما بدأت أسطر بعض كلمات ، عن أبي ، باعتباره كان رئيس اتحاد طلاب كلية الآداب وكان عضوا في اللجنة التنفيذية ، العليا عام ١٩٣٥ ، لم يطاوعني قلمي ، وجدت الكلمات تتبخر ماذا أكتب عن والدي المرحوم عبد العزيز يونس ، الذي كان من أعدى أعداء الاستعمار ، وكان خصما عنيفا للطغيان ؟ ووجدت أن المناضل الشريف صبرى أبو المجد قد كفانا بقلمه الحر ، عبء الكتابة عن تلك الشخصيات الوطنية بما يكتبه في تلك الحلقات السياسية الهامة . وتبقى كلمة أحملك مسئوليتها ، وأمانتها ، هل نطمع نحن أبناء هؤلاء القادة والزعماء الذين العبوا ، أخطر الأدوار في مرحلة هامة وخطيرة من مراحل نضال شعبنا أن تحملوا ومعكم كل كتاب مصر ومثقفها وسياسيها الدعوة لتكريم أسماء أبنائنا المجاهدين الذين أعطوا لبلدهم كل شيء ولم يحصلوا بعد حتى على تخليد ذكراهم وذكرى القضايا الوطنية التي كافحوا من أجلها ، ولك كل تقدير .

حمدي عبد العزيز يونس
المحامى

الفصل الخامس

على ماهر يؤلف وزارة المائة يوم

ولمواصلة الحديث عن مصر فى الفترة من نهاية ١٩٣٥ وبداية عام ١٩٣٧ يقول مدير الأمن ، الذى صرح بعقد مؤتمر مماثل فى يوم سابق يقول فيه العمال ومن يناصرونهم مثل ذلك الذى كان سوف يقال فى مؤتمر آخر .

يقول حمدى محبوب بك مدير الأمن العام : « ان شكاوى العمال ان وجدت - تصور ١ - تقدم للجهات المختصة ، التى تفتح أبوابها لها على مصاريعها وان للعمال ممثلين فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل يدافعون عنهم عند الاقتضاء . .

ويرد عباس حليم بقوله :

« ان نظرية احتمال الشغب ، لو أصبحت قاعدة فى الحكم على الاجتماعات لتعطل الدستور ، وقضى على حرية الاجتماع ، ولذلك وضع القانون قواعد لهذه الاجتماعات لم تغفل واحدا منها فى طلب المؤتمر الأخير ، فضلا عن ذلك ، فان تشجيع الحكومة لعمال المجلس الأعلى ، على الاجتماع . . مع أنهم حزيون سياسيون ومصادرتها لعمال الاتحاد العام من وطنيين وأجانب . . مع بعدهم عن السياسة ، يبين ان فى المسألة تديرا مجهولا ، وسياسة مرسومة . واما باب الجهات المختصة المفتوح على مصراعيه ، فقد طرqnاء منذ ستة أعوام . وحينما لم نسمع وراءه مجيبا ، وجد العمال انه لا محيص اليهم من عقد المؤتمرات وتآليف النقابات للدفاع عن حقوقهم فى حدود القانون .

« واما تمثيل العمال فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، فنجيب عنه بان مدير الأمن العام بنفسه ، كان من المصوتين ضد مطالب العمال فى مشروع قانون العمل الأخير ، الذى كان من الأسباب الأولى لانتقاد المؤتمر العمالى . ولم

يعتمد العمال الى عقد مؤتمرهم الا بعد أن يشسوا من المجلس المذكور ، هذه هي أبوابهم المفتوحة جميعها ، فان كان لهم باب آخر فليدلونا عليه .

والجدير بالذكر أنه في مؤتمر العمال الذي عقد تحت اشراف المجلس الأعلى . . كان من بين ما قاله بتشو بك عضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال : ان المحاكم المختلطة كانت فى أحكامها منصفة للعمال . . اذ أعطت غالبية هذه الأحكام نصف شهر عن كل سنة للعامل عند الاستقناء عنه . وبعض الأحكام أعطت العامل شهرا كاملا عن كل سنة .

وكان من بين ما قاله الدكتور محجوب ثابت : ان العامل فى انجلترا يأخذ أربعة أشهر عند فصله من العمل ، بالإضافة الى نظم التأمينات الموجودة هناك ، التى يدفعها صاحب العمل فى انجلترا ، بل وفى كثير من البلدان الأوربية بنسبة مئوية ، ويدفع مثله العامل وكذلك الحكومة . . وهو ما يسمى بالتعاون الثلاثى ، لاعانة العامل عند فصله من العمل .

ويطالب محجوب ثابت بانصاف العمال ، لأن فى انصافهم انصافا للشعب .

وكانت الحركة العمالية تكسب كل يوم الكثير بسبب نشاط قياداتها وعدم خشية تلك القيادات من مجابهة السلطة . بل ان هذه القيادات كانت تتعرض للسجن والاعتقال دون ان تضعف أو تلين ، ودون أن تتنازل قيد انملة عن حقوق العمال .

وكانت - وهذا مهم جدا - توضحيات القيادات العمالية موضع تقدير كبير جدا من العمال أنفسهم .

ونعود الى الحديث عن الجبهة الوطنية ، حيث راح المندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون ، يستقبل أعضاء الجبهة واحدا واحدا فى محاولة منه لسبر غورهم ، واستكشاف نواياهم . وبينما كانت الجبهة الوطنية تواصل اجتماعاتها ونشاطاتها ، كانت تجرى احتياطات عسكرية خطيرة ، حيث كان الأفق الدولى ينذر بهبوب عاصفة شديدة . . وحيث كانت دول العالم تواصل استعداداتها العسكرية .

وبطبيعة الحال ، كانت الحكومة المصرية تسير خلف الحكومة البريطانية ، التى كانت بدورها ، خائفة جدا من الانتصارات التى كانت تحرزها ايطاليا فى الحبشة ، وكانت بريطانيا ، هى قائدة التيار العالمى الذى ينادى بفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، وفى مقدمتها حظر البترول .

لقد أحرزت الجبهة الوطنية نصرا هائلا . . !! . . عندما ألفت لجنة لتنظيم
شئون الترشيحات للانتخابات النيابية القادمة . وكان تشكيل هذه اللجنة على
النحو التالي :

حافظ عفيفى عن المستقلين
مكرم عبيد عن الوفد
ابراهيم دسوقي أباطة عن الأحرار الدستوريين
عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى
أحمد كامل عن حزب الشعب
حلمى عيسى عن حزب الاتحاد
على الشمسى عن الوفدين السعديين

كانت الجبهة تولى موضوع الانتخابات أهمية كبيرة . بل ان بعض أعضاء
الجبهة كانوا يولون موضوع الانتخابات أهمية أكبر وأخطر من تلك التي يولونها
لحل القضية المصرية .

كان الوفد المصرى مثلاً ، يعطى أولوية خاصة للانتخابات المقبلة ، لأنه على
ثقة مطلقة من أن الأغلبية فى البرلمان الجديد سوف تكون من نصيبه .

وكان الوفد المصرى يرفض فكرة الوزارة القومية التى تضم الأحزاب
المصرية ، لأنه يريد أن ينفرد بالحكم . ويؤكد دائماً ان فكرة الوزارة القومية
فكرة غير مجدية .

وقد راح كثير من الزعماء ، وتيار كبير من الشباب يؤيدون فكرة تأليف
وزارة اتحاد وطنى برئاسة مصطفى النحاس باشا . فقد كانت ظروف البلاد
تدعو فعلاً الى تأليف مثل هذه الوزارة لأن الملك فؤاد كان يعانى من مرض خطير،
حال بينه وبين مباشرة عمله كما يجب ، ولأن الأوضاع الداخلية كانت تحتم
تأليف مثل هذه الوزارة .

وقد بحث الوفد المصرى فى اجتماعه فى ٢٣ يناير ١٩٣٦ هذا الموضوع
ورفض أن يشترك فى الوزارة الائتلافية ، لأن التجربة السابقة للائتلاف انتهت
بالفشل . ورحب الوفد المصرى ، بقيام وزارة انتقالية تجرى الانتخابات .
وفى نفس الوقت رحب الوفد على لسان مصطفى النحاس باشا ، بأنه عندما
تجرى الانتخابات ويفوز الوفد بالأغلبية ، سوف يشرك أعضاء من الجبهة الوطنية
فى وفد المفاوضات .

ولقد ناقشت بعض الجهات العليا الموقف . . بعد أن رفض الوفد المصري فكرة الاشتراك في الوزارة القومية ، واقترح البعض أن يشكل الوزارة الجديدة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، على أن يشترك معه في الوزارة ممثلو الأحزاب الأخرى فيما عدا الوفد ، ولكن المسئولين البريطانيين في مصر عارضوا الفكرة لأنهم لا يريدون أغضاب الوفد ، في تلك المرحلة العصيبة .

وقد عبر مراسل « النيوز كرونيكل » في القاهرة عن رأى هؤلاء البريطانيين عندما قال أنه من الصعب أن يرى المسء كيف يتسنى لأى ائتلاف أن يمثل المصريين ، ما دام الوفد ليس منضمًا إليه .

وفي هذا الجو نشط على ماهر باشا نشاطا غير عادى وقابل مصطفى النحاس بحضور مكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر ، وطال الاجتماع ، واستمر تقليب الموقف على جميع وجوهه ساعتين ، كما قابل محمد محمود باشا الذى أبلغه أنه - أى محمد محمود باشا - يرفض تماما فكرة اسناد رئاسة الوزارة إليه .

وفي ٢٣ يناير ١٩٣٦ ، يذهب مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، الى سراى عابدين ، لمقابلة على ماهر ، وكان على ماهر فى الصباح قد اتجه الى النادى السعدى وقابلهم ويتجه اسماعيل صدقى الى عابدين لمقابلة على ماهر أيضا وبعد اسماعيل صدقى ، يتجه الى عابدين محمد محمود باشا لمقابلة على ماهر كذلك .

واذ كان يوم ٢٣ يناير ١٩٣٦ ، يوما عصيبا فقد كان يوم ٢٤ يناير ١٩٣٦ أكثر خطورة ، مصطفى النحاس يلتقى مع على ماهر ، وعلى ماهر ، يلتقى مع محمد محمود ، وجوهر اللقاءات الاقتراح الذى تقدم به الوفد المصرى بتأليف وزارة محايدة تتولى اجراء الانتخابات وفى الوقت نفسه يؤلف الوفد الرسمى ، للمفاوضات من جميع الأحزاب .

ويشتغل على ماهر ، عشرين ساعة بلا انقطاع فى يوم ٢٥ يناير ١٩٣٦ .
انه يقابل - ضمن من قابلهم فى هذا اليوم الخطير - حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وحمد الباسل باشا ، وبعد هذه المقابلات يتوجه على ماهر ، الى دار المندوب السامى البريطانى ، ليعرض ، عليه نتيجة ما انتهى اليه الرأى فى مباحثاته مع الزعماء وتستغرق المقابلة ٤٥ دقيقة .

ويخرج « معالى » على ماهر باشا . رئيس الديوان الملكى من مكتب دار المندوب السامى البريطانى الى قصر القبة ليتشرف بمقابلة صاحب الجلالة الملك فيفضى اليه بما دار من حديث بينه وبين السير مايلز لامبسون . ثم يلتقى بعد ذلك كله بأعضاء الوفد لمدة ثلاث ساعات ونصف . وكان على ماهر يستأذن من المجتمعين ويخرج ليتحدث فى التليفون الى جهة غير معروفة ثم يعود كما تقول صحف ذلك اليوم .

ويجتمع الوفد المصرى لفترة طويلة وتتكرر الاجتماعات فى أيام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير وكانت بعض الاجتماعات تتم فى أماكن غير مألوفة مثل محل حلوانى « صولت » بشارع قصر النيل ، وكان د . محمد حسين هيكل ، ومكرم عبيد يفضلان أن يلتقيا فى هذا المكان .

وكانت قيادة الطلبة تتعامل مع الطلبة بالشفرة .

وفى مساء ٢٦ يناير أصدر فريد زعلوك رئيس لجنة الطلبة بيانا فى خمسة أسطر يقول : حدث عند منتصف ليل أمس ، فى الموقف ظروف خطيرة ، تقتضى أن يتريث جميع الطلبة اليوم فأرجو أن يكون ذلك موضع تقدير اخوانى الطلبة وفى مقدمتهم أعضاء اللجنة التنفيذية الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم فليتريثوا جميعا ، ويراقبوا تطورات الحوادث .

ويسقط فى دمنهور شهيد جديد هو حمزة محمود الرومى الطالب بمدرسة دمنهور الزراعية الذى توفى اثر اصابته بطلق نارى من رجال البوليس عند اقتحام حكمدار البحيرة دار المدرسة بجنده يوم ٧ يناير أثناء الاضراب وسقط فى المنصورة ، شهيدان جديدان ، سقطا برصاص رجال البوليس عندما تظاهروا الطلبة احتجاجا على التسويف البريطانى وهما محمد شطا محمد « ١٧ سنة » على حسين حسن « ١٢ سنة » ، وكانت مصر ، قد عادت من جديد ، الى غضبها فى ٢٦ يناير، ٢٧ يناير ١٩٣٦ ، وكان الذى يحمل لواء الغضب - فى هذه الأيام - الطلبة القوميون رغم أنف الطلبة الوفديين .

ولوحظ ، ان طلاب الأزهر ، قد شاركوا فى هذه المظاهرات العنيفة . وكان طلاب الأزهر ، قد سرى بينهم الخلاف الذى جعل منهم فريقين وطلب كل منهما اتحادا أزهريا ، حتى لقد استقل الأزهريون باتحادهم هذا عن كل شيء فراح فريق منهم يؤيد الاتحاد الذى يرأسه الشيخ أحمد حسن الباقورى وراح فريق آخر يؤيد الاتحاد الذى يرأسه الاستاذ عبد المجيد الغايش . وكان هذا الخلاف بين الاتحادين - كما أجمعت كل الدوائر ، المتصلة بالأزهر - مدعاة أسف بالغ .

وقد قام الاستاذ الشيخ ثابت أبو المعالي بالجمع ما بين الاستاذين
الباقورى ، والغايش ، وفى اجتماع ثلاثى ، اتفقوا على أن يظهر الأزهر ، كلمة
واحدة .

ففى ٢٧ يناير التقى فى الجامع الأزهر ، قرابة الفين من الطلاب حول
المنبر ، واقبل الاستاذان الباقرى ، والغايش معا ، فقوبلا من أخوانهما
بالتصفيق والهتاف .

وتحدث الاستاذ ثابت أبو المعالي عن الوحدة ، ومكانتها فى حياة الشعوب ،
كما تحدث الشيخ الباقرى حديثا ، أدرك منه الأزهريون أن الخصومة بينه
وبين زميله الغايش قد استقرت فى رسمها .

وقد أكد الشيخ الباقرى أن الأزهرين وقد عرف منبرهم ، كيف يغذى
النهضة فى بواكيرها ، ليسوا اليوم الا على ما كانوا عليه فى الأمس من قوة
بأس ، وروعة ثبات وانهم فى مقدورهم ان يقودوا الثورة ، ويحملوا ، أثقل
أعبائها ، على كواهلهم .

وسجل الشيخ الباقرى ، ان وحدة الأزهرين تستمد قوتها من وحدة
الشعب الممثلة فى جبهة واحدة وان أى عبث يتناول هذه الجبهة سيكون مصير
القائمين به النفور المحقق من تأييد الأزهرين .

وتحدث الأستاذ الشيخ عبد المجيد يوسف الغايش فأذاع مزيد اغتباط
بهذه الروح ، التى أوحى الى زميله أن يحسم هذا الخلاف .

وتحدث فى هذا الاجتماع الشيخ محمد متولى الشعراوى مندوب اتحاد
الجامعة الأزهرية فى معهد الزقازيق ، كما تحدث الى المجتمعين الشيخ عبد الرحمن
عبد الحليم درويش والشيخ محمد المهدي ، والشيخ النمر والشيخ عبد الرحمن
عثمان ، والشيخ عبد الرحمن الجندى وكذلك الأديب فهمى أبو غدير أفندى
الطالب بكلية الحقوق ، وأحمد حسان عمر الطالب فى كلية الآداب ، وعبد الملك
هاشم الطالب فى الخديوية .

وكان طلبة مدرسة الصناعات الزخرفية قد حرقوا المكاتب ، والنوافذ ،
وأشعلوا النيران فى بعض الأخشاب التى كانت فى المعمل ، ولكن جانبا من
الطلبة أسرعوا الى إخمادها قبل أن تعلق بمحتويات المعمل .

وكانت الحالة فى طنطا قد تدهورت حتى لقد وصل الى طنطا فى صباح
٢٧ يناير قطار خاص يحمل الاورطة العاشرة من البيادة من الجيش المصرى
و . . . و . . .

وأسخف شيء ، فى تلك المظاهرات أن كثيرين من أساتذة المدارس ونظارها وكثيرين من رجال الادارة ، كانوا يخرجون أولادهم من المدارس قبل اطلاق النيران عليهم من قبل رجال البوليس !

وتغلق الجامعة المصرية أبوابها مرة أخرى الى أجل غير مسمى ، وقد عاد مجلس الجامعة المصرية ، فحدد فترة الاغلاق بيوم ٤ فبراير ١٩٣٦ .

ويعقد الطلاب ، مؤتمرات ، عديدة يتخذون فيها الكثير من القرارات .

وكان من أهم هذه المؤتمرات ذلك ، الذى عقد فى ساحة الجامعة فى صباح ٢٨ يناير ١٩٣٦ والذى خطب فيه فريد زعلوك وعلى كريم ، وحامدة الناحل ، وجلال الحمامسى ، ومحمود أبو رحساب ، وإبراهيم عثمان ، وعبد العزيز الشوربجى ، وأحمد الدمرداش تونى ، ومحمود شامل .

وفى دار العلوم يابى الطلبة الا أن يتجهوا فى مظاهرة الى قصر عابدين محتجين ، على الأوضاع الراهنة ، فلما حال البوليس بينهم وبين الاقتراب من سراى عابدين اختاروا الأديبين أحمد الحوفى والسيد العجان حيث سمح لهما بالدخول الى السراى ، وتقييد اسميهما فى دفتر التشريفات ثم قابلا محمد بك حسن الأمين الاول حيث قدما اليه طلبات طلبة دار العلوم !

وكان من بين قرارات مؤتمر الطلبة تحميل الانجليز مسئولية الأحداث التى وقعت والتى ستحدث فى مصر ، والتى نشبت من موقفهم الشاذ وتدخلهم فى شئون البلاد .

وقد بعثت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بوفد الى دمنهور للتعزية فى وفاة شهيديهما وكان الوفد مكونا من نصيف مرقص وإبراهيم مغازى ، وحافظ شيعا ، وإبراهيم الفار ، وأحمد الحوفى ، وقد ذهب الوفد الى أسرة الشهيد حمزه الرومى ، وإلى أسرة محمد المسلمانى وبعد زيارة أسرته الشهيدين توجه الوفد الى سراى سعادة محمد باشا الوكيل تناول الغداء على مائدته .

وعطلت الدراسة أيضا فى الجامعة الأزهرية وفى معهدى طنطا والاسكندرية وتدهورت الأحوال فى معاهد أسيوط ، والزقازيق ، ودسوق ، ودمياط وكان الطلبة الأزهريون بعد أن أغلق الأزهر يلجأون الى الاجتماع فى بعض المساجد ، ومن بينها مثلا مسجد المؤيد ، ورغم ذلك كان البوليس يحاصر المساجد ويمنع الأزهرين من الدخول اليها .

وكان الطلبة ذات مرة قد طلبوا الى مصطفى النحاس أن يخطب فيهم اثر عودته من سراى عابدين فاعذر منيبا عنه مكرم عبيد الذى قال ان النحاس باشا ما اعتذر عن الكلام ، الا لتعب خفيف طرأ عليه ، ولكنه تعب لا يخلو من راحة فان خدام الفكر يجدون راحة النفس فى متاعب الحس .

وكان من بين ما قاله الاستاذ مكرم عبيد ردا على مراسل جريدة التيمس البريطانية : ان نعمة التفريق بين عنصرى الامة قد عفا عليها الزمن ، وصهرتها نار الحوادث والمحن ، وليعلم خصوم الامة ، ان أولئك الذين جمعت بينهم صلة الدم ، الموروث ، بل وصلة الدم المسفوك لن يفرق ، بينهم داعية ، أو دعاة من المستعمرين فان ما جمعه الوطن ، لن يفرقه أعداء الوطن ، وما جمعه الله ، لن يفرقه انسان : الوطنية ديننا هذا ما قاله زميلنا المغفور له سينوت حنا بك ، وبهذا نادى شهداؤنا وعلى مثل هذا تقوم فلسفة الوطن فالمسلم والمسيحى ، أخوان شقيقان فى ايمانهم الوطنى ، وما المسبحى دينا مصرى موطنا .

وكان مهذب التيمس البريطانى قد حاول التفرقة بين أبناء الامة الواحدة ، فقال ان الأقباط ، الذين يتنسب اليهم مكرم عبيد لهم ، مصلحة خاصة فى بقاء النفوذ الاستعمارى ا

وكان من بين خطباء الطلبة حمادة الناحل الذى قال ذات مرة فى دار الأحرار الدستوريين اننا لا نتبع حزبا من الأحزاب واذا كان ولا بد من صلة بيننا وبينكم أيها الأحرار الدستوريون فانما هى صلة العداة ، لا الولاء ، فما قمنا قومتنا الا لتقوى الروح المصرية الخالصة البعيدة ، عن الحزبية وتحارب كل روح ترمى ، الى النفع الشخصى ونسيان مجد البلاد واستقلالها .

وفجأة وفى مساء ٣٠ يناير تنفجر الأزمة ويؤلف على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى الوزارة الجديدة ويدخل معه الوزارة : أحمد عبد الوهاب ، اللواء على صدقى ، محمد على علوبة ، حسن صبرى ، صادق وهبة ، حافظ حسن ، أحمد على .

ونشر تعليقا آخر وأخير - فى هذا الكتاب من د . محمد بلال .

د • بلال يعقوب :

الأستاذ صبرى أبو المجد

فى سياق الحديث عن القمصان الزرقاء وزيارة سيركين بويد مدير الإدارة الأوربية بالداخلية وآخرين لى فى النادى السعدى وعن تعليمات معه بقرار من وزير الداخلية بمنع الفرق من السير فى الشوارع والأماكن العامة •• رأيت تصحيحا لتلك الواقعة أن أوضح بأن الحديث الذى دار معى لم يشمل تعليمات من أى نوع لسبب واحد وهام وهو انه لم يكن من حقه اصدار تعليمات للشباب وفى مقر داره كما لم يكن للشباب أن يقبلوا تعليمات منه أو من غيره لأن ذلك لا يكون عن غير طريق رئيس الوفد •• وقد دار الحديث بيننا عن الأهداف التى يسعى الشباب لتحقيقها من وراء قيام هذه الفرق •• وكان بصحبته مسئول آخر قدم على أنه وفد من وزارة الخارجية البريطانية ومسئول ثالث من أعضاء السفارة •• وتركز اهتمامهم فى السؤال عن علاقات الفرق الخارجية والتحقق من أى اتصال بالفرق المشابهة لدول المحور بأوربا (الفاشيست والنازى) وهم أصحاب القمصان السوداء بايطاليا والقمصان البنية بألمانيا •

وقد سبق أن قلت ان الضباط البريطانيين فى وزارة الداخلية لم يكفوا لحظة عن متابعة نشاط وتحركات هذه الفرق وان الحكماء اللواء رسل ونائبه الأميرالاي فيتز باتريك كانا دائمي النشاط فى هذه المتابعة وانى كثيرا ما رأيت فينر باتريك يرقب الاجتماعات فى بعض المعسكرات ويتحرى عن قرب بنفسه وبرجاله من أمثال القائمقام نوبل • عن تحركات الشباب •• وكثيرا ما قام بزيارات مفاجئة لى أثناء مرورى فى بعض المعسكرات مما كان يثير كثيرا من الغضب والتبرم بين صفوف الشباب وكان موضع اعتراض منى واحتجاج لدى المسئولين ••

هذا من ناحية •• ومن الناحية الأخرى فمن المناسب وللشرح التاريخى أرجو أن توضح أن فرق القمصان الزرقاء نشأت كفكرة فى أواخر ١٩٣٥ أثناء مظاهرات الطلبة وقامت فى أوائل ١٩٣٦ وسميت الفرق بعدها الشباب تحت لواء الوفد ، وهى غير جماعة البازى وأرى أن ما جاء فى حديث حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عن فرق القمصان بصفة عامة يصور كثيرا من الجانب القومى والوطنى للشباب فى تلك الحقبة فى تاريخ مصر ••

تحية لابن بار : وقد أسعدنى كثيرا ما قرأته من حديث لابن عن أبيه هو الزميل الراحل عبد العزيز يونس •• كان مناضلا شريفا وعضوا بلجنة الطلبة ممثلا عن كلية الآداب مع باقى زملاء •• وكان حريصا على حضور الجلسات ومتابعة القرارات •• وكان قوى العارضة لا يمل حديثا أو حوارا فى

سبيل القضية الوطنية يدعم رأيه بالحجة والبيان .. لا يترك شاردة ولا واردة
دون مناقشتها حتى يتحقق وجه الصواب ..

والحديث صورة من وفاء جيل الأبناء لجيل الآباء وقراءة كريمة لنضال
سابق وجهاد باق على الأيام .. وكم يسعدنا ويملؤنا اعتزازا أن نرى أبنائنا
يتصفحون كتابنا وأن يعطوا من وقتهم وكفاحهم من أجل حياتهم ساعات لمطالعة
تاريخ آبائهم .. حينئذ نطمئن الى أن راية الكفاح من أجل مصر سوف تظل
مرفوعة وأن رسالة الآباء بين يدي أبناء بررة أمناء .

دكتور محمد بلال

وبعد ذلك لابد في رأينا - من أن نكتب - في ايجاز قصة على ماهر الذي
لعب أخطر الأدوار في تاريخ مصر في الثلاثينات .

الفصل السادس - سطور من تاريخ علي ماهر

روينا بعض الأحداث التي صاحبت تأليف علي ماهر لوزارة المائة يوم ونكمل اليوم قصة علي ماهر في ايجاز مختصر . . أين ولد وتربى وكيف برز في الحياة السياسية محاميا نايها ثم قاضيا يصر على « حرمة » القضاء الى الدرجة التي يقف فيها في وجه تدخل سعد زغلول - ناطر الحقانية - في شئونه كقاض . . والظروف التي هيأت لعل ماهر ان يبرز في الحياة السياسية قبل معاهدة ١٩٣٦ .

● وعلى ماهر أحد خمسة أولاد أنجبهم محمد ماهر باشا ، وكان من خيرة ضباطنا العسكريين . تدرج في سلك المناصب الى أن صار وكيلا لوزارة الحربية . ثم وقعت حادثة الحدود المشهورة ، عندما أبدى الحديو بعض الملاحظات على تدريب الجيش المصري ، واعتبر المعتمد البريطاني تلك الملاحظات أهانة له وللضباط الانجليز .

وقد وقف محمد ماهر باشا الى جانب الحديو في هذه الازمة ، التي دفع ثمنها غاليا ، وهو اقصاؤه عن منصب وكيل وزارة الحربية .

والأولاد الخمسة الذين أنجبهم محمد ماهر باشا هم : مصطفى ، وعلي ، ومحمود ، وأحمد ، وأمين .

ولقد عمل اثنان منهم بالسياسة ووصلا الى أعلى المناصب ، فكان علي ماهر رئيسا للوزارة أكثر من مرة . وكان أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب أكثر من مرة أيضا . وآخر منصب تولاه أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وهي الوزارة التي أعقبت وزارة مصطفى النحاس باشا ، وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وكان تاليف أحمد ماهر للوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . ولم يمكث في رئاسة الوزارة أكثر من بضعة أشهر حيث اغتاله محمود العيسوي ، أحد شباب الحزب الوطني في أواخر فبراير ١٩٤٥ .

درس علي ماهر في مدرسة الخديوية الثانوية ، ورأس جمعية كان اسمها « الهلال والنجمة » . أسست لتدريب التلاميذ على الخطابة والبحث ، أسوة بالجمعية الأدبية التي أنشأها مصطفى كامل في مرحلة دراسته الثانوية .

وقد حدث أن تلاميذ المدرسة الخديوية لجأوا ذات يوم إلى الاضراب . وأراد ناظر المدرسة « المستر البيوت » أن يتدارك أسباب الاضراب ، وأن يعالجها حتى لا يلجأ إليه التلاميذ مرة أخرى . فنادى رئيس جمعية « الهلال والنجمة » ، علي ماهر ، وسأله :

— هل تتعهد بعدم وقوع اضراب جديد ؟

فأجابته علي ماهر : بأنه لا يستطيع الوعد بذلك ، فهو — أي علي ماهر — وإن كان لا يحب الاضراب . . إلا أنه لا يحب الاستبداد أيضا . . !!

وقد تخرج علي ماهر في مدرسة الحقوق . وعمل محاميا فترة من الوقت أمام المحاكم الأهلية ، وأمام المحاكم المختلطة . وقد وقع له أثناء اشتغاله بالمحاماة ، ما أغضبه . . فقرر أن يترك المحاماة إلى القضاء .

وقف مرة محامى خصوم موكل علي ماهر يطلب التأجيل لأن لديه مستندات جديدة تتطلب هذا التأجيل . وكان علي ماهر يعرف أنه ليسبت هناك مستندات جديدة . فنهض وأمسك بيده الزميل ، وطلب إلى المحكمة ، أن تتسلسم منه المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التي كان المحامى يمد يده بها فوجدتها بيضاء !!

ونطق القاضي بالتأجيل . . فاحتج علي ماهر على هذا التصرف وانسحب صائحا : « أعجب المحامى يكذب ، وأعجب لقاض يصادق على الكذب » .

وبعد ثلاث سنوات من اشتغال علي ماهر بالمحاماة ، اختارته وزارة الحقانية للقضاء . . فعمل في محكمة الأزبكية ، كما عمل في محكمة عابدين ، واهتم بأحوال الأحداث . ولم يكن يحكم عليهم قبل أن يعرف الظروف الاجتماعية لكل واحد منهم .

ويقول الدكتور محمود عزمى : ان السنوات الخمس التى تولى فيها على ماهر القضاء ، لم يكن يتقيد بحرفية القانون ، بل كان ينظر الى القضايا التى يفصل فيها ، نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

وكان يشق عليه حين يتضح له تزوير الشهادة ، أن يخرج شهود الزور من ساحة المحكمة أحرارا هائنين ، بينما يظل المحبوسون من جراء الشهادة - التى ثبت زورها - فى السجون . . فكان حين تبنت على ماهر شهادة الزور ، يأمر بإدخال شهودها فى قفص الاتهام ، وبإخراج المتهمين منه فى الجلسة ذاتها ، وهو لا يجهل أن التنفيذ فورا يسرى فى حالات معينة ، ليس من بينها حالة شهادة الزور . . اللهم الا أمام القاضى المدنى . . ولكنه كان يتوسع فى التطبيق ، ويقيس على ما يقع أمام القاضى المدنى فى حالة شهود الزور . . دون تقيد بحرفية القانون .

وكان الى جانب اجتهاده وواقعيته ، ونظرته الى المشاكل القضائية والتغيرات الاجتماعية ، يحس باستقلاله فى القضاء احساسا عميقا .

عرضت عليه قضية ذات مرة - اتهم فيها ممول من كبار الممولين الذين يستطيعون مغادرة القطر فى لحظات . ودفع الوكيل بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . وكانت المحكمة المختلطة قد حكمت بعدم اختصاصها هى الأخرى من قبل .

وطلب المحامى الافراج عن موكله . . ولو بكفالة .

فلقى على ماهر باختصاص القضاء الأهلى ، وأفرج عن المتهم بكفالة قدرها ألف جنيه . . ولم يضمن الحكم أسبابا لما رآه فى أمر الاختصاص .

وكان سعد زغلول باشا ناظرا للحقانية . فاستدعى على ماهر وحده فى أمر الحكم بالاختصاص ، والكفالة التى لم تكن العادة قد جرت بالذهاب بها الى هذا الحد . فرفض على ماهر أن يجيب سعد باشا الى حديثه بشأن قضية ينظرها . وسأله على ماهر : بأية صفة يتحدث سعد باشا اليه . . !!

وفطن سعد باشا الى الأمر ، فأجابه : أنه يتحدث بصفة الصديق ، لا بصفة ناظر الحقانية . . !!

ولعل هذا الموقف يدل على عظمة القضية المصريين . . وان نزاهة مواقف القضاة المصريين من الكثرة والوفرة بحيث لا تحتاج الى أى دليل .

وقد عمل على ماهر مفتشا فى النيابة . فرئيسا لادارة المجالس الحسبية

وكان له اتصال ، قبيل الهدنة ، بالشخصيات التي كانت تعتزم تأليف الوفد المصرى .

وقامت ثورة ١٩١٩ . . بعد القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه . ونازت مصر كلها ثورة عارمة . ووقف لورد « كيرزون » وقال قولته الشهيرة : « ان فئة الموظفين ، وهى الفئة العاقلة المتفهمة ، ليست مع الوفد فى حركته ، بل هى فى ناحية الانجليز » .

وقامت قيامة الموظفين المصريين وبدأت حركتهم فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية ، على ماهر . الذى اقترح أن يبدأ اضراب المواطنين بعد قبض المرتبات . . حتى يكون تحمل الصرف ميسورا .

والجدير بالذكر أن على ماهر بك . . كان يرفض أن يجتمع مندوبو الموظفين ، خارج ديوان وزارة الحقانية . بل كان يصصر على أن يعقدوا اجتماعاتهم فى مكتبه بديوان الوزارة . ولما طلب اليه المستشار الانجليزى ألا يعقد لجنة الموظفين بمكتبه رفض . . وصرح بأن الموظفين يطالبون بحقوق وطنية فى فترة من فترات الأمة التاريخية . فلا تتنافى المطالبة بهذه الحقوق وقيام الموظفين بواجباتهم العامة .

وقد انتقمت وزارة محمد سعيد باشا من زعماء اضراب الموظفين ، فنقلت على ماهر بك فى ١٩ يونيو ١٩١٩ وكيلا لمحكمة استيوط على الرغم من أقدميته . فرفض النقل بكتاب سجل فيه الهدف الذى تقصده الوزارة من ذلك النقل . ورفعت وزارة الحقانية كتابه الى مجلس الوزراء الذى قرر فصله .

بعد ذلك بدأ على ماهر يتفرغ للعمل فى الحقل السياسى ، فاختره سعد زغلول باشا ، وهو فى باريس ، عضوا فى الوفد المصرى . . فشارك على ماهر فى وضع بيان قصير وقعه محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة .

ولم يكن البيان يتجاوز الخمسة عشر سطرا . . ولكنه كان رفضا صريحا للحماية وتأييدا تاما للاستقلال . .

وقد اعتقل على ماهر ، واعتقل معه محمود باشا سليمان ، وابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد العامة بالقاهرة .

والجدير بالذكر أن ضابطا وثلاثين جنديا انجليزيا بحوذاتهم الحديدية ، قد حاصروا بيت على ماهر . . من أجل اعتقاله . وعندما عرف على ماهر أن الضابط الانجليزى والثلاثين جنديا جاءوا لاعتقاله ، قدم - متهمكا - للضابط

سيجارا .. وسأل الضابط : هل طاف بالحديفة ليرى ما فيها من زهرة
« الكريزانتيم » ؟ !!

وطلب منه الضابط أن يركب السيارة .

فركب معه على ماهر الى ميدان باب الحديد . وهناك سأل الضابط على
ماهر قائلا : انك لم تسألني الى أين أنت ذاعب ؟ .

فأجابه على ماهر : لا فائدة من السؤال اذا عرفت انني فقدت حريني ،
وان رحلتى هذه ستنتهى بي الى المقام فى غرفة ذات جدران أربعة .. !!

وأعجب الضابط الانجليزى بشجاعة على ماهر ، فقال له انك ذاعب الى
« قشلاق » أو معسكر قصر النيل .

وفى معسكر قصر النيل ، رفض على ماهر باشا ان يقوم الجنود الانجليز
بتفتيشه ، لأنه قاض .. وأنه يحس بأن عملية التفتيش هذه اهانة .. له !!

وبقى على ماهر فى معسكر قصر النيل .

ثم طلب منه بعد عشرة أيام أن يختار مكانا يقيم فيها بعيدا عن القاهرة ،
فاختار أن تكون اقامته فى فندق « وينتر بالاس » بالأقصر . حيث مكث به
حتى ٣ يناير ١٩٢٠ .

والطريف أنه فى الوقت الذى حددت فيه اقامة على ماهر ، فى فندق
« وينتر بالاس » بالأقصر . كان يقيم فى نفس الفندق الكاتب الانجليزى سير
« فالنتين شيرويل » .. ليضع كتابه عن « المسيرات المصرية » .

وقد تعرف الكاتب الانجليزى على على ماهر .. وكثر تبادل الحديث
بينهما حول القضية المصرية .

وبعد الافراج عن على ماهر .. راح يزاول نشاطه مع الوفد المصرى وكان
أحد ثلاثة - هو ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود - رأى الوفد المصرى
ايفادهم الى لندن ، لمرافقة عدلى يكن باشا ، أثناء اتصاله باللورد « ملر » .
وعندما حدث الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن .. رفض على ماهر أن
يقف الى جانب سعد . وكتب اليه أنه يختلف معه فى السياسة العامة ، ولا
يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفتة مصرى يضع نفسه رهن الإشارة
فى كل عمل يفيد القضية المصرية .

وآثر على ماهر أن ينسحب من العمل السياسى الى داره ، مبتعدا عن
المنازعات الحزبية .

ويعتذر على ماهر عن المشاركة في وزارة ثروت باشا .. وان كان قد قبل أن يكون عضوا في لجنة الدستور .

ولعل ماهر .. مواقف رائعة في لجنة الدستور .. نذكر منها دفاعه الحار عن حرية الصحافة ، وعن حرية الاجتماعات .

وكان من بين ما جاء في محضر الجلسة التاسعة عشرة للجنة الدستور المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس ١٩٢٢ ما يلي :

« حضرة على ماهر بك : أرى تقرير نص المادة الرابعة عشرة كالآتي :

« حرية الصحافة مضمونة ، فلا يجوز وضعها تحت الرقابة ، ولا تقييدها بأمنياز ، والمسئولية المترتبة على اساءة استعمال هذه الحرية ، يحددها القانون .
الحرية الصحفية هي المظهر الأول لسائر أنواع الحريات الأخرى . وانما أريد من اثبات هذا النص ، انه لا يمكن ، ولا للبرلمان - وخصوصا في الأحوال العادية - وضع الصحافة تحت أية مراقبة . ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق في منع أحد من اصدار صحيفة . أرى أن يكون هذا الحق ثابتا مطلقا من كل قيد . فاذا أساء أحد استعماله بأي نوع من أنواع الاساءة ، ففي القانون العادي غنى وكفاية » .

ويقول على ماهر مرة أخرى ردا على سؤال للأستاذ محمد علي علوبة هو :
هل يعطى للبرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة .. تأميننا للنظام وصونا للأعراض .. أم لا ؟!

يقول على ماهر مجيبا :

« هذا ما تكفل به قانون العقوبات ، والذي أريده ألا يكون للبرلمان - وخصوصا في الأحوال العادية - الحق في تقرير قوانين تبيح للحكومة مراقبة الصحف : أو عدم الترخيص باصدارها » .

وترفض اللجنة اقتراحا تقدم به على ماهر بك ، يتضمن أمرين :

أولهما : أن كل انسان له الحق في مزاوله مهنة الصحافة ، بدون تصريح .
والثاني : انه لا يمكن اصدار قانون يجعل الجرائد تحت مراقبة أو عقوبة ادارية .

وفي الجلسة الرابعة والعشرين ، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٢٢ يتكلم على ماهر مرة أخرى عن حرية الصحافة فيقول :

« حرية الصحافة قانونا معناها حرية اصدار الصحف ، لأن حرية الرأي والكتابة قد سبق لنا تقريرها . . وحرية اصدار الصحف لا تكون الا اذا لم نوضع قيود وعقبات في سبيلها . وأهم القيود . . الرقابة والرخص .

« وليس معنى منع الرقابة ألا تحاكم الجرائد على ما تكتب . . انهي لا أرضى الفوضى أبدا . ان ما أتكلم الآن عنه : الرقابة على الصحف : قبل صدورها . . وهذه هي الرقابة التي قررت الدساتير منعها . فليس يصح أن تعرض صحيفة قبل نشرها على هيئة ادارية للتصريح بنشر شيء : وتحریم نشر شيء آخر فيها . . هذا لا يجوز مطلقا في الأزمنة العادية . . ولهذا تقرر مبدأ عدم الرقابة في بروسيا العسكرية ، وحتى في تركيا . وكما اننا لا نريد الفوضى ، فنحن لا نريد الاستبداد أيضا . فأرجو أن تقرروا أن الرقابة على الصحف قبل نشرها ممنوعة ، ويقول على ماهر مرة أخرى :

« ان لكل فرد حق اصدار الصحف بلا ترخيص متى توفرت فيه الصفات التي يقررها القانون . . حتى لا تتحكم الادارة في العطاء والمنع : ولا تميز بين الأشخاص الذين يتقدمون لها ما داموا حائزين للصفات التي اشترطها القانون .

« اننا نريد أن نحول دون استبداد الادارة ، ومتى كان الطالب حائزا للشروط المطلوبة قانونا وجب ، أن يرخص له باصدار صحيفة » .

وتعترض غالبية أعضاء اللجنة . .

ويقول توفيق دوس :

« يجوز أن يقرر البرلمان شروطا أخرى غير الشروط الشخصية » .

فيرد على ماهر :

« نريد أن نمنع البرلمان من هذا »

ويوافق محمد علي علوبة على رأي على ماهر ، مؤكدا موافقته على عدم اعطاء الحكومة حق اعطاء الرخص أو منعها . فقد يكون - كما يقول محمد علي علوبة - طالب الرخصة من حزب الأقلية . . فترفض الحكومة اعطاء الرخصة . والحكومة دائما من حزب الأكثرية ، فتجده مؤيدا لها في عملها ، واذ ذاك تستبدد الأكثرية بالأقلية ، استبدادا يمنعها من أن تنشر آراءها » .

ويوضح على ماهر فكرته فيقول :

« اشترط في الدخول في مدرسة الحقوق ، أن يكون الطالب حائزا على

البكالوريا ، وأن يكون سنه كذا . . فلا يصح منعه بعد ذلك من دراسة الحقوق . . مثل هذا هو ما أطلبه في الصحافة » .

ويقول على ماهر كذلك :

« هناك في بلاد أخرى ضمانات للصحفيين ، كاشتراط المحلفين في محاكمتهم حتى في الجنيح . . ويمكن النص في القانون الذي يصدره البرلمان ، على أنه لا يتولى الصحافة غير الأكفاء ، ويمكن تشديد العقوبة عند المساس بالآداب العامة . . وهذا أفضل أثرا من الترخيص والرقابة . فقد رأينا حكم قانون المطبوعات أن الجرائم التي تعتدى على الآداب لن تمس بسوء ، مع أن البرلمان له أن يمنع ذوي الأخلاق الفاسدة من احتراف الصحافة » .

ويعرض على ماهر مرة أخرى في الجلسة الرابعة والثلاثين بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ . . « على أن لجنة التحرير - وهي لجنة فرعية من اللجنة الدستورية العامة - قد انقضت شيئا مما تقرر في اللجنة العامة ، وهو النص على أن لكل مصري ، حق إصدار الصحف » . .

ويرد عبد الحميد بدوي قائلا :

« المادة ١٣ قررت حرية الاعراب عن الرأي بكل الطرق ، ومنها الكتابة . فلم يبق لحرية الصحافة معنى ، سوى ابداء الرأي على صورة مخصوصة ، وهي إصدار الصحف . . . الخ » .

وتوافق اللجنة بالإجماع على إبقاء المادة على حالها .

« ويؤكد على ماهر مرة أخيرة في الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٢٢ . . « على أن ما يريد هو ، منع تسلط الإدارة على الصحف بأية طريقة من الطرق . . فلا يباح للإدارة انذار الصحف أو اقفالها » .

ويقول عبد العزيز فهمي :

« نحن متفقون على منع جهة الإدارة من إرسال انذارات الى الصحف أو وقفها بغير حكم قضائي . وسأتفق مع حضرة على ماهر بك على وضع الصيغة المطلوبة » .

وتوافق اللجنة على ذلك ، على أن يعرض النص في الجلسة التالية . وفي الجلسة التالية : يعلن عبد العزيز فهمي نص المادة ١٤ من الدستور - كما يلي :

« الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وانذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك » .

ويتم اختيار على ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق ، وبعدها يختار وكيل الوزارة المعارف ، فوزيرا لها . ثم يختار وزيرا للمالية في وزارة محمد محمود باشا . فوزيرا للمحقانية في وزارة اسماعيل صدقي باشا . . . ليستتقيل اثر حادث « البنداري » . . . كما سبق أن أشرنا . . . ويعين على ماهر في أول يونيو سنة ١٩٣٥ رئيسا للديوان الملكي . . . الى أن يختار - بينما الملك أحمد فؤاد قد اشتد عليه المرض - رئيسا للوزارة على النحو الذي سبق الاشارة اليه . . . ونكمل الحديث عن وزارة المائة يوم في الجزء الثاني من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى .

استدراك

من مصطفى المنزلاوي الى صبرى أبو المجد

فاتنا - وعذرا - نشر رسالة الأخ مصطفى المنزلاوي في مكانها من الكتاب بعد الجزء الخاص بقضيتي نزاهة الحكم ، وفيما يلي الرسالة .

السيد الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد . . .

● تحية طيبة وبعد :

نشرت في « سنوات ما قبل الثورة » مرافعة المرحوم الأستاذ ابراهيم الهلباوي دفاعا عن جريدة السياسة والمرحوم حفنى محمود فيما سمي وقتئذ بقضية « نزاهة الحكم » وكان كل من المرحومين ابراهيم فهمى كريم وزير المواصلات وعلى المنزلاوي وزير الزراعة قد قدما بلاغا ضد جريدة السياسة ورئيس التحرير المرحوم حفنى محمود للتحقيق فى واقعة القذف فى حقهما كل فيما يخصه أثناء تولية الوزارة وادعيا بالحق المدنى أمام محكمة الجنايات التى نظرت القضية خلال عامى ٣٤ ، ٣٥ ثم جاء فى العدد ٢٧٨٦ من المصور الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٧٨ انه فى يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة حضوريا ببراءة حفنى بك محمود ورفض الدعاوى المدنية كلها قبله وقبل محمود باشا عبد الرازق والزم المدعين بالحق المدنى بالمصاريف .

ومعنى هذا الحكم هو ثبوت واقعة القذف المنسوبة الى المدعين بالحق المدنى ويهمنى فى هذا الصدد احقاقا للحق أن أذكر ما حدث بعد ذلك من طعن أمام

محكمة النقض وأود أن أركز الحديث عن قضية المرحوم على المنزلاوى وماذا تم بخصوصها أمام محكمة النقض وقبل ذلك أرى من الضروري دون أى إطالة أن أوضح ما نسب إليه فى جريدة السياسة مما دفعه الى تقديم الشكوى ضدها ولم يؤثر الصمت كما كان يفعل الكثيرون

نشرت جريدة السياسة فى عددها الصادر فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ مقالا تحت عنوان « وزير الزراعة يشتري ما تنتجه وزارة الزراعة فيحرم جمهور المزارعين منه » وأشارت الى أنها سبق أن نشرت من أشهر أن حضرة صاحب العزة على بك المنزلاوى قد اشترى لنفسه تقاوى برسيم من وزارة الزراعة وأنه اليوم تكررت هذه المسألة فأخذ وزير الزراعة ما تنتجه الوزارة من أشجار الفاكهة بثمان بسيط جدا كما نشرت الصحيفة المذكورة مقالا قبل ذلك بتأخره فى سداد الأموال الأميرية المستحقة فى مواعييدها .

وقد فحصت محكمة النقض هذه الوقائع ومدى صحتها وانطباق حكم القانون عليها ثم أصدرت بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٦ حكما بنقض حكم محكمة الجنايات بالنسبة لعل بك المنزلاوى وجاء فى حكمها ما يأتى بالحرف الواحد :

« ومن حيث أنه يظهر مما تقدم جميعه ان الحكم أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعتين الثابتتين به وهما واقعة تقاوى البرسيم وواقعة أشجار المعرض ولذلك وجب نقضه بشأنهما والزام حفى بك محمود الذى حرر ونشر مقالات القذف التى اشتملت على الواقعتين المذكورتين ومحمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة والمسئول مدنيا عما يرتكبه رئيس التحرير من جرائم النشر بالتعويض الذى يستحقه على بك المنزلاوى بسبب ما ناله من الضرر الناشئ عن فعلها وتقدير المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة جنيه يحكم به على المدعى عليهما متضامتين » . وتراجع مجلة المحاماة السبنة السابعة عشرة العدد الأول ص ٢٣ الى ٢٩ فى الطعن رقم ٢١٤٦ سنة ٢٥ ق .

ومعنى هذا الحكم الصادر من أعلى هيئة قضائية أن ما نسبته جريدة السياسة الى المرحوم على بك المنزلاوى غير صحيح وان نزاهته ليست محل طعن وأود أن أذكر بهذه المناسبة أنه رحمة الله كان من أوائل من أدخل زراعة البرتقال أبو صرة فى مصر وأنه كثيرا ما أمد الجهات الحكومية بشتلات من عنده قبل أن يكون وزيرا للزراعة ويجب أن نذكر له أنه أثناء توليه الوزارة بذل جهودا متواصلة لاصدار قانون منع خلط القطن وكان الأمر يقتضى موافقة الدول

الأجنبية ذات الامتيازات وقتئذ لأنه سيسرى على رعاياها بما فيه من شروط وجزاءات وكان لهذا القانون أثره الفعال في رفع سمعة القطن المصرى في الأسواق العالمية وكان عماد الثروة المصرية حينئذ . ولم أشأ أن أدخل في جميع جزئيات هذه القضية وإنما أردت أن أوضح أن حكم محكمة الجنايات الذى نشر المصور مضمونه بعدده الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٧٨ قد ألغته محكمة النقض بالحكم المشار اليه بالنسبة للمرحوم على بك المنزلاوى وكنت أتوقع أن مجلة المصور الغراء في حرصها على الحقيقة ستشير الى حكم النقض وأخذت انتظر وخاصة أنه في كل عدد يختم بحث « سنوات ما قبل الثورة » بعبارة للجدith بقية كما كنت من جانبى أبحث وأنقب عن هذا الحكم لأنه يتعلق بسمعة والدى الى أن عثرت عليه ولله الحمد وأملى كبير ان ، تنشروا هذه الكلمة احقاقا للحق وانصافا لشخص ظل طوال حياته يعمل من أجل مصر دون ما جلبه أو دعاية ولم يندخر وسعا في سبيل ذلك وقد كان من أوائل من تعاون مع زعيم الوطنية وباعت حركتها المرحوم مصطفى كامل فاختره عضوا في اللجنة الادارية للحزب ولم يتجاوز عمره وقتئذ الخامسة والعشرين كما كان من الذين خدموا الاقتصاد المصرى مما يشهد به معاصروه ومحاضر جلسات مجلس النواب ومعدرة اذا كنت قد تناولت سيرة والدى وجهاده في الحياة العامة فان المقام اقتضى ذلك وشكرا جزيلًا .

مصطفى على المنزلاوى

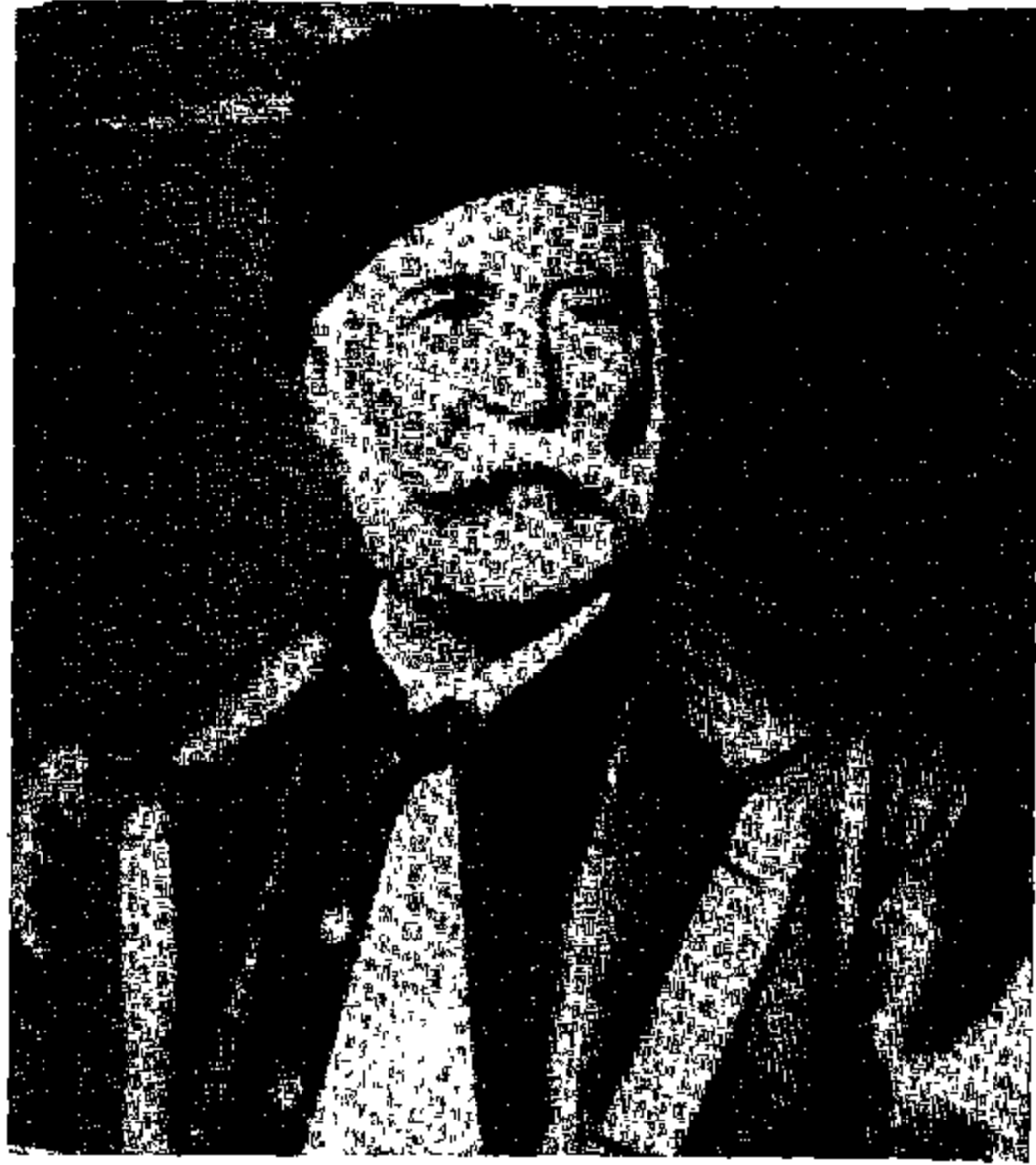
شكرا جزيلًا لأسنادنا الكبير مصطفى المنزلاوى على هذا التوضيح ، الذى تنشره ونحن سعداء به الى أبعد حدود السعادة ذلك لأننا عندما أخذنا على عاتقنا بعون من الله اللقاء أضواء متواضعة على تاريخنا لم يخطر في بالنا أبدا الاساءة الى أى مواطن مصرى فما بالنا بشخصية مرموقة كشخصية المرحوم على المنزلاوى رحمة الله ، على أننا لم نشأ أن نكتب عن حكم النقض الصادر في قضيتى نزاهة الحكم لأننا لا نزال غارقين بعد في أحداث عام ١٩٣٥ وعندما سنصل الى فبراير ١٩٣٦ سوف نكتب وبالتفصيل عن حكم محكمة النقض في هاتين القضيتين الهامتين اللتين شغلتا الرأى العام المصرى لفترة طويلة

ص ٠ أ

والى اللقاء في الجزء الثانى من سلسلة سنوات ما قبل الثورة باذن الله ومشيهته .

سنوات ما قبل الثورة بالصور

هذه مجموعة صور نادرة تمثل مرحلة هامة من مراحل تاريخنا ننشرها هنا شاكرين لأصحابها موافاتنا بها لتكون ضمن وثائق هذا الكتاب : الصور تعود إلى الثورة العربية وثورة ١٩١٩ وما بينها والعشرينيات والثلاثينيات أيضا



(١) شريف باشا ، أبو الدستور المصري . دستور ما قبل الثورة العربية وأثناءها



(٢ ، ٣) الخديو توفيق باشا وزوجته ثم

انها الخديو عباس حلمي الثاني



(٤) أحمد عرابي باشا

مفجر ثورة ١٨٨١

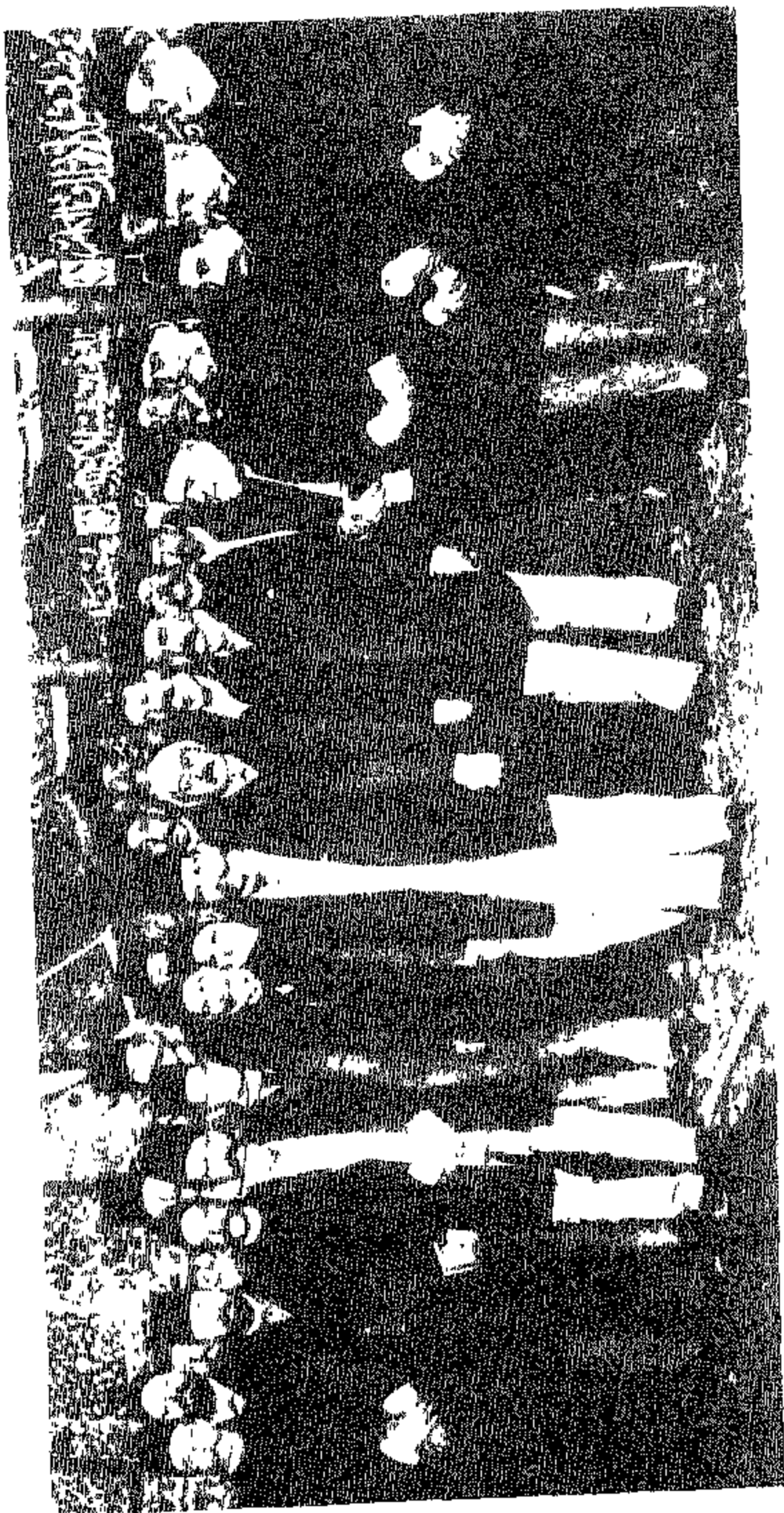




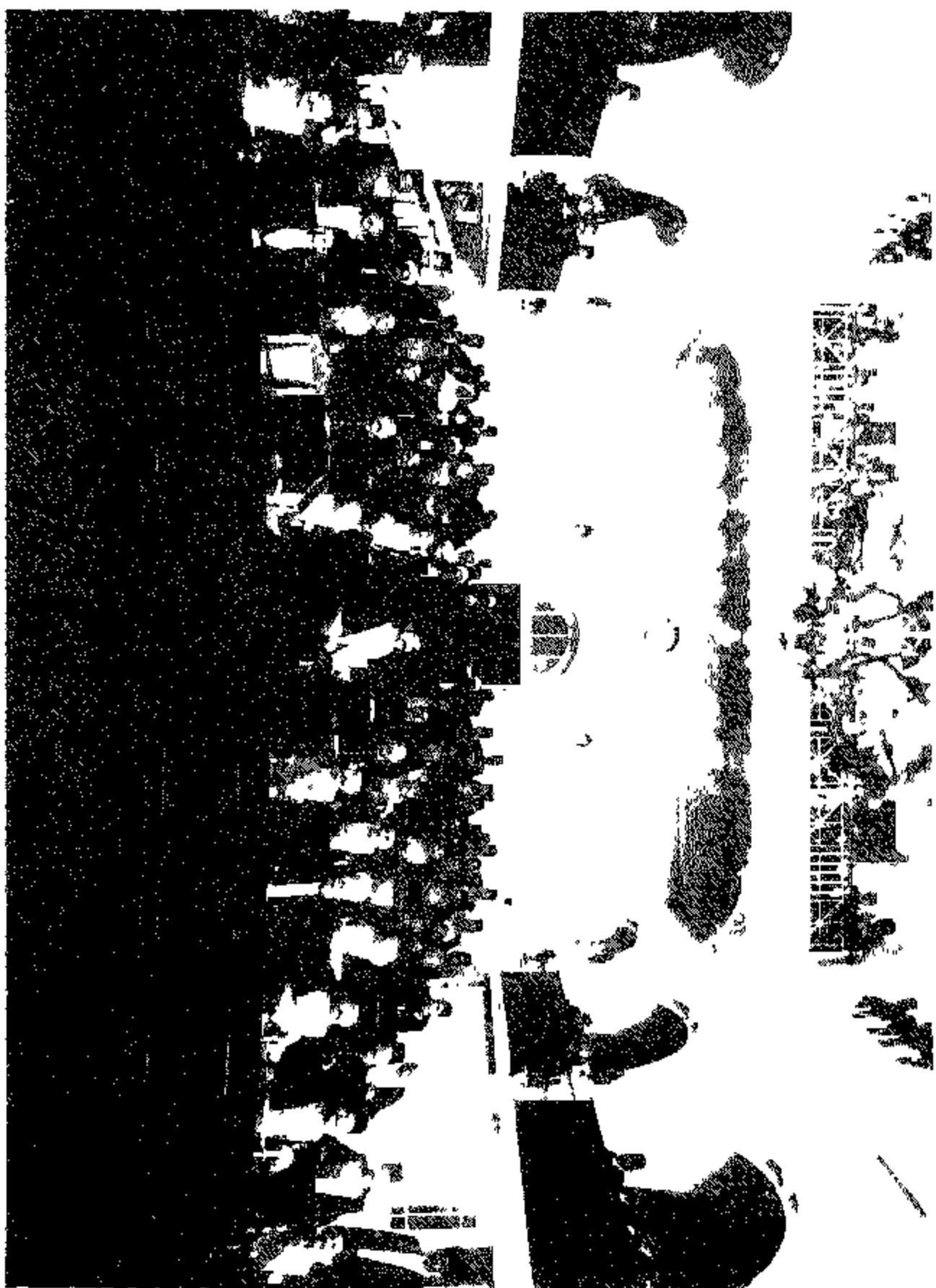
(٥) عرابى باشا فى المنفى (سيلان - سرى لانكا) مع بعض صيوفه الاحاب



(٦) حويدان هانم زوجة الخديو عباس حلمى
الثانى وقد كتبت مذكرات عن المرأة فى مصر



(٧) الخديو عباس حلمي يفتتح بعض المشروعات وإلى جانبه بعض الوزراء وبعض الأعيان



(٨) الجمعية التشريعية وفي الصدر الأعضاء بتقديمهم سعد زعول نائباً وكيل الجمعية



(٩) مصطفى كامل مؤسس اللواء والحزب الوطني



(١٠) مصطفى كامل
وسقيقه على فهمي
كامل



(١١) الشيخ عبد العزيز
جاويز تار رئيس لتحرير اللواء
بعد مصطفى كامل



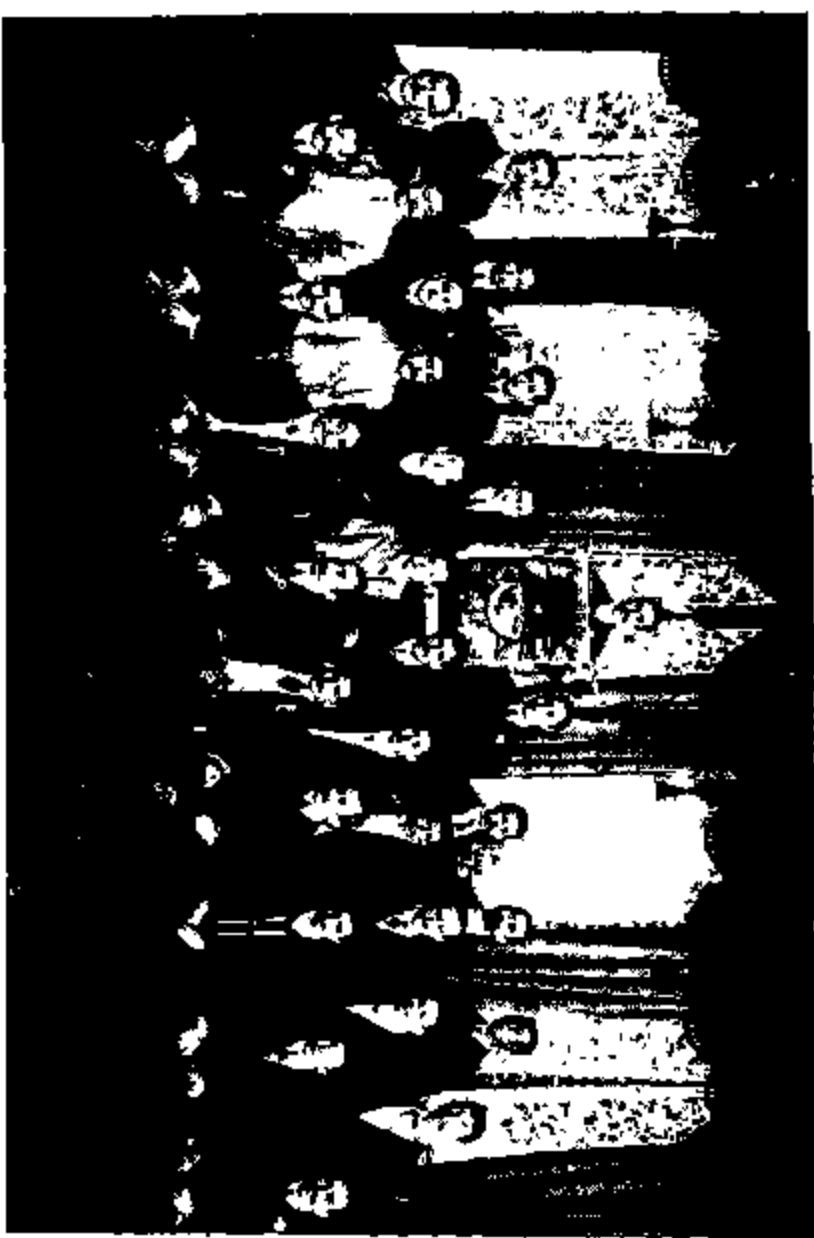
(١٢) محمد فريد خليفة مصطفى كامل عندما كان

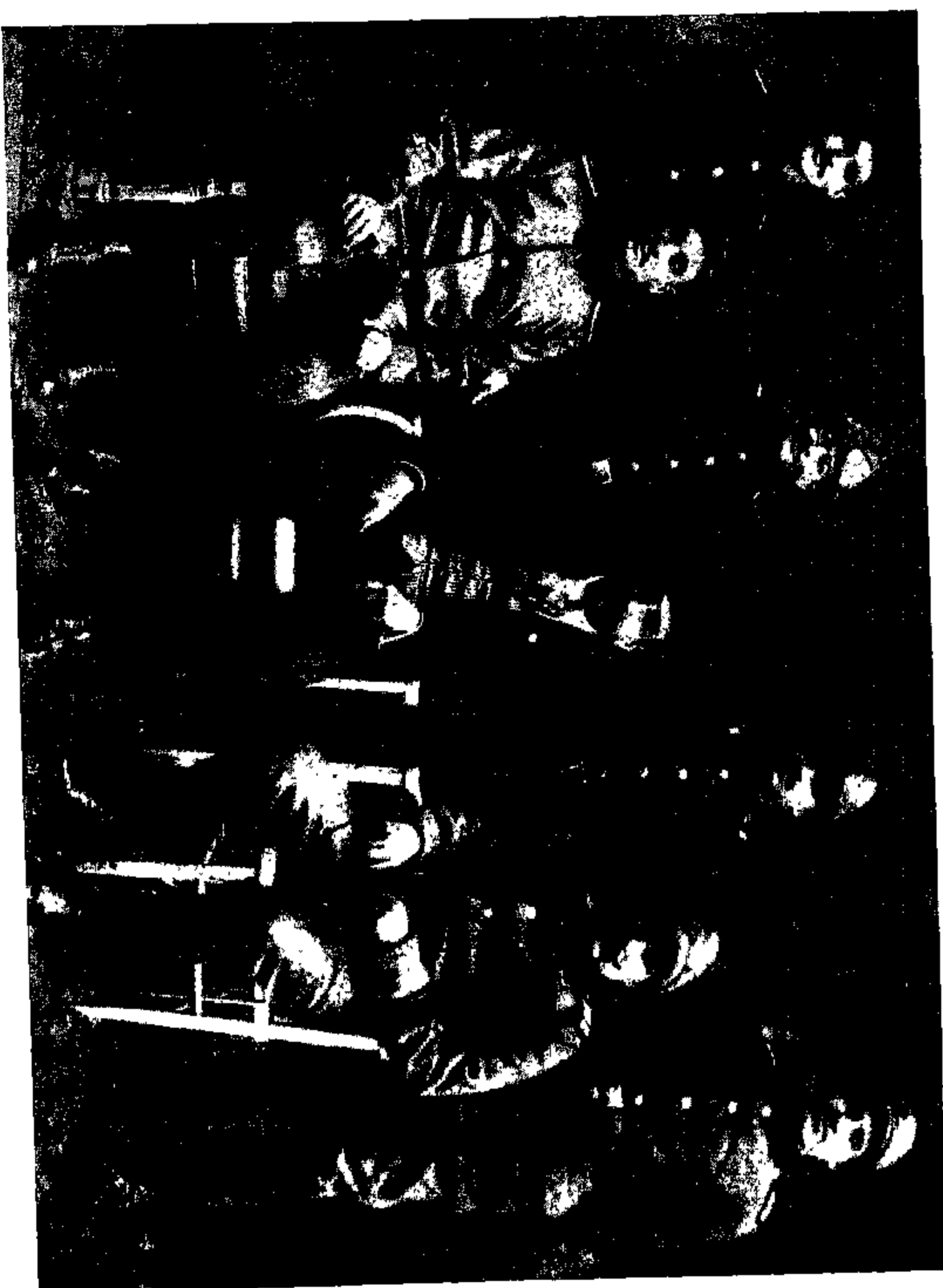
وكيلا للنائب العام



(١٣) الجمعية التشريعية

(١٤) محمد فريد في زيارة له
لجمعية مصرية أسست في لندن





(١٥) محمد فريد وبعض المصريين الذين تطوعوا في الجيش التركي في الحرب العالمية الأولى



(۱۶) محمد فرید
واینبه ویناته



(١٧ ، ١٨) نادى المدارس
العليا وبعض اقطابه ثم
آخر صوره لمحمد فريد



(١٩) اجتماعات الشباب المصري في ظل الهلال والصليب



(٢٠) سعد زغلول بين عدلى يكن ، وعبد الخالق ثروت وفتح الله بركات
واسماعيل صدقي



(٢١) سعد زغلول في إحدى حفلات تكريمه



(۲۲) فی تکریم
سعد زنگنه ایضا



(۲۴) عبد الخالق ثروت باشا



(۲۳) علی شعراوی باشا



(۲۵) عدلی یکن باشا



(٢٦) النواب الوفديون يكرمون سعد زغلول



(٢٧) أم المصريين صفية زغلول تنوسط مصطفى باشا النحاس ومكرم عبيد باشا



(٢٩) توفيق نسيم باشا



(٢٨) يوسف وهبه باشا



(٣٠) حمد الباسل باشا



(٣١) الملك أحمد فؤاد



(٣٢) الملكة نازلي



(٣٣ ، ٣٤) الملكة نازلي بين ابنيها فاروق وبناتها





(٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) نازلى وابنها فاروق



(٣٨) فاروق وأمه نازلى فى سويسرا



(٣٩) فاروق ملكا



(٤١) فريدة ملكة مصر



(٤١) فريدة ملكة مصر



(٤٢) الأمير محمد علي ولي العهد ونسل شاه



(٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥) ملوك غير متوجين كانوا يمثلون بريطانيا في مصر ولكنهم كانوا
ملوكها. مير المتوجين ، ونجت كيتشنر ، لورد كيلرن





(۴۶) لورد کیلرن (سیر مایلز لامیسون سابقا)



(٤٧) مصطفى النحاس باشا خليفة سعد ورئيس الوفد



(٤٨) حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى . . آخر رئيس له



(٤٩) على ماهر باشا ووزارة المائة يوم

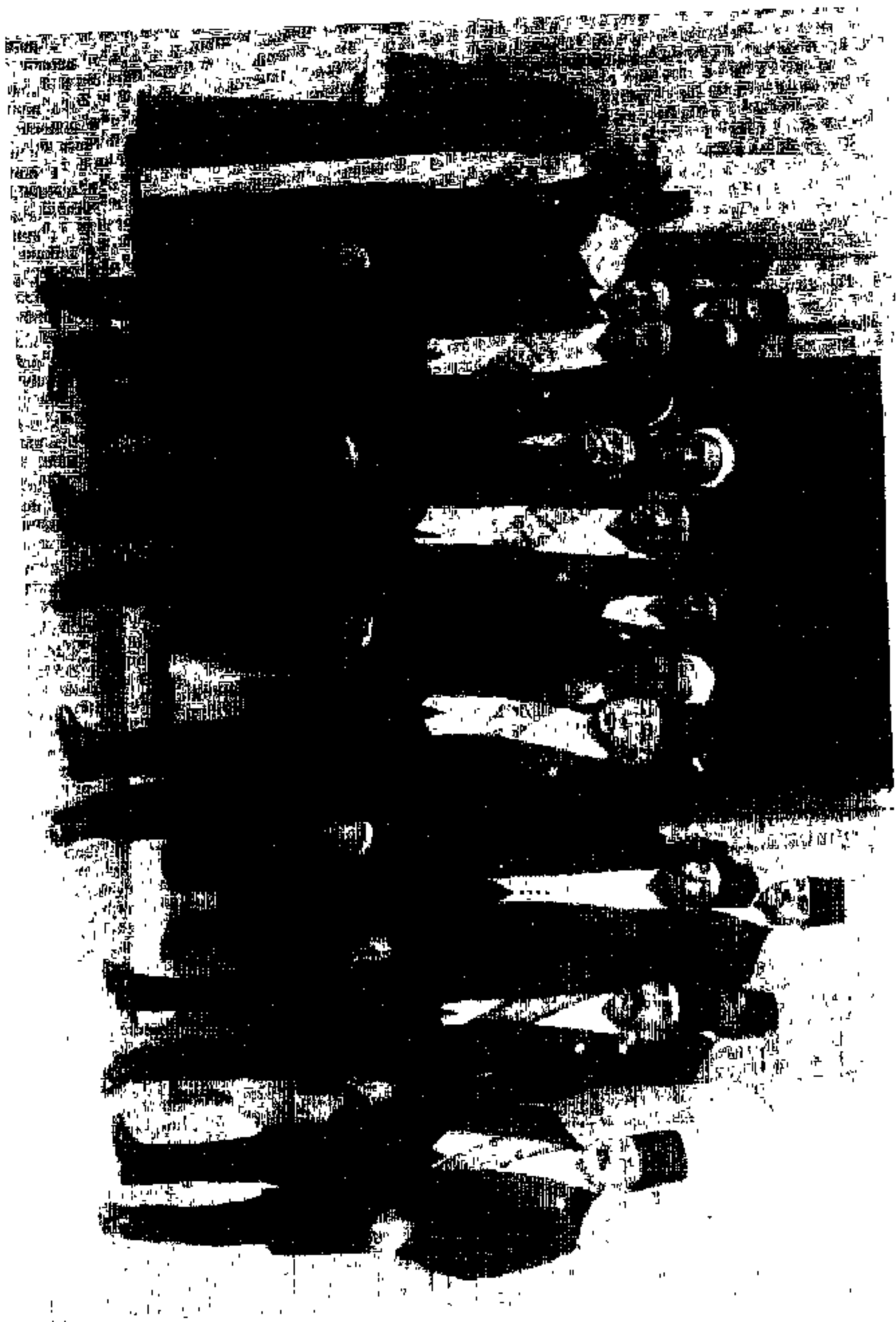


(٥١) محمد محمود صاحب اليد الحديدية وبعض الوزراء

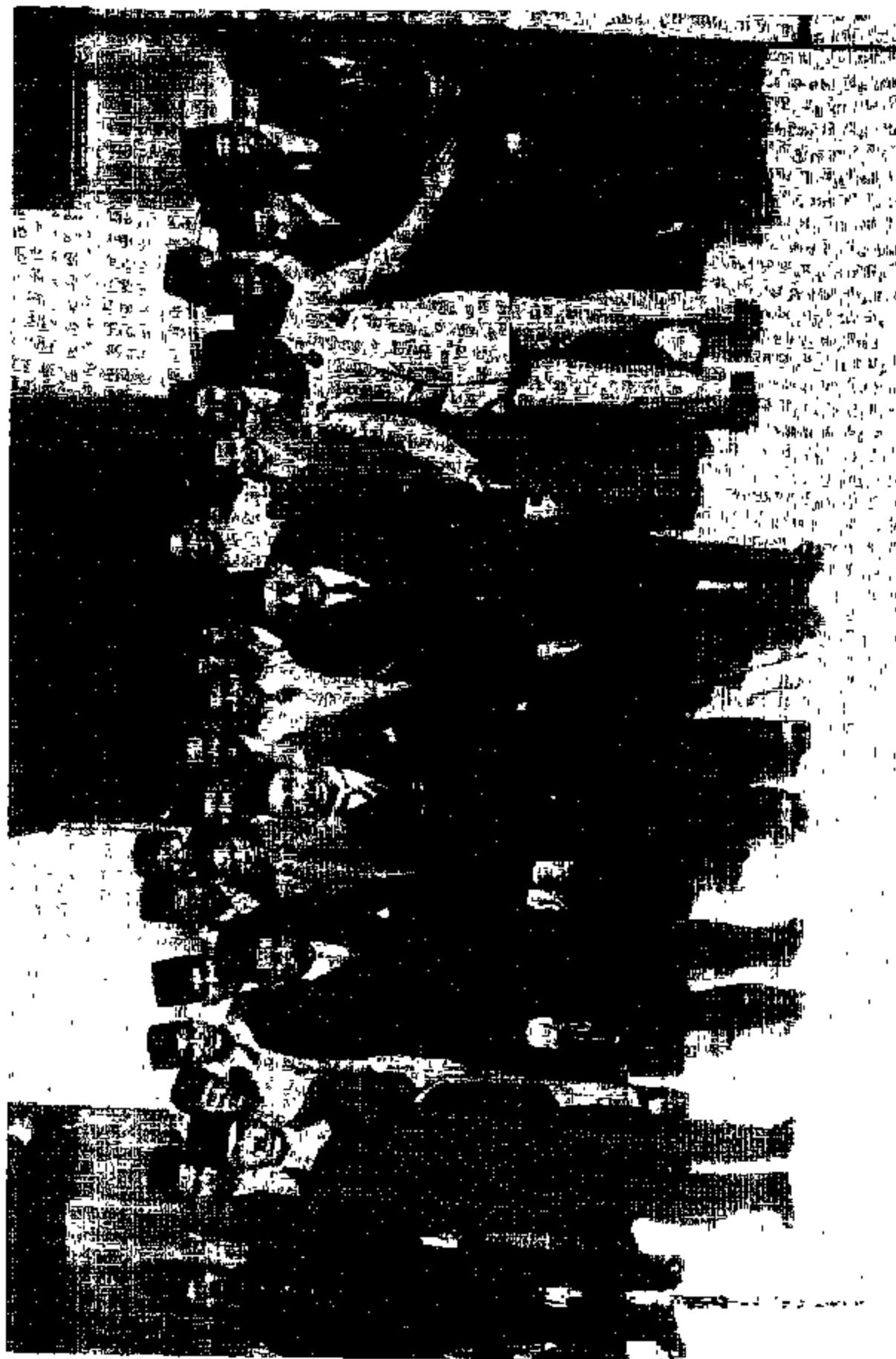


(٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) : محمد محمود باشا ، ثم هومع على ماهر ، والشيخ المرافي

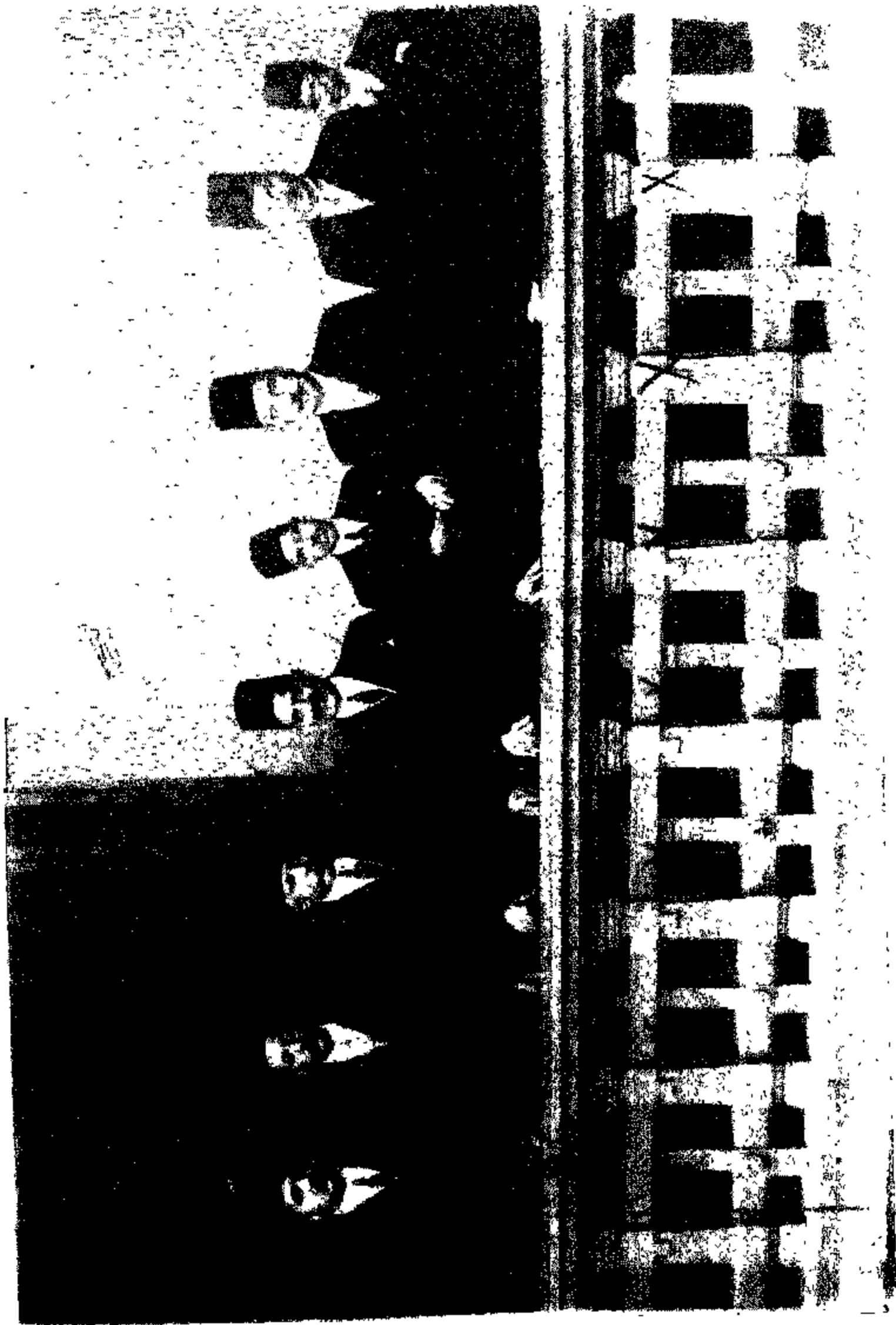




(٥٤) عدلى يكن باشا وقد أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ مع قطاوى باشا ومحمد محمود خليل



(٥٥) مراد سيد احمد باشا ، طه حسين ، لطفى السيد وآخرون في زيارة لكلية الآداب



(٥٦) مصطفى النحاس باشا وأقطاب الوفد



(٥٧) د . أحمد ماهر ، وطفى السيد وآخرون



(٥٨) مكرم عبيد باشا وزملائه المحاضرون .



(٥٩) أحمد لطفى السيد باشا أستاذ الجيل



(٦٠) حفي محمد باشا صاحب قضيتي نزاهة الحكم ، وكان فيلسوفا ساخرا



(٦١) القمصان الزرقاء التي شكلها الوفد مع توفيق دياب



(٦٢) د - محمد بلال قائد فرق القمصان الزرقاء وبعض رجاله



(٦٣) مصطفى النحاس باشا يستعرض بعض فرق القمصان الزرقاء وإلى جانبه د. محمد بلال



(٦٤) القمصان الخضراء التي شكلتها جمعية مصر الفتاة ومن بين المشتركين جمال عبد الناصر



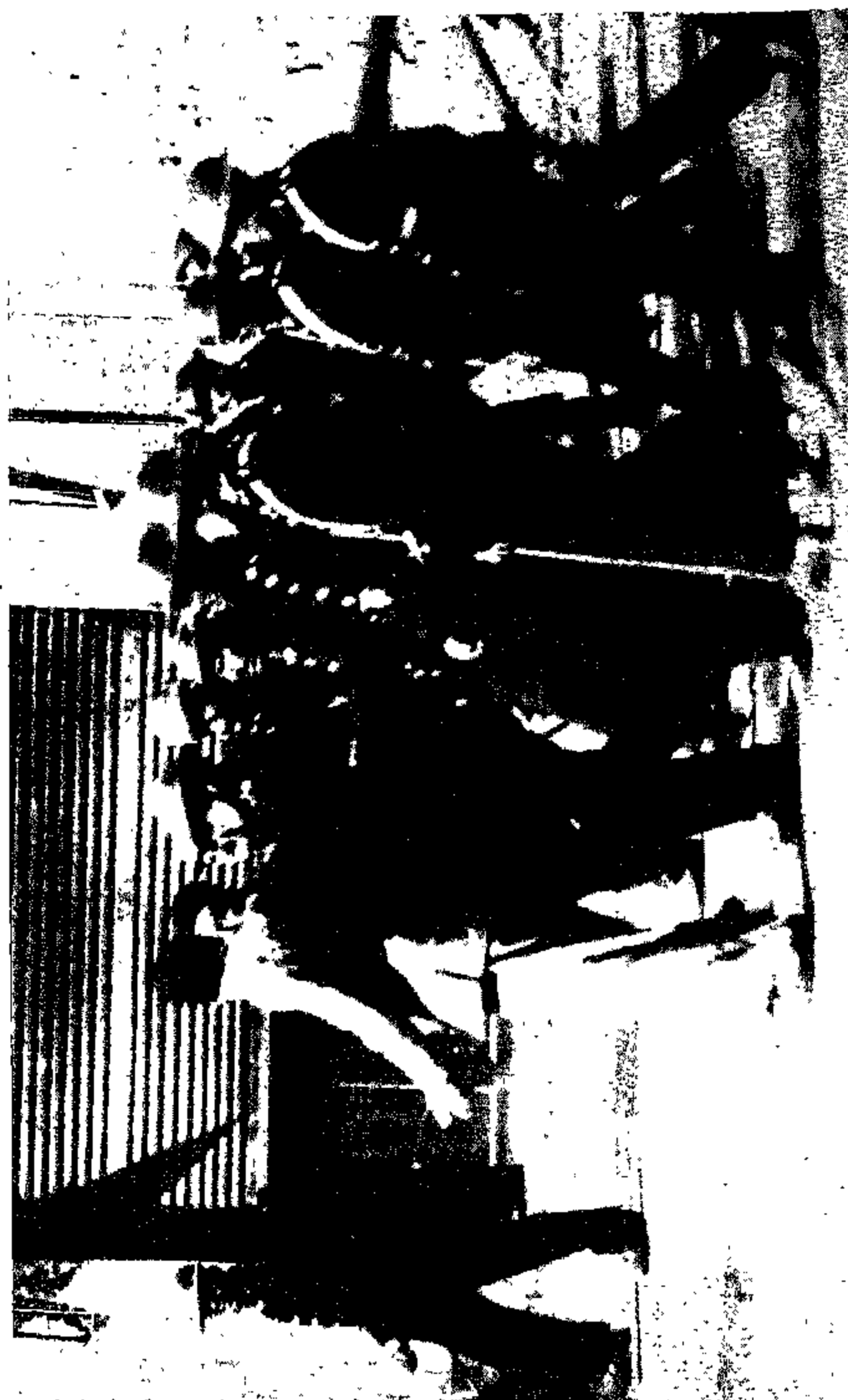
(٦٥) حتى الحزب الوطنى شكل القمصان البنى . فى الصور/ محمد محمود وحمد
الباسل ود. هيكل وشباب الحزب الوطنى زمان !



(٦٦) شباب عام ١٩٣٥ يتظاهرون

(٦٧) مصطفى النحاس
وقد أصيب بجروح
في إحدى المظاهرات





(٦٨) البوليس يتصدى لشباب ١٩٣٥

(٦٩) جنازة لشهداء الشباب





(٧٠) البوليس يتأهب لمظاهرات الشباب



(٧١) الزعماء على البلاج يستريحون ، مصطفى النحاس ومكرم وآخرون



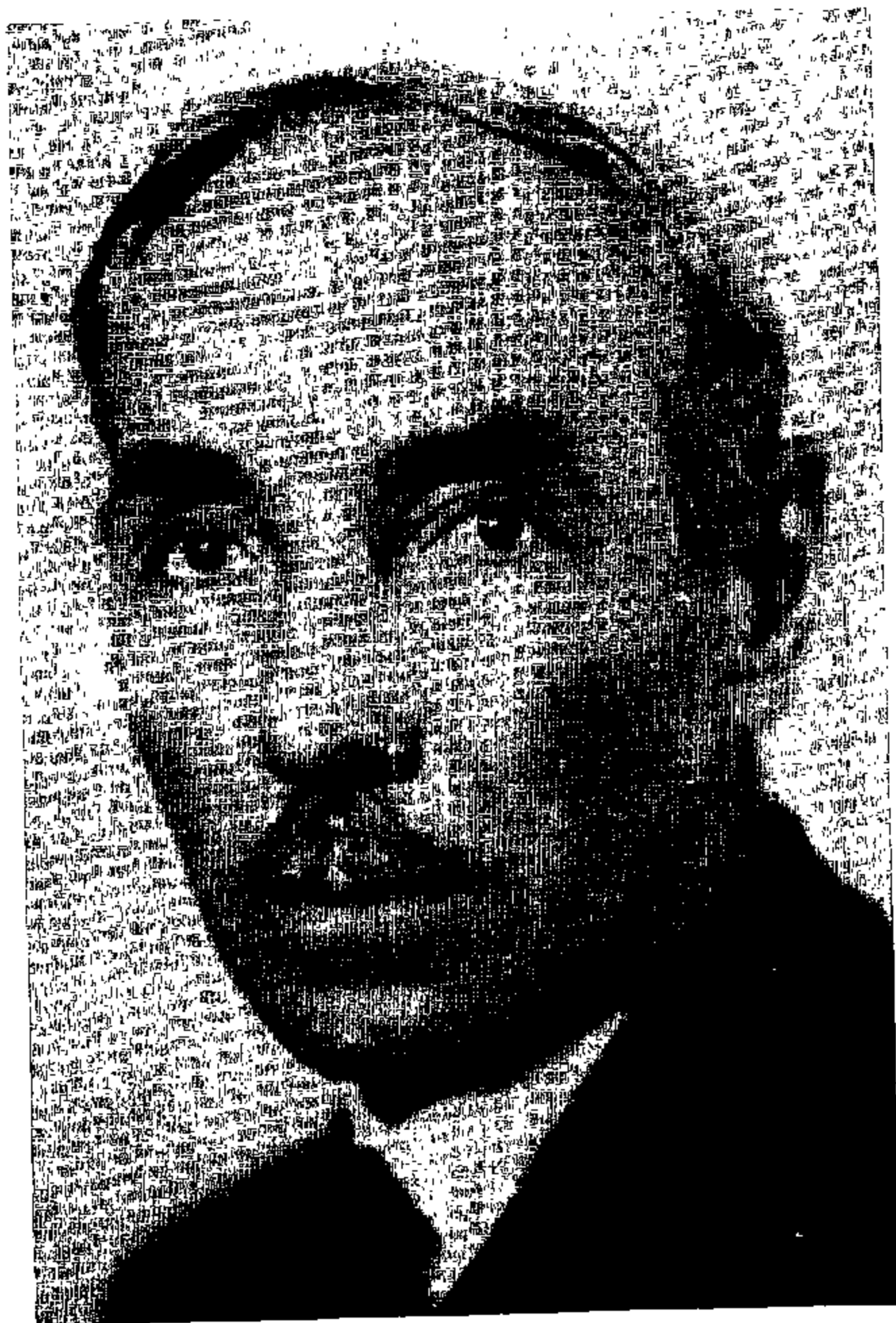
(٧٢) مكرم عبيد محمولا على اعناق الشباب



(٧٣) إبراهيم الهلباوى شيخ المحامين فى إحدى الحفلات

(٧٤) أحمد حسين وحافظ محمود وفتحى رضوان وأحدى قضايا مجلة الصرخة





(٧٥) عزيز المصري أبو الضباط الأحرار



(٧٦) طلعت حرب زعيم الاستقلال الاقتصادي



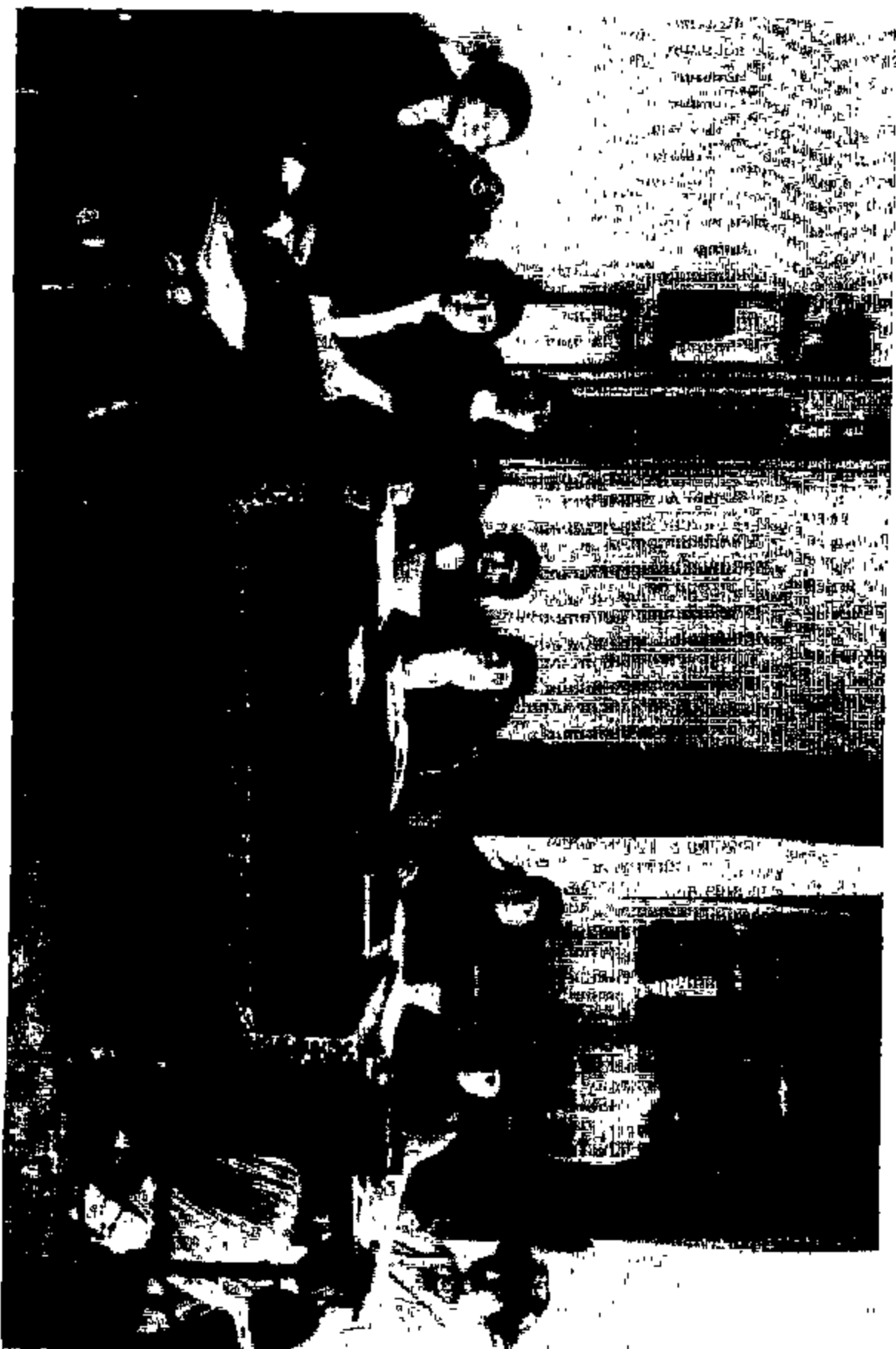
(٧٧) قاسم أمين : الرجل الذي حرر المرأة وقضية مظاهرات السيدات المصريات

قضية مظاهرات السيدات المصريات أمام محكمة التبع المستأجرة مرافعة المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد جلسة الجماهير والحناف للدستور والحرية أمام دار المحكمة

جلسة حافلة — مدير ليس من حق النيابة وتهمة جديدة — مرافعة الأستاذ مكرم عبيد —
التصليح والطعونة السياسية — الاضطرابات في مصر بعد العراق — خضرة وحفية — ماذا
تقول السيدات في التفتيش — الوزارة وكرامة الشعب — لماذا لم ترفع الدعوى على المتهمين ؟
بيت التمديد — (الترحيل) ان سجن الاجانب — التفتيش للتفتيش — قرار المحكمة —
المثال للدستور والحرية والولاء للبلد والامانة مكرم
لندوب (الجهاد) لفتش في

ان يجت في محضره ان النيابة تطلب تطبيق
القانون باختيار ان السيدات انهن اجناتا حادرا
من غير اخطار تكن يمكن ان يدخلن ودخلن
والشغل اخصائس ليست بايديهم فذاكر دعوة
الأستاذ مكرم ، وأنا أوجه ان يثبت في
المحضر ان هذا التمديد ليس من حق النيابة
الا ليس للنيابة ان تعدل التهمة أمام المحكمة
الاستئنافية وتحمم للدفاع من الدرجة الابتدائية
ولذلك نستبر ان هذا التمديد باطل ونوق ذلك
فاننا لم نعلن به من قبل وهذا على فرض جواز
تمديد التهمة ونقول ان ذلك لا يصح مطلقا .
سبعة جديدة .

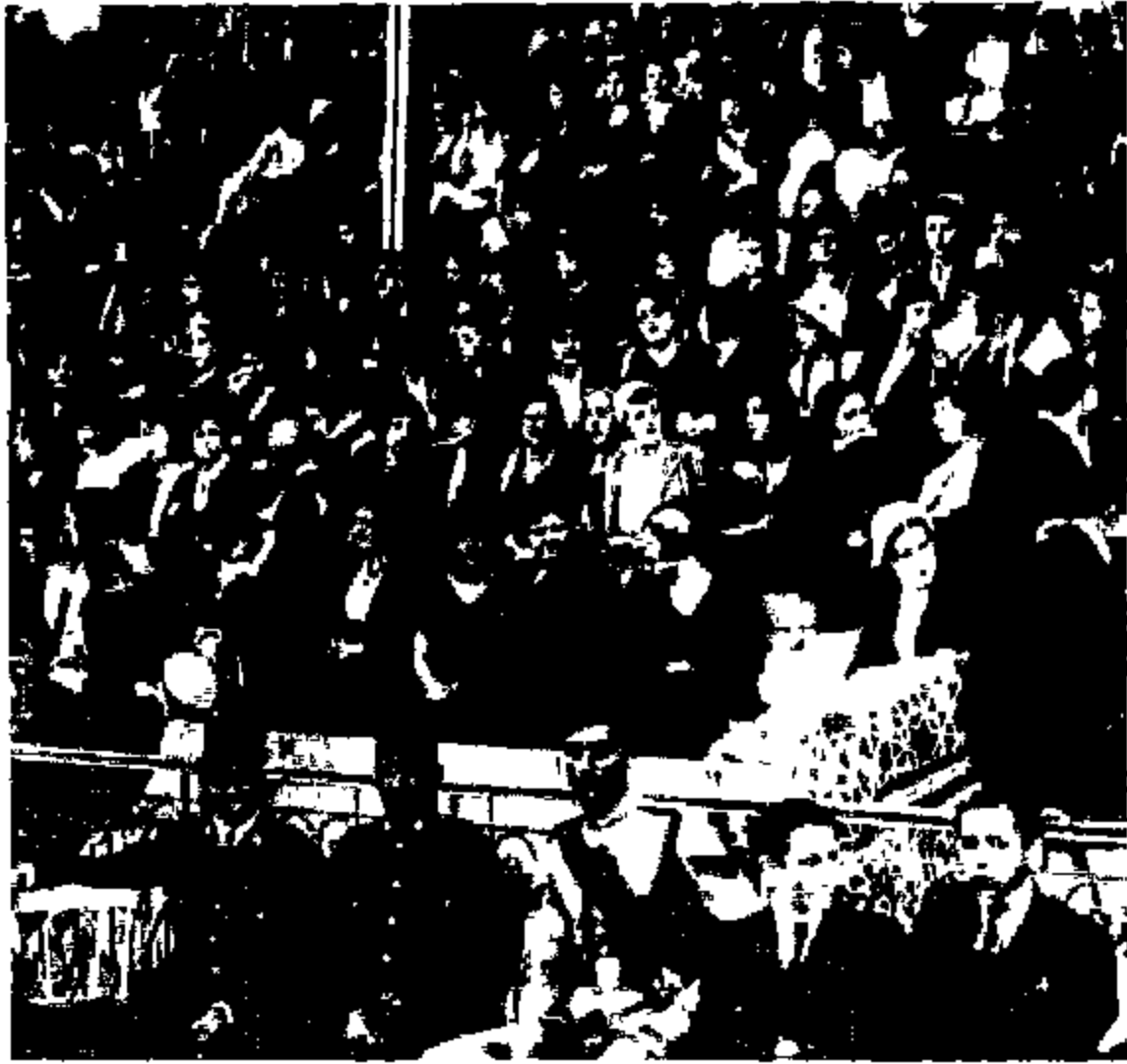
جلسة حافلة
كل بوليس الوكيل قد احتل سياح يرم
إجرا لانتخابات المندوبة الجمينية معمرات
انبيدات والآفات
حرم ابراهيم بك نور الدين ، حرم حسن
نيه بك ، هامة احمد كمال بك ، دولت التري ،
نعمت عباس ، زينب عباس ، حنة صبيان
التباني . جليلة البسروي . ذيليب لبيب . شرخة
هيسوي . وهبة نيازي . جميلة ابلال ، ليمية
عوض سليمان ، خيرة سامي ، لبرا ميخائيل
مفار ، حيلة وشوان ، مربية محمود طلت ، اتمام
وجودهن في مكتب حضرة الأستاذ احمد محمد
أما الحاضرين وقصصين نيابة الوكيل ان الفتاكة



(٧٨) أول اجتماع ليرة محمد علي برئاسة هدى هانم شمرأوى



(٧٩) الطالبات المصريات يتظاهرن



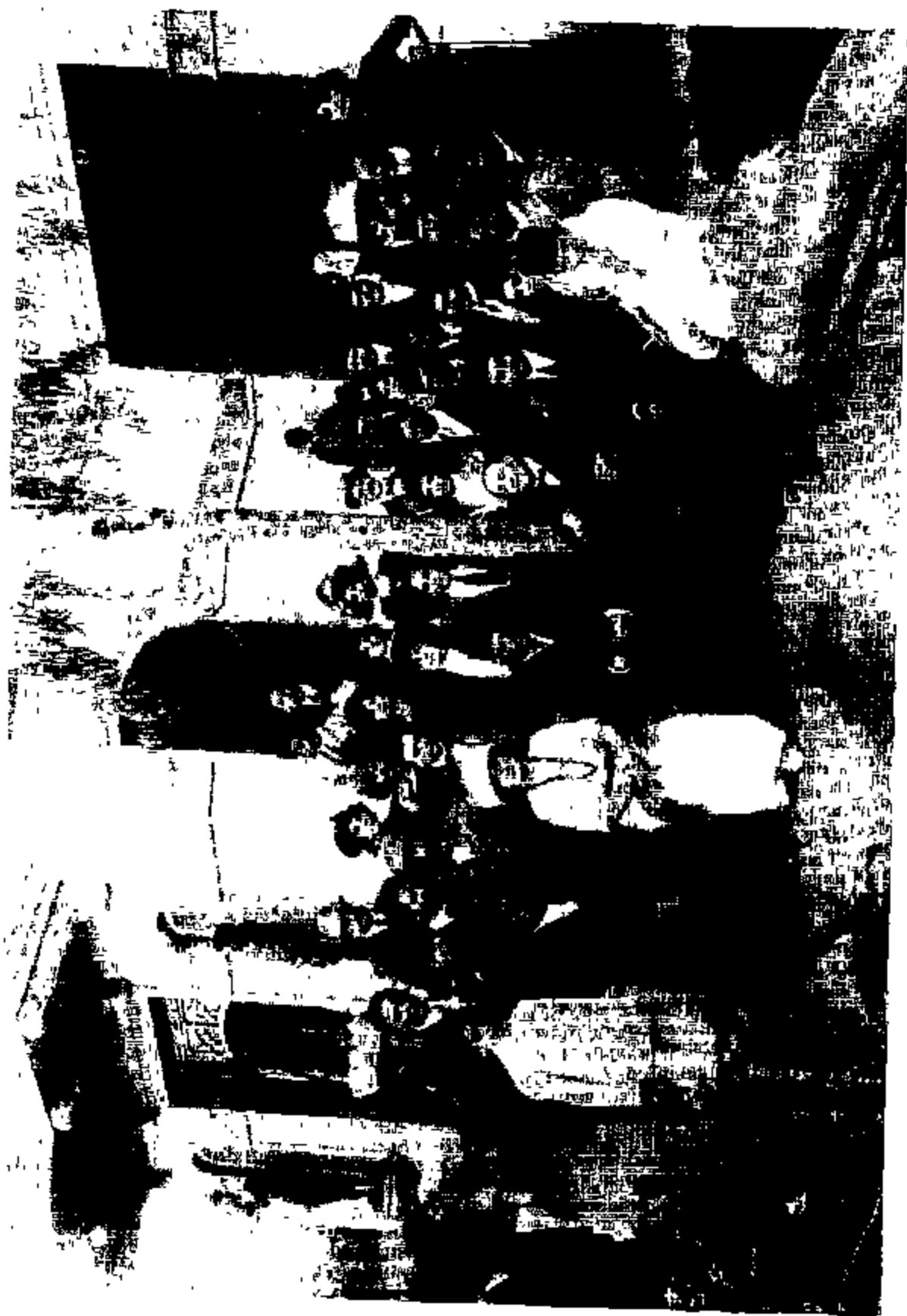
(٨٠) مؤتمر نسائي هام يحرسه الرجال



(٨١) لطفى السيد وأحمد شوقي وروز اليوسف وفرقة فنية أجنبية



(٨٢) كريمة حفي محمد باشا وزى العصر - زى الطبقات الراقية



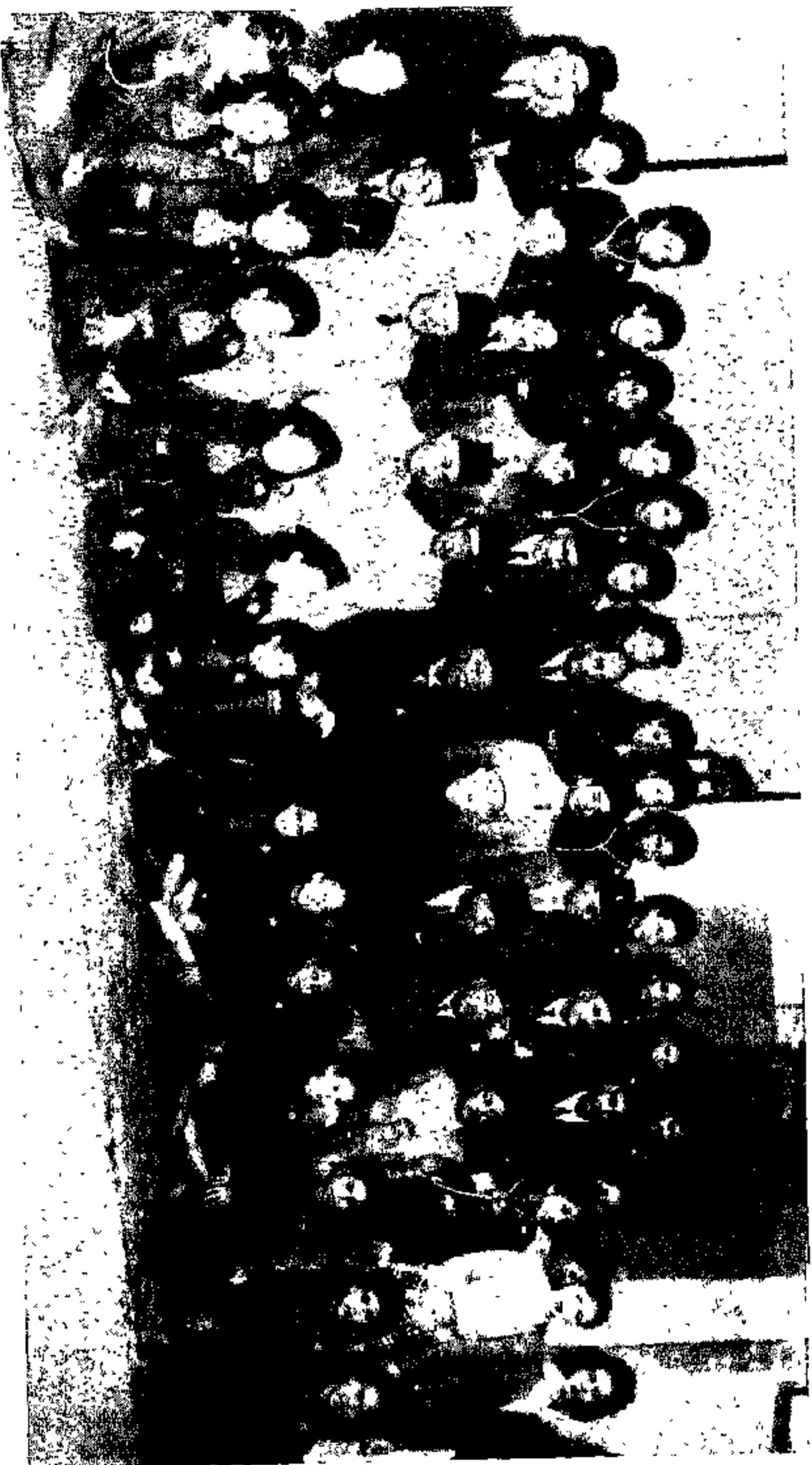
(٨٣) أحمد حشمت باشا ، جورج أبيض سيلفان أحمد شوقي في صورة فنية



(٨٤) صورة فنية : سعيد لطفي ، محمد عبد الوهاب ، وسامي الشوا



(٨٥) الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ولقيف من الطلاب الشرفيين وبعض
الشخصيات يتوسطهم - جالسا على الأرض - محجوب ثابت بك



(٨٦) الحاج أمين الحسيني ومحمد علي علوية وحفني محمود ، وسعد اللبان ، ومحمد
العشماوي والشافعي اللبان في زيارة مدرسة الأميرة فريال الابتدائية بالعباسية



(٨٧) الملك عبد العزيز آل سعود في زيارته التاريخية لمصر ، في الصورة د . هيكل
باشا ، ومحمود فهمي النقراشي باشا



(٨٨) الحاج بشير السعداوى رئيس حركة تحرير ليبيا والمجاهد الإسلامى الكبير

فهرس

سنوات ما قبل الثورة

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صفحة

اهداء

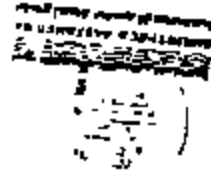
٥	الباب الأول
	الفصل الأول : مدخل تمهيدى عام الى سنوات ما قبل الثورة
٧	(من ١٨٨١ - ١٩٣٠)
١٣٢	الفصل الثانى : صدقى باشا يحكم بالحديد والنار
١٤٧	الفصل الثالث : صدقى يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب
١٥٨	الفصل الرابع : البدارى أقطع حادث تعذيب شهادته مصر فى الثلاثينيات
	الفصل الخامس : معقبات حادث البدارى . . استقالة وزارة
١٦٨	اسماعيل صدقى
١٧٨	الفصل السادس : بطل البدارى يروى قصته لأول مرة !!
	الفصل السابع : صحافة الشعب تسقط ديكتاتورية اسماعيل
١٨٩	صدقى باشا
٢٠٢	الفصل الثامن : هذه المقالات دفعت بكتابتها الى السجون
٢١٥	الباب الثانى
٢١٧	الفصل الأول : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل
	الفصل الثانى : صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال
	المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين
٢٤١	عمر المختار !!

سنوات ما قبل الثورة - ٧٢٧

٢٥٦	الفصل الثالث : تسليم واحة جفوب
٢٦١	الفصل الرابع : بالكلمة والنكتة والشعر والزجل حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقي
٢٧٥	الفصل الخامس : وسقطت دولة اسماعيل صدقي باشا
٢٨٩	الباب الثالث
٢٩١	الفصل الأول : عبد الفتاح يحيى الساعده الأيمن لصديقى باشا ينقلب عليه ويرثه فى الحزب وفى الوزارة
٣٠٦	الفصل الثانى : الوفد يتصل بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم !!
٣١٨	الفصل الثالث : اسماعيل صدقي وعبد الفتاح فى قفص الاتهام
٣٢٨	الفصل الرابع : قضاة مصر ومحاموها مفخرتان لمصر
٣٤٣	الفصل الخامس : جفوب ونزاهة الحكم وبقية مرافعة الهلباوى
٣٥٣	الفصل السادس : الهلباوى شيخ المحامين
٣٦٩	الفصل السابع : جورج فلبيدس منشئ مدرسة البوايس السياسى فى مصر
٣٩١	الباب الرابع
٣٩٣	الفصل الأول : مقدمات ثورة ١٩٣٥
٤٠٦	الفصل الثانى : زعماء ثورة ١٩٣٥ يتحدثون الينا لأول مرة عن الثورة الفصل الثالث : بقية أحاديث شباب ١٩٣٥ . . القصصان الزرقاء والخضراء والسوداء
٤١٦	الفصل الرابع : اعترافات د. عز الدين عبد القادر حفيد عرابى باشا وثائق هامة تنشر للمرة الأولى
٤٣٢	الفصل الخامس : شباب الوفد يهاجم وشباب مصر الفتاة يرد تعليقات الرأى والرأى الآخر
٤٥١	الباب الخامس
٤٨١	الفصل الأول : العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم
٤٨٣	الفصل الثانى : وبدأت معركة التمهيد للمفاوضات المصرية البريطانية
٤٩٦	الفصل الثالث : وبدأ شباب مصر يتحرك من جديد
٥٠٨	الفصل الرابع : ومع بداية المفاوضات بدأت معركة الانتخابات كما بدأت الانقسامات الداخلية
٥١٧	

٥٣٤	الفصل الخامس : حادث نقافي هام أثار انتباه الجماهير .. فصل ١٢ ممثل وممثلة من الفرق القومية
٥٤٠	الفصل السادس : مصر رائدة أمتها العربية .. الثورة الفلسطينية وصداها في مصر
٥٥٧	الباب السادس
٥٥٩	الفصل الأول : مات الملك .. يحيا الملك
٥٧٤	الفصل الثاني : كلمة في الملك فؤاد
٥٨٠	الفصل الثالث : مجلس الوصاية يحكم مصر
٥٨٧	الفصل الرابع : معاهدة الصداقة المصرية السعودية
٥٩٤	الفصل الخامس : مرة أخرى : العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم
٦٠٣	الباب السابع
٦٠٥	الفصل الأول : بدايات ثورة ١٩٣٥
٦١٦	الفصل الثاني : يوم الجهاد في عيد الجهاد .. ثورة شباب مصر
٦٢٤	الفصل الثالث : وبدأت الدعوة الى توحيد صفوف الزعماء والقادة
٦٣٤	الفصل الرابع : صورة لشباب وزعماء ١٩٣٥
٦٤٥	الفصل الخامس : ثورة جديدة من ثورات الشباب عام ١٩٣٥
٦٥١	الفصل السادس : وزير المعارف أصدر قرار اغلاق الجامعة من حانة سان جيمس
٦٥٨	الفصل السابع : بريطانيا تشور لغضبة شباب مصر
٦٦٧	الباب الثامن
٦٦٩	الفصل الأول : الشباب يجبرون الزعماء على الاتحاد في جبهة واحدة
٦٧٤	الفصل الثاني : القضية يدافعون عن استقلال القضاء
٦٧٨	الفصل الثالث : العودة الى دستور ١٩٢٣
٦٩٩	الفصل الرابع : بريطانيا تجاهلت حكومة نسيم باشا .. وراحت تفاوض زعماء الجبهة الوطنية
٧١٥	الفصل الخامس : على ماهر يؤلف وزارة المائة يوم
٧٢٥	الفصل السادس : سطور من تاريخ على ماهر

General Organization of the Alexandria
Library (GOAL)
British Library



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٩٣٠ / ١٩٨٧

ISBN ٢ - ١٤٦٤ - ٠١ - ٩٧٧ -

لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد بين الرأي والرأى الآخر عندما رأى المؤلف ، وهو شاهد عيان على ما حدث في سنوات ما قبل الثورة أن يكتب ما شاهده وما عرفه أبى إلا أن يشرك معه في كتابته الأحياء من الساسة الذين شاركوا في صنع الأحداث كما أبى إلا أن يفتح الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وصاحب تجربة في هذه السنوات التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . إنها تجربة جديدة نأمل أن يكون التوفيق قد واکبها والرأى أولا وأخيرا للمتخصصين والدارسين والقراء .